

19 19	واشئنه نبر
الف 19	فن نمبر
	كتاب نمبر

الجزء الاول من الحواشي المدنية للعلامة الفهامة الشيخ محمد بن
 سليمان الكردي المدني على شرح العلامة الشهاب أحمد
 ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة
 الفقيه عبد الله بافضل الحضرمي نفعنا الله
 وبعلمهم وأعاد علينا من أسرارهم
 وبركاتهم في الدين
 والدنيا والآخرة
 آمين

* (وبها مشاهير الشرح تقارير نفيسة من الحاشية الكبرى وغيرها) *

كانت وفاة العلامة المرحوم الشيخ محمد بن سليمان الكردي مؤلف هذه الحاشية الجليلة
 ليلة الخميس في ١٦ ربيع أول سنة ١١٩٤ بين المغرب والعشاء وصلى عليه بالروضة
 الشريفة ودفن صبيحة الخميس بجوار قبعة العباس رضي الله عنه فوق أبيه المرحوم الشيخ
 سليمان الكردي رحمه الله ورعنا بهما بفضلهم وكرمهم آمين

العلامة
 ١٩١٩

* (فهرسة الجزء الاول من الحواشي المدنية) *

صفحة	صفحة
١٧١	١٩
فصل في الحيض والاستحاضة	باب أحكام الطهارة
والتقاس	١٦
١٧٤	فصل في بيان الماء المكروه
فصل في المستحاضة	استعماله
١٧٧	٢٠
باب الصلاة	فصل في الماء المستعمل
١٨١	٢٤
فصل في مواقيت الصلاة	فصل في الماء النجس ونحوه
١٨٦	٣٥
فصل في الاجتهاد في الوقت	فصل في الاجتهاد
١٨٧	٤١
فصل في الصلاة المحرمة من حيث	فصل في الاواني
الوقت	٤٧
١٨٩	فصل في خصال الفطرة
فصل في الاذان	٥٢
١٩٨	فصل في سنن الوضوء
باب صفة الصلاة	٦٢
٢١١	فصل في مكروهات الوضوء
فصل في سنن الصلاة	٧٦
٢١٧	فصل في شروط الوضوء
فصل في سنن الركوع	٨٠
٢١٨	فصل في المسح على الخفين
فصل في سنن الاعتدال	٨٨
٢٢٠	فصل في نواقض الوضوء
فصل في سنن السجود	٩٦
٢٢١	فصل فيما يحرم بالحدث
فصل في سنن الجلوس بين	١٠٢
السجدين	فصل فيما يندب له الوضوء
٢٢٢	١٠٥
فصل في سنن التشهد	فصل في آداب قاضي الحاجة
٢٢٥	١١٨
فصل في سنن السلام	فصل في الاستنجاء
٢٢٦	١٢٩
فصل في سنن بعد الصلاة وفيها	فصل في موجب الغسل
٢٣١	١٣٧
فصل في شروط الصلاة	فصل في منغيات الغسل
٢٥٦	١٤٣
فصل في مكروهات الصلاة	فصل في مكروهاتها
٢٥٩	١٤٤
فصل في سترة المصلي	باب النجاسة وازالتها
٢٦٢	١٥١
فصل في سجود السهو	فصل في ازالة النجاسة
٢٧٠	باب التيمم
٢٧٢	١٥٧
فصل في سجود الشكر	فصل في شروط التيمم
٢٧٥	١٦٥
فصل في صلاة النفل	١٦٩
	فصل في أركان التيمم

* (تمت) *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الميامين * وصحابة
أجمعين * وعلى التابعين وتابع التابعين * وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين * وعلينا معهم
يا أرحم الراحمين * (وبعد) فيقول أقل الخليفة محمد بن سليمان الكردي المديني عفا الله عنه
وعن دعائه بالغفران قد اتفق في برهة من الزمان قراءة شرح مختصر بافضل للعلامة الشيخ
ابن حجر المكي مع جماعة من الاخوان بالمسجد النبوي وكنيت أكتب على كل درس
كالخاشية عليه ولم يزل الامر على ذلك إلى أن تعطلت القراءة في أثناء ذلك الزمن ثم تكرر
على السؤال من جماعة من طلبة العلم بالمدينة المنورة وغيرها من أطراف البلدان في اكمال
تلك الخاشية ولم تزدهم مدافعتي إلا وأما * وهيا ما في القواد وغراما * فثبت العزم ثانيا
في الاكمال * إلى ان هياه الله في أحسن حال * ثم تأملت تلك الخاشية فإذا بها موقعة
في الملل اطواها * وقد قصرت الهمم عن الاطاعة بالمختصرات فضلا عن غيرها * فعزمت على
حذف ما يحصل الطول به ثم ظهر لي ان أدع تلك الكبرى حاشية مستقلة وأختصر منها
في هذه ما يقع الاستحسان على ذكره وأحيل غالبا في هذه على تلك فأقول كما أوضحت
في الاصل ونحو ذلك من العبارات واختصرت في هذه بحيث انها لا تصل إلى نصف تلك
(وسميتها بالحواشي المدينية * على شرح المقدمة الحضرية) وأعرض كثيرا فيها للخلاف
بين المتأخرين كشيخ الاسلام ذكر يا و الخطيب الشربيني والشارح والجمال الرمي اذهولاء
الاربعة قريه والتكليف في مذهب الشافعي كما أوضحت في القوائد المدينة فيمن يفتي
بقوله من متأخري الأئمة الشافعية * وهذا ابان التعرُّوع في المقصود بعون الملك المعبود

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
رب العالمين حمداً يوافي نعمته
ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد
كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم
سلطانك وأشهد أن لا إله إلا الله
وحدده لا شريك له وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله صلى الله عليه
وسلم وعلى آله

قوله صلى الله وسلم الخ هذه الجملة
خبرية لفظاً وإن قصد بها الانشاء
كان آتياً بالصلاة المطلوبة وإن لم
يقصد بها الانشاء كان آتياً أيضاً
بالصلاة بناءً على ما نقله العلامة
الصبيان عن بعضهم من أن
المقصود من صلاتنا عليه صلى الله
عليه وسلم تعظيمه لأن الاخبار
بمصول صلاة عليه صلى الله عليه
وسلم يستلزم استحقاؤه لذلك أه
(قوله وعلى آله) في الاتيان بعلى
إشارة إلى الرد على الشيعة
الزاعمين ورود حديث عنه صلى
الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني
وبين آلي بعلى وهو حديث
مكذوب وقد ورد في الصحيحين
أن الصحابة قالوا له كيف نصلي
عليك يا رسول الله إذا صلينا عليك
في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آله ذكره المحلى
في شرح المنهاج ولا يضاف الآل
إلا إلى ما فيه شرف فلا يقال آل
الاسكاف أه ملخصاً من حاشية
شيخنا البيجوري على شرح ابن
قاسم

فأقول قال الشارح رحمه الله تعالى ورحمته آمين (الحمد لله رب العالمين الخ) اعلم أن أئمتنا
الشافعية ورحمهم الله تعالى ذكروا في باب الايمان ان الانسان اذا حلف ليحمدن الله عز
وجل بحماد الجدا وأجله أو بأجل التحاميد كان برته بما ذكره الشارح الى قوله ويكافئ
مزيده فلذلك أثر الشارح هذه الصيغة في صدر شرحه ليكون مبتدأه بأجل الحمد
وأجمعها ثم لم يذكر في ذلك لفظ رب العالمين وأتى به الشارح تأسيماً بالكتاب العزيز
وبالحديث الوارد بأن هذه الصيغة هي مجامع الحمد فان فيه ذلك (قوله يوافي نعمته) قال
في الروضة أي يلاقها فتحصل معها انتهى وقال ابن المقرئ في مختصر الروضة بعد أن أورد
كلام الروضة مانصه وعندي ان معناه يني بها ويقوم بحقوقها انتهى قال شيخ الاسلام
في شرحه عقبه يمكن جعل كلام النووي على هذا انتهى قال الشارح في فتح الجواد أي
يلاقها حتى يكون معها يعني انه يني بها ويقوم بحقوقها انتهى فحمل كلام الروضة على
ذلك (قوله ويكافئ) قال في الروضة بهمزة في آخره أي يساوي مزيده ومعناه يقوم بشكر
ما زاد من النعم والاحسان انتهى وفي فتح الجواد وغيره مزيده أي مزيده نعمه الخ أي يساوي
الحمد ما زاده تعالى من النعم (قوله ياربنا لك الحمد الخ) عبارة الشارح في الايمان من
التحفة لو حلف اثنين على الله تعالى أفضل الثناء ليرتأ بالحمد لله حمداً يوافي نعمته ويكافئ
مزيده لا ترفيه ولو قيل يرب ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان
أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر انتهى كلام التحفة ولذلك أرف
الشارح هنا ذلك بهذ اليتنى على الله أفضل الثناء (قوله وأشهد الخ) أتى به للخبر الصحيح كل
خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبعد الحمد ما أي قليلة البركة تحفه (قوله صلى الله الخ) أتى
بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيسبأ به وبالصلاة على أقطع
مخوق من كل بركة وكان وجه اختياره هذه الصيغة ما ذكره السخاوي في المنهج البديع
من أن في بعض ألفاظ الحديث المذكور لبعضهم من كتب في كتابه صلى الله عليه وسلم
لم تزل الملائكة تستغفر له مادام في كتابه انتهى (قوله وسلم) جمع بين الصلاة والسلام
امثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً ولما نقله النووي عن العلماء من كراهة افراد
أحدهما عن الآخر قال في الامداد وظاهر هذا أي النقل عن العلماء انه اجماع وعدم معرفة
نقله عن البعض لا يقيمه اذ يكفي فيه قول البعض وقرار الباقي لكن العذر عن أفرد أنه
يحتمل أن يحمل الكراهة فيمن اتخذ عادة فيخرج عنها بالجمع مرة أو أن من فعله منهم جمعها
بلسانه واقتصر على كتابة أحدهما أو أن الكراهة بمعنى خلاف الاولى لا إطلاقاً عليها
كثيراً فلا يشتمل الحاشي عن ارتكابه أو يحتمل الحال على الذهول الى أن قال وقيد بعض
فقهاء اليمن كراهة الافراد بما اذا لم يجمعهم بمجلس أو كتاب والافراد انتهى وهو غير
بعيد وان كان ظاهر كلام غيره قديماً نازع فيه انتهى (قوله وعلى آله) أتى بذلك امثالاً
لما ورد في ذلك من الاحاديث النبوية بل نقل الهاتني في حاشيته على تحفة الشارح عن ابن

وأصحابه الذين خصصهم معرفتك
وأيدتهم ببرهانك * (وبعد) فقد
سألني بعض الصلحاء أن أضع شرعا
لطفا على مقدمة الامام المحقق
الفضيلة عبد الله بن عبد الرحمن
بافضل الحضري نفعنا الله بعلومه
وبركته فأجبتة الى ذلك ملتصا
منه ومن غيره أن يتدني بدعواته
الصالحة وسائلا من فضل مولانا
أن يعم النفع به وأن يلغى كل
مأمول بسببه وأن يجعله خالصا
لوجه الكريم وأقوى سبب
للنور بشهوده في جنات النعيم آمين
قال المؤلف رحمه الله (بسم الله)
أي ابتدئ أو افتتح تأليفي أو أولف
متلبسا أو مستعينا أو متبركا
باسم الله

٣ قوله أولى منهما قال العقبى لان
الاسم له مصاحبة لجميع المؤلفات
من أوله الى آخره بخلاف ابتدئ
فانها في الابداء فقط وافتتح أعم
من ابتدئ إذ يطلق على افتتاح كل
شروع وعلى أوفر وأكثر
من الابداء فان الآتي بنحو
نصف الشيء يقال له مفتتح فيه اهـ

فقوله الجهرزي

الجهرزي ان الاختصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعلمه ورد في حديث مرفوعا
الاف سنن النسائي في آخر دعاء القنوت قال فيه وصلى الله على النبي ولم يقل فيه وآله وفي
سائر الاحاديث التي ورد فيها قصة الصلاة عليه العطف بالآل انتهى ما نقله الهاتق
وذكرت هنا في الاصل كلاما تنبئ من اجتهته (قوله وأصحابه) وجه ندب الايمان بهم في
نحو هذا المقام الحاقهم بالآل بقياس أولى لانهم أفضل من آل لا صفة لهم والنظر لما فيهم
من البضعة الكريمة انما يقتضي الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصفه يقتضي كثرة
العلوم والمعارف هذا بناء على ما هو المشهور في معنى الآل أما على ما قد اريد بهم في نحو هذا
المقام كما سيأتي في كلامه فالأصحاب رضوان الله عليهم جميعهم آل وكذلك غيرهم وحينئذ
فأفرادهم بالذكر للاعتناء بهم لما خصوا به عن غيرهم من الفضل ودفعنا توهم ارادة المعنى
المشهور للآل هنا (قوله خصصهم معرفتك) أي الخاصة التي لا يشركهم فيها غيرهم وهي
أعلى المطالب وأسنى المواهب والمعنى بها ما يقع من تجلي الحق تعالى لقلوب خواصه
وتحقق أسرارهم بأحدثه وذلك لما أفاض عليهم سبحانه من أنوار الشهود وأطلعهم عليه
من مكنون الوجود فانعمسوا في بحار الانوار وغرقوا في المعاني والاسرار وأما معرفة
الله العامة التي يشترك فيها الخاص والعام بل هي أول الواجبات على الاطلاق قال صاحب
تظم الزبد أول واجب على الانسان * معرفة الاله باستيقان

فالمراد بها معرفة وجوده تعالى وما يجب له من اثبات أمور ونفي أمور وهي المعرفة الايمانية
أو البرهانية لا الادراك والاحاطة لامتناعه فالمعرفة خاصة وعامة فالعامة بها يخرج
المكلف عن عهده الواجب لكنها ليست مرادة في كلام الشارح هنا بل مرادة الخاصة
ويثمرها التحقق بالمعرفة العامة وملاحظتها بنظر العقل فالمعرفة الاولى كروية بارأ وموج
بحر والخاصة كالاصطلاح بالنار والغوص في البحر وهي ثمر البصيرة والمكاشفة ثم المشاهدة
وكل يحصل له منها ما كتب له (قوله بعض الصلحاء) هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد
العمودي (قوله أي ابتدئ) هذا متعلق بالجار والمجرور ونبه الشارح بذلك على أن تقديره
فعلا أولى لانه الاصل في العمل ولزيادة الاضمار في نحو ابتدئ وعلى أن تقديره مؤخر
كما في بسم الله مجراها أولى لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام بتقديم اسمه تعالى (قوله أو أولف)
الذي يظهر أن تقديره ابتدئ وافتتح في رتبة واحدة وان أولف أولى منهما ٣ ثم رأيت
الشارح نفسه صرح بذلك في حاشيته على فتح الجواد حيث قال قوله أولف وافتتح لم يرج
أحدهما اختصارا والارجح الاول لان تقديره الالقي الى أن قال بخلاف افتتح تأليفي
لا يشمل غير أوله الى آخر ما قاله وقد اقتصر على تقدير جماعته من المحققين (قوله متلبسا
الخ) نبيه يدعى معنى الباء هنا وأنها إما أن تكون باء الملازمة أو الاستعانة أو المصاحبة
وهي المرادة بقوله متبركا ويجري معنى التبركة في باء الملازمة أيضا فالملابسة التي هي
معنى الباء محمولة على التبركة كما يحمل العام على الخاص وهذا بناء على تغاير الملازمة

والمصاحبة

والمصاحبة والافهسي هي قال شيخ زاده في حواشي البيضاوي قوله وقيل الباء للمصاحبة
 أي للملابسة فالتقدير متلبسا باسم الله أقرأ لأن المصنف أراد أن يبين أن ملابسة القراءة
 بسم الله التبرك الخ ما قاله وقال العلامة محمد أمين في حواشي البيضاوي
 عند قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب أثناء كلامه مانعه قلت لم يصرقوا بين المصاحبة
 والملابسة على ما يشهد به تتبع الكتب المبسوطة المعتبرة في فرق بأن الباء التي للمصاحبة
 متعلقة بمحذوف بخلاف التي للملابسة وأدعى أن الفرق بينهما مشهور وقد ركب شططا
 انتهى وفي كلام غيرهما ما يؤيده وعليه فيصير المذكور في كلام الشارح معنيين الباء
 المصاحبة والاستعانة وظاهر كلام الشارح استواء وهما ورجح البيضاوي في تفسيره الاستعانة
 ورجح الزمخشري المصاحبة وأطال المحشون الكلام في الترجيح بينهما أبو جوده طويلا
 فراجع حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي وغيرها أن أردت ذلك (قوله اذلا اعتداد
 الخ) قال شيخ زاده في حواشي البيضاوي لما ورد عليه أي البيضاوي في جعله الباء للاستعانة
 أن الآية تقتضي التبعية والابتدال فهي تنافي التعظيم والجلال دفعه بقوله من حيث
 أن الفعل لا يعتد به شرعا لم يصدر باسمه تعالى فان للآلة جهتين جهة التبعية وجهة
 توقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ ههنا الجهة الثانية دون الاولى انتهى (قوله
 بما لم يصدر) أي بما لم يجعل اسمه تعالى في أوله (قوله من السمو) مستددا كالعلو وزنا ومعنى
 هذا عند البصريين فهو عندهم من الاسماء التي حذفت بحمازها أي وأخرها وهو الواو
 تخفيفا لكثرة الاستعمال فصارت الأخر نسيا منسيا وما قبله محل للأعراب وبنيت أوائلها
 على السكون تخفيفا أيضا وأدخلوا عليها همزة الوصل واجتلاب الهمزة لا ينافي التخفيف
 اسقوطها درجا (قوله وهو عري) خلافا لمن قال أنه معرب (قوله ومشتق) خلافا لمن
 قال أنه مرتجل (قوله من آله) بكسر اللام وأصله الاله خففت الهمزة بالقاء حركتها على
 اللام الساكنة قبلها وحذفت فصارت آله ثم سكنت اللام الاولى وأدغمت في الثانية وذهب
 الشارح إلى أن أصله الاله بالتسكير كما مام حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل
 علمه تعالى (قوله لعدم استجماعهم لشرائط الدعاء) التي منها كل الحلال (قوله على
 البالغ في الرحمة) أي بجلائل النعم في الدنيا والآخرة (قوله تعنت في الكفر) قال الشارح
 في حاشيته على تحفته هل تسمية الغيبة محرمة أم مكروهة مقتضى قولهم أن الصلاة يختص
 استعمال لفظها بالنبي والملائكة ولا تستعمل في غيرها الاتباع فبكره استعمال لفظها كراهة
 هذا وقضية جعلهم تسمية مسيئة به من التعنت في الكفر يقتضي الحرمة بل الكفر كل
 محتمل بعبارة بعضهم لا يقال لغيره تعالى وقال بعضهم والمنع من إطلاقه على غيره تعالى
 شرعي وكل منهما محتمل وعلى الاول لا يرد ما ذكر في الصلاة لأنها المباحات تبعاً على الغير
 لم يكن لحرمتها مدرك متضح على أن لنا قولاً بحرمتها والرحن لم يستعمل في الغيبة قصوداً
 ولا تبعاً فافتراقا فان قلت قولاً بالكفر هل هو كذلك قلت الظاهر لا والتعنت من أولئك انما

اذلا اعتداد بما لم يصدر باسمه
 تعالى والاسم مشتق من السمو
 وهو العلو والله علم على الذات
 الواجب الوجود لذاته المستحق
 لجميع الكمالات وهو عري
 مشتق من آله اذا تحير لتحير الخلق
 في كنه ذاته تعالى وقدس وهو
 الاسم الاعظم وعدم الاستجابة
 لاكثر الناس مع الدعاء لعدم
 استجماعهم لشرائط الدعاء ولم
 يسم به غير الله قط (الرحن) هو
 صفة في الاصل بمعنى كثير الرحمة
 جذاً ثم غلب على البالغ في الرحمة
 والانعام بحيث لم يسم به غيره تعالى
 وتسمية أهل الإمامة مسيئة به
 تعنت في الكفر (الرحيم) أي ذي
 الرحمة الكثيرة فالرحن أبلغ منه
 وأتى به إشارة إلى أن ما دل عليه
 من دقائق الرحمة وإن ذكر بعد
 ما دل على جلالها الذي هو
 المقصود الاعظم

فمقصود أيضا ثلاثي هو هم انه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطي وكلاهما مشتق من الرحمة وهي عطف وميل روحاني غاية
 الانعام فهي لاستعمالها في حق تعالى مجازا ما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات وكذا سائر
 اسمائه تعالى المستعمل معناها في حقه ٦ المراد بها غايتها (الجد) أي كل شئ بجميل سواء كان في مقابلة

نعمة أم لا ثابت وعمولك ومستحق
 (لله) وأردف التسمية بالجد
 اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز
 وعلا بما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم كل أمر ذي بال أي
 حال يهتم به لا يبدأ فيه بالجد لله
 فهو أجندم وفي رواية أقطع وفي
 أخرى أبتأ أي قليل البركة وفي
 رواية بيسم الله الرحمن الرحيم
 وفي أخرى بذكر الله وبها يتبين ان
 المراد البداءة بأي ذكر كان
 وقرن الجد بالجلالة إشارة الى انه
 سبحانه وتعالى يستحقه لذاته
 لا بواسطة شئ آخر وأثر غيره
 الجد على الشكر لأن الجد يع
 الفضائل وهي الصفات التي
 لا يعتد أثرها للغير والقواضل
 وهي الصفات المتعدية والشكر
 يختص بالاخيرة (الذي فرض)
 أي أوجب (علينا) معشر الأمة
 يجابا علينا لا رخصة في تركه (تعلم)
 ما تحتاج اليه لمباشرتنا لاسبابه
 فالعبادات يجب على كل مكلف
 نعلم ما يكثر وقوعه من شروطها
 وأركانها فوراً في الفوري
 بموسعا في الموسع كاللحج والمعاملة
 والمناحة وغيرها لا يجب تعلم
 ذلك فيه الا على من أراد التلبس

هو من ضمنه لكفرات أخرى وقعت منهم فتأمله واختار البليغي ان الكلام ثنائياً وفي
 المعرف بأل فيقال اغفره تعالى رحمن وفي هذا تأييد للكرامة ثم رأيت أن لا يقال كذا في
 خلاف الادب في أذكار النوى لا يقال يا خالق الخنازير مثلاً أذا فاستعمل لا يقال في
 الادب وكان الشائع على السنة الطلبة أن هذا حرام أخذ من قولهم لا يقال فيبين النوى
 رحمه الله تعالى أن لا يقال لا يختص بالحرام ولا بالمكروه بل يستعمل فيما هو خلاف
 الادب أيضاً انتهى كلام المشرح في حاشيته على تحفته ومنها نقلت (قوله مقصود أيضاً)
 أي ما دل عليه من دقائق الرحمة كحل القدر وشر الئعل (قوله فهي) أي الرحمة بمعنى
 العطف والميل لاستعمالها في حق البارئ لتنزهه تعالى عن الانفعال فتفسر باعتبار الغايات
 ومثلها ما شا كلهما من الصفات كالرؤف (قوله يستحقه) أي الحمد لذاته لان الجلالة علم
 على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع صفات الكيان فلو قال الجد للرحمن مثلاً لربما
 توهم اختصاص الجد بصفة الرحمن دون غيرها من الصفات (قوله لا يعتدى) أثرها
 كالحسن (قوله المتعدية) كالأحسن (قوله وموسعا في الموسع) قال الغزالي في
 الاحياء ما ملخصه اذا بلغ الرجل العاقل بالاحتلام أو السن فحوة منها مثلاً فأول واجب
 عليه تعلم كلتي الشهادة ومعناها ما يكفيه أن يصدق به ويعتقده جزءاً وذلك يحصل بمجرد
 التقليد والسماع من غير بحث وبرهان واذا فعل ذلك فقد أدى واجب الوقت وليس يلزمه
 أمر وراء هذا في الوقت وانما يلزمه غير ذلك بعرض يعرض وذلك العارض اما أن يكون
 في الفعل أو الترك أو الاعتقاد أو في الفعل فبأن يعيش من ضحوة النهار الى وقت الظهور
 فيلزمه حينئذ تعلم الطهارة والصلاة فان كان صحيحاً وكان بحيث لو صبر الى زوال الشمس
 لم يتمكن من التعلم والعمل في الوقت فلا يبعد أن يقال يجب عليه تقديم التعلم على الوقت
 ويحتمل أن يقال لا يجب قبل الزوال وهكذا في بقية الصلوات فان عاش الى رمضان تجدد
 بسببه وجوب تعلم الصوم فان تجدد له مال أو كان له عند بلوغه لزمه تعلم ما يجب عليه من
 الزكاة ولا يلزمه في الحال بل عند تمام الحول فان لم يملك الا لابل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم
 وكذا في سائر الاصناف من العبادات فاذا دخلت أشهر الحج لا يلزمه المبادرة الى علم
 الحج لانه على التراخي فاذا عزم عليه لزمه تعلم كيفية وما الترك فذلك ايضا واجب فيما
 يعلم انه لا ينفك عنه وأما ما ينفك عنه فلا يجب تعلمه الا اذا تلبس به فلا يجب على الأبنك تعلم
 ما يحرم من الكلام ولا على الاعمى ما يحرم من النظر ولا على البدوي تعلم ما يحرم فيسه
 الجلوس من المساكن فان جلس على الحرير أو في المنسوب وجب تعلمه الخ (قوله جمع)

به فن أراد أن يتزوج مثلاً أمرأة ثانية لا يحل له حتى يتعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا فقس أما الإيجاب على الكفاية
 يعني انه اذا قام به البعض سقط عن الباقي فيعم سائر (شرائع الاسلام) وما يتوقف معرفتها أو كمالها عليه كالنحو وغيره

والشرائع جمع شريعة وهي لغة مشرعة الماء وشرعا ما شرعه الله لعباده من الاحكام فالاضافة بيانية او بمعنى اللام وهو أولى اذا الاسلام هو الانقياد والاستسلام وتعرف الشريعة أيضا بانها وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى ما يصلح معاشهم ومعادهم (و) تعلم (معرفة) جميع أحكام (صحیح المعاملة) والمناحة والجنابة وما يتعلق بكل (وقاسدها) وانما وجب على الكفاية ذلك عينا وكفاية (لتعريف) أى معرفة (الحلال) الشامل للواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى (والحرام) حتى يفعل الحلال ويجتنب الحرام وفي نسخة من الحرام أى ليميز ٧ الحلال والطيب من الحرام الخبيث (وجعل)

ما ل) أى عاقبة (من علم ذلك وعمل به الخلود في دار السلام) على أمر حال وأهناه من غير كدر يصيبه في قبره وما بعده بخلاف من لم يعلم ذلك لتركه الواجب أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه وان كان متكفلا له بالخلود أيضا في دار السلام وهي الجنة الا أنه قد يكون بعد مزيد عذاب ومؤاخدة (وجعل مصير) أى رجوع أو قرار (من خالفه وعصاه) عطف تفسير (دار الانتقام) وهي النار دائما ان كانت مخالفة بالكفر والافتقار كونها مصيره انه يستحق ذلك ان لم يعف عنه (وأشهد) أى أعلم وأبين (أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) في ذاته ولا في وصف من صفاته (المان) أى المتفضل على عباده المؤمنين من المن والمنة النعمة الثقيلة ولا يحمد الا في حقه تعالى لانه المتفضل بما يملكه حقيقة وغيره لا ملك له معه فلم يناسبه المن

شريعة) فعليه بمعنى مقعولة من شرع بين (قوله مشرعة الماء) أى مورد الشارب (قوله بيانية) اذا الاسلام ما شرعه الله لعباده من الاحكام (قوله أو بمعنى اللام) قال في شرح الاربعين النووية بأن يراد بالشرائع الاحكام الخ أى وبالاسلام الانقياد (قوله وضع الهى الخ) ولذا فسر الاسلام بما شرعه الله من الاحكام وهذه الاحكام هي ذلك الوضع الالهى الخ كانت الاضافة بيانية أيضا والافهى بمعنى اللام (قوله دار السلام) أى الجنة (قوله بالكفر) وهذا متحتم (قوله ان لم يعف عنه) أى فهو تحت المشيئة ويعف مادون ذلك لمن يشاء (قوله في ذاته) أى فلا يقبل قسمة ولا تجزى ولا تطير له ولا شريك له في ملكه ولا معين له في فعله (قوله النعمة الثقيلة) وعلى هذا تكون المنة أخص من النعمة مطلقا اذا المنة مطلق النعمة سواء أ كانت ثقيلة أى عظيمة أولا وعلمه تكون المنة بمعنى النعمة من غير زيادة (قوله استدراج) أى فلا تحمد عواقبها (قوله بلخده) أى عبد المطلب ليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بألفى عام على ما ورد عند أبي نعيم في مناجاة موسى عليهما وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله لم يطابق اسمه) ومن ثمة لما قيل له لم سميت ابنك محمد ا وليس لاحد من آباءك وقومك قال رجوت أن يحمدني أهل الارض كلهم وفي رواية أردت أن يحمدني الله تعالى في السماء ويحمدني الناس وقد حقق الله رجاءه لكن فيه انه روى انه أتى آمنة آت في جملها ومما قال لها اذا وضعتيه فسميه محمدا الا أن يقال يمكن انها أنسيت ذلك وانما تذكره بعد تسمية جدته به ولم يسم أحد بمحمد قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب زمنه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب زعمته سمى قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا محمد بن عدي بن ربيعة بن سواد بن جشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ومحمد بن أبي حنيفة بن الجلاح ومحمد بن أسامة بن مالك بن حبيب بن العنبر ومحمد بن البراء وقيل البر ابن طريف بن عتوارة بن عامر بن لبث بن عبد مناة بن كنانة البكري العتواري ومحمد بن الحرث بن خديج ومحمد بن حرماز بن مالك البعمرى ومحمد بن جرّان بن أبي جرّان ربيعة ابن مالك الجعفي المعروف بالشويقر ومحمد بن خراعى بن علقمة بن خزاعة السلمي من بني

به (بالنعم) جمع نعمة وهي اللذة التي تحمد عاقبتها ومن ثم لم يكن لله نعمة على كافر وانما ملاذه استدراج (الجسام) أى العظام (وأشهد أن) سيدنا (محمدا) وهو علم موضوع لمن كثرت خصاله الحمدة وسمي به نسبنا بالهام من الله بلخده بذلك لمطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لانه أكمل أوصافه ولذا خص بالذكر في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم فهو نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده ما أوحى وانه لما قام عبد الله يدعوه لاسمائه المعراج المتكفلة بغايات الكمالات المفاضة عليه صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة وما بعدها (ورسوله) هو انسان ذكر حرا وحي اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ لنشره من قبله

ذكو ان ومحمد بن خولى الهمداني ومحمد بن سفيان بن مجاشع ومحمد بن اليعمد الأزدي ومحمد
ابن يزيد بن عمرو بن ربيعة ومحمد الاسدي ومحمد النعماني ولم يذكر كوا الاسلام الا الاول ففي
سماق خبره ما يشعر بذلك والا الرابع فهو صحابي جونا وفيه ذكر عباس محمد بن مسلمة
الانصاري لكنه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بأزيد من عشرين سنة (قوله وآثره) أي أثر
المصنف لفظ الرسول على النبي فقال ورسوله ولم يقل ونبيه (قوله في غير هذا الكتاب) أي
كالحققة والاياعاب وشرح الاربعين النووية وغيرها بأن الرسالة فيها التعلقان بالخلق والخلق
بخلاف النبوة قال والكلام في نبوة الرسول مع رسالته والا فالرسول أفضل من النبي قطعا
(قوله والاخذ بغتة) وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم (قوله بعض المحققين) مال اليه التقي
السبكي ومال اليه الشارح في كتبه ورجح الجلال الرملي ووالله الشهاب الرملي انه صلى
الله عليه وسلم لم يبعث الى الملائكة (قوله لخبر صحيح) هو قوله صلى الله عليه وسلم وأرسلت الى
الخلق كافة رواه مسلم قال الشارح في شرح الاربعين النووية بل أخذ بعض المحققين من
أئمتنا بعمومه حتى للجملات بأن ركب فيها عقل حتى آمنت به صلى الله عليه وسلم الخ ثم قال
فان قلت تكليف الملائكة من أصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال
تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم
فالتكليف به تحصيل الحاصل وهو محال انتهى (قوله الاتباعا) كقوله هنا وعلى آله وصحبه تبعنا
للمصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيكره أن يصلي على غير الانبياء والملائكة بطريق الاستقلال
والكلام في غير الرسول اما هو قوله ان يصلي على من ذكر استقلاله قال تعالى وصل عليهم
ان صلاتك سكن لهم ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يصلي على من يأتيه بصدقته (قوله
من بني هاشم والمطلب) أي وبناتهم ما وهاشم جدته صلى الله عليه وسلم والمطلب جدنا ما
الشافعي رضي الله عنه وهما بنا عبد مناف وكان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم والمطلب
وعبد شمس ونوفل والنبي صلى الله عليه وسلم حصرهم الال في بني هاشم والمطلب دون بني
نوفل وعبد شمس وقال صلى الله عليه وسلم لما جاءه بنو نوفل وعبد شمس نحن وبنو المطلب شيء
واحد (قوله لخبر ضعيف الخ) لعله باعتبار افراده طرقه أما مع الاجتماع فهو حسن لغيره
كما صرح به الزرقاني ولتنزه آل محمد كل شيء (قوله وان لم يره) كما عني (قوله للاتصال
الخ) أي ولا يجوز أن يؤتى بها في أول الكلام (قوله أصلها) أي وبعد ذلك أي أما بعد
(قوله لزوم الفاء في حيزها) أي لتضمن أمام معنى الشرط وفعله وهو مهم ما يمكن لزومها الفاء
اللازمة للشرط غالبا قال التفناني في شرح التلخيص أما بعد أصله مهم ما يمكن من شيء
بعد الحمد والصلاة ف وقعت كلمة أمام موقع اسم هو المبتدأ وفعله هو الشرط وتضمنت معناها
فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزومها الصوق
الاسم اللازم للمبتدأ اقضاء ملحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان انتهى (قوله مهمما) اسم
شرط جازم في محل رفع مبتدأ ويكون بمعنى يوجد وضميره راجع الى مهمما لكونه عبارة عن

بالخلق وفيه نظر بينته في غير هذا
الكتاب (المبعوث رحمة للانام)
أي الخلق أما كونه رحمة للخلق
قدل عليه الكتاب والسنة
والاجماع ومعنى كونه رحمة للكافر
انه لا يعاجل بالعقوبة والاخذ
بغتة كما وقع لام من قبله وأما
كونه مبعوثا للخلق بناء على تعلق
قوله للانام بقوله المبعوث فهو
ما ذكره بعض المحققين لخبر صحيح
يدل له وهو اللائق بعلو مقامه
صلى الله عليه وسلم وقد بينت في
بعض الفتاوى ان الاصح انه صلى
الله عليه وسلم مرسل للملائكة بما
فيه مقتنع لمن تدبره (صلى الله عليه
وسلم) من الصلاة وهي الرحمة
المقرونة بتعظيم ويختص لفظها
بالانبياء والملائكة فلا يقال
لغيرهم الاتباعا (و) على (آله) هم
أقاربه المؤمنون من بني هاشم
والمطلب وقدير ادبهم في مقام
الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف
فيه (وصحبه) اسم جمع لصاحب
وهو من اجتمع بالنبي صلى الله
عليه وسلم ولو لحظة وان لم يره ولم يرو
عنه مؤمنا ومات على الايمان
(البررة) جمع بار وهو من غلبت
عليه أعمال البر (الكرام) جمع
كريم والمراد به هنا من خرج عن
نفسه وماله لله تعالى وكل الحكابة
يكذلك رضوان الله عليهم أجمعين
(وبعد) كلمة يؤتى بها للاتصال من

أسلوب الى آخره وكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصلها وهو أما بعد في خطبهم لذلك ولكون أصلها ذلك لزوم الفاء في حيز
غالبا والأصل مهمما يمكن من شيء بعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(فهذا) المؤلف الحاضر في الذهن (مختصر) قل لفظه وكلام معناه (لا بد) أي لا غنى (لكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مضطر إليه من العبادات ومحتاج إليه من المعاملات (من) معرفته أو ٩ من (معرفة مثله) ليكون على بصيرة

من أمره وبينه من ربه والاركان مستقيم عشاء وخطب خطب عشواء (فيتعين) حينئذ عليك أيها الراغب في الخير (الاهتمام به) أي بهذا المختصراً ومثله حفظا وفهما وكناية (و) عليك أيضا (إشاعته) في البلدان ليكون لك نصيب من الاجرا إذا دل على هدى كفاعله وليس المطلوب منك الايصال للهدى فان الهدى هدى الله وحده وحينئذ (فانا أسأل الله الكريم أن يفتح به) فانه لا يخبى من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه (وأن يجعل جمعي له) من منقذات الكتب (خالصا لوجهه) أي ذاته (الكريم) أي المتفضل على من شاء بما شاء انه جواد حلیم رؤف رحيم

هذا * (باب) * وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة) وهي لغة الخلوص من الدنس الحسي والمعنوي كالهيب وشرا ما توقف على حصوله أيا حدة كالغسله الاولى أو ثواب فجرد كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنونين (لا يصح) ولا يجل (رفع الحدث) الاصغر وهو ما أوجب الوضوء والا كبر وهو ما أوجب الغسل (ولا إزالة النجس) الخفيف وهو بول الصبي الا في ذكره والمغلظ وهو نجاسة نحو الكلب والمتوسط وهو ما عدا ههما من سائر النجاسات الاتية ولا فعل طهارة ساس ولا طهارة مستنونة

أي شيء ومن شيء من زائدة وشئ اسم يكن والجمله الظرفية في محل نصب خبر يكن قدّم عليه وقوله فهذا المؤلف الخ جزء الشرط وقدّم لفظ بعد الجملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الفاعل فصل بين أداني الشرط والجزاء لاسـتـقباحهم وتاليهما ثم حذف المضاف اليه بعد حذف فامنو بالانفس افسار وبهذه هذا مختصر الخ (قوله) ومحتاج اليه من المعاملات) فيه انه لم يذكر فيه شيء من المعاملات ولعله بنى هذا على ما بلغه ان مصنفه وصل فيه الى قريب من نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي ان المصنف يفيض الى ذلك المجل وانما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول الى عقب فصل متعلقات الشعر ويكون الشارح بنى هذا على ما عزم عليه من اكمال الكتاب متناوثر حابل وقد وصل فيه الى القرائض وانما لم أحس عليه لان المشهور من نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة الى عقب فصل متعلقات الشعر (قوله متن) أي ظهر (قوله) وخطب خطب عشواء (قال في القاموس خطب خطب عشواء ركب على غير بصيرة والعشواء الناقاة لا تبصر أمامها الخ) (قوله الايصال للهدى) اذ ذلك مخصوص بالباري عز وجل وقد يستعمل الهدى في حق الباري بمعنى الدلالة قال تعالى وأما عود فهديناها م أي دللتناها م فاستحبوا العمى على الهدى ولولا وصلهم لم يستحبوا العمى على الهدى والهداية في حق غير الله بمعنى الدلالة قال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم أي لتدل اليه وقال تعالى انك لاتهدى من أحببت أي لا توصله انما لك الدلالة وقس على ذلك ما يترتب عليك من معنى الهداية والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب * قال المصنف نفعنا الله به وبعلومه في الدارين

هذا (باب) وفي نسخة كتاب (أحكام الطهارة)

بفتح الطاء مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها مضارعه بطهر بضمها فیه ما وحكى كسر هاء فيه قال في شرح العباب وقياسه فتح مضارعه انتهى وأما بضم الطاء فاسم للما الذي يتطهر به أو بليقية ماء الطهر وأما بكسر هاء فاسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه وأما طهر بمعنى اغتسل فثلاث الهاء (قوله الحسى) كالأنجاس والمعنوى كالعيوب من الحقد والحسد والرياء ونحوها قيل حقيقة فيهما وجمعه الملقين وقيل مجاز في أحدهما (قوله) وهو ما أوجب الغسل قال في التحفة وقد يقسم هذا إلى الاكبر نظرا الى تفاوت ما يحرم به الى متوسط وهو ما عدا الحيض والنفس وأكبر وهو ما اذ ما يحرم به ما أكثر انتهى وعلى هذا جرى في النهاية والخطيب الشريفي وغيرهما وقسمه بعضهم أربعة أقسام أكبر وهو الحيض والنفس وكبير وهو ما أوجب الغسل بمعا عداهما وأصغر وهو ما أوجب غسل الرجلين فقط عند نحو انتهاء مدة مسح الخف وصغير وهو ما أوجب الوضوء ونظر فيه (قوله النجس) قال الشهاب البرلسي الشهير بعلمه في حواشيه على شرح المنهاج للجلال المحلي النجس هنا بفتح الجيم مصدر بمعنى النجس تقول نجس نجس كعلم يعلم ويشرف يشرف أيضا

(الاجماع) علم أو ظن كونه ماء مطلقا وهو ما (يسمى ماء) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كما البحر وما ينقد منه الملح وينحل اليه فهو البرد والذي استهلك فيه الخليط والمترشح من بخار الماء الطهور والمغلي والمتغير بالغنى عنه أو بجاوره لانه يسمى ماء لغة وعرفا وما يسلطن دود الماء وهو المسمى بالزال لانه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر ودليل الحصر المذكور في الحدث آية التيمم والاجماع

(قوله بالنسبة للعالم بحاله) زاد في التحفة والاياعاب عند اهل اللسان قال في الايعاب وظاهره ان المراد فهم العالم بحاله من اهل اللسان لا يدخل المتغير كثيرا بما لا يضر كطين وطحلب أو بجاوره فان اهل اللسان والعرف لا يمتنعون كما قاله الرازي من ايقاع اسم المطلق عليه وبه يندفع القول بأنه غير مطلق وانما اعطى حكمه في جواز التطهر به للضرورة اهـ جل الليل (قوله بضم الميم وفتح اللام) مبنيا للمجهول من اغلاه فهو اسم مفعول من الرباعي ويصح فتح الميم وكسر اللام على انه من الثلاثي أي من غلاه اهـ عبد الحى

نجسا بفتح الجيم فهو نجس بالكسر وبالفتح أيضا على وزن مصدره وباسكان الجيم مع كسر الذون وفتحها أو نجسته ونجسته تهذى بالهمزة والتضعيف انتهى وقوله وباسكان الجيم الظاهر انه معطوف على قوله أو بفتح الجيم كما يدل عليه كلام غيره وعبارة القليوبي في حواشي المحلى النجس بفتح الذون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها وفتحها معا لغة الشيء البعيد أو المستقذر وشراها هنا وصف يقوم بالحل عند ملاقاته لعين من الاعيان البحرية مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من انتهى (قوله أو ظن الخ) أي بالاجتهاد عند اشتباه الطاهر بالنجس (قوله بالنسبة للعالم بحاله) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض الطهارة على الاصح والمتغير تقدير الاحساس ودون قلته وقع فيه نجس لم يغيره فالعالم بحاله الايد كرها لا مقيدة (قوله كما البحر) فانه وان كان مقيدا بالبحر امكنه قيده بنقل والضا هو القيد اللازم كما قيده به الشارح (قوله وما ينقد منه الملح) أي والماء الذي ينقد منه الملح وهو في بلدنا هذه النهر الملح فانه وان كان مقيدا بكونه ينقد منه الملح لكن قيده بنقل (قوله وينحل اليه فهو البرد) أي من الثلج أي فان فهو البرد اذا انحل ما يصدق على مائه انه ماء غير مقيد بقيد لازم وتقيده بكونه ماء برده بنقل (قوله استهلك فيه الخليط) أي بحيث لم يغير أحد أو صافه تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم الماء عليه لاحسا ولا تقديرا (قوله المغلي) قال القليوبي في حواشي المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيده بالمغلي لانه محل الخلاف فالبحار المترشح من غير واسطة نار من ماء طهور طهور بلا خلاف (قوله أو بجاوره) أي الماء المتغير بجاوره (قوله لانه ليس بحيوان) قال الشارح في الايعاب بل ينقد من دخان يسطع من الماء فيشبه الدود قاله القاضى وتبعه العجلي الخ قال في التحفة وليس بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه في انتهى (قوله وما جمع من ندى) رأيت بخط الهاتفي على هامش حاشيته على تحفة الشارح مانصه هو الماء الذي يقصع على الزرع والحشيش الاخضر خصوصا في أيام الربيع وذكر بعض الحنفية انه من نفس حيوان في البحر انتهى وفي الامداد للشارح والقول بأنه نفس دابة في البحر لا دليل عليه وان أطال ابن العماد في الاتصاره انتهى قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم ان هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الامر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فخرج لذلك على ان الاصل فيها هو على صورة الماء الخالي عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى (قوله آية التيمم) الشاهد منها قوله تعالى فلم يجدا ماء فتيما وافتوه قتيما واصبغوه امر تقيدا للوجوب فلورفع الحدث غير الماء لما وجب التيمم عند فقد ولا ريثا الباري الى استعماله فدل ذلك على حصر رفع الحدث والخبث في الماء (قوله والاجماع) نقله ابن المذر والفزالي في الوسيط قال في التحفة واعترض انتهى أي بأن ابن أبي ليلى وأبا بكر

اعترض الرافعي حكاية الاجماع على الماء في الحدث بان يبيد القرم مطهر له عند ابي حنيفة عند اعواز الماء في السفر واجب بأن هذه صورة جوزت للضرورة فلا تنافي الاجماع كما ان حل الميتة للمضطر لا ينافي اجماعه على حرمتها لكن يرد عليه قول ابن ابي ليلى يجوز رفع الحدث وازالة التجسس بكل مائع طاهر اه جل الليل

وفي الخبث ما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيرهما القياس عليه ما خرج بالطلاق المذكور المائع كالخل والجامد كالتراب في التيمم والتجاسة المغلظة والخجرف في الاستنجاء وأدوية الدباغ ونحو ماء الزعفران مما قيد بلانم فلا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغير) حار طعمه (وحدده) (أو لونه) (وحدده) (أو ريحه) (وحدده) (تغيرا فاحشا) بأن سلب اطلاق اسم الماء عنه حتى صار (بحيث لا يسمى ماء مطلقا) وانما يسمى ماء مقيدا كما ورد أو استجده اسم آخر كالمرقة مثلا وكان ذلك التغير (بمخالط) مخالف للماء في صفاته أو واحدة منها وهو ما لا يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بأن لا يشق صونه عنه ككافور وريحون وقطران

الاصم جوزا رفع الحدث بكل مائع طاهر لكن قال النووي في شرح المذهب الاصم لا يعتد بخلافه وما نقل عن ابن ابي ليلى لم يصح عنه وعن أبي حنيفة جواز بالنيذ وحكي عن الاوزاعي وحكي الترمذي عن سفيان الوضوء بالنيذ وهذا يؤيد الاعتراض (قوله بغسله) أي الخبث والحدث في الصحيحين وغيرهما حين بال الاعرابي في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب الدلو المملئة ماء والامر للوجوب فلورفع غير الماء ثم يجب غسل البول به وزاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أول الحديث المذكور انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تعجرت واسعا فلم يلبث أن بال في المسجد (قوله وفي غيرهما) أي غير الحدث والخبث من طهارة الساس والطهارة المسنونة (قوله وخرج بالطلق المذكور المائع الخ) المائع كالخل والجامد كالتراب والخجرف في الاستنجاء وأدوية الدباغ فهذه خرجت بقوله ماء ونحو ماء الزعفران مما قيد بقيد لازم خرج بقوله مطلق كما هو ظاهر (قوله كالتراب في التيمم) قال في التحفة وكون التيمم برفع لا يرد لانه رفع خاص بالنسبة لفرض واحد وكلامنا في الرفع العام وهذا خاص بالماء انتهى وفي شرح الروض لشيخ الاسلام حكي التراب في غلات الكلب فان المزيل هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب في غسله منها كما سيأتي في بابها انتهى أي فالتراب فيها شرط لا شرط (قوله والخجرف في الاستنجاء) أي فانه مرخص كما في التحفة وغيره فليس عذرا لانه لو غسل المصلي مستجبرا لا تصح صلاته وقد اشترطوا بشرط جواز الاستنجاء بالخجرف لو كان الخجرف مزيل لم يحتج لاكثرها (قوله وأدوية الدباغ) أي فانه محمولة لا مزيله (قوله مما قيد) هذا بيان لنحو من قوله ونحو ماء الزعفران وهو مثال للتقيد بالاضافة ومثله المقيد بالصفة كما وافق والمقيد بأداة عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأيت الماء أي المعهود وهو المني (قوله وهو) أي المخالط ما لا يمكن فصله أي عن الماء هو أحد ثلاثة آراء في تعريف المخالط ورجحه في شرح الارشاد ثانيا هو ما لا يتم في رأي العين ورجحه في شرح العباب والجمال الرملي في النهاية ثالثا المعبر العرف قال في التحفة أشهرها الاول قال وقضية جزمهم باخراج التراب أي عن المخالط على الاول ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مائلا ورجح شيخنا في بعض كتبه به الشيخ القباياتي ولا يزرعة مادلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع المتقدمون ان التراب مخالط وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد قال الشارح في الامداد ويمكن رده ما أي الوجهين الاخيرين للاول انتهى وفي التحفة له قديقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مائلا لا يتم في رأي العين فيتحدان ويكون ماد لا عليه بياننا للعرف انتهى (قوله رخوا) خرج به الصلب فهو مجاور ولا يضر التغير به فهو نوعان ومثله القطران كما في التحفة والامداد والنهاية وغيرها قال في النهاية الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحفة فتننا تغيره به وانه مخالط فغير

يحتلطان بالماء وغروان كان شجرة
 نابتا في الماء (لم تصح الظهارة به)
 لانه ليس عاريا عن القيود
 والاضافات فلا يلحق بمورد
 النص العري عنها (والتغير
 التقديري كالتغير الحسي
 فالواقع فيه) أي الماء ما يوافقه
 في صفاته ومنه (ما ورد لرائحة
 له) سواء أوقع في ماء كثير
 ام قليل والماء المستعمل لكن
 ان وقع في ماء قليل لان المستعمل
 اذا كثر طهر فأولى اذا وقع في
 الكثير (قد رخصنا) للماء
 (بأوسط الصفات) كطعم الرمان
 ولون العصور وريح اللادن فان غير
 بفرضه في صفة سلب الطهورية
 وان كان عند فرض المخالفة
 في غير تلك الصفة لا يتغير وذلك
 لانه لموافقه لا يغيره فاعتبر بغيره
 كالحكومة (ولا يضر

(قوله مال في شرح العباب الى
 الاول) وجرى عليه الخطيب في
 الاقتناع فقال بأن تعرض عليه
 جميع هذه الصفات لا المناسب
 للواقع فيه فقط اه قال العلامة
 المدابقي في حاشيته قوله لا المناسب
 للواقع فيه فقط كان يقتصر في
 مسئلة اختلاط ماء الورد المنقطع
 الرائحة على فرض مغير الريح اه
 جل الليل باختصار

طهور وان شككنا أو كان من مجاور قطه ورسوا في ذلك الريح وغيره خلا فالزركشي
 وخالفه الشارح قال في التحفة وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها
 بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران الخالص
 انتهى ووافقه سم في شرحه على مختصر أبي شجاع قال لانه مجاوراً ومخالطاً في مقر الماء
 انتهى وفصل الشهاب البراسي فقال في حاشيته على المحلى مانعه القطران الذي يجعل في
 القرب ينبغي أن يقال فيه ان كان وضعه فيها لا صلاح الطرف التحق بما في المقر وان كان
 لا صلاح الماء وهو الظاهر ضرر بشرطه انتهى ويوافقه قول التحفة لا صلاح ما يوضع فيها بعد
 من الماء (قوله يحتلطان بالماء) هذا بالنسبة للكافور الرخاوذ الذي يختلط بالماء (قوله
 وغر) قال البراسي في حواشي المحلى ان لم تكن أي الثمار مجاورة فانها تضر قطعاً والفرق
 بينها وبين الورد ام كان التحرز وجرى العادة بالمبادرة الى التقاط الثمار (قوله
 ما يوافقه في صفاته) بيان للتغير التقديري فاذا وافق الساقط في الماء الماء في صفاته
 الثلاثة قدر مخالفاً واسطاً في الثلاث وان كان الواقع في الماء يوافق الماء في بعض الصفات
 كما ورد منقطع الرائحة له طعم ولون مخالفاً لطمع الماء ولونه فهل يفرض الصفات
 الثلاث أو يكتفى بفرض غير الريح الذي هو الاشبه بالخليط مال في شرح العباب الى
 الاول حيث قال ما ملخصه ظاهر العباب كالجمع انه لو وقع فيه مائع يوافقه في الريح
 مثلاً دون غيره اظهره لا يقدر مخالفاً له الا في الريح وفيه نظر وقضية قولهم مائع يوافق
 أحداً وصفاته خلافه وهو ظاهر انتهى لكه قال بعد أسطر أثناء كلامه ان فرضه مخالفاً
 في الجميع انما يتأتى فيما اذا كان يوافق في الجميع بخلاف ما اذا كان يوافقه في بعضها فقط
 فانه لا يفرض مخالفاً الا فيما وافق فيه فقط كما مر آنفاً انتهى فهذا يخالف ما قدمه آنفاً الا
 أن يقال ان ما ذكره آخر ما شئ فيه على ظاهر كلام المصنف السابق عنه وقد أحال فيه على
 ما مر آنفاً ويؤيد ذلك تعبير التحفة وهو كما ورد لاربع له فانه يقدر وسطاً كريح لاذن ولون
 عصير وطعم ماء رمان فان غير مع ذلك ضرراً فلا انتهى ففرض تقدير الاوصاف الثلاث
 مع كونه لم يذكر في ماء الورد الا كونه منقطع الريح فيصدق ذلك بما اذا كان له طعم
 ولون وقال القليوبي قالوا ولا بد من عرض الصفات الثلاث وان لم يكن للواقع الا صفة
 واحدة فتى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر الخ وفي حواشي شرح المنهج للعلبي
 خرج بقوله ما يوافقه في صفاته ما لو وافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلاً كما
 ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالفاً للون الماء وطعمه هل يفرض الصفات الثلاث
 أو يكتفى بفرض مغير الريح الذي هو الاشبه بالخليط ذهب الى الاول شيخنا والى الثاني
 الروياني وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بأنفسهما لم يغيرا فلا معنى لفرضهما
 انتهى (قوله فاعتبر بغيره كالحكومة) أي في كل جرح لا مقدرة فيه من الدية ولا تعرف
 نسبه من مقتدر فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للريق اذا حتر لا قيمة له فيقدر الجنى عليه رقيقاً

تفسير يسير) وهو ما لا يجمع اسم
الماء) وان كان مخالط يستغنى عنه
لانه صلى الله عليه وسلم توسا من
قصعة فيها أثر عجين (ولا يضر تغير
بمكث) لتعذر الاحتراز عنه
(وترا) ظهور وان قلنا انه مخالط
لانه يوافق الماء في الطهورية بخلاف
التجسس والمستعمل (وطع) لم
يطرح ولومتقنة العسر الاحتراز
عنه وهونيت أخضر يد الماء
فان طرح ضران كان متقنة
والافلا (وما في مقتره وعمرة) من
نحو نورة وزرنيخ ولومطبوخين
وطين لم يكثر تغير الماء به بحيث صار
لايجري بطبعه لذلك (ولا يجاور)
وهو ما يمكن فصله (كعود ودهن)
ولومطيين

(قوله والذي يتجه في التراب انه ان
جعل مخالط الخ) اعلم ان الذي
حققه في الایعاب أن التراب
مخالط على الاصح قال اعدم تنزه
للساظر عند اختلاطه واما بعد
رسوبه أسقل الماء فهو حيثئذ
بجوار ولا كلام فيه حيثئذ وانما
الكلام مادام الماء به متغيرا اه
وقال بعد هذا باسطرمانه وقد
علمت أن منع بعضهم ~~المستعمل~~ كونه
مخالط بما ذكره غير صحيح لانه اذا
نزل الى القرار وصفا الماء صار
بجوار فلا اشكال حيثئذ وانما
الكلام في حال التغير به فهو
مخالط لعدم تنزه حال التغير للناظر
اه مختصرا بما كتبه جل الليل

ويظهر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمته فيعتبر ذلك من دية الخرقا لحكومة جزء من حين
الدية نسبتها الى دية النفس مثل نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا فاذا كانت قيمة
المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وجبات تسعة مثلا وجب عشر الدية
(قوله تفسير) هذا محترز قوله أو لا تغيرا فاحشا (قوله وان قلنا انه مخالط) ماخذ
الخلاف المبني عليه ما سبق من الخلاف في تعريف المخالط قال في الامداد والذي يتجه في
التراب انه ان جعل مخالط وهو ما يفهمه تعريقه الثاني لانه لا يتم مادام التغير به
موجودا كان المتغير به غير مطلق أو مجاورا وهو ما يفهمه تعريقه الاول لانه يمكن فصله
بعد رسوبه كالمطلق الخ فعلى القول بأنه مجاور لا خفاء في عدم ضرره وعلى القول بأنه
مخالط تكون العلة في عدم الضرر بطرحه وتغير الماء به التسهيل على العباد وقد أمر
الشارع بطرحه في ولوغ الكلب ولوسلب الماء أمر به (قوله بخلاف التجسس والمستعمل)
ظاهرا ان التغير الفاحش بالمستعمل ضار مطلقا وعليه جرى في شرح الارشاد أيضا وفي
حاشية المحلى للشهاب البرلسي هو الظاهر كالماء المستعمل ~~المتن~~ في التحفة ان ذلك بناء
على انه مخالط والافلا فرق كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه وصرح باعتماده الجمل الرمل
في نهايته فقال لا يضر التراب المستعمل على المعقد كما أفاده الوالد رحمه الله خلافا لما يحسنه
الشارح في ذلك نعم ان كثرة تغيره به بحيث صار يسمى طينا سلبه الطهورية انتهت وبعبارة
التحفة ولم يضر طينا لا يجري بطبعه والا أثر جرما انتهت وسبق في قريب في كلام الشارح وأما
التراب المتجسس فان كان يحكمى وطرح في ماء كثير ثم تغير به لم يضر لانه يظهر بمجرد طرحه
فيه فلم يتغير الا وهو ظاهر كما ذكره الشارح في فتح الجواد وغيره قال الحلبي والمسئلة
مد كورة في الاسنوى (قوله وطع) بضم الطاء وقع الادم وضعها ولا فرق بين ان
يكون بمقتر الماء أو عمرة (قوله ولومتقنة) أى الطعيب (قوله ان كان متقنتا) قال
البرلسي في حواشي المحلى قال الاذرى ويشبه أن يكون الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا
ثم تفتت وخالط انتهى قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزرنيخ ونحوهما وقد
يعضد ما يحسنه نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلسي (قوله والافلا)
أى لانه كالجوار حيثئذ (قوله وما في مقتره وعمرة) قال في الایعاب المراد بما فيه ما هو خلق
في نحو الارض أو مصنوع فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا تلك
الحيثية فانه يستغنى الماء عنه ولا يكلف تحويل المجري على الاول وان أمكن كما في الشرح
الصغير انتهى (قوله لذلك) أى لتعسر الاحتراز عنه (قوله ودهن) قال الشهاب البرلسي
في حواشي المحلى مانعه من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقود
انتهى (قوله ولومطيين) قال الشارح في شرح العباب والمراد بالعود المطيب القمارى
بكسر القاف نسبة لقمار محل بالهند ذكره أبو عبيد قيل ولعل صوابه بفتح القاف كما يصرح
به كلام القاموس انتهى ما أردت نقله من الایعاب وظاهره ان المطيب في كلامهم بكسر

ومنه البخور وان حسكر

وظهر في الریح وغيره لان الحاصل
بذلك مجرد تروح فهو كالتغير
بصفة على الشط ومنه أيضا
ما أغلى فيه بخور وتمر بحيث لم
يعلم انفصال عين مخالطة فيه بان
لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم
كالمرقة (ولا يعلج ماء) لان اعتقاده من
عين الماء كالتلج بخلاف الملح الجلي
فيضطر التغير به ما لم يكن بمقدار الماء
أو مجزؤه وكالماء المتغير بخلط
لا يؤثر فلا يضر صبه على غير متغير
وان غيره كثيرا لانه ظهور (ولا
بورق تشار) بنفسه (من الشجر)
ولور يعبا بخلاف المطروح
للاستغناء عنه ولا يضر تغير بالثر
ان تشار بنفسه ولو شك هل
التغير يسيرا وكثيرا كاليسيرا
هل زال التغير الكثير لم يظهر

(قوله وفي حاشية الشبراملسي الخ)
قال في الایعاب نقلا عن المجموع
والجواهر وغيرهما والحب كالبر
والتمران غير وهو بحاله مجاور
وان اصل منه شيء فخالط فان
طبخ وغير ولم يتحل منه شيء
فوجهان أحدهما لا يسلبه كالأ
يقله والثاني يسلبه لانه استجد له
اسم كالمرق ويحريان فيما اذا تغير
بشحم أذيب فيه بالنار أو بأوجه
الوجهين انه لا أثر لجرد الطبخ بل
لا بد من يقين انفصال شيء منه
بحيث يستجد له بسبب ذلك اسم
آخر إما ملخصا

الماء بصيغة اسم الفاعل لكن رأيت في - واثي المحلى للشهاب القليوبي مانصه قوله
مطيبين بفتح التخمينة المشددة أولى من كسر هالانه اذا لم يضر المصنوع فاندلج أولى
انتهى ومجمله كالا ينجى اذا طبب العود بطيب مجاور ولا ضرر وفي حاشية الشبراملسي على
النهاية كالعود ما لوصب على بدنه أو ثوبه ما ورد ثم جف وبقيت رائحته بالحل فاذا أصابه
ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم تسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير
بمجاور أو ما لوصب على المحل وفيه ماء يتصل واختلط بما صبه عليه فمقدّر محالنا وسطا
انتهى بجروقه (قوله ومنه البخور) أي من المجاور فلا يضر تغير الماء بالبخور (قوله على
الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها الى الماء لا أنها اتصلت به (قوله بان لم يصل الى
حد الخ) قال الشارح في الایعاب أما اذا سلب الاطلاق بالكليّة بان صار لا يسمى ماء
ولا يضاف فيه لفظ الماء الى ذلك الغير بل انسلخ ذلك عنه بسائر الاعتبارات وحدث له
اسم آخر اختص به فان التغير به حيث يضر لا ياتيقن حينئذ انه انفصلت عنه عين مخالطة
فالتأثر به ليس من حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من الخاطات انتهى وفي
حاشية تحفة الشارح للشارح والحاصل ان حدوث الاسم مع هجر الاسم الاول ظاهر أو
صریح في سلب طهوريته أي ان تحقق نزول عين ضارة فيه والاف هو محتمل لان ذلك
الحدوث من مجاورا اذا التغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم كما هو ظاهر انتهى وفي حاشية
الشبراملسي على النهاية نعم ان تحلل منه شيء كما لو نفع القر في الماء فاكتسب الحلاوة منه
سلب الطهورية انتهى (قوله ولا يعلج ماء) قال في شرح العباب المراد به ما جسد من الماء
سواء أكان جوده بواسطة تربية السجدة أم لا والقول بأنه يضر لانه ليس من عين الماء
لان المياه تزلت عن ذب من السماء ثم تحتلط بها الاجزاء الساخية فتعقد لها ولهذا لا يذوب
في الشمس ولو كان منعقدا من الماء لذاب كالجمد يرد بان اعتقاده ملها انما هو بواسطة
مجاورته لاجزاء السجدة من غير اختلاط لها به وعلى التنزل فخالطه تراب كما يصرح به كلام
الوسيط فجزأه ماء وتراب وكل منهما لا يضر الى آخر ما أطال به في الایعاب (قوله ولا متغير
بخلط لا يؤثر) الخ كذلك التحفة وغيرها فان فيها ألا ترى انه لو وقع بما مجاور ومخالط
وشككا في المتغير منه ما لم يضر فكذا هنا وخالف الجلال الرملي في نهايته في ذلك قال
لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وقد أفق به الوالدوي بغزبه فيقال لئاما آت يصح
التطهير بكل منهما انفرادا لاجتماعا انتهى واعتمد نحوه الخطيب الشربيني أيضا (قوله
ولور يعبا) هذا هو الرابع من الثلاثة أوجه وقال أبو زيد المروزي لا يسلب التغير بالثر يني
الغلبة التشار في الخريف بخلاف الربيع ولان الاوراق الخريفية قد امتصت الاشجار
رطوبتها وقرب طبعها من طبع الخشب بخلاف الربيعية (قوله بخلاف المطروح) أد
ان تقمت وعبارة التحفة وورق طرح ثم تقمت انتهت أما اذا لم تقمت فهو تغير بمجاور
فلا يضر وان طرح (قوله ولا يضر تغير بالثران تشار بنفسه) كذا رأيت في بعض نسخ

للاصل فيهما وهل هو من محالط
أو غيره وهل الغير محالط أو
مجاور لم يؤثر

(قوله ورد القليوبي تصوير هذا
الاخير بما رددته عليه في الاصل
فراجع منه ان أردت) قال
القليوبي بعد نقل ما ذكر كذا قبل
وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء
الواحد ان يكون متميزا وغير متميز
في رأي العين فتأمل اه كلام
القليوبي ومراعاة ان الاشتباه
لا يتصور في المسئلة الاخيرة لانهم
حدوا المحالط بما لا يميز في رأي
العين والمجاور بما يميز حينئذ فان
تميز فهو مجاور والاف هو محالط
فوجود الاشتباه غير ممكن
في ذلك وفيه نظر لانهم قد
اختلفوا في حد المجاور والمحالط
على ثلاث آراء كما سبق واختلفوا
في المعنى منهما فربما تعارض
رأيان منها بالنسبة للشخص ولم
يترجح عنده احدهما على الآخر
فيقع ذلك في الماء ويغير فهل يغلب
حينئذ جانب المجاور والمحالط
الظاهر الاول تمسكا بالاصل الذي
هو تبين طهورية الماء قبل تغيره
فيستحب اذ اليقين لا يرفع الا
يقين مثله ويؤيد ذلك ما قدمته لك
من الخلاف القوي في ان التراب
هل هو مجاور أو محالط فراجع
فظهر صحة هذا التعبير والله اعلم
اه من الاصل بحروفه

هذا الشرح وفي بعضها ويضر تغيره بالثران تناثر بنفسه انتهى والمعروف أن التغير
بالثران مطلقا وعبارة الشارح في شرح العباب أو وقع الترفيه وتغيرهما الشغل منه
يقينا كما علم مما مر لانه حينئذ محالط يستغنى الماء عنه ومن غنة ضرر قطعا ولم يفرق الحال
بين وقوعه وإيقاعه ولا بين ما هو منه على صورة الورق كالورد وغير الخ ونحوه في نهاية
الجمال الرملی وغيره ابل قد سبق في كلام الشارح في هذا الكتاب ان التغير بالثران ضرر وان
كان شجرة نباتا في الماء فها هنا العلم من زيادة النساخ أو لعل الصواب هذا التعبير بقوله
ويضر تغيره بثران تناثر بنفسه كما رأيت كذلك معزو البعض النسخ وعلى النسخة الاولى
السابقة التي فيها لا يضر بمحمل على ما اذا لم يخل منه شيء فان التغير به حينئذ تغير مجاور
لكنه يوهم ان الطرح يخالف الوقوع بنفسه وليس كذلك كما علمته مما قدمته آنفا عن
الاياباب وعلى النسخة الثانية المتقدمة التي فيها يضر بمحمل على ما اذا لم يخل من عينه شيء
يقينا وفيه أيضا الايهام السابق (قوله للاصل فيهما) أي في المسئلةين أما الاولى فلانا
تبتنا طهورية الماء قبل وقوع التغير فيه والاصل بقاء الطهورية حتى يتحقق رافعها وفي
الثانية تبين رافع الطهورية بالتغير الكثير يقينا والاصل بقاؤه حتى يتبين زوال ذلك
اذ اليقين لا يرفعه الا يقين مثله ثم ما ذكر في الاولى مما أطبق عليه المتأخرون وأما
الثانية فخرى الشارح في بقية كتبه كالتحفة وغيرها على ما جرى عليه هنا ونقله شيخ
الاسلام والخطيب الشربيني عن الاذري وأقره وجرم به الشهاب البرلسي في حواشي
المحلى وغيره وخالف الجمال الرملی في ذلك فقال في نهايته طهور أيضا خلافا للاذري
انتهى وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع بعد نقل مقالة الاذري مانعه
وخالف فيه عملا بأصل الطهورية عند احتمال زوال المانع منها انتهى (قوله وهل هو)
أي التغير من محالط أو مجاور أي بأن وقع في الماء محالط ومجاور وشك في التغير هل حصل
من المحالط أو المجاور (قوله وهل الغير الخ) أي بأن وقع في المائي وشك هل هو محالط
أو مجاور وعبارة الامداد للشارح وهل هو من محالط أو غيره وفي شيء هل هو محالط
أو مجاور لم يؤثر انتهى ورد القليوبي تصوير هذا الاخير بما رددته عليه في الاصل فراجع
منه ان أردته ورأيت في حواشي الشهاب البرلسي على المحلى مانعه لئلا شيء عند الصبح
مثلا مطهر وعند الظهر طاهر غير طهور وعند العصر نجس وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء
ولا أخذ منه شيء وهو الماء الذي نبذ فيه شيء من الطاهرات فلم يغيره عند الصبح ثم غيره وقت
الظهر ثم اشتد عند العصر بحيث أسكر انتهى كلام الشيخ حميرة ومنه نقلت قلت ويصح
زيادة وعند المغرب طاهر غير مطهر بأن تخلل ونحو ما قاله ان تقول عندنا ماء في الصبح
طهور وفي الظهر نجس وفي العصر طهور وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء ولا أخذ منه شيء
وذلك بأن يكون الماء فالتين فيه بكرة مثلا لم يغيره عند الصبح ثم عند الظهر انحلت فيه
فغيرته ثم عند العصر زال التغير بنفسه * (تمة) * ضابط ما سبق في تغير الماء أن تقول

* (فصل) * في الماء المكروه

(قوله وما ديار غود) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أمر التازلين على الجرارض غود بأن يهريقوا ما استقوا ويعلقوا الابل العجين وان يستقوا من بئر الناقة رواء الشيطان وهذا كالصرح في الحرمة ويدل له ظاهر قول التحقيق يمنع منه والقناوى منى عنه لكن قال في المجموع بكره أو يحرم الا لضرورة واقتصر المصنف يعني صاحب العباب على الكراهة تبعاً للشاذي واصحاب الروض وغيره وكلام المجموع آخر كالصرح في الكراهة فانه جعل ذلك وارداً على قول المذهب لا يكره من ذلك الا ما قصد الى تشييسه فلولاً لانه مكروه لم يصح ايراده على هذه العبارة فاجرى عليه أو ثلث من التعبير بالكراهة صحيح بالنظر لذلك وأما بالنظر للعديد فالأقرب اليه الحرمة بل والنجاسة لانه صلى الله عليه وسلم يأمر بإضاعة المال الا لذلك اهـ جل الليل باحتصار

لا يخلو التغير اما أن يكون حصل بنفسه أو بشئ حل فيه فان كان بنفسه لم يضر وان تغير بشئ فلا يخلو اما أن يكون مجاوراً أو مخالطاً فان كان مجاوراً لم يضر وان كان مخالطاً فلا يخلو اما ان يستغنى عنه الماء أولاً فان لم يستغن الماء عنه لم يضر وان استغنى عنه الماء فلا يخلو اما ان يشق عنه الاحتراز أولاً فان شق عنه الاحتراز لم يضر وان لم يشق عنه الاحتراز فلا يخلو اما ان يمنع اطلاق اسم الماء أولاً فان لم يمنع اطلاقه لم يضر وان منع فلا يخلو اما أن يكون المغير تراباً أو ملحاً مائياً أو غيره ما فان كان ذلك لم يضر والاضر انتهى ما ظهر للتحقيق ذلك وما ذكرته في الاخبار انما هو بناء على أن التغير به ما غير مطلق وان التراب مخالط ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى وذلك بأن تقول بشرط لضرر تغير الماء ستة شروط أحدها أن لا يكون تغيره بنفسه ثانياً أن يكون المغير مخالطاً ثالثاً أن يستغنى عنه الماء رابعاً أن لا يشق الاحتراز عنه خامساً أن يكون التغير كثيراً بحيث يمنع اطلاق اسم الماء سادساً أن لا يكون المغير تراباً ولا ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما الجبس فيتنجس ما وقع فيه مطلقاً وان لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين والله أعلم

* (فصل في بيان الماء المكروه استعماله) *

قال الجلال الرمل في نهائيه وغيرها المياه **المكروهة** غشائية الشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وما ديار غود الا بئر الناقة وما ديار قوم لوط وما بئر برهوت وما بئر بابل وما بئر ذر وان انتهى وفي حاشية تحفة الشارح له القياس نجاسة مياه الحجر وأطال في بيان ذلك فراجع وفي بعض نسخ هذا الشرح زيادة ما يحسروا بدى في شرح العباب تردد في قياسه على أرض غود ومبطل كلامه الى الفرق بينهم وفي التحفة بكره الطهر بفضل المرأة للخلاف فيه قيل بل ورد انتهى عنه وعن التطهر من الاناء النحاس اهـ وجرى الشارح على عدم كراهة الطهر بفضلها في الامداد وحاشية التحفة قال فيه ما والنهي عنه لم يصح وكذلك البراسي وغيره قال والاخبار الصحيحة واردة في الاباحية والمراد فضلها وحدها أما اغتسال الرجل أو وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه ومنع الوضوء بفضلها اذا خلت به جمع منهم احمد بن حنبل في رواية أى وان لم تمسه تنزى لا للخلوة منزلة المس مع قولهم بطهارته لخبر نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة حسنه الترمذى وفي شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان لم تمسه دون ما مسه في شرب أو أدخلت يدها فيه بلانية اهـ وذهب الخطيب الشريفي تبعاً للشيخ الاسلام زكريا الى كراهة ازالة النجاسة بما زعمه وفي التحفة وشرح المحرر للزيادى أن ذلك خلاف الاولى انتهى قال في التحفة وجرم بعضهم بجرمته ضعيف بل شاذ وهو أفضل من ماء الكوثر خلافاً لمن نازع فيه انتهى وجرم في العباب بجرمة الاستنجاء بما زعمه وقد علت بضعفه وفي التحفة وغيرها يكره ماء وتراب كل أرض غضب عليها الا بئر

(يكروه) شرعا تنزيها (شديدا)
 السخونة وشديدا البرودة) أى
 التطهير باحدهما وملافة
 البدن للتألم به ومنعه الاسباغ
 فى التطهير وخروج بالشديد
 المعتدل فلا يكره وان سخن
 بنجاسة ولو مغلفة (و) يكره شرعا
 تنزيها أيضا (المشمس) بقصد
 ويدونه أى استعماله ماء كان
 أو ماء قلب لا كان أو كثيرا
 صرح من قوله صلى الله عليه وسلم
 دعي ما يريكم الى ما لا يريكم وهذا
 منه لانه يورث البرص ظنا ولم يحرم
 لندرة تربه عليه ومن ثم لو أخبره
 بذلك عدل عارف بالطب أو عرفه
 بنفسه حرم عليه وانما يكره ان
 شم (فى جهة حارة) كتهامة
 لا باردة كالشام ولا معتدلة كمصر
 (فى اثناء منطبع)

(قوله ومنعه الاسباغ) قال سم
 فى حاشية التحفة أى على الوجه
 الكامل لا مطلقا وقال فى حاشية
 الغرر أى من شأنه ذلك قال فى
 الايعاب منه يؤخذ أنه لا يشترط
 فى كراهتهما كونهما بحيث يتولد
 منهما ما ضرر يبيح التيمم خلاف
 ما يوهمه كلام بعضهم لانه
 اذا وصل الى هذه الحالة يحرم
 استعماله كما قاله المحب الطبري
 الخ ما قاله أصل

النساقه وسيأتى هذا فى كلام الشارح أيضا فيدخل فى ذلك مياه قوم عاد (قوله أى
 التطهير) أشار به الى تقدير ذلك فى كلام المصنف لأن السخونة والبرودة لا كراهة قيمهما
 كما هو ظاهر وانما الكراهة فى استعمالهما (قوله ومنعه الاسباغ) فى التحفة فان قلت
 ينابى هذا واسباغ الوضوء على المكراه قلت لا ينابى لان ذلك فى اسباغ على مكرهه
 لا بقيد الشدة وهذا مع قبدها الذى من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها
 انتهى وذكر نحوه المشهاب البرلسى وفى شرح المنهج لشيخ الاسلام نعم ان فقد غيره وضاق
 الوقت وجب أخاف منه ضررا حرم اه (قوله وان سخن بنجاسة ولو مغلفة) قال فى
 الامداد يؤخذ منه زوال الكراهة بتسخين المشمس وعليه فلا ينابى ذلك ما ذكر فى الطعام
 المائع لا اختلاط الاجزاء السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعها بخلاف مجرد الماء
 اذا سخن اه وفى النهاية للجمال الرملى الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهة ونقله
 عن اعتماد والده أيضا (قوله شرعا) لا طبا فقط والفرق بينهما ما أن الارشادية لا ثواب فى
 تركها وعند بعضهم لا فرق بينهما وعند بعضهم الثواب فى الارشادية دونه فى الشرعية لأن
 فى تركها حفظا للنفس وهذا اعقده الشارح فى حاشيته على تحفته وأطال الكلام فيها فى
 الفرق بينهم بما ينبغي مراجعته وقد أشبعت الكلام على ذلك فى آخر رسالتى كاشف
 اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام فراجعها ان أردته ونقل الشارح
 فى الايعاب عن التاج السبكي انه قال التحقيق أن فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب
 ويجرد الامتثال يثاب ولهما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه الى
 آخر ما أطال به (قوله بقصد ويدونه) أشار به الى أن المراد بالشمس فى كلام المصنف
 ما شمسته الشمس فساوى تعبير من عبر بشمس وبه يجاب عن قول شيخ الاسلام فى شرح
 منهجه تعبير بشمس أولى من تعبيره بشمس اه على انه قد ذكر بعضهم أن الايهام
 الموجود فى شمس موجود فى التعبير بشمس أيضا لاحتمال أن تكون التاء فى شمس تاء
 المطاوعة أى شمسته فتشمس فهو متشمس قال فى النهاية وضابط الشمس أن تؤثر فيه
 السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر فى البدن لا مجرد انتقاله من حال لآخرى
 بسببها وان نقل فى البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك وبعبارة التحفة بحيث قويت على أن
 تفصل بحيث تها منه زهومة اه وفى التحفة والنهاية أن كراهة المكشوف أشد من كراهة
 المغطى قال فى النهاية لشدة تأثيرها فيه (قوله ماء كان أو ماء) خرج بذلك الجاهل
 فلا كراهة فيه كما صرحوا به (قوله وهذا) أى المشمس منه أى من الموقع فى الريب
 أى الشك (قوله ظنا) وفى بعض نسخ الشرح طبيا قال ابن النفيس وهو من حذاق
 الاطباء ما ملخصه ان الشمس بشرطه يورث البرص لان جوهر المنطبع مركب من الزئبق
 والكبريت ومن شأن الشمس تصعيد الزئبق فاذا كانت قوية بحيث لا تعجز عن تصعيد
 قدر يعتد به ولا تقوى على تحليل ما تصعده خالط المتصعد الماء فاذا لاقى البشرة من خارج

أى تمتد تحت المطرقة غير ذهب
وفضة من نحو حديد وقحاس
واستعمل (في بدن) لا دى
ولوميتا وأبرص خشى زيادة
برصه أو لحبوان يلحقه البرص
كالخيل (دون) نحو (ثوب) وان
ليس له لكن بعد عجنافة (وتزول)
الكراهة (بالتهريد) بأن زالت
سخوته فلا يكتفى خفة برده

(قوله وتزول الكراهة الخ)
لوشمس بعد التبريد في غير منطبع
قالذى اقتضاء اطلاقهم أنه لا تعود
الكراهة وبوجه باحتمال أن
التبريد أزال الزهومة أو تأثيرها
أو أضعفه وبأن الكراهة زال
سببها بالتبريد ولم يوجد بعد مسبب
وهو التشخيص بشروطه وبأن
الحرارة المؤثرة لا تكون
الافى المنطبع لخصوصية فيه اه
سم على التحفة ملخصا (قوله أن
يكثرتقويه) أى في صورة ما اذا
مؤ غير النقيدين به ما وعبارة
النهاية وأما الموه بأحدهما
فالوجه فيه أن يقال ان كثر
التقويه بحيث الخ ما هنا وأما
صورة تقويه النقيدين بغيرهما فلم
يتعرض لها في النهاية فليعلم ذلك
بجل الليل

خاص في المسام وأضعف القوة بما في الزئبق من السمية فيحدث البرص الى أن قال
وأما الذهب فامتزاجه شديد جدا فلا تقوى الشمس على أن تصعد منه أجزاء زئبقية
الا اذا كانت شديدة وحينئذ تقوى على تحليل المتصعد من الماء وأجاب عن كون الاطباء
المتقدمين لم يذكر واذا كان حصول الشرط المذكور نادرا وقل جدا حدوث البرص عن
هذا الماء خصوصا وهو من الاسباب الضعيفة وانما تؤثر عند شدة الاستعداد وعن كون
ملابسة الزئبق نفسه لا يورث برصا بانه اذا لم تصعد أجزاءه قد لا ينفذ في المسام قال على
أن لا تمنع احداث ذلك للبرص (قوله أى تمتد تحت المطرقة) قال الشارح في الایعاب
أى ما من شانه الانطباع أى الامتداد تحت المطرقة فمثل الشمس في مركبة من جبل حديد
مثلا وخرج به غيره كالخزف والخشب والجلود والحياض لا تنفاه الزهومة المتولدة عنها
البرص اه (قوله غير ذهب وفضة) قال في التحفة ومغشى به يمنع انفصال الزهومة
بجلاف فقد غشى به أو اختلط بما تولده من ولوغه برغالب خلافا للزركشى الخ واعتبر
في النهاية أن يكثر التقويه بحيث يمنع انفصال شئ من أصل الاناء أيضا ثم قال ويجرى ذلك
في الاناء المغشوش (قوله ولوميتا) جرى عليه أيضا الخطيب الشربيني والجمال الرملى
والشهاب البراسى وغيرهم قال الشارح في حاشيته على تحفته واختاشوا في علمه فقبل
ملازمة الغاسل لذلك وقبل احترامه باستعمال المكروه في بدنه وقبل خشية ارتخائه لبدنه
أو جرحه لفساده كالسخن بالنار لغير حاجة انتهى وقال في الامداد بعد أن ذكر أنه اقتضاء
كلام الجمهور مانصه لكن قضية كلام الشامل تخصيص الكراهة بيدن الحى وجرى على
تخصيصها بالحى في التحفة وفتح الجواد والایعاب ولا فرق عند الفقهاء بين استعماله
في ظاهر البدن أو باطنه لكن قواعد الاطباء تقتضى كما ذكره ابن النقيس عدم الضرر
في استعماله في باطن البدن لان الحرارة الباطنة لقوتها تحلل تلك الاجزاء وتدفع
مضرتها خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان واحد بل تنقل الى أن تبطل
قوتها اه (قوله فلا يكتفى خفة برده) بل لابد أن يصل لحالة لو كان بها ابتداء لم يكره
كما سيأتى عن الامداد والافلا تزول الكراهة واعلم ان هذه العبارة ليست مألوفا
في كلامهم وانما ذكرها ان الرائج ان خفة البرد لا تكتفى في اثبات الكراهة ابتداء بل لابد
من ظهور خفونة فيه بحيث تفصل من الاناء الزهومة ووردوا على من قال بخلافه وعبارة
العباب يكره تنزيلها استعمال متشمس ان انتقل الماء من حالة لاخرى بان كان شديدا البرد
نصف برده اه قال الشارح في شرحه جرى المصنف أى صاحب العباب على مقالة صاحب
البحر لكنه لم يوف بعبارته وهى قال أصحابنا تأثير الشمس في مياه الاواني نارة يكون بالحى
ونارة برزوال برده والكراهة في الحالتين سواء اه فتعبير المصنف بشدة البرد ثم خفته
لا يوافق تعبيره برزوال برده نعم توافق عبارته قول الجواهر قال بعض الأصحاب ضابط الشمس
أن ينتقل الماء من حالة بجمرة الشمس الى حالة أخرى فلو كان شديدا البرودة فصارا أقل

بردا كما كان فهو مشمس اه قال بعضهم وهو غريب وهو كما قال فالعقد انه لا بد من ظهور سخونة فيه بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن الى آخر ما اطال به في الایعاب وعبارة الشهاب البرلسي في حواشي الهلي فرع لم يعرض الشيطان لضابط تأثير الشمس وقد ضبطه في الحواشي بأن يحصى الماء أو يزول برده ونقله في البحر عن الاصحاب والمجته اشتراط الحرارة لان تحلل الاجزاء التي يتولد منها المحذورية توقف عادة على ذلك اه وقد ذكر الجلال الرملي في نهايته كلاً من المسئلتين فقال ضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن لا يجوز دناقه من حال أخرى بسببها وان نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك ثم قال وأن يبقى على حرارته فلا يبرد زالت الكراهة اه وكذلك ذكر المسئلتين متصلتين في الامداد ثم قال وظاهران المراد به وصوله لحالته لو كان بها ابتداء لم يكره اه وعبارة الشارح في حاشيته على فتح الجواد قوله حتى زالت حرارته المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقاً فاشمل ما لو نقصت حرارته بحيث عاد الى حالته لو كان عليها لم يكره اه ففهم هذه العبارات هو المؤلف في كلامهم والشارح في هذا الكتاب جعل قوله فلا يكره خفة برده تقريراً على زوال الكراهة بالتبريد بخلاف المؤلف في التعبير وايضا كان من حقه أن يقول فلا يكره خفة الحرارة بل لا بد من برده وايضا كلامه هنا يوهم أنه لا تزول الكراهة الا بعدوده لحالته الاولى من البرودة وان أفرطت برودته ومع هذا كله فعبيره في نفسه صحيح وان كان فيه ما ذكرته فتأمل به بانصاف (قوله ووجب شراؤه) أي ان ضاق الوقت كما في الخفة والنهاية وغيرهما زاد في النهاية ونحوه في الامداد ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقد رتبته على طاهر يتيقن وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف التيمم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل رواية أو بعرفة نفسه فقياس ما ذكره في التيمم أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهير بالماء المشمس لتيقن غيره آخر الوقت اه وقول النهاية يجوز له التيمم في الامداد جاز أو جب الخ وهو ظاهر * (قائدة) * ذكر الشارح في حاشيته على تحفته هنا كلاماً طويلاً في أسباب الضرر المنتجة للتحريم تارة والكراهة أخرى ينسب في الاصل بحر وفه ومخلصه أن ما لا يتخاف مسيبه فيه الاممجة أو كرامة لولي يحرم الاقدام عليه حيث لم تطرد عادة ربه معه بعد عدم اضراره وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسيبه عليه وقد ينقل عنه نادراً وأما ما لا يرتب مسيبه عليه الا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفا حصوله وعدمه (قوله آبار الخمر) هي مدائن صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامي بقرب العلا ويوتهم باقية الى الآن منقورة في الجبال كما أخبر الله بذلك في قوله وتحتون من الجبال يونا وبئر الناقة مستنناة في الحديث الصحيح (قوله وتراب تلك الاماكن) عبارة شرح العباب مقتضى ما ذكر كراهة التيمم بتراب هذه

ومحل كراهة الشمس حيث لم يتيقن فان دعين بان لم يجد غيره ولم يضره عدل بتضرره به ووجب استعماله ووجب شراؤه ويكره أيضاً استعمال مياه آبار الخمر الا بئر الناقة وكذلك كل ماء مغضوب عليه وتراب تلك الاماكن قياساً على ما فيها

(قوله أي ان ضاق الوقت) لأن تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة المكروه ويؤخذ منه أنه لا يسئل له غير الأولى في الطهارة لأنه انما اعتقر ضرورة تحصيل الواجب وهذا متنف في المندوب اه ايعاب جعل الليل وقال سم في شرح أبي شجاع وهل يكره حينئذ ما زاد على الغسل الأولى والتجديد والغسل المستعملون لعدم وجوب ذلك فيه نظر وقد يتجه المنع اه بحر وفه * (قائدة) * قال ابن العماد قد يكره الشيء طبياً وشرعاً كالشرب فائماً وقد يستحب كذلك كقطر الصائم على القرعانه يقوى البصر ويخرج فضله الطعام المنعقد في الامعاء وقد يكره طبياً فقط كقوله الاكل والسهر في الطاعة فانه يضعف البدن ويهرم أو شرعاً فقط كالنوم قبل صلاة العشاء اه ايعاب جعل الليل

حدث ولو حدث صبي لا يميز بينه
على اشتراط طهره لصحة الطواف
به وهو المعتمد وازالة خبث ولو
معضو عنه وكذا ما لا رفع فيه
كطهر دائم الحدث وحتى لم ينو
وغسل ميت وكفاية من حیض
أو نفاس لتحل لحليها المسلم ونحو
مجنونة غسلها حليها لذلك وذلك
لانه حصل باستعماله زوال المنع
من نحو الصلاة فانتقل المنع اليه
كما أن الغسالة لما أثرت في المحل
تأثرت وانما يؤثر الاستعمال
في الماء (القليل) بخلاف الكثير
وهو القلتان فإنه لا يؤثر الاستعمال
فيه بل لو جمع المستعمل حتى
بلغ قلتين صار طهورا وانما يؤثر
في القليل ان انفصل عن العضو
المستعمل فيه ولو حكى بان جاوز ما
يده منسكبه أو رجه ركبته

(قوله أي يعتقد توقف الحل عليه)
كما هو ظاهر لأن الاكتفاء بغيرها
انما هو للتخفيف عليه اه ففهمنا
الح ما هنا قال في الايماء ويؤخذ
من التعليق بالتخفيف المذكور
أنه يشترط في المسلم أن يكون
معصوما فالهادر كالزاني المحصن
لا يكتفى في حقه بذلك لأنه ليس
من أهل التخفيف بدليل كلامهم
في التيم وغيره ويحتمل خلافه لأن
غاية ذلك أنه رخصة ومعلوم أن
الهادر لا يمنع عليه فعل الرخصة

وما ذكره في التيم لا ينافي ذلك لأنه عارضه حاجته معصوم فقدم عليه وهما لم يعارضه شيء

الامكنة وهو قريب وقد يدل له ما يأتي قريبا عن ابن العماد أول الصلاة من كراهة الصلاة
فيها ويتردد النظر في كراهة كل ثمارها والكراهة أقرب اه وفي شرب العباب للشارح
أيضا قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه في البدن في الطهارة وغيرها وهو ظاهر
بل ينبغي كراهة استعمالها في غير البدن أيضا الخ ونقل الهانفي في حاشيته على التحفة عن
شرح العباب كراهة مجاراتها في الاستنجاء ودياعها في الدباغ ويتردد النظر في كل الثمار
منها والكراهة أقوى وهل يكره كل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتجاج اليه
اه والله اعلم

(فصل في الماء المستعمل)

(قوله ولو معقو عنه) أي ولو كان نجس معقو عنه قال في شرح العباب ويمكن أن
يوجه كون ماء المعقو عنه مستعملا بأن الاستعمال منوط بازالة المانع وانما عني عن
بعض جزئياته لعارض والنظر في الذات والاصل أولى منه إلى العارض على أنا نقول انه
عند ملاقاته للماء صار غير معقو عنه لان شرط المعقو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلا بلا حاجة
اه (قوله لحليها المسلم) مال شيخ الاسلام في الاسنى الى انه مشال قال ثم ترجع عندي
خلاف ذلك الخ أي انه قيد ومال الى الاقل ابن قاسم والزيادي والحلي وغيرهم ونقل
الشهاب البرلسي الثاني عن الجلال المحلي في شرح جامع المختصرات وأقره واعتمده
الخطيب الشيريني قال في شرح التبيين بخلاف الكافر وكذلك الشارح في شرح الارشاد
 وغيره وبعبارة التحفة لحليل مسلم أي يعتقد توقف الحل عليه الخ ففهمنا منه انها لو اعتدت
لتحل الحنفي لا يكون ماء غسلها مستعملا ويشترط في الحل أن يكون مكلفا كما يحتمل
الشارح في شرح الارشاد فاذا اغتسل لتحل للصبي لا يكون ماؤها مستعملا لانه لا يحرم
عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليها جرى على الغالب في حواشي المنهج للعلوي لوفوت
بالغسل الحل لمن يطؤها ولو زنا كان ماء غسلها مستعملا وقال القليوبي اعتمد شيئا
أن قصد الحل كاف وان كان حليها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل
أو لم يكن لها تحليل أصلا أو قصدت الحل للزنا ثم استثنى الحنفية اذا قصدت حل وطحنفي
الخ وقال الحلبي أيضا انه غير مستعمل قال فلو كان زوجها شافعا واعتدت لتحل له ينبغي
أن يكون ماؤها مستعملا ثم قال او كانت شافعة وزوجها حنثيا واعتدت لتحل لها
التمكين كان ماؤها مستعملا ولتحل له كان غير مستعمل حرره اه والذي في فتاوى
الجمال الرملي ان الحنفية اذا اغتسلت لتحل الحنفي يكون ماؤها مستعملا وعلاه بأنه رفع
الاعتراض في الجملة اه وفيها أيضا أنه لا يشترط تكليف الزوج وكل هذا مخالف لما اعتمده
الشارح كما علمته (قوله بان جاوز ما يده الخ) مثال للانقصال الحكيم عن العضو فانه
يؤصله الى المنكب لم ينقصل حسابا بل حكما لان المنكب غاية ما يطلب في غسل اليدين
من التحجيل وهذا بالنسبة للمتوضئ دون نحو الجنب كما هو واضح ورأت في فتاوى

الشارح أنه مثل عمالو كان على يدها مرة أساور فتوضأت بحرى الماء فاذا وصل للساور
فغسه ما يعالوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقى يدها
وللاساور فهل يكنى جريانه مرة واحدة بم هذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير
مستعملاً بذلك وأنه يكنى جريانه مرة واحدة بم هذه الصفة المذكورة انتهى (قوله من بدن
الجنب) هذا غير محتص بالجنب بل الحدث مثله ووجه تقييده هنا بالجنب جريان ذلك
في جميع بدنه بخلاف الحدث فشرطه أن لا يجاوز الموضع المطلوب غسله كما علم مما سبق
آنفاً وبعبارة التحفة لا يضرب في الحدث خرق الهواء مثلاً للماء من الكف إلى الساعد
ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس إلى الصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء
اليه على الاتصال انتهت بخلاف ما إذا انفصل من يدا الحدث إلى يده الأخرى وفي الجنب
من رأسه إلى نحو قدمه مما لا يغلب فيه التقاذف أى سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال
كما في الامداد للشارح وفي حاشية التحفة للشارح أما ما يغلب فيه التقاذف فيعنى عنه
في كل من الحدثين والجنب حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بغسله
واحدة وإن كان مأوها حصل من ما يحمل قريب منها كما لو اتقل الماء من كفه إلى ساعده
الذى عليه الثلاثة فبرعه ادفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وإن
خرق الهواء من الكف إلى الساعد لأن الحمل لما قرب كانا بمنزلة محل واحد فلم يضرب هذا
الاتصال وكذا لو كان على وركه خبث فاتقل ماء الرجل اليه مع التقاذف فإنه يرفع
الخبث الخ ما قاله وهو ظاهر الامسئلة الورك فيجب حملها على الجنب لما علمته من أنه
بوصول الماء إلى الركبة حكم عليه بالاستعمال وإن لم يتصل حساً وقد قال الشارح
في الامداد لو كان بخو وركه خبث لم يطهره ذلك الماء وإن جرى اليه على الاتصال اه
وهو ظاهر وفي العباب لو كانت نجاسة بمحلين بحرى الماء على أعلاه ما ثم على الآخر أو نزل
من بدن جنب إلى محل منه نجس أيضاً كما أنه جنب طهر عن الحدث والنفس قال
الشارح في شرحه لو خلت الجنبان عن أحد المحلين كأن غسل أسفل بدنه فتجس ثم جرى
الماء اليه من الأعلى لم يطهر على الوجه لفق الجنبان التي صيرت المحلين كحل إلى أن قال
في الأعياب والذي يظهر أنه يشترط في المستلين حيث لم يجز فيه ما على الاتصال أن يكون
محل الخبثين في الأولى ومحل ما نزل فيه مع محل الخبث في الثانية مما يغلب فيه التقاذف
أخذاً مما مر في بدن الجنب ثم رأيت في المجموع من ذلك بما لو صب الماء على رأسه وكان
بظهره نجاسة وهو يقتضى خلاف ما ذكرته إلا أن يحتمل على جريان الماء على الاتصال
أو على أول الظهر وهو مع الرأس مما يغلب فيه التقاذف كما لا يخفى ويلزم من إبقائه على
ظاهرة الاحتياج إلى الفرق بين الحدث بقسميه حيث اشترطوا فيه غلبة التقاذف وبين
الجنب مع حدث أو خبث آخر حيث لم يشترطوا فيه ذلك وفيه عسر اه ما أردت نقله من
الأعياب وسيأتى قبيل الفصل ما يتعلق به إذا فرجعه (قوله كأن انفصل من الرأس الخ)

نعم لا يضرب الاتصال من بدن
الجنب إلا إذا كان إلى محل
لا يغلب فيه التقاذف كأن
انفصل من الرأس إلى نحو القدم
بخلافه إلى نحو الصدر وعلم مما
تقرر أنه لا تصح الطهارة بالمستعمل
(في رفع الحدث و) لا إزالة
النفس

قال الجرهمي في حاشيته ما نصه
فإن قلت معلوم أن ملاقي سدس
اصبع مثلاً شيء يسير من الماء
المستعمل فلم يفرضه محالاً بأوسط
الصفات مع أن المستعمل لو وقع
في ماء طهور يفرض محالاً بأوسط
قلت هذا ما لا شك في أنه منذ أزمان
أستشككه ولم أرجو أبداً صافياً
ومن هنا جنح البغوى وغيره من
المحققين إلى عدم وجوب نية
الاعتراف وتعمل بعض الإخوان
لمعتمد المذهب فقال لكون المنع
نفسه لا في الماء بخلاف المستعمل
اه

ولا في غيرهما (فاذا أدخل
التوضي يده) أي أوي
أوي وأمنهما وإن قل (في الماء
القليل بعد غسل وجهه) ثلاثا
سواء قصد التثليث أو أطلق
أو واحدة إن قصد ترك التثليث
(غيرنا ولا اغتراف) سواء أقصد
غسلها عن الحدث أم أطلق (صار
الماء مستعملا) وإن لم تنفصل
يده عنه لا تنقل المنع اليه ومع
ذلك أنه إن يجرى ككها فيه ثلاثا
وتحصل له سنة التثليث وله أن
يغسل بقية يده بما فيها وإن
صار ما اغتراف منه مستعملا لأن
ماها لم تنفصل عنها وأدخل
الجنب شيئا من يده بعد النية
بلا نية اغتراف منه يصير الماء
مستعملا أيضا ولو انغمس في ماء
ليل

قوله كتابه عليه الشارح
حاشيته على تحفته (وذكر
أيضا أنه بالنسبة لغير المماس
ماء يثبت الاستعمال من
الملافة والنسبة للملافي
بت الأبعد تمام الاتصال على
أه أصل ونقله في الخادم عن
الغزالي وقال عقبه أنه تقيد
أه وجزم به في التتمة أه
أي (قوله بقصد نقل الماء)
رة الخطيب في الاقتناع أما
ب الاغتراف بأن قصد نقل
ن الأناء والغسل به خارجه
بستعملا أه جل الليل

قال الشهاب البرلسي في حواشي المهلى نبه الاستنوى والركشي تبعا لابن الرفعة على أن
صورة المسئلة أن ينفصل الماء عن البدن بالكلمة قال الركشي في الخادم بأن يخرج عن
البدن ويخرج الهواء ثم يرجع كأن ينفصل عن رأسه ويتقاطر على فخذه والافلا يكون
مستعملا قطعاً أشار إليه الامام وصاحب البيان أه ما نقله البرلسي وقد رأيت كتابه
في نفس الخادم (قوله ولا في غيرهما) أي في غير رفع الحدث وإزالة النجس أي في الطهر
المسنون وطهر السلس الذي لا يرفع فيه وغسل الميت كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم فكل
هذه لا تصح بالماء المستعمل (قوله أوي وأمنهما) أي من يديه وهذا مثال والافلا مدار على
إدخال جرم مما دخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه
وحده والافلا يصير مستعملا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها الأناء كتابه
عليه الشارح في حاشيته على تحفته (قوله غيرنا ولا اغتراف) قال الشارح في حاشيته على
التحفة ليس المراد بها التلطف بنويع الاغتراف وإنما المراد استشهاده بالنفس بأن اغترافها
هذا الغسل البسدي فهي مغترة لذلك وليس هناك غفلة عن الاغتراف وقصد بوجه ثم قال
الشارح ويؤيد ذلك قول بعض أئمتنا لو أدخلها بعد غسل الوجه لغرض آخر كغرض
الشرب لم يصير الماء مستعملا لأن ذلك متضمن لنية الاغتراف ونقل في الحاشية المذكورة
عن خادم الركشي أن حقيقة أن يضع يده في الأناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج
الأناء لا بقصد غسله إذا دخله أه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام انما يقصدون
بإخراج الماء من الأناء غسل أيديهم خارجه ولا يقصدون غسلها إذا دخلها وهذا حقيقة
نية الاغتراف (قوله لأن ماها) أي اليد لم تنفصل عنها فله أن يجرى به على بقية يده لأن الماء
مادام جاريا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال حتى ينفصل عنه حسا أو حكما كما تقدم
(قوله وأدخل الجنب الخ) في حاشية الشارح على تحفته لو اغتراف وهو مضطرب فغسل
يده خارج الأناء لم يبق عليها حدث ولا يحتاج لنية اغتراف فعلم أن حكم جنب وضع يده
في ماء بعد النية حكم وضع يده بعد غسل الوجه وطريقه أن يأخذ الماء أو لا وينوي
رفع الحدث بعد الأخذ أو معه فيرفع ولا يحتاج لنية اغتراف لارتفاعه قبل ذلك أه
كلام الشارح وفي فتاوى الشارح في الوضوء منها سئل عن متوضئ تحت ميزاب تلقى
منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما بكفيه
بالاستعمال أو لا فأجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما ماعضو
مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لأنه إذا غسلها به فكانه
غسل كلاهما كفها وماء كف الأخرى أما إذا نوى الاغتراف فإنه لا يرفع حدث الكفين
فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما وكالميزاب فيها ذكر ما لو صب عليه من ابريق ونحوه
فيحتاج إلى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيديه جميعا وكذا يقال بذلك لو كان يغترف
من بئر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضئ من بئر يحتاج لنية الاغتراف أه ما أردت

نقله من فتاوى الشارح ملخصا ويحرى تطيره أيضا على مقالة الجلال الرملى وأما ما فى فتاويه
من انه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو بريق أو فوهما وأخذ الماء بكفه مع أنه لم يجب
نية الاعتراف وإذا لم يتوهاهل له أن يغسل يمينه كفه ساعده فأجاب قصد التناول صارف له
عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاعتراف اه ملخصا فليس مما نحن فيه لوجود نية الاعتراف
فى هذه الصورة بخلاف صورتنا وما فى فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اعترف بيد
واحدة كما بينته فى الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادى فى شرح مختصر أبى شجاع كلام
نفيس فيما إذا أدخل يديه مجموعتين فى الماء كرت ملغسه فى الاصل فراجع منه أن أردته
(قوله ثم بعد انغماسه الخ) ليس بقيد إذ لو نوى قبل تمام الانغماس كان له انغماسه وترتفع
جنابة جميع يديه وعبارة الشهاب البرلى لو غمس جنب بعضه فى ماء قليل ونوى ارتفع
حدث المنغمس ولا يصير مستعملا بالنسبة للباقي الخ وعبارة النهاية للجمال الرملى وله تمام
غسله بالانغماس دون الاعتراف انتهت وفى الامداد للشارح ما يقيد أيضا (قوله ان
يرفع به) زاد فى الحقيقة بالانغماس لا بالاعتراف ولو يديه وان نوى اعترافا كما فعله كلامهم
اه وسبق عن النهاية ما يقيد أيضا زاد الشارح فى حاشيته على تحفته لانه بانفصاله باليد
أى وفى انما صار أجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك الخ وذكر البرلى
فى حواشى المحلى عبارة المجموع والقوم فى البحر ثم قال وبه اتفق لم مراد المجموع
بالانفصال فى مسئلة الاعتراف باليد أن صورتها أنه أدخل اليد فى الماء وجعلها آلة
للاعترا فبصرف الماء الكائن بها مستعملا بمجرد اتصاله معها فلا يرفع حدث الكف
ولا غيرها وأما أن أدخلها لابهذه النية فلا ريب فى ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون
الماء المنفصل غير محكوم له بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالعض
المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد وحينئذ فيتجه رفع حدث ساعدها به إذا
جرى اليه الماء مما فيها بغير فصل الى آخر ما قاله البرلى (قوله ثم نوى الخ) هو فى الحدث
الا صغر قيد إذ لو انغمس مرتب على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة
للباقي كما صرح به الشارح فى شرح الارشاد وفى فتاويه والمراد من انغماس المحدث
انغماس أعضاء الوضوء فقط ونقل فى الاصل حكم ما إذا نوى جنبان معا أو مرتب بعد
تمام الانغماس أو قبله فراجع منه أن أردته (قوله طهرامعا) قيد الشارح فى حاشية
تحفته بما يغلب فيهما التقاذف ولكن جعله فى الامداد على ما إذا انفصل الماء اماع
الاتصال فرفع الماء خبث الموضعين وان تباعدوا فى فتاوى الشارح صب الماء على
الكفين المتجسبين معا ولم يتقاطر من ماء أحدهما المستعمل على الاخرى شيء ارتفع
خبثهما إذا لا موجب للاستعمال حينئذ لما تقرران الفرض ان الماء صب عليهما معا مع
انفصال كل عن الاخرى وأما إذا صب عليهما معا وأحدهما أسفل من الاخرى فجرى
الماء على العليا ثم على السفلى فلا تطهر الا العليا لان الماء الواصل اليها مستعمل لانفصاله

ثم بعد انغماسه نوى رفع الجنابة
ارتفعت وله إذا أحدث أو أجنب
بأنه هو فى الماء ان يرفع به الحدث
المحدث لانه لم ينفصل عن الماء
فصورة الاستعمال باقية وكذا
لو انغمس محدث فى ماء قليل ثم نوى
فان حدث جميع أعضائه يرتفع
على المعتمد ولو كان يديه خبث
بجميع من الماء باعلاهما ثم
بأسفلهما طهرامعا

(قوله كما فعله كلامهم) بل نقل
المدائني فى حاشيته فى الخلاف
وعبارته يؤخذ منه أن الجنب لو نزل
فى الماء القليل ونوى رفع الجنابة
قبل تمام الانغماس ثم اعترف الماء
بأنه أو صبه على رأسه أو غيره لا ترتفع
جنابة ذلك العضو الذى اعترف له
بلا خلاف كما صرح به التولى
والرويانى وغيرهما لانه انفصل
اه بخط الميدانى اه ما نقله المدائني
بجل الليل

عن محله وقد تقرر ان كلامنا في هذا الباب عضو مستقل الى ان قال ولا ينافي ما تقرر قول القاضي وتبعه البيهقي وغيره لو كانت نجاسة بمجلين في الماء على اعلاهما ثم على الاخر طهر لان صورة المسئلة كما بينته في شرح العباب ان يكونا على بدن واحد ويجري الماء اليهما على الاتصال وكذا ان انفصل وكان المجلان قريبين بحيث يغلب على الظن التقاذف من أحدهما الى الآخر أخذاً مما قالوه في الجنب أما اذا تباعدوا ولم يجز على الاتصال فان الخبث الثاني لا يرتفع لان الماء صار مستعملاً بانفصاله المذكور وانفصاله من البدن الى الاخرى كنهذا الانفصال الضار انتهى ما أردت نقله من فتاوى الشارح وقد تلخص مما تقرر في الخبث ان ما يذهب بالنسبة الى الاخرى ضار مطلقاً لان اليمين كبد في شخصين وأن ما عدا اليمين لا يضر مع الاتصال مطلقاً ومع الانفصال ان كان الموضع الثاني مما يغلب فيه التقاذف لا يضر ولا يضر وسبق قريباً ما يتعلق بهذا فراجع (قوله من عضو جنب الخ) أي مع الاتصال أو القرب بأن يغلب فيه التقاذف كما علم مما رأينا (قوله في طهر مسنون) ومنه ما غسل الرجل بعد مسح الخف لانه لم يزل مانعاً بخلاف ما غسل الوجه مع بقاء التيمم لرفعه الحدث عنه كافي التحفة وغيرها والله أعلم

* (فصل في الماء النجس ونحوه) *

أي من المائعات المتنجسة (قوله ينجس الماء النازل) أي حيث لم يكن وارداً ولا اقل فيه تفصيل يأتي ومن الوارد كما في التحفة وغيرها نواراً صاب النجس أعلاه فلا ينجس أسفله كعكسه ولو وضع كوز على نجاسة يترشح منه ماء فلا ينجس ما في الكوز الا ان فرض عود الترشع اليه (قوله بملاقاة النجاسة) أي غير الملقوة عنها كما سيعلم مما يأتي في كلامه في المستنبات (قوله لم يعمل خبثاً) رواية أبي داود وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس تين المراد من قوله لم يعمل خبثاً (قوله أي البصر المعتدل) قال في التحفة وغيرها مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له انتهى وفي نهاية الجلال الرمي ان يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قلبه اذا وقع على ثوب أحمر وكار بحيث لو قدر انه أبيض رى انه لم ينف عنه وان لم يرم على الاحمر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما الخ قال القايومي لا بواسطة نحو شمس اه قال في النهاية لان الشمس تزيد في التبلي فاشبهت رؤيته حينئذ رؤيته حديد البصر اه وفي شرح العباب للشارح ولا حائل بينهما وقد قرب منها عرفا الخ وفي حاشية التحفة للشارح يظهر انه لا عبرة بمن يرى من بعد فقط الخ (قوله من غير مغلط) كذلك التحفة وغيرها كشخ الاسلام زكرياء واعتمد الخطيب والجمال الرمي انه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله وقل عرفاً) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر زيادة ايضاح لان من شأن ما لا يرى أنه قلبل عرفاً ويحتمل انه احتراز عما لو تفرق في مواضع من الثوب ولو اجتمع لرى فانه لا يضر ان قل عرفاً بخلاف ما اذا كثرت تقدير اجتماعه فانه لا يعني عنه وان لم ير شي منها وهو منتج اه بحروفه وفي حاشية الشارح على تحفته ما نصه في المذهب تشبيهه ما لا يدرك بغبار السرحين

بما لو نزل من عضو جنب الى محل عليه خبث فازاله بلا تغير (والمستعمل في طهر مسنون) = الغسلة الثانية والثالثة) والوضوء المحدد والغسل المسنون (تصح الطهارة به) لانه لم يتقل اليه مانع

* (فصل في الماء النجس ونحوه) *

(ينجس الماء القليل) وهو ما يتقص عن القلتين بأكثر من رطلين (وغيره من المائعات) وان كثر وبلغ قللاً لا شيرة (بملاقاة النجاسة) وان لم يتغير لافهوم ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يصله مل خبثاً اذمه هو ما ان ماد منه ما يجعل الخبث أي يتأثر به ولا يذفعه وفارق كثير المائع كثير الماء بان حفظ كثير المائع لا يشق (ويستغنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله بملاقاة النجاسة منها (ما لا يدركه الطرف) أي البصر المعتدل فانه لا يؤثر ان كان من غير مغلط وقل عرفاً

(قوله لم يعمل خبثاً) قال الشهاب البرلسي أي يدفع الخبث لا كما قال الخائف لم يطبق جملة اللانم عليه عدم الفائدة في ذكر القلتين في الحديث اه أصل أي لأن الخائف لا يقيد بالقلتين فانهم

جعل البذل

أى الذى يقع على نحو نوب ورأس وحية وقضيته العقوع عن هذا الغبار وان أدركه الطرف
ويبحث بعضهم أن محله ما لم يكثر والابان كان بحيث يجمع منه في دفعات ما يحصل لم يعف
عنه قال الزركشى وهو ظاهر اه وكذا يقال في سائر صور المعقوع عنه اه ما أردت نقله
منها (قوله ولم يعف) قال الشارح في حاشيته على تحفته ما نصه وفي الخادم سكتوا عن حكم
تغير الماء به فيحتمل أنه يجسه احواله للتغير على هذه الحالة وان لم يروى يحتمل المنع لان هذا
يضعف عن التغير عادة فيضاف الى غيره من طول مكث ونحوه اه ولوقيل القياس فيه
الرجوع الى أهل الخبرة فان قالوا منه نجس والا فلا تطير ما قالوه في بعض صور بول الطيبة
لم يعد اه فيحمل ما هنا كشرح الارشاد على ما اذا قال أهل الخبرة يحصل التغير منه
فينجس حينئذ (قوله ولم يحصل بفعله) كذلك التحفة وغيره واعتمده الزبائدي في شرح
المحرر ورجع به الحلبي في حواشى المنهج ونقل العلامة سم في حاشيته على شرح المنهج عن
م رانه ارتضى العقوع وان حصل بفعله وقال القليوبي سواء وقع بنفسه او بفعل فاعل ولو
قصد ابدليل اطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما اذا لم يكن عن قصد وسألت
في شروط الصلاة انتهى وعبر الشارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما يحمله الزركشى
لكن يتعارض فيه العقوع عن قليل دم نحو القملة المقولة قصد الا ان يفرق بان ذلك يحتاج
اليه بخلاف هذا اه وفي فتح الجواهر للشبارح ولم يحصل بفعله على ما يحمله الزركشى اه
(قوله لم يشق الاحتراز عنه) أى من شأنه ان يشق وان كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز
عنه كنقطة خمر مثلاً قال في شرح العباب الاترى ان دم نحو البراغيت يعنى عن كثيره
ولو في ناحية تندر فيها البراغيت نظرا لاعتبار ما من شأنه وجسه الخ وعبر في التحفة بقوله
للمشقة أى نظر الما من شأنه ذلك ومن ثمة مثله بنقطة خمر اه (قوله لم يعف عنه) كذلك
الامداد وفي الاسنى لشيخ الاسلام قضيته انه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه
في محال وهو قوى لكن قال الحلبي صورته ان يقع في محل واحد والا فله حكم ما يدركه
الطرف على الاصح قال ابن الرقعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشى وأقره
وهو غريب والا وجهه تصويره باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد الخ ونقل كلام شيخ
الاسلام المذكور الخطيب الشربيني وقال هو حسن وكذلك الجلال الرملى في نهائيه
وأقره وذكره الشارح أيضا في شرح العباب وقال في حاشيته على تحفته رد ما عتمده
الزركشى بانه غريب والمعتقد العقوع لا يرى وان تعدد وكان لواجمع رؤى وتصويرهم
المذكور أغلبي لا غلب ولا ضابط ان يكون يسيرا عرفا الخ واعتمده في تحفته أيضا العقوع عن
ذلك جازما به ومما تقررت علم أن ما ذكره الشارح في هذا الشرح ضعيف (قوله سائل) أى
بان لم يكن لها في ذاتها بالكلية أولها دم كمنه لا يجري قال الشارح في حاشيته على
تحفته لا عبرة بدم قصه من بدن آخر كدم نحو برغوث ونقل الى آخر ما قاله فيها وفي النهاية
للجمال الرملى ما لا نفس له سائلة اذا اغتمذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع

ولم يعف ولو تغير اقله ولم يحصل
بفعله لمشقة الاحتراز عنه ولو كان
بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم
يعف عنه (و) منها (ميتة لادم لها
سائل) عند شق عضو منها في حياتها

(قوله وكذلك الجلال الرملى الخ)
اعلم ان الذى اعتمده الرملى في
نهائيه انه لو كان بحيث لواجمع
لرؤى لم يعف عنه وعبارته وقيد
بعضهم العقوع لا يدركه الطرف
بما اذا لم يكثر بحيث يجمع منه في
دفعات ما يجسم منه وهو كما قال
اه بمرورقه (قوله بأن لم يكن لها
الخ) قال الشارح في حاشيته على
تحفته فلا تنجس رطبا ولا ماء عارلا
نوبا ولا بدنا وان قصد كشفه عبثا
سواء ما هم اختلاطه بنا وما ندر اه

ويطلق شاذ الجنس بغالبه وما شك
في سبل دمه له حكم ما يتحقق عدم
سبلان دمه ولا يجوز خـلافا
للغزالي وذلك كزبور وعقرب ووزغ
ونمل ونحل وبق وقراد وقمل
وبرغوث وخنفساء وذباب الماص
من أمره صلى الله عليه وسلم
بغمسه فيما وقع فيه لانه يتقى
بجناسه الذي فيه الداء وغمسه
يفضي لموته كثيرا فلو نجس الماء
به وقيس به سائر ما لا يسيل دمه
فيعنى عنها (الا ان غيرت) ما وقعت
فيه ولو تغيرا قليلا فلا عفو
لا شقة ولو زال تغير نحو المانع بها
طهر على احتمال فيه (أو طرحت)
وهي ميتة وليس نشوها منه
أما اذا طرحت وهي حية فانها
لا تنجس وان ماتت وهذا
لو طرحت ميتة

(قوله قوله وقيس به الخ) قال في
التحفة من كل ما ليس فيه دم
ميت فن وان لم يم وقوعه لان عدم
الدم فن يقتضى خفة النجاسة بل
طهارتها عند جماعة كالقفال
فكانت الاناطة به أولى الى آخر
ما فيها وقوله وان لم يم أشار بالغاية
الى القول المخرج القائل بتخصيص
العقوب بما يم كك الذباب لا تنحو
الخنفساء وقواء السبكي ومن

تبعه هـ

في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وتخرج منه الدم احتل
ان ينجس الى أن قال به في عنه مطلقا وهو الاوجه كما يعنى عما في بطنه من الروث اذا ذاب
واختلط بالماء ولم يغير وكذا ما على منقذه من النجاسة هـ (قوله ويطلق شاذ الجنس بغالبه)
فلو كانت مما يسيل دمه السكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لغيرها فانها حكم ما يسيل دمه
وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض أفراد دم يسيل له حكم ما لا يسيل
دمه فلا ينجس (قوله ولا يجوز) اعتمد الشارح في كتبه وغيره في حاشيته على تحفته بقوله
ولا يجوز ان مكثت في بعض اجزائها خـلافا للغزالي ومن تبعه على كثرتهم الى آخر
ما اطل اليه وفي الامداد الملائق بقاءه اعدت تحريم المثلة الالاميل انه لا يجوز جرحه مطلقا الخ
ونقل هم في حواشي شرح المنهج عن موافقة الجلال الرملي بعدم الجرح فـ كلامه
تخالف في ذلك اذ الموجود في كتبه انه يجوز وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي
 وغيرهم (قوله ووزغ) سواء كبار وصغار وفي التحفة والامداد وسام ابرص هـ وهو
من كبار الوزغ كما في القاموس وعبارته في حاشية تحفته وكذا اسم ابرص ووزغ والمسماة
عند العوام بالسحلية تارة وبام صالح أخرى في الاصح (قوله وخنفساء) بفتح القاء والمد
وهو معروف (قوله بجناسه الذي فيه الداء) قيل وهو الابس (قوله يفضي لموته) أى
ولا يضر موته فيه لان طرحه في حال حياته وما كان كذلك لا يضر وان مات فيه (قوله
وقيس به) أى بالذباب المذكور في الحديث في عدم تنجيس ما طرحت فيه حية وان ماتت
فيه وأما في ندب الغمس فاختلاف فيه والذي رجحه الشارح انها الاتماس عليه في ذلك بل
في التحفة لو قيل بمنعه فان تعذبا بلا حاجة لم يبعد الخ وجزم الشارح في الامداد والجمال
الرملي في النهاية نقلا عن الزركشي بالحرم في النحل وأقرأ عليه وذهب الدمير الى ندب
غمس الجميع (قوله على احتمال فيه) ارتضاء في شرح الارشاد وعبارة فتح الجواد فيه
احتمالان لشيننا والاقرب عود الطهارة الى آخر ما قاله وخالف في النهاية فجري على
النجاسة وان زال التغير وكذلك القليوبي (قوله أو طرحت) أطلق كثيرون ضرر الطرح
واستثنى الجمال الرملي في النهاية وغيره الريح فلا يضر طرحه وكلام الامداد للشارح
يوافق ذلك وزاد الشارح في التحفة طرح البهيمة فلا يضر واعتمد الطبلاوى والخطيب
الشريفي انه لو طرحها غير ممزج لم يضر زاد الخطيب في شرح التنبيه انه لو طرحها شخص
بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المانع لا يضر ويجرى الدلتيني على عدم ضرر
الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده كما بينته في الاصل وفي حاشية
تحفة الشارح له بعد كلام طويل قرره فيها مانعه واعلم انك اذا تأملت جميع ما تقرظظهر لك
منه ان ما من صورة من صور ما لادم له طرح أو لا منشؤه من الماء أو لا فيها اختلاف في
التنجيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن
سائر هذه الصور ما على المعتمد وعلى مقابله وان من وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة

ما وقع

ما وقع فيه لا يحمل أكله الأعلى ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة
ميتته أما على رأي جماعة أنهم طاهرة فلا اشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الرابع
السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج اطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فحات
معه دود فلا ينجسه على أصح القوانين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صورا الحاجة الخ
ومسألة اللحم المدود ذكرها في التحفة أيضا وفيها أيضا التحجير فيما إذا كان المطروح ماء
أو ماء عاوى فيه إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابع لما لا يغتفر فيه مقصودا قال ويؤيده ما مر
في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره اه أي فإنه لا يضر (قوله ونشؤها منه) قال
الشارح في شرح العباب بفتح النون وضم الهمزة اه (قوله كما اقتضاء كلام الشيخين) هذا
هو معتمد الشارح في التحفة وغيرها وخالفه الجلال الرملي به والوالد بخبري على أن طرح الميت
يضر مطلقا سواء كان نشؤه من المطروح فيه أم لا والمراد مما نشؤه منه نجسه كما في التحفة
والاعداد وغيرها أو عبارة الشارح في حاشيته على تحفته نفسها المراد بالنجس فأنشأ في طعام
ومات ثم أخرج واعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الأطعمة ومنها الماء هنا كما يصرح
به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل ومن تلك العبارات قول
الكفاية إلى آخر ما أطال به ومنه أن في كلام الباقي أن المراد بالاجنبى غير ذلك الطعام
الذي أخذ منه بعينه ثم قال وكلام الباقي هذا أقرب إلى المدلول ولكن المنقول خلافه اه
وفي التحفة عدم تأثير آخر اجها وان تعددت بنحو أصح واحد وفي النهاية ونحوه في التحفة
لوسط منه بغير اختياره لينجس والاوجه أن له إخراج الباقي به قالوا والعبارة للتحفة وكذا
لوصفي ما هي فيه من خرقه على مائع آخر إذا طرح هنا أصلا قال سم هذا ظاهر مع نواصل
الصب عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية
السابقة فيها فلا يبعد الضرر الخ وفي نهاية الجلال الرملي محل جواز الغمس أو
الاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من اضاعة المال اه (قوله
ولعل المصنف تبعهم) أي حيث لم يفرق بين ما نشؤه منه وغيره (قوله فم هرة) في شرح
العباب للشارح القم مثال قتله غيره من أجزائه بل الوجه أن نحو يد الأذى كذلك ولا نظر
لا مكان سؤاله ولا لكونه مما يعتاد الوضوء أم لا خلافا للزركشي الخ وعبر في التحفة بقوله
لو تنجس آدمي أو حيوان طاهر اه (قوله واحتل) أي عادة كفاي التحفة زاد في الأعياب
لأعلا فيما يظهر الخ قال في التحفة حتى من مغلظ (قوله في ماء جار ولو قليلا) قال في شرح
العباب لأن مرور جريانه على فم الطهره كالصب من ابريق ويشترب كونه محتلا بقراب
أن كانت نجاسة مغلظة ولا تشترب الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ باسائها
في الماء ما يزيد على ذلك اه (قوله أو مائع) زاد في شرح العباب أو لاقى جامدا مع رطوبة
في أحدهما (قوله وان كان الأصل الخ) يعني أنا نحكم بنجاسة ما ذكر من نحو فمها عملا
بأصل بقاء نجاسته لأن يقين التجس لا يرفعه الا يقين الطهر ولم يوجد هنا لكن لما ضعف

(قوله ويؤيده ما مر الخ) قال سم
على التحفة وقياس الضرر هناك
الذي اعتد شيخنا الشهاب الرملي
الضرر هنا لكن التحفة الفرق
حق على طريق شيخنا (قوله فلا
يبعد الضرر) إذا لا يشق تطهير
الخرقه منها قبل الصب والحال
ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن
هنا تعلم أنه لا يضر طرحها على
المائع ويضر طرح المائع عليها
في غير ما ذكر من نحو التصفية
وطاهره وان جهلها اه أصل
وجزم به في شرح الغاية اه

ونشؤها منه كما اقتضاء كلام
الشيخين لكن خالفهما كثيرون
ولعل المصنف تبعهم (و) منها (فم
هرة تنجس ثم غابت واحتل) ولو
على بعد (ولو غاب في ماء) جار أو
راكد (كثير وكذا الصبي إذا
تنجس ثم غاب واحتل طهارته)
ومثله ما أكل حيوان طاهر وان
لم يعم اختلاطه بالناس فإذا عاد
دولخ في ماء قليل أو مائع لم ينجسه
وان كان الأصل بقاء فم على
النجاسة لان احتمال الطهر أقوى
أصل طهارة فموا الماء اه

يقين النجس بما ذكره الشارح من احتمال الطهر قلنا بعدم تنجس محاسنه وعبارة العناني
في حاشيته على شرح التعريفان فهي يكون باقية على نجاسته ولا يحكم بنجاسة ما ولغت
فيه الخ وفي شرح العباب للشارح وزعم الباقي ان كلام العزيزي صريح في عدم بقاء
نجاسة الفم عنوع (قوله فلم يؤثر فيه) أي في أصل طهارة نحو الماء أصل بقاء نجاسة
الفم بل يبقى الماء على طهارته فلم تنجسه بولوج الفم المحكوم بنجاسته (قوله اذ لا يلزم منها)
أي النجاسة التنجيس لما تلاقيه اذ قد تلاقي النجاسة ولا تنجس كالنجس الذي لا يدركه
الطرف والميتة التي لا يسيل دمها وغير ذلك (قوله مع اعتضاد أصل الطهر) أي للماء
القليل الذي ولغ فيه نحو الهرة المتنجس فيها بطاهر وهو احتمال طهر الفم في الغيبة (قوله
فكان) أي أصل طهارة نحو الماء مع عاضده أقوى من أصل بقاء النجاسة في الفم لخلوه
عن العاضد بخلاف الأصل الأول (قوله ولا يضرب في احتمال طهر فم الهرة الخ) هذا إشارة
الى استشكل وجوابه في ذلك اما الاستشكل فذكره الرافي في الشرح الصغير وهو ان
امكان طهر فم الهرة باعتماد ما لا يمكن ولوغها يستشكل بأنها لا تعقب بل تلحقه بلسانها وهو
قليل فيتنجس ووافقه ابن دقيق العيد قال الاسنوي وهو استشكل صحيح وأجاب عنه
الزين العراقي كما نقله عنه ولده أبو زرعة بأن الذي يلاقى الماء من قها وله انها يطهر بالملافة
وما لا يلاقيه يطهر باجراء الماء ولا تضرك له لانه وادفعه كالصبي بريقه ونحوه اه وتبعوه
على هذا الجواب ومنهم الشارح فأجاب بما ذكر مختصرا (قوله من دخان النجاسة)
اعلم ان الشارح قد ذكر في حاشيته على تحفته ما يفيد أن قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر
الذي ينشأ عنه في نحو الثوب كصفرة فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل
والا فهو كثير وعبارته اثناء كلامه مذ كورعة النار لها قوة تفصل من النجس اجزاء تنتشر
في الهواء دخانا قليلا تارة وكثرا أخرى ويعرف ذلك بالاثر الذي ينشأ عنه كصفرة البخار
في الثوب الخ وفي الحاشية المذكورة أيضا اثناء كلامه مانصه العفوع عن الدخان في الماء
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتدركه قلة وكثرته
وأيا نحو الثوب اجزاء متواصلة لا يتخللها الدخان ثم يشارقها بخلاف الماء فانه يتخلله
الدخان ثم يقارقه من غير ممازجة للطافة جرم الماء فكان الاقرب فيه الى الادراك ان
محاسنه مجاوزة لا محاطة بخلاف محاسنه للثوب فانه لا يجد ما يخرج منه فيلصق بالثوب
حتى يظهر أثره ومخالطة فاذا عني عن قلبه المشاهد في هذا فأولى في الماء الى آخر ما قاله
فأفاد كما ترى في الضرر اشتراط الاثر في نحو الثوب دون الماء وتغل الهاتفي في حاشيته على
تحفة الشارح عن الاعياب للشارح لو أوقد نجاسة تحت الماء وأصل به قليل دخان لم
يتنجس لقلته أو كثير فيتنجس اه ومنه تعلم انه لا فرق في العفوع قليل الدخان النجس بين
كونه بقله أو لا لكن في الاعياب نقلا عن الزركشي ان شرط العفوان يكون عن غير قصد
وأقره في حاشية الشبرايمس على نهاية الجمال الرمي مانصه يعني عن قليل دخان النجاسة

فلم يؤثر فيه أصل بقاء النجاسة اذ
لا يلزم منها التنجيس مع اعتضاد
أصل الطهر بطاهر فكان أقوى
ولا يضرب في احتمال طهر فم الهرة
كونها تلحقه بلسانها لان الماء يرد
على جوانب فها فطهره كوروده
على جوانب الاناء المتنجس أما
اذا لم يمكن ذلك فانه يتنجس ما ولغ
فيه (و) منها (القليل من دخان
النجاسة)

(قوله التنجيس لما تلاقيه) فلم
أصاب عضوه المبطل غبار نجس
لم ينجسه كما في المجموع والجواهر
ومثله الماء والياب كما قاله الرافي
كالغزالي ونقله الشيخ أبو حامد في
البدن والياب عن الأصحاب
وكان الباقي في لم يرد ذلك حيث قال
ينبغي العفوع عن غبار السرجين
في الماء كالثوب لان في صوت الماء
عنه عسرا وبه يرد قول الزركشي
في الحاق الغزالي الماء بذلك نظرا
لامكان صوته بالتغطية وقيد به
الاذري والزركشي بما اذا لم يكن
ذلك بحيث يجتمع منه في دفعات
ما يحسن الى آخر ما في الاعياب اه

والمتنجس ومثله الخبثان تصاعداً
بواسطة نار بخلاف المتصاعد
لأبواسطة نار كخبث الكنيف
والريح الخارجة من الشخص
وان كانت ثيابه وطبته فانه
ظاهر (و) منها (اليسير من
الشعر النجس) لغير الراكب
والكثير منه للراكب (و) منها
(اليسير من غبار السرجين)
ونحوه (ولا نجس غبار السرجين
أعضاءه) ولا ثيابه (الطبيعة) كما
لا نجس ما وقع فيه وذلك لمشتقة
الاحتراز عن جميع ذلك ولذلك
عني أيضاً عن منفذ غير الآدمي اذا
وقع في الماء مثلاً سواء غلب
وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ
عليه نجاسة أجنبية وعما يحمله
نحو الذباب وهما يبق من قليل
الدم على اللحم والعظم

(قوله لغير الراكب) قال سم في
حاشية المنهج قوله كقليل من
شعر نجس وكذا كثير للراكب
وكذا للقصاص اهـ من رجل الليل
ورأيت كذلك في فتاوى مر اهـ
(قوله لمنفذه) المنفذ ليس بقيد فيعني
عما على رجله مثلاً عني اهـ مد
وقال سم في حاشية الغرر لا يعد
ان منقار الطير كالمنفذ بل يمكن أن
رجل الحيوان كذلك مر اهـ وفي
حاشية الجوهرى استثنى بعض
المحققين عما على المنفذ حبس بعض
الحيوانات جلي الليل

حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والافجس ومنه البخور بالنجس أو المتنجس كما يأتي
فلا يعني عنه وان قل لانه بفعله أخذ بما مر فيها لو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى
أصغها يدينه أو ثوبه إلا أن يفرق بأن البخور عاتس الحاجة اليه فيغتر القليل منه ولا
كذلك الذبابة ومن البخور أيضاً ما جرت به العادة من تبخير الحمامات اهـ (قوله والمتنجس)
أي يعني عن القليل من الدخان المتنجس كالنجس وقد أطل الشارح الكلام على ذلك في
الاياعاب ونقل الخلاف في طهارته ونجاسته وقال أي الشارح في حاشيته على تحفته ولو
تنجس حطب يبول ثم أوقد عليه ينبغي القطع بطهارته لان هذا أخف من النجس الساري
كالدهن كذا في الخادم وهو محتمل اهـ وفي الامداد له فان دخانه طاهر مطلقاً كما صرح به في
الروضة في الاطعمة لكن ظاهر كلامهم في باب الاشربة خلافه ومضى عليه في التحقيق
والمجموع اهـ وحذف المتنجس في فتح الجواد (قوله كخبث الكنيف) أي بيت الخلاء
قال الشارح في حاشيته على تحفته بخبث النجاسة شبه الدخان تفصلاً بينا كنهها المتعنى
حرارتها فتفصل منها نار ضعيفة جداً لا تظهر الا نادراً الخ (قوله من الشعر النجس) في
التحفة والامداد وغيرهما المرجح في قلة جميع ذلك وكثرته العرف اهـ وسأني في كلامه
أيضاً وفي حاشية التحفة للهاتني مانصه وبه يعلم أن اقتصار الرافي كابن الصباغ على شعرتين
وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد وبه صرح في المجموع اهـ وفي النجاسات من التحفة
في مجت الشعر الذي في الزباد مانصه ويعني من قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه الخ وفي
الامداد ولو قطعت شعرة أو ريشة أربعاً كالواحدة على الوجه ونحوه في الاياعاب وفي
فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان أو ثلاث برزاد فيه مثل ذلك أو لا شيء فيه بحث بعض
التأخرين أن محل العقوب عن قليل شعر غير الماء كقول ما لم يكن بفعله فعليه نجس الزبادان
(قوله لغير الراكب) عبر في التحفة وشرى الارشاد والخطيب والزيادي وغيرهم بالعفو
عن كثير شعر المراكوب وظاهر الاطلاق يقيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا
الأن يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام الاياعاب (قوله غير الآدمي) قال سم
في حواشي المنهج كان بالجارأ وراث وبني أثر ذلك بمنفذه قال وماعدا الآدمي من
الحيوان يعني عما على منفذه لا عما على فيه الا الطير على ما بحثه الزركشي الخوذ كذا الشارح
في حاشيته على تحفته كلاماً ذكرته في الاصل ثم قال وقد يؤخذ منه العفو هنا عن منفذ
الحيوان وان كان دخوله الماء بغير فعله الخ وفي شرح الاياعاب للشارح عقبه هو محتمل
ويحتمل تفسيره بما إذا لم يكن بفعله وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت
بعض المتأخرين بحث هذا (قوله في الماء مثلاً) في حاشية الشارح على تحفته أو مانع
ولم يغيره نظير ما مر أو مس ثوباً أو بدناً مثلاً فان الأولين لم يستترزوا عنه مع كثرة حرصهم
واحتمياطهم الخ (قوله أجنبية) قال الشارح في حاشيته على تحفته ولو من جوفه كقننه
اهـ وفيها أيضاً يعني عما على المتقدم النجس الخارج منه لا غيره (قوله نحو الذباب) قال

وعن قليل بول وروث ما تشوه من
الماء والمرجع في القلة والكثرة
العرف وشرط العقو عن ذلك أن
لا يغير وأن لا يكون من مغلط وان
لا يحصل بقصد قبل ويعنى عن
جرة البعير وفهم ما يجتر اذا التقم
أخلاف أمه وفهم سبي تجس وان
لم يغب وزرق الطيور في الماسوان
لم تكن من طيوره وبعرفارة عم
الابتلا بها وبعرفارة وقع في اللبن
خال الحلب وما يبق في نحو الكرش
اذا شقت فتنقته منه وفي أكثر
ذلك نظروا بحالته لكلامهم (واذا
كان الماء قتلين فلا يجس بوقوع
النجاسة فيه الا ان تغير طعمه -
وحده (أو لونه) وحده (أو ريحه)
وحده (ولو) كان (تغيرا يسيرا)
فجس النجاسة ومن ثم فرض
التجس المتصل به الموافق له في
الصفات كبول منقطع الرائحة
بأشدها كلون الحبر ويرى المسك
وطعم الحسل فان كان بحيث يغيره
أدنى تغير تجس

(قوله وعلى فيه) ونقل سم في حوشى
الغرد على الرمل ان صور جعل
الحيوان كمنقاره ومنقذه فالمنفذ
ليس بقيس ودنقله المدابغ أيضا
في حواشي الاقتاع عن العناني
وأقرب جمل البيل (قوله فان ظاهر
انه يجس) لان شرط العنول يتحقق
ولا أصل يعمل به اه كذا نقله
الهاتنى عن شرح العباب

في الصفة وانوى (قوله وعن قليل الخ) لم يقيس دوه في الصفة والنهاية وشرح المحرر
وغيرها بالقليل واقتصر على روثه والبول أخف منه (قوله عن جرة البعير) بكسر الجيم
وتشديد الراء هي ما يخرج به البعير أو غيره من جوفه الى فمه للابل ترار ثم يردده وهي نجاسة
اتفاقا ومع ذلك سوره طاهر لان الأصل الطهارة قال في شرح العباب فلا يجس ما شرب
منه ويعنى عما تطاير من ريقه المتجسس وألحق به أى البعير فم ما يجس من ريقه ولا نحو البقر
والضأن اذا التقم أخلاف أمه وفهم سبي تجس الخ وأطلق الجمل الرمل في النهاية العقو
عن الجرة ونقل ذلك عن اقتناء والده ولم يقيسها بالبعير (قوله أخلاف أمه) هي حلة الثدي
(قوله وزرق الطيور) زاد في النجاسة ما على فها وفي الایعاب للشارح نقلا عن الزركشى
لوزن طائر ولومن غير طيور الماء في ما وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتصل
عنه فلا يجس وذكر الرمل في النهاية نقلا عن الزركشى أيضا وكذلك الامداد لكنه لم يذكر
قوله وعلى فيه الخ (قوله وبعرفارة الخ) زاد في النجاسة يؤيده بحث الفزارى العقو عن
بعرفارة في مائعهم به الابتلاء انتهى وذكره في النهاية أيضا ونقله عن اقتناء والده (قوله
خال الحلب) كذلك الامداد وانها وبغيرهما قال في الایعاب وعلى فيه فلو شكت أو وقع حال
الحلب أو لا فالظاهر انه يجس الخ وذكره الجمل الرمل في نهايته وفي حاشية الشبرا على
على النهاية مثله في العقو ما لو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التور لتنجسه قطاير
شريم ومثله في العقو ما لو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التور لتنجسه قطاير
منه وما دوا وصل لما في الاناء لمصلحة الاحتراز عن ذلك اه (قوله فهو الكرش الخ) أقره
الجمل الرمل في نهايته زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه حمل من حملت
من الفقهاء وغيرهم جواز كل المصارين والامعاء اذا نقيت مما فيها من الفضلات
وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه انه لا بد من غسلها اذا لامسقة في ذلك وانه
لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه مخور يحيج به زواله (قوله وفي أكثر
ذلك نظار) من قوله قبل الخ (قوله المتصل به) أى بالماء أما غير المتصل به فلا يضرب التغير به
كما سأتى قريبا في كلامه (قوله الموافق) صفة للتجس (قوله في الصفات) متعلق
بالموافق (قوله بأشدها) أى الصفات متعلق بفرض ومثل الاشتد بقوله كون الحبر الخ
وفي النجاسة ان خالط التجس ما واحتجنا للفرض بأن وقع هذا المختلط فيما يوافق فرضنا
المغير التجس وحده لان الماء يمكن طهره أو ما تعافرضنا الكل لان عين الجميع صارت
نجاسة لا يمكن طهرها اه واعتقد في شرح العباب عدم التقدير في مسألة الماء أصلا
وعبارته الذى يتجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا يقدر بقدر تلك النجاسة أيضا لاستهلاكها فيما
وقعت فيه فكانهم عدوه الخ وقول النجاسة السابق أو ما تعافرضنا الكل خالقه الجمل
الرمل في فتاويه فقال حيث اختلط المائع المذكور رأى الذى وقعت فيه نجاسة بجماء كثير
لم يحكم بنجاسته ولا يفرضه مخالفا أشد ولا تقدير في المائع لكونه ليس بنجاسة وان تعذر

تطهيره اه (قوله برائحة جيفة على الشط) قال في شرح العباب بأن لم يتصل شيء منها بشيء منه سواء أظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كاه الخ (قوله أو التقديري) قال في التحفة ويعلم ذلك أي زوال التغير التقديري بأن يكون إلى جاتبه غير فيه مائة متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فاعلم أيضاً أن هذا يزول تغيره في هذه المدة الخ قال القليوبي في حواشي المحلى وضم ماء إليه لوضم للمتغير حسا زال أو بمعنى زمن ذكره على الخبر أنه يزول به الحسى اه ونحوه في كلام الشارح وحاصل مسألة زوال تغير الماء الكثير بالنجس أن تقول لا يخلو ما أن يكون زوال التغير بنفسه أو لا فإن كان بنفسه طهروا لم يكن بنفسه فلا يخلو ما أن يكون بنفسه أو بشيء حل فيه فإن كان بالذات ص والباقي قلنا طهروا كان بشيء حل فيه فلا يخلو ما أن يكون تروحا أو عينا فإن كان تروحا طهروا كان عينا فلا يخلو ما أن تكون ماء أو لا فإن كانت ماء طهروا ولو متنجسا وان لم تكن ماء فلا يخلو ما أن تكون مجاورة أو مخالطة فإن كانت مجاورة طهروا كانت مخالطة فلا يخلو ما أن يظهر وصفها في الماء أو لا فإن لم يظهر وصفها فيه بأن صفا الماء طهروا ظهر وصفها في الماء فلا يخلو ما أن يوافق ذلك الوصف وصف تغير الماء أو لا فإن لم يكن موافقا لذلك طهروا لا فلا (قوله طهر) قال الشهاب البراسي في حواشي المحلى أي عاد طهروا كما كان وهو بالقبح ويجوز الضم اه وفي الامداد للشارح ونحوه النهاية بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله ولا يضر عوده) قال في التحفة وان لم يحتمل أنه تروح من نجس آخر الخ وفي شرح العباب الشارح ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة انه من تلك النجاسة كان نجسا إلى أن قال تغير الماء الكثير الذي فيه نجاسة انما تسلبه الطهارة ان كان التغير من النجاسة بأن أمكن إحالته عليها بأن كان له صفة تناسب صفة التغير والافال تغير ليس منها فلا يحكم بنجاسته الخ وفي نهاية الجمل الزملي أنهم كلامه والعلة ان القابل لا يظهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل ان يطهر بذلك فيما اذا كان تغيره بمت لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه اه وتردد في ذلك سم في حواشي المنهج وقال مرقى النهاية أيضا في شرح قول المنهاج فلا تنجس ما تعا على المشهور وما نصه فان غيرته الميتة لكثيرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المانع أو الماء القليل مع بقاء قلته أو طرحت فيه بعد موتها فنجسته الخ (قوله أو زال بمسك الخ) أي زال ظاهرا فلا ينافي هذا ما يأتي من قوله لان الظاهر استتار وصف الخ والمراد زوال تغير ريحه بمسك أو لونه بزعفران أو طعمه بجمل مثلا كافي التحفة والنهاية وفي التحفة أيضا يؤخذ منه ان زوال الريح والطعم بخور زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بخور مسك لا طعم له ولا لون واللون والريح بخور خسل لا لون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح الخ وفي النهاية ما يوافق ذلك أيضا وفي شرح العباب للشارح أن رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا الآن بالطهارة قال ولو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم تطهر فيه رائحة المسك طهر قال وليس هذا بعيدا اذا استتار انتهى

وخارج بوقوعها فيه تغيره برائحة جيفة على الشط فلا يضر (فان زال تغيره) الحسى أو التقديري (بنفسه) لتحوطه بمسك وهبوب الريح (أو بقاء) ضم إليه ولو متنجسا أو تبع فيه أو نقص منه وبقي قلنا (طهر) لانتفاء علة التنجيس وهي التغير ولا يضر عوده بعد زواله حيث خلا عن نجس جامد (أو) زال (بمسك)

(قوله فلا يحكم بنجاسته) وبحرى في الابعاب على انه ان كان العائد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وان كان تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهر وكان غيرت الريح ثم زال تغير الطعم وان تردد الحال فاحتمالان رج الزركشي الطهارة وتطرقه في الابعاب ورجح النجاسة اه (قوله وتردد في ذلك الخ) وقال في حاشية التحفة ان عدم عود الطهارة بزوال التغير هو ظاهر كلامهم اه وبحرى عليه في المغنى قال كما أفاده شيخى اه واعتمده الزياى والقليوبي وتقدم الكلام على ذلك بجل اليسل والذي اعتمده الشارح في شرح الارشاد عود الطهارة اه

١ وكدورة تراب) أو نحوهما (فلا) يظهر لآثار الظاهر استتار وصف التجاسة به لازواله وأقبح تعبيره بكدورة ان الماء لو صغامتها ولا
تغيره طهر ولو وقع النجس في كثير متغير بما ٣٢ لا يضر قدر زواله فان فرض تغيره بهذه التجاسة تنجس والا فلا (و) الماء (الجاري)

ونحوه في نهاية الجبال الرمل (قوله أو كدورة تراب) جعل في التحفة وغيرها التراب
والنجس يستتران الطعم واللون والريح ونقل في شرح العباب ذلك في نحو تراب له
الاصناف الثلاثة يقينا واحتمالا أما اذا سلبت عنه كلها قطعاً فإنه لا يكون ساتراً حيثئذ
وعليه يعمل قول الزركشي وغيره الخ (قوله بما لا يضر) أي كتغير بطول مكث مثلاً قدر
زواله أي ذلك التغير الكائن بطول المكث الخ (قوله في صيب) أي مخفض (قوله والا)
أي وان لم يندفع في صيب أو مستنوم من الأرض بأن كان امامه ارتفاع فهو كالراكد
وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به في حكم الجارى (قوله أجزاء الجرية الواحدة) فلا اعتبار
بالقلتين أو دونهما بالنسبة للجريه لاجل جمع النهر قال الجلال المحلى في شرح المنهاج على
الجديد تنجس الجرية أي حيث نقصت عن القلتين وان كان ماء النهر أكثر من قلتيه ولا
ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتيه الخ وعبر بمثل ذلك الزيادة في شرح محور الرافعي
وفي حاشية الروضة لابن البلقيني ما نصه كلام الشرح يقتضي ان الماء الجارى اذا اكل كله
دون قلتيه وفيه التجاسة الجامة يكون نجساً ونقله عن البغوي وقال انه الوجه قال شيخنا
وهذا الذي قاله عن التذيب ليس فيه وهو مراد ودفعان الجرية التي قبل التجاسة والتي
بعدها بجملة نص الشافعي وكلام الاصحاب طاهرة لانفصالها ولا تنظر الى قلة مجموع الماء
قال الشافعي ولو لا ما وصفت وكان الماء الجارى قليلاً لخالط التجاسة فيه موضعاً فحرم
نجس الباقي منه اذا كان جميعاً يحملان التجاسة ولكنه كل شيء جامعاً من غير ما مضى وغير
مختلط بجمام مضى والراكد في هذا مخالف له لانه مختلط كله وذكر نحوه الزركشي في الخادم
وقد ذكرت عبارته في الاصل (قوله فاعتبر تقوى أجزاء الجرية الواحدة بعضها ببعض)
لاتصال بعضها ببعض دون ما امامها وخافها من الجريات لانفصالها عنها ~~كما وان~~
تواصلت حساً فلا يتقوى بعضها ببعض بخلاف الراكد فإنه متصل حساً وحكماً في تقوى
بعضه ببعض ولذلك اعتبرنا القلتين في الراكد بجمعه وفي الجارى بأجزاء الجرية وحدها
قال الشارح في شرح العباب التقاضل في الجارى انما هو بين الجريات لا بين أجزاء
الجرية الواحدة كما سنذكره ومن ثمة قال القونوي ان الجرية الواحدة في نفسها متصل
بعضها ببعض عرضاً وعمقاً وان كانت منفصلة عن غيرها من الجريات طولاً اهـ وهذا وجه
قوله اعتبر تقوى أجزاء الجرية الخ اي بخلاف الجريات فلا يتقوى بعضها ببعض كما سياتي
التصريح به في كلامه مع بيان ما يتعلق بذلك (قوله تحقيقاً وتقديراً) التحقيق بأن يشاهد
التعوج والتقدير كما في شرح العباب للشارح فيما اذا لم يظهر تعوج فهي أي الجرية من
قبيل الاجسام المحسوسة التي تختلف مساحة ابعادها الطول والعرض والعمق اهـ
ونقلت في الاصل ميراث ذلك فراجع منه ان اردته (قوله المتنجس بها) أي بالتجاسة بأن
كانت دون القلتين أو كانت قلتيه وتغيرت والا فلا تنجس وهل المانع الجارى كالماء في
ذلك أو ينجس مطلقاً تردد في ذلك الشهاب البراسي واعتمد الطبرلاوي انه مثل الماء ونقل

وهو ما اندفع في صيب أو مستنوم
الأرض والافهوراكد (كالراكد)
فان كان قلتيه لم ينجس الا بالتغير
أو أقل تنجس بمجرد ملاقاته النجس
غير المعفوع عنه نعم الجارى وان
تواصل حساً فهو منفصل حكماً
اذ كل جرية طالبة لما امامها
هارية مما وراءها فاعتبر تقوى
أجزاء الجرية الواحدة بعضها
ببعض وهي ما يرتفع وينخفض بين
حافتي النهر من الماء عند تعوجه
تحقيقاً وتقديراً اما الجريات فلا
يتقوى بعضها ببعض فلو وقعت
فيه نجاسة وسرت بجريه فوضع
الجرية المتنجس بها تنجس

عبارته في الاصل قال في الامداد
ومعرفة كونها قلتيه بالمساحة
بأن يؤخذ عمقها ويضرب في طولها
ثم الحاصل في قدر عرضها بعد
بسط الاقدار من مخترج الربع فلو
كان عمقها في طول النهر ذراعاً
ونصفاً وطولها وهو عرض النهر
كذلك فابسط كلا منهما ارباعاً
واضرب أحدهما في الآخر ثم
الحاصل وهو ستة وثلاثون في
عرضها وهو عمق النهر بعد بسطه
ارباعاً فان كان ذراعاً فالحاصل
أكثر من قلتيه أو ثلاثة ارباع
ذراع فالحاصل مائة وعشرون
فليست الجرية قلتيه اذ هما
بالمساحة مائة وخمسة وعشرون
رباعاً حاصله من ضرب طولهما
وهو ذراع وربع في مثله وهو العرض بعد بسط السكيل ارباعاً ثم الحاصل في خمسة بسط العمق يحصل ذلك اهـ

الحلي في حواشي المنهج بحث الطبلاوي وأقره وقال القليوبي في حواشي المحلى الجرية
وان كثرت فيه تجس بالملاقاة ولا تجس ما قبلها مطلقا ويجس ما بعدهما ويرد على محلها اه
وفي قواعد الزركشي الجرية من المانع الجاري اذ وقع فيه تجس صار كانه تجس بخلاف
الماء انتهى وكلام الحفة عيى اليه وكذلك الجبال الرمل في قنأويه فانه قال قد تعارض
فيها ظاهر قولهم الجرية المتصلة - - - - - المتصلة حكما وقولهم المانع وان كثرت كالقلسل في
تجسه بجزء الملاقاة والاخذ بالنائي أوجه اه وظاهر ان الجرية من المانع التي فيها النجاسة
تجس وان كثرت على كل قول لان حكم الجرية الواحدة الاتصال كالماء الراكد (قوله
حكم غسالة النجاسة) أي فهي طاهرة غير مطهرة بشرط أن لا تتغير ولا يزيد وزنها وبحث
ابن العماد أنه لا يحكم على الجرية بالاستعمال والتجس مادامت جارية خلف جرية
النجاسة حتى تنفصل لان الارض كلها بمنزلة العضو الواحد ونظر فيه الشارح في الایعاب
قال فالوجه ما اقتضاه كلامهم من الحكم على الجرية بالاستعمال والتجس بجزء من ايلها
للموضع الاول (قوله وان لم تجر بجريه) هذا مقابل قوله أو لا وجرت بجريه أي وان لم تجر
النجاسة بجري الماء لثقلها مثلا أو لضعف جريان الماء ومثل ذلك اذا كان جري الماء أسرع
من جريان النجاسة كافي الاسنى والامداد وغيرهما (قوله وبه ياغزالخ) قال في الایعاب
ولا يؤثر في هذا الاغزال الذي جروا عليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن ألف لانه مفرق حكما
وذلك لان اتصاله صورة يكفي في الاغزاله اه (قوله ايس بتغير) أي حسا ولا تقديرا
ولو كان في وسط النهر حفرة عميقة والماء يجري عليها بهيمة فأتوها كالراكب بخلاف ما اذا
كان يجري عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها حينئذ كالجاري أما لو كانت
غير عميقة فلا أثر لها سوا مجرى الماء عليها سريعا بطيا (قوله رطل) بكسر الراء أفصح
من فتحها (قوله وبالمصري الخ) هذا على مصحح النووى في رطل بغداد أنه مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم اما على مصحح الرافعي من ان رطل بغداد مائة درهم
وثلاثون درهما فهي بالمصري أربعة رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاث أوقية
(قوله على مافى الروضة) وصوبه الاسنوى وصحح في التحقيق ما جزم به الرافعي واعتمده
الاذرى وغيره من انه يعنى عن نقص قدر لا يظهر به نقصه تفاوت في التغير بقدر معين من
الاشياء المقيرة فنقص وقوع رطل من الحبر في قلتين ثم تضعه في ناقصتين عن القلتين فان
تفاوت التغير فالناقص دون القلتين والاقترص وقوع الرطل الحبر في ناقصتين خمسة
ارطال وهكذا حتى يتفاوت التغير فادام لم يظهر تفاوت في التغير بين الاناءين المذكورين
يكون للناقص حكم القلتين ويمكن ان يقال لا خلاف بين مافى الروضة وغيرها قال الحلبي
في حواشي شرح المنهج قد يقال اعتبار النووى الرطلين لانهم - - - - - بالذات بنقصهما لا يظهر
التفاوت في التغير اه وفي حواشي المحلى للقليوبي وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن
التفاوت يظهر اذا زاد النقص على الرطلين فكموا به فلا يقال ان ذلك من التحدد فتأمل

ولما رة بعدها حكمكم غسالة
النجاسة وان لم تجر بجريه فكل
جريه تمر عليها دون قلتين تكون
نجسة وان امتد النهر فراح الى
ان يجتمع فيه قلتان في محل
وبه يلغز فيقال لنا ماء بلغ آلاف من
القلال وهو نجس مع انه ليس
بتغير (والقلتان خمسة رطل
بالبغدادى) وبالمصري اربعة مائة
وسنة وأربعون رطلا وثلاثة
اسباع رطل (تقريبا) لا تحديدا
(فلا يضرب نقصان رطلين) فاقبل
(ويضرب نقصان أكثر) من رطلين
على مافى الروضة

(قوله قال فالوجه) الخ فيه نظر ظاهر
وزعمه ان الارض بمنزلة العضو
الواحد - - - - - كنف والجريات
المتابعة على الارض هنا متفصلة
حكما كما مر ويلزم من تفصلها
كذلك تغاير أحكامها ولا يتم
الا بتغايرها بالنسبة لمحلها أيضا
وحينئذ فالوجه الخ ما هنا أصل
(قوله وبالمصري) أي وبالدمشقي على
مصحح الرافعي مائة وثمانية رطل
وثلاث رطل وعلى مصحح النووى
مائة وسبعة ارطال وسبع رطل
اه اصل

(وقدرهما بالمساحة في المربع
ذراع ورابع) بذراع البد المعادلة
(طولا وعرضا عمقا) اذ كل ربع
ذراع يسع أربعة ارطال بغدادية
ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون
ربعا حاصله في ضرب الطول
وهو خمسة ارباع في مثله وهو
العرض ثم الحاصل وهو خمسة
وعشرون ربعا في خمسة ارباع بسط
العمق (وفي المدور كالبرذراعان
عمقا) بذراع التجار وهو بذراع
البد المعادلة قبل ذراع ورابع
تقريبا

(قوله بذراع التجار) فائدة لو كان
الموضع المربع ذراعين ونصفا
وعرضه وعمقه كذلك يتبادر
الذهن الى انه اربع قلال لانه
ضعف مقدار القلتين وهو خطأ
والصواب انه ست عشرة قلة
يعرف ذلك من يعرف ضرب
القلتين بالطريق المتقدمة فانك
تجعل كلا من الطول والعرض
والعمق عشرة اذرع قصيرة
فتضرب عشرة الطول في عشرة
العرض والمائة الحاصلة في عشرة
العمق يحصل ألف كل واحد
يسع أربعة ارطال فالجمله اربعة
آلاف رطل بست عشرة قلة فتدبر
مد على الاقناع

هنا بياض نحو سطر في نسخة
المؤلف وسببه وجود البياض
أضاف في الحاشية المتقول منها الغنى

اه (قوله وقدرهما) أي القلتين بالمساحة بكسر الميم (قوله اذ كل ربع ذراع الخ) قال
الشارح في شرح العباب التعبير بالربع وقع في عبارة كثير وهو لا يوافق قاعدة الحساب
القاضية بأنه ربع ربع ربع لان حاصل ضرب ربع في ربع ربع ربع ربع ربع ربع
ربع في ربع ربع ربع ربع ربع ربع وحينئذ فلا يصح القول بأن كل ربع يخصه أربع
ارطال وجوابه انهم أخذوا الربع مقدارا واحدا بقدره كالذراع لانهم يهربون من الكسر
مهما امكن الخ وذكر في الاصل هنا عبارة قرة العين في معرفة مساحة ظرفي القلتين
للتفتوري فراجعها منه ان أردتها (قوله حاصله من ضرب الطول الخ) ايضاحه اذا
كان المربع ذراعا وربعا طولا وعرضا وعمقا بسط الذراع من جنس الكسر وهو ربع
يكون الذراع والربع خمسة ارباع ثم اضرب خمسة الطول في خمسة العرض يكون الحاصل
خمسة وعشرين اضربها في خمسة العمق يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين كل واحد
منها يسع أربع ارطال بغدادية فالمجموع خمس مائة رطل هي مقدار القلتين فالمائة والخمسة
والعشرون اذا حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في العمق بعد بسطها
أرباعا هي الميزان لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك قابسط
كلاهما ارباعا تكن ستة اضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة وثلاثون اضربها
في العرض بعد بسطه ارباعا فاذا كان العرض ذراعا فالحاصل من ضرب أربعة في ستة
وثلاثين مائة وأربعين فهو أكثر من قلتي اذ هما كما علمته مائة وخمسة وعشرون
وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة التي هي بسط الثلاثة ارباع الذراع
في ستة وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا فقص (قوله بسط
العمق) بالبريد من خمسة (قوله بذراع التجار) قال الشارح في حاشيته على تحفته قال
البركشي كشيخه الاذري المراد ذراع التجار أي بالنون وهو المشهور الا أن بذراع
العمل في عرف البناء والتجارين لا بالقوسية خلافا لمن صحفه أخذ من كون القاضي
حكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتي قال شيخنا وهو بذراع الاذى ذراع ورابع
تقريرا الى أن قال الشارح والحاصل ان الذي أثراه عن المشايخ أنه بالنون وأن المراد به
ما تقر من ذراع فهو البناء والتجارين اليوم وكان من لم يتحرر عنده ضبط هذا الذراع
قال المراد به ذراع التجار بالفوقية وهو ما بأيدي الباعة وغيرهم بمصر واقليمها وقد يؤيد
هذا قول السيد السعدي وذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر
اذ هذا انما ينطبق على ذراع النجار لانه الذي انفرد به أهل مصر وأما ذراع النجار بالنون
واذا تقرران المراد ذراع التجار بالنون وانه أربعة وعشرون قيراطا
وذراع البد احد وعشرون قيراطا على ما تقر رزم ان المراد بعمق المربع ذراع ورابع
بذراع الاذى وعمق المدور ذراعا من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف
ما اذا قلنا المراد ذراع النجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير الى آخر ما أطال به الشارح

حاشية التحفة لمؤلفها فلا تغفل اه كذا في النسخ الاصلية

في حاشيته على تحفته (قوله وقيل ذراع ونصف) قال في حاشيته على تحفته وفيه نظر لان اعتبار كونه ذراعاً ونصفاً يؤدي الى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير كما يعلم ذلك مما يأتي قريبا الخ ونظر فيه أيضاً في شرح العباب بما نظره في الحاشية ووجه ذلك أنهم قالوا ان الميزان في المدور أن يبسط كل من العرض ومحيطه أي الدائرة وهو ثلاثة أمثاله وسبع فإذا كان العرض ذراعاً كان الدائرة ثلاثة أذرع وسبع ذراعاً فإبسط ذلك أربعاً كما فعلت في المربع واجعل كل ربع ذراعاً قصيراً يصير القطر أربع أذرع قصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعاً قصيرة وأربعة أسباع ذراعاً قصيراً العمق عشرة فإذا أردت مساحة المدور الذي صار به البسط كما ذكر تضرب نصف العرض أي القطر وهو اثنان ونصف الأربعة في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل الضرب المذكور اثني عشر وأربعة أسباع فتضربها في بسط الطول أي العمق وهو عشرة لانه ذراعان ونصف ذراع يبلغ الحاصل مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادة خمسة أسباع ربع أي خمسة أسباع ذراعاً قصيراً وبذلك حصل التقريب فلوقلنا ذراع التجار ذراع ونصف كما قال به القليل لزم منه أن يكون العمق ثلاثة أذرع وإذا بسطناها أربعاً تكون اثني عشر ذراعاً قصيرة فتضرب الاثني عشر والأربعة أسباع الحاصل من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في بسط العمق وهو اثنان عشر يكون الحاصل مائة وخمسين وستة أسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة وعشرون فتزيد على القلتين بمائة وخمسين وستة أسباع (قوله وهو ما بين) أي المراد من العرض في المدور ما بين الخ (قوله مذكور في المطولات) هو أنه لو كان الذراع في طول المدور أي عمقه وطول المربع واحداً وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد لكان ذلك دون القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو اثنان عشر وأربعة أسباع في بسط العمق يكون الحاصل من ذلك مائة وأربعة أسباع لان الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون والحاصل من ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فالمجموع مائة وأربعة أسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار القلتين بخمسة وعشرين وثلاثة أسباع ولو جعلنا الذراع في طول المربع ذراع التجار زاد على القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط العمق أربعاً فكون ستة وربعاً فيكون الحاصل من ضربها في خمسة وعشرين مائة وستة وخمسين وربعاً والقلتان كما علمته مائة وخمسة وعشرون فهذا هو سبب اختلاف المدور والمربع في المراد بالذراع في العمق وقد ذكرت في الاصل كلاماً يتعلق بما هنا فراجع منه

(فصل في الاجتهاد)

(قوله أو غيرهما) ككتاب وأطعمة (قوله اجتهاد) في التحفة والنهاية وغيرهما وان قل عدد الطاهر كما أنه في مائة زاد في التحفة بيان يبحث عن أمانة يظن بها ما يقتضي الاقدام أو

وقيل ذراع ونصف (وذراع عرضاً) وهو ما بين حائطى البئر من سائر الجوانب وسبب اختلاف المربع والمدور مذكور في المطولات (وتحريم الطهارة) وغيرها من سائر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب (بالماء المسبيل للشرب) لكن تصح الطهارة به ويجب التيمم بحضرة ومثله ما جهل حاله سواء دلت القرينة على أنه مسبل للشرب كالحوالي الموضوعة في الطرفي أولاً كالصهاريج ومحرم جل شيء من المسبل إلى غير محله ما لم يضطر إليه

*(فصل في الاجتهاد وهو كالتصري بذل الجهود في تحصيل المقصود إذا اشتبه عليه طاهر) من ماء أو تراب أو غيرهما (باعتجاس) أو طهور بمسح (اجتهاد) وجوباً

(قوله أي عمقه) فالمراد بالطول العمق وبه صرح في الأبعاد وذكر أنه وقع لجماعة منهم الزكشي والريعي اشتباه وغلط فاحش نشأ من ظن التباين بين الطول والعمق فراجع جل الليل

الاجسام الخ (قوله ان ضاق الوقت) الوجوب يكون بدخول الوقت كما يفهمه كلام
 التحفة والنهاية وغيرهما قالوا وجوبه موسع بسعة الوقت ومضيق بضيقه وحينئذ نقول
 الشارح هنا ان ضاق الوقت مراده الوجوب المضيق ليوافق كلام غيره بل كلامه
 نفسه في غير هذا الكتاب (قوله ولم يجد غير ذلك) أي غير المشتبهين زاد في التحفة وغيره ولم
 يبالغ بالخلط قلتم انتهى أي بلا تغيير كما في غير التحفة (قوله أو اضطر الى تناول المتنجس) كذا
 وقع له في هذا الكتاب والاولى أن يقول ان تناول المشتبه كما عبره الشارح في شرح العباب
 وعبرة الامداد وكذا الواضطر للتناول فيما لو اشتبهه ملكه بملك غيره اه وفي فتاوى الشارح
 مانصه فقد صرحوا بأن الاجتهاد يجب فيما اضطر الى تناوله كشافعية التيسر بمذوذة
 واضطر الى الاكل ويجوز فيما لم يضطر اليه اه ذكره أثناء كلامه في جواب السؤال الاول
 من باب الاجتهاد وفي موضع آخر من شرح العباب ما يعكز على ذلك حيث قال بل ان وجد
 اضطرار جازله التناول هجما اذ لو كلفناه اجتهاد احية نذ كلسا عين في اتلافه اذ لا بد له
 من زمن ومع وجود الاضطرار لا يمكن التكليف بالصبر عن التناول ولو لحظة كما يعلم من
 كلامهم في مجتبه الاضطرار وان لم يوجد امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط
 وغيره اه وفي النهاية للجمال الرمي الاوجه أنه لا اجتهاد في ذلك أي الماء والبول ونحوه
 كنية ومذ كامة مطلقا بل ان وجد اضطرار جازله التناول هجما والامتنع ولو باجتهاد وبذلك
 يندفع ما في التوسط وغيره انتهى وفي الغرر لشيخ الاسلام وقد يجب بأن لا يجد غيرهما
 وضاق وقت الصلاة واضطر للتناول فان نزع في الملك قدم ذوالبد اه (قوله وجواز افما
 عد اذ لك) في الاصل هنا كلام طويل لابي زرعة العراقي وغيره فراجع منه (قوله وحل
 التناول) بالخر معطوف على شروط الصلاة فلا يحل تناول المتنجس غير ضرورة ولا الطهر
 به ومنه المشتبه قبل الاجتهاد فان فعل لم يصح طهره وان بان أن ما استعمله هو الطهور
 لكن لو تناول أحد المشتبهين لم يحكم بنجاسة فيه في شرح العباب للشارح لو اجتهاد فظن
 أي بالاجتهاد بنجاسة ما أصابه الرشاش منه لم ينجم على الاوجه لان النجاسة لا تثبت
 بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتب على الاجتهاد ثم قال محل قولنا لا أثر
 لظنه بنجاسة ما أصابه الرشاش منه حيث لم يستعمل ما طهره طهارته والالزم عند ذلك
 الرشاش له لا يصلح ييقين النجاسة (قوله ان تعين طريقا) أي وجوب الاجتهاد انما هو
 عند تعينه طريقا الى الوصول الى الطاهر بأن لم يجد غير المشتبهين ولم يلعاب بالخلط قلتم
 بلا تغيير ولا فالا يجب بل يجوز (قوله أصل في التطهير) قال الشارح في الايعاب والجمال
 الرمي في النهاية المراد به عدم استحالة عن أصل خلقته كالمتنجس والمستعمل فانما لم
 يستحالة عن أصل خلقته الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلاهما
 استحالة الى حقيقة أخرى اه كلامهما وأراد به هذا الرذ على الزكوى في قوله في الخادم
 وليس المراد بقوله له أصل في التطهير الحالة التي كان عليها من قبل لان البول كان ماء

ان ضاق الوقت ولم يجد غير ذلك
 الماء أو التراب أو اضطر الى تناول
 المتنجس وجواز افما عد اذ لك
 (وتطهر عاظن طهارته) واستعمله
 لان التطهر شرط من شروط الصلاة
 وحل التناول والاستعمال
 والتوصل الى ذلك يمكن بالاجتهاد
 فوجب عند الاشتباه ان تعين
 طريقا كما مر للاجتهاد شروط
 أربعة أحدها أن يكون لكل
 من المشتبهين أصل في التطهير

(قوله والاولى أن يقول الى تناول
 المشتبه الخ) أي حتى يخرج عنه
 ما لا يجوز الاجتهاد فيه كبن
 الاتان مع ابن البقر والمبنة والمذكاة
 وغير ذلك اه أصل (قوله ذوالبد)
 لكن مقتضى ما قدمته لك عن
 شرح العباب والنهاية من أنه
 عند الاضطرار يتناول هجما ان
 ما في الشرح هنا وموضع من
 شرح العباب وفتاوى الشرح
 من وجوب الاجتهاد عند
 الاضطرار ضعيف مع انه نقله في
 الفتاوى عن تصريحهم وذكره
 شيخ الاسلام في الغرر اه أصل

(قوله بكل مرة) أي وان زادت قيمة ماء الوود على غن ماء الطهارة لأن النظر لذلك أغما هو عند التحصيل لا الحصول الا ترى انه لو كان عنده ماء يلزمه الوضوء به وان زادت قيمته على غن مثله بخلاف ما اذا لم يكن عنده فلا يلزمه الشراء بالزائد على غن المثل وان قل وأيضاً قد ضعف مالبة ماء الوود بالاشتباء المانع لا يراى عقد البيع عليه اه اصل

والحل فلو اشتبه ماء بماء ورد أو طاهر بنجس العين فلا اجتهاد بل يتوضأ بالماء وماء الوود بكل مرة ثانياً أن يكون للعلامة فيه مجال فلا يجوز الاجتهاد بالعلامة كتغير احد الاناءين ونقصه واضطرابه وقرب تحو كلب أو رشاش منه لا فائدة غلبة الظن حينئذ بخلاف ما اذا لم يكن لها فيه مجال كما لو اختلفت محرمه بنسوة ثالثها ظهور العلامة فان لم تظهر لم يعمل به سواء الاعى والبصير ولا يشترط في ادراكها البصر بل يتعبر من وقع له الاشتباء (ولو) كان (أعى) فان له طريقة في التوصل الى المقصود كسماع صوت ونقص ماء واعوجاج الاناء واضطراب غطاءه فان لم يظهر له شيء

وليس الا آن كذلك وانما المراد امكان رده الى الطهارة بوجه وهذا متحقق في المتنجس بالمسكثرة بخلاف البول اه واعترضوه بأن البول يمكن رده الى الطهارة بالمسكثرة الى أن يستهلك الا ترى الى ما مر من وجوب التكميل به اذا كان لا يغير حسا ولا قرضا اه (قوله بماء ورد) أي ونحوه من كل مستحيل طاهر (قوله بكل مرة) في التحفة والنهاية وغيرهما والعبارة للتحفة قبيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط ليناقى له الجزم بالنية حيث ذلك قسارتم الغسل جزء من وجهه بالماء يقينا زاد الجمل الرملي في النهاية كالشارح في الاعباب ثم يعكس ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر اه قال في التحفة وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة اه وفي شرح العباب للشارح وله أيضا كما هو ظاهر أن يتوضأ بماء وضوء واحد او يغسل كل عضو ستاندين وثنتين لزوما وبه يلغز ويعذر كما يصرح به كلامهم خلافا لمن نازع فيه كالاذري وغيره في ترده في النية للضرورة اه قال في التحفة وفيما اذا اشتبه طهور بمسحوق لا يتوضأ بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع اعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد الا ان فعل تلك الكيفية كما حردته في شرح الارشاد الصغير اه قال في فتح الجواد يظهر انه يلزمه ذلك وان فرضنا ان فيه مشقة لان مثل هذه المشقة لا تبيح التيمم مع وجود طهور يمين بقدره على استعماله من غير تردد كما ذكر اه وفي مسئلة اشتباء نجس العين بالطهور ياتى احد الاناءين ويتيمم (قوله مجال) أي مدخل (قوله كما لو اختلفت محرمه بنسوة) اجنبيات واحدة أو أكثر واشتبه محرمها باجنبي واحد أو أكثر فلا اجتهاد ولا نقص بلس امرأته منهن وان كن غير محصورات كما سيأتى في كلام الشارح في نواقص الوضوء فن اشبهت عليه امرأة محرم بمكة ولسسته امرأة في الطواف لا يقتض وضوءه بذلك نعم ان كان محرمه واحدة ولس فتين في وضوء واحد اتقض وضوءه لتحقيق لاس الاجنبية حيثئذ وأما النكاح فيجوز من غير كراهة اذا كن غير محصورات قال في الاعباب وسيأتى ان نحو الابع غير محصور ونحو العشرين مما يسهل عده بمجرد النظر محصور وبينهما وسائط تعلق باحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب قاله الغزالي وقال الاذري ينبغي التحريم عند الشك عملا بالاصل اه قال الزياى في شرح المهرروا اذا جوزه ناله النكاح منهن فاذا لمس زوجته لا يفتقض لالا لا تقتض بالشك فيجوز له الوطء ونقول بعدم نقص الطهارة باللمس للشك اه وفي شرح العباب للشارح فيما اذا اشبهت أمته بامة غيره ان اجتهاد بقصد تمييز المالك فقط جاز له الوطء تبعاً لانه لم يقصد به الاجتهاد وانما الحاصل به المالك ويترب عليه الوطء لانه من غرنه وان اجتهاد بقصد تمييزه ليطأ لم يجز اه واستشكل الشهاب البرلسي وغيره عدم تميز المحرم بالعلامة بما ذكرته مع الجواب عنه في الاصل فراجع منه (قوله ثالثها ظهور العلامة) عده الشارح في هذا الكتاب من شروط الاجتهاد تبعاً للروضة وأصلها المكن الذي في التحفة والامداد ونهاية المجال الرملي وغيرها

ان هذا شرط بخوار العمل بالاجتهاد لا لاقدام عليه وهو التحقيق (قوله فاد) أي ولوا على
 أقوى منه ادراكا عند تحيره كما في التحفة والنهاية وغيرهما واعد شيخ الاسلام في الاسنى
 والخطيب في شرح التبيين وغيرهما انه ليس له تقليد أعني وهو ظاهر الغرر لشيخ الاسلام
 ويوافقه كلام الجلال الرملي في فتاويه (قوله اطلاق المائتين) أي أو أحدهما لأنه باتلافه
 لا يبقى عنده ما يتيقن الطهارة بل مشكوك فيها وهو غير ضار ولو كان الاتلاف بسبب
 قدور غير الآخر لو قدر تخلفا لغيره ما يمنع استعماله (قوله تعدد المشتبه) أي الظهور أو
 الظاهر ومقابله فلو تجسس أحد كيه المتصلين بالشوب أو إحدى يديه المتصلتين بيده واشتبه
 فلا اجتهاد لعدم التعدد بل يجب غسلهما لصحة صلاته وفي الاعباب للشارح لو اشتبه
 نجس في أرض واسعة صلى فيها الى بقاء قدره أو وضيقه غسل جميعها اهـ (قوله وبقاء)
 المشتبهين) هذا هو رابع شروط الاجتهاد لان الرابع أن ظهور العلامة شرط بخوار العمل
 بالاجتهاد لا بخوار الاجتهاد كما سبق قريبا فلا يكون بقاء المشتبهين خامسا هـ خامسا أن
 لا يقع من أحد المشتبهين شيء في الآخر هذا يمكن أن يدخل في الذي قبله بناء على ما عاله به
 بعضهم بقوله لتجسس هذا يبين فزال التعدد المشروط وعاله في التحفة بأنه لم يبق عنده ظهور
 يبين هـ سادسا العلم بتجسس أحد المشتبهين أو ظن تجسسه بقول عدل رواية قال الشهاب
 القليوبي في حواشي المحلى فخرج ما لو رأى ماء متغيرا مثلا وشك في سلب ظهوره فيه فله
 التطهر به نظر الأصل ولا تنظر للشك فيه الخ هـ سابعها الحصر في المشتبه فلو اشتبه انا بتجسس
 باواني بله فلا اجتهاد بل ياخذ منها ما شاء قال في الامداد الى أن يبقى واحد اهـ زاد في شرح
 العباب كما صححه النووي في الروضة والمجموع الخ وقيل الى أن يبقى ما يمنع الاجتهاد أي
 جواز فيه ابتداء وهو العدد المحصور وجزم به في العباب وفي شرح العباب للشارح هل
 يلحق به أي التجسس اختلاط انائه المتجسس باواني بله أو يفرق بان ذلك أي التجسس لا أصل
 للاجتهاد فيه اذ لا أصل له في الحل بخلاف هذا محل نظر وكلامهم السابق يوجب لفرق اهـ
 هـ ثامنها وهو خاص بالصلاة المؤقتة اتساع الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلاة فلو ضاق
 الوقت عن ذلك تيم وصلى وأعادوه ذازاده صاحب البيان كأي على الطبري وأقره
 الشارح في الامداد والاعباب وقال الجلال الرملي في النهاية الوجوه خلافه وزاد بعضهم
 تاسعا وهو كون الانامين لواحد فان كانا اثنين توضحا كل بانائه واعتمد في التحفة والنهاية
 وغيرهما خلافه وفي الاحياء لا غزالي فان قيل فلو كان الانا أن لشخصين فينبغي أن يستغنى
 عن الاجتهاد ويتوضأ كل واحد بانائه لأنه يتيقن طهارته وشك الآن فيه فقول هذا محتمل
 في الفقه والارجح في الظن المنع وان تعدد الشخص هنا كاتحاده لان صحة الوضوء لا تستدعي
 ملكا بل وضوء الانسان بجماعه في رفع الحدث كوضوئه بجماعه فلا يميز لاختلاف الملك
 واتحاده أثر بخلاف الوطء لوجه الغيرة فانه لا يحل اهـ وزاد العلامة اسمعيل الحضرمي
 وغيره عاشر وهو أن يكون المتعبد للطهارة لا يخشى منه ضرر كالمشمس وهو مبني على

(قوله ولوا على) اشار بلوا الى
 خلاف في ذلك وعبارة المنهاج
 والاعنى كعبه في الاظهر وفي
 الروضة الاعنى يجتهد على الاظهر
 اهـ أصل (قوله وبقاء المشتبهين)
 عطف قوله وبقاء المشتبهين على
 قوله تعدد المشتبه من قبيل عطف
 الرديف امين به ان من جعلهما
 شرطين كصاحب العباب فقد
 تجاوز وعلى انهما شرط واحد
 يدل كلام التحفة فانه قال فان لم
 يبق من الاول بقية لم يجتهد لان
 شرطه ان يكون في متعدد اهـ
 جرهمي

قلد فان لم يجد من يقلده أو اختلف
 عليه مقلدوه تيمم والبصير لا يقلد
 بل يتيمم وشرط صحة التيمم اطلاق
 المائتين لان أحدهما ظهور يبين
 والتيمم لا يصح مع وجوده رابعها
 تعدد المشتبه وبقاء المشتبهين فلا
 اجتهاد في واحد ابتداء ولا انتهاء

احتمال ضعيف انه يجوز التيمم بحضرة المشمس فيكون وجوده كالعدم بحادي عشرها
السلامة من التعارض قال الزيادي في شرح المحرر فلو تعارض خبرا عدلين بأن تعذر
الجمع بينهما كان قال أحدهما ونفى في هذا وقت كذا وقال الآخر بل في هذا ذلك الوقت
نسا قاطا وحكم بطهارتهما نعم ان كان أحدهما وثق أو أكثر عددا عمل به اه ونقل الزيادي
في حواشي شرح المنهج عن سم في نسخة المنهاج شروط الاجتهاد وعدمها السلامة من
التعارض وفي النهاية للجمال الرملي فان تعارض عمل بقول أو وثقهما فان استويا فالأكثر
عددا فان استويا سقط خبره عدم المخرج وحكم بطهارة الاناءين وعبارة التحفة والا
كان استويا تثبة أو كثرة أو كان أحدهما أو ثق والاخر أكثر سقطا وبقي أصل طهارته
انتهت وهي مخالفة للنهاية من حيث ان كلام النهاية يفيد تقديم الاوثق على الاكثر عددا
وكلام التحفة يفيد تساويهما قال الشبرايمسي في حاشيته على النهاية المتبادر من النهاية
تقديم الاوثق وان كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصرح به قولها فان استويا لم يخلط فلهذا شروط
جواز الاجتهاد أو ما شروط وجوبه فثلاثة دخول الوقت اما قبل الوقت فهو جائز ثانيها
عدم وجود غير المشتبه أو ارادة استعماله ثالثها أن لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلدين والافلا
يجب الاجتهاد بل يخبر بينه وبين الخلط وشروط جواز العمل بالاجتهاد ظهور العلامة
كما تقدم مع الخلاف فيه (قوله اعادة اجتهاده) أي حيث بقي من الذي استعمله أو لبقية
لما علمه من ان شرط جواز الاجتهاد التعدد في الدوام خلا للرافعي (قوله لكل طهر)
عبر في التحفة بقوله عند ارادة الموضوع وغير شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض بقوله
لزمه الاجتهاد للصلاة الثانية لكن قومه قبل ذلك بما اذا أحدث ووافق على ذلك الخطيب
الشربيني حيث قال في المغني لزمه الاجتهاد لوقت الثانية اذا كان محدثا أما اذا لم يحدث
بان استمر متطهرا حتى حضرت صلاة أخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير ظنه لان الطهارة
لا ترتفع بالظن اه وخالف الجمال الرملي في النهاية فقال بوجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة
يريد فعلها قال نعم ان كان ذا كالدليل الاول لم يعبه بخلاف الثوب المظنون طهارته
بالاجتهاد فان بقاء بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلي به ما شاء حيث لم يتغير ظنه الخ
وقول النهاية فان بقاء بحاله الخ ظاهره يخالف ما قدمه ووافق ما تقدم عن الشارح
وغیره الا أن يقال مراده بقوله بقاء الشخص متطهرا أي بأن وافق اجتهاده الثاني
اجتهاده الاول كما يرشد اليه أول كلامه وعبارة الزيادي في شرح المحرر فلو تغير اجتهاده
ووضوءه الاول باق بحاله امتنع عليه أن يصلي به لظنه الا أن نجاسة اعضائه خلا فالابن
حجر حيث جزم بصحة الصلاة وقد جزم بالاول ابن العماد واعقده شيخنا الرملي اه وذكر
كالنهاية انه اذا كان ذا كالدليل الاول لم يعبه الاجتهاد وهذا الذي عزاه لابن حجر هو في
التحفة وغیرها وفي الايعاب ما يوافق معتمد الزيادي والجمال الرملي في تغير اجتهاده حيث
قاله كافي المجموع وغيره اذا لم يحدث ولم يتغير اجتهاده أن يصلي به فرضين فأكثر وقول

ويجب عليه اعادة الاجتهاد لكل
طهر ولو مجددا وان لم يركعه
لوجوب استعمال الناقص ثم
ان وافق اجتهاده الاول

(قوله لعدم المخرج) وحقيقته بلغز
بان لنا ما من احدهما من نجس يقيين
ويجوز استعمالهما من غير
اجتهاد حلبي على المنهج (قوله
اعادة اجتهاده) محله اذا لم يكن
ذا كالدليل الاجتهاد الاول او قام
عنده معارض والافلا يعد جواز
استعمال تلك البقية من غير
اعادة اجتهاد استعمالها بالحكم
الاجتهاد الاول قاله سم في
حواشي التحفة وسياق نقل
الحشي ما يوافق عن النهاية اه
جل الليل

صاحب النخبر يجب تجديد الاجتهاد لاسلامه لالة الثانية وان لم يحدث ضعف الخ (قوله
فذلك) أى واضح انه يعمل باجتهاده (قوله والا) أى وان لم يوافق اجتهاده الثانى اجتهاده
الاول أطلقهما أى واحد مائلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما أصابه
الاول أو وصل بيقين النجاسة ان لم يغسله وأخذ الباقي منه انه لو غسل بين الاجتهادين
جميع ما أصابه بما غير المشتهين عمل بالثانى اذ لا يلزم عليه حينئذ أحد الفسادين السابقين
أنفوا وحينئذ فهو نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث عمل بالاجتهاد الثانى وتعبته في
التحفة بقوله ظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثانى وما يترتب عليه اه وقال في
الاياعاب هو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه الخ وأقر في الامداد اليلقينى الى ذلك
وقال الجلال الرملى في النهاية هو واضح وقد أفتى به الوالد وجرم به الرملى في شرح البهجة
ولم يعزله لما وردى (قوله في باب تجسس المساء) تنازع فيه كل من قوله فقيهاه وقوله موافقا
فالمراد بالقبلة العالم باحكام الطهارة والنجاسة أو الاستعمال قال في التحفة اطلاق القبة
على نحو هذا شائع عرفا الخ والمراد بالموافق ان يكون الكل منهم موافقا لالمام واحد قال
الجلال الرملى في النهاية أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المساء
لاحتمال تغير اجتهاده اه وذكر الشارح نحوه في الاياعاب مع زيادة ويشترط أيضا الاخذ
بقول المخبر من غير بيان السبب ان يكون في حكم متفق عليه في مذهب المخبر والمخبر والالا
فلا بد من بيان السبب كافي الامداد والاياعاب والنهاية وغيرها وعبارتها اعنى النهاية
لو كان الحكم الذى يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الوجه فيه انه
لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيح الخ وكتب الشبرا ملى
على قوله واختلاف ترجيح مانصه ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر
والشارح أعنى الجلال الرملى وكلا موافق ما اذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وانه
لا يخبره بالاعتقاده فيكفى منه الاطلاق كافي الامداد وفتح الجواد والاياعاب للشارح وهو
يقضى انه لا بد من وجود شرطين أن يعلم مذهبه وانه انما يخبر به لكن في التحفة ما يقيد
اشتراط الشرط الاول فقط وعبارتها أو عارفا به وان لم يعتقه فيما ينظر لان الظاهر انه
انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل
أن يخبره باعتقاده ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبيين فلا يعول
عليه على انه غير مطرد اه (قوله بخلاف ما اذا أطلق الخ) اذ هذه المسئلة من المسائل التى
لا تقبل فيها الشهادة المقتضية له قال الشارح في الاياعاب في الجواهر كالمطلب ان مسائل
عشرة مسئلة الزنا والسرقه والاقرار بهما والرذلة والجرح والاكرام وانه وارث فلان وان
الماء متنجس وأن فلانا سقى وأنه يستحق الشفعة وان بين هذين رضا محرما وان عدلا
أشهدهما على شهادته اه وذكر الشارح في شرح العباب ما في بعض هذه الصور من الخلاف
ثم استدل عليها أكثر منها فراجع ذلك من الاصل ان أردته (قوله من غير المجاتين)

فذلك والا أطلقهما ثم تبين (واذا
أخبره بتجسسه) أى أحد الانامين
(ثقة) ولو عدل رواية كاصرة
وعبد (وبين السبب) أو أطلق
(أو كان فقيها موافقا) للخبر
باب تجسس المساء (اعتمده) وجوبا
بخلاف ما اذا أطلق وهو عامي
أو مخالف فلا يعتد به وخرج بالثقة
الصبي والمجنون والناسق والكافر
فلا يقبل خبرهم الا ان كان من غير
المجاتين

قوله اطلاق الفقيه الخ نظير ما باقى
في الموقف والوصية وتخصيصه
بالمجتهد اصطلاح خاص اه وقوله
في الوقف أى فيما اذا وقف على
القبة اه قال في الروضة يدخل
فيه من حصل منه شيئا وان قل
اه أصل (قوله فلا بد من بيان
السبب الخ) عبارة الاياعاب أثناء
كلام ثم رأيت الاذرى ذكر
ما يصرح بذلك وهو قد تكون
المسئلة فيها خلاف مذهبي فيرى
المخبر فيها ما لا يرى المخبر فيكون
كالخلاف فى أصل المذهب اه
أصل

وبلغ عدد التواتر ومن يخبر عن
فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

(فصل في الاوائ)

(ويحرم) ع- على المكلف ولو اتى
(استعمال أو اتى الذهب والفضة)
في الطهارة وغيره بالنفس أو غيره
ولو صغيرا كسقيه في مسعط فضة
لم يصح من النهي عن الاكل
والشرب فيهما مع اقترانه بالوعد
الشديد وقيس به ما سائر وجوه
الاستعمال كالاحتواء على محرمة
وشم رائحتها من قرب بحيث يصير
عرفا

قوله فليحرر اه كلام سم وهو ظاهر
واعلم أنهم قيدوا الصبي المميز
بكونه لم يجرب عليه الكذب
ولم يقيدوا الفاسق والكافر بذلك
وعندني لا يعد تقييدهما بذلك
ويكون الفسق بغير الكذب قياسا
على ما ذكره في الصبي فحرره
اه أصل (قول الشارح ولو اتى)
اشاره بلوا الى دفع توهم القياس على
الحلى المباح لها وعلى الطلاق
التحريم على الرجال والنساء جرى
كافة الاصحاب كما في المطالب
وقوله ولو صغيرا أشار الى ان
التحريم على غيره بالاولى ولم أقف
فيه على خلاف اه أصل

أما هم فلا يقبل خبرهم مطلقا (قوله عدد التواتر) أى أوطن صدق الصبي والفاسق
قال سم في حاشيته على شرح المنهج يتجه انه لا يجب العمل بقوله ما ولوطن صدقهما
لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال بعد تقرير ذلك مانصه وقد يقال ينبغي أن يؤثر كما أثر في
وجوب الصوم اذا أخبر به بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه فتأمل وفي حاشية الحلبي على
شرح المنهج لا يعتمد خبرهم ما لم يخبروا عن فعل أنفهم وما لم يصدقهم والا اعتقد خبرهم الخ
وفي حاشية النهاية للشبرا ملسي اقتصار صاحب النهاية في المتهزر على ما ذكره فيد أن من
لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وقياس ما قاله في الصوم في دخول الوقت لو
اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه (قوله عدد التواتر) أيضا أى فيجب العمل به
من حيث افادة التواتر العلم لا من حيث كونه خبرا اه امداد الشارح ونحوه مناهية الجمال
الرملي (قوله ومن يخبر عن فعل نفسه) في الاسنى لشيخ الاسلام زكريا كقوله بليت في هذا
الاناء قبل خبره كما قبلوه فيما لو أخبر بذي عن شاة بانه ذكاه اه ونحوه الامداد وفي
التحفة يقبل قوله عما أمر بتطهيره طهرته لا طهر اه وعبارة النهاية قبل قياسا على ما لو
قال أنا مطهر أو محدث الخ وفي فتاوى الشارح اثناء كلامه مانصه انفق أصحابنا على
قبول قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار وإصال الهدية كما يقبل قول الصبي
فيما ما الى أن قال الشارح فهما أى التخييس والتطهير على حد سواء من قبول خبر الكافر
والفاسق عنهما ان أخبر عن فعل نفسه وقدين السبب أو وافق المخبر ويلحق بهما الصبي
المميز الذي لم يجزب عليه الكذب الخ وفي حواشى سم على شرح المنهج بعد كلام طويل
والحاصل انه لا بد مع كونه مقبول الرواية من كونه فقهيا أو بيانه السبب لكن يقوم
مقام كونه مقبولا لا كونه مخبرا عن فعل نفسه وقضية هذا أن يقيد قول الذي بما تقدم
بكونه عارفا بالتذكية أو مينة للسبب فليحرر

(فصل في الاوائ)

(قوله كسقيه) أى الصغير والمسعط آلة السعوط وهو الاناء الذى يجعل فيه الدواء الذى
يصب في الانف ولا فرق في حرمة سقيه بذلك بين كون الساقى له في ذلك وليه أو غيره فتقول
العباب يحرم على وليه قال في الاعباب الذى يظهر أن الولي مثال (قوله وقيس بهما) أى
بالاكل والشرب المذكورين في الحديث (قوله من قرب) قال في الامداد اما اذا شم
رائحتها من بعد فلا يحرم الا اذا قصد تخيير ثيابه أو بيته فهذا يقيد أن القصد مع البعد بضر
وفي شرح العباب للشارح أول كلام الشيخين يوههم ان الاحتواء شرط ويؤيده قول
الكفاية عن القاضي وليس من الاستعمال المحرم شم البخور الذى يصعد من مخزنة فضة
والقرب منها انما الاحتواء على المخزنة منه اه وقد يجاب بمحمل قولهم والقرب منها على
ما اذا تقرب اليها بقصد أن تأتيه رائحتها وما مر على ما اذا تقرب اليها لا بقصد ذلك ثم رأيت
ما سأذكره عن تعليق القاضي وهو يؤيد ما جلت عليه قرا والقرب منها وفي الايضاح

للنووي ولو احتوى على حجرة فتبخر بالعود بدنه أو ثوبه عصى ولزمه الفسدية قال الجلال
الرملي وابن علان في شرحهما على الإيضاح ومثل الاحتواء ما لو كانت بقربه بحيث يعد
منطبيباً به عرفاً كذلك اهـ وفي حاشية الإيضاح للشارح ظاهراً الإيضاح أنه لا بد من الاحتواء
بأن يجعله تحته وهو ما جرم به الطبري قال لأن الطبيب به ليس إلا يجعله تحته لكن بحث
الزركشي أنه لو طرحه في ناء أو مائه ولم يجعله تحته حرم ويؤخذ من قول المصنف قبل ذلك
وإذا عرفت الرائحة في هذا دون العين لم يحرم أن الأول محمول على ما إذا عرفت به أو يشوبه
الرائحة فقط والثاني على ما إذا عرفت به العين اهـ والذي يتلخص من هذه النقول أنه حيث
قصد الطبيب حرم وحيث لم يقصد اهـ احتوى على الحجرة أو كان قريباً منها بحيث يصبه
عين الدخان حرم أيضاً والأقلاوي يحمل كلام شرح العباب في الشق الثاني على ما إذا لم
يكن قريباً منها بحيث يناله عين الدخان هكذا ظهر لي فخره (قوله منطبيباً) أي بان
يناله عين الدخان منها كما قد منته آتفاً ما إذا لم يسم عرفاً منطبيباً منها فلا حرمة وكذا سائر
الأواني قال في التحفة ومن الحبل المبيحة لاستعماله صب مافيه ولو في نحو يد لا يستعمله
بها ثم يستعمله منها ثم هي لا تمنع حرمة الوضع في الأناة ولا حرمة اتخاذها اهـ وفي النهاية
فيصبه أولاً يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله وصبه في اليسرى ليس بقيد كما علم مما قدمته
عن التحفة وصرح به في الإيعاب وفي الامداد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في
إفاء النقد أن يخرج الطعام منه إلى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو
يتطهر به ثم قال وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره أن الماء يساشر استعماله من
أفائه من غير توسط اليد عادة لم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لآلئته بخلاف الطبيب
فإنه لم يعد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله والآن
كان مستعملاً لآلئته فيما اعتد فيه اهـ وفي شرح العباب للشارح نقلاً عن الجواهر من
ابتلى بشيء من استعمال آية الذهب والفضة صب مافيه في أناة آخر غيرهما بقصد
التفريغ كأنطارح من الأرض المغسوبة واستعمله ثم قال بعد نحو ما في الامداد وكذا
لومد يسرا ثم كتب بعينه الخ وفي حواشي التحفة اسم قوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد
التفريغ كما شرطه في شرح العباب أخذاً من الجواهر اهـ (قوله بأن لم يجد غيرها) أي
غيراً وأني الذهب والفضة قال في الإيعاب ولو بأجره فاضله عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر
(قوله كآلة الله والمحرمة) أي بصب يسه ليتفع به فيما يحل ومنه أن يكسره ليقتفع
برضاه بخلاف آلة الله وكأنه على ذلك في الإيعاب (قوله كروود) أي غير حاجة الجلاء كما
في التحفة وغيرها وفي الإيعاب وإن كان من ذهب وكر بطه السن به وفي الامداد ولو بقول
طبيب عدل رواية ومعرفة نفسه فيما يظهر (قوله ومكحلة) بضم أوله وثالثه قال في
الإيعاب والابرة والمرأة وابرة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم آية وفي نهاية الجلال الرملي
الملعقة والمشط ثم قال والكراسي التي تعمل للنساء مطقة بالآية كالصندوق وبجسه

منطبيباً (الضرورة) بان لم
يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها)
لأنه يجزى إلى استعمالها المحرم
كآلة الله والمحرمة (ولو) كان
المستعمل (أناة صغيرة) جذاً حتى
ساوى الضربة المباحة كروود
(ومكحلة)

(قوله حرم أيضاً) أي وإن كان
بعيداً عنها بحيث لا يعد منطبيباً
عرفاً لا يحرم وإن شئت الرائحة
وعبارة ابن شعبة في شرح المنهاج
ويحرم الاحتواء على حجرة للتبخر
بخلاف أنبان الرائحة من بعد
قال في شرح المذهب وينبغي أن
يكون بعد ما بحيث لا ينسب إلى
أنه بتطبيب بها اهـ (قول الشارح
ويحرم اتخاذها) أي إذا خارها
لا يصدىعها إذا تجارة فيها جائزة
كما في الروضة جرهزي

أيضا في الإيعاب وفيهما أيضا حل الشراريب الفضة للنساء قال الشبرا ملسى أى التى
تجعلها أفعيا تنزين به بخلاف ما يجعله فى اناء تشرب منه أو تأكل فيه (قوله وخلال)
هو ما يخلل به الاسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الأذن (قوله وان
صغرت) وتحرم نحو السلسلة من الذهب أيضا مطلقا كما فى التحفة وغيرها وفى حواشى
المنهج لسم لو أخذ قطعة من الذهب وزن بها الوجه لا يحرم كما وافق عليه جمع من الفضلاء
منهم من زعموا بلغنى من الثقة ثم قال وقد يقال استعمال النقد حرام وإن لم يكن اناء وهذا
استعمال اه وفى حواشى الشبرا ملسى على النهاية حل دق الذهب والفضة واكلهما
للتداوى وإن لم يحصل منهما نفع (قوله لان الخبلاء) أى التضاخر والتعاطف فيه أى الذهب
أشد منها فى الفضة (قوله أومع الحاجة) لان بعض مال الزينة لماليم يتميز غلب على بعض
الحاجة احتياطا وفى التحفة ونحوها النهاية لوتغيز الزائد على الحاجة كان له حكم مال الزينة
قال وهو منجبه قال الشبرا ملسى فى حاشيته على النهاية الاولى جعل الضمير أى فى قوله له حكم
مال الزينة للزائد الخ وفى الامداد لو تعددت الضبة لحاجة فواضح أولزينة وكل منها صغير
لكن لو جعت كانت بقدر الكبيرة فهو محل نظر وظاهر كلامهم الجواز وهو محتمل انتهى
(قوله والكبيرة لحاجة) فى التحفة والامداد وفتح الجواد الحرم ان عمت الاناء وأقر
الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك فى شرح التنبيه وخالف الشارح ذلك فى الإيعاب
وبحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الجلال الرملى فى النهاية وهل
يجرى ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الخبائى بالفضة أفق بعض
فقهاء اليمن بعدم الالتحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما فى الزكاة من
التحفة من ان تحلب آلة الحرب هى فعل عين النقد فى محال متفرقة مع الاحكام حتى نصير
كالحزب منها اه (قوله وان اعمت من بعد الخ) فى الجميع خلاف نبه عليه بان الغائبة (قوله
ان لم يحصل منها شئ) كذلك فى شرح الارشاد له زاد فى الإيعاب وان قل قال فى التحفة
يقينا وعبارة الانوار مقول ويوافقه اقول الزركشى يظهر فى الوزن اه ما فى التحفة وفيها
أيضا ذكر بعض الخبراء المرجوع اليهم فى ذلك ان اهم ما يسمى بالحدادونه يخرج الطلاء
ويحصله وان قر بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يباؤه ما فى ضمحل بخلاف الكثير
والظاهر ان مراد الائمة هذا دون الاول لندرتة كالمصارفين به نعم زعم بعضهم ان ما خلط
بالزئبق لا يتحصل منه شئ بها وان كثرو بتسلية فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ
هل تحصل منه شئ أم لا اه (قوله فانه يحل) أى سواء كان يحصل منه شئ بالعرض على
النار أو لا وهذا اعتمده الشارح فى كتبه ويوافقه كلام شيخ الاسلام فى الغرر حيث أطلق
الحل لكنه قيده بالحصول فى شرح المنهج والروض وكذلك الرملى فى النهاية وابن المقرئ
وغيرهم (قوله هذا فى الاستدامة) أى التنصيل بين حصول شئ منه بعرضه على النار
وعدمه (قوله غرام مطلقا) أى سواء كان يحصل منه شئ بالعرض على النار أم لا قال

وخلال لعموم النهى عن الاناء
(و) يحرم استعمال (ماضيب
بالذهب) مطلقا وطابت ضبة به
بحيث يتحصل منه شئ وان صغرت
الضبة وكانت لحاجة لان الخبلاء
فيه أشد (ولا يحرم ماضيب
بالفضة الاضبة كبيرة للزينة)
وحدها أومع الحاجة فتحرم لما
فيها من السرف والخبلاء بخلاف
الصغير قلزينة والكبيرة لحاجة
والصغيرة لحاجة فانها تحل وان
لمت من بعد أو كانت بعمل الشرب
أو استوعبت جرأ من الاناء لا تتقاء
الخبلاء مع الكراهة فى الاولين
وضابط الصغر والكبر العرف
ولو شك فى الكبر فالاصل الاباحة
والمراد بالحاجة الغرض المتعاق
بالتضييب سوى التزين كاصلاح
سكر وشد وتوثق (ويحل)
الاناء (المقو بهما) أى بالذهب
والفضة ان لم يتحصل شئ منهما
بالعرض على النار والاحرم أما اناء
الذهب والفضة اذا غنى بنحاس
أو نحوه بحيث سقره فانه يحل لان
علة التحريم العين مع الخبلاء وهما
موجودان فى الاول دون الثانى
هذا فى الاستدامة أما فعل القوي
والاستتجار له غرام مطلقا حتى فى
الكعبة ولو فتح فاه للمطر النازل
من ميزاب المحرم

في التحفة لانه اضاعة مال بلا فائدة فلاجرة لصانعه كالاناء أى من النقد ولا أرض على
من يله أو كاسره وفيما أيضا نبحث حله في آلة الحرب تمسك بأن كلامهم يشمله ويوجه بعد
تسليمه بأنه الحاجة كما يأتي اه قال سم في حاشيته ا قوله بعد تسليمه اشارة الى منعه الخ وفي
الزكاة من التحفة ولا مكان فصلها أى التحفة مع عدم ذهاب شئ لمن عينها فارتقت القويه
السابق أول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز القويه هنا حصل منه شئ
أولا على خلاف ما مر في الآتية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه
ثمة اه والذي أطبق عليه أثمتنا اطلاق منع القويه ولو سلم كلام البعض المذكور لقيل
بتظيره في حلى النساء المباح لوجود ما عال به في آلة الحرب (قوله وان مسه القم على نزاع
فيه) وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره ففي التحفة فنحو هذا الكتاب وأطلق
في فتح الجواد حل فتح القم للماء النازل من ميزاب الكعبة وفي الایعاب للشارح اما اذا
وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والاحرم ويحتمل التحريم مطلقا بناء على حرمة تحلية
الكعبة بالذهب والقضية اه أى كما هو المعنى وعبارة الامداد له ولو فتح فاه للمطر النازل
من ميزاب الكعبة لم يحرم على الاوجه لانه لا يعد مستعملا له بخلاف ما لو مسه بفسحه
أو قرب منه وان قصد التبرك أخذ بما ذكره فيما لو تم رائحة بحجرة المتقين من بعده اه
وقال سم الوجه التفرقة بين ان يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كظفره من المخضرة وغاها
لما اه ونقله الزينادى في شرح المهر عن م رأيضا (قوله حلقة الاناء) زاد في الایعاب
أول باب مسجد أو غيره اه وهى بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق هذا في التحفة
وفتح الجواد وقال في الامداد امانه وفي المجموع كالعزيز ينبغي ان يجعل كالتيصيب اه
قال الجمل الرولى في النهاية فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كاضبة فيما يظهر
اه ونحوها الایعاب للشارح (قوله ورأسه) قال في التحفة ونحوه النهاية محمله اذ يرسم
اناء بأن كان صفيحة لاتصل شئ مما تصلح له الآتية ومع ذلك يحرم وضع شئ عليه للاكل
منه مثلا كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يرسم اناء على الاطلاق نظير
الخلل والمروء اه وفي موضع آخر من التحفة ليس من الآتية سلسلة الاناء وحلقته ولا
غطاء الكون أى وهو غير رأسه السابق صورة وصفيحة فيها بيوت الكيزان ومحله حيث لم
يكن شئ من ذلك على هيئة اناء والحق الاشنان حرم اه وكون الغطاء غير الرأس مخالف
لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء ورأسه أى غطاؤه اه وفي شرح الایعاب للشارح
الرأس له صورتان احدهما ان ينقب منه موضع او موضعان الاناء ويربط بمسما حيث
يفتح ويغلق كحق الاشنان والمخضرة والآتية ان يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها
الهيئة ما فيه والاول حرام لانه يسمى اناء والثاني جائز لانه لا يسمى سواء اتصل به أم لا
وقول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه
سهل الى أن قال بعد نقل كلام الزركشى والتفسير فيه ثم رأيت الغزى قال واستثنى البغوى

وان مسه القم على الاوجه لانه
لا يعد مستعملا له وتحل حلقة
الاناء ورأسه وسلسلته ولو من فضة
لانفصالها عنه مع انها لا تسمى اناء

قوله والذي أطبق عليه الخ) عبر
في الاصل بقوله وأقول الذى يظهر
خلافه لانه اضاعة مال ولو سلم الخ
ما هنا اه (قول الشارح ولو من
فضة) كأنه أشار الى بحث
الرافعى المتقدم ذكره والاقلم أقف
على خلاف في الجواز وقد قال
النووى في الروضة ولم تعلم فيه
خلافا قال فى الخادم لكنه فى
شرح المذهب وافق الرافعى فى
بيحه الى آخر ما قاله فى الخادم اه
أصل

من التحريم غطاء الكوز ومراة الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء محرمات
 قطع الخ وفي النهاية للجمال الرملى ألحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء
 الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب الكيزان وفي اباحتها بعد فان فرض عدم تسميته اناء
 وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حيثما بالنسبة لا تتخذه واقتنائه اما وضع الكيزان
 عليه فاستعمال له فالتمس الحرمة تطهير ما صر في وضع الشيء على رأس الاناء اه وهو أقوى
 وسبق عن التحفة في رأس الاناء ما يفيد انه وان لم ينبه عليه هنا وفي حواشي التحفة لابن
 قاسم قد يفهم منه أى كلام التحفة جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال تلك
 الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذ من قوله لا تقنع هو لا يمنع حرمة الوضع
 في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع هذا يحرم وضع شيء عليه فلا يتأمل والوجه حرمة
 وضع الصفيحة في وضع الكيزان عاينها وان لم يكن فيها بيوت اه ونقل الشارح في الایعاب
 التحريم عن جماعة ثم قال وفيه نظر ولا نسلم ان ما يوضع فيه الكوز اناه وعليه اناه اذا غاب قد
 يسمى اناه فيحرم وقد لا يسمى اناه فلا يحرم وعليه ينزل كلام الخوارزمي اه وبشم منه ومن
 التحفة جواز وضع الكيزان عليه حيث لا يسمى اناه والذي يتجه ان ما يسمى اناه لا يحصل
 مطلقا وما لا يسمى اناه يحل اتخاذه لا وضع شيء عليه لانه حيثما يكون اناه لذلك الموضوع
 وفي الاصل زيادة على ما هنا فراجعها منه وفي التحفة صرحوا في نحو كيس الدراهم
 الحرير يحمله وعلاوه بانه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل ان يقال
 ينطير هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بانه منفصل عن الاناء لا يستعمل
 ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ وأصله الاقرب ومحمل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على
 هيئة اناه كما علم مما تقرر وخالف الجمال الرملى في جواز اتخاذه ما ذكر من الحرير قال في النهاية
 ولا يطبق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافا للاسنوى
 الخ (فرع) ما جرت به العادة الآن في هذه البلدان من تحلية رأس مرش ماء الورد
 بالفضة رأيت نقلا عن بعضهم التحريم بل رأيت من نقل الاجماع على التحريم والذي يظهر
 للفقير تحريم ذلك على ما نقله الشارح في شرح العباب وعبارته قد يطلق رأس الكوز
 على ما يتخذ من فضة عند كسر رأسه الذي يلاقى فم الشارب ولا كلام ان لهذا حكم الضبة
 الكبيرة للحاجة وعلى ما يكمل به حلق اناه الزجاج وهذا حرام كما جزم به ابن العماد انتهت
 عبارة الایعاب وحيثما يقال في المرش المذكور ان يتخذ من فضة عند كسر رأسه فله
 حكم الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكروه والاغرام لان حكمه حيثما حكم الضبة الكبيرة
 لزينة ورأيت في المطالب لابن الرقعة نقلا عن امام الحرمين اثناء كلامه له مانعه فان زاد أي
 على الحاجة أو ضيب بلا كسر فالزائد للزينة وكذلك التضييب حيث لا كسر اه أى فانه
 للزينة (قوله ولا ينافي هذا) أى قولهم بحرمة استعمال الذهب والفضة هنا قولهم
 في الاستحباب بجعله بالنقد مع أن الاستحباب به استعمال له وعلى ما هنا جرى الشارح في كتبه

(قوله لانه حيثما يكون اناه لذلك
 الموضوع) نقل في الاصل هذا عن
 بحث الرافعي قال وأقره في الاسنى
 والخطيب في شرح التبيين قال
 سم وقياسه أن يحرم نحو توسد
 صفيحة أو سبيكة من النقد لانه
 استعمال لها وحيثما فلا فائدة
 في تجويز رأس الاناء بالنسبة للاناء
 الا أن يمنع ان يجوز وضعه على
 الاناء استعمال له اه ورد في كل
 من الامداد والایعاب بحث
 الرافعي ان فيه خلاف الاتخاذ
 ورجح أنه ان كان يسمى اناه بان يصلح
 لما يصلح له الاناء عرفا فلا كلام
 في التحريم استعماله واتخاذا
 حيث وجد تغيره والا كصفيحة
 يغطي بها وهو ما دل عليه كلامهم
 فيحل اه

ولا ينافي هذا قولهم يحصل
 الاستحباب بالنقد

تبع الشيخ الاسلام في شروح الروض والبهجة والمنهج وجرى عليه الخطيب الشريفي
 أيضا وهو الذي رأيت في نهاية الجلال الرمل وقال سم في حاشيته على شرح المنهج ما نصه
 مشى م وعلى حرمة الاستنجاء مع الاجزاء اه (قوله لان محله) أى محل قوله سم بحمل
 الاستنجاء بالذهب والفضة في قطعة منهما لم تطبع أما المطبوع قال الزركشي في الخادم
 كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته ونقله عن نصريح الاصحاب قلت منهم
 الماوردي واليه يشير قول الرافعي فيما سبق ان المستنجى ينزع الخاتم والدرهم الذي عليه
 اسم الله وأيضاً فالرافعي اشترط في قطع الذهب والفضة الحشونة القلعة ولا يتصور ذلك
 في النقود المصكوكة الخ وفي شرح العباب للشارح اذا لم يأت انا كالرود والمطبوعة محترمة
 بخلاف الخالي عنهما اذا لا بعد الاستنجاء به امر مثلاً استعمالاً لغيره فاجاب بخلاف البول في اناه
 النقد الخ وفي التحفة محله في قطعة لم تهياً له لانها حينئذ لا تعد اناه ولم تطبع لانه لا احترام
 لها اه هكذا اطلقوا الطبع فان كانت العلة انها مع الطبع لا تقبل فالحكم واضح وان
 كانت العلة الاحترام فينبغي ان يقيد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع معظماً محترماً
 فاني لم أراه في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أو لا من كتابة شيء من نحو القرآن عليه (قوله
 ولومس جواهر نفيسة) قال في النهاية نعم يكره ومقابل يحرم وفي التحفة للشارح كل
 ما في تحريمه خلاف قوي كما هنا ينبغي كراهته قال ومحل الخلاف في غير نص الخاتم فيعمل منه
 جزماً اه أى فلا كراهة وكذلك الاناء النفيس لصنعة كزجاج وخشب يحكم الخروط ولا غير
 رفيع من الطيب كصندل فلا كراهة كما في الایعاب (قوله نعم يحرم الخ) ويستثنى أيضاً
 ما اذا كان الاناء من جلد آدمي أو شعره أو عظمه فانه يحرم أيضاً كما في المجموع عن اتفاق
 الاصحاب وقيدته في التحفة بغير الحربي والمرد وأطلق الجلال الرمل في النهاية المنع قال
 الزيادي في حاشية شرح المنهج ولا فرق في الآدمي بين الحربي والمرد وغيرهما فافهم
 محترمان من حيث كونهم ما آدميين وان جاز قتلهم ما خلا فالبعض المتأخرين وفي فتح الجواد
 للشارح ان الزاني المحسن هنا محترم بخلاف التيمم ويحرم أيضاً استعمال الاناء المغصوب
 ونحوه كالمسروق (قوله في غير جاف) أى بأن يستعمله فيما فيه رطوبة أو في الاناء رطوبة
 واستثنى في العباب حمل ماء قليل لاطفاء نار أو بناء جدار قال الشارح في شرحه لغير
 مسجد ونحوه كسقي زرع أو دابة قال في المجموع عن الروياني يجعل الدهن في عظم الفيل
 للاستعمال في غير البدن اه ولا فرق عند الشارح بين النجس المغلظ كجلد الكلب وغيره
 (قوله لانه نجسه) أى لان الاناء النجس نجس ما استعمل فيه من غير الجفاف والماء
 الكثير ما هما فلا نجسهما وحينئذ فلا يحرم استعماله لكن يكره لما فيه من الاستقذار
 مباشرة النجاسة قال الشارح في الایعاب ولا فرق فيما ذكر بين استعماله في البدن وغيره
 الخ (تمة) يكره استعمال أو انى الكفار وما يلى أسافلهم أشد وأوفى ما هم أخف وكذلك
 المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن اذا جن عليه الليل تغطية الاناء

لان محله في قطعة لم تطبع ولم تهياً
 له والاحرم الاستنجاء بها أيضاً
 وخرج بأوانى الذهب والفضة سائر
 الاوانى ولو من جواهر نفيسة فيجل
 استعمالها لان الفقهاء يجعلونها
 فلا تنكسر فلوهم يروونها انهم يحرم
 استعمال الاناء النجس في غير جاف
 وماء كثير لانه نجسه

(قوله رفيع) أى مرفوع الثمن
 فلا كراهة ولو كان غالى الثمن
 ففيه الكراهة لان حسنه من
 حيث ذاته كالجواهر لا من حيث
 الصنعة اه (قوله بخلاف التيمم)
 قال في فتح الجواد وانما جعل غير
 محترم في نحو التيمم لان قصدتم
 احياء النفس ونفسه فانية فلم تراع
 واما هنا فالاستعمال واقع بعد
 الموت وهو حيوان مسلم باق على
 احترامه فروعى اه جل الليل

ولو بعرض عود وألحق به ابن العماد البئر وأغلق الابواب واكبأ السقاء مسما الله تعالى
في الثلاثة وكف الصديان والمماشية أول ساعة من الليل وأطفأ المصباح للنوم ويسن ذكر
اسم الله على كل امرئى بال والله أعلم

(فصل في خصال الفطرة)

أى الخلقة أى خلقة بنى آدم أى الخصال التى يطلب فعلها فى الخلقة والخلقة هى المرادة
فى قوله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها (قوله فى كل حال) قال الشارح فى شرح
العباب نعم قال ابن النقيب ينبغى أن لا يفرط فيه لانه يز يدلم الاسنان نعم بحسن ذلك
فى البلاد الحارة كالحجاز وعند ضعف المعدة وسوء القنبة أى وهو مرض يتولد عنه
الاستسقاء لكثرة الانجرة الصاعدة من المعدة اهـ (قوله وسجدة تلاوة) قال فى التحفة
يفعله القارى بعد فراغ الآية أى آية السجدة وكذا السامع اذا لا يدخل وقتها فى حقه أيضا
الابن فى قال يقدمه عليه لتتصل هى به لعله لرعاية الافضل اهـ وفى حاشية التحفة لابن
قاسم مانصه قال فى شرح العباب أما الاستياك للقراءة بعد السجود فينبغى بناؤه على
الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا الخ (قوله خير من
سبعين ركعة) قد تكون درجة من صلاة الجماعة تعدل كثيرا من درجات السواك السبعين
قاله الشارح فى التحفة دافعا به توهم افضلية الصلاة بالسواك على صلاة الجماعة لانها
بسبع وعشرين وقد طال الكلام على ذلك فى التحفة وغيرها كشرح العباب ورأيت
فى شرح بداية الهداية لقا كهمى نقلا عن الحافظ الرادى فى كتابه فضائل السواك من صلى
فى جماعة بعد السواك فان صلته تضاعف الى ألف وثمانمائة وتسعين صلاة واستدل على
ذلك اهـ وذلك من ضرب السبعة والعشرين التى فى الجماعة فى السبعين التى فى السواك
فالخارج ما ذكره فضل الله أوسع من ذلك (قوله ويظهر انه لو خشى الى آخره) بحمته أيضا
فى شرح الارشاد وقال فى التحفة استياك بلطف والترك الخ وفى الايعاب نحو ما هنا
نم قال ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يطهره ولم يخش فوات فضيلة التحرم
ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته اذا علم من عادته انه اذا استاك دعى فيه وليس
عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة (قوله ككل علم شرعى) زاد فى التحفة والايعاب
أو آتته (قوله أى المنزل) فسر البيت بالمنزل لعدم اشتراط كون ما أراد دخوله بيتا اذ هو
موضع البيتوتة وعذر المصنف فى التعبير به اتباع اقظ الحديث وفى التحفة وتولغيره
واستقرب فيها تقييده بغير الخالى وقال السيد عمر البصرى بل التسوية أى بين المسجد
والمنزل أقرب أخذنا بطلاق الاصحاب ولاداعى للتخصيص اهـ قال فى شرح العباب والله
يرشداطلاعهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله الخ (قوله ان يراد به الكعبة)
لكنهم أطبقوا على أن المراد المنزل وهو الذى يدل عليه حديث مسلم (قوله لانه) أى
النوم يورث التغير أى فى النعم والاسنان (قوله لكل حال يتغير فيه النعم) قال فى التحفة

(فصل فى خصال الفطرة)
(يسن السواك فى كل حال)
للأحاديث الكثيرة الشهيرة فيه
ولو أكل نجسا وجب ازالته وسومه
بسواك أو غيره (ويتأ كد للوضوء
(و) التيمم لغيره ويتأ كد عند
ارادة (الصلاة لكل احرام) ولو
لنفل وسجدة تلاوة أو شكر وان
كان فاقد الطهورين ولم يتغير فيه
واستاك للوضوء وقرب الفصل النعم
الصحيح وكعتان بسواك خير من
سبعين ركعة بغير سواك ويظهر انه
لو خشى تحبس فيه لم يندب لها وأنه
لو تذكر فيها أنه تركه تركه بركه بفعل
قليل (و) عند (ارادة قراءة القرآن
والحديث والذكر) وكذا كل علم
شرعى ويكون قبل الاستعاذة
(واصفرار الاسنان) يعنى تغيرها
وان لم يتغير فيه (و) عند (دخول
البيت) أى المنزل ويصح ان يراد به
الكعبة اذ يتأ كد لدخول كل
مسجد (و) عند (القيام من النوم)
لانه يورث التغير (و) عند (ارادة
النوم) لانه يخفف التغير الناشئ
منه (و) يتأ كد أيضا (لكل حال
يتغير فيه النعم) وعند كل طواف
وخطبة وأكل وبعد الوتر وفى
السحر والصلوات

قبيل أو ان الخلو ف وعند
الاحتضار لانه يسهل طلوع الروح
ويسن التخلل قبل السؤال وبعده
ومن آثار الطعام (ويكره للصائم
بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير
حدث في فقه من غير الصوم كان
نام أو أكل ذابح كرهه ناسيا لانه
يزيل الخلو ف المطاوب ابقاؤه فانه
عند الله أطيب من ريح المسك
ولولم يتعاط مطرا يتولد منه تغير
القم ليلال كرهه السؤال من بعد
التجرا لانه يزيل الخلو ف الناشئ
من الصوم دون غيره (ويحصل)
فضله (بكل خشن) ولو نحو اشنان
بخلافه ينحو ماء الغاسول وان نقي
الاسنان وازال الفلح لانه لا يسمي
سوا كا

(قوله ومن آثار الطعام) قال
في الايعاب لقوله صلى الله عليه
وسلم حبذا المتخللون من آثار
الطعام والوضوء رواه عبيد بن جريد
يسند فيه ضعف قال الزركشي
وابن العماد وهو أفضل من
السؤال لانه يبلغ ما بين الاسنان
المغير للقم ولا يبلغه السؤال ورد
بأن السؤال مختلف في وجوبه
وورد فيه لولان أشق على أمتي
لا صرتهم بالسؤال ولا كذلك
الخلال اه

كالعباب وغيره رجاء ولونا اه قال السيد عمر البصري أو طعما فيما يظهر ثم في الاقواب
آكد فيما يظهر أيضا لان ضرره ما متعدد بخلافه اه وفي حواشي المنهج للعلبي رجاء أو
لونا أو طعما اه (قوله قبل أو ان الخلو ف) أي قبل الزوال كما يسن التطيب عند الاحرام
تقل فيه ابن هبيرة الاجماع (قوله ومن آثار الطعام) في الايعاب ما ملخصه يسن كون
الخلال من عود السؤال ويأتي هنا في كونه باليمين أو باليسار ما هو في السؤال ويكره
يعود القصب ويعود الاس وورد النهي عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من
طرق ضعيفة وأنها تحول عرق الجذام الا التين فانه يورث الاكلة وجاء في طب أهل البيت
النهي عن الخلال بالخلوص والقصب وبالحد يد بخلاء الاسنان وبردها به ويكره
أكل ما يخرج من بين الاسنان بنحو عود لا ما يخرج بغيره كاللسان ويسن بل يتأكد على
من يعصب الناس التنظف بالسؤال وفحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله وان
احتاج اليه الخ) اعتمد الشارح في كتبه الا التحفة فقال فيع ابعده ما قال هو الوجه مانصه
الا أن يقال ان ذلك التغير اذهب تغير الصوم لاضمحلاله فيه وذهابه بالكلية فمن السؤال
لذلك كما عليه جمع اه فاشار بما ذكر الى التوقف فيه وجرى الشهاب الرملي في شرح نظم
الزبد وغيره والخطيب الشرييني والجمال الرملي وابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي
شجاع وحاشية شرح المنهج وغيرهم على عدم كراهة السؤال حينئذ وفي حاشية التحفة لابن
قاسم قوله كما عليه جمع أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولو أكل ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو
موجرا ما زال به الخلو ف أو قبله ما منع ظهوره وقلنا بدم القطر وهو الاصح فهل يكره له
السؤال أم لا لزوال المعنى قال الاذري انه محتمل واطلاقهم يقيد التعميم أي فيكره ولا
يخالف ذلك ما تقدم عن اقتداء شيخنا لان ذلك مفروض فيما اذا حصل تغير بالنوم أو الاكل
ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو ف
بالأكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل اه وعلى ما قاله ان حصل بما ذكر تغير للقم كره
السؤال عند الشارح دون الجماعة المذكورين وان لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره
وفي شرح العباب بحث الاذري كراهته للصائم قبل الزوال ان كان يدي فقه لمرض في الثنت
ويخشى الفطر منه الخ (قوله الخلو ف) بضم الخاء قال في المجموع ولا يجوز فقهها الاعلى
لغة شاذة زعمها بعضهم تغير رائحة الفم من الصوم (قوله أطيب) قال في الامداد معنى
أطيبية الخلو ف عند الله ثأؤه تعالى عليه ورضاه به فلا يختص بيوم القيامة (قوله
مفطرا) عبر بنحو ذلك في التحفة وقال في الامداد لولتناول ليلاما يمنع الوصال ولا ينشأ منه
تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكب الوصال المحرم فيما يظهر كرهه السؤال من القجر على
ما قاله جمع لان الخلو ف حينئذ من الصوم السابق اه وفي الايعاب ظاهر كلامهم انه
لا كراهة قبل الزوال ولولم لم يتسحر بالكلية ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال انه
يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فأناطوه بالظن من غير نظر الى الافراد كالمشة

في السفر اه وذو كره فحواه الجبال الرمل في نهايته مع نوع اختصار (قوله وان كانت خشنة) هل يكره ازالة الخلو فبها وبغيرها مما لا يجزى السؤال به أولا يكره قال في التحفة كل محقق والاقرب للمدرك الاول ولكلادهم الثاني وفي حاشية شرح المنهج للزبادي قوله لكن كره الاستيلاء بخلاف ازالته بغير سواك كاصبعه الخشنة على القول بانها لا يحصل الاستيلاء بها اه (قوله اما اصبع غيره) أي الخشنة سواء كانت متصلة أو منفصلة قال في الایعاب وهو يشعل اصبع الاجتمعية والامر دويوجه بأن الحرمة لامر عارض فلا تؤثر (قوله وان وجب دفنها فوراً) أي المنفصلة وذلك بأن يموت صاحبها وما دام صاحبها حياً لا يجب دفنها بل يسكن والحاصل ان المنفصلة الخشنة تجزى عند الشارح مطلقاً وعند الجبال الرمل لا مطلقاً والمتصلة ان كانت منه لا تجزى عندهما مطلقاً وان كانت من غيره وهي خشنة أجزأت عندهما والطبيب الشريفي في المغني كالشارح (قوله والاراك أولى) قال في شرح العباب أغصانه أولى من عروقه اه وهو كذلك في كلام غيره أيضاً وعبارة الرحمة نقلت عن أبي الحسن البكري وأولاده فروع الاراك فأصوله التي في الارض وقدم الفروع صاحب العباب في تجريد الزوائد وكلام الرافعي في الشرح الصغير يقتضي التسوية وعبارته وقضيه ان الاشجار وعروقه أولى من غيرها والاراك وأولاه اه وهذا نقله ابن الرفعة في المطلب عن الامام (قوله ثم النخل) في التحفة وغيرها ثم الزيتون (قوله وذو الريح الطيب) قال في الایعاب فالعود أولى من غيره كاشنان أو خرقة والحريف ذو الريح الطيب أولى ثم ذو الريح الطيب غير الحريف من العبدان أولى من غير الاراك والنخل والزيتون (قوله المندي بالماء) في الامداد والنهاية فجماء الورد بغيرهما كالريق قال في التحفة اليابس المندي بالماء أولى من الرطب ومن المندي جماء الورد أي من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان في الماء من الجلاء ما ليس في غيره اه وببحث في الایعاب الاحتمال الاول كما بينته في الاصل (قوله ثم العود) أي العود أفضل من غيره كاشنان أو خرقة كما تقدم اتفاقاً عن الایعاب وفي التحفة كفتح الجواد والاسنى والعباب وقوت المحتاج للادري وغيرهما العود أفضل من غيره وأولاده ذو الريح الطيب الخ وعبارة ابن المقرئ في الروض وعود ومن اراك ونحوه ويابس مندي جماء أولى قال شيخ الاسلام في شرحه فالعود أولى من غيره والاراك ونحوه أولى من غيره من العبدان الخ وعبارة العثماني في المشرع الروي ولو سجداً أو أشناناً أو خرقة ونحوها ولكن الاولى ان يكون بعود والاراك أولى الخ (قوله بسؤال الغير) في التحفة انه خلاف الاولى وهو لا يخالف ما هنا قال اللطبري كما فعلته عائشة رضي الله عنها (قوله والاحرم) أي حيث لم يعلم رضاه كما في التحفة (قوله اذالم يجسد سواك رطبا الخ) كلامه يقيد ان السؤال الرطب أولى من اليابس المندي بالماء وليس كذلك فالذي أطبقوا عليه حتى الشارح في كتبه ان اليابس المندي أولى من الرطب فالولم يقيد الشارح كلام المصنف بما ذكره لكان أولى وهو ظاهر بل هذا

(لا اصبعه) المتصلة به وان كانت خشنة لانها لا تسمى سواك لانها جزء منه أما اصبع غيره أو أصبعه المنفصلة عنه فتجزى ان كانت خشنة وان وجب دفنها فوراً (والاراك أولى ثم النخل) ثم ذو الريح الطيب ثم اليابس المندي بالماء ثم العود ولا يكره بسؤال الغير اذا أذن والاحرم (ويستحب) اذالم يجسد سواك رطبا ولم يرد الاستيلاء به

قوله والاراك أولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه كنت أجنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراك رواه ابن حبان وروى البخاري في تاريخه والطبراني أنه صلى الله عليه وسلم أمر لوفد عبد القيس بأراك فقال استاكوا به ذا وحكمة أفضلته على غيره انه امتاز مع ما فيه بما فيه من تشعيره شعرات لطيفة تدخل بين الاسنان فتزيل ما فيه من تغير ومن قلة قال المحقق ابن النفيس انما كان أولى لان فيه عطرية تطيب النكهة وخشونة تزيل القلق وقبضا بقوى الفم قاله في الایعاب اه جمل الليل

(أن يستألب يابس ندى بالماء) لا بغيره لأن في الماء من التنظيف المقصود ما ليس في غيره (و) أن (يستألب عرضا) أي في عرض
الاسنان ظاهرها وباطنها الحديث مرسل فيه ويكره طول لانه قديم في اللثة ويفسدها (الافى اللسان) فستن فيه طول الحديث
فيه ويكره مجرد ومع الكراهة يحصل له أصل السنة ويست كونه باليد اليمنى وان كان لازالة تغير لان اليد لا تباشره وأن يمد
بجانبه الايمن ويذهب الى الوسط (٥٠) ثم اليسر ويذهب اليه (و) يستحب (أن يدهن غبا) أي وقتا بعد وقت

(و) أن (يكحل وزرا) ثلاثة في
العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى
(و) أن (يقص الشارب) حتى
تقبن حجرة الشفة بياضا ظاهرا ولا
يزيد على ذلك وهذا هو المراد
باحقاء الشوارب الوارد في
الحديث كما قاله النووي واختار
بعض المتأخرين أن حلقه سنة
أيضا الحديث فيه (و) أن (يقلم
الظفر) والافضل أن يبدأ بسبابة
يده اليمنى ثم الوسطى فالبنصر
فالنصر فالإبهام فخنصر اليسرى
فالبنصر فالوسطى فالسبابة
فالإبهام أما رجلاه فيقبلهما
كما يحللها ما في الوضوء (و) أن
(يتف الابط) ويحصل أصل
السنة بحلقه هذا إن قدر على
التف والا فالحلق أفضل (و) أن
(يزيل شعر العانة) والاولى للذكر
حلقه وللمرأة تنقيته ولا يؤخر
ما ذكر عن وقت الحاجة ويكره
كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين
يوما ويسن أيضا غسل البراجم
وهي عقد ظهور الاصابع وازالة
وسخ معاطف الاذن والاف

مخالف لكلام الشارح السابق آتفا من قوله ثم يابس المندى بالماء الخ بل في التحفة
يظهر أن يابس المندى بغير الماء أولى من الرطب لانه أبلغ في الازالة (قوله لا بغيره) أي
عند وجوده فهو أولى من غيره (قوله لحديث مرسل فيه) هو إذا استكثمت فاستسنا كوا
عرضا والحديث له شواهد إذا اجتمعت تقوى كما بينتم في الاصل (قوله اللثة) بكسر
اللام وتحفيف الشاء المشبهة لحم الاسنان الذي حولها أو للحم الذي تثبت فيه الاسنان
وأما المندى يتخلل الاسنان فهو غير يوزن غر (قوله بالمبرد) وفي الايعاب ما ملخصه يكره
بعود ريحان وقصيب الرمان وطرفاء وبالعضف وبالورد وبالكمثرى وبالقصب وبالأمس
وبطرفى السوالا هما أردت نقله منه (قوله يحصل أصل السنة) وكذلك ما يحرم كذى
سم قال في التحفة لان الكراهة أو الحرمة لا مخرج (قوله وان كان لازالة تغير) أي
لان اليد لا تباشره وفي شرح العباب للشارح لو كانت الالة أصعب ببناء على ما مر فيها
يسن كونها اليساران كان ثمة تنبيه لانها تباشره اه (قوله ان يدهن) بتشديد الدال
بعد المشاة التحنية من باب الاقتعال أي يطلى بالدهن ابريل ثلث رأسه وخطيته
به وفي الشمايل للترمذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره دهن رأسه وتسريح
لحيته (قوله غبا) بكسر الغين أي وقتا بعد وقت فيدهن ثم يتركه حتى يحف رأسه
(قوله ثلاثة في العين اليمنى الخ) هذا هو الاصح في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر
وقبل يكحل في اليمنى ثلاثا وفي اليسرى مرتين ويحصل أصل السنة بالشفع (قوله
كما يحللها ما في الوضوء) أي يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى (قوله ولا يؤخر
ما ذكر) أي من قوله يدهن غبا الى هنا (قوله عن أربعين يوما) عبارة الخطيب
الشريفي في شرح التتبيح ومحل الاستحباب في الادهان وما بعده عند الحاجة اليه ويكره
تأخيرها عنها والى ما بعد الاربعين أشد كراهة نظير ورود فيه اه (قوله ما غيرها) أي
المزوجة أي وغير من إلهاسيد ومن هنا الى قوله ولا بأس بتصفيف الطرارح نسبى الكلام
عليه أو آخر الكتاب فصلا فراجعته ان أردته ولا حاجة لنا الى ذكره هنا (قوله ان كانت
خلفية) قيد في الخضب بالسواد ونظير في الاصابع وتحمير الوجنة وكل ذلك جائز باذن
حليها ومثل ذلك النقش كما في التحفة وغيرها (قوله بتصفيف الطرارح) هي في كل شيء

وسائر البدن (و) أن (يسرح اللحية) أن (يخضب الشيب بجمرة أو صفرة) لا لاتباع ويحرم بالسواد حقه

الا لارهاب الكفار كغزاز (و) أن تخضب المرأة (المزوجة يديها ورجليها بالحناء) ان كان زوجها يحجب ذلك ويسن البدعة في كل
ذلك باليمنى أما غيرها فلا يندب إلهاذلك بل يحرم عليها الخضب بالسواد وتطريف الاصابع وتحمير الوجنة ان كانت خلفية أو لم
يأذن إلهائها وكذا يحرم عليها أصل شعرها بشعر فحس أو بشعر آدمى مطلقا وكذا بالطاهر على الخلفية والمزوجة والمملوكة بغير
إذن حليها والوشى وهو تحديد اطراف الاسنان وتفريقها كالموصل بشعر طاهر ولا بأس بتصفيف الطرارح

وقسوية الاصداغ (ويكره القزع) وهو خلق بعض الرأس للنهي عنه (٥١٠) ولا بأس بخلق جميعه لمن لا يخفف عليه ثم هذه

حافته والمراد بها طرف شعر الناصية فلا بأس بتصفيفها على الجبهة (قوله وتسوية
الاصداغ) اي شعرها وهي مافوق الاذنين فالاصداغان متصلان بالعدا وهو محاذي
الاذنين (قوله وهو خلق بعض الرأس) اي سواء كان من موضع واحد أو متفرقا وقال
بعض اصحاب مالك لا بأس به في القصة أو القفا للقيام (قوله وفرقه سنة) هو جعل الشعر
فريقين كل فرقة ذؤابة وقد كان صلى الله عليه وسلم يسدل شعره ثم فرق صلى الله عليه وسلم
رأسه والسدل هو أن يرسل شعره من ورائه من غير أن يفرقه (قوله جاني العنققة) قال
الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد بعد ضوه لكن قال ابن الصلاح لا بأس بأخذ ما حول
العنققة اهـ (قوله بترك سباليه) نقلوه عن الغزالي وأقروه قال الزركشي ويرد ما في مسند
أحمد قصواسب لا تكلم ولا تشبهوا باليهود اهـ ورأيت في فتاوى ابن زياد الغني مانعه يمكن
جعل الحديث على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند فحش طولها
فلا منافاة حينئذ بينه وبين ما ذكره الغزالي ولم أر من ذكر ذلك اهـ وأقول رأيت في سنتين
أبي داود عن جابر رضي الله عنه قال كان في السبيل الانبياء أو عمرة (قوله ولانه يخشى
منه سقوطه) قال الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية والزيادة في شرح المحرر
والعبارة للامداد يؤخذ منه ان المدا من المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك
اذ لا يخاف منها انقلاب (قوله واطالة العذبة) سيأتي الكلام عليها في اللباس (قوله
عن الكعبيين) قيد في الثوب والازار لا العذبة كما سيعلم مما سيأتي في كلام الشارح
في اللباس (قوله لغير غرض شرعي) اي من مجاهدة النفس والافتداء بالسلف الصالح
(قوله أو بجنبه) لعل الشق الايسر أولى لاستئذنها ولما روى البيهقي وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم عام الفتح صلى الصبح فخلع نعليه ووضعهما عن يساره ولعل محله حيث
لم يكن عن يساره أحد والاعتين وضعهما وراءه أو تحت رجله فقد روى أبو داود أنه صلى
الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره فيكون عن يمين
غيره الآن لا يكون عن يساره أحد وليضعهما بين رجله وقياس هذا أن لا يضعهما وراءه
اذا كان خلفه أحد لانها حينئذ تصير أمام الذي خلفه فينتعين حينئذ وضعها بين رجله
بل يشمله بعض روايات الحديث المذكور حيث قال اذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ
بهما أحد أو ليضعهما بين رجله أو ليصل فيهما اي حيث لم يصب ونامتجسين كما هو
ظاهر وهذا كله لم يحضر في من نبه عليه والاحاديث كما ترى تفيد انكنا مقيدة بحال
الصلاة فراجع هل تعرض لذلك أحد أو لا (قوله وان بطوى) سيأتي في اللباس (قوله
الى رصغه) هو المفصل بين الكف والساعد (قوله ارسال ثوبها) سيأتي في اللباس
الخلاف في أن مبدأ الذراع هل يكون من أنصاف الساقين أو من الكعبيين أو مما بين
الارض منه فراجع غنة (قوله ولا يكره الخ) سيأتي في اللباس أن ارسالها سنة ولا يكره
تركها قال في الامداد والنهاية اذ لم يصح في النهي عن ترك الاراء الشئ

رصغه ولا مرأة ارسال ثوبها على الارض ذراعا ولا يكره ارسال العذبة ولا عدمه

* (فصل في الوضوء) *

(قوله وهو) أي الوضوء مع قول المعنى أشار به هذا إلى الرد على الإمام في قوله أنه تعبد لا يعقل معناه وتبعه ابن عبد السلام وأقره شيخ الإسلام في الغرر والخطيب في الاقتناع والقاتلون به هذا نظروا إلى أن فيه مسحا وهو لا يعقل معناه إذ لا يفيد تنظيها فلو كان المكان المقصود منه النظافة لوجب غسله والذي اعتمده الشارح والجبال الرمي وغيره ما أنه معقول المعنى لأن الشارع لما حكم بزوال الطهارة عن البدن عند خروج شيء من السيلين مثلا أدرك العقل أن هذا الحكم أعماه ولاجل هذا الوصف إذ ليس ذلك لتعبد محض لا يقف العقل عليه قالوا وإنما اكتفى بمسح برأس الرأس لأنه مستور غالبا ولم يباشر من الأعمال ما يباشر غيره فحفظ في أمره واحتج طهره لأنه عضو شريف قال الشارح في الإيعاب أعلم أن العلماء اختلفوا هل الأمور التعبدية شرعت لحكمة عند الله خفيت علينا أو لمجرد قصد الامتنان ليترب عليه الثواب والاكثرون على الأول اهـ (قوله بسنة) كذلك الامداد والنهاية زاد في فتح الجواد على خلاف فيه وفي التحفة فرض مع الصلاة ليلولة الأسراء اهـ وفي الأصل هنا كلام طويل يقضي مراجعته (قوله لا أنبياءهم) لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم تؤضأ ثلاثا وقال هذا وضوء في وضوء الأنبياء من قبلي قال في الامداد لكن يناقشه ما في البخاري في قصة سارة أن الملك لما هم بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلى وفي قصة جريج الراهب أنه قام فتوضأ وصلى وقد يجاب بأن الذي اختلفت به هذه الأمة هذا الوضوء المخصوص ومنه الغزوة والتجديد كما في مسلم اهـ والحاصل أن تفريق الشارح في هذا الكتاب بين الأنبياء وأممهم ضعيف وإن الوضوء من الشرائع القديمة كما في التحفة وغيرها وإن الذي من خصائص هذه الأمة إما الكمية أو الغزوة والتجديد وما ورد مما يفرق بين الأنبياء وأممهم ضعيف والأصل فيما ورد في حق الأنبياء أن يرد في حق أمتهم إلاما ثبتت به الخصوصية (قوله أي رفع حكمه) أي الحدث هذا إن أريد بالحدث سببه كما يدل عليه قوله وإن نوى بعض أحداثه فاذ قال نويت رفع الحدث انصرف إلى رفع حكمه قال الحلبي في حواشي شرح المنهج وإن لم يلاحظ التوضي هذا المعنى حتى لو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه قال وإنما كان رفع الحكم هو المراد لأن القصد من الوضوء رفع موانع الصلاة ونحوها أي المانع المترتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع موانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اهـ كلام الحلبي قال في التحفة ويصح أن يراد به أي الحدث المانع أو المانع فلا حاجة لتقدير حكم اهـ (قوله لا البول) أي لم ينو رفع حدث البول بل سكت عنه كما يدل عليه قوله وإن نوى بعض أحداثه ومثله إذا نوى بعض أحداثه كما في التحفة كأن قال نويت رفع حدث البول لا النوم ومثله عند الشارح إذا نوى رفع بعض الحدث

* (فصل في الوضوء) *

وهو معقول المعنى وفرض مع الصلاة على الأوجه قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا لأنبيائهم وموجبه الحدث وإرادة فعل ما يتوقف عليه وكذا يقال في الغسل (وفروض الوضوء ستة الأول) النية لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أي إنما صحتم بالنية فوجب أما (نية رفع حدث) أي رفع حكمه وإن نوى بعض أحداثه كأن نام وبال فتوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا لو نوى غير رفع حدثه كأن نام فتوى رفع حدث البول لا يمكن بشرط أن يكون غالطا

(قوله كما في مسلم) عبارة الإيعاب كما في رواية مسلم سيما أي علامة لكم ليست لاحد غيركم وللطحاوي لا ياتي أحد من الأمم كذلك بل هذا يدل على أنهم كانوا يتوضئون والالم يجتج إلى أن يتقى عنهم الغزوة والتجديد اهـ كلام الإيعاب

والأركان متلاعبا (أو) نية
 (الطهارة للصلاة) أو نحوها أو
 الطهارة عن الحدث ولا يكتفى فيه
 نية الطهارة فقط ولا الطهارة
 الواجبة على الأوجه (أو) نية
 (نحو ذلك) كنية أداء الوضوء أو
 فرضه أو الوضوء وإنما تصح نية
 الغسل لأنه قد يكون عادة بخلاف
 الوضوء وكنية استباحة مفتقرة
 إلى الوضوء كالصلاة وإن لم يدخل
 وقتها كالعمد في رجب وطواف
 وإن كان في الهند مثلا ولا يعتد
 بالنية إلا إن كانت (عند غرض
 الوجه) فإن غسل جوارحه قبلها
 لغاذا قرنها بجزء بعده كان الذي
 قارنها هو أوله ووجب إعادة غسل
 ما تقدم عليها ثم المتوضئ أما سلس
 وأما سلس فالسلس يصح وضوءه
 بجميع النيات السابقة بخلاف
 السلس (و) من ثم (ينوى سلس
 البول ونحوه) كالمدى والودى
 (استباحة فرض الصلاة) أو
 غيرها من النيات السابقة

(قوله وكلامه في التحفة) عبارة
 التحفة ومجدد الوضوء لا تحصل
 له سنة التجديد إلا بنية مما ترحق
 نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله
 ابن العماد وهو قريب إن أراد
 صورتها كما أن معبد الصلاة
 ينوى بها الفرض وزعم أن ذلك
 في المعادة خارج عن القواعد
 ممنوع كيف والشئ لا يسمى
 مجديدا أو معادا إلا إن أعيد بصحته الأولى

الواحد كبعض حدث البول واعتقد الجمال الرمي في النهاية عدم الصحة في ذلك (قوله
 والا) أي إن تعمد كان متلاعبا فلا يصح وضوءه حيث شذ من العمد كما في الامداد وغيره
 ما لو نوى المذكور رفع حدث فهو الخبيث إذا لا يتصور فيه الغلط وزاد في الإيعاب من لها
 دون تسع سنين وخالف الجمال الرمي فاعتقد الصحة في الغلط وإن لم يتصور منه وفي التحفة
 لو نوى رفعه وأن لا يرفع أو رفعه في صلاة وأن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن
 يصلي به في محل نجس وفي الإيعاب لو نوى رفع حدث يوجد بعد وضوئه لم يجز خلافا
 لحد الرويان لأن الوضوء إنما يرفع الحدث الماضي اهـ (قوله أو نحوها) أي مما تنوقف
 إباحته على الوضوء (قوله والطهارة عن الحدث) زاد في الإيعاب أداء فرض الطهارة
 كما في المهمات عن جماعة وقياسه أنه يجزئه أداء الطهارة زاد الجمال الرمي في النهاية كما
 أتى به الولد في العباب أنية الطهارة أي الحدث زاد في الإيعاب أولا جله كما في البيان
 (قوله نية الطهارة) قال في الإيعاب نعم لو نوى بقوله نيت الطهارة جميع أنواعها أجزأه
 كما هو ظاهر (قوله ولا الطهارة الواجبة على الأوجه) اعتمده الشارح في الامداد أيضا
 لكن الذي في التحفة والنهاية وفتح الجواد والإيعاب اعتمادا لاكتفاء بذلك (قوله
 أداء الوضوء) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء عماله لا المقابل للقضاء لاستحالة
 (قوله أو فرضه) قال في الامداد ليس المراد بأقراض هنا الروم الاتيان به والالم يصح وضوءه
 الصبي بهذه النية بل فعل شرط فهو الصلوة وشرط الشئ يسمى فرضا اهـ ومثل ذلك
 في الاجزائية الوضوء المفروض (قوله أو الوضوء) الاقتصار عليه خلاف الأولى لقوة
 الخلاف في الاجزاء حينئذ قاله في الإيعاب وفيه أيضا يستثنى من كلامه الوضوء المجدد
 فلا تنكفي فيه نية الرفع والاستباحة على الأوجه خلافا لابن العماد المخ واعتد به الجمال
 الرمي أيضا ونقـ له في النهاية عن اعتماد والده وكلامه في التحفة يومئذ إلى اعتماد الصحة
 إلا إن يريد الحقيقة وفي الامداد القياس على الصلاة لا بد منها من نية فعل الوضوء فلا يكتفى
 نية مطلق الوضوء مع الغفلة عن الفعل اهـ وهو منقول بالمعنى وفي شرح العباب للشارح
 الذي يجبه فيما لو نذر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء له وضوءه دون نية الرفع والاستباحة
 وإن قلنا في التي قبلها أي الوضوء المجدد لا اكتفاء بأحدها ما فيه لأن الصدقة حكاية
 الأول لأنه المقصود دون الثاني بخلافه هنا اهـ (قوله مفتقر إلى الوضوء) في التحفة
 والنهاية وظاهره لو قال نويت استباحة مفتقر إلى وضوءه أجزأه وإن لم يخطر له شئ من
 مفرداته (قوله كالصلاة) في الإيعاب قال في المجموع شرط نية استباحة الصلاة
 قصد فعلها بتلك الطهارة فالولم يقصد فعل الصلاة بوضوئه فهو تلاعب لا يصار إليه اهـ
 (قوله عند غسل الوجه) قال في التحفة والأوجه فيمن سقط غسل وجهه فقط لعله
 ولا جبرية وجوب قرنهما بأول مغسول من اليد فان سقطتا أيضا فالرأس فالرجل ولا تنكفي
 نية التيمم لاستقلاله كما لا تنكفي نية الوضوء في محلها أي في أول جزء من الوجه عن تيمم

نحو اليد كما هو ظاهر اهـ وقولها ولا جبرية قال في شرح العباب ومجمله حيث لا جبرية
والأجرائية النية عند مسحها بالماء لانه بدل عن غسل ما تحتها على ما يأتي بيانه في التيمم اهـ
(قوله لا رفع الحدث) قال في التحفة يأتي أي في التيمم اجزاء نية لرفع الحدث ان أراد به
رفعه بالنسبة لقرض فقط فكذا هنا الخ (قوله استحالة الصلاة) أو الطواف أو نقل
الصلاة أو نقل الطواف (قوله كفى) أي في صحة الوضوء أما في حصول الثواب ففيه
ما سيأتي في قوله ومتى شرك بين عبادة وغيرها الخ (قوله غسلها) أي رجله في التحفة
كعدم رضه للمطر ومشييه في الماء لا يشترط فيه ذلك أي ذكره النية اتفاقا له أي فعله مقامها
أي النية (قوله وان عزبت) أي غابت نية نحو الوضوء لان النية انما تجب عند غسل
أول جزء من الوجه وأما في الاثناء فالشرط عدم الصارف ونية الاعتراف ليست بصارفة
لانها انما شرعت لصون ماء الطهارة عن الاستعمال وقد تقدم الكلام عليها في بحث
الماء المستعمل مستوفى (قوله مطلقا) أي سواء أغلب باعث الدنيا أم باعث الآخرة
فهو عند كثره (قوله والا فلا) أي وان تساوى أو حتى شيخ الاسلام في شرح البهجة
مقالتي الغزالي وابن عبد السلام ولم يصرح بترجيح في ذلك وفي الامداد والخاصة ل أن
عموم الحديث يؤيد الا قول أي من عمل عملا أشرك فيه غيري فأبامنه يرى هو الذي أشرك
وكلام المجموع وغيره في باب الحج يؤيد الثاني فهو الأقرب للمنقول وان رجح الزركشي
الأول اهـ وفي شرح العباب وأوسع منه أي من كلام الغزالي قول ابن الصباغ اذ لم يكن
المدعى له للعمل خاصة الله تعالى نقص ثوابه اذ قضيته ان له ثوابا وان غلب باعث الدنيا وفي
الراجح من ذلك كلام طويل بينته بأدلته في حاشية ايضاح الفتاوى وينت ثمة أن الكلام
في غير قصد نحو الرياء ما هو فاسد للثواب مطلقا اهـ والذي رجحه في حاشية الايضاح
أن له ثوابا بقدر قصده الاخرى وان قل وأحال عليه في التحفة وفتح الجواد وغيرهما فهو
المعتمد عند الشارح واعتد الجلال الرملي في كتبه بمقالة الغزالي (قوله وكلام المجموع
الخ) عبارة المجموع قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يسن للمعاج الخلق عن نحو
التجارة فان خرج نية ما فثوابه دون ثواب التخلي عن التجارة اهـ قال الشارح في حاشية
الايضاح وهو نص صريح في ترجيح كلام الغزالي بل فيما ذكرته آخر من أن له ثوابا بقدر
قصده وان غلب باعث الدنيا الخ (قوله أي انفساله) فسر به بذلك لان فعل الغسل ليس
بشرط بل المدار على الانفسال سواء كان بفعله أو بفعله غيره باذنه أو بغير اذنه
أو بسقوطه في نحو من ركنه فيما اذا كان بفعله غيره أو بسقوطه لا بد من استحضاره النية
بمخلاف ما اذا كان ذلك بفعله كما سبق فراجع (قوله ما من شأنه ذلك) انما حمل كلام
المصنف على ذلك ليخرج موضع الصلح عن حد الوجه من الاصلح اذ منبت شعر الرأس
في حقه وراء الصلح لان موضع الصلح من الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب فلا
يدخل في حد الوجه وليدخل موضع الغم فيه فانه من الوجه وان نبت فيه الشعر

(قوله)

لا رفع الحدث والطهارة عنه لان
حدثه لا يرتفع ويستيج الساس
بذلك ما يستيج التيمم مما يأتي
وانما تلزمه نية استحالة القرض
ان توفى القرض (وان توفى السنة
نوى استحالة الصلاة) ولو نوى
التوضي مع نية الوضوء تبرأ أو
تنطقا كفى لكن ان نوى ذلك
في الاثناء اشترط أن يكون ذا كرا
لنية الوضوء والا لم يصح ما بعدها
لوجود الصارف وكذا لو نوى
رجلا مثلا فسقط في نهر لم يرتفع
حدثهما الا ان كان ذا كرا لها
بخلاف ما لو غسلها ما فانه يرتفع
مطلقا ولا يقطع نية الاعتراف
حكم النية السابقة وان عزبت
لانها المصلحة الطهارة لصونها
ماءها عن الاستعمال ومتى شرك
بين عبادة وغيرها لم يثب مطلقا
عند ابن عبد السلام وعند الغزالي
ان غلب باعث الآخرة أثيب
والا فلا وكلام المجموع وغيره
في الحج يؤيد القرض (الثاني
غسل) ظاهر (الوجه) أي
انفساله وكذا يقال في سائر
الاعضاء للآية (وحده) طولا
(ما بين منابت شعر رأسه) أي
ما من شأنه ذلك

(قوله وأسفل مقبل ذقنه) بفتح المعجمة والقاف مجتمع اللعين قال ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج هو طرفهما المحدود وعبارة المطلب لابن الرفعة احترام المصنف وكذلك الشافعي في المختصر بالمقبول من الذقن عمالم يقبل منه وهو صفحته التي تلي الحلق فأنما لا تدخل في حد الوجه لانه عند العرب أخذ عمامة مع به المواجهة والمواجهة انما تقع بمقبوله اه ومنه انقلت (قوله على العظم الثاني الخ) هذا منه اقتصار على بعض العذار وكذلك التحفة اذا العذار تصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو الهاذى للاذن كما أوضحته في الاصل (قوله وما يظهر من أنف المجدوع) اي ما يباشره القطع فقط أما باطن الانف أو القم فهو وعلى حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله قال في التحفة الانف المقطوع لا يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع الا ما يباشره القطع فقط وعبارة شرح العباب محل القطع يجب غسله مطلقا بخلاف ما كان مستترا بالمقطوع اه وفي حواشي التحفة لم يسم ما نصه قوله والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتصام الخ حتى لو اتخذ له أنقام من ذهب وجب غسله كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لانه وجب عليه غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد عذر للعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصل م ر ش (قوله لا غير) قد يقال هـ لا وجب أيضا غسل ما صار ساترا للباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف ساترا له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي غسل جمعه وهو ظاهر اه وببحث الشارح في التحفة وجوب غسل جميع الانملة من النقصد قال لانه بدل عن جميع ما ظهر بالقطع الخ (قوله لان كثافته نادرة) فمه كلام طويل ينت في الاصل منه أكثر من ورقة فراجع (قوله عن حد الوجه) قال في التحفة بأن كان لوم قد خرج بالمدن جهة نزوله أخذاهما بأق في شعر الرأس ثم قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه وهنا كلام ينته في الاصل (قوله ان كثف) اعتمد الشارح تبعاً لشيخ الاسلام أن محل ذلك في الرجل وأما المرأة وانثى فيجب غسل الخارج عن حد الوجه منها مطلقا وقال سم في حواشي شرح المنهج اعتمد رانه لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة للخارج عن حد الوجه خلافا لما في المنهج وشرحه اه (قوله دون النزعتين) بفتح الزاي أفصح من اسكانها لانها ما في حد تدوير الرأس (قوله يكتنفان الناصية) عبر في المطلب بقوله يحيطان بالناصية والناصية مقدمة الرأس من أعلى الجبين (قوله ما بينهما) اي بين النزعتين (قوله وهو ما ينبت الخ) قال في شرح العباب وضابطه أن يوضع طرف خيط على أعلى الاذن والطرف الآخر على أعلى الجبهة متصل بالأس وهو مراد الامام بقوله على زاوية الجبين ويقرض هذا الخيط مستقيماً فيأخذ من غده الى جانب الوجه فهو محل التحذيف اه وسعى تحذيفا لان بعض النساء يعتدن حذفه ليمتدح الوجه والعامه اليوم يدلون الدال بالقاء فيقولون موضع التحذيف (قوله يسن غسل جميع ذلك) اي النزعتين وموضع الصلع وموضع

(و) أسفل (مقبول ذقنه و) عرضاً (ما بين أذنيه غنه الغم) وهو ما ينبت عليه الشعر من جهة الأغم اذ لا عبرة بنباته في غير محله كما لا عبرة بالتمسار شعر الناصية (و) منه (الهدب والحاجب والعذار) وهو الشعر الثابت على العظم الثاني بقرب الاذن ومنه البياض الذي بينه وبين الاذن (والعنقة) فيجب غسل جميع الوجه الشامل لما ذكر وغيره (بشرا) حتى ما يظهر من جرة الشفتين مع اطباق الفم وما يظهر من أنف المجدوع لا غير (وشعرا) ظاهرا وباطنا (و) كنث (لأن كثافته نادرة) ثم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه ان كثف ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذ ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وكذا ينبت أدنى زيادة في اليدين والرجلين وأفاد كلامه أن ما قبل من اللعين من الوجه دون النزعتين وهما بياضان يكتنفان الناصية ودون موضع الصلع وهو ما ينبت اذا انحسر عنه الشعر ودون موضع التحذيف وهو ما ينبت عليه الشعر من ابتداء العذار والنزعة ودون وتد الاذن لكن يسن غسل جميع ذلك

وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا لِلاتِّبَاعِ وَمَا مَرَّ (٥٦) فِي الشَّعْرِ مَحَلٌّ فِي غَيْرِ اللَّحْيَةِ وَالْعَارِضِ (وَشَعْرُ اللَّحْيَةِ) الْإِضَافَةُ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ

إِذَا اللَّحْيَةُ الشَّعْرُ النَّابِتُ بِجَمْعِ
الْحَمِينَ (وَشَعْرُ الْعَارِضِ) الْإِضَافَةُ
فِيهِ كَذَلِكَ أَذْهُو الشَّعْرُ الَّذِي بَيْنَ
اللَّحْيَةِ وَالْعَذَارِ (أَنْ خَفَ) بِأَنْ
كَانَتِ الْبَشْرَةُ تَرَى مِنْ خَلِّهِ فِي
مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ (غَسَلَ ظَاهِرَهُ
وَبَاطِنَهُ) سِوَا أَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ
الْوَجْهِ أَمْ لَا (وَأَنْ كَثُفَ) بِأَنْ لَمْ تَرِ
مِنْهُ الْبَشْرَةُ كَذَلِكَ (غَسَلَ
ظَاهِرَهُ) وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ
لِلْمَشَقَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ رَجُلٍ فَإِنْ
كَانَ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ خَشِيَ غَسْلَ
بَاطِنِهِ مطلقاً وَلَوْ خَفَ الْبَعْضُ
وَكَثُفَ الْبَعْضُ فَذَلِكَ حُكْمُهُ إِنْ
تَمَيَّزَ وَالْأَوْجِبُ غَسْلُ الْكُلِّ وَلَوْ
خَلَقَ لَهُ وَجْهَانِ غَسَلَهُمَا

قَوْلُ الشَّارِحِ وَمَا مَرَّ فِي الشَّعْرِ (الْخ)
حَاصِلُ مَسْئَلَةِ شَعُورِ الْوَجْهِ أَنْ
مَا فِي حَدِّهِ إِنْ كَانَ نَادِرًا كَثَافَةً
الْهَدَبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْقَقَةَ وَلَحْيَةَ
الْمَرْأَةِ وَالْخَشْيَ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ
بَاطِنُهُ مطلقاً خَفَ أَوْ كَثُفَ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ نَادِرًا كَثَافَةً كَالْحَيْةِ الَّذِي
وَعَارِضِهِ إِنْ خَفَ وَجِبَ غَسْلُ
لَاحِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَالْأَظْهَرُ فَقَطْ وَمَا
وَجَّعَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُ
أَظْهَرِهِ وَبَاطِنِهِ إِنْ كَانَ خَفِيفًا
سَلَّ ظَاهِرُهُ فَقَطْ إِنْ كَثُفَ لَافَرَقَ
بِذَلِكَ بَيْنَ الَّذِي وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجَمَالِ
بِمَلِيٍّ وَخَالَفَ الشَّارِحُ فِي الْحَقِّقَةِ
عَمَدَ وَجُوبِ غَسْلِ الْبَاطِنِ
أَظْهَرُهُ مطلقاً فِيمَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ الَّذِي كَرَّبَهُ الشَّيْخُ اسْلَامُ زَكْرِيَّا وَاللَّيْلُ بِكُونِهَا

التَّحْذِيفُ وَوَتَدَ الْأَذْنَ وَعِبَارَةُ التَّحْفَةِ وَيَسْنُ غَسْلُ كُلِّ مَا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِكُلِّ الْوَجْهِ كَمَا صُلِحَ
وَالزَّعْمَيْنِ وَالتَّحْذِيفُ وَكَذَلِكَ الْأَمْدَادُ وَفَتَحَ الْجَوَادُ وَغَيْرُهُمَا وَمِنْهُ يَعْلَمُ ضَعْفُ مَا مَشَى عَلَيْهِ
الْشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ مِنْ عَدَمِ سَنِّ غَسْلِ مَوْضِعِ الصَّلَعِ (قَوْلُهُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا) سَبْقُ
فِي مَجْثِ الْإِعْتِرَافِ مَا يَتَعَيَّنُ اسْتِحْضَارُهُ هُنَا وَعِبَارَةُ الشُّبْرَا مَلْسَى فِي حَاشِيَةِ النِّهَايَةِ لَوْ أَدْخَلَ
بِيَدَيْهِ مَعًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِمَا قَبْلَهُ مَا بَقِيَ أَحَدُهُمَا وَلَا بَاقِيَهُمَا وَمِنْهُ يَعْلَمُ وَضُوحُ مَا ذَكَرَهُ سَمَّ
فِي شَرْحِهِ عَلَى أَبِي شَيْبَانَ مِنْ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِحَقِّقَةِ الْوَضُوءِ مِنَ الْخَنْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ بِتَيَّةِ الْإِعْتِرَافِ
بِأَنْ يَقْصِدَ أَنَّ الْبِدَا الْبَسْرَى مَعِينَةً لِلْيَقِينِ فِي أَخْذِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ أَنْ تَقَعْ حَدُّ الْكَفَيْنِ
مَعًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِهِ سَاعِدًا أَحَدًا هُمَا فَيَصْبِغُهُ ثُمَّ يَأْخُذُ غَيْرَهُ لِيُغْسَلَ السَّاعِدَ لَكِنْ نَقَلَ عَنْ
اِقْتِنَاءِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ الْكَفَيْنِ كَالْعَضْوَالِوَاحِدَ فَإِذَا غَسَلَ الْكَفَيْنِ إِذَا غَسَلَ بِهِ السَّاعِدَ لَا يَدْعُو مَقْصُودًا
عَنِ الْعَضْوِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَحْتَقِ وَمِثْلُ الْخَنْفِيَّةِ الْوَضُوءُ بِالصَّبِّ مِنْ إِبْرِيْقٍ أَوْ نُحُوءٍ أَوْ مِنْ حَاشِيَةِ
الشُّبْرَا مَلْسَى مَخْصَصًا (قَوْلُهُ وَمَا مَرَّ فِي الشَّعْرِ) أَيِ الَّذِي فِي الْوَجْهِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ
وَبَاطِنِهِ وَإِنْ كَثُفَ إِلَّا أَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَانَ كَثُفًا فَغَسَلَ ظَاهِرَهُ فَقَطْ (قَوْلُهُ
فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ) أَيِ الْعَادِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَيْعَابِ (قَوْلُهُ ظَاهِرُهُ) قَالَ فِي الْإِيعَابِ
وَالْمَرَادُ بِالظَّاهِرِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَجْهُ الشَّعْرِ الْأَعْلَى مِنَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَبِالْبَاطِنِ مَا عَسَدَ ذَلِكَ
وَهُوَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ يَجِبُ غَسْلُ الْوَجْهِ الْبَادِي مِنَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لَا الْوَجْهَ الْأَسْفَرِ
مِنْ تِلْكَ الطَّبَقَةِ وَمِنْ قَوْلِ الشَّامِيِّ الْبَاطِنُ هُوَ الْوَجْهُ التَّحْتَانِي وَقِيلَ يَجِبُ غَسْلُ وَجْهِهِ مَعًا
أَوْ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ لِابْنِ قَاسِمٍ الْمَرَادُ بِظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ هُوَ
مَا بِهِ الْمَوَاجِهُةُ وَهُوَ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَمِنْهَا هُوَ وَمِنْهَا تَنْتَهِي الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَنْتَهَى اللَّحْيَةِ
بِمُخَالَفَةِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى الَّتِي تَقَابِلُ الصَّدْرَ وَقِيلَ كَمَا وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَكِنْ يَنْبَغِي إِذَا كَانَتْ
خَفِيفَةً وَقَلْبًا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُ بَاطِنُ الشَّعْرِ النَّابِتِ عَلَى آخِرِ مَنْتَهَى اللَّحْيَةِ
لَأنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ مطلقاً) أَيِ سِوَا خَفَ أَمْ كَثُفَ فِي حَدِّ الْوَجْهِ أَمْ خَرَجَ عَنْهُ
عِنْدَ الشَّارِحِ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فِي الَّذِي فِي حَدِّ الْوَجْهِ أَمَّا الظَّاهِرُ عَنْهُ مِنْ
لَحِيَّتِهِمَا فَقَالَ سَمَّ فِي حَوَاشِي التَّحْفَةِ هَلْ يَجْرِي أَيُّ التَّرَدُّدِ الَّذِي فِي التَّحْفَةِ فِي خَارِجِ شَعُورِ
الْوَجْهِ فِي خَارِجِ اللَّحْيَةِ حَتَّى يَكُونَ الْمَعْتَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشُّبْرَا الرَّمْلِيِّ أَنَّهَا كَالرَّجُلِ
فِي خَارِجِهَا أَوْ قَوْلُ يُونُسَ الْإِلَاقِ كَلَامُ نَهَايَةِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فَرَاغَهُمَا مِنَ الْأَصْلِ إِنْ
أَرَدْتُمَا (قَوْلُهُ وَالْأَوْجِبُ غَسْلُ الْكُلِّ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِيعَابِ بِأَنْ كَانَ
الْكُثُفُ مَتَقَرَّرًا بَيْنَ اثْنَيْنِ الْخَفِيفُ وَتَعَذَّرَ فَرَادَ كُلِّ بَالِغَسْلٍ فَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِعَدَمِ الْقَبْرِ
وَالْأَفْهَوْ فِي نَفْسِهِ مَتَمِّزٌ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ أَوْ فِي الْأَصْلِ هُنَا كَلَامُ فَرَاغَهُ مِنْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ
(قَوْلُهُ غَسَلَهُمَا) مطلقاً عِنْدَ الشَّارِحِ قَالَ فِي التَّحْقِيقَةِ وَإِنْ فَرضَ أَنَّ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ زَادَ
فِي الْإِيعَابِ وَلَوْ عَلَى رَأْسَيْنِ كَمَا فِي الْجَمْعِ عَنْ الدَّارِمِيِّ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ الْفَرْقِ بَيْنَ وَجُوبِ غَسْلِ
الْوَجْهِينِ وَالْأَكْتِفَاءِ بِسَمِّ أَحَدِ الرَّأْسَيْنِ مَا نَصَهُ وَمِنْهُ يُوْخَذُ أَنَّهُ لَافَرَقَ فِي الْوَجْهِينِ بَيْنَ أَنْ

بِكُونِهَا

يكونا أصليين أو أحدهما أصليا والآخر زائدا ان تصوروا بين أن يكون الزائد على سنن
الأصلي أو لا الخ وخالفه الجلال الرملي في ذلك قال سم في حواشي المنهج الذي تحرر مع م
انه لو خلق له وجهان أحدهما زائد متميز وجب غسل الأصلي فقط فلو اشتبه بالأصلي
وجب غسلهما وينبغي أن يجب قرن النية بكل منهما الى أن قال فرع خلق له وجه من
جهة صدره وآخر من جهة ظهره أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأن الذي يجب غسله هو
الذي من جهة صدره الخ ونقل الشوبري في حواشي المنهج عن خط الجلال الرملي ما نصه
فتم لو كان فاقد الحواس والثاني فيه الحواس فالعامل هو الواجب الخ وفي شرح المحرر
للزيادي قريب مما سبق عن الجلال الرملي وزاد أن الزائد اذا كان على سمت الأصلي يجب
غسله أيضا ثم قال وهذا قلته أخذا مما قبل في اليدين والرجلين ولم أر من تعرض له وقال
في حاشيته على شرح المنهج هذا بحسب الفهم فيه عليه شيخنا الطندنافي قبا ساعلي اليدين
والرجلين (قوله مسح بعض أحدهما) قال في شرح العباب محله حيث لم يعرف الزائد
والاثنين مسح بعض الأصلي كما أشار إليه الأذري اه قال الزياي في شرح المحرر فان كان
أحدهما أصليا والآخر زائدا أو اشتبه الزائد بالأصلي وجب مسح بعض كل منهما ما زاد
في حاشية شرح المنهج وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر اه وكلام الشارح يضيء
الاكتفاء به (قوله يسمى وجهها ورأسها) اي والواجب غسل جميع ما يسمى وجهها وبعض
ما يسمى رأسها وذلك يحصل بمسح بعض أحدهما (قوله وغيرها) اي من العارضين
الكثيفين وكثيف ما خرج عن حد الوجه من شعوره أما ما يجب غسل باطنه فيجب اتصال
الماء اليه بتخليل أو غيره (قوله بأصابعه اليمنى) قال في الايعاب كل من الاصابع وكونه
من الأسفل وكونه بما جديد سنة مستقلة فاذا اقتصر على فعل بعضها أثيب عليه نعم هي
شروط لكمال السنة فلو خلل بمشط أو من أعلى أو بما غير جديد حصل أصل السنة وفيه
أيضاً كد التخليل للخلاف في وجوبه ثم قال وبه يتضح قول المصنف بكره تركه (قوله
للايتباع) صححه الحاكم وابن حبان واختلفوا في المحرم فاعتمد الخارج والخطيب تبعاً للشيخ
الاسلام ندب تخليله برفق واعتمد الجلال الرملي عدمه حذراً من انتفاء الشعر بالتخليل
(قوله مع المرفقين) بكسر ثم فتح أفصح من عكسه (قوله العضد) بفتح فضم أفصح من فتح
أوضح فسكون لانه من المرفق اذ هو مجتمع العظام الثلاثة فان خالق بلا مرفق فيقدر قدره
قال في الايعاب ويظهر أن يقدر بالمعتدل بالغالب من أمثاله (قوله وان طالت) خلافاً
لطريقة ضعيفة مثبتة لقول بعدم الوجوب ولا يعنى عمائت الظفر من الاوساخ التي
تمنع وصول الماء لما تحتها على المعتمد عندهم (قوله ثبت بمحل القرض) اي من المرفق
الى رؤس الاصابع فيجب غسلها مطلقاً وان خرجت عن محاذاة الاصلية أما اذا ثبتت
بغير محل القرض كأن ثبتت فوق المرفق فان لم تتميز الزائدة عن الاصلية وجب غسلها
مطلقاً وان تميزت الزائدة بفحص قصر أو نقص اصبع أو زيادته أو ضعف بطش ونحو ذلك

أورأسان مسح بعض أحدهما
لأن كلا منهما يسمى وجهها ورأسها
(ويستحب تخليل اليد الكثة)
وغرها مما لا يجب غسل باطنه
بأصابعه اليمنى من أسفل للايتباع
(الثالث غسل اليدين مع
المرفقين) للآية والمرفق مجتمع
عظم الساعد والعضد فان أبيت
الساعد وجب غسل رأس عظم
العضد (و) يجب غسلهما مع
غسل (مألهما) من شعروان
كثف وأظفار وان طالت كيد
ثبت بمحل القرض

(قوله وخالفه الجلال) وفارق ما يأتي
في اليدين بما علم مما تقر من الفرق
بين الوجه والرأس ومنه يؤخذ أيضاً
أن الرأسين كالوجهين في ذلك ويحتمل
خلافه اه كلام الايعاب اه اصل
(قوله قرن النية بكل منهما) لأن
غسل الزائد ليس بواجب ولا يجزئ
في نفس الامر وإنما وجب غسله
للاحتياط فلا بد من قرن النية بهما
ليتحقق قرنهما بالأصلي وانظر هـ
وجب قيل اذا كمال الزائد على سنن
الأصلي وجب غسلهما كما في
نظائره

فلا يجب غسل ما فوق محل الفرض وهو المرفق لا تنقاه وصف المحاذاة عن أصله
التابع هوله ويجب غسل ما حاذى محل الفرض وهو المرفق إلى رؤس الأصابع
واختلفوا فيما نزل عن رؤس الأصابع فاعتمد في التحفة وهو ظاهر فتح الجواد والغرد
والانقاع وشرح التنبية للخطيب وشرح البهجة للجمال الرملي وغير ذلك عدم وجوب
غسله وجرى في الأمداد والأيصاب والجمال الرملي في النهاية وغير ذلك على وجوب
غسله وقد أطلت الكلام على ذلك في الأصل وفي التحفة وبعد قطع الأصلية يستحب
تلك المحاذاة على الأوجه وفي الأمداد تنقل عن الغرر فحواه زاد في الأيصاب فان تدت
الرائدة بعد قطع الأصلية فالذي يظهر أنه لا يجب غسله مطلقا ويحتمل خلافه اه
ووجه الأول أنهم لم تكن محاذاة قبل قطع الأصلية وفي الأمداد للشارح يؤخذ من
تعبيرهم بالمحاذاة أن الرائدة لو ثبتت بعد قطع الأصلية لم يجب غسل شيء منها إذ لا محاذاة
حينئذ وهو محتمل ويحتمل خلافه بناء على أن المحاذاة تشمل ما بالفعل وما بالقوة ولعله
الأقرب اه ونحوه في نهاية الجمال الرملي (قوله وساعة) رأيت في الصيال من الدياج
للزركشي مانصه هي الخراج بين اللحم والجلد تكون بقدر الحصة في فوقها اه وأبدلها
شيخ الإسلام في منهجه بالغدة وفي الصيال من التحفة ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة
إلى البطيخة اه وفي القاموس أنها تتحرك إذا حركت (قوله ثقب) أي مستدير
والشق هو المستطيل (قوله ما ظهر منهما) أي الثقب والشق اعلم أن الذي ظهر لي من
كلامهم هنا أنهم ما حيث كافى الجلد ولم يصل إلى اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلهما
حيث لم يخش منه ضررا ولا يميم عنهما حيث جاوزا الجلد إلى اللحم لم يجب غسلهما وإن لم
يستترا إلا أن ظهر الضوء من الجهة الأخرى فيجب الغسل حينئذ إلا أن خشي منه ضررا
إذا تقرر ذلك فاجعل على هذا ما ترا في كلامهم مما يؤيدهم خلافاً وبعبارة التحفة ويجب غسل
جميع ما في محل الفرض من نحو شق وغوره الذي لم يستتر انتهت فقوله الذي لم يستتر أي بأن
ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستترا والمراد بالذي لم يستتر الذي
لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم وبعبارة التحفة عند غسل الرجلين ويجب إزالة ما بنحو
شق أو جرح من نحو شمع أو دواء لم يصل لغور اللحم الغير الظاهر أو يلتصم فلا وجوب
أو يضره في تيمم انتهت فقوله الغير الظاهر أي من الجانب الآخر وقوله أو يلتصم أي بعد
أن كان ظاهراً من الجانب الآخر والمراد بغير الظاهر الذي وصل إلى اللحم فان وصل
حينئذ لحد الباطن فهو غير ظاهر فان قلت ما المخرج على هذا الحل وهو خلاف الظاهر
من عبارة التحفة قلت الحامل عليه كلامه في غيرها وبعبارة شرح العباب للشارح في
الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لأنه صار ظاهراً صورته كما في الجران
يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الآخر وعزاه في التجربة للنص وفي تبصرة الجويني
أن شقوق الرجل إذا كانت بسيرة لا تجاوز الجلد إلى اللحم والظاهر إلى الباطن وجب

وسلعة وباطن ثقب أو شق فيه
فم إن كان لها غور في اللحم لم
يجب الاغسل ما ظهر منهما
وكذا يقال في سائر الأعضاء

(قوله قبل قطع الأصلية) اعلم أن
هذه غير المنقولة عن الأيصاب فان
الأولى كانت موجودة قبل قطع
الأصلية لكنها لم تكن محاذية
للأصلية ثم بعد قطع الأصلية تزل
وعادت موضع الأصلية والثانية
بانت فبما بعد قطع الأصلية فانهم
اه جل الليل (قوله ولعله الأقرب)
مال إليه سم ونقله عن مرفي
حواشي شرح البهجة اه
(قوله والمراد بالذي لم يستتر) أي في
كلام المحشى لافي كلام التحفة اه
جل الليل

ايصال الماء الى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه ايسال الماء اذ لك
وانما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي الحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب ايسال
الرباب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره بوافقه ما تقر عن المجموع الى آخر ما في شرح
العباب فقد صرح كما ترى بأن صورة وجوب غسل الباطن أن يكون بحيث يرى
الضوء من الجانب الآخر ونقل عن تبصرة الجويني ان الوجوب انما هو اذا لم يجاوز الشق
الجلد الى اللحم وان اتصلت بالباطن الذي هو اللحم لا يجب الا غسل الظاهر الذي لم يجاوز
الجلد وقول شرح العباب بوافقه ما تقر عن المجموع أراد به قوله أولا وحاصل عبارته أي
المجموع اذا انشق جلده بجرح وانفتح فيه وانقطع دمه وأمكن ايسال الماء الى ما يشاهد
من باطنه بلا ضرر وجب ايساله في الوضوء والغسل قطع به الاصحاب الى آخر ما نقله فقو
المسئلة كما ترى بان شقاق الجلد الذي هو حد الظاهر وفي متن العباب وكذا باطن ثقب أي
يجب غسله الا اذا كان له غور في اللحم فيلزمه غسل ما ظهر فقط اه أي ما كان في حد
الظاهر وفي متن العباب عند الكلام على غسل الرجلين مانعه وكشمع أو حناء أو دهن
جامد في شقوق القدمين ان لم تبلغ اللحم انتهت قال الشارح في شرحه بأن كانت الشقوق
يسيرة ولم تجاوز الجلد الى اللحم ولا الظاهر الى الباطن فحينئذ يجب ايسال الماء الى جميعها
وازالة ما فيها من شمع ونحوه بخلاف ما اذا غشت حتى وصلت للباطن فلا يلزمه ايسال
الماء الا لما في حد الظاهر دون الباطن كما تر من بسوطانم قد بحث كل عليه قول المجموع عن
الاصحاب ان كان على رجله شقوق وجب ايسال الماء الى باطن تلك الشقوق فان شق في
وصوله لباطنها أو باطن الاصابع لزمه الغسل ثانيا حتى يتحقق الوصول اه وقد يجاب بأن
باطن الشقوق لا يستلزم أن يكون باطن الجلد بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلد اه كلام
الشارح في الايعاب بجره وعبارة الشارح في حاشيته على شرحه الصغرى على الارشاد
نصها قوله ما يصل اللحم الظاهر ان المراد به أقول لحم بل الجلد لان هذا باطن كباطن الانف
بل أولى نعم يأتي هنا ما رثمة ان ما بشرته الآلة في محل القطع الذي هو الجلد يجب غسله دون
ما بشرته في اللحم الذي وراء الجلد فلا يجب غسله وان ظهر لاق اه هذا مع ظهوره بسمي
باطنا بخلاف ذلك انتهت ومنها نقلت وهي نص فيما نقلته فتأمل بانصاف بقى الكلام فيما
اذا كان على العضو نحو دمل يس قشره وصار لا يتألم بقشره والذي ربحه الشارح في
الاياعاب من كلام طويل مذكور في الاصل انه ان تشقق وجب غسل باطنه أعنى ما ظهر
منه بالتشقق حيث لم يخش منه ضررا فان لم يتشقق لم يجب التفتق ويكتفى بغسل ظاهره فلو
انشق بعد وضوئه لم يلزمه غسل ما ظهر بالانشقاق فان تطهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر
ما لم يعد الالتصام * بقى الكلام في الشوكة اذا دخلت في عضو من أعضاء الوضوء وغيرها
بالنسبة للجنب وعبارة التحفة يجب غسل محل شوكة لم تنص في الباطن حتى استمرت
والاصح الوضوء وكذا الصلاة الخ وقولها حتى استمرت ليس بقيد فقد قال الشارح في

(قوله قطع به الاصحاب) فرق
الجويني بينه وبين القم والاتف
بانهم ما بقوا على الاستيطان وانما
يفتح القم لحاجة ومحل الجرح صار
ظاهرا فهو كحل الاقتصاض من
التيب وهي يلزمها اتصال الماء
الى ما برز به قال أبو محمد فان كان
الجرح غوره في اللحم لم يلزمه
مجاورة ما ظهر منه كما لا يلزمه
مجاورة ما ظهر بالاقتصاض ولو
التأم سقط ذلك كما لو عادت البكارة
قال أبو محمد ولو كان يباطن الجرح
دم وتعدت ازالته وخشى زيادة
مرياته الى العضو لم يلزمه ايسال
الماء لباطنه ولزمه الاعادة اذا
برئ اه كلام شرح الايعاب اه
أصل

شرح العباب بعد قول البغوي في فتاويه شوكة دخلت أصبعه يصح وضوءه وان كان رأسها
ظاهرا لا تباحوا اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكة فهو باطن فان كان بحيث
لونقش الشوكة بقي ثقبه حيث لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكة خارجا حتى ينزعه
اه مانصه يتعين جل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر
ظهور رأسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر رأسها جزء من ظاهر الجلد بان
بقي جزء منها الخ فيجعل قول التحفة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن
واعتمد الجلال الرمي الى الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت
بقي موضعها ثقبه وجب عليه قلعها يصح وضوءه والا فلا ورأيت في فتاوى الجلال الرمي
انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى مجوفاً ولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب
غسل ماءه الظاهر اه (قوله وجب غسلها) تقدم الكلام بمسوطا على ما يتعلق
بهذا البحث وحاصله انه ان اشبهت الزائدة بالاصلية وجب غسلها بلا تفصيل وان تميزت
عن الاصلية فان ثبت عمل الفرض وجب غسلها بلا تفصيل وان ثبت فوق المرفق وجب
غسل المخاض منها محل الفرض دون ما حاذى ما فوق المرفق وفي المجاوز منها الاصابع
الاصلية بخلاف السابق (قوله كالبياض الذي وراء الاذن) سيما في بيانه ان شاء الله
تعالى في محرمات الاحرام من هذه الناحية فراجعه ويحرم عليه الشارح في كتبه والجلال
الرمي وغيرهما وعبرة التحفة حتى البياض المحاذي لا على الدائر حول الاذن كما بينته
في شرح الارشاد الصغير ونقل ابن زياد في فتاويه عدم اجراء المسح عليه ووجوب الفدية
بستره في الاحرام للاحتياط في الباين وقد ذكرت عبارته في الاصل فراجعها (قوله او من
شعره) أي او مسح شيء وان قل من شعر الرأس قال في الاعباب قال القاضي ولو كرأس
ابرة ويتصور بان يطلى رأسه بشي الا قدرها وفيما اذا حلقه وبقيت شعره قائمة الخ وفي
التحفة اجزاء المسح على عظم الرأس اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قال بعضهم وكأنه لحظ
ان الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني اه (قوله مع ماصح) أي قائل ليل مركب من الآية مع
السنة قال الشافعي رحمه الله احق قول وامسحوا برؤوسكم جميع الرأس وبعضه فدللت
السنة على ان البعض يجزى * (قائدة) * استنبط الفخر الرازي في تفسيره الكبير من هذه
الآية مائة مسألة فقهية فراجعها منه (قوله من جهة نزوله) قال الزبدي في شرح المحترق
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزوله سما المنسكان وشعر القذال أي
مؤخر الرأس جهة نزوله الفقاهة حتى خرج عن حد الرأس من جهة نزوله لم يجز المسح عليه
وان مسحه وهو في حد الرأس لكونه معقوداً ومجهداً مثلاً (قوله وليس الاذان منه)
أي الرأس فلا يجزى الاقتصار على مسحه ما بدلا عن مسح الرأس (قوله وخبر الاذان
الخ) اعترض بما بينته في الاصل لكن طرقة لا تخلو عن كلام كما ذكرته ثمة وفي التحفة لو وضع يده
المبتلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلال أجزأه في التحفة ما قبل من جريان تفصيل

ولو خلق له يداً واشتبهت الزائدة
بالاصلية وجب غسلها (الرابع
مسح شيء) وان قل (من بشرة
الرأس) كالبياض الذي وراء الاذن
(أو من شعره) أو من شعرة
منه لا يمتنع مع ماصح من مسحه صلى
الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامة
وانما يجزى مسح شعر الرأس ان
كان داخلاً (في حده) بحيث لا يخرج
الممسوح عن الرأس بالمذ من جهة
نزوله من أي جانب كان ويجزى
غسله وبه لا كراهة وليس الاذان
منه وخبر الاذان من الرأس
ضعيف

(قوله على ما اذا ستر رأسها الخ) أي
لانه لا يلزم من خروج رأسها أن يستر
شيئاً من ظاهر الجلد وقوله بان بقي
جزء منها أي لم يدخل في باطن الجلد
بل كان على ظاهر الجلد كان دخلاً
منحرفاً وبقي جزء منها خارجاً عن
الحل الذي دخلت فيه اه

(شقوقهما) وغيرهما مما ذكر في اليدين
ويجب إزالة ما يذاب في الشق
من نحو شمع (السادس الترتيب)
كما ذكرناه صلى الله عليه
وسلم لي توضأ الأمر بتألفه قدم
عضوا على محله لم يعتد به ولو
غسل أربعة أعضائه معاً ارتفع
حدث وجهه فقط وبكفي وجود
الترتيب تقدير (فلو غطس) ناويا
ولو في ماء قليل كما مر (صح) وضوءه
وان لم يمكث زمناً يمكن فيه الترتيب
أو أغفل لمعة من غير أعضاء الوضوء
لحصوله تقديرًا في أوقات الطهارة
لا تظهر في الخس وخرج بغطس
مالو غسل أسافله قبل أعاليه فإنه
لا يجزى لعدم الترتيب حساً حينئذ
ويستقط وجوبه عن محدث أجنب
ومن ثم لو غسل جنب ما سوى أعضاء
الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها

(قول الشارح لحصوله تقديرًا) أي
الترتيب ونأزع في ذلك سم في حواشي
التحفة فقال ان أراد بتقديره
مجرد فرضه فرضاً غير مطابق للواقع
فهو اعتراف باتقاء اشتراط
الترتيب حقيقة رأساً فأى فائدة
في تقديره فكان يكفي دعوى
سقوط اشتراط الترتيب في هذه
الحالة وان أراد بتقديره فرضه فرضاً
مطابقاً للواقع فهو غير متصور مع
ما تقرّر الخ ما قاله أصل

الجرموق في ذلك وفي فتاوى الجمال الرمي ما يوافق ذلك القيل ونقله القليوبي عن بعض
نسخ النهاية ونقل المرحوم عن سم انه منجبه أو متعين وقال الشارح في الإيعاب غايته ان
يقصد مسح الخرقه ولم يقصد مسح الرأس ثم قال الصارف ان يقصد مسحها لا عن الرأس
وفرق بين عدم قصده وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي يعد صارفاً الثاني لا
الاول اه (قوله غسل الرجلين) أي أو مسح خفيهما بشرطه فهو كالرأس في أن الواجب
فيه مسح بشرته أو شعره أو غسل ذلك ولو فقد الكعب أو المرفق اعتبر قدره قال في التحفة
من غالب أمثاله فيما يظهر بخلاف ما اذا وجد في غير محله المعتاد كأن لاصق المرفق المنكب
والكعب الركبة فإنه يعتبر وكذا في الحشفة كما اقتضاء اطلاقهم وقال جع متأخرون
يعتبر قدره من غالب الناس والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب اه (قوله
ما يذاب في الشق) سبق الكلام عليه مستوفى فراجع (قوله ارتفع حدث وجهه) لأن
المعية تنافي الترتيب وصورة ذلك أن يفيض واحد الماء على وجهه وآخر على يديه وهما
مجموعتان وآخر على رأسه وآخر على رجليه كذلك قال في الإيعاب فسقط استسكال
حصول ذلك من أربعة وهي ستة أعضاء اه وفي الاسنى لو نكس وضوءه أربع مرات
أجزأه (قوله ولو في ماء قليل) الكلام فيما اذا نوى المحدث بعد تمام الانغماس رفع الحدث
والا ارتفع الحدث عن الوجه فقط ان فارته النية وحكم باستعمال الماء كما تقدم في مجت
الماء المستعمل وهو المراد بقول الشارح كما مر وبعبارة التحفة وما ذكرته من ان الغمس
في القليل أي مع تاخر النية عن الغمس يرفع الحدث عن جميع الأعضاء وان لم يمكث نظراً
لذلك التقدير هو المنقول المعتمد خلافاً لمزعم رفعه عن الوجه فقط الآن يحمل على
تقدم النية على غمسها انتهت (قوله من غير أعضاء الوضوء) قال في التحفة بل لو كان
على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا الخ
وفي شرح العباب للشارح الحق القمولى بالانغماس ما للور قد نكت ميزاب أو غيره أو صب
غيره الماء عليه دفعة واحدة ورداى ان قال ويجاب بأن المراد بقول القمولى دفعة
واحدة أن الماء عم جميع بدنه في تلك الدفعة فينتد صار كالانغماس لا كما لو غسل أربعة
أعضائه معاً لتمييزها في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه
(قوله ما لو غسل أسافله) أي بغير انغماس وبعبارة العباب وكذا أي يجزى لو انغمس في
الماء تلك النية وان لم يمكث فيه أو قدم أسافله قال الشارح في شرحه بأن انغمس بها قبل
أعاليه كما اقتضاء اطلاقهم وهو ظاهر اه (قوله ويسقط وجوبه) أي الترتيب الخ لا ندراج
الا صغرى الا كبر وان لم ينو قال في شرح العباب فصا الواجب الغسل من غير وضوء
لأن الا صغرى اضطرار في الا كبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى ومنه يؤخذ ارتفاعه
وان نوى أن لا يرتفع وهو محتمل اه (قوله لم يجب ترتيبها) أي أعضاء الوضوء قال في التحفة
أو الرجلين مثلاً ثم أحدث كفاه غسلهما عن الا كبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها

(ويجب الموالاة في وضوء دائم)
الحدث) فيجب عليه ان يوالي بين
الاستحباب والتحفيز وبين ما وبين
الوضوء وبين افعاله وبينه وبين
الصلاة تحقيقا للحدث ما أمكن
(و) يجب في كل وضوء استحباب
النية (حكما) ولا يتركها قبل غام
الوضوء بان لا يأتي بما ينافيها كرتة
أو قطع والا احتاج الى استئنافها
واذا أحدث في أثناء الوضوء
أو قطعه أثيب على الماضي ان
كان لعذروا الا فلا

* (فصل في سنن الوضوء) *

(قوله استحباب النية) قال
الشيخ ابن حجر في التكملة والفتح
وغيرهما وهي أى النية لغة
القصود وشرعا قصد الشيء مقتربا
بقوله والمتقدم عزمه وذكر هذا غير
واحد متماثلين عليه ورأيت العلامة
المحقق الملا ابراهيم الكوراني
في أول رسالته اعمال الفكر
والروايات في شرح حديث انما
الاعمال بالنيات قال مانصه قال
الحافظ ابن حجر في فتح الباري
قال البيضاوي النية عبارة عن
اتباع القلب نحو ما يرام موافقا
لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر
حالا أو ما لا والشرع خصصها
بالارادة المتوجهة نحو الفعل
لا بتعامرضا الله وامثال حكمه
والنية في الحديث محمولة على المعنى
اللغوي ليحسن تطبيقه مع
ما بعده وتقسيم أحوال المهاجر فانه تفصيل لما أجمل اه

أو في اثباتها قال والموجود في الاخيرين وضوء حال عن غسل الرجلين وهما مكشوقتان
بلا علة ونحوه في نهاية الجمال الرمل وفي الابعاب للشارح لو أوجب مشكل ذكره في دبر
استقص وضوء المولى فيه بالانحراج وهل يلزمه ترتيب الوضوء فيه وجهان وكذا يلزم
المولى غسل اعضاء وضوئه لانه ان كان امرأة فقد أحدث أو رجلا فقد أجنب وفي الترتيب
وجهان والذي يظهر ترجحه منهما في المسئلتين لزومه اما الاول فواضح واما الثاني فلانه
الذي يتحقق به طهره اه (قوله في وضوء دائم الحدث) خرج به غيره فتسنن في حقه ولا يجب
الا ان ضاق الوقت فتجب على السليم أيضا وسبأ في ضابط الموالاة في الفصل الذي هـ مذا قبله
وسبأ في كلامه في الحيض ان المستحاضة اذا أخرت الصلاة لمصلحتها كاجابة المؤذن
والاجتماع في القبلة وستر العورة وانتظار الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكمالات
المطلوبة منها لاجل الصلاة فانه لا يضر مراعاة لمصلحة الصلاة انتهى والمستحاضة من
أفراد دائم الحدث فيجوز فيه نظير ذلك (قوله استحباب النية حكما) استحباب النية على
ثلاثة أقسام ذكرها باللسان وهذا يستحق في أول الوضوء لا غير وذكر ابيضم القال بالقلب وهو
مسنون من أول الوضوء الى آخره

وان تدم حتى بلغت آخره * حوت الثواب كاملا في الآخر

وحكما وهو واجب من أول الوضوء الخ وفسره بأن لا يأتي بمنافيا (قوله كرتة أو قطع)
قتى طرأ احده ما في أثناء وضوئه انقطعت وان كان ذا كرتة لنية خلافا للعباب بخلاف
نية التبريد والتنظيف فانه اذا كان ذا كرتة مع ما لنية الوضوء صح الوضوء كما علم مما تقدم
ولا يعتد بما قبله من الوضوء مع الردة فان عاد للاسلام بنى على وضوئه الاول بعد استئناف
النية ان لم يحدث وان طرأت الردة بعد تمام الوضوء لم تؤثر في صحته على الاصح بخلاف التيمم
فانه يطل بهما ويبحث الاسنوى ان وضوء دائم الحدث كالتييمم وفرق شيخ الاسلام في الاسنى
بان الماء الاصل فيه ان يرفع الحدث فكان أقوى من التراب الخ والكلام في غيرنية
الاغتراف اما هي فلا تضر كما سبق وان لم يستحضر معها نية نحو الوضوء لان المصلحة
الطهارة صون مائه عن الاستعمال (قوله الى استئنافها) أى النية لا الوضوء كما هو ظاهر
ويكون الاستئناف بعد عوده الى الاسلام وبعد زوال نية القطع كما لم يمسبق آتفا وفي
شرح العباب للشارح قال والد الروايات ولو اعتقد صبي أو امرأة مسلمان الكفر في الصلاة
بطلت وان لم تصح ردة لان اعتقاده ~~ال~~ قرأ بالها أو في صوم أو وضوء فوجهان
مبينان على نية الخروج اه ومقتضاه ان ذلك لا يؤثر في الصوم والحج والاعتكاف
ويقطع النية في الوضوء وهو منجبه قال الاسنوى ويؤخذ من كلامه الاول ان ذلك لا يؤثر
اذا وجد بعد التيمم بخلاف ما اذا وجد في ابتدائه اه مانق له في الابعاب (قوله والاندلا)
يجرى نظير هذا في الصلاة ونحوها كما في التكملة وغيرها

* (فصل في سنن الوضوء) *

(قوله)

والسنة والتطوع والمدوب والنفل والحسن والمغرب فيه ما يثاب على فعله ٦٣ ولا يعاقب على تركه (وسننه) كثيرة ذكر

المصنف بعضها منها (السؤال) لما
مروى بنوى به سنة الوضوء بناء على
ما مشى عليه المصنف تبع الجماعة
من انه قبل التسمية والمعدان
محله بعد غسل الكفين وقبل
المضمضة فثبت لا يحتاج لنية ان
نوى عند التسمية لشمول النية
كغيره (ثم التسمية) لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم توضعوا باسم
الله أى قائلين ذلك وخبر لا وضوء
لمن لم يسم الله محمول على الكمال
وأقله باسم الله وأكملها باسم الله
الرحمن الرحيم والسنة ان ياقى
بالسجدة (مقرونة بالنية مع أول
غسل الكفين) فينوى معها عند
غسل الكفين بان يقرنها عند
أول غسلهما ما لم يلفظ به اسرا
عقب التسمية فالمراد بتقديم
النية على غسل الكفين تقديمها
على الفراغ منه (و) منها (التلفظ
بالنية) عقب التسمية كما تقرّر

(قوله لما يشته في الاصل) نقل في
الاصول عن شرح الروض والمنهج
والهجة أنه قال فيها ان الحديث
المذكور ضعف او محمول على
الكامل وكذلك التحفة والايهاب
واقصر الخطيب في الاقتناع على
أنه ضعيف ولم يذكر انه مؤول
ونقل ضعفه في الايحاب عن
النوى وقال في الامداد وأما
خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه

(قوله وسننه كثيرة) أورد في الرحمة من سننه نحو ما من ست وستين سنة وذ
وشرحه قريبا من أربعين وكذلك في التحفة (قوله بناء على ما مشى الخ) يعنى انه لا بد من
مقارنة نية وضوء لا قول سننه ليعتد بتلك السنن في حصول ثوابها والا فلا يثاب عليها
ثواب كونها من سنن الوضوء وحيدة فعل ما مشى عليه المصنف من أن أول سنن الوضوء
الاستقبال لا بد من مقارنته النية له وقد تبع المصنف في ذلك جماعة منهم الفزالي والماوردي
والقفال ونقله سم في حواشي المنهج عن الشهاب الرملي وولده قال سم وكان أى الشهاب
الرملي يجمع بين من قال أوله السؤال ومن قال أوله غسل الكفين بان من قال أوله
السؤال أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من سننه القولية التي هي منه
ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السؤال
فانه سنة فيه لانه فلا ينافى قرن النية قبلها ما بالتسمية ولا بتقديم السؤال عليه لانه سنة
فعلية للوضوء لا من الوضوء م ر اه (قوله بعد غسل الكفين الخ) اعتمده الشارح
في كتبه وفي المغنى للخطيب ينبغي اعتماده قال الشارح في الايحاب بعد كلام فيه والحاصل
انه أى السؤال يسمن مرتين قبل التسمية ويكون سنة لاجلها وبين غسل الكفين
والمضمضة ويكون سنة للوضوء اه وفي التحفة نذب السؤال للذكر الشامل للتسمية مع
نذب التسمية لكل أمر ذي بال الشامل للسؤال يلزمه دوو ظاهر لا مخلص عنه الا بجمع
نذب التسمية أى السؤال ويوجه الخ أى في نذب السؤال أولا من غير تسمية ثم ثانيا
بعد التسمية وهو الذى من سنن الوضوء والعلامة سم في حاشية التحفة هنا كلام تعقبه
فيه الهاتفي في حاشية التحفة كما يشته في الاصل فراجع منه (قوله لا يحتاج لنية الخ)
مراده بعدم الاحتياج الى النية عدم الاحتياج لاستقنائها عند ما ذكر والافاسية ما بها
لا بد منه كما يشهد اليه كلامه في غير هذا الكتاب وعبارة الامداد له ويستحبها الى غسل
شئ من الوجه يحصل ثواب السنن المتقدمة عليه ولو عزبت قبل غسل الوجه ولو عن نحو
مضمضة كما ترى يصح الوضوء الخ وعبارة فتح الجواد له ويسن له ان يستحبها فيه من
أوله بان يأتى بها أوله على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستحبها الى غسل بعض
الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة عليه انتهت فتعليقه بقوله ليحصل الخ بقيد توقف
حصلها على استحضارها ونقل في الايحاب عن المجموع وغيره أن الاكل ان ينوى مرتين
مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه (قوله على الكمال) لم يقل انه ضعيف كما
قال به شيخ الاسلام في شروحه على الهجة والروض والمنهج وكما قال به الشارح في التحفة
والايحاب لما يشته في الاصل من أن له طرا فارتقى بها الى رتبة الحسن فراجع بل بعض
طرقه حسن (قوله مقرونة) أى البسلة بالنية أى القلبية وهذا أول السنن على المعتمد
عند الشارح وتقدم الكلام على ما يتعلق بهذا آنفا (قوله بتلفظ بها) أى بالنية على هذا
جرى في الامداد وفتح الجواد والرملي في النهاية والخطيب الشريفي في الاقتناع وغيرهم

فمحمول على الكامل على ان النوى ضعفه لكنه معتقب اه

اللسان القلب (واستحبابها)
بقليه من أول وضوئه الى آخره ما
فيه من مزيد الحضور المطلوب في
العبادة ومتران استصحاب احكامها
شرط (فان ترك التسمية في أوله)
اي الوضوء ولو عمدا أتى به قبل
فراغه (فيقول بسم الله في وله
وآخره كما) يسن الاتيان بها (في)
أثناء (الاكل والشرب) اذا
تركها أولهما ولو عمدا الامر على
الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في
حديث الترمذي وغيره أوله وآخره
باسقاط في أمابعد فراغ الوضوء فلا
يأتى بها وكذا بعد فراغ الاكل
والشرب على الوجه

(قوله التعوذ وبعدها الشهادتان
الخ) ذكره في النهاية وفتح
الجواد وعزاه في الامداد بصيغة
التعريف فقال في التعوذ على ما نقله
المحب الطبري عن بعضهم وفي
الشهادتين على ما قاله الشيخ أبو
نصرونيابعدهما على ما قاله الرافعي
كما في الاصل اه (قوله وهذا بناء)
أي ما افاده كلام الشارح من
تقييد مذنب التلقظ بها عند غسل
الوجه بما اذا لم يتلفظ بها عقب
التسمية عند غسل الكفين فانه
اذا تلفظ بها لم يتلفظ بها عند
غسل الوجه اه جعل الليل

وقال في التحفة يحتمل انه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جربت في شرح الاوشاد لتشمله
بركة التسمية ويحتمل انه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية
القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك وذكرنا هنا سنن اذ كان بينهما في الاصل مع العزو
اقتضاها ويتلخص منها انه يسن قبلها التعوذ وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء
طهورا والحمد لله على الاسلام ونعمته ورب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك
رب أن يحضرون وبعد بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله ويستحب لمن أتى بالوضوء
في الطهور لا اله الا الله هو الاول والاخر الى علمه بذات الصدور الحمد لله الذي جعل الماء
طهورا (قوله ان آخرها) أي النية الى غسل الوجه وحيث تدنو منه فغسله السنن التي
قبل غسل الوجه الا ان نوى عند كل واحدة منها سنة الوضوء كما تقدم ذلك وهذا بناء
على عدم طلب اعادة غسل الوجه اذا قدمها عند السنن المتقدمة عليه اما على
ماتقدم عن نقل شرح العباب فيسن ان يتلفظ بها عند السنن السابقة ثم يتلفظ بها عند
غسل الوجه فراجع (قوله باسقاط في) هو كذلك في ترغيب المنذري من رواية ابن ماجه
وابن حبان في صحيحه ولذلك أوردته كذلك الشارح في كتبه وشيخ الاسلام والخطيب
والجمال الرمي وغيرهم لكن في تخريج الاذكار للعائض بن حجر رواية بآبسات في وكذلك
في شرح الجامع الصغير للمناوي وذكر الشارح في شرح الارشاد انه يقاس بالاكل
الوارد فيه الحديث الوضوء وغيره مما يستعمل على افعال متعددة كالاكحال والتأليف
والشرب ما لم يذكره الكلام في أثناءه كالجامع اه وفي التحفة هي هنا أي في الوضوء سنة
عين وفي نحو الاكل سنة كفاية ويتردد النظر في الجامع هل تكفي تسمية أحدهما والظاهر
نعم اه (قوله بعد فراغ الوضوء) اراد به غسل الرجلين وان لم يأت بالشتم بعده كما في
فتاوى الرمي وقزبه الزبادي وهو الذي في حواشي المحلى للقلبي وحواشي المنهج للعلبي
وغير ذلك وذكر العناني في حاشية التصريح أن المراد بآبسات ولو قبل الاتيان بالاذكر الوارد وهو
مخالف لما سبق وتردد منهم في حاشية المنهج في ذلك (قوله وكذا بعد فراغ الاكل والشرب)
اعتمده الشارح في كتبه الا في شرح الشماثل فقال فيه فليقل أثناء الطعام وبعد فراغه كما
شمله اطلاق الحديث ثم رد على بعض المتأخرين في مخالفته ذلك والافى الامداد فانه قال فيه
انه منجه ونظر في قول شيخ الاسلام انه يأتي بها بعد فراغه ليقى الشيطان ما أكله لكنه قال
بعد ذلك ثم رأيت حديثا في الاوسط للطبراني واقطعه من نسي ان يذكر الله في أول طعامه
فليذكر اسم الله في آخره وهو يؤيد ما قاله الشارح وان كان في سنده ضعف لكنه مقيد بحالة
النسيان اه وهذا هو المعتمد ومن ثمة اعتمده شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي
وغيرهم وقول الامداد مقيد بحالة النسيان لا يضره ذلك فالعدم مقس عليه فان حديث
الامر بالتسمية في أثناء الاكل أيضا مقيد بالنسيان وقاسوا عليه العمد كما صرحوا به على ان
ثمة حديثا يقيده فيه ذلك بحالة النسيان وهو ما رواه أحمد والنسائي انه صلى الله عليه وسلم

(ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية
(غسل الكفين) الى الكوعين وان لم
يقم من النوم ولا أراد ادخالهما
الاناء ولا شك في طهرهما والافضل
غسلهما معا ومرة ان المراد بتقديم
النية المقرونة بالتسمية على غسلهما
الذي أشار اليه المصنف بنهم
تقديمها على الفراغ منه (فان لم
يبقى طهرهما) بأن ترذ فيه على
السواء أولا (كره) له (غسلهما في
الماء القليل) دون الكثير (و) في
(مائع) وان كثر (قبيل غسلهما
ثلاث مرات) سواء أقام من نوم
أم لا الماصح من نية صلى الله عليه
وسلم المستيقظ غسل يديه في الاناء
حتى يغسلها ثلاثا وعلاه بانه
لا يدري أين باتت يده الدال على أن
المقتضى للغسل التردد في نجاسة
اليدين بسبب النوم لاستحمارهم بالبحر
والحق به التردد بغيره ولا تزول
الكرهية الا بالغسل ثلاثا كما
أنهم كلام المصنف كالحديث
وان ثبتت الطهارة الاولى لذكر
الثلاث في الحديث أما اذا ثبت
طهرهما أو كان الماء قلين أو أكثر
فهو بخير ان شاء قدم الغسل على
الغمس أو آخره عنه وهذه الثلاثة
هي المندوبة أول الوضوء لكن
يسن تقديمها عند التردد على
الغمس (ثم المضمضة ثم الاستنشاق)
للا تبايع ويحصل أقلهما

رأى رجلا يأكل ولم يسم فلما كان في آخر أكلة قال بسم الله وأخبره فقال صلى الله عليه
وسلم ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمى قام مأكل كل اه والمراد بآكله وأخبره كما في شرح
الشعايل للشارح وغيره جعبه أي جميع أجزائه كما يشهد به المعنى الذي قصدت له التسمية
قال فلا يقال ذكرهما يخرج الوسط اه (قوله المقرونة بالنية) أي القلبية اذا لم يكن
مقارنة اللفظية للتسمية كما لا يخفى (قوله أشار اليه) أي الى تقديم النية المقترنة بالتسمية
المصنف بقوله ثم غسل الكفين تقديمها أي النية المقترنة بالتسمية على الفراغ منه أي من
غسل الكفين فقوله تقديمها خبران وكون هذا هو المراد قد علم مما قدمه من أن السنة أن
يأتي بالسمية مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين كما نبه عليه هنا بقوله ومرة الخ وانما نبه عليه
هنا لئلا يغفل عنه أو يفهم من ثم خلاف ذلك (قوله فان لم يبق طهرهما) أي البدين
وهذا صادق بما اذا ثبت نجاستهما ولكن هذا غير مراد للحرمة حينئذ وان قلنا بذكر اه
تحسيس الماء القليل لما فيه هنا من التضخم بالنجاسة وهو حرام كما صرحوا به وعن صرح
بالحرمة هنا الرمي في النهاية والاطمئني في الاقتناع وغيرهما خلافا لما وقع للشارح في
شرح الباب من الكراهة حينئذ وقد اطلت الكلام على ذلك في الاصل فراجع (قوله
بأن ترذ فيه الخ) قال الشارح في الابواب ومقتضى كلام الراعي في شرح المسند أن كل
ما قوى فيه الاحتمال تكون الكراهة فيه أشد وهو ظاهر اه (قوله الدال) أي التعليل
المذكور (قوله لاستحمارهم بالبحر) أي فر بما تقع يده مع توسط وطوبه من نحو عرق
على محل الاستحمار بالبحر فيحصل لهم التردد في طهارة اليدين لانهم كانوا يلبسون نحو الاذر
(قوله وألحق به) أي بالتردد في نجاسة اليدين بسبب النوم التردد في نجاستهما بغير النوم بل في
التحفة وغيرها ان التعليل في الحديث دال على أن سبب النسي توهم النجاسة لنوم أو غيره
أي فهو مفهوم من الحديث لانه ملحق به والمراد كراهة غمس ما توهم نجاسته من البدن
أي جزء كان من اصبع أو غيره أما لا توهم في نجاسته فلا كراهة في غمسه (قوله الا
بالغسل ثلاثا) أي لان الشارع اذا غاب كراهية فأنما يخرج عن عهده باستيفائها وان لم
يفهم لذلك معنى يعال به كالثلاثة الاجزاء في الاستحمار والسبع الغسلات في المغلظ وان
حصل النقاء الصوري بدون ذلك العدد (قوله أما اذا ثبت طهرهما الى آخره) محله اذا
كان مستند اليقين غسلهما ثلاثا فلو غسلهما ما فيهما مضي من نجس متيقن أو متوهم دون
ثلاث بقيت الكراهة (قوله هي المندوبة أول الوضوء) زاد في الابواب فليست غيرها
حتى تكون ستا عند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا للدخال خلافا لمن غلط فيه وفي نهاية
الجمال الرمي الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة في المغلظ الا بغسل
اليدين سبعة احوال بتراب وفي فتاويه المغلظة المحقة لاثلاث فيها فالمشكوكه أولى اه
وفي الامداد للشارح الذي يظهر أن الكراهة لا تزول في المغلظة الا بمرتين بعد السبع
اه ونقل القليوبي عن م ر ما وافقه ونقل سم في حواشي شرح المنهج عن شيخه الطيلاوي

بإصال الماء إلى القدم والآنف والجمع بينهما أفضل من الفصل لأن روايته صحيحة ويحصل بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا (والأفضل الجمع) بينهما (بثلاث غرفات يتمضمض من كل غرفة ثم يستنشق ياقبها) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ويحصل أصل السعة بالفصل بأن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات أو يتمضمض ثلاثا من غرفة ثم يستنشق ثلاثا من غرفة وهذه أفضل وإن كانت الأولى انقلب وافهم عطفه بتم ان الترتيب بين غسل المصفين والمضمضة والاستنشاق مستحق لاستحباب فماتة ثم عن محله لغو فلو انى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليه أو اقتصر عليه لم يحسب (قوله) ولله الجلال الرملى مافى (الروضة الخ) والذي حقه الجلال الرملى هو اللاتى بالاعتقاد ولا يرد عليه ما ذكره في العفو عن الدية ابتداء فانهم المطلب مع العقوب المطلب اصالة الدم والدية بدل عنه فاذا اضرب البدل فهو لاغ لانه الآن لم يطلب ولم يلزم ذمة الجنى عليه فاذا عني عن القود عليها لزمت وصح العفو عليها اه من الجر هزى

انه اعتقد استحبابهما ورأيت في حواشى شرح التحرير للعناني ما نصه لو كانت التماسية المشكوك فيها محققة زالت الكراهة برشها ثلاثا كما ينو - بمن قوله - هم معنى الكراهة خشية التخصيس اه (قوله بإصال الماء الخ) أى وان لم يدره ولم يعجه ولم يباغ فيه (قوله يتمضمض منها ثلاثا الخ) وفي ذلك كفتان احدهما يتمضمض منها ثلاثا ولاه ثم يستنشق منها ثلاثا ولاه ثانياه ما يتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها أخرى ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا قال الجلال الرملى في النهاية استحسنها أى الكيفية الثانية في الشرح الصغير وخالف الشارح في الایعاب فقال رجع في المجموع كما شرح الصغير والروضة خلافا لما نقل عنها خلاف ذلك أن اولاهما أفضل قال القاضي لأن الأصل في الطهارة أن لا يتقلل لعضو حتى يفرغ مما قبله وكل منهما الاندراج تحت رواية البخارى فتمضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة أفضل من الفصل بشميه الاتيين اه وقد نقلت في الأصل عبارة الشرح الصغير وعبارة الروضة والحق في النقل مع الشارح فراجع الأصل ان أردت ذلك (قوله بأن يتمضمض بثلاث غرفات الخ) قال الشارح في التحفة ثلاث لكل متوالية أو متفرقة اه أى ففيه كفتان فتخلص ان في الجمع ثلاث كفيات وفي الفصل ثلاث كفيات (قوله مستحق) أى شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النفل والوضوء المجدد لاستحباب كتف - يديم اليمنى من اليمين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لأن لهما السدين عضوان متفقان اسماء وصورة بخلاف القدم والآنف فوجب الترتيب بينهما كالدين والوجه (قوله تقدم عن محله الخ) هذا اعتداه الشارح في كتبه تبعاً لشيخه شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه قال سم العبادى في شرحه على مختصر أبى شجاع وهو القياس وأقر القليوبى الأسنوى على ان مافى الروضة خلاف الصواب وقال سم في حاشيته على شرح المنهج اعتداه شيخنا الطيلاوى وعلى هذا فالسابق هو اللانغى والواقع في محله بعد السابق اللانغى هو المعتد به واعتداه الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشريينى وولده الجلال الرملى مافى الروضة ان السابق هو المعتد به وما بعده لغو فلو اقتصر على الاستنشاق لم يحسب عند الشارح كما صرح به في التحفة والامداد وغيرهما وحسب عند القائلين بمافى الروضة ووافقه القليوبى مع انه من القائلين بالاول قال لانه أولى من فوات الجميع وقال سم في حواشى التحفة قوله لفاظا هروان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق اه فلو أنى بعد بالمضمضة ثم بالاستنشاق حسب ما عند الشارح ومن تخالفوه ولا يحسبان عند الرملى ومن تخالفوه وانما يحسب عندهم الاستنشاق الاول (قوله لم يحسب) أى الاستنشاق لانيانه به قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو فى الاولى قدمه مع المضمضة وفى الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة رأسا وما الاولى فليست من محل الخلاف بين الشارح والجلال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشريينى في شروحه على المنهاج والتبنيه وأبى شجاع بحسبان المضمضة فيها دون الاستنشاق وهو من التابعين

الشهاب الرمي وبعبارة العناني في حواشي التحرير قال بعضهم وفي المقارنة وقفة والذي
 يتعين المصير اليه ان المضمضة تحصل دون الاستنشاق الا ان اعاده ولا يكون من محل
 الخلاف اه وأما الثانية والثالثة فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف
 الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيا في الثانية حسب الاستنشاق عند
 الشارح دون الرمي أو أعادهما بعد الثالثة ثانيا حسب الشارح ولم يحسب من مائتي
 عند الرمي (قوله ولو قدمهما) أي المضمضة والاستنشاق (قوله حسب) أي غسل
 الكفين دون المضمضة والاستنشاق فلو أعاد المضمضة والاستنشاق بعد غسل الكفين
 حسب الشارح وعند الرمي تحسب المضمضة والاستنشاق السابقان دون غسل
 الكفين وان أعاد غسلهما وظاهر أن المراد من قولهم تقديم المضمضة على الاستنشاق
 مستحق أي كل مرة من مراته الثلاث تتوقف على وجود تلك المرة من المضمضة كما علم مما
 سبق في الجمع بينهما ولم ينهوا عليه لوضوحه (قوله والثلاث) هي كالتي جمع لثمة بكسر اللام
 وتخفيف المثناة وقد سبق ذلك (قوله إلى الخيشوم) قال في الإيعاب هو أقصى الأنف
 وقيل عظم رقيق في أصله بينه وبين الدماغ اه وقال شيخ الإسلام في الاستنى إلى خيشوم
 الأنف أي أقصى (قوله لئلا يصير سهوطا) لا استنشاقا قال في التحفة أي كملوا ولا تفقد
 أصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله اه وفي الإيعاب إذا وصل لماغه كره وأقره الشارح
 في شرحه ونقل الكراهة عن ابن الصلاح (قوله فتسكروا بالمباغة) قال في الإيعاب
 ونحوه النهاية بحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه ان بلغ نزل الماء جوفه منه لا
 أي وكان صوره فرضا اه والكلام حيث لم يتجسس فيه ولا وجبت المباغة إلى أن يغسل
 ساير ما في حذو الظاهر وان سبقه الماء إلى جوفه ولا يضر به حينئذ * (قوله) * قال
 الزيادي في حواشي شرح المنهج ما نصه علم مما مر أن من غمض أو استنشق على
 الكيفية المألوفة مستحضر النية فانتبه ستمها وحينئذ فلا يجعلان الا ان غفل عندهما
 عن النية أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها وأدخل الماء إلى محلهما من فم
 انبوب حتى لا يغسل معهما شيء من الوجه اه شرح الارشاد لابن حجر اه وهو كذلك
 في شرح الارشاد الصغير لشارح ونحوه في الإيعاب وبعبارة علم مما مر أقل الباب ان شرط
 حصول سنة المضمضة والاستنشاق أن لا يغسل شيء معهما أو مع أحدهما من الوجه
 بنية فمحو الوضوء بأن يتوضأ من انبوب ابريق أو ينوي ستمها وبذلك يدفع ما للزركشي
 وغيره هنا اه ومراده انه عند نية سنة المضمضة والاستنشاق لا تنكفي هذه النية عن
 المقرض فاذا انفصل بهذه النية جزء من الوجه لا يعتد به عنه فلا يكون ذلك صارفا عن
 المضمضة والاستنشاق وفي حاشية التحفة للهاتني فرع اذا أجزأت النية فانت المضمضة
 لا شرط تقدم المضمضة على غسل الوجه قال الشارح في شرح الإيعاب نعم صرح شيخنا
 بأن محل عدم اجرائها اذا غسل ذلك الطرف أي جهة الشفة بنية غسل الوجه والذي

ولو قدمهما على غسل الكفين
 حسب دونهما على المعقد
 (و) الأفضل (المبالغة فيهما) بأن
 يبلغ بالماء في المضمضة إلى أقصى
 الخيشوم ووجهي الأسنان
 والثلاث مع إمرار الأصبع
 اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق
 بتصعيد النفس إلى الخيشوم من
 غير استقصاء لئلا يصير سهوطا مع
 ادخال الأصبع اليسرى ليزيل
 ما فيه من أذى هذا (لغير الصائم)
 أما الصائم فتسكروا بالمباغة فيهما
 خشية الانقطاع (وتبليث كل من
 الغسل والمسح والتخليل) والدلك
 والسواك والذكر كالسجدة
 والدعاء

* (فائدة) * قال في التحفة وقدمت
 المضمضة يعني على الاستنشاق
 لشرف منافع القم لانه محل قوام
 البدن أكل ونحوه والروح ذكر
 ونحوه اه ونحوه في النهاية
 والامداد زاد في الإيعاب ولا
 ينافيه قول الدارمي المضمضة دون
 الاستنشاق في التأكد لو روي
 اخبار تخصه بالاجز قال الزركشي
 ولأن أبا ثور قال لانها سنة لتبوتها
 بفعله وهو أي الاستنشاق واجب
 لتبوت بقوله وأفعاله فافعله للتدب
 وأقواله للوجوب اه

للاستيعاب في أكثر ذلك (ويأخذ الشاك باليقين) وجوباً في الواجب وندياً في المندوب فلو شك في استيعاب عضو واجب عليه استيعابه أو هل غسل يده ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة ولا تظر إلى احتمال زيادة أربعة وهي مكروهة لأنها لا تكره إلا أن تحقق أنها أربعة ويجب ترك التثليث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء واحتياج إلى القاضل لعطش محترم وبسن ترك ذلك

(قوله وان الأولى أولى) قال سم فيه نظر اه وقال السيد عمر محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلامهم ليس مقصوداً بالذات بل لتكميل الغسل وحينئذ فالأولى الاتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال لآخرى والله اعلم اه

جل الليل

(قوله وهو مراد النهاية بما ذكر فيها) حيث قال بحيث لو نلت خرج وقته فالمراد إخراج جزء من الصلاة بالتثليث عن وقتها وعبارة الإيعاب لضيق وقت عن إدراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون اه من الأصل

يظهر أنها لا تجزئ وإن غسل ذلك الطرف بقية المضمضة لأن الاعتداد بالنية عنده موجب كونه لم يتفصل عن المضمضة وإذا لم يتفصل عنها فكيف تحسب له وانما وجبت إعادة غسله لأنه لم يمتنع آخره وجود الصارف عند غسله فوجوده أو يجب عدم حسبانها من الوجه من حيث الاعتداد بالغسل ولم يوجب صرفه عنه من حيث الاعتداد بالنية عنده وإذا لم يتصرف عنه من هذه الحقيقة فلا تجزئه المضمضة وعناية لها اه وهذا مما ينبغي التنبه له (قوله للاستيعاب في أكثر ذلك) في شرح المنهج لشيخ الإسلام للاستيعاب في الجميع أخذنا من إطلاق خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وزواه في الأول أيضاً مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبوداود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح به الرويانى اه والخامس في كلامه هو الذكر وهو السادس في كلام الشارح لأن شرح المنهج لم يذكر السؤال في التثليث وبما ذكر ظهر وجه قول الشارح للاستيعاب في أكثر ذلك وقد بين الشيخ في الامداد ما لم يرد مما قاسوه فقال للاستيعاب في أكثر ذلك وقياساً في غيره أعني نحو ذلك والسؤال والتسمية اه ثم هذا العموم يشمل التلفظ بالنية فيثبته كما في فتاوى الجمال الرملي رد كرم القليوبي في حواشي الهملی وقال الشارح في حاشية فتح الجواد قوله كتسمية ودعاء عبارة غير كتسمية وذ كروهي تشمل النية اللفظية فيسن تكريرها ثلاثاً لأنها إذا سن التلفظ بها تصير كالكتسمية والذكر اه بحروفه وفي الإيعاب للشارح ويحتمل خلافه إذا فائدة فيه الامساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية شرح المنهج للعلي لا يندب تثليثها كما أفقته به والدشينة وعلى سن تثليثها يكون معناه أن يأتي بها ثلثة وثالثة لا على قصد ابطال بل يكون مكرراً لها حتى يكون مستحباً لها ذكر اه وهذا كما أنه أراد به الجواب عما تردد فيه سم في حواشي المنهج حيث قال هل يسن تثليث النية أيضاً ولا لأن النية ثانياً لا قطع الأولى فلا فائدة في التثليث بحرف اه وفي التحفة ويظهر أنه يخبر بين تأخير ثلاثة كل من ذلك والتحليل على ثلاثة الغسل وجعل كل واحد منهم ما عقب كل من هذه وان الأولى أولى اه وفي الإيعاب للشارح قضية اقتصاره على التثليث لا بسن تثليث دعاء الأعضاء بناء على ندبه والقيام خلافه ثم رأيت البلقيني قال الظاهر من الحديث الضعيف الذي جاء فيه ومن كلام من أخذه أنه عند أول مرة ولو كرره المتوضئ فحسن اه (قوله فلو شك في استيعاب عضو الخ) قال في التحفة ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد (قوله اضيق الوقت) قال في التحفة بحيث لو نلت لم يدرك الصلاة كاملة فيه وهو مراد النهاية بما ذكر فيها وفي الإيعاب أفق البغوي في فوات الصلاة لو استكمل سنها بانه يأتي بالسنتين وإن لم يدرك ركعة كما يأتي في التيمم وقد يفرق بأنه غلة اشتغل بالمقصود فكان كما لو لمذا القراءة بخلافه هنا فقول الاستوى إن ما قاله ثمة فيه فظهر بذلك اه (قوله وقلة الماء) أي بحيث لا يكفي فيه الا للعرض قال في التحفة لو كان

معه ماء لا يكفيه سحر استعماله في شيء من السنن وفي الابعاب لو ثبت فلم يكف تيمم ولا يعيد
 كما لو صب الماء سفها في الوقت وقول البغوي لانه صب لغرض لاسفها يناقضه قوله يحرم
 التثليث مع قلة الماء (قوله لا درالجماعة) قال في شرح العباب انها أولى من سائر سنن
 الوضوء كما جزم به في التحقيق وتظهر فيه في الروضة والمجموع مردود الى أن قال وينبغي
 أن يستثنى منه الدلك ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه يفسد الوضوء الخ
 ونحوه في فتح الجواهر اما الذي تركه لا يفسد الوضوء فينبغي أن يراعى من خلافه أقوى
 (قوله والعمامة) أي فيما اذا اكمل مسح الرأس عليها وجرى الشارح على ما هنأ في التحفة
 وفتح الجواهر وأصله وفي المسح على الخفين من التحفة والنهاية كراهة تكرار مسح وغسله
 وأقر الكراهة في الثلاثة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في الاقتناع وفي نهاية الجمال
 الرملي ندب تثليث المسح على الجبيرة والعمامة وكرهته في الخلف وفي التحفة ندب التثليث
 ولو للسلس قال خلافا للزركشي قال ويحصل التثليث بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل
 وان لم ينو الاعتراف ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلثه حصلت له سنة التثليث قال في
 التحفة وقولهم لا يحصل تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهر
 (قوله قدرا الجزى فقط) هنا وفي نظائره كزيادة فحوق قيام الفرض على الواجب الابعير
 الزكاة اذا أخرجه عن دون خمس وعشرين من الابل فانه يقع الكل فرضا (قوله مع
 ما عدا الابهامين الخ) أي من بقية الاصابع وبعبارة فتح الجواهر يذهب باصابعه غير
 الابهامين الخ وبعبارة الامداد ثم يذهب بمسجتيه مع بقية أصابعه غير الابهامين الخ وعبر
 شيخ الاسلام في الاسنى بقوله ثم يذهب بهما أي بمسجتيه الخ وكذلك الخطيب الشيريني
 وغيره وبعبارة التحفة والنهاية محتملة حيث عبرا والعبارة للتحفة بقوله ما أن يضع يديه
 على مقدم رأسه ما صقامسجتيه بالآخرى وابهاميه بصدغيه ويذهب بهما لفقاه الخ
 فيصمّل ان يكون مرادهما يذهب بهما أي باليدين فيوافق الاول ويحتمل أن يكون
 مرادهما يذهب بهما أي بالمسجتيين فيوافق التعبير الثاني وعليه جريت في الاصل مع
 التصريح بأنه لا خلاف بين التعبيرين لكن الاقرب الاول وقد نبه الشارح في الابعاب
 على انه لا خلاف بين التعبيرين قال لان استدلالهم لذلك بحديث الشيخين فصح رأسه
 بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه يدل على أن تعبيرهم
 بالسبطين ليس للاختراز عن بقية اليد غير الابهامين بل لان المسح يقع بهما أولا وغيرهما
 تابع لهما فخصا بالذ كر ذلك الخ (قوله ان كان له شعر ينقلب) قال في التحفة لبصل الماء
 لجمعه ومن ثمة كافامة ثم قال ولا ينقلب لخصوص غره وطوله فلا صبرورة الماء مستعملا
 أي لا اختلاط بلله يبل يده المنقصل عنه حكما بالنسبة للثانية واضعف البلل اترقيه أدنى
 اختلاط فلا ينساق به ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره انتهى وهنا اشكال
 بينه مع ما يتعلق به في الاصل بما تعين مراجعته (قوله عمامة أو نحوها) فيجزئ المسح

(قوله وتظهر فيه في الروضة
 والمجموع مردود الخ) أي بان
 الجماعة فرض كفاية وقبل عين
 وهم ما أفضل من النفل ٨ من
 الاصل (قوله وان تركه يفسد
 الوضوء الخ) أي أخذ ما يأتي انه
 يسن رعاية الترتيب بين مراتبه وان
 فانت الجماعة لان تركها لا يطل
 على الاصح عند القائل بانها
 فرض عين بخلاف ترك الترتيب
 ومثله ما ذكرته مما قبل بوجوبه
 فتعين الحاقه به هنا نظير ما ذكره
 ثمة اه كلام شرح العباب أصل

لا درالجماعة ما لم يرج جماعة
 اخرى والتثليث في مسح الخلف
 والعمامة والجبيرة خلاف الاولى
 (ومسح جميع الرأس) للاتباع
 والذي يقع فرضا هو القدر الجزى
 فقط والاكمل وضع مسجتيه على
 مقدم رأسه وابهاميه على
 صدغيه ثم يذهب بهما مع ما عدا
 الابهامين لفقاه ثم رد ان كان
 له شعر ينقلب ولا يحسب الردمرة
 ثانية هذا ان لم يكن على رأسه
 عمامة أو نحوها (فان) كان و(لم
 يردنزع ما على رأسه) وان سهل
 (مسح جزأ من الرأس) والاولى
 أن يكون الناصية

(ثم غممه) أى المسح (على السائر) وقوله ٧٠ (ثلاثاً) أن أراد به أنه يمسح الجزء الذى من الرأس ثلاثاً فصحيح أو أنه يمسح السائر

ثلاثاً فضعف لما مر من أن التثليث فيه خلاف الأولى لأنه خلاف الاتباع (ثم) السنة بعد مسح الرأس (مسح) جميع (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما (والأفضل مسحهما) (بماء جديد) فلا يكفي يبدل المرة الأولى من الرأس (و) مسح (صماخيه) وهما خرقا الأذنين والأفضل أن يكون (بماء جديد) غير ماء الرأس والأذنين فلو مسحهما بماءهما حصل أصل السنة كالمسحهما أو الأذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثته والأصح في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يمسح برأس مسجه صماخيه ويساكن أغصانهما باطن الأذنين ومعاظفهما ويمرأيهما على ظاهرهما ثم يمسح كفه بماء ولتين بهما استطهارة (وبسن) غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس (وتخليل أصابع اليدين) والرجلين لما صح من الأحرية والأولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) للحصول المقصود بسرعة وسهولة وانما يكره لمن بالمسجد ينظر الصلاة (و) في (أصابع الرجلين) بخنصر اليد اليسرى (والمنى) كما في المجموع والأولى أن يبدأ (من أسفل خنصر) الرجل (المنى) ويستمر على التوالي إلى خنصر الرجل (اليسرى) سائر ذلك من السهولة مع المحافظة على التماسك

عليها وإن كان تحتها رقيقة كما نقل في النهاية قال ويؤيده ما بحث من إجماع المسح على اليأسان ونحوه في الامداد وغيره وفي الأعياب بحث جمع أن سنة التقيم بهما محل في غير الحرم المتعدى بلبسهما أو ذكره أيضاً في التحفة قال كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (قوله ثم غممه) قال الشوبرى في حواشى شرح المنهج بعد مسح الواجب لاقبله لأنه غير مستقل بخلاف الفترة فإنه يعتد به ولوقبل الفرض (قوله لأنه خلاف الاتباع) تقدم أن الجمال الرملى اعتمد نذب التثليث في المسح على العمامة فلا يبعد أن يكون المسح سنة سابقة اليه اذ ظاهر عبارته عوده لقوله ثم غممه وفي الامداد والنهاية ألقى القفال بأنه يسن للمرأة استحباب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وأطلق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك زاد في شرح العباب وان خرج عن حدد الرأس بحيث لا يجوز مسحها لكن صرح النووي في المجموع بخلافه بأن جعله مقيساً عليه فيفيدنى الخلاف فيه وقال سم في حواشى التحفة عرض على م فرجع اليه اه وقد رأيت في بعض نسخ النسخة عقب ما سبق مانصه ~~ال~~ كن حرم في المجموع بعدم استحباب مسح ذوائبه وكتب عليه معقد بخط شيخنا اه وأظن لو عرض ذلك على الشارح لرجع اليه ولم تسمه مخالفة لقول القفال وغيره وقد نقلت عبارة المجموع في الأصل قراجهانته (قوله ظاهرهما) أى يمسح الرأس وباطنهما بماء إلى الوجه لانهما كالوردة المنقصة مطلب لابن الرفعة (قوله المرة الأولى من الرأس) أى للمسح عليهما بالاستعمال كما علم مما سبق (قوله فلو مسحهما) أى الصماخين بماءهما أى ماء الأذنين كالو مسحهما أى الصماخين أو الأذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثته أما أولى الرأس فلا لما سبق من الحكم عليهما بالاستعمال والصماخ بكسر الصاد ويجوز إبدالها سيناً خلافاً لمن أنكره خرق الأذن (قوله بالتشبيك) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير لشيخ الاسلام مانصه بأى كيفية وقع لكن الأولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى أن يجعل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفى اليسرى بالعكس خروجا في فعل العبادة عن صورة العادة في التشبيك وهذا يفيد طلب تحليل كل يد وحدها لكن في شرح العباب للشارح في مجت التماسك مانصه نعم تحليلهما أى اليدين لاتباع فيه لأنه بالتشبيك اه وهو ظاهر (قوله وانما يكره) أى التشبيك الخ للغير الصحيح إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبهك فان التشبيك من الشيطان (قوله أو اليمنى) مال اليه في شرح الارشاد والخطيب في الاقتناع تعال المجموع في قوله هو الراجح المختار والتحقيق في قوله انه المختار واقتصر على شرح المنهج والصفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب خنصر اليسرى أبقى اذهى لازالة الاوساخ وما بين الاصابع لا يخلعون ومن قال الشوبرى في حاشية المنهج عبارة بعضهم بخنصر من خنصر خنصر اه وعبارة الارشاد من أسفل خنصر الى خنصر بخنصر يسرى يديه انتهت (قوله حرم فتةها) كذلك التحفة وشرحا الارشاد وغيرها

السهولة مع المحافظة على التماسك وحمل نذبه حيث وصل المأبدونه والأوجب نعم ان التيمم أصابعه حرم قطعها وقيداه

وقيداه في الابعاب والنهاية بما اذا خاف منه محذور تيمم زاد في الابعاب نعم ان قال له
طبيبان عدلان انه يمكن فتقهما ورجابه قوة على العمل فتجه أن يأتي فيه ما سبب ما أتى من
التقصيل في قطع السبعة (قوله والتتابع) أي في حق السليم اما الساس فهو في حقه
واجب وكذلك عند ضبط الوقت ومحل كون تركه خلاف الأولى حيث لم يكن عذر من نحو
نسيان وفراغ ماء وهربد من مخوف والافه ومباح كما في الابعاب وغيره (قوله قبل جفاف
ما قبله) قال الشارح في شرح العباب لو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يده وكان
بحيث لو نثث وجهه لم يجف بعد فانت الموالاة ولو غل له مرة وأمسك زمنا ثم نثث قبل جفافه
وأمسك زمنا ثم نثث قبل جفافه وأمسك زمنا ثم غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان
بحيث لو لم ينثث جفت الأولى في هذه المدة حصلت الموالاة وهو متجه فيها خلافا لبعضهم
اه (قوله مع اعتدال الخ) قال في الابعاب ويقدر غير حالة الاعتدال بحالة الاعتدال (قوله
ويقدر الممسوح مغسولا) غسلا وسطا بعباب (قوله في كل الاعضاء) قال في التحفة أي ان
توضأ بنفسه كما هو ظاهر (قوله نقطة) في الامداد والنهاية اما الكفان والخدان والاذنان
زاد في الامداد وجانب الرأس غير نحو الاقطع فيطهران دفعة واحدة وفي الابعاب تغليها
أي اليد بر لتيامن فيه لانه بالتخليل ٣ وتقدم ان كلام العناني يقيد بخلافه وفي الابعاب
أيضا اطلاقهم التيامن ان لم يقع في محذور فلو بدأ فغسل اليسرى ثلاثا ثم اليمنى قال ابن
دقيق العبد لم تكن إعادة غسل اليسرى مراعاة للتيامن لأن الزيادة منهي عنها ثم قال فان
غسل اليسرى مرة ثم اليمنى ثم اليسرى ففيه نظر اه (قوله مما هو من باب التكريم) قال
في التحفة ويطبق به ما لا تكرر فيه ولا اعادة اه وهو الراجح خلافا لما نقله في الابعاب عن
قضية كلام المجموع من انه باليسار (قوله ويكره ترك التيامن) قال في الابعاب ويظهر
ان غسلهما معا كذلك أي مكروه قال وكالوضوء في ذلك كل ما فيه تكريم فيكره فيه
تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين هما يطهر دفعة واحدة قياسا على
ذلك أو يفرق ثم قال الاقرب الثاني اه (قوله ويحصلان) أي كل من الغرة والتججيل
وكذلك عبارة الامداد وفتح الجواد ويقفه اه أيضا كلام الابعاب لكنه مخالف
للأحاديث واللغة وكلام أئمتنا فلو قال وتوصل ليرجع الضمير إلى الإطالة لكان أولى
في التحفة ونحوها والنهاية الغرة والتججيل اسمان للواجب وإطالتهما يحصل أقلها بأدنى
زيادة وكالهما باستيعاب ما مر اه اذا تقرر ذلك فليقدر في عبارة الشارح في هذا الكتاب
وما ضاهاه مضاف فيقال يحصلان أي إطالة الغرة وإطالة التججيل (قوله صفحتي عنقه)
عبارة الرافعي ان يغسل إلى اللبة وصفحتي العنق (قوله عضديه) إلى المتكبد وساقبيه
إلى الركبة (قوله من اليدين والرجلين) ظاهره ان الوجه لا يتأتى فيه ذلك وهو ظاهر
شرح البهجة للجمال الرمي والعباب وشرحه للشارح وصرح بذلك شيخ الاسلام
في شرح البهجة فقال لا يتأتى الفقد في الوجه إلا أن يحمل على ما يشمل الفقد الشرعي

(والتتابع) بين أفعال وضوئه
بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل
جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء
والمزاج والزمان والمكان ويقدر
الممسوح مغسولا وذلك للتتابع
(والتيامن) أي تقديم اليمنى على
اليسرى للاقطع ونحوه في كل
الاعضاء وغيره في يديه ورجليه
فقط ولولا بس خف لانه صلى الله
عليه وسلم كان يحب التيامن
في شأنه كما هو من باب التكريم
كتسريح شعره وطهورا كصالح
وحلق وتقف ابطوقص شارب
ولبس نحو فعل ونوب وتقليم ظفر
ومصافحة وأخذوا عطاء ويكره
ترك التيامن (وإطالة غرته
وتججيله) لامره صلى الله عليه
وسلم بذلك ويحصلان بغسل أدنى
زيادة على الواجب ونهاية تطويل
الغرة أن يستوعب صفحتي عنقه
ومقدم رأسه وتطويل التججيل
ان يستوعب عضديه وساقبيه
ويسن وان ذهب محل الفرض
من اليدين والرجلين (وترك
الاستعانة بالصبي) عليه (الاعذر)

٣ (قوله لانه بالتخليل) صوابه
بالتشبيك اه

لأنها ترفه لا يليق بحال المتعب
فهو خلاف الأولى وإن لم يطلبها
أو كان المعين كافرا لمكروهة نعم
إن قصد بها تعليم المعين لم يكره فيها
يظهر وهي في احضار الماء مباحة
وفي غسل الاعضاء بلا عذر
مكروهة وتجب على العاجز ولو
بأجرة مثل أن فضلت مما يعتبر في
زكاة النطر والاصل بالتيمم وأعاد
(و) ترك (النفذ) لأنه كالتيبري
من العبادة فهو خلاف الأولى
لامباح على المعتمد (و) ترك
(التنشف بشوب) الاخر وبرد
وخوف نجاسة بلا عذر وإن لم
يبلغ فيه لأنه صلى الله عليه وسلم
أتى بمندبل بعد غسله من الجنابة
قرده ويتأ كدسنه في الميت وإذا
خرج عقب الوضوء في هبوب
ريح نجس أو ألم شدة فحور
أو كان يتيم وكان المصنف تبع
في قوله بشوب قول مجلي

(قوله مباحة) أي لشبوته بعنه
صلى الله عليه وسلم كثيرا من
الاصل وعبرة الغرر وفي شرح
التحرير ولا يقال إنها خلاف
الأولى لشبوته بعنه صلى الله عليه
وسلم في مواطن كثيرة اهـ مجلي
الدليل

(قوله فان فقدها أي الأجرة تيمم
وصلى وأعاد الخ) أي كن لم يجد
مما ولا تزال الآن عدم وجدان
الأجرة نادرا من الأصل

فيشمل ما لو تذر غسل وجهه أو يديه أو رجله إلى المرفق والكعب لعله وتيمم عنها فيسن
له إطالة الغرة والتججيل لكن قال الامام لا يسن وصوره في الوجه ومثله البدان
والرجلان ويوجه بأن سقوط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثل ما تراه
كلام شيخ الاسلام ووافق الشارح في الاعياب الامام وبسط الكلام على ذلك أكثر مما
سبق عن الغرر وخالف الشارح في التحفة وشرحه الارشاد فجري على ندب إطالة الغرة
والتججيل مطلقا وكلام نهاية الجلال الرمي يوافق التحفة أيضا وفي حاشية المنهج لابن قاسم
اعتمد رتارة قول الامام وتارة خلافه ثم قال ابن قاسم وأظنه بعد ذلك اعتمد ما قاله
الامام وفي الامداد يعتد به أي التججيل قبل غسل اليد والرجل بخلاف الغرة فيما يظهر
لا اعتبار بمقارنة النية لتبوعها وهو الوجه ومن غرة لوفرق النية كبا سواه أي فلا يعتد به
قبل غسل الواجب من اليد والرجل وفارقت السنن المتقدمة بأن تلك مقصودة التقديم
فشعلتها النية المتقدمة بخلاف هذه انتهى وقال في شرح العباب فيما ذكره في الامداد
هو الاقرب ونظريه سم في حواشي المنهج بأن اعتبار بمقارنة النية المذكورة لا يقتضي
ما ذكره لأنه يمكن البداءة بجزء من الوجه تقتزن النية به ثم يغسل الزائد على الوجه ثم يغسل
بقية الوجه إلا أن يريد أنه لا بد من تقديم شيء من الوجه لاجبائه تأمل (قوله لانها) أي
الاستعانة ترفه قال الحلبي في حواشي المنهج هل من الترفه الوضوء بالماء العذب وترك المالح
حيث لا عذر الظاهر لا اهـ وقال القليوبي في حواشي المحلى هل من الاستعانة الحنفية
المعروفة راجعه اهـ (قوله وان لم يطلبها) أي الاستعانة قال في النهاية قتلوا عانته غيره مع
قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلبها وقيد بالقدر على المنع الشارح أيضا في
الامداد والاعياب وأقره سم في حواشي المنهج وأشار الشارح بقوله وان لم يطلبها إلى أن
السين في الاستعانة ليست للطلب كما في قوله تعالى فما استيسر من الهدى أي تيسر وقد تردد
السين للتحويل فحواشيجر الطين وان كانت للطلب فليست قيد او انما عبروا بها جريا على
الغالب من أن الانسان يطلب الصب عليه (قوله مباحة) وقد أطبقوا على هذا رأيت
في شرح صحيح البخاري للقسطالفي مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر
لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى اهـ ومثل احضار الماء
احضار الاناء والدلو كما في الاعياب (قوله والاصل بالتيمم وأعاد) عبارة التحفة فان فقدها
أي الأجرة تيمم وصلى وأعاد انتهت وفي الاعياب قال في المجموع وانفقوا على أنه لو وجد من
بوضئه متبرعاً لزمه القبول اذ لا منة فيه اهـ (قوله وترك النفذ) في الاعياب باليد
أو غيرها وتقييد الشيخين به الغالب اهـ (قوله في هبوب ريح) قال القليوبي في حواشي
المحلى وبحت شيخنا الرمي وجوبه في ظن النجاسة (قوله أو كان يتيم) قال في شرح
العباب نقلا عن الأذري بل قد يجب ذلك في وضوء دائم الحدث إذا احتاج للتيمم فيه لما
في تركه إلى أن يجب العضو من التفريق اهـ وفي الوجوب نظرا في نظر ولا نسلم أن هذا

الاولى تركه بنص ذيله أو طرف ثوبه لكنه مر دود بأنه صلى الله عليه وسلم فعله بها والاولى وقوف حامل المشقة على اليمن والمعين على اليسار لانه الامكن (و) يسن (تحريرك الخاتم) لانه أبلغ في إيصال الماء الى ما تحته فان لم يصل الا بالتحريك وجب (والبداءة باعلى الوجه) لا يتابع ولكونه أشرف (والبداءة في) غسل (اليد والرجل) ٢٣ أى كل يد ورجل (بالاصابع) ان صب على نفسه

(فان صب عليه غيره بدأ بالرفق والكعب) هذا ما في الروضة لكن المعتمد ما في المجموع وغيره من ان الاولى البداءة بالاصابع مطلقا فيجري الماء على يده ويدير كفه الاخر عليها مجريا للماء بها الى مرفقه وكذا في الرجل ولا يكتفي بجريان الماء بطبعه (ودلك العضو) مع غسله أو عقبه بأن يمر يده عليه نحو وجامن خلاف من أوجبته ويسن أن يصب على رجله يمينه ويدلك يده وأن يتعد نحو العقب لاسيما في الشتاء (ومسح المأقين) بسبابتيه ثقيلهما ان لم يكن بهما نحو رخص والا وجب وهما طرف العين الذي يلي الانف والمراد بهما هنا ما يشمل اللحظ وهو الطرف الاخر (والاستقبال) للقبلة في جميع وضوئه لانها أشرف الجهات (ووضع الاناء عن يمينه ان كان واسعا) بحيث يغترف منه فان كان يصب به وضعه عن يساره لان ذلك أمكن فيهما (وأن لا ينقص ماؤه) أى الوضوء (عن مدة) للتتابع فيجزي بدونه حيث أسبغ وصح انه صلى الله عليه وسلم توطأ بثلاثي مده فافهم بدنه كبده صلى

تفريق مضرا ه كلام الایعاب (قوله الاولى تركه الخ) جزم به في التحفة قال وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز اه وافق مجلي على ذلك في الذخائر شرح الاسلام في شرحي البهجة والروض قال الهاتني في حواشي التحفة فقد قيل انه يورث الفقر اه ونقله القليوبي عن الجلال السيوطي (قوله لكنه مردود) ورد اه أيضا في الایعاب والامداد وأقر الرذابن قاسم في حواشي المنهج وقال الحلبي فيه ان فعله صلى الله عليه وسلم لا ينافي كونه خلاف الاولى واذا نشأ فالاولى كما بحثه الزين العراقي أن يبدأ بالتنشيف باليسار لان بقاء أثر الوضوء تذكيره له وأقره الشارح في الامداد والایعاب (قوله مجريا للماء بها) أى يديه الى مرفقه أى معه ومحل اذ لم يرد الاطالة في التعجيل والا فالى المنكب وانما اقتصر هنا وفي الامداد والایعاب على قوله الى مرفقه موافقة للمجموع (قوله وكذا في الرجل) أى يجريه على رجله ويدير كفه عليه ما مجريا للماء به الى كعبيه كما في المجموع وتبعه في الایعاب والى الركبة ان أراد الاكمل (قوله ولا يكتفي بجريان الماء بطبعه) قال الشارح في الایعاب بعد نقله عن المجموع ووضح ان قوله ولا يكتفي الخ مبنى للفاعل أى يسن له أن لا يكتفي بذلك لانه حيث قد لا يعم العضو أو ما لو عمه فيكفى فمن فهم انه مبنى للمفعول وانه لا يكتفي بجريانه بطبعه مطلقا فقد وهم اه وفي الخادم للزركشي قال الشافعي ولا يدع الماء يجري بطبعه اه (قوله مع غسله) قال الشارح في الایعاب والاكمل فيما يظهر أن يكون معهما الجريان خلاف شهر للخفاف في وجوب ذلك ثم قال في الایعاب ومحل الخلاف حيث يتيقن اصابة الماء لجميع العضو بدونه اما اذا لم يتيقن ذلك فوجوبه أو وجوب ما يقوم مقامه لا خلاف فيه الى أن قال وكذا يقال في التيم لا يتعين فيه امرار اليد على العضو حتى لو تيقن وصول الغبار لجميعه من غير امرار كفي اه ومراده باليقين الظن (قوله نحو وجامن خلاف من أوجبته) أى كالامام مالك (قوله لاسيما في الشتاء) لان الماء يتجاف فيه عنه (قوله المأقين) بالهمز وتركه (قوله بسبابتيه) قال في العباب الایمن باليمن والایسر باليسرى (قوله والاستقبال للقبلة) فان اشتبهت عليه تحري ندبا كما في الایعاب (قوله في جميع وضوئه) قال في الایعاب حتى في الذكر بعده (قوله يصب به) أى كالابريق وضعه ووقف الصاب ان كان يصب عليه غيره عن يساره قال في الایعاب واستثنى السرخسي ما اذا فرغ من غسل يمينه فيحوّله اليه الى أن يفرغ لان السنة في غسل البدن يصب الماء على كفه فيغسلها ثم يغسل ساعده ثم مرفقه قال في المجموع ولم يذكر الجهور هنا التحويل وما بعده وكان ذلك تضعيف له ومن علة قال القمولى عقبه ولم

١٠ بافضل ل الله عليه وسلم اعتدالا وليونة والا زاد أو نقص بالنسبة (وأن لا ينسلكم في جميع وضوئه الا المصلحة) كما مر معروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأي نحو أعمى يقع في بئر (و) ان (لا يلطم) بكسر الطاء وجهه بالماء) ولعل الخبر فيه لبيان الجواز ان أخذ منه ابن حبان ندب ذلك (و) ان (لا يمسح الركبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه يدعى بخير مسح الركبة أمان من الغل موضوع لكنه متعقب بأن الخير

ليس بموضوع (وان يقول
بعده) اى الوضوء وهو مستقبل
القبلة وافعا بصره الى السماء
(اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين
واجعلنى من المتطهرين سبحانه
اللهم وبمحمدك اشهد ان لا اله الا
انت استغفرك وأتوب اليك)
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم وهذا الذكر أحاديثه
صحيفة فبتأ كذا المحافظة عليه
ومنها ان من قال اشهد الى ورسوله
فقتله ابواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء وأن من قال
سبحانك الخ كتب له في رق اى يفتح
الراء ثم طبع بطابع بفتح الباء
وكسرها فلم يكسر اى لم يتطرق
اليه ابطال الى يوم القيامة (ولا
بأس بالدعاء عند الاعضاء) اى انه
مباح لاسنة وان ورد في طرق
ضعيفة لانها كلها ساقطة
اذ لا تخلو عن كذاب أو متهم
بالكذب أو بالوضع وشرط العمل
بالحديث الضعيف في فضائل
الاعمال أن لا يشتد ضعفه كما
صرح به السبكي ومن ثم قال
النووى لأصل لدعاء الاعضاء

يوافق عليه لكن استحسنه الاسنوى وكالوضوء في ذلك الغسل وقال الحاملى كشيء آتى
حامد يفتق الصاب على اليمين قال في الایعاب وهو ضعيف (قوله ليس بموضوع) قال في
التحفة بتقدير سلامته من الوضع هو شديد الضعف فلا يعمل به والحاصل ان المتأخرين
من أعتنوا وأكثرهم قد قلدوا الامام النووى في كون الحديث لأصله ولكن كلام
المحدثين يشير الى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها الى درجة الحسن فالذى يظهر
للقصير انه لا بأس بحسنه وقد أطلت الكلام على ذلك في الاصل فراجع ان أردته قال في
الایعاب واذا قلنا بان مسح العنق سنة فيسن مسح جميعه ولو يليل الرأس المندوب أو يليل
الاذن لانه تابع لهما في المسح اطالة للفترة وبه فارق ما مر من أن الاكمل في مسح الاذنين
والصماخين أن يكون كل بياض جديد اه (قوله بعده) قال في التحفة اى عقب الوضوء
بحيث لا يطول بينهم فاصل عرفا فيما يظهر تطهير سنة الوضوء الآتية ثم رأيت بعضهم قال
ويقول فوراً قبل أن يتكلم اه وله بيان للاكمل اه (قوله وهو مستقبل القبلة)
في التحفة بصدره رافعا بصره الى السماء وفيها ولو نحوأعنى كما يسن امرار المومني على
رأس الذى لا شعريه وزاد مع البصر الباء (قوله ومنها أن من قال) اى من أحاديثه
الصحيفة وهذا الحديث رواه مسلم وغيره (قوله وان من قال سبحانه) قد أطلت الكلام
على ما يتعلق بهذا الحديث في الاصل فراجع (قوله بفتح الراء) قال في القاموس وتكسر
جلد وبقى يكتب فيه اه (قوله بفتح الباء) هو الخاتم يريد به الختم على الصحيفة جزرى
على حصن الحصين (قوله اى لم يتطرق اليه ابطال) لعل فيه من القوائد ان قائل ذلك
يحفظ عن الردة اذهى التي تبطل العمل أو ثوابه بعد ثبوته (قوله الى يوم القيامة) هذا من
لفظ الحديث وغياض صلى الله عليه وسلم يوم القيامة لانه اليوم الذى يحتاج فيه الى ذلك
الثواب كما يدل عليه قول التحفة حتى يرى ثوابه العظيم اه ويحتمل وان لم أر منه عليه
أن يكون وجهه كون الغاية يوم القيامة احتمال أن تكون عليه مظالم الناس فيعطى
ذلك المقتوم عليه لاصحاب الظلمات فينكسر ذلك الخاتم يومئذ ويسن كما في التحفة
وغيرها تعالى الاذكار ان يزيد السلام لكرامة افراد الصلاة عن السلام ويقرأ انا انزلناه
الخ ثلاثا لما أخرجه الديلمي بسند فيه مجهول من قراءها في أثر وضوءه مرة واحدة كان
من المصدقين ومن قراءها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قراءها ثلاثا حشره الله
تعالى مع الانبياء ذكره الشارح في الایعاب والسبكي في فتاويه وقال في سنده
أبو عبيدة مجهول وفي شرح العباب للشارح نقلا عن الاذكار والنووى اللهم اغفر لى ذنبى
ووسع لى فى دارى وبارك لى فى رزقى قال الحديث صحيح بذلك اه ونظر الحافظ ابن حجر
في تصحيحه بما ذكرته في الاصل (قوله قال النووى لأصل لدعاء الاعضاء) على هذا
جرى الشارح في كتبه قال شيخ الاسلام فى الاسنى اى فى الصحة والافتقار وروى عنه صلى
الله عليه وسلم من طرق ضعيفة فى تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به فى فضائل الاعمال

اه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتقد استعجابه الشهاب الرمي وولده ويؤخذ مما نقلته
 في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن
 لكن لا يعتد سنيته فيطلب الاتيان به عند الشارح أيضا وفي شرح العباب للشارح ما نصه
 ثم فيها أي في أدعية الأعضاء حديث حسن وهو ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم
 يقول عند كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحت له ثمانية
 أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من فوره ذلك فلي ركنين يقرأ فيهما ويعلم
 ما يقول انقضى من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل فهذا مخرج بندب
 التشهد المذكور عند كل عضو وسنده حسن كما قاله المستغفر فيستعين أن لا يكون من
 محل الخلاف بين النووي وغيره في ادعية الأعضاء فاستفده انتهى كلام شرح العباب
 (قوله ومنه) أي من دعاء الأعضاء عند غسل الكفين الخ اشار به الى أنه لم يستوعب دعاء
 الأعضاء وهو كذلك ففي رواية لابن منده عن علي كرم الله وجهه اذا قدمت وضوءك فقل
 بسم الله العظيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الا كنا لالاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين فاذا غسلت فركبك فقل اللهم حصن فرجي واجعلني من الذين اذا أعطيتهم
 شكروا واذا ابتليتهم صبروا وفي رواية عن أنس ذكرها الخافض ابن حجر في تخریج احاديث
 الاذكار فلما أن غسل يديه قال بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله فلما استنجى قال
 اللهم حصن لي فرجي ويسر لي أمري (قوله يدي بالتشديد) مثني ايعاب (قوله اللهم أعني
 على ذكرك الخ) قال في الايعاب زاد جمع به بعض السلف ونقله في المجموع عن الخاوي
 اللهم اسقني من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم كما سألأ طالبا بعده أبدا وقال في
 الاحياء يقول اللهم أعني على تلاوة كتابك وكثرة الذكرك وقال الرويان يقول اللهم اجر
 على لسان الصدق والصواب وما ينفع الناس (قوله اللهم أرحنى رائحة الجنة) قال
 في الايعاب قال جمع وجرى عليه في المجموع يقول اللهم لا تحرمني رائحة نعيمك وجنتك
 اللهم أوجد لي رائحة الجنة وأنت عني راض وزادوا عند الاستنشاق اللهم لا تزلني عن ذنبك
 من روائح أهل النار ومن سوء الدار وورد في رواية عند المضضة والاستنشاق اللهم اقني
 حجتى ولا تحرمني رائحة الجنة (قوله اللهم حرم شعري الخ) قال في الايعاب قال القمولى
 كالراقي وروى اللهم احفظ رأسي وما حوى وبطني وما وعى وفي الاحياء يقول اللهم
 غشني برحمتك وأنزل علي من بركاتك وأطلى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله
 أحسنه) قال في الايعاب قبل وعند مسح العنق على القول به اللهم فك رقبتى من النار
 وأعوذ بك من السلاسل والاعلال (قوله قدحى) بتشديد اللام مثني ايعاب ومن سنن
 الوضوء كما في التحفة تجنب رشاشه أى لانه يستنقذ رغابا بل قد يورث الوبس واس وتركه
 تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عاد لانه صلى الله عليه وسلم كلم أم هاني يوم فتح مكة وهو

ومنه عند غسل الكفين
 اللهم احفظ يدي من معاصيك
 كلها وعند المضضة اللهم أعني
 على ذكرك وشكرك وحسن
 عبادتك وعند الاستنشاق اللهم
 أرحنى رائحة الجنة وعند غسل
 الوجه اللهم يسر وجهي يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه وعند
 غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي
 يميني وحاسبتي حسابا يسيرا وعند
 اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي
 بشمالى ولا من وراء ظهري وعند
 مسح الرأس اللهم حرم شعري
 وبشري على النار وعند مسح
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين
 يستمعون القول فيقتبونها أحسنه
 وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدحى على الصراط يوم تزل فيه
 الاقدام

يغتسل وشربه من فضل وضوئه ورش ازاره به ان توهم حصول مقدره فيما يظهر وعليه
يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لازاره به وكان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أفضل ماء حتى
يسبله على موضع سجوده فينبغي ندبه لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا
لما يورثه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أي بحيث يفسد بان اليه عرفا
ويؤثر السك قبل الفراغ من الوضوء لابعده ولو في النية على الوجه الخ اه ما اردت نقله
من التحفة مع حذف اشياء من غرض ذلك منها والله أعلم

* (فصل في مكروهات الوضوء) *

(قوله والافهوى) أي الاسراف حرام في الایعاب قال الادوي يبغي الجزم بالحرمه اذا
كان الماء مباحا ووجه محتاج الى الطهارة أو غيرها أو محلو كاوقة مضطر اليه مع صوم الخ
وفي الامداد ويحرم الطهر بالمسبل وبما جعل حاله ثم قال اذا اصل المنع الایسوخ
متيقن وفي الخادم عن العبادي يحرم جعل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل وهو متجه وان
تعقبه بأن فيه حرجا وتضييقا نعم ان خشى ضرر الوضوء لم يحمل منه جازل ما يندفع به ضرره
وهل المراد بالحل محلته كقتل الزكاة أو المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله
بذلك فيه نظر والاقرب الثاني اه وفي الامداد أيضا نقل عن افتاء ابن الصلاح ان لغیر
الموقوف عليهم الشرب من ماء المدرسة وقهوة محالوت العادة انتهى (قوله ترك تحليل
اللحية الكثية) وكذا تحليل العارضين وغيرهم ما من سائر شعور الوجه اذا كثفت
وخرجت عن حد الوجه (قوله وهذا ضعيف) ضعفه في كتبه قال في الایعاب أو قول
على تحليل بعنف بحيث يخشى منه انتفاق شيء من الشعر اه ويوافق الشارح كلام
الخطيب الشريفي وكلام شيخ الاسلام في شرحي الهجعة والروض يعمل اليه وجرى الجال
الرملي في كتبه على اعتقاد عدم تحليل الحرم مطلقا وأقره ابن قاسم في حواشي المنهج (قوله
برفق) قال في التحفة أي وجوب ان ظن أنه يحصل منه انفصال شيء والافنديا (قوله بنية
الوضوء) أما اذا أتى بالزيادة على الثلاث لحاجة نحو تبرد أو تنظيف أو تدافلا كراهة
(قوله في الامرين) وقيل أساء في النقص وظلم في الزيادة وقيل عكسه واقصاه صلى الله
عليه وسلم على مرة أو مرتين لبيان الجواز وهو في حقه واجب (قوله ويظهر ان كل سنة
الخ) هو كذلك كما أوضحته في كتابي كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام
بالمأمن من جمعه قبلي ويثبت ثمة انهم قديججه لون المختلف في وجوبه خلاف الاولى
لامكروها وقديججه لون ما اختلف في تنوعه منونا فراجع (قوله بل قياس قولهم الخ)
هو كذلك بل هو موقوف كما بينته في كاشف اللثام وصرح به التقي السبكي في الحلبيات
كما ذكرت عبارته ثمة وكان الشارح لم يستحضره حتى أخذ من القياس المذكور
في كلامه

* (فصل في شروط الوضوء) *

* (فصل) * في مكروهات الوضوء

(بكره الاسراف في الصبغة)
ولو على الشط ومحله في غير
الموقوف والافهوى حرام وبكره
ترك تحليل اللحية الكثية لغير
الحرم (و) يكره (تحليل اللحية
الكثية للمحرم) ان لا يتساقط منها
شعر وهذا ضعيف والمعتقد انه يسر
تحليلها حتى للمحرم لكن برفق
(و) يكره (الزيادة على الثلاث)
الحقيقة بنية الوضوء والنقص
عنهما لانه صلى الله عليه وسلم توضأ
ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد
على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء
وظلم أي أخطأ طريق السنة في
الامرين وقد يطلق لظلم على غير
المحرم اذ هو وضع الشيء في غير محله
(و) تكره (الاستعانة بمن يغسل
اعضاءه الا عذر) كما مر وبالصب
لغير عذر كما مر وترك التيامن
ويظهر أن كل سنة اختلف في
وجوبها بكره تركها وبه صرح
الامام في غسل الجمعة بل بقياس
قولهم يكره ترك التيامن وتحليل
اللحية الكثية أن كل سنة تأكد
طلبها بكره تركها

* (فصل) * في شروط الوضوء

وبعضها شروط النية والشرط
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته
والمراد به هنا ما هو خارج الماهية
وبالركن ما هو داخلها (شروط
الوضوء والغسل الاسلام) لانه
عبادة يحتاج لنية والكافر ليس
من أهلها ومترصة غسل الكافرة
من حيض أو نفاس لكن لا مطلقا
بل للحل وطهها ومن ثم لو أسأت
لزمها أعادته (والتمييز) في غير
الطفل للطواف لما مر أول الطهارة
لان غير المميز لا تصح عبادته فعلم
ان هذين شرطان لكل عبادة
(والنفاء من الحيض والنفاس)
لما فاتهما النعم أغسال الحج ونحوها
تسن للحائض والنفساء وهذا
شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة
(و) النقاء (عما يمنع وصول الماء
الى البشرة) كدهن جامد بخلاف
الجاري

(قوله فوجب الزكاة حيثئذ الخ)
فلزوم الوجود والعدم في ذلك
لوجود السبب والممانع لالذات
الشرط اه جرهي
(قوله وحذف قيد لذاته جماعة)
منهم شيخ الاسلام في شرح لب
الاصول وعبارته هي عبارة المحشي
هنا اجل الليل (قوله كالعيد)
أي والعمره ودخول مكة
والمدينة اه جرهي

(قوله وبعضها) أي شروط الوضوء شروط النية قال في شرح العباب واعلم ان الاسلام
والتمييز وعدم الصاوف وعدم التعليق وعدم المنافي ومعرفة الكيفية شروط للنية كما
سيمعلم من كلامهم اه ولما كانت النية من اركان الوضوء أدخلوا شروطها في شروطه
لنوقف صحته على شروطها وشروطه (قوله ما يلزم من عدمه العدم) فيلزم من عدم
وجود شرط من شروط الوضوء عدم وجود الوضوء ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فقد
تجتمع شروط الوضوء ولا يكون الشخص متوضئا وقد توجب وجوده ويكون متوضئا وخارج عما
ذكر السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كالتقاربة بالنسبة للارث فيلزم
من وجودها وجوده ومن عدمها عدمه (قوله لذاته) خرج به الشرط المقارن للسبب
فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حيثئذ وخرج به أيضا الشرط المقارن للمانع
فيلزم من وجوده العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من
وجود الدين على هذا القول عدم وجوب الزكاة مع وجود شرطها وحذف قيد لذاته
جماعة لعدم الاحتياج اليه فيما ذكر اذا مقتضى لوجوب الزكاة في الصورة الاولى انما هو
السبب لا الشرط ولعدم وجوبها في الثانية انما هو المانع لا الشرط قال شيخ الاسلام
ذكره ايضاح لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وحده وعنه اه
(قوله والمراد به) أي الشرط هنا أي في هذا الباب نبه به الشارح على انهم قد يتوسعون
فيطلقون الشرط على الركن كعكسه بجامع أن كلامهم ما لا بد منه كما لا يخفى على من سبر
كلامهم (قوله ما هو خارج الماهية) استشكل السيد عمر البصري في حاشية التحفة
عند جري الماء على العضو من شروط الوضوء بقوله محل تأمل لان كلامه في الشروط
الخارجة عن حقيقة الوضوء وماهيته وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سميلا
الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وماهيته فتدبر اه
(قوله في غير الطفل للطواف) اما هو اذا أحرم عنه وليمه وأراد أن يطوف به فانه يشترط
أن يطهره وينوي عنه كما اذا غسل حليته الممنونة من الحيض ليطأها (قوله أو
الطهارة) في أوائل فصل الماء المستعمل (قوله فعلم الخ) أي من قوله الكافر ليس من
أهلها أي النية ومن قوله غير المميز لا تصح عبادته أن هذين أي الاسلام والتمييز شرطان
لكل عبادة اذ لا بد في العبادات من النية وهما لا تصح بينهما (قوله ونحوها) أي كالعيد
(قوله تحتاج للطهارة) خرج ما لا يتوقف عليها كذكر الله والصلاة والسلام على رسول
الله صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجاري) عبارة الشارح في حاشية التحفة نصها
في الروضة لو كان على العضو من مائع جري الماء على العضو لم يثبت صح وضوءه اه
وضمير لم يثبت للماء ومن غمة كانت عبارة المجموع أوضح وهي ولو كان على اعضائه أثر
دهن مائع فتوضأ وأمس الماء البشرية وجري عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء

ليس بشرط الى أن قال في حاشية التحفة وفي الختام بعد عبارة الروضة والمجموع وبجيب
جله على ما إذا أصاب العضو بحيث يسمى غسلا فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم
إصابته لذلك العضو لم يكف الخ (قوله وكوسخ تحت الاظفار) أي اليدين أو الرجلين قال
الزيادي في شرح المحرر وهذه المسئلة مما تم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت أظفار
يديه أو رجليه فاستيقظن لذلك وفي حاشية التحفة للشارح اعترض الأذري حكاية الروضة
للخلاف فضلا عن تصحيحه عدم الصحة بقول التبصرة وإذا اتفقا لم يوجب الوسخ على الأيدي
أو الوجه لم يمنع صحة الطهارة ولا خلاف في ذلك وفي فتاوى القفال على يده وسخ كثير
فتوضأ جازا وان لم يتحقق وصوله إلى أسفل الوسخ لأنه صار يخرجه منه وعليه لمسه والمسلم به
بنقض الوضوء لأن القرض أنه لما تولد من البدن أطلق يديه بعض أجزائه بخلاف القفال
الطارقي وفي زيادات العبادي وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لأنه تشق إزالته
بخلاف نحو العجين يجب إزالته قطعا لأنه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الأحياء
والذخائر هذا فقال يعني عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بأنه صلى الله
عليه وسلم كان يأمر بتقليم الاظفار ويرى ما تحته ولم يأمرهم بإعادة الصلاة أه كلام حاشية
التحفة للشارح (قوله وكغبار على البدن) وقول القفال تراكم الوسخ لا يمنع الوضوء قال
الشارح في التحفة والجمال الرملي في النهاية يبين فرضه فيما إذا صار جزءا من البدن
لا يمكن فصله عنه وفي شرح العباب للشارح ذهب ابن المقرئ وشيخه الناصري إلى إباحة
الغضاب بالعفص وأنه لا يمنع وصول الماء للبشرة لكونه يغسل به دفعه له بقليل ويزول
جرمه ثم ينقطع الجسم من حرارته ويحصل من النقط جرم وذلك الجرم من نفس البدن فلا
يكون مانعا من رفع الحدث أه قيل وهو قد لا يخالف كلام البلقيني أي حيث قال أما
ما يغطي جرمه البشرة أن أمكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع والاحرم قبل الوقت
وبعد أه إلى أن قال البلقيني مرادهم بالغضاب الذي أباحوه بغضاب لا يمنع وصول الماء
للبشرة وإنما يغيره لو نجا أو يمنع وصوله إليها ولكن يمكن زواله عند الطهر انتهى وفي
التحفة لا يضر احتملا طه أي الغضاب بالتوضأ لأن الأصل فيه الطهارة ثم ذكر كلاما قرر
فيه عدم نجاسته قال ولا يضر في الغضاب تنقيطه للجسم وتريقه لفشرة عليه لأن تلك
القشرة من عين الجلد لا من عين الغضاب كما هو واضح أه وفي الامداد للشارح بعد كلام
البلقيني السابق مانعه ومنه أي مما يغيره لو نجا فقط أو يمكن زوال جرمه المانع للغضاب
بالعفص ولا نظير لتفريط الجسم من حرارته لأن ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن أه
(قوله في الجملة) أي بأن يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض وتقل ولم يميز الفرض من النقل
فانه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النقلية كما سيأتي التصریح به في كلامه والمصنف
عبر عن هذا الشرط هنا بالعلم بقرضيته وعبر عنه في التحفة بمعرفة كيفية فصل ذلك بما
ذكره هنا بقوله وان لا يعتقد فرضا معينا الخ وعبارتها ومعرفة كيفية فصل ذلك بما

(قوله وكوسخ تحت الاظفار)
قال في العباب يشترط في المتسول
جرى الماء عليه وتقديم ازالته
ما يمنع وصوله إلى البشرة كوسخ
ظفر قال الشارح في شرحه يمنع
وصول الماء لما تحته فوجب إزالته
وما في الأحياء مما نقله الزركشي
عن كثيرين وأطال هو وغيره في
ترجيحه وأنه الصحيح المعروف من
المساحة عما تحتها من الوسخ دون
نحو العجين ضعيف بل غريب كما
أشار إليه الأذري فقد صرح
في التمهيد وغيره بما في الروضة
وغيره من عدم المساحة بشئ
تحتها حيث يمنع وصول الماء لمحل
وكون التقديم غير واجب لا يؤيد
العقولا فالمن زعمه لأن الإزالة
لما تحته لا تنحصر في التقليم بل
كثيرا ما زول ما تحته مع بقائها
وأفتى البيهقي في وسخ حصل من
غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف
ما نشأ من بدنه وهو العرق المتجمد
وجزم به في الأنوار أه جل الليل

كوسخ تحت الاظفار خلاف
للفرازي وكغبار على البدن
بخلاف العرق المتجمد عليه لأنه
كالجزء منه ومن ثم نقض مسه
(والعلم بقرضيته) في الجملة لأن
الجاهل به ما غير متمكن من الجزم
بالنية (وأن لا يعتد

(قوله لأن الشارع ألقاه) ومنع

الاستناد اليه باستعماله ما جاء من
ديار الجوس مع غلبة تنجسه عملاً
بأصل الطهارة ولم يتصور ذلك مع
الاشتباه لانه مانع قوي ولذا
صرحوا بان الاثمة اعرضوا في
باب الاجتهاد عن التمسك بالأصل
فأوجبوا التوقف عنه حتى يعلم
الظاهر بالاجتهاد لا بنحو الالهام
وان كان ولياً لأن الأحكام لا تنبئ
على الخواطر والالهامات لانه
لا ثقة بخواطر من ليس بعصوم
اه كلام حاشية فتح الجواد أصل
(قول الشارح وأن لا يكون على
العضو ما يغبر الماء) جمع بين هذا
والذي قبله لأن الأول خاص
والثاني عام والا فالأول من أفراد
الثاني كما هو ظاهر اه جرهي

فرضاً معيناً من فروض سنة) فيصح
وضوءه وغسل من اعتقد أن جميع
مطلوباته فروض أو بعضها فرض
وبعضها سنة ولم يقصد بفرض
معين النفلية وكذا يقال في
الصلاة ونحوها (والماء الطهور)
أو ظن انه طهور فلو تطهر بماء
لم يظن طهوريته لم يصح طهره به
وان بان انه طهور (وازالة النجاسة
العينية وأن لا يكون على العضو
ما يغبر الماء وأن لا يعلق نية) فان
قال نويت الوضوء ان شاء الله
لم يصح ان قصد التعليق أو أطلق
بخلاف ما اذا قصد التبرك (وأن
يجري الماء على العضو ودخول
الوقت لاداء الحدث) أو ظن دخوله وقتاً

فرضاً أو شرطاً ولم يقصد بفرض معين النفلية صح أو نفلاً فلا يأتى هذا في الصلاة ونحوها
اه وكذلك عبارة الامداد والنهاية لأنهما أحذفاً مسألة ظن الكل فرضاً وعبارة فتح
الجواد وأن لا يقصد بفرض معين النفلية اه وفي شروح البهجة والروض والتحرير لشيخ
الاسلام ومعرفة كيفية كنهه الآتي في الصلاة اه فظهر لك ان منيع المصنف هنا
مخالف لما جرى عليه اصطلاح المتأخرين في التعبير زعماء بر في العباب بنحو ما عبر به
المصنف هنا والامر في هذا قريب (قوله فرضاً معيناً) أي كغسل الوجه فان اعتقده
نقلاً لم يصح وضوءه وكذلك الصلاة (قوله والماء الطهور) أي في نفس الامر فلو توضأ
من ماء يعتقده طهوريته ثم بان عدمه لم يصح وضوءه (قوله أو ظن انه طهور) أي عند
الاشتباه قال الشارح في حاشيته على فتح الجواد لا يحتاج لظن الطهارة الا عند وجود
معارض وهو الاشتباه فيما اذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمنع عليه التوضؤ من أحدهما
الابعد أن يجتهد ويظن طهارة واحد ظناً مؤكداً فاشاع الاجتهاد الى أن قال وخرج
بنالك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استناداً لأصل طهارته وان غلب على
ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في نفسه النجاسة وانما يلتفت لهذا الظن لأن الشارع
ألقاه الخ (قوله وازالة النجاسة العينية) ولو بقسلة واحدة لكن يشترط ان تزال
الغسلة عينية وأوصافه الاما عسر من لون أو ريح وان يكون الماء واداعى النجس ان
كان دون القلتين وان لا تتغير الغسلة ولا يزيد وزن سابعه اد اعتبار ما يتشربه المغسول
ويعطيه من الوسخ الطاهر وانما قيد هذا بالعينية لانها التي تحتاج الى التمسك بهذه الشروط
فاحتاج الى التنبه على ازالته وأما النجس الحكمي فالغسلة الواحدة تكفي فيه عن
الحدث وان ثبت حيث كان الماء القليل واداعى موضع النجاسة بالتقصيل ويمكن أن
يكون المصنف جرى على رأي الرافعي من أن الغسلة الواحدة لا تكفي عن الحدث وان ثبت
بل لا بد من ازالة النجس أو لا ثم بعد الحدث كما هو ظاهر عبارته وقد نبت على هـ ذافي
رسالتى في شروط الوضوء (قوله يغبر الماء) أي تغبراً صاراً كما سبق في محث المياه قال
في الامداد ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر على انه قد يشف فيمنع وصول الماء للباطن
فتجب ازالته اه وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك وقد ذكرته في الاصل فراجع منه ان
اردنه (قوله أو أطلق) ألقوا الاطلاق بالتعليق هما والتبرك في الاطلاق لانه الاحوط
بالبابين والسيد عمر البصرى هنا كلام قوي ينشئ في الاصل (قوله ما اذا قصد التبرك)
أي بد كرايم الله أو به هذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة أو باتباعه صلى
الله عليه وسلم فانه بعد أن أمرهم بأقوله تعالى ولا تقولن شيئاً الى فاعل ذلك عدا الا
أن يشاء الله كان يتركها في كل أو غالب أوقاته وكذلك اذا أتى بها نية أن افعال العباد
لا تقع الا بشيئة الله ذكر ذلك كما في شرح العباب (قوله وان يجري الماء على العضو) قال
في شرح العباب فلا يكفي ان يمسه الماء بالجرى لانه لا يسمى غسلاً ومن ثمة لم يجز الغسل

الوقت لاداء الحدث) أو ظن دخوله وقتاً

بالثلج والبرد إلا أن ذاب أو جربا على العضو كما تروى في الامداد والنهاية لا يمنع من عقد هذا
شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به أى الغسل ما يعم النضح اهـ (قوله
ومرت) أى الموالاة ومن شروط الوضوء تحقق المقتضى له عند تبين الحال والافوض
الاحتياط صحيح وفيه كلام ذكرناه في الاصل ومنها غسل جزء مما يتصل بالمغسول ويحيط
به ليتحقق استيعابه وهذا اعمد الشارح منها في الایعاب والخطيب في الاقناع لكن رده
الشارح في الامداد والجمال الرمل في النهاية بأنه بالاركان أشبه ومنها غسل ما ظهر بالقطع
من محل الفرض وهذا اعمد من الشروط في الایعاب ورداه في الامداد والنهاية بما رده
ما قبله ومنها غسل المشتبه بالاصل على عدمه في الایعاب أيضا ورداه في الامداد والنهاية
بأنه بالاركان أشبه وقد أفردت الكلام على شروط الوضوء في تأليف مستعمل يسمى كشف
المروط عن مخدرات ما للوضوء من الشروط

* (فصل في المسح على الخفين) *

(قول بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يقرأونه صلى الله عليه وسلم سقرا
ولا حضرا وقد صرح بجمع من الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواه فخار وزوا الثمانين منهم
العشرة المبشرة وعند ابن أبى شيبة وغيره عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من
الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازهما خلافا للخوارج لان القرآن لم يرد به
والشيعة لان علما امتنع منه لكنه لم يثبت عنه باسناد موصل يثبت بمثله كما قاله البيهقي
(قوله حتى يكفر بها) أى بالاحاديث المتواترة جاحده أى مسح الخلف بمعنى جوارزه وهذا
من تنسية قول القيل قال في التحفة قال بعض الحنفية أى وهو الكرخي منهم أخشى أن
يكون انكاره أى من أصله كفرا اهـ وفي الامداد قال بعضهم وذكره ويعلم من عدم تكفير
أئمتنا الخوارج والشيعة مع قولهم بعدم جواز المسح على الخفين ان المنكر له لا يكثر عند
أئمتنا واقتضى كلام القليوبي على المحلى تكفيره كما ينشئ في الاصل وقول التحفة والامداد
من أصله قال الهاتفي في حواشي التحفة احتزبه عما اذا أنكر بعض شروطه وكيفية
وأحكامه (قوله لا يثارة الغسل الافضل) عبر بنحو ذلك في الامداد وفتح الجواد
واستشكله سم في حواشي المنهج بأن تقديم الافضل مطلوب شرعا فكيف يتضمن الرغبة
عن السنة وما المانع من أن المراد بالرغبة عن السنة نفرة النفس وعدم طيب القلب
بالقـهل وأى محذور في ذلك مع اعتقاد صحته اهـ واستشكله في حواشي التحفة أيضا
وهذا الاستشكل بالنسبة لما في هذا الكتاب وشرحي الارشاد متجه ان لم تقول العبارة
وأما التحفة فعبارتها ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثارة الغسل عليه لامن حيث كونه
أفضل منه سواء أوجد في نفسه كراهيته لما فيه من عدم الظافة مثلا لم لا تعلم أن الرغبة
عنه أعم وان من جع بينه ما أراد الايضاح اهـ فقوله الامن حيث كونه أفضل دافع
لتوقف سم وعبر في النهاية بنحو ما في التحفة فقال لا يثارة تقديم الافضل عليه اهـ ولعل

(قوله ذكرناه في الاصل) قال فيه
مانصه فلو شك هل حدث أولا
فتوضأ احتياطا ثم تذكر حديثه
لم يصح وضوءه ونظير شيخ الاسلام
في عده من الشروط فقال في
شرح تنقيح الباب فيه نظر لان
عدم صحة ذلك انما هو للتردد في
النية بلا ضرورة كما ذكره أئمتنا
لعدم تحقق المقتضى والابلز أن
لا يصح وضوء الاحتياط وان لم يبين
الحدث ولا الوضوء المجددان
أراد بالمقتضى الحدث وان أراد
أعم منه حتى يقال المقتضى
للوضوء المجدد متحقق وهو الصلاة
التي صلاها بالوضوء الاقل فنقول
والمقتضى للوضوء الاحتياط
متحقق وهو الشك في الحدث اهـ
وفي الامداد والنهاية انه ليس
بشرط مطلقا بل عند التبين اهـ
أصل يعرفه

ومرت كاستصحاب النية حكما المعبر
عنه بفقد الصارف

* (فصل) * في المسح على الخفين
واحاديته شهيرة قيل بل متواترة
حتى يكفر بها جاحده (ويجوز
المسح على الخفين بدلا عن غسل
الرجلين في الوضوء) وقد يسن كما
اذا تركه رغبة عن السنة
لا يثارة الغسل الافضل

النسخة التي وقعت لابن قاسم من التحفة حذف منها الامن قوله الامن حيث الخ وقد قال
الهاتفي في حواشيه على التحفة قوله الامن حيث كونه افضل لان ايشاره من هذه الحاشية
مدوح لاجدور فيه الخ ما قاله فيحمل قول الشارح في هذا الشرح وفي شرح الارشاد
لا يثارة الغسل افضل أي الامن حيث كونه افضل بل من حيث ما ذكره سم في حاشية
المنهج من نفرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل أو من حيث اعتقاده افضلية الغسل
مطلقا مع انه ليس كذلك اذ قد يكون المسح افضل من الغسل بل قد يكون المسح واجبا
ويؤتى الى ارادة هذا الاخر قول الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرمل وابن اعلان
في شرح ما على الايضاح أو رغبة عن السنة بمعنى ثقلها عليه لعدم الفقه له اولظنه أن
الغسل افضل منه دائما ولو نحو ذلك مع اعتقاد جواز له لا بالمعنى الذي ذكره في باب الردة
من انه لو قيل له قص أظفارك فقال لا أفعل رغبة عن السنة فان ذلك كفر انتهى كلامهم
وهذا لا يؤيد ما سبق عن القليوبي لان هذا الذي عدوه كفر افيما اذ رغب عنه مع علمه
بسنه فتكون رغبته عنه استقبالا للسنة وهو كفر وما قاله القليوبي في نفسه الرغبة عنه
لانكاره سنه وهو الذي قال فيه الكرخي من الحنفية أخشى أن يكون انكاره أي من
أصله كفر وقد نقل شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ان بعض الصحابة قال بنسخ
حديث المسح على الخلف اه ومع ذلك لا قائل بتكفير القائل به هذا وقد رأيت في بعض
نسخ هذا الشرح زيادة لا كما في التحفة والنهاية وغيرهما وعليه فلا اشكال أصلا (قوله
أوشك في جواره) في التحفة أي لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه ومثلها عبادة الزيادة
في شرح المحرر في حاشية شرح المنهج وفي الامداد والنهاية أي انهم معارض كدليل
للاعتقاد عدمه وعبارة الخطيب في المغني والاقناع أي لم ينظم من نفسه اليه لانه شك هل
يجوز له فعله أولا اه وفي شرح التنبية الخطيب المراد بالشك في جواره عدم سكون النفس
اليه لا الشك في حكمه هل يجوز أم لا اذ يبعد جواره مع هذا فضلا عن كونه افضل اه
بحروفه وأفاد به أن معنى قوله لا الاعتقاد عدم جواره انه عند اعتقاده عدم جواره
لا يجوز ~~ف~~ كذلك غير المسح من العبادات فمن لم يعتقد جواز الوضوء مثلا وتوضا اتفاقا
وضوا مستجمعا أو كانه وشروطه لا يصح وضوءه وكذلك غير الوضوء من العبادات
وعبارة القليوبي في حواشي المحلى أو لشك في جواره بمعنى عدم طمأنينة نفسه اليه
أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا لما مر اه وهذا يقتضي
أن المراد بما مر كون ما ذكره كفرا وهو المتبادر من كلامهم وقال ابن اليتيم في حاشيته على
تحفة الشارح يعني انه ليس المراد انه شك في حكم المسح على الخلف هل هو جائز أم لا بل المراد
انه مع علمه بأنه جائز باتفاق العلماء خيبت له نفسه القاصرة شبهة فيه أي جواز المسح على
الخلف له فعند ذلك يسن له المسح عليه رغم انه هذه النفس الخ أي من كون حديث المسح
منسوخا كما قال به جماعة من الصحابة بآية المائدة وقول جرير البجلي كما في الصحيحين رأيت

أوشك في جواره أو كان ممن
يقصد به

(قوله وقد نقل شيخ الاسلام في
شرح البهجة الكبير الخ) الآن
يقال ان المسح مجمع عليه مع عدم
من الدين بالضرورة فيكون
التكفير حينئذ ظاهرا وامانا
حيث تواتر الحديث فقد قيل
بنسخه وان كان فيه نظرا أه أصلا
(قوله أي لتخيل نفسه القاصرة
شبهة فيه) أي بان يؤخذ ان المسح
المراد به الغسل الخفيف الذي
تسميه العرب مسحاه جر هزي

أو وجد في نفسه كراهيته وكذا في سائر الرخص أو خاف قوت الجماعة وقد يجب إذا أحدث وهو لا يسهل ومعه ما يمكن المسح فقط أو توقف عليه أو لا يشعر عرفة أو الرمي أو طواف الوداع أو الجمعة إن لم يمتد أو الوقت أو انقضاء أسير أو خرج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة لتحو أو قطع وبالموضوء الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز فيها (وشروط جواز المسح) على كل من الخفين (إن لبسه بعد طهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لا فقد الماء (كامله) بأن لا يبقى من بدنه لمعة بلا طهارة فلا يجوز لبسه قبل كماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرخص فيه إلا بعده والعبرة بالنقار القديمين لو غسل رجلا ولبس خفه ثم الأخرى ولبس خفه أمر ينزع الأولى من موضع القدم ووردها في جزئ غسلهما في الخلف قبل قرارهما وبضر الحدث قبله (شرطه) أن يكون الخلف ناهرا

قوله ومثله في الأولين سائر الرخص وفي المغني والافتقار نحوه كما في الأصل اهـ

رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين إذا بودا ودعا لوالجبري أنما كان هذا قبل نزول المائدة قال وما سألنا إلا بعد نزولها لا يتنى احتمال روايته ذلك قبل إسلامه وإن كان خلاف الظاهر لا سيما جبري أنما أراد الرد على قولهم إنما كان قبل نزول المائدة وفي الامداد وفتح الجواد وأمر به مع ذلك لقهر نفسه التخليه لمنع ما علم واستقر اهـ (قوله أو وجد في نفسه كراهيته) سبق عن التحفة أن هذا داخل في الرغبة عن السنة وإن من جمع بين الرغبة عنها وبين وجود الكراهية أراد الإيضاح فالرغبة عن السنة أعم من أن يجد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة مثلا ولم يجد لها وفي الامداد والنهاية إلى أن تزول وبعبارة الاسني في صلاة المسافر ويستمر ذلك إلى أن تزول عنه الكراهية ومثلهما ما لو كان ممن يقتدى به انتهت (قوله وكذا في سائر الرخص) أي باقيها كما صرحوا به كالجمع بالسفر وغيره وفي الامداد بعد ذلك كرهوا ما في هذا الكتاب بل يكره تركه في كل ذلك وكذا سائر الرخص اهـ وكذلك التحفة وزاد فيها وأرفقه حدث وهو متوضئ ومعه ماء يكفيه لو لبسه ومسح لأن غسل قال ومثله في الأولين سائر الرخص (قوله إذا احتجث وهو لا يسهل الخ) زاد في الامداد أن نجار ميت تعينت عليه الصلاة وفي نهاية الجمال الرمي إذا نصب مأثمه عند غسل رجله ووجد برد لا يذوب يمسح به اهـ وقد يكره المسح كما لو كرهه وقد يحرم ويصح كغصوب وقد يحرم ولا يصح كالحجور إذا لبسه لغير عذر (قوله وخرج بالرجلين) قال سم في حوائج شرح المنهج لو كان له أن يذوب من رجلين فينبغي أنه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف إلا أن كان بعضها زائدا أو غائبا (قوله وخرج) (قوله وبالموضوء) أي خرج بالموضوء الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز في الغسل المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين سواء أكان الغسل مستنونا أم واجبا لعدم وروده فيها ما ولأنهما لا يتكرران تكرار الوضوء (قوله لا فقد الماء) عبارة الامداد أو تيمم لا فقد الماء كجرح ومصورته أن يتكاف مع بقاء علة غسل وجهه ويديه ومسح رأسه بعد حدثه ليمسح على الخلف والأوجه أن تكلفه لما ذكر من الغسل حرام إذا الصورة أنه يضمره كما ينشئ في بشرى الكرم مع رد اعتراض الزركشي على هذا التصوير بأنه فاسد أمام تيمم لا فقد الماء ثم لبس الخلف فإنه لا يجوز له المسح لبطان طهره برؤية الماء انتهت بحروفها وعبارة النهاية للجمال الرمي ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إذا كان لا عوازا للماء لم يكن له المسح بل إن وجد الماء لم يمتد فتمه والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء عليه مسح فهو كدائم الحدث والأوجه الحرمته انتهت قال في المغني إن غلب على ظنه الضرر ونقله عن شيخه (قوله بلا طهارة) أي عن الحدثين (قوله لا بعده) أي كمال الطهر (قوله أمر ينزع الأولى) أي لكونها البست قبل كمال الطهر إذ لبسها كان قبل غسل الأخرى (قوله وبضر الحدث قبله) أي قبل وصول القدم إلى قراره من الخلف والحاصل أن حكم ساق الخلف حكم خارجة لا في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان لا يسهل

ولومغصوبا وذهبها فان كان نجس العين
أو متجسبا لا يبغي عنه لم يجز
مسحه مطلقا للصلاة ولا غيرها
أهدم امكانها مع كونها الاصل
وغیرها تبع لها أو بمغصوبه فاذا
مسح محل النجاسة فكذلك
والاستباح به الصلاة وغيرها
وان يكون (قويا يمكن) ولو
بمشقة (تتابع الشيء عامه) وان
كان لا يسهل معه عدم الواجب
بالنسبة للمسافر والمقيم ان يكون
بحيث يمكن التردد فيه بالانعل (في
الحاجة) التي تقع في مدة لبسه
وهي ثلاثة ايام ولياليها للمسافر

(قول الشارح ولومغصوبا) أي لان
الحرمه لامر خارج ومن ثم امتنع
لبسه على محرم كذا قالوه ويظهر
انه حيث جاز لبسه بأن اضطر استر
رجله لراحة مشلا انه يجوز له
المسح عليه اه جرهي وأشار
بلواي خلاف في ذلك قال النووي
في متن المنهاج قبل وحللا اه أي
قال صاحب التلخيص يشترط في
صحة المسح ان يكون الخلف حلالا
لان المسح للاستدامة وهو مأثور
بالتزاع قال في التحفة والاصح انه
لا يشترط كالتميم بمغصوب اه من
الاصل

للخلف فأخرج قدمه الى ساقه فانه لا يبضر الا اذا كان ساق الخلف طويلا خارجا عن العادة
وأخرج رجله الى موضع لو كان الخلف كالمعتاد في الاخفاف اظهر شي من محل الفرض فانه
يطل مسحه كافي التحفة والنهاية وغيره اه (قوله ولومغصوبا) قال م ر ولو جلد آدمي
محترم وحر والفرق بين المسح وبين عدم صحة الاستنجاء به قال سم وقد يفرق بأن هذا الباب
أوسع بدليل صحة المسح على خف الذهب وعدم صحة الاستنجاء به لانه مهمل الخ (قوله
فكذلك) أي لم يجز له مسحه مطلقا للصلاة ولا غيرها قال الزيادي في شرح القمرو حواشي
المنهج والعبارة لها واستشكك بانه ماء طهارة وماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المغفورة
عنه لا يبضر واجيب بان محل الغفوة اذا انتقل ماء الطهارة اليها لا عن قصد ر أم اذا كان
بقصد كما هنا فلا يبغي عنه خطيب اه قال سم في حواشي شرح المنهج اقول ينبغي الغفوة
اذا مسح موضعا طاهرا فاختلط بالنجاسة أي المغفوعة عنها لآخر قصد لان ماء الطهارة
لا يبضر اختلاطه بالمغفوعة عنه تأمل اه وبجملته في حواشي التحفة أيضا وذكر فيها أيضا ما نصه
نعم ان عمت النجاسة المغفوعة عنها الخلف لم يعد جواز المسح عليها م ر اه وفي التحفة والنهاية
والعبارة للتحفة نعم يبغي عن محل خرزة بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به
في طهر نظايره بغسله سبعا بالتراب ويصلي فيه الفرض والنفل ان شاء لكن الاحوط تركه
زاد فيها ويظهر الغفوة عنه في غير الخفاف مما لم يتيسر خرزة الابيه اه (قوله بالانعل) اعلم
أن المصنوع من كلام أئمتنا ان المراد من اطلاقهم الخلف هو ما يداس به على الارض من
غير نعل كالجزمات والمداسات الساترة محل الفرض وأما الاخفاف المعروفة اليوم فهي
المسماة في كلام الفقهاء بجوارب الصوفية ويدل على ذلك امور منها قولهم هنا بالانعل
وقد صرح به في التحفة والنهاية وغيرهما والاخفاف المعروفة اليوم لا تلبس بالانعل ومنها
قول الرافعي في الشرح الصغير جوارب الصوفية التي تلبس مع المكعب لا يمسح عليها
الا ان يمكن متابعة المسمى عليها الصفاقتها وتجلبد اسفلها والصاقها بالمكعب اه كلام
الشارح الصغير وعبارة الوجيز للغزالي القوي ما يتردد عليه في المنازل لا كالجوارب
والقافة وجوارب الصوفية انتهت وعبارة الرافعي في الشرح الكبير لا يجوز المسح على
اللقائف والجوارب المتخذة من الصوف والمبدلانه لا يمكن المسمى عليها وبسمل نزعها
فلا حاجة الى ادايتها في الرجل ولانها لا تمنع نفوذ الماء الى الرجل ولا بد من شيء مانع على
الاصح كما سألني وكذلك الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جوارب
الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المسمى عليها ونفوذ الماء
الخ وانما يعرف بالخلف في هذه الازمان ما يلبس مع المكعب وهو جوارب الصوفية وفي
شرح الروض جوارب الصوفية هو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة
قال الشارح في شرح العباب الظاهر انه منسوب للصوفية لكثرة لبسهم له وما يدل لما
قلته عبارات كثيرة يثبتها في الاصل فراجعها منه ان اردتها (قوله في الحاجة) التي تقع

(قوله لحاجات اقامته) واستقر عليه

كلام عس وقال سم في حواشي
الغرر وهو المتجه اه (قوله كما ان
المراد في المسافر تردده ثلاثة أيام)
لولا يقو الخلف للتردد في الثلاث
بالنسبة للمسافر بل في يوم وليلة
فقط فامتناع المسح حينئذ مطلقا
مشكل لانه لا يتقص عن المقيم
فلمسح مسحه وقد يقال اذ قوي
للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل
من ثلاث هـ الاجازة للمسح زمن
قوته وان زاد على يوم وليلة اه
جـ ل الليل مختصرا

ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز في نحو
وقبى يتخرق بالمشى عن قرب وان
يكون (ساترا محل الغسل) وهو
القدم بكعبيه ولوز جاجا شافا
أومت قوقا شاد بالعر او يشترط
الستر من كل الجوانب (لا من
الاعلى) عكس ساترا العورة لان
الخلف يلبس من اسفل ويتخذ
لستره بخلاف القميص فيهما وان
يكون (مانعا لنفوذ الماء) لو صب
عليه فالعبرة بماء الغسل فلا يجوز
نحو منسوج لاصفاقة والمعتبر
منعه لذلك (من غير) مواضع
(الخرز) (و) (لا الشق) ويمسح
لابسه في غير سفر قصر مقيما كان
أو مسافرا سقرا قصيرا أو طويلا
لا يبيح القصير يوما وليلة وفي سفر
القصر له ان يمسح خفيه فيه ثلاثة
أيام بلباسها كاملة سواء تقدم
بعض اللباس على الايام أم تأخر

في مدة لبسه جرى الشارح في حاشية الايضاح للنوى على أن المراد حوائج المسافر
المعتادة لغالب الناس عند سقوط وترحال قال وضبطه الحاملي كالشيخ أبي حامد بثلاثة
اميال فأكثر والجو يخفى مسافة القصر تقريرا واعتمده الاسنوى والاوجه كما أشار لبعضه
ابن النقيب خلافا لمن وهم في فهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنازل مدة لبسه من ثلاثة
أيام بلباسين للمسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز ما لا يقوى على التردد في حوائج تلك المدة
الخ قال تليد الشارح عبد الرؤف في شرح مختصر شيخه الشارح لايضاح النووي مانصه
قضية كلامه أي الشارح في مختصر الايضاح انه لا يعتبر ما يطرأ له من حوائج لا يعتادها
أو يعتادها وهي نادرة وهو ظاهر ان لم يرد بها غالب الناس والا كما صرح به في الحاشية
فقد يكون ما لا يعتاده هو المعتاد أو يعتاده مخالفا لعاداتهم والعبرة بهم لا بآدته انتهى
(قوله ويوم وليلة للمقيم) الذي اعتمده الشارح في التحفة والجمال الرملي في النهاية وغيرها
ان المراد تردده يوما وليلة لحاجات اقامته واعتد شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في
الاقتناع تبعا لابن العسما أن المراد تردده لحاجات سفر يوم وليلة كما ان المراد في المسافر
تردده ثلاثة أيام لحاجات سفره (قوله عن قرب) قال سم في حواشي المنهج ينبغي ان يكون
المراد انه اذا لم يمكن تردد المسافر فيه ثلاثة أيام امتنع مسحه يوما وليلة اذا لم يمكن التردد
فيه يوما وليلة وليس المراد أنه يجتمع حينئذ المسح مطلقا لان غايته ان يكون كالمقيم فتأمل
فانه واضح هذا وقد قرر مرأ اعتبارا مكان تتابع المشى فيه ثلاثة أيام حتى في حق المقيم
ثم قرر يوما وليلة للمقيم وذ كرس ما هـ ذام عنه في حواشي التحفة أيضا وزاد وقد يقال اذا
قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هـ الاجازة للمسح زمن قوته وان زاد على يوم
وليلة الخ وفي حاشية التحفة للهاتفي وكذا له ان يمسح مسح المقيم ان قوى للتردد أكثر من
يوم وليلة وأقل من ثلاث ولا يجوز له المسح زمن قوته الزائدة على قوة يوم وليلة فيما يظهر
نعم ان كان قويا للتردد ثلاثة أيام فمسح عليه أن يزيد من يوم وليلة ثم يتخرق لم يضر وضح ما زاد
على يوم وليلة أيضا اه كلام الهاتفي (قوله شافا) أي لا يمنع النظر الى العورة (قوله
شـ بالعر) أي قبل الحدث قال في التحفة كل ما طرأ وزال مما يمنع المسح ان كان قبل
الحدث لم يطرأ اليه أو بعده فطرأ اليه انتهى وهو ظاهر في غير نحو تجس الخلف أما هو
قالوجه انه بغسل ويبقى المسح كما أشبعت الكلام عليه في بعض الفتاوى (قوله بخلاف
القميص فيهما) أي في السستر والاختاذ فانه يلبس من فوق ويتخذ لستره أيضا قال في
التحفة ولكون السر او بل من جنسه أي ساترا العورة الحق به أي ساترا العورة وان
تخلفا فيه أي فانه يلبس من اسفل ويتخذ لستره أيضا (قوله مانعا لنفوذ الماء) أي في غير
متخرق البطانة والظاهرة بلا تخاذ أما هو فيجزي وان لم يمنع نفوذ ماء الغسل اذ هو حينئذ
كخف يصله الماء من محل خرزه (قوله تقدم بعض اللباس على الايام) أي بان انتهى الحدث
عند غروب الشمس فهنا تقدمت الليلة الاولى على الايام (قوله أم تأخر) أي بان انتهى

(قوله ولو نحو مجنون) وفي حاشية

الايضاح للشارح بحث البلقيني
في فتاويه ان المجنون والمغصى
عليه غير المرتد لا تحسب عليه المدة
سفرا ولا حضرا لانه لا صلاة عليه
فلم يستجبه هذا المسح الصلاة بخلاف
النائم لوجوب القضاء عليه
ومقتضاه انها لا تحسب على
الصبي وهو مناف لاطلاقهم فان
قبيل معنى قوله لا صلاة عليه انه
ليس مخاطبا به بالعدم صحتها منه
بخلاف الصبي قلنا ينقض بالنائم
اه أصل

وحينئذ يشترط في جواز المسح لمدة
ثانية ان (يتزعه المقيم) ونحوه (بعد
يوم وليلة) والمسافر سفر قصر بعد ثلاثة
أيام بلياليها وابتداء المدة فيهما
من نهاية (الحديث بعد اللبس)
لان وقت المسح يدخل به فاعتبرت
مدته منه (فان مسح خفصه)
أو أحدهما (حضر ثم سافر أو
عكس) أي مسح سفر ثم أقام
(ثم مسح مقيم) تغليباً للحضر لانه
الأصل فيقتصر في الأول على يوم
وليلة وكذا في الثاني ان أقام قبل
مضيها والانتها المدة بمجرد
اقامته وأجزأه ما مضى وان زاد
على مدة المقيم لان الإقامة انما
تؤثر في المستقبل ويشترط أيضاً
ان لا يحصل له حدث أكبر والا
لزمه التزعه وان أمكنه غسل
رجليه في ساق الخلف وان لا يشك
في المدة وأن لا تتكسر العرا وان لم
يظهر شيء من مجل الفرض

الحدث في الصبح فهنا الليلة الثالثة تتأخر بعد الثلاثة الايام وهذا يعني قول غير هذا
الكتاب سواء أسبق اليوم الاول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بان أحدث وقت
الفجر ولو أحدث في اثناء الليل أو النهار اعتبر بقدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم
الرابع (قوله في جواز المسح لمدة ثانية) اما اذا لم يرد المسح لمدة ثانية فانه لا يلزمه نزعه بل
يكفيه بعد انتهاء المدة غسل رجله داخل الخلف ويرتفع حدثهما بذلك ويباح له سائر
ما يباح للمتوضئ الا المسح على الخلف (قوله فيهما) أي في المسافر والمقيم في التحفة ولو نحو
مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ثم قال فبحث البلقيني استثناءه لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك
اه (قوله من نهاية الحدث) مطلقاً عند الشارح وشيخه شيخ الاسلام والخطيب وعند
الجمال الرملي من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كلبس
ونوم قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متتابعان
ثم انتهى الثاني قبل الاول كان مس وأدام ثم بال وانقطع بوله ثم مسه الاول فلا تحسب
المدة الا من انتهاء المس أو الثاني فتحسب من انتهاء البول ولا نظر لوجود المس المستمر كل
محتمل وقضية قولهم لامعنى لوقت العبادة الخ الاول ولانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهائه دون
انتهاء البول لانه بعد انتهائه مباشر لحدث المس ومع مباشرته له هو لم يتأهل للعبادة وعليه
فلونام ثم سفع منه حدث وانتهى قبل الاستيقاظ لم ينظر لسماع ذلك الحدث ولم تحسب المدة
الا من الاستيقاظ وعلى الثاني يقبل اخبار عدل رواية للنائم بوجود حدث ريح منه
انتهى قبل استيقاظه قبل قولهم لامعنى لوقت العبادة الخ يقتضى انه لا يسجد بعد
الوضوء قبل الحدث وليس كذلك اه ويرد بان التجديد من توابع الوضوء الاول فلم يشمله
كلامهم لانه في عبادة مستقلة لا تابعة اه كلام حاشية فتح الجواهر (قوله فاعتبرت مدته)
أي المسح منه أي من المذكور من نهاية الحدث أو من الحدث على تقدير مضى وهو
نهاية وفي الامداد والنهاية من توابع حدثه وغسل رجله في الخلف ثم أحدث كان
ابتداء مدته من الحدث الاول لا الثاني زاد في النهاية لو أحدث ولم يمسه حتى انقضت
المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة زاد الخطيب في الاقتناع أو لم يحدث لم
تحسب المدة ولو بقي شهراً مثلاً (قوله حضر ثم سافر) قال ابن عبد الحق مثل ذلك كما يحتمل
بعضهم ما لو مسح في سفر معصية ثم تاب أو في سفر طاعة ثم عصى به اه وفي المغنى ومثل ذلك
ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر اه (قوله
أي مسح سفراً) قال في التحفة خرج بالمسح الحدث وضى وقت الصلاة حضر فلا عبرة
بما بل يستوفي مدة المسافر الخ (قوله وان لا يشك في المدة) أي كان شك في زمن حدثه
أو ان مسحه في الحضرة أو السفر لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع
لاصل الغسل قال في النعقة ظاهر كلامه أي النووي ان الشك انما يمنع فعل المسح ما دام
موجوداً حتى لو زال جازفعله فلو شك مسافر فيه في ثاني يوم ثم زال شكه قبل الثالث مسحه

واعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه اه زاد الخطيب في المغني والرملي في
 النهاية والعبارة لها ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي
 به في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد احدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على
 الشك وجب عليه اعادة مسحه ويجوز له اعادة صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم
 الثالث اه وفي التحفة مانعه في المجموع لو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعاً أخذ
 في وقت المسح بالاكثر وفي أداء الصلوات بالاقول احتياطاً للعبادة فيهما الخ قبل هذا مناف
 لقولهم لو شك بعد خروج وقت الصلاة في فعلها لم يلزمه قضاءؤها اه وهو اشتباه لما ساذكره
 أوائل الصلاة انه ان شك في فعلها لم يلزمه القضاء أو في كونها عليه لم يلزمه مع الفرق بينهما اه
 وعبارة المغني الخطيب فلما احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك أن تقدم
 حذته ومسحه أو في وقت الظهر وصلاتها بأم تأخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر قبله
 قضاؤه لان الأصل بقاؤها وتبطل المدة من أول الزوال لان الأصل مسح الرجلين الخ
 (قوله غسل قدميه فقط) ويسن الوضوء كاملاً نحو جامن الخلاف وشمل كلامه السلس
 فيكفيه غسل رجليه ولولا الفرض حيث حصل التوالى بين طهره ومسحانه كما يجتنبه في
 الامداد والنهاية خلافاً لما بحثه الاذري من وجوب الاستئناف وتردد دم في حاشيته
 على المنهج في انه هل يحتاج في غسلهما إلى نية وتبعه على التردد الشيخ يسن وذكر رسم في
 حاشية التحفة احتمالاً لا في وجوب ذلك قال في شرح مختصر أبي شجاع بالنية فيما يظهر
 واعتمد الشوبري والحلي في حواشي المنهج والقلوبي في حواشي الحلي والهاتفي في
 حواشي التحفة وغيرهم ونازع ابن اليتيم في حاشيته على التحفة في ذلك بما يفتيه في الأصل
 وان كان بطهارة غسل القدمين كان غسلهما داخل الخلف اعادة لهما من غير منفع شيء
 وان كان محدثاً اعادة الوضوء بكاه (قوله مسح اعلاه) أي ظاهره السائر لظهور القدم تحفة
 ونهاية (قوله وحرقه) كذلك التحفة والنهاية كشرح المنهج والاقناع وغيرهما خلافاً
 لما في الامداد من التطهير فيه ولم يتعرض له في فتح الجواد (قوله خطوطاً) قال في شرحي
 الارشاد بان يفرج بين اصابعه زاد في الامداد ولا يضعها اذا استيعابه بنفسه ومن ثم لم
 يندب كما في الروضة لكنه محمول على انه خلاف الاولى الخ (قوله الى آخر ساقه) هي
 عبارة شرحي المنهج والتحرير لشيخ الاسلام وقضية ندب التعجيل في المسح على ساق الخلف
 وصرح بذلك الخطيب في شرح التقييه ونقله عن الدميري والشارح في الامداد كما رأيت
 في بعض نسخه لكن المعتمد خلافه فلا يسن فيه تعجيل كما أوضحته في الأصل بما لم أقف على
 من حام حوله بل قضية كلام المجموع انه لا خلاف فيه كما يفتيه غة وأقول غير واحد من أئمتنا
 كلام من عبر عن عبارة الشارح بان المراد بان آخر ساقه أوله مما يلي القدم لكن ثمة عبارات
 لا تقبل هذا التاويل فراجعها من الأصل ان أردتها (قوله لما مر أن تلبسه الخ) أي في
 الوضوء عند ذكر تلبسه وفي النهاية للجمال الرملي يكره تكرار مسحه وان أجروا غسله لان

ثم ان كان بطهارة المسح لزمه غسل
 قدميه فقط (ويسن مسح اعلاه
 وأسفله وعقبه) وحرقه وكوته
 (خطوطاً) مفرجاً اصابعه بان يضع
 يسراه تحت عقبه ويمسحها على ظهر
 الاصابع ثم يفرج اصابعه هذه
 الى آخر ساقه وتلك الى أطراف
 أصابعه ويسن ان يكون مسحه
 (مرة) لما مر أن تلبسه خلاف
 الاولى

(قوله واعتمد الخ) قال الحلي لان
 هذا احدث جديداً وقال القليوبي
 لا بد من نية من نيات الوضوء لان
 نية الاولى منزلة على المسح وقد
 زال اه أصل (قوله وصرح بذلك
 الخطيب) قال في شرح قول
 التنبيه الى آخر ساقه مانعه أي
 الى آخره في مسح الساق استحباً
 كما قاله الدميري اه وفي بعض نسخ
 الامداد ثم عبر المعنى على ساقه الى
 آخره كما صرح به الدميري اه

ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك اه وفي
الامداد الاقرب خلافة وفي التحفة استيعابه خلاف الاولى ويكره تكرار مسحه وفسله
الخ (قوله نظير ما صر في مسح الرأس) أي في كونه يكنى فيه مسح ادنى جرح من ظاهره وفي
التحفة ومن ثمة اجزاء مسح بعض شعرة تبعاله على الاوجه وان بحث جميع انه لا يجزى قطعها
وله رجه اه وفي فتح الجواد ولو على شعرة كالرأس على الاوجه اه وقال ابن اليتيم في حاشيته
على التحفة يظهر ان يقال يكنى مسح الشعر هنا اذا كان في حد الاعلى أما اذا زاد فلا يجوز
مسح الزائد على الاعلى كما قاله في الرأس وبحر الخطيب الشريفي في المغنى والجمال الرمل
في النهاية على عدم اجزاء مسح شعر الخف مطلقا لانه ليس من مسماه بخلاف شعر في حد
الرأس فانه من مسماه وتعقبه سم في حواشي المنهج بانه قد يقال ليس الشعر داخل في
حقيقة الرأس اه وفي حواشي التحفة لسم لا يعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لانه
صار منه وانظر ازراره وعراه وقيدته في حواشي المنهج بما اذا كانت مثبتة فيه بنحو
الخيطة ونحو حواشي المنهج للعلبي (قوله لم يجزه) قال في الامداد ويكنى مسح
الكعب وما يوازيه من محل الغرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله
الاذري عن جمع من ان العبرة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غيرها وفي شرح
المحرر للزيادي مانعه ويعلم من التعليق ان الخلاف في الاقتصار على مسح ما ذكره فلا ينافي
ما سباني من استحباب مسح الاعلى والاسفل خطوطا اه (قوله اذ لم يرد الاقتصار
الاعلى الاعلى) روى أبو داود باسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه - انه قال لو كان الدين
بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمسح على ظاهره رقيقه ومن ابس خف - ين فان لم يكونا صالحين للمسح فلا مسح وان كان
أحدهما صالحا فله الخف فلا بد من مسحه وان كانا صالحين وهو المسمى عند الفقهاء
بالجرم وقعين مسح الاسفل فان مسح الاعلى ووصل البلل من محل الخرز الى الاسفل ان
كان بقصد مسح الاسفل وحده أو بقصد مسحهما معا ولا بقصد شيء منهما قال الشوبري
في حواشي المنهج ومنه ما لو قصد هذا وهذا وأحدهما لا بعينه أي قصده - هذا المفهوم
على ما بحثه الطبرلاوي وارضاه شيخنا الزيادي كفي ذلك وان قصد الاعلى فقط لم يكفه ولو
ابس خفا على جبيرة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة قال شيخ الاسلام في شرح
المنهج لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة انتهى ويؤخذ منه جواز المسح
عليه لو حمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم ابس الخف لانه حينئذ ملبوس فوق
مغسول كذا في المغنى وشرح النفس للخطيب والنهاية للجمال الرمل لكن استدرك في
النهاية بان والده أفق بخلافه اذ لا شك أن الجبيرة لا تكون الامسوحة بعيني أن واجبها
المسح فيشمل ذلك وضعها على الغسل المذكور قال سم يؤخذ من قوله لانه ملبوس فوق
مسوح انه لو لم تأخذ الجبيرة شيئا من الصحيح اجزاء مسح الخف عليها اذ ليس فوق مسح

(والواجب) من ذلك مسح (أدنى
شي من ظاهر أعلاه نظير ما صر في
مسح الرأس فلو مسح باطنه
أو اقصر على اسفله أو عقبه
أو حرفه لم يجزه اذ لم يرد الاقتصار
الاعلى الاعلى

(قوله قد يقال الخ) وفي فتاوى
العلامة ابن زياد لا قال الاذري
في قوته ما نقله والظاهر انه لو
كان على الخف شعر لم يكف مسحه
قطعا بخلاف الرأس اه قال ابن
رياد ووقع لبعض شراح الارشاد
ما يخالف ذلك والتحقيق ما ذكره
الاذري اه أصل (قوله ونحوه
حواشي المنهج للعلبي) وعبارته
ولا يخفى ان من الخف خيطه الذي
خيط به وازراره وعراه الخيطة
انتهت

(قوله ومستمم لا لفقدهاء) وصورة
المسح في التيمم المحض لغزير فقد
الماء ان يلبس الخلف على طهارة
التيمم ثم بعد حدثه يتكلف الوضوء
ليمسح على خفيه وهو حرام على
الاوجه لان الفرض انه مضر
فاله في التحفة اه واستوضحه السيد
عرفي حواشي التحفة اه جل
الليل (قوله فاذا اراد احدهما
ان يفعل فرضا آخر) بخلاف ما اذا
اراد الاقتصار على نوافل فقط فله
ذلك يوما وليله ان كان مقبلا وثلاثة
أيام بلباسها ان كان مسافرا كما
رجحه في اليعباب لان التزع انما
يجب لفعل الفرض لا لدخول
وقته وعصيانه بترك الفرائض لامر
شارج عن ذات اللبس فلا يمنع
المسح خلافا لعضهم اه جل الليل
(فصل في نواقض الوضوء)
(نواقض الوضوء) أي ما ينتهي به
(أربعة) لا غير (الاول الخارج
من أحد السيلين) يعني خروج
شيء من قبله أو دبره على أي صفة
كان ولو نحو عود ودودة أخرجت
رأسها وان رجعت وريح ولو من
قبل ردم بأسور داخل الدبر لا خارج
عنه لقوله تعالى أوجاء أحد منكم
من الغائط وهو محل قضاء
الحاجة سمي باسمه الخارج
للمجاورة وصح الامر بالوضوء
من المذي وان المصلي اذا سمع
سوتا أو وجد ريحا أي علم بوجوده
ينصرف من صلاته

حينئذ لا يجب حينئذ مسحها فهي كخرفة على الرجل تحت الخلف وهو ظاهر اه وجرم
به غير ملأ ذكره في التيمم من ان مسح الجبيرة انما هو بدل عما تأخذ من الصحيح الكائن
في اطراف الجريح ودائم الحدث ومستمم لا لفقدهاء بل لتقوم مرض انما يستحان لما يحل
لهم من الصلوات بطهرهما الذي لبس عليه الخلف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل الفرض
قبل الحدث والنوافل فقط فاذا اراد احدهما ان يفعل فرضا آخر وجب نزاع الخلف
والظاهر الكامل وقد تقدم الكلام على صورة التيمم لا لفقدهاء فراجع اه والله أعلم

(فصل في نواقض الوضوء)

(قوله أي ما ينتهي به) اشار بذلك الى أنه المراد من قوله نواقض الوضوء لان الاصح ان تلك
الاسباب غايات له لا نواقض قال النووي فعلى الاصح لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء
واعترضه الزركشي بما ذكره وجوابه في الاصل (قوله لا غير) قد اشبهت الكلام على
هذه اللفظة في الاصل بما يتبع من مراجعته (قوله داخل الدبر) أي ذلك الباسور وعصابة
العباب وشرحه للشارح ولا يتقضى دم بأسور ظاهر بان كان خارج الدبر بخلافه أي الدم
اذا خرج من بأسور باطن بان كان داخله وعلى ذلك يحمل قول القفال لو انقلب دبر المزحور
فوضع عليه قطنه فرداه ثم رفعها انتقض وضوءه لانه انفصال من محل هو في حكم الباطن
انتهت زاد في التحفة وكالباسور نفسه اذا كان تابدا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه
وكعدة المزحور اذا خرجت فلو قوض حال خروجهما ثم أدخلها لم تنقض وان اقتصا
عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنه شيء منها لخروجه حال خروجهما
وبحث بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجها لانها باطن الدبر فان ردها بغير باطن كفه
فان قلنا لا يطر بردها وهو الاصح كما يأتي في جملة مل وان قلنا يطر نقضت ضعيف اه قال
سم في حواشي التحفة قوله على تلك القطنه ينبغي ان يكون المراد أن المنفصل المذكور لم
يدخل ثم يخرج والانتقض اه (قوله وهو محل قضاء الحاجة) أي الغائط المكان المظمت
من الارض تقضى فيه الحاجة قال في شرح العباب في الآية قد عديم وتاخير أي اذا
يتم الى الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامس ثم القاء فغسلوا الى قوله
أو على سفر فقال عقبه فلم يجد واماء فتميموا ذكره الشافعي عن زيد بن اسلم رضي الله عنه
قال وكان من العالمين بالقرآن والظاهر انه قدرها توقفا مع أن التقدير مما لا بد منه فان
نظمها يقتضي أن المرض والسفر حد ثان ولا فائز به أي ومن غنة قال الازهرى ان أوفى
أوجاء أحد بمعنى الواو والحالية قال غيره وبغنى من تكلف ذلك ان يقدر جنباني وان كنتم
مرضى أو على سفر اه (قوله للمجاورة) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير يلزم
على هذا ان يسمى بذلك البول أيضا الآن يقال هذه حكمة ولا يلزم اطرافها اه وصرح
السيوطي في الاتقان بانه يشمل البول (قوله أي علم بوجوده) أي المذكور من الصوت
والريح وهذا تفسير من الفقهاء ذكره لانه المراد بخروجه لا حقيقة السمع والشم فالمراد

وقيس بذلك كل خارج (الالمني) أي
من الشخص نفسه فلا يتقضى ان
خرج منه أولا لأنه أوجب اعظم
الامرين وهو الغسل بخلاف
ما اذا خرج منه من غير نفسه
بعد استدخاله فإنه يتقضى والاوجه
أنه لو رأى على ذكره بلال لم
يتقضى وضوءه الا اذا لم يتحتم
طرقه من خارج وان الولد الخاف
يتقضى لان فيه شيئا من منى الرجل
وخروج منى الغير

(قوله لاختلاطها بمنى الرجل) قال
سم في حواشي التحفة الظاهر أنه
مبنى على بعض الولادة اه وأقول
الذي ظهر للبحر أنه مبنى على
جميع الولادة وذلك لان المضغة
جميع الحمل فخرجها عند الشارح
موجب للحدثين كالولادة بلا بل
بل لم أقف للشارح على كلام في
بعض الولادة ثم رأيت في الغسل من
التحفة ما يؤيده في شرح قول
المنهاج وكذا ولادة بلا بل حيث قال
ولو اعلقة ومضغة قال القوابل انها
أصل آدمي وأما الجمال الرمل الخ
ما هنا أصل (قوله ونقل في المغني)
وعبارة المغني نعم لو ولدت جافا
انقضى وضوءها كما في فتاوى
شيعي أخذنا من قول المصنف ان
صومها يبطل بذلك ولان الولد
منعقد من منيها ومنى غيرها اه بطل
الليل

منه التنبه على عدم وجوب الوضوء مع الشك في خروج الريح منه (قوله وقيس بذلك)
أي الغائط المذكور في الآية والمذني والفساء والضرط المذكورة في الاحاديث كل
خارج من أحد السيلين فإنه حدث (قوله ان خرج منه أولا) أي أول مرة ولم يتخلله
ناقض وضوء كان أمي بجبره نظرا وبوط ذكر أو بهيمة أو محرمة أو حنم وهو يمكن تقديمه
بقره وقد نظم بعضهم ما لا يتقضى الوضوء من المنى بقوله

نظر وفكر ثم نوم يمكن * ايلاجه في خرقة هي تقبض
وكذا في ذكر وفرج بهيمة * ستأت في روضة لا يتقضى

وبقي سابع وهو وطء محرمة وثامن وهو اخراج المنى بخوفه وسياق محترزات ما اجله
الشارح هنا في كلامه وقد بينت في الاصل فوائد عدم التقضى بالمنى ومنها ثمانية السبعة
بوضوئه قبل الغسل ولوقضى لنوى به رفع الحدث الا الصغير وراجع الاصل ان اردت
معرفة بقية الصور (قوله اوجب اعظم الامرين الخ) أي له دخل في الموجب اذ هو
خروجه مع ارادة نحو الصلاة قال الشارح في اليعاب فاندفع القول بان هذا مبنى على
الضعيف ان الموجب خروجه فقط وحذف الشارح من القاعدة اختصارا ما ذكره
غيره وهو بخصوص كونه منيا فلا يوجب ادونه ما أي وهو الوضوء بعموم كونه خارجا
من أحد السيلين وقاسوا ذلك على زنا المحصن فإنه لما أوجب اعظم الحدين وهو الرجم
بخصوص كونه زنا محصن لم يوجب ادونه ما الذي هو الجلد والتغريب بعموم كونه زنا
قالوا وانما أوجب به الحيض والنفاس مع ايجاب ما الغسل لان ما يمنع صحة الوضوء فلا
يجامه انه بخلاف خروج المنى يصح معه الوضوء في صورة ساس المنى وقد أطلت الكلام
على ذلك في الاصل وبيئت ما فيه من نقد وجواب فراجع منه ان اردته (قوله منى غيره)
محترز قوله من الشخص نفسه (قوله بعد استدخاله) محترز قوله أولا وذلك لانه لم يوجب
اعظم الامرين بخصوصه فوجب ادونه ما بعموم كونه خارجا من أحد السيلين (قوله
طرقه من خارج) زاد في الامداد خلافا للغزى كما لو خرجت منه رطوبة وشك انها من
الظاهر أو الباطن اه ونقطة له سم في حواشي المنهاج وأقره (قوله يتقضى) أي يوجب
الغسل هذا معتمد الشارح في كتبه وكذلك خروج المضغة قال الشارح في التحفة كمضغة
من امرأة على الاوجه لاختلاطها بمنى الرجل وأما الجمال الرمل فاعقد في نهايته وغيرها
انها لو ألفت ولدا جافا فوجب عليها الغسل ولا يتقضى وضوءها ونقطة له عن افتاء راهب وخالفه
الخطيب ونقل في المغني عن افتاء والد الرمل خلافه وسئل الجمال الرمل عن تحاقفه مع
الخطيب في اقضاء والده فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية
لو ألفت بعض ولد كيد اتقضى وضوءها ولا غسل عليها اه وفي حاشية التحفة لابن قاسم
هنا ما نصه وظاهر انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه متصل لانا لا نقض
بالشك فاذ تم خروجه منقضا لا حكمه بالنقض والا فلا واذا خرج بعض الولد مع استنار

بأقيه وقلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لاننا لم نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كافي
مسألة الخطيئة فيه نظروا مال ابن الرمي للأول فليحذر اه (قوله ينقض كما تقررو) هذا
يقضي أن خروج عضو من الولد كذلك فينقض ويوجب الغسل عند الشارح في
الغسل من الامداد وان لم ينقض الولد كله على الاوجه لانه متى منعقد اه وفي فتح الجواد
قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كاه وهو متجه خلاف ما قال الملاحظ هنا اسم
الولادة وهو منتف اذا دلل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكره يقتضي انه لا فرق عند
الشارح بين انفصال جزء من الولد أو لا وعبرة الشارح في الغسل من الاعباب ولا يشترط
انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من
الفرج ثم رجع وجب الغسل ويترك الغسل بترك الولد الجاف لما تقرر انه متى اه وتقدم
ان الجال الرمي مخالف للشارح فيما ذكر وقال الخطيب في الاقتناع الذي يظهر انهما يتخير بين
الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منيهما فقط او منيهما فقط اه وهذا كما تراه وكذلك
كلام الجال الرمي السابق مبني على امكان تصوري بعض الاعضاء من احد المتخيرين وفي
الحكمة الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منيهما ثم ان انسداد الفرج بان صار
لا يخرج منه شيء فان كان انسدادا خلقيا نقض الخارج من أي موضع كان من البدن ولو
من القم عند الشارح وعند الشهاب الرمي والخطيب والطبراني ومروغهم لا ينقض
ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج آخر فان خارجه
ينقض من أي موضع كان وان كان الانسداد عارضا فان انفتح له مخرج تحت السرة
نقض خارجه والافلام مطلقا كما لو انفتح تحت المعدة مع انفتاح الاصلي فلا نقض بالخارج
منه ثم عند الشارح كشيخه شيخ الاسلام يثبت للمنسد سائر احكام الفرج ولا يثبت للمنفتح
من احكامه الا النقص بخروج الخارج منه سواء كان الانسداد أصليا أم عارضا نعم شيخ
الاسلام لم يصرح بتضعيف سبب الاحكام عن المنسد الخلق وانما فهمته من نفيه الاحكام
عن المنفتح لان شيخ الاسلام قال في شرح الروض ان كلام الماوردي قد يفهم ان الحكم
حينئذ للمنفتح وهذا اللفظ انما جاء ناسبا للماوردي الاحكام عن المنسد الاصل
واذا كان هذا يفهم اثبات الحكم للمنفتح فنفى الاحكام عن المنفتح في كلام شيخ الاسلام
يفهم اثباتها للمنسد واما الرمي ومن نحاسه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد
العارض وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الاحكام كلها فيه الى المنفتح
وتنسب عن الاصلي هذا المختص كلام طويل مذكور في الاصل فنعرض عليه بالنواحي
ولا تغتر بمن خالف ما ذكرته وان جل مقداره وسمما قامه فراجع اصل هذا الكتاب ليعين
لك صحة ما ذكرته والله اعلم (قوله اما بارتقاء الخ) أخذه من كلام الغزالي قال الخطيب
في الاقتناع فائدة قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاعضاء يغمره والنوم يستتره اه
وأطال الشارح الكلام عليه في شرح العباب ومجمله القلب قال في الحفة وهو أفضل من

ينقض كما تقررو (الثاني زوال
العقل) أي التمييز اما بارتقائه
(يجنون او) انغماره بنحو صرع
أو سكر أو (انغماء) ولو محمكا (أو)
استناره بسبب (نوم) ندر نحن نام
قلبتوضا

(قوله ومجمله القلب) اختلاف في
العقل على أقوال فقيل هو العلم
بصفة الشيء من حسن وقبح وكل
ونقص وقيل غريزة يتبعها العلم
بالضرورات عند سلامة الآلات
وقيل صفة غريزية تخالف العلم
وصحة الرازي وقيل صفة أي
بصيرة يتم بها الانسان لدرك
النظريات العقلية وقيل نور في
القلب به يستعد لدرك الاشياء
وقيل هو علوم تستفاد من التجارب
وقيل هو جوهر لطيف في البدن
به يعلم الصارف عن القبيح الداعي
الى الحسن وقيل جوهر في البدن
يتشعب شعاعه فيه كالسراج في
البيت وأما في القاموس الى غير
هذه الاقوال اه من شرح العباب
ملخصا اه جل الليل

العلم لانه منبعه وأسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس اراد من حيث استلزامه له وأنه تعالى يوصف به لا بالعقل (قوله ونحو ج بذلك) ظاهره ان الاشارة الى النوم لانه أقرب مذكور وعليه جرى في التحفة ويمكن ان تكون الاشارة الى زوال العقل وعليه جرى شيخ الاسلام في شرح البهجة والمنهس والروض والخطيب والشارح في فتح الجواد والجمال الرمل وغيرهم والاهر في هذا قريب اذا النعاس خارج بكل منه ما وكأته في التحفة لاحظ ان النوم اخف مما عداه فيلزم من خروجه به خروجه بغيره من باب أولى (قوله نشوة) في حاشية الشبرا ملي على انها بالواو بلا همز اه (قوله سائرة) فغير السائرة من باب أولى (قوله لا يحس) هذا هو الضابط فتي كان يحس به لو خرج لا ينقض ومتى كان لا يحس به نقض ويحمل على ذلك ما في كلامهم مما يشبهه المخالفة (قوله أو نعس) يفتح العين شرح الروض وبعبارة المختار نعس ينعس بالضم ومثله الصراح والنعاس أوائل النوم ما يزل تمييزه (قوله وان رأى رؤيا) في الغرر لشيخ الاسلام انتقض زاد الخطيب في شرح التنبيه نقضه في المجموع عن نص البويطي وجزم به الرمل في النهاية وبعبارة التحفة وتيقن الرؤيا مع عدم ذكر نوم لأثره بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه اه وهذا كما يضاف ما في هذا الشرح واعتمد الشارح ما قدمه في شرح الارشاد ولكن الاول هو المعتمد وفي الاصل هنا كلام ينبغي مراجعته وفي التحفة لو أخبرنا عما غير يمكن معصوم بأنه لم يخرج منه شيء اعقد بعضهم عدم نقض وضوئه وقد ينازعه قاعدة ان ما ينط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه الخ قال الزياي في شرح المحرر وهذا هو المعتمد عند شيخنا أي الرمل واعتمد الشارح في الامداد عدم النقض وأجاب فيه عن القاعدة التي أوردناها في التحفة ولوانا محكما فأخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مساهله اعتمد الشارح في الایعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن أقامه الشارع مقام اليقين بل صوبه في فتاويه قال الزياي في شرح المحرر الذي اعتمده شيخنا م ر أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل الخ ولا تطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي في حواشي المحلى وان طال ولو في ركن قصر وخالف شيخنا الرمل في الركن القصر لان تعاطيه باختياره فهو كالمعد وفيه بحث يعلم مما يأتي عنه في مسيح الخاف اه ولا ينقض وضوء الانبياء بنومهم غير ممكنين لبقاء يقظة قلوبهم فتدرك الخارج كما في التحفة وغيرها ويسن وضوء النائم الممكن خروجه من الخلاف (قوله ولو ميتة) أي بالنسبة للحي دون الميت فلا ينقض طهره فلا يبعد غسله ولا وضوءه بذلك (قوله كما في قراءة) أي في السبع وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في النساء والمائدة ووجه تفسير الفقهاء لامسنتم بقراءة المسنتم أن استعمال المسنتم في الجماع أقل من الملامسة كما في تفسير البيضاوي والافلمسنتم يستعمل أيضا في الجماع وقد قال ابن عباس المراد جامعته وصح عن ابن عمر أنه قال قبة له الرجل امراته وجسمها يسده من الملامسة وقال صلى الله عليه وسلم لما عزل لك است وقال تعالى

النوم) الصادر من الموضوع حال كونه (قاعدة الحكماء معده) من مقرو كارض وظهر دابة سائرة وان كان مستند الى شيء بحيث لو زال اسقط للام من حينئذ من خروج شيء اما غير الممكن فينتقض وضوءه وان كان مستقرا ومثله يمكن تحييف لا يحس بخروج الخارج ويمكن اتبعه بعد أن زالت ألتساء عن مقوره يقينا بخلاف ما لو شك في ذلك أرفى أنه كان محكما أم لا وأنه نام أو نعس وان رأى رؤيا (الثالث التقاء بشرقي الرجل) ولو معسوحا (والمرأة) ولو ميتة عدا أو سموا ولو به وضو أشل أو زائد لقوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم كما في قراءة والامس الجس باليد

(قوله فلا نقض باخبار العدل) وكذلك لو أخبره بمسها له لان الاصل بقاء الطهارة بالظن فلا يترك بالظن اذ خبر العدل انما يقيد به فقط وسبب ما في أن من يتيقن طهرا فظن ضده لا يعمل به وخالف في ذلك بعض المتأخرين فقال بوجوب قبول خبره لان هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تحييس المياه وغيرها اه كلام الزياي ونقل الزياي في حواشي شرح المنهج عن شرح العباب للشارح وجوب الاخذ بالخبر المذكور قال والمعتمد خلافه فلا نقض باخبار العدل بشي بمباد كراخ أصل

الجلد وأراد به ما يشعل اللحم كلهم
الاسنان وخرج بما ذكره التقاء
بشرقي ذكرين وان كان أحدهما
أمر دحسنا أو أنثيين أو خنثيين
أو خنثى مع غيره أو ذكر وأنثى بمائل
وان رق ولو بشهوة (ويستقص
اللأمس والموس) أي وضوءهما
لاشتركا كهما في لذة اللأمس (ولا
ينقض صغير أو صغيرة) ان كان كل
منهما جحيث (لا يشتهي) عرة غالبا
لذوى الطباع السليمة فلا يتقدمان
سبع سنين أو أكثر لاختلافه
باختلاف الصغار والصغيرات
وذلك لاتقاء مظنة الشهوة حينئذ
بخلاف يجوز شوهاه أو شيخ هرم
استحبابا لما كان ولا نهما مظنتها
في الجملة أذلكل ساقطة لا قطة (ولا
ينقض شعور سن وظفر) اذ لا يتد
بلسها (و) لا ينقض (محرم بنسب
أو رضاع أو مصاهرة) كام الزوجة
لاتقاء مظنة الشهوة

فلسوه بأيديهم ولا جاع بالاجاع بالايدي (قوله وغيرها) أو بهما فقط وألحق غيرهما
(قوله مظنة) بكسر الظاء موضع الشيء ومعدته مفعلة من الظن بمعنى العلم وأفاد بقوله
كغيره مظنة عدم اشتراط وجودها بالفعل اكتماء بمظنتها (قوله لا تليق بحال المتطهر)
هذه حكمة ذلك لا الدليل والافتد يقال ان ثوران الشهوة بالفعل حيث لا مس لانتقاض
الطهر فكيف بالمظنة فادركت انه في اللأمس له اختيار قلنا انتم قلتم بالنقض به وان لم يكن له
فيه اختيار (قوله كلهم الاسنان) زادت في التحفة اللسان وارتضاء الجمال الرمل كشيخ
الاسلام والخطيب خلا فالابن جميل وخرج بذلك باطل العين من سوادها وبياضها وكل
عظم ظهر فلا ينقض بذلك عند الشارع وخالف الجمال الرمل فقال بالنقض فيه ما وتوسط
الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم (قوله وخرج بما ذكره الخ) خرج به أيضا
ما اذا كان أحدهما جنيا فلا ينقض عند الشارع وبناء في التحفة على تجويز نكاحهم
والراجع عنده عدمه واعقده الشهاب البرلسي قال والظاهر أن الحكم كذلك في المتوولين
الآدمي وغيره واعقده القليوبي أيضا وقال ان شيخه الزياي رجوع اليه آخر واعقده
والذي اعقده الجمال الرمل المقصر بذلك وحل المناكحة ووافقه الزياي في حواشي المنهج
قال سم في حواشي التحفة ظاهره وان تصور في صورة حمار أو كلب منلا ولا مانع من ذلك
لانه بالتصور لم يخرج عن حقيقته وبهذا يظهر أنه لو تزوج جنية جازله وظوها وان تصور
في صورة كلبة وفي فتاوى الجمال الرمل اذا مس الآدمي ممسوخا تنقض وضوءه لان المعتمد
ان المسخ تغير صفة لاذات اه وفي حواشي القليوبي على المحلى لا ينقض المسوخ ولو
حيوا فالعدم التسمية فلو مسح بعضه وبقي الاسم على الباقي نقض والا فلا اه وفي حواشي
الشبرا ماسي على النهاية لو تصور ولي امرأة أو مسخ رجل امرأة قال ما حصله الظاهر في
الاول عدم النقض وأما المسخ فالنقض به محتمل وقد يقال فيه بعدم النقض أيضا لاحتمال
تبدل الصفة دون العين (قوله بمائل) قال في التحفة ومنه أي الحائل ما تجدد من غبار
يمكن فصله أي من غير خشية مبيح تيم فيما يظهر أخذ ما يافى في الوشم لو جوب ازالته
لا تخو عرق حتى صار كالجزم من الجلد اه (قوله عرفا غالبا) يقينا كما في التحفة (قوله اذ
لكل ساقطة لا قطة) رأيت في المطلب لابن الرفعة الهام في قوله ساقطة لا قطة للمبالغة وهذا
من عمل استعملوه في غير هذا يعنون به لكل ساقطة من الكلام لا قطة لسمعه منك فتخصيه
عليك اه (قوله اذ لا يتد بلسها) أي وانما يتد بالنظر اليها وهو غير ناقض (قوله محرم)
قال الجمال الرمل في النهاية هي من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأيد
بسبب مباح طهرتها قال واحتراز بالتأيد عن يحرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح
عن أم الموطوءة بشبهة وبناتها فانهم ما يحرمان على التأيد وليس بما يحرم له لعدم اباحة
السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد على الضابط زواجه صلى الله عليه
وسلم مع أن الحديث صادق عليهم ولسن بمحارم لان التحريم طهرته صلى الله عليه وسلم

(قول الشارع واللأمس الجرس
باليد وغيرها) نقل في الايعاب أن
اللأمس الجرس باليد فقط عن تفسير
ابن عمر قال وعليه الشافعي كذا قاله
جمع وقال غيرهم واللأمس الجرس
باليد أو غيرها كما فسره ابن عمر فقد
صح عنه أنه قال قبله الرجل
امرأته وجسمها بيده من الملامسة
فن قبل امرأته أو جسمها بيده
فعليه الوضوء وعده التقبيل من

لا الحرمتين ولا الموطوءة في نحو حيض لان حرمتها العارض يزول اه ما أردت نقض له من
 النهاية وقول النهاية وطء الشبهة لا يوصف الخ قال الشبرايمس في حاشيته عليها محل ذلك
 فيما لو اشتهت عليه زوجته بأجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه أو شتر كذا فان وطأها
 حرام مع كونه شبهة ففواهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة ليس على إطلاقه بل محله
 في شبهة الفاعل دون المحل والطريق اه وقول النهاية زواجه صلى الله عليه وسلم قال
 الشبرايمس في حاشيتها أما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين
 قاله القضاة في عيون المعارف والاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم
 بخلاف زواجه صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الانبياء اه (قوله الحرمه عليه) بفتح الراء
 المشددة وذلك كالجوسية فإنه ينتقض الوضوء بلمسها لان تحريمها العارض يزول وجعلها
 كالرجل في حل اقرارها وتلكها باللقطة انما هو لقيام المانع بها المخرج عن مشابهة ذلك
 لاعارة الجوارى للوطء (قوله ما لم يطرأ عليه تحريم مصاهرة الخ) قال في شرح العباب
 وتناول التعريف ما لو نكح الموطوءة بشبهة ودخل بها فان أمهاتها يصرن محارم بالعقد
 وبناتها يصرن بالدخول ولا نظر لتحريمهن قبل ذلك بوطء الشبهة لانقطاع أثره بما هو أقوى
 منه في سبب التحريم وهو النكاح بدليل ترتب حكمه فدعوى الاسنوى ومن تبعه خروج
 ذلك عن الحد لان السبب المباح وهو العقد والدخول لم يحرمهن لانهم حرمن قبل ذلك
 ويستحيل تخصيص الحاصل ليست في محلها وكذا دعوى الزركشي ايراد البنت المنفقة
 باللعان التي لم يدخل بأمرها قال فانها تحرم على التأييد على الاصح ومع ذلك فهي كالأجنبية
 في نحو النظر والنسوة لان تحريمها على تسليم ما ذكره آخر ليس لحرمتها كما هو ظاهر وكذا
 قوله ان عبد المرأة محرم لها في الخلوة وينظر ويتقضى وضوءها بالملاسة فقد وجدت بعض
 الاحكام مع انتفاء الضابط اه لان جواز نظره وخلوته ليس لكونها محرما اه كلام الابعاب
 (قوله ولو غير محصورات) في مجتد الاجتهاد من الابعاب سبب أي ان نحو الاف غير
 محصورات ونحو العشرين مما يسهل عده بمجترد النظر محصورات بينهما ما وسائط تلحق باحدهما
 بالظن وموقع فيه الشك استفتي فيه القلب قاله الغزالي (قوله فلا نقض) قال الجلال الرملي
 في النهاية ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم أو اختلطت محرم
 بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم ينتقض طهره ولا طهرها اذا لم يبق
 الطهر وقد أفق به الوالد ولا بعد في تبعض الاحكام كالزواج مجهولة النسب ثم استلحقها
 أبوه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت اخوتها منه وبغير ذلك فيقال زواج
 لا نقض بينهما اه ونقل الخطيب في شرح التبيينه النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن اقناء
 شيخه الشهاب الرملي واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه ومن اعتمد
 عدم النقض وان تزوج بها سم والزيادة والخلعي وغيرهم وفي النهاية يؤخذ من العله ان
 محل عدم النقض ما لم يمس في مسئلة الاختلاط عددا أكثر من عدد محارمه والا انتقض

ونخرج بالمحرم المحترمة باختلاف
 دين أو لعان أو وطء شبهة ما لم يطرأ
 عليه تحريم مصاهرة أو رضاع
 ولو اشتهت محرمه بأجنبيات ولو
 غير محصورات فلا نقض

(قوله لا الحرمتين) بل لكرامتين
 كما عبر به في الابعاب قال الشارح
 في شرحه ~~لكن~~ ونهن أمهات
 المؤمنين احترامه صلى الله عليه
 وسلم لا الحرمتين اه جل الليل
 (قول الشارح ولو غير محصورات)
 أشاوبه إلى خلاف في ذلك قال في
 الابعاب اثناء كلام مانصه وبه يرد
 قول الزركشي ومن تبعه ان
 اختلطت بغير محصورات انتقض
 لجواز النكاح وبمحصورات
 فلا ثم قال وكلام بعضهم فيه ميل إلى
 النقض مطلقا ولا تعويل عليه الخ
 اه أصل

اه وهو واضح ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم ان محرمه أبيض اللون مثلاً فلمس من هو اسودده وان لم أقف على من نبيه عليه ولا ينقض الجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف المنفصل منه وان التصق بعد بجرارة الدم وان لم يجب فصله لخشبة محدودة مبيح تبهم منه قال في التحفة عقب شحوه نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن غما وصرى اليه الدم احتمل أن يلتحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل أنه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم ومن ثمة لو التصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان غاب جزؤا كما هو ظاهر وفي حواشي التحفة اسم لا يبعد النقص به لانه صار جزءاً من المرأة وفي مسئلة الاحتمالين في التحفة قال سم الوجه النقص به ومقتضى قولنا فوق النصف ان النصف لا ينقض وعنده الشارح في التحفة والامداد وهو مقتضى فتح الجواد واعتمده الخطيب في شرح التنبية وقال في الاقناع الذي يظهر انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة نقض والا فلا وكذلك المغنى له قال وان كنت جريت على كلامه أى الناشئ في شرح التنبية واقضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وان كان دون النصف وهو مقتضى سم في حواشي التحفة وكذلك الحلبي في حواشي المنهج وصرح به الزيادى في حواشي المنهج حيث قال لو قطع الرجل أو المرأة قطعتين نساءً أو بآم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقى نقض والا فلا (قوله مس قبل الاذى) اعلم ان الذى يتخص من كلامهم ان المس يخالف اللبس في هذا الباب من تسعة أوجه أحدها ان اللبس لا يكون الا بين شخصين والمس يكون كذلك ويكون من شخص واحد ثانيها ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثها اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون الا بساكن الكف رابعها اللبس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون الا فى القرح خاصة خامسها ينقض وضوء اللبس والملبس وفى المس يختص النقص بالمس من حيث المس سادسها المس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعها المس المبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينقض بخلاف مس الذكر المبان ثامنها المس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا حداً يشتهيان فيه بقينا عند ذوى الطبائع السليمة لا ينقض بخلاف مسهما تاسعها المس ابنته المنقبة باللعان لا ينقض كما يحتمل الشارح فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل ينشئ فى الاصل بما لم أقف على من فصله ثم قلت وهذا التاسع ليس هو مما تخالف فيه اللبس والمس لاننا قلنا بالنقص فيهما فواضح وان قلنا باختصاصه باللبس فقد فهم من سادسها اذا المراد من قولنا فيه لبس المحرم والمحرّم ولو احتملنا نعم يمكن ان يعد بلبس الحنفى فقد سبق انه عند الشارح لا ينقض بل قال فى شرح العباب الذى يتجه انه لا نقض وان قلنا بالضعيف أنه يحل نكاحها للشك فى أن مالمسها هو بدن الاصل أو غيره الذى هو الظاهر كما يدل عليه حمل استحالة رؤيتها الدال عليها القرآن على رؤيتها الخلقية اه وسبق ما يتعلق بذلك وأما مسه فقد قال فى شرح العباب لا يبعد نقضه حيث تحقق مسه له لان عليه التعبد

(الرابع مس قبل الاذى وحلقة دبره) من نفسه أو غيره ولوسهوا

(قوله كما هو ظاهر) وفي الطلاق من التحفة فى فصل فى بعض شروط الصنعة والاطلاق مانعاً نعم لو انفصل نحو أذنم أو شجرة منها فأعادته فثبت ثم قال أذنك مثلاً طالق لم يقع نظراً الى أن الزائل العائد كالذى لم يبعد ولان نحو الاذن يجب قطعها كما يأتى فى الجراح اه قال الزيادى فى شرح المهر رقيق ذلك شيخنا الرملى بما اذا لم يمتص من ازالته ما محدور تبهم والا وقع اه كلام الزيادى اه أصل (قوله والامداد) أى والا يعاب لكنه استوجه فيه من وجهين نقلاهما عن الناشئ وغيره فى النصف ثم قال والاوجه منهما انه لا نقض

وله حرمة اه فاحفظ ذلك في أفطنك تجده كاذكرته (قوله وان كان) أي الذي ذكره اشل نقل
 الزركشي عن تحرير النوى في الجنايات ان الذي ذكره اشل عندها بيا هو الذي يلزم حالة
 واحدة من انتشار أو انقباض ولا يتحرك أصلا اه (قوله أوزاند على سنن الاصل)
 والحاصل ان الاصل والمشتبه به ينقضان مطلقا وكذلك الزائد اذا كان عاملا وكان على
 سنن الاصل والذي لا ينقض هو الزائد الذي علت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصل
 ويجرى نظير ذلك في الكف كما سيصرح به الشارح (قوله لما صرح الخ) في شرح الارشاد
 للشارح عن بضعة عشر مصحبا وعبر في الایعاب بقوله لما صرح عند بضعة عشر من أئمة المحدثين
 ومحققهم كما جددوا في زرعة وغديرهما وقد ذكرت أسماءهم واحاديثهم في الاصل وأطلت
 الكلام فيه على ذلك (قوله ولا حجاب) قال الشوبري عطف تفسيره زاد الشبراملسي في
 حواشي النهاية أو مغاير بناء على ان الاستمرار يمنع ادراك لون البشرة كأثر الحناء بعد زوال
 بصرها والحجاب ماله جرم يمنع ادراك ما تحته باللمس ومس فرج غيره أخف من مس فرجه
 ورواية من مس ذكر اتشمله له عموم التكررة الواقعة في حيز الشرط (قوله والافضاء باليد
 المس الخ) قال في الایعاب هو باليد لغة المس يطن الكف كما في المجمل والصباح وغيرهما خلافا
 لما يوهمه كلام الزركشي من توقف فيه فقد صرح به في الام وغيرها وهو الوجة في اللغة لو انفرد
 فكيف وقد وافقه أئمتنا في تنقيده اطلاق المس في بقية الاخبار واعترضه القنوي بان المس
 عام لانه صلة الموصول وهو من الافضاء وفرد منه وفرد من افراد العام لا يخص على
 الصحيح ثم أجاب وتبعه صاحب الاسنوي وغيره بأن الاقرب ادعاء تخصيص عموم المس
 بفهوم خبر الافضاء وبيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على ان غير
 الافضاء لا ينقض فيكون محصا لعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ولتقريره
 طريق أخرى ذكرتها في الاصل (قوله فرج الميت) أي ولا ينقض وضوء الميت لو امس
 فرجا (قوله والصغير) ولو حال ولادته (قوله كله) بالرفع تأكيد لقوله محل وفي الامداد
 ولونبت محل جادة تنقض أيضا اه (قوله لانه) أي محل الحب (قوله ان سمي بعض ذكر)
 قال في شرح العباب لا يتمد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشي وغيره وفي النهاية
 للجمال الرملي يؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض
 وهو كذلك اه واعتقد في شرح العباب فيما اذا مس ذكر امه مقطوعا ولمست شخصا وشكت
 هل هو رجل أو خنثى أو عكسه انه حيث جاوز وجود خنثى غة لا ينقض وحيث لم يجوزه
 تنقض (قوله الجلدة المقطوعة في الختان) أي بعد انفصالها ما حال اتصالها فينقض مسها
 كما في التحفة والایعاب وغيرهما (قوله بهد قطعهما) قال في التحفة كدبر قور وبقي اسمه
 اه (قوله فرج البهيمة) قال في الایعاب وان أدخل يده داخله أو ذكرها أو دبها والمراد بها
 ماعدا الآدمي فيدخل الطير وبه صرح في المجموع عن الدارمي (قوله وحرفها وحرف
 الكف) قال القليوبي في حواشي المحلى ما بينها هو ما يستمر من جوانبها عند ضمها وحرفها

وان كان اشل أوزاند على سنن
 الاصل إلى أو مشتبه به لما صرح من
 قوله صلى الله عليه وسلم من مس
 ذكره وفي رواية ذكره فليست وضو
 والناسق من الدبر ملق المتفد
 ومن قبل المرأة ملق شفرها على
 المنفذ لا ما وراءهما كحل ختامها
 وانما ينقض المس (بباطن الكف)
 الاصلية ولو شلاء والمشتبه بها
 والزائدة العاملة أو التي على سنن
 الاصلية لما صرح من قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا أفضى أحدكم يده
 إلى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب
 فليست وضو والافضاء باليد المس
 يباطن الكف ولانه هو مظنة التلذذ
 وهو الراحة وبطون الاصابع
 (ولا ينقض المسوس) لانه لا تلتك
 منه (ويقتض فرج الميت والصغير)
 لشمول الايه (ومحل الحب) كله
 لا المثقبة فقط لانه أصل الذكر
 (والذكر المقطوع) وبعضه ان سمي
 بعض ذكر بخلاف الجلدة المقطوعة
 في الختان وكالذكر القبل والدبران
 بقي اسمهما بعد قطعهما (ولا ينقض
 فرج البهيمة) لانه لا يشتهى ولذا
 جاز كشفه والنظر اليه (ولا المس
 برأس الاصابع وما بينها) وحرفها
 وحرف الكف

نعم المتصرف الذي يلى الكف من جوفه ورؤسها ٩٦ وهو ما بعد موضع الاستواء منها ينقض * (فصل فيما يحرم بالحدث

والمراد به الاصغر عند الاطلاق
(يحرم بالحدث الصلاة) اجماعا
(ونحوها) كسجدة تلاوة وشكر
وخطبة بجمعة وصلاة جنازة
(والطاوف) ولو ذللا لانه صلاة كما
في الحديث (وجعل المحض ومن
ورقه وحواشيه وجلده) المتصل به
لا المنفصل عنه

قول الشارح ولو ذللا ظاهره أن
طواف النفل في حرمة على الحدث
خلاف وفي شرح مسلم للنووي
ما يفيد لكنه لم يخص بطواف
النفل وعبارته وقد أجمعت الأمة
على أنه يشترع الوضوء للطواف
لكن اختلفوا هل هو واجب
أو شرط لصحته أم لا فقال مالك
والشافعي وأحمد والجمهور وهو
شرط لصحة الطواف وقال أبو
حنيفة مستحب ليس بشرط الخ
الآن يقال ان الشارح أخذ
الخلاف من المقام لان النووي
ذكر ذلك في مجت طواف القدوم
وهو سنة وفي الايعاب للشارح
والطواف بسائر أنواعه خلافا
لبعض أصحابنا في طواف الوداع
اه لكن يلزم عنده دم كائنه عليه
في الخدام حيث قال وعن أبي
يعقوب الايبوردي في طواف
الوداع انه يصح بلا طهارة ويجبر
بالدم قال الامام وحقيقته تؤدي
الى كلام الاصحاب في جواز تركه
لانه يجبر بدم في تلك الحالة اه
كلام الخادم اه اصل

هو ما لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخصم وجانب الابهام وحرف الكف بمعنى جوانب
الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من عطف العام بقول بعضهم ان المراد بصرفها
ما يستتر بها وبما بينها النقرة التي في أسفلها وغيره تكلف ونحوه عن الظاهر بلا حاجة
اليه اه ويوافق ما اعتقه كلام النماية للجمال الرمي وغيرها وذكر ذلك في الاصل
(قوله ما بعد موضع الاستواء منها) أي المتصرف الذي يلى الكف والناقض من فريج المرأة
ملتقى شفره المحيط بالمنفذ احاطة الشفتين بالقم دون ما بعد ذلك فلا نقض بمس وضع
ختانها من حيث انه مس عند الشارح كما صرح به في شرح الارشاد وغيرهما اذ الناقض
من ملتقى الشفرين عنده ما كان منها على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع
الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح في الايعاب قول الغزي المراد الشفران
من أولهما الى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم
وخالف الجمال الرمي في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزي وعبارته النهاية وشمل أي
القبيل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ
الاسلام في شروحه على البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارته الاخير
منها والمراد بفريج المرأة الناقض ملتقى شفره على المنفذ وبالدم ملتقى منفذ انتهت
ونحوها عبارة الخطيب في شرحه التقييه وأبي شجاع والله أعلم

(فصل فيما يحرم بالحدث)

(قوله عند الاطلاق) أي غالبه فان أراد غيره قيد بالا كبر والمراد أن ذلك هو الغالب في
كلام الاثمة لاني في نسبة النواوي فان النواوي رفع الحدث وأطلق انصرف الى حدثه
الذي عليه نظرا الى ان الحالة والهيئة بقيدان الاطلاق به ورفع الماهية يستلزم رفع كل
جزء من أجزائها (قوله اجماعا) أي حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر ألامس نحو
الاجنبية ومس الفرج مما اختلف في نقضه فلا تحريم به الصلاة اجماعا وانما تحريم به عند
من قال بانه حدث (قوله لا المنفصل عنه) اعتقه الشارح في كتبه الا الايعاب فلم يصرح
فيه بترجيح وكذلك شيخ الاسلام لم يصرح فيه بترجيح واعتمد الخطيب والجمال الرمي
والزيادي وغيرهم التحريم الا ان انقطع نسبة عن المحض قال الجمال الرمي في فتاويه
ولا تنقطع نسبة عنه الا ان اتصل بغيره قال الحلبي عن شيخه العلقمي فيحل حينئذ ولو كان
مكتوبا عليه لايحرم الا المطهرون وفي حواشيه النهاية للشيرازي وليس من انقطاعها
ما لو جلد المحض بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسهما أما لوضاعت أوراق المحض
أو حرقت فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم تقيلا عن م راه وفي حواشيه
المنهج اسم تقيلا عن قبل م ريجوز بيع المنفصل للكافر واعتقد الشارح فيما اذا جلد
مع المحض غير حرمة مس الجميع من سائر الجهات واعتقد الخطيب الشربيني والجمال
الرمي والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمحض فقط قال سم هذا ان كان منقولا

عن الاصحاب والافالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم من الجلد مطلقا الخ
 هذا بالنسبة للمس وأما الجلد ففيه تفصيل المتاع كما اعتداه الخطيب والجمال الرملي
 وغيرهما (قوله لانه) أى الاستنجاء الخش منه أى المس وفي الايعاب للشارح وواضح مما
 يأتي في الردة انه يكفر في جلد المصحف المتصل قال الربيعي ويفسق في المنفصل وصرح في
 العباب وشرحه بأن كتب العلم الشرعي انما يحرم بجلدها متصلا (قوله وهو خبر جمعي
 النهي) قال ابن الرفعة في المطلب يتعين صرف ذلك اليه والالزم الخلاف فيه لان ذلك يوجد
 في كثير من الناس الخ وفي حواشي المنهج للشو برى لو كانت ناهية لكان يفتح السين على
 من يفتحها في المضعف الخ وفي شرح العباب للشارح تمحض النهي يلزمه وقوع الطلب صفة
 وهو ممتنع لا فتح السين بل هي مضمومة مع النهي كما نقل عن سيبويه الخ ونحوه الامداد وفي
 حاشية الشبرا ملى على النهاية قبل يجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف اذا المراد
 نفي المس المشروع وعبارة الصفوى في تفسيره عند قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق الآية
 مانعه قبل ونعم ما قيل لا رفث ليس نفيا لوجوده بل لشرعيته فترجع الى نفي وجوده
 مشروع ولا محسوسا كالايمسه الا المطهرون والمطالقات يتربصن وهذه الدقيقة اذا ذكرتها
 لا تحتاج ان تقول الخبر جمعي النهي اه (قوله وهو) أى المصحف فيما أى في الخريطة
 وقيد في التحفة والنهاية الخريطة والصندوق بما اذا اعتداه وحدة قالوا العبارة للتحفة
 بخلاف ما اذا اتى كونه فيها أو اعدادهما له فيجعل جاهما وما وسهم ما وظاهر كلامهم انه
 لا فرق فيما أعتداه بين كونه على حجمه أولا وان لم يعتد له عادة اه قال الحلبي في حواشي
 المنهج وعليه يحرم من الخزائن المعدودة لوضع المصاحف فيها ولو كبرت جدا وبه قال
 شيخنا العلقمي وشيخنا الرملي اه وفي حواشي المنهج لسم شرط الظرف ان يعتد طرفه في
 العادة فلا يحرم من الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها م راه وفي
 شرح العباب للشارح اثناء كلامه المراد بالمعدله ما أعتدله وقد سمي وعاء له عرفا سواء عمل
 على قدره أم كان أكبر منه خلا فالمن قديمه بكونه عمل على قدره وينبغي أن يقيده بذلك ما سبق
 عن التحفة والنهاية وفي التحفة ومثله أى الصندوق كرسى وضع عليه ومثله عبارة الزبدي
 في حواشي المنهج وتردد في الايعاب في الخاق الكرسي بالمتاع أو بطرفه ثم ترجى أقريية
 الحاقه بالظرف واضطرب النقل في الكرسي عن الجمال الرملي قال القليوبي في حواشي
 المحلى الكرسي كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي أيضا وقال
 سم لا يحرم من شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا ولوى به أسوة ولعله أجاب كل منه ما بما
 استحسن له وقت سؤاله ثم قال القليوبي وخرج بكرسي المصحف ككرسي القاري فيه
 فالكرامى الكبار المستقلة على الخزائن لا يحرم من شيء منها ثم الدفتان المنطقتان على
 المصحف يحرم منهما ما لانهم من الصندوق المتقدم اه وفي حواشي التحفة لسم قديقال بل
 الكرسي من قبيل المتاع م راه نقله عنه الهانفي في حواشي التحفة والذي رأيته في النسخة

وانما حرم الاستنجاء به وان انفصل
 لانه أخش وذلك لقوله تعالى
 لايمسه الا المطهرون أى المتطهرون
 وهو خبر جمعي النهي وصح انه
 صلى الله عليه وسلم قال لايمس
 المصحف الا طاهر (و) يحرم أيضا
 جل ومس (خريطة) وهو فيها

(قوله متصلا) ونقله في الايعاب
 أيضا عن الاسنوى وغيره وأقره
 قال وان أوهم كلام الرازي
 خلافه أى عدم الحرمة في المتصل
 به اه أصل (قوله وهو ممتنع) أى
 لكون جملته لايمسه الخ صفة
 لقمرآن وامتناع وقوع الجملة
 الطلية صفة لانها لا تتدل على
 معنى محصل فلا يقيدها النعت بها
 واليه أشار ابن مالك في ألفيته
 بقوله وامتنع هنا ايقاع ذات الطلب
 الخ جل الليل (قوله كرسى
 القارى) كأن المراد بالاول
 ما يوضع عليه المصحف دائما للاحترام
 وبالنسبة الكرسي الذى يوضع
 عليه حال القراءة لاجلها فخره
 جل الليل

التي عندي من حاشية سم على التحفة ليس فيها ما رفاق ثبت ما نقله الهاتفي عنه كان لمرثلة
 آراء في الكرسي وفي حواشي المنهج لسم لا يحرم من الكرسي قاله شيخنا العبد لاوي وشيخنا
 عبد الحميد وكذا م ولانه منقصل اه (قوله وصندوقه) بفتح أوله وضعه قال سم في حواشي
 التحفة من الصندوق بيت الربعة المعروفة فيحرم مسه اذا كان فيه اجزاء الربعة
 أو بعضها وأما الخشب الحامل لبيتها فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم من ما يسمى في العرف
 كرسيها مما يجعل في رأسه صندوق المصحف وفي حواشي سم على التحفة أيضا وقع السؤال عن
 خواتين من خشب احدهما فوق الاخرى كما في خزان مجاورى الجامع الازهر ووضع
 المصحف في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فأجاب ابن الرمي بالجواز لان
 ذلك لا يعد اخلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف في
 رفها الاسفل ونحو النعال في رف آخر فوقه اه ونقله الشوبري عن حواشي التحفة لسم في
 حواشي المنهج وأقره وكذلك الشبرايمس في حاشية النهاية وزاد لو وضع النعل في خزانة
 وفوقه حائل كقرونة ثم وضع المصحف أو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائلا
 ثم وضع النعل فوقه محل نظر ولا تعد الحرمه لان ذلك يعد امانة للمصحف اه (قوله ما كتب
 لدرس قرآن) اي كالألواح التي يتعلم فيها الصبيان قال في التحفة ولو بعض آية ثم قال ينبغي في
 ذلك البعض أن يكون جملة مقيدة اه وأقره الحلبي في حواشي المنهج وقال القليوبي يحرم
 ولو حرفا وفي حواشي سم على التحفة ينبغي بحيث يعد ألواح القرآن عرفا ولو كبر جدا ككاتب عظيم
 فالوجه عدم حرمة مس الخالي منه عن القرآن ويحتمل انه يحتمل المصحف في اتمعة وفي
 حواشي المنهج الحلبي أجاب شيخنا الرمي بأنه لا يحرم من السارية والجداد أي الخالي منهما
 عن القرآن وفي الابعاب لو محاسا فيه فلم يزل فالذي يظهر بقا حرمة الى أن تذهب صور
 الحروف وتتعد قراءتها اه وفي حاشية فتح الجواد للشارح الذي يتجه ان آثار الحروف أي
 التي تبقى بعد المسح ان كانت على صفة قصد كتابة مثلا عرفا للدراسة بأن كانت تقرأ من غير
 كبر مشقة بقي التحريم والافلا بخلاف ما لو خفت جدا بحيث لا يمكن قراءتها الا بمشقة
 شديدة فان مثل هذا لا قصد كتابته في الألواح فلا عبرة به الخ وفي حواشي المنهج لسم ان
 كان بحيث لم يقله أثر يقرأ لم يعد جواز المس والحل الخ (قوله ولو بخرقة) أي ولو كان
 مكتوبا بخرقة أي عليها ويمكن أن يكون المراد ولو كان المس والحل بخرقة اذ مسه وحمله
 مع الحائل ممنوع ويصكون المصنف أشار بلو الى الرد على ما نقله الدارمي في
 ذلك قال النووي شد الدارمي فقال ان مسه بخرقة أو بكفه فوجهان وان مسه
 بعود جاز اه (قوله كالتمام) جمع قيمة أي عوذة وهي ما يعلق على الصغير اه شرح
 الروض لشيخ الاسلام قال في النهاية أي المعهودة عرفا وفي التحفة ظاهرا قولهم كتب
 لدرس قرآن أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون غيرها وبالكاتب
 لنفسه أو لغيره تبرعا والافا أمره أو مستاجره وظاهرا عطف هذا على المصحف ان
 ما يسمى مصحفا عرفا لا عبرة فيه بقصد تبرك وان هذا انما يعتبر فيما لا يسمى اه فان قصد به

(وعلاقته وصندوقه) وهو فيه
 لانها متسوية اليه ككامل الجلد
 (و) حل ومن (ما كتب لدرس
 قرآن ولو بخرقة) لشبهه بالمصحف
 بخلاف ما كتب لالدراسة كالتمام

(قوله في حواشي المنهج) وفي
 شرح العباب للشارح ما نصه
 ويبحث ابن العماد انه يحرم ان يضع
 عليه نعلا جديدا أو يضعه فيه
 لان فيه نوع امتنان وقلة احترام
 اه جل الليل (قوله ولو بعض آية)
 ثم قال وظاهر قولهم بعض آية ان
 نحو الحرف كاف وفيه بعد بل
 ينبغي في ذلك البعض الخ ما في
 الاصل

دراسة حرم أو تبرك لم يحرم وان لم يقصد به شيء نظر للقرينة فيما يظهر الخ وفي فتاوى الجلال
 الرملي لو كتب قيمة ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يعتبر القصد الاول أو الطارى أجب
 بأنه يعتبر الاصل لا القصد الطارى اه وفي حواشى المحلى للقلوبى ويتغير الحكم بتغير
 القصد من التهمة الى الدراسة وعكسه اه (قوله وما على النقد) قال فى الايعاب وان لم
 يتعامل الناس به سواء أ كتب عليه سورة كاملة كقل هو الله أحداً وبعضها (قوله لانه)
 أى ما كتب لالدراسة لم يقصد به المقصود من القرآن أى من دراسته وانما يقصد به
 التبرك بنحو حله ويؤيده ان قصد الجنب غير القرآن والمصلحة التفهيم بالقرآن يخرج عنه
 القرآنية فجوزوا ذلك للجنب وأبطلوا به الصلاة وجوزوا لبس الثوب المكتوب فيه قرآن
 على المعتمد ولو لم يوجب قال فى الايعاب نعم يتجه الجزم بالحرمة ان لم يلبس تلوته
 بنجاسة وفى المجموع عن القاضي وغيره يكره للمحدث وغيره حمل التعاويذ التى فيها القرآن
 الى ان قال قال النووى والمختار انه لا يكره اذا جعل عليها نحو شمع لانه لم يرد به نهى وافق
 ابن عبد السلام فحين يعلقها على الخيل بأنه بدعة وتعرض لكاتب الله تعالى للامتهان بما
 يعلق به من النجاسة والذى يتجه انه ان علم اصابه النجاسة لنفس المكتوب حرم والاكره اه
 ما أردت نقله من الايعاب (قوله لا يقصد) أى المصحف فان حمل المصحف مع الامتعة
 بقصد المصحف لم يحل ذلك بل يحرم وأشار الشارح بقوله أى معها أى الامتعة الى أن فى
 كلام المصنف معنى مع وليست ظرفية وعبارة التحفة والنهاية هى بمعنى مع كما عبر به غيره فلا
 يشترط كون المتاع ظرفاً له انتهت بل لا يشترط فى حمل المصحف مع الامتعة جمع الامتعة
 وان عبر بها المصنف فيحمل مع متاع واحد قال فى التحفة ولا فرق بين كبر حجم المتاع وصغره
 وفى شرح الارشاد وان صغر جدا وفى فتاوى الشارح ما يسمى متاعاً وقال الشبرا مى
 وان لم يصلح للاستبعا ورأيت فى فتاوى الجلال الرملي المراد بالمتاع ما يحسن عرفاً استبعا
 المصحف له اه ونقله القلوبى فى حواشى المحلى وعبارته وقصد الخطيب المتاع بأن يصلح
 للاستبعا عرفاً لا نحو ابرة او خيطها اه ووافقه عليه الحلبي فى حواشى المنهج قال حيث
 لا يعد ما ساله لان مسه بنجائى حرام وقال ابن حجر مثل الحل المس فاذا وضع يده فأصاب
 بعضها المصحف وبعضها غيره ياتى فيه التفصيل المذكور اه كلام الحلبي وهذا الذى نقله
 عن الشارح ذكره فى التحفة ونظرفيه سم فى حاشيتها وقال يتجه هنا التحريم مطلقاً ورأيت
 فى كلام غيره أيضاً (قوله بقصد المتاع أو بلا قصد شيء) اعلم ان نسخ الكتاب هنا مضطربة
 والذى ظهر لى انه جرى فى هذا الكتاب على الحل فى صورتين والحرمة فى صورتين وعليه
 جرى أيضاً فى شروحه على الارشاد والاعباب تبع الشيخ الاسلام ذكرى فى شروحه على المنهج
 والبهجة والروض والخطيب فى المغنى والاقناع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة فى حالة
 الاطلاق أيضاً فلا يحل عندها الا ان قصد المتاع وحده واعتمد الجلال الرملي الحل فى ثلاث
 أحوال والحرمة فى حالة واحدة وهى ما اذا قصد المصحف وحده (قوله على الاوجه)

وما على النقد لانه لم يقصد به
 المقصود من القرآن فلم تجز عليه
 أحكامه (ويحصل حله فى امتعة
 لا يقصد) أى مع هابل ومع متاع
 واحد بقصد المتاع وحده أو
 لا يقصد شيء إذ لا يحل حله بالتعظيم
 حيث لا يخلاف ما اذا قصد
 المصحف وحده أو مع غيره ويجزى
 هذا التفصيل فى حمل حامل
 المصحف على الاوجه ولو فقد الماء
 والتراب

(قوله وفى شرح الارشاد وان
 صغر جدا) لأن المدار على القصد
 وعدمه فلا نظر للحجم اه ونقله
 سم فى حواشى المنهج ثم قال
 فلست أقل وظاهر هذا ولو نحو ابرة
 فانهم أمتاع فيقتبها المصحف اه أصل
 وكتب أيضاً لان العبرة بالقصد
 فيصدق بصغير الجرم وكبيره اه
 وكتب أيضاً وفى النهاية المراد
 بالامتعة الجنس قال ع ش
 فصدق بالواحد وان لم يصلح
 الخ اه

ومسلم ثقة جاز بل وجب حمله مع
الحديث ان خاف عليه كافر
أو تجسأ أو ضياعاً ويجب التيمم
ان قدر عليه (و) يحمل حمله
في (تفسير) أكثر منه بخلاف
ما اذا استويا أو كان القرآن
أكثر (و) يحمل (قلب وورقه يعود)
ما لم تنفصل الورقة عن محلها

(قوله لا الوجوب) وبعبارة التحفة
فان خاف ضياعه جاز الحمل
لا التوسل لانه أقبح اتهم وصرح
بذلك أيضاً في النهاية والاياعاب
والحاصل أن ما في هذا الشرح
ضعيف قاله في الاصل (قوله في
تفسير) قال في التحفة مع الكراهة
وكذا في حمله مع متاع للخلاف في
حرمته أيضاً اهـ جل الليل وفي
فتح الجواهر حيث لم يحرم ذلك أي
حمله في تفسير اهـ فقد صرح بضعف
قوله في التحفة وقال في الايعاب
يجب التيمم لقدرته على التراب
وعدم خشيته على نحو المصحف
لواستغل بالتيمم ولا تظن اكون
التراب لا يرفع الحدث الذي استند
اليه القاضي أبو الطيب الخ أصل
(قوله الحل) أي حل حل التحفير
فهو راجع لأصل المسئلة التي
في الشارح لا للمسئلة التي قبله
وهي مسئلة المصحف المحشى كما
صرح بذلك عبارة الايعاب فتعطن
جل الليل

اعتمد الشارح أيضاً في التحفة والامداد والاياعاب واعتمد ر الحل مطلقاً وكذلك سم
والزبادى قال الشيرازى ولو بقصد حل المصحف قال وظاهر كلام النهاية انه لا فرق
في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وبين الأدنى وغيره
ويؤيده ما عايناه من العرف الخ وفي حواشي القليوبي على المحلى عند شيخنا الطبرلاوى
وحمل الحل ان كان المحمول عن ينسب اليه الحل لا نحو طفل اهـ وفي التحفة لو ربط متاع مع
مصحف فهل يأتي هذا ذلك التفصيل كما شمله كلامهم أولاً لانه لم يربطه به مع علمه بذلك
لا يثبت وقصد حمله وحده كل محتمل الخ (قوله ومسلم) يعنى وفقد مسلم ثقة يودعه اياه
أمامه وجود ذلك فيحرم عليه حمله ومعه مع الحدث ويظهر ان الصورة في المسلم الثقة
كونه متطهراً أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير حل ولا مس والافهم وفقود شرعا
فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وان لم أر من نبه عليه (قوله أو ضياعاً) ظاهر كلامه وجوب
حمله مع الحدث عند خوف الضياع والمقدم عندهم بل عند الشارح في سائر كتبه الجواز
لا الوجوب نعم في خوف التجسس أو الكافر أو التلف يجب حمله وكذا توسده ويحرم توسده
عند خوف الضياع قال في التحفة لانه أقبح وفي التحفة يحرم توسد كتاب علم محترم لم يخش
نحو سرقته اهـ قال في الامداد والاحل وان اشقل على آيات (قوله ويجب التيمم) خلافاً
للقاضى أبي الطيب (قوله في تفسير) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر ليس منه
مصحف خشى من تفسير أو تناسروا ما تلت حواشيه وأجانبه وما بين سطوره لانه لا يسمى
تفسير أبوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف محشى اهـ وفي فتاوى
الجمال الرملى انه كالتفسير وفي الايعاب للشارح الحل وان لم يسم كتاب تفسير أو قصده
القرآن وحده أو تميز بنحو جرة على الاصح انتهى وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما
يظهر التفسير وما يتبعه مما يذكر معه ولو استطراد أو ان لم يكن له مناسبة به والكثرة من
حيث الحروف لفظاً لارسموا من حيث الجملة فتحض احدى الورقات من أحدهما لاعتبره
به اهـ وكذلك فتح الجواهر والاياعاب وفي المغنى ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير
أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمصحف ولا في معناه اهـ وخالف الجمال
الرملى قال في نهايته العبارة بالقله والكثرة وعدمها في المس بجماله موضعه وفي الحل بالجميع
كما أفاده الوالد ونقله سم في حواشي التحفة عن افتاء الشهاب الرملى ثم قال وقضيته
ان الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها اذا لم يكن تفسيرها أكثر وان كان مجموع التفسير
أكثر من المصحف بل وانه يحرم مس آية متيزة في ورقة وان كان تفسير تلك الورقة أكثر من
قراءتها الخ (قوله أكثر منه) أي من القرآن سبق آتاه عن شرح الارشاد لفظاً لارسموا ونقله
سم عن م ر وفي التحفة الذي يتجه الثانى أي بالرسم قال القليوبي ونقله شيخنا عن شيخه
الرملى قال فله اختلف جوابه وكلامه قال في التحفة وعليه فيظهر انه يعتبر في القرآن
رسمه بالنسبة لفظ المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس

عليه فتعين اعتباره وفي التفسير رسمه على قواعد الخط الخ ونقله الزياي في شرح المحرر وأقره وفي التحفة للشارح لوشك في كون التفسير كثيراً ومساوياً حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثمة حل نظير ذلك في الضب والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى ويجري ذلك فيما شك اقصد به الدراسة أو التبرك الخ ونقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عن الشارح وأقره وفي المغني ما يفيد الحرمة عند الشك ونقلت عن الجمال الرملی أيضاً وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المحصف وقال الشيخنا الطبرلاوي الخ وفي شرح المحرر للزيادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده الدراسة أو التبرك أنه يحرم تعظيماً للقرآن اه وحيث لم يحرم المس أو الحل كما اذا كان التفسير كثيراً وحمله مع المتاع بشرطه كره للخلاف في الحرمة (فائدة) رأيت في فتاوى الجمال الرملی انه سئل عن تفسير الجلالين هل هو مس أو للقرآن أو قرآنه أكثر فأجاب بأن شخصاً من الذين تتبع حروف القرآن والتفسير وعدهما فوجدتهما على السواء الى سورة كذا ومن أواخر القرآن فوجد التفسير أكثر حروفهما انه يحل حمله مع الحدث على هذا اه (قوله وتصير محمولة على العود) الذي يظهر من كلامهم ان الورقة اذا كانت مثبتة في المحصف لا يضر قلبها بالعود مطلقاً وان لم تكن مثبتة فيه فان حملها على العود بأن انفصلت عن المحصف حرم والا فلا وقد ذكرت في الاصل هنا عدة من عباراتهم في ذلك (قوله وكاتبه) اي وتحل كتابة القرآن للمحدث ومثله الجنب حيث لا مس ولا حل (قوله ولوجنباً) أفنى التووي بحل قراءته وممكنه في المسجد مع الجنبية (قوله لحاجة تعلمه) زاد في التحفة ودرسه ووسيلتهما كحمله للمكتب والاتبان به للمعلم ليعلم فيما يظهر اه ومثله في نهاية الجمال الرملی قال سم في حواشي المنهج وليس منها حل العبد الصغير مصفاً للسيد الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم وفا في ذلك لما مشى عليه طب وم راتهي وفي حاشية الشبراملسي على النهاية اذا قرأ التبعيد للدراسة بأن كان حافظاً وكان يعاطى مقدار الا يحصل به الحفظ عادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فتقطن لذلك فانه مهم كذا في خط سم الغزي شارح المنهاج وفي سم علي مجرى اثناء كلام مانصه والوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظراً وان كان حافظاً عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظراً فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه وقد يقال لا تنافي لا مكان حل ما في الرافعي على ارادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما أشعر به قوله كالاستظهار اه ويحل للدراسة ولو كان في غير المكتب قال في الايعاب والتقيد به في كلام كثيرين للغالب (قوله فيحرم تمكينه منه) قال في الايعاب نعم نتيجة حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعلمه اذا كان بمحضرة نحو الولي اللامن من أنه ينتهك حينئذ قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم يمنعون أيضاً من محوها

وتصير محمولة على العود وكاتبته مالم يمس المكتوب (ولا يمنع الصبي المميز) ولوجنباً (من حمله ومسه للدراسة) لحاجة تعلمه ومشقة استقراره متطهراً أما غير المميز فيحرم تمكينه منه وكذا لو لم يكن له غرض متعلق بالدراسة وان قصد التبرك (ومن تبين الطهارة وشك في الحدث أو تبين الحدث وشك في الطهارة بنى على يقينه) وهو الطهارة في الاولى والحدث في الثانية

(قوله ولوجنباً) بأن أوجب حشفته في فرج أو أوجب فيه أصل قال فيه وأشار بلوالى خلاف في ذلك فقد قال في العباب فيه وقفة وقال الزركشي فيه نظر لانها لا تتكرر فلا تشو وعلى قياسه يجوز تمكينه من اللبث في المسجد وهو بعيداً لا ضرورة اه وسبقه نحوه الاسنوي فقال لم أجد نصريحاً بتمكين المميز في حال الجنبية والقياس المنع لانها نادرة وحكمها أغلظ اه واستحسنه شيخ الاسلام زكريا وهو قوي جداً كما لا يخفى وتعليقهم للجواز في الحديث بمشقة استمراره متطهراً يؤيد التوقف في الجنبية اه أصل

بالصاق وبه صرح ابن العماد الخ وفي حواشي القليوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر بالاهانة
كالصاق على اللوح لمحوه لانه اعانة اه وفي فتاوى الجلال الرملى جواز ذلك حيث قصد به
الاعانة على محو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف باصبع عليه ريق اذ يحرم
ايصال شئ من البصاق الى شئ من اجزاء المصحف الى ان قال والكلام حيث كان على
الاصبع ريق يلوث الورقة أما اذا جف الريق بحيث لا يتفصل منه شئ يلوث الورقة فلا
سرمة الخ ويسن منع الصبي من مس المصحف للتعليم خروجاً من خلاف من منع منه (قوله
لانه) أى بقاء الطهارة فى الاولى والحدث فى الثانية الاصل فالاصل بقاء ما كان على
ما كان فلو تيقن الطهر والحدث وهذه المسئلة وما يتعلق بها مشهورة بالصعوبة ولكن قد
أوضحته فى الاصل غاية الايضاح فراجعها فأتأكد تجد به وأوضح منه (قوله والمراد بالشك
هنا) أى فى قوله وشك فى الحدث وشك فى الطهارة وأصل الشك هو التردد بين امرين مع
استواء الطرفين فان لم يستويا فاطرف الراجح ظن والمرجوح وهم واليقين الحكم الجازم
وفى شرح العباب للشارح قال الزركشى وقد نبه الامام فى الصلاة من النهاية على فائدة وهى
ان الشك لا بد أن يكون مع قيام المقتضى لكل واحد من الامرين وقال هو اعتقاد ان
يتقاوم سببهما فعلم منه ان مجرد التردد فى الامرين من غير قيام ما يقتضى ذلك لا يسمى
شكاً وكذلك من غفل عن شئ بالكلية فسأل عنه لا يسمى شكاً الخ ما نقلته فى الاصل (قوله
وفى معظم أبواب الفقه) قال الشارح فى الايعاب مراد النووى بقوله فى تحريره مراد
الفقه ما حيث أطلقوا الشك مطلق التردد ان ذلك باعتبار الاغلب قال وقول الراعى
المشهور انه الطارقان المتساويان أراد به عند الاصوليين وخروج معظم أبواب الفقه ما ذكره
الشارح فى شرح العباب بقوله وقد يفرقون كما لو ظن ان فى المذبح حياة عند ذبحه يحل
بخلاف ما اذا شك وكما يحل القضاء بالعلم والاكل من مال الغدير وركوب البحر بظن ثبوت
الحق والرضا والسلامة بخلافهما مع الشك وكما يقع الطلاق بالظن دون الشك كما قاله
الرافعى فى الاعانة كاف الخ اه (قوله أوريجان) فلا يرفع شئ من الوهم أو الشك
أو الظن حكم اليقين فيعمل باليقين ويلغى ما عداه وهذا جارٍ فى غير الطهارة والحدث أيضاً
كما أوضحته فى الاصل مع بيان ما قيل باستقنائه من القاعدة فراجعها ان أودته

* (فصل فيما يندب له الوضوء) *

وقفت للحافظ العراقى على منظومة فيما يسن له الوضوء ووقفت على شرحها الولده وهذه
المنظومة المذكورة

ويندب للمرء الوضوء فغداً * مواضع تأتى وهى ذات تعدد
قراءة قرآن سماع رواية * ودرس لعلم والدخول لمسجد
وذكرو سعى مع وقوف معترف * زيارة خير العالمين محمد
وبعضهم عد القبور رجبها * وخطبة غير الجمعة اضعهم لمابدى

لانه الاصل والمراد بالشك هنا
وفى معظم أبواب الفقه التردد مع
استواء أوريجان

(فصل) فيما يندب له الوضوء
(يستحب الوضوء من الفصد
والجامة والرافع) (من النعاس
(و) من النوم قاعداً ممتكناً) (من
(التي و) من (الفقهية فى الصلاة
(و) من (أكل مامسته النار) من
أكل (لحم الجزور) من (الشك
فى الحدث)

(قوله لا يسمى شكاً الى آخر ما نقلته
فى الاصل) عبارته فى الاصل وفى
الاحياء الشك عبارة عن اعتقادين
مقتضيين نشأ عن سببين مختلفين
وأكثر الفقهاء لا يدرون الفرق
بين ما لا يدري وبين ما شك فيه
وقال فى موضع آخر لو سئل انسان
عن ظهر أدها من عشر سنين
أكانت أربعاً أو ثلاثاً ولم يتحقق
قطعا انها أربع بل يجوز انها
ثلاث فهذا التجويز ليس شكاً
اذ لم يحضره سبب أو جب اعتقاد
الثلاث فليفهم حقيقة الشك حتى
لا يشتبه بالوهم والتجويز بغير
سبب اه لخصاه ما نقله الشارح
فى شرح العباب اه أصل

ونوم وتأذين وغسل جنابة * إقامة أيضا والعبادة فاعدد
وان جنبا يختاراً كلا ونومه * وشرباً وعوداً للجماع المجدد
ومن بعده فصدأ وجمامة حاجم * وفي وجل الميت واللمس باليد
له أو نخشى أو لمس لقرجه * ومس ولمس فيه خلف كأمرد
وأكل جزور غيبة ونجاسة * ونخش وقذف قول زور مجرد
وقهقهة تأني المصلي وقصنا * لشاربنا والكذب والغضب الردي

(قوله الخروج من خلاف من قال ان هذه تنقض) بينت في الاصل من قال ان هذه
المدكرات تنقض وبينت ما رقت عليه من الاحاديث في ذلك وبينت ما في تلك
الاحاديث من الضعيف والمنسوخ بما لم أقف على من سبقني اليه فراجع منه ان أردته
وبينت ما في لحم الجزور من ترجيح ورد فراجعته (قوله ما اختلف في النقض به) قال
في شرح العباب ومس المنفتح تحت المعدة وفرج البهيمة وكالبواغ بالسن ورفع الاصواق
عند نومهم الاندمال فراء لم يتدخل والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء وخروج شيء من
المنفتح مطلقاً (قوله كس الامر) والمراد لمسه وأطلقته في التعفة أيضاً وقيدته في الایعاب
وشرحي الارشاد بالحسن وكذلك النووي في التحقيق وزوائد الروضة وفيهم مما ذكرته
في الاصل ان الحسن يسن الوضوء من لمسه مطلقاً وغيره يسن ان كان بشهوة (قوله ونحو
الشعر) أي من السن والظفر والعضو المقطوع وكل عظم واضح وباطن العين وكذا الوشك
هل لمسه شعراً وبشر وفي الایعاب عن الماوردي ان صح حديث من مس ذكره
أو نسيه أو رفق به أي بفافجة وهما أصل نخذه فليتوضأ جل على الذنب (قوله لخبر فيه)
ظاهراً ان الخبر في الكلام القبيح أو لا مذكور من الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك
وانما الخبر في الغضب واهل هذا من تحريف النساخ آخروا الغضب عن قوله لخبر فيه ويدل
على ذلك كلام الشارح في شرح العباب ولفظه وعند الغضب كما في المجموع وغيره خبر
فيه ولفظه ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خالق من النار وانما تطفأ النار بالماء
فاذا غضب أحدكم فليتوضأ ثم قال في شرح العباب واستحبه الشافعي عند الكلام
الخبيث فشمل اللفظ بما فيه اثم من كل كلمة قبيحة الى أن قال في شرح العباب وعلم مما تقرّر
نديه من النطق بكل محرم ومنه الشعر المحرم وعليه يحمل قول الحلبي يسن الوضوء من
انقشاد الشعر وجعل القول في النظر بشهوة مما يسن الوضوء منه وظاهره انه لا فرق بين
النظر المحرم وغيره وهو محتمل وأن المعصية الفعلية كالقول في نيب الوضوء منها وعليه
يدل حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً ازاره فقال له اذهب
فتوضأ فذهب وتوضأ فقال له رجب لبارسول الله مالك أمرته أن يتوضأ قال انه كان يصلي
وهو مسبلاً ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبلاً ازاره والمراد انه كان مسبلاً ازاره
خبلاً لانه يحرم اسبأله حيث قد الخ ما أطال به في شرح العباب ومنه يعلم صحة ما قلته نعم

للمخرج من خلاف من قال ان
هذه تنقض أخذاً من الاحاديث
الواردة في ذلك لكن أعلمها أصحابنا
بان بعضها ضعيف وبعضها منسوخ
لكن قوى في المجموع من حيث
الدليل النقض يأكل لحم الجزور
ويستن الوضوء أيضاً من كل
ما اختلف في النقض به كس الامر
وقهقهة الشعر (و) يسن أيضاً من
(الغيبة والنجاسة والكذب والشم
(و) سائر (الكلام القبيح) لخبر فيه
ولأن الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت
في الاحاديث (و) من (الغضب)
لانه يطفئه (ولارادة النوم)
للا تباع وعند البقطة

(قول الشارح قوى في المجموع
من حيث الدليل الخ) قال وهو
الذي اعتقد رجحانه وأن البيهقي
أشار الى ترجيحه واختياره والذبي
عنه قال وكذلك اختاره من
أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وابن
المنذر الخ وأقصد النووي ما ذكره
بأن ذلك عام وهذا خاص والخاص
مقدم على العام تقدم أو تأخر
قال وأقرب ما يترجح اليه أي فيما
رجحوه قول الخلفاء الراشدين
والجماهير من الصحابة به اه مختصراً
من الاصل

(واقصراة القرآن والحديث) وسماعهما (والذكر) ليكون على أكمل حال (والجلوس في المسجد والمرور فيه) تعظيماً (ودراسة العلم) الشريعي وسماعه وكاتبه وحمله تعظيماً (وزيارة القبور ومن حل الميت ومسه) لاستقذاره وجماع وانشاد شعر واستغراق فطن وخوف وقص نحو شارب وحلق عانة ورأس وجنب أراد نحو أكمل أو جماع وللمعاني اذا أصاب بالعين

(قول الشارح وسماعهما) أي القرآن والحديث وفي النهاية والامداد وجماع حديث وفقه اه وعبر في العباب بقوله أو استماعه قال الشارح في شرحه وقضيته نذب الوضوء له وان لم يقصد الاستماع وهو محتمل وقوله والذكر للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمن سلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضع معتذراً اليه اني كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر أرفال طهارة اه أصل ويكره حل كتب التفسير مع الحديث وكذا كتابتها وكذا كتب الحديث والفقه لكن ان تضمنت آيات والاتخلاف الاولى كافي الايعاب عن المجموع نقله الاصل

ان أراد الشارح بالتفسير ما هو أهم من المرفوع صح تعبيره فقد رأيت في كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين للشعراني ما نصه روى الامام بسند عن عطاء و ابراهيم انهما كتابا بقولان الوضوء يكون من الحدث وأذى المسلمين وكان عطاء يقول الغيبة تقطع الصائم وتنقض الوضوء وكانت عائشة رضي الله عنها تقول يتوضأ أحدكم من طعام حلال ولا يتوضأ من الكلمة الخبيثة يتكلم بها اه (قوله ولقراءة القرآن) أو تفسيره ايعاب (قوله ودراصة العلم الشرعي) قال في التحفة وآلة له وفي الايعاب دون غيرها ما لم يشرع تعلمه كالعروض اذا حرمته تقتضي ذلك اه (قوله وزيارة القبور) قال في الايعاب ظاهره انه لا فرق بين قبور الصالحين وغيرهم من المسلمين وبه جزم الغزي وغيره اه (قوله ومسه) قال في الايعاب باليد أو غيرها الخ الحديث الحسن به قال في الايعاب وفي قول قديم ان مسه ينقض الوضوء فيتنأ كذا الوضوء منه خروجاً من خلاف هذا القول اه (قوله وانشاد شعر) أطلقه كذلك في الامداد وغيره وسبق عن شرح العباب تقييده بالشعر المحرم (قوله وخوف) نقله الزركشي عن الشامل الصغير وعمله بأنه يذهب قال وكذا من رأى في منامه أمراً مشوشاً (قوله نحواً كل) أي من شرب قال في الايعاب ويكره تركه عند واحد من هذه الثلاثة والنوم كافي شرح مسلم وغيره قال في الايعاب والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا بسن الوضوء فيها الوضوء الشرعي ثم قال وهو غسل الاعضاء الاربعة مع النية والترتيب لا اللغوى الذي هو مجرد تظافة خلافاً للمتولى وابن الصباغ ثم قال قال الحلبي المراد به معاودة الوطء اللغوى للتصريح به في رواية اه ونقله القرطبي في شرح مسلم عن أكثر العلماء نظيره غسل فريجه مكان فليتوضأ وتقل عن الجمهور ان المراد بوضوء الجنب للاكل غسل يديه لما رواه انساق عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ واذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب اه والذي يتجه أن المراد الوضوء الشرعي في الكل لما فيه من تحقيق الحدث وان غسل الفرج في الاول وغسل اليدين في الثاني يحصل به أصل السنة لا كمالها (تنبيه) كيفية نية الجنب وغيره بالوضوء علماً تنويعت سنة وضوء الاكل والنوم مثلاً أخذاً عما ياتي في الاغسال المستأنونة ويظهر أنها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي كاندراج تحية المسجد في غيرها (قوله وللمعاني اذا أصاب بالعين) الذي يفهمه كلام أئمتنا نصريحاً وتلويحاً ان وضوء العائش كغيره المراد به الوضوء الشرعي لكن الموجود في كتب الحديث انه غيره كما أوضحت ذلك في الاصل أتم ايضاح ومما ذكره فيه نقلاً عن شرح مسلم للنووي ما نصه وصفة وضوء العائش عند العلماء ان يؤتى بقدر ماء ولا يوضع القدح في الارض فيأخذ منه غرفة فيضمض بها ثم يجعها في القدح ثم يأخذ منه ماء يغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ماء يغسل به كفه اليمنى ثم يمينه ماء يغسل به كفه اليسرى ثم بشماله ماء يغسل به مرفقه الايمن ثم يمينه ماء يغسل به مرفقه الايسر

ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى ثم يغسل على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدح ثم داخله أزاره وهو الطرف المتدلى الذي يلي حقه الايمن وقد ظن بعضهم ان داخله الأزار كناية عن الفرج وجهور العلماء على ما قدمناه فإذا استكمل هذا أصابه من خلقه على رأسه وهذا المعنى لا يمكن تعليله ومعرفة وجهه وليس في قوة العقل الاطلاع على أسرار جميع المعلومات فلا يدفع هذا بأن لا يعقل معناه ثم قال قال القاضي عياض بقى من تفسير هذا الغسل على قول الجمهور وما فسره به الزهرى وأخبر أنه أدرك العلماء يصفونه واستحسنه علماءنا ومضى به العمل ان غسل العائن وجهه انما هو صبة واحدة بيده اليمنى وكذلك باقي أعضائه انما هو صبة على ذلك العضو في القدح ايسر على صفة غسل الاعضاء في الوضوء وغيره وكذلك غسل داخله الأزار انما غسل داخلته غمسه في القدح ثم يقوم الذي في يده القدح فيصبه على رأس المعين من وراءه على جميع جسده ثم يكفأ القدح وراءه على ظهر الارض وقيل يستغفله بذلك عند صبه عليه هذه رواية ابن ابي ذئب عن ابن شهاب وقد جاء عن ابن شهاب من رواية عقيل مثل هذه الا أن فيه الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة وفيه في غسل القدمين ان لا يغسل جميعهما وانما قال ثم يفعل مثل ذلك في طرف قدمه اليمنى من عند أصول أصابعه واليسرى كذلك ودخله الأزار هنا المترزوا المراد داخلته ما يلي الجسد منه وقيل المراد موضعه من الجسد وقيل المراد من ذلك كبره كما يقال عفيف الأزار أى الفرج وقيل المراد وركبته اذ هو معقد الأزار الخ ما قاله وفي شرح مسلم للنووي أيضا ما نصه وقد اختلف العلماء الخ وقد اختلف العلماء في العائن هل يجبر على الوضوء للمعين اولا واحتج من أوجبه بقوله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم هذه واذا استغسلتم فاغسلوا ورواية الموطأ انه صلى الله عليه وسلم أمره بالوضوء والامر للوجوب قال المازري والصحيح عندى الوجوب اذا خشى على المعين الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبريه أو كان الشرع أخبر به خبرا عاما ولم يمكن زوال الهلاك الا بوضوء العائن فانه يصير من باب من تعين عليه احياء نفسه مشرفة على الهلاك وقد تقرر انه يجبر على بذل الطعام للمضطر فهذا أولى وبهذا التقرير يرتفع الخلاف فيه هذا آخر كلام المازري (قوله قال بعضهم ولما ورد فيه حديث الخ) أوردته بقيل في الامداد والاياعاب وحذفه من فتح الجواد والحقفة لكنه جزم فيها بأنه ليس نحو أبرص أو يهودى وزاد فيها وفي النهاية كل ما قيل انه ناقض ولا يبعد أن يكون اكتفى عنه هنا بقول المصنف السابق ومن الشك في الحدث اذ كل ما اختلف في نقضه يقع به الشك في الحدث بناء على الاصح ان المصيب واحد والحق لا يمتد والله أعلم

(فصل في آداب قاضى الحاجة) *

(قوله روى مرسل) أما نعطية الرأس فقد رواه البيهقي مسندا عن عائشة لكن قال فيه ضعف قال ولكن صح ذلك من فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله أو بدلها) أى لنحو

قال بعضهم ولما ورد فيه حديث وان لم يذكره كشراب ألبان الابل ومس الكافرو الصنم والابرص

(فصل في آداب قاضى الحاجة)

(يستحب لقاضى الحاجة) أى

لمريدها (يولا) كانت (أو غائطا أن

يلبس نعليه و) ان (يستر رأسه)

للا تبايع روى مرسل وهو كالضعيف

والموقوف بعمله في فضائل

الاعمال اتفاقا (و) ان (ياخذ)

مريدا الاستنجاء بالجحر (الحجار

الاستنجاء) لما صم من الامر به

وحذرا من الانتشار اذا طلبها

بعد فراغه ويندب أيضا اعداد

الماء (و) أن (يقدم يساره)

أو بدلها (عند الدخول) ولونخله

جديد وان لم يرد قضاء حاجة

(ويمناء) أو بدلها (عند الخروج)

عكس المسجد

(قوله مرسل) لعله بالنسبة للنقل

وأما نعطية الرأس فقد رواه البيهقي

عن عائشة رضي الله عنها فليس

بمرسل كما في السنن الكبرى

للبيهقي ومختصرها ونقله في المطلب

ولكن عذرا شارح انه قد سبقه

الى ذلك شيخه في شرح الروض

ويمكن أن يكون المراد بالارسال

حذف را ومن السند وان لم يكن

الصحابي اه قاله في الاصل

قطعها (قوله اذ اليسرى للاذى الخ) في التحفة الاوجه فيما لا تكررمة فيه ولا استقذارا نه
 يفعل بالبقى اه زاد في النهاية والاياعاب لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكرير
 يدأ فيه بالعين وخلافه باليسار بقضية أن يكون باليسار وفي حاشية الشبرا ملى على
 النهاية قدس تشكل تصويره مع قوله م ان اتقل من شريف الى أشرف روى الاشرف
 دخولا وخروجا من مـ تتقدرا الى اقدر روى الاقدر كذلك وان اتقل من شريف
 اشريف أو من مستقدرا لثله تخير وانه اذا اتقل من بيت الى آخر تخير وان بقاع المكان
 الواحد لا تتفاوت فاصورة ما لا تكررمة فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يقرض فيه الخلاف
 الا أن يقال المراد الفعل الذي لا تكررمة فيه ولا اهانة كاتخذ منافع لتحويله من مكان الى
 آخر اه وكذلك القليوبي حيث قال في حواشي المحلى يقدم بينه وهو المنقول المعتمد عن
 شيخنا الرملى وان كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر الخ ورايت في حاشية
 السيد عمر البصرى على التحفة ما نصه الذي يتجه في جميع هذه المسائل ان المدخول اليه
 متى كان شريفا قدم اليه مطلقا ومتى كان خسيسا اقدم اليسرى مطلقا أى سواء تساوى في
 الشرف أو الخسة أو تفاوتا نظرا لكون الشرف مقتضيا للتكرير وخلافه بخلافه فتأمله
 ان كنت من اهله اه وفي حواشي الشبرا ملى وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع
 مكس مثلا فينتجه تقديم اليه دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على
 الاستقذار العاوض ولو أراد أن يدخل من أدنى الى مكان جهل انه دنى أه وشريف
 فينتج حمله على الشرافة اه سم على البهجة (قلت) وبقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في
 المسجد والاقرب التخيير الخ أقول قد ينزع فيما نقله عن سم قول الایعاب وكذلك
 في تقديم اليسرى دخولا واليسرى انصرفا للجوام والسوق وان كان محل عبادة كالسعى
 الا أن فيما يظهر ومكان الظلم وكل منكر الخ فالسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع
 ذلك قدم الاستقذار العارض عليه وببحث الشبرا ملى ان القهوة أشرف من السوق
 فيقدم بينه دخولا اه ولا يخالو عن نظر وذكرت هنا في الاصل عبارات غير ما ذكرته هنا
 فراجعها انه ان أردتها (قوله ومحل المعصية ومنه محل الصاغة الخ) قال في التحفة فيحرم
 دخولها على ما أطلته غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما اذا علم ان فيها أى حال
 دخوله كما هو ظاهر معصية كرها ولم يكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة
 دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يتحج لدخوله أى بأن يتوقف قضاء ما ياتر بفقده
 تاتر الوقوع عرفا على دخول محلها اه (قوله والمستحج) هو المغسل ما خوذ من الخيم وهو
 الماء الحار (قوله لانه يصير مستقذرا الخ) قال في الایعاب ومنه أخذ هذا السنوى انه يست
 تقديم اليه للمحل الذي اختاره من العصراء للصلاة كما يقدمها في المسجد اه واعتمده
 الجمال الرملى أيضا في النهاية وفي التحفة وغيرها من كتب الشارح فيما له دلهيل طويل يقدم
 اليسار عند باباه ووصوله لمحل جلوسه وقال سم في حواشي المنهج بالتخيير في وصوله لمحل

اذ اليسرى للاذى والبقى لغيره
 وكذلك في ذلك السوق ومحل
 المعصية ومنه محل الصاغة والجوام
 والمستحج (وكذا يفعل في العصراء)
 فيقدم لغيره عند وصوله لمحل
 قضاء ما ياتر بفقده مستقذرا وبارادة
 قضائها به ويمناء عند مفارقتها
 (و) ان لا يحمل ذكر الله تعالى

(قوله في التحفة الخ) هذا أخذه
 الزركشى من كلام الرافعى كما
 صرح بذلك في الایعاب والنهاية
 لكنه في الامداد أقره كما في الاصل
 وكتب أيضا في شريف وأشرف
 كالكتابة ومحل المعصية
 يتجه من اهانة الاشرف وشرفين
 كمسجد ملصق بمحل يتجه التخيير
 وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعوده
 للمعبر وشريف ومستقذرا بالنسبة
 اليه كبيت بلصق بمسجد وقدر
 وأقدر منه كخلاء بلصق سوق يتجه
 مراعاة الشريف في الاولى والا قدر
 في الناية تحفه اه أصل

جالوسه قال لان الكل اجزاء المستقدر فلا يطلب تقديم خصوص اليسار في شيء منها اه
 لكن فيه ان محل جالوسه اقدّر عما قبله (قوله أى مكتوب ذكره) فسر به لان الجمل انما يكون
 حقيقة في الاجرام وذكر الله من قبيل المعانى (قوله كل اسم معظم) في التحفة من قرآن
 وقيداه في الامداد والنهاية بما يجوز جملة مع الحدث وقال في الایعاب الذى يحل جملة مع
 الحدث وغيره فيكره جملة والحرمة في الثانى لامر خارج الخ (قوله ان قصده المعظم) خرج
 ما اذا قصده غيره أو أطلق فلا كراهة قال في الایعاب ما عليه الجلالة وغيره لا يقبل الصرف
 ثم قال وما لا يوجد تنظيمه الا في القرآن ليس من المشترك بخلاف غيره فيجوز ان يثبت شرط
 قصده ويحتمل عدم اشتراط قصده مطلقا وقوله لا يكون قرآنا الا بالقصد محله عند وجود
 الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت الزركشى بحث فخرج هذا على حرمة التلطف به للجنب
 وهو قريب وان نظره فيه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل أى بما خلا من ذلك
 عن اسم معظم اه كلام الایعاب وفي الامداد وفتح الجواد الاما علم عدم تبديله من سماء
 في الامداد فيما يظهر لانه كلام الله تعالى وان كان منسوخا اه وفي حواشى الشبرا مى
 على النهاية الاقرب الكراهة فيما يوجد تنظيمه في غير القرآن كلابيب مثلاما تدل قرينة
 على ارادة غير القرآن (قوله ومن المعظم جميع الملائكة) أى التعظيم المقضى للعصمة
 وفي الامداد هل يلحق بعوام الملائكة عوام المؤمنين أى صلحوا وهم لانهم أفضل منهم محل
 نظرو وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في القاضل اه
 ونقله سم عنه في حاشيتى التحفة والمنهج وأقره وتوقف في الایعاب في ذلك ثم فرق بما فرق به
 في الامداد وفي حواشى المحلى للقليوبى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصحابة والاوصياء
 أى يكره كالملائكة وبجسده الحلبى أيضا في حواشى المنهج قال وهل يكره جعل الاسم
 المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اه وفي حواشى التحفة لسم لا يعد الشمول
 وقد تشمله عبارتهم وفي التحفة والنهاية العبرة بقصد كتابه لنفسه والا فال مكتوب له
 وفي حاشية التحفة لسم لو قصد كتابه لنفسه المعظم ثم باعه وقصده المشتري غير المعظم فيه
 نظر قال ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن الاسم المعظم اذا أريد به غيره صا غير معظم اه
 وفي حواشى الشبرا مى لوقش اسم معظم على خاتم لاثين قصدا أحدهما به نفسه
 والاخر المعظم الاقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرهما لا بطريق النيابة
 عن أحدهما بعينه كمن تغلبا للمعظم اه (قوله واختار الاذرى الخ) في التحفة هو قوى
 المدرك وفي النهاية يمكن جملة على ما اذا خاف عليه التحييس وقال سم في حواشى التحفة
 يمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالتحصن له جهتان فهو حرام من جهة الجمل مع
 الحدث مكروه ومن جهة الجمل له في المحل المستقدر اه (قوله ولو غفل عن تحييسه الخ) قال
 سم على البهجة فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محجولا مغيبا اه وفي الایعاب ظاهر كلام المجموع ان
 تغيبه فاطع للكرهية وان تعمد ادخاله لكنه خالف في شرح التنبية نظرا الى انه مستحب

أى مكتوب ذكره ومثله
 كل اسم معظم ولو مشترك كالعزير
 والكريم ومحمد وأحد ان قصده
 المعظم أو دلت على ذلك قرينة
 ومن المعظم جميع الملائكة رحل
 ذلك مكروه واختار الاذرى
 تحريم ادخال المعظم الجلالة بلا
 ضرورة اجلالاه وتكريمه ولو
 تختم في يساره بما عليه معظم
 وجب نزعه عند الاستحباب لحرمة
 تحييسه ولو غفل عن تحييسه ما ذكر
 حتى دخل الجلالة غيبه ندبا

(قوله قال في الایعاب الخ) وما
 أشرت اليه من ان الاطلاق
 كقصده نفسه هو الذى يظهر خلافا
 ما يوهمه كلام أبي زرعة وغيره من
 انه كقصده المعظم وان ما عليه
 الجلالة لا يقبل الصرف لكن
 كلامهم في كتابته على نعم الصدقة
 يقتضى خلافا وقد يفرق بقيام
 القرينة ثمة على الصرف وانه
 ليس القصد الا القير بخلافه هنا
 وما لا يوجد تنظيمه الا في القراءة
 الخ ما هنا اصل

(و) ان (يعتمد) ولو قائما (على يساره) وينصب يمينه بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيها لأن ذلك أسهل لخروج الخارج مع أنه المناسب (و) ان (يعتمد) ولو في البول بالصحر أو غيره ما كان ثم غيره إلى حيث لا يسمع لخارجها صوت ولا يشم له ريح فإن لم يفعل سن لهم الأبعاد عنه إلى ذلك ويستق له أيضا ان يغيب شخصه ما أمكن (و) ان (يستتر) عن العميون بشئ طوله ثلثا ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل ولو بنحو ذيله ولا بد أن يكون للساتر هنا عرض يمنع رؤية عورته أو بأن يكون بيتا لا يعسر تسقيفه ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا يغض بصره عن عورته ممن يحرم عليه نظرها والاوجب الستر مطلقا (و) ان (لا يورل) ولا يتغوط (في ما وركد) وان كثرت ما لم يستجبر

(قول الشارح ان يغيب شخصه) أي جميع شخصه حتى لا يراه أحد حيث أمكنه ذلك قال في التحفة بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضي حاجته بالمغمس على نحو ميلين منها واطاها من هذه المبالغة في البعد كانت لعدو كاتشار الناس غمة حينئذاه اصل

له وان غيبه وفي الامداد نازع في التفتيح في هذا الحكم بأنه مخالف لقول الجمهور وبأنه مستصحب له وان ضم كفه عليه اه (قوله ولو قائما) جرى على ذلك شيخ الاسلام في شروحه على المنهج والروض والبهجة والشارح في شروحه على المنهاج والاعباب والارشاد لكن قبله فيها بما اذا لم يحش القائم مع اعتمادها التنجس والافوج بين رجله واعتمدهما قال في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاقول وبعضهم الثاني اه ويحرم عليه اعتمادها حيث ظن تنجس البدن لانه تضييع بالتجاسة بلا ضرورة وفي التحفة واضح انه لو لم يأمن التنجيس الا باعتماد اليمنى وسداها اعتمادها واعتمدا الخطيب الشريفي والجمال الرملي والزيادي والشويزي وغيرهم تبعوا للجلال الحلبي ان القائم يعتمدهما معا (قوله لان ذلك أسهل الخ) قال في الاعباب هو ظاهر في الغائط لان المعدة في اليسار وأما في البول فلان المثانة التي هي محلها لها ميل إلى جهة اليسار فتعتمد التكامل على اليسار ويسهل خروجه اه وفي الاحياء للغزالي قال رجل لبعض الصحابة من الاعراب وقد خاصمه لأحسبك تحسن المرأة فقال بلى وأين انى هم الخاذق أبعد الاثرو أعدا المدروا استقبال الشيخ واستدبر الريح وأقعى اقعاء الطي وأجفّل اجفّال النعام الشيخ بن طيب الرائحة في البداية والاقعاء ههنا ان يستوفز على صدور قدميه والاجفّال ان يرفع عجزه اه من الاحياء (قوله مع انه المناسب) أي لانه استعمال اليسار في المستقذر (قوله طوله ثلثا ذراع) هذا في حق الجالس اما القائم فلا بد أن يكون مرتعا بحيث يستتر من سترته إلى ركبته كما في التحفة قال في الامداد وقع الجواد لا بد أن يكون له ارتفاع إلى سترته ولم يبين فيهما ابتداءها وفي الاعباب من سترته إلى موضع قدميه وفي النهاية مثل الامداد وفي شرح التقيبة للخطيب لا بد من مرتفع يستر عورته الخ (قوله للساتر هنا) خرج به الساتر في القبلة فلم يشترط فيه الشارح أن يكون له عرض كما سبأني في كلامه (قوله يمنع رؤية عورته) قال سم في حواشي المنهج لا يعدو فاقال الا كتماء بالماء لوبال وأسافل بدنه منعسة في ماء متبروينة في تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليتناقل وفي الحاشية المذكورة قال من رجعا على البدنية ينبغي الاكتفاء به أي الزجاج في السترة عن القبلة لا عن العميون اه (قوله لا يعسر تسقيفه) أي في العادة الغالبة فانه لا يحتاج للساتر المذكور حينئذ بل يحصل الستر بالجلوس فيه وان بعد عن جدار البناء المذكور أكثر من ثلاثة أذرع بخلاف القبلة فانه لا يكفي ذلك مع البعد عنه (قوله أو بأن يكون الخ) معطوف على قوله بشئ طوله الخ (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الستر المذكور عن العميون مندوبا حيث لم يكن غمة أحدا وكان من محل نظره اليه أو يحرم نظره اليه ولكن علم غرض البصر بالفعل عنه والاوجب السترة وفي الامداد والنهاية والعبارة لها ولأخذ البول وهو محبوب من بين جماعة جازله الكشف وعليه م الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الاما بمحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فيهما وظاهر التعبير

بالجواز في الثانية أنه لا يجب فيها قال في الامداد وهو محتمل لان ذلك مما يثبث في محله اه
وفي الابعاب ينبغي ان محله في الاخيرة اذا وثق بغضهم عنه أما اذا لم يثبث بذلك فلا ينبغي ان
يكلف الكشف حينئذ لان فيه من المشقة عليه وهلك مروءته ما لا يطاق تحمله فيصلى على
حسب حاله ويعيده اه وقال في النهاية الاوجه الوجوب وفارق ما أفتى به الوالد في نظيرها
من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا لا واجبا بان الجمعة
بدلا ولا كذلك الوقت اه ولوتعارض الستر والابعاد روى الستر والستر والاستقبال
أو الاستدبار قدم الستران وجب بحسب الشارح في التحفة (قوله بحيث لا تعافه نفس الخ)
هذا مع قوله الاتي والكلام في المباح الخ يفيد تقييده بملكه والمباح وهو صريح التحفة
وغيرها وفي الابعاب أما المسبل وملك الغير فيحرم في قليله وان كان معه ما يكمل به
قتلين وفي كثيره وكذا في المباح ان تعين لطهره وهو محدث وقد دخل الوقت وان لم يضر
وان استبرأ الماء بحيث لا تعافه نفس البتة فلا كراهة في قضاء الحاجة أي البول فيه نهارا
ولا خلاف الا في كراهة ظهوره ويحتمل أن يقال لا حرمة أيضا اذا كان مسبلا أو مملوكا
ويحتمل خلافه اه وفي حوائش المنهج لسم ينبغي في البركة الموقوفة أو المسبلة أنه يحرم
وضع يده مثلا اذا كان عليها عين النجاسة لغسلها بغسلها فيها اذا كان يستقذر الناس من
مثله لا ~~كان~~ تطهيرها خارجها ثم قال وتطهير ذلك الاستجمار في الجدران الموقوفة
أو المملوك فلا شئ في حرمة ويغني ان يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤذى الناس
لاستقذار ذلك الخ (قوله بقرب الماء) قال في الابعاب بحيث يصل اليه كما في الجواهر
في البول والغائط الخ وفي العباب يشدب اتخاذا لانه للبول لبلا قال الشارح في شرحه
لان دخول الحشوش ليلايخشى منه وتطهير كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان
يول فيه بالليل ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه
والعيدان بفتح المهملة التخل الطوال المنجرد الواحد عيدانة ولا يعارضه ما رواه
الطبراني بسند جيد والحاكم وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقع بول في طست فان
الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقع لاحتمال ان يراد بالانتفاع طول المكث وما جعل
في الاناء كما ذكر لا يطول مكثه غالبا أو ان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مر
ويؤيده قول النووي الاولى اجتنابه نهارا لغير حاجة اه (قوله وهو الثقب) بفتح المثناة
أفصح من ضمها أي الخرق المستدير بالارض والمراد غير المعد لذلك قال في التحفة ولا يكفي
الاعداد هنا بالقصد اه أي بخلاف تقديم اليسار عند ارادة الجاهل لقضاء الحاجة
بوضع من الصحراء فيكني القصد كما تقدم قال سم وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء
الحاجة فيه مع قصد تكرار الود اليه لذلك اه (قوله السرب) بفتح أوليه (قوله لما صح
الخ) قالوا رواية قتادة ما يكره منه فقال كان يقال انه مسكن الجن ويؤيده ما في الشامل
وغيره أنهم قتلوا سعد بن عبادة رضي الله عنه لما بال فيه وفي شرح البخاري للقسطاني

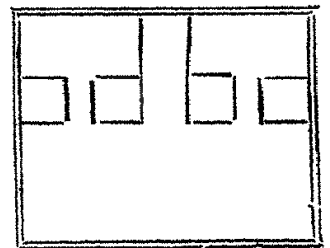
(قوله ان يحرم البصاق الخ) في أول
الكتاب الخامس من تيسير الوقوف
للمناوي مانعه بحث بعضهم
حرمة نحو بصاق ومخاط وغسل
وسخ ظاهر في ماء موقوف على
الطهر كما معطه المسجد ونحوه
وان كثر ويظهر لي تقييده بما اذا لم
يستجر بحيث لا تعافه نفس البتة
والا فلا وجه للحرمة بل للنظر في
الكرامة حيث نشد بحال اه بحر وفه

مانعه قال ابن الاثير في أسد الغابة لم يختلفوا انه وجد ميتا على مقعده وقد اخضر جسده ولم يشعروا بجموده بالمدينة حتى سمعوا قائلين يقول من يثروا لا يرون أحدا
نحن قتلنا سيد الخزر * ج سعد بن عباد
فرميناه بسهم * فلم يخط فؤاده

فلما سمع الغلمان ذلك ذعروا وحفظوا ذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعد بالشأم قال ابن سيرين يئس سعد يقول قاعا اذا تكاثفت قتلته الجن وقبره بالمنجعة قرية من غوطة دمشق مشهور بيزار الى اليوم اه مانقلته من القسطلاني قال في الايعاب قضيته انه لا فرق في الثقب بين أن يكون هو الذي حفره أولا وهو محتمل ويحتمل خلافه ان بال فيه عقب حفره لان مصيره مسكالهم بمجرد حفره يحتاج لمستند وفي التحفة قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل اه وفي الامداد للشارح والنهاية للبحر المال الرمي والعبارة لها تم بظهر تحريمه فيها ان غاب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع (قوله مانعا) خرج به الجامد في الامداد والنهاية لا يكره استديارها به خلافا لمن قال يكره لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه لان ذلك لا يقتضي الكراهة وجرى عليه في فتح الجواهر والايعاب أيضا وقال في التحفة كالمانع جامد يخشى عود ريحه والتأذى به ومثلها عبارة شرح المهر الزبدي (قوله أى محل هبوب الخ) كذلك في شرح الارشاد والجمال الرمي في النهاية زاد في الايعاب خرج ما لو لم تكن هابة فلا كراهة حينئذ الخ وقال في التحفة أى جهة هبوب الغالب في ذلك الزمن فيكره وان لم تكن هابة بالفعل اه قال سمحله ان كان متوقعا بوجهه والا فلا كراهة ومنهى عليه م ر ثم مشى على ان المراد ما تهب بالفعل قال ثم وافق م ر على ان المراد ما تهب فيه بالفعل وأوطن انها تهب فيه اه (قوله ومنه) أى من مهب الريح المراحيض المشتركة رأيت في فتاوى السيد عمر البصري المراد بالمراحيض المشتركة ما يقع في المدارس والربط ويجوز المساجد الجوامع من اتخاذ مراحيض متعددة المنفذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبنى بناء واسع مسقوف ويسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبقى لكل منفذ حائط يستتره عن الاعين له باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو معدن النجاسة ومستقرها متحدة تشترك فيه تلك المنافذ ويجمع فيه ما يسقط منها من الاقدار وهذه صورتها على التقريب بالهامش وأما وجه الكراهة فيه فهو ان الهواء يتقدم من أحد هذه مستقلا فاذا برز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش الى قاضي الحاجة الى آخر ما أطال به السيد عمر ومما قاله قال في شرح مسلم المراحيض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أى التغوط اه (قوله بل يستدبرها في البول) قال في الايعاب والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط مانعا كره استقبالها واستدبارها ويبول فقط كرهه استقبالها

مانعا (في مهب ريح) أى محل هبوبها وقت هبوبها ومنه المراحيض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع ثلاثين رشح (و) ان لا يبول ولا يتغوط

(قول الشارح في الصيغة بعد وفي رواية الملاعن الثلاث) هي في أبي داود وغيره باسناد جيد اتفوا الملاعن الثلاث البراذن في الموارد وقارعة الطريق والظل قال في الايعاب وقارعة الطريق أعلاه وقيل صدره والمراد بالظل ما اتخذ مقبلا او مناخا ومنه قال في المجموع عنهم ليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة فيه ثم قال نعم يستثنى من ذلك محل المعاصي كالغيبة فلا يكره ذلك فيها بل لو قيل بنديه تنفير الهم عن ذلك القبيح بقدر الامكان لم يعد اه ملخصا من الاصل



أو يتعوط ما تعاقط كرهه استبدارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش عليه اه (قوله في طريق الناس) قال في الایعاب المسلول دون المهجور اه وفي التحفة المراد به هنا كل محل يقصد لغرض كعيشة أو مقبلة فيكره ذلك ان اجتمعوا بالمائر والافلا اه (قوله وفسرهما) أي حيث قالوا وما اللعانان قال الذي يتخلى في طرق الناس أو في ظلهم وفي رواية المسلمين ومجالسهم واللعانان محمولان عن اللذان لهما لغة ويلابهما اللعن عادة اضيف اليهما مجازا (قوله الملاعن) مواضع اللعن والموارد طرق الماء والبراز التغوط وبأومئسورة على المختار وأما بقصها فهو القضاء ذكره في المجموع رد على الخطابي في تغليطه رواية المحدثين له بالكسر وقيس بالغائط البول وقول الأذري والزركشي ان البراز يعم الفضلتين قال في الایعاب وهم (قوله هو المعتد) قال في الایعاب محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباحا ومملكه أو باذن مالكة أو ظن رضاه بذلك والاحرم جرما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الحجر اه (قوله وقيل يحرم) صوبه الأذري وأطال في الانتصار له قال في الایعاب وهو منجبه من حيث الدليل لكن المنقول الكراهة (قوله أي من شأنه ذلك) أي لا يشترط وجود الثمرة بالفعل كما في المجموع ونقله الأذري عن الأصحاب بل يكفي ان يكون من شأنه أن تثمر وفي حواشي المنهج لسم يدخل في ذلك ما من شأنه يثمر لكنه لم يبلغ أو ان الأعمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر ما لم يعلم ان الماء يطهر المكان قبل وقت الثمرة اه (قوله ولو مباحة) في حواشي التحفة اسم ان كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتجنبها به لم يعد التحريم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم ان كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه اه وفي الایعاب لو كانت الأرض له والثمرة لغيره فالذي يتجه عدم الحرمة خلافا لما يروه كلام القبول لما مر ان التنجيس غير متيقن (قوله إلا أن يقال الخ) كذلك الامداد وقال في التحفة وفي عومه نظر ظاهر اه وفي الایعاب لكن الذي ينبغي ان المتفق به بالشم أو غيره كالأكل الخ وقال في النهاية وان لم يكن مأكولا بل مشموما أو نحو (قوله ياتي تحتها) قال في الایعاب ويكفي في حصوله اطراد العادة بذلك الى ان قال ولا يشكل على الكراهة هنا عدمها في سقي الأرض بالماء النجس لان ذلك الحاجة بخلاف هذا (قوله حال خروج الخارج) عبر شيخ الاسلام في شرح المنهج بحال قضاء الحاجة وكذلك الخطيب في الاقتناع والجمال الرمل في النهاية وغيرهم قال في التحفة امام مع عدم خروج شيء فيكره بذكر أو قرآن فقط اه قال في الایعاب بخلاف الكلام بغيرهما فانه انما يكره حال خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافا لما يروه بعض عبارات اذغايته انه يعمل النجاسة ومن هو بعملها لا يكرهه الكلام بغير ذلك قطع الخ واعتمد الزياي والقبليوي والشويزي وغيرهم الكراهة مطلقا (قوله بنحو مشي) قال في الایعاب وأكثره قيل سبعون خطوة اه قيل ولا دليل لهذا العدد ولا يصح تعليله بالاستقراء لاختلاف الناس فيه قال في الانوار ولا يبالغ فيه أي

(في طريق) ومحل جلوس الناس كالظليل في الصيف والشمس في الشتاء لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعانين وفسرهما بالتخلي في طريق الناس ومجالسهم سيما بذلك لانهما يجلبان اللعن كثيرا عادة وفي رواية الملاعن الثلاث وفسر الثالث بالبراز في الموارد وكرهه ذلك هو المعتد وقيل يحرم (و) لا يقضى حاجته (تحت شجرة مثمرة) أي من شأنه ذلك ولو مباحة وفي غير وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعاقفها الا بنفس ومنه يؤخذ ما بحثه المصنف من ان شرطها ان تكون مما (يؤكل ثمرا) الا أن يقال الا بنفس تعاف الانتفاع بالتنجيس أيضا فحينئذ لا فرق ولو كان يأتي تحتها ما ينزل ذلك قبل الثمرة فلا كراهة (و) ان (لا يتكلم) حال خروج الخارج بذكره ولا غيره لما صح من النهي عنه فيكره (الالضرورة) فيجوز بل يجب ان خشى من السكوت لحوق ضرره أو لغيره واختار الأذري تحريم قراءة القرآن (و) ان (لا يستنبي بالماء في موضعه) بل يقتل عنه لئلا يصيبه الرشاش فينجسه ومن ثم لو كان في متخلذه لم يقتل لفقد العلة (وان يستبرئ من البول) بعد انقطاعه بنحو مشي

المشي أو نحوه (قوله وتتردكر) بالمشاة وقيل بالمشاة وفي النهاية والامداد والعبارة بان
يمسح بأصابع يديه ومسحتهما من مجامع العروق إلى رأس ذكره ويستتره بلطف ولا يجذبه
خلافاً للبغوى لأن ادمان ذلك يضره وقول أبي زرعة يضع أصبعه الوسطى تحت الذكر
والسبابة فوقه مردود بأنه من تفرده اه كلامهما وفي العباب من دبره قال الشارح من
مجامع العروق إلى رأس الذكر وفي النهاية قضية كلامهم استحباب الاستبراء من العائط
أيضاً ولا بعد فيه قال في الامداد ونحوه التحفة ان خشي عودتي منه لو لم يستبرأ وان كان
نادراً (قوله وغيره) قال القاضي ويقفز ففزات ويصعد أو يصعد وفي التحفة قال به ضم
ودق الارض بنحو حجر ومسح البطن أخذاً من أمر غاسل الميت به اه وفي العباب المرأة
تضع اطراف اصابع يديها على عانتها (قوله بما يظن به من عادته الخ) قال في الايعاب
قال في المجموع والختان ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد ان يظن انه لم يبق شيء
يجري البول يحاف خروجه فنهض من يحصل له هذا بأدنى عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره
ومنهم من يحتاج الى تحنن ومنهم من يحتاج الى مشي خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر
لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا ويغني لكل أحد ان لا ينتهي الى حد الوسوسة اه
أي لانه يضر ومن ثمة كراهه لغير السلس خشو ذكره بنحو قطن كما يأتي لانه يضر اه وفي التحفة
ويظهر انه لو احتاج في نحو المشي لمس الذكر المتحس يسهل جازان عسر عليه تحصيل حائل
يقية النجاسة (قوله لان الظاهر عدم عوده) كذلك فح الجواد وفي الامداد والاياعاب
عدم الوجوب وان اعتاد خروج شيء لانه يمكنه اذا أحس به غسله أو مسحه فلا يلزم من عدم
الاستبراء حيثما التزم (قوله لكن اختار جمع الخ) أي مطلقاً منهم القاضي حسين
والبغوى والنووي في شرح مسلم وفي شرح المنهج أنه قوى دليلاً ونحوه الخطيب في شرح
التنبيه وقال الجلال الرمي في النهاية هو محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد
الاستبراء ان لم يفعل وتقدم عن الشارح ما يخالفه (قوله يعني وصوله الخ) عبارة الامداد
عند ارادة دخوله للخلاء أو وصوله للعجل الذي أراد الجلوس فيه في الصحراء وعبارة
التحفة أي وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبسائه وان بعد محل الجلوس عنه ولو الحاجة اخرى
فان أغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه اه ومنه يعلم ما في تعبير الشارح هنا ويجري نظيره
في قوله يعني انصرفه (قوله باسم الله) يكتب في نحو هذه الآلاف وانما حذف من
السمعلة لكثرته وتكررها ولا يزيد الرحمن الرحيم وينبغي ان لا يقصد به القرآن بل قد قيل
يقصده وقوله أتخصن متعلق بالجار والمجرور (قوله للاتباع) رواه الشيخان زاد في العباب
اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم قال في الايعاب
وينبغي ان يندب باذا الجلال للاتباع رواه ابن السني (قوله يعني انصرفه) عبر في التحفة
بقوله عند خروجه أو مفارقتة اه وتقدم في الدخول معناه وفي حواشي المحلى للقلوب
قوله خروجه أي بعد تمامه وان بعد كده ليزطويل كما مر اه (قوله مصدر الخ) عبارة

وتتردكر بلطف ولا يجذبه وتحنن
وغيره بما يظن به من عادته أنه لم يبق
يجري البول ما يضاف خروجه
لئلا يتنجس به وانما لم يجب لان
الظاهر عدم عوده لكن اختار
جمع وجوبه (و) ان (بقول عند
دخوله) بمعنى وصوله لمحل قضاء
حاجته (باسم الله) أي أتخصن من
الشياطين (اللهم إني أعوذ) أي
اعتصم (بك من الخبيث) بضم
الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع
خبيث وهم ذكران الشياطين
(والخبيثات) جمع خبيثة وهن آفاتهم
للا اتباع في ذلك وانما تقدم القارئ
التعريض لان البسملة من القرآن
المأمور بالاستعاذة له (و) يقول
(عند خروجه) يعني انصرفه منه
(عقرانك) منصوب على انه
مصدر بدل من اللفظ بفعله أو
مفعول به (الحمد لله الذي اذهب
عني الأذى

(قوله ما يخالفه) ظاهره ان الجلال
الرملي ارتضاء ونقله الأذري
والزركشي عن ابن البرزقي واقرأه
وكذلك الغزي وقال انه متعين
وكلام غيره يقتضيه اه أصل

(قوله وينسب أن يزيد عقيب
غفرانك الخ) فائدة تأتي على بن
عمر الحريري بنسب الذكر المذكور
عقب قضاء الحاجة عقب النبي
والريح والحجامة والقصد
والخروج من أحد قبلي المشكل
ومن النقبة المنقصة تحت المعدة
وعقب الحيض اه (قوله لما بينته
في الاصل) بين فيه ان ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ذلك أي الحمد لله الذي
إذا قنى لذته الخ إذا خرج من الخلاء
ثم قال قال الحافظ في السند ضعفاً
وانقطاع لكن للحديث شواهد
وذكر الحافظ ابن حجر شواهد
فراجعها اه

وعافاني (اللاتباع وحكمة سؤال
المفسرة اما تركه الذكر بلسانه
أو خوف التقصير في شكر
هذه النعمة العظيمة اعني نعمة
الاطعام فالهضم قسم بل الخروج
ومن ثم قال الشيخ نصري **بكر**
غفرانك مرتين والمحجب الطبري
يكبر ثلاثاً (و) ان (لا يستقبل)
بقبله أو دبره (القبلة) أي الكعبة
أو بيت المقدس (ولا يستدبرها)
حال قضاء حاجته حيث استتر
بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر وقد قرب
منه ثلاثة أذرع فأقل فان فعل كره
له ذلك لما صح من النبي عنه

الاياعاب منصوب بمحذوف وجوبا اذ هو بدل من اللقط بالفعل أو على انه مقعول به أي
أسألت قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره انتهت وعلى الاول اغفر
غفرانك (قوله وعافاني) أي منه وينسب ان يزيد عقيب غفرانك ربنا واليك المصير الحمد لله
الذي إذا قنى لذته وأبني في قوته وأذهب عني أذا ما بينته في الاصل (قوله بلسانه) أي
مدة جلوسه في خلته فانه مكروه حينئذ وأما بقلبه فليس بممنوع منه قال السيد عمر
البصري في حاشيته على تحفة الشارح نقله عن ابن الجزري في شرح الحصن الحصين
مانصه قالت عائشة **كان** صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستثن حالاً
من حاله وهذا يدل على انه كان لا يغفل عن ذكر الله لانه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً
بالله تعالى في كل أوقانه هذا كراهه وأما في حالة التخلي فلم يكن أحد يشاهده اكر شرع لامته
قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن الذي ذكره عند الجماع فالذكر عند
نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان حينئذ فليس
بمأمورع لسا ولا نديننا اليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه
الحالة الحيا والمراقبة وذكر نعمة الله في اخراج هذا العدو المؤذي ولو لم يخرج لقتل
صاحبه وهذا من اعظم الذكرو لو لم يقبله باللسان اه ما نقله السيد عمر عن ابن الجزري
(قوله ثلاثاً) قال في الايعاب لكن استغربه الاذرى كابن الرفعة وغيره قالوا وكلام
المعظم يقتضي عدم التكرير من أصله اه (قوله بقبله أو دبره) قال الشارح في الامداد
الاستقبال بالغائط هو الاستدبار اه قال العلامة سم في حواشي شرح المنهج مانصه
فرع اشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بلول والغائط
ولا اشكال لان المراد باستقبالها ما استقبل الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها
جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة اه بحروفه وفي حاشية التحفة له اذا استقبل أو استدبر
واستتر عن جهته لا يجب الاستتار أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان القرح الآخر
مكشوقاً الى تلك الجهة حال الخروج منه لان كشف القرح الى تلك الجهة ليس من
استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى
استقبالها واستدبارها فعلم ان من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار عن جهة
القبلة ان استقبلها أو استدبرها فتقطن لذلك اه بحروفه (قوله أو بيت المقدس) أي
فالمراد من القبلة في كلام المصنف ما هو قبلة الآن او كان سابقاً قبله ثم نسخ (قوله كره)
بحزمه الرافي في تذييله تبعاً للمعول وفي المطلب هي الاشبه لكن المعتمد ان ذلك خلاف
الاولى كما جرى عليه الشارح في شروحه على المنهاج والارشاد والعياب وجرى عليه
الخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم فتحمل الكراهة في هذا الكتاب على الحقيقة
التي هي بمعنى خلاف الاولى (قوله عنه) أي عن فعل الاستقبال والاستدبار المقهوم من
قوله فان فعل أي الاستقبال والاستدبار كره له أي للقاعل ذلك أي فعل الاستقبال

ثيما (ويحرم ذلك) أى استقبال الكعبة واستدبارها بفرجه حال قضاء حاجته (أن لم يكن بينه وبينها ساتر أو) كان ولكن (بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) بذراع الأذى المعتدل (أو كان الساتر أقل من ثلاثى ذراع) تعظيما للقبلة بخلاف ما إذا كان بينه وبينها ساتر مرتفع ثلاثى ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل وإن لم يكن له عرض فإنه لا يحرم لأنه لم يخل بتعظيمها حيثئذ يحصل الستر بارخاء ذيله وهذا التصويب لجمع به الشافعى ورضى الله تعالى عنه بين الأحاديث الصحيحة

(قول الشارح واستدبارها بفرجه) قال الجبيرى فى حاشية المنهج أى وإن كان جالساً على الهيئة المعروفة من غير انحناء كما حاله شيخنا العزيزى وغيره خلافاً للزىادى القائل أن الاستدبار بمعنى الخارج فلا يكون مستديراً إلا إذا انحنى حال قضاء الحاجة على كلامه اهـ جل الليل

والاستدبار (قوله فيهما) أى فى الكعبة وبيت المقدس فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبالتين يول أو غائط قال فى الامداد وكونه فى الكعبة للتحريم فى بعض أحواله لا يقتضى أنه فى بيت المقدس كذلك إذا قائل به فيه ممن يعتد به اهـ (قوله حال قضاء حاجته) خرج بذلك غير تلك الحالة ولوقبل الخروج أو بعده فلا حرمة وسيأتى فى كلامه عدم الحرمة حال الاستنجاء (قوله وإن لم يكن له) أى الساتر عرض اعتمده الشارح فى كتبه فيكنى هنا نحو العنزة ووافقه عليه الشهاب القليوبى وخالف الجلال الرملى فاعقد أنه لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجو أنب العورة واعتمده الزىادى وسم فى حواشى المنهج لسم أيضاً لاستقبال القبلة فتغوط فقط كان قبل ساتراً فلا حاجة لستر آخر لأن المطلوب حيثئذ ستره الدبر وقد حصل ستره بالقبيل م ر أقول وقضية ذلك أن المعتبر ستر القرج فقط لا إلى السرة فتأمل هذا من م ر مع قوله يعتبر كونه ساتراً إلى سرته ثم راجعته فرجع عن ذلك اهـ (قوله وهذا التفصيل) أى بين كون الاستقبال والاستدبار مع وجود الساتر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حرام (قوله جمع به الشافعى) كذلك فى شرحى الارشاد والمجلى والخطيب فى شرح التنبيه وغيرهم وعزا الجمع المذكور ولائمتنا أخذنا من كلام الشافعى شيخ الاسلام فى شروحه على المنهج والروض والبهجة والشهاب الرملى فى شرح نظم الزبد والخطيب فى الاقناع والشارح فى الايعاب والجمال الرملى فى النهاية والزىادى فى شرح المحرر وغيرهم قال الشبرا مى فى حاشيته على النهاية كان المحلى نسبته الى الامام لاخذ من كلامه اهـ وقال القليوبى فى حواشى المحلى نسبة الجمع للأصحاب كما فى عبارة بعضهم كالمنهج على ضرب من التجوز اهـ والامر كما قال اذا جمع المذكور موجود فى كلام الشافعى نفسه فقد رأيت منصوصاً عليه فى الرسالة فإنه ذكر فيها أولاً حديث ابى أيوب فى النهى ثم حديث ابن عمر فى الاباحة ثم قال قال الشافعى أدب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم أولاً كثرهم فى منازلهم فاحتمل أدبه لهم معينين أحدهما أنهم كانوا يذهبون لحوائجهم فى الصحراء فامرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها الساعة الصغرى وخليفة الموتة عليهم الساعة مذهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لهم مر تقبلاً باستقبال القبلة ولا استدبارها الى أن قال فأمره بأن يكرموا قبله الله ويستروا العورات من مصل أن صلى حيث يراهم وهذا المعنى أشبه معانيه وقد يحتمل أن يكون نهماهم أن يستقبلوا ما جعل قبله فى صحراء غائط أو بول لئلا يتغوط أو يسال فى القبلة فتسكون قدرة بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها اذى للمصلين قال الشافعى فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جله فقال به على الذهاب فى الصحراء والمنازل ولم يفرق فى المذهب بين المنازل التى هى للناس مرافق فى أن يضعوها فى بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها واتى يكون فيها الذهاب

لحاجته مستتر افتقار بالحديث جملته كما سمعته بجملة وكذلك ينبغي لمن يسمع الحديث ان يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه قال الشافعي ولما حكى ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل البيت المقدس لحاجته وهي احدى القبليتين واذا استقبله استدبر الكعبة انكر على من يقول لانتقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل الخ ما قاله في الرسالة وقد نقلت هذا من عينها ومنه يعلم ان الجمع المذكور للشافعي نفسه (قوله الدالة على التحريم) كحديث اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها يقول ولا غائط ولكن شرقوا أو غزبوا (قوله وعلى الاباحة أخرى) أى كحديث ذكره عند النبي صلى الله عليه وسلم ان ناسا يكرهون استقبال القبلة بفرجهم فقال صلى الله عليه وسلم أوقد فعلوها حتى لو اجتمعوا الى القبلة (قوله بين من في الصحراء وغيره) فالمدار في الحل على وجود الساتر بشرطه سواء كان في البنيان أم في الصحراء وفي الحرمة على عدم وجوده سواء كان في البنيان أم في الصحراء ومن عبر كل منها بالتحريم في الصحراء أراد به غير المعتد وحيث لا ساتر (قوله يعسر تسقيفه أولاً) بخلافه في السترة عن العيون كما تقدم فانه اذا كان في موضع لا يعسر تسقيفه اكتفى به في السترة وان بعد عن جداره أكثر من ثلاثة أذرع وعبارة شرح الروض لشيخ الاسلام ذكر يا ولو كان بينه وبين حائط هذا البناء أكثر من ثلاثة أذرع كفى في السترة عن العيون كما هو لافي السترة عن القبلة الآن يشق عليه التحول ولا كراهة انتمت وعبر الشارح في الایعاب بقوله الآن يشق التحول على المقول المعتمد الخ (قوله مطلقاً) أى سواء كان بساتراً أم لا (قوله خلاف الافضل) أى وليس هو خلاف الاولى كما تبينه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فله في الاول أى غير المعدم الساتر خلاف الاولى فهو في حيز النهي العام وفي الثاني أى المعدم خلاف الافضل فليس في حيز النهي بوجه الخ وفي البصر عن بعضهم ان الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين النطق والنافلة وقد اشبهت الكلام على هذا في كتابي كاشف اللثام عن حكم التبرّد قبل الميقات بلا احرام (قوله حيث لا سترة) والاسن ذلك ولم يجب كما في شروح الارشاد والعباب للشارح والنهاية للجمال الرمي وغيرها والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن معداً لذلك (قوله جميع ما ذكره) قال في الامداد ومنه حكمة التقليد مع اقدرة على الاجتهاد وأنه لو تحيّر تخيّر وأنه يجب التعلم لذلك وأنه لو اختلف عليه اجتهاد شين فعل ما يأتي غم وان محل ذلك كله ما اذا لم يغلبه الخارج أو بضرة كتمه والافلاس خرج الخ وفي الایعاب للشارح يجب تكريره لكل مرة حيث لم يكن منذ كرا الدليل الاول وأنه

(قوله ولكن شرقوا أو غزبوا)
رواه الشيخان وهو خطاب خاص
بمن قبلتهم الجنوبي كاهل المدينة
الشريفة أو الشمال كاهل
عسدين لأن هؤلاء يخرجون عن
عين القبلة لشرقوا أو غزبوا
بخلاف نحو أهل مصر عن قبلتهم
المشرق وأهل السند عن قبلتهم
المغرب اه أصل

الدالة على التحريم نارة وعلى
الاباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين
من في الصحراء وغيره ومن في
مكان يعسر تسقيفه أولاً (الافى
المواضع المعذرة لذلك) فان
الاستقبال والاستدبار فيها مباح
مطلقاً لكنه خلاف الافضل
حيث أمكن الميل عن القبلة بلا
مشقة ولو استقبلها بالساتر
المذكور جاز وان كان دبره
مكشوفاً على المعتمد ولو اشتبهت
القبلة وجب الاجتهاد حيث
لا سترة ويأتى هنا جميع ما ذكره
فمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو
هبت ريح عن يمين القبلة
ويسارها

يجوز الاجتهاد مع قدرته على المعنى وانه يجب التعلم لذلك وجوب كفاية تارة وعين أخرى
الخ وفي حاشية الشبراملسي على النهاية عند قولها أو يضره كنهه ما نضه أي بأن تحصل له
مشقة لا تحتل عاده وان لم تجز التيم فيما يظهر اه (قوله جازا الاستقبال والاستدبار)
وفي حاشية النهاية للشبراملسي أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فان امكنا ما وجب
الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ وفي حواشي المنهج لابن قاسم معنى قولهم جاز
الاستقبال والاستدبار انه يجوز المكن منهما فان امكنا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح
ولكن الزمان أحوج الى التعرض لذلك اه وظاهر ان الكلام حيث لم يمكن الاستقبال
كما صرح به سم في حواشي التحفة قال اما لو امكن الاستقبال فيجب كما هو ظاهر اه أي
فلا يجوز له الاستقبال حينئذ أو الاستدبار (قوله فان تعارض) أي بأن امكن كل من
الاستقبال والاستدبار كما تقدم اتفاقا (قوله وجب الاستدبار) كذلك في شرح الارشاد
والايعاب له والمغنى والنهاية وهو مراد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروص وانطيط
في شرح التنبيه بقوله ما قاله ظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل في السترا اه أي فيجب
الاستدبار وهذا مما أطبق عليه المتأخرون ووقع في التحفة انه قال في هذه بالتحخير وعبارتها
ولو لم يكن له مدوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال
لوهبت ربح عن عين القبله ويسارها وخشي الرشا جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعين
الاستدبار وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي أحد سوأتيه الى آخر
ما فيه افرجعه منها أو من الاصل وقال سم في حواشي التحفة قد يمنع الاستدلال بقول
القفال لجوازن مراده بقوله جازا أي على البديل أي جازما أمكن منهما فان امكنا فعل
ما في نظيره ونظير ذلك قوله الاتي في الجراح وجني وفي القصاص قول اه كلام سم وفي
حاشية الشبراملسي عند قول النهاية وجب الاستدبار ما نضه خلافا للحن حيث جزم بالتحخير
اه وفي كونه جزم بالتحخير نظرا لظاهر فانه نقله عن القفال بصيغة التبري كما علمته من عبارة
التحفة وفي غيرها محاذاه وقد قال الهاتفي في حواشي التحفة بهد كلام نقله ما نضه وبهذا
علم ان ما نقله عن القفال غير مرضي عنده ولذا جاء به على كاهي عاده اه (قوله أو حجمة)
زاد القليوبي في حواشي المحلى أو اخراج قبح أو منى أو القاء نجاسة فلا كراهة وان كان
الاولى تركه تعظيمها وفي حاشية الشبراملسي زيادة أو في حبض أو نقاس لان ذلك
ليس في معنى البول والغائط اه قال القليوبي وهل المذكي كالبول راجعه (قوله ان
لا يستقبل الشمس) قال الزيايدي في حواشي المنهج عند الطلوع أو الغروب لان هذه
الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما اذا صارت في وسط السماء فانه لا يمكن
الاستقبال الا اذا قام على قفاه وصار يبول على نفسه اه (قوله ولا القمر) في فتح الجواد
ليلا وكذلك النهاية قال كما يحتمل اسمعيل الحضرمي وفي الامداد قضية اطلاقهم انه لا فرق
لكن قبله الحضرمي وأقره الزركشي بالليل وفي التحفة يحتمل الاطلاق ويحتمل التقييد

(قوله أي حيث أمكن كل
منهما) صدر عبارته في الاصل
أشكلى على بعض ضعفة الطلبة
قولهم لوهبت الربح عن عين
القبله وشمالها جازا الاستقبال
والاستدبار فلو تعارض الاستقبال
والاستدبار قدم الاستدبار
فتوهما ان المراد بقولهم جاز
الاستقبال والاستدبار التحخير
بينهما مع امكانهما وان المراد
تتعا رضهما انه لا يمكن
الأحدهما فلا معنى لتقديم
الاستدبار وهو خطأ واضح بل
معنى قولهم جازا الاستقبال الخ
ما هنا اه

جازا الاستقبال والاستدبار فان
تعارض وجب الاستدبار لان
الاستقبال الحش ولا يكره
استقبالها باستنحاء أو جاع
أو اخراج ربح أو فصد أو
حجمة (ومن آدابه) أي قاضى
الحاجة (ان لا يستقبل الشمس)
و (لا القمر) تعظيمها لهما لانها
من آيات الله المباهرة في كره
ذلك بخلاف استدبارهما

بالليل لانه محل سلطانه وعليه ما بعد الصبح ملحق بالليل ثم رأيت عن الفقيه السمعيل
 الحضرمي الخ (قوله لان الاستقبال الخش) قال في اليعباب فرق ابن الصلاح بين
 الاستقبال والاستدبار بان الاول أخش لوقوع شعاعهما على القرج عنده دون
 الاستدبار والخلاف في ذلك طويل وقد ثبت عليه في الاصل فراجع (قوله اذا كان
 خاليا) أي عن يحرم نظره الى عورته لكن مع الكراهة كما في التحفة ومآله الفارق
 والجليل وابن الرفعة وغيرهم من التحريم مردود بان كشف العورة في الخلوة جائز لا في
 غرض وهذا منه بل قال في الامداد انه يجوز اذا كان خاليا قطع الكنه في اليعباب حكى
 الخلاف (قوله صلب) بفتح فسكون (قوله ونحوه) قال في اليعباب أو بان يجعل فيه
 نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاش اليه للاتباع ويسن أن يرتادله موضعا ليس
 لقضاء حاجته الا من يذ لك الخ (قوله وأن لا ينظر) أي بلا حاجة (قوله ولا فرجه) قال
 في اليعباب للخلاف في تعريضه (قوله ولا يستنك) قال في شرح العباب لانه يورث
 النسب ان قال ومن الآداب ما قاله المحب الطبري نفقها وأقره الاسنوي وغيره أن
 لا يأكل ولا يشرب حينئذ ومنها أن يضع رداءه قاله صاحب الخلاص وأن يجلس على نشز
 وأن لا يبرق في بوله فانه يخاف منه آفة كما نقله الأذري ونقل غيره عن الحكيم الترمذي انه
 يتولد منه الوسواس وصفرة الاسنان وأن لا يقول أه رقت الماء بل يات للنهي عنه من
 طريق ضعيف فقول الاذكار بكره فيه نظروا وحكا في البحر عن بعض اصحابنا وزعم
 انه كذب لان البول ليس بماء لا نظرا اليه لانه يسمى ماء مجازا باعتبار ما كان فلا كذب
 فيه على أنه جاء عن جمع من السلف اه (قوله لانه يورث الباسور) عبارة اليعباب بلا
 حاجة قائما كان أو قاعا الماني المذهب وغيره عن لقمان الحكيم ولم يكن نبيا اتقاها
 الا ما شذبه عكرمة انه يورث وجهه في الكبد ويحدث منه الباسور (قوله ولوفى اناه)
 وفي التحفة يحرم التبرز في موضع نكضه في كالجرة والمشرع وفي شرح العباب نقلا
 عن المحب الطبري الصفا والمروة وقزح قال بخلاف عرفة ومن دلفه ومنى اسمها وفي
 اليعباب للشارح ويبحث كراهته على الصغرات التي يندب الوقوف عليها وقياس
 ما مر في قزح الحرمة بجامع ان كلا يندب الوقوف عليه مع ضيقه اه وفي الامداد قضية
 اطلاق حرمة ذلك في جميع السنة ويوجه بان محال شريطة ضيقة فلو جاز ذلك فيها
 لاستتروا بقى الى وقت الاحتياج لها فيؤذى حينئذ ونقل ذلك جميعه الجلال الرمي في النهاية
 ثم قال ويظهر ان حرمة ذلك متفرعة على الحرمة في محل الجلوس للناس وسيأتى أن الراجح
 الكراهة قال سم في حواشي المنهج عقبه فليست أملا فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك
 وبين الطريق قريب ويجرى في التحفة على الحرمة أيضا (قوله بشرطه) يصح أن يجعله
 قيدا في القليل والكثير لا اشتراط كون القليل من غير المأظف وعند الرمي من غير دم المأفد
 الا الاستحاضة بشرط العفو عن الكثير أن لا يكون أجنبيا وأن لا يخطأ بأجنبي ولا يحصل

لان الاستقبال الخش (ب)
 (لا يرفع نوبه) دفعة واحدة بل شيئا
 فشيئا (حتى يدنو) أي يقرب (من
 الأرض) فيفتتحى الرفع حينئذ
 محافظة على السترا أمكن نعم ان
 خشى تعجسه كشفه بقدر حاجته
 وله كشفه دفعة واحدة اذا كان
 خاليا (و) ان (لا يبول) ولا يتغوط
 مائعا (في مكان صلب) لئلا
 يترشش فان لم يجد غيره دقه بحجر
 ونحوه (و) ان (لا ينظر الى السماء
 ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه
 ولا يعث) بيده ولا يلتفت يمينا
 ولا شمالا ولا يستنك لان ذلك
 كله لا يليق به والله ولا يبطل قعوده
 لانه يورث الباسور (وأن يسبل
 نوبه) شيئا فشيئا (قبل اتصافه) كما
 مر (ويحرم البول) ونحوه (في
 المسجد ولوفى اناه) لان ذلك
 لا يصلح له كما في خبر مسلم أي لمزيد
 استقداره بخلاف القصد فيه في
 الاناء لان الدم أخف ولذا عني عن
 قلبه وكثيره بشرطه

(و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم
 (ويكرهه عند القبر) المحترم
 احتراماً له (و) يكره البول والغائط
 (فأما العذر) لأنه خلاف
 إلا أكثر من أحواله صلى الله عليه
 وسلم أمام العذر كاستشفاء أو فقد
 محل يصلح للجوارس أو خشية
 خروج شيء من السيل الآخر
 لو جاس أو كون البول أحرقه فلم
 يتمكن من الجوارس فباح وعليه
 أو على بيان الجوارس يحمل بوله صلى
 الله عليه وسلم فأما الماء في سبابة
 قوم (و) يكره (ذلك في متحدث
 الناس) كما تريد ليله نعم ان كانوا
 يجتمعون على معصية فلا بأس
 بقضاء الحاجة في متحدثهم تنظيراً
 لهم وممراته يكره له ان يتكلم حال
 قضاء حاجته (فاذا عطس) حيثئذ
 (حمد الله تعالى) بقلبه ولا يجرأ
 لسانه

(فصل في الاستنجاء)

(يجب) لأعلى الفور بل عند
 خشية نجس غير محله وعند ارادة
 نحو الصلاة

(قوله في متحدث الناس) فرع *
 لو تعين الماء وعلم ان ثم من لا يغض
 بصره عن عورته لم يعذر بخلاف
 نظيره في الجمعة لانهم توسعوا فيها
 باعذار هذا أشد من كثير منها
 بخلاف انجاء الصلاة عن وقتها
 اه تحفة

فعله والاعنى عن قليله فقط ومثل المسجد في ذلك كما في الایعاب رحبته لاسريه (قوله
 ويحرم ذلك) أي البول ونحوه على القبر المحترم أي نفسه وفي الامداد والنهاية والعبارة
 لها الحق الادري بجنا البول الى جداره بالبول عليه وأقرأه قال في الایعاب اذا مسه اه
 أي البول وفي التحفة وقرب قبري وفي حواشي المنهج لسم بحث حرمة به بقرب قبور
 الانبياء وليس يعبد وفي التحفة قال الادري وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها باجرا
 الميت اه قال سم في حواشي المنهج ظاهره حرمة البول على اجوائه ولو صديد أو دما وهو
 ليس يعبد لانها اجراء محترمة لكن لعل محل ذلك اذا تحقق وجود الاجراء في محل البول
 أو ظن ذلك دون ما اذا شك اه وفي التحفة أيضاً يحرم التسبب على محترم كعظم زاد في
 الامداد والنهاية مما يمنع الاستنجاء به اه (قوله عند القبر المحترم) قال في التحفة ونسبته
 الكراهة في قبري أو عالم أو شهيد وفي الایعاب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي
 وفي البياض المتخلل بين الزرع وعله في الحديث بأنه مأوى الجن قبل وتحت الميزاب وفي
 البالوعة اه (قوله خلاف الا كراخ) في اقتضاء هذه العلة للكرهية نظر اذ لانها
 وخبرته صلى الله عليه وسلم ان يبول الرجل قائماً ضعفه البيهقي وغيره وكذا خبر
 نبيه صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما رآه فعله (قوله كاستشفاء) قال في الایعاب
 سبب قيامه صلى الله عليه وسلم الاستشفاء به من وجع الصاب جربا على عادة العرب كما قاله
 الشافعي وفي الاحياء عن الاطباء ان بولة في الحمام شتاء قائماً خير من شرب دواء أو لعله
 بما يرضيه كما في صحيح الحاكم لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي أي بأطرق ركبته من مابض
 بوحدة فمجة كسجد (قوله أو على بيان الجواز) كما بحثه النووي وقال بعض محققى
 المحدثين من المتأخرين هو الاظهر لان أكثر أحواله البول قاعدا (قوله سبابة قوم)
 رواه الشيخان وغيرهما وفي رواية غيرهما ففجع رجله أي فرقه ما وابعدينهم ما والسبابة
 بضم السين الموضع الذي يلتقي فيه نحو القمامة والتراب والغالب انها سهلة البنية وفي
 الایعاب بحث الادري حرمة قائماً أي بلا عذر اذا علم انه يتلوث ولا ماء أو ضاق الوقت
 أو اتسع وحرمانا التضييق بالنجاسة عبثاً (قوله في متحدث الناس) بفتح الدال أي مكان
 تحدثهم قال في الایعاب وفي معناه كل موضع يعتاده الناس لمصالحهم كالحفاة من نحو
 حراً وبرد وكالمعيشة أو المبيت فيه

(فصل في الاستنجاء)

هو لغة من نجوت الشجرة وانجيتها أي قطعته فكان المستنجى يقطع الاذى عنه وقيل
 من النجوة وهي ما ستر عن الارض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحاً كالاستجمار
 والاستطابة ازالة الخارج من الفرج عنه بما ياتي لكن الاستجمار يختص بالاجمار
 مأخوذ من الجمار وهي الحصى الصغار والاولان يعمان الماء والحجر (قوله عند ارادة
 نحو الصلاة) أي حماية وقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة زاد في التحفة أو سبق

وقت وفي حواشي المنهج اسم وكذا يجب الاستنجاء عند دخوف الانتشار والتضح فيما يظهر اه قال الحلبي في حواشي المنهج وان كان يجزئ فيه ما يجزئ في حواشي المنهج اسم أيضا الوقضى الحاجة بكان لا مافيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي ان يجب الاستنجاء بالجرف فور التلايق الخارج فيمنع الاستنجاء بالجرف فيلزم فعل الصلاة بدون استنجاء اه ويجب تقديم الاستنجاء على التيمم وعلى وضوء دائم الحدث (قوله رطب) أى بشرط كونه ملوثا قال ابن الرفعة في المطلب أى في رأى العين احترازا عما لا يشاهد تلويثه وا كن هو موجود في نفس الامر (قوله كدم) أى دم الاستحاضة والهبواسير وغيرهما قال في الایعاب محله في غير نحو الدم القليل الخارج من غير معدن النجاسة له نوعه حيث كذا أى مبسوطا في شروط الصلاة الخ (قوله على الاصل) أى في ازالة النجاسة والاكتفاء فيها بالجرف في الاستنجاء رخصة خارجة عن الاصل (قوله وان كان المحل رطبا) صرح به المحلل الرمل في النهاية وفي التحفة هنا يكره من الريح الا ان خرج والمحل رطب فلا يكره وقيل يحرم وقيل يكره ويبحث وجوبه شاذ وفي الایعاب للشارح بعد كلام طويل مانصه والحاصل ان الاقرب الى كلام الاصحاب انه لا يسن الاستنجاء منه مطلقا وان كان للتقصير السابق وجه وجيه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذکر في السيرة من التحفة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من استنجى من الريح وذکر ان الاولى ان لا يفعل لكن لم يقيد برطوبة المحل وفي فتح الجواد يسن منه ان كان المحل رطبا وكذلك رأيت في بعض نسخ الامداد قلخص من هذه لقول ان الاستنجاء من الريح مباح على الرابع حيث كان المحل رطبا وانه بحسب ما فيه من الخلاف تعتريه الاحكام الخمسة (قوله من نحو البعرة) أى من دودة جافة أى للخروج من الخلاف في قول الشافعي هو مقابل الاظهر في المنهاج الوجوب اكتفاء بظننة التلويث وان تحقق عدمه (قوله الثقب المنفحة) وان قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انتفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض مما يطبق عليه المتأخرون واما الخلق فقد مر في أسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض في ذلك وخالفهما الجمال الرمل يجرى على ان الاحكام جميعها تثبت حينئذ للمنفحة ومنها اجزاء الجرف فيه (قوله وقبل المشكل او أحدهما) أى يتعين الماء لازالة ما خرج منه لاحتمال الزيادة في كل واحد من الفرجين وخرج بقوله قبل المشكل أو أحدهما ثقبته التي بعلمها فيجزئ فيه الجرف لا تتقاء الزيادة وان كان مشكلا في ذاته كافي التحفة والنهاية والاسنى وغيرها قال في الایعاب وحكم الواضح في البول كما قاله الاسنوى انه ان ظهرت ذكورته وبال من فرج الرجال جازا الجرف ومن فرج النساء فلا لانه كثرة تحت المعدة وأوثنته فبالعكس اه (قوله وصل بوله الى جلده) كذلك في التحفة والاسنى وغيرهما قال سم في حواشي المنهج المراد وصل اليها على الاتصال فلو وصل اليها بالقطع

(قوله ويجب تقديم الاستنجاء الخ) وما في المجموع مما يقتضى الوجوب مطلقا صرح الشارح في الایعاب بانه مبنى على المرجوح أن الاستنجاء من واجبات الوضوء قال العلامة المحشى في الاصل فيجمل كلام المجموع على وضوء الضرورة فلا يكون ضعيفا أو على ما اذا أراد الاكمل اذ تقديمه مندوب اه * فرع * لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء فجفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم ر ابن قاسم اه من الاصل

(الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولونادرا كدم (بالماء) على الاصل (أو بالجرف) لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة أحجار وخرج بالرطب الریح وان كان المحل رطبا ونحو البعرة الجافة فلا يجب الاستنجاء من ذلك لكنه يسن من نحو البعرة وباحد السيلين الثقب المنفحة وقبل المشكل أو أحدهما أو ذكر ان اشتبه افيتمين الماء كقلف وصل بوله الى جلده وليس المراد بالجرف خصوصه بل هو (أو) ما في معناه

فيمضي جواز الجرح فيما على المحل وهذا ظاهر اهـ ومثل ذلك قول ثيب وبكر ووصل لمدخل
الذكر بقينا كما سبأ في كلام الشارح (قوله كل جامد) خرج به الرطب ومنه المانع
غير الماء فلا يجوز في الايعاب ومقتضى اطلاقهم ونقله الاذري عن مقتضى كلام
القفال انه لو كان المحل رطباً بجاء أو عرق فلاقاه اندارج نعين الماء وفيه نظر بالنسبة للعرق
لعموم البلوى به أيام الصيف لاسيما في البلاد الحارة وبؤيده قول المجموع المحمول على
تقصيله اطلاق غيره لوعرق محل الاستنجاء فسال العرق عنه ولم يجاوزه عنى عنه والافلا
اهـ (قوله أول زوجته) أي عظمه وتعددته في القاموس لزج ككفرح عظمه وتعدد اهـ
وعبارة الايعاب ولا يلزج بكلمة رطب اهـ (قوله أو تناثر أجزائه كالتراب) قال في التحفة
بأن يلقى منه شيء بالمحل وينعين الماء لاني امس لم ينقل (قوله وجلد دبغ) أي ومن غير
المحترم جلد دبغ لانه قاله بالدبغ الى طبع الثياب فيجوز الاستجمار به ويجزم عند الشارح
أكله مطلقاً وعند الجمال الرمي يحل كل المدبوغ اذا كان من مذكى والاحرم سواء كان
مما لا يؤكل لحمه أو من ميتة ما يؤكل لحمه كما أوضحته في الفوائد المدنية فراجع به منها ان
أردته وخرج بقوله دبغ غيره فلا يجوز ولا يجوز الاستجمار به لانه امام مطه يوم أربعين
ومحل المنع بالمطه يوم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشي وجزم به في الانوار ما اذا
استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جاز وقد جزم به في العباب واقترنه شيخ الاسلام
في الاسنى والخطيب في شرح التبيين وغيرهما ووضعه الشارح في الامداد والاياعاب قال
في الايعاب وان كان وجهها معنى ان كان القالع هو الشعر وحده والافلا اتجمله اهـ وفي
حواشي المنهج اسم بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمد مـ وهذا الاستثناء
لان الشعر متصل به اهـ والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبغ أما جلد المفاظ
فلا يجوز ولا يجوز مطلقاً (قوله على الوجة) هذا بجمله الاذري والزركشي ولم يقيدها
بالحيثية المذكورة وقال شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض هو بعيد وقال الخطيب
الشريفي في شرح التبيين الظاهر عدم الجواز والذي هنا وفي التحفة والامداد والاياعاب
اعتماده لكن بعد تقييده بالحيثية المذكورة وكذلك الجمال الرمي في النهاية قال في
الاياعاب وعليه يحمل الكلامان الخ (قوله الشرعي) في الايعاب هو التفسير والحديث
والفقه (قوله وآلته) هو ما يقع في العلم الشرعي كسائر العلوم العربية كالنحو وكذلك
الحساب والطب وغيرها (قوله الموجود اليوم) قال في الامداد بل هو أعلامها وافتاء
النووي كابن الصلاح يجوز الاستنجاء به يحمل على ما كان في زمانها من خلط كثير من
كتبه بالقوانين الفلسفية المتأيدة لاشرائع بخلاف الموجود اليوم فانه ليس فيه شيء من
ذلك ولا مما يؤدى اليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين ان وقعت شبهة
لا يتخلص منها الا بعرفته اهـ (قوله وجادها) أي جلد كتب العلم الشرعي وآلته قال
في الايعاب بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه يحل الاستنجاء به اهـ (قوله مطلقاً) أي سواء

(قوله انه لو كان المحل رطباً بجاء
او عرق الخ) وبه يعلم انه لا محل
لتردد ابن قاسم في حاشية التحفة
حيث قال فيما اذا استنجى بالماء
ثم قضى حاجته ثانياً قبل جفافه
ثم أراد الاستنجاء بالجرح هل يلل
المحل بالاستنجاء مانع من اجزاء
الجرح فليست اهل اهـ قال المدايني
عقبه وقضية اطلاقهم نعين الماء
اذ لم يستندوا الا العرق اج اهـ

من كل (جامد طاهر) لا نجس
ولا متنجس لانه لا يصلح لازالة
النجاسة (طالع) لا ما لا يقلع للاسته
أول زوجته أو تناثر أجزائه كالتراب
(غير محترم) ومنه كتب التوراة
والانجيل ان علم تبديله ما وثقيا
عن اسم معظم وجلد دبغ وجلد
حوت كبير يعرف بحيث لو لم يكن
على الوجة بخلاف المحترم
ككتب العلم الشرعي وآلته
كالنطق الموجود اليوم وجادها
المتصل بها بخلاف جلد الحنف
فانه محترم مطلقاً

أ كان متصلاً أم منفصلاً وفي الأعياب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الربيعي ويسقى في
المنفصل اه قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة
الكعبة الآن يفرق بأن المصحف أشد حرمة وظاهر أن محله حيث لم يكن نقش عليه معظم
وقال سم في شرح مختصر أبي شجاع وفي أجزاءه بأجزاء الجمل والأسود تظاها والذي يظهر
لعدمه لا يستترامه بل ينبغي التردد فيه وفي حواشي المحلى للقليوبي ومن المحترمين جزء
المسجد وان انفصل وجاز به عند بعض الأئمة وقال شيخنا بصحة فيما يصح به ومنه
حجارة الكعبة بالاولى من المسجد ولا تظن ان ترد فيها اه (قوله والمطعموم) قال في العباب
لنا أولنا والبهائم سواء أو للجن الخ وحرمة المطعموم لنا والبهائم سواء اعقدها شيخ الاسلام
والخطيب الشريفي والجمال الرملي وكذلك الشارح في شرح الارشاد والعباب وغيرهم
ووقع له هنا من التحفة انه قال أو لنا والبهائم والغالب نحن اه فاقضى ذلك انه لا حرمة
في المساوي ولكن المعتمد خلافه كما بينته في الاصل وفي الربا من التحفة المطعموم لنا بان
يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له وان لم يأكله الا نادراً كالبسلوط اه زاد في الربا
من الأعياب أي المباح شرعاً كما في الكفاي حال الاعتماد والرافهية كما قاله الامام وفي
الربا من الأعياب القول ربوي لأن قصده لعلم الآدمي غائب وان سلمنا ان تناول البهائم له
أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي عن الماوردي من ان ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير
ربوي لأن كلامه مفروض فيما اذا لم يقصد اطعم الآدمي غالباً ليدل على تحمله بالحشيش
والتمين والنوى اه وفي الربا من التحفة فان قصده للنوعين فربوي الا ان غلب تناول
البهائم له على الاوجه فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الخ ان القول
ربوي بل قال بعض الشارحين ان النص على الشهير بهمه لانه في معناه اه وفي الثمار
والقواكه تفصيل طويل بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله وان حرق) أي
العظم وليس هو عائداً الى المطعموم ففي حواشي المحلى للقليوبي قوله كالحب بنأى ما لم يحرق
والاجاز لوجه من المطعموم وبذلك فارق العظم لانه لا يخرج بالحرق عن كونه مطعوماً
للجن ويحرم حرق كل منهما وما قيل يجوز حرق العظم اه وفي فتاوى الجمال الرملي حرمة
حرق العظم قال الزركشي قضية كلام الرافعي تحريم ~~أ~~ له لكن صرح الخطابي بالحل
واختلف في كيفية اغتذاء الجن العظم وقد أوضحته في الاصل (قوله محترم) قال في
الامداد والذي يظهر ان المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمرتد وان جاز قتله كالزاني المحسن
والمحتم قتله في الحاربة ثم فرق بين هذا وعه في التيمم وغيره غير محترم فراجع الاصل ان
أردته وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن العماد من المنع بجزء الحيوان جزء
الحربي وفيه نظر الخ واعتمد الطهلاوي والجمال الرملي وسم والقليوبي وغيرهم عدم جواز
الاستنجاء بالآدمي مطلقاً (قوله جزء حيوان) قال في الأعياب كصوفه ووبره وشعره
ثم قال وكذب حمار وألية خروف (قوله متصل به) قال في الأعياب بخلاف المنفصل

والمطعموم ولو غطى ما وان حرق
جزء آدمي محترم ولو منفصلاً
وجزء حيوان متصل به ولو فارة
على الأوجه

(قوله كما بينته في الاصل) نصه
في المجموع وغيره عن الماوردي
والرويات في مشاركتها الآدميون
اعتبر الاغلب فان استويا
فوجهان بناء على ثبوت الرافيه
اه قال الشارح في الأعياب
وقضيته الحرمة فان الاصح ثبوت
الرافيه ويمكن الفرق بضيق باب
الربا ويحجب بأن هذا ينبغي أن
أن يكون أضيق لمانيه من
مباشرة للآدمي بخلافه نعم وانما
جاز بالماء مع انه مطعموم لنا لانه
يدفع النجس عن نفسه أي من
شأنه ذلك بخلاف غيره اه
بحروقه

ولكن ليس المراد كما هو ظاهر كل منفصل بل نحو شعر الماء كقول اذهب اذهب الذي يمنع
 الاستنجاء به متصلاً لا منفصلاً بخلاف غيره لانه ان كان من ماء كقول مذكى أو من نحو سمك
 قطعوم والافجس (قوله بعد المحترم) قال في شرح العباب بخلافه بعد الاستنجاء بالرطب
 وان قلت رطوبته خلافاً للصيرى وبالنجس أو المتنجس فانه لا يجزئ بل يتعين فيه الماء
 وان لم تنقل النجاسة عن محلها الخ (قوله ما لم ينقل) أى المحترم وغير القالع النجاسة أى
 من الموضع الذى استقرت فيه حال خروجها وان لم تجاوز الصفحة أو الحشفة وكذا اذا
 لصق بالمحل من ذلك نحو تراب رخو أو يصيبه منه زهومة كالغظم والاعين الماء وزاد
 المحترم بأن فيه انما لو استجنى بخرة غليظة ولم يصل البلل الى وجهها الا تخرجان
 يمسح بالآخر وتحتسب مسحتين نقله في الایعاب ويجزئ الاستنجاء بأنواع الحرير رأى
 للرجال والنساء على ما في الایعاب وفي الامداد انما يحل للنساء على الاوجه ورد قول ابن
 العماد بأنه لا فرق قال فان فرض احتياج اليه لفقد غيره مثلاً جاز للرجال حينئذ قال سم
 في حواشى المنهج وقد اعتمد مرفقاً يحرم الاستنجاء بالحرير على الرجال وجوز به نحو
 ذهب وفرق الى ان قال حتى يحرم الاستنجاء على الرجال بمشاق الحرير ولهذا يحرم أن
 يضعه تحت رأسه للنوم عليه قال سم ثم رجع أى مرفقاً اعتمد الحلل للرجال والنساء جميعاً
 وهو ما قاله ابن العماد الخ وأما الذهب والفضة فان لم يطبع أو يهياً لذلك حل وأجزأ وان
 طبع أو هيى لذلك حرم وأجزأ أيضاً كما اعتمد الشارح في شروحه على الارشاد والعباب
 قال سم في حاشية المنهج واعقده مرفقاً ما اه وعبارة الخادم للزركشى نقلاً عن ابن الرفعة
 اما المطبوع كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته ونقله عن تصريح الاصحاب
 قلت منهم الماوردى وأيه يشير قول الرافعى فيما سبق ان المستجنى ينزع الخاتم والدرهم
 الذى عليه اسم الله وأيضاً فالرافعى اشترط في قطع الذهب والفضة الحشونة القالعة
 ولا يتصور ذلك في النقود والمصكوكه فهذان أمران من كلامه يرشدان الى أن تصوير
 المسئلة بذلك فلا حاجة لحمله عليه اه كلام الخادم بحروفه ومنه نقلت ويجزئ بنحو جوهرة
 نقيصة اذا كانت خشنة وبالحرير فان نقصاً بذلك حرم (قوله سنة الجمع) أى أصلها كما في
 التصفة زاد في النهاية أما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالخمر (قوله متنجس) قال
 في الایعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بأن يكون معه من الماء ما لا
 يكفيه لولم يزل بالنجس الذى لم يجد غيره وذكره أيضاً في الامداد من غير عز ولبعضهم وفي
 الامداد يتجبه الحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكره وكذلك
 الحلبي في حواشى المنهج وقال سم في حواشى المنهج ظاهر كلامهم وفاقاً لم ربالقهم عدم
 الاستنجاب لانهم انما ذكروا ذلك في الاستنجاء اه (قوله دون ثلاث مسحات) في النهاية
 ونحوها التحفة وغيرها اذا حصل ازالة العين بها (قوله فالأفضل الماء) قال في الایعاب هذا
 ان لم يجد في نفسه كراهة الخمر أو نحوه مما يأتى في مسح الخلف وغيره والا فالخمر أفضل الخ

ويجزئ الخمر بعد المحترم وغير القالع
 عالم ينقل النجاسة (ويسن) في القبل
 والدبر (الجمع بينهما) بان يقدم
 الجاهد ثم الماء ليزيل العين ثم الاثر
 فتقل ملابسة النجاسة وبه يعلم
 ما نقل عن الغزالي من انه تحصل
 سنة الجمع (ولو بجامد متنجس)
 وما يجتمع السنوى من حصولها
 أيضاً بعدد (دون ثلاث مسحات)
 فان اقتصر على أحدهما فالأفضل
 الماء) لانه يزيل العين والاثر

(قوله على ما في الایعاب) ذكر فيه
 انه ظاهر اطلاقهم قال ويوجه
 بتظير ما هر في النقد من أن مجرد
 الاستنجاء لا يعد استعمالاً وبه
 يدفع قول السنوى ينبغى
 التفصيل بين الرجال والنساء ثم
 وأيت الزركشى أجاب بأنه
 استعمال للحاجة فهو كالترقيع
 به وبأنه للاهتمام بالنجاسة والنائي
 له وجه بخلاف الاول كما مر تنظيره
 في النقد اه أصل (قوله حل) أى
 لانه لا يعد استعمالاً كما صرح به
 في الایعاب ونقله سم في حواشى
 المنهج عن مرفق ذلك في الاصل

(قوله لان الحجر لا يزله) هذا ضابط الخفاف المانع من اجزاء الحجر كما يهضمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما لكن قال في الايعاب وقول الروياني ان أمكن ازالته به أجراً ينبغي جملة على ما اذا لم يحصل جفاف والا كان فرض ازالته بالحجر لا يجزئ لان ذات الخفاف مانعة لخروجها عن محل الرخصة اه لكن فيه أنهم لم يطلقوا الخفاف بل قيدوه بقولهم بحيث لا يقلعه الحجر وحيث ثبت لم يصل لذلك الحد ينبغي اجزاء الحجر فخره وفي فتح البوارق ان بال أو تغوط ثانياً حتى بل الأول فقط تعين الماء بالخفاف فلا يرتفع بعود الرطوبة المحاكاة للرطوبة الاولى اه وجرى عليه في الامداد والايحاب وذ كر نحوه في التحفة ثم قال لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيث ذكروه كانه لكون الطارئ من جنس الاول فصاروا كشي واحد وبه يعلم رتبته بحيث بعضهم فين بال ثم أمنى انه يجزيه الحجر وما نقله عن جمع متقدمين اعتمد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق ويلحق بما لو كان الثاني بقدر الاول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الاول على الوجه لا نقص عنه الخ ولا يشترط أن يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره قال سم وهو الوجه خلافاً لما أشار اليه الكنتز لشيخنا الامام البكري من اعتبار زيادة الثاني على الاول ونقله عن البكري أيضاً الحلبي في حواشي المنهج ثم قال بخلاف ما لو كان من غير جنس الخفاف كان بال ثم جفف بوله ثم أمذى فلا يجزئ الحجر اه وسبق نحوه عن التحفة وقال القليوبي في حواشي المحلى ولومن غير جنسه كما رجع اليه شيخنا اه (قوله وان لا ينتقل) الخ قال في الايعاب محل هذا في انتقال لضرورة اليه كما يعلم مما يأتي في الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفحة أو الحشفة (قوله نجس الخ) قال في التحفة أو طاهر جاف اختلط بالخارج لما مر في التراب أو رطب ولو ما لم تغير تطهيره لاعرق الا ان سال وجاوز الصفحة أو الحشفة الخ وفي النهاية قول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الخ والخ وقال القليوبي قيدته بالنجس لعمومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطاهرات الرطبة كبطل من أثر نحو استنجاء ثم لا يضر العرق لانه ضروري اه (قوله كرشاشه) أي رشاش الخارج منه قال في الايعاب قال في المجموع فان تميز المرتفع أي العائد اليه من الرشاش وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الاجازة في نجاسة المحل اه (قوله لان مورد النص) أي باجزاء نحو الحجر وقوله الخارج خبران (قوله وان لا يجاوز الخ) في التحفة فان جاوز تعين الماء في المجاوز والمتمصل به مطلقاً وكذا ان لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيتعين في المنفصل فقط ويظهر أخذاً مما يأتي في الصوم من الغفوع عن خروج مقعدة المبسورة ذهابه ان من ابتلى بمجاورة الصفحة أو الحشفة دائماً عني عنه فيجزئه الحجر للضرورة اه قال في النهاية بعد ابراده بقبيل وظاهر كلامهم بخالفه الا أن يحمل على من فقد الماء اه وقال القليوبي في حواشي المحلى

(وشرط) اجزاء (الحجر) لمن اقتصر عليه (أن لا يجف النجس) الخارج لان الحجر لا يزله حيث ذكروا (و) ان (لا ينتقل) عن الموضع الذي استقر فيه عند الخروج لانه حيث ذكروا على المحل نجاسة لاسبب الخروج (و) ان (لا يطرأ) عليه نجس (أجنبي) (آخر) ولو من الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والاجنبى ليس في معناه (و) ان (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهي ما ينضم من الالبتين عند القيام (وحشفة) أو قدرها من مقطوعها في البول

(قوله أو الحشفة) اعلم ان المعبر في اجزاء الحجران لا يجاوز البول الحشفة في الذكر أو قدرها من مقطوعها كما في الايعاب عن الاسنوى وأقره أو محل الجنب من المحبوب وملاقبته من أسفل مما يغلب وصول بوله اليه كما يحتمل في الايعاب ايضاً وأما قبل المرأة فضابطه كما في الايعاب ان لا ينزل لمدخل الذكر وسواء فيه البكر والثيب كما صرح به في التحفة حيث قال ويتعين أي الماء في بول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر يقينا اه جل الليل

قال شيخنا الرملي وإن ابتلى به خلا فالج الخ وفي التحفة أيضا ويظهر في شعر ياطن الصفة
 أنه مثلها أي فيحزى الجرح قال ولا تظن لندب أزالته فلا ضرورة لتلوته لأن تكليف أزالته
 كلما ظهر منه شيء مشتق مضاد للترخيص في هذا المحل اه (قوله مدخل الذكر) اعلم أن
 مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب إذا بات نزل البول إلى مدخله بخلاف
 البكر فإن البكارة تمنع دخول البول إلى مدخل الذكر كما قاله الرافعي أي غالبا قال
 في التحفة وبول ثيب أو بكر وصل إلى مدخل الذكر يقينا لا في دم حيض أو نفاس لم يتشعر عن
 محله أي ظهر وجهه من مدخل الذكر بخلاف البول فلها بعد الانقطاع ولو ثيبا الاستجماء به
 أي بالجرح فيما إذا أرادت التيمم فقد الماء ولا إعادة عليها الخ وفي الأيعاب كلام مذکور
 في الأصل منه أنه يسن للثيب الغسل بالماء مطلقا وجامن خلاف القائل بأنه لا يجوز لها
 الاقتصار على الجرح بحال أي نظر الغالب من وصول البول إليه فهو مظنة له الخ (قوله
 لأن مجاوزة ما ذكر) أي الصفة في الغائط والحشفة في البول (قوله في المنفصل) أما
 المتصل فيحزى فيه الجلامد بشرطه كما في شرح المنهج وغيره (قوله غير مطهره) هذا
 التعبير لا يخالف عن تشويش وعبر في التحفة بقوله غير تطهيره وفيها أيضا ما فيها فان ذلك ينجر
 إلى أنه لا يضرب جوارزا الاستجماء بالجرح طرق ماء على المحل مطهره وإذا طهره الماء لا حاجة
 إلى الجرح فامعنى هذا الاستثناء فان قلت يمكن أن يكون المراد أنه صب عليه الماء ليظهره ثم
 لم يحصل به التطهير لقله الماء مثلا أو لعارضه عن تطهيره فلا يكون الماء حينئذ مانعا عن
 اجراء الجرح لأن هذا الاجنبى الذي أصابه ماء تطهيره وقد استثنوه قلت لو كانوا يسمعون
 بذلك لصح تعبيرهم ولا تشويش في العبارة لكني لم أقف على ذلك في كلام أحد وما أظنهم
 يسمعون به وفي حواشي التحفة لسم قوله غير تطهيره أن أراد غير تطهير المحل بمعنى أنه إذا
 أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب وصول ذلك الماء إليه فهذا معلوم لا يحتاج إليه وهو ليس
 بمحقق فيه لأن الكلام في الاستجماء بالجرح وإن أراد غير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم
 الوضوء على الاستجماء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجراء الجرح
 فهو بمنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لم لا يضرب الاختلاط بماء الطهارة
 لأنها قول محل ذلك في نجاسة عنى عنها لم يجب أزالتها والنجاسة التي في هذا المحل تجب أزالتها
 ولا يعنى عنها فيضراختلاطها بالماء نعم أن أصاب المحل بعد الاستجماء بالجرح شاش طهارة
 فهو الوجه لم يبعد العفو فليتأمل اه وقوله لم يبعد العفو يخالف قول المشرح في هذا
 الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهره إذا ماء طهارة فهو الوجه غير مطهر للعجل فلا فرق بين
 أن يصيبه بعد الاستجماء أو قبله وحاول الهاتفي في حواشي التحفة أن يجيب عن إيرادهم
 فلم يجب بشيء وعبارته يعنى إذا ألقاه لتطهيره فالأمر حينئذ ظاهر أنه لا يكفيه إلا الماء أما
 إذا ألقاه غير تطهيره كان أصابته نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوء فيما إذا قدم
 الوضوء على الاستجماء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه شيء منه أو لم يكن ماء وضوئه

وأن لا يدخل بول المرأة مدخل
 الذكر لأن مجاوزة ما ذكر نادوة
 جدا فلا تلحق بمائع به البلوى ولو
 تقطع الخارج تعين في المنفصل
 الماء وإن لم يجاوز ما ذكر (و) أن
 (لا يصيبه ماء) غير مطهره وإن
 كان طهورا أو مائع آخر بعد
 الاستجماء أو قبله

(قوله ولا إعادة عليها) قال في
 الأيعاب بخلاف ما علم عدم وصوله
 أو شك فيه لكن يسن غسله بالماء
 أي في مسئلة الشك وإن اقتضى
 كلام الجواهر كالجزموع أنه يسن
 فيه ما ويمكن أن يقال بقضيته
 ويوجه بأن لنا وجهها جزم به
 الماوردي ونقله القاضي عن
 الأصحاب أنه لا يجوز لها الاقتصار
 على الجرح بحال نظرا للغالب الخ ما
 هنا اه أصل (قوله عن تشويش)
 لأن المراد أن شرط اجراء الجلامد
 في الاستجماء أن لا يصيب المحل ماء
 اه أصل

فيكون الماء متعيناً أيضاً لما نقلنا من المجموع هكذا يفهم المقام اهـ وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحينئذ فلا يحتاج اقوله لغير تطهيره بل هذا الاستثناء يوهم خلاف المقصود الآن يقال لم ينبه عليه الشارح لوضوح انه حيث طهره الماء لا يحتاج للجبر كما قال الهاتفي الامر حينئذ ظاهر وبالجملة فهو غير صاف من كل الوجوه فخره (قوله لتجسهما) أي الماء والماء باع علاقتهما المثل المتجس (قوله ولو باطراف حجر) أي ثلاث اطراف الحجر زاد في التحفة وغيره ولو بطرفي حجرين لم يتلوث في الثانية فتجوزهي والثالثة بطرف واحد الخ وفي الايعاب للشارح والخطيب في شرح التنبيه والعبارة ويكني حجر واحد يستجي به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اهـ والثلاثة الاحجار أفضل من أطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكرهه ورأيت في المطلب لابن الرفعة مانصه فان قلت اذا كان الحجر طويلاً ينبغي أن يكون جواز الذكرك عليه مجزئاً كما قيل انه يجزئ اذا جره على حائط ولم يرفعه عنه قلت الحائط يشتمل على أحجار وأجر فالتعدد حاصل ولا كذلك فيما نحن فيه فانه قد يقال انه لا يجزئ لان الاسم واحد وقد يقال يجزئ لان الماء الحجر موضع الخارج من الذكر يعد مسحة من غير مد كما ستعرفه فاذا مد فقد تجاوز المثل فيكني الخ وفي التحفة للشارح وكيفية الاستجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان ان يمسه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً وضراً أو نزولاً فلا اهـ والذي صرح به الشارح في شروحه على الارشاد والاعباب أن المعتمد انه لا فرق بين مسحه صعوداً أو نزولاً واعتمده شيخ الاسلام والجمال الرمل وغيرهم فإني التحفة ضعيف فقد نظريه النووي في المجموع بعد نقله عن القاضي قال في الايعاب ووجه النظر ان الذي دل عليه كلامهم أنه يجزئ المسح مالم يتحقق النقل وهو المعتمد اهـ (قوله الا الماء وصغار الخرف) هذا ضابط ما يكتفي في الاستجاء بالحجر وتسبب ازالة الاثر الذي لا يزيله الا الماء وصغار الخرف قال في الايعاب خروجه من خلاف من أوجبه وفي حواشي المحلى للقلوبي يجب الاستجاء من الملوث وان كان قليلاً بحيث لا يزيله الا الماء وصغار الخرف ويكتفي فيه بالحجر وان لم يزل شيئاً الخ وعلى هذا فيصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر (قوله بشفع) أي بعد الثلاث ولا يسن هنا تثليث كما في ازالة النجاسة قال في التحفة لانهم غلبوا جانب التخفيف في هذا الباب اهـ وفي النهاية قال قول بأنه ان حصل الاتقاء بوتر سن ثنتان ليحصل فضل التثليث ثم قال أو بشفع فثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للابتداء مردود عملاً بلا طاقهم اهـ قال في النهاية وأما الاستجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفق به الوالد اهـ وكذلك الشارح في الايعاب وفرق فيه بين الماء والحجر بأن الماء من يزل فطلب منه زيادة الاستظهار والحجر مخفف وقد حصل المقصود به نعم ان بقي أثر لا يزيله الا صغار الخرف سن ازالته من وجاه من خلاف من أوجبه على أن الجرجاني قال لا يندب التثليث هنا في الماء الخ (قوله ويديره برفق) قال ابن الرفعة في المطلب وقول

لتجسهما وكما المانع مالم يستجي بحجر وطب أو كان المحل منوطاً بماء لا يرق على الواجهة (وأن يكون بثلاث مسحات) وان أنق يدونها انتهى الصحيح عن الاستجاء بأقل من ثلاثة أحجار ويحصل ذلك ولو باطراف حجر (فان لم يتق المحل بالثلاث) (وجب الاتقاء) بالزيادة عليها إلى أن يبقى أثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وبسن الايتار) ان حصل الاتقاء بشفع لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به (وبسن استيعاب المحل بالحجر) أي بكل حجر من الثلاث بأن يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره برفق إلى محل ابتدائه

(قوله ولو لم مسحه صعوداً وضراً) لا تنة ينقل النجاسة قال في الايعاب قال في المجموع وفيه نظر ووجهه أن الذي دل عليه كلام الاصحاب انه يجزئ المسح مالم يتحقق النقل وهو المعتمد اهـ جل الليل (قوله والذي صرح به الشارح الخ) عبارة الشارح في فتح الجواد ويجزئ مسح لم ينقل النجاسة من أعلى لا سفلى أو عكسه زاد في الاسداد وهو ظاهر خلافاً للقاضي ولما استحسنه الأذري

اه ونحوه عبارة النهاية

لأن الثاني من مقدم اليسرى
ويديره كذلك ويمر الثالث
على صفحته ومسرته جميعا
ويسن وضع الحجر على موضع
ظاهر ويديره برفق ولا يضر النقل
الحاصل من صدم الادارة وظاهر
كلامه ككلام الشيخين انه لا يجب
تعميم المحل بكل مستحقة من
الثلاث وفيه كلام ينته في شرح
الارشاد بما حاصله ان في كلامهم
شبه تعارض فرج جمع متأخرون
الوجوب رعاية للمدرك وآخرون
عدمه

(قوله والامر في ذلك قريب) أي
لأن نقل ما يعتذر أو يعتسر
الاحتراز عنه لا يضر سواء كان
منشؤه من الادارة أو عدمها (قوله
وهو الصحيح) لان اشتراط ذلك
تضييق للترخصة غير ممكن الا في
ناد ومن الناس مع عسر شديد
وليس لهذا الاشتراط أصل في
السنة اه كلام المجموع اه أصل
(قوله وقد ضعفوا الخ) قال الامام
لوكلف أن ينقل شيئا من النجاسة في
محاولة رفعها لكان ذلك تكليف
أمر يعتذر الوفاء به فيجب العفو
تجما يعتسر الاحتراز عنه مع رعاية
الاحتياط ابواب أصل

المصنف ويديره أي بلطف ورفق ليخفف النجاسة أي كل جزء منها بجزء طاهر من الحجر فانه
إذا فعل ذلك حصل الغرض بلا خلاف اه وقال شيخ الاسلام في شرح الروض أي قليلا
قليلا حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها اه (قوله ويديره كذلك) أي برفق الى محل ابتدائه
(قوله على صفحته ومسرته جميعا) بضم الراء وفكها قال في الكفاية وبضم الميم مجرى
الغائط قال ابن الرقعة في المطلب وفي الثالثة الذي يظهر انه يبتدىء من المقدم ولو ابتداء
من المؤخر كان أولى لان بذلك يتبين له ان كان قد بقي على المحل شيء أو لا الخ اه ما أردت
نقله من المطلب ورأيت في الخادم للزركشي ان القفال قال في فتاويه اذا كان يمر الحجر
عليه فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء
وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء مادام مترددا على العضو لا تحكم باستعماله فاذا انفصل
صار مستعملا فكذلك الحجر اه من خادم الزركشي ومنه نقلت (قوله موضع طاهر) أي
قرب مقدم صفحته اليمنى والثاني كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى (قوله من عدم
الادارة) وفي بعض نسخ هذا الشرح من الادارة وكذلك في بعض نسخ التحفة وفي النهاية
من الادارة والامر في ذلك قريب لكن الموافق لما في المجموع الاول فانه لما نقل عن
الخراسانيين انه يشترط الوضع على محل طاهر وأنه يضر النقل الحاصل من عدم الادارة
قال ولم يشترط العراقيون شيئا من ذلك وهو الصحيح الخ وقد ضعفوا قول الروضة واصلها
الموافق للطريقة الاولى وعبارة السيوطي في مختصر الروضة ولو أمروا ولم يدروا لم ينقل أجزاء
فان نقل تعين الماء قلت قال في المجموع هذا قول المراوغة والصحيح لا والله أعلم اه ما نقله
السيوطي والمراد النقل الذي يعتسر الاحتراز عنه وعبارة التحفة ولا يضر النقل
المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة اه وفي النهاية ولا يضر النقل الحاصل من الادارة
الذي لا بد منه كما في المجموع وما في الروضة من كونه مضر المحمول على نقل من
غير ضرورة اه (قوله فرج جمع متأخرون الوجوب) منهم شيخ الاسلام زكريا في كتبه
والشهاب الرمي والخطيب الشريفي والشارح والجمال الرمي وغيرهم (قوله رعاية
للمدرك) لانهم قد أوجبوا كالحديث ثلاث مسحات وان حصل النقاء بواحدة واذ مسح
بكل حجر جزءا من المحل ففي الحقيقة انما هي مسحة واحدة فأى فرق بين مسح الموضع كله
بمحجر واحد مع الانقاء وبين مسح كل جزء منه مسحة واحدة بمحجر غير الذي قبله وأيضاً قد
قالوا انما وجبت الثلاث استظهارا والاستظهار انما يكون عند تكرار المسح على الموضع
الواحد بل هذا يؤمى الى كونه منقولا كقولهم لا بد من الثلاث وان حصل الانقاء بدونها
خلافا لما لك فانه يشترط الانقاء وان حصل بواحدة فانما اذا قلنا الثلاث لمجموع المحل كيف
يتصور انقاء قبل الثلاث حتى يجب وان حصل الانقاء بدونها مع أن الموضع انما مسح مرة
واحدة وكيف يتصور انغلاق بيننا وبين مالك (قوله وآخرون عدمه) أي الوجوب منهم
ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزيادي وغيرهم وأفرد الكلام على ذلك الشهاب

البرلى بالتأليف وإطال في ذلك الكلام وقال انه لم ير الشيخه شيخ الاسلام في المنهج وغيره
سلفاني وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام (قوله اخذ انطواهر
كلامهم) قال في الامداد كلام الشيخين كالصريح في عدم الوجوب الخ وكذلك كلام
الغزالي وغيره وقد بينت عبارة الشيخين وما يتعلق بذلك في كافي القوائد المدينة فيمن يفتي
بقوله من متأخري السادة الشافعية فراجع ذلك منه ان أردته (قوله لعمدة النسي عن
الاستنجاء بها) أي البقي محله حيث لا عذراً ما مع العذر قال في الایعاب ككونه اقطع
البسرى أو مثل أولها فلا كراهة ولا حرمة الى أن قال فيه ثم ان استنجي بماء صلب البسرى
وغسل بالبسرى أو بحجر ففقه تفصيل ذكره بقوله وإذا حل الحجر للاستنجاء من البول سن
أخذه بيمينه وذكره يساره ثم يحركها وحدها فان حرك يمينه أو حركها فقد استنجي
بيمينه أو يضع ذكره في موضعين منه أي الحجر وضعا مجزدا ثم يحركه في ثالث فان أمره
في موضع مرتين تعين الماء وان لم يحمله أي الحجر مسح ذكره يساره على مواضع منه او من
أرض صلبة أو جدار ثم قال ولو صغر الحجر أصق مقعده بالأرض وأمسكه بين عقبيه أو
أبهاى قدميه وذكره يساره وتحامل عليه قال الشارح في شرحه فان لم يتمكن من شئ من
ذلك وضع الحجر في يمينه ولا يحركها الخ (قوله على الاصبع الوسطى) قال الشارح في
الایعاب بأن يضع خلفها السبابة والخنصر والنصر ويستعمل المجموع ويسن له ذلك
أي الدبر يده مع الماء الخ (قوله في النقب الذي في الفرج) أقره شيخ الاسلام في الاسنى
والغرر والشارح في الامداد والخطيب وغيرهم وقال في الایعاب نظريه الزركشى
كالازرى بأنه لا أصل له (قوله عاد اليه) أي الدبر من رشاش القبل ويمكن أن يكون
مراده عاد الى المستنجي النجس وفي شرح العباب ما يفيد أنه يخشى عند غسل الدبر مع بقاء
نجاسة القبل التنجيس اما ويريد على قبله المتنجس أو بوصول الماء الذي يريد به غسل
الدبر الى قبله فيتنجس بذلك الماء وهو أوضح مما ذكره الشارح في هذا الكتاب وبعبارة شرح
العباب له نصها ويوجه بعسر البداءة بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل لخشية التنجس به ثم
رأيت بعضهم علاه بما يؤول لما ذكرته وهو انه اذا صب الماء تطهير الدبر فقد عير على محل
البول فزوره عليه وهو طاهر أولى اه (قوله وبالحجر تقديم الدبر) قال في التحفة لانه أسرع
جفافاً اه أي واذا جف تعين الماء زاد في الایعاب بأنه يقدر على التحنن من الجلوس
للاستنجاء من البول وبأنه قد يحتاج للقيام لاستبراء أو مسح ذكر بجائز فقد قدم الدبر لانه
اذا قام انطبقت البتاء ومنع الاستنجاء بالطهر كما في المجموع عن الاصحاب لا انتقال النجاسة
بسببه الى محل اجنبى الخ (قوله بعده) أي بعد خروجه من الخلاء كما في الایعاب وبعبارة
الفاكهى في شرحه على بداية الهداية للغزالي وقل بعد انصرافك من محل قضاء الحاجة
ودهلهزها الخ (قوله من النفاق) قال في الایعاب يحتمل ان المراد نفاق الاعتقاد فيكون
المراد آدم تطهيره منه أو نفاق العمل فيكون المراد سؤال قلع أصوله من القوة الشهوية

أخذ انطواهر كلامهم (و) يسن
(الاستنجاء باليسار) للاتباع
ويكرهه باليمنى وقيل يحرم
لعمدة النسي عن الاستنجاء بها
(و) يسن (الاعتقاد على) الاصبع
(الوسطى) في الدبر ان استنجي
بالماء لانه امكن ولا يتعترض
للباطن وهو لا يصل الماء اليه
لانه منبع الوسواس نعم يسن
للبكر أن تدخل اصبعها في
النقب الذي في الفرج لتغسله
(و) يسن لمن يستنجي بالماء (تقديم
الماء للقبل) لانه لو قدم الدبر ربما
عاد اليه النجس عند غسل
القبل وبالحجر تقديم الدبر
(و) يسن (تقديمه) أي الاستنجاء
(على الوضوء) ان كان غير سلس
والاوجب عليه ذلك (و) يسن
للمستنجي (ذلك يده بالأرض) أو
نحوها (ثم يغسلها) ويكون ذلك
اعنى ذلك ثم الغسل (بعده) أي
الاستنجاء للاتباع (و) يسن له
بعده (نضح فرجه وازارته) من
داخله دفعا للوسواس (و) يسن
(أن يقول بعده اللهم طهر قلبي
من النفاق وحسن فرجي من
القواحش)

كلام المصنف ان شرط الاستحكام خاص بالخارج من غير المعتاد الى أن قال الخارج من طريقه لا يشترط فيه الاستحكام (قوله وان لم يجاوز فرج المرأة) عبارة التحفة الى ظاهر الحشفة وفرج البكر والى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميها اهـ وعبارة النهاية نحو التحفة وعبارة شيخ الاسلام في الغرر والمراد بخروج المني في حق الرجل والبكر وروجه عن الفرج الى الظاهر وفي حق الثيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء انتهت وكلاهما عبارات متحدة المعنى (قوله بذلك الجماع) أي أو الاستدخال فيما اذا استدخلت منيه وقد قضت شهوتها به كما في التحفة وغيرها قال في الاسنى هو متجه لكن تصويرهم ذلك بالجماع كما صورته به يقتضي خلافه ولعلمهم جروا في ذلك على الغالب اهـ (قوله بأن تكون بالغة الخ) هذه شروط لا مكان قضاء شهوتها الا أنها تفسر لقضاء الشهوة كما هو ظاهر وانما نهيت عليه لان تعبيره قديومهم ذلك وليس مراد او مثله عبارة شرعى الارشاد له اذ قضاء شهوتها هو امناؤها وقد توجب الشرط التي ذكرها من البلوغ وغيره ولا يوجب الامناء وعبارة العباب فان كانت ذات شهوة وقضتها بجماعه اغتسلت ثانياً والا فلا اهـ قال الشارح في شرحه قوله والامانة تكن كذلك بأن كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومت في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل عليها الا أن الخارج حينئذ منيه فحسب وخروج مني الغير من غير وطه لم تتناول النصوص الواردة ولا هو في معنى المنصوص عليه اهـ كلام اليعاب وعبارة التحفة بخلاف ما اذا لم تقضها أي شهوتها اذ لا مني لها حينئذ محتاط بالخارج اهـ (قوله مختارة) خرج به المكروه فلا تقتضي شهوتها بذلك الجماع وهذا ذكره الرافعي في الشرح وتبعه النووي في الروضة وتبعهما على ذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والشارح هنا وفي شرحي الاوشاد واعترضوه بأن الاكرام لا يمنع الشهوة وقد تعجب الزنجاني من الرافعي في ذلك كما بينته في الاصل ولذلك جرى الشارح في اليعاب على وجوبه وان كانت مكروهة حيث قضت شهوتها قال ويقتل الرافعي به المأبذ الاعمى باعتبار الغالب اهـ (قوله مستيقظة) خرجت النائمة فلا يتصور منها قضاء الشهوة قال الزركشي في الخادم يرد عليه ان النوم لا ينافي الشهوة اهـ وهو ظاهر وقول الشارح في اليعاب ومن زعم انها أي النائمة قد تقتضي وطرها فقد أبعد اهـ لا يخلو عن نظر ولعل هذا كالذي قاله في اليعاب في المكروهة انه باعتبار الغالب ولا يخفى ان الاحتلام قضاء وطر في النوم من غير حقيقة وطه فأى بعد في قضائه مع حقيقة الوطه وبالجملة فالمدار على حصول انزال المني منها ولذلك قال في التحفة وطئت في قبلها أو استدخلته وقد قضت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال الخ فأناط الحكم على قضاء شهوتها ولم يشترط شيأ من الشروط المذكورة وهذا هو الذي يظهر نعم الصغيرة خارجة عن ذلك لعدم انزالها كما هو ظاهر (قوله كالنوم) أي على غير هيئة المتمكن فانه مظنة لخروج الحدث منه فأقاموا مظنة الحدث مقام يقينه

وان لم يجاوز فرج المرأة بان وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج منيه منها بعد غسلها ان قضت شهوتها بذلك الجماع بأن تكون بالغة مختارة مستيقظة اعتبارا للمظنة كالنوم اذ يغلب على الظن اختلاط منيها به حينئذ

(قوله وعبارة شيخ الاسلام الخ) قال في اليعاب فيما اقتضاه كلام الغزالي كغيره من وجوبه بانزال المرأة مطلقاً مؤول كما بينه ابن الرفعة أو ضعيف وزعم الاطباء ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها غير صحيح فقد قال صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأيت الماء اهـ جل الليل (قوله وقد تعجب الزنجاني) قال اذ كيف يعلم ان المكروهة اذا جومت لا تقتضي شهوتها لانها اذا اكرهت على الوقاع فمن الذي يمنع خروج منيها اذ ذلك من ضروريات ذلك العمل لا اختيار لها في دفعه اهـ اصل

فرفعوا به الطهر المتيقن وان لم يتحقق خروج حدث منه بل وان استيقن واستوثق كما
تقدم في بابيه وكذلك في مثلثا فان اختلاط مني الرجل بماء غير متيقن وانما
هو مظنون فرفعوا به يقين الطهر وأما ما مظنة الاختلاط مقام تحققه قال الشارح
في شرح العباب وأيضاً فيها قد تحقق مروره على مني الرجل داخل الفرج عند قضاء
الشهوة والماء اذا مر على الماء اختلط قطعا فلم يرفع هنا يقين الابقين اه (قوله ولا أثر
لنزوله) أي المني لقصة الذكر فلا يوجب الغسل قال في شرح الارشاد ولا لقطعة أي الذكر
وهو أي المني فيه اذا لم يخرج من المتصل شيء كما قاله البارزي والاسنوي وأقرهما الشارح
في الابعاب أيضاً وكذلك القليوبي في حواشي الهلي وكذلك في فتاوى الجال الرمي قال
ولا وجه للوجوب وقال سم في حواشي المنهج فيه انظر اذا تحققنا وجوده في المنفصل الخ
وقال في حواشي التحفة الوجه خلافه لان المني انفصل عن البدن ومجرد استناره بما انفصل
معه لا أثر له اه (قوله على دفعات) بضم ففتح أو ضم وسكون جمع دفعة بالضم وهي الدفعة
من الشيء ايعاب وان لم يلتذبه ولا كان له ريح تحفة (قوله وان لم يتدفق) أي لانا كنفينا
بوجود واحدة من خواصه الثلاث (قوله فلا غسل) أي لكونه ليس منيا قال في التحفة
فان شك في شيء امني هو أم مذى تخير ولو بالتشهي فان شاء جعله منيا واغتسل أو منيا فغسله
وتوضأ ثم قال ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل انه
يعمل بقضية ما رجح اليه في الماضي أيضا وهو الاحوط ويحتمل انه لا يعمل بها الا في
المستقبل اه قال سم الاحتمال الثاني هو الوجه وفي النهاية للجمال الرمي لو اختار كونه
منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم علىجنب للشك ولهذا من قال بوجوب الاحتياط
يفعل مقتضى الحديث لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لان الاصل طهارته كذا افتى به
الوالد قال الشارح في الابعاب هو محتمل ويؤيده الى أن قال ثم رأيت أبا زرعة اشار الى
خلاف ما ذكرته ثم نظره فيه وفي الامداد قضية أي كلام أبي زرعة تحريم القراءة والمكث
في المسجد وان كان شاك في الجنابة وهو متجه اه كلام الامداد وقضية أيضا انه
اذا اختار كونه منيا لم يغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان في باب الوضوء
آخر الفروض وعبارة الروضة فان اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقبل
لا يجب وليس بشيء انتهت وكذلك هو في الشرح الصغير للرافعي وشرح الروض وهو يخالف
ما سبق عن النهاية وميل الابعاب ولذلك قال سم في حواشي التحفة يحتاج للفرق وفي
التحفة الذي يتقدح أي في غير الخارج منه اذا أصابه منه شيء ان الثاني لا يلزمه غسل
ما أصابه منه للشك وانه لا يقتدى به أي فيما اذا تخالف اختيارهما وقال سم في حواشي
التحفة الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخير وانه اذا أصابه الخارج لا يلزمه غسله وان
غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في نجاسته أو يظنها الى أن قال وانه
لو اختار الخارج منه انه مني واغتسل ولم يغسل ما أصابه منه صح لغيره ان يقتدى به وان

ولا أثر لنزوله لقصة الذكر
(ويعرف) المني سواء كان من رجل
أو امرأة (يتدفقه) أي خروجه
على دفعات قال الله تعالى من ماء
دافق (أولادة بخروجه) وان لم
يتدفق ويلزمهما فتور الذكر
وانكسار الشهوة غالبا (أو ريح
بعين) أو طلع حال كونه المني (رطبا
أو ريح يابس يابس) حال كونه
المني (جافا) وان لم يتدفق ولا
التذبه كان خرج ما بقي منه بعد
الغسل فان فقدت هذه الخواص
الثلاثة فلا غسل

(قوله وان لم يتدفق) لعله أشار بان
الى خلاف أبي حنيفة وكذلك مالك
وأحمد ففيما حكاه أصحابنا كما في
الشرح الكبير للرافعي ونقله
الاصل اه جل الليل (قوله قال
الشارح في الابعاب هو محتمل
ويؤيده) انه نال في جنابته ولا
حرم مع الشك وانما يلزمه الغسل
مادام مصرا على اختيار كونه
منيا لان ذمته اشتغلت به أو
بالوضوء فلا بد من فعل واحد منهما
ثم رأيت الخ اه هذا بقية كلامه

أصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لان غاية الامر انه شاك في ان ما أصابه وأصاب امامه
هل هو نجس أم لا ثم قال وانه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن
أصابه ذلك الخارج ولم يغسله ثم قال ربي في الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك
شيء من الخارج أو لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى
ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء به لانه يعتقد عدم انعقاد صلاته لاعتداده بتنجسه
باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن أصابه منه شيء لانه لا يلزمه
غسله مطلقا وبذلك كله يتطرق في كلام الشارح في هذا التنبيه اه وفي حواشي التحفة
للها تقي كلام الشارح أصوب فان قوله الثاني لا يلزمه الخ معناه ان الآخر الذي اختار انه
مذى اذا أصاب من اختار انه مذى لم ينجس للشك وهو كذلك كما مر لكن لا يجوز لذلك
الآخر أن يقتدي بالذي اختار انه مذى كما انه لا يجوز اقتداءه من أخذ أحد الانامين
المشتبهين بنظر الطهارة وتوضأ منه بالذي أخذ الآخر ممن حافظن الطهارة أيضا لاعتقاده
تجاسة انا صاحبه وكما لا يجوز الاقتداء بمخالفة في الاجتماع في جهة القبلة قد برأته وفي
حاشية التحفة اسم لو حمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق ما اختاره فيجب انه يجزيه
اه (قوله ولا أثر لحوالثخانه الخ) اعلم ان الغالب في معنى الرجل الثخانة والبياض وفي
منها الرقة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المني لانها توجد في غيره كالرقة في المذي
والثخن في الودي ومن ثمة كان عدمها لا ينقبه ووجودها لا يثبته فمقتضى معنى الرجل
الكثرة الجماع ويصير كماء اللحم وربما خرج دما عسطا ومع ذلك هو في طاهر موجب للغسل
وقد يرق أو يصفر منه لمرض وقد يبيض من المرأة لفضل قوتهم او زيادة نفو في كلامه هنا
لم أقف عليه في غيره وقد تكلمت عليها في الاصل فراجع (قوله وجودا ولا نقدا) قال
الزركشي في الخادم نعم يدلان على ان المني في رجل اذا تحقق ان الخارج منى وشك هل هو
منى رجل أو امرأة وهذا نافع في الختم في المشكل فاذا وجدت الثخانة والبياض ومعهما
احدى خواص المني قلنا انه منى رجل لان منى المرأة رقيق اصفر الخ (قوله ولو كانت)
أى الحشفة أو قدرها من ذكره بان أى مقطوع قال في التحفة صرحوا بان ايلاج
المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الاحكام
اه قال سم في حاشيتها قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام هذا مع قوله أو لا متصل أو مقطوع
ثم قوله المتصل أو المنفصل فيهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بايلاج الذكر
المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى انه في غاية البعد وقد وقع
البحث في ذلك مع مرفوفاق على انه في غاية البعد اه وفي شرح العباب للشارح نقض
الاسنوى عن البغوى انه لا يثبت بالمقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعدة
ومصاهرة وابطال احرام ويقارق الغسل بأنه أوسع بابا منها ويؤيده ما في المجموع عن
الدارمي انه لا حد بايلاجه بخلاف ولا مهر اه كلام اليعاب (فائدة) أو رد السيوطي

ولا أثر لحوالثخانه والبياض في
منى الرجل والرقة والاصفر في
منى المرأة وجودا ولا نقدا (و) اما
(بايلاج الحشفة أو قدرها) من
فاقد هاولو كانت من مبان

(قوله لان منى المرأة رقيق أصفر
الخ) وحكى ابن الصلاح عن بعضهم
انه يكون في الشتاء أبيض فحينا
وفي الصيف رقيقا وانه يشبه رائحة
البصل واستحسنه مع غرابته اه
كلام الخادم (قوله قال في التحفة
صرحوا الخ) صرح بذلك في
الروضة وعبارتهم اولواستدخلت
ذكرا مقامو عا فوجه ان اتهمت
فالاشارة بلوا هذا الخلاف كما في
الاصل

في الاشياء والنظائر من الاحكام التي تترتب على تعقيب الحشفة مائة وخمسين حكماً
فراجعها منها ان أردتها وفي النهاية للجمال الرمي وكما يناط الحكم بالحشفة فيحصل بها
التحليل ويجب الحداية لاجها وتحريم به الريبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية
الاحكام اه وقد ثبت في الاصل كيفية اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو فاقدها
فراجعها منه ان أردته (قوله في فرج) لا أثر لدخولها فيما يجب غسله لانه في حكم الظاهر
بل لا بد من تعقيب جميعها فيما بعده من الباطن (قوله ولودبرا) فائدة قال النووي
في التحقيق الايلاج في دبر امرأة كقبليها الا في ستة احكام الاحلال والاحسان والخروج
من التعنين والايلاء ويعتبر اذن البكر والسادس لا يحصل بحال وقد يخرج من الضابط في
بعض المسائل وجه ضعيف اه (قوله أوفرج ميت) قال في الايعاب انما يجب بوطء الميت
حد ولا مهر وتلزم وجهه عن مظنة الشهوة ثم تقسده العبادات وتجب به الكفارة في الصوم
والحج ذكره في المجموع عن الاصحاب قال في العياب ولا بعد غسل الميت اه (قوله ولو
سمكة) قال في البحر قال أصحابنا في بحر البصرة سمكة لها فرج كفرج النساء يوجب فيها
سفهاء الملاحين فان كان هذا الزم الغسل بالايلاج فيها اه (قوله اذا اتقى الختانان) هذا
رواية بالمعنى اذ لفظ مسلم اذا جلس بين شعبها ومس الختانان فوجب الغسل نعم
رواية باللفظ المذكور الشافعي وكذلك أحمد في مسنده والمراد بالقاء الختانين تحاذيهما
لا انضمامهما لعدم ايجابه الغسل بالاجماع وانما يحصل التحاذي بادخال الحشفة في
الفرج اذا خلتان محل القطع في حال الختان وهو في الرجل مادون حرة الحشفة وفي المرأة
محل الجلدة المسستة عليه فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ومخرج الحيض
والولد وتلك الجلدة رقيقة قائمة كعرف الديك بين الشفرين وهما محيطان بهما ويخرج
البول والحيض فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانها (قوله وان لم ينزل) هو في نفس
الحديث وعبارة بلوغ المرام للحافظ ابن حجر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه
زاد مسلم وان لم ينزل اه والمراد بشعبها الأربع كما في الايعاب رجلها وشفرها وأيدها
ورجلها وأساقها ونحوها (قوله انما الماء من الماء) رواه مسلم وأصله في البخاري أيضا
(قوله منسوخ) هذا أطبقوا عليه وقد قال أبي بن كعب انما كان الماء من الماء رخصة
في أول الاسلام وأول الحديث المذكور ابن عباس فقال انما قال النبي صلى الله عليه
وسلم انما الماء من الماء في الاحتلام أخرجه الطبراني وأصله في الترمذي لكن لم يذكر
النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده لين لانه من رواية شريك عن أبي الحنف (قوله
جرى على الغالب) عبارة الرافعي في الشرح الصغير الحكم غير منوط بموضع الختان
لا في الذكر ولا في المحل اما الاول فقطوع الحشفة اذا غيب قدر الحشفة لزمه الغسل
لانه في معنى الحشفة الى ان قال وأما في المحل فلانه كما يجب الغسل بالايلاج في فرج المرأة

(في فرج ولودبرا أوفرج ميت
أوبهجة) ولو سمكة وان لم يشته ولا
حصل انزال ولا انتشار ولا قصد
ولا اختيار ولو مع حائل كثيف لم يجر
مسلم اذا اتقى الختانان فقد وجب
الغسل وان لم ينزل وخبر انما الماء
من الماء منسوخ وذكر الختانين
جرى على الغالب

(قول الشارح وان لم يشته) أي
الفرج كفرج الميت أو الصغير
فانهما لا يشتهيان وأشار بان الى
الخلاف في ذلك قال الغزالي في
فتاويه لا غسل على الرجل بايلاج
في صغير لا يشتهى ولا على المرأة
باستدخال ذكر صبي لا يحصل لها
بأمراره وطء كابن سته اه أصل
(قوله بالايلاج فيها اه) ونفسه
في الايعاب عن المجموع وعبارته
وفيه أي المجموع أيضا أن يجر
البصرة سمكة يوجب فيها سفهاء
الملاحين وان الاصحاب أوجبوا
الغسل بالايلاج فيها لانهم احيوان
له فرج انتهت اه جل الليل

يجب بالابلاج في الدبر وكذا في فرج البهجة خلافا لابي حنيفة الخ (قوله هذا كله) أي الحكم بإيجاب الغسل بالابلاج الخشفة أو قد رها من مقطوعها أو فاقد هاتي فرج مطلقا على كل من الموج والموجب فيه على التفصيل السابق في ذكر الواضح بالذكورة وفرج الواضح بالأنوثة (قوله عليه) أي على الخنثى متعلق بقوله لا يغسل لاحتمال ان يكون انثى والذ كرسعة زائدة فيه وابلج السحمة لا يوجب الغسل على الموج ولا على الموج فيه مطلقا سواء كان ذكر أم أنثى هذا بالنسبة للغسل وأما نقض الوضوء بذلك ففيه تفصيل طويل ذكرته في الاصل (قوله لا يلبسه غيره) أي ولا بد من تحقق كونه منيا ولا بد ان يكون الذي رؤى في ثوبه يمكن حصوله منه لان وجد في ثوب صبي لم يبلغ تسع سنين (قوله عن يحتمل أن يكون له منى) ولو على ندور كصبي بلغ عمره تسع سنين (قوله لعدم احتمال كونه من غيره) قال في الایعاب قال الزركشي وينبغي الحكم بيلوغه ان الزناء بالغسل انتهى وهو محتمل اه من الایعاب (قوله وان كان بظاهر الثوب) مثله الایعاب وكذلك الاسنى والخطيب الشريفي وهو قضية اطلاق التحفة وخالفه الرمي فقال في النهاية علم عما قرناه صحة ما قيد به الماوردي المسئلة بما اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا يغسل لاحتمال انه اصابه من غيره انتهى ويجرى عليه الشهاب القليوبي في حواشي الهلي وغيره ويحتمل ان يقال لا خلاف فما قاله الاولون محله حيث لم يحتمل كونه من غيره وما قاله الآخرون حيث احتمل كونه من غيره كما يومئ الى ذلك كلامهم (قوله لا يحتمل حدوثه) أي المنى بعدها أي الصلاة يعني تحقق أدائها مع وجود المنى في ثوبه فيغتسل ثم يعيدها ومعلوم ان اللزوم انما هو في الصلاة الواجبة اما المندوبة فتندب اعادةها ويندب أيضا اعادة كل صلاة واجبة أو مندوبة مما يشترع قضاؤها احتمل انه فعلها معه احتياطا كما يندب ذلك حيث احتمل كون المنى منه ومن غيره فيندب لهما اعادة ما صلباه معه احتياطا قال في الایعاب ولا يلزمه ما ذلك وان اجنب احدهما بقينا اذا لم يحتمل كونه من غيرهما ومن ثمة لم يقتد احدهما بالآخر اه (قوله وقد مر) أي في باب الحدث وسما في ما يحرم بالحيض في بابه وتزبد الجنابة على الحدث بتحريم شيتين سما في ذكرهما في كلامه (قوله وهوانه) أي كأن دلى نفسه فيه بجعل أوطار في هوانه قال القليوبي لا غصن خارجه من شجرة أصلها فيه كما مال اليه شيخنا اه قال في التحفة هل ضابط المكث هنا كافي الاعتكاف أو يكفي هنا بأدنى طمأنينة لانه اغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه وفيها أيضا اعطاء حكم المسجد لما ظاهره انه مسجد لكونه على هيئة المساجد لان الغالب فيها هو كذلك انه مسجد ثم قال ويؤخذ منه ان حريم فزرم يجري عليه احكام المسجد وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجدا انما ينظر اليه ان علم انها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل احتمل انها محفورة فيه وعضده اجزاءهم على محبة وقف ما أحاط بهما مسجدا والا فوقف الممر للبئر كوقف حريمها اذا لظن فيها العموم المسلمين وفي شرح الارشاد والایعاب

هذا كله في ذكر الواضح وفرجه أما الخنثى فلا يغسل بالابلاج ذكره عليه ولا على الموج فيه مطلقا ولا بالابلاج واضح في قبله لاحتمال الزيادة (و) تحصل الجنابة أيضا (ب) سبب (وقية المنى في ثوبه) الذي لا يلبسه غيره (أو فراش لا ينام فيه غيره) ممن يحتمل ان له منيا لعدم احتمال كونه من غيره حيث قد ذوان كان بظاهر الثوب ويلزمه اعادة كل صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (ويحرم بالجنابة ما يحرم بالحدث) وقد مر (ومكث) المسلم (في المسجد) ورجبته وهوانه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع وبقعة وقف بعضها مسجدا

(قوله يومئ الى ذلك كلامهم) لكن كلام الروضة يقيد بثبوت الخلاف حيث قال النووي فيها ثم ان الشافعي والاصحاب اطلقوا المسئلة وقال الماوردي هذا اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا يغسل لاحتمال اصابته من غيره اه وما ذكرته في الجمع وانحج جدا وكلامهم وتعليلهم يقتضيه خبره اه اصل

والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجد او ظاهري يخالف ما سبق عن الصفة
 (قوله شاتها) قال في الايعاب بأن ملك جزأشاعا من أرض فوقه مسجد اثم قال يجب
 القسمة وان صغرا الجزء الموقوف مسجد ابدا ثم قال ولو كان النصف وقفا على جهة
 والنصف موقوفا مسجد احرم المكث فيه ووجب قسمة أيضا كما هو ظاهر مما قررته
 والذي يجبه وفاقا لاسنوي نذب التحية عند دخوله وان لم يصح الاعتكاف فيه وفي
 حواشي المنهج الحلبي فهو مائة له عن الاسنوي وزاد اذا ساعد فيه المأموم عن الامام اكثر
 من ثلثائة ذراع لم تصح قدوته اه (قوله وترد فيه) أي في المسجد ومنه دخول مسجد
 ليس له الاباب واحد أو أكثر ودخل من باب بقصد الرجوع منه لان عن ذلك بعد قاله
 القليوبي في حواشي المحلى (قوله أو في نحوه) أي المسجد مما سبق من الجناح الكاش
 بجداره وكذلك بئر - فمرت فيه ومنازة فيه قال في الايعاب وان مالت المنارة التي أصلها
 فيه وصارت في هوا الشارع قال الشارح في حاشيته على فتح البواردة هل مثل الجناح ظلة
 على شارع مثلا واطراف اخشابها موضوعة على جدار المسجد بحق واطرافها الاخرى
 موضوعة بمجدار مقابل المسجد أو يفرق بأن أصل الجناح كله في المسجد فاعطى
 حكمه بخلاف هذا فان الذي في المسجد انما هو أحد جانبي أصولها لا غير أو يفصل بين ان
 تكون الظلة لا تتأثر بزوال حائط غير المسجد تعطى حكمه حينئذ بخلاف ما لو كانت تتأثر
 بزوال ذلك الى ان قال ولعل هذا أقرب اه (قوله كقرب) قال في النهاية ولا يكف
 الاسراع بل يشي على عادته وفي الصفة ولو على هيئة وان حمل على الوجه ومال في الامداد
 الى انه لو دخل بنية الإقامة لم يحرم المرور وأنه يمنع دخوله على نحو سرير يحمله انسان
 بخلاف ما لو ركب انسانا أو دابة وأنه اذا دخل بقصد انه اذا وصل للباب الآخر وجع قبل
 ان يجاوز لم يجز لانه يشبه التردد وأن السابح في نهر فيه كالنار وأن من دخل فنزل بئر
 ولم يمكث حتى اغتسل جاز ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر الاستقاء منه ويتم لذلك
 والوجه الحرمه فيما لو جامع زوجته وهما ماران كما يؤخذ مما لو مكث جنب فيه هو
 وزوجته لم يذرم بجزله مجامعتهما اه وذكر في الايعاب جميع ذلك وأقر. وكذلك الجمال
 الرمي في النهاية وذكر اكثر في فتح البواردة ولم يعزه لابن العماد (قوله فهو مال) أو اختصاص
 أو منعه منه مانع آخر ايعاب (قوله ويجب عليه التيمم) قال الزركشي ومحل وجوبه ان
 لم يجد في المسجد ماء والاوجب الاستقاء منه أو النزول اليه للفصل منه بخلاف ايعاب
 (قوله وهو الداخل في وقفه) وحيث لم يجد غيره جاز له المكث بالمسجد جنبه بالتيمم كما هو
 ظاهر قال الشارح في الايعاب ويحث الادعي - له بما جلب اليه من خارج وبتراب
 أرض الغير اذا لم يعلم كراهته لانه حماية ساجد به عادة قال نعم لا يدع باعضائه غبارا بل ينفضه
 فيها اه (قوله فلا يمنع من المكث فيه) قال م در في النهاية فله دخوله ان أذن له فيه مسلم
 أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجته الى دخوله سواء كان جنبيا أم لا اه وفي

شأته القول صلى الله عليه وسلم
 لا احل المسجد لحائض ولا جنب
 حسنه ابن القطان (وتردد
 فيه) أو في نحوه عياد ككر لانه
 يشبه المكث بخلاف العبور نعم
 هو خلاف الاولى الا لعذر كقرب
 ومحل حرمة المكث والتردد اذا
 كانا (غير عذر) فان كانا لعذر كان
 احتمل فاعلق عليه باب المسجد
 أو خاف من الخروج على تلف نحو
 مال جاز له المكث للضرورة ويجب
 عليه التيمم ويحرم بتراب المسجد
 وهو الداخل في وقفه اما الكافر
 فلا يمنع من المكث فيه لانه لا يعتد
 حرمة (و) يحرم على المسلم أيضا

(قوله وان لم يصح الاعتكاف فيه)
 ويقرب بان ملحظها التعظيم وهو
 مطلوب للبعض كالكل وملحظه
 ان يكون في مسجد خالص لما يأتى
 فيه انه لو اعتمد على رجل في المسجد
 وأخرى خارجة لم يصح فاندفع
 الاعتراض عليه الخ وفي حواشي
 الحلبي الخ ما هنا اه أصل (قوله
 تتأثر بزوال ذلك) أي فانما حيث
 منسوبه للمسجد وغيره ولا صرح
 لأصل الاباحة ولعل هذا الخ ما هنا
 اه اصل

حواشي المحلى للقلبي يمنع من الدخول الا باذن بالغ مسلم أو نحو استفتاء من العلماء
أو لصحة لنا وأحد الامور كاف كما صرح به ابن عبد الحق وشرح شيخنا لا يخالف ذلك
لمن تأمله فان دخل بغير ذلك عزرو ودخلوا اما كتبهم كذلك اه وأما الحائض فتتبع من
المكث في المسجد كالمسئلة كما صرح به الشارح والجمال الرملي وغيرهما وجزم به الشيخان
وغيرهما واطال الشارح في الابعاب الكلام على ذلك والخلاف فيه (قوله قراءة القرآن)
قال في الامداد والنهاية والعبارة للنهاية - بيت تلفظه بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه
ولم يكن ثمة فحول غلط اه زاد في النسخة وبشارة الاخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع
ما فيه في شرح العساب لابل قلب اه وفي الامداد خرج ما نسخت تلاوته وباللسان
اجراؤها على قلبه والنظر في المصحف وتحريك لسانه وهو سمع بحيث لا يسمع فالواجب انه
لا يحرم ونحوه في النهاية وزاد ما ورد من كلام الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتوراة والانجيل اه (قوله ولو لحرف منه) جرى على ذلك شيخ الاسلام ذكرى
والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم (قوله به صد القراءة) ومنه كافي المجموع
لو كان يقر في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بأية فيحرم قراءتها عليه ذكره القاضي لانه
يقصد القرآن للاحتجاج (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة على النسي وبضمها على
الخبر جمع النسي (قوله حسنه المنذرى) ما يوجد في نسخ الكتاب من انه حسنه الترمذى
من تحريف النساخ وان تابعت النسخ عليه وتواترت وانما هو المنذرى ولذلك عبرت به نعم
الذي صححه الترمذى هو حديث على رضي الله عنه لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم
عن القرآن شئ سوى الجنبه قال في الابعاب اختار ابن المنذر والدارمي وغيرهما ما روى
عن ابن عباس وغيره انه يجوز للحائض والجنب قراءة كل القرآن اه وهو قول للشافعي
قال البيهقي في المعرفة قال الشافعي وأحب الجنب ان لا يقرأ القرآن لحديث لا يثبت أهل
الحديث اه قال الزركشي الصواب اثبات هذا القول في الجديد قال وقال بعض المتأخرين
هو مذهب داود وهو قوي فانه لم يثبت في المسئلة شئ يوجب به والاصل عدم التحريم اه
والمذهب الاقل وهو التحريم (قوله اذا لم يصدها) أى القراءة هذا اعتمد شيخ الاسلام
والخطيب والشارح والجمال الرملي وغيرهم (قوله ذكره) أى ذكر القرآن وعبارة الروض
فلا تضر قراءة بنية الذكر انتهت قال في الاسنى أى ذكر القرآن اه فالمراد بذكر القرآن ما في
القرآن مما يستعمل في الذكر قال ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج قول المصنف فحل
اذا كاره يفهم أن قوله ادخلوه بالسلام آمين يباحي خذ الكتاب بقوة ليس كذلك لانها ليست
اذا كارا وهو قضية كلام المصنف في كتابه الاذكار وسوى في شرح المذهب بين النوعين اه
قال الشارح في الابعاب يجاب أى عن الاذكار بأن كلامه في الكتب الفقهية أولى بالاعتقاد
منه في الكتب الحديثية ومن ثمة جرى عليه القمولي وغيره الخ (قوله أو وعظته الخ)
ظاهر كلامه انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نطقه الا في القرآن كسورة الاخلاص وبين

(قراءة القرآن) بلسانه ولو لحرف
منه (بقصد القراءة) وحدها أو مع
غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا
من القرآن حسنه المنذرى اما اذا
لم يقصد بها بأن قصد ذكره
أو وعظته أو حكمه

(قوله كما صرح به الشارح) اما
تصريح الشارح بذلك في النسخة
نعم الذميمة الحائض أو النفساء تمنع
منه ما اى القراءة والمكث في
المسجد بلا خلاف كما في المجموع
وبه بعد لم يشذوه شيخنا على ما قبله
في موضع آخر وذلك لفظا حددهما
اه وصرح باعتقاد ذلك في الفتح
واماله والابعاب واما الرملي فالذى
في النهاية لا قرب حمل المنع على
عدم حاجتها الشرعية وعدمه على
وجود حاجتها الشرعية اه فهو كما
ترى مخالف لما جرى عليه الشارح
وقال في المفتي نعم الحائض والنفساء
عند خوف التلويث كالمسئلة اه
فاحفظ ذلك اه جل الليل

وحده كالسجلة أو أطلق فلا يحرم
لأنه لا يكون قرآناً بالاقصدهم
تجب قراءة الفاتحة في صلاة جنب
فقد الطهورين لضرورة توقف
صحة الصلاة عليها

(فصل في صفات الغسل)

(وأقل الغسل) الواجب (ثلاثة رفع
الجنابة) في الجنب والحيض
والنفاس

(قوله كنية الرجل رفع حدث
الحيض غلطاً) المراد بالغلط هنا
استقذار ما عليه هو الذي نواه
على خلاف ما في الواقع وليس
المراد بالغلط سبق لسانه إلى غير
ما أراد أن ينطق به إذ مجرد سبق
اللسان لا أثر له لأن الاعتبار بما
في القلب قاله سم في حواشي الغرر
وصرح بذلك الشارح في فتح الحواد
وعبارته وإن نوى الأصغر غلطاً من
الأصغر إليه بانظن أنه حدثه
ارتفعت الجنابة عن مغسوله أي
الأصغر وهي صريحة فيما ذكره سم
أه جل الليل وكتب على قوله
المراد بالغلط هنا الخ أي فإن المراد
بالغلط الجهل بانظن أن غسل
أعضاء الوضوء بنية رفع حدث
الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي
عن الأصغر حدثه في يجبر

ما يوجد تنظمه خارج القرآن وظاهر كلام الشارح في التحفة وغيرهما كشروجه على
الارشاد والعباب يفيد أنه المنقول كما بينته في الأصل ومن جملته أن الشارح قال في
الاياعاب بعد كلام طويل مانصه وهو ظاهر في أنه يجوز للجنب قراءة القرآن جميعه إذا لم
يقصده واعتمده الخطيب الشريفي أيضاً قال في المغنى بل أفق شخني أي الشهاب الرمي
بأنه لو قرأ القرآن جميعاً لا يقصد القرآن جازله اه واعتمده الجلال الرمي أيضاً وما لشيخ
الاسلام إلى خلافه قال في الاسنى لكن أمثلهم قسماً بأن محل ذلك فيما يوجد تنظمه في غير
القرآن كآية المذكورة أي وهي سبحان لذي سخر لنا هذا الآية للركوب والسجدة
والحمد لله وإن ما لا يوجد تنظمه إلا في القرآن كسورة الاخلاص وآية الكرسي يمنع منه
وإن لم يقصده القرآن وبذلك صرح الشيخ أبو علي والاسم تاذ أبو طاهر والامام كاحكام
عنهم الزركشي ثم قال ولا بأس به اه وذكر ذلك في شرح البهجة الكبير أيضاً وزاد مانصه
قد يقال ينبغي إجراء هذا في الفتح على الامام في الصلاة ويفرق بأنهم احتاطوا في الموضوعين
للعباد اه وما إلى التفصيل المذكورين ما لا يوجد تنظمه إلا في القرآن فيحرم وبين
ما يوجد في غيره فيجوز في شرح البهجة الصغير والتحريم (قوله وحده) أي المذكور من
ذكره وما عطف عليه قال الأذري في قوت المحتاج والحاصل أربع صور أن يقصد
القراءة وهي مع الذكر فيحرم فيها ما أوالذكر والدعاء والتبرك فلا تحريم أو يطلق فلا يحرم
على الأصح اه قال الاسنوي في شرح المنهاج يأتي نظيرها في الصلاة عند قول المصنف
ولو نطق أي المصلي بنظم القرآن اه (قوله أو أطلق) قال في الاسناد والنهاية كأن جرى به
لسانه بلا قصد شيء اه (قوله في صلاة جنب) أي للعرض فقط فلا يجوز له التسفل بالصلاة
ولا قراءة غير الفاتحة فيها قال في الايعاب مثلها في ذلك قراءة آية الخطبة وقراءة سورة
منذورة نذرهما في وقت فقد الطهورين فيه وهو قريب ويحتمل في الثانية خلافه لأن المتذور
قد يملك به مسلك جائز الشرع الخ ولا يحل من المصحف ووطء الحائض والمكث في المسجد
لأنه لا ضرورة إليه إلا إذا تم ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء وإن لم يمتد إعادة فانه
يستطيع به قراءة ما شاء من القرآن ومن المصحف ذكر نحوه في التحفة والاياعاب وغيرهما

(فصل في صفات الغسل)

الواجب أو لسبب محاسن له الغسل إذا غسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة
الاعتداده وفي المندوب من جهة كماله وبعاً تقرر علم أن في عبارته شبه استخدام لأنه أراد
بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب وبالصغير في موجه الواجب وفي أقله
وأكمله الأعم إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل فإن الواجب في
الغسل استيعاب البدن مقروناً بالنية وهذا الأقل له ولا أكمل (قوله في الجنب) لو كان
عليها حدث حيض فنزلت رفع الجنابة أو عكسه غلطاً صحيح كافي التحفة والنهاية وغيرهما
زاد في النهاية وإن كان مانواه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً

في الخائض والنفساء أي رفع حكم ذلك أو استباحة ما يتوقف على الغسل (أو فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل (أو رفع الحدث) أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن وهو أفضل من الإطلاق أو الطهارة للصلاة في حق الجنب وما بعده لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا التزام رفع المطلق رفع المقيد

(قوله وعكسه مع العمد) كما يدل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بأنه دم حيض يجمع وتصريحهم بأن النفاس من أسماء الحيض وذلك دال على أن الاسم مشتق وقد جزم بذلك في البيان واعدة الاسنوي اه كلام النهاية أصل (قوله ما لم يقصد المعنى الشرعي) كما هو ظاهر ككنة الاداء بالقضاء وعكسه الآتي اه كلام التفتة أصل (قوله وفي الامداد للشارح الخ) وهو لا ينافي قوله في شرح الزبد بعدم ارتفاعه عن الرأس لأن مراده عدم ارتفاع الأكبر عنه لا الأصغر كما يفهمه صنيعه في شرح الزبد جل الليل

كما عده الوالد خلافا لبعض المتأخرين اه وسبق في الوضوء عن الشارح خلافه وكأنه المراد ببعض المتأخرين في كلام النهاية ومثل ذلك ما لنوى جناية بجام وقد احتلم أو عسكه فيصح مع الغلط وفي شرح العباب للشارح لو قصد بالجنابة مدلولها اللغوي وهو البعد وأراد مع ذلك البعد عن نحو الصلاة ارتفع الحيض بنيتها ولو عدا كما يجنبه الزركشي ثم قال ويبحث أيضا أن ذلك يأتي في نية الجنب الحيض ورد بأن الحيض لا يستعمل لغة بمعنى البعد فلا يصح قصده به وقد يجاب بأنه يصح استعماله في البعد عن نحو الصلاة مجازا شرعا نسمية للسبب باسم المسبب فإذا قصد ذلك في نية الصحة وعليه يحمل كلام الزركشي اه (قوله في الخائض والنفساء) قال في النهاية يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد الخ قال في التحفة ما لم يقصد المعنى الشرعي الخ ومفهومها في الإطلاق الصحة خلافا لمفهوم فتح الجواد وصريح الامداد والاعباب من عدمها في الإطلاق وفي التحفة فيما إذا نوى الأصغر غلطا وعليه الأكبر يرتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير راسه لأنه لم ينو الاستباحة إذ غسله غير مطلوب الخ وفي النهاية ارتفاع الحدث عن الرأس ونقله عن افتاء والده وفي الامداد للشارح يشترط هنا جميع ما مرته أي في الوضوء ومنه أنه يجب على سائر المني نية نحو الاستباحة إذ لا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه بخلاف سائر البول فان ذلك يجزيه هنا وأنه لو تقي من أحدا أنه غير مانوا به أجزأه الخ (قوله أي رفع حكم ذلك) تقدم في الوضوء ما يتعلق به إذا راجعه (قوله ما يتوقف على الغسل) أي كوطء منقطة الحيض والنفاس ولا فرق بين وطء الحلال والحرام كالزنا على العمدة قال الحلبي في حواشي المنهج سبق في هامش الوضوء اجزائية استباحة ماذكر وإن لم يخطئه شيء من مفرداته ولا يخفى أنه يأتي تطهير ذلك هنا الخ ونخرج بما ذكره ما لا يتوقف على الغسل قال القليوبي في حواشي الحلبي فلا تصح نية تحومس المصحف من الصبي إذا قصد حادثة تعلمه كالوضوء اه (قوله أو أداء الغسل) قال في العباب أو نية الغسل عن الحيض أو عن حدثه قال في التحفة وكذلك الغسل للصلاة فيما يظهر كالتطهارة للصلاة السابقة في الوضوء اه (قوله وهو أفضل) أي رفع الحدث الأكبر أو عن جميع البدن أفضل من إطلاق الحدث خروجا من استحكال الزركشي كالأذرع اجزاء ذلك ومن غير ذلك مما بينته مع جواب في الأصل (قوله وما بعده) أي بعد الجنب وهو الحيض والنفاس وهذا مقابل قوله أو لانية رفع الجنابة في الجنب الخ يعني أن نية رفع الجنابة في الجنب خاصة بنية رفع الحيض في الخائض خاصة بنية رفع النفاس في النفاس خاصة على التفصيل الذي قدمته وإن ما بعده تلك النيات الثلاث الخاصة وهو استباحة ما يتوقف على الغسل أو فرض الغسل الخ في حق كل من الجنب والخائض والنفساء (قوله ولا التزام رفع المطلق) أي الحدث المطلق عن كونه أكبر أو أصغر أو عن جميع البدن رفع المقيد بكونه أكبر أو أصغر

أو بجميع البدن لأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها (قوله فيها) أي في نية
رفع الحدث وهو مقابل قوله في غير رفع الحدث (قوله كما مر في الوضوء) أي مع الفرق بينه
وبين أجزائه الوضوء وكذلك نية الطهارة لا تسكني كما سبق عن الإيعاب (قوله وانف
جدع) أي قطع بدال مهملة من الجدع وهو القطع إيعاب أي يجب غسل ما ظهر منه مما
بشره القطع فقط إذا طهره لا يجب غسله في غير النجاسة سواء جدع انفه أم لا تطير ما تقدم
في الوضوء (قوله والافسكامة) أي في الوضوء مثلها عبارة الامداد وظاهره يؤهـم مخالفة
الوضوء لما هنا قبل الاوابس كذلك بل ان لم يكن لها غور وجب هنا وقته والافسكامة
وعبارة الإيعاب وشقوق ما لم يكن لها غور كما مر في الوضوء انتهت (قوله ومن فرج بكر
الح) معطوف على قوله من نحو صماخ أي حتى ما ظهر من فرج الخ وما يده من فرج البكر
دون ما يده من فرج الثيب فيختلف الوجوب في الثيب والبكر (قوله وما تحت قلقة
الاقاف) القلقة بضم القاف واسكان اللام ويقصهـ ما يقطعها الخاتن من ذكر الغلام
قال في الاسنى ويقال لها غرلة بمججمة مضمومة ورامسا كنة اهـ (قوله باطن عقد الشعر)
أي المتعقد بنفسه كما في التحفة قال وان كثرة احتمال في الامداد والايحاب بالعفو
عامة قد بدعه وينبغي كما في الإيعاب نبت قطع المعقود دخوا من خلاف من أوجبه
(قوله وشعر نبت بها) أي بالعين قال في التحفة وان طال وكذلك الزيادة في شرح المهرر
والحلي وقال سم انظر اذا طال وخرج عن الانف وقال القليوبي في حواشي المحلى وان
خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اهـ وهذا هو المعتمد وان نقل في الإيعاب
عن الاذرى وأقره ان محل العفو في شعر لم يخرج من نحو العين والواجب غسل الخارج
وفي التحفة لو تنف شعرة لم يغسلها ووجب غسل محلها مطلقا اهـ قال في الإيعاب وهو ما ظهر
بعد قطعها وان وصل الماء الى أصلها خلا فالله ما وردى وتبه الاسنوى ثم قال وكذا لو بقي
طرفها قطع ما لم يغسل أي لان البسادي من الشعر باقطع كالبادي من البشرة بالتف
(قوله الضفائر) باضاد بالفاء خلا فالن وهم فيه (قوله كثيرة) عدمها في الرحمة
نحو من ثمان وعشرين سنة وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية للفرزالي أكثر من
ذلك (قوله نعم بسن الخ) هذا استثناء من نبت قرن النية للتسمية وغسل الكفين فانه هنا
قرنها بالفراغ من الاستنجاء (قوله ان يقرن النية) أي نية رفع الجنابة (قوله بعد فراغه
منه) أي من الاستنجاء وهذا لا يكمل أو على رأى الرافعي واللوغارنت النية الغسلة التي
طهرت النجاسة كفت للخبث والحدث (قوله قد يغفل عنه) أي عن محل الاستنجاء في حالة
الغسل فاذا لم يغسله عقب الاستنجاء وغفل عنه في حالة الغسل لزم منه عدم صحة غسله
(قوله أو يحتاج الى المس) أي انه اذا لم يغفل عنه يحتاج لما ذكرنا الى كفة في لف خرقه
على يده قال في الإيعاب واستشكل قوله يحتاج للمس بأنه يمكنه الغسل بدونه ويرد بأنه قد
يحتاج اليه لعارض فلا إشكال الى ان قال قال الزركشي واقدنبه النووي على أمر مهم

فيها ولا يكفي نية مطلق الغسل
كما مر في الوضوء (واستنجاب
جميع شعره) وظفره ظاهره را
وباطنا وان كنف (و) جميع
ظاهره (بشره) حتى ما ظهر من
نحو صماخ الاذن وانف جدع
وشقوق لا غور لها والافسكامة
في الوضوء ومن فرج بكر أو ثيب
اذا قدمت لقضاء حاجته او ما تحت
قلقة الاقاف فلا يجب غسل باطن
عقد الشعر وباطن قم رانف
وفرع وعين وشعر نبت بها
أو بالانف نعم يجب نقض الضفائر
اذا لم يصل الماء الى باطن الشعر
الا به (ويجب قرن النية بأول
مغسول) فلو نوى بعد غسل جزء
وجب إعادة غسله (وسننه) كثيرة
منها الاستقبال والتسبحة مقرونة
بالنية وغسل الكفين كالوضوء
فيهما نعم يسن ان يغسل من نحو
ابريق ان يقرن النية بغسل محل
الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد
يغفل عنه أو يحتاج الى المن
فيمنع نقض وضوءه (و) منها رفع
الاذى الطاهر ركني ونقاط
والنجس الحكمي

لكن يلزمه فوات سنة البداءة بأعلى البدن لكنه يغتفر بالنسبة لهذا الأمر المهم اه قال
 في التحفة وهذا حقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كما ذكر ومن بعد النية ورفع جنابة اليد
 كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية
 رفع الحدث الأصغر لتعذر الاندراج حينئذ اه (قوله وان كفى له ما) أي للآذنى
 المذكور والحدث وهذا هو الراجح في المذهب لكن يشترط في الطاهر ان لا يغير الماء تغيرا
 يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى ما تحته من البشرة وفي النجاسة العينية
 ان يزول النجاسة بغسله وان يكون الماء الذي هو دون القلتين واردا على المتنجس
 وان لا يتغير الغسالة ولو تغير يسيرا وان لا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشربه المغسول
 ويعطيه من الوسخ فان اتى شرط من ذلك حكمه بيقا الحدث كأنظف فله ان المظلة
 لا يطهر محلها عن الحدث الا بعد تدبيره مع الترتيب قال في الابعاب فلو اتى من بدون
 تقريب في نهر ألف مرة مثلاً لم يرتفع حدثه وبه يغتفر فيقال جنب انغمس في ماء طهور وألف
 مرة بنية رفع الجنابة وليس بيده مانع حسي ولم يظهر اه قال العلامة سم وقع السؤال
 هل نصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحته قبلها اذا الحدث انما يرتفع بالسابعة
 فلا بد من قرن النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل
 في رفع الحدث الخ (قوله الكامل) قيد الوضوء به اشارة الى ان للشافعي قولاً بتأخير غسل
 قدميه للاتباع أيضاً ولذلك قال القاضي حسين يتخير بين تقديمهما وتأخيرهما للصحة
 الرواية لكن الراجح ان الاول أفضل ولكن يحصل بالتأني أصل السنة وكذلك اذا أخر
 الوضوء أو أتى به في أثناء الغسل والاول رواه الشيخان والثاني البخاري وفي التحفة يسن له
 استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته الخ وقال سم في حواشي التحفة اتفق
 شيخنا الشهاب الرملي بعدم سن اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرّة الاولى بخلاف
 غسل الكفين قبل الوضوء اذا احدث بعده من اعادته لبطالانه بالحدث اه (قوله رفع
 الحدث الأصغر) أي نية تجزئية مما مر في الوضوء كما عبر به في التحفة وفي النهاية تظاهر
 كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه اه لكن
 في شرح الارشاد للشارح انه ينوي به عند تأخير سنة الوضوء كما لو لم يكن عليه حدث
 أصغر ويدل لما في النهاية تعليل التحفة بالخروج من خلاف موجب القائل بعدم الاندراج
 بل قال سم في حاشيته على التحفة ان كلامها كالصريح في ذلك لكنه قال في حاشيته على
 المنهج الوجه انه ينوي سنة الغسل اذا حدث بل ان نوى ذلك عمدا فهو متلاعب لا يقال
 ينبغي ان ينوي به رفع الحدث خروجاً من الخلاف لانا نقول اذا أخره لم يبق حدث فادأراد
 رفع الحدث فليقلد القائل ببقائه ان جاز تقليده بخلاف ما اذا لم يؤخره فان الحدث باق
 فيمكن تصدّره أيضاً يخرج من خلاف من لا يرى اندراجاً به هكذا تحرر مع مر الا ان يقال
 لا مانع على الصحيح من استحباب نية رفع الحدث خروجاً من الخلاف وان لم يبق حدث على

وان كفى له ما غسلة (ثم) بعد
 ازالته (الوضوء) الكامل
 للاتباع فتأخيره أو بعضه من
 الغسل خلاف الأفضل وينوي
 به سنة الغسل ان تجردت
 جنباً عنه من الحدث الأصغر
 والآذنى به رفع الحدث الأصغر
 (ثم) بعد الوضوء

(قوله حصل بيده حدث أصغر)
 محله اذا نوى رفع الجنابة حتى من
 يده أيضاً وأطلق وأما اذا صرف
 النية حين غسل محل الاستنجاء
 عن اليد فقط فلا يحتاج الى شيء
 مما ذكر ويتخلص من هذه
 الدققة كذا اقتره شيخنا المصنف
 روح الله روحه وظاهره جواز
 تفريق النية في الغسل كالوضوء
 وبه صرح في التحفة فقال عند
 قول المنهاج وله تفريقها على
 اعضائه في الاصح مانعه وظاهر
 ان خلاف التفريق يأتي في الغسل
 فاحفظه اه جل الليل وكتب
 على قوله وظاهره جواز تفريق
 النية في الغسل وصرح به الجبيري
 في حاشية شرح المنهج وكذا
 محمدي شرح المنهج اه جل الليل

الصحيح الآن يقال لاحاجة لذلك لانه في نحو الوضوء ترفع الحدث فلا وجه لجوازنية رفع
الحدث مع عدم وجوده بلا تقليد فليحذر اه كلامهم (قوله مواضع الانعطاف) أي
والالتواء قال في التحفة بأن يوصل الماء إليها حتى يتبين انه أصاب جميعها ثم قال ويتأكد
ذلك في الاذن بأن يأخذ كفًا من ماء ثم يميل اذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لبساطنه
و بحث تعين ذلك على الصائم للامن به من المفطر اه وفي النهاية كالامداد قول الزركشي
يتعين محمول على التأكد (قوله ثم في الشعر) قال في التحفة والمحرم كغيره لكن يتحوى
الرفق خشية الانتفاف (قوله ويظهر ان محله الخ) كذلك الامداد والفتح والنهاية
(قوله ثم المؤخر) هذا هو المشهور في كلامهم وبه عرفت في شرح الارشاد وشيخ الاسلام
في الاسنى والخطيب في شرح التقييه وغـ يهرم وعبر في التحفة بقوله مقدمه ومؤخره بالواو
(قوله والتكرار لجميع ذلك) قال في التحفة ويثبت بالشروط السابقة في الوضوء تخليل
رأسه ثم غسله للاتباع ثم تخليل شعور وجهه ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله
قياسا عليه وهذا الترتيب ظاهر وان لم أر من صرح به وتثليث البقية اما بان يغسل شقه
الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم ثالثة أو يوالى ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر قال وكان قياس
كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح وذكر الفرق بين
الوضوء والغسل واقتصر على الأولى في شرحي الارشاد لكن الأولى الكيفية الثانية
كما أوضحته في الاصل فراجع منه ان أردته ولو أخر المصنف قوله والتكرار ثلاثا على
الدلك لكان أظهر في تناول التثليث له وفي التحفة ويسن ثلثات الدلك والتسمية والذكر
وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك أي في الوضوء ومن غة جرى هنا ككثرة سنن الوضوء
كتسمية مقترنة بالنية واستصحابها وتركه نقض ونقص واستعانة وتكلم بغير عذر وكذا ذكر
عقبه والاستقبال والموااة بتفصيلها السابق غة وسيد كراهي التيمم وغير ذلك ويكفي
في راكد وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه الى محل آخر على الوجه
الى ان قال وقد مر فحين أدخل يده بلانية اغتراف أن له ان يحركها ثلاثا وتحصل له سنة
التثليث اه وفي النهاية ان كان جاريا كفي في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن
بقوته الدلك لعدم تمكنه منه غالبًا تحت الماء وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثا ما برفع
رأسه منه ونقل قدميه منه أو انتقله فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال
جائته ولا رأسه كما في التطهير من النجاسة المخلطة اذ حركته تحت الماء جرى الماء عليه اه
ما في النهاية وهو كذلك في شرح الروض لشيخ الاسلام (قوله لما اتصل يده) خروجا من
خلاف من أوجبه قال في التحفة ويؤخذ من العلة ان ما لم اتصل يده يتوصل الى ذلك يد غيره
مثلا اذ الخالف يوجب ذلك اه وهو ظاهر ان كان الخالف يوجب له لكن الذي أطبق
عليه تعبيراً متمسكاً لما اتصل اليه يده فراجع مذهب مالك في ذلك (قوله ذكر) أي استحضارا
لها بالقلب الخ (قوله ان لا ينقص) بفتح أوله متعديا فاضمير الفاعل للمتطهر وفاضرا فالأمر

(تعهد مواضع الانعطاف)
كالاذن وطبقات البطن والموق
والعاط وتحت المقبل من الالتفات
والاذن) وتخليل أصول الشعر
ثلاثا يديه المبالغة بأن يدخل
أصابعه العشرة في الماء ثم في
الشعر ليسرب بها أصوله لان
هذا وما قبله أقرب الى الثقة
بوصول الماء وأبعد عن الاسراف
فيه (ثم الافاضة على رأسه) للاتباع
ولا يسن فيها البداة بالايمن
ويظهر ان محله ان كفي ما بقيضه
على كل رأسه والا فالبداءة بالايمن
أولى كالا قطع الذي لا ينفك منه
افاضة (ثم) على (شقه الايمن)
المقدم منه ثم المؤخر (ثم) على
(الايسر) كذلك (والتكرار)
لجميع ذلك (ثلاثا والدلك) في
(كل مرة) من الثلاث لما اتصل يده
(واستصحاب النية) ذكر
كأوضوء في جميع ذلك (و) ان
(لا ينقص ماؤه عن صاع) في
معتدل لانه صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل بالصاع فان نقص
وأسبغ كفي اما غير المعتدل
فيه قص ويزيد ما يليق بحاله (وان
تنسج المرأة) ولو بكر أو خديعة
(غيره مدة الوفاة) والمجربة

(أثر الدم) الذي هو حبيض
أو نفاس (يسك) بأن تجعله بعد
غسلها بنحو قطنسة وتدخلها إلى
ما يجب غسله من فرجها لما صح
من أمره صلى الله عليه وسلم به
مع تفسير عائشة له بذلك وحكمته
تطبيب الحمل لاسرعة العلق
ويكره تركه إما معتدة الوفاة
والحرمة فيمنع عليها استعمال
الطيب نعم يسن للمعدة تطيب
الحمل بقليل قسط أو اظفار (ثم)
ان لم تجد مسكابن (بطيب) غيره
(ثم) ان لم تجد طبيا سن (بطين)
فان لم تجد ذلك فالماء كاف في
دفع الكراهة (و) لمن خرج منه
مني الغسل قبل البول لكن
السنة (ان لا يغسل من خروج
المني قبل البول)

(قول الشارح وحكمته تطيب
الحمل الخ) قال في شرح المهذب
الصواب الذي قطع به الجمهور أن
المقصود به تطيب الحمل وإنما
قسمته عليه بعد الغسل في صحيح
مسلم نصب على رأسها الماء ثم
تأخذ فرصة ممسكة ثم تطهر بها
أه نقله في الأصل (قوله بفتح
الهمزة وسيكون النظام) وقال ابن
السين صوابه قسط ظفار أي بغير
همزة نسبة إلى ظفار مدينة
بساخل البحر يجلب إليها القسط
الهندي وهو العود الذي يتجربه
وحكي في ضبط ظفار عدم الصرف
والبناء بقطام أه أصل

هو الفاعل أه تحفة وعلى الأول ماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله أثر
الدم) قال الاستدوي في شرح المنهاج بفتح الهمزة والناء المثلثة ويجوز كسر الهمزة
واسكان الناء أه قال في التحفة أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (قوله مع تفسير
عائشة الخ) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها ان امرأتها جاءت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فطهرى بها فقلت
كيف أظهر بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستبرئوا به تطهرى فاجتذبتها
عائشة فعرفت ما الذي أرادته قالت لها يعني تبهي به بأثر الدم قال الاستدوي والفرصة
في الحديث بكسر الفاء ويقال بالضم والفتح أيضا وبالصاد المهملة هي القطعة من كل شيء
يقال فرصت الشيء إذا قطعت (قوله لاسرعة العلق) كذلك الامداد والنهاية قال
السبكي في شرح المنهاج لانهم اتفقوا على استحبابه لامزوجة وغيرها والبرك والطيب أه
وفي التحفة لانه يطيب الحمل ثم يهينه للعلق حيث كان قابلا له أه جمع فيها بين التعاليل
(قوله قسط) قال الكرماني في شرح صحيح البخاري مانعه قال الجوهرى القسط بالضم
من عقاقير البحر وظفار مثل قطام مدينة باليمن وعود ظفاري هو العود الذي يتجربه
وفي بعضها ظفار بفتح الهمزة وسكون الظاء قبل هوشى من الطيب اسود يجعل
في الدخنة لا واحد له أه وفي شرح البخاري للقسط لاني نقلت عن غيره الا ظفار صيرب من
العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في الجوز الخ قال في التحفة ولا يضرم فيه ما من
الطيب لانه يسير جدا فسوي لها فيه للحاجة وظاهر سكوتها عن المحرمات امتناع القسط
عليها القصر فمن الاحرام وهو الذي اعتمد شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ولم يرض
لها في الصغير والاسنى وقال في شرح المنهاج يحتمل الحاق المحرمات بها واعتمد الشارح
ما اعتمد شيخ الاسلام في شرح الارشاد وهو مفهوم التحفة أيضا وكذلك الجلال الرملي
في شرح البهجة والمنهاج وقال الخطيب في شرح التبيين مثل شرح المنهاج واستثنى
الركشي المستحاضة أيضا فلا تستعمله عند ما قرره الخطيب في شرح التبيين وقال شيخ
الاسلام فيه نظروا خالفه الشارح في الامداد وكذلك النهاية لكن قيده بما اذا شئت
قال والوجه ان المتخيرة عند غسلها كذلك لاحتمال الانقطاع وجرى في التحفة على ذلك
في المتخيرة والصائفة لا تستعمل الطيب أيضا كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في التحفة
فلو انقطع قبيل الفجر فنوت وأرادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر أه
والحق في التحفة والنهاية بالفرج المثقبة التي ينقض خارجها وفي الامداد والنهاية
وكذلك الخنثى المحكوم بانوثته (قوله ان لم تجد مسكا) قال في التحفة أو لم ترده وان
وجدته بسهولة أه (قوله بطيب غيره) قال في التحفة وأولاه أكثره حرارة كقسط
واظفار ومن ثمة جاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاس فالنوى فالمخ انتهى
(قوله فالماء كاف) عبارة التحفة بل لوجعت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفي في دفع

كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم مما تقدم راجح ويرى في شرح الإرشاد والنهاية على أن الماء كاف لدفع الكراهة لأن السنة (قوله لا يخرج بعده) أي الغسل شيء أي من المني فيجب عليه إعادة الغسل وفي التحفة قال بعض الحفاظ وإن يخطئ من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يمسح به حتى يترتب خطأ كالدائرة ثم يسمى الله ويغتسل فيها وإن لا يغتسل نصف النهار ولا عند العمة وإن لا يدخل الماء إلا بمنزله فإن أراد القاءه فبعد أن يمسح بالماء عورته اه واعتقد في غير الأخير على ما رآه كافي في نذب ذلك وإن لم يذكره وفيه ما فيه اه كلام التحفة ومن اعتدل لاحداً غسل واجبة أو لاحداً غسل سنونة حصلت البقية من جنس ما نواه قال في التحفة وظاهر أن المراد بحصول غير المذموم سقوط طلبه كما في التحفة ولا يحصل المسنون مع الواجب كعكسه إلا إذا نواه ما والله أعلم

* (فصل في مكروهاته) *

أي الغسل (قوله بغيره) وهو يتن الأسراف إما لو شك في كونه غسل العضو مرة أو مرتين أو ثلاثاً فإنه يبنى على اليقين وهو الأقل فتطلب منه الزيادة إلى أن يستيقن الثلاث ولا تكون الزيادة حينئذ أسرافاً مكروهاً وإن كان في نفس الأمر جاوز الثلاث ويحتمل أن يكون مراده بقوله بغيره كونه في غير الموقوف والأف يكون الأسراف حراماً لا مكروهاً ويحتمل أن يكون كل منهما مراده بقوله بغيره لكن ذكره فيما سبأ في كراهة مجاوزة الثلاث تعين إرادة الثاني ولذلك اقتصرنا عليه في الأصل (قوله معينة) أي جارية وخرج بها العين الجارية فلا كراهة كما في التحفة وغيرها وكذلك الأمر الجارية فلا كراهة فيه كما فهم بالاولى (قوله من الغسل فيه) أي في الماء الراكد والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقيل كيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناولونه تناولاً (قوله وبه) أي التعليل بخشية الاستقذار والاختلاف في طهر ربه يعلم الخ فاذا انتفت العلة من الاستقذار والاختلاف في طهر ربه اتفق المعلوم الذي هو الكراهة (قوله بغيره السابق) أي في الوضوء وهو تحقق الزيادة على الثلاث بنية الوضوء ويكره النقص عنها أيضاً كما سبق في الوضوء (قوله لما صح من الأمر به) أي بالوضوء في الجماع رواه مسلم قال في التحفة إن وجد الماء والأتيم قال ويحصل أصل السنة بغسل الفرج إن أراد نحو جاع أو نوم أو أكل أو شرب ولا كراهة ينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر أخذاً من تيممه صلى الله عليه وسلم لرسله من سلم عليه جنباً والقصد به أي الوضوء في غير الأقل وهو إذا أراد نحو الجماع تحتيف الحدث فينتقض به أي الحدث وفيه أي الأول زيادة النشاط فلا ينتقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا بد فيه من نية معتبرة اه وفي الإيعاب كيفية نية الجنب وغيره للوضوء مما مر فويت سنة وضوء الأكل والنوم

لا يخرج بعده شيء (و) يسن
(الذكر المأثور) وهو ما ترعقب
الوضوء (به) الفراغ من
الغسل (وترك الاستعانة)
والتنشيف كالوضوء

* (فصل في مكروهاته) *

(و) يكره الأسراف في الصب
للغسل نظير ما مر في الوضوء بغيره
(و) يكره (الغسل والوضوء في
الماء الراكد) ولو كان كثيراً
أو بترامعينة لما صح من نية
صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه
وقيس به الوضوء بجامع خشية
الاستقذار والاختلاف في
طهر ربه وبه يعلم أن الكلام
في غير المستحضر الذي لا يتقذر بذلك
بوجه ولا خلاف في طهر ربه
وإن فعل فيه ذلك وأنه لا فرق بين
الوضوء عن حدث أصغر أو أكبر
(و) يكره (الزيادة على الثلاث)
كالوضوء بغيره السابق فيه
(وترك المضضة والاستنشاق)
للخلاف في وجوبهما فيه كالوضوء
(و) يكره (للجنب الأكل
والشرب والنوم والجماع قبل
غسل الفرج والوضوء) لما صح
من الأمر به في الجماع

ولا يتابع في البقية الا الشرب
فقيس على الاكل (وكذا
منطقة الحضر والتفاس)
فذكره لذلك كالجنب بل أولى
(باب النجاسة وازالتها) *

(وهي) افة كل مستقذر وشرا
بالحد مستقذر يمنع صحة الصلاة
حيث لا مخرج ولا غسل كل
مسكر مانع أصالة ومنه (الخمر)
وهو المتخذ من عصير العنب
(ولو محترمة) وهي ماء عصر بقصد
الخلية أو لابتداء من شلم يجب
اراقته بخلاف ما لو عصر بقصد
الخمرية يجب اراقته فوراً ويعتبر
تغير القصد قبل الخمر (والنيذ)
وهو المتخذ من عصير نحو الزبيب

(قول الشارح ولو محترمة) زاد
في الباب ومثلثة غلبت حتى
صار على الثلث قال الشارح
في شرحه وأشار في هذين بلو
الى وجه شاذ ليس بشئ كبعض
أصحابنا الخ اه أصل وغير المحترمة
هي التي عصرت بقصد الخمرية
والمحترمة كما سمرها الرافعي في
الغصب هي التي عصرت لابتداء
الخمرية وعرفها في الرهن بالتي
عصرت بقصد الخلية والاول أعم
لشموله حالة عدم القصد قاله في
الغرر قال شيخنا والاول أبنا هو
المعة والمرج عندهم اه جل

الليل

مثلاً أخذاً عما يأتي في الاغسال المسنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى
الآتي في اندراج تحية المسجد في غيرها اه وقد جاء في عدة أحاديث ان وضوء الجنب
للاكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين وثبت ذلك عن ابن عمر ويعارضه حديث توشا
وضوء للصلاة الا أن يحمل على الاكل (قوله الا الشرب فقيس على الاكل) تبع في هذا
شيخ الاسلام لكن رأيت في مختصر سنن البيهقي الكبرى للشعراوى رواية لابي داود ان
النبي صلى الله عليه وسلم رخص الجنب اذا أكل أو شرب أو نام ان يتوضأ اه وفي رواية
لمسلم عن ابن عمر اذا أراد ان يطعم شيئاً وهو جنب فعل ذلك أي توشأ الا غسل الرجلين
لكنه موقوف عليه وهو يشمل الشرب فقد جاء الشرب في المرقوع والموقوف فليس
ثبوت الحكم فيه بالقياس فقط (قوله كالجنب) أشار بذلك الى قياسهما عليه لعدم
ورود النص فيهما وقد صرح بالقياس في الاسنى والامداد وغيرهما (قوله بل أولى) أي
لان حدتهما اعظم من حدث الجنب وفي التحفة والنهاية وغيرهما والعبرة بالنهاية لا ينبغي
ان يحلق أو يقلم أو يستحداً ويخرج دماً أو يمين من نفسه جزأً وهو جنب اذا سائر أجزائه
نظراً اليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب به يجنبانها اه وكل من نقل
ذلك عن الغزالي ممن وقف عليه أقره الا القليوبي فانه قال في حواشي المحلى وفي عود
نحو الدم نظر وكذا في غيره لان العائد هو الاجزاء التي مات عليها الانقص فنحو عضو
فراجه اه وفي التحفة أفتى بعضهم بجرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أي ان
وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها
وغير من يعلم من عادته ان الماء يفتريه عن الجماع الذي يحتاج اليه اه ومراده يعضهم
الشهاب الرملي كما نقله عنه ولده في نهايته ثم قال وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم
بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها اه والله أعلم

(باب النجاسة وازالتها)

وترجم المصنف ازالها بفصل كما سئل (قوله مستقذر) أي مجتنب فيشمل الحسى
والمعنوى قال الغزالي وأما الباب الخامس من الربع الاول من الاحياء قال الله تعالى
انما المشركون نجس فنبينا لاه قول على ان الطهارة والنجاسة غير مقتصرة على الظواهر
المدركة بالحواس فاما شرك قد يكون تطيف الثوب مغسول البدن ولكنه نجس الجوهر أي
باطنه ملطخ بالنجاسات والنجاسة عبارة عما يجتنب ويطلب البعد منه وخبائث صفات
الباطن أهم بالاجتناب اه (قوله مستقذر يمنع الخ) فيه ان المعفو عنه لا يمنع صحة
الصلاة مع أنه من النجاسات اللهم الا أن يقال خرج هذا عموم قوله حيث لا مخرج
والمخرج في ذلك العفو أو النجس معنى يوصف به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة
قال في شرح العباب وبهذا الاعتبار يعرف بانه صفة حكمية توجب أن تصح لموصوفها
المنع من الصلاة أو فيه اه وهذا الثاني هو المراد بقوله بشرط لرفع النجس ما مطلق

لانه هو الذي لا يرفعه الا الماء كما سبق (قوله للاجماع في الخمر) قال في الامداد لكن
 المراد به اجماع الصحابة لما في المجموع وغيره عن جمع انها طاهرة الخ وفي الابعاب للاجماع
 وان حكى فيه خلاف شاذ لبعض السلف وحكى عن المزني وداد اه والخلاف
 في الاجماع المذكور حكاه كثير من أئمتنا (قوله وللأحاديث الصحيحة الصريحة
 في غيرها) أي في غير الخمر وهو النبيذ ظاهر هذا التعبير أو صريحه بقيد أن في نجاسة
 النبيذ أحاديث صحيحة صريحة وليس كذلك وإنما الأحاديث الصحيحة في تحريم شربه
 كالخمر فقامسوه على الخمر في النجاسة قال ابن الرفعة في المطالب تقيلا عن أبيه في النبيذ كثيره
 يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالخمر اه وفي شرح العباب للشارح اما الخمر
 فتغليظا وزجرا عنها كالكلب ولا نهارجس بالنص وهو شرع النجس وألحق بها في ذلك
 غيرها من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الاسكارا المسبب عنه ذلك في كل منها الى
 آخر ما أطال به في شرح العباب ونحو هذا المنقول عن الابعاب في نهاية الجلال الرملي وقد
 صرح الشيخان بقياس النبيذ على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح وهذه العبارة
 التي عبر بها في هذا الشرح لم أرها لغيره فتنبه له (قوله اما الجامد) هذا محترز قوله أولا
 مانع فطاهر وان أذيب وصار مائعا نظر الاصل انه كان المائع نجس وان جمد كدردى الخمر
 وجامده كما نبه عليه أولا بقوله أصالة وفي حواشي المنهج لسم شتل شيخنا الرملي عن الكشك
 اذا صار مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب أنه طاهر لانه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك
 في شرحه على المنهاج ان ما يسمى بالبوطة طاهرا ~~كن~~ قال سم ان هذا الاختباط الى
 ان قال العبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بصالة الاسكارا فالجامد حال اسكاره طاهر
 والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا ولو صح ما توهمه لزم طهارة النبيذ
 لان أصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه (قوله القدر المسكر من كل
 ماذكر) أما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل
 ولا مستقدر وعبارة التحفة في الاطعمة عطفها على ما يحرم ومسكر ككثير أفيون وحشيش
 وجوزة وعنب وزعفران الخ وفي شرح العباب للشارح تقيلا عن المجموع عن المتولي يصح
 تناول بسبير الحشيش أي وهو ما لا يؤثر في العقل ولا في الحواس وجزم به القرافي من
 المالكية وهذا صريح في انها انما حرمت للتخدير لا للاسكارا والحرمت الحبة منها الخ
 وفي التحفة المراد بالاسكارا هذا أي في هذه المذكورات تغيب العقل فلا منافاة بينه
 وبين التعبير بانها مخدرة وما ذكرته في الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وانها حرام
 صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاء كلام التحفة اه ملخصا ومحل طهارة ماذكر من
 الحشيش وغيره حيث لم تصرف فيه شدة عطرية قال سم في حواشي التحفة اما اذا صارت فيه
 فلا اشكال في نجاسته اه (قوله بجال) هذا في حالة الاختيار كما في التحفة وغيرها قال
 مع صلاحيته له أي الاتفاع فلا ترد نحو الحشرات ولانه مندوب الى قتله من غير ضرر

للاجماع في الخمر وللأحاديث
 الصحيحة الصريحة في غيرها
 اما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة
 والافيون وجوزة الطيب والعنبر
 والزعفران فيحرم تناول القدر
 المسكر من كل ماذكر كما صرحوا
 به (والكلب) ولو علم الماصح من
 أمره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح
 من ولوغه وباراقة ماء ولغ فيه
 (والخنزير) لانه أسوأ حالا من
 الكلب اذ لا يقتنى بجال (وما تولد
 من أحدهما) مع حيوان طاهر

(قول الشارح ولو علم) في
 الصيد والذباح من الروضة
 مانعه مع الكلب من الصيد
 نجس يجب غسله بجماع التعفير
 كغيره فاذا غسل حل أكله هذا هو
 المذهب وقيل انه طاهر وقيل نجس
 يعني عنه فيحل أكله بلا غسل
 وقيل نجس لا يطهر بالغسل بل يجب
 تقوير ذلك الموضع وطرحه لانه
 تشرب اعا به فلا يتخلله الماء اه
 أصل بجروقه وقال الشيخ الجبل
 ان الغاية للتعصيم فانه لم يقع
 في خصوص العلم خلاف اه وفي
 حاشية المدابغي على الخطيب لو
 هنا للتعصيم ورد على من قال المالم
 طاهر اه بجل الليل

(قوله ولو آدميا) قال في التحفة بخلاف ذلك كالف لان مناطها العقل ولا ينافية نجاسة عينه للعقوبة فمدخل المسجد ويماس الناس ولومع الرطوبة ويؤمهم لانه لا تنزيمه الاعادة اه ملخصا وافتي م ر بطهارته حيث كان على صورة الآدمي كما ذكره سم في حواشي المنهج فان كان على صورة الكلب قال سم في حواشي التحفة ينبغي نجاسته وان لا يكلف وان نكلمه ويميزو ببلغ مدة بلوغ الآدمي اذ هو بصورة الكلب والاصل عدم ادميته وظاهر قول الشارح السابق لان مناطه العقل يخالفه الا ان يقال انه في التحفة حل ذلك على ما اذا كان المتولد آدميا كما صدر به كلامه وهو ظاهر وفي حواشي المحلى للتلميز بين الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالمنخ والآدمي بين كلبين نجس قطعا وبظهور انه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرمي من اعطائه حكم الطاهر في الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجعوه وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه ان يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه واكله اه قياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سم وآدمي له حكم الآدمي اه ومقتضاء حرمة اكله وهو ظاهر ومقتضاء انه مكلف فانظره كالذي قبله اه كلام القليوبي ومقتضى ما سبق عن التحفة كذلك حيث كان عاقلا وفي التحفة في الآدمي المتولد بين آدمي وكنب ما ملخصه لا تفصل منا كته ولا وطء أمته بالملك قال لكن لو قيل باستثناء هذا عند تحقق العنت لم يعدو يقتل بالحر المسلم قبل لا عكسه لنعقه وقياسه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها نعم فيه دية ان كان حرا ولا يطق نسبه بالواطى فلا قريب له الا من جهة أمه ان كانت آدمية ويزوج أمته لاعتميته وولد الآدمي من البهيمة لما لكها اه ملخصا (قوله تغلبا للنجس) اذ الفرع يتبع أخس أبويه في سبعة اشياء لنجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وتحريم الاكل وامتناع التضحية وعدم استحقاق سهم الغنمية لمتولد بين فرس ونحو حمار وعدم وجوب الزكاة في متولد بين نحو بعير ونحو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة اشياء الدين واجباب البدل وعقد الجزية واخفهما في نحو الزكاة والاضحية في متولد بين ابل وبقر مثلا واغلفهما في جراء الصيد ويمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع الاب في النسب ونوابعه كاستحقاق سهم ذوى القربى والحرية اذا كان من أمته أو أمة ولده أو من غتر بجزيتها أو ظنها زوجته الحرة أو أمته وكالولاء فانه ملو لى الاب وكهرا المنبل ويتبع الام في الرق والحرية الا لما منع كمال من مسلم سبيت فلا يتبعها الحل في الرق ويتبع الام في الملك فالولد المتولد بين مملوكين لمالك الام وكما لو نزا بهيم على بهيمة فالولد لمالك الام وقد جمع السيوطي بعض افراد هذه المذكورات بقوله

يتبع الفرع في انتساب أباه * ولا ثم في الرق والحرية
والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذي اشتد في جراء وديه
وأخس الاصلين رجسا وذبحا * ونكاحا والا كل والاضحية

والجمال

ولو آدميا تغلبا للنجس (والميتة)
بجميع اجزائها وان لم يكن له آدم
سائل وهي ما زالت حياتها

(قوله وافتي الرمي بطهارته) وقال
الزبائدي هو المعقد والتمسك بظاهر
الآية أولى من التمسك بالقاعدة
اه جرهمزي (قوله ولا يلحق
نسبه بالواطى) لان شرطه حل
الوطء أو اقترانه بشبهة الواطى
وهما منتبهان هنا نعم يتردد النظر
في واطى مجنون الآن يقال
الحل الموطوء هنا غير قابل للوطء
فتعذر الاتحاق بالواطى هنا
مطلقا تحفة

قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن

لا ينحس حيا ولا ميتا والتعبير
بالمؤمن لانساب أو للشرق اذ لا
قائل بالفرق (والسك والجراذ)
للخبر الصحيح أحل لنا ميتتان ودمان
السك والجراذ والكبد والطحال
(و) من النجاسات (الدم) وان
تغلب من كبد أو وضوءك أو بقي على
نحو العظام لكنه معفو عنه قوله
نه الى أو دما مسفوحا أي سائلا
بخلاف غيره كالكبد والعلاقة (والقبح
والقي) وان لم يتغير (والرث)
بالمثلية كالبول نعم لو رأت أو قاعت
بجمعة حيا صحيحا صلبا بحيث لو
زرع نبت كان متنجسا لانجسا
(والبول) للامر بصب الماء عليه
(والمدى) بسكون المجهمة للامر
بغسل الذكر أي رأسه منه وهو
ماء اصفر رقيق غالبا يخرج عند
توران الشهوة ويشترك فيه
الرجل والمرأة (والودى) بسكون
المهمل كالبول وهو ماء ابيض
نخين غالبا يخرج عقب البول
(والماء المتغير السائل)

(قول الشارح وان لم يتغير)
قال الشهاب الرملي في شرح الزبد
على الاصح فالاشارة بان الى
مقابل الاصح كافي الاصل اه
(قوله ومن صرح بطهارته) أي
كان عبد السلام والسبكي واقتضاء
ظاهر كلام المجمع كافي الایعاب

و لمغني اه

والجمال الرملي على هذه الايات شرح لطيف مختصر جدا يحل الفاظها بالامثلة فقط
(قوله لا بد كاه شرعية) شمل مذبح المحرم من الصيد ومذبح من لا تحل منا حكمته
ومذبح غير المأكول وخروج جنين المدكاه والصيد الميت بنحو السهم ونحو البعير الناذ
لان الشارع جعل ما ذكره كاتها (قوله بالنص والاجماع) هذا دليل نجاسة الميتة قال
في الایعاب دليل تحريم سائر الميتات قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم
ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته ومن ثمة اجهوا عليها الا فيما لا نفس له سائلة
فقد حكى الخلاف فيه ابن خزيمة عن المزني وعن قال به القفال ومن تبعه (قوله للخبر
الصحيح) هذا الحديث انما صح عن ابن عمر وموقوف عليه لكن قول الصماني أحل لنا كذا
أو حرّم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا أو نهينا عن كذا فيكون في حكم المرفوع
ورفعه ابن ماجه والشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي وغيرهم لكن بسند ضعيف جدا
(قوله السمك) المعروف في الحديث الحوت بدل السمك حتى قال ابن الرفعة قول الفقهاء
السمك والجراذ لم يرد ذلك في الحديث وانما الوارد الحوت والجراذ اه لكن رده الحافظ
ابن حجر بأنه وقع ذلك في رواية ابن مردويه في التفسير اه (قوله الدم) المشهور فيه
تخفيف الميم وأنكر بعضهم تشديدها واستثنى منه الكبد والطحال والسمك ولومن ميتة
ان تجسد وتنفذ والافه ونجس تبعالها والعلاقة والمضغة وهي أول ما يخرج بالوليد الدم ودم
بيضة لم تفسد اه من التحفة وفي الخادم للزركشي الدم المحبوس في ميتة السمك والجراذ
والميت بالقطعة والسهم والجنين ومشي عليه الشهاب الرملي في المحبوس في ميتة السمك
والجراذ والجنين وتطريفه الشارح في الایعاب بأنه ان اراد به مادام كامنا في تلك الميتة
فهو ميتة وليس دما ولا يستثنى وان اراد اذا تحلب او تلوث به غيره فممنوع لانه نجس
كاشم كلامهم اه ومن النجس ما يبقى على العظام قال في التحفة ومن صرح بطهارته اراد
انه يعني عنه اه (قوله والقي) مهـ موز والفعل منه قايق بالمدة ومجمله اذا رجع بعد
وصوله الى المعدة والافه وعند الشارح طاهر وكذلك الخطيب في المغني وجرى الجمال
الرملي في النهاية على ان ما جاوز يخرج الحرف الباطن نجس وجرة المجتر نجسة لكن يعني
عنها كما سبق وكذا مرة سواداء أو صفراء وهي ما في المراتة (قوله والبول) أي ولومن
الشیطان وفي شرح المشكاة للشارح وعدم الامر بغسله في حديث هذا الرجل بال
الشیطان في أذنه لعدم تحقق وجوده في الاذن الخوفي فتاوى الجمال الرملي ليس المراد
بالبول حقيقة اذ لو كان كذلك لوجب غسل الاذن كما انه ليس المراد بالقي حقيقة
وان كان حقيقة فالبول في باطن الاذن لا يجب غسله والقي يحتمل أنه خارج الاناء (قوله
بسكون المجهمة) هذه هي اللغة الفصحى والثانية مذى كسبي والثالثة مذى بكسر الدال
مع تخفيف الباء كذا حكى كراع افعال الدال (قوله أي رأسه) أي الذي يريده مامسه
منه وأشار بذلك الى خلاف ما لك في ايجابه غسل جميع المذكورين (قوله بسكون المهملة)

من فم النائم) ان تحقق كونه من
المعدة بخلاف غيره لكن الاولى
غسل ما يحتمل كونه منها ولو ابتلى
بالاول شخص عني عنه (ومنى الكلب
والخنزير والمتولد من احدهما)
ومن غيره لانه الاصل (ولبن مالا
يؤكل لحمه) كاللاتان (الا الاذى
واما منى الحيوان غير الكلب
والخنزير وما تولد من احدهما
(والعلقة) وهي دم غليظ (والمضغة)
وهي لجة صغيرة (ورطوبة الفرج)
وهي ماء ابيض متردين المذى
والعرق من الحيوان الطاهر وليس
المأكول ولو ذكر اصغراميتا
وانفخته ان اخذت منه بعد ذبحه
ولم يطعم غير لبن ولو نجس او مترشح كل
حيوان طاهر كعرق ولعاب وبانم
الا المتبقين خروجه من المعدة وماء
قروح ونفط لم يتغير والبيض ولو
من ميتة ان كان متصلا

(قول الشارح ولبن المأكول ولو
ذكر اصغراميتا) عبارة التحفة
وأما لبن الأذى ولو ذكر اصغيرة
وميتة انتهت وهي أوضح من عبارة
الكتاب لانها توهم أن لبن المأكول
لم يتطهر وليس كذلك ففي النهاية
نقيده بالحى ثم قال أما ما أخذ من
نمرع بهيمة ميتة فهو نجس اتفاقا
بما في المجموع اه جل الليل

هو الفحشى قال في التحفة ويجوز ان يحامها ساكنة اه وفي الاشارات لابن الملقن حكى
الجوهري كسر الدال وتشديد الباء وقال أبو عبيدانه الصواب ويقال ودى وأودى
وودى بالتشديد قال المطرزي والتخفيف أفصح (قوله من فم النائم) ليس ذلك بقيد بل
للعاب قال في الايعاب لانه حيث علم انه من غير المعدة أو شذ فيه فهو طاهر من الأذى
وغيره سواء أخرج من فمه أو أنفه نوما أو يقظة الخ (قوله عني عنه) قال في التحفة في
الثوب وغيره وان كثر أى كدم البراغيث كما في الايعاب (قوله لانه) أى المنى الاصل
للكلب والخنزير فلو لا أنه نجس لم يكن ما نشأ منه نجسا لا ترى ان ماعدا الكلب
والخنزير وفرعهما الملم كان طاهرا كان أصله على الأرجح طاهرا (قوله كاللاتان) انما مثله به
لان الاصطخري قال بطهارته لان لبنها ولحمها كانا حلالين فحرم اللحم وبقي اللبن يحاله
والنسخ لا قياس فيه وعلى طهارته يحل شربه كما في شرح المذهب (قوله والعلقة) معطوف
على قوله منى الحيوان (قوله دم غليظ) يعنى استحالة عن المنى والمضغة استحالت عن
العلقة ويرجع في شرح العباب أنها طاهرتان حتى عند الراغبى القائل بنجاسة منى غير
الأذى (قوله ورطوبة الفرج) أى القبل الخارجة من باطن الفرج الذى لا يجب غسله
اما الخارجة مما يجب غسله فن باب اولى بل قيل لا خلاف في طهارتها والخارجة من وراء
باطن الفرج فنحسب على المعتمد بل قيل قطعا هذا المخلص ما في التحفة واطلق في شرحى
الارشاد بنجاسة ما تحقق خروجه من الباطن وفي شرح العباب بعد كلام طويل
والحاصل ان الاوجه ما دل عليه كلام المجموع أنهم امتى خرجت مما لا يجب غسله كانت
نجسة الخ وكذلك نهاية الجمال الرمى وفي حواشى المنهج اسم رطوبة الفرج الطاهرة ليس
لها قوة الانفصال فبايتفصل لا يكون الا الرطوبة النجسة الخارجة من أقصى الفرج كما
وافق على ذلك م ر ثم رأيت شيخنا ابن حجر في شرح العباب حروخلاف ذلك فراجع اه
(قوله وانفخته) بكسر الهمزة بعد هانوسا كنة ثم فامم فتوحة ثم جاء مهملة محققة
قال ابن الصلاح هذه اللغة الجليدة فيها ويجوز تشديد الحاء والاول هو المذكور في الصحاح
وقال انها كرش الجمل أو الجدى يريد ما لم يأكل قال فاذا أكل فهو كرش وهذا يقتضى
انها نفس محل الغذاء لكن قال ابن الصلاح هي لبن يستحيل في جوف السخلة من الضان
والمعز أى ذكر ا كان أو أنثى كما ذكره الازهرى وهو التحقيق لانه هو الذى يحصل به التحجين
فلو غسل الكرش من ذلك لم يحصل المصود قال في المطالب الخلاف الذى ذكره المصنف
وجهان محلها اذا فسخت من سخلة ما كولة بعد ذلك اقبل ان تأكل غير اللبن والصحيح
منهما الذى قطع به كثيرون طهارتها الى أن قال ولا خلاف عندنا أيضا على المذهب
في نجاسة الانفحة عند أكل السخلة ماعدا اللبن الخ (قوله لم يتغير) قال في الايعاب أى
بطعم أو لون أو ريح كما اقتضاء اطلاق المجموع وغيره فتقييد الروضة وأصلها بالريح
تصوير أو جرى على الغالب ثم رأيت الزركشى قال العبرة بتغير اللون سواء أوجد معه

وزير القز والمسك وفارثة المنفصلة

في حياته أو بعده كانه والزباد لما
فيمن شعر السنور البري ثم يعنى
عن قلبه عرفا والعنبر هو نبت
بحرى وان ابتلعه خوت ما لم يستحل
(فطاهرات) للنصوص الصحيحة
في أكثرها وقياسا في باقيها ولو تحقق
خروج رطوبة القرح من باطنه
كانت نجسة وانما لم يتنجس
ذكر الجامع اذا وطئ من استنج
بماء أو حجر ولم يتحقق اصابه البول
لذلك ولا مدخله

(قوله كما صرح به في التحفة)
والايهاب أيضا وهو ظاهر
الروض والروضة وأصلها وحري
عليه البلقيني وقطع به الزركشى
في الخادم وحري جماعة منهم
صاحب الخواطر السريعة
والبارزى والطاوى على أن
المسك المنفصل من ميت نجس
واعقد هذا شيخ الاسلام في الغرر
والاسنى والرمل في النهاية
والخطيب في المغنى وعبارته ولو
انفصل كل من المسك والفارة بعد
الموت فنجس كاللبن والشعر انتهت
وعبارته النهاية والمسك طاهر
وكذا فارثه بشعرها اذا انفصلت
في حال حياة الظبي ولو احتملا
فيما يظهر أو بعده ذكاتها والا
فنجان كما افاده الشيخ في المسك
قياسا على الاثنية اهـ جل الليل

ريح أم لا اهـ وظاهره ان تغير الطعم وحده لا يؤثر وهو محتمل اما اذا لم يتغير فهو طاهر خلافا
لرافعى وان تبعه البلقيني في تدريسه (قوله وفارثه) بالهـ مزور كما قال القزوى وانكار
الجوهري وابن مكي الهمزة وذمهما واعتضه في المطلب بان الجوهري لم يشكر ذلك بل
نضية كلام الأصحاب انهم همزة وسميت فارة لقوران ربحها من فاريفور ويحكم بطهارة
شعرها معها (قوله في حياته) قيد للفارة فقط اما المسك ولو من ميت فهو طاهر ان تجسد
وانعقد كما صرح به في التحفة قال في الايعاب ولوشك في انفصالها في الحياة أو بعده
فلا وجه عندى انها طاهرة مطلقا (قوله البرى) كون الزباد منه هو المعروف المشهور الذى
سمناه من ثقات أهل الحبشة الذين يأق الزباد من بلدهم وقبده ليخرج ما قاله الماوردى
والرويانى من انه لبن سنور بحرى يجب كالمسك ربحا واللبن بياض يستعمله أهل البحر فان
الشعر حينئذ يكون طاهرا وفي شرح العباب للشارح لا منافاة لاحتمال ان يكون لبن
البحرى كذلك (قوله عن قلبه) قال في التحفة كالثلاث كذا اطلقوه ولم يبينوا ان المراد
القليل في المأخوذ لاستعمال أو فى الاناء المأخوذ منه والذى يتجه الاول ان كان جامدا
لان العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه والاعنى بخلاف
المائع فانه جميعه كالشئ الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه والا فلا ولا نظر للمأخوذ اهـ
(قوله بحرى) أى بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة يقذفه البحر وقال بعضهم
يا كلة الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما أصابه
من اذاه وذكر بعضهم ان النحل في بعض سواحل البحر يرمى من زهر شجر العود فيصير شجره
ذكى الرائحة ثم يلقطه السمك فيخرج من بطنه وله اذوب كما يذوب الشمع والذى يؤخذ
قبل ان يلقطه السمك هو اطيب العنبر اهـ قال في الايعاب واذا ثبت هذا فان استخرج من
بطن السمك بعد ما تغير فيه ونجس والافتحس يظهر بالغسل لانه صلب وعلى هذا التقصيل
يحمل اطلاق من اطلق طهارة المأخوذ من جوف السمك أو نجاسته اهـ (قوله في أكثرها)
بينت في الاصل تلك النصوص فراجعها منه (قوله أو حجر) كذلك الامداد للشارح ومحل
فيما يظهر اذا لم يخرج الى ظاهر ذكره وعليه رطوبة متى أو غيره والافتحس كما لا يخفى فى
فتح الجواد فى طهارة المنى مانصه بشرط طهارة المحل الذى يخرج منه بالماء والا كان متنجسا
ونجوه فى التحفة وعبارته او من ثمة يتنجس من مستنج بغير الماء ملاقاته لها طاهرا اهـ وفى
النهاية للجمال الرملى لوجامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منهما ويحرم عليه ذلك لانه
ينجس ذكره اهـ وفى الايعاب يكون المنى متنجسا لان نجسا قال الزركشى فيطهر بافاضة
الماء عليه اذا انفصل غير متغير وان لم تزل عينه نظير ما ياقى في الصبغ المتنجس ثم قال قال
الصبرى والغالب سبق المذى قبل المنى عند الجماع سيما ان سبقه ملاعبة فينبغى التحرز
عنه لنجاسته كمنى البهيمة فانه يخرج عقب بولها الخ (قوله ولا مدخله) قيد لقوله أو حجر لانه
مع تحقق ذلك يتعين الماء ولا يجزىه الحجر كما سبق في الاستنجاء وفى التحفة يلزم من اتقاه

لعدم تحقق خروجهما من الباطن ويجوز أن كل ينقض غيرهما كقول حيث لا ضرر فيه (والجزء المنفصل من الحيوان كمنته) طهارة
وبجاسة قيدخل نحو الأذى ومشيته ١٥٠ طاهرة بخلافهما من نحو الفرس للخبر الصحيح ما قطع من حي

فهو ميت (الشعر) الحيوان
(الماكول وريشه وصفه
ووبره) إذا لم يعلم إباته بعدموته
(فطاهرات) لقوله تعالى ومن
أصواتها وأوبارها الآية ولو
انفصل من ما كول حتى جرح عليه
شعر فلهما نجسان ونخرج بما ذكره
القرن والظلف والظفر فهي تحسة
(ولا يطهر ريش من النجاسات)
بالاستحالة (الاثلاثة أشياء) أحدهما
(الخمر) ولو غير محترقة فتطهر وإن
فتح رأسها أو نفلت من محلها
أو تخللت لا بفعل فاعل (مع
انائها) ولو نحو خرف جديد تبعها
لها للضرورة (إذا صارت) أي
استحالت (خلا بنفسها) أي بلا
مصاحبة عين لزال علل النجاسة
وهي الاسكارا ما إذا تخللت بمصاحبة
عين نجسة وان نزع قبل التخلل
أو طاهرة استمرت إليه ولم تستمر
لكن تخلل منها شيء فلا تطهر إذ
النجس يقبل التجسس في الأولى
ولتجسسها بعد تخللها بالعين التي
تجست بها في الثانية وكأنه فيما
ذكر التمسك على المعتمد (و) ثانيها
(الجلد المتجسس بالموت) بأن لم يكن
من نحو كلب وان كان من غير
الماكول يطهر بالدبغ والاندباغ
(ظاهره) وهو ما لا يلقاه الدبغ
(وباطنه) وهو ما لا يلقاه بشرط
أن يبقى من الرطوبات المعتمدة له

لما دخله انتزاعه عن محله إلى ما لا يجزى فيه الخمر قال فليس السبب عدم وصول الخمر لدخله
خلاف لمن وهم فيه لأن نحو الخمر لا تصل له اه (قوله لعدم تحقق خروجهما) أي رطوبة
الفرج من الباطن قال في العباب ولا يلزم من اتحاد خروجهما أي البول والمني النجاسة
إنه لا قاتما باطنا لا تؤثر اه (قوله ومشيته) هي التي تسميها العامة بالخالص (قوله
وريشه) حيث لا لحم بها ولا فنجسة ولا أثر لما ياصلها من الخمر (قوله وصفه) قال ابن
الناظر في تفسيره أوصاف الضان وأوبار الابل وأشعار الغنم اه وفي القاموس الوبر محركة
صوف الابل والارنب ونحوهما ويكره تنف شعر الحيوان حيث كان نال به يسيرا
والاحرم (قوله الظلف) هو البقرة والشاة بمنزلة القدم لنا (قوله أو تخللت) معطوف على
قوله أو نفلت وفي بعض النسخ وهي أوضح ويصح في غلت اه مال العين واجامها فلو غلت
بفعل فاعل ثم غمرت بخمر في فتح الجواد لم تطهر وفي شرح الروض نقلا عن البغوي وأقره
أن كان قبل جفاف الأول طهرت واعتمده الزيادة في شرح المحرر ونقله في النهاية عن
والده وأقره وفي المغني يطهر وإن جف الأول (قوله بمصاحبة عين) في الإيعاب عن
الركشي وابن العماد أحترزا الشيطان بفرضهما التمسك بالآتي في طرح العصير على
خل عمالو طرح خمر على خمر فانهما تطهروا بحقل الفرق بين أن تكون الخمر من جنسها فتطهر
أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه وقال سم لا يعد أنه لو وقع على الخمر
نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة في الجملة وسبق في القولة التي قبل هذه ما يتعلق بصب الخمر
على الخمر ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونقله وشمس بنج العناقيد على المنقول كما
أوضحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والزمي وغيرهم ورفقا في ذلك
للمشارح (قوله لكن تخلل منها شيء) يصح أن يكون تخلل بالحاء المهملة قال الضمير في منها
يعود إلى العين الطاهرة وأن يكون بالحاء المعجمة وعاب به فيصح أن يعود ضمير منها للعين
الطاهرة أو الخمر (قوله وكأنه فيما ذكر) أي في طهارته بالتخلل التمسك وهو المتخذ من
الزبيب ونحوه (قوله بأن لم يكن) هذا محترز لقوله المتجسس بالموت لأن نحو الكلب لم يتجسس
بالموت بل هو نجس قبل الموت ونحو الكلب الخنزير والمتولد منهما أو من أحدهما الكس
رأيت في حاشية المرحوم على اقناع الخطيب عن سم نقلا عن صاحب العدة أن الخنزير
لاجلده وانما شمره في لحمه (قوله والاندباغ) أشار به إلى أن فعل الدبغ ليس بشرط في
التطهير فلو ألقى الريح الدابغ على الجراد أو بالعكس فاندبغ كفي (قوله ما لم يلاقه) زاد
في الحقة من أحد الوجهين أو عيائينهما اه وفي النهاية خلافاً وعبارتها قال الزركشي في
الخدام المراد بباطنه ما بطن وبظاهره ما ظهر من وجهيه بديل قوله سم إذا قلنا بطهارة
ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لافيه ثم قال فتنبه لذلك فتد رأيت من يغلط فيه انتهى
واستبعد ما لحظي في حاشية المنهج ونقل الشوبري عن سم مانعه أقول لو لم يصب الدماغ

لوجه النابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن أيضا حتى يجري فيه قول القائل
 بعدم طهارة الباطن أخذنا من علته الخ سم اه قلت وبما أشار به يجمع بين كلامي
 الشارح وغيره (قوله بحريف) بكسر الحاء ما يلذع اللسان بحرافته قال ابن الاسماني
 والتعبير بقابض احسن لاني لا أعلم هل للحرافة دخل في الدباغ أولا قال الشارح في
 الایعاب وظاهر ان الحرافة تستدعي القبض فمأكلهما واحد لكن القابض نص في
 المقصود (قوله يطهر قليله) كذلك الایعاب والتخفة والامداد وغيرهما واعتمد في النهاية
 وغيرها انه نجس معفو عنه والمراد بالقليل أي عرفا واختارا كثيرا وطهارة مطلقا (قوله
 متجسس) أي وان كان الدباغ طاهرا لتجسسه به قبل طهر عينه قال في التخفة فيجب غسله
 بما طهور مع التريب والتسبيح ان اصابه مغلظ وان سبغ وترب قبل الدباغ لانه حينئذ
 لا يقبل الطهارة اه قال سم يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على
 عظم ميتة غير المغلظ غسل سبعا احدا هن بالتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى
 لو اصاب ثوبا رطبا بعد ذلك لم يحتاج لتسبيح والجواب لا يطهر أخذنا من ذلك ان كلبا لم ينجس
 تسبيح ذلك الثوب اه (قوله س تطهيره) اعتمد سم أن المراد تطهير ما لا فاء الدباغ فقط
 (قوله اذا صارت دودا) جرى على استثناء هذا في فتح الجواهر تبعا لابن المقرئ وغيره
 وفي الحقيقة لا يستثنى في الحقيقة الاشياء ان اه (قوله وهو وان لم يكن الخ) اشار به الى
 الجواب عن علته القول بعدم استثنائه (قوله من عقوباتها وهي نجسة) قال في الایعاب
 ولا يخفى هذا عن نظر لان هذا ليس امر اقطاعي بل هو محتمل والتمثيل بالمحتمل لا يحسن لكن
 يأتي قبيل الاواني ما قد يعلم منه انه طاهر وان قلنا انه متولد من عينها فان سلم هذا اتجه
 التمثيل به حينئذ ثم قال في الایعاب بعد كلام طويل انه بعيدا وغير محقق أيضا وان قيل
 به الخ (قوله لانه حينئذ كالميت) أي فالدلم المذكور طاهر قال الجوزي في شرح الارشاد
 وانما يكون نجسا اذا فسد وامتنع مجي الحيوان منه الخ قال في الایعاب بعد كلام ذكره
 وبما تقر به لم ان الاولى حذف هذا القسم كإفهامه جماعة ومن ثمة قال الشافعي الحق أن
 يقال الاستحالة حقيقة اذا بقي الشيء بحاله وتغيرت صفته ولا يوجد في غير الحال والدباغ
 اه الخ وسبق ما يتعلق بذلك آنفا فراجع (قوله ما صار مادا) أي بان احرق الميتة
 النجسة حتى صارت رمادا أو ألقيت في ملحمة حتى صارت ملحافا رمادا الميتة والمخ الذي
 استحالت اليه نجس

* (فصل في إزالة النجاسة) *

والنجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وذكر أولها بقوله اذا نجس شيء الخ
 ثم ذكر ثانياً بقوله وما تنجس يورس الخ ثم ذكر ثالثاً المتوسطة بقوله وما تنجس بغير ذلك
 الخ (قوله جامد) خرج به المائع فهو على قسمين ماء وغبر ماء والماء على قسمين كثير وقليل
 فالكثير لا يتنجس الا بالتغير ويظهر بزوال التغير بنفسه أو بما انضم اليه والقليل يتنجس

بحريف ولو نجس ماء كزرق جام
 لا نجس شمس وتراب وخرج بالجلد
 الشعر نعم يطهر قليله تبعا كانه
 الخ ثم هو بعد الاندباغ كثوب
 متجسس فلا بد لئلا الصلاة فيه
 أو عليه من تطهيره (و) ثالثها (ما
 صار حيوانا) كالميتة اذا صارت
 دودا والحدوث الحياة وهو وان لم
 يكن متولدا منها لكنه متولد من
 عقوباتها وهي نجسة ولا يصح
 التمثيل بدم بيضة صارت فرخا لانه
 حينئذ كالميت اذ هو أصل حيوان
 طاهر وخرج بحيوان ما صار مادا
 أو ملحافا فلا يطهر

* (فصل في إزالة النجاسة) *

(اذا نجس شيء) جامد ولو نجس
 بفسده التراب (بملاقاة) شيء من
 (كلب أو فرعه) ولو لم يصبه (مع
 الرطوبة) في أحدهما (غسل سبعا
 مع مخرج احدا هن) سواء الاولى
 والاخرية وغيرهما (بالتراب
 الطهور) نظير طهورا ناء أحدكم
 اذا واغ فيه الكلب أن يغسله
 سبع مرات احدا هن بالبطحاء
 وفي رواية أولاهن وهي لبيان
 الا فضل كما يأتي وفي أخرى
 السابعة وهي لبيان أقل الاجزاء
 وفي أخرى الثامنة أي بان يصاحب
 السابعة وانما تعتبر السبع بعد
 زوال العين

بالملافة وبطهر بالمكثرة قال في الاسنى ولو تجس الاناء بولوغ الكلب في ماء قليل فيه ثم
 كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء الخ أى لانه جامد فلا يطهره الا التمسيع والتقريب
 واما غير الماء من المائعات فيبذر تطهره مطلقا الا بالاستحالة كالغسل اذا تجس وشربه
 التحل ثم أخرجه (قوله فزياها الخ) قال ثم يتجه ان المراد بالعين مقابل الحكمة اه
 ويؤيده تعبير الاعباب وغيره بأنه اذا كانت النجاسة عينية فزال بغسلات فهي غسلة
 واحدة اه لكن في شرح مختصر أبي شجاع لابن قاسم العبادى مانصه عبارة في شرح
 المذهب لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تزل الابلست غسلات الخ ففي تمثيله
 اشعار بان المراد بالعين هذا الجرم لا مقابل الحكمة انتهت بجره وهاوي يؤيده ما في التحفة
 عند الكلام على العينية حيث قال وجب بعد زوال عينها ازالة أوصافها من الطعم الخ
 وذهب القليوبي الى أن المراد بالعين الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف على ست غسلات بعد
 ازالة الجرم فتجب ما قبل ازالته واحدة قال ففي زال الوصف ولومع الجرم في مرة سابعة
 فاكثر كفى اه (قوله مع تحريكه الخ) ويظهر ان الذهاب مرة والعود أخرى تحفة (قوله ولا
 يجب المزج الخ) لكن هو الاولى خروجا من الخلاف كما في التحفة (قوله ولومع رطوبة المحل)
 مثله في التحفة والاسنى وأفتى الشهاب الرملى بأنه لو وضع التراب أو لأعلى عين النجاسة لم
 يكف لتنجسه وظاهره يخالف ما سبق قال سم وقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تخرمعه
 بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح
 موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو لأعلىها وهذا محمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع
 الماء أولا لانه أقوى بل هو المزبل وانما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فكفى
 وضع التراب أولا وان كان المحل نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره في شرح الروض وانها اذا
 كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمنزلة التراب فان زالت الاوصاف
 بثلث الغسلة حسبت والا فلاه وفي المحفة بحث انه لا يعتد بالتقريب قبل ازالة العين وهو
 متجه معنى وفي الامداد هو محتمل نعم ان أزالها الماء المصاحب للتراب اتجه الاجزاء حيث نذر
 اه فحمل قوله هنا والامداد وفتح الجواد وشرح التنبيه للطبيب وغيرها ولومع رطوبة أى
 حيث زالت الاوصاف وبو بذلك ان الشهاب الرملى نفسه قال في شرح نظم الزبد وان
 كان المحل رطبا اه (قوله وان قل) تبع فيه الجوى جري في شرح الارشاد واطلق في شرح
 الارشاد عدم الاكتفاء بالتمسك لكن في التحفة ونحوه دقيق قليل لا يؤثر في التغير يكفى هنا
 كما هو ظاهر اه ونحوها النهاية للجمال الرملى والاعباب للشارح فيحمل ما هنا كاطلاق
 شرح الارشاد على قليل لا يؤثر في التغير (قوله ومستعمل) قال في الاسنى في حدث
 أو خبث قال سم صورة المستعمل في تلخبت التراب المصاحب للابسة في المغاظة فانه
 طاهر لكنه مستعمل في ازالة النجاسة ثم قال ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا
 طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال التجس دون الاستعمال الخ قال في الاعباب كل

فزيلها وان تعدد واحدة ويكتفى
 بها وان تعدد البولوغ أو كانت
 معه نجاسة أخرى ونحوه في ماء
 كثير مع تحريكه سبعة أو مرور
 سبع جريات عليه كغسله سبعة
 والواجب من التراب ما يكدر الماء
 ويصل بواسطة الى جميع اجزاء
 المحل كما كدر ظهور أثره فيه
 ولا يجب المزج قبل الوضع بل
 يكفى سبق التراب ولومع رطوبة
 المحل لان الطهور الوارد باق على
 طهوريته ولا يجب التراب في
 تطهير أرض زراية اذا لمعنى
 لتقريب التراب ونحوه نحو
 صابون وسحابة خرف وبالطهور
 محتاطا بنحو دقيق وان قل ومستعمل
 للنص على التراب المنصرف للطهور
 وغيره لا يقوم مقامه

(قوله فزيلها وان تعدد واحدة)
 أشار بان الى رد قول الشرح الصغير
 لو لم تزل عين المغاظة الابلست غسلات
 حسبت ستا قال في الاعباب وهو
 ضعيف وان سبقه اليه القاضى
 على ما زعمه الاسنوى وقال فلتكن
 الفتوى عليه وانما حسب العدد
 المأمور به في الاستبراء قبل زوال
 العين لانه محل تخفيف وما هنا محمل
 تغليظ فلا يقاس هذا بالخلاف
 لما زعمه الاسنوى الخ ما أطال به في
 الاعباب اه

ما يجزئ في التيمم يجزئ هنا وما لا يجزئ ثمة لا يجزئ هنا فعلم انه يجزئ الرمل الذي له غبار
ثم قال ويكنى أيضا الطين الرطب كما أفتى به الغزالي لانه تراب تيمم بالقوة (قوله بعد التي
فيها التراب) فحوم في شرح التنقيح لشيخ الاسلام وشرح الارشاد للجوهرى وغيرهما
ويؤيده ما في حواشي المنهج للزبادى وهو لو قطار شئ من تراب الارض الترابية قبل
الغسل هل يجب تربيته او لا قال الاقرب الشافى كما اعقده شيخنا الطندنافى وهذا هو
الذى أفتى به شيخنا الرملى ولا نرجع عنه آخر اوافى بوجوب الترتيب اه قال سم فهو
اى وجوب الترتيب المعتمد عنده اه وبه أفتى السيوطى قال الغنائى وعول الخطيب على
الاقضاء الاول وحينئذ فيمكن ان يقال بالفرق بين المستثنين بأنه في صورة الكتاب أورد
التراب على المتخير للطهارة فكان له قوة فلم يحتج لترتيب ما أصابه وفيما يدته به وردت
النجاسة على التراب فلم تكن فيه قوة فاحتاج للترتيب وهذا المأقوف على من نبه عليه رجل
الشارح في شرحى العباب والارشاد عدم وجوب الترتيب في مسئلتنا بالنسبة للتراب قال
أما بالنسبة للطهارة الحاصلة في الثوب من ملاقاته التراب له اقل ابد من الترتيب ويجزى
عليه ابن قاسم العبادى في شرح مختصر أبى شجاع (قوله بل أولى) قال في الابعاب لانه
أسوأ حالا من الكلب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكلب
مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكلب ولانه يندب قتله لا ضرره
وجزم في المطلب بوجوبه وظاهره انه لا فرق بين المضر وغيره وهذا احد وجهين في غيره بلا
ترجيح في المجموع اه (قوله أى لم يتناول) أى لم يأكل ولم يشرب (قوله قبل الحولين)
ذكر الرملى على التحرير والاجهوى على الاقتناع ان ذكر الحولين على الترتيب
والاقتناع زيادة يومين حرره (قوله الا للبن) ولا فرق فيه بين الطاهر والنجس كما
في التحفة وغيرها قال مرر والخطيب ولوم مغلط (قوله ينضح) بجاء مهمله
وقد مل مجمة قال في الابعاب النضح غلبة الماء للحل بلا سبلان والافهوالغسل
(قوله وأكله) أى الصبي (قوله بعد حولين) في حاشية الزبادى على شرح المنهج
لوشرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن الذى يظهر وجوب الغسل
كما اعقده شيخنا الطندنافى وكذلك لو أكل غير اللبن للتغذى في بعض الايام ثم أعرض عن
ذلك وصار يقتصر على اللبن (قوله بغير ذلك) أى المغلط والمخفف وهى المتوسطة (قوله
عينيه) أى وان كانت محققة كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في النهاية جل وجوب ارالة
أوصافها على غير المحققة يحتاج لدليل اه وفي الامداد للشارح قضية كلامهم كالغلب
الاكتفاء بالرش وان بقى الطعم واللون والريح وهو ظاهر وجل ذلك على الغالب من سهولة
زوالها بالنضح تضيق للرخصة اه وهو كذلك في فتح الجواهر وحوى عليه في الابعاب أيضا
واطال وقال فى الاسنى هو ظاهر كلام المصنف كالاصل ثم قال والاوجه خلافه ويحمل
كلامهم على الغالب من سهولة زواله اه ومثلها عبارة الخطيب في شرح التنبية وفي
لايعاب ثم رأيت ما يؤيده أى ما سبق من العقور وهو قول الباقرين ومحل تأثير زيادة الوزن

(والافضل) أن يكون التراب (فى
الاولى ثم فى غير الاخيرة) لعدم
احتياجه حبة ذالى تترتب ما يصيبه
بعد التى فيها التراب (والخطيب
كالكلب) فيما ذكر قيا ساعليه بل
أولى (وما تجس ببول صبي لم يطعم)
بفتح أوله أى لم يتناول قبل الحولين
(الا للبن) أو غيره للتخفيف أو
للتدوى أو التبرك (ينضح) أى
يرش بالماء حتى يعم موضعه ويغلب
عليه وان لم يسلم للاتباع فخرج غير
البول وبول الاتى والغنى وأكله
أو شربه للتغذى ورضاعه بعد
حولين فلا يكتفى فضحه بل لا بد من
غسله وهو تيمم المحل مع السبلان
لخبر يرش من بول الغلام ويغسل
من بول الحارثية ولان الابتلاء
بحمل الذكر أكثر والخنى يحتمل
كونه أفتى (وما تجس بغير ذلك)
من سائر النجاسات السابقة
وغيرها (فان كانت) نجاسة (عينية
(قوله الشارح للاتباع) فى العصيين
وغيرهما عن أم قيس أنها جاءت
بأبن لها صغير لم يأكل الطعام
فاجلسه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فى حجره فبال عليه فدعا بماء
ففضحه ولم يغسله اه أصل

في الغسالة في غير المنضوح اما هو فيظهر بالنضح قطعاً وان زاد وزنه وقول الزركشي
لو بقيت الرائحة والوزن هنا لم يضر قطعاً وفي غيره خلاف مترادف لشرطنا الازالة هنا
لا يرجع بنا غسله ولذا قال العجلى لا يجب العصر هنا قطعاً وفي غيره وجهان وتنظير بعضهم
فيه ليس في محله اه لكن قال في حاشيته على فتح الجوادله ما قاله البلقيني بحيث ضعيف كما هو
ظاهر فانه وان عني عن بقاء طعمه الدال على التجاسة لا يعنى عن زيادة الوزن فيه ويشرق
بأن الطعم وان دل على بقاء التجاسة لكنه لا يدل على بقاء خصوص جرمها بخلاف زيادة
الوزن فانما تدل على بقاء جرم التجاسة فلم يعف عنه اه (قوله باحدى الحواس) في
الجواهر وغيرها بجاسة البصر والشم والذوق والحكمة هي التي لا تدرك بشئ منها اه
زاد الشارح في فتح الجوادله المس قال ولا يتصور في ذلك اه وفي حاشيته فتح الجوادله
حذف هذا غيره واقتصر على الثلاثة الاخرى لظهورها وخفائه لكن يوجه بأن القرض
انه علم اصابتة عين نجاسة للشوب ليس لها طعم ولا ريح ولا لون وانما هي رطوبة تحبس بالمس
فهذه الرطوبة اخرجتها عن كونها حكمية وصيرتها عينية فان قلت بنا في كونها عينية
قولهم في ارض تجست يبول مثلاً لا يكتفى صب الماء على موضع البول بحيث يغمره فيظهر
بذلك وان لم ينضب ووجه المناقاة ان هذا تطهير الحكمية لا العينية قلت لامنافة لان
القرض ان عين البول ازيلت ولم يبق الا أثر رطوبة محض وهذا أقرب الى الحكمية
فالحق بينهما في طهارته بمجرد صب الماء عليه وحينئذ فحمل كون المس دالاً على أنها عينية
ما اذا لم تزل بحيث لم يبق الا أثر محض فالخاصل أنه قبل ازالة عينها المدركة بالمس عيني وبعد
ازالة جرمها دون أثرها حكمي فتأمل اه وهو غير صاف عن الاشكال اذا عين المدركة
بالمس تدرك بالبصر الا ان فرض ان ثمة ما يدرك بالمس بدون البصر (قوله نحو صابون) أي
ان وجوده بمن مثله فاضلا عما يعتبر في التيم ويأتي هنا التفصيل الا في فيما اذا وجد به جدد
العوث أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا لان فيها منة بخلاف الماء اه تحفة واعتبر
في النهاية كالتحفة كونه فاضلاً عما يفضل عنه عن الماء في التيم وكذلك الاعباب وقال
في الامداد فاضلاً عما يعتبر في القطرة فيما يظهر اه وفي النهاية وان لم يقدر على الخت
ونحوه لزمه أن يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضله عن ذلك ولو تعد ذلك احتمل ان
لا يلزمه استعماله بعد ذلك لو وجد له طهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم ثم قال وهذا هو
الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقاً وهو الاوجه اه ونحوه
في الاعباب وفيه أيضاً على قول الوجوب ظاهر كلامهم وجوب الجمع بين صابون واشنان
وحت وقرص اذا توقفت الازالة على الكل ويحتمل خلافه للمثقة العظيمة في ذلك اه
(قوله بأن صفت غسلته) عبارة التحفة متى تيقنت فيه عين التجاسة بان ثقل أو كانت
تتفصل مع الماء اشترط زاولها أو لونها أو ريحها فقط وعسر عني عنه انتمت ونحوه في الاسنى
وفي الاعباب في مجتث العفوق عن اللون اذا عسر مانصه وعبارة الغزالي ويتوجه ان يقال

(قوله لو بقيت الرائحة والوزن)
لعله اللون كما في الفرر وغيرها عن
الزركشي فراجع اه

وهي التي تدرك باحدى الحواس
(وجبت ازالة عينه و) لا تحصل
الا بازالة (طعمه ولونه وريحه)
ويجب نحو صابون وذلك ان توقفت
الازالة عليه (ولا يضر بقاء لون أو
ريح عسر زواله) كلون الصبيغ
بأن صفت غسلته ولم يبق الا أثر
محض وكره يجمع انجراله شقة

اللون الذي يعنى عنه هو اللون الذي لا يزيد به الوزن وتعرس ازالته ويعتقده الناس أثر
محض ولا اعتماد على بقاء الغسالة متغيرة انتهت أى حتى لم تكن أثر محض لم يعف عنه على
ما يأتي وان كانت غسالته غير متغيرة كما انما اذا كانت متغيرة فالحل المغسول باقى على
نجاسته وان زالت عين النجاسة على الاصح في الجموع اه ما في الايعاب وبعبارة فتح الجواد
له ويشترط مع ذلك في المصوغ بنجس انفصال عينه بأن تصفو غسالته ويصير أثر محض
ولم يزد وزنه بعد الغسل عليه قبله اه ووقع في الامداد أنه قال بعد نحو ما في الفتح فحينئذ
لا يضر بقاء اللون في الحل أو الغسالة لعسر زواله فان لم ينقص عن نفسه لتعقده به أو زاد وزنه
لم يضر مطلقا اه وقوله لا يضر بقاء اللون في الغسالة يخالف لما سبق بل وقوله الامداد
نفسه أن تصفو غسالته ثم رأيت سم في حواشي المنهج قال بعد نقله عبارة الامداد كذا
في شرح الارشاد لشيخنا فانظر قوله تصفو غسالته مع قوله فحينئذ لا يضر الخ وفي حواشي
سم أيضا اذا غسل ثوبا متجسبا بالصابون حتى زالت عين النجاسة قال مرجوا بالسؤال على
القور يصير لأثر الصابون حكم الصنع فلا يضر حتى تصفو الغسالة من لون الصابون ثم قال
ينبغي المعتد الذي يشق استقصاؤه يكون معقوا عنه فليستأمل اه وفي الايعاب للشارح
ما يفيد ذلك أيضا حيث قال لو استعان بنحو الصابون وظهرت رائحته مكان رائحة النجاسة
فقياس المياه يقتضى ان ذلك مانع من الطهر لانا حقيقة النجاسة وشكس كاهل استرريحها
بريح نحو الصابون أو لونه بلون نحو الاثنان ثم قال فليحمل هذا على ما اذا زال نحو ريح
النجاسة ولم يخلفها ريح آخر الخ (قوله بعمل واحد) فان كانا يعملين لم يضر كما في الامداد
وانهاية وغيرهما (قوله أو الطعم وحده) قال في النهاية ونحوها لا يعاب نعم لو لم يزل الا
بالقطع عني عنه وفي شرح غاية الاختصار لابن قاسم العبادى وبقاء اللون والريح كذلك
وفي الايعاب لو بقي الطعم أو اللون مع الريح بعد الغسل ثم زال لم يكف لان بقاء ذلك بعده
دليل على بقاء النجاسة ولو انتقل ريح النجاسة وعقب بشئ لم تجب ازالته ولا الغسل منه
قطعا (قوله ويعرف بقاؤه) أى الطعم وهذا ذكره اشارة الى الجواب عما صرحوا به من
حرمة ذوق النجاسة قال في النهاية وليس في هذا ذوق نجاسة محقة لانه انما حصل بعد
الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه نصريحهم بحرمة ذوق النجاسة وانما يضر
ذوقها قبل الغسل ولا شك في منعه الخ (قوله استظهارا) بالطاء المعجمة أى احتياط هذا
هو المشهور بل صوبه النووى في تهذيبه وقال الراغب يجوز أيضا ان يقرأ بالطاء المهملة
من الاستظهار أى طلب الطهارة (قوله جف) سبق عن حاشية فتح الجواد للشارح ان
المراد جفاف عين البول لا أثر رطوبة وبه وبعبارة القليوبي في حواشي الحلبي قوله جف أى
بحيث لو عسر لاتفصل عنه مائة فلا تضر طراوته كما مر اه وقد تكلمت في الاصل على
ما يتعلق به ذانى أكثر من ثلاث أوراق وينت أن ظاهر كلامهم يفيد خلاف ما قرره ولكن
المدرك والدليل يفيد ان هذا الذى قرره فليكن هو المعتقد فراجع الاصل ان أردت ان

(ويضر بقاؤه) بعمل واحد
وان عسر زوالهما (أو) بقاء
(الطعم وحده) لسهولة ازالته
وعسر هانادر ويعرف بقاؤه فيما
اذا دمت لثته أو غلب على ظننه
زواله فيجوز له ذوق الحل استظهارا
(وان لم يكن للنجاسة عين) كبول
جف ولم يدركه طعم ولا لون ولا
ريح

(قوله لو بقي الطعم أو اللون الخ)
وفي كلام الشهاب القليوبي
مانعه فان عسر بأن لم يزل بجف
أو قرص ثلاث مرات عني عنه
مادام العسر وتجب ازالته اذا
قد رولا بعيدا ماصلا مثلا في الاقول
ولا يجب قطع الثوب ولا بنجس
مأصابه مع رطوبة وغير ذلك
اه وما اقتضاه كلامه من العفو
بعد الثلاث وان أمكنت الازالة
بعد الرابعة والخامسة ضعيفا
أو غير مراد لما علمت من عدم
العفو الا اذا أدت الازالة الى
القطع بل ظاهر كلام أكثر أئمتنا
عدم العفو عن ذلك مطلقا وان
أدى الى قطعه اه أصل

(كفى جرى الماء عليها) مرة من غير اشتراط نية هنا وفيما مر لانها من باب التروك (ويشترط ورود الماء القليل) على المحل لقوته ولا تنجس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفصلة (طاهرة) غيره طاهرة (مالم تتغير) بطعم أو لون أو ريح ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذ من الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (وقد طهر المحل) بخلاف ما اذا تغيرت أو زاد وزنها أو لم يطهر المحل فهي نجسة كالحل لان البلل الباقي فيه بعضها والماء القليل لا يتبع طهارة ونجاسة ولا ينظر لاتصال النجاسة اليها لان الماء قهرها فاعدمها فعلم انها كالحل مطلقا فثبت حكم بطهارة حكم بطهارتها وحيث لا فلا فلو وضع ثوبا في اجانه وفيه دم مفعونه وصب الماء عليه تنجس بملأه لان دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس

(قوله ولا ينظر لاتصال النجاسة اليها) * (فرع) * لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كما في الروض وأصله قال في شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم يتفصل كما مر اهـ

تحيط بالمسئلة خبرا (قوله هنا) أي في التجسس الحكيم وفيما مر أي في العيني والمخفف والمغلظ وقوله لانها أي ازالة النجاسة من باب التروك أي والتروك لا يحتاج الى نية كترك الزنا والغصب مثلا لخروجها بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والتروك ليست من الاعمال وفيه أن الصوم من باب التروك وتجيب فيه النية ويجاب بأنه مقصود لقمع الشهوة ومخالفه الهوى فالتحقق بالفعل في وجوب النية وقيل تجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للاجماع قال الشارح في الایعاب وحديث فلا يندب الخروج من خلافه (قوله المنفصلة) قال في الایعاب خرج به مادامت على المحل فهي طاهرة مطهرة قطعاً مالم تتغير كما نص عليه الشافعي والاصحاب الخ (قوله مالم تتغير) هذا قيد مطلق الغسالة لا بقيد قلتها كما توهمه عبارة الشارح هنا وكذا في التحفة وغيرها لما هو معلوم من ان المتغير بالنجاسة متنجس وان كثر (قوله ولم يزد وزنها) أي الغسالة القليلة عما كانت عليه قبل الغسل قال في الامداد ولا ينظر لزيادته في الماء الكثير لما مر انه لا ينجس الا بالتغير ولذلك ترك التقييده انكالا على ما قدمه اهـ (قوله ما يأخذ من الثوب من الماء) قال في الایعاب وهل المراد بعد العصر المتوسط أو بعد المياغة فيه كل محقل واصل الثاني أقرب اهـ ولم يظهر لي وجهه فالذي يظهر انه يقدّر ما شربه الثوب فبقدر عدم عصره يكون ما شربه أكثر مما عصر وما يولخ في عصره يكون ما شربه أقل مما توسط فيه قال في التحفة يظهر الا كقاء فيه ما بالظن (قوله وقد طهر المحل) أي بأن لم يبق فيه طعم ولا واحد من لون أو ريح سهل زواله وهـ ذاقيد للغسالة القليلة قال في النهاية لان الكثير طاهر مالم يتغير وان لم يطهر المحل أخذ مما مر في الطهارة اهـ (قوله ولا ينظر لاتصال النجاسة اليها) أي الى الغسالة عند اجتماعها الشروط فنزول تأثير النجاسة عن المتنجس وعن الغسالة (قوله فعلم أنها) أي الغسالة بعد الانفصال كالحل قال في التحفة وغيرها فلو طير شيء من أول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما أصابه ستا احداهن بتراب أو من السابعة لم يجب شيء اهـ (قوله لا يزول بالصب) اما اذا زال به فانه يطهر المتنجس به وهذا اعتمد الشارح في كتبه التحفة وغيرها قال في الایعاب نقل عن الزركشي في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب ان لا يغسل فيه أي في انائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويحذر زعما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وان لم تزل عين النجاسة المعقوعة وتصير كالبلية الباقية في الثوب بعد العصر يعني عنها بالنسبة للثوب قال في الایعاب وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه انه لا عفو وليس كالبلية المحكوم بطهارتها ورايت في شروط الصلاة من قنواي الجمال الرمي لغسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عن اصابه هذا لها ومثله اذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعقوعة بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فمعنى عما أصابه ماء الوضوء ولا يحتاج لتسييع رجله من المغلظ ومثله لو كان بأصابعه أو

(قوله ويتعين في نحو الدم الخ) في
التحفة في مجت الغسالة يتعين في
نحو الدم إذا أريد غسله بالصّب
عليه في جفنة والماء قليل إزالة
عنه والاتجس الماء بها بعد
استقراره معها اه قال سم وقوله
بعد استقراره معها يفهم أنه قبل
استقراره لا يتجس حتى لو مر
على جرة من العين فلم يؤثر ووصل
الى جرة آخر فأزاله طهره فراجع
اه سم

وتجب المبالغة في الغرغرة عند
غسله المتجس ويجوز ابتلاع
نحو طعام قبل ذلك
(باب التيمم)

هو لغة القصد وشرا اتصال التراب
الى الوجه واليدين بشرائط تأتي
وفرض سنة أربع أو ست وهو من
خصائصنا (يتيمم المحدث والجنب)
ومأمور بطهره مسنون من وضوء
أو غسل (فقده الماء والبرد
والمرض) هذه أسبابه من حيث
الجملة وأما تفصيلها (فان يتيقن)
المسافر أو غيره (فقده الماء تيمم بلا
طلب) لأنه حينئذ عتبت (وان قوهم
الماء وظنه أو شك فيه)

كفه نجاسة معفو عنها فأكل رطباً ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم
البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لأنه ماء طهارة فهو معفو عنه اه ملخصا
وفي النهاية ويتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصّب عليه في جفنة والماء قليل إزالة عينه
والاتجس الماء بها بعد استقراره معها فيها اه وظاهر إطلاق الشارح يفيد أنه لا فرق بين
إرادته غسله أو نحو الأوساخ وبه صرح في الإيعاب حيث قال بعد كلام قررده مانعه ومنه
يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفو عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو
عليها احتاج لزوال أو صفائها كغيرها بما هو بشرطه اه (قوله وتجب المبالغة الخ) عبارة
التحفة فلو تجس فيه كفى أخذ الماء إليه وان لم يعلم عليه ويجب غسل كل ما في أحد الظاهر
منه ولو بالادارة كصب ماء في إناء متنجس وإدارته بجوانبه ولا يجوز ابتلاع شيء قبل تطهيره
انتهت قال سم شامل للريق على العادة وهو محتمل ويحتمل المسامحة به للمشقة وكونه من
معدن خلقته اه وقد صرحوا بعدم العفو عن الريق بالنسبة للصوم قال ابن المقرئ
في الصوم من إرشاده ولا يريق طاهر صرف أي لا يضر قال الشارح في الامداد وخروج
بالطاهر المتنجس كن دميت لثمة وان ابيض ريقه اه وعبرة التحفة ولا يجوز له ابتلاع شيء
قبل تطهيره اه

(باب التيمم)

(قوله أوست) أوردته في التحفة بقبيل وفي الإيعاب فرض في غزوة وفي المصطلق ولا ينافيه
قول غيره في غزوة المريب مع لانها هي كما في البخاري ثم قال وهي سنة ست عند الأكثرين
وعليه ابن اسحق وقيل سنة أربع وعليه جري في الروضة في السبر ونقله البخاري عن
موسى بن عقبة وقيل سنة خمس وعليه ابن سعد وهو الثابت عن ابن عقبة ومن ثمة قبيل
ما مر عن البخاري عنه سبق قلم وقيل فرض بعد ذلك للحبر ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قلنا
نزلت لم أركب اصنع واسلامه كان في السنة السابعة بلا خلاف بل قال النووي وروى
انهم نزلت عام الفتح اه (قوله ومأمور بطهر) قال الشوري في حواشي المنهج يرد عليه
المبت والمجنونة إذا انقطع حيضها ليحل وطؤها وغير المميز بالنسبة للطواف ونحوها تأمل
(قوله هذه) أي فقد الماء والبرد باسكان الراء والمرض أسبابه أي التيمم أي الأسباب
المبيحة له وعدّها في المنهج كالنهيح والحرر ثلاثة فقد الماء وحاجته اليه اعطش وخوف
محدور ومن استعماله وذكرها في الروضة كاصولها سبعة وجعها من قال

ياسائل اسباب حل تيمم * هي سبعة بجماعتها نزاح

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جيرة وجراح

قال في شرح المنهج وكذا في الحقيقة ترجع الى فقد الماء حساً وشراً اه وقال في التحفة
المبيح في الحقيقة أنما هو سبب واحد هو المجزع عن استعمال الماء حساً وشراً وذلك
اسباب لهذا العجز اه وذكر شيخ الاسلام في تحريره احد وعشرين سبباً تسعة منها تجب

وجب عليه طلبه لكن لا يصح الابد تيقن ١٥٨ دخول الوقت ثم يصح تقديم الاذن عليه وانما يحصل ان (فتش) عليه بنفسه

معها الاعادة واتشاعشر منها لاتعاده معها الصلاة والامر فيه قريب (قوله طلبه) ولا بد من تيقن الطلب قال في التحفة فلو غلب على ظنه انه او نائبه طلبه في الوقت لم يكف الخ (قوله بعد تيقن دخول الوقت) وفي النهاية لا يجزيه مع الشك في دخوله الوقت وان صادفه ما لم يتيقن العدم بالطلب الاول اه وفي الايعاب لو اجتمع في دخوله فطلب فبان انه صادفه صح الخ (قوله تقديم الاذن عليه) قال في التحفة ما لم يشترط طلبه قبله اه وفي النهاية الاقرب الاكتفاء في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت وفي الايعاب للشارح والنهاية ولو طلب قبل الوقت لغائته او نافلة فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب فالاول يؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك واقره في النهاية وتطرق فيه في الايعاب بما يشته مع التنظير فيه في الاصل وفي النهاية أيضا قد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو قوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا بعد دونه أو في الوقت واقره في النهاية وكذلك الحلبي في حواشي المنهج وقال الشارح في الايعاب الايجاب قبل الوقت يحتاج الى نظر لكن يؤيده وجوب السجى على بعيد الدارين يوم الجمعة قبل الزوال الا أن الفرق ان الجمعة أنيط بهض احكامها بالافجر فلا يقاس بها غيرها وقال القليوبي في حواشي الحلبي لا يجب الطلب قبله وان علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملي وان أوهمه كلامه في شرحه الخ وهذا هو الذي يظهر وقد نظرت في الاصل في كلام النهاية وأطلت الكلام عليه فراجعه منه ان اردته (قوله رفقته) بضم الراء وكسرهما شرح الروض وفتحها أيضا قاله في حواشيه شورى (قوله المنسويين له) في التحفة لمنزله عادة لا كل القافلة ان تضاحش كبيرها عرفا كما هو ظاهر الى ان يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة (قوله ولو بالثمن) قال في التحفة فلا بد من ذكره وشرط ضم أو يدل عليه بذلك وفيه وقفة لان فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالاولى ولتوقفه المذكور لم يذكره هنا كلامه داد والفتح وحوى في شرح العباب على اشتراط ذكر الدلالة أيضا (قوله كالرافعي) فیه ان الرافعي ناقل له وليس هو المقدر وعبارته وضبط بعض الاصحاب القدر المنظور اليه بغلوة سهم اه ويجب بان سكت عليه فكانه وافقه فنسب اليه وفيه أيضا ان الرافعي انما ذكره في النظر في المستوى لافي التردد ويجب بان الواجب عند الشارح الاحاطة بقدر نظره سواء في المستوى وغيره (قوله بغلوة سهم) أي وهي ثلثمائة ذراع كما أوضحته في كتابي القوائد المدنية في بيان من ينقضي بقوله من متأخري السادة الشافعية بما لم أقف على من سبقني اليه فراجعه منه ان اردته (قوله غاية ريمه) أي اذا رماه معتدل الساعد (قوله مرتفعاً بقربه) هذا حيث كان لو صعد أحاط بحمد الغوث من الجهات الأربع والاوجب عليه التردد بالفعل وبهذا جاع في التحفة بين القول بوجوب التردد وعدمه وتطرق فيه الشورى بما يشته في الاصل وفي القوائد المدنية (قوله والانتظر) أي من غير مشى (قوله ان تيقن) قال في النهاية المراد باليقين هنا الوثوق بحصول الماء بحيث

أو مأذونه الثقة ولو عبداً أو امرأة وان كان واحداً عن جمع (في منزله وعند رفقته) المنسويين اليه ان جوز به لهم ولو بان ينادى فيهم من عنده ما يجوبه ولو بالثمن (وتردد) يميناً وشمالاً أو أماً وأماً وخلفاً (قدر حد الغوث) وجوباً وهو ما يلحقه فيه غوث الرفقة مع ما هم عليه من التشاغل والتفويض في الاقوال (وقدره بعضهم) كالرافعي (بغلوة سهم) أي غاية ريمه ومراده تقريب ما هو وليس المراد بذلك انه يدور الحد المذكور لما فيه من عظيم الضرر والمشقة بل ان يصعد مرتفعاً بقربه ثم ينظر حواله ان كان بغير مستو والانتظر في الجهات الأربع قدر الحد المذكور ويخص مواضع الخضرة والطير بمزيد نظر (فان) تردود (لم يجز) ما تيمم وان تيقن (وجود الماء) وجب (طلبه في حد القرب) وهو ما يقصده النازلون لخواص تطاب واحتشاش قال محمد بن يحيى واهله يقرب من نصف فرسخ (وهو) نحو (سنة آلاف خطوة) اذ الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة فتصغره ما ذكر (فان كان) الماء (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده للمشقة (والافضل) تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء يعني وجوده أو القدر على القسم أو سائر العورة أو الجماعة

(اخر الوقت) أي قيل ان يبقى منه ما يسع تلك الصلاة ومقدماتها الفضيلة الصلاة بالوضوء والقيام والسترة والجماعة لا

لا يختلف عادة لا ما يتقن معه احتمال عدم الحصول عقلاً اهـ ومثله في الامداد (قوله عليها) أي على الصلاة (قوله في الاولى) هي تيقن وصول الماء (قوله خلافاً لما وردى) عبارة الامداد ونحوها المغنى وقيد الماوردى الاول بما اذا تيقنه من غير منزله الذي هو فيه أو في الوقت قال ولا وجب التأخير جزماً لان المنزل كله محل للطلب فلا وجه لمن أطلق استحباب التأخير من أصحابنا وقد يتطرق فيه بأن العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقدها ماء حسا وشراً عافاً لا وجه ما أطلقوه اهـ (قوله فهو الا كحل) أي من التقديم وحده ومن التأخير وحده قال في فتح الجواد ومحل كون الصلاة بالتيمم لا تسن اعادتها بالوضوء ولو في الوقت فمن لا يرجو الماء بعد اهـ قال في الصحفة وكانت وجه الفرق أن تعاطي الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يتخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة الى مقابل الاظهار ان التأخير أفضل مطلقاً بخبر يندب الاعادة في حقه اهـ (قوله لم يتيقن ذلك) أي وصول الماء (قوله في مسألة التيقن) يعني أن وجوب الطلب مع الخوف على ما يجب بذله في تحصيل الماء مخصوص بمسألة تيقن وجود الماء وانما وجوب الطلب مع الخوف على ما ذكر لان ذلك القدر ذاهب على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه مشاؤه بذلك القدر وبمقدار طلبه أخذ من يخافه وهذا اراد به كغيره الرد على الاستنوى في قوله القياس خلافاً لانه ياخذ من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء أخذ من يستحقه أو لا يستحقه (قوله ومثله) أي مثل القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء من المال الاختصاص فلا يشترط الامن عليه وان كثر (قوله وفارق الجمعة الخ) أشار به الى الجواب عن قول الاستنوى واعلم أنهم في الجمعة لم يبيحوا تركها ولحاق القسالة بسبب الوحشة بل شرطوا خوف الضرر فيحتاج الى الفرق قال ابن شهبة وفرق شيخى ووالدى بينهما بذكر الطهارة في كل يوم اهـ وفوق الشارح تبعاً لغيره بما ذكره أي والظاهر التي تصل عند فوات الجمعة ليست بدلها بل هي صلاة مستقلة (قوله من أوله) يوجد في بعض النسخ بعد هذا وقبل قوله أو من حين نزوله مانعه أو من آخره ولم يظهر لي وجهه ولم أجده في غيره فالاولى حذفه كما هو في أكثر النسخ (قوله ما لو وجدته) أي بأن كان في منزله بخلاف ما اذا لم يكن فيه وان كان قريباً منه قال الشارح في شرح العباب الذي في رحله في يده فهو قادر على استعماله فيلزمه وان خرج الوقت وما في غير منزله ليس في يده وان قرب منه فلا بعد واجده في كونه الذهاب اليه يخرج الوقت امتنع وتعين ايقاع الصلاة في وقتها لان مصلحة ايقاعها فيه رابحة على مصلحة الماء كما لا يخفى ويؤيد ذلك قولهم الاتي في التزامهم على نحو البر وقد علم فوات الوقت يصلى فيه بخلاف ما لو قدر على غسل النجاسة والفرق ان نحو البر ليس في قبضته بخلاف الثوب المتنجس وهذا عين ما ذكرته اهـ كلام شرح العباب وفرق الشوبري بين من يكون عنده ماء محصل فلا يجوز له التيمم وبين من يريد تحصيله فيجوز له وعبارته في حواشي المنهج قوله بخلاف من

عليها بضد ذلك وسواء في الاولى منزله وغيره على الوجه خلافه للماوردى ولو كان اذا قدم التيمم صلى في جماعة واذا أخر صلى بالوضوء منفرداً فالتقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أوله وبالوضوء آخره فهو الا كحل أما اذا لم يتيقن ذلك فالتقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أي الماء (في حدث الغوث وحده القرب) السابقين (الا اذا أمن نفساً) محترمة وجميع أجزائها (وما لا) له أو لغيره وان قل ما لم يكن قد راى يجب بذله في تحصيل الماء غنياً أو جرة في مسألة التيقن فلا يعتبر الامن عليه لانه ذاهب على كل تقدير ومثله الاختصاص وان كثر بخلافه في صورة التيقن فانه يعتبر الامن على المال والاختصاص مطلقاً (و) امن (الانقطاع عن الرفقة) وان لم يستوحش وفارق الجمعة بأنها لا بد لها (و) امن (وخرج الوقت) فلو خاف فواته لو قصده من أوله أو من حين نزوله جاز له التيمم بخلاف ما لو وجدته وخاف فوت الوقت لو توضأ أو غسل النجاسة به لانه غير فاقده

ويجوز ان يصح ما به لا يجوز به التيمم وان خاف فوت الوقت لوسعي الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) الحدث أو الجنب (ماء)
 صالح للغسل (لا يكفيه) لظاهره (وجب) عليه (استعماله) اذا لم يسور لا يسقط بالمسحور والخبر الصحيح اذا امر تكتم بأمر فأبواه منه
 لما استطعتم (ثم) بعد استعماله في بعض ١٦٠ أعضاء الجنب أي بعض شاء وفي وجه الحدث وما يليه (يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم

التيمم على استعماله لان معه ماء
 طاهر ايقين اماما لا يصلح الا
 للمسح كنج أو برد لا يذوب أو ماء
 لا يمكن ان يسيل لقلته لم يؤمر
 الحدث باستعماله في مسح الرأس
 لفقد الترتيب ويجب أيضا استعمال
 تراب ناقص (ويجب) بعد دخول
 الوقت لا قبله (شراؤه) أي الماء
 ولو ناقصا للطهارة واستجار نحو
 دلو يمتاح اليه (بثن) أو أجرة
 (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو
 طلب مالكة زيادة فلس لم يجب
 لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم
 يبقه الامر الى شراء الماء اسد
 الرق والام يجب لان الشربة
 حينئذ قد تساوى دنايتها ثم ان بذل
 منه ذلك النسبة بزيادة لا تفقد غسل
 تلك النسبة عرفا وكان موسرا بعمال
 غائب الى أجل يبلغه موضع ماله
 ولو غير وطنه لزمه القبول اذا ضرر
 عليه فيه وانما يجب الشراء أو
 الاستجار بعوض المثل (ان لم يحتج
 اليه لدين مستغرق) ولو مؤجلا
 ومستغرق صفقة كاشقة اذ من
 لازم الحاجة للدين ان يكون
 مستغرقا (أو مؤنة سفره) المباح
 ذهابا وايابا (أو نفقة حيوان
 محترم) ممن تلزمه نفقته وان لم يكن
 معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو
 لغيره ان عدم نفقته والمراد بالنفقة

معه ماء أي محصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معه ماء فلا يصح التيمم
 حينئذ بخلاف من يحصله فلا بد ان يأمن فليحتر اه (قوله وبخلاف المقيم) أي في موضع
 الغالب فيه وجود الماء اذ هو الذي تلزمه الاعادة (قوله لوسعي الى الماء) قال في شرح
 العباب ويلزمه الطلب ان لم يتيقن عدم الماء ولو فوق حد القرب أو خاف فوت الوقت وكذا
 المسافر العاصي بسفره الخ (قوله أي بعض شاء) لكن الترتيب مندوب قال في التحفة
 فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الايمن ثم الايسر اه (قوله لفقد الترتيب) قال في فتح
 الجواد اذا لا يصح أي مسح الرأس مع بقاء فرض الوجه والبدن ولا يمكن التيمم مع وجود
 ما يجب استعماله اه وهذا هو المعتمد وقيل فيه القولان فيما لو وجد ماء لا يكفيه قال في
 المجموع وهذا الطريق أقوى دليلا وعليه فطريقه ان يتيمم عن الوجه والبدن ثم يمسح
 رأسه بنحو الثلج ثم يتيمم للرجلين وبه يزول المخذور من انه لا يتصور استعماله (قوله ويجب
 شراؤه) قال في التحفة علم من وجوب شرائه بطلان نحو بيعه في الوقت بلا حاجة للموجب
 أو القابل ويبطل تيممه ما قدر على شيء منه في حد القرب ثم قال فان عجز عن استرداده تيمم
 وصلى وقضى تلك الصلاة بقاء أو تراب يجعل يغلب فيه عدم الماء لا ما بعده لانه فوته قبل
 وقتها وبخلاف ما اذا أتلفه عينا في الوقت لا يلزمه قضاء أصلا لقده حسا لكنه يعصى اذا
 أتلفه لغير عرض لاله كنبرد اه (قوله أي الماء) قال في التحفة ومثله التراب ولو جعل
 يلزمه فيه القضاء اه (قوله ولو مؤجلا) في الامداد والنهاية يشترط ان يكون - لوله قبل
 وصوله لوطنه أو بعده ولا مال له به والاوجب الشراء فيما يظهر (قوله صفقة كاشقة) أي
 لا حاجة اليه لان ما يفضل عن الدين غير محتاج اليه ولكنه ذكره لزيادة الايضاح مغني
 (قوله أو مؤنة سفره) أي على التفصيل الآتي في الحج تحفة ونهاية (قوله ذهابا وايابا) في
 التحفة والنهاية ويتجه في المقيم اعتبار يوم وليلة كالفطرة (قوله وحيوان معه) عبر بنحو
 في شرح الارشاد قال الجبال الرمل في النهاية الشارح تبع في قوله معه الروضة وهو مثال
 لا قيد اه وقيد الشارح في مختصر الايضاح بمن في قافلته حيث قال ومومن من في قافلته
 ان عدم مؤنته ويقرب منه عبارة حاشية الايضاح للشارح وهي أو كان لرفقته انتهت وفي
 التحفة والنهاية ولولغيره وان لم يكن معه على الوجه وقد ظهر مما قررته ان كونه معه ليس
 بقيد (قوله ان عدم نفقته) أي ان عدم الغير الذي هو مالك لذلك الحيوان نفقة حيوان
 أو المراد ان عدم ذلك الحيوان نفقته اما لعدم حضور مالكه أو لعدم نفقته (قوله
 بخلاف الماء) أي فان له لا وهو التراب (قوله نحو المرتد والحربي الخ) قال في الامداد
 ظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كراهن محصن لم يجز له شربه ويتيمم وهو محتمل
 ويحتمل خلافه لانه لا يشترع له قتل نفسه اه وفي شرح العباب للشارح لعل الثاني أقرب ثم

المؤنة لتشمل حتى الملابس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة الدواي والمركوب وكذا المسكن والخدام المحتاج قال
 اليه ما لان هذه الاشياء لا بد لها من الماء يخرج بالمحترم وهو ما حرم قتله نحو المرتد والحربي والزاني المحصن وتارك الصلاة

بشرطه والخزير والكلب العقور لا الذي لا منفعة فيه ولا ضرر بل هو محترم ١٦١ (ويجب طاب غبة الماء) وقدره وقبولهما

لقلبة المساحة فيه فالمنفعة فيه حقيرة
(واستعارة) نحو (دلو) ورشاً فما
يتوقف عليه القدرة على الماء أى
طلب عاريته وقبوله أو ان زادت
قيمه على ثمن مثل الماء اذ لا تعظم
المنفعة فيها والاصل عدم تلف المستعار
ولو امتنع من سؤال ذلك أو قبوله
لم يصح تبعه مادام قادر عليه (دون
اتهاب عنه) أى الماء أو اجرة
اتهاب نحو الدلو أو اقتراضه
لغظم المنفعة في ذلك ولو من نحو أب
أوابن وان كان قابلاً للمقترض
موسراً بمال غائب وسائر العورة
كالدلو فيما ذكر ولو لم يجد الا ما يكفيه
للماء أو المسترقده وان لم يستتر
سوى السواآت لادوام نفعه ومن
ثم وجب على السيد ان يشتريه
لما لو كدرون ماء طهارته في السقر
(ولو كان معه ماء يحتاج اليه لغسل)
حيوان محترم) من نفسه أو غيره
ولو من أهل قافلته وان كبرت
ولم تنسب اليه (ولو كان في المستعمل)
وان ظن وجود الماء (وجب التيمم)
وحرم الطهارة بالماء دفعا للضرر
التاجراً والمتوقع وضبطه كضبط
المرض الا ترى ولا يكلف الطهارة
ثم شربه لان النفس تعافى بخلاف
دائه بل لو كان معه نجس وطاهر
سقاها النجس وتطهر بالطاهر
ولا يجوز ادخال الماء الطيب وبلى كعك
قدر على أكله يابساً على المنقول
فيهما وكلا احتياجه للماء لذلك
الاحتياج ابيعه لطم المحترم أو لغيره ليل ينجاسة

قال ويشارك ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذل على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا
لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون
كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه الا ان تاب اه (قوله بشرطه) أى من كونه تركها
لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر ان كانت تجمع مع ما بعده فلا
يقتل بالظهور حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطالع الفجر ويقتل بالصبح بطاوع الشمس
وبالعصر بغروبها والكلام في غير تاركها جوداً والافه ودخل في قوله المرتد (قوله
ويجب الخ) في الامداد بعد دخول الوقت أيضاً ان تؤسم طاعة مالكة فيما يظهر أخذاً مما
قيد به الزكشي وجوب استعانة الثوب ولم يحتج اليه المالك ولا ضاق الوقت عن طاب
الماء ولا أمكن تحصيله بغير ذلك اه ونحوه في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله وقبولهما)
أى قبول الهبة والقرض اذ عرض ذلك صاحب الماء على المحتاج له من غير طلب منه بل
وجوب القبول من باب أولى (قوله والاصل عدم الخ) أشاره الى الرد على مقابل الاصح
في قوله انه لا يجب اذ زادت القيمة على ثمن الماء لانه قد يتلف فيض من زيادة على ثمن الماء
(قوله قابل للمقترض) بكسر الباء من قابل اسم فاعل وهو اسم كان والمقترض بصيغة اسم
المفعول وهو مضاف اليه وموسراً خبر كان وفي بعض النسخ قابل القرض وهو بالاضافة
أيضاً اذ قد يطلبه قبل وصوله لماله اذ القرض لا يؤجل بخلاف الشراء والاستحجار قال
في الابعاب ومنه يؤخذ انه لو انظره الى وصول محل ماله وحكم به حاكم يأتى فيه
ما يأتى في الشراء لا أتى وهو محتمل اه (قوله كالدلو فيما ذكر) في الامداد أى في أنه يجب
شراؤه واستجاره واستعارته ولا يجب قبول هبته وهبة عنه اه (قوله بكفيه) أى سائر
العورة وكذا قوله قد تم لدوام نفعه (قوله وان كبرت) عبارة التحفة والنهاية حرم
عليه التطهر بماء وان قل ما توهم محترماً محتاجاً اليه في القافلة وان كبرت ونجس
عن الضبط انتهت بل فيها ما كبرهما ان من علم أو ظن حاجة غيره له ما لا يلزمه التردد له ان
قدراه وهو يقيدان من كان مع نحو الخبيج وظن احتياج بهيمة محترمة للماء ولو كانت لغيره
قبل وصولهم لماء آخر وكان قادراً على حمله يلزمه حمله فليقتبسه له (قوله الا ترى) أى قريناً
وهو مبيح التيمم (قوله سقاها النجس) بخلاف الا ترى ولو غير مبيح في شرب الطاهر وتيمم
وألحق في التحفة غير المميز بالداة في المستعمل الطاهر ويجوز اعطشان بل يسر ان صبر
اشاره عطشان آخر لا يحتاج لطهر اشارة محتاج لطهر وان كان حادثة أغلظ (قوله ادخار
الماء لطبخ الخ) بخلاف احتياجه اليه لذلك حالاً فيستعمله ويتيمم وظاهر اطلاقه أنه لا فرق
بين ان يتيسر الا كتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابساً أولاً وعليه جرى الجمال الرمي قال
وعلى حاجته اليه حالاً يحمل كلام من أطلق انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع
حضوره على الحاجة المائية اه وجرى في التحفة على الفرق بين ما يتيسر الا كتفاء عنه
بغيره أو يسهل أكله يابساً فلا يجوز التيمم ولا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال

ولو وجد العاصي يستقر ماء فاحتاج اليه للعطش لم يجز له التيمم اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لانه قادر على التوبة
وواجب للماء (ولا يتيمم للمرض) أي لاجله ١٦٢ خاضا كان أو متوقعا (الاذا خاف من استعمال الماء على نفس) أو عضو

والماء لوجله في الامداد اطلاق المنع على الاول واطلاق الجواز على الثاني وجرى
الخطيب في المغنى على اطلاق جواز التيمم لذلك حيث نقل كلام العراقي المطلق جواز ذلك
ثم قال وهذا أولى من قول ابن المقرئ في روضه ولا يدخره أي الماء لطبخ وبل كعلك وقتيت
اه ولا يسع الناس اليوم الا هذا كما بينته في الاصل (قوله ولو وجد العاصي بسفوه)
خرج به ما ذالم يجد الماء بأن كان فقد حسا فانه يصح تيممه وعليه الاعادة وخرج العاصي
بأقامته فانه اذا تيمم في موضع الغالب فيه فقد الماء لاعادة عليه (قوله أو منفعة عضو)
بضم أوله وكسره أي أن تتلف مع بقاء العضو (قوله كتغفلون) يعني انه يغشى
من استعمال الماء في الوضوء أو الغسل تغير لونه من بياض الى سواد مثلا وعكسه (قوله
ونحول) بالنون الرقة مع الرطوبة والاستحشاف الرقة مع عدم الرطوبة كالخشف اليابس
الذي لا رطوبة فيه والثغرة الحفرة (قوله وانما يؤثر) أي الشين الفاحش (قوله
في المهمة) بفتح الميم وحكى كسرها ووقع للشارح أوائل كتاب النكاح من التحفة بضم الميم
وكسرها أي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين
اه وقولها بضم الميم قال الشويري في حواشي المنهج لعل النسخ تحذف عليهم الفتح بالضم
(قوله متوهم غير متحقق) هذا أجابوا به عن استشكل ابن عبد السلام لما ذكر بانهم
لم يكن لهم فلسا زائدا على ثمن المثل قالوا في التحفة والتهابة وقضيته جواز التيمم عند تحقق
النقص وردبانه يلزم ذلك في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لان الاستشكل فيه
أيضا ثم قالوا لا يمكن توجيه ما اطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير
في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانطوا الامر بالغالب فيه ما ولم يعولوا على خلافه
ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا يعد غنيا في المعاملة ولا يسع به أهل العقل
كما جاء عن ابن عمر انه كان يشح فيه بالناسه ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذاك عقلي وهذا
جودي اه والعبارة للتهابة (قوله وكذا لو لم يعرف الخ) كذلك التحفة وغيرها وكلام شيخ
الاسلام في الاسنى والغريبي الى البه أيضا ونقله عن الاسنوي والزر كشي واعتمد الخطيب
والجمال الرمي عدم صحة التيمم في ذلك (قوله الا اذا لم تنفع الخ) ومع ذلك تلزمه الاعادة كما
صرح به في المنهاج وغيره اندرة فقد ما يسخن به الماء أو يذثر به العضو قال العلامة مسم لو
وجد ماء بارد أو قدر على ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج
الوقت وجب الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصل به في الوقت ثم قال
أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة اه (قوله
بوضع خرقه الخ) في التحفة وانها ياتى بغسل بقطرها ما حوال اليه من غير ان يسيل اليه
شيئ اه قال في المغنى ويتعامل عليها اه وهو غسل حقيقى كما هو صريح كلامهم وفي التحفة
ويلزم انعاجزا استجار من يفعل ذلك باجرة مثله ان وجدها فاضله عما يعتبر في الفطرة
فان تعذر ذلك قضى اندوره اه ونحوه المغنى وشرح التنبيه للخطيب (قوله أسسه ماء)

(أو منفعة عضو) ان يتلف (أو)
خاف (طول) مدة (المرض) وان
لم يزد أو زيادته وان لم يخطئ
(أو) خاف (حدوث شين قبيح)
أي فاحش كتغفلون ونحول
واستحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد
لاطلاق المرض في الآية
وضرر نحو الشين المذكور وما قبله
فوق ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن
مثل الماء وانما يؤثر ان كان (في
عضو ظاهر) وهو ما لا يعد كشفه
هتكا للمروءة بان يدور في المهمة
غالبا والباطن بخلافه واحترز
بقا حش عن اليسير ولو على عضو
ظاهر كترج يدوي وسواد قلل
وعن الفاحش بعضو باطن فلا أثر
تلخوف ذلك فيه ما ادليس فيه ما
كثير ضرر ولا نظركون المتطهر
قد يكون رقيقا فتسقص قيمته بذلك
نقصا فاحشا لان ذلك متوهم غير
متحقق ويعتمد في خوف ما ذكر
قول عدل رواية أو نفسه ان عرف
وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر
وخاف ما تركه يعبدا ذابرا (ولا
يتيمم للبرد) أي لاجله (الا اذا لم تنفع
تدفئة أعضائه) للضرر (ولم يجد ما
يسخن به الماء) من انا وخطب
ونار (وخاف على منفعة عضو) له
(أو حدوث الشين المذكور)
للضرر حينئذ اما اذا نفعته التدفئة
أو وجد ما يسخن به أو لم يخف
ما ذكر فانه لا يتيمم اذا لضرر حينئذ

والحاصل انه حيث خاف محذور لبرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا (وان خاف من استعمال وعذره
الماء) التحريج (في بعض بدنه غسل الصحيح) ويتلطف بوضع خرقه مبلولة يقرب الغليل فان تعذر أسسه ماء بلا افاضة

(ويقيم عن الجرح) تيممهما كاملا بان يكون (في الوجه واليدين) وان كان الجرح في غيرهما الثلاث لم يلزم الوضوء من طهارته ويجب ان يبر التراب عليه ان كان يحمل التيمم ولا يجب مسح بالماء وان لم يضره لان ١٦٣ واجبه الغسل فلو تضر فلا فائدة

في المسح عليه ولا ترتيب بين التيمم وغسل الصحيح لكن يجب ان يكون وقت غسل الصحيح (فان كان جنباً) يعني محدثاً محدثاً كبير (قدم ماشاء) منهم ما اذ لا ترتيب عليه (وان كان محدثاً) محدثاً صغير (تيمم عن الجراحة وقت غسل) العضو (العليل) ولم ينقل عن كل عضو حتى يكمله غسله الا ومسحاً وتيمماً معاً بقضية الترتيب فان كانت العلة يده وجب تقديم التيمم والمسح على مسح الرأس وتأخيرهما عن غسل الوجه وله تقديمهما على غسل الصحيح وهو الاولى ليزيل الماء أثر التراب وتأخيرهما عنه وتوسيطه بينهما اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه أو بوجهه ويده فثمان فان عمت أعضائه الاربعة فقيم واحداً فان بقي من الرأس شيء وجب ثلاث تيممات ولا فرق في التيمم وغسل الصحيح المذكورين بين أن يكون بالجرح جبيرة أو لا (ثم ان كان عليه جبيرة) وهي الواح تهيأ للكسر والانخلاع تجعل على محله والمراد به انها السائر لتشمل نحو اللصوق وعصابة نحو القصد (نزعها) وغسل ما تحتها من الصحيح (وجوبها) فان خاف من نزعها محذوراً مما مر (غسل الصحيح) حتى ماتحت اطرافها ان امكن ويتلطف كما مر (ومسح عليها) جميعها بما الى ان يبرأ بدل عما تحتها من الصحيح لا يتراب

وهذه رتبة فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة وبعبارة التحفة في الوضوء عند الكلام على غسل الوجه نصها وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله من الماء بلا جريان فلا يكفي اتفاقاً بل لا بد من غمس العضو في الماء فانه يستغنى عن سائر ما انتهت وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق انه رتبة بينهما كما اوضحته في الاصل (قوله في الوجه واليدين) قال في التحفة خلافاً لما اکتفی بمرور التراب عليه (قوله ولا يجب الخ) قال في النهاية نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع سائراً على العليل لمسح على السائر الخ وفي الارشاد والسبب ترتيب قال في فتح الجواد ومحل نديه بل جوازهما كظاهر ان كان في عضو التيمم ما اذا تعذر امرار التراب على موضع العلة والام يجوز لانه يفوت الواجب من مسحه بالتراب ويوجب الاعادة على نفسه من غير فائدة اه (قوله قدم ماشاء منهما) أي التيمم وغسل الصحيح قال في التحفة ويبحث الاسنوي ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه بغسل صحبه ثم تيمم ثم يغسل باقي بدنه اه وفي الایعاب الاولى تقديم اعضاء الوضوء ثم الرأس ثم شقه اليمين ثم اليسر كن يغسل جميع بدنه هذا ما اختاره في المجموع ثم قال واذا بدأ بذكر تيمم للباقي تيمماً واحداً فيما يظهر من كلامهم خلافاً لما اکتفی بأنه يتيمم لكل عضو تيمماً الخ (قوله غسل) أي للصحيح ومسحاً للجبيرة وتيمماً في الوجه واليدين (قوله أو بوجهه ويده فثمان) محله ان لم تدهمهما الجراحة والا فيكتفي تيمم واحد عنهما قال في المغني والنهاية يؤخذ من التعليق ان الجراحة لو عمت الوجه واليدين كفاهما تيمم واحد وكذا الوعمت هما والرأس وهو ظاهر لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه وله ان يوالي بين تيممهما بأن يغسل صحيح الوجه ثم تيمم عن عليه ثم عن اليدين قبل غسل صحيحهما (قوله ثلاث تيممات) الصورة ان الجراحة لم تستوعب بقية اعضائه واحد عن وجهه وآخر عن يديه والثالث عن رجليه وأما الرأس فيكفيه مسح ما بقي منه بلا جراحة اما اذا عمت العلة الاعضاء الثلاثة دون الرأس فالواجب تيممان لا غير كما في الایعاب وغيره وبعبارة التحفة أوعت ما عدا الرأس فقيم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما ثم مسح أي الرأس ثم واحد عن الرجلين اه وفيها أيضاً فان عمتها فأربع تيممات اه أي ولم نعم عضوين متواليين فان عمت الرأس والرجلين كفاه تيمم واحد فتلخص ان كل عضوين فأكثر متواليين اذا عمتها الجراحة سقط وجوب الترتيب في ذلك واكتفي بتيمم واحد عن الجميع (قوله اللصوق) بفتح اللام تحفة قال الخطيب في المغني نقلاً عن الماوردي الجبيرة ما كان على كسر اللصوق ما كان على جرح ومنه عصابة القصد ونحوها (قوله نزعها) هذا ان أخذت من الصحيح شيئاً ما اذا لم تأخذ من الصحيح شيئاً بأن كانت على قدر العليل فقط فان كانت في أعضاء التيمم وأمكنه امرار التراب على العليل لوزن وجب النزاع ومسح جميع العليل بالتراب والا فلا (قوله حتى يجعل عليه الخ) خالفوه في المغني والتحفة والنهاية فجوزوا

لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل والماء يؤثر من ورائه في نحو مسح الخلف ولو نزع السائر بحدود امتنع المسح عليه حتى يجعل عليه سائراً آخر لا يتعد إليه الرشح

المسح على نفس المترشح لانه يحتاج لما سبته وما احتج اليه يعني عنه (قوله ويجب عليه
القضاء الخ) حاصله ان أخذت من الصحيح زائدا على حاجة الاستمسك وخشى من نزاعها
محذورا وجب القضاء مطلقا وكذلك ان أخذت بقدر الحاجة من الصحيح ووضعت على
حدث وكذلك ان وضعت على طهر وكانت في أعضاء التيمم اما اذا أخذت من الصحيح بقدر
الحاجة ووضعت على طهر وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح
شيئا وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء سواء وضعت على طهر أم حدث (قوله وان وضعت
على طهر) اعقده الشارح في كتبه الا التحفة وكذلك شيخ الاسلام زكريا الخطيب
الشريفي والجمال الرملي وغيرهم ووقع له انه عبر في التحفة بقوله ومحل أي عدم وجوب الاعادة
حيث وضعت على طهر ان لم تكن بعضو التيمم والالزمة القضاء قطعاً على ما في الروضة لنقص
المبدل والمبدل لكن كلامه في المجموع يقتضي ضعفه اهـ لكن يمكن أن يكون التبري
والاستدراك انما هو بالنسبة للقطع لا للحكم فلا يخالف حينئذ غيره وقد أشبعت الكلام
على ذلك بما لم أسبق اليه في بعض الفتاوى فراجع منه ان أردته والمراد بالطهر الذي توضع
عليه الطهر الكامل بالنسبة لذلك العضو فان كانت في عضو من أعضاء الوضوء فلا يسمى
متطهرا الا اذا كان متطهرا من جميع الحدتين الاصغروالاكبروان كانت في غير أعضاء
الوضوء فيشترط الطهر من الحدث الاكبر لا غير (قوله لنقص المبدل) وهو التيمم والمبدل وهو
الوضوء ويصدق ذلك بما اذا لم يكن على الجرح جيرة ولم يمكنه مسحه بالتراب فيجب القضاء
لنقص المبدل والمبدل وبه صرح الجلال الرملي في فتاويه (قوله وان غلب في محل الصلاة)
هذا معتمد الشارح والذي اعقده الخطيب في المغني والجمال الرملي في النهاية وغيرهما
اعتبار محل الصلاة فلو تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء وصلّى في مكان آخر يندرفيه
وجوده أو بالعكس فالعبرة عند الشارح بوضع التيمم وعندهما بمحل الصلاة ونقل سم على
هذا أن العبرة بحالة التحريم حتى لو احرّم في محل يغلب فيه القدر وانتقل في بقيته الى محل
يندرفيه القدر لا يجب فيه القضاء وفي فتاوى الجلال الرملي هل المراد القدر في وقت وجوب
الصلاة أم في السنة أم في الفصل أجاب بأن مرادهم ندرة ذلك حال تيممه ان ساوى محل
الصلاة والا فالعبرة بمحلها وقد صرحوا بأن العبرة بمحل التيمم وهو جرى على الغالب ان تيمم
بمحل صلواته اهـ وجوابه في الحقيقة خال عن الجواب وتردّ سم في انه هل يعتبر زمن الصلاة
حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شأنه الوجود فلا قضاء
وان كان بالعكس وجب القضاء وفي جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه قال
ولعل الاوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدم
في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظرا ولا يعد
اعتباره قال ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبر زمانه اهـ وفي حواشي الحلي على
شرح المنهج لو شك هل المحل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة أم لا لم تجب الاعادة كما لو شك

(وتيمم عما تحتها) من الجرح تيمما
كاملا (في الوجه والبدن) ويجب
عليه القضاء اذا وضع الجيرة أي
الساكن (على غير طهر) وقد نزع
اقوات شرط الستر من الوضع على
طهر كالخلف أو كانت في الوجه
والبدن وان وضعت على طهر
لنقص المبدل والمبدل (ويقتضي)
وجوبا أيضا (اذا تيمم) في الحضرة أو
السفر (للبرد) لندرة فقد ما يسخن
به أو يتدثر به (أو) اذا (تيمم) لفقد
الماء وقد ندرفته في محل التيمم
وان غلب في محل الصلاة بخلاف
فاذا غلب فقده أو استوى
الامر ان مسافرا كان أو مقبلا

(قوله وبه صرح الجلال الرملي في
فتاويه) وعبارة فتاوى الرملي
سئل عن شخص يسده جراحة
ولا سائر عليم أو يضر مسحه بالتراب
فهل تجب عليه اعادة الصلوات
التي صلاها بالتيمم لنقص المبدل
والمبدل أم لا فأجاب نعم يجب عليه
انتهت وهي واجبة اهـ أصل

في ترك فرض بعد السلام ولم يتطروا لكون ذمتها اشتغلت اه ورأيت في كلام غيره ما يوافق (قوله من نذرة الفقد في السفر) هكذا رأيت في أكثر من تسع نسخ من هذا الشرح وهو ما تحريف من النسخ أو سبق قلم من الشارح ثم رأيت في نسخة منهم من غلبة الفقد في السفر وعدمها في الحضر وهي الصواب فلتصل النسخ على ذلك (قوله العاصي) بسفره أي ان تيمم الفقد الماء حسا والافلا يصح تيممه وخرج به العاصي في سفره كن زني أو سرق مثلا في سفره مباح فلا قضاء عليه (قوله العاصي باقامته) أي في محل الغالب فيه ففقد الماء أو استوى الامران

* (فصل في شروط التيمم) *

(قوله ما لا بد منه) أشار به الى أن مراد المصنف بالشروط ما هو أعم من الشرط الشرعي اذ بعض المذكور أركان كسح الوجه واليدين (قوله بل أكثر) اذ منها فقد الماء حسا أو شرعا وعدم العصيان في السفر الشرعي (قوله على أي لون كان) وان عجن بنحو دخل ثم جف متغيرا لوصاف الثلاثة فانه يجوز في النهاية وغيرها كالتحفة وفي التحفة وغيرها وما أخرجه الارضة منه وان اختلط بالاعاء او قوله ما منه أي من التراب قال في الامداد لا من خشب كما يأتي (قوله والسبخ) هو الذي به ملوحة ولا يثبت قال في الايعاب دون الذي به ملوحة ملح اذ لا يصح التيمم به لان الملح المخاط ليس بتراب فهو كالخناط بالذقيق اه وعبرة الامداد والسبخ الذي لا يثبت ان لم يعلم ملح اه (قوله وغيرها) أي كالطفل (قوله ما يدوى به) أي كطين ارمق بكسرا وله قاله في التحفة وفي شرح العباب بفتح الميم وكسرها (قوله وغيرها من خشن) أي ولومنه بأن سحق وصار له غبار قال في النهاية أي صار كله بالسحق غبارا أو بنى منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو وفيها أيضا بخلاف الحجر المسحوق نظروجه عن جنس الغبار (قوله لا ناعم) أي فلا يصح التيمم به حيث لم يكن فيه غبارا وكان لكن الرمل ناعمته يلصق بالعضو قال في التحفة لو علم عدم لصوقه لم يؤثر فاناطتهم ذلك بالخشن والناعم للغالب وفي المغنى للخطيب ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون للتراب غبار يعلق بالوجه واليدين فان كان جريشا أو نديلا يرتفع له غبار لم يكف اه والجريش ضد الناعم ورأيت في فتاوى ابن زياد في رجل امتحن بدموع تسيل في كل وقت وأراد ان يتيمم ومتى اتصل التراب بالوجه صار طينا كلاما طويلا ذكره في فتاويه ثم قال فانظروا أخذنا ما تقدم صحة تيممه ثم قال بل أقول أيضا بصحة تيمم من ابلى بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التنشيف اه (قوله بنى اسمه) قال في الامداد بأن لم يحترق وان اسود بخلاف ما استجدله اسم آخري سبب النسي كالرماد والخلف والابتر لعدم صحة اطلاق التراب عليه اه (قوله ترابا طاهرا) التراب تفسير للصعيد والطاهر تفسير للطيب وعبرة التحفة لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر اه وفي حواشي الشوبري على شرح المنهج اسم الطيب يقع على أربعة

اد العيرة يسدره
لا بالسفر والاقامة فقول المصنف
كغيره (في الحضر) جرى على الغالب
من نذرة الفقد في السفر وعدمها
في الحضر (و) يقضى التيمم
(المسافر العاصي) بسفره كما بقى
وناشئة لان اسقاط القضاء عن
التيمم بسبب السفر الذي لا يندر
فيه فقد الماء رخصة فلا تنطاط بسفر
المعصية بخلاف العاصي باقامته
* (فصل في شروط التيمم) *

(شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه
(عشرة) بل أكثر الاول (ان يكون
بتراب) على أي لون كان كالمدر
والسبخ وغيرها حتى ما يدوى به
وغبار رمل خشن لا ناعم ومشوى
بنى اسمه (و) الثاني (أن يكون
طاهرا) قال الله تعالى صعيدا طيبا
قال ابن عباس رضى الله عنهما
وغیره ترابا طاهرا

أشياء الظاهر كما هنا والحلال ومنه ياتى بها الرسل كلوا من الطيبات وما لأذى فيه كقولهم
 هذا يوم طيب وما تستطيبه النفس نحو هذا طعام طيب اه (قوله مستعملا) أى فى حدث
 قال فى التحفة ~~وكذا~~ أخذت فيما يظهر بأن استعماله فى مغالطة اه قال الهاتنى فى حواشى
 التحفة واعتمدتهم وقال سم بأن استعماله ثم طهر بشرطه اه أو وضعه فى السابعة فانه حينئذ
 طاهر غير مطهر ونقل الشوبرى فى حواشى المنهج عن شرحى الروض والبهجة للشيخ
 الاسلام ان المستعمل فى نجاسة الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة أخرى اه
 (قوله وهو) أى المستعمل فى الحدث قال فى شرح المنهج يؤخذ من حصر المستعمل
 فى ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك اه (قوله
 أو تناثر) قيده الرافعى بما اذا انفصل بالكلية وأعرض عنه قال لاق فى ابصاره الأعضاء
 عسرا فيعذر فى رفع اليد وردّها وفهم منه الاسنوى وغيره انه لو بادرا الى أخذه من الهواء
 صح ووجهه سم العبادى فى شرح مختصر ابي شجاع بعد تقييده بمسح ذلك العضو بأنه لما
 لم يثبت على العضو ولم يجز عليه بنفسه لكثافته اعتقر ذلك فيه للمسحة كما اعتقر رفع اليد به
 ثم عودها لذلك بخلاف المأذون فهم شيخ الاسلام ذكر يامن كلام الرافعى ان ما ذكره خاص
 بما اذا رفع يده ثم أعادها وكل به ما مسح العضو قال فقوله اذا انفصل بالكلية أى انفصل
 عن اليد الممسحة والمسوحة جميعا واعتمدته الخطيب فى المغنى والشارح فى التحفة
 والجمال الرملى فى النهاية وغيرهم وقال فيما قاله الاسنوى ممنوع لان المتناثر اذا لم يمس
 العضو بل لاقى ما لاقى بالعضو لا يكون مستعملا قطعاً كما باقى فى الارض وان انفصل
 بالكلية وأعرض عنه التيمم اذ شرط الاستعمال مماسه للعضو ولا يجوز الانفصال بدون
 التماس بالعضو ولذلك قال الشارح هنا بعد مسه العضو زاد فى التحفة فلو أخذ من الهواء
 عقب انفصاله مما سمح لم يجز قال وايها قول الرافعى وانما يثبت له حكم الاستعمال اذا
 انفصل بالكلية وأعرض عنه الاجزاء غير مراد له الخ ولذلك قال الشارح هنا وان لم يعرض
 عنه خلاف الاسنوى (قوله وان قل الخليط) زاد فى التحفة جدا بحيث لا يدرك لانه
 انعموته يمنع وصول التراب للعضو قال فى المنهاج وقيل ان قل الخليط جائز (قوله باذنه)
 ولو بلا عذر لكن قال الشهاب القليوبى مع الكراهة حينئذ أى بأن ينقل المأذون التراب
 للعضو ثم يمسحه به وينوى الاذن مبنية معتبرة مقتربة بنقل المأذون ومستمدة الى مسح
 بعض الوجه كذا فى التحفة وفى المغنى والنهاية لا بد من نية الاذن عند النقل وعند مسح
 الوجه كما لو كان هو التيمم بنفسه والاليم يصح جزما ويشترط كون المأذون ممرا كما فى التحفة
 والامداد والفتح زاد فيه ما كون المباشرة من أهل العبادة وفى النهاية وغيرها الصحة ولو كان
 المأذون صيّا أو كافرا أو حائضا أو نفسا حيث لا نقض ولا يطل نقل المأذون بمجرد
 لان النوى غيره وأما بحدوث الاذن فاعتقد الشارح البطلان تبعا لبحث الشيخين لانه
 المباشرة لنية واعتمد رآه لا يضر كحدث المأذون تبعا للقاضى حسين لانه غير ناقل (قوله

(و) الثالث (ان لا يكون
 مستعملا) كالماء بل أولى وهو
 ما بقى على التيمم أو تناثر بعده
 العضو وان لم يعرض عنه
 (و) الرابع (أن لا يخالطه دقيق
 ونحوه) وان قل الخليط لانه يمنع وصول
 التراب للعضو (و) الخامس (أن
 يقصده) أى التراب بان ينقله الى
 العضو الممسوح ولو بفعل غيره
 باذنه

(قوله الشارح بان ينقله الخ) أى
 يحمله من الارض أو الهواء الى
 العضو الممسوح بنفس ذلك
 العضو وبغيره من مأذونه أو من
 نفسه كأن أخذ ما سقطه الريح من
 الهواء أو من الوجه ثم رده اليه (قول
 الشارح ولو بفعل غيره) قال فى
 المنهاج وقيل يشترط عذره أى والاليم
 يصح والى ذلك أشار بقوله ولو لم يخ
 قال ارجع الجواز مطلقا اصل (قوله
 كما فى التحفة والافداد والفتح)
 وخالف فى الايجاب فقال ويجزى
 أن يمسحه غيره ولو كافرا كما افق
 به الفسارى أو مجنوناً أو حائضاً كما
 ذكره الاذرى وغيره اه جل الليل

أرى تعكس معطوف على قوله بأن ينقله الخ (قوله بوجهه) أي عند مسحه أو يديه أي عند مسحه مما لانه نقل التراب بالعضو والمسوح اليه (قوله ولو بقصد ذلك) أي النقل (قوله لم يكفه) أي ما لم يفصله عنه ثم رده اليه كما في فتح الجواد وغيره لان ذلك نقل جديد مستقل (قوله بضربتين) عبر كالمحتاج وغيره بالضرب تبعا للعديت وهو خارج مخرج الغالب والا فالمدار على اتصال التراب الى الوجه واليدين سواء أ كان بضرب أم غيره كوضع يده على التراب ولذلك عبر في المنهج بالنقل بدل تعبير المنهاج بالضرب ومحل الاكتفاء بهم ما ان حصل الاستيعاب بهم ما فتكره الزيادة عليهم ما حقيقته كما في النهاية والمغنى والامداد وغيرها ولا وجبت الزيادة عليهم كما صرحوا به والقياس حرمة الزيادة ان حصل الاستيعاب وضاق الوقت أو كان التراب لا يكفيه مع الزيادة فتنخص ان الزيادة على الضربتين تكون واجبة ومكرومة ومحرمية (قوله وان كان فيه ما مقال) ولفظه التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وحاصل المقال الذي ذكره ان الحديث ورد من طرق متعددة مرفوعة لا يخلو شي منها عن ضعف أو متروك أو شذوذ والمعتمد وقفه على ابن عمر وكان الشارح لم يلتفت لذلك حيث استدله بما لان الطرق اذا تعددت أكسبت الحديث قوة فيرتقى الى رتبة الحسن بغيره وهو مما يستدل به وقد بين طرق الحديث الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الرافعي وأنه أراد انه وان كان الصحيح وقفه هو مما لا مجال للرأى فيه فيكون في حكم المرفوع وأنه أراد ان المثال الذي فيه لا يخل بالاحتجاج به لان الرأى صحته أو حسنه وقد رأيت في شرح صحيح البخاري للقسطالاني قبيل باب الصعيدي الطيب منه ما نصه حديث جابر عند الدارقطني مرفوعا التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين قال وأخرجه البيهقي أيضا والحاكم وقال هذا اسناده صحيح وقال الذهبي أيضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من منع صحته اه (قوله أن يزيل النجاسة) أي ان كان عنده من الماء ما يزيلها به والاصح تيممه عند الشارح مع وجوب الاعادة عليه وعند الجمال الرمي وغيره يصلى صلاة فاقد الطهورين بل التيمم (قوله محل النجوى) أي محل الاستنجاء لانه ما خوذ من نجوى الشجرة وأنجيتها اذا قطعها كان المستنجى يقطع الاذى عن نفسه بالاستنجاء وقيل من النجوة وهي ما ارتفع من الارض لانه يستتر عن الناس بها وانما قال الشارح ما ذكره لما ذكره في الاصل (قوله أن يجتهد في القبلة قبله) أي قبل التيمم وهذا اعقده الشارح في كتبه ونقله شيخه في شرح الروض عن التحقيق واعقده في التكرير ورجح في موضع آخر من شرح الروض جواز التيمم قبل الاجتهاد واعقده المغنى والنهاية (قوله فيها) أي القبلة (قوله ويقارق ستر العورة) أي الاجتهاد في القبلة حيث قلنا بعدم صحة التيمم قبل الاجتهاد وقلنا بحكمة التيمم قبل ستر العورة مع القدرة على سترها مع ان كلامنا من الاجتهاد في القبلة وستر العورة شرط لصحة الصلاة بما مر آتفا من الفرق بين نجاسة البدن وكشف العورة حيث صح التيمم في الثاني دون الاول

أرى تعكس بوجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فتيما صعيدا طيبا أي اقصدوه (قلو) اتقى النقل كأن (سفته) أي التراب (الريح عليه) عند وقوفه فيها ولو بقصد ذلك على عضو تيممه (فردده) عليه ونوى (لم يكفه) ذلك لا تتقاء القصد بالتقاء النقل المحقق له لانه لم يقصد التراب وانما التراب أتاه (و) السادس (ان يمسح وجهه ويديه بضربتين) وان أمكن بضربة بخزقة نظير أي داود والحاكم وان كان فيه ما مقال (و) السابع (ان يزيل النجاسة أولا) فلو تيمم قبل ازالها لم يجز على المعتمد سواء نجاسة محل النجوى وغيرها لانه للإباحة ولا إباحة مع المانع فأشبهه التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم عاريا وعنده ستره لان ستر العورة أخف من ازالة النجاسة ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي النديت (و) الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجه ويقارق ستر العورة بما مر

(قوله والنهاية) وكذا في شرح الزبدفانه قال وتقدم الاجتهاد في القبلة على رأى مروج اه

والفرق الذي مر هو أن ستر العورة أخف من الخبث فكذلك يكون أخف من الاجتهاد في القبلة ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث والتارك للاجتهاد في القبلة (قوله طهر المستحاضة) أي استنجأؤها وحشوها وعصها ووضوءها قبله أي قبل الاجتهاد في القبلة مع أن طهر المستحاضة للإباحة كالتيمن اذ وضوءها لا يرفع حدثها وانما تستنجي به نحو الصلاة كالتيمن ولذلك لو نوت رفع الحدث وأطلقت لا يصح وضوءها كالتيمن وقوله لانه أي طهر المستحاضة أقوى من التيمم وجه كونه أقوى بالنظر الى ذات الماء فان من شأنه رفع الحدث بخلاف التراب وأما بالنسبة للمستحاضة المستعملة للماء فليست بأقوى من التيمم بل قد يقال التيمم أقوى منها لانها متلبسة بجنا في الطهر حسا بخلاف التيمم ولهذا أوجبوا عليها الموالاة قليلا للحدث بخلاف التيمم (قوله ان يقع التيمم) ومثله النقل فلا يصح قبله قال في التحفة ولو احتمل اقال في النهاية وان صادف الوقت قال في التحفة الا ان جدد النية بعده قبل المسح كما مر اه ومراده بقوله قبل المسح أي قبل وضع يده على وجهه فالوضع لا بد أن يكون بعد دخول الوقت حتى تجعله نقلا جديدا والمراد بدخول الوقت ظن دخوله لا التيقن كما صرحوا به (قوله الذي يصح فعلها فيه) فيصح التيمم في وقت الاولى للثانية بعد الاولى لمن يجمع قال في التحفة نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه وكذا يبطل بطول الفصل وان لم يدخل وقت الثانية ويستنجي الطهر بالتيمم لفاتية ضحى اه ملخصا وبه قال شيخ الاسلام زكريا واستوجه في النهاية جواز صلاته بالتيمم فريضة أخرى أو نافلة وان خرج الوقت وفي التحفة لو أراد الجمع تأخير اصح التيمم اظهر وقتها للعصر (قوله فيمساء) دا وقت الكراهة) ظرف للنافلة المعلقة للتيمم فيصح التيمم في وقت الكراهة لم يصلي مطلقا وأخارجه ولا يصح التيمم لم يصلي فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة كما أفاده كلام المغني والتحفة وغيرهما (قوله بعد طهره) أي الميت من غسل أو تيمم اذا لا يدخل وقت الصلاة عليه الا بعد طهره وتصح قبل تكفينه لكن نكروه كافي التحفة (قوله بعد تجميع الناس) أي أكثرهم كافي التحفة والنهاية والامداد وغيرها وهذا من أراد أن يصليها مع الناس أمان أرادها وحده فوقتها انقطاع الغيث كافي التحفة وغيرها وألحق فيها صلاة الكسوفين وفرق بين الجنائز والعيد حيث لم تقوقف صحتها فيها على الاجتماع لمن يريد صلاتهم جماعة وبين ما هنا فراجعته وفي الامداد لو أراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم للخصية الا بعد دخول المسجد (قوله بعد تذكرها) في التحفة لو تيمم شاكفيا ثم بان لم تصح اه وفي الاسنى أو ظانا (قوله وجمعه) أي تمكين الحليل مرارا مع فرض عيني غير تمكين الحليل من نحو فرض صلاة حيث قدم ذلك الفرض على تمكين الحليل كما هو ظاهر ونوت بتيممها استحبابه نحو فرض الصلاة وفي التحفة لو صلى بتيممه فرضا يجب اعادته كأن ربط بخشبة ثم فك جازله اعادته به وان كان فعل الاولى فرضا الخ وكذلك له جمع صلاة الفرض مع المعادة لانها نقل

وانما صح طهر المستحاضة قبله مع انه للإباحة لانه أقوى اذا الماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) التاسع (أن يقع) التيمم للصلاة التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله فيتيمم للنافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الناس وللفاتية بعد تذكرها (و) العاشر (أن يتيمم اكل فرض عيني) لان التيمم طهارة ضرورة فيقدر بقدرها نعم يجوز تمكين الحليل مرارا وجمعه مع فرض تيمم واحد للمسقة وله فعل الجنائز

(قوله بخلاف التيمم) ويتأمل هذا ربما يترجع ما سبق عن الخطيب والرملي اذا الفاتية في قوة الماء مع تلبس مستعملة بما أذهب قوته فان الماء القوي اذا تغير بما يضره اذهب التغير قوته وسلبه الطهوية اه أصل (قوله للعصر) نظرا لاصالته اه التحفة ويصح التيمم للظهور وقت العصر وعبارة مر في شرح الزيد ويتيمم للاولى في جمع التأخير في وقتها وفي وقت الثانية اه وكتب أيضا لانه ليس وقتها لها ولا المتبوعها لانها الا غير تابعة للظهور تحفة

بخلاف الصبي فليس له أن يجمع بين صلاتي فرض وإن كانت له نقلا لأن صلاته مصلحة
للقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولو بلغ قبل تلبسه بالفرض لم يكن له صلاته بذلك التيمم
احتياطاً له (قوله وإن كثرت) كذلك في شرح الارشاد له وفي التحفة والنهاية وغيرهما بديل
قوله وإن كثرت وإن تعبدت وأعل هذا أولى مما في هذا الكتاب وغيره لما أوضحته في الأصل
والله أعلم

• (فصل في أركان التيمم) •

(قوله واستدامتها) أي النية ذكرها بالضم وهذا معقد الشارح كشيع الاسلام تبعاً
للشيعين واعقد في المغنى والنهاية والزبدي وغيرهم تبعاً لابي خلف الطبري العصة فيما إذا
عزبت بين النقل والمسح فلا شترط عندهم محتص بالمسح والنقل ووافق الرملي على أنه
إذا أحدث بعد النقل يطل بنقله وانما الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح فإذا
استحضر النية عند النقل ثم عزبت إلى وضع اليد على الوجه فاستحضرها حيث توضع
عند الرمي ومن لم يخفوه ولم تصح عند الشارح وأما إذا استحضرها قبل وضع يده على
وجهه فإنه يصح حتى عند الشارح ويكون الاستحضر الثاني نقلاً جديداً ومثله عزوب
النية الحدث بعد النقل عند الشارح في التفصيل المذكور ووافقه فيه الرملي (قوله
إلى المقصود) وهو مسح جرت من الوجه (قوله وإن لم يستجبه) أي النقل حال النية أي
لم ينو استباحته مع الفرض قال الهاتني في حاشية التحفة ولونقاء فيباح له قهر أعليه اه
وكان مراده نفي فعله لاني استباحته كما قاله غير واحد من المتأخرين كالقليوبي وغيره
(قوله ولا مطلق الصلاة) وكون الفرد المحلى بالالعموم انما يفيد فيما دأره على الانفاظ
وليست التيمات كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض
أن لا انفاظ فيها خلا فاندفع ما للاستوى وغيره هنا اه تحفة ونهاية (قوله أعلاها) أي
الثلاثة المذكورة الاولى وهي ما إذا نوى الفرض والذي يظهر لي أن أعلى منه أن ينوي
النقل معه فيقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها والحاصل أن نية استباحة فرض
الصلاة أو فرض الطواف ولو منذ روايتي له فرضها يعني ما من وما عداها مطلقاً
كنوافل الصلاة والطواف وصلاة الجنائز ومس مصحف ووطء حليلة وغيرها قال
الشويزي وطواف الوداع كالفرض العيني على الأقرب وإن توقف فيه بعضهم من
حيث أنه ليس ركناً للقول بأنه سنة اه وأيت الحاقه بالعيني في كلام غيره أيضاً ونية
استباحة نقلها أو الصلاة أو صلاة الجنائز أو خطبة الجمعة تبيح ما عدا فرضها أو نية شيء
مما عداها ما كسجدة ثلاثة أو مس مصحف أو استباحة ووطء أو قراءة أو مكث في مسجد
لا يستبيح بها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا نقلها ولا ما ألحق بها ويستبيح بها
ما عدا ذلك من سائر ما تقدم وظاهر الحاقهم بالطواف بالصلاة أن نية استباحة الطواف

وان كثرت مع فرض عيني
لشبهها بالنافلة في جواز الترك
وتعيينها بانفراد المكلف عارض
• (فصل في أركان التيمم)

(فروض التيمم) أي أركانها (خمس)
الاول النقل (للقرب إلى العضو كما
مر بدله) (الثاني نية الاستباحة)
لما توقف على التيمم كس المصحف
وتمكن الحيل في حق نحو الحائض
ويجب قرنها بالضرب (يعني النقل
لأنه أول الأركان) واستدامتها
إلى مسح شيء من (وجهه) قاله
أحدث مع النقل أو بعده وقبل
المسح أو عزبت بينهما بطل النقل
وعليه أعادته لأنه أول الأركان
لكنه غير منه ودفا شترط استدامتها
إلى المقصود (فإن نوى بتيممه
استباحة الفرض صلى به النقل)
وان لم يستجبه لان استباحة
الأعلى تبيح الأدنى ولا عكس (أو
استباحة النقل أو الصلاة أو صلاة
الجنائز لم يصل به الفرض) اذ هو
أصل فلا يجعل تابعاً للنقل ولا مطلق
الصلاة إذا حوط تنزيلها على
النقل ولا الصلاة الجنائز لما مر أنها
تشبه النقل أو استباحة ما عدا
الصلاة كس المصحف لم يستجبه
فالمراتب ثلاث أعلاها الاولى

ثم الثانية باقسامها (الثالث مسح) ظاهر (١٧٠) (وجهه) كما مر في الوضوء للآية الا انه هنا لا يجب اتصال

كناية استباحة الصلاة فيستريح بها ما عدا الفرض العيني منه - ما هو ظاهر لغیر من دخل عليه وقت طواف مفروض أما هو فلا يتصور في حقه وقوع طواف مسنون حتى يستريح به - هذا التيمم فانه لو نوى بطوافه النقل انصرف للفرض الذي عليه ولم أر من تعرض لذلك وأبدت ما ظهر لي في ذلك في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله ثم الثانية) أي استباحة النقل وأقسامها ثمانية الصلاة وصلاة الجنائزة (قوله لا يجب) وفي التحفة والنهاية والامداد وغيرهما ولا يندب أيضا وجزم الزياي بوجوب ازالة ما تحت الظفر (قوله) وما يغفل عنه الخ) أفاد بمن أن غلة ما يغفل عنه غير ذلك كخوالموق وفي شرح الاستوى على المنهاج جوازاً بوحقيقة الاقتصار على أكثر الوجه اه ولا يشترط عندنا تيقن وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كما نص عليه في الام وصريح به الغزالي وغيره (قوله لا النقلين) عبارة القليوبي في نقلة أي ضربة أخذاً مما بعده اذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل اه قال في المنهاج فلو ضرب يديه ومسح بيمينه وجهه ويساره بيمينه جازاه نعم بسن الترتيب في النقل خروجاً من الخلاف القوي في وجوبه (قوله وتخفيف الغبار) قال في التحفة بالنفض أو النفض حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للاتباع واثلا يشوه خلقه ومن غلة لا يسكن تكرار المسح ويسكن أن لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة اه (قوله وتفریق الاصابع) قال في التحفة ووصول الغبار بين الاصابع من التفریق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية اذ مسح به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط فوصول التراب الثاني من التفریق في الثانية ان لم يزد الا قول قوة لا ينقصه ثم قال ولا ينافي ندب التفریق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتصاف على وجوبه فيها لانه محمول على ما اذا لم يرد التخليل والاقل على ما اذا اراده فالواجب فيها اما التفریق واما التخليل فهو مع التفریق سنة اه (قوله ولا يمسكني تحريكه) قال في التحفة وان اتسع الوقت ثم قال نعم ان فرض تيقن عموم التراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الاجزاء حيث نزلوا كنفيا في المغنى والنهاية بالتحريك حيث فرض وصول التراب به لما تحتته حيث قالوا واجبا به أي التحريك ليس اعين منه بل لا يصل التراب لما تحتته لانه لا يتأتى غالبا الا بالنزع حتى لو فرض وصوله الى ما تحتته لوسعه أو بالتحريك لم يجب نزع اه وظاهر ما نقلته عن التحفة في الاصل يفيده انه لا بد من نزع عن جميع الاصل وقال القليوبي ازالته عن محله بقدر ما يصل التراب الى ما تحتته قال ولا يكفي تحريكه محله بخلاف الماء لقوة سرياه اه (قوله ومسح العضد) أي لاجل التجميل (قوله صلاة صحيحة) فيحث بها من حلف لا يصلح ويحرم الخروج منها ويوطنها الحدث وغيره كروية ماء أو تراب ولو جعل لا يقطع القضاء وينجس جوازها أقل الوقت خلافا لمبحث الاذرى انه يجب تأخيرها الضيقة مادام يرجو ماء أو ترابا اه تحفة وفي النهاية ما قاله الاذرى ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله بخلاف النقل) ومثله قضاء

التراب الى باطن الشعر وان خفت وما يغفل عنه المقبل من أنفسه على شفته (الرابع مسح يديه بمرفقيهما) للآية كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسحين) لا النقلين بأن يقدم ولوجنبا مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسننه) أي التيمم (التسليم) قوله ولولا وجوب (وتقديم اليقى) على اليسرى (و) تقديم (مسح أعلى وجهه) على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه الماسحة اذ **ك**كثر لا لا يشوه خلقه (والموالاته) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفریق الاصابع عند الضرب) لانه أبلغ في ازالة الغبار (ونزع الخاتم) في الضربة الاولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب نزع) أي الخاتم (في الضربة الثانية) عند المسح لصل الغبار الى محله ولا يكفي تحريكه لانه لا يوصله الى ما تحتته بخلافه في الماء (ومن سننه امرار اليد على العضو) كالذلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضا (وعدم التكرار) للمسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار والاستقبال والشهادتان بعده (كالوضوء فيهما) (ومن لم يجد ماء ولا ترابا صلى) وجوبا (الفرض وحده) لحزمة الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يطل غيرها بخلاف النقل اذ لا ضرورة اليه

فأتمه مطاقا ونحوه من معصف وكذا قراءة القرآن بغیر الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد
وتمكن زوج بعد انقطاع فهو حيض وهل الجنابة كالقرض فتجب أو كالنفل فتستغ
جرى في النهاية على الثاني لأن وقتها منقطع ولا نفوت بالدفن وذكر في التحفة كلام من
المقاتلين ثم قال نقلا عن الأذري يصلي قبل الدفن ثم يعيد إذا وجد الطهر الكامل قال
وله وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمتع ومن قال بالجواز (قوله فعل الجمعة) قال
في التحفة لكنه لا يحسب من الأربعين لنقصه

(فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس)

(قوله دم جبلة) أي يقتضيه الطبع السليم (قوله في أوقات العصة) قال الشارح
في حاشيته التي وضعها على تأليف العلامة عبد الله بن محمد بن أبي قشير الحضرمي
فيما يتعلق بالحيض والنفاس والاستحاضة لمطالب وأفهام من الشارح ذلك نقلا عن
شرح العباب له ما نصه أن قولهم في أوقات العصة لا حاجة إليه المجتزأ لا يوضح لانه
استفيد من التعبير بالجبلة أنه كافي المجموع الخلقة أي الدم المعناد الذي يخرج في حال
السلامة اهـ (قوله أي قدرهما) قال العلامة الشيخ محمد العناني في حاشيته على شرح
التحرير شيخ الاسلام ذكر ما نصه ليس المراد أنه لا بد في زمان الأقل من يوم وليلة يتوالى
فيهما الدم غير متصل نقاه كما يومه لفظ متصل بل المراد أنها إذا رأت دما كل منها يتقص
عن يوم وليلة إلا أنها إذا جاءت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال كفي ذلك في حـ ول
أقل الحيض قاله بعضهم وقال بعض آخر المراد بقواهم قدرهما ما إذا ابتداء الدم
في أثناء يوم أو ليلة فإنه يحسب من ذلك الوقت إلى مثله وليس ذلك يوما وليلة بل قدرهما
وقوله متصل حال إذ لا يتصور أن يكون الدم يوما وليلة لا متصلا فهي حال مقيدة للدم
بالواقع في اليوم والليلة أو قدرهما اهـ من حاشية العناني والمراد بالاتصال أن يكون
لوا دخل نحو القطن لتلوث وان لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستحاضة كافي التحفة
وغيرها (قوله لم يتصل) قال المرحوم في حاشيته على الاقتناع ~~كان~~ بشرط أن يكون
مجموع الدماء مقدار يوم وليلة اهـ وهذا قد علم مما سبق آنفا فنخلص أنه لا بد لجعله حياضا
من عدم نقصه عن مقدار يوم وليلة متصلا ولو كان منفردا في خمسة عشر يوما نعم ظاهر
تعبير التحفة وغيره يومين إلى أن مقدار اليوم والليلة أن تلتق من أربعة عشر يوما يكون
ذلك من أقل الحيض أو من خمسة عشر كان ذلك من أكثر الحيض وهو مفهوم قوله في هذا
الكتاب وان لم يتصل وعبارة الارشاد وأكثره خمسة عشر بنقاه فتخلل دماء تحتجمع حياضا
قال الشارح في الامداد بأن لا ينقص مجموعها عن يوم وليلة (قوله وان كان ماء أصفر
أو كدرا) قال في الامداد هـ شيء كالصديد تعلوه صفرة أو كدورة اهـ (قوله باستقراء
الامام الشافعي) أي تتبعه الجزئيات لاثبات أمر كلي وهو تام وناقص فالتام هو الذي

(وأعاد بالماء) مطلقا وبالتراب ان
وجده يجعل يسقط به القرض والا
فلا فائدة في الاعادته ويجوز له
فعل الجمعة بل يجب وان وجب
عليه قضاء الظهر

*(فصل) * في الحيض
والاستحاضة والنفاس

الحيض لغة السيلان وشرعاً عدم
جبلته يخرج من أقصى رحم المرأة
في أوقات العصة (وأقل) زمن
(الحيض) تقطع الدم أو اتصال
(يوم وليلة) أي قدرهما متصلا
وهو أربع وعشرون ساعة
فإنقص عن ذلك فليس بحيض
بخلاف ما يلقاه على الاتصال أو
التفريق فإنه حيض وان كان ماء
أصفر أو كدرا ليس على لون الدم
لأنه أذى فشملته الآية (وأكثره)
زمننا (خمس عشرة يوما بليلاتها)
وان لم يتصل (وغالبه ست أو سبع)
كل ذلك باستقراء الامام الشافعي
رضي الله عنه ومن وافقه
إذ لا ضابط له لغة ولا شرعاً فرجع
إلى المتعارف بالاستقراء

لم يخرج منه شيء من الافراد كهذا الذي نحن فيه والناقص مقابله كسن اليأس قال
 في التحفة بل صرح النص بالآخر اه ومراده بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش
 رضى الله عنها تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويطهرن الحديث
 وفي صحته كلام مذكور في تخريج أحاديث عزيز الرافعي للحافظ ابن حجر فراجع منه ان
 أردته (قوله قربة) منسوبة الى القمر من حيث رؤيته هلا لا وشهوره لا تزيد على ثلاثين
 أى كما أنهم لا تنقص عن تسع وعشرين ونحوها السنة الشمسية المنسوبة الى الشمس
 لا اعتبارها بها من حيث حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليه واختلاف في عدد
 أيامها كما بينته في الأصل وعلى كل قول فالقمرية أنقص من الشمسية (قوله أوبأكثر)
 أى من دون الستة عشر فيشمل ذلك ما اذا كان ستة عشر لانها تسع حيضا وطهرا وفي
 المغنى والنهاية لورأت الدم أياما بعضها قبل زمان الامكان وبعضها فيه جعل المرقى
 في زمن الامكان حيضا ان وجدت شروطه الاتية قال في الامداد وهو القياس وكذا
 يقال لو ناراها البن قبل استكمال التسع كما يصرح به كلام المصنف واقتضاء كلام الرافعي
 وصرح به البارزى (قوله ولا آخرلسنه) أى الحيض قال في التحفة ولا يتأمله تحديد
 سن اليأس باثنين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم قال
 وامكان انزالها كما مكان حيضها واعتقد أن الصبي مثلهما وكذلك النهاية (قوله ثم
 طهرت يوما) كما صرح به هنا كالامداد وعبر في فتح الجواد بقوله لحظة قال العلامة ابن
 قاسم وقد لا يكون بينهما ما طهر اذا تقدم الحيض أخذ من قولهم لورأت حامل عادت
 كخمسة ثم اتصلت الولادة بخبرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم
 ان الخارج حال الطلق ومع الولادة اذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه
 لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما وليلة اه (قوله ستين الخ) عبر
 في التحفة بقوله ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حيضا قال بخلاف انقطاعه في الستين
 فان العائد لا يكون حيضا الا بعد خمسة عشر اه وفي فتح الجواد لورأت نفاسا ثم نفاس
 دون خمسة عشر ثم دما بعد أكثر النفاس كسبعة وخمسين نفاسا ثم نفاسا ثم دما
 يوم الحادى والستين فانه حيض اه (قوله في نحو اغسال الحج) أى كالعيد (قوله كره
 لها) أطلق الكراهة هنا وكذلك في التحفة والجمال الربلى في شرح العباب وفي الاسنى
 والنهاية محل الكراهة اذا عبرت لغير حاجة قال في فتح الجواد والوجه ان مروره كونه
 جائز بخلاف نحو سرير يحمله انسان اه (قوله وبه) أى بكراهة مرورها في المسجد
 عند أمن التلويت فارق حكم الحائض حكم الجنب فان عبوره خلاف الاولى وليس
 بركوه وفارق أيضا اذا التفت فانه اذا أمر لم يكره كما يجسه في التحفة ومستحق الغير
 انما يحرم تحييسه عند التحق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد فافترا (قوله ان لم
 تبدل الخ) فلا يحرم الخلع في الحيض لان بذها المال يشعر باضطرابها الى الفراق حالا

(ووقته) أى أقل سن تصوران
 ترى الاثنى فيه حيضا (تسع سنين)
 قربة ولو بالسداد الباردة تقريرا
 حتى اذا رأت قبل تمامها بدون
 ستة عشر يوما كان حيضا أو
 بأكثر ~~كان~~ دم فساد ولا
 آخرلسنه فغادمت حية فهو
 يمكن في حقها (وأقل طهر)
 فاصل (بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما بليالها) بالاستقراء أيضا
 ونحو بالحيضتين الطهرين
 حيض ونفاس فانه يكون دون
 ذلك فلورأت حامل الدم ثم طهرت
 يوما مثلا ثم ولدت فالدم بعد الولادة
 نفاس وقبلها حيض ولورأت
 النفاس ستين ثم طهرت يوما مثلا
 ثم رأت الدم كان حيضا على المعتمد
 (ويحرم به) أى الحيض (ما يحرم
 بالجنب) تمام تزويده على ذلك منها
 الطهارة فية التعبد الا في نحو
 اغسال الحج (و) منها (مرور
 المسجد ان خافت تلويثه) صيانة
 له ومثلها كل ذي براءة فضاحة
 فان أمنته كرهها الغلط حدثها وبه
 فارق ما مر في الجنب (و) منها
 (الصوم) اجماعا (و) منها
 (الطلاق) فيه ان لم تبدل له في
 مقابله ما لا تضررها بطول مدة
 التعرض

ولم يكن من حكمين رأياه أو يحكم كما عليه بعده طالبت به لوجوبه حينئذ ولو في الحيض ومن شروط التحريم أن تكون موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة ماء المحترم وقد علم ذلك والأفلا تحريم ومثل الطلاق في الحيض تعليقه بما يوجد من الحيض قطعاً أو يوجد فيه باختباره بخلاف معلق قبله أو فيه بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختباره فلا يحرم لكن تسن له مراجعتها كالطلاق المحترم ومثل الحيض في التحريم الطلاق في طهر وطئها فيه أن كانت ممن قد تحبل لعدم صغرها أو يأسها ولم يظهر حمل ومحل تفصيل هذا الطلاق مبني على الطلاق السني والبدعي (قوله إذا بقي منه الخ) أي الحيض وقد قال تعالى فطافوهن لعنتهن (قوله بأن يكون لاحقاً الخ) خرج به ما إذا لم يكن لاحقاً به كأن حلت من وطئ شبهة فيحرم طلاقها في الحمل لتضر رها بطويل العدة عليها لأنها لا تشرع في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله ولو احتمالاً) كحمل منقبي بلعان لأن نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثمة لو استلحقه لحقه (قوله وهو) أي الجماع كسيرة قال ابن قاسم واقتصارهم على الوطئ في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطئ في غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع غير الوطئ فقضيته أن ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر اهـ (قوله يكفر مستحله) قال في شرح العباب ولا يخلو عن وقعة أما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفة أو كدورة فلا كفرية كما في الأنوار وغيره في الأولى وقيل بأنها في الثانية للخلاف في كل منهما اهـ قال الهاتني في حواشي التحفة ويؤخذ منه عدم الكفر فيما إذا وطئ الحائض في الزائد على عشرة أيام إذا كانت شحيض خمسة عشر يوماً مثلاً لأن أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشرة أيام اهـ كلام الهاتني ومن خطه نقلت وما ذكره ظاهر لكن صواب العبارة أن يقول إذا اعتقد الحل بدل قوله إذا وطئ الحائض أو وطئ الحائض ليس بكفر مطلقاً أن لم يعتد حله وفي التحفة من استحل كفر أي في زمن الدم اهـ أي فالطهر المتخلل بين الدماء لا كفر في اعتقاد حله فيه للخلاف في حله (قوله وغيره) أي غير الوطئ والحاصل أن الوطئ يحرم مطلقاً سواء كان بجائل أم لا والاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يحرم مطلقاً سواء كان بجائل أم لا والاستمتاع بما بين السرة والركبة فيه تفصيل أن كان بجائل حل والأفلا هذا أن قلنا المحرم الاستمتاع وأما إذا قلنا المباشرة فيبطل في الأخير التمتع بالمباشرة (قوله بجهومه) أي وهو منع ما تحت الأزار ومنطوقه حل ما فوقه (قوله اصنعوا كل شيء) عام يشمل ما تحت الأزار غير الوطئ في الفرج فخصناه بما فوق الأزار فيكون التقدير اصنعوا كل شيء فوق الأزار وهنا كلام لا يتحمله هذا الكتاب وفي وجهه في المذهب لا يحرم غير الوطئ واختاره النووي في التقيح والتحقيق وحاول رد المذهب إليه لأن حديثه أصح (قوله يوشك) بكسر الشين مضارع أوشك بفتحها وهو من أفعال المقاربة ومعناها هنا يسرع فبما بين السرة والركبة حريم الفرج وهو المحمي أي الممنوع منه فمن باشر بين السرة والركبة يسرع أن يجامع في الفرج فيقع في الممنوع منه

إذا بقي منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملاً وكانت عدتها تنقضي بالحمل بأن يكون لاحقاً بالطلاق ولو لاحقاً لم يحرم (والاستمتاع بما بين السرة والركبة) سواء الوطئ ولومع حائل وهو كبيرة يكفر مستحله وغيره لامع حائل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وصح أنه صلى الله عليه وسلم لماسئلاً عما يحل من الحائض قال ما فوق الأزار وخص بفهومه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ولم يعكس عملاً بالأحوط لخبر من حرم حول المحمي يوشك أن يقع فيه (قوله كحمل منقبي بلعان) أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين ومسوح ذكره وأتياه مطلقاً وذكره فقط ولم يتمكن أن تستدخل منه والالحقه وإن لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث الملقيني الملقوق وغيره عدمه ومولود دون ستة أشهر من العقد فلا تنقض به العدة اهـ كلام التحفة في باب العدد جعل الليل (قوله أيضاً) كحمل منقبي بلعان) لعلة تصدير مجرد احتمال لحوق الحمل والأفلا يتصور في المنقبي بلعان طلاق لترتب الانفساخ على اللعان فتأمل به جعل الليل

وشمل تعبيره بالاستمتاع تبعاً
للاوضة وغيرها النظر والمن
بشهوة لا غيرها لكن عبر في
التحقيق وغيره بالمباشرة الشاملة
للمس ولو بلا شهوة دون النظر
ولو بشهوة والاوجه ما أفاده كلام
المصنف وغيره من أن التحريم
منوط بالتمتع وبحث الاسوى أن
تمتعها بما بين سرته وركبته كدكسه
فيحرم واعتضه كثيرون بما فيه
نظر والذي يجب أن لا أن يلمس يدها
بذكره لانه تمتع بما فوق السرة
بخلاف ما إذا لمسته هي لثمتها
بما بين سرته وركبته فيحرم على
كل تمكين الاخر مما يحرم عليه
ويخرج بما بين السرة والركبة
ماعداء ومنه السرة والركبة
ويستمر تحريم ذلك عليهما الى أن
ينقطع وتغتسل أو تتيم بشرطه
نعم الصوم والطلاق يحصلان بمجرد
الانقطاع (ويجب عليهما) أى
الحائض (قضاء الصوم) بأمر
جديد (دون الصلاة) اجماعاً فيما
للمشقة في قضائها التكرار دون
قضائه

* (فصل في المستحاضة) *

والاستحاضة دم علة يخرج من
عرقه في أدنى الرحم وقبل هي
المتصلة بدم الحيض خاصة

(قوله بالاستمتاع الخ) اعلمه الشارح في كتبه شرح الارشاد وشرح العباب وحاشيته
على رسالة باقشير المتقدم ذكرها واقضاء كلام التحفة في المتحيرة وقال في الامداد الاوجه
ما بينته في بشرى الكريم ان التحريم منوط بالتمتع قال خلافاً لشيخنا (قوله وغيره) أى
كأجمعهم وقال في التحفة هنا انه الاوجه واعلمه شيخ الاسلام والمغنى وانهاية وغيرهم
والذى يظهر للفقير أن الاول هو الاوجه فخره (قوله بما فيه نظر) منه انه غلط بحسب
فانه ليس في الرجل دم - في يكون ما بين سرته وركبته كما بين سرته وركبته فمهما ذكره
غايته انه استمتع بكفها وهو جائز قطعا وبأنها اذا مست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها
بما فوق السرة والركبة وهو جائز وبأنه كان الصواب في نظم القياس أن يقول كل
ما منعناه منه تمنعها أن تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرته
وركبته ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بين سائر بدنها من استمتاعها به طلقاً وبحرم
عليها حينئذ وقوله بما فيه نظر بين وجهه في الامداد وهو أن الدم ليس له مدخل في عليته
حرمة تمتعه بما بين سرته وركبته قال في التحفة لوجود الحرمة مع تيق عدمه اه قال
في الامداد نعم ينظر فيه بأنه خلاف قضية كلامهم لأنهم أباحوا له التمتع بذكره في كفها
مثلاً ويلزم من ذلك تمتعها بما بين سرته وركبته الخ (قوله والذي يجب الخ) بحث نحوه
في التحفة أيضاً وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة الفشيرى
في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرته وركبته (قوله بشرطه) هو فقد الماء حساً أو
شرعاً (قوله بأمر جديد) هو قول عائشة رضي الله عنها كئنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر
بقضاء الصلاة ولم يشملها عموم الامر وهو قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه لان
منهها من الصوم عزية والمنع والوجوب لا يجتمعان في آن واحد وقيل يجب عليها عموم
الامر ثم يسقط عنها العذر الحيض وفائدة الخلاف في ذلك تظهر في نحو الايمان والتعالين
فاذا قال لزوجه متى وجب عليك الصوم فأنت طالق مثلاً على الاول لا تطلق حتى ينقطع
الحيض وعلى الثاني تطلق في حال الحيض لوجوب الصوم عليها فيه وفي التحفة بعد أن ذكر
أن الاحتياج اذا قضت انية لقضاء بناء على الاصح مانصه وتسميته قضاء مع انه لم يسبق
لفعله مقتض في الوقت كما تقر انما هي بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت اه (قوله
دون الصلاة) استوجه الخطيب في المغنى والرملى في النهاية كراهة قضائها واستوجه
الشارح في التحفة وشرحي الارشاد الحرمة قال في التحفة ولا تمنع منها عليها لان
الكراهة والحرمة هنا من حيث كونها أصلاً لا لاصح خارج نظير ما ياتي في الاوقات
المكروهة اه وجرى عليه الخطيب في المغنى وخالف الرملى في النهاية فاستوجه الانعقاد
قال اذا يلزم من عدم طاب العبادة عدم انعقادها اه

* (فصل في المستحاضة) *

(قوله)

وقوله وغيره) أي غير المتصل بالحيز من الدم الذي تراه من لم تبلغ سن الحيض أو بلغتته ولكن نقص عن يوم وإسائه أو كان حالة الطلق ولم يتصل بحيز سابق (قوله والخلاف افظى) إذ الخلاف في أن دم الفساد المذكور حكمه حكم دم الاستحاضة الكائن بعد الحيض وإنما الخلاف في كونه هل يسمى استحاضة كالتصل بالحيض أو لا فالخلاف في التسمية خاصة هذا تقرير كلامه وقد يقال تظهر فائدة الخلاف في الإيمان والتعاليق وهو ظاهر فخره (قوله تغسل فرجها) أي أن لم ترد الاستنجاء بالخرأ واتقل الدم لما لا يجزى فيه الخرج أو جف (قوله صائتة) أي ولو فلا خلافا للزركشي (قوله بعض خيط قبل الفجر) قبله بقيل الفجر لما هو واضح أنه بعد الفجر مظهر وفي التجاسات من التحفة أن الزركشي نقل عن ابن عدلان واقتره محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقى بعضه بارزا أن وصل طرفه لاه عدة لاتصال محوله وهو طرف البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما إذا لم يصل إليها لأنه الآن ليس حاملا متصل بنجس أه ونقله في الأديان عن المجموع وهذا يوافق معتمد الشارح وأما الجمال الرملي فعنده ما جاوز مخرج الجماع بنجس (قوله وطرفه خارج) فانه يؤمر بيلعه أو نزعه وييطل به صومه لأن نزعه ملحق بالقي وبإدائه ملحق بالاكل ولا تصح الصلاة بتركه على حاله لاتصاله بالنجس الجوفى وفي كتاب الإيمان من التحفة ما قصه وأما قول الزركشي فيمن ابتلع خيط اليل ثم أصبح صائما ولم يجد من ينزعه منه كرها أو غفلة ولا كما يجب بره على نزعه حتى لا يفطر لو قبل لا يفطر بنزعه هو له لم يعد تنزيلا لا يحجب اشترع منزلة الاكراه كن حلف لبطأن زوجته فوجدها حائضا فرددت عا طيه المقطر باختياره فاقباس انه ينزعه ويفطر كريض يحشى على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعا على المقطر ويفطر به الخ (قوله تعصب) ولا يضرب خروج دم هذا العصب الا ان كان لتقصير في الشدة تحفة (قوله مشقوقة الطرفين) لانه ان اتصل طرفها بالآخر تعذر ربطها على الوصف الذي ذكره الآن تربطها مشنية على طاقين (قوله فعل ذلك) أي ما ذكر من الاستنجاء فالخشو فاعصب فالوضوء والتيمم (قوله كالتيمم) قال في التحفة ومن ثمة كانت كالتيمم في تعيينه في الاستباحة كما قدمه في الوضوء وفي انها لا تجمع بين فرضين عينيين كما سنده وفي انها ان نوت فرضا ونفلا أيحسا والافاقوته وغيره ما لم يكن أعلى منه مما أمر في التيمم بتمصيله اه (قوله وتبادر) قال الخطيب في شرح التنبية قال في المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المبادرة واعتفرا آخرون الفصل اليسير وضبطه بقدر عاين صلاتي الجمع وهذا الثاني أوجه اه وفي الماغنى ينبغي اعتماد الثاني وفي النهاية الاوجه الثاني (قوله بالصلاة) أطلق الصلاة كالمناج وعبر في المنهج بالفرض قال الزيادي في حاشيته قضية انه لا تجب المبادرة بالنقل وبدل له جواز فعله بعد خروج وقت الفرض اه لكن نقل الشوبري عن خط الشمس الرملي في بعض الهوامش انه يتجه حله على مبادرتها به أخذ من قوله هم ان تأخيرها لا مصلحة الصلاة

وغیره دم فساد والخلاف لفظی (والمستحاضة) يجب عليها أمور منها انها (تغسل فرجها) جماعه من النجاسة (ثم تحشوه) بنج قطعة (الاذا) تأذت به كأن (أحرقها الدم) فحينئذ لا يلزمها (أو كانت صائتة) فحينئذ يلزمها ترك الحشو والاقتصار على الشد نهى رارعاية لمصلحة الصوم وانما روعيت مصلحة الصلاة فيمن ابتلع بعض خيط قبل الفجر وطرفه خارج لأن المحذور هنا لا ينتفى بالكيفية فان الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم (فان لم يكفها) الحشو وكثرة الدم وكان يدفع أو يقل بالعصب ولم تتأذ به (تعصب) بعد الحشو (بخرقة) مشقوقة الطرفين بأن تدخلها بين فخذيها وتلقها بما على الفرج الصاقا جيدا ثم تخرج طرفا لجهة البطن وطرفا لجهة الظهر وتربطها بهو خرقه تشدها بوسطها (ثم تتوضأ أو تتيمم) عقب ذلك وترتق الوضوء انه يجب الموالاة في جميع ذلك وانما يجوز لها فعل ذلك (في الوقت) لا قبله كالتيمم (وتبادر) وجوبا عقب اطهر (بالصلاة) قليلا للحدث (فان آخرت لغير مصلحة الصلاة) كالاكل (استأنفت) جميع ما ذكر وجوبا وان لم تزل العصابة عن محلها ولا تظهر الدم من جانبها التيمم كتردد مع استئنائها عن احتمالها بالمبادرة

أما إذا أخرت لمصلحة الصلاة
كاجابة المؤذن والاجتهاد في القبلة
وستر العورة وانتظار الجمعة
والجماعة وغير ذلك من سائر
الكالات المطلوبة منها لاجل
الصلاة فإنه لا يضر مراعاة لمصلحة
الصلاة (وتجب الطهارة وتجديد
العصاة) وغيره مما مر على الوجه
السابق وإن لم يزل عن محله نظير
ما مر (المسئل فرض) عيني أو
انتقاض طهر أو تأخير الصلاة
عنه كما مر وأخرج دم بتقصير في
نحوه لما صح من أمره صلى الله
عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة
ولها مع الفرض ما شاءت من
النوافل (وسلس البول و) سلس
(المذى) والودى ونحوها (مثلها)
في جميع ما ترغم سلس المني يلزمه
الفصل لكل فرض ولو استمسك
الحدث بالجلوس في الصلاة وجب
بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن
يعلق قارورة يقطر فيها بوله

(قوله وقيدته في شرحي الارشاد
الخ) عبارة الشرح انه غير فان
أخرت بأن تؤضات في أول الوقت
وصات في آخره أو بعد خروج
الوقت نظر ان أخرت لا مبررجع
الى الصلاة ككسر العورة
والاجتهاد في القبلة والاذان
وانتظار الجمعة والجمعة فيجوز
وليس ذلك من موضع الخلاف
والاقل أنه أوجه الخ اه أصل

يطل طهرها اه (قوله وانتظار الجمعة والجماعة) أي الجماعة المشروعة لها كما في التحفة
وغيرها بأن تكون صلاتها مما يسن لها الجماعة والا كالتذكرة مما لا تشرع فيه
الجماعة لا يغتفر التأخير الضار لاجلها ومن ذلك ذهابها الى المسجد الاعظم قال في التحفة
ان شرع لها اه أي الذهاب اليه قال في الامداد بان ككانت يجوز في ثياب بذلتها قال
الماوردي أو كل موضع فاضل وتحصيل ستره صلى اليها قاله في المجموع ومنه يؤخذ أن
كل فضيلة في الصلاة كذلك ويحتمل تقييده بالفضائل المتأكدة الخ (قوله فانه لا يضر)
قال في النهاية وان خرج الوقت وفي حواشي المحلى للقلوبي وان طال الزمن وخرج به
الوقت وان حرم عليها اه وكذلك الشارح في حاشيته على الرسالة القشيرية في الحيض
المتفق ذكرها فانه قال فيها وان خرج الوقت وقيدته في شرحي الارشاد بالتأخير عن أول
الوقت امكن كلام الرافعي ككالصريح في أنه لا خلاف في الجواز وان خرج الوقت
وقد ذكرت عبارته في الاصل ومن التأخير لمصلحة الاشتغال بالراتبة القبلي كما في الفتح
وأصله (قوله أو انتقاض طهر) أي يحدث آخر غير حدثها الدائم قبل الصلاة أو فيها
(قوله عنه) أي عن الطهر اغبر لمصلحة الصلاة (قوله بتقصير في نحو شد) قال الشارح
في حاشيته على رسالة الحضرمي في الحيض ولو زالت العصاة أو احكامها فخرج دم أو زاد
أو خرج دم لتقصير في الحشو بطل الوضوء وكذا لو شقيت ان خرج الدم أثناء الوضوء
أو بعده والا فلا يبطل بخلاف اه وفي شرح المنهاج للتنقي السبكي الزوال اليسير يعني عنه
اه (قوله لها) أي المستحاضة وهي فاطمة بنت أبي حبيش حيث قال لها صلى الله عليه
وسلم توضئي لكل صلاة والحديث قال فيه الترمذي حسن صحيح (قوله ما شاءت من
النوافل) هكذا أطلق في شرحي الارشاد والخطيب في شرح التتبيه وظاهره انه لا فرق
بين بقاء الوقت وخروجه واعتمده في التحفة حيث قال ولو بعد الوقت كما في الروضة وان
خالقه في أكثر كتبه اه واعتمد الثاني ابن أبي قشير في رسالته في الحيض وجمع الشهاب
الرملي بحمل الاول على روايت الفرائض والثاني على غيرها وأقره عليه غير واحد ونظر
فيه الشهاب القليوبي وعلى الجمع المذکور قال الشوبري في حواشي شرح المنهاج
لو شرعت في غير الراتبة في وقت يجوز شروعها فيه ثم مدت الى أن خرج الوقت فهل تبطل
الا ان أولها وبغفر الذي يظهر الاول فليتناقل اه بما فيه (قوله ونحوها) قال في النهاية
وذوالجرح السائل ككالمستحاضة في الشد وغسل الدم لكل فرض كما في المجموع
زاد الشارح في الامداد لكن لا وضوء عليه لكل فرض ومثله ذوباسور خارج خارج
معهده بحيث لا ينقض خارج اه (قوله للسلس) بكسر اللام قال النووي في نسكت
التنبيه كل ما ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو الشخص الذي به ذلك وما ذكر
مع الاستحاضة فهو بفتح اللام وهو عبارة عن المصدر ذكره الشيخ تقي الدين وغيره
اه وفي حاشية التحفة لها في فائدة صرح بعضهم بأن من به سلس فساء أو ضراط

(وأقل النفاس) وهو الدم الخارج
بعد فراغ الرحم (لحظة) يعني لا حد
لاقله بل ما وجد منه نفاس وإن قل
(وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون
يوماً) بالاستقراء (ويحرم به ما يحرم
بالحيض) مما ترقياسا عليه * ثم
يجب على النساء أن يتعلن ما يتجنب
اليه من هذا الباب كغيره فإن كان
زوجها عالماً لمزمت عليها والافلها
الخروج لتعلم ما لمزمتها تعلمه عينا
بل يجب ويحرم منعها إلا أن يسأل
ويخبرها وهو ثقة وليس لها خروج
إلى مجلس ذكر أو علم غير واجب
عيني الأبرياء

(باب الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشعر أفعال
وأفعال غالباً مفتحة بالتكبير
المقترن بالنية محتقة بالتسليم وأصلها
قبل الإجماع الآيات والأحاديث
الشهيرة (تجب) الصلاة وجوباً
موسعاً إلى أن يتيقن من وقتها ما يسعها
مع مقدر ماتها أن احتاج إليها
فيجوز تأخيرها إلى ذلك بشرط أن
يعزم على الفعل

مثل المستحاضة فيجب عليه أن يحشو وفريجه ويعصبه بفتح الماء واسكان العين وكسر الصاد
الخفيفة وأن يتوضأ بعد دخول الوقت لكل فرض اهـ (قوله بعد فراغ الرحم) أي من جميع
الولد ولو من نحو علقه ومضغة هي مبدأ خلق آدمي قال في الامداد وقبل مضي خمسة عشر
يوماً من الولادة ومن غير بأنه الخارج عقب الولادة جرى على الغالب ووقته من أقول
خروج الدم بعد هالاً منهم على ما مرّاه وفي الخفة ابتداءه من رؤية الدم على تناقض للمصنف
فيه وعليه فزمن النقاء لانقاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من
الستين كما قاله البلقيني اهـ وفي النهاية أوله من خروجه أي الدم لانها كما صححه في التحقيق
وفي موضع من المجموع وهو المعتمدان صحح في الروضة وموضع آخر من المجموع
عكسه قال وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه إلى الثاني أقرب اهـ قال
الخطيب في المغني كلام ابن المقرئ يميل إلى الثاني وينبغي اعتناؤه وإن كنت جريبت على
الأول في شرح التنبية وخروج بعد فراغ الرحم ما قبله فالدم الخارج في فيه حيض بشرطه
قال في الإرشاد ويحيض برؤيته ولو حاملاً بين توأمين ثم قال لا في طلق فإن نقص قضت
وبانقطاعه تطهر اهـ قال في الامداد بعد قول الإرشاد بين توأمين مانصه أو بعد سقوط
عضو من الولد وباقيهما يجتزأ الخ وقال في شرح قوله لا في طلق مانصه أو مع خروج الولد لأن
انزعاج الولد بالطلق يدل على أن خروجه لهذه العلة لا للجبلة فلا يكون حيضاً لذلك
ولانقاساً لتقدمه على الولد اهـ وخروج بقول الإرشاد قبل مضي خمسة عشر يوماً الخارج
بعدها فإنه حيض وفي الامداد انقست ساعة أو أكثر ثم ظهرت خمسة عشر يوماً ثم رأت
الدم يوماً وليلة فأكثر قال في النفاس والعائد حيض وما بينهما ما طهر الخ وقد تقدم ما يتعلق
بهذا قبل هذا الفصل فراجع منه إن أردته

(باب الصلاة)

(قوله غالباً) قيد للأقوال والأفعال لتخرج صلاة الأخرس التي لا قول فيها قال في الامداد
وصلاة المريض الجارية على قلبه لا شيء فيها من الأفعال الظاهرة التي هي المراد بدليل
عطفا على الأقوال كذا قاله الشارح وفي دلالة العطف على ذلك نظر بل يدعى أنه دال
على أن المراد منها ما يشمل فعل القلب بدليل مقابلاتها بالأقوال فقط فتدخل صلاة المريض
المذكورة اهـ كلام الامداد وعليه فغالباً قيد للأقوال فقط وعليه جرى في فتح الجواهر
حيث قال أقوال غالباً دخلت صلاة الأخرس وأفعال ولو قلبية لتدخل صلاة المريض
الجارية على قلبه اهـ لكن ظاهر كلامه في الخفة يشهد أنه قيد لها حيث قال فلا ترد صلاة
الأخرس وصلاة المريض التي يجزيها على القلب بل لا يرد أن مع حذف غالباً لأن وضع
الصلاة ذلك فما خرج عنه لعارض لا يرد عليه اهـ وهو ظاهر كلام غيرهما أيضاً وذهب
القليوبي إلى أن صلاة الجنائز صلاة قال لان قيامها أفعال وإن لم يحدث بها من حلف
لا يصلي فطر العرف اهـ وجرى الشارح وغيره على أنها ليست صلاة وجرى في الإيعاب

فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر (١٧٨) فانه وان كان مخاطبا بها لكن في الاخرة ليرتب عقابها عليه لاني

الذي لا ياتنا بقره على تركها بنحو الجزية (بالغ) لاصبي وان لم يله امره بها (عاقل) لا يجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلي أسلم ترغيبا له في الاسلام (الامرئ) فعله بعد الاسلام قضاء جميع ما فاتته تغليظا عليه (ولا) قضاء (على صبي) لعدم تكليفه وان حلت منه (ولا حائض ونفساء) لانهما مكلفان بتركها ومن ثم حرم عليهما قضاؤها وقيل يكره (ولا يجنون) لعدم تكليفه (الامرئ) فيلزمه قضاؤها حتى أيام الجنون تغليظا عليه (ولا) قضاء (على) شحو (منغى عليه) ومعتوه ومبرسم لعدم تكليفهم الامرئ فانه يقضى مطلقا كما علم بعمامر (والا السكران المتعدى بسكره) فيلزمه قضاء الزمن الذي يفتنى اليه السكر غالبا دون ما زاد عليه من أيام الجنون وشحوه وفاق المرتد بان من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وانما يمنع نحو الحيض القضاء ولو مع الردة لان سقوط الصلاة عن الحائض عزية لانها مكلفة بالترك وعن نحو الجنون رخصة والمرتد والسكران ليسا من أهلها وكذا لا قضاء باستحجال الحيض بخلاف استحجال الجنون أما إذا لم يتعد بسكره كما إذا تناول شياً لا يعلم انه يزيل العقل فلا قضاء عليه كما مر في الانعام لعذره

تعالى ان العباد على ان سجدوا للتلاوة والشكر ليستأبوا صلاة لاشتمالها على فعل واحد هو السجود ويجري عليه القليوبى أيضا وقال سم في شرح مختصر أبي شجاع فيه نظر اذا الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجا عن مسمى السجود اه وقال الشوبري وقد يقال المراد أفعال مخصوصة ثم قال ونخرج بقولنا مخصوصة سجدة التلاوة والشكر فانها ليست بصلاة كصلاة الجفازة اه (قوله فيه) أى في الوقت وحينئذ لا يأثم لومات قبل فعلها ولو بعد امكانه بخلاف ما إذا لم يعزم على فعلها فانه يأثم حينئذ (قوله كل مسلم) أى ولو فيها مضى لبشمل المرتد كما يدل له قوله بعد فلا قضاء على كافر الامرئ (قوله مخاطبا بها) كسائر القروع قال في التحفة اى المجمع عليه منها كما هو ظاهر (قوله لاني الدنيا) قال الشارح في شرح العباب لكن الحربي طالب بالادام ويلزمه كونه مخاطبا بفروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها مخاطب طالبة باعتبار اللزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يعال بالبدء الا بالاسلام اه ومثله في ذلك كما لا يخفى المرتد وعلى الثاني جرى في التحفة فقال وغيره أى غير الذى مطالب بالاسلام وبذل الجزية اه وفي الصوم من التحفة ما يقيده الفرق بين المرتد والاصلي فراجع الاصل ان اردته (قوله فلا قضاء على كافر) جزم مرفى النهاية بعدم انعقاد القضاء عنه قال سم ووجه ذلك الجزم في درسه بأن قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ندباً لانه ينقره والاصل فيما لم يطلب أن لا ينعقد اه قلت وهذا التوجيه يرد عليه في قوله بانه قضاؤه الحائض وأفتى السيوطي بأن له القضاء وأطال الكلام على ذلك وهو التحقيق ان شاء الله تعالى (قوله الامرئ) بالجر على البدل من كافر على مذهب البصريين من ان الرجوع في الاستثناء اذا كان تاما غير موجب الاتباع على البدلية ويجوز نصبه لما روى سيدي عن يونس وعيسى ان بعض العرب الموثوق بعربتهم يقول ما مرت بأحد الا يزيد بالنصب وقرئ في السبع ما فعلوه الا قلنا بالنصب وهي قراءة ابن عامر (قوله على صبي) قال الشارح في شرح العباب قضية كلام بعضهم ان الصبي مثل الجنون والمنغى عليه فيسقط له قضاء ما فاتته زمن الصبا وعليه فهل يستوى ما قبل التمييز وما بعده في ذلك أو يختص ذلك بما بعده التمييز كل محتمل والقياس على الجنون يشعر بعدم الفرق وان أمكن فان الجنون سبق له تكليف بخلاف الصبي لكنه منتهض عن اتصال جنونه بصباه اه قال الشوبري بعد نقل بعضه عن الایعاب مانعه وأقره في القيص ثم رأيت في هنا في الایعاب قال ولو بلغ ولم يعز ثم ميز لم يؤمر بالقضاء هنا وجوبا ولا ندباً لانه لم يوجد في حقه سبب يقتضى ذلك اه (قوله وقيل يكره) تقدم الكلام عليه في الحيض (قوله الامرئ) تقدم الكلام عليه آتيا وأن الافصح الجرح على البدلية (قوله ومعتوه) في القاموس هو ناقص العقل أو فاسده أو دهنه أو المجنون المضطرب (قوله ومبرسم) هو الذى أصابته علة يمدى فيها (قوله بخلاف استحجال الجنون) فاذا كان عادة شخص يجن عند الغروب مثلا فشرط دواءه جفن عند

(ويجب على الولي) الأب أو الجد ثم الوصي أو القيم (والسيد) والملتقط والمودع ١٧٩ والمستعير ونحوهم تعليم المميز أن النبي صلى

الله عليه وسلم ولد بمكة وبعث بها
ومات بالمدينة ودفن فيها ثم (أمر)
كل من (الصبي المميز) والصبيبة
المميزة (بهما) أي بالصلاة بشروطها
(السبع) أي بعد سبع من السنين
وان مميز قبلها ولا يتجمع صبغة
الامر من التمهيد (وضربه)
وضربها (عليها العشر) أي بعد
العشر لما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم عروا اولادكم بالصلاة وهم
ابناء سبع واضربوهم عليها وهم
أبناء عشر وحكمة ذلك القرين على
العبادة والتمييز أن يصير بحيث
يأكل وحده ويشرب وحده
ويستحي وحده ويختلف باختلاف
أحوال الصبيان فقسدي يحصل مع
الخمس وقد لا يحصل الامع العشر
وعلى من ذكر أيضا نهي عن المحرمات
حذ في الصغار وتعليم الواجبات
ونحوها وامره بها كالمسؤول وحضور
الجماعات وسائر الوظائف الدينية
ولا يسقط الامر والضرب عن ذكر
الابالوغ مع الرشد (واذا) زال
المانع السابق كأن (بلغ الصبي) أو
الصبيبة (أو أفاق المجنون أو المغمي
عليه أو أسلم الكافر أو طهرت
الحائض أو النقساء قبل خروج
الوقت) ولو (بتكبيره التحريم) أي
بقدر ما يسعها (وجب القضاء)
لصلاة ذلك الوقت (بشرط بقاء
السلامة من الموانع بقدر ما يسع
الطهارة والصلاة)

الصحيح لزمه القضاء وفي الامداد ولو ثبت الحاجة فزال عقله لم يقض (قوله على
الولي) في التحفة على كل من أبويه وان علاق قال ويظهر أن الوجوب عليهما على الكفاية
فيسقط بفعل أحدهما الحصول المقصود به انتهى قال في الايعاب ولو من قبل الام كما قاله
التاج السبكي وفيه أيضا وانما خوطبت به الام وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر
بالعرف ولذا وجب ذلك على الاجانب أيضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما خصوا
الابوين ومن يأتي بذلك لانهم أخص من بقية الاجانب اه ودخول الام في ذلك مذكور
في الامداد والفتح وكلام غير الشارح وانما لم يذكرها هنا لان الماتن اقتصر على الولي
وليست هي من الاولياء (قوله ونحوهم) في التحفة فالامام فصلها للمسلمين فيمن لا أصل
له تعليمه ما يضطر لعرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها الخاص
والعام ثم قال ما حاصله لا بد أن يذكر له من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة
ما يميزه به ولو بوجه ثم انه بعث بمكة ودفن بالمدينة ويجب بيان النبوة والرسالة وانه محمد
الذي هو من قريش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا ولونه كذا نبي الله ورسوله الى الخلق كانه
وكذا يقال في جميع ما انكراه كفر اه قال وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله معرفة
النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ثم معرفته تعالى بما لا بد منه (قوله عليها) أي على الصلاة أي
على تركها بعدها أي العشر وهذا ما اعتده الشارح واعة بالجمال الرمي من ابتدائها
بخلاف السبع ويجب أن يكون غير مبرح فلو لم يفد المبرح تركهما على المعتمد ويجب
ضربه أيضا على ترك شرط من شروطها وكذا على قضائها كما في التحفة وغيرها قال الشوري
انظر لو كانت مما فاتت قبل العشر ظاهرا طلاقهم نعم ووافق عليه شيخنا الزبائدي اه (قوله
مع الخمس) بل الرابع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن أربع سنين قبل هو سفيان بن عيينة
التابعي حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة في زمن أبي حنيفة رضى الله عنه (قوله
وتعليم الواجبات) قال في التحفة وأجرة تعليمه ذلك كقراءة وآداب في ماله ثم على أبيه
وان علامه على أمه وان علمت اه وذهب الشارح في التحفة الى وجوب ضرب زوجته
على ترك الصلاة ولو في الكبيرة لكن ان لم يخش نشوزا أو مارتة الخ (قوله مع الرشد) هو
صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما يطل العدة من كبيرة أو اصرار على هفوة اذ لم تغلب
طاعته معاصيه ولا يذربان بضيق المال باحتمال غبن فاحش (قوله السابق) وهو
الكفر والصباء والجنون والانغماء والسكر والخم والنفاس (قوله الطهارة) أي عن
الحدث والغلب قال في التحفة نعم يأتي في الصبي والكافر ما يعلم منه انه لا يحتاج اليها أي
الى شروط الصلاة فيه أي الوقت لانه يمكنه فعلها قبل زوال مانعه أما في الصبي فواضح
وأما في الكافر فلا قدرته على زوال مانع ما يحتاج اليه منها اه وقال الشهاب القليوبي في
حواشي المحلى ولا تظن لامكان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتمد عند شيخنا

قياسا على اقتداء المسافر عمت في
جزء من صلاته بجامع لزوم الاتمام
ثم لزوم القضاء هنا (ويجب) أيضا
(قضاء ما قبلها ان جعت معها)
كالظهر مع العصر والمغرب مع
العشاء لان وقتها وقت لها حالة
العدر حالة الضرورة أو في بخلاف
ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح
وهي مع الظهر والعصر مع المغرب
فلا تلزم وانما يجب مع قبلية تجمع
(بشرط) بقاء (السلامة من
الموانع قدر الفرضين والاطهارة)
بأن يبقى بعد زوال العذر سالما
من الموانع زمن يسع أخف ما يمكن
كر كعتين للمسافر القاصر ولا بد
أن يسع مع ذلك مؤذاة وجبت
عليه بخلاف ما لو أدرك ركعة آخر
العصر مثلا وخلان الموانع
قدر ما يسعها وظهرها فعدا المانع
بعد أن أدرك من وقت المغرب
ما يسعها فانه يتعين صرفه للمغرب
وما فضل لا يكفي للعصر فلا تلزم
هذا ان لم يشرع في العصر قبل
الغروب والاعتين صرفه للعصر
لعدم تمكنه حينئذ من المغرب
ولو أدرك ما يسع العصر والمغرب
مع الطهارة دون الظهر تعين صرفه
للمغرب والعصر وكذا يقال فيما
لو أدرك آخر وقت العشاء (ولو جئ
البالغ (أو حاض) أو نفست المرأة
(أو أغشى عليه أول الوقت) أو
اشتائه واستغرق المانع باقية (وجب
القضاء) لصلاة الوقت مع فرض
قبلها ان صلح لجمعها (ان مضى)

منه

اه ونقل الخطيب في المغني عن شيخه الشهاب الرملي عدم اعتبار الستر والتحرى في القبلة
وارتضاء (قوله قياسا على اقتداء الخ) قال في التخصة وكان قياسه الوجوب بدون تسكيرة
لكن لما لم يظهر ذلك غالبا هنا أسقطوا اعتبارا له ستر تصويره اذا المدا على ادراك قدر جزء
محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التسكيرة هنا دون المقيس عليه لان المدا فيه
على مجرد الربط اه (قوله ان جعت معها) قال السيوطي في الاشياء والنظائر وجوب
الصلاة بزوال العذر وتذكر ذلك بادر التسكيرة من وقتها أو وقت ما بعدها ان جعت معها هو
الاصح من ستة وعشرين وجهها وذكرها السيوطي جميعها في الاشياء (قوله لان وقتها)
أي الثانية وقت لها أي الاولى والعذر المبيح للجمع هو السفر (قوله الفرضين) هما
الصلاة التي زال المانع في آخرها والتي تجمع معها (قوله كر كعتين للمسافر القاصر)
ظاهر ان المسافر المتمتع بركعة أربع ركعات وان كان له القصر ونقله القليوبي عن
شيخه ثم قال وقال بعض مشايخنا الوجه اعتبار الركعتين في حذمه مطلقا بدليل انهم اعتبروا
أخف ما يمكن كما تروا انهم اعتبروا في الفرض قدر واجباته فقط لا مع سنه كاسورة
والقنوت فراجع اه وعليه فيمكن أن يكون مراد الشارح بالمسافر القاصر من يجوز
له القصر (قوله بخلاف ما لو الخ) محترز قوله ولا بد أن يسع مع ذلك مؤذاة وجبت عليه
(قوله لعدم تمكنه حينئذ من المغرب) أي باشتغاله بالعصر التي شرع فيها وجوبها وعلى هذا
جرح الشارح في كتبه تبعا لشيخه شيخ الاسلام قال في التخصة ونوزع فيه بما لا يجدي والذي
اعتمد الخطيب في المغني والجمال الرملي في النهاية وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر له
ناقله قال في التخصة ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين
مثلا وجبت العصر فقط وقال القليوبي لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في العصر
وقعت نفلا أيضا قاله شيخنا الرملي واتساعه فراجع اه (قوله وكذا يقال الخ) عبارة
التخصة وباقي نظير ذلك في ادراك تسكيرة آخر وقت العشاء ثم خلان الموانع قدر تسع
ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزم المقيم الصبح
والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم تجب هي
وكذا المغرب على الوجه نظر التحصن تبعيته للعشاء اه (قوله ولو جئ الخ) ومثله السكر
ولا يمكن طريان الصبا لاستحالة ولا الكفر المسقط لاعادة لانه ان وقع وقعة وهو ملزوم
فيها بالاعادة (قوله أو نفست) بفتح النون وضعها الغتان مشهورتان والفتح أفصح والقاء
مكسورة فيهما وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه نفست بالضم لا غير اه من شرح
مسلم للنووي وذكر في موضع آخر من شرح مسلم أيضا أن النون في النفاس الذي هو
الولادة فيه الغتان ونقل عن التناضي عياض ان جماعة أنكروا الضم في الحيض (قوله
مع فرض قبلها) قال الشوري في حاشيته على شرح المنهج ان قلت ما قبلها وجب قبل لان
الفرض ان المانع طرأ قلت ماذا كرايس بلان فرضه في نحو جنون مة قطع استغرق وقت

الاولى وطرا في وقت الثانية بعد مضي زمن يسعهما تأمل وبه سقط ما أورده عليه اه
وأقول هو كما قال لكن يرد عليه قوله مع طهر لم يمكن تقديمه ثم قولهم بخلاف الشروط الخ
اذ كيف يمكن تقديم الطهر والحال ان القرض استغرق المانع وقت الاولى لا يقال يمكن
ذلك فيما اذا زال المانع وقت الاولى بقدر الطهر دون الصلاة لما تقدم من انه يادراك قدر
تكبيره من الوقت تجب صلاته مع صلاة قبلها ان جمعت معها بشرطه نعم يمكن الجواب عنه
بالنسبة للصبي والكافر بما قدمناه عن الشارح فاذا استغرق الصبا والكفر الاصل وقت
الاولى ثم زال في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاتين فقط ثم طرا نحو جنون من حيض
أو غيره وجب قضاؤه ما ان أمكنه تقديم طهره (قوله قدوا القرض) أي أخف يمكن منه
قال في شرح الروض فلو طوت صلاتها فحاضت فيها وقدم مضي من الوقت ما يسعهما
لو خفت أو مضى للمسافر من وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمهما القضاء اه (قوله
هنا) أي في طرق المانع أول الوقت حيث قال ان مضى منه قدر القرض مع الطهر (قوله
ما) أي زمن لا يسع أي أخف يمكن من الصلاة وكذا من الطهر الذي لا يمكن تقديمه وقوله
بخلاف نظيره وهو زوال المانع آخر الوقت فانه أثر فيه ادراك قدر تكبيره كما علم مما تقدم
وقوله فيه أي في الوقت بعد خروجه أي الوقت فاذا أحرم بالصلاة في آخر وقتها ثم خرج
وقتها بنى على ما وقع منه في الوقت وقوله بخلافه هنا أي فانه لو شرع في الصلاة قبل دخول
وقتها ثم دخل وقتها في أثناء فعلها لم يصح البناء على ما سبق قبل الوقت بل صلاته لم تنعقد
ولو كان الذي أوقعه منها قبل الوقت التحريم وحده (قوله ولا يجب الثانية هنا) أي بخلاف
ما سبق في قوله مع فرض قبلها (قوله وان اتسع لها) أي للثانية وقوله كما أفهمه كلامه أي
المصنف حيث قال وجب القضاء ان مضى الخ فهذه العبارة تفهم عدم وجوب غير ما حبة
الوقت وبين الشارح ان ما أفهمه كلام المصنف بالنسبة لما قبلها غير مراد بقوله مع فرض
قبلها الخ وبقى بالنسبة لما بعده على أفهامه (قوله بخلاف العكس) أي فان وقت الثانية
يصلح للاولى وان لم يصلح لهما جميعا كما اذا أدرك ركعة من الظهر مثلاً في وقتها وباقيها في وقت
العصر فانها تقع أدامع ان معظمها في وقت العصر

* (فصل في مواقيت الصلاة) *

(قوله حديث جبريل) بينت لفظه في الاصل فراجع (قوله بلوغها) أي الشمس وقوله
اليه أي الى وسط السماء وقوله الى جهة المغرب متعلق بميلها (قوله بزيادة الظل) عبارة
الاحياء للغزالي الزوال يعرف بزيادة ظل الاشخاص المنتسبة ما دل الى جهة المشرق اذ يقع
للشخص ظل عند الطلوع في جانب المغرب مستطيل فلا تزال الشمس ترتفع والظل ينقص
وينحرف عن جهة المغرب الى ان تبلغ الشمس منتهى ارتفاعها وهو قوس نصف النهار
فيكون ذلك منتهى نقصان الظل فاذا زالت الشمس عن منتهى الارتفاع أخذ الظل في

(قدوا القرض مع الطهر ان لم يمكن
تقديمه) كتيبهم وطهر سلس لانه
أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها
فلا تسقط بما طرأ بعده كالوهلك
النصاب بعد الحول وامكان
الاداء بخلاف الشروط التي
يمكن تقديمها كوضوء الرفاهية
فلا يشترط اتساع ما أدركه الا للصلاة
فقط لا مكان تقديم الطهر في الجملة
وانما لم يؤثر هنا ادراك ما لا يسع
بخلاف نظيره آخر الوقت كما مر
لامكان البناء على ما وقع فيه
بعد خروجه بخلافه هنا ولا تجب
الثانية هنا وان اتسع لها وقت
الظلمة من زمن الاولى كما أفهمه
كلامه بخلاف عكسه السابق
لان وقت الاولى لا يصلح للثانية
الا اذا صلاهما جميعا بخلاف
العكس

* (فصل) * في مواقيت الصلاة

والاصل فيها حديث جبريل
المشهور (أول وقت الظهر زوال
الشمس) وهو ميلها عن وسط
السماء المسمى بلوغها اليه بحالة
الاستواء الى جهة المغرب في
الظاهر لنا بزيادة الظل

أو حدوته لا تقصر الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت (وآخره مصير ظل كل شئ مثله غير ظل الاستواء) ان وجد
أما دخوله بالزوال فأجماع وأما خروجه بالزيادة على ظل المثل فحديث جبريل وغيره (ولها) أي الظهور (وقت فضيلة أوله) على ما يأتي
تحريره (ثم) وقت (اختيار) ويمتد ١٨٢ (الى) ان يبقى ما يسعها من (آخره) على المعتمد ووقت عذره هو وقت العصر لمن يجمع

ووقت ضرورة بان يزول المانع
وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة
كأمر وقت الفضيلة والحركة
والضرورة يجرى في سائر الصلوات
(وأول وقت العصر اذا خرج
وقت الظهور) ولا يظهر ذلك الا
ان زاد ظل الشئ على مثله
قليلا وليست هذه الزيادة فاصلة
بين الوقتين بل هي من وقت العصر
لخبر مسلم وقت الظهور اذا زالت
الشمس ما لم يحضر العصر وقوله
صلى الله عليه وسلم في خبر جبريل
صلى بي الظهر حين كان ظله مثله
أي فرغ منها حينئذ كما شرع في
العصر في اليوم الا قول حينئذ قاله
الشافعي رضى الله عنه نافيابه
اشترأ كهما في وقت واحد
المصرح بعدمه خبر مسلم السابق
(ولها أربعة أوقات) بل سبعة
(فضيلة) يصح فيها وفيما عطف
عليها الجريد لا من أوقات والرفع
يدلا من أربعة (أوله واختيار
الى مصير الظل مثلين) غير ظل
الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة
(الى الاصفر) ثم كراهة الى
آخره أي الى بقاء ما يسعها ووقت
عذره ووقت ضرورة ووقت حرمة
(وأول وقت المغرب بالغروب)
اجماعا (ويبقى حتى يغيب الشفق

الزيادة فن حيث صارت الزيادة مدركة بالحس دخل وقت الظهور الخ (قوله أو حدوته)
أي الظل ان لم يكن عند الاستواء ظل وذلك في بعض البلدان كـ مكة ومكة معاء اليمن في
بعض أيام السنة (قوله قبل ظهوره لنا) قال في الاحياء يعلم قطعان الزوال في علم الله
وقع قبله ولكن التكليف انما ترتب عليه بعد دخول تحت الحس اه ورايت في شرح صحيح
البحاري للقسطلاني نقلا عن أبي طالب في القوت مانصه الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه الا الله
تعالى وزوال يعلمه الملائكة المقربون وزوال يعلمه الناس قال وجاء في الحديث انه صلى
الله عليه وسلم سال جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم قال ماعني لانعم قال يا رسول الله
قطعت الشمس من فلانها بين قولي لانعم مسيرة خمسمائة عام اه (قوله ان وجد) أي
ظل الاستواء والا كما سبق أنقائه يفقد في بعض أيام السنة في بعض البلدان فيصير ظل
كل شئ مثله (قوله على ما يأتي تحريره) أي في كلام المصنف في قوله وأفضل الاعمال
الصلاة أول الوقت ويحصل ذلك بأن يشتغل بأسباب الصلاة حين يدخل الوقت وفي كلام
الشارح في قوله ان كل تأخير فيه تمصيل كمال خلا عنه التقديم يكون أفضل (قوله
ثم وقت اختيار) قال في التحفة المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت
وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيئة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه
منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا ينافي
هذا ما يأتي ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المصرى هو بها لا تنفع دلان
الكراهة ثمة من حيث ايقاعها فيه وهما من حيث التأخير اليه لا الايقاع والنافي امر
الشارع بايقاعها في جميع أجزاء الوقت (قوله على المعتمد) هو قول الاكثرين ومقابله
قول القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى ان يصير ظل الشئ مثل ربعه
ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذره هو وقت العصر لمن
يجمع اه والحاصل ان المعتمد ان له سبعة أوقات ترجع الى خمسة وقت فضيلة أوله ووقت
جواز الى ما يسع كاهما ووقت اختيار وهو وقت الجواز ووقت حرمة الى ما لا يسعها كلها
وضرورة وهو ما تقدم ذكره وعذره هو وقت العصر لمن يجمع (قوله في سائر الصلوات)
وكذلك وقت الجواز يجرى في سائر الصلوات كما في التحفة وغيرها (قوله بعدمه) أي
الاشترأ (قوله واختيار) تقدم في الظهران وقت الاختيار هو وقت الجواز وهما
متغايران وسأتي في المغرب ان وقت الاختيار فيها هو وقت الفضيلة وفي غيره متغايران
فتلخص ان الاختيار ثلاثة اطلاقات وان قال في التحفة اطلاقان (قوله غير ظل
الاستواء) أي ان وجد كما سبق نظيره (قوله واختيار) ولها أيضا وقت كراهة وهو تأخيرها

الاجر) كما في خبر مسلم وخرج بالاجر ما بعده من الاصفر ثم الابيض ولها وقت فضيلة وحرمة وضرورة
وعذره واختيار وهو وقت الفضيلة (وهو) بمعنى غيبوبة الشفق الاجر (أول وقت العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق

والاجر هو المتبادر منه (ولها ثلاثة اوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) قوله (ثم وقت اختيار الى ثلث الليل) الاول (ثم وقت جوان) بلا كراهة الى الفجر الكاذب ثم بكراهة الى بقاء ما يسعها ١٨٣ ثم وقت حرمة (الى الفجر الصادق) ولها وقت ضرورة ووقت عقد (وهو)

أي الفجر الصادق (المتشروع معتزلاً بالافق) أي نواحي السماء وقبله يطلع الكاذب مستطيلاً ثم يذهب وتغيبه ظلمة (وهو) أي الفجر الصادق (أول وقت الصبح) لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة اوقات) بل ستة (وقت فضيلة) قوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جوان) بلا كراهة الى الحرة ثم كراهة الى ان يسقى ما يسعها ثم حرمة ولها وقت ضرورة (ويكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي الصحيح عنها (ويكره النوم قبلها) ولو قبل دخول وقتها على الوجه خشية الفوات وكالعشاء في هذه غيرها فم يحرم النوم الذي لم يغلب حيث نومه الفوات بعد دخول الوقت وكذا قبله على ما اعتمدته كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (و) يكره (الحديث) وسائر الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو مجموعة جمع تقديم على ما زعمه ابن العباد خشية الفوات أيضاً (الافق) كذا ذكره علم شرعي أو آله وإيناس ضيفاً وملاطفة ووجبة (أو حاجة) كراجعة حساب لأن ذلك خير أو عذر باجر فلا يترك لمفسدة متوهمة وقد ورد كان النبي صلى الله عليه

عن وقت الحديد خروجا من خلافه فأوقات سبعة ترجع الى ستة لاتحاد وقتي الفضيلة والاختيار (قوله والاجر هو المتبادر) أراد به الجواب عن قال ان المراد منه الابيض ووجه كون الاجر هو المتبادر ان الشفق في اللغة هو الحرة كما ذكره الجوهري والزهري وغيرهما قال الاسنوي ولهذا الموضع التعرض له في أثر الاحاديث فتعقيد الشفق بالاجر في المتن صفة كاشفة (قوله الى الاسفار) هو الاضائة بحيث يميز الناظر القريب منه (قوله عتمة) بفتحات وهي شدة الظلام (قوله على الوجه) ظاهر كلام التحفة يخالفه وفي المغني الظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لانه لم يخاطب به ما وفي النهاية سياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي ويفي أن يكون أيضاً قبله الخ (قوله لم يغلب) غلبته كما في التحفة وغيرها بحيث يصير لا يميز ولم يمكن دفعه اه وحديثه فلا عصيان بل ولا كراهة كما في المغني والنهاية لكن قيل في النهاية بما اذا كانت غلبة النوم بعد عزمه على العمل (قوله توهم الفوات) ظاهر هذا التعبير انه لا بد لجواز النوم من يقن الا بمقاطع وان لا يكفي الظن لكنه عبر في التحفة بقوله بأن غاب على ظنه انه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وطهرها والاحرام اه وعبر شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والرمي في النهاية بظان التيقظ وهو المراد بغلبة الظن المعبر به في التحفة كما صرح به الخطيب في الفرائض من المغني وهو يفيد عدم ضرر توهم الفوات خلافاً لما في هذا الشرح (قوله على ما اعتمدته كثيرون) قال في التحفة تفلا عن أبي زرعة المنقول خلاف ما قاله هؤلاء (قوله لكن خالف فيه السبكي) اعتمدته المغني والنهاية وغيرهما (قوله يكره الحديث) قال في شرح العباب ونحوه المغني المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكره مئة فهو هنا أشد كراهة اه (قوله على ما زعمه ابن العباد) في شرحي المنهاج والتنبيه للخطيب هو الوجه لكن استوجهه الشارح في الامداد والتحفة والجمال الرمي في النهاية انه اذا جمعها تقديم لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالباً (قوله وإيناس ضيف) في شرح الاربعين النووية للشارح في شرح الحديث الخامس عشر منه ولو فاسقاً أو مبتدعاً قال ولا ينافيه قواهم يحرم الجلوس مع الفساق إيناساً لهم لأن هذا فيه اعانة على فسقهم كما يدل عليه تقبيدهم القعود معهم بالإيناس أي من حيث الفسق فأفهم انه معهم لا للإيناس كذلك جاز الخ (قوله أو حاجة) ومنها السفر قال في التحفة لطيفاً أحمد لا يسر بعد العشاء الاصل أو مسافر اه وأقره المغني وحمله في شرح العباب على ما اذا احتاج اليه المسافر في حفظ نفسه وماله (قوله وقد ورد الخ) رواه الحاكم عن عران بن حصين رضي الله عنه (قوله الاعمال البدنية الخ) في صلاة النفل من التحفة لا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانهم من فروض الكفايات وفي شرح الخطبة من التحفة يخص قواهم أفضل عبادات البدن

وسلم يحد شاعامة ليله عن بني اسرائيل (وأفضل الاعمال) البدنية بعد الاسلام (الصلاة) ففرضها أفضل الفرائض ونفلها أفضل النوافل لادلة الكثيرة في ذلك وقيل الحج وقيل الطواف

وقيل غير ذلك وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة من حيث الوقت مع عدم العذر أن ترفع (أول الوقت) ولو عشاء لأن ذلك من المحافظة عليها المأمور به في آية حافظوا ١٨٤ على الصلوات ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال

الصلاة بغير ذلك اه أي العلم ففعله أفضل من نقل الصلاة وفي شرح الأربعين النووية للشارح ما ملخصه بعد كلام قرر به وبهذا يعلم أن كون الصلاة أفضل من الصبر قابل للمنع لكنه به فيه على الفرق بأن الصبر ليس من العبادات البدنية وإنما هو من العبادات القلبية قال وهي بأمرها أفضل من العبادات البدنية لأنها بالنسبة إليها كالأصل بالنسبة للفرع اه (قوله وقيل غير ذلك) منه قول ابن عباس وسعيد بن جبيرة الصلاة لأهل مكة أفضل والطواف للغرياء أفضل وهو مذهب مالك وأبي حنيفة واختاره أغلب الطبري وعلمه جماعة من متأخري الشافعية وقيل الصوم أفضل بالمدينة النبوية (قوله يجب أن يؤخر العشاء) في التحفة تقديمها والذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون وبينت في الأصل أحاديث صحيحة تفيد أن تأخيرها إنما كان لأجل شغل أو اجتماع أصحابه وقال السيوطي في خبر أحدوا الطبراني ما يدل على نسخ التأخير بالتجمل (قوله بأسباب الصلاة) قال في الامداد وضابطها هنا ما هو في المغرب على الجديد فيما يظهر اه (قوله على ما في الذخائر) تبرأ منه في التحفة وفتح الجواد أيضا قال في الامداد وأقرره وإن لم يخجل عن نظري رأي المصنف قال فيه تردد وهو محتمل أنه لم يرفعه نقلا ويحتمل أنه تردد من حيث المدرك وأقر صاحب الذخائر على ذلك غير واحد كشيخ الإسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم (قوله وسأني) أي في فصل مكرهات الصلاة كالزبله والحجزرة والطريق في البناء إلى آخر ما ذكره غمة (قوله وكقليل أكل الخ) في المغني الصواب الشمع كما مر في المغرب وفي الامداد وكذا كثيرهما الذي لا يقهش فيما يظهر أن احتياج البسه بحيث يؤثر في خشوعه وتحقيق دخوله وقت وأخراج خبث يدا فعه وغير ذلك من أعذار الجماعة التي تأتي هنا بخلاف فحوا كل كرية الربح لمن يصلي منفردا اه (قوله تحصيل كمال) أي كالجماعة قال في التحفة لمن أراد الاقتصاد على صلاة واحدة (قوله لمن يصلي جماعة) في التحفة والنهاية وغيرهما اعتمادا منه لمنفرد يريد الصلاة في المسجد فقول الشارح الآتي يثبت بعد قوله لمن يصلي منفردا أو جماعة قيد لها ما عا حتى يوافق المعتمد المذكور (قوله في موضع مسجد الخ) استثنى مما ذكره الإمام الحاضر بمحل الجماعة فيسن له الإبراد وإن حضر معه انتظارا لآتين من بعده وفي التحفة تسن الصلاة لهم أول الوقت ثم أعادتها خلافا لما في الإيعاب والامداد للشارح من عدم الندب (قوله بعيد) في الامداد عن ابن الرفعة سن الإبراد في السفر وإن قرب منزله لمشقة شدة الحر في البرية ولو قصد البعيد نحو كبره أو فقه امامه ندب له الإبراد وإن أمكنه في قريب على الأوجه نقله الشوبري عن الإيعاب (قوله بفحواه) يخفى الكلام ما يفهم منه قطعاً ذكره المحلى في شرح جمع الجوامع

الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلي العشاء لسقوط القمر ليلة ثالثة ومن أن نساء المؤمنين كن ينقلبن بعد صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفن أحد من الغلس فغير أسفروا بالفجر فانه أعظم للأبر وخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء مع أراضان بذلك (ويحصل ذلك) الفضل الذي في متابله التجمل (بأن يشتغل) أول الوقت (بأسباب الصلاة) كطهر وستر وأذان وإقامة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمها عليه بل لو أخر من هو متلبس بها قدره المفقده الفضيلة على ما في الذخائر ولا يكتف العجلة على غير العادة بل يعتبر في حق كل أحد الوسط المعتدل من فعل نفسه ولا يضر التأخير إذا أخر كغروب من محل تكره الصلاة فيه وسأني وكقليل أكل وكلام عرفا والحاصل أن كل تأخير فيه تحصيل كمال خلا عنه التقديم يكون أفضل (و) من ذلك أنه (يسن التأخير) عن أول الوقت (للابراد بالظهر) (الجمعة) وأنما يسن بشروط كونه (في الحر) الشديد وكونه (بالبلاد الحارة) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونها

تقام (في موضع) مسجد أو غيره وكونهم يقصدون الذهاب إلى محل (بعيد) بأن يكون في مجيئه مشقة تذهب وشيخ المشوع أو كماله وكونهم يشون إليها في الشمس لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا أنفسكم فأنشدوا في الحر من فيج جهنم أي غلبتها وانتشارهاهم يدل بفحواه على أنه لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الإبراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل

وشىخ الاسلام في شرح اب الاصول (قوله وان اتفق فيه ستة حر) اعقد بعضهم انه عند
شدّة الحر يطلب البراد مطلقا وفيه انه نادروا الفتة لها لا يذبطون الاحكام بالنواذر (قوله
ولن يتقن الجماعة آخره) قال في الامداد والمراد يتقن الجماعة الوثوق بحصولها بحيث
لا يتخلف عنه عادة وان لم ينتف احتمال عدم الحصول عقلا (قوله لذلك) أي لان الصلاة
بها أفضل (قوله عرفا) في الامداد ويحتمل أن يضبط بنصف الوقت انتهى وخرج بالظن
الشك فلا يندب له التأخير قال في الامداد مطلقا الخ (قوله يخاف القوات) أي يندب
تأخير الصلاة في الغيم الى أواخر الوقت وزاد الشارح في الایباب عن يندب له التأخير من
يرى الجار ومسافر سافر وقت الاولى وللواقف بعرفة فيؤخر المغرب ليجمعها تأخيرا بجزلة
أي ان كان مسافرا ولمن اشتبه عليه الوقت حتى يتيقنه أو يظن قوته لو أخر ولمن يرجو
زوال عذره قبل فوت الجمعة ولمن يتقن وجوده في الماء أو القدرة على الماء والقيام أو
السترة أو الجماعة كما مر في التيمم الى أن قال في الایباب ولدائم الحدث اذا رجا الانقطاع
آخره ولم يدافع الحدث قال الزركشي وللصبي اذا علم بلوغه فيه اثناء اول الوقت بالنسبة
ولن يغلبه النوم اول الوقت المتسع ولستحاضة ترجوا الانقطاع قال ابن العماد والى
الخروج من الاماكن المنهى عن الصلاة فيها كالوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم
وقال ان فيه شيطانا ومسجدا للضرار ونحو المنزل ومحال الظلم وأرض غود وديار قوم لوط
ووادي محسر وأرض بابل ولي عنده ضيف الى أن يؤويه وبطعمه ولم تعين عليه شهادة
حتى يؤذيها ولمن عنده غيظ أو غضب حتى يزول ولمن يؤنس مريضاً يستوحش بفراقه حتى
يجد من يؤنسه ونحو ذلك على معصوم حتى يأمن وللمشتغل بذبح بهيمة مشرفة على الموت
أو اطعامها ولو اجد نحو ثعبان مما يسن قتله حتى يقتله وان عنده نحو عارية طلبت منه
حتى يردها ولمن اشتغل قلبه بشغل مشوش حتى يزول من قلبه والحاصل انه حيث اقترن
بالتقديم فقط ما ينشأ في الخشوع كمنافاة مدافعة الاخبثين له أو كان في التأخير كما خلا
عنه التقديم كان التأخير أفضل كالاشتغال بقائمة وميت لم يحف بغيره والاوجب التأخير
وقضاء دين وصلاة ~~كسوف~~ ونحو ذلك وفي التهمة يلزمه أن يشتغل بالدفع عن الحيوان
المحترم ولا تباح له الصلاة حينئذ فان خاف ضياع مال له أو غيره كرهت لان حرمة أدون الخ
(قوله ركعة) أي كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية تحفة (قوله فقضاء) أي كلها وذكر
في المغني ثلاثة أوجه في ذلك ثم قال والرابع أن ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء قال
وهو التحقيق انتهى وكذلك شرح التبيين له وسبقه اليه الحلي وأورده في النهاية بقبول
وفي التحفة انه التحقيق عند الاموليين قال والحديث ظاهر في رده ولا خلاف في الانه على
الاقوال كلها وفي المغني تظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخرج
الوقت وقتنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر
واللزيم الاتمام اه وفي الامداد للشارح فائدة كونها اداء جواز القصر لو سافر وقد بقي

واختصت الركعة بذلك لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالسكرار لها جعل ما بعد الوقت تابعاً لها باختلاف ما دونها وثواب القضاء دون ثواب الاداء ١٨٦ لاسيما ان عصى بالتأخير (ويحرم تأخيرها الى أن يقع بعضها) أى

الصلاة ولو التسليم الاولى (خارجة) أى الوقت وان وقعت أداء نعم ان شرع فيها وقد بقي من وقتها ما يسعها ولم تكن جمعة فطواها بالقراءة ونحوها حتى خرج جازله ذلك وان لم يقع ركعة منها في الوقت لانه استغرقه بالعبادة * (فصل في الاجتهاد في الوقت) *

من الوقت ركعة لا وقع الحرج اه (قوله كالسكرار لها) قال الشوبرى في حواشى المنهج قال الشيخ في آياته وانما لم نجعله تكريرا حقيقة لان التكرير هو الايمان بالشئ ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالاولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليس تكريرا للمثلها في الامس اه (قوله ما يسعها) قال في الامداد بان كان يسع أقل ما يجزى من أركانها بالنسبة الى الوسط من قبل نفسه فيما يظهر (قوله جازله ذلك) لكنه خلاف الاول كما في المجموع وغيره (قوله وان لم يقع ركعة منها في الوقت) لكن يجب القطع عند ضيق وقت الصلاة الاخرى فان استمر لم تبطل لان الحرمة لا مخرج امداد

* (فصل في الاجتهاد في الوقت) *

(ومن جهل الوقت) لنحو غيم أو حبس بيت مظلم (أخذ) وجوبا (بغير ثقة) ولو عدل روايه (بغير عن علم) أى مشاهدة وكأخباره أذان الثقة العارف بالموافق في الصلوة يمتنع معهما الاجتهاد لوجود النص فان فقد ما جازله الاجتهاد وجازله الاخذ بما اذان مؤذنين كثيرين واغلب على الظن اصابتهم (أو أذان) مؤذن (واحد) عدل عارف بالموافق في يوم الغيم اذا لم يؤذن عادة الا في الوقت (أو صبحا) ديك مجرب بالاصابة للوقت أو بحسابه ان كان عارفا به اغلبة الظن بجميع ذلك فان لم يجد ما ذكر (اجتهد) وجوبا (قراءة أو حرفة) كخطابة (أو نحو ذلك) من كل ما يظن به دخوله كوردو يجوز الاجتهاد لمن لو صبر تيقن بل حتى للقادر على اليقين حاله نحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيته أنواع مستقرة به فارق ما مر

(قوله وجوبا) ان لم يمكنه معرفة الوقت كما هي صورته والا يجوز ان فهو مخير حينئذ بينهما (قوله معهما) أى مع أذان الثقة في الصلوة وأخبار الثقة عن علم (قوله مجرب) أى حارب اصابته للوقت ولو في غيم أو ليل قال الزركشى ولم يتعرضوا لضابطه هل هو ثلاث أو أقل ويشبه أن يكون على الخلاف في الجارحة المعلية في الصيد ايعاب أى فيكون بحيث يظن منه ذلك ولا يقدر بعد كما ذكره في الصيد قال سم يتجه أن مثل الديك حيوان آخر مجرب (قوله أو بحسابه) أى أو أخذ النجم والحساب بحسابه والنجم من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني والحساب من يعتمد منازل النجوم وتقديرها والذي اعتمد المغنى والحققة والنهاية وغيرها عدم جواز تقليدهما في ذلك هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى والاسنى وجرى الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى الكبير والجمال الرملى على وجوب تقليدهما فيه وقيد به الجمال الرملى بما اذا ظن صدقهما ونظر فيه سم وقال القياس الوجوب اذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما ما ردهما عدلان فاذا تبين انه من رمضان جرى في التحفة على عدم اجرائه عن العرض وجرى بقيمة من سبق ذكره على الاجراء (قوله أو نحو ذلك) منه المناكيب المحتررة قال الاشعرونى في بسط الانوار لم يزل أرباب الميقات يعتمدونها نعم يعرض لها في البرد الشديدي ووقف فيمنعنى أن لا يقول عليها فيه اه وأطلق القليوبى اعتماد المناكيب المحتررة ولم يقيد بها بغير البرد الشديد قال وأقوى منه بيت الابرّة المعروف لعارفين به انتهى (قوله مستغرق للوقت) أى فصول الورد والخطابة لا بد في معرفة الوقت بها استغراقه فاذا كان يقرأ في كل يوم من الصبح الى الظهر ونصف القرآن مثلا فلا بد من اعتبار مقدار ذلك في يوم الغيم وهكذا الخطابة وغيرها (قوله فلا يقلد مجتهدا مثله) أى وأذان المؤذن في يوم الغيم أعلى رتبة من المجتهد قال سم فهو رتبة بين الخبر عن علم والمجتهد قال وينبغي انه لو علم ان اذنه عن اجتهاد امتنع تقليده م وانتهى ونقله الشوبرى أيضا

في الخبر عن علم (ويخير الاعشى بين تقليد ثقة عارف (والاجتهاد) المجزء في الجملة وانما امتنع عليه في حواشى التقليد في الاولانى عند عدم التحير لان الاجتهاد هنا يستدعى أعمالا مستغرقة للوقت ففيه مشقة ظاهرة بخلافه ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقلد مجتهدا مثله

واذا تحرى وصلى فان لم يبين له الحال فلا شيء عليه لمضى صلاته على الصحة طاهرا وان بان له الحال ولو بخبر عدل رواه عن علم (فان يتيقن صلاته) وقعت (قبل الوقت قضاها) وجوب الوقوع في غير وقتها سواء علم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا اثم اما اذا لم يجتهد وصلى فانه يعيد وان بان وقوعها ١٨٧ في الوقت لتقصيره (ويستحب المبادرة بقضاء

الفاتحة) بعد ركوع أو نسيان تعجلا لبراءة الذمة وللأمر بذلك في خبر الصحيحين (و) يستحب (تقديمها على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وان خاف فوت الجماعة فيها) أي الحاضرة على المعذورين من خلاف من أوجب ذلك ولا نظر لكون أحد يوجب الجماعة عينا لانها عنده ليست شرطا للصحة على الأصح بخلاف الترتيب عند من اشترطه فكانت رعاية خلافه أولى أما اذا خاف فواتها ولو بخروج جزء منها عن الوقت فانه يلزمه تقديم الحاضرة لحرمة اخراج بعضها عن الوقت (ويجب المبادرة بالفاتحة ان فاتته بخبر عذر) تغليظا عليه ويجب عليه أيضا أن يصرف لها سائر زمنه الا ما يضطر لصرفه في تحصيل مؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته ولا يجوز له أن يتنفل حتى تفرغ ذمته من جميع الفوائت التي تعدى باخراجها عن وقتها

* (فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت

(تحرر الصلاة) التي لا سبب لها اولها سبب متأخر ولا تنعقد في غير حرم مكة في خمسة أوقات ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير

في حواشي المنهج والحاصل أن المراتب ست أحدها مكان معرفة يقين الوقت ثانيا وجود من يخبر عن علم ثالثها رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها المكان الاجتهاد من البصير خامسها مكانه من الاعى سادسها عدم مكان الاجتهاد من الاعى والبصير فصاحب الاول يخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خبير بينها وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خبير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى ما دونها وصاحب الثالثة يخبر بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا خفيا مقررته لك فان لم أقف على من حققه كذلك (قوله عن علم) فلا أخبره باجتهاده ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادةها (قوله كنوم) أي لم يتعبده ونسيان كذلك بأن لم يشأع تقصير بخلاف ما اذا نشأ عنه كعب شطرنج تحفة (قوله من أوجب ذلك) كالسادة الحنفية (قوله ولو بخروج جزء منها) كذلك التحفة وغيرها واعتمد شيخ الاسلام والجمال الرمي واللاه استحباب الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة ولو شرع في فاتمة طائفة من الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو تذكر فاتمة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعلة تحفة (قوله سائر زمنه) قال في التحفة ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب اه وكذلك المغنى وخالف في النهاية بخبري على سن ترتيب الفوائت مطلقا (قوله ولا يجوز له أن يتنفل) أي يأثم به مع الصحة خلافا للزركشي والله أعلم بالصواب

* (فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت) *

(قوله من حيث الوقت) خرج المحرمة من غير هذه الحثية كالصلاة في المكان المغصوب فليس هذا الفصل معقود لذلك (قوله في خمسة أوقات) الحصر في الخمسة بالنسبة الى الأوقات الاصلية وسأني تحريم التنفل في وقت صعود الامام لخطبة الجمعة (قوله قد روي) طوله سبعة أذرع في رأي العين (قوله فانسافة طويله) أي فالريح الظاهر لنا يكون بأرماح كثيرة في نفس الامر وقد سبق ما يفيد هذا عن القوت لابي طالب المكي (قوله الا يوم الجمعة) ولو ان لم يحضرها الحديث مرسل فيه اعتضد بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التبتكير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (قوله لكنه يسع التحريم) أي فلا تنعقد أي الصلاة اذا قارن التحريم الاستثناء (قوله ونعني) معطوف على قوله أولا ونعني

نظر لمن صلى ولم يصل واثنان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الا آتية ومن لا فلا ونعني بالثلاثة وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قد روي (تقريرا فيما يظهر لنا والافان سافة طويلا) (وقت الاستواء الا يوم الجمعة حتى تزل) ووقته وان ضاق جسد الكعبة يسع التحريم (وقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) (نعم بالاثني) (بعد فعل) (صلاة الصبح)

ان صلاحها (حتى تطلع) الشمس (وبعد) ١٨٨ فعل (صلاة العصر) ولو مجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) لما صح من

بالثلاث والمراد بهما اللذان يتعلقان بفعل صاحب الوقت فن فعلها حرم عليه فيها الصلاة
التي لا سبب لها غير متأخر ومن لا فلا (قوله من صلاحها) قال الشوبري في حواشي شرح
المنهج أي وكانت نسقط بذلك العمل فلو كان نحو متميم يجعل الغالب فيه وجود الماء فله
التنقل بعد صلاته اه (قوله يابن عبد مناف) قال ابو طي في مصباح الزجاجة وجه
تخصيصهم بالذكر دون سائر بطون قريش علمه بأن ولاية الامر والخلافة ستؤول اليهم مع
انهم كانوا رؤساء مكة وساداتهم وفيهم كانت السدانة والحجابة واللواء والسقاية والرفادة
اه (قوله ليست خلاف الاولى) ذكر نحو به بالمعنى في تحفته وقال في الامداد ذكر طاف
في الخبر لا يخصه بسنة لانه عام لوقوعه في حين النبي وذكر بعض افراد العام على فرض
تسليم ان صلى بعد طاف في الخبر الاول يختص بسنة الطواف لا يخص اه ورأيت
في كتاب الحج من شرح صحيح البخاري للقسطلاني في باب الصلاة عقب الطواف بعد الصبح
والعصر مانعه وروى الدارقطني والبيهقي حديث أبي ذر مر فوعا لا يصلين أحد بعد الصبح
حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الابعة قال القسطلاني وهذا يخص
عموم النهي عن الصلاة في الاوقات المكروهة اه وذكر الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث
الراقي للحديث طرفاً ثم قال ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كبارواه ابن
عدي وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب
والجمال الرملي وغيرهم انه خلاف الاولى بمكة خروجاً من خلاف من حرمه وحكامه
الاذرعي عن النص (قوله ضعيف بذلك) أي لان الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا يراعى
(قوله عضده نذب التبكير الخ) قال البيهقي وأبو داود لهذا المرسل شواهد وان كانت
أسانيدها ضعيفة منها ما روينا عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي رواية تحرم يعني الصلاة اذا انصف
النهار وكل يوم الا يوم الجمعة الخ (قوله عنها) أي عن الصلاة فالمراد بالتقدم والتأخر
والمقارنة بالنسبة للصلاة كما في المجموع واعتمده متأخراً وأئمتنا الشافعية لا بالنسبة الى الاوقات
المكروهة وان جرى عليه في الروضة وعلى المعتمد المذكور لم يظهر للفقيه صورة السبب
المقارن بل السبب امام تقدم أو متأخر ولعلمهم فرعوا المقارن على ما في الروضة وان كان
ضعيفاً فانه عليه ظاهر فتأمل ذلك (قوله ما لم يقصد تأخيرها) أي الفاتحة اليها أي الى
الاوقات المكروهة (قوله يدخل بالطولع) أي وهو المعتمد اما على القول بدخوله بارتفاع
الشمس كمرح فلا يتأخر في ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها وعلى المعتمد يكره فعلها قبل
ارتفاع الشمس (قوله ومنذورة) أي مطلقاً أما المقيدة بوقت الكراهة فلا تنعقد كما في
الروض وغيره (قوله مر اغم للشرع) في التحفة المراد انه يشبه المراجعة والمعاندة لانه
موجود فيه حقيقة تماماً اه أي فلا يكون كفراً (قوله أويداوم عليها) قال الجمال الرملي
في النهاية ليس لمن قضى في وقت الكراهة فائتة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً أي لان ذلك

النهي عن الصلاة في الاوقات
الخيسة ومن استثناء حرم مكة
بقوله صلى الله عليه وسلم يابن عبد
مناف لا تمنعوا أحد طواف بهذا
البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل
أو نهار وليس في رواية الدارقطني
وابن حبان طاف وبه يجبه ان
الصلاة ثم ليست خلاف الاولى
لان الخلاف ضعيف بذلك وأما
استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي
داود وان كان مرسل لانه عضده
نذب التبكير اليها والترغيب
في الصلاة الى حضور الامام
(ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب
غير متأخر عنها) بأن كان متقدماً
أو مقارباً (كفائتة) ولو تقلاماً لم
يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فانها
لا تنعقد وان كانت واجبة على
القور (و) صلاة (كسوف)
للشمس أو القمر وعيد بناء على ان
وقتها يدخل بالطولع واستسقاء
وجنازة لم يكره اي يقصد تأخير
الصلاة عليها الى الوقت المكروه
لا لفضيلة فيه ككثرة المصلين كما
يأتي ومنذورة ومعاندة (وسنة
وضوء) وطواف ودخول منزل
(وتحية) للمسجد (وسجدة تلاوة
(و) سجدة (شكر) فلا تحرم هذه
الصلاة في الاوقات الخيسة (ان لم
يقصد به تأخيرها اليها ليصلها
فيها) فان قصد ذلك لم تنعقد
لانه بالتأخير الى ذلك مر اغم
للشرع بالكلية ومنه تأخير الفاتحة اليها ليقضيها فيها أو يداوم عليها

وان تضيق وقتها بان فاتته عداوتنا خيرا الصلاة على الجنائز اليها أى لالفضيلة تحصل فيها كثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحية فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئا أو دخله لغرض آخر ١٨٩ ومنه أيضا انه قد التلاوة فيه ليس سجدة لها فلا تنعقد في الكل للمراعاة

المدكوورة (ويحرم ما لها سبب متأخر عنها كصلاة الاستخارة وركعتي الاحرام) لتأخير سببها عنهما أعنى الاستخارة والاحرام والمتأخر ضعيف باحتمال وقوعه وعدمه (و) يحرم على الحاضرين (الصلاة) اجماعا ولا تنعقد وان كان لها سبب أو كانت فائتة بغير عذر (اذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وان لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي لأعراضه عنها بالسكينة اذ من شأن المصلي الأعراض عما سوى صلواته بخلاف المتكلم ويحرم أيضا اطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الداخل فلا يباح له (الا التحية) ركعتين فتنس له (للا مبره) في الخبر الصحيح لكن يجب عليه تحقيقها بأن يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبليّة نواها مع التحية اذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يخش فوات التكبير) للاحرام والابان دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه انه ان صلى التحية فاتته تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلي التحية لانها حينئذ مكرهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة (فصل) في الاذان

من خصوصيات صلى الله عليه وسلم فقد داوم صلى الله عليه وسلم على قضاء ركعتي الظهر البعدية لما فاتته بعد العصر حتى فارق الدنيا قال في التحفة ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وابطاحتها صلى الله عليه وسلم على ما يصرح به كلام المجموع أو نسيها له على ما نقله الزركشي اه (قوله وان تضيق الخ) متعلق بقوله تأخير القاتنة الخ وقوله أو يداوم عليها جملته معترضة قال سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع تحرى المكروه بالموادة لا يمنع انعقادها كان آخر العصر ليعملها في وقت الاصفرار وذكروا بامنه الشارح في الامداد وفي حواشي المحلى للقلبي في لا تكره صلاة الاستسقاء وكذا الكسوف وان تحرى فعلها فيه لانها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها اه (قوله فيه) أى الوقت المكروه ومثله تلاوته قبله اذا قرأ بقصد السجود فيه فقط قال في التحفة ان استمر قصد تحريه به الى الوقت فيما يظهر قال وكذا يقال في كل تحوّل (قوله ما) أى صلاة لها سبب متأخر عنها أى عن الصلاة فلا استخارة والاحرام متأخران عن صلاتهما وكذا التي سببها متأخر الصلاة التي لا سبب لها فمحرم (قوله اجماعا) حكاه الماوردى وضعف ولذلك تبرأ منه في التحفة (قوله ركعتين) فلا تنعقد بأكثر منهما قال القليوبي لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنع الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد اه (قوله بأن يقتصر على الواجبات) كذلك غيره أيضا لكن في التحفة ما نصه على ما قاله جمع وينت ما فيه في شرح العباب وفي النهاية للجمال الرملي التنظير فيه أيضا قال فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا اه وعليه فينبغي كراهة الزيادة على الواجب وان خفف لاسيما والشارح نفسه منعها هنا وفي شرح الارشاد (قوله مع التحية) في النهاية صلاها مخففة وحصلت التحية وفي التحفة الاولى نية التحية فان نوى رتبة الجمعة القبليّة فالاولى نية التحية معها قال فان نوى صلاة أخرى بقدره ما لم تنعقد ثم فرق بين جواز ركعتين فقط ومنع ركعتين سنة الصبح مثلا بأن الاول ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف الثاني (قوله فلا يصلي التحية) في النهاية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيدي في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام اه وفي التحفة عدم انعقاد ما عدا التحية ولو حال الدعاء للسلطان قال لا طواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر وأقر في النهاية ذلك في الطواف ومنع من سجدة في التلاوة والشكر قال كما أفق به الوالد

(فصل في الاذان)

(قوله وقت الصلاة) زاد في الامداد اصاله ثم قال واحتررت بقولي اصاله عن الاذان الذي

ولا يقعد لكراهة الجلوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة وهو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو مجمع على مشروعيته

لكن اختلفوا في انه سنة أو فرض كفاية (يستحب الاذان والاقامة) على الكفاية فيحصلان بفعل البعض كما بداء السلام وانما يسنان (للمكتوبة) دون المندورة وصلاة الجنازة والسنن لعدم ثبوته في ذلك بل يكرهان فيه وتسن الاقامة لهما مطلقا وأما الاذان فانما يسن لهما (ان لم يصلها بفاتحة) او مجموعة أما اذا صلى فوات ووالى بينها فلا يؤذن الا للاولى وكذا ان عقبها بمحاضرة بلا فصل طويل نعم ان دخل ١٩٠ وقتها كأن صلى فاتحة قبل الزوال وأذن لهما فلما فرغ منها زالت الشمس

أذن للظهور للاعلام بوقتها ومثله ما لو أخر مؤذنه لا تخروقتها فأذن لها وصلى فدخل وقت ما بعد ما فيها فيؤذن لها أيضا وأما والى المجموعتين جمع تقديم أو تأخير فيؤذن لها دون تأخيرهما اللاتباع ولو لم يوال بين ما ذكر أذن وأقام للسك والجماعة يسن الاذان (للرجل) أى الذكر ولو صييا بخلاف المرأة وانحنى كما يأتي ويسن لكل مصل (ولو منفردا) عن الجماعة (ولو سمع الاذان) من غيره كما في التحقيق وغيره ويكفى في أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كما يأتي (و) يسن أيضا (لجماعة ثالثة) مع رفع الصوت وان كرهت كأن يكون المسجد غير مطروق ولم يأذن لهم امامه الراتب نعم ان كانت الجماعة الاولى أذنوا وصلوا بجماعة أو فرادى وذهبوا لم يسن للجماعة الثانية رفع الصوت بل يسن لهم عدمه ثلاثا يوم السامعين دخول وقت صلاة أخرى لا سيما في يوم الغيم (و) يسن أيضا الاجل (فاتحة) لان بلا لاجل واه مسلم أذن للصبح

يسن لغير الصلاة وله أنواع يأتي بعضها في العقيدة الخ (قوله سنة) يصح ان تقرأ منونة وبلاتين باضافتها الى كفاية والمعتمد من الخلاف المذكور انه سنة كما صرح به المصنف ومثله الاقامة وعليه ما فلا بد للخروج من العهدة من ظهور الشعار في بلدة صغيرة يكفي بعمل واحد وفي كبيرة لا بد من محال قال في التحفة نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمع كل اهل الواضعوا اليه ثم قال فاعلم انه لا ينافيه ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد الخ وفي شرح التنبيه للخطيب أما المنفرد فلهما في حق سنة عين اه (قوله نعم دخل وقتها) قال في المغنى قالوا لا يوالى بين أذنين الا في هذه الصورة اه ومثلها ما سجد كره الشارح بقوله ومثله الخ فالضابط دخول وقت صلاة عقب صلاة اذان لها (قوله ويكفى الخ) أى لاداء أصل السنة ولذلك قال في التحفة ويرفع المؤذن ولو منفردا صوته بالاذان ما استطاع ندبا (قوله وذهبوا) التقييده انما هو فيما اذا اتحد محل الجماعة أما اذا تعدد قال في بحثه في التحفة عدم الرفع وان لم يذهبوا قال لان الرفع في أحدهما يضر المنصرفين من البقية لعود كل لما صلى به أو غيره اه (قوله ووالى) أى في صورة التأخير أما التقديم فالموالاة فيه شرط لصحته (قوله أما الاولى) أى وهي اجتماع فوات والى بينها (قوله فيه انقطاع) هو ما سقط منه راو واحد قبل الصبح وهذا نراستعمالا في كلاهما هو وهو الذى لم يتصل اسناده على أى وجه كان سواء سقط من أول السند أو وسطه أو آخره الصحابي أو غيره وهذا قاله الخطيب وابن عبد البر والجمهور من الفقهاء وغيرهم وقال ابن الصلاح انه الاقرب والقوى انه الصحيح (قوله لنفسه وللنساء) وهذا هو مقتضى شرح المنهج والتحفة وسيأتى في كلام الشارح في هذا الكتاب ما يصرح بعدم صحته من المنع للنساء وهو الذى اعتمدته الجمال الرملى في النهاية ورأيت كذلك في بعض نسخ الامداد الصحيحة وقضية ما هنا عدم صحة اقامة الخنثى لمثله وهو صريح شرح المنهج والغنى قال سم العبادى في شرح مختصر أبى شجاع لاحتمال أن يؤخذ الاول وذ كورد الثانى وفي الامداد الذى يظهر عدم صحة اقامة الخنثى غير نفسه أو النساء مطلقا والاثنى لغيره بنفسها ومنهاها (قوله أبيع) في التحفة لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنثى اه أى فليس هو حينئذ اذانا فلا يسن فى قوله هذا لا يندب للمرأة مطلقا أى من حيث كونه اذانا وأيضاً فالباح ليس

لما فاتته صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادى هو وأصحابه عنها الى طلوع الشمس (فان اجتمع) فوات بمندوب ووالى بينها (أو جمع تقديم أو تأخير) ووالى بينها (أذن للاولى وحدها) وأقام للسك (أما الاولى) فاتعا لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بسند فيه انقطاع لكنه معتد به ما مر من انه أذن للفاتحة وأما الثانى فلما صح انه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان واقامتين (ويستحب الاقامة وحدها للمرأة) لنفسها وللنساء وللرجال والخنثى لنفسه وللنساء وللرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة مطلقا فان أذنت سرا لهما أو مثلها أبيع أو جهر فوق ما سمع صوابها

وثة من يحرم نظره اليها حرم للافتتان بصوتها كوجهها وانما جازعنا وها مع ١٩١ استماع الرجل لآلة يكرهه استماعه

وان آمن الفتنة والاذان يسن له
استماعه فلو جوزه للمرأة لادى
الى أن يؤمر الرجل باستماع
ما يخشى منه الفتنة وهو ممتنع
وأيا فالنظر للمؤذن حال الاذان
سنة فلو جوزه للمرأة لادى الى
الامر بالنظر اليها وانما جازاها
رفع صوتها بالتلبية لفقد ما ذكر
مع أن كل أحد ثم مشغل بتلبية
نفسه والتلبية لا يسن الاصفاء
اليها وتسن حتى للمرأة بخلاف
الاذان ومثلا في جميع ما ذكر
الخشي (و) يستحب (أن يقال في
الصلاة المسمونة جماعة) غير
المنذورة وغير الجنائز كصلاة
عيد وكمسوف واستسقاء
وتراويح ووتر حيث نذبت
الجماعة له ولم يكن تابعا للتراويح
(الصلاة جماعة) برفعهما ونصبهما
ورفع أحدهما ونصب الآخر
لورود ذلك في الصحيحين في
كسوف الشمس وقيس به الباقي
ويغني عن ذلك الصلاة وهما الى
الصلاة والصلاة برحمتك الله
ومحله عند الصلاة ويغني جعله
عند أول الوقت أيضا ليكون
بدا عن الاذان والاقامة وخرج
بما ذكرنا فله التي لم تصل جماعة
والتي لم تشرع الجماعة فيها
والمنذورة وصلاة الجنائز فلا يسن
فيها ذلك لان مشيبي الجنائز
حاضرون فلا حاجة لاعلامهم
(وشريط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح

بمندوب وفي الامداد للشارح الخشي لا يندب له الاذان ولولم يندب له ثم قال فان أذن مراه
أو المرأة للنساء أى أو الحارم كان مباحا لا مكره ما في شاب عليه من حيث كونه
ذكر الا اذا نكح في البويطى اه (قوله وثة من يحرم نظره اليها) قيسه كذلك شيخ
الاسلام في الاسنى واعتمده المغنى والتحفة وغيرهما وأسقط شيخ الاسلام في شرح البهجة
تبعا للشيخين قيسه وثة أجنبي واعتمده الشارح في الامداد والجمال الرملى في النهاية
والشورى وغيرهم (قوله لفقد ما ذكر) أى من سن الاصغاء ونظره فلا يندب ان
في التلبية قال في المغنى ويغني أن تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماعها اه وفي
النهاية عدم الحرم برفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وقال انه أفق به والده
(قوله جماعة) حال أى يقال في الصلاة حال كونها جماعة أما اذا صلاها فرادى فلا يقال
فيها ذلك وان سنت الجماعة لها كما سينب عليه في المحترقات (قوله غير المنذورة وغير
الجنائز) هذا استثناء منقطع لعدم دخولهما في الصلاة المسمونة جماعة وذكر هذا هنا
زيادة ايضاح والافسند كرهما في المحترقات فلو اقتصر على ذكره ثمة كما فعله غيره بل وفعله
الشارح في غير هذا الكتاب لكفاه (قوله حيث نذبت الجماعة له) أى لو تروى ذلك في شهر
رمضان خاصة (قوله ولم يكن تابعا للتراويح) عبارة الامداد فعله وحده بخلاف ما اذا
فعل عقبها فان النداء لها نداءه انتهت وعبر في النهاية بقوله وتراخي فعله عن التراويح كما
هو ظاهر بخلاف ما اذا فعله عقبها فان النداء لها نداءه اه زاد الشورى في النقل عن
النهاية كذا قبل والا قرب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقا لانه بدل
عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا شرح م قال الشورى وقوله كذا قيل الخ نقلته من
خطه أى الجمال الرملى ملحقا اه ونقل الزبائدي في حواشى شرح المنهج الاول عن
الشارح ثم قال عقبه هذا انما يأتي على القول بأنه نائب عن الاذان والاقامة مع انه
تقدم انه بدل عن الاقامة فيأتى به مطلقا اه فظهر لك أن ما في هذا الشرح ضعيف (قوله
برفعهما) مبتدأ وخبر يصح أن تكون الصلاة مبتدأ أو جماعة خبره ويصح أن يكون
خبر الصلاة محذوفا أى هي جماعة ويصح أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى هذه الصلاة
وجامعة يصح أن يكون خبر مبتدأ محذوف أيضا أى هي جماعة أو مبتدأ محذوف خبره
أى جماعة هي لتخصيصها بما قبلها (قوله ونصبهما) الصلاة على الاغراء أى الرمو الصلاة
واحضروها وجماعة على الحال أى حال كونها جماعة (قوله ورفع أحدهما) أى على انه
مبتدأ محذوف خبره أو عكسه وقوله ونصب الآخر فان كان الجزء الاول كان نصبه على
الاغراء أو الثاني فعلى الحالية (قوله ويغني عن ذلك) أى عن الصلاة جماعة قال في التحفة
والاول أفضل اه (قوله لان مشيبي الجنائز الخ) قال الشارح في شرح العباب منه
يؤخذ انه لو لم يكن معها أحد أو زادوا بالنداء من النداء حينئذ لمصلحة الميت اه (قوله

لا بشرط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح

فيجوز بعد نصف الليل) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والام
الاذان (الاول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال أيضا على ما في رونق الشيخ أبي حامد لكن فيه تطرأ اذا اذان للصبح قبل وقتها خارج
عن القياس فلا يطبق به غيره على أن الفرق بينهما جلي إذا الناس قبل الفجر مشغولون بالنوم فتدب تنبيههم لينأهبوا للصلاة
أول وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الايام وليسوا مشغولين بما ينههم معرفة أول الوقت فالوجه انه كغيره فلا يدب
الا بعد الزوال على انه نوزح في نسبة الرنق ١٩٢ للشيخ أبي حامد (و) شرطه أيضا كالأقامة (الترتيب) للاتباع ولأن مركه

بعد نصف الليل) قال في التحفة واختير تجديده بالسهر وهو السدس الاخير اه وفي المقتضى
للخطيب وضبط المتولى السهر بما بين الفجر الصادق والكاذب وقال ابن أبي الصيف
السهر هو السدس الاخير اه (قوله نوزح في نسبة الخ) كان السبكي يتوقف في نسبته
له (قوله لكن يبنى الخ) أي والاستئناف أفضل ومجمله كما هو ظاهر حيث لم يطل الفصل بين
الاول وما يبنى عليه أخذ بما ذكره على الاثر والاعتين الاستئناف (قوله يسير سكوت
وكلام) قال في الامداد ولو عد اقال القليوبي وان قصد بهما القطع وفي الامداد الاقوان
خلاف الاولى ويستأنف الاستئناف في غيرهما وكذا فيهما في الاقامة الخ (قوله اسماع) هل
يجب بالفعل وعليه هل يجب الاسماع بحيث يتميز عنده كلامه أو يكفي سماع صوت يعلم انه
الاذان أو يكفي بالقوة بان لا يسمع مطلقا لكنه بحيث لو أصغى لسمع اعتمد شيخنا الرمي انه
يكفي في سماع الخطبة السماع بالقوة وقياسه هذا كذلك ويجوز للفرق فليتأمل قاله الشيخ
اه شورى (قوله ان نصب له) أي الاذان قال في التحفة يشترط لصحة نصب الامام له
تكليمه وأما ته ومعرفة بالوقت أو مرصدا لعلامه به لان ذلك ولاية فاشترط كونه من
أهلها اه (قوله عيسويا) هم فرقة من اليهود تنسب الى أبي عيسى الحق بن يعقوب
الاميهاني كان في خلافة المنصور يعتقده انه صلى الله عليه وسلم رسول الى العرب خاصة
وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبائح اه اسنى ولا يخالفه ما رأيت في غيره
كفتح الباري من حديثهم أخذ دولة بني أمية الخ لانه عبر بحديثهم والذي في الاسنى كونه
كان في خلافة المنصور والمدة بينهم ما يسيرة اذ بظهر دولة بني العباس انقرضت دولة بني
أمية وأول بني العباس السامع وخلافة أربع سنين وتسعة أشهر وثانيهم المنصور
فالمسافة بين أخذ دولة بني أمية والمنصور يسيرة فيحتمل أن يكون حدوث العيسوية آخر
دولة بني أمية وظهور مذهب في الناس في دولة المنصور (قوله ويتأذى الخ) لكن مع
الكراهة كما سبصر به الشارح (قوله وأفعال الامام) رأيت في فتاوى الجلال الرمي انه
يكفي في المبلغ بآثار الامام كونه صيبا حيث وقع في قلبه صدقه (قوله من الاثني الخ)
مفهومه صحته ما فيها النساء وهو ظاهر في الاقامة وأما الاذان فقد سبق أنه حينئذ يكون
ذكر الله وليس بأذان فالمراد من هذا المفهوم عدم الحرمة حينئذ لانه يكون أذانا مقبلة

بوجه اللعب فلو عكس ولو ناسبا
لم يصح لكن يبنى على المنتظم منه
(والموالة) بين كلماتها فان
تركها ولو ناسبا بطل أذانه ولا يضر
بسير سكوت وكلام وانما ونوم
اذ لا يحل بالاعلام (وكونه)
كالأقامة أيضا (من واحد) فلا
يصح بناء غير المؤذن والمقيم على
ما أتياه لانه يورث اللبس في الجملة
وان اشتبهما صوتا (و) كونه
(بالعربية) فلا يصح بغيرها (ان
كان ثم من يحسنها) والاصح بها
كذا كرا الصلاة هذا اذان لجماعة
فان أذن لنفسه وهو لا يحسنها صح
وان كان هناك من يحسنها (وعليه)
أي يتأكد له ندبا (أن يعلم
وشرطهما) أيضا (اسماع بعض
الجماعة) ولو واحدا ان أذن أو أقام
لجماعة لانها تحصل باثنين فلا
يجزئ الاسرار ولو ببعضه ما عدا
الترجيع لقوات الاعلام (واسماع
نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان
منفردا) لان الغرض منها
حينئذ الذكرو بسن أن يكون
الرفع بالأقامة أخفض منه
بالاذان (وشرط المؤذن) كونه

عارفا بالوقت ان نصب له والاحرم نصبه وان صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لعدم
أهليته للصلاة ويحكم باسلامه لمنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا لانهم يعتقدون أن نبينا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب
خاصة (والتمييز) فلا يصحان من مجنون وقصبي غير مجزوسكران الا في أول نشوئه ويتأذى بأذان الصبي المميز واقامته الشعار
وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام (والذكورة) فلا يصحان من الاثني للرجال أو الخنثى ولو محارم على الوجه كما
لا تصح أمائهم اللهم ولا من الخنثى للرجال

ولا للنساء كذلك وطهرمة نظرا لفرق بين اليه (ويكره) فيه ما التطريب والتلحين وتفنيم الكلام والتشادق (القطيعة)
 بل قال ابن عبد السلام يحرم التلحين أى ان غير المعنى أو أوهم محذورا كدهمزة كبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من
 أغلاط تقع للمؤذنين كدهمزة أشهد فيصير استقفاها ومدبها كبر فيصير جمع كبر فيفتح أوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقت
 على الله والابتداء بالله لأنه ربما يؤدي إلى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله والصلاة والفلاح لأن الزيادة في سرف المدة
 واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لمن وخطأ ومن قلب الألف هاء من الله ومدهمزة كبر ونحوها وهو خطأ ولحن
 فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لأنه يصير دعاء إلى النار (و) يكرهه على المعتمد (الكلام) اليسير (فيه) وفي الإقامة
 حيث لم يكن فيه مصلحة والا كان رد السلام أو شتم العاطس كان ١٩٣ خلاف السنة نعم قد يجب الكلام

ان كان في تركه الحاق ضرره أو
 لغيره ويسر له اذا عطس ان يحمد
 الله سرا (و) يكره (ترك اجابته)
 أى الاذان ومثله الإقامة (و) يكره
 (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا أو
 راكبا) لتركه القيام المأمور به
 ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة
 مؤكدة (الامسافر الراكب)
 فلا يكره ان له حاجته إلى الركوب
 لكن الأولى له أن يقيم بعد نزوله
 لأنه لا بد له منه للقرينة ولا يكره له
 أيضا ترك الاستقبال ولا يكره له
 المشى لاحتياجه اليه ويجوز له
 الاذان والإقامة مع المشى وان
 بعد عن مكان استدائهما
 بحيث لا يسمع آخرهما من سمع
 أولهما (و) يكره ان يركب
 (فاسقا وصيبا) لانهما غير
 مأمونين وأعمى ليس معه بصير
 يعرف الوقت (وجنبا ومحمدنا)
 لم يكره ان أذ كر الله الاعلى

له (قوله ولا للنساء) تقدم الخلاف في هذا فراجع (قوله التطريب) في الاسنى والمعنى
 التلحين (قوله التلحين) قال في القاموس اللحن من الاصوات المصوغة الموضوعية المجمع
 الحان ولحن ولحن في قراءته طرب فيها اه وقوله وتفنيم الكلام في القاموس التفنيم من
 المنطق الجزل والتفنيم التعظيم وترك الامالة اه وقوله والتشادق في القاموس أيضا تشدق
 لوى شدة له للتفصح اه ورأيت في البدور الساخرة للسيوطي في باب الاعمال الموجبة لظل
 العرش الخ للشدق المتكلم على شدة تفاقا وتعاطفا اه (قوله القطيعة) في الاسنى
 والمعنى أى التديد (قوله ان غير المعنى) في التحفة بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك اه (قوله
 ترك اجابته) خروج من خلاف من أوجبها في الحديث المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا
 مثل ما يقول المؤذن قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري استدله على وجوب اجابة
 المؤذن حكاية الطحاوى عن قوم من السلف وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب اه
 (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من كراهتهما قاعدا وراكبا مع انه لم يرد نهى عنهما مخصوص
 وهذا مذكور في كلام غير الشارح كالنكت السبكي في الاسئلة الحلبية والاذرى في التوسط
 والزركشى وغيرهم (قوله بحيث لا يسمع الخ) هذا هو المعتمد خلافا للمعنى للقطيب
 والروض لابن المقرئ (قوله ترتيبه) أى الاذان قال في المعنى فيجمع بين كل تكبيرتين
 بصوت ويقر بباقي كلماته الخ وسبأ في هذا في كلام الشارح (قوله وادراج) أى اسراع
 (قوله فهو اسم للاول) في التحفة تصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى فى أ ك كرتب
 المصنف انه للاول اه وفي الروضة انه اسم لهما وفي شرح مسلم انه للثاني (قوله لانه رجع
 الخ) هذا قد يفهم منه أن الترجيع اسم للثاني لكن صدقهم عن القول به جعلهم الترجيع
 سنة ولو ترك صح الاذان (قوله والمراد باسرا الخ) أى هنا وفي القراءة في الصلاة أن يسمع
 نفسه (قوله اذا رجع) قال في الامداد لان المؤذن دعا إلى الصلاة بالجميع لعلين ثم عاد فدعا

٢٥ بأفضل ل طهر وخبر لا يؤذن الامتوضي (الا اذا أحدث في أثناء الاذان فيقه) ولا يقطعه لئلا يوهم التلاعب
 فان خالف بنى ان قصر الفصل والاستئناف (و) يكره (التوجيه) فيها (لغير القبلة) لتركه الاستقبال المنقول لملقا وخلفا
 (ويسن ترتيبه) أى التاني فيه بأن يأتى بكلماته مبينة وادراج الإقامة لما صح من الامر بهما (والترجيع فيه) لما صح انه صلى
 الله عليه وسلم علمه لابي محذورة وهو اسرار كلتي الشهادة قبل الجهر بهما فهو اسم للاول وسمى بذلك لانه رجع إلى الرفع بعد أن
 تركه والمراد باسرا ذلك أن يسمع من يقربه عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطبة
 (والتنويب) بالثلثة من ثاب اذا رجع (في الصبح) أى في أذانيه (أداء) كذا (قضاء) كما

صرح به ابن عجيل وأقرره وهو ان يقول بعد الخيعتين الصلاة خير من النوم مرتين لما صبح من أنه صلى الله عليه وسلم لقنه لابي محمد ذرة وخصل بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويكره في غيره لانه بدعة (و) يسن (الاتفات) في الاذان والاقامة (برأسه وسده) لا يصدره (يمينه) مرة (في) مرتين قوله (حي على الصلاة ويسارده) مرة (في) مرتين قوله (حي على الفلاح) لأن بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان وقيس به الاقامة واختصت الخيعتان بذلك لأن غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الآدمي كالسلام في الصلاة وانما كره في الخطبة لأنها وعظ للعاشرين فالأدب أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في التشويب على ما قاله ابن عجيل لكن نوزع فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالخيعتين (و) يسن (وضع) المؤذن أعناق (أصبعيه) السبابتين (في صمأخى اذنيه) لما صبح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان باحدى يديه عليه جعل السليمة فقط أو باحدى سبأتيه جعل أصبعاً أخرى وانما يسن ذلك (في الاذان دون الاقامة) لفقد علقته فيها وهي كونه أجمع للصوت وبه يستدل الأصم على كونه أذناً فيكون (أبلغ في الاعلام) (و) يسن (كون المؤذن) والمقيم (ثقة) أي عدل شهادة لانه أمين ١٩٤ على الوقت ليخبر به (و) كونه (متطوعاً) لخبر

اليها بذلك ومعنى العردانه أولاد عانلصوص الصلاة بحي على الصلاة ثم للعموم بحي على الفلاح ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال هو بالتشويب مستمر في الدعاء لا عائد اليه اه (قوله على ما قاله ابن عجيل) ارتضاه شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح التقييه والمغنى والشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية وغيرهم وفي التحفة قال ابن عجيل لا وغيره نعم الخ (قوله لما صبح الخ) قد يتوهم منه ان وضع المسجتين صح من وضع بلال وليس مراداً وانما الذي صح وضع أصبعيه من غير تعبير له ما في فتح الباري مانصه تبيينه لم يرتدعين الاصبع التي يستحب وضعها وجرم النووى بأنها المسجدة واطلاق الاصبع مجاز عن الاثمة اه ومنه نقلت (قوله على ما قاله المبرد) قال لأن الاذان سمع موقوفاً فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتح همزة الله الثانية فتحت كقوله تعالى ألم الله (قوله على ضمها) أي مبتدأ وخبر قال في الاسنى وهو القياس وما علل به المبرد ممنوع اذا الوقف ليس على أكبر الاول وليس هو مثل ميم ألم كما لا يخفى (قوله في بشرى الكريم) لا وجود له الآن كما

الترمذي وغيره من أذن سبع سنين محسباً كتب الله له براءة من النار (و) كونه (صيتاً) لقوله صلى الله عليه وسلم ألقه على بلال فانه أذى صوتاً منك أي أبعده مدى صوت ولزيادة الاعلام (و) كونه (حسن الصوت) لخبر الدارمي وابن خزيمة وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم أمر نحو من عشرين رجلاً فاذنوا فاعجبه صوت ابي محمد ذرة فعلمه الاذان ولانه أرفق لسانه فيكون مبله الى الاجابة أكثر (و) كونه (على

مرتفع) كمنارة أو سطح للاتباع ولزيادة الاعلام فان لم يكن للمسجد منارة ولا سطح فعلى بابه اوضحته ولا يسن في الاقامة المرتفع الا ان احتج اليه لكبير المسجد (و) كونه (بقرب المسجد) لانه دعاء الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره الخروج منه بعده من غير صلاة الا بعدد (و) يسن في الاذان (جمع كل تكبيرتين بنفس) أي بصوت لفظيها ما وافراد كل كلمة مما بقي من كلماته بصوت بخلاف الاقامة فانه يسن فيها جمع كل كلمتين بصوت وتبقى الاخيرة فيفرد بها بصوت (ويفتح) المؤذن اذا لم يفعل ما يأتي عن المجموع (الراء في) التكبيرة الاولى (من لفظي التكبير) في قوله الله أكبر الله أكبر (على ما قاله المبرد وقال الهروي عوام الناس أي عامة العلماء على ضمها ويقتضى ما في ذلك في بشرى الكريم وغيره وحاصله ان لكل من القمق والضم وجهها وان القول بأن الثاني هو القياس دون الاول وان كلا منهما ما غلط ممنوع في المجموع عن البندنجي ومصاحب البيان يسن الوقف على أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفاً ولا يتأفبه ما مر من ندب قرن كل تكبيرتين في صوت

لأنه يوجده مع الوقت على الراء الاولى بسكنة لطيفة جدا (و يسكن) ندبا لراء (في) التكبير (الثانية) لأنه يسن الوقت عليها (و) يسن (قوله) الأصل (في الرجال) أو في رجالكم أو يوتكم (في الليلة المظرة) ١٩٥ وان لم تكن مظلة ولا فيها ريح

(أو ذات الريح) وان لم تكن مظلة ولا مظرة (أو) ذات (الظلمة) وان لم يكن فيها مطر ولا ريح (بعد) فراغ (الاذان) وهو الاولى (أو) بعد (الجميعتين) للامر به في خبر الصحيحين ويكره أن يقول حتى على خير العمل لأنه بدعة لكنه لا يبطل الاذان بشرط أن يأتي بالجميعتين أيضا (و) يسن (الاذان للصبح مرتين) ولومن واحدة مرة قبل الفجر وأخرى بعده للاتباع فان أراد الاقتصار على مرة فالاولى أن يكون بعده (ويشوب فيهما) على المعتمد كما مر (و) يسن للمؤذن والمقيم (ترك ردة السلام) عليه لأنه مشغول بعبادة لا يليق الكلام في أثناءها ومن ثم تلزمه الاجابة ويسن له الرد بعد الفراغ وان طال الفصل على الوجه (و) يسن لهما (ترك المشي فيه) وفيها لأنه قد يخل بالاعلام ويجزيان مع المشي وان بعد كما مر (و) يسن (أن يقول السامع) ولو لصوت لا يفهمه أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجز ما يطهر به وقارئ وذا كرو طائف ومشتغل بعلم ومن بحمام لا نحو أصم من لا يسمع ونحو جماع وقاضى حاجة لكرامة الكلام لهما ومن يغفل نجاسة لكرامة الذكر فيه ومن يسمع

أوضحته في الأصل (قوله بسكنة لطيفة) عبارة الامداد للشارح السنة تسكين راء التكبير الثانية وكذا الاولى فان لم يفعل ضم أو فتح الخ وفي التحفة فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله في الرجال) في سنن أبي داود مرتين (قوله في الليلة) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعداها لجماعة أي غير ما اختص منها بالليل كما سيأتي ولعل المصنف قيد بالليل تغليباً لما بعد المطر اذ الريح عذر بالليل فقط وكذلك الظلمة (قوله أو بعد الجميعتين) ظاهره انه لا يقوم ذلك عن الجميعتين وهو كذلك في الامداد وغيره ويجرى الخطيب في شرحي التنبيه والمنهاج على أنه يجزيه ذلك عنهما وكذلك الاسعاد ويبدل له الحديث قال شيخ الاسلام في الاسنى وقد يجاب أي عن الحديث بأن المعنى فلا يقل حتى على الصلاة مقتصر عليه اه (قوله بشرط أن يأتي الخ) فان جعله بدلها لم يصح اذانه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حتى على خير العمل فأمره صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم وترك حتى على خير العمل قال في التحفة وبه يعلم انه لا متثبت فيه لمن يجعلونها بدل الجميعتين بل هو صريح في الرد عليهم اه (قوله على الوجه) قال الخطيب في شرح التنبيه فردد السلام ويشمت حيث تذاظها انه لا فرق بين طول الفصل وقصره اه قال شيخ الاسلام في الاسنى وفيه نظر (قوله ويسن لهما) أي للمؤذن والمقيم وقوله فيه أي الاذان فيه كره ذلك للماشي الا المسافر كما سبق وعبر في التحفة بقوله لا بأس بأذان مسافر راكبا وما شيا الخ وقضيته أنه مباح وفي النهاية كالامداد لكن الاولى له أن لا يؤذن الا بعد نزوله الخ وقضيته ان المشي فيه خلاف الاولى ويمكن أن يقال ان سهل عليه تأخيرها الى ما بعد النزول فالمشي فيه خلاف الاولى والافحاح (قوله وان بعد) تقدم هذا في كلامه وفي النهاية للجمال الرمي تقسيده بما اذا فعل ذلك لنفسه قال فان فعلهما لغيره كأن كان ثمة معه من عشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله والام لا يجزئه وفي الامداد وغيره للشارح اطلاق الاجزاء كما هنا (قوله لا يفهمه) كذلك الايعاب والامداد وفتح الجواد للشارح وخالف في التحفة فقال بان يفسر اللفظ والام يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للماموم اه (قوله ونحو جماع) سيأتي في كلامه انه يسن لهما أن يجيبا بعد انقضاءهما فراجع (قوله مثل ما يقول المؤذن الخ) قال الزيادي في حواشي شرح المنهج وهل تسن اجابة الصلاة جامعة أو لا يحصل نظر والظاهر انها تسن قياسا على قوله الأصل (في الرجال) في رجالكم فيجب بلا حول ولا قوة الا بالله اه (قوله عقب كل كلمة) مثله المغني وغيره قال في التحفة هو الافضل فلو سكت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه ونحوه في الامداد وغيره نعم قد يقال ان غفران الذنب ودخول الجنة الاتيين في كلامه نقلان

الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يجيبه عقب كل كلمة لما في خبره سلم ان من فعل ذلك دخل الجنة

وفي رواية انه يغفر له ذنبه ويحجب في الترجيع وان لم يسمعه تبعه المسمعا ومن ثم لم يجمع بعضه فقط أجب في الجميع (الافى) كل من (الحبيعتين) والاصلوا في رجالكم (فيقول عقب كل) في الاذان والاقامة (لاحول) أى عن المعصية (ولا قوة) أى على مادعوتى إليه وغيره (الابالله ويكون ذلك ١٩٦ أربعا في الاذان بعد الحبيعتين) وثنتين في الاقامة للاتباع ولانهم جادعاء للصلاة

لا يليق بغير المؤذن فيسن العجيب ذلك لانه تفويض محض الى الله (والافى التنويب فيقول) بدل كل من كلمته (صدقت وبررت) بكسر الزاء الاولى وقيل بفتحها أى صرت ذا برأى خير كثير وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مناسب (والافى) كلمتى (الاقامة فيقول) مرتين بدل كلمتها (أقامها الله وأدامها) وجعلنى من صالحى أهلها للاتباع وان كان سنده ضعيفا زاد في التذييه بعد قوله وأدامها مادامت السموات والارض وروى بالفظ اللهم أقمها بالامر الخ (و) يسن (أن يقطع القراءة) وغيرها مما تر (للإجابة وان يجيب بعد) انقضاء ما يمنع الإجابة مما تركه انقضاء (الجماع والخلاص والصلاة) وقوله (مالم يطل الفصل) بحجته غيره أيضا وفيه نظر وقضية كلام الجمهور وع انه لا فرق وما أشار إليه من أن المله لى لا يجيب هو كذلك اذهى مكروهة له بل تبطل صلاته ان أجب بجميلة أو تشويب أو صدقت وبررت لانه كلام ادى (و) يسن (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما (بعده) وبعدها (ثم يقول) عقب ذلك اللهم رب هذه الدعوة) وهى الاذان (السلمة) أى السالمة من طرق نقص اليها لاشتمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى التى ستقام قرى (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كما في خبر مسلم (والفضيلة)

خبر مسلم يتوقفان على الإجابة عقب كل كلمة اذ الذى فيه اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله الحديث (قوله يغفر له ذنبه) فى التحفة روى الطبرانى بسند رجاله ثقات الا واحدا مختلف فسنه وآخر قال الحافظ الهيثمى لا يعرفه ان المرأة اذا أجايت الاذان أو الاقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك اه (قوله أجب في الجميع) قال فى الامداد مبتدئا من أوله وان كان ماسمعه آخره اه (قوله الحبيعتين) قال الخطيب فى المغنى الحاء والعين لا يجتمعان فى كلمة واحدة أصلية الحروف اقرب مخرجهما الا أن تؤلف كلمة من كلمتين كقوله جعل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح الخ وفى شرح العباب للشارح روى ابن السنى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع المؤذن يقول حى على الفلاح قال اللهم اجعلنا من طهين فيسن ذلك أيضا وان لم يذكره وسبأ فى رواية واذا قال حى على الصلاة قال حى على الصلاة واذا قال حى على الفلاح قال حى على الفلاح فلا يبعد انه يسن موافقته فيهما لذلك ثم رأيت بعض أصحابنا صرح به وجعله وجها ولعله من حيث ان قائله يقول بالاقصا رعليهما ونحن لانقول به بل نقول انه يقول كلاما ثم يحول عقبهما اه كلام لا يعاب (قوله دعوتى اليه) أى وهو الصلاة وقوله وغيره أى من أنواع الطاعات (قوله أربعا فى الاذان) دفع به ما أوهمه كلامه أولا حيث قال من الحبيعتين من أنه انما يحول مرتين وان اختاره ابن الرفعة قال فى المغنى وكلام المصنف أى النووى عجل اليه ولو عبر بجميلة لانه لو افق الاول المعتد اه (قوله لا يليق بغير المؤذن) أى الحبيعات أى الاقتصار عليها والافقد عرفت عما قدمته عن الايعاب انه يطلب الايمان بهم مامن السامع أيضا لكن مع الحقولة أيضا (قوله صدقت الخ) المناسبة والحديث به وذا بأنه لا يعرف (قوله والافى كلمتى) (تنبيه) * فى الامداد للشارح الاوجه انه لا يجيب فى الزيادة اذاثنى المقيم ولو حنقها الاقامة أو زاد المؤذن فى أذانه مالم يشرع فيه اعتبارا بعقيدته وقال ابن كج فى الاولى يقضى مثله اه وفى العباب موافقة ابن كج وتردد فى ذلك الشيخ حميرة وكذلك الجمال الرملى فى النهاية فانه أورده فى ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج فى التجريد وجزم فيه بالاول ثم ذكر عبارة التجريد (قوله وفيه نظر) جرى فى الامداد على انه يجيب وان طال الفصل لكن فى التحفة والنهاية وغيرهما التقييد بعدم طوله (قوله وبررت) زاد فى الامداد اذ وقد قامت الصلاة بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله

وإذا ما المؤذن والمقيم وسامعهما (بعده) وبعدها (ثم يقول) عقب ذلك اللهم رب هذه الدعوة) وهى الاذان (السلمة) أى السالمة من طرق نقص اليها لاشتمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى التى ستقام قرى (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كما في خبر مسلم (والفضيلة)

عطف بيانها (وابعته مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمد فيه الاولون والآخرين (الذي وعدته) بدل مما قبله لانعت نعم ورد ايضا المقام المهورد عليه يصح أن يكون نعتا وذلك لخبره سلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشرا ثم أسألو الله الى الوسيلة فانما منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فغن سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة أي غشيشه وفالته وحكمة سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته (و) بسن لكل من المؤذن ١٩٧ والمقيم والسماع (الدعاء عقبه

وبينه وبين الإقامة) لانه بينهما ما لا يرد كما صح في خبر الترمذي وغيره وفيه سألوا الله العافية (والاذان مع الإقامة أفضل من الامامة) كما قاله النووي وأطال هو وفقره الاحتجاج له والنزاع فيه رددته في غير هذا الكتاب (وبسن) لمن تأهل لهما (الجمع) بينهما ما ولو يجماعه واحدة الحديث حسن فيه والنهي عن كون الامام مؤذنا لم يثبت (وشرط المقيم) كالمؤذن كما أشرت اليه فيما تروى من ذلك أنه يشترط فيه (الاسلام والقيمين) لما تقدم (ويستحب أن تكون الإقامة في غير موضع الاذان) للاتباع (و) ان تكون (بصوت أخفص من) صوت (الاذان) لحصول المقصود به بحضور المدعوين (و) يستحب (الالتفات في العمل) التي في الإقامة كالأذان كما تروى بسن محل الجماعة مؤذنان للاتباع ويزاد عليهما بقدر الحاجة والمصلحة ولا يتعبدان بربعة ويتربعون في أذانهم ان اتسع الوقت ويندب أن يقيم المؤذن دون غيره للخبر الصحيح من

وأدامها (قوله عطف بيان لها) عبارة التحفة عطف تفسير وأعم (قوله الذي وعدته) في التحفة بقولك عسى أن يعمدك ربك مقام محمود الخ (قوله الذي وعدته أيضا) في فتح الباري زاد في رواية البيهقي انك لا تخلف الميعاد (قوله لانعت) أي لفقد شرطه من الاتفاق في التعريف والتكثير الذي وعدته معرفة ومقاما محمودا نكرة ونقتل الشورى عن بدائع الفوائد جواز كونه نعتا فقال أوصفة ليكون مقام محمودا اقربا من المعرفة لفظا ومعنى فتأمل اه وفي شرح المنهج والذي منصوب بدلالة ما قبله أو بتقدير اعنى أو مرفوع خبر لم يتداحذوف اه (قوله عقبه) أي الاذان قال في الايعاب روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضي الله به وبآله وبأجمعين ورسوله لا بأس بسلام ديننا غفر له ذنبه وذكر في رواية للبيهقي زيادة وبالقرآن اماما وبالكعبة قبله وبعد الشهادتين المتقدمة ين الله ما كتب شهادتي هذه في عليين وأشهد عليهما ملائكة من المقربين وأتبعهم المرسلين وعبادك الصالحين واختم عليهما بآمين واجعل لي عندك عهدا توفيقه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد بدرت اليه بطاقة من تحت العرش فيها أمان من النار فينبغي نذب ذلك كله وتردد في الايعاب في انه هل يقوله بعد جواب الشهادتين أو بعد الدعاء الذي آخر الاذان ثم رجع الثاني (قوله وبينه) أي بين الاذان وبين الإقامة قال الشارح في الايعاب من لازم سن الدعاء بين الاذان والإقامة سن الحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله لانهم ما من سنه المتأكدة وعلى هذا يحمل قول النووي وغيره تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اه (قوله مع الإقامة) هذا معتمد الشارح وشيخ الاسلام واعتمد الخطيب الشربيني والجمال الرملي أن الاذان وحده أفضل من الامامة بل قال الزيادة يادى المعتمد أن الاذان وحده أفضل من الامامة ولو مع الإقامة وذهب الرافعي الى أن الامامة أفضل من الاذان (قوله في غير هذا الكتاب) كالامداد وغيره (قوله فيما تروى) أي في قوله وشرطه وشرط المقيم الاسلام الخ (قوله لما تقدم) أي من عدم أهلية مقابلهما للصلاة (قوله ولا يتعبدان بربعة) خلافا للرافعي في قوله الاحب أن لا يزداد على أربعة لان الخلفاء الراشدين لم يزيدوا عليه قال في الامداد ويحجب بانه كان قدرا للحاجة وحيث زاد فالشفع اولى من الوتر للتأسي السابق اه (قوله ويتربعون) أي

أذن فهو يقيم (فان اذن جماعة فيقسم) المؤذن (الراتب) وان تأخر أذانه لانه ولاية الاذان والاقامة وقد أذن (ثم) ان لم يكن راتب أو كانوا راتبين كلهم فليقيم (الاول) لسبقه (ثم يقرع) ان أذنوا معا وتنازعوا لعدم المرجح (والاقامة) أي وقتها منوط بنظر الامام) ووقت الاذان منوط بنظر المؤذن لخبر ابن عدي وغيره المؤذن أملاك بالاذان والامام أملاك بالاقامة ويعتد بهما وان لم يستأذن الامام

(بصفة الصلاة) أي كقيمتها المشتملة على واجب وهو ما داخل في ماهيتها ويسمى ركناً وما خارج عنها ويسمى بالعبادة ويسمى بعضاً وما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الأبعاض

١٩٨

شرطاً وعلى مندوب وهو ما يجبر

(فروضها) أي أركانها على ما هنا
كالمحتاج (ثلاثة عشر) يجعل
الطماينة في محالها الأربع هيئة
نايعة للركن وهذا أولى من جعل
الروضة لها أركاناً مستقلة لانه
أوفق بكلامهم في التقدم والتأخر
بركن وفقد الصارف شرط
للاعتداد بالركن لاركن مستقل
(الاول الذببة) لما مر في الوضوء
وهي معتبرة هنا وفي سائر الابواب
(بالقلب) فلا يكفي النطق مع
غفلة ولا يضر النطق بخلاف
ما فيه ثم الصلاة على ثلاثة أقسام
نفل مطلق وما ألحق به كصلاة
التسبيح ونفل مقيد بوقت أو سبب
وفرض فالاول يشترط فيه نية فعل
الصلاة والثاني يشترط فيه ذلك
مع التعيين والثالث يشترط فيه
ذلك مع نية الفرضية كما قال
(ويكفيه في النقل المطلق) وهو
ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ولا
ما هو في معناه مما المقصود منه
إيجاد صلاة لا خصوصه (فحو
تحية المسجد وسنة الوضوء)
والاستحارة والأحرام والطواف
(نية فعل الصلاة) ليمتيز عن بقية
الأفعال فلا يكفي احضارها في
الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها
لانه المطلوب وهي هنا ما عدا النية
لأنها لا تنوي

فلا يؤذنون معالانه خلاف المنقول ولا يتأخر بعضهم - ثم عن بعض قال في الامداد نقل
الاسنوي عن النص انه يسن اجتماعهم في الاذان الذي بين يدي الخطيب لئلا يطولوا
على الحاضرين أما اذا ضاق الوقت فان كبر المسجد تفرقوا في جوانبه والا اجتماعوا حيث
لا تشوبش فان أدى اجتماعهم لذلك أذن بعضهم بالقرعة ان تنازعوا هـ

(باب صفة الصلاة)

(قوله أي كقيمتها) قال القليوبي في حواشي المحلى لما كانت الصفة أي اصاله للامر
الحال عند الذات القائم به اسواء كان لازماً لها أو لا وهذا لا تصح ارادته هنا لانه
يخرج الاركان المقصودة بالذات احتياج الى تفسير الصفة بالكيفية التي هي الاركان
والسنن والشروط لانها من كميّات الفعل أي كون أفعالها مقارنة للوضوء مثلاً وبذلك
صح اشتغالها على الشروط هـ * (قائدة) * شبهت الصلاة بالإنسان فالركن ك رأسه والشرط
كجناحه والبعض كاعضائه والهيئات كشعره (قوله في التقدمة) ثم والتأخر بركن) أي في
القدوة حيث قالوا لا يضر تخلف المأموم عن الامام بركن وان تعمد وصوروا ذلك بنحو
الركوع مع طمأنينته وقالوا ان سبب المأموم الامام بركنين أو يتخلف عنه بهما لغير
عذر بطلت صلاته ومثلوا ذلك بما لو عدت الطمأنينات أركاناً بالغ ذلك أربعة أركان
وكذلك اغتقارهم التخاذل للمعذور ليجري على نظام نفسه بثلاث أركان طويلة فني كل
ذلك لم يعتبروا الطمأنينات وهل الخلف في ذلك لفظي أو معنوي فيه كلام ينته في الاصل
فراجع منه ان أردته (قوله لا وكن مستقل) عذبه في البهجة من الاركان وأجاب عنه
الشارح بما ذكره هنا وسيبصر به المصنف عند ذكر الركوع في قوله ويشترط أن
لا يقصده به غيره الخ (قوله عن بقة الأفعال) أي التي لا تحتاج الى نية أو نية غير الصلاة
قليوبي (قوله لانها لا تنوي) والا لا تقتريتها الى نية وتسلسل قال في الامداد فقول
النسائي أصلي في التعبير باسم الشيء عن معظمه وكون متعلقها ما عداها لا يقتضي
عدها شرطاً وان اختاره الغزالي ولا يمنع اعتبارها جزأ من مسمى الصلاة انتهى وفي
التحفة هي هنا ما عدا النية والالزم التسلسل بل ومعها الجواز تعلفها بنفسها أيضاً كالعلم
يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أربعين مثلاً تركي نفسها وغيرها على انك أن تمنع
ورود أصل السؤال بان كل ركن غيرها لا يحتاج لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلقها
بالجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلقها بكل فرد فرد من أجزائه هـ وفي الاصل

ولا يتأني ما تقرر تصريحهم في سنة الاحرام والطواف بانه لا بد من التعيين لان معناه أنه لا بد من سنة في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلب فلا يشترط وكذا يقال في نية المسجد وما بعدها (و) يكفيه (في) النافلة (الموقته) والحق لها سبب نية الفعل والتعيين بالرفع لتمييز عن غيرها ويحصل التعيين بالاضافة (كسنة الظهر) قبلية أو بعدية ولا يكفي سنة الظهر فقط سواء أخر القبلية الى ما بعد الفرض أم لا ومثلها في ذلك سنة المغرب والعشاء لان لكل قبلية وبعدية بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة عيد الفطر (أو) سنة عيد (الاضحى) فلا يكفي سنة العيد فقط وكذا لا بد ١٩٩ أن يعين سنة كسوف الشمس أو خسوف القمر وينوي بما قبل الجمعة وما

بعدها سنها (و) يكفيه (في) الفرض) ولو كفاية أو من ذورة (نية الفعل) كما مر (والتعيين صبحاً) مثلاً (أو غيرها) ولا يكفي نية فرض الوقت (ونية الفرضية) لتمييز عن النفل والمعادة ولورأى الامام يصلي العصر فظنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه وانما اشترط نية الفرضية (للبايع) على ما صوبه في المجموع قال اذ كيف ينوي الصبي الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً اه لكن الاوجه ما في الرخصة وأصلها من أنه كالبالغ والمراد به في حقه صورة الفرض أو حقيقة في الاصل لاني حقه كما يأتي في المعادة ويؤيد ذلك انه لا بد من القيام في صلاته وان كانت نقلاً (ويستحب ذكر عدد الركعات) لتمييز عن غيرها فان عينه وأخطأ فيه عمداً بطلت لانه نوى غير الواقع (والاضافة الى الله تعالى) ليتحقق معنى الاخلاص وخروجاً من

هنا نقول ينبغي مراجعتها (قوله ما تقرر) أي من أن ما في معنى النفل المطلق يكسفي فيه كهيوية فعل الصلاة وعبر عنه في التحفة بما يندرج في غيره (قوله صبحاً) في نهاية م يظهر كما يحسنه بعضهم انه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الصبح قال وفي اجزاء نية صلاة يتوب في أذانها أو يقنت فيها أي نية الصبح ترددوا لوجه الاجزاء ويظهر ان نية صلاة يسن الايراد لها عند توفر الشروط مغنية عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً اه (قوله ونية الفرضية) قال السيوطي في الاشياء والنظائر العبادات في التعرض للفرضية على أربعة أقسام ما يشترط فيه بخلاف وهو الكفارات وما لا يشترط فيه بخلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الاصح وهو الغسل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة بلفظها والخطبة اه (قوله لتمييز عن النفل) أي لان قصد الفعل والتعيين من حيث هو وجودان في النفل فزيد في الفرض نية الفرضية ليحصل له تمييز على النفل ونية فسقط الاعتراض على هذا التعليل بما بينته في الاصل فراجع (قوله والمعادة) فانها وان وجبت فيها نية الفرض ليس المراد منه حقيقة بل ما هو فرض على المكلف حتى لو نوى الفرض عليه في المصح صلاته لتلاعبه وفي الاصل هنا نقول راجعها منه ان أردتها (قوله صوبه في المجموع) اعتمده الخطيب والجمال الرملي والزبدي وغيرهم (قوله لكن الاوجه الخ) اعتمده الشارح في غير هذا الكتاب أيضاً وشيخ الاسلام زكريا والشهاب الرملي وغيرهم (قوله بطلت صلاته) قال في التحفة لاسهوا وكذلك الامداد وفتح الجوادله والمهمل كلام الاسنى وفي النهاية البطلان ولوسهوا على الرابع وفي المعنى هو الظاهر وظاهر الاعياب للشارح عيل اليه (قوله ويصح عطف هذا) أي قوله والاضافة وعلى عطفها على ذكر بقراً بالرفع وعلى عدد بالجر كما هو ظاهر (قوله وقصد المعنى الشرعي) ظاهره الصحة عند الاطلاق لكن في التحفة وفتح الجوادله عدم الصحة عنده وكلامه في الامداد والاعياب محتمل فراجع الاصل وظاهر النهاية عدم الصحة في الاطلاق أيضاً (قوله اتفاقاً) أي فليس في فعلها ما خرج من خلاف حتى يندب (قوله من قصد الفعل) أي في النافلة المطلقة وما ألحق بها (قوله أو والتعيين) أي في الفريضة والنافلة الموقته أو التي لها سبب وقوله أو والفرضية أي في الفريضة (قوله في الجمعة) قيد للامامية

الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد (و) ذكر (الاداء والقضاء) ولو في النفل لمتنازع عن غيرها ويصح كل منهما بنية الاثران عذر بغيره أو فحواه لان كلاهما في معنى الاثر بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لتلاعبه يسن ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذ لا يجبان اتفاقاً (ويجب قرن النية) المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعيين أو والفرضية أو والقصر في حق المسافر أو والامامة أو والمامومية في الجمعة (بالتكبير) التي للاحرام

وذلك بان يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ولا يكتفي بوزنه عليه بان يتدبره مع ابتدائه وينتهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير الذي هو اول افعال الصلاة عن

٢٠٠

وامامه انه يكتفي بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة (الثاني) من الاركان (ان يقول الله اكبر في القيام) او بدله لما صح من امره صلى الله عليه وسلم المسمى صلاته والحكمة في الاستفتاح به استحضر المصلي عظمة من تهبأ لخدمته والوقوف بين يديه لعتلى هبة فيخشع ويحضر قلبه ونسكن جوارحه ويتمين بفراغه دخوله في الصلاة باقوله وأفهم كلام المصنف انه لا يكتفي الله كبيرا وأعظم أو أجل ولا الرحمن اكبرا ولا اكبر الله بل لا بد من افظ الجلالة وأكبر وتقدير الجلالة للاتباع (ولا يضر تحال يسير وصف لله تعالى) بين كلفى التكبير كالله عز وجل أكبر لبقاء النظم والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكتفى كما في التحقيق اطوله وخارج بالوصف غيره كهو وزيادة واوسا كنه أو متحركة فلا يكتفى (أو) يسير (سكوت) وضبطه المتولى وغيره بقدر سكتة التنفس ويضرفيه الاخلال بحرف من غير الاثغ وزيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله وزيادة ألف بعد الباء

والمأمومية زادت في التحفة القدوة لما موم في غيرها أى الجمعه اذا افضل مع ابتدائه ومثل الجمعة في ذلك المعادة والمنذورة جماعة (قوله ذلك) أى ذات الصلاة وما يجب التعرض له من هذه المذكورات (قوله حتى يتم التكبير) أى الى الراى من أكبر (قوله بان يتدبره الخ) أى فيستحضر قصدا لفعل في جزء منه والتعيين في جزء وهكذا الى آخره التكبير (قوله عن تمام النية) هو استحضر جميع ما تقدم ذكره اذ لم ينو في كل جزء من التكبير الاجزاء مما تقدم ذكره (قوله المقارنة العرفية) قال القليوبي اختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهود وقال شيخنا المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أو له أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضر ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للامعة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضر الصلاة أى لما يطلب استحضره لها واما استحضره ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكتفى قطعا اه وفي الاعياب للشارح نقلا عن الجواهر ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنه بانه مخير بين مقارنة النية للهزمة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوهم انه يخير بين التقدم على التكبير والبسط وليس كذلك اه ما أردت نقاله من الاعياب وفي فتاوى الشارح وعليه فلا يضر عزو به عن بعض حروف التكبير اه ثم هذا الاختيار هو المعتمد لتعذر الاول كما بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله المسمى) بالنصب مفعول به للمصدر الذي هو أمره وقوله صلاته بالنصب أيضا مفعول المسمى يعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الشخص الذي أساء صلاته بحضرته صلى الله عليه وسلم وهو خلاد الزرقى بتكبير التحريم (قوله سكتة التنفس) أى ونحوه كما نقله في التحفة (قوله كدهمزة الله) أى فصير استقها ما (قوله وزيادة ألف بعد الباء) تقدم في الاذان انه يصير بذلك جمع كبير يفتح أوله وهو طبل له وجه واحد (قوله وتشديد ها) أى الباء اذ لا يمكن تشديدها الا بتحريل الكاف وهو غير للتكبير وان قال في الاسنى الوجه خلافه (قوله وزيادة واو الخ) عبارة التحفة بضر زيادة واوسا كنه لانه يصير جمع لاه ومتحركة بين الكلمتين كتحركة قبلهما اه (قوله مطلقا) أى سواء كان عالما أم جاهلا خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه من وجوب جزئه واستدلاله الدميرى بحديث التكبير بحزم والحديث لا أصل له انما هو من قول النخعي ويفرض صحته المراد به عدم مقدمه (قوله ووصل همزة مأموما أو اماما بالله أكبر) كذا رأيت في سائر ما وقفت عليه من نسخ هذا

الشرح

وتشديدها وزيادة واو قبل الجلالة لا تشديد الراى من أكبر وكذا ابدال همزة أكبر واو او كانه همزة من جاهل لكن يلزمه تعلم مخارجهما وكذا ضم را أكبر مطلقا على المعتمد ووصل همزة مأموما أو اماما بالله أكبر بخلاف الاولى وقال ابن عبد السلام يكتفى (ويترجم) وجوبا (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية

(بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره
(ويجب تعلمه) لنفسه وطفله ولوك
ان قد در عليه (ولو بالسفر) لبلد
آخرون بعد لكن يشترط أن
يستطيعه ويغني ضبط الاستطاعة
هنا بالاستطاعة في الحج (وبنوخر)
وجوب الصلاة عن أول الوقت
(للتعلم) ان رجاء فيه حتى لا يبق
الامايه بها بمقتداتها خيفة
يلزمه فعلها على حسب سالة
لحرمة الوقت ولا يقضى بعد
التعلم الا ما قرط في تعلمه ويلزم
الاخرس تحريك شفقيه ولسانه
ولهاته ما أمكنه فان مجزؤه بقلبه

(قوله كما صرحوا به) قال صاحب
العياب في تحرير ريد الزوائد اذا
قال أصلي الظهر اماً أو موما
الله اكبر فانه قطع همزة الجلالة
وايحققتها فلو وصاها وذهبت في
الدرج فهو خلاف الاولى ويصح اه
بجروقه وعبارة الخطيب في شرح
المنهاج والتنبيه وهمزة الجلالة
همزة وصل فلو قال أصلي موما
الله اكبر يحدف همزة الجلالة صح
كما جزم به في المجموع لكنه خلاف
الاولى انتهت وفي الامداد ومختصره
للشارح ووصل همزة الله اكبر بما
قبلها خلاف الاول اه الى غير ذلك
من عباراتهم المصرحة بذلك اه
أصل

الشرح مع كثرتها وكأنه من تحريف التناخ وصوابه ووصل همزة الله اكبر
بأموماً أو أماً اذ الهمزة انما هي في الجلالة لا في موماً ولا أماً كما لا يخفى وهو الموجود
في كلام أئمتنا وقد نقلت في الاصل جملة من عباراتهم في ذلك والوصل المذكور خلاف
الاولى كما صرحوا به (قوله بأى لغة شاء) قال ابن الملقن يتخير بينهما على الاصح وقيل ان
أحسن السريانية أو العبرانية تعينت والفارسية بعدهما الخ وفي الايعاب أخذ من
الخلاف المذكور الاول تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى أولى فيما يظهر
لشرفها بانزال التوراة والانجيل بها بخلاف الثمانية فانه قيل انه أنزل بها كتاب لكن نظر
فيه الزركشي الخ ورأيت في أواخر صحيح البخاري عن ابي هريرة قال كان أهل الكتاب
يقرون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ولكن قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه وما
أنزل اليكم الآية اه فهذا قد يعكر على ما سبق الآن تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان
الذي أنزل به * (فائدة) * قال الخطيب في المغني ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر
فلا يكتفى خدای بزرگ لتركه التفضيل كالله كبير اه ومثله في الاسنى لشيوخ الاسلام
زكريا (قوله ويجب تعلمه) اعتمد الشارح في التحفة وغيرها ان وقته من الاسلام
فيمن طرأ عليه وفي غيره من التميز قال ويجري ذلك في كل واجب قولي قال الجلال الرملي
في النهاية والوجه خلاف لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه اه ولهذا اعتد
الزيادى والقلوبى وغيرهما ان وقته في المسلم من البلوغ وفي البالغ من الاسلام (قوله
في الحج) قال في التحفة نعم لوقبله ما يجب المشى على من قدر عليه وان طال كن عصى
بجأوزة الميقات يلزمه العود اليه لم يعد اه (قوله ولسانه) أى على مخارج الحروف
والا فلا يلزمه لانه عبت قال في التحفة وفارق الاول بأنه كطابق انقطاع صوته فانه يتكلم
بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه عاجز عن الفاتحة وبدله اقيةف بقدرها ولا
يلزمه تحريك الخ وفي النهاية قال بعضهم ان كان مراد الشافعى والاصحاب بذلك من طرأ
خرسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرهما من الذكرا الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفقيه ولهواته بالقراءة على مخارج الحروف وان أرادوا أعم منه
فهو بعيد الخ وعبر في الأيعاب نقلا عن الاذرى والزركشى بقوله وهذا ظاهر فمن طرأ
خرسه أو عطل الاشارة الى الحركة الخ ولبعضهم

اشارة الاخرس في عقد وصل * كقطعه لا في صلاة لو فعل

ولانه اداة كذا الايمان * وهى ان اختص بها انسان

ذو فطنة في فهمها كناية * أو لأصريح فافهم الدراية

(قوله ولهاته) قال القايموبى هي الجلالة الموصلة في سقف الحنك (قوله نواه بقلبه) زاد
في الاسنى كما في المريض اه قال الشوبرى لعل مراده اجراء بدليل قوله كما في المريض

وكذا الحكم سائر الاركان القولية (ويشترط على القادر على النطق بالتكبير) (اسماع نفسه التكبير) اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ أو غيره (وكذا القراءة) الواجبة (وسائر الاركان) القولية كالشهاد الاخير والسلام ولا بد في حصول ثواب السنن القولية من ذلك أيضاً ولو كبر للاحرام مرات بنية الافتتاح بالاولى وحدها لم يضر أو بكل دخل في الصلاة بالاولى وتاريخ بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى ٢٠٢ بطلت صلاته هذا اذا لم ينوي كل خروجاً أو افتتاحاً والا خرج

بالنية ودخل بالتكبير (الثالث) من الاركان (القيام في الفرض) ولو مندوراً أو كفاية أو على صورة الفرض كالعادة وصلاة الصبي (للقادر) عليه ولو بغيره فيجب من أول التكبير به اجزاء أما الفل والماء فسيأتيان (وشرط) فيه (نصب فقام) أي عظام (ظاهرة) لارقبته لانه يسن اطراق الرأس ولا يضر استناده الى شيء وان كان بحيث لو رفع لسهط لوجود اسم القيام لكن يكره ذلك الا ان أمكن معه رفع قدميه فتبطل كما لو انحنى بحيث صار أقرب الى أقل الركوع او مال على جنبه بحيث خرج عن سنن القيام (فان لم يقدر) على القيام الامكنه الكون ظهره مقوس أو مستكماً على شيء أو لا على ركبتيه أو الامع نهوض ولو يعين بأجرة مثل وجدها فاضله عما يعتبر في الفطرة (وقف منحنياً) في الاولى وكما قدر فيما بعده لان المسور لا يسقط بالعمود ويلزمه في الاولى زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر لتمييز الاركان ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومأ اليهما قدر امكانه (فان لم يقدر) على القيام

(قوله سائر الاركان) يشمل التشهد قال الشبرا ملسي فاذا عجز عنه اتي بيده بالذكر وجوباً اه وقال سم على البهجة اذا عجز عن التشهد لم يلزمه الاثنان بذكر بدله بل يقدر بدله اه أي اذا عجز عن الترجعة كما في المنهاج (قوله ودخل بالتكبير) قال الحلبي في حواشي المنهاج لو شك في انه احرم أو لا فأحرم ولم ينو الخروج من الصلاة قبل احرامه لم ينعقد احرامه لانه شك هل هو وتر أو شفع ولو كبر امامه ثم كبر أي ثانياً دام على صلاته وجاز أن يقتدي به آخرون كان بعض المتأخرين تخيل فرقا بين الابتداء والاثنا اه (قوله فتبطل) لانه حينئذ معلق بنفسه ليس بقائم قال في التحفة ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم اه ونحوه النهاية (قوله عن سنن القيام) قال في التحفة ويقاس بذلك ما لو زال اسم القعود الواجب بأن يصير الى أقل الركوع للتعاد أقرب فيما يظهر اه (قوله ولو يعين بأجرة) كذا رأيت في نسخ هذا النسخ ولعل لو سبقت عن محلها وان العبارة هكذا والامع نهوض يعين ولو بأجرة مثل الخ اذهو المعروف في عبارات أئمتنا وقد ذكرت في الاصل كثيراً من عباراتهم في ذلك فراجعها من ان أردتها (قوله ويلزمه في الاولى) أي وهي ما اذا لم يقدر على القيام الامكنه قال في التحفة فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده لتركوع بطمأنينته ثم للاعتدال بطمأنينته ويختص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه بغيره هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركن الابائية اه (قوله قدر امكانه) أي في الخنائه له ما يصلح فان عجز فبرقبته ورأسه فان عجز أو ماً اليهما (قوله كدوران رأس راكب السفينة) ذكره في المجموع والذي اختاره الامام في ضبط الجزء ان الحققة مشقة تذهب خشوعه ونقله الخطيب في المغنى والجمال الرمي في النهاية عن الشهاب الرمي وأقراء بان اذهاب الخشوع ناشأ عن مشقة شديدة فلا منافاة لكن قال الشارح في الامداد صريح المجموع ليس المراد منهما واحد اذ خلافاً لمن توهمه اذ الخشوع يذهب بدون نحو دوران الرأس المذكور وظاهر كلام الشهاب الرمي في شرح نظم الزيدقي عدم الاتحاد وكذلك الجمال الرمي في فتاويه وذكر الشارح في الايعاب نحو ما في الامداد قال ومنه كما هو ظاهر ما لو كان في وقت مطر بيت لا يسع قامته ولو خرج ليصلي الفرض قائماً لشيء عليه مشقة شديدة قال وخشية دوران الرأس المجوز للقعود لا يمنع ركوب السفينة اه (قوله ولو شرع في السورة الخ) والاولى قطع السورة في هذه الصلاة منقرداً قائماً في الثانية

كما

في الفرض بان لحقته مشقة شديدة لا تحتل في العادة كدوران رأس راكب السفينة

(قعد) كيف شاء الخبر الصحيح فان لم تستطع أي القيام فقام عدا ولو شرع في السورة فله القعود ليكملها وكذا لو كان اذا صلى منقرداً صلى قائماً مع جماعة صلى قاعداً فله أن صلى معهم قاعداً (وركع) أي المصلي قاعداً وأقل ركوعه أن ينحني حتى يكون (محاذياً لجهته) ما (قدام ركبتيه والافضل) أي اكمله هو (ان يحاذي) جهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفس كذلك

(وهما على وزن ركوع القائم في المضافة) أي بالنسبة إلى النظر فإنه يسئل لكل النظر إلى موضع سجوده قال العزيز بن عبد السلام
فمن اتقى الشبهات فضعف عن القيام والجمعة لا خير في ورع يؤدى إلى إسقاط فرائض ٢٠٣ الله تعالى (فإن لم يقدر) على القعود بان

ناله به المشقة السابقة (اضطجع)
وجوبا (على جنبه) مستقبلا
للقبلة بوجهه ومقدم يده
(و) الجنب (اليمين) أي
الاضطجاع عليه (أفضل) بل
الاضطجاع على اليسر بلا عذر
مذكور (فإن لم يقدر) على
الاضطجاع بالمعنى السابق
(استلقى) على ظهره وأخصاه
للقبلة لخبر الناس أن لم تستطع
فستلقيا (ويرفع) وجوبا (رأسه)
قليلا (يشئ) ليتوجه إلى القبلة
بوجهه ومقدم يده هذا في غير
الكعبة والأجازة الاستلقاء على
ظهره وعلى وجهه لأنه كيفما
توجه فهو متوجه لجزم منها أن
لم يكن لها سقف امتنع الاستلقاء
على ظهره من غير أن يرفع رأسه
(ويومي) وجوبا أن يحز عن ذلك
(برأسه لا تركوع والسجود)
(و) يجب أن يكون (أيما) للسجود
أكثر قدرا مكانه) لأن المسور
لا يسقط بالمسور ولو حووب التميز
بينهما على المتكهن (فإن لم يقدر)
على الأيماء برأسه (أو بأطرفه)
أي بصره إلى أفعال الصلاة (فإن لم
يقدر) على الأيماء بطرفه إليها (أجرى
الأركان) جميعها (على قلبه) مع
السنن أن شاء بان يمثل نفسه قائما
وراءها وهكذا لأنه الممكن
فإن اعتقل لسانه أجرى القراءة
وغيرها على قلبه كذلك ولا تسقط

كما في الإيعاب (قوله وهما) أي أقل الركوع للقاعدة واكمله الخ ويرى عليه شيخ الإسلام
في القعود وقال في الأسنى الحق أنهما ليسا على وزانه وإن كنت مشيت عليه في غير هذا
الكتاب لأن الركع من قيام لا يحاذى موضع سجوده وإنما يحاذى ما دونه بدليل أنه
انما يسجد فوق ما يحاذيه ولعل مرادهم بمحاذاته ذلك محاذاته له بالنسبة إلى النظر فإنه
يسئل له النظر إلى موضع سجوده اه ونقله في الامداد عنه وقال هو واضح وبه عليه
في هذا الكتاب بقوله أي بالنسبة إلى النظر الخ وفي التحفة قياسا على أقل ركوع القائم
وأكمله إذا قل يحاذى فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذى فيه قريب محل سجوده فن قال
أنهما على وزن ركوع القائم أرادت بالنسبة لهذا الأمر التقريبي اه ونحوه النهاية (قوله
بوجهه) قال في التحفة كذا قالوه ثم نظريه به بعدم وجوب استقبالها بالوجه في القيام
والقعود قال وقياسهما عدم وجوبه هنا إذا لاقى بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون
الوجه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم يده قال وبهذا يفرق بين عدم وجوب
الاستقبال بالوجه ثم قال ووجوب الاستقبال بالوجه هنا في الاستلقاء بناء على ما أفهمه
اقتصار الأسنى تعالى غيره على الاستقبال بالوجه لأنه لما لم يمكنه فيه الاستقبال بمقدم يده
وجب بغيره لكنه في شرح منجه عبر في الاستلقاء بالوجه ومقدم البدن قال والظاهر أنه
لا يتخالف فيحصل ما في الأسنى على ما إذا لم يمكنه الرفع إلا بقدر استقبال وجهه فقط وما
في شرح منجه على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم يده أيضا فيقتضي سقط الاستقبال
بالوجه لأنه لا ضرورة اليسه حينئذ اه من التحفة مع نوع اختصار وإيضاح (قوله
واخصاه) قال الشويرى في حواشى شرح المنهج يفتح الميم أشهر من ضمها وكسرهما اه
أي بطن القدم قال في التحفة ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالتحضر لبيان
الأفضل فلا يضر آخر اجتماعها لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه
كما زعم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم إن فرض تعذره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل
حينئذ تخصيصا له ببعض البدن ما أمكنه ثم إن أطاق الركوع والسجود أتى بهما والا
أو ما إلى آخر ما في التحفة وأعرضها الشويرى بما بينته في الأصل فراجع (قوله ويومي)
في شرح البهجة الصغير لشيخ الإسلام وذلك بأن تقرب جبهته من الأرض ما أمكنه اه
(قوله قدرا مكانه) ظاهره أنه لا يكتفى للسجود أدنى زيادة إذا قدر على أكثر من ذلك وبه
صرح في الامداد لكنه صرح في التحفة وفتح الجواد بالاكتماء بذلك (قوله أو ما بطرفه)
في الامداد وفتح الجواد والنهاية ومن لازمه الأيماء بالحقن والحاجب واعتد الشارح
في التحفة وشرحه الإرشاد واقتضاه كلامه في الإيعاب أيضا والجمال الرمى في النهاية
أنه لا يجب هنا أيماء للسجود أخفض ونظريه سم واعتد وتبعه القليوبي وغيره وجوبه
(قوله مناط) أي متعلق التكليف وهو العقل (قوله في النروض) أي فيما إذا ابتدأ

عنه الصلاة مادام عقله ثابتا لوجود مناط التكليف ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها

نم لا تجزئ القراءة في النهوض وتجزئ في الهوى (ويتنقل القادر فاعدا) إجماعا (ومضطجعا لا مستلقيا ويهدل للركوع والسجود) ولا يومئ بهما لعدم وروده (وأجر القاعد) في النقل (القادر نصف أجرة القائم) أجز (المضطجع نصف أجرة القاعد) كما ثبت ذلك في خبر البحاري نم من خصائصه صلى الله عليه وسلم ٢٠٤ ان تطوعه قاعدا مع القدرة كطوعه قائما (الرابع) من الأركان (الفاتحة)

أي قراءتها في كل قيام أو بدله حتى القيام الثاني في صلاة الكسوفين في السرية والجمهورية حفظا وتلقينا أو نظرا في نحو معصف الخبر الصحيح لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة منها كما صرح به في خبر المصنف صلاته (الاعذور سابق) فانها لا تنزله أي لتحمل امامه لها عنه لا لعدم مخاطبته بها فبذلك الركعة بادراكه معه ركوعه المحسوب له (وغيره) ركعة أو نسيان أو بطلان الحركة بان لم يقم من السجود الا والامام واقع أو قريب من الركوع وكذا لو انتظر سكتة الامام فركع أو شك هل قرأ الفاتحة فانه يتخلف لقراءتها فيهما فاذا لم يقم الا والامام راكع مثلا ركع معه وسقطت عنه الفاتحة وبهذا يعلم انه يصور سقوط الفاتحة في الركعات الأربع (والسبعة) آية منها عملا لما صح انه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها وأنه قال بسم الله الرحمن الرحيم أحد آياتها وآية من كل سورة غير براءة كإدله عليه خبر مسلم وغيره فهي قرآن ظننا لا قطعها لعدم التواتر (والتشديدات التي فيها) وهي أربع عشرة (منها) لانها هيئات لحروفها المشددة فوجوبها شامل

الصلاة ملتبس بمرتبة مترامية عن القيام كالعود أو الاضطجاع لعجزهم قدر على رتبة قبل التي هو فيها في أثناء الصلاة كالقيام فاذا نهض له لا تجزئ القراءة في حال النهوض لقد رتبه على القراءة فيها هو أعلى من النهوض بل قال في التحفة لو نهض ميتجش ما المشقة لم تجزئه القراءة في نهوضه لانه دون القيام الصائرا اليه ثم رد المافق في قوله بخلافه وفي النهاية يستحب له إعادة القراءة أي التي قرأها في قعوده لتقع في حال الكمال ولو قرأ في حال نهوضه شيئا أعاده (قوله وتجزئ في الهوى) أي فيما اذا عجز عن القيام مثلا في أثناء الصلاة ثم الذي رأيته في نسخ الكتاب تجزئ وهو الذي اعتمده في الإيعاب وأطال فيه الزركشي في الانتصار له سكن الذي اعتمده المتأخرون كشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي والشارح في كتبه تبعه للشيخين الوجوب قال الشوبري لو ترك القراءة في الهوى فهل تحسب هذه الركعة وتكون فائدة وجوب القراءة في الهوى مجزئا لا يتم بتركها أولا تحسب هذه الركعة أو تبطل صلاته ان تعمد ذلك وتقوته الركعة ان لم يتعمده فيه نظر والاخير أقرب قاله الشارح به امش الإيعاب اه ما نقله الشوبري (قوله للركوع والسجود) قال في الامداد ويكفي الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال وجوب القعود للركوع والسجود لا يحيل ذلك لانه يتصور بترك الطمأنينة في ذلك القعود اه (قوله ركوعه) بالنصب مفعول الادراك وقوله المحسوب بالنصب أيضا نعت لركوعه وبين الشارح في فصل ادراك المسبوق الركعة غير المحسوبة من الركوع فراجعته (قوله وغيره) معطوف على قوله لسبق أي وغير السابق (قوله بان لم يقم) أي المأموم من السجود الا والامام راكع الركعة الثانية لمنع من القيام مع الامام بالرجعة أو النسيان أو بطلان الحركة (قوله أو قريب من الركوع) أي بان لم يدرك معه قدر فاتحة معتدلة (قوله فيهما) أي في مسألتى انتظار سكتة الامام وشك هل قرأ الخ (قوله غير براءة) قال القليوبي نكرو في أولها وتندب في أثناءها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجر والخطيب وابن عبدالحق تحرم في أولها وتكره في أثناءها وتندب في أثناء غيرهما اتفاقا اه (قوله لا قطعها) مقابل قوله ظننا يعني ان دليلها ظني فيسقط عنه وجوب العمل به كغيره من الأدلة الظنية لأن دليلها قطعي حتى يجب اعتقاده ويكفر جاحده ومحل ذلك في غير آتي أثناء سورة النمل أمأهى فيكفر جاحدها لتواترها (قوله بطلت) قال في المغني قراءته لتلك الكلمة لتغييره النظم الى آخره وفي التحفة كأن قرأ الرحمن بقل الادغام ولا تنظر لكون اللمسا ظهرت خلفت الشدة فلم يحذف شيئا لأن ظهورها لم يكن قيامه مقامها اه (قوله بل قد يكفر الخ) نبه بقديكفر على انه قد لا يكفر بذلك وينبه في شرح العباب

لهيئاتها فان خفف مشددا بطلت قراءته بل قد يكفر به في اياك ان علم وتعمد لانه بالتحفة في ضوء الشمس حيث وان شددت محققا اساء ولم تبطل صلاته (ولا يصح ابدال) قادرا ومقصرا (القاء عن الضاد) ولا حرقا منها بآخر وان لم يكن ضادا ولا ظاهرا كإبدال الذال زاي في الذين والحاء هاء في المدومته أن ينطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف

لومن قال في هذه بدم البطلاق يحمل كلامه على المعتذر كما صرح به في المجموع (ويشترط) احقة القراءة (هدم اللحن الخلل بالمعنى) كضم تاء انعمت أو كسر هاء من يمكنه التعلم وكقراءة شاذة وهي ما وراء السبعة ان غيرت المعنى كقراءة انما يحشى الله من عباده العلماء برفع الاول ونصب الثاني أو زادت ولو حرفاً أو نقصت في فعل شيئاً من ذلك بطأت ٢٠٥ قراءاته الا ان يعتمد عليه ويعلم تحريمه

فتبطل صلاته ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين فاصداً الظاهر الحسروف كالوقفه اللطيفة بين السين والتاء من نستعين لم يجوز اذ الواجب ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينقل الى ما بعده متصلاً به بلا وقفة وبه يعلم انه يجب على كل قارئ أن يراعى في تلاوته ما جمع القراء على وجوبه (و) تشترط (الموالة) في الفاتحة للاتباع وكذا التشهد على ما اعتده جمع (فتنقطع الفاتحة بالسكوت الطويل) وهو ما يزيد على سكتة التنفس والحي (ان نعمة) وان لم ينوال قطع لاشعاره بالامراض بخلاف ما اذا كان ناسياً أو ساهياً وان طال له ذكر كلسكوت الطويل للاعباء اول تذكر آية نسيها (او كان يسيراً وقصده قطع القراءة) لنعديه بخلاف مجرد قصد قطع القراءة لان القراءة باللسان ولم يقطعها وانما بطلت الصلاة بنية قطعها لان النية ركن فيها يجب اداؤها حكماً والقراءة لا تنقضي الى نية مخصوصة ومن ثم لم يوثق قطع الركوع او غيره من الاركان وتنقطع مع الموالة أيضاً بقراءة آية من غيرها (وبالذكر) وان قل كالحمد للعاطس لانه ليس مختصاً بالصلاة ولا المصليتها فاشهر

حيث قال عند قول المصنف أو ترك تشديداً لك عامداً لما بعناه كفر ما نصه لان الايات ضوء الشمس هذا ان قصد بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان اياها خففت لكراهة ثقل تشديداً بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته لان المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لان نقص الحرف في الشاذة مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة كنز الحرف والاول اوجه لما يأتي من ردالة الثاني اه كلام شرح العباب (قوله يحمل كلامه الخ) هذا الكلام فيه احالة للخلاف وفيه نظر ظاهر فان الخلاف في ذلك شائع ذائع والذي اعقده الشارح تبعاً للمجموع وغيره البطلان وكلامهم في شرح أبي شجاع عجل اليه والذي اعقده شيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان الابدال قراءة شاذة ~~كنا~~ انما نطبخ الكوثر لم تبطل صلاته بذلك كما في التحفة وشرحي الارشاد للشارح (قوله وهي ما وراء السبعة) اعقده هذا غير واحد تبعاً للنووي وغيره وقال البغوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي وولده التاج واعقده الطبري وغيره وهو المعروف عند أئمة القراء (قوله برفع الاول) أي الجلالة ونصب العلماء قال البيضاوي على ان الخشية مستعارة للتعظيم فان المعظم يكون مهيأاً (قوله أو زادت ولو حرفاً الخ) ويحمل ذلك ان تغييره المعنى والافلا ابطال في التحفة نقلاً عن حاصل شرعي العباب أطلقوا البطلان بالشاذة اذا اشتملت على زيادة حرف او نقصانه ويتعين حمله كما أشار اليه بعضهم على انه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما اذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف له ما من فتاويه وتبيناته واقتصره على تغيير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبي لم تبطل مطلقاً الخ فعلى هذا نحو فاقطعوا أيما نهي لا يبطل وان زاد حرفاً على أيديهم بالعدم تغيير المعنى (قوله لم يجوز) في فتح الجواد ما نصه في المجموع عن الجويني واقربه يحرم وقفة بسيرة بين السين والتاء من نستعين اه ووجه ذلك كما في الابعاب للشارح ان الحرف ينقطع عن الحرف بذلك والكلمة عن الكلمة والكلمة الواحدة لا تحتل القطع والفصل والوقف في أثنائها وانما القدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينقل الى الذي بعده متصلاً به بلا وقفة الخ (قوله على وجوبه) في شرعي الارشاد للشارح من مقدود غام وغيرهما (قوله وكذا التشهد) الخ في فتح الجواد على ما قاله المتولي واقروه وفي الامداد لا يخلو عن وقفة والحرف واضح وفي التحفة فيه ما قبله وفي الابعاب في القياس نظراً في نظري وبين وجه ذلك فراجع منه أو من الاصل وفي النهاية للجمال الرملي الاوجه الحاق التشهد بالفاتحة فيما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الاركان فيما ينظروا (قوله والحي) رأيت في الطلاق من فتاوى السبكي والحي بالكسر وهو التعب من القول قال في الصحاح الخ خلاف البيان اه

بالاعراض (الا اذا كان ناسياً) لعذره (والا اذا سن) الذكر (في الصلاة) بأن كان مأموراً به فيها لمصلحة فلا تنقطع به القراءة (كالتأمين) لقراءة امامه (والنعوذ) من العذاب (وسؤال الرحمة) عند قراءة آيتها منه ومن امامه وقوله يلى عند سماعه ليس الله باحكم الحاكمين وسبحان رب العظيم عند فسخ باسم ربك العظيم ونحو ذلك

(ومجود التلاوة لقراءة امامه والرد) من المأموم (عليه) اذا توقف فيها وحمله اذا سكنت فلا يفتح عليه مادام يردد التلاوة ولا انقطعت الموالاة فيما يظهر ونسيان الموالاة لا الفاتحة عذروا لولا ذلك قبل الركوع هل قرأ الفاتحة أو قبل السلام هل تشهد لزمه اعادة التلاوة أو في أثناءهما في بعض من مالزمه اعادة التلاوة ٢٠٦ وبعدهما في بعضهم لم يؤثر ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعمد تركه استأنف

القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته وكذا في التشهد وان لم يجب ترتيبه ويجب التوصل الى قراءة الفاتحة بكل وجه قدر عليه والا أعاد ما صلا مع التمكن من تعلمها ومن تعذر رت عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر حروفها وان تفرقت ولم تقدم معنى منظوما فان عجز لزمه سبعة أنواع من الذكر أو الدعاء الاخرى بقدر حروفها فان لم يحسن شيئا وقف بقدرها ولا يترجم عن شيء من القرآن اقوات اعجازه بخلاف غيره (الخامس) من الاركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بقسميه (وأقله) للقاتم (ان ينحني) بلا انحناس والالم يصح (حتى تنال راحتك ركبتيه) بان يكون بحيث تنال راحتك عندئذ انطلق ركبتيه لو أراد وضعهم عليهم لانه بدون ذلك أو به مع الانحناس لا يسمى ركوعا والراحتان ما عدا الاصابع من الكفين (ويشترط أن يطمئن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى يتفصل رفعه عن ركوعه عن هويته للخبر الصحيح ثم اركع حتى تطمئن راحة ولا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقرار (ويشترط

اما قدر التنفس والحي فلا يحصل قال في النهاية وان طال الخ (قوله لقراءة امامه) أي ان سجدا امامه لها والابطال الصلاة (قوله لا الفاتحة) عبارة النهاية لو اخل بها أي الموالاة ساهيا لم يضر كما لو طول ركنا قصيرا ساهيا بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضر لان الموالاة صفة والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضارا لان أمر الموالاة أيسر من الترتيب لما مر من ان تطويل الزكن القصير ساهيا لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلا انتهت ونحوها عبارة الاسفي لشيخ الاسلام والمعنى للخطيب (قوله استأنف القراءة) والحاصل انه تارة يبدئ وتارة يستأنف وتارة تبطل صلاته فينبغي في صورتين اذا سها بابتداء خير النصف الاول ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الاول وشروعه في النصف الثاني وفيما اذا تعمد تأخير النصف الاول ولم يقصد التكميل به على النصف الثاني الذي بدأ به أولا ولم يطل الفصل عدا بين فراغه وارادة التكميل عليه ولم يغير المعنى ويستأنف الفاتحة ان انتفى شرط من هذه الشروط الثلاثة وتبطل صلاته ان تعمد وغير المعنى وفي الاصل نقل عبارات في هذه المسئلة راجعها منه ان أردتها (قوله وان لم يجب ترتيبه) عبارة التحفة ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يغير معناه والابطال صلاته ان تعمد وصرح في التحفة بوجوب موالاة وسكتوا عليه وفيه ما فيه انتهت فتقوله هنا وكذا في التشهد يعني تبطل صلاته فيه حيث غير المعنى ان تعمد وان قلنا بعدم وجوب ترتيبه (قوله سبع آيات) بسن ثمانية لتحصيل السورة (قوله بقدر حروفها) يعني لا ينقص المجموع عن المجموع وان تفاوتت الآيات ويحسب المشدود بحرفين من الفاتحة والبدل امداد ونهاية (قوله منظوما) في التحفة كتم نظر والحروف المقطعة أوائل السور ثم قال لكن يتجه في هذا انه لا بد ان ينوي به القراءة لانه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلقظ به اه (قوله الاخرى) قال في التحفة أي سبعة أنواع منه وان حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدينا أجراه اه وبحيث الشوري أن محله حيث عجز عن الترجمة بالاخرى والاعتين (قوله بقدرها) أي في ظنه بالنسبة لزم من قراءتها المعتدلة من غالب أمثاله ويلزمه القعود بقدر التشهد الاخير ويسن الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الاول تحفة (قوله بقسميه) أي أقله وأكمله (قوله معتدل الخلقة) قال في التحفة فلا تظرب لسلوغ راحة طويل المدين ولا أصابع معتد لها وان نظرفيه الاسنوي ولا لعدم بلوغ راحة القصير اه (قوله عن هويته) قال القليوبي في حواشي المحلى بضم الهاء وفتحها وقيل بالضم الصعود وبالفتح السقوط من هوى يهوى كرمي يرمى وأما هوى يهوى كبتى يبقى فهو بمعنى أحب اه (قوله بقصده) قال سم في شرح أبي شجاع والحاجي في حواشي المنهج لوقصد بالهوى مع الركوع غيره لم يضر

(أن لا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بان يهوى بقصده أولا يقصده (فلوهوى للتلاوة) (قوله) أي لسجودها (لجعلها) عند بلوغ حد الركوع (ركوعا عالم يكفه) لوجود الصارف فيجب العود الى القيام ليهوى منه

ولو ركع امامه فظن انه يسجد للتسلاوة فهو لذلك فرأى لم يسجد قوتف عن السجود حسب له عن ركوعه على ما رجحه الركني
ويغفر له ذلك للمتابعة ورجح شيخنا زكريا انه يعود للقيام ثم يركع وهو أوجه ولو أراد أن يركع فسقط قام ثم ركع ولا يقوم راكعا
فان سقط في أثناء انحنائه عاد للمحل الذي سقط منه في حال انحنائه (السادس) ٢٠٧ من الاركان (الاعتدال) ولو في النقل

على المعتد (وهو أن يعود) بعد
الركوع (الى ما كان عليه قبله) من
قيام أو قعود (وشرطه الطمأنينة
فيه للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن
فانما (و) شرطه (أن لا يقصد به
غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطلق
(فلو رفع) رأسه منه (فزعا) أي
خوفا (من شيء لم يكف) لوجود
الصارف ولو سقط عن ركوع
من قيام قبل الطمأنينة عاد اليه
وجوبا واطمأن ثم اعتدل أو بعدها
نمض معتدلا ثم سجد ولو شك غير
المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله
اعتدل فوراً وجوبا فان مكث
ليست كبريات صلاته (السابع)
من الاركان (السجود مرتين) في
كل ركعة للكتاب والسنة
والاجماع (وأقله أن يضع بعض
بشرة) أو شعر (جهته على مصلاه)
بلا حائل بينهما وخروج بالجهة
الجيبين والاتق (وشرطه
الطمأنينة) فيه للخبر الصحيح ثم اسجد
حتى تطمئن ساجداً (ووضع جرة)
على مصلاه وان قل أو كان مستورا
أول يتعامل عليه على الأوجه
(من ركبتيه ورجليه من بطون كفيه)
سواء الراحة والاصابع (و) جرة
من بطون (أصابع رجليه) للخبر
الصحيح أمرت ان اسجد على سبعة أعظم الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين (و) شرطه أيضا (تثاقل رأسه) بأن يتعامل
على محل سجوده بثقل رأسه وعنقه بحيث لو كان على قطن لاندل وظهور أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى غيره)
بأن يهوى له أو يطلق نظيره مآثر (فلو سقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه أو من
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجودا ما لم يقصد بوضع جهته الاعتماد عليها أو لأعاد السجود لوجود الصارف

(قوله على ما رجحه الركني) اعقده الجلال الرملي والخطيب وسم العبادي
والقليوبي وغيرهم (قوله وهو أوجه) اعقده في غيره هذا الكتاب أيضا وشيخه قال
القليوبي فلو تبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود للركوع فقط فان عاد للقيام عاددا
عالمات صلاته اه فهدى مباينة كلية مع ما اعقده الشارح وشيخه (قوله في أثناء
انحنائه الخ) هنا اشكال ذكرته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله نزعا) في المغنى
للخطيب بفتح الزاي على أنه مصدر مفعول لاجله أي خوفاً وبكسر هاء على انه اسم فاعل
منصوب على الحال أي خاتفا اه وفي التحفة تنبيهه ضبط شارح نزعا بفتح الزاي
وكسر هاء أي لاجل الفزع أو حاله وفيه نظير بل يتعين الفتح فان المضار رفع لاجل الفزع
وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل اه وذكر نحوه الشهاب
القليوبي في حواشي المحلى والى فتح الزاي اشار الشارح هنا بقوله أي خوفاً (قوله غير
المأموم) أما المأموم فانه يأتي بعد سلام امامه بركعة ولا يعود له كما سيأتى في التصريح به
في كلامه في سجود السهو فراجع (قوله السجود مرتين) جعله ركناً واحداً هو ما صححه
في البيان والموافق لما أتى في محث التقدم والتأخر انهما ركبان وصححه في البسيط (قوله
أو شعر جهته) أي الثابت عليها وان طال (قوله أو كان مستورا) قال في الايعاب بل يكره
كشف الركبتين كما في المجموع ثم قال وفيه كراهة الستر في السكفين للخلاف في امتناعه
ثم رأيت الشافعي نص على ذلك فانه كره الصلاة وبابها من الجلدة التي يجترهم وتر القوس
قال لاني أمره ان يقضي بطن كفه الى الارض بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم
أنضوه اه من الايعاب (قوله على الأوجه) اعقده الجلال الرملي خلافاً لشرح المنهج
(قوله الراحة والاصابع) في شرح العباب له بعد كلام ذكره مانعه يؤخذ منه ضبط
الباطن هنا بما ينقض مسه الذكر اه ونحوه سم العبادي في شرح أبي شجاع (قوله
أصابع رجليه) في الايعاب يتجه أنه لا بد من وضعها كلها مع وضع الجهة في آن واحد
الخ (قوله من الاعتدال) أي قبل قصد الهوى فلو سقط بعد قصد كان كالأول سقط في أثناء
الهوى (قوله الاعتماد) أي وحده ايعاب (قوله أعاد السجود) في التحفة لكن بعد
أدنى رفع وقال القليوبي يجب العود الى المحل الذي نوى الاعتماد فيه قال فقول
شيخنا الرملي يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وان زاد عليه بطلت صلاته فيه نظراً لأن
هوى قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لاغ الخ ويمكن حل كلام م كالشارح على ما اذا

الصحيح أمرت ان اسجد على سبعة أعظم الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين (و) شرطه أيضا (تثاقل رأسه) بأن يتعامل
على محل سجوده بثقل رأسه وعنقه بحيث لو كان على قطن لاندل وظهور أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى غيره)
بأن يهوى له أو يطلق نظيره مآثر (فلو سقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه أو من
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجودا ما لم يقصد بوضع جهته الاعتماد عليها أو لأعاد السجود لوجود الصارف

أو على جنبه فان قاب بنية السجود أو بلائية أو بنية الاستقامة أجزاء بلائية الاستقامة فقط لوجود الصارف فلا يجزئه بل يجامس ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته (و) شرطه (ارتفاع أسافله) أي بعزته وما حوالها (على أعاليه) للاتباع فلو تساونا لم يجزئه لعدم اسم السجود إلا أن يكون به علة ٢٠٨ لا يمكنه معها السجود الا كذلك ولو عجز عن وضع جبهته الأعلى نحو وسادة

فان حصل التنكيس لزمه وضع ذلك ليسجد عليه والافلا اذلا فائدة نفسه (و) شرطه (عدم السجود على شيء) محمول له أو متصل به بحيث (يتحرك بحركته) في قيامه أو قعوده فان سجد عليه عامدا عالما بطلت صلاته (و) (الا) لزمه إعادة السجود فان لم يتحرك بحركته أو لم يكن من محموله وان تحرك بحركته مثل (أن يكون) سريرا هو عليه أو شاميا (في يده) كعود جاز السجود عليه وانما بطلت صلاته بملاقاة ثوبه للنجاسة وان لم يتحرك بحركته لانه منسوب اليه وليس المعبر هنا الا السجود على قرار وبعد تحركه بحركته هو قرار وشرطه أيضا كما علم من قوله بشرة أن لا يكون بين الجبهة ومحمل السجود حائل الا عذر (فالوعصب جميع جبهته لجراحة) مثلا (وخاف من نزع العصاية) محذور تيمم (سجد عليها) للعدو (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (الساكن) من الاركان (الجالوس بين السجدين وشرطه الطمأنينة) ولو في النقل للخبير الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لانهم اركان قصيران اذا قصد بهما الفصل فان طوّلهما فوق ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجالوس عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته (وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجالوس (فلورفع فزعان شيء لم يكف) (التاسع) من الاركان (التشهد الأخير) للخبر الصحيح قولوا التحيات لله الى آخره (رأقوله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد الثناء على الله تعالى بأنه مالك جميع التحيات من الخلق

وإذا صار في موضع الجبهة فقط فبدأ في رفع يده الى موضع الصارف فهو اللازم واليه يوصي قول الشارح ما لم يقصد بوضع جبهته الاعتقاد فالصارف انما وجد عند وضع الجبهة فلا خلاف (قوله بلائية الاستقامة) محله حيث لم يقصد صرفه عن السجود والابطال كما في التحفة (قوله بل يجلس) أي ثم يسجد من الجالوس (قوله على أعاليه) في التحفة الميدان من الأعلى قال فيجب رفع الأسافل على المدين أيضا (قوله اذلا فائدة فيه) لكنه يتدب كما صرح به في الاعباب وغيره وجامس خلاف من أوجبته قال في الاعباب هو قوى من جهة المعنى (قوله محمول له) أي كطرف عمامته ونحوه منديل على كتفه ويستثنى من ذلك ما في يده كإسباني قرياني كلام المصنف (قوله يتحرك بحركته) في التحفة بالفعل لا بالقوة ووافقها المعنى فقال لو صلى من قعوده لم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام التحرك لم يضر وقال انه لم يرم من تعرض له وأفتى الجلال الرمي بخلافه واعتده الزيادة في حوائج شرح المنهج (قوله جميع جبهته) أما اذا بقي منها شيء فانه يكفي وضعه لانه الواجب وضع جزء من جبهته وان قل فقط (قوله محذور تيمم) كذلك التحفة وحرى في شرح الارشاد على الاكتفاء بالمشقة الشديدة وان لم تيج التيمم كما في العجز عن القيام وكذلك الاعباب وهو ظاهر الأسنى والخطيب وسهم وغيرهم (قوله ولا قضاء) أي لا عذر قال في التحفة الا ان كان تحتها نجس لا يعنى عنه (قوله الفصل) أي فالقصد بالاعتدال الفصل بين الهوى للركوع والسجود وبالجالوس بين السجدين الفصل بينهما ومن قال انه مما مقصود ان في أنفسهم ما أراد أنه لا يثبت من وجود صورتهما للفصل (قوله فوق ذكرهما) سيما في بيانه في السنن ومحله في غير اعتدال الركعة الأخيرة من الفرائض أما هو فلا يضر تطويله مطلقا كما في مجتبه القنوت من التحفة خلافا لما في شرح الارشاد له (قوله عالما بالتحريم) والافلا تطل صلاته ويسجد للسهو كما سيأتي في كلامه في سجود السهو وهذا هو المعتمد وان صحح في التحقيق هنا أن الجالوس بين السجدين ركن طويل وعزاه في المجموع الى الأكثرين وسبقه اليه الامام وكذا الاعتدال ركن طويل أيضا على ما اختاره النووي من حيث الدليل في كثير من كتبه لصحة الاحاديث بتطويله فيجوز تطويله بذكر غير الفاتحة والتشهد لا بسكوت ولا بأحد ما بل قال الاذرى وغيره ان تطويله مطلقا هو الصحيح مذهبنا أيضا بل هو الصواب وأطالوا فيه ونقلوه عن النص وغيره (قوله فزعان) فيه ما سبق في الاعتدال (قوله مالك لجميع التحيات) قال الشارح في الاعباب في المجموع عن ابن قتيبة انما جعلت أي التحية لأن كل ملك من ملوكهم كان له تحية يحياهم اقليل لنا قولوا التحيات لله أي الاقفاط الدالة على الملك مستحقة له تعالى وحده اه فعلم ان القصود الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق اه كلام الاعباب للشارح وقال البرماوى كانت

الاعتدال وأقل التشهد في الجالوس عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته (وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجالوس (فلورفع فزعان شيء لم يكف) (التاسع) من الاركان (التشهد الأخير) للخبر الصحيح قولوا التحيات لله الى آخره (رأقوله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد الثناء على الله تعالى بأنه مالك جميع التحيات من الخلق

(سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائمون بحقوق الله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله) أو وأن محمدا عبده ورسوله ولا يكتفى وأن محمدا رسوله (وتشترط موالاته) لارتبائه كما مر (وأن يكون) هو وسائر أركان الصلاة المأثورة (بالعربية) فإن ترجم عنها قادر على العربية أو عمالم يرد وان عجز بطلت صلاته ويشترط أيضا ذكر الواو والعاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ الشهادة فلا يكتفى معناه بغير لفظه كان يأتي بدل لفظ الرسول بالنبي أو عكسه أو بدل محمد بأجد أو بدل أحمد بأعلم ويشترط رعاية حروفه وتشديداته والاعراب الخلل بالمعنى وإجماع النفس والقراءة في حال القعود للقادر (العاشر) من الأركان (القعود في التشهد الأخير) لانه محمله فيتبعه في الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاعدا) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به في الصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها (وأقلها اللهم صل) أو صلى الله (علي محمد أو على رسوله أو على النبي) دون أجد أو عليه ويتعين صيغة الدعاء هنا لا في الخطبة لانها أوسع

تحية العرب بالسلام والا كسيرة بالسجود والفرس بوضع اليدين على الأرض والحبشة بوضع اليد على الصدر والجوس بتشكيس الرأس أي مع قول بان سيري وتحية النوبة برفع الاصبع مع الدعاء وغير ذلك ذكره شيخنا في معراجيه اه (قوله سلام عليك) في الابواب للشارح وخوطب صلى الله عليه وسلم كانه إشارة الى انه تعالى يكشف له عن المصلين من أمته حتى يكون كال حاضر معهم لا يشهد لهم بأفضل أعمالهم وليكون تذكرة حضوره سببا لمزيد الخشوع والحضور ثم رأيت الغزالي قال في الاحياء وقبل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق أملاك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أو في منه اه (قوله قادر على العربية) في التحفة يتردد النظر في عاجز قصر بالتعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه اه وقال القليوبي قوله العاجز وان قصر في التعلم اه (قوله حروفه) نظير ما مر في القاتحة فيضرب اسقاط حرف منه قال في التحفة بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى اه ونظرفيه سم العبادى وغيره وعبارة القليوبي يضر اسقاط تنوين سلام المنكر خلافا لابن حجر قال ولا يضر تنوين المعرف اه (قوله وتشديداته) في الامداد نقلا عن افتاء الرافعي من خفف تشديد التمام بطلت صلاته وفي التحفة والنهاية لو أظهر التنوين المدغمة في اللام في أن لا إله الا الله أبطل وفي فتاوى م ركذا التنوين من محمد رسول الله واللام من الرحمن الرحيم قال فان أعادها على الصواب صححت صلاته وان استمر إلى أن سلم ولم يعدها على الصواب بطلت ووجه ذلك أن الحرف المشدد بحرفين ولا نظر لكون النون والتنوين واللام لما ظهرت خلقت المشددة لان ظهورها لحن فلم يكن فائما مقامها اه وبه يدفع ما أورده سم العبادى في شرح مختصر أبي شجاع وفي التحفة نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفاته انتهى وقال القليوبي في شرح شيخنا انه يضر في العالم دون الجاهل (قوله بالمعنى) بخلاف غير الخلل به كفتحة لام رسول الله قال في التحفة فلا حرمه ولومع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم ان نوى العالم الوصفية ولم يضر خبرا أبطل لقساد المعنى حيث نذو بحث سم العبادى في شرح أبي شجاع أنه يغتفر تحلل ما يتعلق ويلحق بكلمات التشهد كزيادة المكرم بعد لفظ النبي ووجه لا شريك له بعد أشهد أن لا إله الا الله قال ولو زاد حرف النداء فقال يا أيها النبي أفتى بعضهم يطلان الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده والتجبه خلافا لانها زيادة لا تغير المعنى (قوله والمناسبات) أي للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم منها أي الصلاة آخرها أي آخر الصلاة ووجه المناسبة ان المصلي قد غاب الفراغ من مناجاة الحق فالتفت الى سيد الخلق فخطبه بالسلام عليه فناسب أن يصلي عليه بعده وأخرج الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو وان نفسه (قوله ويتعين الخ) قال في الامداد اذ يجزئ في الصلاة على محمد لاهنا ويتجه أنه لو نوى الدعاء بقوله والصلاة على محمد كفى هذا أيضا اه

وشروط الصلاة شروط التشهد فلو أبدل لفظ ٢١٠ الصلاة والسلام أو الرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الأركان (السلام)

بعد ما صلى للذكر الصبح تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم) لا يتابع فلا يجزئ سلام عليكم وإنما أجرأت في التشهد كما هو لوروده ثم لا هنا ويجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالاة بين قوله السلام وعلينكم والاحتراز عن زيادة أو نقص فيه تغير المعنى وأن يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب) كما ذكر في عدها المشتغل على قرن التنية بالتكبير وجعلهما مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وتقديم الاتصاف على تكبيرة الاحرام شرط لها لاركن ونية الخروج غير واجبة والموالاة وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل بعد سلامه ناسبا بشرط أيضا (فان تعمد تركه) أي الترتيب بأن قدم ركعا فعليا على محله (كان سجدة قبل ركوعه) عامدا عالما (بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القول غير السلام لانه لا يخل بهيتها فيلزمه اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فترك بعض الأركان (فما فعله) بعد المتروك لغو (لوقوعه في غير محله) (فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بمثله) أي به (محافظة على الترتيب) (والا) بأن لم يتذكره حتى أتى بمثله من ركعة أخرى (تمت) به (ركعته) لوقوعه في محله ولغا ما بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وفي

ولا يكتفي في الصلاة فهو الحاشر كما في التحفة وغيرها وما في الامداد الى عدم اجزا صلى الله على الرسول أو الماسح أو الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير (قوله وشروط الصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يجزئ سلام عليكم) في التحفة بل تبطل به صلاته ان علم وتعمد لانه لم يتقل اه وشروط السلام ثمانية أن يأتي بالالف واللام وأن يأتي بكاف الخطاب وأن يأتي بجم الجمع والموالاة بين الكلمتين وأن يسمع نفسه وأن لا يقصد به غيره وأن يوقعه حال القعود وأن لا يزيد ولا ينقص فيه بما يغير المعنى (قوله تغير المعنى) في التحفة نظير ما مر في تكبير التحريم وفيها فان قال عليك أو السلام عليكم أو سلامي عليكم متعمدا عالما بطلت صلاته أو عليه السلام فلا لانه دعاء اه أي لا تبطل صلاته فيجب عليه إعادة السلام لعدم اجزا ذلك غرضه كما صرح به في الامداد والجمال الرمي وغيره وفي التحفة أيضا يتجه جواز السلم بكسر فسكون ويقصحين عليكم ان قوى به السلام لانه يأتي بمعناه وفي شرح الارشاد لم يبعد اجزاؤه وأطلق الجمال الرمي لعدم الاجزاء (قوله المشتغل) أي العتد وفي التحفة يتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة اه (قوله في القعود) أي ولا بد من تأخير الصلاة عن التشهد قال في الاسنى فهي مرتبة وغير مرتبة (قوله فيما عدا ذلك) أي غلب ما وجب فيه الترتيب على ما لم يجب فيه فاطلق الترتيب على الجميع (قوله وتقديم الاتصاف الخ) دفع به دعوى وجود الترتيب في ذلك حسا (قوله غير واجبة) أي على المعتمد فلذلك لم يعدها المصنف من الأركان (قوله والموالاة الخ) عدها في الروضة ركعا لكن الرابع أنها شرط (قوله على محله) أي بأن قدمه على فعله كأن سجدة قبل ركوعه أو على قولي كأن ركع قبل الفاتحة (قوله تقديم القولي) أي كتشهد على فعله كسجود أو على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد (قوله غير السلام) أما السلام فتقديمه مبطل كالفعل (قوله فان تذكر) أي غير المأموم من امام ومنفردا المأموم فلا يعود بعد تلبسه كاماه بما بعده بل يأتي بالمتروك بعد سلام امامه والشك كالتذكر قال في المغني فلو شك في ركوعه أنه قرأ الفاتحة أو في سجوده أنه ركع أم لا وجب أن يقوم في الحال فلو لم يركع قليلا لم يتذكر بطلت بخلاف ما لو شك في القيام أنه قرأ الفاتحة أو لا فسكت لم يتذكر اه (قوله أي به) يستغنى منه ما لو تذكر أو شك سا جذا هل ركع فانه يلزمه القيام فورا ولا يكتفيه أن يقوم راكعا اذا الانحناء غير معتد به ففي هذه الصورة أتى بزيادة على المتروك (قوله من ركعة أخرى) قال القليوبي خرج بركعة أخرى فصل مثله في ركعته كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد بها اه (قوله تمت به ركعته) محله ان كان المتروك آخرها كالسجدة الثانية منها أما اذا كان المتروك في أثنائها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب الثاني عن المتروك ولزمه الاتيان يساقى الركعة لتمامه به ركعته

(والا) بأن لم يتذكره حتى أتى بمثله من ركعة أخرى (تمت) به (ركعته) لوقوعه في محله ولغا ما بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وفي

وسجد آخرها للسهو ومحل ذلك فيما شملته الصلاة فيجزئته الجلوس وان قوى به الاستراحة والتشهد عن الآخر وان ظنه الاول بخلاف سجدة التلاوة والشكر وسجد في السهو وقائمه بالاقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروض فيها بخلاف جلسة الاستراحة لانها أصلية فيها (ولوتيقن) أو شك (في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة وسجدها وأعاد تشهد) لوقوعه في غير محله وسجد للسهو (أو) تيقن أو شك في ٢١١ ترك سجدة (من غيرها) أي الركعة الأخيرة (أو شك فيها) هل هي من الأخيرة

أو من غيرها (أي بركة) لأن الناقصة في مسئلة اليقين كملت بسجدة من التي بعدها وإلغا ما بينهما وأخذ بالاسواق في مسئلة الشك وهو جعل المتروك من غير الأخيرة حتى تلزمه ركعة لأنه الاحوط (وان قام الى الركعة الثانية) مثلاً (وقد ترك سجدة) من الاولى أو شك فيها (فان كان قد جلس) قبل قيامه (ولو للاستراحة هوى للسجود) اكفاء بجلو سهو لما سر (والا) بأن لم يكن جلس قبل قيامه (جلس مطمئناً ثم سجد) رعاية للترتيب (وان تذكر ترك ركن بعد السلام فان كان النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته) وكذا لو شك فيها (وان كان غيره ما بنى على صلاته ان قرب الفصل ولم) يأت بتشاف للصلاة كان (بمس نجاسة) غير معفو عنها (و) (لا يضر استدبار القبلة) ان قصر زمنه عرفاً (ولا الكلام) ان قل عرفاً ايضاً لانها قد يحتمل ان في الصلاة بخلاف ما اذا طال زمن الاول أو

وفي الاصل هنا ما قد يجاب به عن ذلك فراجعه (قوله وسجد آخرها) لان ما بطل عمده يسجد للسهو ويستثنى منه ما اذا كان المتروك السلام فانه يأتي به ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسهو لفوات محله بالسلام المأق به (قوله ومحل ذلك) أي كون الاتيان بمثل المتروك من ركعة أخرى تنبه الركعة فيما شملته الصلاة ومحل ايضاً اذا عرف عن المتروك ومحل والاخذ باليقين وأقرب الباقي قال في التحفة نعم متى جوز ان المتروك النية أو تكبيرة التحريم بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هاتين ترك انضم لتجويز ما ذكره وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك اهـ (قوله والشكر) كان هذا على مقابل الاصح وهو جواز الاتيان به في الصلاة (قوله لم تشملها) قال في المغني تقتضي ان المعتمد ان التسليمة الثانية ليست من الصلاة وعليه ان ظن انه سلم الاولى فسلم الثانية فتبين أنه لم يسلم الاولى لم تجزئ الثانية عنها وان نازع في ذلك بعض المتأخرين اهـ واعتمد الشارح في شرحي المنهاج والارشاد زاد في التحفة وبذلك يتجه ايضاً ما بحث أنه لو نوى تفلاً مطلقاً فتشهد اثنائه بنية أن يقوم بعده الى ركعة أخرى أو أكثر ثم بداه أن لا يقوم لم يجزئته ذلك التشهد لانه لم يفعله في محله المتعين له بطريق الاصل اهـ (قوله لانه الاحوط) وان شك في آخر رباعية في ترك سجدة من جهل موضعها وجب ركعتان وكذلك الشك في ترك ثلاث سجديات ان لم يترك معها الجلوس بين السجدة من ترك معها الجلوس وجب معها سجدة أو شك في ترك أربع لزمه الاتيان بسجدة ثم ركعتين أو شك في ترك خمس أو ست جهل موضعها لزمه الاتيان بثلاث ركعات أو شك في ترك سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات أو ثمان فسجدة ثم ثلاث ركعات وينت وجه ذلك كله في الاصل (قوله غير معفو عنها) وفي الايعاب في كشف العورة كوطء النجاسة (قوله ان قصر زمنه) قال الخطيب في شرح التنبيه وان خرج من المسجد اهـ قال في الايعاب أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اهـ (قوله ان قل عرفاً) قال الشيخ أبو حامد كالثلاث كلمات وابن الصباغ هو قدر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الديدن قال الرافي وكل منهما للتشيل اصلح منه للتحديد وفي الايعاب بعد كلام ابن الصباغ يحتمل أنه يبان لا عرف فلا مخالفة أو هي واقعة حال احتملت وقوع ذلك في زمن قصير أو طويل فلا يستدل بها اهـ

(فصل في سنن الصلاة)

كرر الثاني (وان طال الفصل) عرفاً (استأنف) الصلاة وان لم يحدث فعلاً آخر ولا يقال غابته أنه سكوت طويل ونعمده لا يضر خلافاً لهم فيه لان محله حيث لم يصدر منه شيء غير السكوت وهنا صدر منه السلام وهو مبطل في هذه الصورة لوعلم المتروك فلما جهله جوز فانه البناء ما لم يحصل منه ما يمنعه وهو طول الفصل بين تذكره وسلامه (فصل في سنن الصلاة) وهي كثيرة

(ز) منها أنه (يسن التلظ بالنية) السابقة فرضها ونقلها (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب ونحوهما من خلاف من أوجب ذلك في كل عبادة تجب لها نية (واستصحابها) ذكر بأن يستحضرها يقلبه إلى فراغ الصلاة لأنه معين على الخشوع والحضور ما حكى بأن لا يأتي بما فيها فواجب (ورفع اليدين) وإن اضطجع (مع ابتداء) همزة (تكبيرة الاحرام) تكون (كفيه مكشوفة) بل يكره سترها إلا لعذر ومتوجهة (إلى الكعبة) ليقع الاستقبال يطورها (ومفرجة الاصابع) تفريجها وسطا ليكون لكل عضو استقبال بالعبادة ٢١٤ ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن أن يكون في رفعه (محاذا) أي

(قوله فرضها) المراد بفرضها ما لا بد منه لصحة الصلاة مما سبق من نحو قصد الفعل والمراد بتفاتها ما لا يتوقف صحته عليه مما يطلب الاتيان به كعدد الركعات (قوله من أوجب ذلك) هو أبو عبد الله الزبيرى ولعل شدة ضعفه أو غلظه من حيث النقل فلا ينافي نذب الخروج منه من حيث المدرك أو يقال أنه ليس علمه مستقلة لانضمامه إلى الأول فهو وجوب علمه فخره (قوله ذكر) بضم الذال أي استحضارها في القلب (قوله فواجب) فلونوى قطعها أو ارتد بطلت صلاته (قوله ولا يميل أطرافها) كذلك في شروح الارشاد والعباب له وجرى الخطيب والجمال الرملى على الامالة وفي النهاية عن الازدى صرح جماعة بكراهة خلافه ووافق عليه الشارح كغيره في رفع الاصبع في التشهد (قوله بين الروايات المختلفة) في الصحيحين وغيرهما كان يرفع يديه يحاذى بهما منكبيه وفي رواية وائل حتى يكونا بحمال منكبيه ويحاذى بهما أذنيه وفي رواية لمسلم يرفع يديه حتى يحاذى بهما فروعه أذنيه وفي رواية حتى يكونا قريبين من أذنيه قال في الايعاب هي حدوا المنكبين شحمة الاذنين فروعهما أي أعاليهما ثم قال حديث أبي دواد يصرح بذلك الجميع (قوله على المعتمد) اعتمده الجمال الرملى وغيره أيضا خلافا للروضة (قوله هذه الهيئة كلها) هي رفع اليدين وتكون مكشوفة إلى الكعبة مفرجة الاصابع الخ (قوله لكن الخ) هذا الاستدراك انما هو بالنسبة لانتهاء التكبير مع الرفع فلا يسبق هنا بل يعد التكبير إلى تمام الانحناء كما يوضحه عبارة التحفة وغيرها (قوله انحنى) أي ماذا التكبير إلى تمام الانحناء على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يجاوز سبع ألفات (قوله مع انتهاء التكبير) أي عقبه لأن انتهاء التكبير يكون مع انتهاء الرفع كما سبق فيكون الخط عقبه كما هو واضح * وبعبارة الروضة فرع السنة بعد التكبير حط اليدين الخ (قوله وهو المفصل الخ) في الاسنى بفتح الميم وكسر الصاداه ونظم ذلك بعضهم فقال

فعظم إلى الإبهام كوع وما يلي * فخصره الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم إلى الإبهام رجل مقلب * ييوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

ويقال الغبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله وقيل يسط الخ) أي من غير قبض فهو وما بعده محاذ لان المعتمد ووقع هنا خط أو ضخته في الأصل (قوله أو ينشرها الخ) قال في

مقابلا (إبهاميه) أي رأسهما (شحمة أذنيه) وبرأس بقية أصابعه أعلى أذنيه ويكفيه منكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعى رضى الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك (ويبنى) رفع اليدين مع آخر التكبير) على المعتد والافضل قرن هذه الهيئة كلها بجميع التكبير ويبنى أن يتطرق فيسبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلا (ويرفع يديه) كذلك (عند الركوع) لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى (و) عند الاعتدال بأن يكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه (و) عند القيام من التشهد الأول (للاتباع في السك) فإذا فرغ من التحريم لم يستدم الرفع لسكراهته بل (حط يديه) مع انتهاء التكبير كما هو (فتح صدره) وفوق سترته للاتباع فهو أولى من إرسالهما بالكلية ومن إرسالهما ثم ردهما

إلى تحت الصدر (وقبض بكف) يده (الغبي) وأصابعها (كوع) يده (البسرى) وهو العظم الذي يلي الإبهام اليد (و) أول الساعد) وبعض الرسغ وهو المفصل بين اليد والساعد وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب الذي هو محل النية والاخلاص والخشوع والعبادة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقبيل يسط أصابعها في عرض المفصل أو يشيرها صوب الساعد

(و) يسن للمصلي (نظر موضع سجوده) في جميع صلاته لانه اقرب الى الخشوع ويسن للاعشى ومن في ظلمة أن تكون حالته خالة الناظر لمحل سجوده (الاعند الكعبة) فينظرها على ما قاله الماوردي ومن تبعه لكن المعتد انه بحضرتها لا ينظر الا الى محل سجوده (والاعند قوله) في تشهد (الا الله فينظر) ندبا (مسجته) يكسر الباء عند ٢١٣ الاشارة بهم الخبر صحيح فيه والامن في صلاة

الخوف فينظر ندبا الى جهة عدوه
لئلا يغتصب (ويقرأ) ندبا في غير
صلاة الجنائزة (دعاء الاستفتاح)
سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن
يفصل بينهما بسكينة يسيرة للاتباع
ومحله ان غلب على ظنه انه مع
الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة
قبل ركوع الامام (ومنه الله أكبر
كبير والحمد لله كثيرا وسبحان الله
بكرة وأصيلا) ومنه الحمد لله حمدا
كثيرا طيبا مباركا فيه ومنه وجهت
وجهي للذي فطر السموات الخ
وغير ذلك للاحاديث الصحيحة في كل
ذلك ويسن أن يقول في الاخير
وأنا من المسلمين وانما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقول في بعض
الاحيان وأنا أول المسلمين لانه
أول مسلمي هذه الامة (ويشترط)
دعاء الافتتاح (بالتعوذ) فلا يندب
له العود اليه لقوات محله
(و) يقوت (بجلوس المسبوق مع
الامام) كذلك فلو سلم قبل أن يجلس
لم يفت (ولا) يقوت (بتأمينه معه)
أي مع امامه لانه يسير (و) يسن
(التعوذ سرا قبل القراءة) ولو في
صلاة جهرية بالشروط السابقة
في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا
قرأت القرآن أي اذا أدت قراءة

التحفة يظهر ان الخلاف في الافضل وان أصل السنة يحصل بكل (قوله موضع سجوده)
جرى الخطيب في المفسر على انه في الجنائزة ينظر اليها وضعفاء في التحفة والنهاية وفي مجت
القنوت من التحفة بحث انه في حال رفع اليدين ينظر اليهما التعذر حينئذ الى موضع
السجود ومحله ان أصغرها لانا فرقه ما (قوله تلبر صحيح فيه) قال في الامداد والظاهر
ان ندب نظرهما ما دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود اه ومثله النهاية قال الحلبي
في حواشي شرح المنهج وتقدم انه يديم ارتفاعها الى القيام أو السلام (قوله الى جهة
عدوه) كذلك النهاية وزاد فيها من صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان سجوده
فيسن له أن لا ينظر اليه (قوله يسيرة) ضبطت بقدر سبحان الله تحفة (قوله وأنا من
المسلمين) ويجوز وأنا أول المسلمين لكن ان قصد لفظ الآية وهذا الاخير افضل أدعية
الافتتاح كافي التحفة وغيرها (قوله بالشروط السابقة) هي أن يغلب على ظنه انه مع
الاشتغال به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه وأن لا يشترع في البسلة هنا ولو سهوا
وأن لا يدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم قبل أن يجلس زاد في التحفة أن لا يضيئ الوقت
بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به قال في الامداد بل قد يحرم ان أوأحدهما عند قنوت
الوقت واستندوا من الشروط السابقة في الاستفتاح صلاة الجنائزة فيسن فيها التعوذ دون
الافتتاح واستثنى في الامداد الجلوس مع الامام لانه موقوف لدعاء الاستفتاح لا التعوذ
قال لانه للقراءة ولم يشترع فيها اه وذكرت في الاصل هنا كلاما طويلا فراجعه منه ان
أردته (قوله ويسن الخ) أي التعوذ (قوله اذا سجد للثلاوة) قال في التحفة لقرب الفصل
قال سم العبادي في شرح أبي شجاع قضيته انه لو طال تعوذ اه وفي التحفة أيضا وكسجود
الثلاوة كل ما يتعلق بالقراءة بخلاف ما اذا سكت اعراضا أو تكلم بأجنبي وان قل وألحق
بذلك اعادة السواك اه (قوله أي استجب) فهو اسم فعل بمعنى استجب وهو مبني على
الفتح مثل كسج وأين ويسكن عند الوقف قال في التسهيل وحكمها أي أسماء الافعال
غالبا في التعدي وال لزوم حكم الافعال اه قال الشوبري قالوا وخرج بغالبا آمين فانه
بمعنى استجب وهو متعدونه اه أي بدليل أنه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا
وفي الايعاب للشارح أن خرج الطبراني عن وائل بن حجر أنه قال لما أت رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات ويؤخذ منه انه
يندب تكرير آمين ثلاثا حتى في الصلاة ولم أر أحدا صرح بذلك اه (قوله عقب) بعين
مفتوحة وقاف مكسورة بعدها باء موحدة ويجوز ضم العين والقاف وأما عقب بياء

شيء منه فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذه أفضل صيغة الاستعاذة (و) يسن (في كل
ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف لانه مأموه للقراءة وهي في كل ركعة ولا تسن اعادته اذا سجد للثلاوة ويسن
لعاجز أن يكرر بدل القراءة (و) يسن لكل قارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب (بعد) أي عقب (فراغ الفاتحة)

أو بدلها للاتباع في الصلاة
وقيس بها خارجها ويسن
تخفيف الميم مع المد وهو الانصح
الاشهر ويجوز القصصان شدد
مع المد أو القصص وقصد أن يكون
المعنى قاصدين اليك وأنت
أكرم من أن تخيب قاصدا لم تبطل
(و) يسن للمأموم وغيره (الجهريه
في الصلاة) (الجهريه) والاسرار
به في السريه اتباعا في المأموم
لفعل جماعة كثيرين من الصحابة
رضوان الله عليهم أجمعين وقيس
بالمأموم غيره (و) يسن (السكوت)
لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة
وآمين) لتمييز عن القرآن (وبين
آمين والسورة) كذلك
(ويطولها) أي هذه السكتة التي
بين آمين والسورة (الامام) ندبا
(في الجهرية بقدر الفاتحة) التي
يقروها المأموم ليتفرغ لسماع
قراءته

(قوله وكذلك الامام والمنفرد)
وانما صرح الشارح بالمأموم لانه
الذي يحتاج للتنبيه عليه للخلاف
فيه بخلاف الامام والمنفرد
وعبارة التحفة ويجهر به ندبا في
الجهريه الامام والمنفرد قطعاً
والمأموم في الاظهر وان تركه
امامه انتهت قاله في الاصل

قبل الباء فلغة قليلة أسنوى * وفي حواشي الشوبري على شرح المنهج مانصه (تنبيه)
عقب بضم المهملة وسكون القاف وفتحها وكسر القاف الاول يقال لما بعد التسكعة
والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشهر بالوجهين قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري
في كتاب الحارين اه وفي التحفة أفهم عقب قوات التأمين باللفظ بغيره ولوسهوا كما
في المجموع عن الاصحاب وان قل نعم ينبغي استثناء رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله
عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد
السكوت المستنون وينبغي أن محله ان طال نظير ما مر في الموالة الى أن قال يتجه فوته
بالركوع ولو فوراً وقال القليوبي لا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي
لو روده وبذل له قولهم انه من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه اه (قوله أو بدلها)
في الایعاب للشارح ولو ذكر او ان لم يتضمن دعاء نظر الكونه بدلا وهو يعطى حكم المبدل
وان لم يوجد فيه بعض خصوصيات المبدل عنه الخ وفي الامداد هو الوجه وفي فتح الجواد
ولو ذكر الادعاء فيه على ما فيه وفي التحفة ومثلها بدلها ان تضمن دعاء اه قال القليوبي
ولو من أوله واطلق الخطيب نقلا عن ظاهر كلامهم عدم التأمين وهو أحد احتمالين
في العباب فهي ثلاثة آراء ولعل التوسط أولى (قوله وقصد الخ) قال في التحفة لتضمنه
الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم يردشأ اه وقال القليوبي لا يضر الاطلاق على
المعتمد اه وهو موافق لما في شرح العباب للشارح قال في الایعاب قضية كلام القمولى
حرمة التشديد وان الخلاف انما هو في الابطال وفيه نظر وفي الامداد المتع التشديد
والقصص مع التشديد شاذان وفي المغنى انه لحن قال بل قيل انه شاذ منكر اه (قوله
للمأموم) أي لقراءة امامه لا لقراءة نفسه وكذلك الامام والمنفرد لقراءة أنفسهم ما بدلا
خلاف وبحت في التحفة انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراءة امامه قال وليس لنا ما يسن
فيه تحرى مقارنة الامام سوى هذا اه * وفي المغنى فائدة يجهر المأموم خلف الامام في
خمس مواضع أربعة مواضع تأمين يؤمن مع تأمين الامام وفي دعائه في قنوت الصبح وفي
قنوت الوتر في النصف الثاني من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فتح
عليه اه قلت وينبغي أن يرا دسادس وهو ما سياتى من سؤال الرحمة عند قراءة آيتها الى
آخر ما يأتى فقد صرح المصنف ان المأموم يجهر بذلك في الجهرية وقول المغنى واذا فتح
عليه ان أراد ما يشمل سائر ما يغلط فيه الامام كالقيام لركعة زائدة والافهونان وينبغي
أن يرا د على ذلك الجهر بنحو تكبيرات الانتقالات من مبلغ احتيج اليه (قوله والامرار
به) اي بالتأمين في السرية الا ان جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمد به الجاهل الرملى
في شرح البهجة واقتضاء كلام الشارح في التحفة (قوله وقيس بالمأموم غيره) قد صح
من طرق كثيرة عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية شعبة
عنه انه خفضه به خطأ كما قاله البخارى وحينئذ فالذى بالقياس انما هو المنفرد فقط وقد نبه

ويستقل في سكوتة هذا يذكر أو قرآن وهو أول لكن يظهر أنه إذا اشتغل بالقرآن راعى فيما يقرؤه جهرا كونه مع ما قرأه سرا على ترتيب المصحف وكونه عقبه لأن ذلك مندوب (و) يسن السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع ليمتد بينهما ويسن سكتة لطيفة أيضا بين التحريم والافتتاح وبينه وبين التعوذ ويحبه ٢١٥ وبين القراءة وكلها مع ما ذكر سكتة خفيفة إلا

التي ينتظر فيها المأموم وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصلي بالقيء ألا في في المأموم (قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة) آية فأكثر للاتباع بل قيل بوجوب ذلك والأولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول أصل السنة بأقل من آية وينبغي حمله على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في) ركعتي (الصبح) والجمعة والعيد وغيرها مما يأتى (و) في (الأولتين) من سائر الصلوات ولو فلا للاتباع في المكتوبات وقيس بها غيرها وقراءته صلى الله عليه وسلم في غير الأولتين لبيان الجواز نعم المسبوق إذا لم يدرك السورة فيما لحقه مع الإمام يقضيها فيما يأتى به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأذى بها إذا كررها أصل سنة السورة لأن الشيء الواحد لا يتأذى به فرض ونقل مقصودان في محل واحد ولو اقتصر المستقل على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو أكثر سنت له فيما قبل التشهد الأول (إلا المأموم إذا سمع الإمام) أي قراءته فلا تنس له حديثه - دستور لما صح من النهي عن ذلك أما لو لم يسمعها أو سمع صوتا لا يفهمه فتسن له السورة

على ذلك الشارح في الامداد (قوله بذكر) نقل عن السرخسي واستحسن اللهم باعديني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطايي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد انتهى وهو ثابت في الصحيحين في دعاء الافتتاح (قوله بالقيء ألا في الخ) هو كونه لم يسمع قراءة الإمام (قوله بل قيل بوجوب ذلك) نقل القول به عن عمر بن الخطاب وعن أحمد بن حنبل وغيرهما (قوله ثلاث آيات) علله في المغني وغيره بقوله لاجل أن يكون قد راقص سورة اه وهذا لا يوافق المعتمدان البسملة آية من كل سورة والاقولوا الأولى أربع آيات فخره (قوله بأقل من آية) وكذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والمهجع وقيد الشارح ذلك في شروح المنهاج والارشاد والعباب بما إذا افادوا كذلك الجمال الرملي في شرح البهجة وغيره في الاسنى بقوله قراءة شيء من القرآن غير الفاتحة ولو آية ونحوه المغني وفي فتح الجواد وغيره ونحوه شرح البهجة للجمال الرملي يحصل أصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد ادائها التي أول الفاتحة وفي الایعاب لا فرق بين أن يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق الخ وفي فتح الجواد وغيره حصولها بتكرير سورة واحدة في الركعتين ويكره تركها رعاية لموجبها انتهى (قوله ولو نقل) سياتي حكم ما بعد الأولتين منه في كلامه (قوله في غير الأولتين) في شرح العباب له لو فرغ المأموم من الفاتحة قبل الإمام في الأخيرتين قرأ السورة (قوله إذا لم يدرك السورة الخ) أما إذا أدركها نحو بطة قراءة الإمام قراها المأموم معه فإن لم يقرأها معه مع التمكن منها فات ولا يأتى بها بعد سلام الإمام قال في التحفة ويوجه بأنه لما تمكن قتلها عدم قصره فلم يشرع له تدارك (قوله فلا يتأذى بها الخ) محله كما في شروح المنهاج والارشاد والعباب له إذا كان يحفظ غيرها والاحسب وهو كذلك في الاسنى والمغني وشرح البهجة للجمال الرملي وغير ذلك (قوله لأن الشيء الواحد الخ) هذا التعليل لم يظهر للفقير وجهه مع وجوده في كلام غير الشارح أيضا لانها مع التكرار ليست شيئا واحدا فتأمل به بانصاف وقد سبق آنفا حصولها بالبسملة لا بقصد ادائها التي أول الفاتحة وبشكر سورة واحدة في الركعتين ثم وأيت في شرح العباب للشارح لأنه خلاف ما وردت به السنة وجرى ان الخلاف في البطالان به ولأن الشيء الواحد لا يؤذى به فرض ونقل في محل واحد واعترضه الاسنوي بأن محله أن سلم في الذي لم يتكرر ثم نقل عن شارح التيجيز خلافا واعتمده الخ وحينئذ قلتسكن العلة ما سبق من أنه خلاف السنة ومن جرى ان الخلاف في البطالان وقياس ما تقدم في البسملة لو قال الحمد لله رب العالمين ولم يقصد الذي في الفاتحة يحصل له بذلك أصل السنة وهو ظاهر (قوله قد يزيد ثوابه الخ) نبه بقده على أنه قد يكون بالعكس ونظيره سكنى المدينة فإنه مفضل بالنسبة لسكنى مكة

(وسورة كاملة أفضل من البعض) من طويله وإن طال لما فيه من الاتباع الذي قد يزيد ثوابه على ثواب زيادة الحروف ولا اشتغال السورة على مبدأ ومقطع ظاهرين بخلاف البعض

هذا ان لم يرد الاقتصار عليه والا كقراءة آتي البقرة وآل عمران في سنة الصبح والقرآن جميعه في التراويح كان البعض أفضل
(و) يسن (تطويل قراءة الركعة الاولى) على الثانية للاتباع ولان النشاط فيها أكثر ثم قد يطلب تطويل الثانية على الاولى لوروده
فيها كسبح وهل أنا لك في نحو الجمعة وليحقق نحو المرحوم (و) يسن (الجهر) بالقراءة (غير المرأة) والخنثى أماهما (بحضرة الاجاب)
فيسن لهما عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المبحر فيسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل وسنة الجهر تكون (في ركعتي)
الصبح وأولتي العشاءين) أي المغرب والعشاء (و) (في الجمعة حتى في) ركعة المسبوق التي يأتي بها (بعد سلام امامه وفي العيدين
والاستسقاء والخسوف) للقمر (والتراويح والوتر ٢١٦ بعدها) للاحاديث الصحيحة في أكثر ذلك وبالقياس في غيره (و) يسن

على الراجح وان كان صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وهذا الذي جرى عليه الشارح هنا
جرى عليه شيخ الاسلام في شروح المنهج والبهجة والروض وأفتى الشهاب الرملي بأنه
أفضل من قدرها واعتمد الخطيب والجمال الرملي والقلوبي وغيرهم واقضى كلام
الشارح في الصحة والايجاب وشرحي الارشاد أن السورة أفضل من حيث الاتباع
والاطول أفضل من حيث كثرة الحروف ونقل في الايعاب أن لكل منهما ترجيحاً من
وجه لكن مبيل كلام الشارح الى تفضيل السورة مطلقاً (قوله يرد) بفتح الياء وكسر الراء
(قوله آتي البقرة وآل عمران) الاولى قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه من آيات من قبله والناحية
قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى مسلمون (قوله كان البعض أفضل)
أي من سورة لم ترد أما الوادعة كالكافرون والاخلاص في سنة الصبح أيضاً فهما أفضل
من آتي البقرة وآل عمران فيما اتفق به (قوله على الثانية) قال الشهاب القليوبي بأن
تكون الثانية على النصف من الاولى أو قرية منه كما في الخادم اهـ (قوله في نحو الجمعة)
أي كالعيد (قوله غير المرأة والخنثى) أي وغير المأموم ولو قضى قاتلة ليل نهاراً أسر
أو عكسه جهر الا العيد فيجهر فيها مطلقاً (قوله العشاءين) ليس فيه تسمية المغرب عشاء
حتى يكره لانه من باب التغليب انتهى امداد (قوله فنحو العيد الخ) كأن مراده اذ قضاه
ليلاً كلام المصنف في نوافل الليل فلا يناسبه التفرع عليه بالعيد (قوله المفصل) قال
في الاسنى سمي مفصلاً لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المقسوخ فيه اهـ (قوله من
الحجرات) اختلف في أول المفصل على عشرة أقوال الراجح منها ما ذكره الشارح قال في
الامداد جعته في بيتين مع بيان الراجح وزيادة حديث يؤذن بعظم شأن المفصل فقلت

مفصل حجرات وقيل قتلها * يس وملاك ثم فتح وجائسه

فقاف ضحى صف وسج عاشر * وجاء وأعطيت المفصل نافله

اهـ (قوله الى عم الخ) أقتره كثيرون منهم السيموطي في مختصر الروضة والاشعوني في بسط
الانوار والمحل في شرح المنهاج والشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وجرم به ولده في شرح
البهجة وغيرهم (قوله وفيه نظر) كذلك في شرحي الارشاد وشيخ الاسلام في شرح تنقيح

(الاسرار في غير ذلك) كذلك
أيضا (و) يسن (التوسط في
نوافل الليل المطلقة بين الجهر
والاسرار) ان لم يخف رياء أو
تشويشاً على نحو مصل أو طائف
أو قارئ أو نائم والأشهر والتوسط
أن يجهر نارة ويسر أخرى كما ورد
من فعله صلى الله عليه وسلم وخرج
بالمطلقة المقيدة بوقت أو سبب
فنحو العيدين يندب فيه الجهر
كما هو ونحو الرواتب يندب فيه
الاسرار وحده الجهر أن يكون
بجيت يسمع غيره والاسرار أن
يكون بجيت يسمع نفسه (و) يسن
قراءة قصار المفصل في المغرب
وطوله) بكسر أوله ونحوه بالنسبة
(للمنفرد وامام محصورين رضوا)
بالتطويل (في الصبح وفي الظهر
يقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح
(وفي العصر والعشاء بأوساطه)
للاتباع قال ابن معن وطوله من
الحجرات الى عم ومنها الى الضحى
أوساطه ومنها الى آخر القرآن
قصاره ونحوه نظر وان كان قول

المصنف (كالشمس ونحوها) يوافق والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طوله كقاف والمرسلات وأوساطه الباب

كل الجمعة وقصاره كصورة الاخلاص وأشار بقوله للمنفرد الخ أن طوابعه وكذا أوساطه لاتسن الا للمنفرد وامام محصورين بمسجد
غيره طرق لم يطرأ غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا أحراراً ولم يكن فيهم متزوجات ولا أجراء عين والاشترط اذن السيد
والزوج والمستأجر فان اختلف شرط من ذلك نذب الاقتصار في سائر الصلوات على قصار المفصل ويكره خلافه خلافاً
لما ابتدعه جهلة الأئمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر ذكر الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على
أدنى الكمال فيها الا بهذه الشروط والا كره

(و) يسن (في أولى صحيح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكما ليسمى بالاتباع وتسبب المداومة عليه ما ولا تنظر الى قول يسن الترك في بعض الايام لان العامة قد تعتقد وجوبها خلافا لبعضهم ولوضاق الوقت عنهم ما فسوتان قصيرتان أفضل من بعضهما على الاوجه وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة ليلة الجمعة بالجمعة والمنافقين وفي مغربهم بالكافرون والاخلاص فيكون ذلك سنة ويسن الكافرون والاخلاص أيضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستخارة وفي صبح المسافر وان قصر سفره أو كان نازلا (و) يسن (سؤال الرحمة) ينحورب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (عند) قراءة (آية رحمة والاستعاذة) ينحورب أعذني من عذابك (عند) قراءة (آية عذاب) فحوققت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (التسبيح عند قراءة (آية التسبيح) يخوفسبح باسم ربك العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (والتين وآخر) سورة (القمامة) أن يقول (بلى) وأنا على ذلك من الشاهدين (و) عند قراءة (آخر) سورة ٢١٧ (المرسلات آمن بالله يفعل ذلك الآمام) والمنفرد لقراءة نفسه (والمأموم) لقراءة

امامه أو نفسه حيث سنت له وغير المصلي لكل قراءة منهما (ويجهران) أي الامام والمأموم وهذا المنفرد (به) أي بما ذكر (في الجهرية) كما في المجموع (و) يسن لكل مصل (التكبير للانتقال) من ركن الى آخر فيكبر للركوع والسجود والرفع منه ومن التشهد الاول ويسن ابتداءه عند أول هويته أو رفعه (ومده الى الركن الذي بعده) وان جلس للاستراحة للاتباع ولثلاثين جوع من مصلاته عن الذكر والمداومة كورائهما هو على لام الجلالة (الاقى الاعتدال) ولولائنا قيام الكسوف (فيقول) اماما كان أو منفردا أو أموما مبلغا أو غيره (سمع الله لمن حمده) للاتباع

اللياب وأورده الخطيب في المغني بلفظ قبيل واقتصر على ذكره في التحفة لكن مع التبري منه فقال على ما اشتهر (قوله ألم تنزيل) برفع اللام وفتحها حكاية للتلاوة ولو كانوا غير محصورين كما في نهاية الجبال الرمل وتبعه عليه القليوبي والشوبري والحلي وغيرهم (قوله على الاوجه) اعتمد في التحفة وشرحه الارشاد أيضا وأقره شيخ الاسلام في الاسنى الفارقي وغيره على قراءة ما أمكن منها ولولا آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا لسنة اه وكذلك الخطيب في شرح التبيين قال في النهاية وهو المعتقد وان نوزع فيه (قوله وفي صحيح المسافر الخ) في التحفة أن المعوذتين أولى في صبحه (قوله حيث سنت) أي القراءة له أي المأموم خرج ما اذا سمع قراءة الامام فلا تسن له قراءة السورة (قوله وان جازم للاستراحة) وفي الاسنى والمغني لا تنظر الى طول المدة وكذلك أطلق الشارح في شروح العباب والارشاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة والشهاب الرمل في شرح الزيدوسم العبادي في شرح أبي شجاع قال في التحفة لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات الخ فيحمل ذلك الاطلاق على هذا التقييد (قوله لمن حمده) أي في الاتصاف للاعتدال وسأيت قريبا ما يقوله اذا استوى قائما

(فصل في سنن الركوع)

(قوله ونصب ساقيه) قال في الروضة ولا يثنى ركبتيه زاد في التحفة لقوات استواء الظهريه (قوله مع تقريقهما) أي الركبتين قدر شبر (قوله للقبلة) أي لجهتها (قوله وعصبي) زاد الشافعي في مسنده وشعري وبشري (قوله قدى) بكسر الميم وسكون الهمزة مفرد ولا يصح هنا التشديد على أنه مثنى افقد ألف الرفع والالقال قدماى وهي مؤنثة فيجوز في استعمل اثبات التام وحذفها

٢٨ بافضل ل أي تقبل الله منه حمده ويحصل أصل السنة بقوله من حمده الله سمعه *(فصل) في سنن الركوع (ويسن في الركوع مده الظهر والعنق) حتى يستويا كاصفحة للاتباع فان ترك ذلك كره (ونصب ساقيه ونفذه) لانه أعون على مده الظهر والعنق (و) يسن فيه أيضا (أخذ ركبتيه بيديه) مع تقريقهما (وتقريق الاصابع) للاتباع ويسن كونه تقريقا وسطا (وتوجيه القبلة) لايمنة ولايسرة لانها أشرف الجهات (ويقول سبحان ربى العظيم وبحمده) ويحصل أصل السنة بجزء ولو يخص سبحان الله (و) قوله ذلك (ثلاثا) نغما سافسعا فتسعا فاحدى عشرة (أفضل) للاتباع (وبزيد المنفرد) ان شاء (و) كذا (امام) جمع (محصورين رضوا بالطويل) بالشروط السابقة والاقتصر على التسبيح ثلاثا (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) أي جملة وهو جميع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الخاص (لله رب العالمين) تأكيده لقوله لك وذلك للاتباع

(فصل) في سنن الاعتدال (ويسن اذا رفع رأسه للاعتدال أن يقول) عند بدء الرفع (سمع الله من حمده) اماما كان أو غيره كما مر (فاذا استوى قائما قال ربنا ٢١٨ لك الحمد) أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو لك الحمد أو لك الحمد أو لك الحمد

(فصل في سنن الاعتدال)

(قوله ربنا لك الحمد) زاد في التحقيق جدا كثيرا طيبا مباركا فيه (قوله بالرفع) أي صفة أو خبر مبتدأ محذوف وبالنصب وهو المعروف في زوايا الحديث حال أي ماثلا بتقدير تجسمه اه (قوله بتقدير كونه جسما) قال القليوبي أي من نور كما أن السموات تقدر جسما من ظلمة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضا اه فيكون قوله بتقدير كونه الخ قبل الرفع والنصب (قوله أي يا أهل الثناء) أشابه إلى أنه منصوب على التداء لانه مضاف واقتصر عليه لقول المجموع أنه المشهور والافق الحقيقة وغيرها يجوز الرفع بتقدير أنت اه أي فيكون خبر مبتدأ محذوف (قوله العظمة) عبر الشورى في حواشي شرح المنهج بقوله الشرف الواسع اه (قوله مبتدأ) قال القليوبي ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أي هذا القول أحق بخولاه الله كثرأ وخبر عن الحمد ولك خبر أول أو متعلق بالحمد وعبارة الشورى أحق بمبتدأ ويحتمل أن يكون خبر القول ربنا لك الحمد الخ (قوله معترضة) أي بين المبتدأ وخبره وأورد عبد الباقر كل من جهة لفظه قال السبكي لم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان المقصد أن يكون الخلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد (قوله الحمد) بفتح الجيم على الصحيح وجوز جماعة الكسرة قال في الإيعاب أي الاسراع في الهرب أو الاجتهاد في العمل اذ النفع انما هو بالرجة وفي الحقيقة في رواية حق بلا همزة كئنا بلا واو فالخبر قال العبد وكئنا الخ يدل من ما اه (قوله وهو إلى من شيء بعد) أي الذكر الراتب واعتد هذا في الحقيقة وشرحي الارشاد واعتد في الإيعاب أنه لا يزيد على سماع الله من حمده ربنا لك الحمد وقال الجلال الرمي في النهاية يمكن حمل الاول على المنفرد وامام من مر والثاني على خلافه اه وبه يجمع بين الكلامين وقد ذكرت عبارة الإيعاب في الاصل فراجعها منه ان أردتها (قوله ان قصده) قال في الاسنى فان لم يكن فيها معنى الدعاء كتبت أو فيها معناه ولم يقصد بها القنوت لم يجزه اه ونحوه المغنى والحكمة والنهاية وغيرها (قوله وبدعاء محض) في النهاية للجمال الرمي يشترط في بدله أن يكون دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجوري وأفتى به الوالد اه فهو مخالف في ذلك للشارح وعبارة الإيعاب للشارح يكفي الدعاء فقط لكن بأمور الآخرة أو أمور الدنيا اه (قوله أي معهم) زاد عليه في الحقيقة لا تدرج في سلكهم أو التقدير واجعا مندرجا في هديت وكذا في الاثنين بعده الخ (قوله لطيفه) روى الترمذي وحسنه وهو لا يؤم عبد قومًا فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم (قوله الا التي وردت الخ) قال في الحقيقة وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان أدعيته كلها بلفظ الافراد ومن غنة تجرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وفرق بأن السلك مأمورون بالدعاء الانبياء فان المأموم يؤمن فقط الخ وورد الجمع في القنوت

الحمد ربنا أو الحمد لربنا للاتباع (مل السموات) بالرفع والنصب أي ماثلا بتقدير كونه جسما (ومل الارض ومل ما شئت من شيء بعد) أي كالكرسي والعرش وغيرها مما لا يعلمه الا الله (ويزيد المنفرد) وامام محصورين وضوا بالتطويل بالشروط السابقة (أهل) أي يا أهل (الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكئنا لك عبد) جملة معترضة (لامانع) خبر (لما أعطيت ولا معطى لمانعت ولا ينفع ذا الجسد) أي صاحب الغنى (منك) أي عندك (الجسد) أي الغنى وانما ينفعه ما قدمه من أعمال البر وذلك للاتباع (و) يسن (القنوت في اعتدال ثمانية الصبح) بعد الذكر الراتب وهو إلى من شيء بعد لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم مازال يقنت حتى فارق الدنيا ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض ولو غير مأثور ان كان باخروي وحده أو مع دينوي (وأفضله) ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت) أي معهم (وبارك لي فيما أعطيت وفقني شئ ما قضيت فانك) زيادة الفاء فيه أخذت من

ورودها في قنوت الوتر (نقضي ولا يقضى عليك وانه) في الواو هنا ما ذكر في الفاء (لا يذل من والبت ولا يعز من عاديت في تباركت ربنا وتعاليت) ولا بأس بزيادة (فلك الحمد على ما قضيت استغفر لك وأتوب إليك ويأتي الامام به بلفظ الجمع) وكذا سائر الاذكار لطيفه الا التي وردت بصيغة الانفراد نحو

في رواية صحيحة للبيهقي حملت على الامام فتخلص أن المأثور يأتي به كما ورد وان المخترع يكره
 أن يخص نفسه به (قوله وب اعقر لي الخ) سيأتي في كلامه في الجلوس بين السجدين
 (قوله وصحبه) سئل عن هذا ابن زياد البجلي فاجاب بكلام طويل حاصله عدم استحباب ذكر
 الصحب في القنوت قال ولم يصرح باستحباب ذلك فيه احد قال ولا يقاس على الآل الخ
 وفي النهاية للجمال الرملي اعتماد ذكر الصحب في القنوت فراجعها من الاصل (قوله كرفع
 البلاء عنه الخ) اضطر في هذا الكلام الشارح اضطر ابا عجيبا كما بينته في الاصل وغيره
 في شرح التنبيه للخطيب وهل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وقفي شرما قضيت أم لا أفتى
 شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن اه زاد عليه في المغني أي لان الحركة في الصلاة ليست
 مطلوبة اه وفي حواشي المنهج للشويزي مانصه قضيته أن يجعل ظهرها الى السماء عند
 قوله وقفي شرما قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهي غير مطلوبة
 في الصلاة اذ محله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما أفتى به الوالد اتفاقا ذلك كلامه مخصوص
 بغير تلك الحالة التي تقلب اليد فيها وسواء فيمن دعا لرفع يده في سن ما ذكر امكن ذلك البلاء
 واقع أو لا كما أفتى به الوالد اه مانقله الشويزي عن الجمال الرملي وهو كذلك في نهايته لكنه
 لم يصرح به في خصوص قوله وقفي شرما قضيت كما نقله الشويزي وفي حواشي المنهج
 للحلي قوله ان دعا برفعه أو عدم حصوله كما أفتى به والشيخنا وعليه فيرفع ظهره مع عدم
 قوله وقفي شرما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجمال الرملي وهو هل يطلب قلب كفيه
 في الدعاء برفع يده أو في الصلاة أجب نعم اذا اطلاقهم شامل لها وان كان مبني الصلاة على
 الكعب هذا وارد فتمسك بعموم ورود اه بحرفه قال عبد الرؤف في شرح مختصر ابي صاحب
 المناسك للشارح الظاهر الصاق احدا هما بالآخرى كما أفتيت به وبينت وجهه في الفتيا اه
 وفي فتاوى الجمال الرملي تحصل أصل السنة بكل منهما والضم أولى اه وفي التحفة
 وانهاية التخيير بين الضم والتفريق (قوله ولا يسن مسح الوجه) اما خارج الصلاة
 فيسن على المعتد كما سيأتي الجزم به في كلامه في فصل الذكركعب الصلاة (قوله والجهر به)
 أي يسن الجهر بالقنوت (قوله مطلقا) كذلك التحفة وغيره وفي النهاية يسن الجهر
 لقنوت النازلة مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أفتى به الوالد واعتمده الحلبي والشويزي
 وغيرهما (قوله فيؤمنن لها) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وأفتى به الشهاب الرملي
 وفي شرح البهجة للجمال الرملي ويخير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين اتيانه
 بها وبين تأمينه ولو جمع بينهما ما فهو أحب اه وهذا فيه العمل بالرايين فلعله أولى وفيه
 أيضا لو قال في قوله فانك تقضي ولا يقضي عليك صدقت وبررت لم تبطل وفارق ما مر
 في الاذان بان مشاركة المأموم للامام مطلوبة ولا كذلك المصلي للمؤذن اه واعتمده
 في النهاية وغيره وفي التحفة تبطل به صلانه (قوله ان لم يسمع) في التحفة والنهاية لاسرار
 الامام به أو نحو بعد أو صمم أو سمع صوتا لم يفهمه (قوله ويقتت ندبا الخ) بحث الشارح

رب اعقر لي الى آخره بين
 السجدين (ويسن الصلاة)
 والسلام) على النبي صلى الله عليه
 وسلم وآله وصحبه (في آخره)
 لا اتباع في الصلاة وقياسا في الباقي
 (ورفع اليدين) مكشوفتين الى
 السماء (فيه) أي ولو في حال الثناء
 كسائر الادعية ويجعل فيه وفي غيره
 ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع
 يده وقع وعكسه ان دعا لتحصيل
 شيء كرفع البلاء عنه فيماني من
 عمره ولا يسن مسح الوجه مع ما عقب
 القنوت بل يكره مسح نحو الصدر
 (والجهر به للامام) في الجهرية
 والسرية للاتباع وليكن الجهر
 به دون الجهر بالقراءة أما المنفرد
 فيسره مطلقا (وتأمين المأموم)
 جهر اذا سمع قنوت امامه (للدعاء)
 منه ومن الدعاء الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيؤمنن لها
 (ويشاركه في الثناء) سرا وهو
 فانك تقضي ولا يقضي عليك الخ
 في قوله سرا أو يقول اشهد أو بلى
 وأنا على ذلك من الشاهدين أو نحو
 ذلك أو يستمع والاول أولى (و) يسن
 (قنوته) سرا (ان لم يسمع قنوت
 امامه) كبقية الاذكار والدعوات
 التي لا يسمعها (ويقتت) ندبا (في)
 اعتدال الركعة الاخيرة من
 (سائر) أي باقى (المكتوبات للنازلة)
 اذ انزلت بالمسلمين أو بعضهم

ان عاذة فعه علم - م كاعالم والشجاع والخوف من فهو - دورولمن المسابن والقحط والجراد والوباء والطاعون ونحوها الماصح
 أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهر الدفع ضرر عدوه عن المسابن ونخرج بالكتوبة المنقل والمذورة وصلاة الجنائز فلا يسن فيها
 * (فصل) * في سنن السجود (وبسن ٢٢٠ في السجود وضع ركبتيه) أولا للاتباع وخلافه منسوخ على ما فيه (ثم يديه ثم جبهته

وأذنيه) معا ويسن كونه (مكشوقا)
 قياسا على كشف اليدين ويكره
 مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع
 الاثني (و) يسن فيه أيضا (مخافة
 الرجل) أي الذكر ولو صيد بشرط
 أن يكون مستورا (مرفقيه عن
 جنتيه وبطنه عن فخذه) وتفريق
 ركبتيه (ويجاء في الركوع) كذلك
 (أيضا) للاتباع الا في رفع البطن عن
 الفخذين في الركوع قبل القيام
 (وتضم المرأة) أي الاثني ولو صغيرة
 ومثلها الخنثى (بعض الى بعض) في
 الركوع والسجود كغيره لانه أستر
 لها وأحوطه ولو استمسك حدث
 السلس بالضم فالذي يظهر أخذ
 من كلامهم وجوب الضم (و) يسن
 في السجود (سبحان ربى الاعلى
 وبجمعه) للاتباع وأقله مرة
 وأكثره احدى عشرة مرة (و)
 كونه (ثلاثا) للإمام (أفضل) نظير
 ما صرح في تسبيح الركوع (وبزيد
 المنفرد وامام محصورين رضوا)
 بالتطويل بالشروط السابقة
 على الثلاث الى احدى عشرة
 مرة (ثم سبح قدوس رب
 الملائكة والروح) وهو جبريل
 وقيل غيره (اللهم لا تسجدت وبك
 آمنت ولك أسلمت سجد وجهي

في التحفة وغيرها أنه يأتي فيها بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة قال فان كان
 جداد عايعض ما ورد في أدعية الاستسقاء (قوله ان عاد) تب - دل قوله أو بعضهم - (قوله
 شهرا) أي متتابع في الخس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو على قاتلي أصحابه يترهونة
 ويؤمن من خلفه (قوله لدفع ضرر عدوه) قال في الامداد الدعاء كان لدفع ضررهم على
 المسلمين لا بالنظر لانه مقولين اذ لا يمكن تداركهم الخ (قوله فلا يسن فيها) أي ولا يكره عند
 النازلة الجنائز فيكره فيها مطلقا كما اعتمد شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في المغنى
 والشارح في الامداد والجمال الرمل في النهاية وغيرهم

* (فصل في سنن السجود) *

(قوله منسوخ) أي بقول أبي سعيد كان تضع اليدين قبل الركبتين فامر نابو وضع الركبتين
 قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال انه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمدته أئمتنا
 (قوله على ما فيه) هو ما قاله النووي في المجموع من أنه لا هبة فيه لانه ضعف ظاهر
 الضعف بين البيهقي وغيره ضعفه وهو من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف باتفاق
 الحفاظ الخ قال في الامداد ويجاب بأن الاول أنسب من الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك
 مع ما فيه من السهولة وحسن النظرا (قوله كونه) أي الاثني (قوله مخافة) أي مبادعة
 (قوله بشرط أن يكون مستورا) أما العارى فلا يجاء في بل يضم بعضه الى بعض كالمراة
 والخنثى (قوله وتفريق ركبتيه) أي مقدار شبر كما سيأتي في كلامه (قوله الا في رفع البطن
 الخ) زاد في التحفة تفريق الركبتين قال فقيها على السجود وكان وجه تركه هنا ان الضعف
 لم يذكره وانما زاده الشارح (قوله وبجمعه) الرابع منه (قوله وجهي) أي كل بدني
 وكفى عنه بالوجه اشارة الى أن المصلى ينبغي أن يكون كاه وجهه مقبلا بكليته على الله
 لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق بذلك حذرا من الكذب في مثل
 هذا المقام (قوله الخالقين) قال في التحفة أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس
 الا له تعالى اه (قوله وهو كثير) منه كما في المجموع اللهم - ثم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله
 أي بكسر أولهما وأوله وآخره وعلايته وسره اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وبعفوك
 من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه (قوله حذو)
 أي مقابل (قوله وهو) أي المنكب (قوله ضم) أي بعضها الى بعض فلا يقزجها (قوله
 نشرها) أي فلا يقبضها (قوله حيث لا خف) قال في شرح العباب فلا يسن نزحها لمنعه
 لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر أن الخلف الذي لا يصور المسح عليه كالتعل ثم رأيت

للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره سجوله وقوته فتسارلك الله أحسن الخالقين للاتباع (و) يسن أيضا اجتماع
 المنفرد وامام من مر (في الدعاء في سجوده) سيما بالما توفيقه وهو كثير نذر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه أي من رحمته ولطفه
 وانعامه عليه وهو ساجد فكثر من الدعاء (و) يسن فيه أيضا الكل مصل (الفرقة) بقدر شبر (بين القدمين والركبتين
 والفخذين ووضع الكفين حذو المنكبين) للاتباع وهو مجتمع عظام الكتف والعضد (وضم أصابع اليد واستقبلها ونشرها) للقبلة
 للاتباع (ونصب القدمين وكشفهما) حيث لا خف

(وابرازهما من نوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما) لان ذلك اعون على الحركة وأبلغ في الخشوع والتواضع
 * (فصل في سنن الجلوس بين السجدين) * (ويسن في الجلوس بين السجدين ٢٢١ الاقتراش) الآتي (ووضع يديه) فيه على

نخذه ويكون موضعهما (قريباً من
 ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما
 الزكبة ولا يضر في أصل
 السنة انعطاف رؤس أصابعهما على
 ركبتيه وعدم محاقرت به كلامه
 انه لو جلس ثم سجد ولم يرفع يديه عن
 الارض صحت صلاته وهو كذلك
 خلافاً لمن زعم بطلانها (وأشهر
 أصابعهما وضعهما) صوب القبلة
 (فإن لا رب اغفر لي وارحمني واجبرني
 وارفعني وارزقني واهدني وعافني)
 للاتباع (واعف عني) وهذا زاده
 كما غفر لي لما سئمت لما قبله (وتسن
 جلسة خفيفة للاستراحة) للاتباع
 ويسن كونها (قدراً للجلوس
 بين السجدين) فان زاد عليه أدى
 زيادة كره أو قدراً للتشهد بطلت
 صلاته لان تطويل جلسة
 الاستراحة كطويل الجلوس بين
 السجدين كما بينته في غير هذا المثل
 ومحلها (بعد كل سجدة يقوم عنها)
 وتسبب في التشهد الاول عند تركه
 وفي غير العاشرة لمن صلى عشر
 ركعات مثلاً بالتشهد واحد قال
 الاذري وقد تحرم ان فوتت بعض
 الفاتحة لكونه بطيئاً التهضة
 أو القراءة والامام سرعها وهي
 فاصلة وليست من الاولى ولا من
 الثانية وتسبب بعد كل سجدة يقوم
 عنها (الا) بعد (سجدة التلاوة)

في كلام الرافعي وغيره ما يصرح بذلك اه (قوله وابرازهما من نوبه) أي وان كان فيهما
 خف

* (فصل في سنن الجلوس بين السجدين) *

(قوله أنه) أي المصلي لو جلس بين السجدين ثم سجد أي السجدة الثانية الخ فلا يضر
 استقرار وضع اليدين على الارض الى السجدة الثانية اتفاقاً وكون ذلك علم بمحاقرت به
 كلامه مراده به قوله على نخذه فانه يفهم منه انه اذا لم يضع يده على نخذه صحت صلاته
 وان كان خلاف السنة ودخل في عدم وضع اليدين على النخذين تركهما بما جازهما
 على الارض (قوله رب اغفر لي) قال الشارح في الايعاب قال ابن كج وغيره يقول رب
 اغفر لي ثلاثاً الحديث فيه وأشار في الاذكار الى أنه يجمع بينهما قال الاذري وهو محتمل
 والاحسن أي يقول هذا مرة وهذا مرة اه وفيه نظر والوجه الاول اه كلام الايعاب
 وظاهره نذرت رب اغفر لي أربع مرات الا أن يقال مراده انه يجمع بين الثلاث وبين
 ارجح الخ وتكون مراد الاذري بما استحسنته أنه يقول مرة رب اغفر لي ثلاثاً بدون
 وارحمني الخ وتارة أخرى رب اغفر لي مرة مع وارحمني الخ ولكن الاقرب ان المراد هو
 الاول (قوله زاده كالغزالي) وفي النهاية للجمال الرمي قال المتولي يستحب للمنفرد وامام
 من مر أن يزيد على ذلك رب هب لي قلباً تقياً نقيماً من الشرك بر يا لا كافر اولاً ثم قال
 وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اه
 (قوله في غير هذا المثل) أي في شرحي العباب والارشاد وحاصل ما عقده الشارح فيها
 أنها كالجلوس بين السجدين فاذا طوّلها زاد على الذكر المطلوب في الجلوس بين السجدين
 بقدر أقل التشهد بطلت صلاته وأقر شيخ الاسلام المتولي على كراهة تطويلها على الجلوس
 بين السجدين في شرحي البهجة والروض وأفتى الشهاب الرمي بعدم الابطال أيضاً وتبعه
 الخطيب في شرحي التبيين والمنهاج والجمال الرمي في النهاية وغيرهم (قوله ان فوتت الخ)
 بقوله في الامداد عن الاذري وأقره وفي فتح الجواد على ما يحسنه الاذري وفي شرح العباب
 فيه نظر بل الوجه عدم المنع مطلقاً وأنه يأتي في الخلاف لها ما يجبي في الخلاف لا فتتاح
 أو تعوزاً ولا تمام التشهد الاول اه وفي النهاية الوجه خلافه أي ما قاله الاذري (قوله)
 وليست من الاولى الخ) وقيل من الاولى وقيل من الثانية قال في الاسنى وفائدة الخلاف
 تظهر في التعليق على ركعة اه وقال الاشعري في بسط الانوار فائدة الخلاف تظهر في مسبق
 كبير وامامه فيها في الاول يجلس معه فيها كالتشهد وعلى الثاني ينتظره في القيام اه
 وفي شرح الزبد للشهاب الرمي يجلس معه على الاولين أي وهما ما اذا جعلناهما فاصلة
 أو من الاولى وله انتظاره الى القيام على الآخر قال الاسنوي وفيه نظر اه وفي الامداد

لانهم لم ترد فيها (و) يسن لكل مصل (الاعتماد بيديه) أي يسطمهما بمسوطتين (على الارض عند القيام) عن سجود أو قعود
 للاتباع والنهي عن ذلك ضعيف

• (فصل في سنن التشهد) • (ويسن) لكل مصل (في التشهد الأخير التورك وهو أن يخرج رجله من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) للاتباع (الأمن كان عليه سجود سهو) ٢٢٢ ولم يرد تركه سواء أؤاد فعله أو أطلق على الأوجه (أو) كان (مسبقاً)

قاله البارزى وتطريفه بأنهم أخففة فيجوز أن يقال ينتظره وإن كانت مستقلة وله هذا لا تجب وافقته فيها هـ وقال السيوطى في مختصر الروضة فائدة لو خرج الوقت فيها هل تكون أداءه هـ

• (فصل في سنن التشهد) •

(قوله الأولى أو مسبقاً) أى لانه معطوف على منصوب هو خبر كان فلا حاجة الى إعادة كان (قوله ما عدا ما ذكر) أى وهو التشهد الذى يعقبه السلام (قوله وأفهم كلامه) أى المصنف حيث قال يده اليسرى اذ اليد اسم للجارية المعروفة من المتكبر الى رؤس الاصابع ولما كان يتعذر وضع ما فوق المرفق على الفخذ اختص الحكم بالممكن وضعه منها وهو ما ذكره الشارح وفي شرح التبيين للخطيب الشريفي أنه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمين على فخذه قال الاسنوى فينبغى استحباب ذلك وقياسه أن اليسرى مثلها أيضاً هـ كلام شرح التبيين وفي شرح العباب للشارح صحح البيهقي خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمين على فخذه اليمين قبل ومقتضاهما استحباب ذلك ويقاس به اليسرى في ذلك هـ وعلى تسليم ذلك في اليمين فيقياس اليسرى عليها في ذلك نظراً لما يلزم عليه من الميل الى جانبها اذ لا يتيسر وضع مرفقها على الفخذ الا به وهو مناف للهيئة المشروعة وحكمة وضعه على الركبتيين منعهما من العبث هـ كلام شرح العباب بحروفه فتنبه له فان كلامه هنا يفهم اختصاص السنية باليسرى مع أن فيه ما فيه الا أن يقال ان اليمين قد ثبت وضعها بالحديث فوضعها معلوم ولذلك لم ينبه عليه وإنما الكلام في قياس اليسرى على اليمين في ذلك فلذلك نبه عليه وفيه ان أكثر أئمتنا ساكتون عن سن وضع مرفق اليمين وسكوتهم يدل على عدم منه فضلاً عن اليسرى فالظاهر أن ذلك ليس بمسنون (قوله كما قد ثلاثة وخسين) قال في المغنى واعترض في المجموع قولهم كما قد ثلاثة وخسين فان شرطه عند الحساب أن يضع الخنصر على البنصر وليس مراداهنا بل مرادهم أن يضعها على الراحة كالبنصر والوسطى وهى التى يسعونها تسعة وخسين ولم ينطقوا بها بالخبر وأجاب في الاقليد وغيره بأن وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخسين هى طريقة أقباط مصر ولم يعتبر غيرهم فيها ذلك وقال في الكفاية عدم اشتراط ذلك طريقة المتقدمين الى آخر ما في المغنى والى قوله اجاب في الاقليد في شرح العباب للشارح وفي حواشى المحلى لشهاب القليوبى فائدة في كيفية العدد بالكف والاصابع المشار الى بعضه بقوله هـ كما قد ثلاثة وخسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا ان الواحديكى عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف منه والاثنين بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم الوسطى معها كذلك والاربعة برفع الخنصر عنهما والخنسة برفع البنصر معها مع بقاء الوسطى والستة بضم

الأولى أو مسبقاً (فيقتصر) كل منهما كما في سائر جلسات الصلاة ما عدا ما ذكر للاتباع والاقتراح ان يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب يمينه ويضع بطون أصابعها على الأرض ورؤسها للقبلة (ويضع) ندبا (يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجلوس للتشهد وغيره) من سائر جلسات الصلاة وأفهم كلامه أنه يسن وضع مرفق يسراه وساعدها أيضاً على الفخذ وهو ما صرح به غيره وعليه لا مبا لاة بما فيه من نوع عسر ويسن كون أصابعها (مبسوطة مضغوطة) ويسن كونه بها ذباير رؤسها طرف الركبة) بحيث تسامتها رؤسها ولا يضرب أعطافها كما مر (و) يسن (وضع اليد اليمنى على طرف الركبة اليمنى) كذلك في كل جلوس ما عدا جلوس التشهد (و يقبض في) الجلوس لاجل (التشهدين) الأولى والأخر (أصابعها) الخنصر والبنصر والوسطى (الا المسجحة في رسلها) مدودة (ويضع الابهام) أى رأسها (تحتها) أى عند أسفلها على حرف الراحة (كما قد ثلاثة وخسين) للاتباع وكون هذه الكيفية ثلاثة وخسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسعونها تسعة وخسين وآثر الفقهاء الأولى تبعاً للفظ الخبر ولو أرسل الابهام والسبابة معاً وقبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما برأسهما البنصر أو وضع أئمة الوسطى بين عقد في الابهام

أنى بالسنة لورود جميع ذلك لكن الاول أفضل لان رواته أفقه (و) يسن (رفعها) أى المسبحة مع امالتها قليلا لخبر صحيح فيه
 وثلاث يخرج عن سميت القبلة وخصت بذلك لان لها اتصالا بنباط القلب فكان رفعها سببا لحضوره (عند) الهمزة من قوله (الأن الله)
 للاتباع وبقي صدق المعبود واحد ليجمع في توحيده بين اعتقاده ٢٢٣ وقوله وفعله ويستديم رفعها الى السلام (بالا

تحريرك لها) فلا يسن بل يكره وان
 ورد فيه حديث لان المراد بالتحريك
 فيها الرفع وفكره الاشارة بالسري
 ولولا قطع لقوات سنية بسطها
 (وأكل التشهد) مارواه مسلم
 عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو
 (التحيات المباركات) أى الناميات
 (الصلوات) أى الخمس وقيل
 الدعاء بخير (الطيبات) أى
 الصالحات للثناء على الله (لله
 السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول
 الله) وفي رواية التحيات لله الزايات
 لله الطيبات لله الصلوات لله وقدم
 الاول لانه أصح وليس في هذا زيادة
 اذ المباركات ثم معنى الزايات هنا
 وهما أولى من خبر ابن مسعود رضى
 الله عنه وان كان أصح منهما وهو
 التحيات لله والصلوات والطيبات
 السلام عليك الخ الا أنه قال
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 لما فهم ما من الزيادة عليه ولما أخر
 الاول عنه وموافقته لقوله تعالى
 تحية من عند الله مباركة طيبة
 (وأكل الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم) وعلى آله ما في الاذكار

البنصر وحده والسبعة بضم النضر وحده على الحمة الابهام والثمانية بضم البنصر معه
 كذلك والتسعة بضم الوسطى معهما كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الابهام
 والعشرين بفتحهم مامعا والثلاثين بلصوق طرفي السبابة والابهام والاربعة بعد الابهام
 بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها اراكعة والستين بتخليق السبابة فوق الابهام
 والسبعين بوضع طرف الابهام على الأتملة الوسطى من السبابة مع عطف السبابة عليها
 قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظهر الابهام والتسعين بعطف السبابة حتى تلتقى
 مع الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح السد كلها اه وفي المغنى والثاني يعنى مقابل
 الاظهر بضع الابهام على الوسطى كما قد ثلثة وعشرين رواه مسلم أيضا عن ابن الزبير
 انهم رأيت غير ذلك مما ذكرته في الاصل (قوله لورود جميع ذلك) أى تلك الخمس
 الكشفيات قال في الاسنى وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة هكذا ومرة هكذا اه
 قال في المغنى ولعل مواظبته على الاول أكثر فلذا كان أفضل وقال ابن الرفعة صححوا
 الاول لان رواته أفقه اه (قوله مع امالتها) أى ارفعها وأسأها الى جهة الكعبة (قوله
 بنباط القلب) هو كافى القاموس الفوائد والقواد كفايه أيضا ما يتعلق بالمرى من كبدورثة
 وقلب وفي شرح نظم الزبد للشهاب الرملى الفوائد داخل القلب اه ونوزع في قولهم لها
 اتصال بنباط القلب بان أصحاب التشریح لم يذكروه (قوله بلا تحريك) أى للاتباع قال
 الشهاب الرملى في شرح نظم الزبد وتقدمهم النافى على المثبت لما قام عندهم في ذلك قال
 بعضهم ولعل منه كون التحريك قديز هب الخشوع اه وفي الايعاب للشارح في كراهتهم
 التحريك مع صحة الحديث به وابقائه على ظاهره نظر ظاهر وأولى ما يجاب به عنه انهم راعوا
 الوجه القائل بأن تحريكها حرام مبطل للصلاة وخبر تحريك الاصابع في الصلاة مذمومة
 للشيطان أى منفرة له ضعيف اه وفيه ان شرط نذب الخروج من الخلاف أن لا يخالف سنة
 صحيحة وماتقله الشهاب الرملى من أن التحريك قديز هب الخشوع فيه ان رفعها تحريك
 لها وقد قالوا ان لها اتصالا بنباط القلب فكان رفعها سببا لحضوره فكيف يكون
 تارة سببا لحضور القلب وأخرى لذهاب الخشوع حرره (قوله الزايات) أى الناميات بنحو
 قائلها وبكثرة اخلاصه وهذه رواية عن رضى الله عنه (قوله مما فى الروضة) الذى فيها اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل
 محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اه (قوله كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم) زاد في التحفة في العالمين انك حميد مجيد قال في الايعاب ومحل نذب هذا

وغیره وهو أولى مما فى الروضة لزيادته عليه وهو (اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبى الامى وعلى آل محمد وأزواجه وذريته
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبى الامى وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد)

ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد وخبر
 لا سيدوني في الصلاة ضعيف بل
 لأصل له وآل إبراهيم اسمعيل
 وإحق وألهما وخص إبراهيم
 بالذكر لأن الرحمة والبركة لم تجتمعا
 لنبي غيره (و) يس (الدعاء بعده)
 أي بعد التشهد الأخير (بما شاء)
 وأفضله اللهم اني أعوذ بك من
 عذاب جهنم ومن عذاب القبر
 ومن فتنة المحيا والممات ومن شر
 فتنة المسيح) بالخاء المهملة لأنه
 يسمع الأرض كلها الامكة والمدنية
 وبالحاء المعجمة لسبح إحدى عيني
 (الرجال) أي الكذاب للاتباع
 وفيه قول بالوجوب فكان أفضل
 مما بعده (ومنه اللهم اني أعوذ بك
 من المغرم والمأثم ومنه اللهم
 اغفر لي ما قدمت وما أخرت)
 ولأمانع من طلب مغفرة ما سبق
 اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك
 (وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
 وما أنت أعلم به مني أنت المقدم
 وأنت المؤخر لا اله الا أنت) ومنه
 يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك
 ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت
 فاغفر لي مغفرة من عندك
 وارحمني انك أنت الغفور الرحيم

الأكمل المنفرد وامام راضين بشرطهم والا اقتصر على الأقل كما بحثه الجويني وغيره (قوله
 ولا بأس الخ) وفي المغني ظاهر كلامهم اعتقاد الثاني أي عدم استحباب سيدنا واعتدال الجلال
 الرمي في النهاية استحباب ذلك وكذلك الزياي والحلي وابن ظهيرة وغيرهم وفي الإيعاب
 الأولى سلوك الأدب أي فإني بسيدنا قال وهو متجه الخ وفي الامداد قول الطوسي انها
 مبطله لعله غلط اه زاد في الإيعاب فلا يقال تسن مراعاته (قوله لان الرحمة والبركة الخ)
 قال في الامداد وقد تكون في المفضل من به فالتشبيه به لاجل ذلك أوله مطلب له صلى الله
 عليه وسلم ولا له وليسوا أنبياء منازل إبراهيم وآله الانبياء فالتشبيه عائد لقوله وعلى آل
 محمد فقط وقد يشكك على الأخير أن غير الانبياء لا يساويهم. طلقا الآن يجب بان المساواة
 في هذا الفرد بخصوصه ان لم ان التشبيه بقيد انما هي بطريق التبعية له صلى الله عليه
 وسلم ولأمانع من ذلك اه (قوله لنبي غيره) في قوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت أي
 بيت إبراهيم (قوله بما شاء) أي من آخره وهو أفضل أو دنيا وما توره أفضل من غيره والدعاء
 بحرم مبطل للصلاة كما في التحفة وغيرها (قوله المحيا الخ) قال في المغني المراد الحياة والموت
 اه قال القليوبي وفتنة المحيا بالدنيا والشهوات ونحوهما كترك العبادات وفتنة الممات
 بنحو ما عند الاحتضار وفتنة القبر اه وفي شرح مسلم للنووي والجمع بين فتنة المحيا والممات
 وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر من باب ذكر الخاص بعد العام اه (قوله بالخاء
 المهملة) قال في الإيعاب على المعروف بل الصواب كما في المجموع سمي به لأنه يسمع الأرض
 كلها أي يطؤها الامكة والمدنية والمعجمة لأنه مسموح العين اه وفيه أيضا قال الأذري
 وينبغي أن يختم به دعاء لقوله صلى الله عليه وسلم واجعلهن آخر ما تقول اه (قوله وفيه
 قول بالوجوب) في شرح مسلم للنووي قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
 هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وان طأوس رجه الله أمر ابنه باعادة الصلاة
 حين لم يدع بهذا الدعاء فيها الى أن قال وظاهر كلام طأوس أنه جل الأمر به على الوجوب
 فأوجب اعادة الصلاة لقواته وجهه والعلماء على انه مستحب ليس بواجب ولعل طأوسا
 أراد تأديب ابنه وتذكيره بهذا الدعاء عند ما لا يثق به ويحبه اه ونقل القول بالوجوب
 عن ابن حزم (قوله ومنه) هذا هو في صحيح البخاري متصل بالاول (قوله المغرم)
 هو الدين قال الكرماني في شرح صحيح البخاري أي الدين الذي استمدن فيما يكرهه الله
 أو فيما يجوز ثم عجز عن أدائه وأما الدين المحتاج اليه وهو قادر على الاداء فلا استعانة منه
 اه ويدل للمعنى الثاني حديث العيصين فقال له قائل أي وهو عائشة كما في رواية النسائي
 ما أكثر ما تستعبد من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف (قوله
 والمأثم) قال الكرماني أي الامر الذي يأثم به الانسان أو هو الاثم نفسه هذا اشارة الى
 حق الله والاول الى حق العباد (قوله فلا يحتاج لتأويل ذلك) أي بان المراد منه ما وقع
 لاستحالة الاستغفار قبل الذنب كما قال به أبو الوائيد النيسابوري (قوله من عندك)

وروي كبير الموحدة والمثلثة فيسن الجميع بينهما خلافا لمن نازع فيه ويتسن أن يجمع المنفرد وامام من مرتب شرطه بين الادعية المأثورة في كل محل لكن السنة هنا أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة (وبكره) لكل مصل (الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسليم) وسائر الأذكار التي لم يطلب فيها الجهر * (فصل) * في سنن السلام (وأكل السلام السلام عليكم ورحمة الله) دون وبركاته (و) يسن (تسليمة ثانية) وأن تركها امامه للاتباع وقد تحرم أن عرض عقب الأولى مناف كحدث وخروج وقت الجمعة إقامة وهي وإن لم تكن جزءاً من الصلاة إلا أنها من ٢٢٥ وتابعها ومكملاتها ويسن فصلها عن الأولى

(والابتداء به) أي بالسلام فيها

(مستقبل القبلة) بوجهه أما

بصدوره فواجب (والالتفات في

التسليتين بحيث يرى خذ العاين

في الأولى وخذ الثانية في الثانية)

للاتباع ويسن له أن يكون

(ناوياً بالتسليمة الأولى) مع أولها

(الخروج من الصلاة) خروجاً من

خلاف من أوجبها ما لو نوى قبل

الأولى فإن صلاته تبطل أو بعد

أولها فإنه لا يحصل له أصل السنة

ولا يضرب تعين غير صلاته خطأ

بخلافه عمداً (و) يسن لكل مصل

(السلام) أي نيته (على من على

يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن

وينوي) ندبا (المأموم بالتسليمة

الثانية الرد على الامام ان كان عن

يمينه وان كان عن يساره

قبلاً (والأولى) ينوي الرد عليه (وان

كان) الامام (قبالة تخير) بين

أن ينوي عليه بالأولى أو الثانية

(وبالأولى أحب) لسببها (وينوي

الامام) الابتداء على من على يمينه

بالأولى ومن على يساره بالثانية

ومن خلفه بأي ما شاء (و) (الرد

بالثانية) (على المأموم) الذي على

أي لا يقتضيه سبب من العبد من عمل حسن ونحوه اه شوبري (قوله لمن نازع فيه) هو العزيز بجاعة بقوله ليس فيما ذكره النووي اتيان بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بهما وإنما الذي ينبغي أن يدعو مرة بالمثلثة ومرة بالموحدة لنطقه حينئذ بالوارد يقينا اه (قوله لكن السنة هنا الخ) في التحفة اما المأموم فهو تابع لامامه وأما المنفردة قضية كلام الشيخين انه كالامام لكن أطال المتأخرون في أن المذهب أنه يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو أو غفلة امامه من مروطاها أن محل الخلاف فيمن لم يسن له انتظار سجود اخل اه ونحوه في الامداد واعدة ما أطال به المتأخرون شيخ الاسلام في الاسنى وغيره والخطيب في شرح المنهاج والتنبية والجمال الرملي في النهاية وغيرهم عن لا يحصى كثرة وفي النهاية مانصه ولم يصرح المعظم بالمراد هنا بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلهما أو أكملهما أو الاشبه أن المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطاله وان خذتهما اخذته لانه تسع لهما انتهى

* (فصل في سنن السلام) *

(قوله دون) وبركاته في التحفة الا في الجنازة (قوله مناف) أي صلواته المتلبس بها فيجب الاقتصاد حينئذ على الأولى (قوله وان لم تكن الخ) جواب عما قد يورد على قوله وقد تحرم الخ بأنهم اذا لم تكن من الصلاة بل تتم بالأولى فواجه تحريم الاتيان بها عند عروض المنافى (قوله يرى خذ) بالبناء للمفعول وعبارة شرح مسلم للنووي ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن جانبه خذ وهذا هو الصحيح وقال بعض أصحابنا حتى يرى خذيه من عن جانبه اه (قوله من خلاف من أوجبها) هو ابن شريح وغيره وحكى عن ظاهر نصه في البويطي وفي شرح العباب للشارح قد تجب نية الخروج كتنقل تنفلا مطلقا سلم في أثناء عدد نوايه عدد تشهد فان قصد به التحلل جاز له وكأنه نوى البعض والا كان كالأعداد قبطل به صلاته اه ونظر فيه في التحفة قال واعل مقالة الامام هذه مبني على أنه لا تجب نية النقص قبل فعله اه (قوله ما لو نوى الخ) محترز قوله مع أولها (قوله خطأ) ويسجد للسمو حينئذ ثم يسلم ثانيا (قوله وان كان عن يساره فبالأولى الخ) محل هذا إذا فعل المأموم بالسنة فأخر تسليمته الأولى عن تسليمي الامام والا كان رده على الامام قبل سلام الامام عليه (قوله اذا لم يفعل السنة) أي المأموم بأن سلم عقب تسليمة الامام الأولى أما إذا فعل المأموم بالسنة

٢٩ بافضل ل يساره اذا لم يفعل السنة بأن سلم قبل أن يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغه منها ويسن أن ينوي

بعض المأمومين الرد على بعض فينوي به من على يمين المسلم بالثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وامامه بأي ما شاء والأولى أولى لسبقها والأصل في ذلك خبر البزار أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة وخبر الترمذي وحسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر أربعاً وقبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقترين والنبيين ومن تبعهم من المؤمنين

بأن آخر سلامه عن تسليمي الامام فيلزم منه رد الامام على المأموم قبل سلام المأموم
 * (تتمة) * في التحفة لو كان عن عيئنه أو يساره أي المصلي غير مصل لم يلزمه الرد إلى ان قال
 لو سلم عليه أي المصلي لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياسه نذبه هنا أيضا اه وفي الایعاب
 بعد كلام قرر ما نصه وفي هذا يقرب احتمال وجوب الرد على غير مصل خوطب به وان
 كان عدم الوجوب أوجه الخ وفي السير من التحفة لا يلزمه رده على الاوجه

* (فصل في سنن بعد الصلاة وفيها) *

(قوله المأثوران) قيد به للافضائية والافغيره ما مطلوب أيضا (قوله أنت السلام) أي
 أنت ذو السلامة من النقائص ومنك السلام أي السلامة من كل مكروه (قوله يا ذا
 الجلال) قال القاسي في شرح دلائل الخيرات للجزولي الجلال العظمة والاکرام أي
 اكرامه للمؤمنين بانعامه عليهم وقال الحلبي معنى يا ذا الجلال والاکرام المستحق لان بهاب
 لسلطانه ويغنى عليه بما يليق من علو شأنه اه (قوله وتغام المائة الخ) قال الخطيب في المغني
 قال المصنف والارابي الجمع بين الروايتين فيكبر أربعين وثلاثين ويقول لا اله الا الله الخ اه
 وفي السنن الثلاث وصحیح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيمينه
 وأخرج الحاكم وصححه عن بسيرة وكانت من المهاجرات قات قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم عليكم بالتسبيح والتهلل والتقدیس ولا تغفلن واعقدن بالانامل فانهن مسؤولات
 ومستطقات وفي الایعاب للشارح ظاهر كلام الاذري ان المراد بالعقد ما يتعارفه الناس
 وقال غيره المراد عقد الحساب لا الذي يعلمه الناس الا ان اه وفي مختصر الروضة للسيوطي
 أي على طريقة الحساب انتهى قال في الایعاب وعلى تسليمه فالظاهر ان الاول يحصل به
 أصل السنة بل كمالها ان لم يعرف غيره الخ ما قاله فراجع (قوله عشر ابعدا الصبح الخ)
 أي قبل أن يفتي رجله ويتكلم قال الشارح أي بكلام أجنبی قال فان تكلم به فانه الثواب
 المرتب (قوله مع بيان الترتيب) قال في شرح العباب قال في المجموع عن القاضي أبي
 الطيب يسن أن يقدم من ذلك الاستغفار اه وأقول ينبغي أن يقدم بعده من الاذكار
 ثم الدعوات ما كان معناه أجل ثم ما كان أصح ثم ما كان أكثر روعة ثم رأيت بعضهم رتب
 شيئا مما رفق قال يستغفره ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الى قدیر اللهم لا مانع الى الجدة لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه
 له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ
 آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني
 أهو ذك من الجن وأعوذ بك أن أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك
 من عذاب القبر اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني اللهم
 والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعم شئ واجبرني واهدني لصالح الاعمال

* (فصل) * في سنن بعد الصلاة وفيها
 (ويؤدب الذكر) والدعاء
 المأثوران (عقب الصلاة) ومن
 ذلك أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت
 السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاکرام والتسبيح
 ثلاثا وثلاثين والتحميد كذلك
 والتكبير أربعين وثلاثين أو ثلاثا
 وثلاثين وتغام المائة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 وهو على كل شئ قدير ومنه اللهم
 أعني على ذكرك وشكرك وحسن
 عبادتك وقراءة الاخلاص
 والمعوذتين وآية الكرسي
 والفاطحة ومنه لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الخ بزيادة يعي ويعي
 عشر ابعدا الصبح والعصر والمغرب
 وسبحان ربك رب العزة الى آخر
 السورة وآية شهد الله وقل اللهم
 مالك الملك الى غير حساب وغير
 ذلك مما بسطته في شرح مختصر
 الروض مع بيان الترتيب والاكمل
 فيه (ويستتر به) المنفرد والمأموم
 خلافا

والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف سيئها الا انت اللهم اجعل خير عري آخره
 وخير عملي خواتمه وخير ايامي يوم لقائك اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وسجنان ربك
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك
 أحاول وبك أواصل وبك أقاتل اللهم اني أسألك علما نافعاً وعلاماً مقبلاً ورزقاً طيباً وبعد
 وبعد المغرب اللهم أجزني من النار سبعاً وبعد ما وبعد العصر قبل أن يثني الرجل لاله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر اه
 والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتباً كذلك الابتوقيف أو عملاً بما قدمته اه كلام شرح العباب
 بحروفه وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هنا من الاذكار من الحديثين فراجع منه ان
 أردته (قوله يوهمه كلام الروضة) أي بالنسبة للذكر وأما الدعاء فهو مصرح فيها بنسب
 اسراره قال فيها السنة أن يكثر من ذكر الله عقب الصلاة ثم قال ويسن الدعاء بعد السلام
 سر الا أن يكون اماماً يريد تعليم الحاضرين فيجهر اه (قوله لكن استبعده الاذري الخ)
 وهذا اختياره يخرج به عن المذهب والافاشافي هو الذي جعل أحاديث الجهر على ذلك
 كما صرح به الاذري نفسه وغيره (قوله وان كان بالمسجد النبوي) هذا معتمد الشارح
 الذي اعتمد الجمال الرمي وأتباعه في مسجده صلى الله عليه وسلم جعل يمينه الى المحراب
 وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وفي التحفة بحث استثنائه فيه نظروا ان كان له وجه وجبه
 لاسيما مع رعاية أن سلوك الأدب أولى من امتثال الامر اه وللا تميرى

وسن للامام أن يلتفتا * بعد الصلاة دعاء ثبتا
 ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استاره
 فبني دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا يقتل
 وان يكن في مسجد المدينة * فليجعل محرابه يمينه
 لكي يكون في الدعاء مستقبلاً * خير شفيح ونبي أرسلنا

(قوله يحرم جلوسه بالمحراب) قال لانه أفضل بقعة في المسجد فلو سبه هو وغيره فيه يمنع
 الناس من الصلاة فيه ولانه يكون امام المصلين فيشوش عليهم ثم قال واذا صلى الى الامام في
 غير المسجد سن له الجلوس في مصلاه وفيه سن له القيام والجلوس آخره أو الانصراف فان
 كان ضيقا على المصلين بعده وجب الانصراف اه وزيقه الشارح في الايعاب يمنع كون
 المحراب أفضل كيف وكثيرون يقولون بكراهته كما ياتي في أحكام المساجد وعلى التنزل
 فالامام له حق فيه حتى يقرغ من الدعاء والذكر المطلبين عقب الصلاة حيث لم يرد الافضل
 الا أن من قيامه عقب صلاته وكونه امام المصلين لا يقتضي الحرمة وما ذكره من انه يسن له
 القيام والجلوس آخر المسجد يناقض ما قدمه من وجوب القيام وما ذكره من وجوب
 الانصراف متجه ان لم تكن له حاجة واحتيج لمكانه لاجل الصلاة على نظريه أيضا اه
 كلام الشارح في الايعاب ووافق ابن زياد في تأليفه في مسائل المحراب ابن العماد في أنه

بما يوهمه كلام الروضة (الا
 الامام المريد تعليم الحاضرين فيجهر
 الى أن يتعلموا) وعليه جلت
 أحاديث الجهر بذلك لكن استبعده
 الاذري واختار ندب ورفع الجماعة
 أصواتهم بالذكر دائماً (ويقبل
 الامام) ندبا (على المأمومين) في
 الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك
 بحيث (يجعل يساره الى المحراب)
 ويمينه اليهم وان كان بالمسجد
 النبوي وقول ابن العماد يحرم
 جلوسه بالمحراب مردود

(قوله كما صرح به الاذري) قال
 اعنى الاذري وجعل الشافعي
 رضى الله عنه أحاديث الجهر
 على من يريد ان يعلم قال وفي كلام
 المتولى وغيره ما يقتضي استحباب
 رفع الجماعة بالصوت بالذكر دائماً
 وهو ظاهر الاحاديث وفي النفس
 من حملها على ما ذكره رضى الله
 عنه شيء اه أصل

(ويشذب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (وفي كل دعاء رفع اليدين) للاتباع ولوقفت إحدى يديه أو كان يهاهله رفع الأخرى ويكره رفع المتخسة ولو بجائل وغاية الرفع حذو المنكبين إذا اشتد الأمر قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء وتسبب الإشارة بسببته اليمنى وتكره ياصبعين (ثم مسح الوجه بهما) للاتباع (و) يشذب في كل دعاء (الدعوات المأثورة) عنه صلى الله عليه وسلم في أدعيته وهي كثره يضيق نطاق الحصر عنها أي تحريمها والاعتناء به المزيديركتها وظهور غلبة رجاء استجابتها ببركته صلى الله عليه وسلم ومنها اللهم اني أسألك موجبات رحمتك

(قوله حتى يرى يياض ابطيه) أي ولا يجاوزهما رأسه كما دلت عليه الأحاديث النبوية وكلام غير واحد من أئمتنا قاله في الأصل وراجع الجامع الصغير وشرحه الكبير لامناوى في باب الألف (قوله من فتاويه) واعتمده أيضا في شرح المشكاة قال لان السماء قبله الداعين والخبر في صحيح مسلم محمول على حالة الصلاة وورده الملا على القارى بأن المعنى إيهام ان لله مكانا وجهه وهو موجود في الصلاة وخارجها اه جرهمزى

أشرف موضع في المسجد وقال ابن زياد في فتاويه توجيه ما ذكره ابن العماد كون الوقف يعتمد على القرائن التي حكمها حكمكم شرط الوقف وذلك ان الوقف لم يقصد بالمحراب القعود فيه للامام اه (قوله في الذكر الذي هو دعاء) خرج به الذكر الذي لا دعاء فيه فلا يسن فيه رفع وأفادهم هذا ان الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك (قوله الا اذا اشتد الأمر) أي فانه يجاوز المنكب حيثئذ وفي شرح العباب للشارح قال الحلبي وغاية الرفع حذو المنكبين وقال الغزالي حتى يرى يياض ابطيه ثم قال في اليعاب وينبغي حمل الثاني على ما اذا اشتد الأمر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى روى يياض ابطيه وحكمة الرفع الى السماء انهما قبله الدعاء ومهبط الرزق والوحي والرحمة والبركة اه ومنه يعلم أن غاية الرفع عند اشتداد الأمر حتى يرى يياض ابطيه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) أي لانه أقرب الى التواضع وكما الخشوع ونقله الشارح في اليعاب في شرح قول العباب وأن يدعو وغيره غائب عن جرم بعض المحققين وأقره لكنه فيه ذكر قبل هذا بأكثر من كراسين في الكلام على القنوت ما نصه قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء لخبر فيه وساقه لكنه لا يدل لانه في مسلم وهو مقيد بحالة الرفع في الدعاء له في الصلاة ومن ثم اتجه ترجيح ابن العماد سن الرفع الى السماء انتهى ورأيت في فتاوى الجلال الرملي الادب رفع البصر الى السماء بالدعاء مطلقا اه كذا في النسخة التي عندي من فتاويه وقال في غير فتاويه وقال غير الغزالي الاولى رفعه اليها أي في غير الصلاة ووجهه ابن العماد اه قال ابن العماد

واجلس الى قبلته بالحمد مبتدئا * وبالصلاة على المختار من رسل
وامدد يدك وسل فאלله ذوكرم * واطلب كثيرا وقل يا منجج الامل
بسط كف خذ الاقوال ثالثها * عند البلاء بظهر الكف وابتهل
برفع كف أم الاطراق قد ذكرها * قوانين أقواهما رفع بلا حول
ان السما قبله الداعين فاعن بها * كما دعا سادة فاختره واتحل

(قوله بسببته اليمنى) في حاشية الايضاح للشارح ليحفظ هنا ما رفعت له في تشهد الصلاة من الإشارة الى التوحيد بالقاب واللسان والاركان وبظهر رانه لم لو ينسره باليمن أشار باليسرى ثم غيرها ويفرق بينه وبين نظيره في التشهد بأن الإشارة باليسرى لغة تبطل سنة وضعها على الركبة ولا كذلك هنا اه (قوله ويكره ياصبعين) في شرح العباب لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشير به ما فقال له أحدا أحد اه (قوله نطاق الحصر) شبه الحصر بشخص له نطاق أي ثوب يشد به وسطه ضاق نطاقه عن الاتواء على جمعه فهو استعارة بالكناية لانه حذف المشبهة وأثبت له ما هو من لوازمه وهو التمنطق أي فزام الحصر يضيق عن حصر الدعوات المأثورة فلا يقدر على حصرها (قوله أي تحريمها) أي معنى قوله يشذب الدعوات المأثورة يشذب تحريم الدعوات المأثورة فهو مضاف مقتدر

وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنيمة من كل بر والقربى الجنة والنجاة من النار اللهم انى أعوذ بك من الهم والحزن
وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل والنقل والفشل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم انى أعوذ بك من جهد
البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد ٢٢٩ اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن

عبادتك وبسن في كل دعاء الحمد
أوله والافضل تحرى مجامعه
كل الحمد لله حمد ايواف نعمه وبكافى
من يده بار بآلات الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم سلطانتك
(والصلاة) والسلام (على النبي
صلى الله عليه وسلم) قوله بعد
الحمد ووسطه (وأخيه) للاتباع
(و) يندب (أن ينصرف الامام)
والمأموم والمنفرد (عقب سلامه)
وفراغه من الذكر والدعاء بعده
(اذا لم يكن ثم) أى يجعل صلاته
(نساء) أو ختاني والامكث حتى
ينصرفن (و) أن (يكث المأموم)
في صلاة (حتى يقوم الامام) من
مصلاه ان أراد عقبه الذكر
والدعاء اذ يكره للمأموم
الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر
له (و) أن (ينصرف في جهة
ما جئته) أى جهة كانت (والا)
بأن لم تكن له حاجة (ففي جهة
يمينه) ينصرف لانها أفضل
(و) يندب (أن يفصل بين السنة)
القبلية والبعدية (والفرض
بكلام أو انتقال) من مكانه الاول
الى آخر لا يهتدى عن وصل ذلك
الابعد ما ذكر والافضل الفصل
بين الصبح وسنة باضطجاع على
جنبه الايمن أو الايسر للاتباع

(قوله وعزائم الخ) أى القرائض التى أوجبها الحصول المغفرة فهو قريب من موجبات
رحمتك المتقدمة (قوله والكسل) قال القسطلانى فى شرح صحيح البخارى هو القصور عن
الشيء مع القدرة على عمله ايثار الراحة البدن على التعب اه والجبن ضد الشجاعة قال
القسطلانى هو الخوف من تعاطى الحرب ونحوها خوفا على المهبة والفشل قال فى
القاموس فشل كفرح فهو فشل كسل وضعف وتراخى وجبن اه (قوله من جهد) بفتح
الجيم وضعها كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه والبلاء
بفتح الموحدة مع المتدال القسطلانى فى شرح صحيح البخارى ويجوز الكسر مع القصر
وهو الحالة التى يتخبط بها الانسان وتشتق عليه بحيث يتخلى منها الموت ويختاره عليها وعن ابن
عمر جهد البلاء قوله البلاغ وكثرة العيال ودرك بفتح الدال والراء المهمتين وقد تسكن الراء
الادراك واللحاق والشقاء بالثسين المجهمة والقاف والمذا الهلاك فى الدنيا والآخرة وسوء
القضاء أى المقضى لان قضاء الله كله حسن لا سوء فيه قال القسطلانى فى شرح صحيح
البخارى ما يسوء الانسان موقعه فى المكروه قال وهو كما قال النورى شامل للسوء فى الدين
والدنيا والبدن والمال والاهل وقد يكون فى الخسامة الخ نسأل الله تعالى حسناتها وشماتة
الأعداء قال القسطلانى هى فرح العدو بيلية تنزل بمن يعاديه اه (قوله أوله) فى العباب
وأخيه (قوله مجامعه) أى مجامع الحد والمراد من حيث الاجمال والا فالعبد لا يستطيع
حمد الله بما يكفى بعض نعمه (قوله وفراغه) محل هذا كما فى التحفة وغيرها اذا لم يرد فعل
الافضل وهو اقيام عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء (قوله ان اراده) أى اراد الامام
القيام قال فى شرح العباب بعد كلام قرر منه يؤخذ ما صرح به بعضهم أنه ليس له اذا ثبت
امامه أن يثبت معه قريبا لاحتمال أن يذكر سهوا فيتابعه بخلاف النساء والختاني فان
الاحب انصرافهم عقب سلامه على الترتيب السابق اه وظاهره أن انصرافه قبل الامام
خلاف الاولى وصرح ههنا بالكرهية (قوله ففى جهة يمينه) محل حيث أمكنه مع التماس
أن يرجع فى طريق غير التى جاء منها والاراعى مصلحة العود فى أخرى كما فى المغنى والتحفة
والنهاية وغيرها قال القليوبى والمراد بها عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلا
وقبل عند انصرافه من مكان مصلاه اه وذكر الحليمي نحو ما اعتمد القليوبى (قوله
القبلية والبعدية) بحث فى التحفة أنه ينتقل لكل صلاة يفتتحها من المقضيات والنوافل
حيث لم يعارضه نحو فضيلة صف أول أو مشقة خرق صف مثلا وفى المغنى ونحوه النهاية
ينبغي كما بحثه بعضهم أن يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى
أن تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمره تامة رواه الترمذى عن أنس (قوله فى بيته أفضل)

(وهو) أى الفصل بالانتقال (أفضل) تكثير اللباق التى تشهد له يوم القيامة (والفضل الذى لا تسر فيه الجماعة فى بيته أفضل)
منه بالمسجد للخبر الصحيح أفضل صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة وسواء كان المسجد خاليا أو من الرياء أم لا لان العلة ليست خوف
الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة صلاته على منزله (ومن سن الصلاة الخ شرب) بل هو أهملها

في التحفة محله ان لم يكن معتكفا ولم يحق بتأخيرها للبيت فوت وقت أوتها وناو في غير الضحى وركعتي الطواف والاحرام بيقينات به مسجد وناقله المبكر للجمعة اه ورايت نقلا عن نظم العلامة الشيخ منصور الطبلاوي مانصه

صلاة نفل في البيوت أفضل * الا التي جماعة تحصل
وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف
ونحو علمه لاحيا البقعه * كذا الضحى ونفل يوم الجمعة
وخائف الفوات بالآخر * وقادم ومثني للسفر
ولا ستخارة وللقبليه * لمغرب ولا كذا البعديه

وذكر ذلك الشارح في شرح العباب وزاد من خشى التكاسل والمنذورة وزاد القليوبي قبلية دخل وقتها وقد أفرد الكلام على النوافل التي يسن فعلها في المسجد بالتأليف (قوله يوجب عدم الخ) كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة (قوله وللخلاف القوي) هو وجه للقاضي حسين وأبي زيد المروزي وقد أطأت الكلام على ذلك وأدلتهم من الآيات القرآنية والاحاديث وكلام الأئمة في الاصل بما يتعين مراجعته (قوله وهو حضور القلب) قال الجلال الرملي في النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالتسكوت أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء الخ وقد جرى الشارح هنا على الأخير (قوله ترتيب القراءة) قال في المغني هو الثاني فيها بل قال القاضي حسين بركه تركه والأسراع في القراءة اه (قوله وتدبرها) أي القراءة قال في التحفة أي تأمل معانيها أي اجمالاً لا تفصيلاً كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدد الخ (قوله قال بعض أئمتنا) هو ابن حبان كما ذكره في الامداد قيل فصل مبطلات الصلاة (قوله قال النووي الخ) أي في المجموع كما نقله عنه غير واحد لكن قال في التحفة بعد أن نظر فيه مانصه ثم رأيت أن الكراهة انما هي عبارة المذهب فعدل المصنف عنها في شرحه الى التعبير ينبغي أن يحافظ على ككل مانذب اليه الدال على أن مراد المذهب بالكراهة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا اشكال اه وعليه في عزو الكراهة الى المجموع عتظر (قوله قد تنافى الثواب) كان المراد اذا قارنت العمل او تبطله أي اذا طرأت عليه وأشار بقدا الى أنها قد لا تنافيه قال الشارح في شرح العباب ويبحث ابن الرفعة ان الاقراء المكروه ان كان في سنة بكلمة الاستراحة منع نوابها لان السنة لا تنافي بالمكروه ورد بانها ذو وجهين كالتنفل في نحو الحمام قال الزركشي وقياس قوله بطلان صلاته بالجلوس للتشهد الاول معيا وفيه بعد أي لخالفته لصريح كلامهم اه كلام شرح العباب بحروفه ويحتمل أن يكون مراده بقوله أو تبطله أي تبطل أصل العمل الذي قارنه المكروه فان الكراهة اذا كانت لذات الشيء أو لازمه كالصلاة في الاوقات المكروهة تقتضي الفساد ولا مر خارج عنه اقتصت عدم الثواب وقد لا تنافيه كما سبق آنفا

لان فقهه يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كلها أو بعضها والخلاف القوي في وجوبه في جزء من صلاته وهو حضور القلب وسكون الجوارح (وترتيب القراءة) لان ذلك وتدبرها وتدبر الذكر) لان ذلك اعون على الخشوع والحضور فيه (والدخول فيها) أي في الصلاة (نشاط) لانه تعالى ذم المنافقين بكونهم اذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ القلب) من الشواغل الدنيوية ومن التفكير في غير ما هو فيه ولو في أمر من أمور الآخرة لان ذلك اعون على الحضور وبقي من سنن الصلاة شيء كثير ومن ثم قال بعض أئمتنا من صلى الظهر أربع ركعات كان عليه فيها سقاة سنة قال النووي وبكره ترك سنة من سنن الصلاة اه أي فينبغي الاعتناء بسننهم لان الكراهة قد تنافي الثواب او تبطله

* (فصل في شروط الصلاة) *

(قوله يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء كالمنا في الصلاة من كلام مبطل وغيره فانه لا يلزم من عدمه صحة الصلاة لاحتمال عدمها غير ذلك كالاختلال بركن من أركانها نعم هو يجمع الشرط من حيث انه لا بد في صحة الصلاة من انتفاءه كوجود الشرط فانتفاء المانع يلزم من عدمه عدم الصلاة ولذلك جعله الشيخان في مواضع تبع للغزالي من الشروط ثم هو منها حقيقة عند الراعي وتجاوزا عند النووي وقوله ولا يلزم من وجوده الخ السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم وبقوله لذاته اقتران الشرط بالسبب فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ أو بالمانع فيلزم العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من وجود الشرط مع مقارنته المانع عدم وجوب الزكاة وحذف قيد لذاته بجماعة قال في شرح اب الاصول اذ يقتضي للزوم الوجود والعدم انما هو السبب والمانع لا الشرط اه (قوله لما مر في الوضوء) من أن غير المميز لا تصح عبادته قال فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة فقوله لما مر قيد للاسلام والتمييز معا ومن لم يعدهما كالمناهج نظر الى أن طهارة الحدث تستلزم الاسلام ومعرفة دخول الوقت تستلزم التمييز (قوله كما مر) أي أوائل الصلاة في فصل الاجتهاد في الوقت وسبق أنه اذا صلى من غير ظن دخول الوقت يعيد وان بان أنها في لوقت (قوله مطلقا) أي سواء كان عاميا أو عالما كما هو ظاهر اطلاقه في الوضوء ومن التحفة وصرح به هنا فيها لكنه جرى في فتح الجواد وفي الايعاب على أن ذلك انما هو في العمى فقط وأما غيره فلا بد من تمييزه فرائضها من سننها الا ان اعتقد فرضية جميع أفعالها فتصح حينئذ وهو ظاهر كلام مدرر والده والخطيب وغيرهم قال في النهاية والمراد بالعمى من لم يحصل من الفقه شيئا يهدي به الى الباقي ويستفاد من كلامه أي الغزالي أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العمى اه وتأمل ذلك فانه يصير المعنى عليه أن من يميز الفرائض من النوافل يشترط في حقه أن يميز الفرائض من النوافل وهو تحصيل الحاصل ولذلك قال الحلبي في حواشي شرح المنهج عقبه وحينئذ يصير قوله هم وكان عاميا ضائعا لفائدة في ذكره اه وأقول لعل مبني ما ذكر على تفسير العمى بالمعنى الاول المذكور في النهاية وعلى القول بان العالم يلزمه التمييز استقرب الشارح في الايعاب تعالا لاسنوي أنه لا يلزمه استحضار التمييز في الصلاة قال اذ لا فائدة له حينئذ مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب أو ندب الخ (قوله وأن لا يعتقد الخ) أي وان كان عاميا ويشترط لا بطلان الصلاة به في الركن الفعلي ثلاثة شروط أن يعتقده أو يظنه نفلا وأن يفعله على هذا الاعتقاد أو الظن وأن يكون ذلك اعتقاد الشخص نفسه فلا يبطل صلاة المأموم باعتقاد امامه وفي القولين زاد شرط

* (فصل في شروط الصلاة) *

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (وشروط) صحة (الصلاة الاسلام والتمييز) لما مر في الوضوء (ودخول الوقت) ولو ظنا كما مر (والعلم بفرضيتها) بتفصيله السابق في الوضوء فلا تصح من جهل بفرضيتها بخلاف من علمها فانه تصح منه مطلقا الا ان قصد بفرض معين انقلبه ومن ثم قال (وأن لا يعتقد فرضا) أي معيناً (من فروضها سنة) لاخراجها حينئذ الفرض عن حقيقته الشرعية (والطهارة عن الحدثين) الاصغر والكبير

(قول الشارح ان يأخذ بأخيه) قال
في الايعاب ودليله قوله صلى الله
عليه وسلم اذا سبق أحدكم الحدث
فليأخذ على أنفه ولينصرف
فليتوضأ قال لما كم صحيح على
شرط الشيخين ثم نقل عن الصيرفي ان
كل من أفتى بالحيلى من أئمة المسلمين
انما أخذ من هذا الحديث ومنه
يؤخذ انه يسن لكل من ارتكب
ما يدعو الناس الى الوقعة فيه
أنه يبتعد عنه لذلك اه اصل

(فان سبقه بطلت) وان كان فاقد
الطهورين للغبر الصحيح اذا نسا
أحدكم في صلاته فلينصرف
وليتوضأ وليعاده صلاته ويسن لمن
أحدث في صلاته ان يأخذ بأخيه
ثم ينصرف سترأ على نفسه اثلا
يخوض الناس فيه فيما عوا
(والطهارة عن الخبث) الذى
لا يعنى عنه (فى الثوب والبدن
والمكان) فتبطل نجاسة فى أحد
الثلاثة وان جهله مقارن وكذا
طارئ ما لم يخ محله أرو هو بشرط
ان يكون يابسا وان ينحبه بنحو
نقض لا بنحو يده او عود فيها او يده
وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر
وللغبر الصحيح تنزهوا من البول
فان عامة عذاب القبر منه وثبت
الامر باجتنب النجاسة وهو
لا يجب فى غير الالة فيجب فيها تعم
يحرم التمسك بها خارجة الى البدن
والثوب بلا حاجة

رابع وهو شروع فى فعله بعده أما لو أعاده فى محله لا بنية نقل فلا بطلان كفى فتح الجواد
وعليه يحمل ما فى الايعاب والامداد مما قد توهم منه خلاف ذلك وحمل البطلان بأشروع
فما بعده ان كان عامدا عالما والا تى بركة آخر صلاته كفى فتاوى الجمال الرملى ولا بد
من تقييد ما بعده بالفعل وان لم أقف على من نسب عليه واعتمد الشارح فى أوائل كتاب
الشهادات من التحفة ان ترك تعلم ما ذكر ليس بكبيرة لأهمية عبادته مع تركه الخ وفى النهاية
للجمال الرملى الوجه أن ذلك كبيرة اه واقتضاء اقتناء شيخ الاسلام زكريا وقد اشبهت
الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى مع بيان أن الرابع ما فى التحفة فراجع (قوله بطلت)
أى على الرابع وفى قول يتطهروا ويبنى وان كان حدثه اكبر قال فى العزيز وبه قال أبو
حنيفة وهو أشهر الروايتين عن مالك وخرج بسبقه ما لو نسبه فلا تنعقد اتفاقا (قوله
محله) قال الزيدى فى حواشى المنهج محل القاء الثوب المتنجس بنجاسة رطبة اذا كان
فى غير المسجد أما فيه فلا يجوز القاءه لما يلزم على ذلك من تنجيس المسجد الا اذا ضاق
الوقت فينبغى القاءه فيه لاجل حرمه الوقت كذا بجمته شيخنا ابن الرملى زاد الحلبي
فى حواشى المنهج وان لم يزل منه تنجيس المسجد الخ وفى شرح سم العبادى على مختصر أبى
شجاع وظاهره انه لو تنجس ساتر عورته لم يفد القاءه فورا حيث قدر على ساتر طاهر أو
ماء يطهره به اه (قوله أرو هو) أى أو ينحى نفس النجس (قوله بشرط الخ) قيد لقوله أرو هو
وأهمل الشارح شرط ثالثا وهو أن تكون نجاسته حالاً قال فى الايعاب أما لو مضى زمن
محسوس فان صلاته تبطل قال ولا يتصور عروض مبطل يغتفر الا فى هاتين أى كشف
الرجل لعورة والنجاسة المذكورة وما لو انحرفت السفينة عن القبلة فانحرف اليها
فورا وسئل عتق الامة الآتية وسيأتى فى الخوف أنه لو دعى سلاحه جازله ادخله
فى قرابه ويغتنق له حمله هذه الساعة لان طرده بالارض فيه قعر يض لا ضاعة المال
وبه فارق ما هنا ومن ثم يظهر أنه لو خشى هنا على ثوبه لو طرده لم يلزمه وفى الاعادة هنا
ما يأتى ثمة اه وفى سجود السهو من التحفة ما يفيد أنه لو حول المتنفل دابته عن صوب
مقصده سهوا ثم عا فورا أو جمعت به دابته ثم عادت فورا لم تبطل صلاته وفى حواشى سم
والحلبي على المنهج عن الشهاب الرملى لو صلى على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله ممسكة
ثم رفعها فارتفع معها الثوب لالتصاقه بها انه ان انفصل عن رجله فورا ولو ينحى يركها
صح صلاته والابطال اه زاد سم وظاهره أن مجرد التصاق الرجل بحيث لو رفعها ارتفع
معهما الثوب لا أثره فليأمل اه وفى فتاوى الجمال الرملى خلاف ذلك وكذلك شرح
العباب للشارح (قوله أرو بنحو نقض) قال سم فى حواشى المنهج لعل صورة القاء الثوب
فى الرطب أن يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه
ويجده فان ذلك محل للنجاسة فليأمل لعل صورة نقضه فى اليابس أن يميل محل النجاسة
حتى تسقط أو يضع اصبعه على جزء طاهر من محلها من ثوبه ويدفعه الى أن يسقط أما

لوقبض على محله أو جرمه أو رفعه فهو حامل لها فليأمل اه وفي شرحه على مختصر أبي
 نجاش عن القاضي لو أخذ طرفاً من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى
 سقطت فالظاهر أنه لا تبطل اه وظاهر قوله لو أخذ طرفاً أنه لا يضر قبض الطرف وفيه
 نظرو ومخالفة لما تقدم في التخيبة بالعود اللهم إلا أن يفرق بملامحة النجاسة قصد الماتصل به
 في مسئلة العود بخلاف مسئلة القاضي اه وفيه أيضاً أن من نحو النقص تطهير المحل
 كان وقع عليه أثر البول فصب فوراً الماء عليه بحيث طهر المحل حالاً بالصب أو غس فوراً
 محله كيداه أو رجله في ماء كثير عنده الخ (قوله والثوب) اعتمده في الامداد والنهاية
 وغيره ما قال في التحفة على تناقض فيه وقوله بلا حاجة أما إذا كان التصريح بالحاجة كان
 أراد وطء المستحاضة فلا حرمه (قوله محله) أي البعض (قوله فيه) أي في بدنه أو ثوبه
 وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله غسل جميعه) أي غسل البدن أو الثوب ومحله اذالم
 يعلم انحصارها في محل منه كاحد كيه أو ذيله والالم يلزمه الاغسل ما أشكل كافي
 التحفة والنهاية وغيرهما وظاهر (قوله لانه) أي البدن أو الثوب وكذلك ضمير منه
 ويصح أن يكون فيه أي في الجزء (قوله وهو) أي أصل بقاء النجاسة في جزء من البدن
 أو الثوب وقوله فيه أي في الجزء (قوله وبه) أي بكونه لا يتدفى الصلاة من ظن الطهارة
 فارق ما لو أصاب جزءاً منه الخ لانه لا بد لتنجس المماس الطاهر من يقين نجاسة مماسه
 اذ لا يرفع يقين الطهارة الا يقين النجاسة فاقتربا بالاكتماء بظن الطهر في الصلاة وبعد عدم
 الاكتماء بظن نجاسة المماس في التنجيس (قوله جزء) فاعل أصاب وقوله منه أي من
 البدن أو الثوب المتنجس بعضه يقيناً قبل غسله أي الثوب أو البدن (قوله رطباً) مفعول
 أصاب وقوله فانه أي الجزء المماس للرطب لا ينجسه أي لا ينجس الرطب الممسوس لان
 يقين طهر الرطب الممسوس لا يرفعه الا يقين نجاسة المماس واليقين غير موجود في صورتنا
 فلا نجاسة (قوله ولا يجتهد) عائداً الى قول الماتن وجب غسل جميعه (قوله فان انفصل
 المكان الخ) محله حيث علم أن النجاسة بأحد الكمين والالم يجز الاجتهاد لاحتمال أن
 يكون الفصل في حال النجاسة فيكونان نجسين ويقبل خبر الثقة بأن التجسس هذا الكم
 فيمكن غسله كما في المجموع (قوله تنجس كله) ومثله في الحكم ما اذا تنجس بعضه واشتبه
 كما في الاسنوى وغيره واستشكله الشيخ حمزة ثم أجاب عن الاستشكال ثم قال والاشكال
 أقوى منه أي الجواب فراجع منه من الأصل ان أردته (قوله ثم باقيه) أي بصب الماء
 عليه لا في نحو جفنة والالم يطهر منه شيء لان طرفه الآخر مماس لماء قليل وارده عليه
 هذا معقد الشارح والجمال الرمي وغيره ما خلافاً للشيخ الاسلام زكريا (قوله بدنه)
 في الايجاب للشارح كن أدخل طرف عوده فلا بد منه انتهى وفي التحفة لو غرز ابرة مثلاً
 في بدنه أو انقرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر وأدم كثيراً وجوف لم تصح الصلاة
 لاتصالها بالتجسس اه وفي حواشي المنهج لسم لوضرته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان

(ولو تنجس بعض بدنه أو ثوبه) بغير
 معقوعه (وجهه) بان لم يدر محله
 فيه (وجب غسل جميعه) لانه ما بقي
 منه جزء فالأصل بقاء النجاسة فيه
 وهو موثر في الصلاة لانه لا بد فيها
 من ظن الطهارة وبه فارق ما لو
 أصاب جزء منه قبل غسله رطباً فانه
 لا ينجسه لان الأصل عدم تنجس
 ملاقيه (ولا يجتهد) وان كان
 انجس باحد كيه لان شرط الاجتهاد
 تعدد المحل كما مر فان انفصل المكان
 اجتمعت فيه ما (ولو غسل نصفاً
 متنجس) كتب تنجس كله (ثم
 باقيه طهر كله ان غسل) مع الباقي
 (مجاورة) من المغسول أولاً (والا)
 يغسل المجاور (فيبقى الممتنع)
 بفتح الصاد (على نجاسته) دون
 ملاقيه لان نجاسة المجاور لا تتعدى
 لما بعده ألا ترى أن السمن الجامد
 لا ينجس منه الا ما لا في النجاسة
 دون ما جاوره (ولا تصح صلاة من
 تلاقي بعض بدنه أو) محموله من
 (ثوبه) أو غيره (نجاسة) في جزء
 من صلاته (وان لم يتحرك بجزءه)
 لنسبته اليه

(قوله والجمال الرمي) قال في النهاية
 وهو المعتمد المقول عليه خلافاً
 للشيخ اه أصل (قول المصنف)
 بدنه (ومن البدن داخل القدم
 والاتف والعين اه أصل

وهو الفرق بين هذا وصحة السجود عليه (و) لا تصح (صلاة قابض طرف حبل) أو نحوه (على نجاسة) لا قاهها أو لاقى ملاقيها كان شدة بقلادة كلب أو يحمل طاهر من سقينة تجر بجره برا أو بجرافتها نجاسة أو جوار حامل لها لأنه حيثئذ كالحامل للنجاسة بشرط البطان في ذلك أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة من الحبل ونحوه يتحرك بحركته على المعتمد فقول المصنف (وأن لم يتحرك بحركته) ضعيف وإن وافق ما في الروضة وأصلها وخرج بشدة مجرد اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لوجه عمله تحت قدمه فإنه لا يضر وإن كان مشدودا بذلك في الشائبة أو تحرك بحركته لأنه ليس حاملا للنجاسة ولا للمتمصل بها (ولا يضر محاذاة النجاسة) لبدنه أو محموله (من غير إصابة في ركوع أو غيره) وإن تحرك بحركته كبساط بطرفه حيث لعدم ملاقاته ونسبته إليه نعم تذكر الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكصلاته تحت سقفة متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لحله نجاسة تسمى بجسمها إذا هو غرز الجلد بالابرة إلى أن يدمى ثم يذرع عليه نبلة

ضربته حية بطلت والفرق أن العقب تدخل معها إلى داخل البدن لأنهما تغرزا برتهما في داخل البدن وتقرخ فيه السم والحية تلتقي معها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل كذا ذكره واعتمدهم راه (قوله وهو الفرق) أي في صحة الصلاة في مجتث السجود أي بين عدم صحة الصلاة في النجاسة وصحة السجود عليه وعبارته وإنما بطلت صلاته بملاقاة ثوبه للنجاسة وإن لم يتحرك بحركته لأنه منسوب إليه وليس المعتبر هنا إلا السجود على قراره وعدم تحركه بحركته هو قراره (قوله قابض) في التحفة وغيرها أو شاداه قال القليوبي أو حامل ولو بلا قبض كوضعه على عاتقه وعبر في الامداد والفتح تبعاً للإرشاد بالحل وحاصل ما اعتمده الشارح في كتبه والامداد والفتح والاياعاب ووافق عليه الخطيب والجمال الرمي في النهاية ووالد في شرح نظم الزيد وغيرهم أنه إن وضع طرف الحبل بغير نحوه شد على جوف طاهر من شيء متنجس كسقينة متنجسة أو على شيء طاهر متصل بنجس كساجور كلب لم يضر ذلك مطلقاً أو وضعه على نفس النجس ولو بلا نحوه شد ضرر مطلقاً وإن شدة على الطاهر المتصل بالنجس نظراً أن الجور بجره ضرر والافلا وقول الامداد لو أبدل الإرشاد شد بمتصل لكان أصوب إذا الشد ليس بشرط اه مراده به أن فهو الشد عما يمكن أن ينجر النجس بجره في حكمه كما ينسب على ذلك كلامه في التحفة والاياعاب ونقل الشوبري عن م رأيه لا بد من شدة بالنجس قال فانظره ورأيت في شرح البهجة للجمال الرمي ما يوافق نقل الشوبري عنه وكلام الشارح في هذا الكتاب قريب منه (قوله لا قاهها) أي لاقى نحوه الحبل النجاسة (قوله كان شد الخ) تمثيل للملاقاة (قوله ينجر بجره) أي ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس ومجث في التحفة اعتبار انجراره بالفعل لو أراد به لا بالقوة (قوله فقول المصنف الخ) أو ردت في الأصل هنا كلاماً طويلاً واحتمالات في فهم معنى كلام الشارح ثم قلت وحاصل ما يظهر للفقير أن ما مشى عليه الشارح هنا من التسوية بين الملاقاة لنفس النجس ولتحوها ساجور الكلب لا يوافق معتمده كثير في توجه التنظير في كلامه وأما المصنف فلا اعتراض عليه فإذ كره هو المعتمد لأن مراده بقوله على نجاسة أن طرف الحبل على نفس النجاسة وقد عبر النور في المنهاج بنحو عبارة المصنف وأقر ذلك شراح كلامه ومنهم الشارح والجمال الرمي والمجلى وغيرهم قال في التحفة وخرج بعلى نجس الحبل المشدود بطاهر متصل بنجس الخ ومن تأمل عباراتهم هنا انشرح خاطرهم لما ذكرته ثم تعبير الشارح هنا بالتحرك أنما هو موافقة للمصنف والافلا المراد بالجر كما سبق قال الشارح في الايعاب تعبير العباب بالجر كالروضة أولى من تعبير الجواهر بتحركه إذ مجرد الحركة لا أنزلها كما هو ظاهر اه (قوله في الثانية) هي قوله لو جعله تحت قدمه الخ والاولى قوله مجرد اتصاله الخ وقوله أو تحرك معطوف على قوله وان كان أو بمعنى الواو (قوله ونسبته إليه) معطوف على قوله ملاقاته أي وله عدم نسبته إليه (قوله مع محاذاته) في التحفة في إحدى جهاته إن قرب منه

أَوْ نَحْوَهَا فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ
هَذَا كَلَهُ (إِنْ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا مِنْ
مَحْذُورَاتِ التَّيَمُّمِ) السَّابِقَةُ
فِي بَابِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ بِأَنْ فَعَلَ بِهِ
مَكْرَهَا أَوْ فَعَلَهُ وَهُوَ غَيْرُ مَكْلَفٍ خِلَافًا
لِجَمْعٍ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا
فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى بَقَاءِ التَّجَاسُّةِ
أَمَّا إِذَا خَافَ ذَلِكَ فَلَا يَلِيزُهُ مَطْلَقًا
(وَيَعْنِي عَنْ مَحَلِّ اسْتِحْجَارِهِ) بِحَجَرٍ
أَوْ نَحْوِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَلَوْ عَرَفَ مَا لَمْ
يَجَاوِزْ صَفْعَتَهُ أَوْ حَشَقَتَهُ لِمَشَقَّةِ
اجْتِنَابِ ذَلِكَ مَعَ حُلِّ الْاِقْتِصَاصِ
عَلَى الْجُرْأَمِ أَلَوْ حُلَّ مُسْتَحْجَرًا
أَوْ حَامِلَهُ فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلَ
إِذَا لَحَاجَةٌ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ جَمَلٌ طَبِيرٌ
بِمَنْفَعَتِهِ لِحَاجَةٍ وَمَذْبُوحٌ وَمِيتٌ
طَاهِرٌ لَمْ يَطْهَرْ بِطَاهِنِهِ وَبِضْعَةٍ مَذْرُوءَةٍ
بِأَنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي
مِنْهَا فَرْخٌ وَخَبْتُ بِقَارُورَةٍ وَلَوْ
رَصَصْتُ عَلَيْهِ لِلتَّجَاسُّةِ بِخِلَافِ
حُلِّ الْحَيِّ الطَّاهِرِ الْمُنْقَذِ (وَعَنْ
طَلْحَانَ الشَّارِعِ الَّذِي يَتَقَنَّ نَجَاسَتَهُ)
وَإِنْ اخْتَلَطَ بِنَجَاسَةٍ مَغْلُظَةٍ لَعَسَرَ
تَجَنُّبُهُ (و) إِنَّمَا يَعْنِي عَمَّا (يَتَعَذَّرُ)
أَيُّ يَتَعَسَّرُ (الِاحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنْ
الثُّوبِ وَالْبَسَدَنِ) فَيَعْنِي فِي الذَّيْلِ
وَالرِّجْلِ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ عَمَّا لَا يَعْنِي
عَنْهُ فِي الْكَفِّ وَالْبَدَنِ وَالذَّيْلِ وَالرِّجْلِ
زَمَنِ الصَّيْفِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَسَّرْ
تَجَنُّبُهُ فَلَا يَعْنِي عَنْهُ كَالَّذِي يَنْسَبُ
صَاحِبُهُ لِمَسْقُطَةٍ أَوْ كَبُوءَةٍ

مِنْهُ جَمِيعٌ يَنْسَبُ إِلَيْهِ لَا مَطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَنَحْوُهُ النَّهْيَةُ (قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا) فِي الْإِعْيَابِ
مِنْ كُلِّ أَوْ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ دَخَانِ دَهْنٍ لِيَزِرُقَ بِهِ أَوْ يَخْضُرُ ثُمَّ ذَكَرَ عَدَمَ جَوَازِ فَعْلِهِ فِي الْحَمِّ
الْإِسْنَانِ الْإِنَّ قَالَ طَبِيبَانِ مَا هَرَانِ عَدْلَانِ أَنَّهُ يَتَقَعُ ذَلِكَ وَإِنْ غَيْرُهُ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ
فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا عَمَّا قَالُوهُ فِي التَّسَادُؤِ بِالتَّجَاسُّةِ (قَوْلُهُ فِي بَابِهِ) فِي التَّعَقُّفِ
وَالنَّهْيَةِ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ وَلَوْ نَحْوِ شَيْءٍ أَوْ بَطْنُهُ لَمْ يَلِزُهُ نَزْعُهُ لِعَذْرِهِ بِأَنْ يَحْرَمَ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ
وَتَصَحُّحُ صَلَاتِهِ مَعَهُ بِإِعَادَةِ أَهْ كَلَامِهِمَا ذَكَرَ أَهْ فِي جَبْرِ الْعَظِيمِ بِعَظَمِ نَجَسٍ مَعَ تَصَرُّفِهِمَا
بِأَنَّهُ يَجْرِي فِي الْوُشْمِ التَّفْصِيلُ الَّذِي فِي الْجَبْرِ (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ) هَذَا قَالَ السَّبْكَ
وغيره تبعه اللامام واعقده الطُّبْلَاوِيُّ وَجَرَى الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ التَّحْفَةِ وَالْفَتْحِ وَالْإِمْدَادِ
وَالْإِعْيَابِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ يَتَنَبَّهُ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّ الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ خَالَفَ الشَّارِحَ
فِي ذَلِكَ فِي النَّهْيَةِ وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ وَقَتَاوِيهِ وَإِنَّ الْخَطِيبَ الشَّرِيفِيَّ مِثْلَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ ثُمَّ قُلْتُ
مَا لَمْ يَنْصَحْ فَتَلَخَّصْ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةً آراءٍ وَجُوبِ الْأَزَالَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا مَطْلَقًا وَهُوَ
مَا اعْتَقَدَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَعَدَمَ وَجُوبِهِمَا عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّي مَطْلَقًا وَهُوَ مَا اعْتَقَدَهُ
الْجَمَالَ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ وَالتَّفْصِيلُ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي بَيْنَ أَنْ يَخَافَ مَنْ نَزَعَهُ حُصُولَ مَشَقَّةٍ وَإِنْ
لَمْ تَجِبِ التَّيَمُّمُ فَلَا يَلِيزُهُ وَالْأَفِيلِيزُهُ وَهُوَ مَا اعْتَقَدَهُ الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ غَيْرِ هَذَا ثُمَّ بَشَّرْتُ لَوْ جُوبِ
الْأَزَالَةِ مَعَ التَّعَدِّي فِي الْمَعْصُومِ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فَلَا يَجِبُ
قَلْعُهُ فِي الْمَجْنُونِ إِلَّا إِذَا أَفَاقَ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا فِي الْحَائِضِ إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ ثَانِيَهُمَا
أَنْ لَا يَمُوتَ فَيُضْمَنُ إِلَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ عَدَمُ خَوْفِ مَحْذُورٍ تَيَمُّمٌ فَتَكُونُ ثَلَاثَةً
وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبِهِمَا عَدَمُ التَّعَدِّي عِنْدَ الشَّارِحِ فِي الْإِعْيَابِ شَرْطَانِ أَنْ لَا يَخَافَ مَنْ
الْأَزَالَةِ تَأْمَنًا وَإِنْ لَا يَكْتَسِي بِلَحْمٍ إِلَى آخِرِ مَا طَلَبَتْ بِهِ فِي الْأَصْلِ فَرَأَجَعَهُ مِنْهُ أَنْ أَرَدْتَهُ
(قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ) أَيُّ مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ (قَوْلُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ) سَبَّأْتُ مُحْتَرَزَةً
قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ حُلَّ مُسْتَحْجَرُ الْخِ (قَوْلُهُ أَوْ حَشَقَتَهُ) فِي التَّحْفَةِ أَخَذْتُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ سَ
رَأْسُ الذِّكْرِ مَوْضِعًا مَبْتَلًا مِنْ يَدِهِ لَمْ يَنْجَسْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ النُّجُومِ قِي طَرَأَ عَلَيْهِ
رَطْبٌ أَوْ جَافٍ وَهُوَ رَطْبٌ تَعَيَّنَ الْمَاءُ أَهْ وَبَحَثْتُ فِي الْإِعْيَابِ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ بِمَجَاوِزِ
شَفَرِهَا أَهْ وَاعْتَمَدَ الْبَرْلَسِيُّ وَمَرَّ الْعَفْوُ عَمَّا يَجَاوِزُ الْحَشْفَةَ إِلَى الثُّوبِ الَّذِي يَلَاقِيهَا
(قَوْلُهُ بِأَنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ الْخِ) هَذَا تَفْسِيرٌ لِمَذْهَبِ مَا لَمْ يَتَأْتِ مِنْهَا الْفَرْخُ فَانْهَاطُ طَاهِرَةٍ
وَإِنْ اسْتَحَالَتْ دَمًا كَالْعَلَقَةِ (قَوْلُهُ وَخَبْتُ) أَيُّ وَلَوْ مَعْفُوا عَنْهُ وَفِي التَّحْفَةِ الْعَفْوُ عَمَّا
يَتَخَلَّلُ خِيَاطَةَ الثُّوبِ مِنْ نَحْوِ الصَّبِيَانِ وَهُوَ بَيْضُ الْقَمَلِ وَإِنْ فَرَضْتُ حَيَاتَهُ ثُمَّ مَوْتَهُ لِعُمُومِ
الِابْتِلَاءِ بِهِ مَعَ مَشَقَّةِ فَتَقِ الْخِيَاطَةَ لِأَخْرَاجِهِ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ حُلِّ الْحَيِّ الْخِ) وَلَا نَظَرَ
لِلنَّجَسِ الَّذِي يَلَاقِيهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْدِنِهِ الْخَلْقِ مَعَ وَجُودِ الْحَيَاةِ الْمُؤَثَّرَةِ فِي دَفْعِهِ كَمَا فِي جَوْفِ الْمُصَلِّي
(قَوْلُهُ الشَّارِعِ) الْمُرَادُ مِنْهُ مَحَلُّ الْمُرُورِ وَلَوْ غَيْرَ شَارِعٍ وَمِثْلُ طِينِهِ مَاؤُهُ (قَوْلُهُ مِنَ الثُّوبِ
وَالْبَدَنِ) خَرَجَ بِهِمَا الْمَكَانُ فَلَا يَعْنِي عَنْهُ فِيهِ (قَوْلُهُ كَالَّذِي يَنْسَبُ صَاحِبُهُ الْخِ) ظَاهِرٌ

أوقله تحفظ وخرج بالطين عين النجاسة فلا يعني عنها وبتيقن نجاسته ما لو غلبت على الطن فإنه طاهر للأصل ويعني عن ذوق الطيور في المساجد وأن كثرة مشقة الاحتراز ٢٣٦ عنه ما لم يعتمد المشي عليه من غير حاجة أو يكون هو أو عماسه رطباً وظاهر

كلامه مغايرة هذا المالم يعسر تجنبه لكن كلام التحفة وغيره لا يقيده أن هذا ضابط ذلك وعبارتها عما يتعد الاحتراز عنه غالباً بأن لا ينسب صاحبه اسقطه أو قله تحفظ وعبرة النهاية ضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطه على شيء من بدنه أو كبوة على وجهه أو قله تحفظ اه وفيما بحث الزركشي وغيره العقو عن قليل منه تعلق بالخلف وإن مشى فيه بلا نعل اه (قوله أو قله تحفظ) فثبت لم يصل إلى ذلك يعني عنه وإن كثرة قال في التحفة كما اقتضاء قول الشرح الصغير لا يبعد أن يعد اللوث في جميع أسفل الخلف وأطرافه قليلاً بخلاف مثله في الثوب والبدن اه أي أن زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلاً وإن كثرة عرفاً فإما زاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلامن غير نظر لكثرة ولا قلة والاعظمت المشقة جسداً عن غير القليل كالروضة أراد ما ذكرناه اه (قوله فلا يعني عنها) زاد في التحفة وإن عت الطريق على الأوجه خلافاً للزركشي لندرة ذلك فلا يعم الابتلاء به الخ وفي النهاية نعم إن عت الطريق لركنني احتمال بالعفو وميل كلامه إلى اعتقاده كما لو عم الجراد أرض الحرم اه وفي فتاوى الشارح سئل عن الشارع الذي لم يكن فيه طين وفيه سرجين وعذرة آدميين وزبل الكلاب هل يعني إذا حصل المطر عما يصاب الثوب والرجل منه فاجاب بقوله يعني عما ذكر في الشارع عما يتعد الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطرق ولم ينسب صاحبه إلى سقطه ولا إلى كبوة وقلة تحفظ اه (قوله وبتيقن نجاسته) المراد من اتقن ما يشعل اخبار عدل رويته به (قوله فإنه طاهر) في التحفة يندب غسل ما قرب احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذمومة غسل الثوب الجسدي محمول على غير ذلك (قوله لا يعني عنه في الثوب والبدن مطلقاً) اعتمده في التحفة وغيرها (قوله المتغير ويجه) زاد في التحفة والنهاية أو تغير لونه (قوله إلا إذا فرش الثوب الخ) فحل العقو عن الكثير إذا كان في ثوب ملبوس محتاج إليه ولوللجمال أصابه الدم من غير تعد فلو قتل القمل في ثوبه أو بدنه لم يعب إلا عن قليله (قوله لم يعب عنه) عبارة التحفة لم يعب عن شيء منه كذا ذكره كثيرون ومحل في الكثير والنافاه ما في المجموع عن الأصحاب في اختلاط دم الحبيص بالريق في حديث عائشة مع أنه مع ذلك يعني عنه لقلته كما يأتي اه (قوله نعم يعني الخ) هذا من قبل الاستثناء المنقطع لعدم دخوله في الأجنبية إذا أجنبي ما لا يحتاج إماماً مسته أم ما يحتاج إليه فهو ماء طهر وشرب وتنشف وبصاق في ثوبه وماء بلل رأسه من غسل تبرأ وتنظف ومما س نحو آلة فصاد من ريق أو دهن وكذا ماء بل شعره عند حلق رأسه إذا اختلط بدم يروح الرأس خلافاً للشيخ الإسلام ذكر باقي الأخيرة وعرق وسائر ما احتج إليه فليس بأجنبي فيعني عنه (قوله أم ما ماذكر) أي من القروح والنفطات (قوله عن قليل دم الأجنبي) المفهوم من كلام أعنتان الذي لم ينسب صاحبه إلى سقطه أو كبوة أو قله تحفظ قليل وإن كان كثيراً فيعني عنه وما لا يعسر الاحتراز عنه بأن ينسب صاحبه

كلام جمع وصرح به بعض أصحابنا أنه لا يعني عنه في الثوب والبدن مطلقاً وبه جزم في الأنوار لكن قضية تشبيه الشيخين العقو عنه بالعفو عن طين الشارع العقو عما يتعد الاحتراز عنه غالباً (وأما دم البثرات) يفتح المثلثة جمع بثرة بسكونها وهي خراج صفار (و) دم (الدماميل والقروح) أي الجراحات (والقيح والصدية) وهو ماء رقيق مختلط بدم أو دم مختلط بقيح (منها) أي من القروح (ودم البراغيت والقمل والبعوض والبق) وهو ماء من كل ما لا نفس له سائلة (وموضع الجمجمة والقصد ووزيم الذباب) أي روثه (وبول النفاث) وروثه (وسلس البول ودم الاستحاضة وماء القروح والنفطات المتغير يجه فيعني عن قليل ذلك وكثيره) على المعتمد لعموم البلوى به (الأذا فرش الثوب الذي فيه ذلك) المعفو عنه (أو حاجة وصل فيسه) فيعني عن قليله دون كثيره (إذا لامشقة في تجنبه بخلاف ما لو لبسه لغرض صحيح كتجمل فإنه يعني حتى عن كثيره ومحل العقو في جميع ما ذكره بالنسبة للصلاة فلو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل نجسه فلو اختلط به أجنبي لم يعب عنه نعم يعني عن

رطوبة ماء فهو الوضوء والغسل أم ما ماذكر غير المتغير فطاهر (ويعني عن قليل دم الأجنبي غير الكلب والخنزير) إلى وفرع أحدهما لأن جنس الدم ينطرق إليه العقو فيقع القليل من ذلك في محل المسحة

الى سقطة أو كسوة أو قلة تحفظ كثير فلا يعنى عنه وعبارة الروض لابن المقرئ وعن قليل دم
 الاجنبى غير الكلب والخنزير وقيحه لا الكثير في العرف ثم قال والقليل ما يعسر الاحتراز
 عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلاد اه قال شيخ الاسلام في شرحه وذكر والذالك
 تقرىبا في طين الشارع تقدم بانه اه أى وهو ما ذكرته آنفا وفي الارشاد ولا تبطل بدم نحو
 برغوث وبشرته ما لم يكثر بقتل وعسر اه قال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة
 والكثر العرف فغالبا عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير
 ويختلف بالوقت والمحل وذكره والقرىبا في طين الشوارع لا يبعد جريانه في الكل وما شاك
 في كثرته له حكم القليل اه ونحوه الامداد وغيره (قوله ما انفصل من بدنه ثم
 أصابه) مثل ذلك ما جاوز محله من دم القصد والحجامة قال الشهاب عميرة في حواشي شرح
 المنهج الظاهر أن المراد بالحمل الموضوع الذي أصابه في وقت الخروج واستقر فيه كتنظيره
 من البول والغائط في الاستقباء بالخروج حينئذ فلو سال وقت الخروج من غير انفصال
 لم يضر ولو انفصل من موضع يغلب فيه تقاذف الدماء فيحتمل العفو كتنظيره من الماء
 المستعمل أما لو انتقل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى بانه كـ الاجنبى اه
 ولو أصاب الثوب مما يجاذى الجرح فلا اشكال في العفو فلو سال في الثوب وقت الاصابة
 من غير انفصال في اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن اه قال العلامة سم ووافق مر
 على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه عنى عنه وقال ينبغي أن يكون
 المراد بانتقال الدم المعفو عنه انتقاله لا يجمع العفو عن كثيره أن ينتقل عما يتشرب اليه
 عادة ثم انظر تخصيص هذا القيد أعنى قوله بعملها ما بالقصد والحجم وقد عم مر اه
 وفي الخصة محله ما ينسب اليه عادة جرى فيها على ان الجرح اذا تدفق وانفتح لا يعنى في
 محله الا عن القليل وقرق بين الجرح وبين القصد والحجامة فراجعها (قوله أو نام في ثوبه
 الحاجة الخ) عبارة لنهاية للجمال الرملى ولونام في ثوبه فكثير فيه دم البراغيث التحق بما
 يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بصحناه وهو محمول على
 عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه انتهت زادت في الامداد ولانه فيها يقطعها فهو غير
 محتاج اليه ومن علمته يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يعتد به عنى عنه وهو ظاهر على
 أن في أصل بحثه وقف اه وتبرأ منه في فتح الجواد فقال على ما بحث انتهى (قوله عما
 مر) من كل ميتة لادم لها سائل في بدن أو ثوب ولو بمكة زمن ابتلاهم بالذباب عقب الموسم
 (قوله من باب خطاب الوضع) هو جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا لكم الذى هو
 خطاب التكليف وهذا لا يختلف فيه الصغير والكبير ولا الجاهل وغيره فهو شامل لكل
 أحد فيلزم الولى أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند ارادته الصلاة واذاننى
 المصلى شيئا من الشروط أو تركه جهلا بطلت صلاته والمقابل لخطاب الوضع هو خطاب
 التكليف وهو ما فيه حث أو منع وهو يفترق فيه نحو الناسى وغيره (قوله والنهى هنا

ومن الاجنبى ما انفصل من بدنه ثم
 أصابه قال الاذرى أى سواء دم
 البثرات وما بعده أما دم نحو الكلب
 فلا يعنى عنه وان قل اغلظ حكمه
 (واذا) حصل ما مر من دم البثرات
 وما بعده بفعله كأن (محصر البثرة
 أو الدمل أو قتل البرغوث) أرنا
 في ثوبه الحاجة فـ كثير فيها
 دم نحو البراغيث (عنى عن قليله
 فقط) أى دون كثيره على المعتد اذا
 لا كثير مشقة في تجنبه حينئذ ولا
 يعنى عن جلد البرغوث ونحوه
 مما مر لعدم عموم البلى به فلو
 قتله في الصلاة بطلت ان حمل
 جلده بعد موته والا فلا نعم ان
 كان في تعاطيف الخياطة ولم يمكن
 اخراجه فينبغى أن يعنى عنه (ولو
 صلى بنجس) لا يعنى عنه (ناسيا)
 له (أو جاهلا) به أو بكونه مبطلا
 ثم يققن كونه فيها (أعادها)
 وجوبا لان الطهر عنها من قبيل
 الشروط وهى من باب خطاب
 الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل
 والنسيان (الشرط الثامن ستر
 العورة) عن العيون فتبطل بعدم
 سترها مع القدرة عليه وان كان
 خالبا في ظلمة لاجتماعهم على
 الامر بالستر في الصلاة والامر
 بالشيء نهي عن ضده والنهى هنا

يقتضي الفساد (وعورة الرجل)
 أي الذكر الصغير والكبير
 (والامة) ولو مبعضة ومكاتب
 ومستولدة (ما بين السرة والركبة)
 ثلث عورة المؤمن ما بين سرة
 وركبته وهو وان كان ضعيفا الا
 ان له شواهد وتجبره وقيس بالذكر
 الامة بجماع أن رأس كل ليس
 بعورة (و) عورة (الحرمة) الصغيرة
 والكبيرة (في صلاتها وعند
 الاجانب) ولو خارجها (جميع
 بدنها الا الوجه والكفين) ظهرا
 وبطنا الى السوءين لقوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها
 أي وما ظهر منها وجهها وكفاها
 وانما لم يكونا عورة حتى يجب
 سترهما لان الحاجة تدعو الى
 ابرازهما وحرمة نظرها ونظر
 ما عند ما بين السرة والركبة من
 الامة ليس لان ذلك عورة بل لان
 النظر اليه مظنة الفتنة

(قوله في التحفة والنهاية اجماعا)
 قال الربيعي ان ابن المنذر ادعى
 الاجماع المذكور قال الجرهمي
 في حاشيته قوله ادعى اشارة الى
 ضعفه اه

يقتضي الفساد) أي لانه في العبادات والنهي فيها يقتضي الفساد وهذا قول الغزالي
 والامام الرازي وأخرج بالعبادات المعاملات ففسادها عندها بفوات ركن أو شرط
 عرف من خارج عن النهي لكن الرابح عند الاصوليين ان النهي ان يرجع الى ذات الشيء
 كصلاة نقل مطلق في وقت مكروه ويبيع وشرط نهو الفساد وكذا ان عاد النهي الى جزء
 الشيء كالنهي عن بيع الملاقيع أي ما في البطون من الاجنة فان المبيع معدوم والمبيع
 ركن من البيع فانه دم جزء من البيع وكذا ان يرجع النهي الى لازم الشيء كالنهي عن
 بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط فان كان النهي لخاسر عن
 لمنه عن أي غير لازم له كالوضوء بفصوب لم يفد الفساد عند الاكثرين وذلك لان
 النهي عن الوضوء بالمقصوب لا تلغى مال الغير واتلاف مال الغير قد يحصل بغير الوضوء
 فلا يتعين لانفائه الوضوء ومثل ذلك الصلاة في المكان المكروه أو المفصوب لا مكان
 جعل الحمام مثلا مسجد افترق النهي عن الصلاة فيه مع بقاءه بحاله ومثل ذلك البيع
 وقت نداء الجمعة فالنهي عنه لتفويتها والتقويت يحصل بغير البيع أيضا فالنهي عنه
 لامر خارج عنه هو خشية التفويت فقولهم هذا لانه في العبادات جرى على قول ضعيف
 عند الاصوليين بالنسبة لانه في غير العبادات فتنبهه (قوله ليس بعورة) في التحفة
 والنهاية اجماعا (قوله وعند الاجانب) هذا لا ينافي قول من قال ان عورتها عند الاجانب
 جميع بدنها لان حرمة نظرها الى الجانب الى الوجه والكفين انما هي من حيث ان نظرها
 مظنة للشهوة لا من حيث كونها عورة ومن ثمة اتفقت على حرمة نظرها واختلقت
 في جواز نظر الوجه والكفين حيث لا شهوة ولا خوف فتنة ونسب الامام القول بعدم
 الحرمة للجمهور ونسبه الرافي للاكثرين قال لاسيما المتقدمين قال الزيايدي في شرح المحرر
 وقوة كلامهما يقتضي رجحانه وصوبه في المهمات اه لكن الرابح عندهم الحرمة ونقل
 الشارح في النكاح من التحفة عن نقل النووي عن عباس الاجماع على أنه لا يلزمها في
 طريقها ستر وجهها وانما هو سنة وعلى الرجال غض البصر عنهن للآية الخ ونقل أيضا
 عن الامام اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه قال الشارح في
 التحفة ولا تنافي لانه لا يلزم من منع الامام لهن من الكشف لكونه مكروها ولا لامام المتع
 من المكروه لمانيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة
 ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر
 وجهها عنه والا كانت معينة له على حرام فتأثم (قوله وحرمة نظرها) أي الوجه
 والكفين من الحرمة قال الزيايدي في شرح المحرر بعد كلام قرر فيه وعرف بهذا التقرير
 أن لها ثلاث عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الاجانب اليها
 جميع بدنها حتى الوجه والكفين على المعتمد وعورة في الخلوة وعند المحام كعورة الرجل
 اه ويزاد رابعة وهي عورة المسلمة بالنسبة لنظر الكافرة غير سيدها ومحرمها وهي مالا

يبدو عند المهنة قال في التحفة ودخول الذميات على أمهات المؤمنين الوارد في الاحاديث
الصحيحة دليل لما صححناه من حل نظرها منها ما يسد في المهنة قال واعتد جمع أي ومنهم
شيخ الاسلام ذكر ما اقتضاه المتن من أنها معها كالأجنبي ثم قال ومثلها فأسقة بسحاق
أو غيره كزنا أو قيادة فيحرم التكشف لها اه ويحرم أيضا على المعتد على المرأة نظري من
بدن الأجنبي ولو غير شهوة ولم يقض فتنة وفي التحفة ويجب على الرجل سد طاقة تشرف
المرأة منها على الرجال ان لم تفته بنهية أي وقد علم منها تعمد النظر اليهم اه وقد يندب
نظرهما كمنظرها اليهما منه اذا قصد نكاحها ورجا الاجابة (قوله من الزنا) متعلق بكل
من قوله العفيف والعفيفة (قوله وغيره) قال في التحفة أي العدل وهي متصفة بالعدالة
قال فلا تنكح العفة عن الزنا فقط ولا بد أن يكون غير مشترك وغير مبعض وغير مكاتب
(قوله لم يبق فيه شيء من الشهوة) في التحفة واسلامه في المسئلة وعدا لله ولو أجنبيا
لاجنبية متصفة بالعدالة أيضا وفيها أيضا كل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره
منفصلا كقلامه يدا ورجل وشعر امرأه وعانة رجل فيجب مواراتها وكدم فصد مثلا اه
ملخصا ولا يحرم رؤية المشال في نحو مرآة حيث لم يقض فتنة ولا شهوة كافي النكاح
من التحفة (قوله ما بين السرة والركبة) وكذلك عورتها في الخلوة ومثلها الرجل في ذلك
على ظاهر الايعاب واعتده الطيلاوي ونقله سم في حواشي المنهج عن مر قال ثم اعتد مر
ما نقله عن الزركشي اه وهو كون الواجب من الرجل في الخلوة هو ستر السواطين فقط وهو
الموجود في النهاية وغيرها من كتب مروية عليه الشارح في التحفة وشرحي الارشاد
ومع الوجوب يجوز التكشف لادنى غرض كتبريد وخشبة غبار على ثوب تجمله
والاستحدا والغسل وفي الايعاب حيث كشف الحاجة لزمه الاقصار على قدرها (قوله
المستور) مفعول يشمل وفاعله مستتر يعود الى الساتر (قوله أو كان غير ساتر الخ) معطوف
على قوله ولو حكى الخ من القبول لما هنا وما سبق يعرف وجه المغايرة بينهما والافقد يقال
يكفي أحدهما عن الآخر كما صنعته في غير هذا الكتاب (قوله ضيق رأس) قال في الايعاب
بأن لم تمكن رؤيته ولا رؤية غيره العورة منهما ومواراة التراب على عورته حتى يستترها
في الحفرة الواسعة يقوم مقام ضيق رأسها (قوله لاخية) قال سم في حواشي المنهج الصورة
أنه وقف داخلها بحيث صارت محبطة بأعلاه وجوانبه ما لو خرق رأسها وأخرج رأسه
منها وصارت محبطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة اه وفي التحفة ومثلها أي الخيمة
فيما يظهر قبض جعل جيبه بأعلى رأسه وزرعه عليه لانه حينئذ مثلها في انه لا يسمى ساترا
ويحتمل الفرق بانهم الاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل
لهذا اه والاول أوجه كما لا يخفى (قوله وما يحكى الخ) قال في الايعاب أي يصفه بمعنى يصفه
الناظر من ورائها اه وفي حواشي المنهج لسم أي في مجلس الخطاب كذا ضبطه ابن
عجيل ناشري اه وفي فتاوى م ر العبرة في ادراكها وعدمه معتدل البصر عادة (قوله

(و) عورة الحرة (عند) مثلها
ومحلوها العفيف اذا كانت
عفيفة أيضا من الزنا وغيره وعند
المسوخ الذي لم يبق فيه شيء من
الشهوة وعند (محارمها) الذكور
(ما بين السرة والركبة) فيجوز لن
ذكر النظر من الجائزين للماعدا
ما بين السرة والركبة بشرط أن
الفتنة وعدم الشهوة بأن لا ينظر
فتمتد والفتنة المشكل كالاشي
فيما ذكرنا وحرة فان استتر
كرجل لم تصح صلاته على العقد
(وشرط الساتر) في الصلاة
وخارجها أن يشمل المستور لبسا
وشحوة مع ستر اللون فيه كفي
(ما يمنع) ادراك (لون البشرة
ولو) حكى الخ كسر والضيقة
لكنه لا سرأة مكروه وخلاف
الاول للرجل أو كان غير ساتر الخ
الاعضاء كان كان طينا ولولم
يعتدبه الستر كان كان (ماء
كدرا) أو صافيا تراكت خضرته
حتى منعت الرؤية وحفرة أو خاية
ضيق رأس يستتران الواف
فيهما وان وجد ثوبا للحصول
المقصود بذلك بخلاف ما لا يشمل
المستور كذلك ومن ثم قال (لاخية
ضيقة وظلمة) وما يحكى لون البشرة
بأن يعرف به بياضها من سوادها

كرباج ومهلل وماء صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالاصباغ التي لا جرم لها من نحو حبرة أو صفرة وان سترت اللون لانها لا تمس اساترا وتصور الصلاة في الماء فيعين ~~بهم~~ الركوع والسجود فيه وفيمن يوحى بهما وفي الصلاة على الجنائز ولو قدر على الصلاة فيه والسجود في الشط لم يلزمه بل له الابعاض ويجب على فاقد نحو الثوب الستريطين وان رق والماء الكدرو يكتفى بلماف فيه اثنان وان حصلت مماسة محرمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجوانب لانه المعتاد (ويجوز ستر بعض العورة بيده) من غير مس ناقض لحصول المقصود به وكذا يبد غيره وان حرم ولولم يجد المصلي رجلا أو غيره الا ما يستر بعض عورته وجب لانه يسوره (فان وجد ما يكفي سوائيه) القبل والدبر (تعيلاهما) لانهما أغلظ (أو) كافي (أحدهما فبقدم) وجوبا رجلا أو غيره (قبله) ثم دبره لتوجهه بالقبيل للقبلة فستره أهم تعظيما لها ولستر الدبر غالبا بالائتسين (ويرز) وجوبا (قيصه)

ومهلل) قال سم في حواشي المنهج ينبغي تعين ذلك عند فقد غيره لانه يستتر بعض العورة (قوله كالاصباغ الخ) هذا هو المعتد فلا بد أن يكون للساتر جرم قال شيخ الاسلام لكن يوافق اطلاقهم ما يأتي في الحج انه يندب للمرأة ان تحضب وجهها وكفها بالحناء الا أن يفرق بين العورة وغيرها قال الشارح في الابعاض والفرق ظاهر بل نوزع الاذرع في دعواه أن قضية تعبيرهم ما ذكر بأن اللون الحادث للصبغ صار هو لون البشرة الخ ويؤيده صحة نحو الوضوء مع وجود لون الصبغ المذكور (قوله وفيمن يوحى بهما) أي للعجز عنهما كما سبق في صفة الصلاة في كلامه أنه لو عجز عنهما دون القيام قام وأما اليهما امكانه (قوله لم يلزمه) ظاهره وان لم يشق عليه الخروج الى الشط ليسجد فيه ~~ا~~ كان المعتد في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يلزمه حيث قد قال سم في حواشي المنهج والحاصل كما وافق عليه م ر انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود ليا في بهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عاريا على الشط ولا إعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط اه وكلام الشارح يوافقه وماتقل عنهم ما مما يخالف ذلك لم أره في شيء من كتبهما (قوله على فاقد الخ) أي وان كان خارج الصلاة (قوله مماسة محرمة) أي غير ناقضة للطهور كأن مس ما بين السرة والركبة منه مع اتحاد الجنس أو المحرمية (قوله من أسفل) خارج الصلاة وإذا دخلها وفي الامداد يتردد النظر في رؤية ذراع المرأة من كمها اذا أرسلت يدها واستقر في الابعاض عدم الضرر بذلك بخلاف ما اذا ارتفعت يدها ويوافقه كلام م ر في فتاويه ويخالفه كلام التحفة قال اذا عسر في السترنه وأيضاف هذه رؤية من الجانب وهي تضره طلقا (قوله بيده) كذلك في شرحي الارشاد له قال في التحفة بل عليه ان كان في ساتر عورته خرق لم يجد ما يستد به غيره كما هو ظاهر اه ونظر فيه الشويري في حواشي شرح المنهج ونقل عن سم ما يفيد التنظير فيه أيضا بما بينته في الاصل مع الجواب عنه وعلى القول بالوجوب اختلف في حالة السجود قال القليوبي في حواشي المحلى واذا ستر بيده سقط عنه وجوب وضعها على الارض في السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لانه متفق عليه بين الشيخين قاله الملقيني وتبعه الخطيب واعقده شيخنا الزيادي وقال شيخنا لم يلزم بوجوب الوضع تبعا للروايات ونقله شيخنا عنه في حاشيته اي واعقده سم وقال الشارح يفتخرون بماله تعارض الواجبين عليه الخ (قوله القبل والدبر) قال في الامداد والنهاية المراد منهما كما هو ظاهر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء كان ما قرب اليها أو خسر اسكن تقديمه أولى (قوله وجوبا) فان خالف لم تصح صلاته قال الحلبي وان لم يكفه وكان يكتفى بالدبر والظاهر ولو كان زائدا مشتبها بالاصلي قال الشويري انه رأى في شرح الروض فيما لو أوصى بشوب لاولى الناس ما هو صريح في تقديم الدبر أي حيث ~~ك~~ فاه دون القبل فليراجع ولا فرق

أي جيب مقصده ولو يتحوصله أو يستتره ولو يتحوصله أو يده (أو يشد وسطه أن كانت عورته تظهر منه في الركوع أو غيره) فإن لم يفعل صح أحرامه ثم عند الركوع أن ستره والابطال صلاته ويجب عليه السج في تحصيل الساتر بملك أو أجرة أو غيرهما نظير ما مر في الماء ويقدمه على الماء لدوام نفعه ولأنه لا بد له وبصلي عاريا مع وجود الساتر التحس لامع وجود الخبز بل يلبسه للحاجة ولو أمكنه تطهير الثوب وجب وأن خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا ولو حبس على نجس فرش السترة عليه وصلي عاريا وأتم الأركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال عين (القبلة) أي الكعبة فلا يكفي ٢٤١ التوجه لجهتها للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها وقال هذه

القبلة وخبر ما بين المشرق والمغرب قبله محمول على أهل المدينة ولا بد أن يسامتها بجميع بدنه فلو خرج بعض بدنه أو بعض صنف طويل امتد بقرنها عن محاذاتها بطلت الصلاة سواء من بأخريات المسجد الحرام وغيرهم ويجب استقبالها في كل صلاة (إلا في صلاة شدة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كبرض لا يجسد من يوجهه إلى القبلة وهو بوط على خشبة وغريق ومصلوب فصلي على حسب حاله ويعيد (والأني نفل السفر) المعين المقصد (المباح) أي الجائز وإن كره أو قصر بأن كان ميلا فأكثرا أو لا أقل فحينئذ لا يشترط الاستقبال فيه بتفصيله إلا أن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير المكتوبة حينما توجهت به أي في جهة مقصده وقيس بالراك الماشي ولأن الناس حاجة بل ضرورة إلى الأسفار فلو كفوا الاستقبال تركوا وأرادهم لمشقته فيه أما الفرض ولو جنازة

في ذلك بين الستري الصلاة وخارجها كما صرح به الشارح وم (قوله أي جيب) أي طوق قصيه (قوله أو يشد) في التحفة ونحوها النهاية يجوز في داله الضم اتباعا لعينه والفتح للتحفة قبيل والكسر وقضية كلام الجار بردي وابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح أن الفتح أفصح له لأن نظره إلى إشارته الخفية أكثر من نظره إلى الاتباع الخ وقال القليوبي لا يجوز الكسر (قوله وسطه) بفتح السين على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده (قوله صح أحرامه) في الأيماب مثله ما لو أحرم بها عالمافراغ مدة خف فيها وإن قال السبكي التحج عدم انعقادها (قوله هذه القبلة) في التحفة فالخضر فيها واقع لحل الآية على الجهة (قوله بجميع بدنه) المراد جميع عرض البدن فلو استقبل طرفها نخرج شئ من العرض عن محاذاتها لم تصح صلاته بخلاف استقبال الركن لأنه مستقبل لجميع العرض بمجموع الجهتين ومن ثمة لو كان اماما امتنع التقدم عليه في كل منهما (قوله سواء من بأخريات الخ) فقول الامام لو وقف صف بآخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن سمت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فإنه لا تصح صلاة من خرج عن سمت الخ يحمل على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وإن كان بحيث لو فرض تقدمه إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه يمتنع ولا يسمرة يخرج مع التقدم المذكور عن المسامته (قوله المعين المقصد) المراد المعالم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل شوبري (قوله وإن كره) كأن سافر وحده (قوله ميلا فأكثرا) اضطرب كلام الشارح في كتبه في أنه ميل أو أن يخرج إلى محل لا تلتزم فيه صلاة الجمعة لعدم سماع النداء وهل هذا الثاني أبعد من الأول أو متساويان تقريرا فراجع الأصل أن أردته (قوله مطلقا) أي سواء كان السفر طويلا أو قصيرا إلى القبلة أو غيرها (قوله من يلزم لحامها) قال عبد الرؤف في شرحه على مختصر الإيضاح للشارح وظاهر اشتراط كونه ممیزا ثم قال ولا يكفي كونها مقطوعة في مثلها ولولزم لحام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة قد تحتل كما هو مشاهد (قوله زورق) قال ابن علان في شرح الإيضاح بفتح الزاي وسكون الواو بعدها راء مفتوحة فقفاف ويسمى بالسنبوق اه (قوله أرجوحة) رأيت في شرح سنن أبي داود لابن رسلان مانصه بضم الهمزة واسكان الراء وضم الجيم وبالمهمله ويقال لها امرجوحة وهي خشبة شبيهة

٣١ بأفضل ل ومنذورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقا لأن الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول على نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش به كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويومئ ويعيد ويجوز فعله على السائرة والواقفة أن كان لها من يلزم لحامها بحيث لا تحوّل عن القبلة أن أتم الأركان وعلى سري عيشي به رجال وفي زورق جاروفي أرجوحة معلقة بحبال وإذا جازا للتفعل على الراحة (فإن كان في مرقد) كهودج ومحارة (أو في سفينة أتم) وجوبا (ركوعه وسجوده) وسائر الأركان أو بعضها إن عجز عن الباقي (واستقبل) وجوبا بالتيسر ذلك عليه

ويحل ذلك في غير مسير السفينة أما هو وهو من له دخل في سيرها فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا اتمام الاركان بل في التحريم فقط ان سهل كراكب الدابة (وان لم يكن في حرقه ٢٤٢ ولا في سفينة فان كان راكبا) فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع

الصلاة وتمام الاركان (استقبل في احرامه فقط ان سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطورة والا لم يلزمه في الاحرام أيضا أما غيره ولو السلام فلا يلزمه فيه مطلقا لان انعقاد الاحتياط له مالا يحتاط لغيره (وطريقه) يعني جهة مقصده وان لم يسلك طريقه ولو غير عذر (قبلته في باقي صلاته) بالنسبة لمن سهل عليه التوجه في التحريم فقط وفي كلها بالنسبة لغيره للخبر السابق فلو انحرف عن صوب مقصده أو استديره عمدا وان قصر أو أكره أو غير عمد وان طال بطلت صلاته والا فلا ويسجد للسهو نعم ان انحرف الى القبلة ولو بركو به مقلوبا وعلى جنبه لم يضر لانها الاصل ومن ثم نأزله جعل وجهه لها وظهره لمقصده (ويؤي الركب) وجوبا (بركوعه وسجوده) ويجب كون الايمان بالسجود (اكثر) تميزا له لكن لا يلزمه بذل وسعه في الايمان (وان كان) المسافر (ما شيا استقبل القبلة) في الاحرام (و) في الركوع والسجود (بتمهما) و (في الجلوس بين السجدين) لسهولة ذلك كله عليه بخلاف الركب ولا يمشي الا في قيامه ومنه الاعتدال وتشهد مع السلام لطول زمنهما (ومن صلى في الكعبة) أو عليها فرضا أو نفلا نأزله بل يندب الصلاة فيها

السير يوضع بين جبلين يربطان في مكانين مرتفعين ويجلس غلامان عن يمينها وشمالها على الارض ويحركان من فيهما من الصبيان أو الجوارى للعب أو النوم الصغيرة فتدفع وتأتي الى جانب أحدهما مرة فيدفعها ثم الى جانب الاخر مرة فيدفعها وتكون أيضا حبالا يشد طرفاه في موضع عال ثم يركبها الانسان ويحرك وهو فيه سمي بذلك لتحركه وحجته وذهابه وهما من لعب صبيان العرب واقصر في النهاية على هذا الثاني اه ما أردت نقله من شرح سنن أبي داود (قوله في سيرها) في حواشي المنهج اسم معناه أن يكون بحيث يحتل أمرها في السير اذا اشتغل عنها م ر (قوله كراكب الدابة) في التحفة لا يلزمه الاستقبال الا في التحريم ان سهل ولا اتمام الاركان وان سهل لانه يقطع عن عمله قال الزياي في حواشي المنهج ومثل الملاح مسير الدابة كما ألحقه به بعض المتأخرين وقال سم فيها ألحق بعضهم بالملاح حامل السير (قوله في احرامه فقط) قال في التحفة ظاهر صنيع المصنف أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وتمام الاركان كلها أو بعضها الا ان قدر عليهم معا والالم يجب الاتمام مطلقا ولا الاستقبال الا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها اه وفي حواشي شرح المنهج اسم دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الاركان وما اذا سهل اتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته ففضية كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل اه وبجث الشيخ عميرة أنه لو نوى ركعتين ثم بدله في أثناء الصلاة أن يزيد لم يحتج للاستقبال عند زيادة (قوله ان سهل) أي بحيث لا تلحقه مشقة وان قلت (قوله مطلقا) أي ما لم يمكن الاستقبال في جميع الصلاة وتمام جميع الاركان أو بعضها كما تقدم آنفا (قوله يعني جهة مقصده) قال في التحفة كذا اطلقوه وقضيته أنه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتهم اطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الاطلاق ومن غنة عدل غير واحد الى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك اه (قوله قبائمه) فلو نوى رجوعا أو مقصدا آخر وجب التحرف فورا ويبنى (قوله لمن سهل عليه الخ) المراد من وجب عليه التوجه في التحريم فقط والافتقار يبقى أن من أمكنه الاستقبال في جميع الصلاة ولم يمكنه اتمام جميع الاركان أو بعضها لا يلزمه الاستقبال الا في التحريم (قوله السابق) هو قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير المكتوبة حيثما توجهت به (قوله وان طال) أي في صورة غير العمد فقط وأما المكروه فتبطل صلاته به وان قصر لندرة الاكراه (قوله ويسجد للسهو) اعتمده الحال الرمي واعتمد الشارح في التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فهم استثنى من قاعدة ما أبطل عمده بسجد للسهو (قوله وبتمهما) أي الركوع والسجود قال في التحفة وبجث الاذرى أنه يؤمى في نحو الثلج والوحل اه وأقره غيره أيضا (قوله وفي الجلوس بين السجدين) قال

(و) حيثئذ فان (استقبل من بنائها) أو تراها المجموع من أجزائها لا الذي تلقىه الريح (شاخصا ثابتا) كعتبة وباب مردود وكذا عصا مسمرة فيه أو مثبتة (قد وثقت ذراع) تقريرا فأكثر بذراع الآدي وان بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر (صحت صلاته) لتوجهه الى جزء منها بخلاف نحو حشيش ثابت بها وعصا مغرورة فيها وانما صح استقبالها بالنسبة لمن هو خارج عنها لانه بعد حيثئذ متوجه اليها كالمصلي على أعلى منها كما في قيس بخلاف المصلي فيها وعليها (ومن أمكنه مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن بينه وبينها حائل كأن كان بالمسجد أو كان بينهما حائل في غير حاجة (لم يقلد) يعني لم يأخذ بقول أحد وان كان مخبرا عن علم بل لا بد من مشاهدتها ومسها بالنسبة للاعمى ومن في ظلة لا فادته اليقين فلا يرجع الى غيره مع قدرته عليه (فان عجز) عن علمها حائل بينه وبينها ولو طار ثابتي الحاجة (أخذ) وجوبا (بقول ثقة) في الرواية ولورقيقة وأنني (يخبر عن علم) أي مشاهدة عينها لان خبره أقوى من الاجتهاد فلا يعدل الى الاجتهاد مع قدرته على أقوى منه ومثله رؤية محراب لم يلعن فيه وان كان ببلدة صغيرة لكن يشترط أن يكسر طارقه

في الصفقة لقصره مع احداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو جازله فيه اه وفي فتح الجواد وهو محتمل وفي الامداد وليس يبعد وفي حاشية الايضاح وشرحه لم هو قريب في العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح للشارح (قوله كعتبة) في النهاية للجمال الرمي لو استقبل من عتبتها قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله كخشبته معرضة بين ساريتين صحت صلاته كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لاستقباله فيها الكعبة ويتجه حمله على ما اذا كانت الصلاة جنازة بخلاف غيرها لعدم استقباله حيثئذ في بعض أفعالها اه وفي حواشي المنهج للشو برى بعد كلام النهاية المذكور مانصه وكتب أي الجمال الرمي بخطه على هامش نسخة والاوجه صحة تحرره بغيرها الى وجود المبال الخ (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة لو سمرها ليصلي اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكتفي ويحتمل خلافه اه قال سم في حواشي المنهج ارتضى مره هذا الخلاف فليستأمل اه ونقله كذلك الشو برى في حواشي المنهج وقال القليوبي في حواشي المحلى انه يكتفي عند غير شيخنا الرمي (قوله أو مثبتة) عبارة القليوبي في حواشي المحلى شجرة ثابتة فيها وخشبته مسمرة أو مثبتة أو مدقوقة كالوندوان لم يكن لها عرض انتهت (قوله صلاته) في حواشي المنهج لسم لو زال الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقا لم الخ واعتمد الخطيب الاعتقاد قال كما أجاب به شيخنا الشهاب الرمي (قوله لغير حاجة) في الصفقة أو أحدثه غيره تعديا وأمكنه ازالته فيما يظهر (قوله يعني لم يأخذ) أشار بهذا التفسير الى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة قال في الصفقة التقليد هو الاخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد وأراد به هنا الاخذ بقول الغير ولو عن علم اه ومجمله اذ لم يقد الخبايقين كخبر المعصوم أو عدد التواتر (قوله لا بد من مشاهدتها) مثلها قرينة قطعية بأن كان قدر رأى محلا فيه من جعل ظهره له مثلا يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر (قوله الى غيره) أي ولو كان يخبر عن علم قال سم في حواشي المنهج قد يؤخذ منه امتناع الاخذ بقول المخبر عن المخبر عن علم مع امكان سماع نفس المخبر عن علم أو سمولته فليستأمل (قوله فان عجز الخ) من العجز عن علمها أن لا يمكن الاجمقة كما في شرح الروض للشيخ الاسلام وشرح التتبيه للخطيب والشارح وغيرهم قال سم في حواشي المنهج لكثرة الصفوف والزحام قال القليوبي في حواشي المحلى أو نعتهم بالجالسين أو بالسوارى ونحوها الخ (قوله ومثله) أي مثل خبر الثقة عن علم رؤية محراب الخ لكن هذا بالنسبة الى الجهة لجوانه في المحراب المذكور عينة أو يسرة وحاصل ما قرنته في الاصل في المحراب أنه على قسمين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه أو لا وكل منهما ينقسم الى قسمين فالأول أن يثبت ذلك بالقطع كالتواتر كصلاه صلى الله عليه وسلم بالروضة المطهرة فهذا حكمه حكم مشاهدة الكعبة في جميع ما مر الثاني من الأول أن يثبت ذلك بالاحاد فهو في رتبة الاخبار عن علم على الراجح وألحق

في التحفة بحججه صلى الله عليه وسلم محاذيه وفي الايعاب للشارح عن بحث بعضهم أن
 لجميع مسجده صلى الله عليه وسلم حكم محرابه وله احتمال أن لما عدا محرابه من بقية
 المسجد حكم الظن فيجوز الاجتهاد فيه بمنة ويسرة قال ويؤيده قول المحب الطبري الخ
 القسم الثاني من أقسام المحاريب أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وهو على
 قسمين أحدهما أن يكون يلبدة أو قرية تشأ بهما قرون من المسلمين وإن خربت أو كثر
 المازون به بحيث لا يقرون على الخطأ وبحث الرعي اعتبار عدد التواتر ولم يطعن في ذلك
 أحد من أرباب الخبرة فيه فهذا يجوز الاجتهاد فيه بمنة أو يسرة لأجته ثانياً أن يكون
 بموضع لم ينشأ به كثير من المسلمين أو طريق يندمر ورهمهم أو يستوى مع مرور غيرهم
 وقرية خربة لا يدرى أبنائها المسلمون أو الكفار أو طعن فيه أحد فهذا يجوز فيه جهة
 بمنة ويسرة والمنة واليسرة كما في العباب ما بعده أهل العرف استقبلا مع الميل
 وفي حواشي المحلى للقلوب أن بيت الابرّة المعروف في مرتبة المحراب أي غير المطعون فيه
 قال فلا يجتهد مع شيء من ذلك لكن في نهاية الجلال الرمي ما يفيد أو يصرح أنهم في رتبة
 الاجتهاد ونقله عن افتاء والده (قوله كثير من المسلمين) في الامداد بحيث تقتضي العادة
 يبعد خطئهم وفي حاشية الايضاح بقوة مستندهم (قوله وألقط ههنا) الذي يظهر أن
 صورة هذا أن يكون الخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بفتحها فيمتنع
 عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كأن ينظر الكواكب التي حوله ليستدل بها على
 موضعه والافهم ومشكل جداً ثم رأيت القلوب في حواشي المحلى قال وليس منه أي
 الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لانه من أدلة الاجتهاد اه
 أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن ان أجيب بما قدمته هان الامر فراجع ذلك من
 الاصل ان أردته (قوله والمصلى يعلم الخ) أي وهو الخبر بفتح الباء وكذلك حاشية
 الايضاح ونظر فيه عبد الرؤف في شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر
 عن علم وهو ظاهر وكذا اذا عرفها كل منهما قال فالقائل فقط يعرف دلالة على القبلة
 وظاهر التحفة يفيد ما قاله عبد الرؤف الآن يؤول قولها وهو عالم بعود الضمير الى الخبر
 بفتح الباء لكنه لا يخلو عن نظر لان مجرد قول القائل رأيت القطب ههنا لا يفيد القول له
 شيئاً حيث لم يعرف دلالة على القبلة فان عرفه القائل كيفية الاستدلال كان مجتهداً كهو
 كما صرح به عبد الرؤف نفسه وان لم يعرفه ذلك فهو مقلد محض فليس فيه اخبار عن علم
 نعم ان أجيب بما قدمته من أن المراد منه في القولة التي قبل هذه صريح ذلك ويكون الاخبار
 عن محل القطب فقط والخبر بفتح الباء يعلم دلالاته فيجهد لنفسه وفي حاشية الايضاح
 للشارح ان محل منع الاجتهاد في ذلك انما هو في الجهة فقط فهو في رتبة المحاريب الموقوف
 به بالكن كلام التحفة وشرحي الارشاد له يقتضي عدم الجواز في المنة واليسرة أيضاً ومن
 الاخبار عن علم اخبار صاحب المنزل عن القبلة فلا يجوز الاجتهاد معه الا ان علم أن

وقول الثقة رأيت كثيراً من
 المسلمين يصلون الى هذه الجهة
 أو القطب ههنا والمصلى يعلم
 دلالة على القبلة انما غير الثقة
 كالفاستق والصبي فلا يقبل خبره

(قوله لأجته) لان الخطأ في الجهة
 مع استقرار الخلق الكثيرين
 واتفقوا هم يمتنع بخلاف التباين
 والتباين وظاهر كلامهم جواز
 الاجتهاد فيهما لا وجوبه وبه
 صرح ابن الرفعة بل قال لا قائل
 بالوجوب فقول السبكي به بحث
 انفرده في المحراب بالنسبة للجهة
 كالخبر وبالنسبة اليها رتبة متوسطة
 بين الخبر والتقليد ان لو كان من
 باب الخبر منع الاجتهاد او من باب
 التقليد وجب أي الاجتهاد قاله في
 الامداد نقله في الاصل

استناد اخباره الى الاجتهاد والداخل الى المنزل عارف بالادلة (قوله فان قصد) قال
القليوبي بأن لم يوجد في محل يجب طلب المانع منه أو لحق به مشقة لا تحتل عادة اه
وفي الشوري على المنهج هل منه أى القصد ما لو امتنع من الاخبار أو طلب أجرة اه
(قوله وهي كثيرة) قال الخطاب دلائل القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة
الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية والقطب والكواكب والشمس والقمر
والرياح وهي أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعروض ثم القطب اه وكان الكثرة
في كلامهم جاءت من حيث كثرة الكواكب وتعتمد الرياح (قوله أضعفها الرياح)
أى لاختلافها وأصولها أربعة جمعها من قال

شملت بشأم والجنوب تيامنت * وصبت بشرق والدور بمغرب

وكل ربح انحرفت عن هذه الاصول فهي فرع ويقال لها انكباء (قوله القطب) أى الشمالى
لزمه مكانه أبداً تقرىبا وخرج به الجنوبي فهو غير مرئى فى أكثر البلاد لنزوله فى الافق
وكان مرادهم بقولهم أقواها بالنسبة للنجوم أو أنه أقوى الادلة المشاهدة أو من حيث أن
أكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والافهم ما أقوى من القطب كما تقدم آنفا
عن الخطاب (قوله عند الفقهاء) أى واللغويين وفى حاشية الايضاح للشارح وشرحه
للجمال الرملى مانصه وقول أهل الهيئة ليس نجما بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب
المذكورة وهى وسطها مخالف لما ذكر فى التسمية لافى الحقيقة والمرجع فى التسمية لأهل
اللغة وذكروا كنهوه السهو ودى وتعقبه البكرى فى شرح مختصر الايضاح بقوله لكنها توهم
أنه نجم حقيقة ولا يسلمه أهل الهيئة اه وتعقبه أيضاً أبو مخرمة بأن ما ذكره غير صحيح لان
الاختلاف ليس فى التسمية كما ظنه بل أهل اللغة بنوا ما قالوه على ظنهم أنه نجم وأهل الهيئة
تسكروا على الحقيقة الواقعة وكأنه ظن ان النقطة أمر محسوس وليس كما ظنه بل مراد
أهل الهيئة أنه نقطة موهومة مقدرة فى الذهن كالنقطة التى تقدر فى الدائرة التى تدار
بالبيكار فانهم ليست مشاهدة ولا محسوسة وانما هى مقدرة فى الذهن وهى النقطة التى
تكون الدائرة اليها بالسوية من جميع الجوانب كذلك القطب بالنسبة الى دائرة الفلك
(قوله بين الفرقدين) هما نجمان كبيران على عین الخط وهو رأسه الواقع فى جانب المغرب
فانه عین بالنظر الى المتوجه الى القبلة (قوله والجدي) بالتصغير وهو النجم الكبير على
يسار الخط وبين الجدي والفرقدين ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر
ويسمى الجدي بالقطب أيضاً لقربه منه وبالوتر ويقاس الرجا (قوله باختلاف الاقاليم)
أى السبعة التى قسم المعمور من الدنيا اليها فأهل مصر وأسيوط وقوة ورشيد ودمياط
والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوهم يجعلون الجدي خلف الاذن اليسرى قليلا
وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبعبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا الى نحو
الكتف وأهل دمشق والشأم وجاه وحص وحلب ونحوهم يجعلونه خلف الظهر وأهل

(فان قصد) الثقة المذكور
(اجتهد) وجوباً بان يستدل على
القبلة (بالدلائل) التى تدل عليها
وهي كثيرة أضعفها الرياح
واقواها القطب وهو عند الفقهاء
نجم صغير فى بنات نعش الصغرى
بين الفرقدين والجدي ويختلف
باختلاف الاقاليم

(قوله والجدي بالتصغير) المعروف
فى كتب اللغة فتح الجيم واسكان
الدال قال فى المصباح والجدي
بالفتح أيضاً كوكب تعرف به
القبلة ويقال له جدي الفرقدين اه

الجزيرة ومطية وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والري وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخلد الايمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الاذن الايمن وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنعني يجعلونه على الكتف الايمن (قوله في مصر) قال في الامداد وهذا قريب والافعض نواحى تلك الاقطار يختلف كما لا يخفى (قوله وفي أكثر اليمن) قال بعض أهل اليمن هذا في حال تدلى الفرقدن في جهة الغرب كما يشهد به الحسن وعليه عمل محارب أهل اليمن وخروج بأكثر اليمن أقوله قال أبو شكيل عدن وما والاها وزبيد وما والاها وصنعاء وما والاها يكون الجدى بين عينيه وسهيل في فقار ظهره (قوله وفي الشام) قال في التحفة وقيل يخرف بدمشق وما هارب إلى الشرق قليلا (قوله يقل فيه العارفون) قال في التحفة وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة الخ (قوله والا الخ) في حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي انه لا بد من ثلاثة ويوجه بأن الواحد قد عوت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فان الغالب بقا بعضهم إلى انقضاء السفر الخ وفي الامداد بحيث لا يخرج الوقت قبل المرور أى على محراب أو يكثر العارفون فيه بحيث يسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت ولا فرق في ذلك بين السفر والحضر وتفرقتهم بينهم ما انما به باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر كما في التحفة (قوله وعليه يحمل الخ) أى على من خوطب بالتعلم عينا يحمل قول المصنف فان عجز الخ وأما من خوطب به كفاية قلته التقليد وان قدر على الاجتهاد بأن يتعلم أدواته والحاصل أن العالم بالدلالة لا يجوز له التقيد مطلقا وان تحير وغير العالم به ان لم يكن قادرا على التعلم قل عدل رواية عارفا فان صلى بلا تقليد أعاد وان أصاب والقادر على التعلم ان كان التعلم فرض عين لا يجوز له التقليد الا ان ضاق الوقت وتلزمه الاعادة وان كان التلم فرض كفاية فبقوله ويصلى ولا اعادة (قوله ثقة) أى عدل رواية ولو عبدا أو امرأة (قوله وان تحير الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو ظاهر غير هذا الكتاب بل هو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب والنووي في الايضاح وأقره الجلال الرملى في شرحه واقتضاه كلامه في شرح البهجة وصرح به الزياى في حواشى المنهج واعتمده الطبرلاوى وقيدده سم في شرح أبي شجاع بما اذا ضاق الوقت قال كما يفيدده ما في الروضة وأصلها عن الامام وأقرأه ونقله في حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن م رواه اعتمده ونقله الشوبرى في حواشى المنهج عنهما أيضا وفي حواشى الحلبي المعتمد أنه كفاقد الطهورين ان جاوز زوال التحير صبر لضيق الوقت والاصلى قوله (قوله على الاعمى) أى اعمى البصر والبصيرة (قوله ولم يترج أحدهما) ظاهره أنه اذا ترجح عنده أحدهما يلزمه الاخذ بقوله وبه قال جمع ورجحه الراغبى في

ففي مصر يكون خلف أذن المصلى اليسرى وفي العراق يكون خلف اليمنى وفي أكثر اليمن قبالة عمالي جانبه اليسرى وفي الشام وراءه ويجب تعلم أدلتها عينيا على من أراد سفرًا يقل فيه العارفون بالقبلة والاوجب على الكفاية ومن ترك التعلم وقد خوطب به عينا لم يجوز له التقليد الا انه مضى الوقت ويعيد بخلاف من خوطب به كفاية فان له التقليد مطلقا ولا يعيد وعليه يحمل قول المصنف (فان عجز) عن الاجتهاد (لعماء) أى لعمى بصره (أو عى بصيرته قلد ثقة عارفا) يجتهد له المجزء (وان تحير) المجتهد فلم يظهر له شئ بعد اجتهاده أو اختلف على الاعمى مجتهدان ولم يترج أحدهما عنده (صلى كيف شاء) حرمة الوقت

(قول الشارح بخلاف من خوطب الخ) قال في التحفة وانما وجب تعلم بقية الشروط عينا مطلقا لانه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده ألزموا آحاد الناس بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط اه أصل

(ويعقضى) وجوباً لأنه نادر (ويجتهد) وجوباً (لكل فرض) يعني صلاة ٢٤٧ وإن لم يفارق محله الأول سبعاً في أصابة

الحق ما أمه ~~يحقن~~ نعم إن كان
ذاكر الدليل الأول لم يلزمه ذلك
وإذا اجتهد وصلى (فإن يتقن
الخطأ فيها أو بعدها) ولو بغير ثقة
عن عيان (استأنفها) وجوباً
لتبين فساد الأولى (وإن) لم يتقنه
وإنما (تغير اجتهاده عمل بالثاني)
وجوباً لا فيما مضى لمضيه على
الصحة ولم يتقن فساد بل يعمل
(فيما يستقبل) وإن كان في الصلاة
فيتحول إلى ما ظنه الصواب إن
ظهر له مقدار الظهور خطأ الأول
وهو ~~كذا~~ حتى لو صلى أربع
ركعات إلى أربع جهات بالاجتهاد
صحت صلاته (ولا قضاء للأول)
من الاجتهادين ولا غيره الأخير
من الاجتهادات لأن الاجتهاد
لا ينقض بالاجتهاد أمالو ظهر له
الخطأ ثم ظهر له الصواب ولو عن
قرب فإن صلاته تبطل لمضى جزء
منها إلى غير جله بحسوبة (الشرط
العاشر ترك الكلام) أي كلام
الناس لحبر مسلم ككأنكم في
الصلاة حتى نزلت وقوموا لله
فانتبه فامرنا بالسكوت ونهينا
عن الكلام وفي رواية أنه إن هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس (فتبطل) الصلاة (ينطق
حرفين) وإن لم يفهما أو كما كان
آية فسخ لفظها أو لمصلحة الصلاة
كقوله لا مامه قم (أو حرف مفهم)
فخوق أو ع أول أو ط من الوقاية
والوعاية والولاية والوطء (أو حرف) (ممدود) وإن لم يفهم المدأف أو أو أياً فالمدود في الحقيقة حرفان

الشرح الصغير لكن المعتمد التخير وهو الذي جرى عليه الشارح في كتبه ما عدا هذا
الكتاب وكذا غيره من المتأخرين نعم تقلد الأول والثاني والاعلم عنده أولى هذا حكم ما إذا بين
كل من المجتهدين ما ظهر له ولم يعترض لخطئه إلا نحرأ ما إذا تعرض لهما فإن كان بعد
الصلاة لم يؤثر وإن كان فيها وكان ذلك عن اجتهاد انحرف وبجى الخلاف في أنه ينبغي
أو يستأنف وإن كان قبل الصلاة قال شيخ الإسلام في الاسنى الظاهر أن حكمه ما مرأى
من التخير قال لكن في التهمة يعمل بقول الأول وثق عنده فإن تساوى استخير بالثاني لم يجد
فكم تخير في صلى كيف اتفق ويعيد ونظرهم فيما رجع في الاسنى قال لأنه إذا وجب الأخذ
بقوله في الصلاة فخارجها من باب أولى فنتجبه أنه يجب عليه الأخذ بقوله أيضاً كذا إذا
لكن الذي اعتمد الشارح والجمال الرملى وغيرهما موافقة شيخ الإسلام في ذلك فراجع
الأصل إن أردته (قوله ويعقضى وجوباً الخ) هو في مسألة التخير ظاهر وأما في مسألة
الاعنى فليس كذلك إلا أن يصرح الثاني بخطئه الأول وقلنا بالضعيف الذي قال به
المتولى ولا يصح أيضاً أن كلامه فيما إذا لم يترجح عنده أحدهما وكلام المتولى فيما إذا
ترجح فاهنا إن لم يكن من تحريف التماسخ فهو من قبيل سبق القلم فخره وفي التحفة لو تغير
اجتهاده قبل الصلاة اعتدأ بوضع الدليلين عنده ويفرق بينهما وبين ما مر في العلم بأن الظن
المستند لفعل النفس أقوى من المستند للغير فإن تساوى وتخير زاد البغوى ثم يعيد ليردده
حالة الشروع (قوله يعني صلاة) فسر بذلك ليشمل المعادة مع جماعة فإنها ليست بفرض
لكن فيه أن الصلاة تشمل النفل وصلاة الجنائز وليست بواجبة إذا لم يبق النوى
في المنهاج لكل صلاة قال في التحفة أي فرض عيني وهذا أحسن من صنفه في هذا
الشرح لأن المعادة وإن لم تكن فرضاً لكن لا بد فيها من نيّة الفرضية فتلحق به فخره
(قوله فإن يتقن الخطأ) ولو عينة أو يسرة (قوله ولو بغير ثقة الخ) أي فالمراد من
تقن الخطأ ما يمنع معه الاجتهاد (قوله ولا غير الأخير) قال في الروضة وقيل يجب إعادة
غير الأخيرة اهـ (قوله كلام الناس) خرج به كلام الله عز وجل وما ألحق به من الذكر
والدعاء وخرج به أيضاً الصوت الغفل قال في الإيعاب وهو ما لا يجهله كصوت الأخرس
والبهيمة فلا تبطل الخ وفي النهاية لو نطق به في الحمار أو صم بل كالفرس أو حاكى شيئاً من
الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرف لم تبطل ولا بطلت ثم قال
ومحصل جميع ذلك ما لم يقصد به فعل لعباءه (قوله فانتبه) أي إذا كثر في القيام
والقنوت الذكر فيه وقيل غير ذلك (قوله له) أي لمسلم عن معاوية بن الحكم يينا أصلى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عظم رجلاً من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم
بأبصارهم فقلت وأشكل أميأ ما شأنكم تنظرون إلى فجعلوا يضربون بأيديهم على
أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني سكت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذه الصلاة
الخ (قوله حرفين) أي أن تواليها عرفاً (قوله أو حرف مفهم) قال القلبوبى في حواشى

المحلى أى فى نفسه وان قصد به عدم الافهام كعكسه الخ وفى حواشى المنهج لسم لوقصد
 بالمفهم ما لا يفهم كأن قصد بقوله القاف من القلق مال طب الى أنه لا يضر وهو محتمل
 الخ وتردد فى ذلك فى شرح أبى شجاع وفى شرح التبيين للخطيب ونحوه النهاية لوقال قاف
 أو صاد فان قصد كلام الآدميين بطلت وكذا ان لم يقصد شيئا أو القرآن لم تبطل الخ
 (قوله وتبطل بالنطق الخ) يستثنى من ذلك اجابته صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل وان
 كثر فلا تبطل بذلك وتجب وقيدته فى التحفة بجمااته وفى النهاية بعصره وزادهم فى حواشى
 المنهج بعد موته لمن تيسر له وألحق الزركشى بديننا عيسى صلى الله عليه وسلم وأقره
 الشارح وفى شرحى الارشاد ولم يرتضه فى التحفة وكذلك مر وأما الاجابة لغير الانبياء
 فحرام فى الفرض مطلقا وتندب فى النفل ان شق على والديه عدمها وفى التحفة الوجوب
 ان تأذيا بعد عدمها تأذيا ليس بالهين (قوله لندرته) أى الاكراه (قوله عرفا) أى لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالعادة بقوله واكل أمساء ما شأنكم تنظرون الى مع
 ان ذلك أكثر من سبع كلمات نحوية (قوله والثلاث) كذلك التحفة هنا وفى الصوم
 منها أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات وأربع وقال القليوبي خمس كلمات فأقل ثم قال
 والمعتمد عدم البطلان بالستة ودونها والبطلان بما زاد عليها الخ (قوله أنه فى الصلاة)
 وفى الامداد والنهاية ولوطن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عامدا لم تبطل
 (قوله وهو قريب عهد بالاسلام) فى شروحه على الارشاد والعياب والنهاية للجمال
 الرملى وان كان بين المسلمين وأقر فى التحفة أن الخاطلة اذا اقتضت العادة فيه بأنه
 لا يحنى عليه ذلك لا يعذر (قوله بعيدة) فى التحفة يظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب
 بذلها فى الحج توصله اليه ويحتمل أن ما هنا أضيف وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر
 الضرورى لا غير فيلزمه منى أطاقه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذراه ولا يكلف
 بيع قته الذى لا يضطر اليه (قوله أى عن يعرف ذلك) أى وان لم يكونوا علماء (قوله
 ولم يبطل) من المزيدي وقاعله يعود الى النبى صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة الخ مفعول يبطل
 أو من المجرد وعليه فقوله صلاة الخ فاعل تكلم ومراده عن تكلم معاوية بن الحكم (قوله
 وقيس بذلك) أى بسم وجهه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة من تكلم جاهلا بشرطه
 (قوله الباقي) هو سبق اللسان والجهل الناشئ صاحبه بعيدا عن العلماء (قوله وكالجاهل
 الخ) قضيته اشتراط كونه قريب عهد بالاسلام أو ينشأ بعيدا عن العلماء وهو كذلك فى بعض
 نسخ شرح الروض ويصرح به كلام شرح المنهج وظاهر كلام أصل الروضة وهو الواقع
 فى بعض نسخ شرح الروض عدم اشتراط ذلك وبمقتضى الشارح فى التحفة الجمع بينهم ما يجعل
 الثانى على أن يكون ما أتى به مما يجهل أكثر العوام فيعذرهم مطلقا والاقل على أن يكون مما
 يعرفه أكثرهم فلا يعذر الا بالأحد الشرطين المتقدمين (قوله أو كون التخنخ الخ) أى
 وان كان مخالفا للمسلمين قال فى التحفة ويؤخذ منه أن كل ما عذرنا بجهله لنخطئه على

وتبطل بالنطق بما ذكر (ولو)
 حصل (بتخنخ واكراه) لندرته
 فيها (وضحك وبكاء) ولولا آخره
 (وأئين ونفخ من القم أو الانف)
 كما قاله جماعة من المتأخرين
 لكن يغد تصور وعطاس وسعال
 بلاغية فى الكل اذا ضرورة
 حينئذ (ويعذر فى يسير الكلام)
 عرفا كالكلمتين والثلاث (ان
 سبق لسانه) اليه (أو نسي) أنه
 فى الصلاة (أو جهل التحريم)
 للكلام فيها (وهو قريب عهد
 بالاسلام أو من) أى شخص (نشا
 بيادية بعيدة عن العلماء) أى عن
 يعرف ذلك لانه صلى الله عليه
 وسلم تكلم قليلا فى الصلاة معتقدا
 فراغها ولم يبطل صلاة من تكلم
 فيها قليلا جاهلا قريب اسلامه
 وقيس بذلك الباقي وكالجاهل من
 جهل تحريم ما أتى به أو كون
 التخنخ مبطلا وان علم تحريم جنس
 الكلام بخلاف ما لو علم الحرمه
 جهل الابطال فانه يبطل ادخفه
 بعد العلم بالتحريم الكف

(قوله لمن تيسر له) أى اجتماعه به
 وجرى عليه القليوبي وغيره واذا
 استدبر القبله حينئذ ووطئ نجاسة
 غير معتقدها أتقى مر بالبطلان
 وقال القليوبي بعدم البطلان
 حيث لم يزد على قدر الحاجة لخطابه

غالبهم لا يؤخذون به الخ ونحوه النهاية (قوله بغلبة ضحك) قال القليوبي المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه (قوله ولا يعذر الخ) اعتمده أيضا في التحفة وفتح الجواد وشيخ الاسلام في شرح منجه وغيره والجمال الرملي في شرحي المنهاج والبهجة وغيرهم واستدلوا بذلك جماعة منهم الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وشيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح التنبيه والشارح في الامداد وغيرهم فقالوا بعد ما تقدم عن المجموع والعبارة للخطيب لكن صوت الاسنوي وغيره في التنخخ والسعال واعطاس للغلبة انما لا تبطل وان كثرت اذ لا يمكن الاحتراز عنها اه (قوله وان خالفه جماعة) أى في غير الضحك كما يدل عليه كلامه في الایعاب لشدة منافاته للصلاة ثم محل البطلان بكثرة فحوا السعال حيث لم يصرد ذلك في حقه مرضا من منا بحيث لم يحل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل والا فلا تبطل ولا اعادة عليه حينئذ لو شفي بعد ذلك كما يجتاه في التحفة والنهاية والخطيب وغيرهم (قوله في الكلام الكثير الخ) قسده بالكلام لان المدار في البطلان على حصوله بنحو السعال لا على نفس السعال كما هو ظاهر (قوله وقد يعذر نفسه) أى في الكلام الكثير وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرحه به القليوبي والزيادي والشویری ونقله عن النهاية وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة للجمال الرملي ولكن الذي جرى الشارح عليه في شرح الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله سم عن م ر ان محل العفو في القليل عرفا والاضروا اعتمده في التحفة بعد ان تردد فيه (قوله في التنخخ) أى فقط فهو محل التردد والخلاف كما في التحفة والنهاية قال القليوبي في حواشي المحلى لان غيره مما ذكر معه لا يتوقف القراءة عليه اه والحق به في نظم الزيد السعال فقال لا بسعال وتنخخ غلب * أو دون ذين لم يطبق ذكرا وجب

وأقره الشهاب الرملي في شرحه (قوله اسنة) الحق الشارح بالواجب اذ كالأثرة الات عند الحاجة الى اسماع المأمومين في شرح الارشاد وغيرهم قال في الایعاب بعد بحثه ذلك وعليه فيخلق بذلك الجهر بالتسليمة الاولى وفي التحفة بأن تعذرت متابعتهم الابه وأقر الاسنوي على ذلك الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وفي شرح التنبيه للخطيب لا بعد أن يكون عذرا وجرى م ر على عدم اغتفار ذلك فيما ذكر وواقفه الشویری وكذا الزيادي لكنه قال عقبه لو كان يصلي جمعة وتوقفت متابعتة على ما ذكره فعله ولا تبطل لان فيه تصحها الصلاة ومنه ما وجبت فيها الجماعة كالعادة اه وجرى على هذا القليوبي في حواشي المحلى (قوله أوجه الامام الخ) في فتاوى م ر لا بد من النية في كل واحدة فان أطلق بطلت صلاته قال القليوبي في حواشي المحلى اكتفى الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول تكبيرة اه وجرى سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع على صحة صلاة نحو المبلغ والفاخي على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط للجهر بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام وان لم يقرب عهد بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء ذكره

أو ان (حصل) اليسير (بغلبة ضحك أو غيره) مما سبق اذ لا تقصير (ولا يعذر) كما في المجموع وغيره وان خالفه جماعة (في) الكلام (الكثير بهذه الاعذار) السابقة من التنخخ وما بعده الى هاتان الكثيرية قطع نظم الصلاة (و) قد (يعذر) فيه وذلك (في) التنخخ لتعذر القراءة الواجبة والشهد الواجب وغيرهما من الواجبات القولية فلا تبطل الصلاة بالكثير حينئذ لتضرورة بخلاف التنخخ لسنة كالجهر فانه يبطلها اذ لا ضرورة اليه (ولو نطق بنظم قرآن) أو ذكر كقوله لجماعة استاذنوا في الدخول عليه بسم الله أفتح على امامه بقرآن أو ذكر أو جهر الامام أو المبلغ بتكبيرات الانتقالات فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو الفتح أو الاعلام (أو أطلق) فلم يقصد شيئا (بطلت صلاته) لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة والذكر الى أن صبره من كلام الناس بخلاف

في حواشي شرح المنهج أيضا (قوله القراءة وحدها الخ) أي لجميع اللفظ كما اعتداه في
 التحفة والنهاية أذعروقه عن بعضه بصير اللفظ أجنيا منافي للصلاة ومحل ذلك حيث كان
 هنا ثمة تصرفه الى كلام الأدميين ~~كما~~ استئذان شخص واللام يضر وان لم يقصد
 القراءة وعباراة الابعاب الاوجه أنه حيث لم يوجد صارف لم يشترط القصد ولو في المحقل
 انتهت (قوله أو أنشأها) حيثئذ اعتداه الشارح في كتبه وكذلك م ر وغيره وقال النووي
 في المجموع ينبغي أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته اليها فلا تبطل أو لا تقبطل واعتمده
 الأذري والسيد السهمودي وأبو مخرمة وغيرهم قال سم في حواشي المنهج انه وجبه جدا
 مع التأمل الصادق بل لا يتجه غيره اه (قوله وما لا يصلح) اعتداه الجال الرمي ايضا وأطال
 في تقريره الشارح في الامداد وبحري السبكي والاسنوي والأذري والسيد السهمودي
 وغيرهم على التفصيل في ذلك فقالوا أما ما لا يحقل غير القرآن أو كان ذكر محض فلا تبطل به
 الصلاة قطعا على ~~كل~~ التقادير قال أبو مخرمة وبه يعلم أن التسييع والتحليل ونحوهما
 من أنواع الذك من قسم ما لا يصلح لمكاملة الأدميين فلا يبطل به وان جرد فيه قصد
 التنبيه بدليل كلامهم في الايمان وكلام شرح المذهب المار وكلام الرافي في العزيز ثم قال
 فان ارتكب خذلا فله مرتبة ~~كب~~ فهو ما خارج عن المذهب أو على وجهه شاذ غريب
 في المذهب الى آخر ما قاله (قوله مطلقا) كذلك في شرح الارشاد له أي وان قصد القرآن
 وحده لكن في التحفة مانصه وبجته أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها أنها قرآن لم
 تبطل زاد في الابعاب وليس يعيد واعتمده الشهاب الرمي في شرح نظم الزيد وبجته م ر في
 النهاية وشرح البهجة تبع الشارح البهجة الكبير لشيخ الاسلام وهو ذاهو المعتمد فقوله
 ان لم يصل الخ ليس بقيد على المعتمد (قوله بالذكر) بجته في الامداد أنه ما ندب الشارع
 الى التعبد بالفظه والدعاء أنه ما ضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه ~~كقوله~~ كم
 أحسنت الى وأسأت وقوله أنا المذهب وأفتى القفال بأنه لو قال السلام بقصد اسم الله
 أو القرآن لم تبطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اه وفي
 التحفة ليس منها قال الله كذا لانه محض اخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله وقيد في
 النهاية بما اذا لم يكن في محل تلاوته فقال لو قال في غير محل تلاوته قال الله أو النبي كذا بطلت
 صلاته وفي حواشي المنهج اسم لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال م ر
 ينبغي أن لا يضر اه (قوله والدعاء) أي الجائزين والابطال صلاته ولا فرق بين المسجع
 وغيره على المعتمد قال القايني ولو مستحسنا خلافا للعبادى لعدم حرمة وفي فتاوى م ر
 جواز اللهم ارزقني جارية أو زوجة فربها قدر كذا (قوله ولا تعليق) فحو اللهم اغفر لي
 ان أردت قبطل به كما بين ذلك في الاسنى وسيأتى في كلامه في هذا الكتاب (قوله كالتعق)
 شروط ذلك كما يؤخذ من كلام المصنف والشارح أربعة أن يكون بالعربية وأن يكون
 قربة وأن تخلو عن التعليق وعن الخطاب المضروا في التحفة أن تتوقف على التلفظ بها

(قوله كما اعتداه الخ) وفرق في
 التحفة بين ما هنا والكتابة حيث
 يكفي قرن النية بأولها أو أي
 نية منها بأن بعض اللفظ ثم انما
 عن مقارنة النية له لا يقتضى
 وقوعا ولا عدمه بخلافه هنا
 فانه مبطل فاشترط مقارنته
 المانع لجمعه حتى لا يقع الابطال
 ببعضه فتأمل ذلك فانهم أعفاه
 مع كونه مهمما أي مهم اه نقله
 الاصل

ما لو قصد القراءة وحدها والذكر
 وحده أو مع نحو التفهيم فان
 الصلاة لا تبطل بقاء ما تكلم به
 على موضوعه ولا فرق على
 الاوجه بين أن يكون انتهى في
 قراءته الى تلك الآية أو أنشأها
 حيثئذ ولا بين ما يصلح لخطاب
 الناس به من نظم القرآن والاذكار
 وما لا يصلح وخروج بنظم القرآن
 ما لو غير نظم كقوله يا ابراهيم
 سلام كوني فتبطل صلاته مطابقا
 نعم ان لم يصل بعضها ببعض وقصد
 القراءة فلا بطلان (ولا تبطل)
 الصلاة (بالذكر والدعاء بلا
 خطاب) فخلو عن غير النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا تعليق (ولا بالتلفظ
 بقربة

(قوله على الابطال به) أي حيث قال ورده جمع بان الصدقة لا تحتاج للفظ فالتمس بها في الصلاة لاجابة اليه بل ولا تحصل به اذ لا بد فيها من القبض ثم قال في الاعباب هو ظاهر قال فيبطلها تصدقت على فلان بكذا لان مجرد هذا اللفظ ليس له كبر فائدة فلم تلحق بالقراب المقصودة لذاتها اه لكنه أجاب عن ذلك في الامداد الخ ما هنا اه أصل

كالعق والنذر) والصدقة والوصية وسائر القرب المنجزات بلا تعليق ولا خطاب لمن ذكر لان ذلك قربة ومناجاة لله فهو من جنس الدعاء بخلافه مع خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملاك وغيرهم وان لم يعقل كقوله لعاطس رحمتك الله ولهلال ربي وربك الله أومع تعليق كان شئ الله مريض فعلى عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت فتبطل بذلك مطلقا كما لو نطق بشئ من ذلك بغير العريسة وهو يحسنها ولا تضر اشارة الاخرس ولو يسمع وان صح بعبه ولا خطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد ورسن حتى للناطق رد السلام بالاشارة وان عطس أن يحمد الله

واشترط في الامداد والنهاية أن يكون قاصدا للانشاء لا الاخبار لكن هذا لا يزداد على الخمسة لدخوله في قوله بقربة اذ ما ذكر عند قصد الاخبار ليس بقربة كما صرح به في الامداد والنهاية (قوله والنذر) قيده في شروحه على الارشاد والعباب بالتبرر وكذلك النهاية وكأنه استغنى هنا وفي التحفة عن ذلك بالتميز بالقربة لان نذرا للجراح مكره فليس بقربة (قوله والصدقة) فيه انه لا يتوقف على التلفظ ولا بد فيها من القبض فجزء قوله تصدقت على فلان بكذا ليس له كبر فائدة ولذلك جرى في الاعباب على الابطال به وأجاب في الامداد بأنه وان لم يحصل تمام الملك لها باللفظ يحصل سببه كما أن الوصية لا يحصل بها ملك بل سببه (قوله والوصية) اعتمد الجمل الرمي الابطال بما عدا نذرا للتبرر من سائر القرب كالعق والصدقة والوصية وكذلك الزيادة والخطيئة في حواشي المنهج وتبع الشارح في هذا شيخ الاسلام (قوله ان ذكر) أي لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وغيرهم) يشمل الشيطان واعقده في التحفة وشرى الارشاد وكذلك مرر والخطيب والزبادى وغيرهم واستثنى الشارح في الاعباب الشيطان فلا تضر مخاطبته فيما وجب على ابن العماد والزركشي وسبقهما الى بعضه البلقيني على استثناء ما لا يعقل ووافقهم على ذلك شيخ الاسلام زكريا (قوله رحمتك الله) خرج به ما اذا قال رحمه الله فلا بطلان لعدم الخطاب وظاهر اطلاق التحفة وشرى الارشاد والنهاية وشرح نظم الزيد للشهاب الرمي وغير ذلك عدم الضرر وان قصد بذلك التسميت وخالف في الاعباب وعبارة كعليه السلام ويرحمه الله فلا تبطل باتفاق الاصحاب لانه دعاء محض كما في المجموع وظاهره انه لا يضر وان قصد به الرد أو التسميت لكن اعتمد الاذرى ما صرح به جمع ونص عليه من البطلان اذا قصده قال ومثله ما اذا أطلق لان قرينة الرد تنصرف الى الخطاب وهو متجه الى آخر ما قاله وهذا عندى أوجه من الاول فخره (قوله مطلقا) أي سواء أقصد الذكر أم لا (قوله بغير العريسة) هذا بالنسبة للذكر والدعاء المأثورين أما غيرهما فتبطل به وان لم يحسن العريسة كما صرح به في التحفة والامداد والفتح وغيرهما (قوله اشارة الاخرس) احتاج الى التنبيه على هذا لان اشارته كعبارة الناطق في العقود والحلول والدعوى والاقاير وغيرها قال في النهاية ونحوه التحفة الا في بطلان الصلاة بها والشهادة والخنث في اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالناطق اه كلامه ما في البيع وعبارة الناطق في الصلاة بما تقرر بمطلة فقد يتوهم منه أن ما هو مثلها كذلك فاحتاج الى التنبيه على خلافه (قوله وان صح بعبه) أي بأن فهمها القطن وغيره أو القطن وأتى باشارة أخرى تصيد ارادة البيع والافلا يصح بعبه فعدم بطلان صلاته بها حقيقة من باب أولى وعبارة انما في البيع وسأى في الطلاق أنه ان فهمها كل أحد فصريحه أو القطن وحده فكافية وحينئذ فيحتاج الى اشارة أخرى اه (قوله ولو في غير التشهد) هذا هو المعتمد وفي اقناع الخطيب تقييد ذلك بالتشهد وسبقه الى البطلان به في غير التشهد الاذرى (قوله بالاشارة) في التحفة باليد أو الرأس ثم بعد سلامه

قوله وكذلك الشارح في

(الامداد) عبارته ولو قال قال الله أو النبي كذا بطلت أو قرأ امامه اياك تعبدوا اياك نستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء هذا ما في التحقيق لكن ظاهر كلام المجموع الصفة مطلقا واعتده جمع ولو قال استعنا بالله فظاهر كلام الغزى البطلان مطلقا بانفاق المجموع والتحقيق وهو واضح حيث لم يقصد الدعاء انتهت عبارة الامداد اه اصل

ويسمع نفسه ولو قرأ امامه اياك تعبدوا اياك نستعين فقالها أو قال استعنا أو نستعين بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء قاله في التحقيق (ولا تبطل بالسكوت الطويل) ولو (بلا عذر) لانه لا يخل بنظمها (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته كتنبيه امامه واذنه لداخل وانذاره فحوا أعنى من وقوعه في محذور (أن يسبح الله تعالى ان كان رجلا) بقصد الذكر وحده أو مع التنبيه والابطال صلاته كما علم مما مر (و) أن (تصفو المرأة) وانحنى والاولى أن يكون (يطن كف على ظهر) كف (أخرى) سواء اليسرى أو اليسرى وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سجد التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صدق الرجل وسجد غيره

كان خلاف السنة ولو كثرت التصفيق

منها باللفظ وفي شرح العباب للشارح هل يشترط في ندب الرد باللفظ بعد القراغ حضور المسلم أو لا فرق محل نظر واطلاقهم يؤيد الثاني فان القصد الدعاء بالسلام فلا فرق بين حضوره وغيبته اه (قوله) ويسمع نفسه (أي خلافا لما في الاحياء وغيره (قوله) أو دعاء) أي ان لم يقصد أحدهما أي فيما اذا قال اياك تعبدوا اياك نستعين ولم يقصد الدعاء وحده فيما اذا قال استعنا أو نستعين بالله (قوله) قاله في التحقيق (ظاهره) أن من قوله ولو قرأ امامه الخ في التحقيق وهو أيضا ظاهر الصفة والنهاية وغيرهما لكن الذي رأيت فيه ولو قرأ امامه اياك تعبدوا اياك نستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء اه وقد نقلها عنه كذلك الخطيب في شرح التنبيه وأبي شجاع وكذلك الشارح في الامداد وكأنه لما لم يكن بين المقاتلين فرق لوجود الصارف فيه - ماعن القرآنية وهو احتمال ارادة اجابة المأموم بذلك قراءة امامه نسب الشارح وغيره ما ذكر للتحقيق (قوله) بالسكوت (وان نام محكمة بعده بخلاف ما لو أعنى عليه لا تنقاض وضوئه (قوله) ولو بلا عذر) محله في غير الركن القصير والابطال الصلاة وفي فتاوى م د لانه منسوب في نومه لتقصير في الجملة فنزل ذلك منزلة العمد (قوله) لانه لا يخل) في الاعباب يتجه كراهة تطويله بتفسيره عذر لقوة الخلاف في الابطال به اه (قوله) كتنبيه امامه (أي على خصوصه) (قوله) فحوا أعنى (أي من غافل والمراد أنه يسن أن يكون ما ينبه به الرجل هو التسييم لا غير وما ينبه به غير الرجل هو التصفيق فالسنة راجعة الى المنبه به لا الى التنبيه نفسه اذ هو يتقدم الى مندوب ان كان مندوب كما اذا هم امامه بتر السنة كالتشهد الاول والى مباح ان كان لمباح كاذنه لدخول بالدخول والى الواجب ان كان لواجب كذا مشرق على الهلاك ان تعين ذلك في انقائه ثم محل الاكتفاء بالتسييم في الانذار حصل به الانذار والاعتين غيره مما يحصل به من قول أو فعل وان كثر ان كان الكثير أسرع افضاء وتبطل بالكثير صلاته على المعتمد (قوله) في محذور (أي مهلك أو لما يبيح التيمم كما يحسنه في الاعباب (قوله) يعطى كف الخ) في التحفة بضرب بطن وهو الاول أو ظهر اليمين على ظهر اليسرى وهذا ان أولى من عكسهما وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضولان بالنسبة لتلك الاربع ثم ذكر أن ضرب الكف على الكف مكروه وفيها أن في تحريم ذلك خارج الصلاة وجهين ونقل القليوبي عن الشارح الكراهة ولو بقصد اللعب ومع بد اسدى البدن عن الاخرى قال وقال شيخنا الرملي انه حرام بقصد اللعب الخ ورأيت في فتاوى م د ورأيت في فتيا أخرى انه ان قصد التشبيه بالنساء حرم والاكره اه (قوله) وانما التصفيق للنساء) في الاعباب انها تسجد اذا خلت عن الرجال الاجانب الخ وأقره في شرح الارشاد وأقرسم في حواشي المنهج كلام شارح الارشاد عليه وتطرق فيه الشارح في الصفة وجرى م د في شرح المنهاج والبهجة على ندب التصفيق لهما مطلقا وكذلك الخطيب والزياى وغيرهما (قوله) خلاف السنة) في التحفة

خلافا

خلافاً لمن زعم حصول أصلها (قوله ثلاثاً متواليه) اعتمده الشارح في كتبه وسم في حواشي المنهج واعتمد رأي المرأة إذا صفت الحاجة لا يضر وإن كثرت وتوالي بخلاف الرجل إذا كثرت وتوالي ثم بعد ذلك قال م ر الرجل كالمرأة قال سم في حواشي المنهج يدل على ذلك أن والده استدل على عدم ضرر كثرة التصفيق بأكثر العصابة منه في تلك الواقعة قال القليوبي في حواشي المحلى لا يضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا زيادته على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد إحدى المدينتين عن الأخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بأنه فعل خفيف الخ (قوله قصده به الاعلام) أي ولومع اللعب أو أطلق فلا يضر إلا أن قصد اللعب وحده وإن كان مرة واحدة وفي نهاية م ر أتق الوالدي بطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى اه وزيف الشارح في الإيعاب قول بعض شراح الإرشاد أن قصد اللعب لا يطل إلا إذا كان ييطان الراحتين فقط (قوله وإن قل) أي عدده بأن كان مرة واحدة قال في الامداد ومختصره فحش وإن لم يتعدد ثم قال وضربة مفرطة الخافها بالكثير لا في منسافة كل للصلاة وأشعاره بالأعراض ويحتمل أنه أراد فحش ذلك من حيث قصده به اللعب قال في الإرشاد وتبطل بفعل فحش كوثبة وتصفيقة اللعب قال في الامداد وأفهمت عبارته خلاف عبارة أصله أن نحو التصفيقة بقصد اللعب من جرثبات الفعل الفاحش وهو كذلك ثم قال ووجهه أن قصد اللعب أو زنها فحش في المعنى اه ويحتمل أن مراده وإن قل أي ما فعله من الفعل الفاحش كأن قصد ثلاث خطوات وفعل الأولى منهن ويحتمل أنه أراد جميع ذلك وهو ظاهر (قوله الأفعال الكثيرة) أي في غير صلاة شدة الخوف وفعل السفر وصيال نحو حية عليه (قوله فلو زادر كوعاً) في التحفة منه أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ولو لتخصيل تورك أو اقتراشه المندوب الخ ورأيت في فتاوى الجمال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا أن قصده به زيادة ركوع اه وقال القليوبي لا يضر وجوده أي صورة الركوع في تورك واقتراشه في التشهد خلافاً لابن حجر (قوله بخلاف الركن القولي) أي غير تكبيرة الاحرام والسلام أما زيادتهما فبطل الصلاة (قوله أو للمتابعة) كأن ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد إليه معه أو رفع من ركوعه فاقبض يمين لم يركع ثم ركع معه فلا يضر قال في التحفة بل يجب حتى تبطل بالتخلف عنه بركبتين كما اقتضاه اطلاقهم فيما إذا اقتدى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كأن قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لفوات المتابعة فيما فرغ منه الامام اه (قوله وقبل السجود) زاد في النهاية أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه زاد في التحفة أو عقب سلام امامه في غير محل جلوسه (قوله مثل جلسة الاستراحة) وهو ما يسهل الذكر الوارد في الجلوس بين السجدين ودون قدراً قل التشهد (قوله بأن لا يعتد عرفاً الخ) في صلاة العيدين من التحفة العرف مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر

بأن كان ثلاثاً متواليه أبطل ولا يضر حيث قصده به الاعلام وإن كان بضرب الراحتين (الشرط الحادي عشر ترك) نعمه زيادة الركن القولي والفعل الفاحش وإن قل وترك (الأفعال الكثيرة) عرفاً ولوسهوا (فلو زادر كوعاً) لغير قتل نحو حية (أو غيره من الأركان) القلبية (بطلت) صلاته (إن تعمد) ولم يكن للمتابعة وإن لم يطمئن فيه لتلاعبه بخلاف الركن القولي لأن زيادته لا تفسر نظمها وبخلاف الزيادة سهواً أو للمتابعة أعذره ولا يضر تعمد زيادة قعود قصير إن عهده في الصلاة غير ركن كأن جالس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل جلسة الاستراحة بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لأنه لم يعهد (أو فعل ثلاثة أفعال متواليه) بأن لا يعتد عرفاً كل منها منقطعاً عما قبله (كثلاث خطوات) وإن كانت بقدر خطوة معتقراً أو مضغاً ثلاث (أو حركات) متواليه مع تحريك اليد (في غير الجرب) وكان حرك يديه ورأسه

ولو معاً أو خطى خطوة واحدة أو ياقبل ٢٥٤ الثلاث وإن لم يزد على الواحدة (أو وثب وثبة) ولا تكون الوثبة إلا (فاحشة) ١

العضو بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة (قوله ولو معاً) ينبغي التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا تحرك رأسه حيث قد رأيت في فتاوى الشارح ما نصه قد صرحوا بأن تصفيق المرأة في الصلاة ودفع المصلي للامار بين يديه لا يجوز أن يكون بثلاث حررات متواليات مع كونهم مامندوبين فيؤخذ منه البطلان فيما لو تحرك حركتين في الصلاة ثم عقبهما بحركة أخرى مستنونة وهو ظاهر لأن الثلاثة لا تغتفر في الصلاة للسياان ونحوه مع العذر فأولى في هذه الصورة إلى آخر ما في فتاويه وفيه من الحرج ما لا ينبغي لكن اغتفر الجمال الرملى تولى التصفيق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل ونقل عن أبي مخرمة ما يوافقه (قوله الفاحشة) قال في فتح الجواد وهو كذلك لما فيه من الانحناء الخارج عن حد القيام بخلاف ما لا يخرج عن حده وكان من قيد بالفاحشة احتراز عن هذه زاد في الامداد ولو سلمت تسميته وثبة (قوله بقصد اللعب) قيد بالتصفيق والخطوة قال في التحفة ما لم يجعل البطلان بذلك ويعذر الخ (قوله وهي المراتدة هنا) وبضعها ما بين القدمين وهو المراد في صلاة المسافر وقيل لغتان فيها ذكره الاسنوى وغيره (قوله إلى مساواتها) اعتمده في شرح الارشاد وأليه عيىل كلامه في الایعاب لكن في التحفة حصولها أى الخطوة بمجرد نقل الرجل لا مام أو غيره فإذا نقل الأخرى حسبت أخرى وهكذا وهو محتمل وإن جريت في شرح الارشاد وغيره على خلافه وما يؤيد ذلك الخ واعتمد الشهاب الرملى وابنه والطيب وغيرهم الثاني وهو أن نقل الرجل الأخرى خطوة ثانية مطلقاً (قوله ورجوعها) أى على التوالى كما في التحفة والنهاية ومثله الرجل كما في حواشى المحلى للقلوبى (قوله لا يصبر معه) في التحفة بأن يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة وفي التحفة والنهاية يؤخذ منه أن من ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سوي به (قوله خلاف الأولى) هو مراد من عسر بالكراهة كفتح الجواد وغيره كما أوضحه الشارح في الایعاب وفيه تقييد كونه خلاف الأولى بما لا حاجة إليه ثم ذكر ما حاصله أن من الحاجة عند التسيجات في صلاة التسبيح الخ (قوله تحريك الاصابع) في الایعاب بشرط أن لا تحرك كفه بالذهب والایاب كما في الكافي وقيل لا يضر تحريكها أيضاً لأن أكثر البدن ساكن اه (قوله واللسان) ظاهر إطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق بين أن يخرج به إلى خارج القم أو يحركه داخله واعتمده الشهاب الرملى وولده قال وإن كثرت خلافاً للقبينى وفي الایعاب للشارح يمكن الجمع بالفرق بين مجرد التحريك فلا بطلان به مطلقاً وهو ما قالوه وبين أخرجه إلى خارج القم فبطل ياخرجه إلى خارج القم وتحركه ثلاث حركات لفحش حركته حيث يؤخذ عليه يحمل كلام البلقينى اه ملخصاً بعناء وأفتى شيخ الاسلام بأن الظاهر أنه إن حركه بلا تحويل لم تبطل اه وهو احتمال في التحفة ومثله تحريك اللسان في عدم الابطال تحريك الذكر (قوله ترك المفطر) في الایعاب ونحوه النهاية وإن قل كأن نكش

ضرب ضرباً مفرطاً) أو صفق تصفيقة أو خطى خطوة بقصد اللعب وإن كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء كان عامداً أو ناسياً) لمساواة ذلك لكثرته أو خشه للصلاة وإشعاره بالأعراض منها والخطوة بفتح الخاء المراتة هي المرادة هنا وهي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الأخرى إلى أبعد عنها أو أقرب خطوة أخرى بخلاف نقلها إلى مساواتها وذهاب البدور رجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أما في الجرب الذي لا يصبر معه على عدم الحك فيغتفر الحك لأجله وإن كثرت اضطرابه إليه (ولا يضر القعل القليل) الذي ليس بفاحش ومنه الخطوتان وإن اتسعتا واللبس الخفيف وفتح كتاب وفهم ما فيه لكنه مكروه (ولا حركات خفقات وإن كثرت) وتوالت أكتها خلاف الأولى وذلك (كتحريك الاصابع) في نحو سجدة وحركة فلا بطلان بجميع ذلك وإن نعمة مالم يقصده منافاتها أو غمالم يعنف عن قليل الكلام عدا لانه لا يحتاج إليه فيها بخلاف الفعل فعن عماء يتعسر الاحتراز عنه مما لا يحل بها والاجتنان واللسان كالاصابع وقد بين الفعل القليل كقتل نحو الحية (الشرط الثاني عشر ترك) المفطر

فبطل بوصول مقطر حوته وان قل ولو بلا حركة فم أومضغ لان وصوله يشعر بالاعراض فبطل غير المقطر ايضا نحو (الاكل والشرب) الكثير سهواً وبجهل تحريمه فيها فبطل به وانما يفطر لان الصائم لا تقصير منه اذ ليس لعباده هيمته تذكرة بخلاف الصلاة (فان أكل قليلاً ناسياً) أنه فيها (أو جاهلاً بتحريمه) وعذر اقرب عهد به بالاسلام ونشئ بعيداً عن العلماء (لم تبطل) صلاتها (اعذره) الشرط الثالث عشر ان لا يمضي ركن قولي (كالفاحة) (أو فعلي) ٢٥٥ كالاقتداء (مع الشك في) صحة (نية التحريم)

بأن ترد هل نوى أو أتم النية أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو ببعض شروطها أو هل نوى ظهرها أو عصراً (أو يطول) عرفاً (زمن الشك) أي التردد فيما ذكر فحق طال أو مضى قبل انجلائه ركن بأن قارنه من ابتدائه الى تمامه أبطلها التدرج مثل ذلك في الاولى ولتقصيره بترك التذكر في الثانية وان كان جاهلاً وبعض الركن القولي ككله ان طال زمن الشك أو لم يعد ما قرأه فيه وقرأه السورة والتشهد الاول كقراءة الفاتحة ان قرأ منها قدرها أو قد بعضها وطال وخرج بقوله أن لا يمضي الى آخره ما لو تذكّر قبل طول الزمن واتيانه بركن فلا بطلان لكثرة عروض مثل ذلك وتعبير بالشك ما لو ظن أنه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أتمها مع ذلك سواء كان في فرض وظن أنه في نفل أو عكسه (الشرط الرابع عشر) أن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها) فحق نوى قطعها ولو بالخرج منها الى أخرى أو تردد فيه أو في الاستمرار فيها بطلت لما فاة ذلك للجزم بالنية ولا يؤخذ بالوسواس القهري ولو في الايمان لما فيه من الحرج ولو نوى فعل

أذنه بشئ فوصل باطنها (قوله بوصول مقطر) أفهم أنه لا يتم التعمد وعلم التحريم أو التقصير في تعلمه بأن كان مخالطاً للمسلمين اذ لا يكون الواصل الى الجوف مقطراً الا حينئذ نعم يستثنى من ذلك الاكراه على تناول المقطر فانه لا يبطل الصوم على المعتمد ويبطل الصلاة كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله أومضغ) من عطف الخاص على العام وذلك كسكره ذابت بشمه وابتلع ذوبها وفي العباب المضغ وحده فعل كثير مبطل (قوله نحو الاكل والشرب) مراده منه ومن قوله فان أكل قليلاً ما كول والمشروب أي وصول أحدهما الى الجوف مجزئاً عن نحو المضغ اذ المضغ فعل وقد تقدم حكمه (قوله الكثير سهواً) هذا لا يبطل الصوم ويبطل الصلاة ولذلك عطفه على ترك المقطر وعبارة العباب ومنها المقطر فبطل به ولو بلا مضغ وكذا بالاكل الكثير عرفاً من ناس أو جاهل الخ (قوله بأن قارنه) أي قارن الشك الركن (قوله ان طال زمن الشك) أي عرفاً والحاصل أن الصلاة تبطل باحد ثلاثة أشياء بمضي ركن مطلقاً وطول زمن وان لم يتم معه ركن أو لم يعد ما قرأه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن (قوله كقراءة الفاتحة) يعني في ابطال الصلاة وقوله ان قرأ منها أي السورة والتشهد الاول وقوله قدرها أي الفاتحة وقوله أو قدر بعضها أي الفاتحة وطال أي زمن الشك (قوله قبل طول الزمن الخ) مثله الامداد وينبغي زيادة قبل ثلاث وهو أعاد ما قرأه في حالة الشك كما علم مما تقدم آنفاً (قوله ما لو ظن الخ) الفرق أن الشك يضعف النية بخلاف الظن (قوله قطع الصلاة) ولو مستقبلاً تحققة (قوله بالوسواس القهري) زاد في الامداد الذي يترك الفقه بلا اختيار في الصلاة والايان وغيرهما قال في الابواب بأن وقع في فكره أنه لو ترد في الصلاة ما حكمه فلا مؤاخذه به قطعاً وبه يعلم الفرق بين الوسوسة والشك فهو أن بعدم اليقين وهي أن يستمر اليقين لكن يصور في نفسه تقدير التردد ولو كان كيف يكون الامر فهو من الهاجس الا في وكذا في الايمان بالله تعالى لان ذلك مما يتبلى به الموسوسون فالموأخذة فيهما من الحرج الخ (قوله الا ان شرع) قال في التحفة لانه لا ينشأ في الجزم بخلاف نحو تعليق القطع في النية يؤثر حالاً ومنافى الصلاة انما يؤثر عند وجوده اهـ (قوله وما بعده) أي بعد القطع وهو التردد في القطع أو في الاستمرار فيها (قوله عدم تعليق قطعها) بصور هذا بما اذا نوى تعليق قطعها أو تسكلم به وهو جاهل معذوره فيكون الابطال في حقه من حيث انه تعليق لا من حيث كونه لفظاً لاغتقاره في حق المعذور (قوله ولو محالاً) زاد في التحفة عادي وفي شرح الارشاد لا عقلاً فيما يظهر لان الاول قد ينشأ في الجزم لمكان وقوعه بخلاف الثاني وفي الابواب الذي يتجه ترجيحه الصحة في المحال العقلي دون العادي لان التعليق

مبطل فيها لم تبطل الا ان شرع في المنوى ولا يبطل الوضوء والصوم والاعتكاف والحج بنية القطع وما بعده لان الصلاة اضيق باباً من الاربعة (الشرط الخامس عشر) عدم تعليق قطعها بشئ فان علقه بشئ ولو محالاً فيما يظهر بطلت لما فاة الجزم بالنية

(فصل) * في مكروهات الصلوات ويكره الالتفات بوجهه فيها لانه اختلاس من الشيطان كما صح في الحديث (الالحاجة) فلا تباع ولا بأس بلع العين من غير الالتفات أما الالتفات بالصدر فيطل كما علم محاصر (ورفع البصر الى السماء) لانه يؤدي الى خطف البصر كما في حديث البخاري (وكف ٢٥٦ شعرة أو ثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بان لا يكفها ما ليس سجدا

معه (ووضع يده على فمه بلا حاجته) للنهي الصحيح عنه أما وضعها للحاجة كالشأوب فسنة لخبر صحيح فيه ولا فرق بين المعنى واليسرى لان هذا ليس فيه دفع مستقذر حسى (ومسح غبار جبهته) قبل الانصراف منها (ونسوية الحصى في مكان سجوده) للنهي الصحيح عنه ولانه كالذى قبله ينافي التواضع والخشوع (والقيام على رجل) واحدة (وقدعيها) على الاخرى (واصقها) بالاخرى) حيث لا عذر لانه تكلف ينافي الخشوع ولا بأس بالاستراحة على احدها ما طول القيام أو نحوه (والصلاة حاقنا) بالون أى بالبول (أو حاقبا) بالموحدة أى بالفاط (أو حازقا) أى بالريح للنهي عنها مع مدافعة الاخشين بل قد يحرم ان ضربه مدافعة ذلك ويندب أو يجب تفريغ نفسه من ذلك وان فاتت الجماعة (ان وسع الوقت) ذلك والاوجب الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر لحزمة الوقت (ومع توقان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أى اشتهاؤه بحيث يحتدل الخشوع لو قدم الصلاة عليه لا امره صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على العشاء وبأكل ما يتوفر معه خشوعه فان

فيه ينافي الجزم بخلافه في العقلي الخ واعلم أن المحال قسمان محال لذاته ولغيره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة لاعتقلا كالماشى من الزمن والطيران من الانسان فاتها الممتنع عقلا لا عادة كالإيمان من علم الله أنه لا يؤمن

(فصل في مكروهات الصلاة) *

(قوله اختلاس) أى اختطاف بسرعة وفي حواشي المنهج للشورى لعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع مناشيأ يأخذه وفي التحفة محل الكراهة اذا لم يفعل له لعبا والابطال صلاته (قوله الى السماء) مثلها ما علا كالسقف ايعاب (قوله) في حديث البخاري (لقظه ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتظن أو ليعطفن أبصارهم أى ما حالهم وأبهم الرفع لئلا ينكسر خاطره وقوله لينتظن بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل وفي رواية بضم الياء وسكون النون على البناء للمفعول (قوله) وكف شعرة أو ثوبه) أى ضمه وجهه فيه قص الشعر ويحتزم على الثوب ويشمركه أو ذيله أو يغرز عذيقه قال في النهاية وينبغي كما قاله الزركشى تخصيصه في الشعر بالرجل أما المرأة ففي الامر بنقصها الصغار مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحساق الخنثى بها قال كالتحفة ويسن لمن رآه كذلك ولومصلها آخر أن يحمله حيث لا فتنة (قوله ليسجد امعه) أى غالبا يدخل في ذلك صلاة الجنازة ويكره كشف الرأس والمنكب والاضطباع ولومن فوق القميص (قوله صحيح فيه) رواه مسلم اذا تناب أحدكم فليمسك يده على فمه فان الشيطان يدخل فيه (قوله ولا فرق الخ) جرى على هذا في التحفة والايهاب قال فيه بل المعنى أولى بذلك لانها الشرفها يكون الدفع بها أبلغ وفي حاشية الايضاح للشارح الاولى تقديم اليسرى في الوضع وكذلك م في شرح المنهاج والايضاح قال سواء أوضع ظهرها أم بطنها وقال القليوبي في حواشي المحلى الاولى بظهر اليسار (قوله غبار جبهته الخ) في الايعاب لغير حاجة والا فلا كراهة لعذره كالومسح نحو غبار جبهته يمنع السجود أو كماله (قوله على رجل واحدة) قال في التحفة نعم لا يكره الحاجة ولا الاعتماد على احداهما مع وضع الاخرى على الارس (قوله توقان الخ) في فتاوى الجلال الرملى كل ما حضر وتاقت نفسه اليه بحيث يشغل قلبه يقدمه حيث اتسع الوقت كوطء زوجته عند حضورها (قوله عن يمينه) تردد الشارح في التحفة في استثناء مسجده صلى الله عليه وسلم وجرى م في النهاية على الاستثناء واعتدله الزيادة والشورى وجرى م وغيرهما وقد جرى في التحفة على أنه لو كان على يساره فقط انسان أنه يصدق عن يمينه ان لم يمكنه أن يطأ طي رأسه ويصدق لالى اليمين ولا الى اليسار فكيف بسيد النوع الانساني

لم يتوفر الا بالشبع شبع ومحل ذلك (ان وسع) الوقت (أيضا) والاصل في وجوب الماسم (وأن يصدق في غير وسرته) المصنف عن يمينه أو قبالة

وان كان خارج الصلاة للنهي عن ذلك بل يصدق عن يساره ان تيسر والا فتحت قدمه اليسرى (ويحرم) البصاق (في المسجد)
 ان اتصل بشئ من أجزائه الخبر الصحيح انه خطيئة وكفارتها دفنها أى أنه يقطع الحرمه ولا يرفعها (ويكره أن يضع يده) اليمنى
 أو اليسرى (على خاصرته) لغير حاجة لصحة النهي عنه ولانه فعل المتكبرين ومن ثم لما هبط ابليس من الجنة كان كذلك وورد أنه
 راحه أهل النار أى اليهود والنصارى (وأن يخفض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قراءة السورة
 في الاولتين للخلاف في وجوبها (وقراءة السورة في) الركعة (الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب وهذا ضعف
 والمعتمد أن قراءتها فيهما ليست خلاف الاولى بل ولا خلاف السنة وانما هي ليست بسنة وفرق بين ما ليس بسنة وما هو خلاف
 السنة (الان سبق بالاولى والثانية فيقروها) أى السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانهما أذما أدركهما المأموم
 أول صلاته فان لم يمكنه قراءتها فيهما قرأها في أخيريهما ثلاثا لصلواته من ٢٥٧ السورة ولو سبق بالاولى فقط قرأها في الثانية
 والثالثة (والاستناد) في الصلاة

وحرمة صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كحرمة في حياته لانه حتى في قبره صلى الله عليه وسلم
 ر قوله وان كان خارج الصلاة) في التحفة وان لم يكن مستقبلا واعتمد م ر في النهاية
 وغيرها أن محل الكراهة حيث كان مستقبلا (قوله في المسجد ان اتصل الخ) محله ان
 بقى جرمه أما اذا استملكت في نحو ما مضى وأصاب جراً من أجزاء المسجد فلا حرمة كما في
 التحفة والنهاية (قوله يقطع الحرمه) أى دوامها (قوله وان يخفض رأسه الخ) أى عن
 أكمل الركوع وان لم يبالغ وأن يرفعه عن الظهور (قوله ولا خلاف السنة) هذا من عطف
 المرادف اذ هما شئ واحد على المعتمد أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينهما قوله
 ليست بسنة أى فهي مباحة في الاخيرتين وفي التحفة يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في
 الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الا قبل الامام أن يشتغل بدعاء فيه أو قراءة في
 الاولى وهى أولى اه (قوله والدعاء فيه) سبق ارتفاع التحفة صورة يطلب فيها الدعاء فيه
 ويرى م ر في فتاويه في تلك الصورة على الاستمرار في قراءة التشهد (قوله ككل مكروه)
 عبارة الشارح في الجماعه كل مندوب يتعلق بالموقف وأنه ذكره مخالفة وتفاوت به فضيلة
 الجماعة (قوله فتقوت به فضيلتها) قال المساوى نقلا عن السيوطى ولو فانت فضيلة الجماعة
 لم يفت ثواب التضعيف الذى هو عود بركة الجماعة بعضهم على بعض اه (قوله عن الصف)
 أى الذى من جنسه (قوله والعلو) في التحفة والهاية المداوى على ارتفاع يظهر حساوان
 قل الى آخر ما قالاه (قوله واقضاء المقترض الخ) وفي التحفة الانفراد هنا أفضل وعبر
 بعضهم بأولى ومع ذلك مال في التحفة الى حصول فضيلة الجماعة هنا وهو مخالف لقاعده
 (قوله ويكره الجهر) قال في الايماب وظاهر أن محله حيث لا عذر ولا كائن كثر اللفظ
 عنده فاحتاج للجهر ليأتى بالقراءة على وجهها فلا كراهة اه (قوله ينافيه الخ) في شرح

(الى ما يسقط) المصلى (بسقوطه)
 للخلاف في صحة صلاته حمى
 ومحل حديث يسمى قائما والأبأن
 كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن
 الارض بطات صلاته كما مر في
 بحث القيام لانه ليس بقائم بل
 معلق نفسه (والزيادة في جلسة
 الاستراحة على قدر الجلوس
 بين السجدين) أى على أقله أما
 الزيادة على أكثره بقدر التشهد
 الواجب فبطلة كما مر أن نظري
 جلسة الاستراحة مبطل كتفاوت
 الجلوس بين السجدين (واطالة
 التشهد الاوّل) ولو بالصلاة على
 الآل فيه (والدعاء فيه) لبنائه
 على التخصيف (وترك الدعاء في)
 التشهد الاخير) الخلاف في جوب
 بعضه السابق كما مر (ومقارنة
 الامام في أفعال الصلاة) بل
 وأقوالها للخلاف في صحة صلاته

٣٣ بافضل ل حمى هذه الكراهة من حيث الجماعة لانها لا توجد الاممها فتقوت فضيلتها ككل مكروه من حيث
 الجماعة كالانفراد عن الصف وترك درجة فيه مع سهولة تسبها والعلو على الامام والاختفاض عنه لغير حاجة ولو في المسجد والافتداء
 بالخالف ونحو الفاسق والمبتدع واقضاء المقترض بالمتنفل ومضى الظاهر مثلا على العصر وعكسهما (و) يكره (الجهر في موضع
 الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر) للمأموم (خلف الامام) لخالفته للاتباع المتأكد في ذلك (ويحرم) على كل أحد (الجهر)
 في الصلاة وخارجها (ان شوش على غيره) من نحو مصلى أو قارئ أو ناظم للضرب ويرجع اقوال المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف الامنه
 وما ذكره من الحرمه ظاهر لكن ينافيه كلام المجموع وغيره فانه كالصریح في عدمها الا أن يجمع بجملة على ما اذا خفي التشويش

(وتكره) الصلاة أيضا (في المزيله)
 يفتح الموحدة وضمها وهي موضع
 الزبل (والجزرة) وهي موضع
 الجزر أي الذبح لجمعة النهي
 عنهما ولما فيها من محاذاة
 النجاسة فان مسها به بعض يده أو
 محمله بطلت صلاته كما صر
 (والطريق في البناء) دون البرية
 للنهي ولا شتمال التلب بمرور
 الناس فيها وبه يعلم أن التعبير
 بالبناء دون البرية جرى على
 الغالب وأنه حيث كثر مرورهم
 جعل كرهت الصلاة فيه حيث
 وإن لم يكن طريقا كالطاف وفي
 الوادي الذي نام فيه صلى الله
 عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاة
 الصبح لانه ارتحل عنه ولم يصل فيه
 وقال ان فيه شيطانا (و) في (بطن
 الوادي) أي كل واد (مع توقع
 السبل) لخشية الضرر وانتفاء
 الخشوع (و) في (الكنيسة)
 وهي متعبد اليهود (و) في (البيعة)
 وهي متعبد النصارى وغيرهما من
 سائر أكنسة المعاصي كالسوق
 لانها مأوى الشياطين كالحمام
 (و) في (المقبرة) الطاهرة والمنبوذة
 ان جعل بينه وبين النجاسة طائلا
 لما صر في المزيله وبه يعلم أن
 الكلام في غير مقابر الانبياء

العباب يقبني حمل قول المجموع وان آذى جاره على ايذاء خفيف لانه يتسامح به بخلاف
 جهر يعطله عن القراءة بالكسبة فينبغي حرمة (قوله وضمها) في الایعاب الفتح أجود
 ومثله كل نجاسة متيقنة (قوله كثر مرورهم) في الامداد ما احتل طروقها وهي الصلاة
 بكره ولو في البرية وما لا فلا ولو في العمران فتعبرهم فيما صر على الغالب اه (قوله
 كرهت الصلاة فيه) قضية هذا الطرف أنه لو استقبل موضع مرور الناس ولم يكن المصلي
 فيه لا يكره قال في الایعاب لكن ينبغي أنه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل
 مجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس وكذا الوصل في نحو شبالة ود كان مطل عليها اه
 فيصل ما في التحفة من أن استقباله كالوقوف به على ما اذالم يعد عن الطريق على الوجه
 الذي ذكره في الایعاب ونقل سم في حواشي المنهج عن م ر أنه لو صلى حيث يقع المرور
 بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه والا كان غرض عفيفه ولم يذهب خشوعه فلا
 اه (قوله في الوادي الذي نام فيه) قبل هو وادي القرى شامى المدينة النبوية وجرم
 بعضهم بأن ذلك كان في مرجعه من خيبر قال القسطلاني ونوزع فيه (قوله ان فيه
 شيطانا) وفي الایعاب عن المجموع يسن أن لا يصلي في موضع حضر فيه الشيطان (قوله
 لخشية الضرر) قال بعضهم السبل مثال والافالعدو ونحوه مثله اه وأطلق في شروح
 المنهاج والارشاد والعباب وكذا م ر وغيره عدم الكراهة فيما عدا الوادي الذي نام فيه
 صلى الله عليه وسلم من بقية الاودية ويمكن أن يحمل على ما اذالم يخش ضررا من سبل أو
 عدو (قوله اليهود) في التحفة وقيل النصارى والبيعة معبد النصارى وقيل اليهود
 ومحل الكراهة كما في الایعاب ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من
 دخولها هذا ان كانوا يتركون عليها والافلاخ (قوله أمكنة المعاصي) في التحفة أو غضب
 كأرض غود ومحسر فيما يظهر (قوله لانها مأوى الشياطين) يؤخذ منه أن كل محل هو
 مأوى الشياطين تكره الصلاة فيه وفي الایعاب قال في الخدام قال بعضهم مأوى
 الشياطين كل موضع غير مأهل كالمغارات والشعوب والارحمة الخراب وقال صاحب
 الوافي كل موضع يتشوش الانسان منه ويحصل له الوهم والخوف منه مأوى الشياطين
 (قوله وبه يعلم) اذ لا نجاسة بمحاذيتها في مقابرهم وفي التحفة والنهاية أن علة النهي بمحاذاة
 النجاسة وفي التحفة لو دفن ميت بمسجد كان كذلك يعني تكره الصلاة ونقل ما يخالفه
 في الامداد عن الزين العراقي وأقره قال وكأه اغتفر محاذاة النجاسة حينئذ لسبق حرمة
 المسجد والالزم تنفير الناس منه اه (قوله مقابر الانبياء) قال في التحفة والنهي عن
 اتخاذ قبورهم مساجد فحرم الصلاة اليها لابتاق ذلك خلافا لمن زعمه لانه يعتبر هنا قصد
 استقبالها لتبرك أو نحوه على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما أفاده خبر لا تصالوا
 اليها الخ فحينئذ الكراهة لشيئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا منتف عن الانبياء
 والاول يقتضى الحرمة فيهم بالقيد الذي ذكرناه لانه يؤدي الى الشرك اه وذكره جميعه

في النهاية بأبسط مما في التحفة وألحق الجلال الرمي بغيرهم الشهداء وكذلك الخطيب وغيره وقال الشارح في الايعاب هو ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء اتم وأكمل كما يؤيده ما صح من رؤيته لهم صلى الله عليه وسلم على كينيات متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء انتهى ونظر فيه الجلال الرمي والتنظير واضح كيف وحياة الشهداء ثابتة بنص القرآن (قوله أو مسلخه) في الامداد هو محل سلخ الثياب أي طرحها (قوله ولوجديدا) كذلك بقية كتبه وخالفه م ر تبعاً لافتاء والده في الجديد ووافقه غيره (قوله لماصر) أي من كونه مأوى الشياطين (قوله لبشر غيرها) فاذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المرمى (قوله أو هي ثانيا) الاول ما اتفق عليه تفسيرا الشافعي في الام وغيره وتفسير الاصحاب والثاني للازهرى قال ابن الملقن في الاشارات قال الازهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فترك فيه ثمعلا لها الحوض ثانيا فعود من عطنها الى الحوض لتعمل وتشرب الشربة الثانية وهي العلل اه أي بعد النهل قال في التحفة وجميع مباركها البلاء او نهارا كالعطن لكنه أشد لان نقارها فيه أكثر ثم كراهة الصلاة في مواضع الابل بأحد شرطين بوجودها أو بنجاسة محلها فان اجتمعا فالكره اعلتين ومواضع غير الابل لا تكره فيها الصلاة الا عند نجسها وفي التحفة ان نحو البقر كالغنم لكن نظريه الزركشي اه واعتقد في النهاية أنها كالغنم قال وان نوزع فيه وذ كرم في حوائج المنهج ان الكلام اذا لم يوجد من المذكورات نقارها بفعل مشوش قال فالكره في عطن الابل مطلقا لمظنة النفار وفي غيرها بشرط النفار بالفعل وفا في ذلك لمراه وهو واضح فليكن هو المعتمد (قوله من الاستعلاء عليها) أي فهو بخلاف الادب (قوله كخطوط) قال في التحفة وزعم عدم التأثير به جافة فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا يداني لما صلى في نجاسة لها اعلام نزعها وقال ألهمني اعلام هذه وفي رواية كادت أن تفقني اعلامها وظاهر أن محل ذلك في البصير (قوله يستقبله) لانه يشغل القلب غالباً وفي الايعاب نقلا عن حاصل المجموع لا يكره الى نائم أو مبتل الى متحدثين يشغل بهم قال ويؤخذ منه أن محل عدم الكراهة الى النائم حيث لم يشغل به والا كليلته التي ربما تغلبه نفسه حتى يقع عليها أو تحدثه بالتمتع بها ونحو ذلك فظاهر كراهة الصلاة اليها اه (قوله ومحل) في نهاية م ر محل الكراهة في جميع ما لم يعارضها خشية خروج وقت زاد في التحفة وكذا فوات جماعة على الوجه وفي فتاوى م ر الكراهة حيث لم تكن راجعة الى ذات العبادة لا تمتع أصل الثواب بل قد لا تكون الحرمة مانعة منه كالصلاة في المغصوب وحينئذ فاعلم في الحمام لا ينافيه اه

(فصل في ستر المصلي)

(قوله لكل مصل) مثله من أحرم بسجود تلاوة أو شكر قلبوي (قوله أو متاع يجمعه)

(والحمام) أو مسلخه ولوجديدا
لماصر (وعطن الابل) وهو المحل
الذي تنحى اليه بعد شربه يشرب
غيرها أو هي ثانيا للتمني عنه
ولتشوش خشوعه بشدة نقارها
(و) على (سطح الكعبة) لما فيه من
الاستعلاء عليها (و) في (ثوب) أو
اليه أو عليه ان كان (فيه تصاوير
أو شئ) آخر (يلهي) عن الصلاة
كخطوط وكأدى يستقبله الخبر
الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم
صلى وعليه ثوب ذات أعلام فلما
فرغ قال ألهمني هذه (والتلمن)
للرجل (والتنقب) لغيره للتمني
عن الاول وقيس به الثاني (وعند
غلبة النوم) لقوات الخشوع
حينئذ ومحل ان اتسع الوقت
وغلب على ظنه استيقاظه وادراكه
الصلاة كاملة فيه والاحرم

(فصل في ستر المصلي)

(يستحب) لكل مصل (أن يصلي
الى شاخص) من نحو جدار أو
عمود فان لم يجد فنحو عصا أو متاع
يجمعه (قد رثي ذراع) فاكثر
أي طوله بقدر ذلك

(قوله لا نهى عنه الخ) قال الحلبي يحتاج الى الجواب عن حديث اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً اه وأقول يمكن أن يقال انه مع محاذاته لعينه اليمنى أو اليسرى يصدق عليه حينئذ أنه امام وجهه أو ان الحديث محمول على أدنى الكمال اذهى مع الكراهة معتد به في السترة اه أصل

وان لم يكن له عرض كسهم (بينه) أى بين قدميه (وبينه ثلاثة أذرع فما دون) ذلك (فان لم يجد) شاخصاً مما ذكر (بسط مصلى أو خط خطاً) من قدميه نحو القبلة وكونه طويلاً أو في ذلك للاخبار الصحيحة كخبر استروافى صلاتكم ولو بسهم وخبر اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها والمصلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة جعل بينه وبين حائطها قريبا من ثلاثة أذرع لانها قدر اماكن السجود ولذلك يسن التفريق بين كل صفتين بقدرها وصح جماعة خبر اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فان لم يجد فليتبصع عصافان لم يكن معه عصاف فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه وما اقتضاه هذا الخبر من الترتيب هو المعتد به لا فاللاسوى التابع له المصنف فلا بد من تقديم نحو الجدار

في الايعاب عن شرح سلم نحو العصا أولى من جمع المتاع اه ومع كونه أولى الظاهر انه يعتد بالمتاع وعبارة شرح المنهج ثم ان عجز عنه فلنحو عصا مغروزة كمتاع اه (قوله وان لم يكن له عرض) في فتاوى الشارح أن الخط بالمدايكفى في المسجد المبطل اذا جعل عليه علامة كحصى اه وقال أبو قشيرة ولو بدقة الشعرة (قوله بين قدميه) الذي جرى عليه الشارح في كتبه اعتبارها من العقب واعتمد روى الزيادة وغيرها ما اعتبارها من رؤس الاصابع هذا بالنسبة للقائم أما القاعد والمضطجع والمستلقي فالعبارة بما سأتى في فصل لا يتقدم على امامه كما يحسنه الشارح في التحفة (قوله ثلاثة أذرع) أى بذراع الأذى المعتدل وبه يعتبر أيضاً ثلثا الذراع في الشاخص المتقدم في كلامه ثم اعتبار الارتفاع محتص بالشاخص وأما اعتبار القرب بثلاثة أذرع فأقل فيشمل الخط والمصلى (قوله مصلى) في النهاية كسجادة زادت في شرح المنهج بفتح السين (قوله وكونه طويلاً) أى الى جهة القبلة لا عرضاً كما رجحه في الروضة قال في الايعاب ومقتضاه أن السترة لا تحصل اذا جعله كاهللال أو عرضاً من يمينه الى يساره كالحنافة لكن مقتضى كلام الحاروي وفروعه حصولها الخ والذي اعتمدته الشهاب الرملى في حواشيه شرح الروض والشارح في التحفة وغيرها وم ر في النهاية وغيرهم حصولها بما ذكر لكن الأولى كونه طويلاً كما هنا (قوله لانها قدر الخ) قال في الايعاب قبل ومسافة ما بين قدمي كل انسان ونهاية رأسه ثلاثة أذرع بذراع يده (قوله يسن التفريق الخ) أى ليكون كل صفة ستره للذى خلقه وهذا معتد بالشارح واعتمد م ر ان بعض الصفوف لا تكون ستره البعض آخر وهو الموجود في كتبه وان نقل عن سم ما يخالفه وفي التحفة أنه لا يعتد بستره ثم روى سطر اليه أو براحة نفور أو بامرأة قد يشغل بها أو برجل استقباله بوجهه والافه وستره اه (قوله وصح جماعة) منهم أحمد وابن المديني وابن المنذر وابن حبان وحسنه الحافظ ابن حجر وضعفه آخرون منهم ابن عيينة والبقوي وأشار الى تضعيفه الشافعي وحزم به في الروضة (قوله تلقاء وجهه) لكن الأفضل أن يجعله عن يمينه أو يساره بحيث يجاذى أحد حاجبيه كما صرحوا به ولا يصمد اليه بأن يجعله بين عينيه للنهي عنه فهو مكروه قال القليوبي في حواشيه المحلى الا في نحو جدار عريض يعسرفيه ذلك اه قال في التحفة ومع الكراهة هي ستره محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا مخرج لالذات كونها ستره قال القليوبي في حواشيه المحلى خرج المصلى كالسجادة لان الصلاة عليه لا اليه اه أى فيجعل بين عينيه (قوله ثم لا يضره ما مر) الظاهر أن مراده بنى الضرر في ما يشوق الخشوع لانه يسن للمصلى نظراً محل سجوده وهو داخل في سترته فلا يشوق خشوعه بالمرور حينئذ والافه فذهبنا عدم تأثير المرور في صحة الصلاة ولم يأخذ الشافعي بحديث مسلم من كون مرور الحمار والكلب والمرأة يقطع الصلاة وقال أحمد لا شئ في الكلب الاسود وفي قاي من الحمار والمرأة شيء (قوله التابع له المصنف) أى في جعله نحو العصا في رتبة نحو الجدار

وفي جعله الخط في رتبة المصلي وخالفه الشارح في ذلك واختلاف كلام م ر قال سم في
 حواشي المنهج اعتمد م ر أن العصا في رتبة الجدار والعمود وكذا الخط والمصلي في رتبة
 وهو الحق في المهمات ثم جزم باعتقادنا خير العما عن الجدار والعمود وبسوية المصلي
 والخط اه والذي جزم به في النهاية وشرح البهجة أن الخط مؤخر عن المصلي كتأخر العصا
 عن نحو الجدار وهو الذي اعتمده والده الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد فتخلص أن
 لم في المسئلة ثلاثة آراء والمعتمد منها ما قاله في النهاية وغيرها كالشارح (قوله نحو العصا)
 قال ابن الملقن في الاشارات مقصور ولا يقال عصاة قال الفراء أول من سمع من العرب
 هذه عصا أي وانما هي عصا وبعبارة * لعل لها عذروا أنت تلوم * والصواب عذرا اه
 (قوله ثم المصلي) الذي يظهر لي أنه لو سهل جمع المصلي ووضعها كالمنازع وكان يتوهم ثلثي
 ذراع فأكثر أنه لا يعتد بفرشه لتأخيرهم المصلي عن المنازع والمنازع شامل لما ذكره في
 الایعاب في التمثيل لنحو الامتعة كالثمن وقوب مطوي انتهى وسباني على الاثر أنه متى
 عدل الخ فراجع (قوله الى مادونها) قال في الایعاب لو رآه مستترا بالادون وشك في
 قدرته على ما فوقه حرم المرور فيما يظهر الخ ونحوه في الامداد وقال الشوبري هو قريب
 ارفاقت قرية عليه أو لم تقم قرية على خلافه (قوله مع القدرة عليها) قال في التحفة مع
 سهولته ولا يشترط تعذره وفي شرح المنهاج والبهجة لم يصر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها
 (قوله دفع الممار) في التحفة المتعدي بالمرور اذكره مكلفا في فتح الجواد خرج نحو
 جاهل عذر وغير المكلف فلا يجوز دفعهما وكذلك الامداد والتحفة وفي الایعاب الذي
 يتجرب نيب الدفع ولو غير مكلف لكن باطراف بحيث لا يؤذيه اه وهذا لا يخالف ما سبق بل يفيد
 اطلاقه وقال م ر لافرق بين البهيمية والصبي والمجنون وغيرهم لان هـ ذامن باب دفع
 الصائل والواصل يدفع مطلقا (قوله فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان لانه أي الا
 التشويش على المصلي ويحتمل ان المامنى فانما الحامل له على ذلك الشيطان فتح الباري أو
 معه شيطان قال الرافعي لان الشيطان لا يحسن أن يمر بين يدي المصلي وحده فاذا مر انسان
 وانقه (قوله ولواضرة) كذلك الامداد وفي الایعاب قال الاذري لاشك في حل
 المرور اذا لم يجدر طريقا سواء عند ضرورة خوف نحو بول أو لعد ذر يقبل منه وكل
 ما رجحت مصلحة على مقعدة المرور فهو في معنى ذلك اه وما ذكره في الضرورة ظاهر
 بخلاف ما بعده على اطلاقه اه كلام الایعاب وفي النهاية لم يرد يضطر الممار الى المرور
 بحيث تلزمه المبادرة الى أسباب التحنن كذا ونحو مشرف على الهلاك تعين المرور طريقا
 لا نقاذه اه وهذا هو المعتمد فليحمل كلامه هنا على ضرورة غير حاقة بل نقل الامام عن
 الائمة جواز المرور ان لم يجدر طريقا واعتمده الاسنوي والعباب وغيرهما (قوله من الاثم)
 هذه الاثمة زادها الكشميني في رواية البخاري لكن في فتح الباري ليست هذه الزيادة
 في نهي من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسند والمستخرجان بدونها

(قوله فعليه فعل الشيطان)
 واطلاق الشيطان على المارد من
 الانس شائع ذائع اه أصل (قوله)
 ولواضرة) ولم يتعرض للضرورة
 في فتح الجواد ولا في التحفة بل
 قال وان لم يجدر المار سبيلا وكذلك
 م ر في شرح البهجة وفي الایعاب
 الخ ماها اه أصل

ثم نحو العصا ثم المصلي ثم الخط
 ومتى عدل عن رتبة الى مادونها
 مع القدرة عليها كانت
 كالعدم (ويبد) له (دفع الممار)
 بينه وبين سترته (حينئذ) أي حين
 استتر بستره مستترية للشرط
 المذكورة لامره صلى الله عليه
 وسلم بذلك وقال فان أي فليقله
 فانما هو شيطان أي فليدفعه
 بالتدريج كالصائل ولا يزيد على
 مرتين والابطال صلاته ان والى
 ويسن اغير المصلي دفعه أيضا
 (ويحرم المرور) بينه وبين سترته
 (حينئذ) أي حين استتر بها
 للشرط ولواضرة وان لم يجدر
 المار سبيلا غيره لما ع من قوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار
 بين يدي المصلي ماذا عليه من الاثم

لكان ان يقف أربعين خريفا
خير له من أن يمر بين يدي المصلي
وهو مقيد بالاستتار بشرطه
المعلوم من الأخبار السابقة ولا
يحرم المرور (الا اذا) لم يقصر
المصلي فان قصر بأن (صلى في
قارعة الطريق) أو شارب أو درب
ضيق أو باب مسجد أو نحوها
كالحل الذي يغلب مرور الناس
فيه في تلك الصلاة ولو في المسجد
كالمطاف لم يحرم المرور بين يديه
(و) يحرم المرور في غير ما ذكر
(الا اذا كان) (الفرجة في الصف
المتقدم) فله المرور بين يدي
المصلي ليصلي فيها وان تعددت
الصفوف بينه وبينها تقصيرهم
بالوقوف خلفها مع وجودها
وحيث اتى شرط من شروط
السترة السابقة جاز المرور وحرم
الدفع ولو أزيلت سترته حرم
المرور على من علم به بخلاف من
لم يعلم به العدم تقصيره ويظهر أن
مثله ما لو استترت بسترته بها مقلده
ولا يراها مقلدا الممار

* (فصل) * في سجود السهو

(يسن سجدتان للسهو) في الفرض
والنفل للأحاديث الآتية وانما
يسن (بأحد ثلاثة أسباب الاول
ترك كلمة من التشهد الاول) لما
صح أنه صلى الله عليه وسلم تركه
ناسيا وسجد قبل أن يسلم وقيس
بالتسبيح العمد بل خله أكثر
والمراد به اللفظ الواجب في الأخير
فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات

قال ولم أره في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الائم فيحتمل
ان تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلا لانه لم يكن من أهل العلم
ولامن الحفاظ بل كان رواية وهي ثابتة في اليونينية من غير عزو (قوله لكان أن يقف)
قال الشوري ليس هذا جوابا أو أن يقف اسم كان وخريفا غميرا وانما التقدير لو يعلم ما عليه
لو وقف أربعين ولو وقف لكان خيرا له اه (قوله خريفا) ليست في رواية البخاري والذي فيه
لكان أن يقف أربعين خيرا له من مروره بين يديه قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما
أو شهرا أو سنة اه نعم للبرار أربعين خريفا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام (قوله
خريفا) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليها خيرا اسم كان لانها وان كانت نكرة الا أنها
وصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها فتح الباري (قوله ولا يحرم
المرور الا اذا لم يقصر الخ) كذا في نسخ الكتاب والصواب اما أن يقال يحرم الخ أو يقال
الا اذا قصر وهو ظاهر ثم رأيت في بعض النسخ ويحرم المرور الخ وهي ظاهرة فلتصلح
النسخ كذلك (قوله فان قصر الخ) لو تعدت عليه السترة حتى انحط لم يجزله الدفع على
المعتمد كما بينته في الاصل (قوله قارعة الطريق الخ) ألفاظ متقاربة فقارعة الطريق
أعلاها والشارع الطريق النافذ فهو أخص من الطريق والدرب كما في القاموس باب
السكة الواسع والباب الاكبر وكل مدخل الى الروم (قوله لتقصيرهم الخ) خرج بذلك
ما اذا لم يقصروا كما اذا جاءوا واحد بعد املاء الصفوف فأحرم ثم جروا احدا من الصف
قدما لم يصطف معه فان الفرجة الحاصلة بتأخر الجرو لم تحصل بتقصيرهم فلا يتخطى اليها
كما في التحفة وغيرها قال سم في حواشي المنهج نقلا عن مر لكن لو كانوا متضامين بحيث
لوتقصروا انسدت الفرجة فالتجبه أنهم مقصرون بترك تلك الفرجة حتى لا يمنع المرور
حينئذ الى تلك الفرجة مر (قوله جاز المرور) أي ولا كراهة لكنه خلاف الاول كما في
شرح المنهج وشرح التنبيه للخطيب والتحفة والنهاية وغيرها وقال مر في شرح البهجة
الوجه أنه مكروه (قوله مقلده) بفتح اللام هنا وفي مقلد المار في اليعاب وان لم يعلم
المار مذهبه لم يمار فيما لو استتر بالادون وكذلك الامدادوم وفي التحفة لوتعدا رضى
السترة والقرب من الامام أو والصف الاول مثلهما الذي يقدم كل محقق وظاهر قولهم
يقدم الصف الاول في مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص
بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول اه

* (فصل في سجود السهو) *

(قوله يسن سجدتان) قال الحلبي في حواشي المنهج نقلا عن اليعاب للشارح الا لامام
جمع يخشى منه التشويش عليهم اه (قوله والنفل) ومنه سجدتان التلاوة والشكر كما
في التحفة وغيرها ولا مانع من جبران الشيء أكثر منه خلافا لبعض المتأخرين نعم صلاة
الجنائز لا سجود فيها للسهو (قوله كالقنوت) أي كما أن المراد بالقنوت ما لا بد منه

فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات وقصد أن يتشهد بتهديين فترك أولهما

في حصوله قال م ر في النهاية بخلاف ترك أحد القنوتين كأن ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام الخ ونحوه المغنى للخطيب (قوله لم يسجد) خالفه في النهاية واعتمد السجود قال القليوبي ما قاله ابن حجر هو الوجه لأن التشهد إذا لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وإن عزم عليه الخ (قوله لذاتها) في الإيعاب فهو في كل ركعتين ليس مطلوباً لذاته بل للتشبيه بالقرائن الخ (قوله مثلهما) أي مثل القنوت والتشهد الأول في طلب السجود لتركه (قوله بأن لا يحسنهما) ذكر ذلك ليدفع به ما قد يقال أنه لا يحتاج لعدم قيام القنوت وجلس التشهد من الأبعاض إذ يلزم من ترك القيام ترك القنوت إذ لا يجزئه في غيره ومثلاً جلوس التشهد وترك القنوت أو التشهد مقتض لسجود السهم وفأجاب الشارح بأنه قد يتصور طلب السجود لأجل ترك قيام القنوت أو جلوس التشهد وحده وذلك بأن لا يحسنهما فسبق في حقه حينئذ أن يقف بقدرهما فإن فعل ذلك لم يسجد للسهم والسجود لترك القيام أو الجلوس وحده (قوله بقدرهما) أي زيادة على ذكر الاعتدال فاندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله وقيامه أي القنوت قال في الإيعاب أي من فعل نفسه أن لو قدر فيما يظهر ويحتمل الضبط بما يسعهما من معتدل القراءة فاذ لم يفعل سن له السجود (قوله يجب الاتيان الخ) يؤخذ منه أن المراد منها الواجب في التشهد الأخير وبه صرح في شروحه على العباب والارشاد والجمال الرمل في نهايته وغيرهما (قوله وأصحابه) لم يذكرهم الشارح في غير هذا الكتاب من كتبه وكذا غيره والذي رأيته في فتاوى ابن زياد أن استحباب ذكر الصب في القنوت لم يقل به أحد ولا يقاس ذكر الصب على الآكل وإن كان في كلام الرافي ما يقتضي استحباب ذكر الصب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير تصريح باستحباب ذلك في القنوت على أن ابن عبد السلام قائل بخلاف ذلك ومحمل كلام الرافي في غير القنوت إلى آخر ما قاله ابن زياد وذكر القليوبي في حواشي المحلى أن المتأخرين زادوا الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بعد القنوت قال وهذه ستة باسقاط القيام لها وسبعة بعده واحداً وثماناً عشر باعتبار كل منها فحملتها على هذا عشر ونوالخلاف في عدتها لفظي اهـ (قوله أو الجلوس لها) أي أن لم يحسنه على قياس ما تقدم (قوله وصورة السجود الخ) دفع به استشكل تصوره بأنه أن علم تركها قبل السلام أتى بها إذ محلها قبل السلام كسجود السهو أو علم تركها بعد السلام فأتى محل السجود (قوله أو بعد أن يسلم) أي علم المأموم ترك أمامه لها بعد أن يسلم المأموم وصورة الاستوى في المهمات وابن الع. ما د بغير ذلك ونظر فيه الشارح في الإيعاب (قوله كالكلام القليل) سبق في كلامه أنه كالكلمتين والثلاث وفي الصوم من التحفة أنهم ضبطوا القليل بثلاث وأربع ونضبط الكلمة بالعرف لا بما ضبطها به النحاة واللغويون (قوله أو الأكل القليل) مراده به المأكول وقلته تعرف بالعرف ولا يصح إرادة قلة

لم يسجد لأنه ليس سنة مطلوبة لذاتها في محل مخصوص (أو) كلمة من (القنوت) الراتب وهو الذي (في الصبح أو وتر نصف رمضان الأخير) قياساً على التشهد الأول دون قنوت النازلة لأنه عارض وقيامه وعود التشهد الأول مثلهما فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يحسنهما لأنه يسن له حينئذ أن يجلس ويقف بقدرهما (أو) ترك (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو الجلوس لها (في التشهد الأول) لأنها ذكر يجب الاتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الأول كالتشهد (أو) ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله أو أصحابه أو القيام لها في (القنوت) قياساً على ما قبلها (أو) ترك (الصلاة على الآكل) أو الجلوس لها (في التشهد الأخير) قياساً على ذلك أيضاً وصورة السجود لتركها أن يتيقن ترك أمامه لها بعد أن يسلم أمامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن يسلم ولم يطل الفصل (الثاني) من الأسباب (فعل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويبطل عمده كالكلام القليل ناسياً) أو الأكل القليل ناسياً (أو زيادة وكن فعلى ناسياً كالركوع)

وتطويل نحو الاعتدال بغير مشروع ناسيا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام وقيس غير ذلك عليه بخلاف ما يطل سهوه أيضا كالكلال والعمل الكثيرين لأنه ليس في صلاة ولا يسجد لما لا يطل سهوه ولا عده **كالاتفات** والخطوة والخطوتين) لالعهده ولا سهوه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد للفعل القليل ولا أمر به مع كونه فعلا (الان قرأ) الفاتحة أو السورة (في غير محل القراءة) كالركوع والاعتدال (أو تشهد في غير محله) كالجلوس بين السجدين (أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله) **كالكوع** (في سجدة) لذلك (سواء فعله سهوا أو عدا) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمر مؤكد كما كاد التشهد الأول ثم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد لان القيام محلها في الجملة ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقضية كلام المصنف أن التسبيح ونحوه من كل مندوب قولى مختص بعمل لا يسجد لنقله الى غير محله واعتده بعضهم لكن اعتد الاسنوى وغيره أنه

الفعل بالمضغ لان القليل منه وهو مادون الثلاث لا يطل الصلاة وان ندمه والمراد هنا ما يطل عده دون سهوه (قوله نحو الاعتدال) أى من الجلوس بين السجدين (قوله بغير مشروع) ضابطا المبطل فيه أن يزيد على الذكر المطلوب فيه قدر الفاتحة منه عدا وأن يزيد على المطلوب في الجلوس بين السجدين قدر أقل التشهد منه عدا وخرج بقوله بغير مشروع المشروع كالسجود في صلاته والقراءة في اعتدال الكسوف واعتدال الشارح في صفة الصلاة من التحنة أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعا لا يطل مطلقا (قوله لما صح) متفق عليه وهذا دليل على أن زيادة الركعة سهوا لا يبطل الصلاة وإن أبطل عدها وأنه يسجد لسهوها فقيس عليها زيادة كل ما يطل عده دون سهوه (قوله بعد السلام) استدلل به الحنفية على أن سجود السهو يكون بعد السلام مطلقا وعند المالكية إذا كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام وهو قول الشافعي حكاه في التحقيق أن الزيادة بعده كما في هذا الحديث وهو قول الشافعي في القديم وذهب أحد إلى أنه يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام وفي القديم للشافعي التخير ورجحه البيهقي والجديد المقتضى به عند الشافعية أنه قبل السلام مطلقا لأنه آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري وأجابوا عن سجوده بعد السلام في الحديث السابق أنفا في كلام الشارح بتعذر السجود قبله لأنه لم يعلم بالسهو إلا بعد السلام فالسلام قبل السجود وقع سهوا وعن حديث ذى الدين بأن ذلك كان واقعة حال فعلية طرقها احتمال أنه سهوا بالسلام الاول فوقع عن غير قصد وقد وقع في ذلك الصلاة أشياء من غير قصد فيكون السلام الاول كذلك وفي صحيح مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى ثمانا لاربعة كانتا رغبة للشيطان فهذه واقعة قولية نعم ومما يرد على أى حنفية حديث عبد الله بن بجمينة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بهم الظهر فقام من الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم ومما يرد على الامام مالك حديث ذى الدين المتفق عليه اذ فيه فصلان اثنين آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد الحديث فهذا سهوه كان بالنقصان للركعتين الاخرين ومع ذلك يسجد بعد السلام ومما يرد عليه أيضا حديث مسلم السابق فان فيه السجود قبل السلام مع الزيادة بقوله عقبه فان كان صلى خمسا الخ (قوله لم يسجد للفعل القليل) منه كما في الصحيحين صلاته صلى الله عليه وسلم وهو حال أمانة بنت بنته زينب فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد خلع صلى الله عليه وسلم نعله في الصلاة ووضعها عن يساره وغمز رجل عائشة في السجود وأمر بقتل الاسودين الحية والعقرب في الصلاة وأمر بدفع المار وأذن في تسوية الحصى (قوله الآن قرأ الخ) في التحفة نقل بعضه ككله وكذلك النهاية زاد في الاسباب ولولفظ التحيات (قوله أ...

لا فرق نم نقل السلام ونسب كبيرة الاحرام عدم ابطال وأفهم كلامه أن ٢٦٥ السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قولهم

مالا يبطل عمده لا بسجود سهو ولا لعمده ويضم اليها صور كثيرة كالقنوت قبل الركوع بنيتسه وكفر بيههم في الخوف غير التفريق الا في المأمورية (ولو نسي) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أي قيامه (لم يعد اليه) لنيل به بفرض فلا يقطع له سنة (فان عاد عالما بخبره عامدا بطلت) صلاته لعمده زيادة قعود (أو) عاد (ناسيا) أنه في الصلاة (أو جاهلا) بتحریم العود (فلا) بطلان لعذره وعليه أن يقوم اذا ذكر (ويستحب) للسهو) لان عمده فعله هذا مبطل أما المأموم فان انتصب امامه فتخلف عامدا عالما ولم ينوم فارقته بطلت صلاته لعمده فحش المخالفة ولا يعود ولو عاد امامه لانه امامه عمدا فصلاته باطلة أو ساهى ولا يجوز متابعتها في فارقته أو ينظره فان عاد معه عامدا عالما بطلت صلاته وان انتصب هو وجلس امامه للتشهد فان كان ساهيا لم يعتد بفعله اذ لا قصد له (ويجب) عليه (العود لمتابعة امامه) فان لم يعد بطلت ان علم وتعمدا أو عامدا سن له العود لان له قصدا صحيحا وكما أن المتابعة فرض كذلك القيام فرض وانما تخيير من ركع قبل امامه سهوا لعدم فحش المخالفة

لا فرق) هذا معتد الشارح لكن قيده في التحفة وغيرها بأن يأتي به بنية أنه ذلك الذكر أي بنية أن هذا تسبيح نحو الركوع مثلا وسبقه اليه شيخه شيخ الاسلام زكريا قال في فتح الجنود ولا تشترط النية في نقل الركن القولي والسورة واعتد الجاهل الرمي عدم السجود بنقل التسبيح وبالصلاة على الاكل في التشهد الاول وبالسجدة أول التشهد (قوله نقل السلام الخ) أي فيسجد لسهو جري على القاعدة ما يبطل عمده يسجد لسهو (قوله وكفر بيههم في الخوف الخ) عبارة شرح المنهج لوفرة هم في الخوف أربع فرق أي في صلاة ذات الرقاع وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا فانه يسجد أي الامام وغير الفرقة الاولى للسهو والمخالفة بالانتظار في غير محله اه مع زيادة يسيرة أي لان محل الانتظار الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في الخوف وفي الامن محله التشهد الاخير والركوع الذي تدرك به الركعة (قوله وحده) أي بأن جلس له ونسي التشهد (قوله أي قيامه) أي وصوله لمحيى جزئي في القيام تحفة ونهاية أي بأن لا يكون أقرب الى أقل الركوع من القيام والاعاد (قوله أنه في الصلاة) أو حرمة عوده تحفة ونهاية (قوله أو جاهلا) وان كان مخالفا لئلا نال هذا مما يخفى على العوام تحفة ونهاية زاد في الإيعاب وان بعد اسلامه (قوله اذا ذكر) أي فور تحفة ونهاية (قوله بطلت صلاته) قيده في التحفة بما اذا لم يجلس الامام للاستراحة ثم قال فان جلس لها جازله التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يقعه الامام على ما يأتي قبيل فصل المتابعة اه وكلامه قبيل فصل المتابعة كلما تردد في ذلك لكن ميل كلامه الى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه ومال اليه أيضا في الإيعاب بعد ترده فيه ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتد المغنى والنهاية خلافا للشيخ الاسلام في شرح الروض واذا قلنا بالبطلان هنا بأن لم يجلس الامام للاستراحة أو قلنا بالبطلان وان جلس لها فالباطل عند الشارح ما يبطل في تطويل جلسة الاستراحة وهو ما يبطل في الجلوس بين السجدين (قوله ويجب عليه العود الخ) محله ان تذكر قبل انتصاب الامام والافلا عود ولا يحسب ما قرأه قبل قيام امامه ومثله عند الجاهل الرمي ما اذا تخلف الامام للقنوت وسجد المأموم سهوا أو جهلا واعتد الشارح في التحفة في مسئلة القنوت لزوم العود مطلقا وان فارق الامام فان لم يذكر أو يعلم المأموم الا بعد رفع رأس الامام من السجدة الاولى وافق الامام فيما هو فيه وأتى بعد سلام الامام بركعة وفرق في التحفة بين القنوت والتشهد بفحش المخالفة من القيام الى السجود أكثر منه من القيام الى الجلوس وكلام الروضة والتحقق والخواهر والانوار يؤيد كلام الرمي (قوله قصدا صحيحا) أي باتقائه من واجب لمثله فاعتد بفعله وخبر بينه ما بخلاف الساهي لوقوع فعله من غير روية فكانه لم يفعل شيئا (قوله لعدم فحش المخالفة) قال في التحفة يرد عليه ما لو سجد وامامه في الاعتدال أو قام وامامه في السجود ثم بحث جريان التفصيل السابق في التشهد في هاتين المسئلتين لفحش المخالفة فيهما (قوله

أي استوائه قائماً (عاد) له نداء لأنه لم يتلبس بفرض (ولو تركه) أي غير المأموم التشهد الأول (عامد أفعاد إليه) عامدا عالماً (بطلت) صلاته (إن كان) وقت العود (إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما إذا عاد وهو إلى القعود أقرب أو كانت نسبتته إليه ما على السواء لكن بشرط ٢٦٦ أن يقصد بالنهوض ترك التشهد ثم يبدؤه العود أما لو زاد هذا النهوض عمداً

لأعني فإن صلاته تبطل بذلك والقنوت كالتشهد في جميع ما ذكر (و) منه أنه (لوني) غير المأموم (القنوت فذكره بعد وضع جبهته) لل سجود (لم يرجع له) لتلبسه بفرض (أو قبله) أي قبل وضعها على الأرض وإن وضع بقية أعضاء السجود (عاد) نداء لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسموان) بلغ حد الرأع (لزيادة ما يبطل تعمده) فإن لم يبلغه لم يسجد (الثالث) من الأسباب (إيقاع ركن فعلي مع التردد فيه فلوشك) أي تردده مع استواء أو رجحان (في) ترك شيء معين من (ركوع أو سجود أو ركعة أتى به) وجوباً لأن الأصل عدم فعله (وسجد) لتردده في زيادة ما أتى به (وإن زال الشك قبل السلام) لتردده حال الفعل وهو مضعف للنسبة (الأذا زال الشك قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة) فلا يسجد لأن ما فعله واجب على كل تقدير فلم يؤثر فيه التردد (فلوشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً لزمه أن يني على الأقل) وإن أخبره كثيرون بأنه صلى أربعاً اذ لا يجوز له الرجوع إلى قول غيره في النقص ولا في الزيادة لبطان الصلاة بكل منهما

أي استوائه قائماً) أي وصوله لحد يجزئ في القيام (قوله عادله ندبا) قال الشارح في شرح العباب وبحث الأذرعى أنا حيث قلنا هنا وفيما مر بجواز العود كان أولى للنفرد ومام القليلين دون امام الجميع الكثير لأنه لا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشي التشويش على المأمومين بلههم أو نحو مسن له تركه وقد يؤخذ من هذا التقيد ندب سجود السم وللإمام بذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعل وإن خشي منه تشويشاً اه كلام الأيعاب بحروفه (قوله تبطل بذلك) أي بمجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاختلاله بالنظم (قوله ومنه) أي من الثاني من أسباب سجود السم و (قوله بعد وضع جبهته) ظاهره وإن لم يضع بقية أعضاء السجود وصرح بإعتماده في شرح العباب لكن المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يعود مهمما بقي من أعضاء السجود شيء لم يضعه (قوله حد الرأع) قال الزيادي في شرح المحرر نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المداير هنا في السجود على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع إلى آخر ما قاله (قوله مع التردد فيه) أي في زيادته (قوله وهو مضعف للنسبة) أي التردد فلا يكون حال تردده في زيادته جازماً بأنه من الصلاة ومضعف النسبة خلل فيسجد لجبره (قوله وإن أخبره كثيرون) أي ما لم يبلغوا عدد التواتر والحاصل أنه متى بقي عنده تردده مع الأخبار لزمه البناء على الأقل ومتى لم يبق ذلك لم يجز له البناء عليه على أنه في الحقيقة لم يعمل بخير وانما عمل بما حصل عنده من اليقين وإن كان سببه الخبر ومثل ذلك ما إذا صلى في جماعة بلغوا عدداً التواتر فيكتفي بفعلهم كما في الأيعاب والتحفة والخطيب في المغنى والافتناع وقال الزيادي في شرح المحرر قرر شيخنا البلقيني في درسه وكان شيخنا الرمي يقرره أيضاً في درسه ثم أخبر أنه وجد بخط والده أن الفعل ليس كالقول لأن الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول والمعتمد الأول اه وإذا لم يبلغوا عدداً التواتر قال سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع فهل يتعين على المأموم مفارقة الإمام أو يجوز له انتظاره قائماً فافعله بتذكر أو يشك فيقوم فيه نظراً لعل الأقرب الثاني اه (قوله في النقص) محله حيث لم يورثه الأخبار تردداً أو الأخذ بقوله وعبر في الأيعاب بقوله متى أورثه الأخبار أنه تردده في الأخذ به والأفلا قال ولا أثر للأخبار بعد السلام مطلقاً نعم إن أورثه عنده شكاً في ندب الإعادة كما يحتمل الزكشي الخ (قوله على كل تقدير) أي فلا تردده هنا في الزيادة لأن المشكوك في كونها ثالثة أو رابعة لا بد من الاتيان بها على كلا التقديرين قال في التحفة ولوشك في تشهده أهو الأول أو الآخر فإن زال شكه فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى تردده في كونه واجباً أو نهياً

بخلاف فهو الطواف له الأخذ بأخبار غيره بالنقص (وا) ترددهم (زال الشك) فإن كان قد زال (في غير) الركعة أو (الآخرة لم يسجد) لأن ما فعله منها مع التردد واجب على كل تقدير (أو) زال (فيها) أي في الآخرة (سجد) لأن ما فعله منها قبل (التي ذكره في الزيادة)

فلو شك في ترك بعض معين سجدة أو في ارتكاب منهي فلا أوهل بسجدة لسهو أو لا يسجد له أو هل يسجد له سجدة بين أو واحدة بسجد أخرى علما بالأصل في جميع ذلك والحاصل أن المشكوك فيه كالمعدوم غالبا (و) من غير الغالب أنه (لا يضر الشك بعد السلام في ترك ركن) لأن الظاهر مضى الصلاة على التمام (الالتفات وتكبيره الاحرام) فإنه يضر الشك فيه ما ولو بعد السلام قلزمه الاعادة لانه شك فيها بالاعتقاد قلزمه الاعادة كما لو شك هل نوى الفرض ٢٦٧ أو النقل أو هل صلى أولا (و) الا الشك في

(الطهارة) وغيرها من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع آخر وفي غيره من أنه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة الا في الطهارة فإنه يكفي تيقن وجودها ولو قبل الصلاة لقولهم يجوز الدخول فيها بطهر مشكوك فيه (و) يسجد المأموم لسهو (و) عمد (امامه المتطهر وامامه) أي امام امامه المتطهر أيضا وان كان سهو امامه أو امام امامه قبل القدوة لتطرق الخلط فيه مما لصلاته من صلاة امامه ومن ثم يسجد (وان تركه لامام) فلم يسجد (او) بطلت صلاة الامام كان (أحدث قل اقامها) وبعد وقوع السهو منه أو فارقه أما المحدث فلا يلحقه سهوه اذ لا قدوة في الحقيقة وان كانت الصلاة خلف المحدث جماعة لان ذلك بالنسبة لحصول الثواب فضلا لا لترتيب عليه أحكامها وعند سجود الامام المتطهر يلزم المأموم متابعتها فيه مسبوقة أو ما كان أو موافقا فان تخلف عامدا عالما بطلت صلاته وان جهل سهوه (الا ان علم المأموم خطأ امامه) في السجود

أو بعده وقد قام بسجد لانه فعل رائدا بتقدير انتهى (قوله معين) أي كالقنوت قال شيخ الاسلام في شرح المنهج بخلاف الشك في ترك بعض مبهم اضعفه بالابهام وبهم - ذا علم أن للتقييد بما عين معنى خلافا لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين انتهى قال الشويزي في حواشي المنهج بأن شك هل ترك منذ وباب المعنى الشامل للهيات والابعاض أو يتيقن تركه مندوب وشك هل هو بعض أو هيئة واقصر شيخنا الزياي في تقريره على الثاني والوجه الاول الخ (قوله ومن غير الغالب) أي الذي هو ان المشكوك فيه كالمعدوم فان المشكوك فيه بعد السلام من الفروض كالمأق به والمراد بالسلام الذي لا يحصل بعده عود الى الصلاة والافسكانه لم يسلم (قوله قلزمه الاعادة) ما لم يتذكر العصة وان طال الفصل قاله في شرح العباب شوبري وخروج بذلك نية القدوة فلا يضر الشك فيها في غير الجمعة (قوله في موضع) أي في آخر باب الشك في نجاسة الماء (قوله في موضع آخر) أي باب مسح الخف فقد نقله فيه بالنسبة للطهر عن جمع واعقده شيخ الاسلام والجمال الرمي وغيرها وجعلوا كلام المجموع على ما اذ لم يتيقن الطهر قبل الشك (قوله الا في الطهارة) هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيرها من بقية الشروط هنا وفي شرح الارشاد فاشتراط في غيرها وجودها وتيقن عند الدخول في الصلاة وان طرأ الشك بعد ذلك واشتراط في الطهارة تيقن وجودها ولو قبل الصلاة وان لم يوجد اليقين عند الدخول فيها وأطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيرها من الشروط وكذلك الجمال الرمي في النهاية والزياي في شرح المحرر وغيرهم (قوله أي امام امامه) يعني امام امام الامام كأن اقتدى مسبوقة عن سها فلما قام المسبوق ليعمل صلاته اقتدى به آخر وهكذا (قوله فيهما) أي في سهو الامام وعمده (قوله يلزم المأموم متابعتها) استثنى الشارح في اليعاب من ذلك مسئلة وهي لو سجد الامام قبل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم تلزمه متابعتها قال بل لا تجوز كما لا يخفى اه وخالفه في التحفة فقال تابعه وجوباً ثم يشهد وعليه فهل يعيد السجود رأيان قضية الخادم نعم والذي يتجه أنه لا يعيد اه مخلصا وفي نهاية الجمال الرمي بعد كلام التحفة الذي أفتى به الوالد انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد انتهى (قوله بطلت صلاته) أي بهوى الامام للسجدة الثانية لانه سبقه بركنين أي ان تعمدوا الا فلا بطلان وفي حواشي المنهج للشويزي ما حاصله ينبغي كما وافق عليه م ر البطلان ان تخلف بقصد عدم السجود بمجرد سجود الامام الاول بل وقبل قلبه بالسجود اه (قوله أو بكاتبته) قال في اليعاب

للسهو بأن علم أنه سجد لغیر مقتض كنه وض قليل (فلا يتابعه) فيه اعتبارا بعبقيدته نعم يلحقه سهوه بسجوده لذلك فيسجد له ولو علم غاظه وهو ساجد معه لزمه العود الى الجلوس ثم ان شاء فارقه وسجد أو انتظر سلامه ثم يسجد ويتصور علم المأموم بطلان الامام في ذلك بقوله ذلك بعد سلامه أو بكاتبته أو بخبره معصوم لا بغير ذلك لاحتمال أنه شك في فعل بعض معين وذلك يقتضي السجود

وان علم المأموم انه أتى به قبل ان يقرأه (ولا يسجد المأموم لنفسه خلف امامه المظهر) لانه يتحمل عنه سهوه في حال قدومه كما يتحمل عنه القنوت وغيره أما المحدث فلا يتحمل عنه لمصر ونحوه بقوله خلف امامه ما لو سجدت من غير ان يقصد ان يسجد لله تعالى لا يتحمل وانما لحقه منه وامامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عده تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولو ظن المأموم سلام امامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (أعاد السلام معه) أي مع امامه أو بعده لا امتناع تقدمه على سلام امامه (ولا يسجد) لانه سهو حال القدوة كالونسي نحو الركون فانه يأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تذكرك قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهوا فانه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذكر المأموم في تشهد ترك ركن) فان كان النية أو تكبيرة الاحرام تبين بطلان صلاته كما مر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام صلى ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا للمسبق أن يقوم لما عليه الا (بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمد والاغما ما أتى به وزمه العود الى الجلوس وان كان ٢٦٨ الامام قد سلم ثم القيام الى الاتيان بما بقي عليه (ولا يسجد) للسهو فيما اذا أتى

أو بإشارة مفهومة (قوله وان علم المأموم الخ) أي لان علم المأموم بذلك لا يرفع طلب السجود عن الامام لما أنه لا يأخذ بقول غيره مع شكه في ذلك (قوله وغيره) أي كالجهر والسورة وسجود التسلاوة ودعاء القنوت والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول من الذي أدرك في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء اه حواشي شرح الروض (قوله لمصر) أي في قوله اذا قدوة في الحقيقة (قوله تعدى الخلل الخ) أي بدليل أنه قد يلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة المأموم وان لم يوجده دخل في صلاته كما اذا كان على الامام نجاسة ظاهرة وكان أميا أو سني أنه كان كافرا بخلاف صلاة الامام لا تتأثر بخلل صلاة المأموم (قوله سلم المسبوق الخ) أي ثم تذكر قبل طول الفصل والاستأنف ومجمله ان أتى بعلينكم أو نوى الخروج معه من الصلاة أو نوى أنه بعض سلام التحلل والافلا يسجد (قوله ما لو سلم معه) أي فانه لا يسجد لو وقع سهوه بالسلام في حال القدوة هذا اعتماد الشارح وخالفه فيه الجلال الرمي (قوله صلى ركعة) مجمله اذا لم يكن المتروك بعد الركوع الاخير والأتى بالمتروك وبعباده فان لم يكن بعده شيء كالسلام أتى به وان طال الفصل ولا يسجد ولما قال النووي في المنهاج ولو ذكر في تشهد ترك ركن قال الشارح في النعقة غير سجدة من الاخرة لمصر في ركن الترتيب وغير السلام لمصر فيه الخ (قوله ولا يجوز له الخ) أي ما لم ينو الفارقة كما هو ظاهر (قوله أي بركعة) فيه ما مر آنفا (قوله من نية سجود السهو) أي في حق الامام والمنفرد دون المأموم التابع لامامه لان أفعاله تنصرف لمحض المتابعة من غير نية منه والمراد بالنية أي يقصد السجود عن السهو عند شروعه فيه من غير تلفظ فان تلفظ بها بطلت صلاته (قوله في اعتقاده) منه أن

بالركعة بعد سلام امامه لوجود سهوه حال القدوة (أو شك في ذلك) أي في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام (أي بركعة بعد سلام امامه) أيضا (وسجد) ند بالان ما فعله مع التردد محقق للزيادة (واذا سجد امامه) للسهو (لزمه متابعتها) كما مر مع ما يستثنى منه (فان كان المأموم مسبوقا بسجد معه وجوبا ان يسجد) لاجل المتابعة (ويستحب أن يعيده) أي يسجد السهو (في آخر صلاة نفسه) لانه محل السجود (وسجد السهو وان كثرت السهو من نوع أو أكثر (سجدتان) للتابع (كسجود الصلاة) أي كسجودتيها في الاقل والاكمل وما يندب فيها وما بينهما فان سجد واحدة بنية الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته بخلاف

ما اذا بدله الاقتصار عليها بعد فراغها ولا بد من نية سجود السهو (ومحل سجود السهو) سواء سها بقص يقصد أو زيادة أم بهما (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يتخلل بينهما وبين السلام شيء فلا يجوز فعله بعد السلام لان فعله قبله هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري ولو اقتضى عن يراه بعد السلام وتوجه على المأموم سجود سهو في اعتقاده سجده هو قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتبارا بعبقريته ولا يفتقره الموافق لتسجد معه لانه فارق بسلامه وقد يتعدد السجود بصورة لاحكاما كما مر في مسئلة المسبوق (ويغوت) السجود (بالسلام عامدا) بأن كان ذاكر السهو عما يابان محله قبل السلام لقوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) يغوت بالسلام (ناسبا ان طال الفصل) عرفا بين السلام وتيقن الترتيب بأن مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو نسيانا لغوات محله وتعد البناء بالطول وكذا لو لم يرد وان قرب الفصل

(قوله سواء أقتت المأموم أم لا)
خالف في ذلك في النهاية فقال ولو
اقتدى في الصبح يصلي سنتها يسجد
فيما يظهر أن لم يتمكن من القنوت
خلفه فان فعله فلا يصح عمل عليه
ما ذكره الزركشي في خاتمه تبعاً
للقومى اهـ (قوله كخروج وقت
الجمعة الخ) أى اذا خرج وقت
الجمعة بعد العود كما صرح به
الشارح وغيره وقولهم ويحرم أن
علم ضيق الوقت الخ مراده يحرم
ذلك اذا علم ضيق الوقت قبل
العود فانهم اهـ جل الليل ونقل
في الاصل عن فتاوى مرانه عند
ضيق الوقت في الجمعة يحرم عليه
العود ولا يصير عائداً اهـ وقال
في الاصل فاعلم مر رجوع الى هذا
عما نقله عنه من والقلوبى من أنه
يصير عائداً اهـ

(فان قصر) وأراد (عاد الى
السجود) ندباً بلا حرام ان لم يطراً
مناف كخروج وقت الجمعة لا قباع
واذا عاد اليه بأن وضع جبهة
بالارض ولو من غير طمأنينة صار
عائداً الى الصلاة ويان انه لم يخرج
منها حتى يحتاج الى سلام ثان
وتبطل بطرق مناف كالحدث بعد
العود وتصير الجمعة ظهراً ان خرج
وقته بعد العود ويحرم ان علم ضيق
وقت الصلاة لاخراج بعضهم عن
الوقت

يقضى الشافعى بالحنفى في صلاة الصبح فيسن للشافعى السجود قبيل سلامه وبعد سلام
امامه سواء أفى المأموم بالقنوت أو لم يأت به لان سجوده لترك امامه القنوت لا ترك نفسه
لان تركه يتكمله الامام ومن ثمة لو اقتدى الشافعى في صلاته الصبح عن يصلى الظهر أو سنة
الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أقتت المأموم أم لا لان ترك المأموم له يتكمله
عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضى السجود في عقدة المأموم اذا لقنوت عند
المأموم في الظهر أو سنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له ثم المأموم ان أمكنه القنوت في
الصبح وادراك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت أى كأن يقتصر على قوله
أسأل الله ان تغفر لي يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم وان لم
يفرغ من القنوت الا بعد جالس الامام بين السجدين كره له التخلف للقنوت وان هوى
الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للسجدة الاولى بطلت صلاته لانه سبق بركنين
فعلين واعلم ان سجود الشافعى للسهو وخلف الحنفى لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب
السجود من الشافعى اذا صلى خلف الحنفى في الصلوات الخمس وان لم أقف على من نبه
عليه وذلك لان الحنفى لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الا قبل بحيث لو صلى
فيه عليه صلى الله عليه وسلم سجد للسهو ويترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد الا قبل يتوجه بسجود السهو على المأموم فتنبه له (قوله بلا حرام) فان كبر
للافتتاح بطلت صلاته ان علم وتعمد كما هو ظاهر (قوله كخروج وقت الجمعة) أى فلا
يسجد حيث دلان السجود محل قبل السلام ويخرج وقت الجمعة يلزمهم اتمامها ظهراً
واذا عاد لم يصير عائداً الى الصلاة كما في ألقا الاسنوى وحواشى المنهج للزيادى والجلابى
واستقر به الشارح في الایعاب ورأيت في عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم في حواشى
المنهج عن مر أنه يحرم العود واذا عاد اليه صار عائداً ووجب اتمامها ظهراً اذا خرج
الوقت (قوله للاتباع) عائداً الى المتن وذلك كونه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً فقبل
له فسجد للسهو وبعد السلام متفق عليه (قوله بأن وضع جبهة) اعتمده الشارح في شروحه
على الارشاد والایعاب وزاد في التحفة وكذا ان نواء على ما أشعر به قول الامام والغزالي
وغيرهما وان عتله أن يسجدتين أنه لم يخرج من الصلاة اهـ وهذا معتقد الجمال الرملى
وغيره (قوله وبان أنه لم يخرج) عطف تفسيراً اذا المراد بكونه صار عائداً أنه لم يخرج لأنه
خرج ثم عاد كما صرح به الامام وغيره وصوبه الزركشى لاستحالة الخروج منها ثم العود اليها
من غير تحريم (قوله حتى يحتاج الى سلام ثان) لان سلامه الاول بان أنه غير معتد به لوقوعه
في حال السهو (قوله ان علم ضيق وقت الصلاة) نقله في التحفة عن جمع قال وفيه نظر لان
الموافق لما مر في المدأ أنه ان شرع وقضى من الوقت ما يسعه الم يحرم عليه ذلك ثم قال ولك
أن تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعه ما يسع أقل مجزئ من أرككانها
بالنسبة لحاله عند فعلها اما اذا قلنا بالنسبة للوقت الوسط من فعل نفسه وهو ما جرت عليه

﴿فصل في سجود التلاوة﴾ وهو في أربع ٢٧٠ عشرة آية منها سجدة تاليج وثلاثة في المقفل في النجم والانشقاق وقرأ (يسن)

في شرح العباب في تصورها أنه يسجد بها بالنسبة لآقل الممكن من فعله لا لحد الوسط فاذا شرع فيها ولم يبق بالفسحة للثاني اتجه ما قالوه لحرمة مدحها حينئذ إلى آخر ما أطال به في التحفة فراجعها منها إن أردته

﴿فصل في سجود التلاوة﴾

(قوله منها سجدة تاليج) نص عليه الخلاف أي حنيقة في الثانية وعلى الثالثة الأخيرة لخلاف مالك فيها (قوله والسمع) أي غير قاصد السماع قال في التحفة لجميع آية السجدة أي جميع حروف الآية كما في الأيعاب (قوله في النحل يؤمرون) وقيل يستكبرون وقيل في النمل يعلنون وفي ص ما تب وفي فصلت تعبدون وفي الانشقاق آخرها وسبب الخلاف في ذلك النظر إلى تمام آية السجود فقط أو إلى ما يتبعها من الثناء على المطيع وذم غيره قاله الزركشي قال الحلبي في حواشي المنهج والاولى أن يسجد عند المحل الثاني لتجزيه على القولين لأنه لا يطول الفصل بقراءة الآية الثانية ولا يكره السجود مراعاة للقول الثاني إلى آخر ما ذكره الحلبي وهذا لا يخالف ما سبق في الآتي سجدة ص والانشقاق إذا المعقد فيما عداها ما أن آخر آية السجدة فيه الثانية ورأيت في فتاوى السيوطي إذا قرأ في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم أو في حم فإن استكبروا إلى يسأمون يسن له السجود ولا يحتاج إلى ضم ما قبله وهو قوله لا يسجدوا إلى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل إلى قوله تعبدون (قوله كافر) نقل الشويري عن سم ما يقصد به وإن كان جنباً ووجه الحلبي بأنه لا يمنع مع الجنابة من التلاوة قال وقرر ذلك شيخنا الزيادي الخ (قوله بأن ربي اسلامه) هذا معقد الشارح اعتمده الزيادي في شرح المهر وروا حاشية شرح المنهج الاطلاق وإن لم يرج اسلامه وأفتى به الجلال الرملي قال لأنها مشروعة في الجملة (قوله وصبي) نقل الشويري عن سم وإن كان جنباً (قوله في القيام) أي في غير صلاة الجنائز ومثل القيام بدله وخرج بذلك القراءة في غيره فلا سجود لها لعدم مشروعية في ذلك (قوله ونحو الدرة) في الأيعاب عدم السجود لسماع قراءة الجاهل مطلقاً (قوله والذنب الذين تكلموا وبحث في الأيعاب عدم السجود لسماع قراءة الجاهل مطلقاً) لعدم مشروعية (قوله زاد في التحفة ومن بخلاء ونحوه) (قوله حل القراءة) أي ولو كانت من امرأة بحضرة أجنبي والحرمة بشرطها معارض (قوله عدم كراهتهما) في الأيعاب لا يرد عدم السجود لقراءة السورة قبل الفاتحة مع كراهتهما لأن القيام محل القراءة في الجملة كما صرحوا به فاعتزف فيه ما لم يغتر في غيره (قوله وإلهما) أي السامع والمستمع إن سجد القارئ أكثر من تأ كده إذا لم يسجد وتأ كده حينئذ للمستمع أكثر من تأ كده للسامع كما في التحفة (قوله وإلهما) ما لا يقتضيه أي يجوز ذلك قال في التحفة والنهاية والاولى أن لا يقتدى به وفي حواشي شرح المنهج للشويري الظاهر أنه يجوز أن يقتدى بعمل في سجدة مثلاً فاذا سجدها فارقه وسلم أو في الثانية من سجود السهو (قوله غير قراءة نفسه) قال

سجود التلاوة للقارئ) لا تبايع (والمستمع) أي قاصد السماع (والسامع عند قراءة آية سجدة) لما صحت من سجود الصحابة رضوان الله عليهم لقرآنه صلى الله عليه وسلم وهو المستمع أكد وخرج الاصم فلا يسجد وإن علم سجود القارئ ولا يجوز لمن ذكر الاعتدال آخر الآية والاصم أن آخرها في النحل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي ص وأتاب وفي حم السجدة يسأمون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والاعتماد مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت له بأن ربي اسلامه ولم يكن معانداً وصحبي ومحدث ومصل قرأ في القيام ونارك لها وملك وجني ولكل قراءة (القراءة التام والجنب والسكران والساهي) ونحو الدرة من الطيور المعلة فلا يسن السجود لسماع قراءتهم لعدم مشروعية ما وعدم قصد ما فالشرط محل القراءة والسمع أي عدم كراهتهما وإن لم يتدبا (ويتأكد) السجود (المستمع) أكثر منه للسمع ولهما (إن سجد القارئ) لما قيل إن سجودهما متوقف على سجوده ولهما الاقتداء به (ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه) من مصل وغيره والابطال صلاته إن علم وتعمد (الا المأموم فيسجد إن سجد امامه) وإن لم يسمع قراءته (والا) بان سجد دون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف عنه في سجوده لها وإن لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) في

في الایعاب أو اقراءة نفسه قبل الصلاة وان لم يطل الفصل فيما يظهر (قوله ان علم وتعمد) بخلاف ما اذا نسي أو جهل قال في الایعاب وان لم يكن قريب عهد بالاسلام (قوله في الثانية) هي ما اذا تخلف المأموم عن الامام في سجوده لقراءة نفسه فاذا نوى المفارقة امتنع عليه السجود لسجود امامه (قوله ولو علم الخ) أي سلم المأموم بسجود امامه والحال أن الامام في السجود هو المأموم وجوبا فاذا رفع الامام رأسه والمأموم هاو لزم المأموم أن يرفع مع الامام ولا يجوز له السجود حينئذ قال في الایعاب والظاهر أنه لو لم يرفع رأسه ولكن ظهر له أنه لا يدركه فيه بأن رآه تنهيا للرفع منه أخذ في الهوى لاحتمال استقراره في السجود فان استقر واقفه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهته لزمه الرجوع معه الخ ويجرى هذا كما في العباب وشرحه فيما اذا هوى مع الامام لكن تأخر اذ ركع ضعف أو بطل حركة أو نسيان (قوله بخلاف المأموم) قال في التحفة ومنه يؤخذ ان المأموم في صبح الجمعة اذا لم يسمع قراءة امامه لا تنس له قراءة سورتها وقراءته لما عدا آيتها يلزم منه الاخلال بسنة الموالاة اه وخالفه الجمال الرملي فجري على أن المأموم يقرأ حينئذ سورتها وقد وقع بين الشارح وشخص من المصريين والزياي مناقشة في هذه المسئلة ينتهي في الاصل وان الشارح احتج على الزياي بقول الروضة يكره للمأموم قراءة آيتها وعمله بعدم التمسك من السجود الخ (قوله لكل) أي من منفرد أو امام أو مأموم قال في الایعاب ولا يجوز له السجود لها ولو بعد مفارقتها أو سلامه وان قصر الفصل خلافا لما نقله الزكشي وغيره لما مر أن الشرط عدم كراهة القراءة والاستماع اه (قوله ويسن للامام الخ) أطلقه كما هنا في التحفة وفتح الجواد قال في الامداد وان طال الفصل وفي الایعاب هو قريب قال في تحفة تنقي ذلك من قولهم لا تضي الخ وفي النهاية ان قصر الفصل وسبقه اليه غيره كشيخ الاسلام والمزجد والاسنوي وغيرهم وهو ظاهر وقد وافق عليه في التحفة فيما اذا تركه الامام قال فيسن للمأموم بعد السلام أن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو اذعزل لانها لا تقضى على المعتمد اه فليكن كذلك في صورتها وان جرى في شرح العباب على أن الطول لا يضر في هذه أيضا وفي الایعاب التأخير المذكور له لا يشوش على المأمومين ومنه يؤخذ أنه لو آمنه لفقته المأمومين ندب له فعلها من غير تأخير وليس يبعد اه (قوله بتكرار القراءة) قال في الایعاب وكذا بتكرارها مع آيتها الخ (قوله كفي اهما سجدة) قال في الایعاب ان نوى الكل أو أطاق والا فلما نواه فقط فيما يظهر أخذ اماما في نظيره ذلك فيما لو تعدد السهو اه واعتقد فيه أن له أن يعدد السجود بعدد القراءة وكذلك الامداد وفتح الجواد أخذ من قولهم لو طاف أسابع ولم يصل عقب كل من له فضلا عن الجواز أن يوالي ركعاتها وكذا في الایعاب كذا يقال بمنزلة هنا وبعبارة فتح الجواد له أن يكرر السجود بعددها كما يشتهر اه

ان علم وتعمد فيه حاول ينو المفارقة في الثانية ولو علم والامام في السجود فرفع وهو هاو ورفع معه ولا يسجد أما المصلي المستقل بأن كان اماما أو منفردا فيسجد لقراءة نفسه في القيام ولو قبل الفاتحة ولا يكره له قراءة آيتها بخلاف المأموم ويكره لكل مصلي الاصفاء الى قراءة غيره الا المأموم لقراءة امامه ويسن للامام تأخير السجود في السرية الى السلام (ويتكرر السجود) ندبا (بتكرار القراءة ولو في مجلس وركعة) لتجدد السبب مع توفية حكم الا قول فان لم يوفه كفي لهما سجدة ومن يكرر للحفظ كغيره وانما يسن للامام التكرير للسجود ان أمن التشويش على المأمومين والامام يسن له ذلك ويسن أن يسجد حيث قرأ آية السجدة على ما مر

(قوله وكذلك الامداد) وبعبارة قضية تعبيرهم بكفاه انه يجوز له التكرير وقول الشارح كافي زرعة لا يسجد الا واحدة يرد بقولهم ولو طاف أسابع ولم يصل عقب كل سنته سن فضلا عن الجواز ان يوالي ركعاتها كما والاها فكذا يقال بمنزلة هنا وبعبارة فتح الجواد له أن يكرر السجود بعددها كما يشتهر اه

(الاذقراها في وقت الكراهة) يسجد ٢٧٢ في وقت الكراهة فلا يسجد لحرمته فيه كما مر (أو) قرأها (في الصلاة بقصد

(قوله الا اذا قرأها الخ) واذا قرأها في غير هذين الحالتين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة حيث قال وانما لم يؤثر قصده السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه اه وظاهر الامداد عدم الصحة لانه نفي سنية القراءة فليست مشروعة وصرح في الایعاب بأنه لا يسن السجود لعدم مشروعية القراءة قال كهسي في صلاة الجنائز ومثله الاسني لشيخ الاسلام وأقره الحلبي كشيخه الزياي في حواشي شرح المنهج وقال العناني في حاشية شرح التحرير وافقه م ويمكن أن يقال أراد في التحفة بنفي التأثير في الحرمة فلا يسجد أيضا ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين الم تنزّل وغيره في صحيح الجمعة وغيره واسـتثنى في النهاية الم تنزّل في صحيح يوم الجمعة (قوله من شروط الصلاة) أي وعدم طول الفصل عرفا بين آخر الآية والسجود (قوله سائر سنن الصلاة) فيستقبل بوجهه مع صدره ويستتر بغيره ويبتلع بالنية ويسلم ثانيا وينوي الخروج والحاضر بالتسليم ويفترش قبلها ويتورك بعدها ويضع أنفه وكل يديه وركبتيه ورجليه ويتحرى الذكر ويوجه أصابعه للقبلة ويفرشها ويضعها ولا يكف شعرا ولا ثوبا ولا يسن القيام لها ان كان جالسا كما في التحفة والنهاية قال في الایعاب بل المختار تركه وان سجد في الصلاة كبر للهوى ولا رفع منها ولا يسن رفع اليدين ولا جلسة الاستراحة بعدها قال في التحفة ولا تجب له اية وفي النهاية تجب ويلزم المصلي أن يقتصد قائما ثم يركع لان الهوى من القيام واجب زاد في النهاية ويسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن اه والله أعلم

* (فصل في سجود الشكر) *

(قوله كحدث عرفه) خلافا لشيخ الاسلام في شرح المنهج وخروج بظاهرة ما لا وقع له كحدث درهم فقير وان دفاع ما لا وقع لاندفاعه عادة لو أصابه (قوله أو ولد) قال الشوري ولو ميتا لانه ينفع في الاسخرة اه ويؤخذ منه أن يكون قد نفخ فيه الروح اذ هو الذي يبعث يوم القيامة وينفع ان أذن الباري (قوله أو جاء أو مال) أي بشرط حلهم أو الالم يكن ذلك نعمة (قوله وقدم غائب) قال في الایعاب يحمل الفرح بقدمه ويعد نعمة (قوله ونصر على عدو) أي بشرط الحل كما في التحفة والنهاية (قوله عن ذكر) أي عنه أو عن نحو ولده أو عن عامة المسلمين (قوله وكسرت المساوي) أي عن أعين الناس حلبي وفيه التنظير في كلام من قال لا يسجد له (قوله وبما بعده) هو قوله من حيث لا يحتسب (قوله في حصول الولد) أي لو جود الوطء في كثير مع عدم وجود الولد فوجوده معدود في العادة نعمة ظاهرة لا دخل فيها قال في الایعاب وأيضا فهو ان تسبب في أصل الولد فلا تسبب له في خاتمه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة اه (قوله والعافية بالدواء) في الایعاب وان تسبب فيها بالدواء لا تسبب عادة الى فعله البتة بخلاف من اتجر فان حصول الرجح يسبب الى فعله عادة فلا يسجد له الا ان فرض أنه رجح كثير لم يعد مثله فلا يبعد نسيب السجود له

السجود فقط فلا يسجد) لعدم مشروعيته واحتقن (فار فعل) عامدا عالما (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا بخلاف ما لوضم الى قصد السجود قصد استحسان مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في سجدي التلاوة والشكر من شروط الصلاة والنية مع تكبيرة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيه ما سائر سنن الصلاة التي يتأني مجيئها هنا

* (فصل في سجود الشكر) *
(ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا وسواء كانت له أم لنحو ولده أم لعامة المسلمين وذلك كحدث معرفة أو ولد أو نحو أخ أو جاء أو مال وان كان له مثله وقدم غائب ونصر على عدو (واندفاع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب توقعها أم لا عن ذكر كنجاة من نحو غرق أو حريق وكسرت المساوي لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه امر يسره خر ساجدا وخرج بالظاهرين ما لا وقع له عادة كحدث درهم وعدم رؤية عدو حيث لا ضرر فيها وبما بعده ما لو تسبب فيهما تسببا تقضى العادة بحصولهما

حيث قلناه من حدوث المال السابق وكذا يقال في زرع أو غرس وفي نحو زيادة التيل
ان وقف عن ابان زيادته ثم زاد على خلاف العادة اه (قوله وبالهجوم) أى وخرج بالهجوم
والمراد بالجرصة للهجوم والحدوث مرفوع بالمراد وقوله استقرار فاعل خرج المقدر وقوله
واندفاع بالجرم عطوف على النعم أى واستمرار اندفاع النعم كما يدل على هذا تعبير التحفة
بقولها وخرج بالهجوم فيهما استقرارهما اه ثم هذا قد أقره الشارح وشيخ الاسلام
والجمال الرملى وغيرهم وعقبه في التحفة بقوله كذا قبل وقد يعكر عليه قولهم في مواضع
لا تظر لذلك لاننا نأمر به الا اذا لم يمرضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له
ظهير بخلاف الهجوم بقيد المذكورين اه وأراد بقوله بقيد به الظهور من حيث
لا يحتسب وقد علم من ذلك أن التحفة لم تخالف في الحكم بل في التعليل (قوله فاسق)
أى فلا سجود لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا اصرار لعدم فسقه وجرى على هذا شيخ
الاسلام وأقر الشارح صاحب الارشاد عليه في الامداد والاياعاب أيضا وجرى الجمال
الرملى على أنه يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة مطلقا ونقله عن افتاء والده ووافقه عليه
الزيادى وغيره وقال في التحفة بعد أن فسر العاصى في المنهاج بالكافر أو الفاسق المتجاهر
مانصه قال الاذرى أو مصر ولوعلى صغيرة لان مصيبة الدين أشد انتهى وظاهره يوافق
كلام الجمال الرملى الآن يقيد بغلبة معاصيه على طاعاته ويدل على التقييد كلامه في
الامداد وغيره (قوله شكر اعلى السلامة) ظاهره ان المبطل بالفسق لا يسجد وبه يصرح
كلام التحفة والذي في الامداد ان قصد زجره سجده مطلقا والشكر على السلامة مما ابتلى
به لم يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الرأى أقبح اه وأحال على هذا في فتح الجواد
وجرى عليه الجمال الرملى في النهاية وغيرها وكذا غيره وفي الايعاب لا فرق بين أن يكون
الساجد فاسقا أو لا مثله أو أسوأ حاله منه ثم قال والاكمل أن يضم للسجود عند حدوث
أو اندفاع ما هو الصدقة وصلاة ركعتين اه فتخلص أن للشارح في المسئلة ثلاثة آراء
(قوله ظاهر الخ) يعنى أن في بعض النسخ بدل قول ورؤية فاسق متظاهر ويظهرها
للمتظاهر مانصه ورؤية فاسق متظاهر ظاهره الوجه الاحسنية أن هذه أخص من الاولى
وأيضا في الاولى شبه تناف اذا قوله لرؤية فاسق متظاهر يقيد بعدم طلب السجود لرؤية
غير الفاسق المتجاهر وقوله بعد ذلك ويظهرها الخ يقيد بأن المختص به المتظاهر انما هو
اظهارها فقط وأيضا فيها شبه تكرار باقامة الظاهر مقام الضمير والا فحقه أن يقول
ويظهرها له فان ضمير له يرجع على المتظاهر كما لا يخفى قال الحلبي في حواشى المنهج والظهار
للفاسق المذكور وغيره أن يقول في سجوده جهر الحمد لله الذى أنعم على بكذا ودفع عني
كذا وعافاني مما ابتلى به فلانا اه لكن ظاهر كلام الايعاب يخالفه حيث قال وليس من
الظهار السجود بحضرة الاعى الان علم به اه فظاهره الاكتفاء بالعلم وان لم يجهر بما
ذكروا يمكن أن يكون المراد العلم بأن السجود من أجله وذلك في العاصى يتوقف على الجهل

وبالهجوم المراد به الحدوث استقرار
النعم وان دفاع النعم فلا يسجد
له لاستغراقه العسر في السجود
(و) يسن أيضا (لرؤية فاسق
متظاهر) بقسقه ومنه الكافر
قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم
لرؤية المبطل الآتى ومصيبة الدين
أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه
السجود شكر اعلى السلامة من
ذلك (ويظهرها للمتظاهر) المذكور
حيث لم يخف منه فتنة أو مفسدة
له ليتوب وفي بعض النسخ فاسق
متظاهر ظاهره أى أحسن

(قوله والاياعاب أيضا) عبارة
الاياعاب عدل أى صاحب العيوب
عن تعبيرهم بالعاصى الى الفاسق
تبعالكثيرين قال أبو ذرعة وغيره
وهو متعين وعليه فلا يسجد
لمرتكب صغيرة وان اصر الان
غلبت معاصيه التى يتجاهر بها
طاعته خلافا لمن اطلق السجود
برؤية المصر لان لا يفسق بالاصرار
بل بالغلبة المذكورة كما سبق
انتهت أصل

به فخره وفي التحفة ويظهر هاند بالهجوم نعمة وان دفاع نعمة مالم يكن بحضرة من يتضرر
 بذلك وذ كر قبل ذلك في التحفة أيضا الا ان تجددت له ثروة أو جاء أو ولد بحضرة من ليس له
 ذلك وعلم بالحال ان لا ينكسر قلبه اه (قوله أو رؤية مبتلى) المراد برؤيته سماع صوته
 ولا يلزمه تكرار السجود الى ما لانهاية له فيمن هو ساكن بازاراته مثالا لا نأمر به كذلك
 الا اذا لم يجد أهم منه يقدم ويسر لمن رأى مبتلى أن يقول سر احييت لا يسمع المبتلى الحمد
 لله الذي عافاني عما ابتلا به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا رواه الترمذي وحسنه
 ومنه أن من قال ذلك لم يصبه ذلك البلاء دائما ما عاش قال ابن العماد ويمن لمن رأى
 المبتلى أن يغض بصره لخبره في مسند أحد وفي التحفة انما يسجد لرؤية المبتلى السليم
 من بلائه وان كان مبتلى ببلاء آخر فيما يظهر (قوله وشكرا على قبول الخ) قالوا في
 التحفة والنهاية وشرح المحرر انما يتقدم منه أنه ينوي الشكر بها ولا يتناقض قوله هم سبها
 التلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة أي ولاجل هذا لم يتطهر هذا لما في سجود الشكر
 من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة ومحض الشكر اه فعلم
 منه أنه يكفيه أن ينوي بها الشكر وحده قال القليوبي في حواشي المحلى قوله على قبول
 توبته أي تقع كذلك وان لم يلاحظه أو لم يرفه الخ نعم الاولى أن ينوي الشكر على قبول
 توبة داود وأما ان نوى بها سجدة التلاوة فانه لا تصح كما صرح بذلك الحلبي وكلام غيره
 يفيد الاعملى وجهه ضعيفا في المذهب انما سجدة التلاوة (قوله داود) قال الدبريني في
 طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب داود عليه السلام نظر الى امرأة جاره أول نظرة
 ثم غرض طرفه ولا اثم في ذلك ثم انتهى أن تكون زوجته بالحلال فخرج زوجها في الغزو
 فقتل من غير أن يتسبب داود في قتله بشيء هذا أعظم ما ورد في قصته وما زاد على هذا فباطل
 الى آخر ما قاله ورأيت في اليهود المحمدية للشعراني ما نصه في الحديث كانت خطيئة أخي
 داود النظر أي بسبب النظر وذلك أنه نظر بعين قلبه الى غير الله بغير إذن وأنه رفع رأسه
 بغير صالحة تقدمة اذا لا كبر مكفون بأن لا تقع منهم حركة ولا سكون الا بعد تعبيرية
 صالحة واذا نظر أحدهم الى شيء من سلام غفلة أو سهو وعوقب على ذلك وتسمى خطيئة
 فكأن خطيئة داود كونه لم يحرم رتبة صالحة لما أراد رفع رأسه لأنه نظر الى محرم كما يقع
 لغيره الى أن قال الشعراني واياها أن تنظر الى امرأة أجنبية ولو جأفة فان ذلك
 لم يقع منه لعصمته وهذا جواب فتح الله به ولم أره لاحد قبلى وهو في غاية الوضوح اه وهذا
 مأخذ صوفي نفيس لكن فيه ان النظر من غير قصد ليس من الذنوب بل هو من الاعراض
 البشرية التي تجوز على الانبياء وأن قوله تعالى له تسع وتسعون نجمة الخ يخالف ظاهر هذا
 الجواب (قوله أو جاء اه) في الابعاب ولو عاميا مخالفا اه (قوله فارقه) ويكون معذورا
 فلا يكره له ذلك كما في المجموع ابعاب (قوله أو انتظره قائما) قال في النهاية وتحصل فضيلة
 الجماعة بكل منهم ما وانتظاره أفضل اه ويسجد المأموم وسجود السهو وبعد سلام امامه

(أو رؤية مبتلى) يلية في نحو بدنه
 أو عقله للاتباع (ويسرها) ندبا لتلا
 يتأذى بالانظار نعم ان كان غير
 معذورا قطع في سرقة ومجلود
 في زنا ولم يعلم توبته أظهر اه
 وكروية من ذكر سماع صوته
 (ويستحب) سجود الشكر (في)
 قراءة (آية ص في غير الصلاة)
 للاتباع وشكرا على قبول توبة
 داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم
 ويحرم فيها (فان يسجد فيها) لها
 (عامدا عالما بالتحريم بطلت)
 صلاته وان كان ناعيا امامه الذي
 يراها فيها أو ناسيا أو جاهلا فلا
 ويسجد للسهو اذا سجدها امامه
 فارقه أو وانتظره قائما * (فرع)
 يحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة
 من غير سبب ولو بعد صلاة وسجود
 الجهرلة بين يدي مشايخهم حرام
 اتفاقا ولو بقصد التقرب الى الله
 تعالى

(قوله في طهارة القلوب الخ) فيه
 أيضا وقال ابن معود وابن عباس
 كان سأل ابن بطلقها وقيل انما
 كان خاطبا فسأله ان ينزل عن
 خطبتهما وليس في شيء من هذا
 اثم اه ما أردت نقله منه اه أصل

جبر الخلال صلاة الامام بايقاع سجود الشكر فيه لان تعمده مبطل للصلاة في عقيدة المأموم
اصح لما اعتقده انما للامام كان كسهو فيخلق المأموم فيسجد له بعد سلام الامام (قوله
ما يكون كفرا) قال الشارح في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام مانصه قد صرحوا بان
سجود جهلة الصوفية بين يدي شياطينهم حرام وفي بعض صورهم ما يقتضي الكفر فعلم من
كلامهم أن السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد
السجود للمخلوق والحرام أن يقصده الله معظم ما به ذلك المخلوق من غير أن يقصده به
أولا يكون له قصد اه كلام الاعلام بحروفه والله أعلم

(فصل في صلاة النفل)

شرع ليكمل نقص الفرائض بل واي يقوم لكن في الآخرة لاني الدنيا مقام ما ترك منها بهذر
كسبان وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث قال في التحفة وزعم أن
المنذور قد يفضل كابر امعسر وانتظاره وابتداء سلام ورده مردود بان سبب الفضل
في هذين اشتمال المنذور على مصلحة الواجب وزيادة اذ بالابرازال الانتظار وبالابتداء
حصل أمن أكثر مما في الواجب اه وأنت خير بانه قد سلم ذلك وأورد وجه ما فضل
به النفل على الفرض بلفظ الرد فراجع بانصاف (قوله ما يثاب على فعله) أي انها ألقاظ
مترادفة على المعتمد والخلاف في الاسم فقط فان بعض المسنون أكد من بعض اتفاقا قال
سم فيه ان في ترادف هذه الالفاظ بحسب النسبة للحسن لانه أعم اشموله الواجب والمباح
أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اه قال الآن يراد
الترادف بالنسبة لبعض ما صدقته أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أولعيرهم
قليتأمل (قوله بعد الشهادتين) منه تعلم أن المراد بالعبادات البدنية ما يشمل اللسانية
قال في التحفة ويليه الصوم وقيل الحج فان كاه على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة
وقيل الصوم فالج وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد أي عرفا مع الاختصار
على الاكدم من الآخر والافصوم يوم أفضل من الركعتين وقس على ذلك اه ومنها تعلم أن
المراد بالبدنية ما يشمل المالية كاللسانية بدليل ذكره الزكاة فيها فصارا خارجا بالبدنية
القلبية قال في التحفة العمل القلبي لعدم تصور الرياء فيه أفضل من غيره اه والمراد ان
التطوع بالعبادات القلبية كالتوكل والتفكر والصبر والرضا والخوف والرجاء والمحبة
أفضل من التطوع بالعبادات البدنية وكذا يقال في المفروض وما في الایعاب الى أن
الزكاة في الصلاة قال والذي يظهر من السنة أن الأفضل بعد الزكاة الصوم فالج فالحج فالحج
والاشتغال بالعلم الشرعي وبتزدد النظر في الأفضل منها وقضية أحاديث أن الثاني أفضل
نعم ان احتيج في ناحية الى الجهاد أكثر كان أفضل اه (قوله بخلاف الاستسقاء) أي فان
أباحنيقة ينكرها (قوله للخلاف في وجوبه) القائل به أبو حنيفة (قوله بخلاف سائر
الرواتب) فيه أنه قد نقل عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الصبح ونقل القول به

وفي بعض صورهم ما يكون كفرا

(فصل في صلاة النفل)

وهو لغة الزيادة وشرعا ما عدا
الفرض وهو كالسنة والمندوب
والمستحب والمرغب فيه والحسن
ما يثاب على فعله ولا يعاقب على
تركه (أفضل) عبادات البدن
بعد الشهادتين (الصلاة) ففرضها
أفضل الفروض وتطوعها أفضل
التطوع ولا يراد الاشتغال بالعلم
وحنظ القرآن لانهم فرض
كفاية وأفضل الصلاة (المسبوبة
صلاة العبد) الا كبر والا صغر
اشبههما الفرض في الجماعة وتعيين
الوقت وللخلاف في وجوبهما
على الكفاية وتكبير الا صغر
أفضل من تكبير الا صغر للنص
عليه (ثم الكسوف) للشمس (ثم
الخسوف) للقمر للاتفاق على
مشروعيتها بخلاف الاستسقاء
وتقديم كسوف الشمس لتقديمها
في القرآن والاختيار ولان الاتفاق
بها أكثر من الاتفاق به (ثم
الاستسقاء) لتأكد طلب الجماعة
فيها ولعموم نفعها (ثم الوتر)
للخلاف في وجوبه بخلاف سائر
الرواتب (وأقله ركعة)

لكن الاقتصار عليها خلاف الاولى (وأكثره إحدى عشرة) ركعة للأخبار الصحيحة في ذلك وما بينهما أوسطه وانما يعمل (بالاوتار) امثالنا وهي أدنى الكمال أو خمسة أو سبعة أو ثمانية أو كل مما قبله ولا تجوز الزيادة على إحدى عشرة بنية الوتر ورواه أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة حسب فيها سنة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاة الليل ومن ثم كانت سنة غير الوتر (ووقته بين) فعل صلاة ٢٧٦ (العشاء) وان جدها تقديمها (وطلوع الفجر) الصادق للإجماع ثم ان أراد قبل

النوم كان وقته المختار الى ثلث الليل والافهوا آخر الليل (وتأخيره بعد صلاة الليل) من شعور اتية أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطلق قبل النوم أو فاتتة أراد قضاءها ليلاً أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتراً (أو) تأخيرها (الى آخر الليل) فيما اذا كان من عادته أنه (يستيقظ) له آخره بنفسه أو غيره (أفضل) من تقديمه أو له خبر مسلم بذلك وعليه يحصل اطلاق بعض الاخبار أفضلية التقديم وبعضها أفضلية التأخير ويتأني هذا التفصيل فيمن له تهجد يعتاده ثم الوتران فعلى بعد نوم حصلت به سنة التهجد أيضاً والاصح كان وتراً لا تهجد فبينهما عموم وخصوص من وجه (ويجوز وصله) أي الوتر لكن (بتشهد) في الركعة الأخيرة وهو افضل (أو بتشهدين في الآخرين) اثبت كل منهما لا باكثر من تشهدين ولا بهما في غير الأخيرتين لانه خلاف

عن بعض الحنفية واختر أبو زرعة تبعه المالكية والحنابلة ان ركعتي المغرب المتأخرتين أفضل الرواتب بعد ركعتي الفجر اقول الحسن البصري بوجودهما أيضاً وقول سعيد بن جبير لو تركتهما خشيت أن لا يغفر لي الآن يريد الشارح خلاف المذاهب الاربعية والا فقد نقل في شرح العباب ما ذكرته في سنن الصحيح والمغرب فراجع (قوله الاقتصار عليها) أي لانها في نفسها خلاف الاولى وعند أبي حنيفة والثوري لا يصح الاقتصار عليها لكن فيه أنه مخالف للسنة الصحيحة والخلاف لا يراعى حينئذ فتشابه عليها (قوله ولا تجوز الزيادة الخ) أي ان زاد بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخير في الفصل ان علم وتعمد والاصح نقلاً مطابقاً (قوله أو صلاة نفل مطلق) معطوف على الاول وقوله وهو الصلاة الخ جملة معترضة (قوله أفضل) خبر المبتدأ الذي هو وتأخيرها (قوله أو قبله) في الاعباب قد يستغنى من ذلك المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الامر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد وذكر الحديث ثم قال ولو بدله تهجد بعد الوتر فالاولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه اهـ (قوله أو غيره) أي بأن يوقظه غيره فالمدار على وجود الاستيقاظ سواء كان بنفسه أم بغيره (قوله ويتأني هذا التفصيل) أي انه ان كان يشق يقطعه آخر الليل آخره والا فلا (قوله بعد نوم) أي بنية الوتر ويتفرد الوتر بصلاة قبل نوم بنية الوتر ويتفرد التهجد بصلاة بعد نوم لا بنية الوتر (قوله أفضل من الوصل) قال في التحفة والمنايع له الموجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن ثم كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير واحد منهم انه مفسد للصلاة للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر مرة فاعلى صحته اصلاً (قوله بثلاث) أي سواء اقتصر عليها أو فصلها عما قبلها واما اذا وصلها فلا يقرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة لئلا يلزم خلوها قبلها عن السورة أو قطوبيلها على ما قبلها أو القراءة على غير ترتيب المصحف أو على غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة قاله ابلهيني قال في التحفة نعم يمكن أن يقرأ فيها الوتر بخمس مثلاً المطرفين والاشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شي مما ذكر اهـ وقد بينت وجهه في الاصل وفي التحفة وغيرها يسر أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اهـ زاد في الاعباب رافعا صوته بالثالثة في سبحان الملك القدوس اذ هو الذي يكرر ثلاثاً (قوله مثابرتة) أي مواظبته وأشبع

الوارد والفصل بالسلام من كل ركعتين ان وتر بثلاث فأكثر فضل من الوصل بقسمه لانه أكثر أخباراً وجملاً الكلام (واذا وتر بثلاث) فالسنة انه (يقرأ) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة (الكافرون وفي الثالثة) المعوذات (يعني قل هو الله احد والمعوذتين للاتباع) ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر لما صح من شدة مثابرتة صلى الله عليه وسلم عليهما أكثر من غيرهما ومن قوله انه ماخير من الدنيا وما فيها (ثم) الافضل بعد هما بقية الرواتب المؤكدة فهي في مرتبة واحدة

وفي عشر ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ورکعتان بعدهما ورکعتان بعد المغرب وكذا (بعد العشاء) لا تباع الا في الجمعة فقياسا على الظهر ثم الرواتب المؤكدة وغيرها مما ياتي ان كانت قبلية دخل وقتها بدخول وقت الفرض ويجوز تأخيرها عنه وان كانت بعدية لم يدخل وقتها الا بفعل الفرض ويجري ذلك بعد خروج الوقت أيضا على ٢٧٧ الاوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض

المقضى (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وان فعلت جماعة لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون ركعة) في كل ليلة من رمضان بقية قيام رمضان أو سنة التراويح أو صلاة التراويح والاضافة فيهما للبيان لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالي أربعة فصولها معه ثم تأخر وصلاتها في بيته باقي الشهر وقال خشيت أن تقرض عليكم فتعجزوا عنها وتعين كونها عشرين جاء في حديث ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله أو حسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون بثلاث أما أهل المدينة فلم يفعلوا سنا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك ويجب فيها أن تكون مشق حثيث (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعة بتسليم لم تصح لشبهها بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف سنة الظهر وغيرها من الرواتب فانه يجوز جمع الأربع قبلية أو البعدية بتسليمه ووقتها (بين) فعل صلاة

الكلام في الاصل على ما يقرر فيها بما يتعين مراجعته وأنه يسن أن يضطجع على شقة اليمين بعد ركعتي الفجر فان لم يفعل ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول (قوله) وهي عشر الضمير يعود على المضاف اليه الذي هو الرواتب الموصوفة بالموكدة وان كان خلاف الغالب من عوده على المضاف والافتال وهي ثمان كما هو ظاهر الا أن يكون عد الجمعة مستقلة وفيه أنه كان ينبغي أن يقول وهي اثنتان عشرة فخره (قوله) ثم يتلو هذه الرواتب العشر الخ) صريح في تفضيل التراويح على غير المؤكدة من الرواتب والمعروف خلافه وقد أطلق في التحفة تأخير التراويح عن الرواتب وهو شامل للموكدة وغيره وكذلك في شرحي الارشاد وان كان صريح متنه يفسد خلاف ذلك كما هنا والنهاية كالتحفة وبعبارة فتاوى الجمال الرمي الرواتب ولو غير موكدة أفضل من التراويح الخ وينت في الاصل عبارات تصرح بذلك أيضا هنا ضعيف فتنبه له (قوله) دونها أي التراويح فانه صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها وفيه ما سيأتي في كلامه أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته باقي الشهر وهذه مواظبة الا أن يكون مراده بقوله دونها جماعة أو يدعي عدم المواظبة في بعض السنين فخره (قوله) فيها أي في سنة التراويح وصلاة التراويح للبيان أي السنة التي هي التراويح والصلاة التي هي التراويح وليس المراد من ذلك ما يراد من سنة الظهر مثلا فان الاضافة فيها للتخصيص وليست للبيان اذ ليس سنة الظهر مثلا نفس الظهر (قوله) ليالي أربعة) هكذا وقع للشارح في هذا الكتاب وفي شرحي الارشاد وهو سهو منه عفا الله عنه والموجود في كتب الحديث وكلام الفقهاء كما أوضحته في الاصل انما صلاها صلى الله عليه وسلم بأصحابه ثلاث ليال أو بلبنتين لا غير وقد جرى في التحفة كغيره على الصواب فراجع ذلك من الاصل ان أردته (قوله) ورواية ثلاث وعشرين الخ أي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافهم ولا تنوهم أن ثم رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله أو محمولة على أن الراوي حسب منها سنة الوتر وانما كان ذلك في زمن عمر كما أوضحته في الاصل فراجع منه ان أردته ويدل على هذا تفريع الشارح بقوله فانهم كانوا يوترون بثلاث أي الصلابة (قوله) ستا وثلاثين) وانما فعل أهل المدينة هذا لانهم أرادوا مساواة أهل مكة فانهم كانوا يطوفون سبعا بين كل ترويحتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات قال السيموطي وما كانوا يطوفون بعد الخامسة اه وقيل غير ذلك مما بينته في الاصل فراجع منه (قوله) ولا يجوز لغيرهم ذلك أي لان لهم شرفا بجزيرة صلى الله عليه وسلم ومدفنه وقال في شرح العباب تحقيقنا جواز الزيادة لأهل المدينة وشككت في السبب الحامل لتجوز المجتهدين أو سكتهم على فعلهم هل هو محض مساواة أهل مكة أو خصوصية اختصاصها وحينئذ فلا يقاس بهم غيرهم لاننا لم تحقق العلة حتى نقيس على محلها الخ (قوله) قبلية أو البعدية) ظاهره أنه لو أخر قبلية لا يجوز له جمعها مع البعدية

(العشاء) طلوع (الفجر) كالوتر (ثم) يتلوها في الفضيلة (الضحى) لشروعية الجماعة في التراويح وأقلها (ركعتان) ويزاد ههنا قنصل أشفاعا (الى ثمان) من الركعات فهي أفضلها

وان كان أكثرها اثني عشرة

لحديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحيانا ويتركها كذلك فقول عائشة رضي الله عنها ما رأيته صلاحا وقول ابن عمر أنها بدعة مؤول (بمسلم ندبا من كل ركعتين) للاتباع

(قوله مؤول) ويدل لهذا التأويل أمور منها أنها لو لم تسع من غيرها أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى لم يكن لقولها ما رأيت الخ فائدة ومنها أنها رضي الله عنها كانت تصلي الضحى ففي صحيح البخارى ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سج سبعة الضحى وإلى لا سجها ومنها أنها نفسها روت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى أربعين ويزيد ما شاء فهذا علمته أما بأخباره صلى الله عليه وسلم أو بأخبار غيره فرواه وأما قولها عند مسلم وغيره أيضا لمأسألهما عبد الله بن شقيق هل كان عليه السلام يصليها إلا أن يجي من مغيبه فالتقى مقيد بغیر المجي من مغيبه فقد أثبتت صلاته في حال مجيئه من مغيبه وأخرج أبو نعيم في الحلية عنها رضي الله عنها أنها كانت تصلي الضحى وتقول ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الأربعة ركعات ويحتمل أن ما في البخارى من نفي الرقبة محمول على هيئة مخصوصة من اجتماع الناس فخره

بسلام واحد ورجحه في التحفة وقال لعل بحث الجواز مبني على الضعيف أنه لا تجب نية القبلة ولا البعدية الخ وظاهر كلام النهاية اعتماد الجواز (قوله وان كان أكثرها الخ) هذا معتمد الشارح كشخ الاسلام وجرى الجمال الرملى على أن أكثرها ثمان وأنه لو أحرم بأكثر منها لم تصح ضحى أن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ثنتين صح إلا الاحرام الخامس وما بعده ان علم وتعمد الخ (قوله لحديث ضعيف فيه) هو ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين أو أربعين كتبت من الخبتين أو ستا كتبت من القانتين أو ثمانيا كتبت من الفاترين أو عشر لم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثني عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة رواه جماعة من المحدثين بألفاظ مختلفة وقد ذكر الفقهاء أنه ضعيف لكن رأيت في رسالة السيوطي في صلاة الضحى أن الطبراني أخرجه بإسناد حسن وقال الحافظ المنذرى في الترغيب رواء الطبراني في الاوسط بسند رجاله ثقات وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ليس في أسناده من يستغرب حاله قال وقد ورد من طريق أخرى عن أبي ذر رواها حميد بن زنجويه والبيهقي والبخاري فاذنواضم إلى حديث أفس قوى واصل للاختلاج به اه والخاصل ان تضعيف الفقهاء له باعتبار كل فرد من طرقه ومن أثبتته من المحدثين فباعتبار المجموع كما أوضحته في الاصل وبه يترجح قول من قال أكثرها اثنا عشرة فهو الراجح ان شاء الله وللشيخ عبد السلام بن عبد الملك التزيلي في ذلك

صلاة الضحى يا صاح سعدان يدري * فبادر إليها يا لك الله من جر فقيها عن المختار ست فضائل * فخذ عددا قد جاءنا عن أبي ذر فثنتان منها ليس تكتب غافلا * وأربع تدعى مخبئا يا أبا عمرو وست هداية الله تكتب فانتما * ثمان بها فوز المصلي لدى الحشر وتعي ذنوب اليوم بالعشر فاصطبر * وان جئت ثني عشرة فزت بالقصر فيارب وفقنا لعمل صالحا * ويارب فارزقنا مجاورة البدر محمد الهادي وصل عليه ما * حدانحوه الحادي وأصحابه الغر (قوله مؤول) فقول عائشة محمول على نفي الرقبة البصرية لا العلمية لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عندها في وقتها إلا في ناد من الاوقات كما بينته في الاصل بما تقدم من مراجعته فقد روت عائشة نفسها كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعين ويزيد ما شاء وكانت رضي الله عنها أيضا تصليها وقول ابن عمر أنها بدعة إنما هو لكونه لم يبلغه في التحفة والنهاية من نقاها إنما أراد بحسب علمه اه وقد عد القسطلاني في شرح البخارى ابن عمر من جملة من قدروا كما رأيت فيه أو ان المراد أن اجتماع الناس لها على هيئة مخصوصة هو البدعة وقد أخرج الطبراني قال السيوطي بسند حسن عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر كتب له أجر شهيد وفي صحيح مسلم عن مجاهد قال دخلت المسجد أنا وعروة بن الزبير فاذا عبد الله

ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس
والضحى ووقتها (بعد ارتفاع
الشمس) ككبريى تقريباً إلى
الاستواء وتأخيرها إلى ربع النهار
أفضل (لحديث صحيح فيه (ثم)
بعد الضحى (ركعتا الاحرام)
بنسك ولو مطلقاً) وركعتا
الطواف) وهما أفضل من ركعتي
الاحرام للخلاف في وجوبهما
(وركعتا التيممة) وهما أفضل
من ركعتي الاحرام أيضاً لتقديم
سيهما وهو دخول المسجد (ثم)
بعد الثلاثة (سنة الوضوء) وان
كان سيها متقدما وسبب سنة
الاحرام متأخرا ودليل ندمها
الاتساع (وتحصل التيممة بفرض
او نفل هو ركعتان او أكثرها
اولا) لان القصد ان لا ينتك
المسجد بلا صلاة ثم المراد
بحصولها بغيرها عند عدم نيتها
سقوط الطلب وزوال الكراهة

(قوله وان وردنا) لا تخلو هذه
الغاية عن نظرو لو عبر بما عبر به
البكرى في الكثر لكان ظاهرا
وعبارته ويقرأ فيه ما أي ركعتي
الضحى قل هو الله أحد والكافرون
لغير ضعف وفي آخر مثله في
الاولى والشمس وضحاها وفي الثانية
والضحى وفيه مناسبة فهم ما سنتان
والاولى اولى افضل السورتين
اذ وردان الاخلاص تعدل ثلاث
القرآن والاخرى تعدل ربعة
اه نقل ذلك سم عن كنز البكرى
في حواشي التحفة اه

ابن عمر جالس والناس يصليون الضحى في المسجد فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة قال
القاضي عياض والنووى كلاهما في شرح مسلم مراده ان اظهارها في المسجد والاجتماع
لها هو البدعة لأن أصل صلاة الضحى بدعة اه والخلاص أن صلاة الضحى وردت من
رواية بضعة وعشرين صحابيا ذكر الجميع السيوطي مع مخرجي تلك الاحاديث في الجزء الذي
جمعه في صلاة الضحى (قوله سورتي الشمس والضحى) لحديث فيه وللمناسبة وجوبها في
شرح الارشاد ونقله في التحفة عن بعضهم قال ولم يبين أنه يقرأهما فيما اذا زاد على ركعتين
في كل ركعتين من ركعاتها أو الاولين فقط وعليه فاعداهما يقرأ فيه الكافرون
والاخلاص وفي نهاية الجمال الرمل الكافرون والاخلاص أفضل من الشمس والضحى
وان وردتا اذا الاخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلا مضاعفة ويثبت
في الاصل احاديث ورود الكافرون والاخلاص والضحى فراجعها منه ان أردتها
(قوله الى الاستواء) في فتح الجواد انه المعتمد وفي الامداد والاياعاب انه مراد من عبر
بالزوال قال فيهما فلا حرم بها عند الاستواء لم تنعقد لانه وقت كراهة وليس بوقت لها اه
وهذا ان تحرى بها وقت الاستواء فهو ظاهر والافهوجيب من الشارح لان الممنوع في
الوقت المكروه انما هو ما لا سبيل له أو سببه متأخر وهذه بناء على خروج وقتها بالاستواء
تكون مقضية سيها متقدمة فتعقد اذا اتجرها بها وفي شرح المنهج وقتها فيما جزم به
الرافعي الى الاستواء وفي المجموع والتحقيق الى الزوال وهو المراد بالاستواء فيما يظهر اه
وجرى عليه الجمال الرمل في نهايته والشارح في التحفة قال وهو مراد من عبر بالاستواء
قال القليوبي وهو المعتمد قال وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها وقت الكراهة اه وقد علمت
أنه لا يؤثر وان قلنا بالاول الا ان تجراه فيها (قوله لحديث) هو قوله صلاة الاوابين حين
ترمض الفصال رواه مسلم بفتح التاء والميم تبرأ من شدة الحر في أخفافه او الرمضاء الرمل
الذي اشتدت حرارته والفصال صغارا لابل وأيضاً ثلاثاً لخلول كل ربع من النهار عن صلاة
(قوله للخلاف في وجوبها) قال في التحفة وتأخيرها الى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها
مشكل (قوله وركعتا التيممة) قال الزركشي كابن الأمام هذه الاضافة غير حقيقية اذ المراد
أنها تيممة لرب المسجد تعظيماً لاللبقعة فلو قصد سنة البقعة لم تصح الخشوبرى قال في
الاياعاب لان البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً وانما تقصد لابقاع العبادة
فيها لله تعالى انتهى (قوله وهما أفضل الخ) أي لذهاب داود الى وجوبهما ولشبوت النهي
عن الجلوس في المسجد قبل فعلهما كما سألني في كلامه ولم اعمل به هنا (قوله وان كان
سيها الخ) أشار بهذا الى أن ما قدمته في تعديل تقديم تيممة المسجد على ركعتي الاحرام من
أن سيها ما تقدم وسبب الاحرام متأخر لا يطرد قال في الامداد قضية علمته المذكورة أن
ركعتي الوضوء أفضل من ركعتي الاحرام أيضاً لكن في المجموع تقديم سنة الاحرام
والتيممة على سنة الوضوء قال والظاهر أن ما يتعلق بفعل كسنة القتل والتوبة والحاجة

لاحصول الثواب لان شرطه النية
فالمتعلق بالداخل مكان كراهة
الجلوس قبل صلاة وتفتي باي
صلاة ~~كانت~~ ما لم ينو عدم
التحبة وحصول الثواب عليها
وهو متوقف على النية أما اقل
من ركعتين ركعة وسجدة
تلاوة وشكر وصلاة بخاتمة فلا
تحصل به لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم اذا دخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
والاشتغال بهما عن فرض ضاق
وقته وعن فائتة ويجب عليه فعلها
فورا حرام وعن الطواف لمن دخل
المسجد الحرام بقصده وقد تمكن
منه وعن الخطبة وعن جماعة ولو
في نقل دخل وهي قائمة او قرب
قيامها مكروه قبل والمدرس
كان خطيب يجامع التشوف اليه
(وتكرر ينكر الدخول) ولو
على قرب للغير السابق وان لم يرد
الجلوس (وتفوت) التحبة
(بالجلوس) قبل فعلها حال كونه
عالمًا (عامدا) وان قصر الفصل
(اوناسيا) اوجاهه لا (وطال
الفصل) بخلاف ما اذا قصر
الفصل على المعذور العذر لا بالقيام
وان طال ولا بالجلوس بعد الاحرام
بها قائما ويكره دخول المسجد
بغير وضوء

وفعوا كصلاه الزوال في مرتبة واحدة ان اتفقت في صحة دليلها والا قدم ما صح دليله
اه (قوله لاحصول) جرى عليه أيضا شيخ الاسلام وجرى الخطيب الشربيني والرحلي على
حصول الثواب وان لم ينوها (قوله وعن الطواف) أي والاشتغال بتحبة المسجد عن
الطواف وخبر المبتدأ قوله مكروه وذلك لحصولها بركعتي الطواف فان اتى شرط من
الشرطين اللذين ذكرهما من له تحبة المسجد (قوله وعن الخطبة) أي اذا دخل وقتها وهو
متمكن منها (قوله او قرب قيامها) أي الجماعة المشروعة قال في الامداد بحيث تفوته
فضيلة التحرم لو اشتغل بها كما دل عليه كلام المجموع زاد في التحفة انتظروا قائما ودخلت
التحبة فان صلاها أو جلس كره ولا فرق بين أن يكون قد صلاها جماعة أو فرادى أو لم يصلاها
كما في التحفة والنهاية وجرى في الامداد على أن الداخل لو كان صلى المكتوبة جماعة
لا كراهة لكن الاولى له الاشتغال بالجماعة لا بالتحبة (قوله قبل والمدرس الخ) أي قاله
الزركشي نقلا عن بعض مشايخه وهو ضعيف كما في التحفة والنهاية وغيرهما اذ كلام
مقدمة شرح المذهب مصرح بخلافه (قوله وان قصر الفصل) قال في التحفة ولولو وضوء
لمن دخل محدثا على الوجه وفيها أيضا لو دخل عطشانا لم تفت بشر به جالس على الوجه
اعذره وخالفه م ر في النهاية تجزى حرره فانه غير بعيد (قوله وطال الفصل) هل طوله بمقدار
ركعتين باقل مجزئ حرره فانه غير بعيد (قوله وان طال) كذلك التحفة وغيرها وفي النهاية
فواتها به قال كما أتى به الوالد قيسا على فوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها
وكما يفوت سجود السهم وطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا (قوله بعد الاحرام بها) كذلك
التحفة وغيرها وفي النهاية له ينتها جالس حيث جلس ليأتي بها قال اذ ليس لنا نافله يجب
التحريم بها قائما اه وفي التحفة ندب تقديم سجدة التلاوة عليها لانها آكد منها للخلاف
الشهير في وجوبها وانما لا تفوت بها لانه جلوس قصير لعذر ومن ثم لم ينعين الاحرام بها من
قيام خلافا للاسوي وظاهر كلام النهاية موافقته وفي التحفة يتردد النظر في أن فواتها في
حق ذي الحبور والرحف بما اذا ولو قيل لا تفوت الا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس
كما أن الجلوس أدون من القيام فكيف كانت به ذافات بذال لم يبعد وكذا يتردد النظر في حق
المضطجع أو المستلقي أو المحمول اذا دخل كذلك اه وعلى قياس ما ذكره ولا تفوت في
حق المضطجع الا بالاستلقاء لانه رتبة أدون من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من
عدم انقوات بالقيام أنها لا تفوت في حق المقعد الا باضطجاعه وهو محتمل نعم يتردد النظر في
الداخل مضطجعا أو مستقيما ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمن عرفا ثم هذا ظاهر في
مضطجع أو مستلق لا يمكنه الجلوس أو القيام والا فهل يكون جلوسه أو قيامه بمنزلة جلوس
القائم واضطجاع الجالس أو لا عبرة به ما هنا لان ما لا يبعد ان يميز هنا محل نظرها وفي
النهاية قياس ما مر أن من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه (قوله بغير
وضوء) قبله في التحفة بقوله ليجلس فيه زاد في فتح الجواهر ولا يخوهر ورما امر أنه خلاف

والاولى للجنب الا العذر وان لم يرتض الكراهة في شرح العباب وعبارته على ما في الاحياء واستدل له الزركشي بما فيه نظر وقد تمت في أحكام المساجد عن المجموع ما يردده وهو يجوز الجلوس فيه للمحدث اجماعا ولو لا غير غرض ولا كراهة فيه وقول المتولي يكره لغير غرض لا أعلم أحدا وافقه اهـ ومن ذلك من يدرى بفساد كلامه في شرح العباب له وذكر في أحكام المساجد بعد الرد على من قال بـ **كراهة دخول المسجد للمحدث ما نصه** وبجث الزركشي تقييد ما ذكر في الحديث بما اذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرم اهـ (قوله سبحان الله الخ) قال في التحفة لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات اهـ وأقول كان وجه المناسبة أن الداخل حيث لم يتمكن من فعل صلاة الاامين فلا ينزل رتبة عن الحيوانات والجمادات فليصل صلاتها وفي التحفة والنهاية وغيرهما أنها تعدل صلاة ركعتين وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي ما نصه فرع يقوم مقام السجود للتلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو متطهرا وهو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كإياتي اهـ (قوله فقياسا على الظهر) ظاهره عوده لكل من القلبية والبعدية وسبق في كلامه في المؤكد نحو هذا وعليه فلم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء من رتبة الجمعة قبلها وبعدها مؤكدها وغيره ورأيت في المواهب اللدنية كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين رواه البخاري وروى أبو داود وابن حبان من طريق أبي ب عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البراء ولقظه كان يصلي قبل الجمعة أربعين أو بعد أربعين أو أقوى ما يتسلك به في مشروعية الركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرقوعا ما من صلاة مفروضة الا وبين يديهما ركعتان قاله في فتح الباري اهـ ما أردت نقله من المواهب ملخصا وقد ذكر روايات غير هذه أيضا فراجعها من المواهب ان أردتها ورأيت في تخريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر لم يذكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثنا وأصح ما فيه ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قال اجاء سليمان الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت ركعتين قبل أن تجي قال لا قال فصل ركعتين وتجويز فيهما قال المحدث بن تيمية في المنتقى قوله قبل أن تجي دليل على أنهم سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد وتعقبه المزي بأن الصواب أصليت ركعتين قبل أن تجلس فصحفه بعض الرواة وفي ابن ماجه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بشيء واسناده ضعيف جدا وفي الباب عن ابن مسعود وعلى في الطبراني والايضا وصح عن ابن مسعود من فعله رواه عبد الرزاق قيل والظاهر أنه بتوقيف وفي الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

(قوله قال في التحفة لانها الطيبات الخ) زاد في اليعاب وهي المراد من قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وهي القرص الحسن والذكر الكثير في آيتيها اهـ جل الليل

عقب الاذان وبعد طلوع الشمس
 وخروج وقت الكراهة وعند
 الزفاف لكل من الزوجين وبعد
 الزوال وعقب الخروج من الحمام
 وان دخل أرضا لا يعبد الله فيها
 والمسافر كلما نزل منزلا وللنوبة
 ولومن صغيرة (وصلاة الاستخارة)
 أي طالب انبئة فيما يريد أن يفعله
 ومعناها في الخير الاستخارة في تعيين
 وقته لاني فعله وهي ركعتان
 للاتباع ويقرأ فيهما ما أمر ثم يدعو
 بعد السلام منهن ما بدعائم المشهور
 ويسمى فيه حاجته وتحصل بكل
 صلاة كالتحفة فان تعذرت استخار
 بالدعاء ويعضى بعد ما ينشرح له
 صدره (و) صلاة (الحاجة) وهي
 ركعتان لحديث فيها ضعف

(قوله واعتمد في الایعاب انها هي
 الخ) ورجحه الشعراني في العهود
 الحمديدية وقال السيد عمران
 القلب اليه اميل وعما يصرح به
 الخبر الذي أخرجه أبو يعلى
 والطبراني بسند جيد من صلى
 الغداة فقهه في مقعده فلم يبلغ بشيء
 من أمور الدنيا ويذكر الله حتى يصلي
 الضحى أربع ركعات خرج من
 ذنوبه كيوم ولدته أمه ووردت
 أحاديث بعينها وهذا هو الرابع
 ولهذا اعتمد كثيرون انها أربع
 ركعات اه بحر هزي

يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعد هار ركعتين رواه في ترجمة أحمد بن عمرو اه ما ذكره الحافظ
 ابن حجر وأيت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعاته قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا صلى بعد الجمعة فصلاوا أربع ركعاته وفي رواية قال ابن ادریس
 قال سهل فان عمل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي مسلم غير ذلك
 من الروايات ورأيت نقلا عن شرح المشكاة لملا على القاري مانعه وقد جاء بسند جيد كما
 قاله الحافظ العراقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً أو خمسة كلامه هنا
 غير مراد فتنبه له (قوله عقب الاذان) في شرح العباب نقلا عن كفاية أنه ينوي بهما
 سنته كما في التتبعيه ويؤيده الخبر السابق بين كل أذانين صلاة وسبقه الى ذلك الشيخ أبو حامد
 قال الا في المغرب الخ (قوله وبعد طلوع الشمس الخ) وهي غير الضحى كما في التحفة وغيرها
 وتبرأ منه في الامداد فقال على ما في الاحياء واعتمد في الایعاب انها هي وأن مقتضى
 المذهب أنه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراف اذ لم يرد فيها شيء يجرى عليه مرفى النهاية
 ونقله عن افتاء والده (قوله وعند الزفاف) أي بعد العقد وقبل الوقاع (قوله وبعد
 الزوال) في الایعاب أربع ركعات أو ركعتان كما في الباب والتدريب لما روى انه صلى
 الله عليه وسلم فعل ذلك وأمر به الخ (قوله ولومن صغيرة) ويستغفر الله عقبهما (قوله
 ومنها في الخير الخ) دفع به ايراد أن الاستخارة لا تطلب فيه لانه قد علمت خبريته (قوله
 ما امر) أي الكافرون في الاولى والا خلاص في الثانية والا كمل أن يقرأ قبل الكافرون
 في الاولى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى ترجمه ونقل الاخلاص وما كان المؤمن
 ولا مؤمنة الى قوله مبینا (قوله بدعائم المشهور) هو اللهم انی استغفرک بعلمک وأستقدرک
 بقدرک وأسألك من فضلك العظيم فانک تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب
 اللهم ان كنت تعلم أن كذا وتسمى حاجتك خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله
 وآجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن كذا وتسمى حاجتك شر لي في
 ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث
 كان ثم رضني به ويسر لي افتتاح الدعاء وختمه بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
 (قوله فان تعذرت) أي الاستخارة بالصلاة قال في الایعاب أو تعسرت ولم يرد هاهنا استخار
 بهذا الدعاء فيما ينظر اذ تركه الافضل لا يمنع من المفضل اه (قوله لما ينشرح له صدره)
 في حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملي والعبارة للرملي فان لم ينشرح لشيء كرر
 الاستخارة بالصلاة والدعاء حتى ينشرح صدره لشيء وان زاد على السبع والتقييد بهما في
 خبر أنس جرى على الغالب من أن الاشراف لشيء لا يتأخر عن السبع على ان الخبر اسناده
 غريب كما في الاذكار ولو فرض عدم انشراحه لشيء مع تكرار الصلاة فان أمكن التأخير
 أخره والاشرع فيما يسر له لانه علامة الاذن والخبر ان شاء الله تعالى اه (قوله ضعيف)

وفي الاحياء انهما اثنتا عشرة ركعة
فاذا سلم منها اثني على الله سبحانه
وتعالى بجامع الحمد والثناء ثم صلى
على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل
حاجته

(قوله رواه البيهقي في الدعاء) قال
الشارح في آداب الدعاء من
الايعاب وأخرجه غير البيهقي
وبه يرد ايراد ابن الجوزي له في
الموضوعات اه قلت وقد تعقب
السيوطي ابن الجوزي وذكر
ما يفيد أنه غير موضوع واقر
المتعقب ابن عراف في التنزيه جمل
الليل (قوله والسجود ينافيها)
ومن ثم قال العراقي في شرح
الترمذي بعد الكلام على اسناد
هذا الحديث وبيان ضعفه
ما نصه ومع ذلك فهو شاذ مخالف
للحديث الصحيحة في نفيه صلى
الله عليه وسلم عن القراءة في
الركوع والسجود اه نقله ابن
عراف في تنزيه الشريعة قال ونقل
ابن الاثير في النهاية والزركشي
عن الحنفية انه يكره أن يقول في
الدعاء اللهم اني أسألك بما قد العز
من عرشك وان جاء به الحديث لانه
لا يتكشف معناه لكل أحد قال
ابن الاثير رحمه الله بعز عرشك اه
ونقل هذا عن الزركشي الشارح
في آداب الدعاء من الايعاب اه

هو من كانت له حاجة الى الله أو أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يصل ركعتين
ثم لين على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه
الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك
والغنمة من كل بروا السلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هم الا فرغته ولا حاجة
هي الا رضا الا قضيتها بأمرهم الراحمين رواه الترمذي وضعفه والمشهور وأنها ركعتان
(قوله وفي الاحياء انهما اثنتا عشرة ركعة) يقرأ في كل ركعة بأمر القرآن وآية الكرسي وقيل
هو الله أحد فاذا فرغ خرسا جسد الله ثم قال سبحان الذي ليس العز وقال به سبحان الذي
تعطف بالمجد وتكرم به سبحان الذي أحصى كل شئ بعلمه سبحان الذي لا ينبغي التسبيح الا له
سبحان ذي المن والفضل سبحان ذي العز والتكريم سبحان ذي الطول والنعمة أسألك بما قد
العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجسدك الاعلى وكلما تك التامة
التي لا يحا وزهن برولا فاجراً ن تصلي على محمد وعلى آل محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ثم
يسأل حاجته التي لا معصية فيها فيجاب ان شاء الله تعالى له رغب وبهنا أنه كان يقال
لا تعلموها سفها كم فيتمعاونون بها على معصية الله تعالى وهذه الصلاة مروية عن ابن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم اه كلام الاحياء بحرفه ومنه نقلت قال الشارح في
الايعاب وظاهره أنه يأتي بالركعات كلها بتسليمة واحدة وفيه أيضاً قال ابن الجوزي ومما
جربته ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم قال صلى في ثنتي عشرة ركعة من ابل أو من اروت تشهد بين
كل ركعتين لا تفصل بينهما في آخر صلاتك فأثن على الله عز وجل وصل على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واسجد واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات وآية
الكرسي سبع مرات قل هو الله أحد سبع مرات ولا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني أسألك بما قد العز من عرشك
ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وجسدك الاعلى وكلما تك التامة ثم تسأل بعد حاجتك
ثم ارفع رأسك وسلم عن عيذك وعن شمالك واتق السفها أن يعلموها في دعون ربه ثم
فيستجاب لهم رواه البيهقي في الدعاء وقال انه قد حبر فوجد سبباً لتضاء الحاجة قال
الحافظ الجزري وروياته في كتاب الدعاء لا واحد في سند غير واحد من أهل العلم وذكر
أنه جربه فوجده كذلك وأما جربه فوجده كذلك على أن في سنده من لا أعرفه اه وفي
هذه الكيفية تغيير بطل اذ ظاهراً بل صريحاً أنها يسجد بين التشهد واللام وهذا
السجود مبطل وجبته فلا يجوز فعلها الا أن يراد منها أن هذا يقال في السجدة الأخيرة
من الركعة الأخيرة على أن انتهى الصحيح عن القراءة في الركوع والسجود ينافيها وان
أريد منه ذلك نعم في صلاة الحاجة حديث صحيح أخرجه الطبراني والبيهقي وغيرهما عن
عثمان بن حنيفة أن رجلاً اختاف الى عثمان في حاجة فلم يلقه قال له ابن حنيفة
أنت الميضاة فتوضأ ثم أتت المسجد وصل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك

وصلاة الاوابين وهي عشرون
ركعة بين المغرب والعشاء
(و) صلاة (التسليم) وهي أربع
ركعات يقول في كل ركعة بعد
الفاتحة وسور سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في
الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله
خمس عشرة مرة وفي كل من
الركوع

(قوله بين المغرب والعشاء) قال
البرماوى على القاسمى ولو جموعة
مع المغرب تقديمها ونحوه وسكت
عما اذا جمع تأخيرها عن الشيخ
ابراهيم الكوراني انه تأخر
السنة ونقله م د أيضا عن شب
وأقره وحديثه يسن قضاؤها كما
صرح به الأجهوري في حاشية
الخطيب قال الجرهزي وفيه
توقف وعبارة الاحياء اذا غربت
الشمس صلى المغرب وأحياما بين
العشاءين وآخر هذا الورد غيبوبه
الشقة الخ وقضيته انه ورد للوقت
كما هو قضية قولهم اسم صلاة الغفلة
حتى لو جمع تأخيرها صحت في هذا
الوقت وعن قل انها تقوت
يدخل وقت العشاء وهو صريح
كلام الاحياء السابق اه ما قاله
الجرهزي وفيه نظرا مختصرا
من اجل الدليل

بنينا محمد صلى الله عليه وسلم في الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربي في قضى حاجتي وتذكر
حاجتك ففعل الرجل فقضى عثمان حاجته على الفور فلقي ابن حنيفة فقال له جزاك الله
خيرا ما قضاها حتى كلمته في فقال والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنى ضرير فشكا اليه ذهاب بصره فقال له أو نصبر فقال يا رسول الله ليس لي قائد
وقد شق علي فقال انت الميضأة فتوضأ ثم صلى ركعتين ثم ادعى بهذه الدعوات قال ابن
حنيفة فوالله ما تفرقا واطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط
وأخرجه الحاكم والبيهقي بدون القصة الاولى وصحاه الآن لفظ هذه يا محمد اني توجهت
بك الى ربي في حاجتي انقضى الله سم شفعه في وفي رواية للنسائي وشفعني في نفسي قال في
البحر ويندب تحمى غداة السبت لحاجته لقوله صلى الله عليه وسلم من غدا يوم السبت
في طلب حاجة يحل طلبها فأناضامن لفضائلها اه كلام اليعباب وشرحه بحر وفه
وفي المنقول عن الاحياء أيضا السجود الممنوع منه ثم ان أراد بقوله فاذا فرغ الفراغ
من الركعات ساوى رواية ابن الجزري وان أراد فرغ من جميع الصلاة فالسجود أيضا
ممنوع حينئذ والله أعلم (قوله الاوابين) الاواب الرجاء الى مرضاة الله (قوله وهي
عشرون) ورويت - تاو رويت أربعة ورويت ركعتين وهما الاقل (قوله بين المغرب
والعشاء) سبق أن الضحى أيضا تسمى صلاة الاوابين فهي مشتركة بين هذه والضحى (قوله
التسليم) في اليعباب ولو في وقت الكراهة فيما يظهر اه وفي فتاوى الشارح الذي يظهر من
كلامهم أنهم من المطلق فيحرم التنفل بها في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق أنه
الذي لا يقيده بوقت ولا سبب وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به
ما عدا وقت الكراهة لحرمه تماميه كما تقرر ثم قال وعلم من كونها مطلقة أنها لا تقضى لانه
ليس لها وقت محدد حتى يتصور خروجه عنها وتنفل خارجة الخ لكن سبأ في كلامه في
هذا الشرح أن من فاتته صلاة اعتادها ندب قضاؤها وان لم تكن مؤقتة فيشمل ذلك هذه
وانه ان أفسد تقلا مطلقا ندب له قضاؤه وان لم يعتده وما في فتاويه أوجه مما في اليعباب كما
لا يخفى (قوله أربع ركعات) في التحفة بتسليمية أو تسليمتين اه وفي فتاوى الشارح يجوز
فيها الفصل كالوصل لان الحديث يتناولهما لكن استحسن الغزالي في الاحياء أنه اذا
صلاها في النهار وصلها بتسليمية واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليمتين الى آخر ما في
فتاويه (قوله وسورة) في اليعباب ككونها نارة من طوال الفصل والافضل أربع من
المسجحات الحديد والحشر والصف والجمعة والتغاب للمناسبة بينهما في الاسم وتارة من
قصاره كالزلة والعدايات وأما كم والاخلاص أحب وفي الترغيب للمندري عن ابن
المبارك أنه يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
قال ويبدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم وفي السجود بسبحان ربي الاعلى ثلاثا ثم يسبح
التسبيحات (قوله الابانة) في اليعباب راد في الاحياء العلى العظيم (قوله من الركوع)

والاعتدال وكل من السجدين
والجلوس بينهما والجلوس بعد
رفعه من السجدة الثانية في كل
ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون
مرة في كل ركعة وقد علمها النبي
صلى الله عليه وسلم لعنه العباس
رضي الله عنه وذكره فيها فضلا
عظيمًا عنه لو كانت ذنوبك مثل
زبد البحر أو رمل عالج غفر الله لك
وحديثها ورد من طرق بعضها
حسن وذكر ابن الجوزي له في
الموضوعات مردود قال التاج
السبكي وغيره ولا يسمع بعظيم
فضلها أو يتركها الامتهارون بالدين
أي ومن ثم ورد في حديثها فان
استطعت أن تصلحها كل يوم مرة
والافني كل جمعة والافني كل شهر
والافني كل سنة والافني عمرًا مرة
ومن البدع القبيحة صلاة الرغائب
أول جمعة من رجب وصلاة نصف
شعبان وحديثهما باطل وقد بالغ
النووي وغيره في انكارهما (ومن
فاته صلاة مؤقنة) بوقت
مخصوص وان لم تشرع جماعة
أو اعتادها وان لم تكن مؤقنة
(قضاها) ندبا وان طال الزمان للامر
به والاتباع في سنة الصبح والظهر
القبلي (ولا يقضى) نفل مطلق لم
يعتده الا ان شرع فيه وأفسده
ولا (ما له سبب) كخبة وكسوف
واستسقاء وغيرهما مما يفعل
لعارض اذ فعله لذلك العارض وقد
زال وينبغي لمن فاته ورده ولو غير
صلاة أن يتداركه في وقت آخر

أي بعد تسبيحه وكذلك السجود (قوله والاعتدال) كذا في الحديث قال في الإيعاب وقد
كان ابن المبارك يواظب عليها غير أنه كان يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة وبعد القراءة
عشرًا ولا يسبح في الاعتدال وهو يخاف حديث ابن عباس وجلالته تقتضي التوقف عن
مخالفتهم فالأحب العمل بهذا تارة وبهذا تارة أخرى وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر
وكون دعائه بعد التشهد وقبل السلام اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل
اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب
أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة تجبني عن معاصيك
حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك وحتى
أخلص لك النصيحة حباً لك وحتى أنوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق
النور ثم يسلم ثم يدعو بحاجته وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعيف يعمل به في
الفضائل الخ (قوله عالج اسم) موضع به رمل (قوله بعضها حسن) في فتاوى الشارح
أطلق في حديث صلاة التسبيح أنه حسن غيره فن أطلق تصحيحه كابن خزيمة والحاكم جل
على المشي على أن الحسن يسمى لكثرة شواهد صححها ومن أطلق ضعفه كالنووي في
بعض كتبه أراد من حيث مفردات طريقه ومن أطلق أنه حسن أراد باعتبار ما قلناه فحينئذ
لا تنافي بين عبارات الفقهاء والمحدثين المختلفة في ذلك حتى ان الشخص الواحد يتناقض
كلامه في كتبه فيقول في بعضها حسن وفي بعضها ضعيف كالنووي وشيخ الاسلام
العسقلاني الخ وفي التحفة لوترك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعله في الاعتدال بل
يأتي به في السجود والاقرب أنه يخبر في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو
في القيام (قوله صلاة الرغائب) في الاحياء للغزالي روى بإسناد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال ما من أحد يصوم أحد يوم من رجب ثم يصلي فيما بين العشاء والعقمة اثنتي
عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين تسليمة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وانا أنزلناه
في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ من صلاته صلى على
سبعين مرة ويقول اللهم صل على النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين
مرة سبوح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم
وتجاوز عما تعلم فانك أنت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثل ما قال في
السجدة الاولى ثم يسأل حاجته في سجوده فانها تقتضي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يصلي أحد هذه الصلاة الا غفر له جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر وعدد الرمل ووزن
الجبال وورق الاشجار ويشفع يوم القيامة في سبع مائة من أهل بيته ممن قد استوجب
النار فهذه صلاة مستحبة وانما أوردناها في هذا القسم لانها تكرر بتكرار السنين وان
كان لا تبلغ رتبها رتبة صلاة التراويح وصلاة العيدين لان هذه الصلاة تقرأ بالآحاد
ولكن رأيت أهل القدس بأجمعهم يواظبون عليها ولا يسعون بتركها فأحببت ايرادها

الاعتناء بنفسه الى الدعاء والراحة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذ الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (فان أحرم) في النفل المطلق (بأن أكثر من ركعة فله أن يشهد في كل ركعتين أو) (بكل ثلاث أو) (كل أربع) لان ذلك معهود في الفرائض في الجملة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لانه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد ويسن أن يقرأ السورة ما لم يتشهد ٢٨٦ (وله) في النفل المطلق اذا أحرم بعدد (أن يزيد على ما نواه) (أن ينقص) عنه

وأما صلاة شعبان فهي أن يصلي في ليلة الخامس عشر منه مائة ركعة كل ركعتين بتسليم يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة وان شاء صلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد مائة مرة فهذه أيضا مروية في جملة الصلوات كان السلف يصلون هذه الصلاة ويسمونها صلاة الخير ويحجعون فيها وربما صلوا بها جماعة وروى عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال حدثني ثلاثون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة تطرأ الله تعالى اليه سبعين نظرة وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة أدناها المغفرة اه ما نقله الغزالي في الاحياء بحروفه ومنه نقلت واختلف العلماء في ما ختمهم من قال لها طرق اذا اجتمعت وصل الحديث الى حد يعمل به في فضائل الاعمال ومنهم من حكم على حديثها بلوضع ومنهم التوروي وتبعه الشارح في كتبه وقد أفرد الشارح الكلام على ذلك في تأليف مستقل سماه الايضاح والبيان فيما جاء في ليلتي الرغائب والنصف من شعبان وقد أشبع الكلام فيه على ذلك فراجع منه ان أردته (قوله الدعاء) أي الراحة (قوله في كل ركعتين) وهو أفضل من غيره لما في الجوع وتبعوه على ذلك أن ظواهر السنة تقضي به (قوله من غير سلام) في الابعاب أما مع التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثني أفضل وفيه لونى عشرًا. ثلثا فصلي خمسمائة تشهد في كل ركعة وخمسمائة تشهد في آخرها الا قرب عدم الصحة والوجه فيما اذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه ملخصا (قوله ما لم يتشهد) عبارة التحفة وله جمع عدد كثير يتشهد آخره وحينئذ يقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول انتهت (قوله أن يزيد) أي في غير متميم رأي الماء في أثناء صلته (قوله على ما اقتضاه كلام المصنف) في شرح العباب هو الوجه من تردد في الجواهر وقال ومحملة ان استوى فمهما الخ (قوله وثلاثة الاوسط الخ) قال الشافعي لان الغفلة فيه أكثر والصلاة فيه أثقل (قوله كل الليل) قال في الابعاب أي احياءه ولو بغير صلاة فيما يظهر (قوله من شأنه أنه يضرب) ظاهره الكراهة لمن لم يضربه وهو مخالف لما في العباب من تقييده ذلك بمن يضربه قال الشارح في شرحه وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحب لاسيما المتلدذبة بما جاء الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى عنها محذورا كره والا فلا ورفقه بنفسه أولى اه قال الاذري وما ذكره المحب كلام حسن بالغ يعضده ما اشتهر عن خلافة من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة بوضوء العشاء أربعين سنة أو أقل أو أكثر وعد الأئمة ذلك في مناقبهم الخ قال في التحفة ويجاب بأن أولئك مجتهدون لاسيما وقد أسعقهم الزمان والاخوان وهذا مفقود اليوم فلم يتجه الا الكراهة

(بشرط تغيير النية قبل ذلك) أي قبل الزيادة والنقص فلو نوى أربعين وسلم من ركعتين أو قام لخامسة قبل تغيير النية بطلت صلاته ان علم وتعهد فلو قام لزيادة ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم فعد وجوبا ثم قام للزيادة ان شاء (والأفضل) فيه (أن يسلم من كل ركعتين) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثني (وطول القيام) في سائر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره القرآن وهو أفضل من ذكر غيره فلو صلى شخص عشرا أو أطال في قيامها وصلّى آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (ونقل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق وعليه حل خبر أفضل الصلاة بعد القريضة صلاة الليل (ونصفه الاخير) ان قسمه نصفين أي الصلاة فيه أفضل منها في نصفه الاول للخبر الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل (وثلاثة الاوسط) ان قسمه أثلاثا (أفضل من ثلثيه الاقل والاخير والافضل

مطلقا

من ذلك السدس الرابع ونظام للخبر الصحيح أحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل

ويقوم ثلثه وينام سدسه (وبكره قيام كل الليل دائما) لانتهى فيه ولان من شأنه أنه يضرب ويخرج بدائما بعض الليالي كليا الى العشر الاخير من رمضان ويلتقي العبد بالاتباع (و) بكرهه (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أي صلاة للنهي عنه (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) ونقصه بالضرورة لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص
 لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن أن لا يخلى الليل من صلاة وان يوقظ من يطمع في تهجده ان لم يمتنع
 ضررا (واذا استيقظ صبح) النوم عن (وجهه ونظر الى السماء وقرأ) قوله تعالى في آخر آل عمران (ان في خلق السموات
 والارض الى آخر السورة) وان ينام من له تهجد وقت القبلة وان ينام ٢٨٧ أو يستريح من دس أو فتر في صلاته (وافتاح

تهجده بر كعبتين خفيفتين)
 للاتباع كما صرح (واكثر الدعاء
 والاستغفار بالليل) لخبر مسلم ان
 في الليل ساعة لا يوافقها رجل
 مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر
 الدنيا والآخرة الا أعطاه اياه وذلك
 كل ليلة لان الليل محل الغفلة
 (و) ذلك (في النصف الاخير
 والثلاث الاخير اهم) للخبر الصحيح
 ينزل ربنا تبارك وتعالى **كل**
 ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث
 الليل الاخير فيقول من يدعوني
 فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه
 ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى
 ينزل ربنا ينزل أمره أو ملائكته
 ورجته أو وكايتة عن مزيد
 القرب وبالجملة فيجب على **كل**
 مؤمن أن يعترف من هذا الحديث
 ومشايعه من المشكلات الواردة
 في الكتاب والسنة كالرجوع على
 العرش استوى ويبقى وجه ربك
 ويده الله فوق أيديهم وغير ذلك مما
 شاكله انه ليس المراد به اظواهرها
 لاستحالة ما عليه تبارك وتعالى عما
 يقول الظالمون والجاحدون
 علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك مخير ان
 شاء أولها بنحو ما ذكرناه وهي

مطلق الغلبة الضرر او الفتنة بذلك (قوله أي صلاة) قال في الايعاب اما احياؤها بغير صلاة
 فلا يكره كما افهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبه باليهود
 والنصارى في احياها بلقي السبت والاحد وفي التحفة اخذ من الحديث والمتن زوال
 الكراهة بضم ليله قبلها أو بعد رها تطريما يأتى في صوم يومها وعدم كراهة تخصيص ليله
 غيرها وتوقف فيه الاذرى وأبدى احتمالا يكرهه أيضا لانه بدعة اه واعقد في الايعاب
 عدم كراهة تخصيص غيرها واعقد الجلال الرملى في النهاية أيضا عدم الكراهة مع الضم
 لما قبلها او بعدها وعدم كراهة تخصيص غيرها قال وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقفنة
 قال وأما احياؤها بغير صلاة فغير كروه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لاسيما بالصلاة
 والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (قوله وقت
 القبلة) وهو قبل الزوال لانه كالسجود للصائم (قوله حين يبقى ثلث الليل) هذه رواية أبي
 هريرة وهي اصح الروايات ولذا اقتصر الشارح عليها (قوله بالجهة والتجسيم) في التحفة
 في باب الرقة مدعى الجسمية والجهة ان زعم واحد من هذه اى اللون أو

الاتصال بالعالم والاتصال عنه كفر والافلالان الاصح ان

لازم المذهب ليس بذهب ونوزع فيه بما لا يجدى ثم قال

في التحفة قبل اخذ من حديث الجارية بغير

فحو التجسيم والجهة في حق العوام

لانهم مع ذلك على غاية من

اعتقاد التنزيه والكمال

المطلق اه

(تم الجزء الاول وبليه الجزء الثاني اوله (فصل في صلاة الجماعة واحكامها)



طريقة الخلف وآثروها الكثيرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى وان شاء فوض علمها الى الله
 تعالى وهي طريقة السلف وآثروها الخلق زمانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة الى الخوض
 فيها واعلم ان القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وابي حنيفة رضى الله عنهم القول بـ **كفر** القائلين بالجهة

* (فهرسة الجزء الثاني من الحواشي المدنية) *

صفحة	صفحة
٨٤ (باب الجنائز)	٢ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها
٨٦ فصل في غسل الميت وما يتعلق به	٨ فصل في أئذار الجمعة والجماعة
٩٠ فصل في الكفن	١١ فصل في شروط القدوة
٩٣ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	١٥ فصل فيما يعتبر به عند توفر الشروط السابقة
٩٨ فصل في الدفن	٢٩ فصل في أدراك المسبوق الركعة
٩٩ (باب الزكاة)	٣٠ فصل في صفات الأئمة المستحبة
١٠٢ فصل في واجب البقر	٣٢ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
١٠٣ فصل في زكاة الغنم	٣٥ (باب كيفية صلاة المسافر قصره وجمعاً ويتبعه جمع المقيم بالمطر)
١٠٣ فصل في بعض ما يتعلق بما مر	٣٧ فصل فيما يتحقق به السفر
١٠٦ فصل في شروط زكاة الماشية	٤١ فصل في بقية شروط القصر ونحوه
١٠٨ (باب زكاة النباتات)	٤٢ فصل في الجمع بالسفر والمطر
١١١ فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	٤٥ (باب صلاة الجمعة)
١١٤ (باب زكاة النقد)	٤٨ فصل للجمعة شروط وزوائد
١٢٠ فصل في زكاة التجارة	٥٤ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
١٢٤ فصل في زكاة الفطر	٥٧ فصل في سنن الجمعة
١٢٩ فصل في التوبة في الزكاة وفي تجميلها	٦٤ (باب كيفية صلاة الخوف)
١٣١ فصل في قسمة الزكاة على مستحقيها	٦٦ فصل في اللباس
١٣٨ فصل في صدقة التطوع	٧٠ (باب صلاة العيدين)
١٤١ (كتاب الصيام)	٧٤ فصل في نواحيح ما مر
١٥٠ فصل فيمن يجب عليه الصوم	٧٥ (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر)
١٥٠ فصل فيما يبيح الفطر	٧٧ (باب صلاة الاستسقاء)
١٥٢ فصل في سنن الصوم	٨١ فصل في نواحيح ما مر
١٥٨ فصل في الجماع في رمضان وما يجب به	٨٢ فصل في تأريض الصلاة
١٦١ فصل في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفمن تجب عليه	
١٦٥ فصل في صوم التطوع	

صفحة	صفحة
٢١٣ فصل في واجبات الحج	١٦٨ (كتاب الاعتكاف)
٢١٦ فصل في بعض سنن المبيت والرمي	١٧٢ فصل فيما يطل الاعتكاف وفيما
وشروطه	يقطع التتابع
٢٢٢ فصل للحج تحللان	١٧٧ (كتاب الحج)
٢٢٣ فصل في اوجه اداء النسكين	١٨٦ فصل في المواقيت
٢٢٦ فصل في دم الترتيب والتقدير	١٩١ فصل في اركان الحج والعمرة
٢٢٩ فصل في محرمات الاحرام	١٩٢ فصل في بيان الاحرام
٢٤٨ فصل في موانع الحج	١٩٦ فصل في سنن تتعلق بالنسك
٢٥٤ (باب الاضحية)	٢٠١ فصل في واجبات الطواف وسننه
٢٥٨ فصل في العقيقة	٢٠٨ فصل في السعي
٢٥٩ فصل في محرمات تتعلق بالشعر	٢١٠ فصل في الوقوف
ونحوه	٢١٢ فصل في الخلق

(تمت)

الجزء الثاني من الحواشي المدنية للعلامة الفهامة الشيخ محمد بن سليمان
الكردى المدني على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر
الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة الفقيه
عبد الله بافضل الحضري نفعنا الله
بهم وبعلومهم وأعاد علينا
من أسرارهم وبركاتهم
في الدين والدنيا
والآخرة
آمين

(وبها مشهامع الشرح تقاريرات نقيسة من الحاشية الكبرى وغيرها)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)

(قوله الكتاب) أى في قوله وإذا كنت فيهم فأقمتهم الصلاة لأنه إذا أمر بها في الخوف ففي الأمن أولى (قوله بسبع وعشرين درجة) هذه الدرجات بمعنى الصلوات على الأظهر كما وردت في بعض الروايات في مسلم في رواية تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ وفي أخرى وصلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده ولا تجد نحوه وزاد كلها مثل صلاته وهو محمول على اختلاف أحوال المصلين قال البهني في شرح صحيح البخاري من نحو خشوع وقيل السبع على بعيد الدار والخمس على قريبه (قوله والصلاة) أى فتحمل السبع على الجهرية والخمس على السرية قال الحافظ ابن حجر وهذا أوجهها قال ابن الجوزي خاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال الحافظ ابن حجر وقد نعتهم وأهذبهم فأولها إجابة المؤذن بنية الصلاة في جماعة والتبكير إليها في أول الوقت والمشي إلى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعيا وصلاة التعمية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه وشهادتهم له وإجابة الإقامة والسلامة من الشيطان حين يقرع عند الإقامة والوقوف منتظرا إتمام الإمام وأدراك تكبيرة الإمام معه وتسوية الصفوف وسد فرجها وجواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده والأمن من السهو غالباً وتنبيه الإمام إذا سها وحصول الخشوع والسلامة مما يليه غالباً وتحسين الهيئة غالباً واحتفاف الملائكة به والتدريب على تجويد القرآن وتعلم الأركان والأبعاض وإظهار شعار الإسلام وإرغام الشيطان بالاجتماع على

(فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)
والأصل فيها الكتاب والسنة
كثير الصالحين صلاة الجماعة
أفضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة وفي رواية
البخاري بخمس وعشرين ولا
منافاة لأن القليل لا ينفي الكثير
أو أنه أخير أو لا بالقليل ثم أعلم
بالكثير فأخبر به أو أن ذلك
يختلف باختلاف أحوال المصلين
والصلاة

العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل والسلامة من صفة النفاق ومن اساءة
الظن به انه ترك الصلاة ونية رد السلام على الامام والاتقاع باجتماعهم على الدعاء والذكر
وعود بركة الله كمال على الناقص وقيام نظام الالفية بين الجيران وحصول تعاهدهم
في أوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب وبقى
أمران يختصان بالجهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند
تأمينه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يترجح ان رواية السبع تختص بالجهرية زاد أبو
داود وابن حبان في رواية من صلى في صلاة فأتى ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد خمس
وعشرون درجة فان كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة
آلاف قال نعم وهذا موقوف له حكم الرفع (قوله القرية الصغيرة) قال في التحفة أى التي
فيها نحو ثلاثين رجلاً وفي النهاية الظاهر انه تقريظ بل لوضبط بالعرف لكان أقرب الى
المعنى الخ (قوله وان ظهر بها الشعار) أطلق في الامداد والاياعاب أيضاً عدم الاكتفاء
بها في البيوت وقال في التحفة عقبه وقبل يكفى وينبغي حمله على ما اذا فحلت أبوابها بحيث
صارت لا يحتشم كبس ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء باقامتها
في الاسواق ان كانت كذلك والافلا لا أكثر الناس لهم مروا تأبى دخول بيوت
الناس والاسواق اه ونحوه في النهاية للجمال الرمى وعلى هذا التفصيل يحمل كلام
الشارح في هذا الكتاب وفي الامداد والاياعاب وفي التحفة الشعار بفتح أوله وكسره لغسة
العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر ظهوراً جل علامات الايمان وهى الصلاة بظهور أجل
صقاتها الظاهرة وهى الجماعة اه (قوله أو في غيرهما) أى الاسواق أو البيوت وان
كانت في المساجد قوتلوا (قوله وقوتلوا) أى قاتل الممتنعين الامام أو نائبه بناء على
الراجح انه فرض كفاية كسائر فروض الكفاية قال في التحفة ولا يجوز أن يفجأهم بالقتال
بجرد الترتك كما يؤمى اليه قوله امتنعوا أى حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أخذ بما يأتى
في ترك الصلاة نفسها (قوله رواية أخرى) أى بلفظ لا تقام فيهم الجماعة (قوله المنذورة)
قال في التحفة والكلام في منذورة لا تسن الجماعة فيها قيل والا كالعِدْفَهى تسن فيها
للاذن وفيها لم تنب الجماعة فيها والاوجب الجماعة فيها بالنذر انتهى قال سم في حواشى
المنهج لو نذر الجماعة حيث تسن انعقد النذر ولا يقال لا انعقد لانه يلزم تكليف غيره وهو
من يحصل الجماعة معه لانه لا التفات لذلك لان معنى النذر التزام الجماعة اذا أمكنه فان لم
يتيسر من يصلى معه سقطت عنه ويتجه انعقاد نذر الجماعة في الفرض حيث لم يتوقف
الشعار عليه وان كانت فرض كفاية وهو على كل واحد لعدم تعينها عليه اذا قام بها غيره
كذا تحترز بالبحث مع مرفلير اجمع انتهى (قوله والنوافل) فليست الجماعة فيها فرض
كفاية بل هى مسنونة في بعضها وغير مسنونة في بعضها (قوله وبالرجال النساء الخ) أى

(الجماعة) في الجمعة فرض عين
كما يأتى و (في المكتوبة)
غيرها (المؤداة للحرار الرجال
المقيمين) ولو بزيادة قوتلوا
المستورين الذين ليسوا معذورين
بشي مما يأتى (فرض كفاية) فاذا
قام بها البعض (بحيث يظهر
الشعار) في محل اقامتها بأن تقام
في القرية الصغيرة بحمل وفي
المدينة والبلد بحال بحيث
يمكن قاصدها أن يدركها من غير
كثرة تعب فلا ثم على أحد والا
كان أقاموها في الاسواق أو
البيوت وان ظهر بها الشعار أو
في غيرهما ولم يظهر أثر الكل
وقوتلوا الماصح من قوله صلى الله
عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا
بدولان قام فيهم الصلاة أى جماعة
كما أفادته رواية أخرى الاستحوز
عليهم الشيطان أى غلب وخرج
بالمكتوبة المنذورة وصلاة الجنازة
والنوافل وبالمؤداة المقضية
وبالحرار من فيهم رق وبالرجال
النساء والخائى

وبالمقيمين المسافرين وبالمستورين والعراة وبغير المعذورين والمعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر بل هي سنة فيما عدا
 المذورة والرواتب ولا تكرر فيها ومحل نديهم في المقضية ان اتفق فيها الامام والمأموم والا كرهت ~~ك~~ الاداء خلف القضاء
 وعكسه وتسن للعراة ان كانوا جميعا ٤ أوفى ظلة (و) الجماعة (في التراويح) سنة للاتباع (و) في (الوتر) في رمضان

والصبيان فقد درج في التحفة عدم الاكتفاء هذا بالصبيان بخلاف صلاة الجنائز وأحياء
 الكعبة (قوله المسافرين) قال في التحفة وظاهر النص مقتضى وجوبها عليهم محمول
 على نحو عاص بسفره (قوله المعذورون) أي بشئ من أعذار الجماعة (قوله أن اتفق)
 فيها الامام والمأموم) وبعبارة العباب بل تسن لامع مقضية تخالفها ولا مع مؤداة انتهت
 (قوله والا كرهت) في التحفة ونحوها النهاية الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً فلم
 يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل (قوله أوفى ظلة) قال في التحفة
 والانهي لهم مباحة (قوله في الصبح يوم الجمعة) أفضل منه الجماعة في الجمعة ثم صحتها
 (قوله لحديث) فيه هو ما من صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة في جماعة وما أحسب
 من شهدا منكم الا مغفور له رواه الطبراني وصححه عبد الحق (قوله لانها) أي الجماعة
 فيها أي في صلاة الصبح أشق منها أي من الجماعة أي في غيرها وفي شرح العباب روى مسلم
 خبر من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما
 قام الليل كله وظاهره ان من صلاهما جماعة كان كمن قام ليلة ونصف ليلة وان صلاة
 الصبح في جماعة كقيام ليلة كاملة وعليه نص الشافعي رضي الله عنه ورجحه في شرح
 العباب وأجاب عما يفتهم من بعض الأحاديث ان الصبح بنصف ليلة بعدة أجوبة منها نحو
 ما سبق في السبع والعشرين والخمس والعشرين في الجماعة (قوله لا تفضل الصلوات)
 والا كانت جماعة العصر أفضل حتى من العشاء والصبح لانها الصلاة الوسطى قال في
 التحفة وبظهر تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة (قوله منها) أي المساجد
 لحديث ويوتهن خيرهن (قوله وان قلت) اعقداه في الامداد والنهاية وغيرهما (قوله
 ضعيف) اعقداه مراً خلافاً للشارح (قوله أو مبتدعا) أي لانكفره يبدعته (قوله
 كعتزلي) قال السعد التفتازاني في شرحه على عقائد النسفي المعتزلة أول فرقة أسسوا
 قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة في باب العقائد وذلك
 ان رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري يقرر أن مرتكب الكبيرة
 ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل عنا فسموا المعتزلة
 وهم سمو أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب
 العاصي على الله تعالى ونفي الصفات القديمة عنه الخ ما أطال به السعد فراجع منه ان
 أردته (قوله ومجسم) أي الذين يقولون بأنه تعالى جسم (قوله وقدرى) هو لقب
 المعتزلي فقد رأيت في المواقف مانصه ويلقبون أي المعتزلة بالقدرية لاسنادهم افعال

سواء أفعّل (بعدها) أم لم تفعل هي
 بالكلمة (سنة) لتقل الخلف له عن
 السلف (وأكد الجماعة) الجماعة
 (في الصبح) يوم الجمعة لحديث فيه
 ثم سائر الأيام لانها فيه أشق منها في
 بقية الصلوات (ثم) في (العشاء)
 لانها فيه أشق منها في العصر (ثم)
 في (العصر) لانها الصلاة الوسطى
 وبما تقرر علم ان ملحظ التفضل
 المشقة لا تفضل الصلوات
 والجماعة للرجال في المساجد
 أفضل) منها في غيرها للاخبار
 المنهورة في فضل الماشي اليها أما
 النساء والخناني فييوتهن أفضل
 لهن (الا اذا كانت الجماعة في
 البيت أكثر) منها في المسجد على
 ما قاله القاضي أبو الطيب ومال
 اليه الاذرعى والزركشي لكن
 الاوجه ما اقتضاه كلام الشيخين
 وغيرهما وصرح به الماوردي من
 أنهما في المسجد أفضل وان قلت
 لان مصلحة طلبها فيه تربو على
 مصلحة وجودها في البيت
 والكلام في غير المساجد الثلاثة
 اما هي فقليل الجماعة فيها أفضل
 من كثرها خارجها باتفاق
 القاضي والماوردي وقول المتولي
 الانفراد فيها أفضل من الجماعة
 خارجها ضعيف (وما كثر

جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت جماعته للخبر الصحيح وما كان أكثره وأحب الى الله تعالى العباد
 (الا اذا كان امامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفياً) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط وان علم منه الاتيان بها
 لانه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقاً) أو متهماً بالفسق (أو مبتدعاً) كعتزلي ومجسم وجوهري وقدرى

ورافضى وشيبي وزيدى (أو) كان (تعتل عن الجماعة) القليلة بغيبته عنه (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه لكون جماعة لا يحضرون إلا أن حضر أو كان محل الجماعة الكثيرة بنى من شبهة أو شك في ملك بانيه لبقعته أو كان امامه سربع القراءة والمأموم بطيئها بحيث لا يدرك معه الفاتحة أو يطيل طولاً أو يخلو المأموم لا يطيقه أو ينزل به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها مما فيه توفير مصلحة أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة للشارع بل الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكروهة بل ريان قول به طلائها

والذهاب لمسجد الجماعة أولى اتفاقاً (فإن لم يجدوا الجماعة امامها مبتدع ونحوه) ممن يكره الاقتداء به (فهى) أى الجماعة معهم (أفضل من الانفراد) على ما زعمه جمع متأخرون والمعتد أنهم اخلاف من ذكر مكروهة مطلقاً (وتدرك الجماعة) أى جميع فضلائها بادرالك جزم من الصلاة مع الامام من أولها أو أثنائها بأن بطلت صلاة الامام عقب اقتدائه أو فارقه بعذر أو من آخرها وان لم يجلس معه (مالم يسلم) أى ينطق بالميم من عليكم فاذا أتم تحريمه قبل النطق به اصح اقتدائه وأدرك الفضيلة لادراكه ركعاً معه لكنهما دون ثواب من أدركها من أولها إلى آخرها ويسن للجماعة حضوروا والامام قد فرغ من الركوع الاخير أن يصبروا إلى أن يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة على ادراك التحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تمكينة

العباد الى قدرتهم قالوا ان من يقول بالقدر خيره وشره من الله أولى باسم القدرة منا الخ كلام العضد (قوله رافضى) الرافضة والشيعة والزيدية متقاربون أيضاً قال في المواقف الشيعة اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً أصولهم ثلاث فرق غلاة وزيدية وامامية اما الغلاة فثمانية عشر ثم قال وأما الزيدية فتلاث فرق الجارودية والخ والزيدية منسوبون الى زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين (قوله مكروهة مطلقاً) اعتمده الشارح في التحفة وغيرها واعتمد الجلال الرملى والطبلاوى وغيرهما خلافاً واعتمد الجلال الرملى ان الصلاة خلف الفاسق والخالف ونحوهما أفضل من الانفراد وتحصل له فضيلة الجماعة بها (قوله وتدرك الجماعة) أى في غير الجمعة اما هي فلا تدرك الا بركعة كما سبأنى في بابها ويبحث في التحفة ان من غير الجمعة مدرك ما بعد ركوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره لانه أدرك بعضها في جماعة (قوله قبل النطق بها) وعند الجلال الرملى مالم يشرع الامام في التسليم الاولى وفي الامداد الاوجه كما رجحه الاسنوى وقال انه مصرح به انه لو تحرم بعد ان شرع الامام في التسليم الاولى ثم فرغ قبل نطقه بالميم من عليكم أدرك الفضيلة وصح اقتدائه وخلافه لا يزرعة ومن تبعه الخ (قوله دون ثواب من أدركها الخ) في التحفة والنهاية معنى ادراكها بذلك انه يكتب له أصل ثوابها وأما كماله فانما يحصل بادرالك جميعها مع الامام ومن غمة قالوا لو أمكنه ادراك بعض جماعة ورجاء جماعة أخرى فالأفضل ان تظاهرها ليحصل له كمال فضيلتها تاماً ويظهر ان محله مالم يفت بتأظهارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء والميقين ولا ينافيه ما مر في منقردير جوا الجماعة لوضوح الفرق بينهما وأنى بعضهم بانه لو قصد هاهنا فلم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه وهو ظاهر دلالة انقلااه والعبارة للتحفة (قوله على المعتد) قال في الامداد وهذا في غير الجمعة اما فيه فيجب الاسراع لتحصيل الركعة الثانية ان رجاها والا فيحصل الاحرام قبل السلام زادهم في النهاية ما اذا ضاق الوقت وخشى فواته الابه قال الاذرى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الابه ولو لم يسرع لتعطلت أسرع أيضاً (قوله لمحل الصلاة) بخلاف خارج

(الاحرام بحضور تحريم الامام واتباعه) للامام فيها (فورا) لخبر البزار لكل شئ صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى فحافظوا عليها نعم يعذر في وسوسة خفيفة ولا يسن الاسراع لطوف فوت التحريم بل يندب عدمه وان خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على المعتد (ويستحب) للامام والمنفرد (انتظار الداخل) لمحل الصلاة مریدا الاقتداء به (في الركوع) غير الثاني من صلاة الكسوف (و) في (التشهد الاخير) من صلاة تشرع فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين ويسن ذلك المنفرد مطلقاً والامام

(بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يعز بين الداخلين) للعادة على ادراك الركعة في الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع لم ينتظره زجره وكذا ان خشي من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكروهة اذ لا فائدة في الانتظار حينئذ (ويكره أن ينطرفي غيرهما) لفقد المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بأن أحس به خارج محل الصلاة أو داخله ولم يكن في الركوع أو التشهد الأخير أو كان فيهما أو أخش فيه بأن يطول تطويلا أو وزع على الصلاة لظهوره أثر محسوس في كل ركن على حاله أو ميز بين الداخلين ولو لم لازمة أو علم أو ديس أو مشيخة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجهه الله تعالى نعم ان كان الانتظار لتوديد حرم وقيل يكفر (ولا ينطرفي في الركوع الثاني من صلاة الكسوف) لأن الركعة لا تحصل بادراكه (وبسن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض)

محل الصلاة كما سأتى في كلامه (قوله على ادراك الركعة) قال في الامداد منه يؤخذ انه لو تخلف الموافق لتمام الفاتحة سن انتظاره في السجدة الثانية لثلاث قوته الركعة (قوله مكروهة) كمقضية خلف مؤداة وكان أراد الاقتداء به وهو منفرد غير عذر لانه لا يناب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار امداد (قوله لظهوره أثر محسوس الخ) في النهاية للجمال الرمي ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المباعدة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام اه وفي التحفة مانصه كره أيضا عند الامام (قوله وقيل يكفر) أي لانه يصير حينئذ كالعابد لو دأبه لالله تعالى (قوله اعادة الفرض) أي بانئ عشر شرطاً أحدها أن تكون فرضاً تطلب فيه الجماعة أو نافلة كذلك ثانيها أن تكون الصلاة التي يريد اعاتها مؤداة فلا تعداد المقضية ثالثها أن تكون المعادة مؤداة بأن تدرك ركعة منها في الوقت الا العبد رابعها أن لا تكون صلاة خوف أو شدته خامسها أن لا تكون وتر على مانقوله الشوبري في حواشي شرح المنهج عن م وصرح الشارح في التحفة بخلافه وعليه يسقط هذا الشرط من العدد سادسها أن تكون الجماعة الثانية غير الاولى لكس في الكسوف خاصة سابعها أن لا تكون صلاة جنازة ومع ذلك اذا أعادها صحت ووقعت نقلا على خلاف القياس ثامنها أن تكون الاعادة مرة واحدة فقط الا صلاة الاستسقاء فتطلب اعاتها أكثر من مرة الى أن يسقاهم الله من فضله تاسعها أن يكون المعبد ممن يجوز تنفله لا نحو فاقد الطهورين عاشرها أن يعتقد المعاد معه جواز الاعادة حادى عشرها أن توقع المعادة جماعة وقد ينتفى اشتراطه كما اذا وقع في صحة الاولى خلاف ثاني عشرها أن تكون الجماعة المعادة مما يدرك به افضيله الجماعة وهذا الشرط يشتمل على شروط كثيرة كما سيعلم مما يأتي وما ينسب لشيخنا العلامة الشيخ عبد الوهاب الطندناي المصري قوله

شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنقل
مع صحة الاولى وقصد فريضة * تنوى بها صفة المعاد الاول
فضل الجماعة سادس وغيره * قيل ونفلا مثل فرض فاجعل
كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد * وجنازة لو كررت لم تهمل
ومع المعادة ان يعد بعدية * تقبل ولا وتران صح فعول
ومتى رأيت الخلف بين أئمة * في صحة الاولى أعد بتجمل
لو كنت فردا بعد وقت أدائها * فاتبع فقيها في صلاتك تعدل

اه (قوله ولو جمعة) تصورا عاداتها بأن يسافر ليلة أخرى فيعيد سدا معهم أو انه يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجمعة قال الشارح في الايعاب قال الزركشي وينبغي تقييده بما اذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جمعة والا فوضع نظرا لان صلاته لا تقع له جمعة حينئذ نعم لو صلى معذور الظهور ثم أدرك الجمعة سنت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورين

يصلون الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه نظرم قال والا قرب سن الاعادة أيضا في مسئلته الثالثة بل هي داخله في كلامهم اذ الصورة انه صلى الظهر لم يذر ثم وجد معذورين يصلونها وأما تنظيره في الاولى فمبنى على انه هل تسن اعادة الجمعة ظهرا أو عكسه في غير المعذور السابق والوجه انه لا تسن بل لا تجوز اه (قوله على صورته) أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه قال الحلبي والظاهر انه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نفسه بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال لتلاعبه ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الأصلية بتيمم واحد (قوله ممن يكره الاقتداء به) فلا تصح الاعادة خلف الفاسق والمبتدع ومعتقد سنية بعض الاركان (قوله غير مكروهة) خرجت المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام راتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذ صلى منفردا عن الصف أو بعد صدقه عن الذي امامه أكثر من ثلاثة أذرع لغير عذرا ولم يسا والصف الذي يصلي فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه لغير حاجة أو كان الصف الذي امامه يسع واقفا وغير ذلك من كل مطلوب من حيث الجماعة فان مخالفتها مكروهة فتقارن شيء من ذلك تحرم المعادة ولم تنعقد عند الشارح ولا يضطر طروها عند في أثناء الصلاة بعد الانعقاد حتى لو أحرم بها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت كما صرح به في التحفة واما الجمال الرملي فعنده لا بد ممن وقوع جميعها في جماعة كما صرح به في فتاويه وغيرها ونقله عنه الزيادي وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخير احرام مأموم عن احرام امام معيد أو تأخير سلام معيد عن سلام امامه ولو لقيام تشهد واجب أو لارادة سجود السهو أو لتدارك خوركن فانه انتهى (قوله لمن صلى جماعة) فيه أمران أحدهما ليس في الحديث الصلاة جماعة وانما أخذه من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول الشخصين صلينا في رحلتنا اذ صليتما في رحلتكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانهم بالكما نافلة قالوا في الامداد والنهاية دل ترك الاستعصال هل صليتما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى أو الثانية بفضله أو لا انتهى وفي التصفة وصليتما يصدق بالانفراد والجماعة اه ثانيهما ان المصلي شخصان وانما أفرد الضمائر مراعاة للفظ من (قوله بعد صلاة العصر) أي بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وكونها العصر هو كذلك في التحفة والامداد وفتح الجواد والفتاوى للشارح وشيخ الاسلام زكريا في الاسنى والجمال الرملي في نهايته وغيرهم لكن الذي رأيت في تحريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر انهم الظاهر وكذلك رأيت في المتن في الاحكام لابن تيمية الحنبلي نقلا عن رواية الامام أحمد وقد عزى شيخ الاسلام في شرح الروض تحريج هذا الحديث للترمذي قال وحسنه وكذلك في فتاوى الشارح نقلا عن سنن البيهقي والذي رأيت في سنن الترمذي ليس فيه ذكر ظهر ولا عصر وفي التحفة وفتاوى الشارح

(قوله ويحرم قطعها) لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرض لتكون سببا على صورته (قوله ولا يضطر طروها عنده) وقال الرملي مطلقا ولا وجه له لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بحر هزي

أي كونها على صورته والا فهي نافلة كما ياتي (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (او مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها اعلم مثلا لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بأنه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعلمه بأنها تكون له نافلة ومن قوله وقد جاء بعد صلاة العصر رجل من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الجماعة اعذرا وغيره أن يسمع الى من يصلي معه ولا احتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها طاهرا وانما تسن الاعادة مرة (وقوله الاولى) للخبر السابق فلو تذكر خلافا لم تكفه الثانية

(بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يميز بين الداخلين) للعادة على أدراك الركعة في الأولى وعلى أدراك فضل الجماعة في الثانية ولو كان الداخل يعتقد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع لم ينظره زجره وكذا ان خشى من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتقد ادراك الركعة أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكروهة اذ لا فائدة في الانتظار حينئذ (ويكره أن يقتصر في غيرهما) لفقد المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بأن أحس به خارج محل الصلاة أو دخله ولم يكن في الركوع أو التشهد الأخير أو كان فيه سماً أو خش فيه بأن يطول تطويلاً يزرع على الصلاة لظهره أثر محسوس في كل ركن على حiale أو يميز بين الداخلين ولو لم لازمة أو علم أو دين أو مشيخة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجهه الله تعالى نعم ان كان الانتظار لتودد حرم وقيل يكفر (ولا ينظر في الركوع الثاني من صلاة الكسوف) لأن الركعة لا تحصل بأدراكه (وبسـن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض)

محل الصلاة كما سأتى في كلامه (قوله على أدراك الركعة) قال في الامداد منه يؤخذه لو تخلف الموافق لاتمام القامحة من انتظاره في السجدة الثانية لثلاث قوته الركعة (قوله مكروهة) كقضية خلاف مؤداة وكان أراد الاقتداء به وهو منفرد بغير عذر لانه لا يناب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار امداد (قوله لظهره أثر محسوس الخ) في النهاية للجمال الرمي ولولحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المبالغة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروهاً بلا شك قاله الامام اه وفي التحفة مانصه كره أيضاً عند الامام (قوله وقيل يكفر) أي لانه يصير حينئذ كالعابد لوداده لانه تعالى (قوله اعادة الفرض) أي باثنى عشر شرطاً أحدها أن تكون فريضة تطلب فيه الجماعة أو فلاة كذلك ثانيها أن تكون الصلاة التي يريد اعادتها مؤداة فلا تعداد المقضية ثالثها أن تكون المعادة مؤداة بأن تدرك ركعة منها في الوقت الا العبد رابعها أن لا تكون صلاة خوف أو شدته خامسها أن لا تكون وتر على ما نقله الشوبري في حواشي شرح المنهج عن مـرو صرح الشارح في التحفة بخلافه وعليه يسقط هذا الشرط من العدد سادسها أن تكون الجماعة الثانية غير الاولى لكن في الكسوف خاصة سابعها أن لا تكون صلاة جنازة ومع ذلك اذا أعادها صحت ووقعت نقلاً على خلاف القياس ثامنها أن تكون الاعادة مرة واحدة فقط الصلاة الاستسقاء فمطلب اعادتها أكثر من مرة الى أن يسقاهم الله من فضله تاسعها أن يكون المعبد ممن يجوز تنفله لانه لو فاقد الطهورين عاشرها أن يعتقد المعاد مع جواز الاعادة حادى عشرها أن توقع المعادة بجماعة وقد يفتى اشتراطها كما اذا وقع في صحة الاولى خلاف ثاني عشرها أن تكون الجماعة المعادة مما يدرك بها فضيلة الجماعة وهذا الشرط يشتمل على شروط كثيرة كما سيعلم مما يأتي وما ينسب لشيوخنا العلامة الشيخ عبد الوهاب الطندناي المصري قوله

شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنفل
مع صحة الاولى وقصد فريضة * تنوى بها صفة المعاد الاول
فضل الجماعة سادس وغیره * قبل ونفلاً مثل فرض فاجعل
كالعبد لاشحو الكسوف فلاتعد * وجنازة لو كررت لم تهـمل
ومع المعادة ان يعد بعدية * تقبل ولا وتران صح فعول
ومنى رأيت الخلف بين أئمة * في صحة الاولى أعد بتجمل
لو كنت فرداً بعد وقت أدائها * فاتبع فقيها في صلاتك تعدل

اه (قوله ولو جمعة) تصورها عاداتها بأن يسافر لبلدة أخرى فيعيد سدا معهم أو انه يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجمعة قال الشارح في الایعاب قال الزركشي وينبغي تقييده بما اذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جمعة والا فوضع نظراً لان صلاته لا تقع له جمعة حينئذ نعم لو صلى معذوراً لظهر ثم أدرك الجمعة سفت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورين

يصلون الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه نظرت قال والا قرب سن الاعادة أيضا في مسئلته الثالثة بل هي داخله في كلامهم اذا الصورة انه صلى الظهر لعذر ثم وجد معذورين يصلونها وأما نظيره في الاولى فبني على انه هل تسن اعادة الجمعة ظهرا أو عكسه في غير المعذور والسابق والاوجه انه لا تسن بل لا تجوز اهـ (قوله على صورته) أما اذا نوى حقيقة القرض فتبطل صلاته لتلاعبه قال الحلبي والظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نية بل الشرط أن لا ينوي حقيقة القرض والباطل لتلاعبه ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد (قوله ممن يكره الاقتداء به) فلا تصح الاعادة خلف الفاسق والمبتدع ومعتقد سنية بعض الأركان (قوله غير مكروهة) خرجت المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام راتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذا صلى منفردا عن الصف أو بعد صدقة عن الذي امامه أكثر من ثلاثة أذرع لغير عذرا ولم يسا والصف الذي صلى فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه لغير حاجة أو كان الصف الذي امامه يسع واقفا وغير ذلك من كل مطلوب من حيث الجماعة فان مخالفتها مكروهة فتقارن شي من ذلك تحرم المعادة ولم تنعقد عند الشارح ولا يضطر طروها عنده في أثناء الصلاة بعد الانعقاد حتى لو أحرمتها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت كما صرح به في التحفة واما الجمال الرمي فغنه لا بد من وقوع جميعها في جماعة كما صرح به في فتاويه وغيرها ونقله عنه الزبائدي وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخير احرام مأموم عن احرام امام معبد أو تأخير سلام معبد عن سلام امامه ولولمقام تشهد واجب أو لارادة سجود السهو أو لتدارك نحو ركن فاته انتهى (قوله لمن صلى جماعة) فيه أمران أحدهما ليس في الحديث الصلاة بجماعة وانما أخذه من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول الشخصين صلينا في رحالنا اذا صلينا في رحالكما ثم اتينا مسجد جماعة فصلما معهم فانهم الكما نافلة قال في الامداد والنهاية دل ترك الاستقصال هل صلينا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى أو الثانية بفضله أو لا انتهى وفي التصفة وصلينا بصدق بالانفراد والجماعة اهـ ثانيهما ان المصلي شخصان وانما أفرد الضمائر مراعاة للفظ من (قوله بعد صلاة العصر) أي بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وكونها العصر هو كذلك في التحفة والامداد وفتح الجواد والفتاوى للشارح وشيخ الاسلام زكريا في الاسنى والجمال الرمي في نهايته وغيرهم لكن الذي رأيت في تخريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر انما الظاهر وكذلك رأيت في المنتقى في الاحكام لابن تيمية الحلبي نقلا عن رواية الامام أحمد وقد عزي شيخ الاسلام في شرح الروض تخريج هذا الحديث للترمذي قال وحسنه وكذلك في فتاوى الشارح نقلا عن سنن البيهقي والذي رأيت في سنن الترمذي ليس فيه ذكر ظهر ولا عصر وفي التحفة وفتاوى الشارح

(قوله ويحرم قطعها) لأنهم أثبتوا لها أحكام القرض لتكون على صورته (قوله ولا يضطر طروها عنده) وقال الرمي مطلقا ولا وجه له لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء جوهري

أي كونها على صورته والا فهي نافلة كما يأتي (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها اعلم مثلاما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بانه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعمله بانها تكون له نافلة ومن قوله وقد جاء بعد صلاة العصر رجل من تصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الجاني لعذر أو غيره أن يتفجع الى من يصلي معه ولا حتم اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهرا وانما تسن الاعادة مرة (وفرضه الاولى) للخبر السابق فلو تذكر خلافيه لم تكفه الثانية

(و) شدة (الحز) حال كونه (ظهرا) أي وقته وان وجد ظلا يعني فيه المشقة (وسفر الرفقة) لم يرد سفر مباح وان قصر ولو سفر
 نزهة لمشقة تلحقه باستحاشه وان أمن على نفسه أو ماله (وأكل منتن) كبصل أو نوم أو كراث وكذا الخ في حق من ينجس أمته
 (في) بكسر النون وبالمدة والهـ مز أو مطبوخ في له ريح يؤذي لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصلأ أو نوما
 أو كراثا فلا يقرب من المساجد وليقه في بيته فان الملائكة (١٠) تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم قال جابر رضي الله عنه ما أراه

يعني الانبياء زاد الطبراني أو فجلا
 ومثل ذلك كل من يدينه أو ثوبه
 ريح خبيث وان عذر كذا بخبر
 أو صحتان مستحكم وحرقة خبيثة
 وكذا نحو الجذوم والابرص
 ومن ثم قال العلماء انها يمنعان
 من المسجد وصلاة الجمعة
 واختلاطهما بالناس وانما يكون
 أكل ما مر عذرا (ان لم يمكنه) أي
 يسهل عليه (إزالته) بغسل أو
 معالجة فان سهلت لم يكن عذرا
 وان كان قد أكله بعذر ومحمل
 ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط
 الجمعة والالزمة إزالته ما أمكن
 ولا تسقط عنه ويكره لمن أكله
 لا عذر دخول المسجد وان كان
 خاليا ما بقي ريحه والحضور عند
 الناس ولو في غير المسجد قال
 القاضي حسين (و) من الاعذار
 (تقطير) الماء من (سقف
 الاسواق) التي في طريقه الى
 الجماعة وان لم يبل ثوبه لان الغالب
 فيه النجاسة أي والقذارة وقال
 غيره (و) منها (الزلزلة) والسموم
 وهي ريح حارة لئلا أو نهارا
 والبحث عن ضالته يرجوها والسعي
 في استرداد مغبوب والسمن

للشارح اعتماده وفي الايعاب قضية اطلاقهم انه عذر ولو بالنسبة لمن عنده دابة يعناد
 ركوبها في أشغاله وهو متجه الخ ثم ضابط الشد يد كما في التحفة والنهاية ما لا يؤمن معه
 التـ لو يث زاد في التحفة أو الزايق زاد في النهاية وان لم يكن الوحل متفاحشا وفي الايعاب
 في هذا الضابط نظر ظاهر بل الوجه ضبطها بأن يغلب منه التلويث أو يشق معه المشي
 مشقة لا تقتل عادة انتهى ويمكن حل أحدهما على الآخر فالخلف لفظي (قوله ظهرا)
 اعتمده في التحفة وشرحي الارشاد والذي اعتمده الجمال الرمـ لي في النهاية وشرحي البهجة
 ونظم الزبد عدم التقييد فهو وعنده عذر مطا (قوله ولو سفر نزهة) لا رؤية بلاد ايعاب
 (قوله يؤذي) في التحفة وان قل على الوجه خلافه قال يعنفه ريحه اقلته وفي الامداد
 والنهاية قول الرافعي يحقل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه
 أذى زاد في الامـ داد البتة واعتمد مـ ركاهة أكل ما ذكره مطا ونقله عن افتاء والده
 ويجزم به في الانوار وفي التحفة في اطلاقه نظروا فيه بما اذا أكله وفي عزمه الاجتماع
 بالناس أو دخول المسجد لم يبعد (قوله ريح خبيث) زاد في الامـ داد كالقصاين وفي
 النهاية ودم فصد (قوله انها يمنعان) في الايعاب قضية ما يأتي في السير في الامر بنحو صلاة
 العيمـ د أنه يلزم الامام أو نائبه منع الابرص والاجذم من مخالطة الناس الخ وفي التحفة
 ينفق عليهم من بيت المال أي فياسـ برنا فيما يظهر (قوله لا عذر) كذلك التحفة وشرحا
 الارشاد وفي النهاية الاوجه عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجه ود المعنى وهو التأذي
 وكذلك الحلبي وغيره (قوله والحضور عند الناس) أي ولو كان أكله عذرا كما في التحفة
 وشرحي الارشاد فهذه تخالف التي قبلها عند الشارح (قوله في طريقه) ولا طريق سواء
 ايعاب (قوله من يؤذيه الخ) قال في الامداد والنهاية ولو بنحوه ثم لم يكن دفعه من غير
 مشقة (قوله في الصلاة الليلية) هي المغرب والعشاء تحفة (قوله وقوع فتنة) في
 الامـ داد وانها تفرط جاله وهو أمر دوقياسه أن يخشى هو أو فتنا من هو كذلك وفي
 الامداد وكون الاعي لا يجدها فأنه أو أن أحسن المشي على العصا وفي التحفة والنهاية ولو
 بأجرة مثـ ل وجدها فاضلة عما يعم به بر في الفطرة وفي الامداد والنهاية ونحو القسيان
 والاكرام والاشتغال بالمسابقة أو المصالة كما أشار اليه الأذري والركشي ثم هذه
 الاعذار تمنع الاثم أو الكراهة ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختاره غيره
 ما عليه جع مقتدمون من حصولها ان قصدوا لولا العذر والسبكي حصولها لمن كان

المفطر والهم المانع من الانشوع والاشتغال بتجهيز بيت ووجود من يؤذيه في طريقه أو المسجد
 وزفاف زوجته اليه في الصلاة الليلية وتماويل الامام على المشروع وترك سنة مقصودة وكونه سريعا انقراة والمأموم
 بطيئا او ممن يكره الاقتداء به وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به

فصل في شروط القدوة (شروط صحة القدوة ان لا يعلم) المقتدى (بطلان صلاة امامه) بحديث (أوغسبره) كحاشية لانه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به (وان لا يعتقد بطلانها) أي بطلان صلاة امامه (كجهتدين اختلاف في القبلة) فصول كل طهارة غير التي صلى اليها لا (أو) في (أناين) من الماء (أو) في (توبين) طاهر ونجس فتوضأ كل في الثانية بأناء منهم ما وليس كل في الثالثة توبانهم - مالا عقاد كل بطلان صلاة صاحبه - بحسب (١١) ما إذا اذاه اليه اجتهاده (وتحسني) وأوغسبره اقتدى به

شافعي وقد (علمه ترك فرضاً) كالسبيلة - ما لم يكن أميراً أو الطمأنينة أو اخل بشرط كان لمس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ اعتباراً باعتقاد المأموم لانه يعتقد أنه ليس في صلاة بخلاف ما اذا علمه اقتصد لانه يرى صحة صلاته وان اعتقد هو بطلانها وبخلاف ما اذا لم يعلم انه ارتكب ما يخل بصلاته أو شك فيه لان الظاهر انه يراعي الخلاف ويأني بالاكل عنه (وأن لا يعتقد) المأموم (وجوب قضائها) على الامام (كقبة تيم) لفقهاء يحمل يغلب فيه وجوده ويحدث صلى مع - مدته لا كراه أوقف الطهورين ومختيرة وان كان المأموم مثله لعدم الاعتداد بصلاته من حيث وجوب قضائها فكانت كالقاسمة - وان صحت لحرمة الوقت امامن لا قضاء عليه كرشوم خشى من ازالة وشبهه مبيع تيم وان كان تعدى به فيصح الاقتداء به (وأن لا يكون) الامام (مأموماً) لانه تابع فكيف يكون متبوعاً (و) ان (لا) يكون (مشكوكاً

يلزمه الخبر البخاري الصريح فيه وأوجه منها حصوله المن جمع الامرين الملازمة وقصد ما لولا العذر والاحاديث بمجموعها لا تدل على حصولها في غير هذين وقد يجاب بأن الحاصل له حينئذ أجريحا كى لأجر الملازم القائل لها وهذا غير أجريح خصوص الجماعة فلا خلاف في الحقيقة بين المجموع وغيره ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لم تنبأ له إقامة الجماعة في بيته والالم يسقط الطلب عنه لكرامة الانفراد له وان حصل الشعار بغيره انتهى تحفة ونحوها النهاية الامن قولها وأوجه منها - ما الى قولها ثم هي انما تمنع فليس في النهاية والله أعلم

(فصل في شروط القدوة)

(قوله وأن لا يعتقد) المراد به ما يشمل الظن بدليل ما مثل به (قوله اختلاف في القبلة) أي ولو بالتيا من والياسروان اتحدت الجهة تحفة ونهاية (قوله ما لم يكن أميراً) أي فلا يضر حينئذ خوف من الفتنة قال في التحفة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه ثم قال ويشكل على ذلك ما يأتي أنه لا تصح الجمعة المسبوقه وان كان السلطان معها الصادق بكونه امامها اذ قياس ما هنا صحة اقتداء بهم به خوف الفتنة وأجاب عن هذا الاشكال ثم قال فاذا اضطروا الى الصلاة معه أي في الجمعة نووار كعتين نافلة واعتقد ذلك في شرح الارشاد أيضا قال في الابعاب وكتبت البسلة في ذلك ترك الطمأنينة في نحو الاعتدال ثم ذكر كلاما قرينه ما حاصله أنه يمتنع الاقتداء به اذا رآه من فرجه واعتقد الجمال الرملي عدم الاعتقاد مطلقا (قوله اقتصد) قال في فتح الجواب قد جمع بما اذا نسبته الحنفى لجزمه بالنية حينئذ زاد في الامداد وهو محتمل وان أجبت عنه في بشرى الكريم واعتقد الجمال الرملي وأتباعه قال في التحفة ويرد الخ وأجاب في النهاية عن رد التحفة (قوله كوشوم) تقدم الكلام على ذلك في شروط الصلاة مسبوقة (قوله ولو باجتهاد) كذلك التحفة وشرحا الارشاد له واعتمد مر تبعا للزر كشي صحة الاقتداء بالاجتهاد كما في القبلة والثوب والاولى الخ ونخرج بمقتد ما اذا انقطعت القدوة كأن سلم الامام فنام مسبوق فاقضى به آخر أومسبوق فاقضى بعضهم ببعض فيصح في غير الجمعة أقماهى فلا مطلقا عنه الجمال الرملي وفي الثانية عند الشارح اما في الاولى فتصح عنده ولكن يكره الاقتداء بالاسبوق المدكور (قوله بأن يعجز) بكسر الجيم أفصح من فتحها وما ضيه بعكس ذلك

فيه) أي في كونه اماماً أو مأموماً وما فتى جور المقتدى في امامه أنه مأوم كأن وجد رجلا يصليان وتردد في أيهما الامام لم يصح اقتداءه بواحد منهما وان ظنه الامام ولو باجتهاد على الوجه الذي لا يميزه عند استوائها الا لنية ولا اطلاع عليها (و) ان لا يكون (أقرباً) ولو في سرية وان لم يعلم بحاله (وهو) أي الامي (من لا يحسن) ولو (سرفاً من الفاتحة) بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخبره أو عن أصل تشديد منها الرخاء لسانه فلا يصح الاقتداء به حينئذ لانه لا يصلح لتحمل القراءة والامام أنما هو بصدد ذلك

(الاذا اقتدى به مثله) في كونه
أمياً أيضاً في ذلك الحرف بعينه
بأن اتفق الامام والمأموم في
احسان ماءءاء وأخلاقه
لاستوائهما وإن كان أحدهما
يبدله غيلاً مثلاً والآخر يبدله
لا ما بخلاف ما إذا أحسن
أحدهما حرفاً لم يحسنه الآخر
فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر
كن يصلي بسبع آيات من غير
الفاتحة لا يقتدى بمن يصلي بالذكر
ولو عجز امامه في الاثناء فارقه
وجوباً فان لم يعلم حتى فرغ أعاد
لندوة حدوث الخرس دون
الحدث وتكره القدوة لمن يكثر
حرفاً من حروف الفاتحة وبه
كلا حن لا يغير المعنى فان غيره ولو
بإبدال أو قراءة شاذة فيها زيادة
أو نقص أو تغيير معنى فان كان في
الفاتحة أو بدلها وعجز عن النطق
به الا كذلك فكأن في غيرها
صحت صلاته والقدوة به ان عجز

(قوله الشارح كلا حن لا يغير
المعنى) * (فائدة) * لو كان أي
اللاحن لحن لا يغير المعنى وليا
يكره الاقتداء به لانها تتجبر بنيل
خيور من القرب والقبول
لظنون بل الاقتداء به أفضل
الم يعتمد اللحن المغير للمعنى هذا
ما اعتقده واختاره وان كان
باهر المذهب خلافه جرهزي

ايحاب (قوله اقتدى به مثله) أي فيصح ولو في الجمعة قال في الامداد كأن اتفق أربعون
أمياً في المجوز عنه فتصح امامة أحدهم بل تلزمهم الجمعة حينئذ (قوله وتكره القدوة لمن
الخ) هكذا رأيت في بعض نسخ هذا الشرح وكذلك الامداد للشارح والذي رأيت في أكثر
النسخ وتكره القدوة بمن بالباء بدل اللام مع ذكره به بعد ذلك ولم يظهر لي وجهه فهو
تكرار محض وعلى نسخ اللام فالمراد انه يكره له أن يجعل نفسه قدوة لغيره بأن يجعل نفسه
اماماً وأما الاقتداء به فهو مذكور في قوله وبه وعبارة التصفة وتكره القدوة بالتتمام الى
أن قال ومن ثم كرهت له الامامة الخ وهي في غاية الظهور فلو عجز الشارح هنا بالامامة بدل
القدوة كما صنع في التحفة لكان أوضح وعبارة فتح الجواد في اللحن وتكره امامة لاحن
لا يغير المعنى والاقتداء به انتهت (قوله من حروف الفاتحة) ليس بقيد فلو حذفه لكان
أخصراً وعم وأولى فقد صرحوا في المتون بكتن المحزروا المنهاج والارشاد وغيرها بكرة
الاقتداء بالفأفاء وهو من يكرر الفاء مع ان الفاتحة لا فاء فيها ولما قال القوي في المنهاج
ويكره بالتتمام والفأفاء قال الشارح في شرحه والوآء وهو من يكرر الواو وكذا سائر
الحروف انتهى وفي النهاية للجمال الرمي وفي شرح المحرر للزيادي ولا فرق بين أن يكون
ذلك في الفاتحة أو غيرها ولا فاء فيها انتهى وهو ظاهر (قوله لا يغير المعنى) كفتح أو كسرية
نعم بدو كسر ونونها لبقاء المعنى وان أتم نعمه ذلك تحفة ونحوه النهاية (قوله زيادة
أو نقص) تقدم هذا في كلامه في صفة الصلاة وقدمت ثم ما فيه وان الذي اعتمد في
التحفة ان الزيادة والنقص لا يضريان الا ان غير المعنى بأن أبطله من أصله أو استصال
الى معنى آخر فراجع ان أردته (قوله أو تغيير معنى) هذا لا يحتاج اليه للعلم به من قوله
فان غيره بل هو تكرار وان عبر بذلك في الامداد أيضاً ثم كلامه يوهم أنه يشترط مع الابدال
تغيير المعنى وليس مراداً كما هو صريح كلامهم وقد سبق في كلامه أن الاى من لا يحسن
ولو حرفاً من الفاتحة وشرحه الشارح بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخرجه
وعبارة التصفة فان لحن لحناً غير معنى ولو في غير الفاتحة وكالحن هنا الابدال لكنه
لا يشترط فيه تغيير المعنى انتهى وهي في غاية الوضوح وايته عبر هنا بنحو ذلك (قوله وعجز
عن النطق به الا كذلك) خرج به ما اذا أمكنه التعلم ولم يعلم فان صلاته تبطل بذلك فضلاً
عن امامته فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد قال في التحفة ويظهر أنه لا يأتي بتلك
الكلمة فان تعمد لها ولو من مثل هذا مبطل انتهى ملخصاً فان تعلم وجب ذلك على لسانه
فان تظن للو اب قبل سلامه أعاده ولم تبطل صلاته كما في التحفة والنهاية والظاهر انه
يعود له ولو بعد السلام حيث لم يطل الفصل ولم يلبس بمناف والاستأنف قال في التحفة
وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن لا علم بحاله كما قاله الماوردي (قوله
نكأني) ومثله ما اذا لم يض زمن امكان تعلمه من حين اسلامه فحين طرأ اسلامه ومن
التمييز في غيره تحفة والاى قد سبق - كما انه لا يصح اقتداء القارئ به ويصح اقتداء

أوجهل أو نسي) وان لا يقتدى

الرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو
الخنثى المشكل ولا الخنثى بالمرأة
أو خنثى لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم إن يفلح قوم ولوا أمرهم
امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن
المرأة رجلا بخلاف اقتداء المرأة
بالمرأة وبالخنثى وبالرجل واقتهاء
الخنثى أو الرجل بالرجل فيصح
اذلا محذور (ولو صلى) انسان
(خلفه) أي خلف آخره وهو يظنه
أهلا لامامته (ثم بين) في أثناء
الصلاة أو بعده أن لا يصح
الاقتداء به لما منع يمكن ادراكه
بالبحث عنه كأن بان (كفره) ولو
بارتداد أو بزندقية (أو جنونه
أو كونه امرأة أو مأموماً أو أمياً
أعادها) لثقة صيره بترك البحث عما
من شأنه أن يطلع عليه. ويجب
الاعادة أيضاً على من ظن بامامه
خللاً مما ذكر وشكوه فبان أن لا
خلل به لعدم صحة القدوة في
الظاهر للتردد عندها (الا ان بان)
امامه (محدثاً أو جنياً) واحضاً
لاتقاء ثقة من المأموم (أو عليه
شجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه
أو بدنه على ما صححه في التحقيق
واعتمده الاسنوي لكن المعتمد
أن الخنثى وهو ما يكون يباطن
الثوب لا اعادة معه أعسر
الاطلاع عليه بخلاف الظاهر
ومحل هذا وما قبله غير الجملة
وفيها ان زاد الامام على الاربعين
والابطال لبطان صلاة الامام فلم يمت العدد

مثله به وتصح صلاته لنفسه ولا اعادة عليه (قوله أوجهل) أي وعذره تحفة ونهاية
(قوله أو نسي) انه لحن أو في صلاة تحفة زادت في النهاية لأن الكلام ليس به هذا الشرط
مغفر لا يطلها هذا حكم من لم يحسن الفاتحة اما غيرهما فقال الشارح في الامداد
والجمال الرمي في النهاية بحث الاذرى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد
أو السلام بالعربية بمن لا يحسنها بها ووجهه ان هذا لا مدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر
لحجزه عنها انتهى (قوله وأن لا يقتدى الرجل الخ) والخاص لانه لو نصح خمسة منها
صححة وهي رجل برجل خنثى برجل امرأة برجل امرأة خنثى امرأة برجل امرأة وأربعة
باطلة وهي رجل يخنثى رجل برجل امرأة خنثى امرأة خنثى (قوله أي الذكر) شبه به
على ان المراد بالرجل ما قابل المرأة فيشمل الصبي والمراد بالمرأة ما قابل الرجل فتشمل
الصبية (قوله لما صح الخ) فيه ان الحديث الاول ليس نصاً في شموله امامة الصلاة وعلى
التنزل ليس فيه انه شرط للصحة والثاني في سنده ضعيف ومن هو متهم بوضع الحديث كما
ينته في الاصل فلو احتج بالاجماع على منع اقتداء الرجل بالمرأة كما صنع في التحفة لكان
أوضح (قوله وهو يظنه أهلاً) خرج به ما اذا ظن به خلافاً فلا تصح وان تبين أن لا خلل كما
سما في كلامه (قوله كأن بان كفره) ولو بقوله لقبول اخباره عن فعل نفسه ما لم يسلم
ثم يقتدى به ثم يقول به دافراً لم أكن أسلمت حقيقة أو ارتددت لكفره بذلك فلا يقبل
خبره حينئذ (قوله بزندقية) الزندق من يخنى الكفر أو من لا يتكلم ديناً قولاً لا يجمع بين ما
بأن التدين بالدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذي خالف ظاهره بباطنه في
ذلك غير متدين بدين فالتنافي للفظي (قوله أو أمياً) أي أو لم يكبر للاحرام تحفة ونهاية زاد
فيها لو بان امامه قادر على القيام وخالف في الامداد فاعتمد عدم الاعادة (قوله على من
ظن الخ) منه لو ظنه خنثى فاقتهى به وان بان انه رجل بخلاف ما لو ظنه رجلاً ثم بان انه
خنثى بعد الصلاة ثم اتضح بالذكورة فلا اعادة للجزم بالنية وقوله بعد الصلاة خرج به
ما اذا بان في أثناءها خنثوته قال في النهاية قال اقرب وجوب استئنافها انتهى وقاس سم
العبادى على الخنثى ما لواقته دى خنثى بأخى اعتقدها رجلاً مما بان أن ثوبه الخنثى قال
فالتحفة عندى الصحة وفي التحفة ترجيح عدم الصحة (قوله الا ان بان الخ) أي أو انه كبر
للتحریم ولم ينو أو كبر الامام ثانياً بنية ثانية سرّاً بحيث لم يسمع المأموم أو تبين انه كان قادراً
على ستر العورة (قوله أو بدنه) أي أو ملاقيه ما (قوله يباطن الثوب) اخلف بناء على
تخالف الظاهرة والخفية في الحكم في ضابطها فقل القليوبي عن شيخه الزيادى والرملى
ان الظاهرة هي العينة والباطنة هي الحكمة قال وعند الطبرلاوى والسبب على
وغيرهما هي التي لو تأملها المأموم بفرضها فوق ما بوس الامام ومع القرب منه لم يرها
قال وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا انتهى وجرى الشارح في هذا الكتاب على ان
الخفية ما تكون يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره وفي التحفة والنهاية والعبارة

والصلاة خلف المحدث وذی

الخطب الخفی جماعة یترتب علیها
سائر أحكامها الا نحو لحوق السهو
وتحمله وادراك الركعة بالركوع
(أو) بان امامه (فأما بركعة
زائدة) وقد ظننه فی ركعة
أصلية فقام معه جاهلا زیادتها
وأفی بأركانها كلها فلا قضاء علیه
لحسبان هذه الركعة لعدم تقصيره
بسبب خفاء الحال علیه ولولم
یدرك المقتدی بذی حدث أو
خبث أو فی بركعة زائدة الفاتحة
بكمالها لم تحسب له الركعة (ولو)
علم المأموم حدث امامه أو خبثه
أو قیامه لزیادة ثم (نسی حدث
امامه) أو خبثه أو قیامه لزیادة
فأقندى به ولم یحتمل وقوع طهارة
عنه (ثم تذكر أعاد) استعصما
بحکم العلم ولا تظن لیسبانه لان
فیه نوع تقصیر منه

(قوله لو تأملها) هل المراد بتأمل
امامه تأمله من امامه كما قد روا
البعيد قریبا والحائل زائد
والقاعد فاعلموا الاعی بصیرا كما
هو عند الرمی أو یشرق بأن
ما ذکره یتصور وجوده من
المأموم بخلافه فی تقدمه على
امامه بل یتأمله من خلفه مع
زوال الحائل والبعید وغیرهما
والذی رأیته نقلا عن الشیخ عبد
الرؤف وهو قوله ظاهر كلامهم
أن المراد بالظاهر ما هو خارج
الثوب لاما هو من جهة القبلة
إله یؤید الثاني اه من الاصل

للتحقفة الظاهرة بأن تكون بحيث لو تأملها المأموم وآها فلا فرق بین من یصلی امامه قائما
أو جالسا ولو قام آها المأموم انتهى ولو لم یرها المأموم لبعدا واشتغال بالصلاة وظلمة
أو حائل بینہ و بین الامام أو كانت فی نحو جماعة الامام ولم یرها المأموم لانه جالسا
لجزمه ولو قام لآها فانه فی جمیع هذه الصور تلزمه الاعادة عند الشارح والجمال الرمی
واختلاف الاعی فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة علیه مطلقا لعدم تقصيره بوجه
واعتمد الجمال الرمی انه لا فرق بین الاعی والبصیر فان كان بفرض زوال عما لو تأملها
آها لزمته الاعادة والا فلا وفي الایعاب للشارح مثل الاعی فیما یظهر ما لو كان فی ظلمة
شديدة لمنعها أهلية التأمل ثم قال والتخرف فی سائر العورة كالخبث فیما ذكر من التفصیل
فیما یظهر انتهى وفي النهاية أخذ الوالد من الفرق بین النجاسة الخفية والظاهرة قیاسا انه
لو سجد الامام على كفه الذی یحترک بحركته لزم المأموم الاعادة ان كانت بحيث لو تأمل
امامه أبصر ذلك والا فلا تلزمه انتهى ورأیت نقلا عن الشیخ عبد الرؤف ظاهرا كلامهم
ان المراد بالظاهر ما هو خارج الثوب لاما هو فی جهة القبلة انتهى وقد أشبهت الكلام
على ما یتعلق بأطراف هذه المسئلة فی الاصل فراجع منه (قوله الا نحو لحوق
السهو) أى فلا یلحق المأموم سهوا لاما إذا سها بما یجبر بالسجود واهل له أراد یصور
السهو لعدم ترك شی من الایعاض فانه ملحق بسهو والترك (قوله وتحمله) أى تحمل
الامام السهو عن المأموم إذا سها أعی المأموم فلا یتصل به الامام عنه بل یطاب
من المأموم سجود السهولة لعدم وجود الاقتداء حقيقة ویصح عود ضممه یرتحمله
على الامام المذکور ولا ینکون أعم من تحمل السهو حیثه لشموله بحمل الفاتحة
عن المسبوق والسورة فی الجمهوریة أو على المسبوق لکن فیه على هذا الاحتمال
تكرار مع ما سبق فی كلامه (قوله وادراك الركعة بالركوع) أى فیما اذا یدرك
المأموم قراءة الفاتحة خلف الامام بل أدركه فی الركوع فلا ینکون مدركا للركعة
لان الامام لیس فی صلاة حتی یحمل الفاتحة عن المسبوق (قوله وقد ظننه فی ركعة
أصلية) قال فی الایعاب لو علم انه زائدة لم یصح اقتداؤه به على المعتمد كما لو علم حدثه
انتهى (قوله جاهلا زیادتها) یعنی عنه قوله سابقا ظننه فی ركعة أصلية اذ لو كان عالما
زیادتها لم یظن انها أصلية (قوله لحسبان هذه الركعة) أى ولو فی الجمعة كما فی شرحی
الارشاد للشارح فیضیف الیهما أخرى لان الساهی فی صلاة بخلاف ذی الحدث والخبث
(قوله لم تحسب له الركعة) هذا بالتسبب لذل الحدث والخبث فیه تکرار مع قوله سابقا
وادراك الركعة بالركوع الآن یقال فی هذا زیادة انه لا یدرك الركعة بادرک بعض
الفاتحة وحبث فیه فیه عدم الادراك بالركوع وحده من باب أولى والامر فی مثل هذا
قریب (قوله ولم یحتمل الخ) قال فی الا سی بأن لم یفترقا انتهى وضمیر منه یعود الى الحدث
أو الخبث وأفرده لان العطف بأو

* (فصل فيما يعتبر بعد توفّر الشروط السابقة) *

(قوله سواء الخ) أي خلافا للقاضي حسين في قوله أن جاء من خلفه صحت صلته دون إمامه (قوله بعقبه) أي على عقب الإمام (قوله أو يجنبه الخ) في التحفة جميعه وهو ماتحت عظم الكف إلى الخاصرة فيما يظهر انتهى وحذفوا قيد جميعه في الأسنى والمغنى والنهاية وشرحي الارشاد للشارح ولا بأس قاسم هذا كلام في الاصل فراجع منه وفي التحفة وفي الاستلقاء بالعقب أن اعتمد عليه والافا آخر ما اعتمد عليه فيما يظهر الخ واعتمد المغنى والنهاية والتجريدان العبرة فيه بالرأس والحاصل أنه لو قام أحدهما أو قعدا واضطجع أو استلقى وعكس الآخر ففيه صور تبلغ ستا وثلاثين ذكرها الأسنوي في الغارز وقد حذر بها الشارح في الإيعاب وحاصل ما حذر به الشارح أن العبرة في المستلقى منها بالعقب وفي غيره بما ذكر فيه والمعتمد على خشبتين تحت إبطيه بأن لم يبق رجليه اعتماده على الأرض ولم يمكنه غير ذلك بحيث الشارح في التحفة فيه اعتبار الخشبتين وكذلك النهاية أما إذا أمكنه الاعتماد على قدميه فلا تصح صلته والعبرة في المصلوب بالكف كما أوضحته في الأصل ويظهر أن محله حيث كان رباطه من كتفيه والاعتبار بربطه وفي الساجد اعتبار أصابع قدميه أن اعتمد عليها والافا آخر ما اعتمد عليه كافي التحفة واعتمد في المغنى فيه الأصابع أيضا وفي النهاية ولا بعد فيه غير أن إطلاقهم يخالفه وقال سم ولا يعد خلافة وأنه يغتفر التقدم بأصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر بالعقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام وان كان مرتفعا بالقلوب العبرة في السجود بالرأيتين لمن اعتمد عليهما وفي المغنى يشمل ذلك الرأس وهو الظاهر الخ (قوله فتي تقدم الخ) في الإيعاب بحث بعضهم أن الجاهل يغتفر له التقدم لانه عذرا عظيما وهذا وانما يتجوز في عذر ولا بد محله أو قرب إسلامه وعليه فالناسي مثله انتهى ونقله الشوبري في حواشي المنهج والهاثني في حواشي التحفة وأقرأه (قوله فان اعتمد على العقب) في التحفة والنهاية فان اعتمد على غيره وحده كالأصابع القائم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتمد عليه فلا اعتمد على إحدى رجليه وتقدم الأخرى على رجل الإمام لم يضرب وان اعتمد عليه ما ضرب عند الشارح في تحفته وغيرها ولم يضرب عند صاحب المغنى والنهاية وغيرها وهو قياس ما اعتمد في التحفة وغيرها في التقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه إلا أن يفرق (قوله من فضل الجماعة) هو ظاهر النهاية وصريح التحفة وغيرها قال فيها الفاتت فيب إذا ساء في البعض السبعة والعشرون في ذلك البعض وما عداه مما لم يساو فيه يحصل له السبعة والعشرون قال وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن تبعضه انتهى قال السيد عمر البصري في حواشي التحفة أن رادفوت فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المنسوب الذي فوته أي

* (فصل فيما يعتبر بعد توفّر الشروط السابقة) *

(يشترط لصحة الجماعة) بعد توفّر الصفات المعتبرة في الإمام (سبعة شروط) الأول (أن لا يتقدم المأموم على إمامه) في الموقف المصح من قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الإمام ليؤتم به والائتمام الاتباع والمتقدم غير تابع ولو شك في تقدمه عليه لم يؤت سواء جاء من خلفه أو أمامه لأن الأصل عدم المبطل والعبرة في التقدم (بعقبه) التي اعتمد عليها من رجليه أو من أحدهما وهو مؤخر القدم مما يلي الأرض هذا ان صلى قائما (أو بألبته ان صلى قاعدا) وان كان راكعا (أو يجنبه ان صلى مضطجعا) أو برأسه ان كان مستلقيا فتي تقدم في غير ثلاثة أشكال الخوف في جزء من صلته بشي مما ذكر لم تصح صلته لما مر وأفهم تعبيره بالعقب أنه لا أثر للأصابع تقدمت أو تأخرت لأن تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب بخلاف تقدم غيره نعم لو تأخر وتقدمت رؤس أصابعه على عقب الإمام فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الأصابع فلا (فان ساءوا) بالعقب (كره) ولم يحصل له شيء من من فضل الجماعة

(ويُندب) للمأموم المذكور ولو صبيا اقتدى وحده بمصل مستور (تخلفه عنه قليلا) اظهر الرتبة الامام (ويقف الذكر) المذكور كما ذكر (عن عيینه) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فقامه عن يمينه وبه يعلم انه يندب للامام اذا فعل أحد المأمومين (١٦) خلاف السنة ان يرشده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنان اما ذالم

فوت فضيلته فواضح وان كان المراد مطلقا فجل تأمل لان المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تتخلو عن اصالة الفذ والحكم بأن عدم الايمان بفضيلة منها يخل بالاثمان بيقينة القضايا التي أتى بها محض تحكم مالم يرد به نص من الشارع ففعل الاقرب توجيه كلام المجموع وغيره بما أشرت اليه ثم رأيت سم في حاشية شرح المنهج قال قوله وكره المأموم انفراد ومع انفراده وكرهته لا تقوته فضيلة الجماعة خلافا للعلوي ووفقا للطبلاوي والبرلسي نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والرملي وافق المحلي انتهى الخ وفي فتاوى السيد عمر المذكور لعله أي ما قاله الطبلاوي والبرلسي الاقرب ان شاء الله تعالى انتهى وهو الوجه مما سبق (قوله مستور) خرج به العاري وسيأتي في كلامه وقوفهم صفا واحدا حيث كانوا بصرا في ضوء وفي الايعاب س له ان يحاذيه (قوله قليلا) في التحفة بأن تأخر أصابعه عن عقب امامه فيما يظهر وفي الايعاب بأن يخرج عن الحاذية الخ وهو ظاهر ووقع له في شرح الارشاد ونحوهما النهاية بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع قال ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى (قوله عن يمينه) رأيت في شرح البخاري للقسطاني مائنه وقال أحمد من وقف على يسار الامام بطلت صلته الخ (قوله يندب للامام الخ) في الامداد والنهاية لا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل الخ (قوله كثيرا) تقدم انفاضابطه ولا تغفل عما سبق عن السيد عمر من المراد من فوات فضيلة الجماعة (قوله فعن يساره) في الايعاب ويكره الوقوف خلفه ثم قال نعم ان لم ير على اليسار ما يسعه يسر له على الوجه أن يحرم خلفه ثم تأخر اليه الاول ونحو التحفة والنهاية وغيرهما (قوله لا غيره) ظاهره ولور كروعا واعتمده في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة ومرف في شرحها أيضا وأطلق في شرح نظم الزيد والخطيب في الاقتناع انه يكون في القيام لكن الذي اعتمده شيخ الاسلام في شرحه على المنهج والروض والخطيب في شرحه على المنهاج والتقبيه والجمال الرملي في النهاية وأقره الشارح في التحفة ان الركوع ملحق بالقيام فلم انه لا يندب للعاجزين عن القيام وبه صرحوا في شرحي الروض والبهجة والمغني وفتح الجواد (قوله أو يقمن خلفه) أو ذكران وامرأة أو خنثى فهما خلفه وهي أو الخنثى خلفهما أو ذكر وأنثى وخنثى وقف الذكور عن يمينه والخنثى خلفهما والاثني خلف الخنثى كما في التحفة وغيرها قال الحلبي وحينئذ أي بين وقوف كل كذا كرمي يحصل لكل فضيلة الصف الاول لجنسه (قوله ان كل صفهم) اما ذالم يكمل فيكمل بالصبيان وظاهر

يقف عن يمينه أو تأخر كثيرا فانه يكره له ذلك ويقوته فضل الجماعة (فان جاء آخر فعن يساره) أي الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين المأموم ويقوته به فضل الجماعة (ثم) بعد احرامه (يتقدم الامام أو يتأخران) حالة القيام لا غيره (وهو) أي تأخرهما حيث أمكن كل من التقدم والتأخر (أفضل) فان لم يمكن الا أحدهما فعل وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فأقامه عن يساره فأخذ بايدينا جميعا فدفقنا حتى أقامنا خلفه وانكون الامام متبوعا لم يلحق به الانتقال من مكانه اما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام الثاني أو لم يتأخرا أو تأخرا في غير القيام فيكره ويقوته به فضل الجماعة (ولو حضر) أي داء معاً أو مرتبا (ذكران) ولو بالغاً وصبياً (صفا خلقه وكذا) اذا حضرت (المرأة) وحدها (أو النسوة) وحدهن فانها تقوم أو يقمن خلفه لاعتناء يمينه ولا عن يساره للاتباع (ويقف) ندبا فيما اذا تعددت

أصناف المأمومين (خلق الرجال) صفا (ثم) بعد الرجال ان كل صفهم (الصبيان) صفا ثانيا وان غمزوا عن البالغين اطلاق بعلم ونحو هذا (ان لم يسبقوا) أي الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أحق به) من الرجال فلا ينفكون عنه لهم لانهم من الجنس بخلاف الخنثى والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الخنثى (ثم) بعدهم وان لم يكمل صفهم (النساء)

اطلاقه أنه لا فرق في الرجال بين الاحرار والارقاء وهو كذلك كما في التحفة وغيرها قال
 بهم ولو اجتمع الاحرار والارقاء ولم يسعهم صف واحد فيتمتعهم تقديم الاحرار نعم لو كان
 الارقاء أفضل بنحو علم أو صلاح ففيه نظر ولو حضر وا قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار
 فيه نظراته والذى يظهر لي أنهم لا يؤخرون لأن الصبيان المؤخرين عن الرجال الارقاء
 لا يؤخرون للاحرار فكيف بالارقاء المتقدمين على الصبيان (قوله ليليني) بكسر اللام
 وهي لام الامر وفتح الباء بعد اللام وتشديد النون امانون التوكيد الثقيلة مع حذف
 نون الوقاية لتوالي الامثال أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيهما والفعل فيها
 مبنى على فتح آخره وهو الباء ومحلها الجزم بلام الامر وفي رواية ليلين يحذف الباء التي بعد
 اللام وتخفيف النون ووجه حذف الباء ان الفعل معتل الاخر بالياء ودخل عليه
 الجازم وهو لام الامر فحذف آخره وهو الباء والنون نون الوقاية وليس على هذا الرواية
 في الفعل نون توكيد قال الشارح في الابعاب وأخطأ رواية واحدة من ادعى ثالثة اسكان
 الباء وتخفيف النون انتهى قال الحلبي وفيه نظر لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة
 لبعض العرب جائزة في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور
 انتهى وأولو بمعنى أصحاب والاحلام جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها
 يعني الاحلام أي وقته وهو البلوغ أو جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني ويلزمه العقل
 والنهي أي بضم النون وفتح الهاء جمع نهيية بالضم وهو العقل إلى آخر ما في الاصل
 (قوله ثلاثا) هكذا في رواية مسلم وفي رواية لمسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ذكرها
 مكررة مرتين قال النووي في شرح مسلم معنى الذين يلونهم الذين يقربون منهم في هذا
 الوصف ثم قال في هذا الحديث تقديم الافضل فالفضل إلى الامام لانه أولى
 بالاعتراف ولانه ربما احتاج الامام إلى استخلاف فيكون هو أولى ولانه يتفطن لتبنيه
 الامام على السهول لا يتفطن له غيره الخ ما قاله (قوله وسطهن) المعروف من كلامهم
 كما يفتحه في الاصل ان امامة النساء ينسب لهما مساواة المؤمنين بها كالعراة
 البصراء في ضوء الكفر في حواشي المنهج للشويزي مانصه مع تقديم يسير بحيث تمتاز
 عليهن اه (قوله غير المستور) اما اذا كان مستورا فانه يتقدم عليهم كما امام
 غيره (قوله بسكون الخ) ان صلح فيه بين فهو باتمكين كما هنا وان لم يصلح فيه ذلك
 بكاست وسط الدار فهو بالفتح قال المغني قال الازهرى وقد أجازوا في المفتوح الاسكان
 ولم يجزوا في الساكن الفتح لكن في التحفة السين هنا ساكنة لا غير في قول وفي آخر السكون
 أفصح من الفتح ككل ما هو معنى بين بخلاف وسط الدار مثلاً فالافصح فتحه ويجوز
 اسكانه والاول طرف وهذا اسم اه (قوله ان أمكن) في الامداد أما اذا ضاق المكان عن
 وقوفهم صفوا واحدا فيعد دون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا
 كراهة الخ قال في النهاية مع غض البصر قال واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة

للخبر الصحيح ليليني منكم أولو
 الاحلام والنهي أي البالغون
 المعقلون ثم الذين يلونهم ثلاثا
 ومتى خواف الترتيب المذكور
 كره وكذا كل منسوب
 يتعلق بالموقف فانه يكره مخالفته
 وتفوت به فضيلة الجماعة كما قدمته
 في كثير من ذلك ويقاس به ما يأتي
 (وتقف) ندبا (امامتهن) أي النساء
 (وسطهن) لانه استقر لها (و) يقف
 (امام العراة) البصراء (غير
 المستور وسطهم) يسكون السين
 ويقفون صفوا واحدا ان أمكن
 لئلا ينظر بعضهم إلى عورة بعض
 فان كانوا عريا وفي ظلمة تقدم
 امامهم

(قوله جمع نهيية بالضم الخ) قاله
 النووي في شرح مسلم وفيه أيضا
 النهي العقول وأولو الاحلام
 العقلاء وقيل البالغون فعلى
 الاول اللفظان بمعنى ولاختلاف
 اللفظ عطف أحدهما على الآخر
 تأكيذا وعلى الثاني معناه
 البالغون العقلاء اه وفي رياض
 الصالحين للنووي النهي العقول
 وأولو الاحلام هم البالغون وقيل
 أهل العلم والفضل اه أصل

(ويكره) للمأموم (وقوفه منفردا عن الصف) اذا وجد فيه سعة لما صبح من النهي عنه وامر المنفرد بالاعادة في خبر الترمذي الذي
حسنه محمول على الندب على ان الشافعي (١٨) رضى الله عنه ضعفه (فان لم يجد سعة) في الصف (أحرم) مع الامام (ثم جر) ندبا

لا تقف النساء معهم لاني صف ولا في صفين بل يتحين ويحاسب خلفهم ويستدبرن القبلة
حتى يصلي الرجال وهكذا عكسه فان أمكن أن تتواري كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة
الآخرى فهو أفضل ذكره في المجموع الخ (قوله لما صبح الخ) في شرح الصحيح للقسطلاني
ذهب الى التحريم أجمد واسحق وابن خزيمة من الشافعية الخ (قوله مع الامام) أي
اقتدى به قال في شرحي الارشاد خلف الصف اه (قوله من الخلاف) أي من خلاف منع
الانعقاد مع الانفراد خلف الصف اه قال الشويري وهو ابن المنذر والجميدى وابن
خزيمة اه وتقيدم القول بالتحريم عن أجمد (قوله في ضمانه) أي وان ظن حرثته كما
في النهاية بهما الشيخ الاسلام وهنا اذا أمك به الحرق ليصطف مع الامام خرق وله ان وسعهما
مكانه جزمهما اليه اه زاد في الامداد فان خرق في الاولى أفضل من الجزا في فتح الجوادان
سهل اه واذا خرق واصطف مع الامام قال الحلبي فينبغي أن لا تقوت فضيلة الصف
الاول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم اه وذكرنا قليوبى أن للثلاثة فضيلة الصف
الاول اعذرهم وفي فتاوى الجمال الرملى اذا اصطف مع الامام لا تنكره مساواته ولا تقوته
بها فضيلة الجماعة (قوله ما فات عليه الخ) كذلك في شرحي الارشاد والنهاية للجمال
الرملى والزياى في شرح المحرر وغيرهم وظاهره فوات فضيلة الصف الذي تأخر عنه لكن
في التحفة لان فيه اعانة على برمع حصول ثواب صفه وعبارة قليوبى ويحصل له بالاعانة
أجر كاجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه اه (قوله ويحرم) كذلك التحفة
وغيرها وأقر الخطيب في المغنى ابن الرفعة على عدم جواز ذلك واعتمد الجمال الرملى
في النهاية وغيرها الكراهة ورأيت في فتاويه مسئلة عن قول الشارح بالحرمة فقال
في الجواب المتعذر الكراهة قال وكلام ابن حجر ضعيف اه (قوله وان زاد الخ) أشار به
كغيره الى الرد على الاسنوى في تقييده الخطي بصف أو صفين فقد قالوا انه التيسر عليه
مسئله بأخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في الخطي يوم الجمعة والخطي هو
المشئ بين القاعدين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قاعون الخ (قوله والمراد بها) أي
السعة بفتح السين أن لا يكون خلاه والفرجة بضم أوله وفتح خلاء ظاهر (قوله بل يقف
فيه) في الأيعاب تقلاعن الاذرى وسكتوا عما لو كانا اثنين وأمكن أن يقف كل واحد من
جانب والظاهر انهما كالواحد اه (قوله من مبلغ) وان لم يكن مصليا كما في المغنى والنهاية
والأيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا (قوله عدل رواية) في التحفة مر
قبول اخبار القاسق عن فعل نفسه فيمكن القول بنظيره هنا في الامام الا أن يفرق بأن ذلك
اخبار عن فعل نفسه صريحا بخلاف هذا اه وفيها يأتي جواز اعتماده ان وقع في قلبه
صدقه فيما في نظيره هنا وفيها ونحوها النهاية لو ذهب المبلغ في أثناء الصلاة لمهنية المفارقة
أي ما لم يرج عوده قبل مضى ما يسع ركعتين في ظنه فيما يظهر (قوله في العصر الخالية)
أي في الازمان الماضية (قوله غير مسمرة) أي أبواب المساجد قال السيد عمر البصرى

في القيام (واحد) من الصف اليه
ليصطف معه خروجا من الخلاف
ويحمله ان جواز أنه وافقه والافلا جزم
بل يمتنع لخوف الفتنة وأن يكون
حرثا لتلايدخل غيره في ضمانه
وأن يكون الصف أكثر من اثنين
لثلايصير الاخر منفردا (ويندب
أن يساعده بالجرور) لينال فضل
المساواة على البر والالتقوى وذلك
يعادل فضيلة ما فات عليه من
الصف ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه
يصير المحرور منفردا أما اذا وجد
سعة في صف من الصفوف وان زاد
ما بينه وبين صفه على ثلاثة صفوف
فأكثر فالسنة ان يمتدح الصفوف
الى أن يدخلها والمراد بها أن يكون
بجانب لو دخل بينهم لو سعه من غير
مشقة تحصل لاحد منهم ولو كان عن
يمين الامام محل يسعه لم يمتدح بل
يقف فيه (الشرط الثاني) لصحة
الجماعة (ان يعلم) بالثقلات
امامه أو بظنهم اليه كمن من متابعتهم
ويحصل ذلك (برؤية) للامام أو لبعض
المأمومين (أو سماع) نحو أعمى
ومن في ظلمة نحو صوت (ولو من
مبلغ) بشرط كونه عدل رواية لآن
غيره لا يجوز الاعتماد عليه ويكفي
الأعمى الأصم خمس ثلثة بجانبه
(الشرط الثالث) أن يجتمعوا أي
الامام والمأموم في موقف اذن
مقاصد الاقتداء اجتماع جمع
في مكان كما عهد عليه الجماعات

في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ثم هما أما أن يكونا في مسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما في
مسجد والاخر بغيره فان كانا (في مسجد) أو مساجد تضافت أبوابهما وان كانت مغلفة غير مسمرة

في فتاويه الفرق بين التسمير والاغلاق في القدوة أن التسمير أن يضرب مسجدا على باب
المقصورة والاغلاق منع المرور بقفل أو نحوه فالتسمير يخرج الموقفين عن كونهم امكانا
واحدا وهو مدار صحة القدوة بخلاف الاغلاق اه وفي شرح المحرر الزيادي ولو مغلفة
بالضبة كما ذكره المصنف أي الرافعي قال القليوبي ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح مالم
تسمر اه (قوله داخلين فيه) بلفظ الجمع أي الثلاثة ثم يحتمل أن يكون المراد بدخولها
فيه شمول المسجدية لها قال سم عند قول التحفة فلو كان بوسطه أي المسجد بيت لا باب له
وانما ينزل اليه من سطحه كفي الخ مانعه بيت أي ثابت المسجدية والافهما بناء ومسجد
وساقي حكمهما اه أي فيشترط القرب وعدم الحائل مع ما يشترط في المسجد ويحتمل
أن يكون المراد دخول منافذ البئر وغيره في المسجد قال في التحفة ومنازلها التي بابها
فيه اه وفي رتبته ومثله الزيادي في شرح المحرر رأيت نحو ذلك في كلام الهانقي وغيره
(قوله على كل مما ذكر) أي من الابنية المتنافذة ولا يعود على قوله أو مساجد تنافذت
الخ لانها قد سبق فيها قوله وان كانت مغلفة غير مسمرة فيلزم التكرار (قوله من غير
تسمير) صريح في أن الابنية المتنافذة في المسجد الواحد يضرب فيها التسمير وهذا ما يفيد
كلامه في غير هذا الكتاب أيضا كالأبواب والامداد ومختصره وصرح باعتماده الجلال
الرملي في كتبه والخطيب الشريفي وغيرهم لكنه قال في التحفة بخلاف ما اذا سمرت
على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه ثم قال
بعد نقل كلام شيخ الاسلام ولأنه أن تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن
التوصل من أحدهما الى الآخر فالوجه ان كلامه مستقل حينئذ عرفا والافلا وعليه
يحمل كلام الشيخ الخ وقال الزيادي في شرح المحرر رقبته الذي دل عليه كلام الشيخين
ان التسمير صار مطلقة لا بد من الاستطراف العادي وقال السيد عمر البصري في حاشية
التحفة الحق ان اقتضاء شيخ الاسلام انما يتضح على طريقة الاسنوي والباقي من عدم
اعتبار تنافذ ابنية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ
الاسلام عامة في كتبه فلا يتضح اه (قوله امكان المرور) أي العادي قال القليوبي بلا
نحو وثبة فاحشة وقال سم عند قول التحفة السابق وانما ينزل اليه من سطحه كفي مانعه
أي نزولا معتمدا بان كان له من السطح ما يعتمد المرور اليه بخلاف نحو المستلقي منه اليه ثم
قال وقوله من سطحه اه أي الذي بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة
اه فعلم من هذا انه لا بد في المسجد وسطحه من امكان الاستطراف عادة ثم من سطحه الى
البيت الذي في وسطه من امكان ذلك وبهذا التأويل الذي أول به ابن قاسم يجب الى
في فتاوى الجلال الرملي من تضعيف كلام التحفة وان المعة دخلافه (قوله بخلاف ما اذا
كان الخ) قال في النهاية كلام مداد والعبارة للنهاية وان كان الاستطراف ممكنا
فرجحة من أعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراف العادي اه (قوله ليس لامر في

او انفرد كل مسجد بامام ومؤذن
وجاعة صح الاقتداء (وان بعدت
المسافة) ك أن زادت على ثلثمائة
ذراع فأكبر (وحالت الابنية)
النافذة أو اختلفت كبر وسطح
ومنازل داخلين فيه (و) ان (أغلاق
الباب) المنصوب على كل مما ذكر غلقا
محجرا من غير تسمير لانه كله مبنى
للاصالة فالجتمعون فيه يجتمعون
لاقامة الجماعة مؤذون لشعارها
فلم يؤثر اختلاف الابنية (بشروط
امكان المرور) من كل منها الى الآخر
لانها حينئذ كالبنايا الواحد
بخلاف ما اذا كان في بناء لا يتخذ
كان سمر بابه وكسطحه الذي ليس له
مرفق
(قوله أي العادي) ولا يشترط هنا
أنه اذا انعطف لا يكون مستدير
القبلة كما صرح بذلك العلامة
الحلي في حواشي شرح المنهج
وعبارته قوله وحالت ابنية نافذة
يمكن الاستطراف من ذلك المنفذ
عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ الى
ذلك البناء الا بازورا وانعطاف
بعيث يصير ظهره للقبلة انتهت
بحر وفها ونقل مثل ذلك الجبري
في حاشية المنهج عن شيخه
العشماوي وأقره اه جل الليل

منه وان كان له مرقى من خارجه
او حال بين جانبيه او بين المساجد
المذكورة نهر أو طريق قديم بأن
سبق وجوده أو وجودها فلا تصح
القدوة حينئذ مع بعد المسافة
أو الحيلة إلا **تية** **ك** ما لو
وقف من وراء شباك بجدار
المسجد وقول الاسنوي لا يضر
سهو وكالمسجد في ذلك رحيته والمراد
بها هنا ما كان خارجه محجرا عليه
لأجله وان جهل أمرها أو كان بينها
وبينه طريق لا حريمه وهو المحل
المتمصل به المهيأ لمصلحته فليس له
حكمه في شيء (فان كانا) أي الامام
والمأموم (في غير مسجد) كقضاء
(اشتراط ان لا يكون بينهما ما وبين
كل صنفين أكثر من ثلثمائة ذراع)
بذراع الآدمي المعتدل وهو شبران
(تقريباً فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع)
ونحوها وما قاربها **ك** ما في
المجموع وغيره فتقيد البغوي
التابع له المصنف بثلاثة ضعيف
(قوله خارجه) يحتمل خارج باب
الاصلي فيدخل في ذلك ما في أكثر
المساجد من القضاء المتروك المحوط
لأجل المسجد ويحتمل خارج باب
والظاهر الأول بل صرح به جمع
متأخرون اه جرهمزي
(قوله فراجع الاصل) قال فيه
قال السيد السعدي ينبغي حل
ما ساقى من ذلك في احياء الموات
على أن المراد من رحاب المسجد فيه
حريمه فانها قد تطلق عليه بخلاف ما كان أخص من الحريم وهو المراد بما هنا وبما في الاعتكاف اه

منه) أي من المسجد قال القليوبي فان سمعت ولو في الاثناء ضرك وال مرقى دكة أو سطح
ليس لها غيره اه قال الحلبي ومن هذا يعلم بطلان صلاة من يصلي بدكة المؤذنين وقد رفع
ما يتوصل به منها الى المسجد اه (قوله بأن سبق الخ) كذلك التحفة وشرح الارشاد له
وكذا هو في كلام غيره وفي بعض نسخ هذا الشرح سبق بالافراد وهي أولى لان العطف
بأوكانه عليه في الایعاب وهو نفسير لقوله قديم والمراد أن يسبق النهر أو الطريق وجود
المسجد أو المساجد لان المسجدية حينئذ لا تنعطف عليها فيبقى على حالها فيكون كل
من النهر أو الطريق حينئذ فاصلاً فلا يكون لذلك حكم المسجد الواخذ أو المساجد المتنافذة
بخلاف نحو الطريق الحادث فهو باق على مسجدية فلا يكون فاصلاً قال سم في شرح أبي
شجاع سبهاً وقارناه فيما يظهر فيكون كالمسجد أو كان أحدهما في المسجد والآخر في غيره اه
(قوله كالموقف الخ) هذا هو المعتمد في ذلك وقد أفرد الكلام عليه السيد السعدي
بالتأليف وأطال في بيانه وفي فتاوى السيد عمر البصري كلام طويل فيه حاصله انه يجوز
تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فيصلي في الشبايك التي بجوار المسجد الحرام وكذلك
مسجد المدينة وغيره (قوله وكالمسجد في ذلك) أي فيما سبق من التفصيل فيه فان وقف
أحدهما بالمسجد والآخر برحيته لم يشترط العلم باتتقالات الامام وتقوذاً أحدهما
الى الآخر على التفصيل السابق من كونه لا يضر الغلق ويضر التسمير على ما سبق فيه
من الخلاف (قوله والمراد بها هنا) اختلف فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فقال
الأول هي ما كان خارج محجراً عليه لأجله وقال ابن الصلاح هي صحن المسجد وطال
النزاع بينهما وصنف كل منهما ما نصيحا والصواب ما قاله ابن عبد السلام (قوله هنا)
أي في القدوة وخرج به ما ذكره في احياء الموات من اطلاقها على الحريم فراجع الاصل
ان أردنه (قوله وان جهل أمرها) جرى على اعتقاده كثير من المتأخرين منهم شيخ الاسلام
زكريا والخطيب والشارح وغيرهم (قوله طريق) ظاهراً إطلاقه انه لا فرق بين الطريق
الحادث والقديم قال الزركشي اذا كان بينهما وبين المسجد طريق يكونان كمسجد واحد
أم لا والاشبهه بالخ وسكت على هذا شيخ الاسلام في الاسنى وقال الشارح في الایعاب يتعين
حله أي الأقل على طريق حادث وكلام ابن كجب على طريق قديم ليوافق ما دتر من أن القديم
يفصل بين أجزاء المسجد الواحد دون الحادث قال وبذلك يجمع بين الكلامين الخ وعلى
ذلك جرى في التحفة وفي غيرها وظاهر كلام الجلال الرمل في فتاويه يخالفه (قوله لمصلحته)
قال في الایعاب كانه باب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما تروى ولا في غيره قال
الزركشي ويلزم الواقع تمييز الرحبة من الحريم بعلامة تعطى حكم المسجد اه وأقره
على ذلك شيخ الاسلام والخطيب في المغني وغيرهما (قوله كقضاء) أشار بالتشبيه الى
عدم الانحصار فيه وكذلك هو اذ مثل البيت الواسع وكذلك السقيتان كما ساقى في كلامه
(قوله ضعيف) كذلك الامداد اذ يصير قول المجموع ونحوها وما قاربها لا معنى له وقد

وهذا التقيد مأخوذ من العرف وعلم من كلام المصنف أنه لا يضرب بوج (٢١) ما بين الامام والاخير فراسخ (و) اشترط القرب

حيث لم يجدهما معهما مسجد بم مالو كانا
في فضاءين أو فلكين مكشوفين أو
مسقفين أو بناءين كصحن وصفة
سواء في ذلك المدرسة والرباط وغيرهما
فالشرط في الكل القرب على المعتمد
بشرط (أن لا يكون بينهما جدار أو
باب مغلق أو مردود أو شبالة) لمنعه
الاستطراق وأن لم يمنع المشاهدة
وصقف المدارس الشرقية أو
الغربية إذا كان الواقف فيها لا يرى
الامام ولا من خلقه لا تصح قدوته به
وعند إمكان المرور والرؤية لا يضرب
انعطاف وازورار في جهة الامام
وبضرب في غيرها (ولا يضرب تخال
الشارع والنهر الكبير) وأن لم
يمكن عبوره والنار ونحوها (ولا
تخال) (البحرين سفيتين) لأن هذه
لا تعد للحمولة فلا يسمى واحدا منها
حائلا عرفا وحيث كان بين البناءين
سواء كان أحدهما مسجدا أم لا
منفذ يمكن الاستطراق منه ولا يمنع
المشاهدة صحت قدوة أحدهما
بالآخر أمكن أن وقف أحد
الامام أو من معه في بناءه وهذا
في حق من في المسكان الآخر
كالامام لأنهم تبع له في المشاهدة
فيضرب تقدمهم عليه في الموقف
والاحرام (وإذا وقف أحدهما) أي
الامام والمأموم (في سفل والاخر
في علو) اشترط محاذاة أحدهما
الآخر في غير المسجد والاكام

أقترأ المجموع على ذلك في التحفة والنهاية وغيرهما وهنا كلام يراجع من الاصل (قوله من
العرف) أي عرف الناس فانهم يعدون ما في ذلك مجمعين اه شرح المنهج (قوله واشترط
القرب الخ) هكذا رأيت فيما وقفت عليه من نسخ هذا الشرح ولعله واشترط القرب الخ
فيكون مبتدأ ووجهه يعلم الخ خبره ثم رأيت في الامداد عبر بالاشترط وهو ظاهر ولعل ما هنا
من تحريف لتساخ (قوله أو فلكين) بضم الفاء قال في شرحي الارشاد أي سحابة قبة
(قوله كصحن) هو كما في القاموس وسط الدار (قوله لمنعه) أي الشبالة وفي الامداد نقل
ابن الرفعة أن الستار المرنخي كالسباب المردود (قوله وعند إمكان المرور والرؤية) هكذا في
النسخ التي عندي من هذا الشرح التعبير بأولعلمها من تحريف التساخ ثم رأيت في بعض
النسخ التعبير بالواو وهي الصواب كما أوضحته في الاصل فلتصلح نسخ الكتاب كذلك (قوله
انعطاف وازورار) قال القليوبي في حواشي المحلى هو من عطف التفسير والمرادف
أو الاخص اه (قوله في جهة الامام) سيأتي في كلامه ضابطه في قوله بحيث لو ذهب الى
الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والاضر لتحقيق الانعطاف
حينئذ من جهة الامام اه قال سم في حواشي التحفة خرج به مالو كان بحيث يسبق يمينه
أو يساره اليها اه ونحوه شرح أبي شجاع له والقليوبي والحلي وغيرهم (قوله في مقابل
المنفذ) قال الحلي ولا بد أن يكون هذا الواقف يصل الى الامام من غير ازورار وانعطاف
أي بحيث لا يستدبر القبلة بأن تكون خلف ظهره بخلاف ما إذا كانت عن يمينه أو يساره
فانه لا يضرب اه وفي الحلي أيضا قوله هذا منقذ أي في المسجد ان كان الامام بغير المسجد
أو في خارج المسجد إذا كان الامام بالمسجد الخ وكلامهم يشعر بما قاله الحلي كما ذكرت في
الاصل عباراتهم في ذلك لكن رأيت في فتاوى الجلال الرمي ما يفيد جواز وقوف الرابطة
في المسجد وان كان الامام فيه راجعه من الاصل بقى الكلام في المراد من وقوف الرابطة
في المسجد هذا المنقذ أو مقابله هل المراد منه أن يكون المنفذ أمامه أو عن يمينه أو يساره
أو لا فرق ظاهر التحفة والنهاية وغيرهما الثالث كما بينته في الاصل وظاهر كلام غير واحد
يفيد أن محل كلامهم فيما إذا كان المنفذ أمام الواقف كما بينته ثم (قوله تقدمهم عليه
الخ) قال في التحفة دون التقدم في الافعال لانه ليس بامام حقيقة ومن ثم اتجه جواز
كونه امرأة وان كان من خلقه رجالا اه قال سم وقياسه جواز كونه أميا أو ممن يلزمه
القضاء كقيم متهم اه وخالف الجلال الرمي فاعتقد انه يضرب التقدم بالافعال كالامام وعدم
جواز كونه امرأة لغير النساء قال سم وقياسه عدم الاكتفاء بالاخي ومن يلزمه القضاء
قال ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجهرة به على خلاف السنة فظاهر م
أنه لا يؤمن بل يقنن لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة اه وقال سم أيضا لو تعددت الرابطة
وقصد الارتباط بالجميع مال م الى المنع ويظهر خلافه ثم قال بل يكفي انتفاء التقدم
المذكور اتفاقا بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته ولو وجد

بان يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى والا لم يعدا مجمعين

ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا
ضعيف خلافا لجمع متأخرين وان
تبعهم المصنف والمعتد أن ذلك ليس
بشرط (ولو كان الامام في المسجد
والمأموم خارجا فالثمانية) الذراع
(محسوبة من آخر المسجد) لامن
آخر مصلي فيه لانه مبني للصلاة
فلا يدخل منه شيء في الحد الفاصل
وفي عكس صورة المصنف تعتبر
المسافة من صدره (نعم ان صلى)
المأموم (في علو داره بصلاة الامام
في المسجد قال الشافعي) رضى الله
عنه (لم تصح) صلاته أى سواء
كانا متحاذيين أم لا ويوافقه
نصه فبين صلى بأبي قبيس بصلاة
الامام في المسجد الحرام على المنع
وصوبه الاسنوي لكن المعتد نصه
الاخر في أبي قبيس على الصحة وان
كان أعلى منه والنص الاول
في السطح وأبي قبيس محمول على
ما اذا لم يكن المروء للامام الا
بالانعطاف من غير جهة الامام أو
على ما اذا بعدت المسافة أو حالت
ابنية هناك منعت الرؤية فعلم أنه
يعتبر في الاستطراق أن يكون
استطراقا عاديا وأن يكون من
جهة الامام وان لا يكون هناك
ازورار وانعطاف بان يكون
بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه
لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى
ظهره اليها والاضر لصحة الانعطاف
حينئذ من غير جهة الامام وانه لا فرق
في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطح (ويكره) في المسجد وغيره

عدم التقدّم المذكور اتفاقا بان لم يقصد مراعاته مع العلم بوجوده فالوجه الاكتمال
بذلك فلو لم يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدّم عليه فيه نظر وعدم انعقاد الصلاة منقاس
ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة عال مر الى انه يؤثر ويظهر لي خلافه اهـ لمخصا ولا يضر
زوال الرابطة في اثناء الصلاة كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها فيمنعها خلف الامام ان
علموا باتتقالاته ولا رد الزرع باب المنقذ في اثناء الصلاة ولا بناء حائل بين الامام والمأموم
حيث لا تقصير والا كان رد الباب أو أزال الرابطة أو أمر ببناء الجدار ضرر كما اعتده
في شرح الارشاد والجمال الرملي في النهاية وحلوا قول البغوي فيما لو رد زرع ان أمكنه
حالا فحله وفتحه دام على المتابعة والافارقة على ما اذا لم يعلم باتتقالات الامام بعد رد الباب
وعدم امكان احكام فتحه لا يعتد تقصيرا (قوله بالمعتدل) قال في الايعاب فلو كان قصيرا
أو قاعدا فلم يحاذ ولو كان قائما لحاذى كفى أو طويلا لحاذى ولو كان معتدلا لم يحاذى بكف
(قوله وهذا ضعيف) أى اشتراط المحاذاة المذكورة فيما اذا كان أحدهما في مرتفع
من بناء ضعيف لانه انما يأتى على طريق المراوزة اما على طريقة العراقيين المعتدلة
فالشرط القرب بان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا قال في المغنى وينبغي أن تعتبر
المسافة من السافل الى قدم العالى والكلام في غير المسجد أما هو فيصح فيه ذلك مطلقا
ووقع في التحفة ما يقيده ان الفضاء المسجد في ذلك ويبقى في الاصل انه مؤول
أو وضعيف وأن صنيع النهاية أوضح وأولى من صنيع التحفة لما فيه من الايهام (قوله
والمعتد ان ذلك ليس بشرط) بل الشرط عدم الحيلولة وان لا يكون بينهما أكثر من
ثلثمائة ذراع تقريبا كما علم مما سبق (قوله من آخر المسجد) أى طرفه الذى يلي من هو
خارجة تحفة ويحمل الخلاف ان لم يخرج الصفوف عن المسجد والا فالمعتد آخر مصف
خارج المسجد ومن المسجد رجسته كما تقدم (قوله من صدره) أى طرفه الذى يلي
الامام (قوله لم تصح صلاته) سيعلم مما سيأتى في كلامه ان المعتد الصحة بالشرط
الآتية (قوله والنص الاول) أى القائل بعدم الصحة فيهما (قوله من غير جهة
الامام) تقدم ضابطه (قوله بعدت المسافة) أى أكثر من ثلثمائة ذراع تقريبا (قوله
أو حالت أبنية) أى تمنع المرور والرؤية كما شبك أبواب مردود (قوله عاديا) تقدم
ضابطه (قوله أوسط) قال القليوبي في حواشى الحلى ان كانا على سطحين بينهما
شارع مثلا فلا يصح الا اذا كان لكل منهما درج مشلا من المنخفض بحيث يمكن
استطراق كل منهما الى الآخر من غير استدبار القبلة وهذا هو المراد بقوله هم ازورار
وانعطاف اهـ ويوافقه كلام الحلبى في حواشى شرح المنهج لكن في الايعاب للشارح
لوصلى فوق سطح مسجد واما ما فوق سطح بيته أو مسجد آخر متصل به مع قرب المسافة
وليس بينهما حائل قال الزركشى كابن العماد قد يقال بعدم الصحة لاختلاف الابنية في عدم
الاتصال لان الهواء لا قرار له ويحتمل الصحة اذا لم يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع كما لو وقفا

(ارتفاع أحدهما) أي الامام
أو المأموم (على الآخر) لأنني
عن ارتفاع الامام وقبسا عليه
في ارتفاع المأموم هذا ان كان
الارتفاع (غير حاجة) والا كتعليم
المأموم كيفية الصلاة أو تبليغ
تكبير الامام فلا يكره بل يندب
(الشرط الرابعية) فهو (القدوة
أو الجماعة) أو الاتتمام بالامام
الحاضر أو بمن في المحراب أو نحو
ذلك (فلو تابع) في فعل أو سلام
(بلائية أو مع الشك فيها بطلت)
صلاته (ان طال) عرفا (انتظاره)
له لمتبعه في ذلك الركن لأنه
وقف صلته على صلاة غيره بلارابط
بينهما والتقديم في مسئلة الشك
بالطول والمتابعة هو الوجه
خلاف الجمع وانما بطل الشك في أصل
النية مع الانتظار الكثير وان لم
يتابع وبالسيرة مع المتابعة لأن
الشك في أصلها ليس في صلاة
بخلافه هنا فان غاية انه كالمفرد
فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع
الانتظار الكثير ولو عرض ذلك
الشك في الجمعة أبطلها حيث طال
زمنه لان نية الجماعة شرط فيها
فالشك فيها كالشك في أصل النية
وأفهم كلام المصنف انه لو تابعه
اقه اها وبعد انتظار يسيرا وتظهر
كثيرا بالمتابعة لم تبطل لأنه في الاولى
لا يسمى متابعة وفي الثانية يغتفر اقلته
وفي الثالثة لم يتحقق الانتظار لثانته

على بناءين على الارض وحال بينهما نهر أو شارع اه وكانهم لم يستحضرا في ذلك نفلا فقد
صرح بالثاني في التهمة واعتمده ابن الرفعة فقال ولو كانا على سطحين فالشارع كالنهر عريضا
كان اولاولا ينافيه ما مر عن القم ولي لان السطح وصحن المسجد ثم كبتا من فاشترط امكان
الاستطراق أي العادي بخلاف السطحين هنا فان الواقفين عليهما ما كهما في العصراء
وبينهما نهر وقد تقرر انه لا يضرب اه كلام الایعاب (قوله ارتفاع) أي ان أمكن وقوفهما
بستومغنى وتحفة ونهاية وفي فتاوى الجلال الرملی اذا ضاق الصف الاول عن الاستواء
يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الاول مع الارتفاع وفي التحفة
والنهاية ظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل الخ (قوله أو الجماعة) يصح للامام
نيتهما أيضا فيكون معناها في حقه غير معناها في حق المأموم (قوله بالامام الحاضر) ذكر
في الایعاب في اشتراط ذلك خلافاً لوجه الاعتدال منه الاكتفاء بنية الاتتمام أو الاقتداء
أو الجماعة وهو كذلك في شرح الارشاد والتحفة والنهاية واعتدال الخطيب في المغنى خلافاً
فقال لا يكفي كما قاله الاذرى اطلاق نية الاقتداء من غير اضافة الى الامام اه (قوله في
فعل) في التحفة كأن هوى للركوع تابعه وان لم يطمئن (قوله أو سلام) معطوف على
فعل أي بان وقف سلامه على سلام غيره من غير نية قدوة (قوله بطلت صلته) في شرح
الارشاد للشارح بحث عذر جاهل لمية صر والناسي بالمقامة بلائية وكذلك الایعاب له
واعتمد الجلال الرملی تبعاً للتوسط الاذرى عدم عذر الجاهل وظاهره ان الناسي كذلك
وبه صرح القليوبي (قوله ان طال) قال القليوبي لو انتظر في كل ركن يسيرا ولو جمع كان
كثيرا لم يضرب عند شيخنا الطبرلاوي وخالفه سم اه (قوله خلافاً لجمع) منهم الاسنوي
والاذرى والزركشي جعلوه كالشك في أصل النية فابطلوا الصلاة بالطويل وان لم يتابع
وبالسيرة حيث تابع وما اعتمده هنا اعتدوه في المغنى والتحفة والنهاية (قوله أبطلها)
حيث طال زمنه في التحفة وان لم يتابع أو مضى معه ركن الخ (قوله لان نية الجماعة
الخ) قضية العلة ان المعادة في ذلك كالجمعة فيكون الشك في نية القدوة فيها كالشك في
أصل النية (قوله وأنه لا يجب الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث أطلق نية القدوة
أو الجماعة ولم يتعرض لتعيين الامام انه لا يجب تعيينه باسمه كزيد أو وصفه كالخضر أو
الاشارة اليه بل تكفي نية الاقتداء ولو بان يقول لنحو التباس الامام بغيره فوبت القدوة
بالامام منهم قال الامام بل الاولى عدم تعيينه (قوله بطلت صلته) أي ان وقع ذلك في
الاثناء والالم تنعقد وان لم يتابع على المنقول تحفة (قوله الا ان يشير اليه) قال الحلبي
اذا علق القدوة بالشخص لا يضرب الغلط في الاسم وان لم يعلقها بالشخص ضرر الغلط في
الاسم ومعلوم انه مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص اه قال في التحفة سواء أعبر به
عن ذلك بمن في المحراب أم بزيده هذا والحاضر أم عكسه أم به هذا الحاضر أم بالحاضر
وهو بظنه أو بعتقه زيدا فبان عرأ فيصح على القول الخ (قوله في الجملة) أشار به هذا

وهي المتابعة فأنفي النظر اليه وأنه لا يجب تعيين الامام بل لو عيّن وأخطأ بطلت صلته الا ان يشير اليه لأنه يجب التعرض له في الجملة

بجلاف مالوعين الامام الماموم
فأخطا فانه لا يضرب مطلقا لانه لا يجب
التعرض له في الجملة ولا تفصيلا
وأن الامام لا تلزمه نية الامامة
وهو كذلك بل تسن له والام تحصل له
فضيلة الجماعة ومحل في غير الجمعة
أما فيها فتلزمه نية الامامة مقتربة
بالحكم (الشرط الخامس توافق نظم
صلاتيها) أي الامام والمأموم بان
يتفقا في الافعال الظاهرة وان
اختلفا عددا (فان اختلف) نظم
صلاتيها (مكتوبة) أو فرض
آخر أو نفل (وكسوف) أو مكتوبة
أو فرض آخر (أو نفل) و (جنازة)
لم تصح القدوة) ممن يصلي غير
الجنائز بمصلحتها وغير الكسوف
بمصلحتها وعكسهما التعذر المتابعة
ومن (ثم) يصح الاقتداء بامام
الكسوف في القيام الثاني من
الركعة الثانية لأمكان المتابعة
حينئذ وانما لم يصح الاقتداء
بمصلحي الجنائز أو الكسوف
ويفارق عند الافعال المخالفة لان
يربط احدي الصلاتين بالآخرى
مع تنافيهما مبطل ومثلها ما سجدا
التلاوة والشكر وان صحت
احدهما خلف الاخرى ويصح
الفرض خلف صلاة التسبيح وعند
تطويل ما يطول تطويله كالاعتدال
يقتضونه في الركن الذي بعده

الى قاعدة ما يضرب الغلط فيه وما لا يضرب وأقسامها ثلاثة ما لا يجب التعرض له جملة ولا
تفصيلا كنية الاستباحة في التيم لا يجب التعرض فيها للحدث لاجله ولا تفصيلا بل
تكفيه نية استباحة الصلاة مثلا وكتعيين مكان الصلاة لا يجب التعرض له جملة
ولا تفصيلا ومن هذا القسم اذا عين الامام من يصلي خلفه فهذا القسم لا يضرب الغلط فيه
فلو قال استباحة الصلاة من حدث النوم غلطا وتبين ان الذي عليه حدث البول لا يضرب
ذلك وكذا البقية أو عين الامام زيدا فتبين ان الذي خلفه عمر ولم يضرب القسم الثاني
ما يجب له التعرض جملة أي أصل نيته وتفصيلا أي التعيين فيه كالخطا من الصوم الى
الصلاة فانه يجب عليه في الصوم نية أصل الصوم وتعيينه كرمضان وكذلك الصلاة فالغلط
في هذا مضمرب مبطل الثالث ما يجب التعرض له جملة لا تفصيلا كنية الاقتداء بزید فبان
عرا وهذا القسم يضرب الغلط فيه كالذي قبله وكذا في الأصل أمثله توضيح ذلك فراجعها
منه (قوله) وأن الامام لا تلزمه الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث تعرض لنية القدوة
ولم يتعرض لذكر نية الامامة انها لا تلزم الامام (قوله) فتلزمه نية الامامة) أي حيث نوى
الجمعة مطلقا ونوى غيرها وهو ممن تلزمه الجمعة فلا تنعقد صلاته اما اذا نوى غير الجمعة
وهو ممن لا تلزمه الجمعة فلا تلزمه نية الامامة حينئذ ومثل الجمعة المعتادة فتلزمه فيها نية
الامامة قال في التحفة فتكون حينئذ كالجمعة قال الجلال الرملي في النهاية ومثلها في ذلك
المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة أيضا قال الشارح في الايعاب وانما يتجه ان
قلنا لا يكفي للندرج حصول صورة الجماعة ثم قال ولو حلف لا يؤم قائم من غير نية الامامة لم
يجتنب على ما ذكره القفال وفيه وقفة لان مدار الايمان على العرف غالباً وأهله يعدونه مع
عدم نية الامامة اماما اهـ (قوله) أو فرض آخر) أي غير المكتوبة كمنذورة أو فرض
كفاية كجنازة فلا يصح واحدا من الثلاثة المذكور في كلامه مع كسوف ولا مع جنازة
ومحل عدم الصحة اذا لم يصل الكسوف على هيئة سنة الصبح والاصح الاقتداء بمطلقاتها كما
في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله في القيام الثاني الخ) كذلك الاسنى والتحفة وغيرهما
وفي النهاية للجمال الرملي التصريح بادراك الركعة بالركوع الثاني وكذلك رأيت في كلام
غير واحد من أتباعه وقال الزياي في حاشية شرح المنهج وهو المعتمد اهـ ولم أر شيئا من ذلك
في كلام الشارح وقوة كلامه ربما فيه عدم ادراك الركعة به وهو الذي يظهر للنقيب (قوله)
من الركعة الثانية) زاد في التحفة آخر تكبيرات الجنائز قال ومثلها ما بعد السجود فيما
قاله البلقيني اهـ أي في سجودي التلاوة والشكر وخالفه في النهاية فقال الوجه استمرار
المنع في الجنائز وسجدي التلاوة والشكر الى تمام السلام الخ (قوله ومثلها) أي
مثل الكسوف والجنائز وسجدي التلاوة والشكر فلا يصح واحدا منهما مع شيء مما سلف
(قوله خلف صلاة التسبيح) كذلك التحفة والنهاية ويصح الفرض خلف صلاة العيد

(ويصح) مع الكراهة المقتضية لفضيلة الجماعة (الظاهر خلف) مصل (العصرو) خلف مصل (المغرب) وعكسه لاتحاد النظم وان اخذ لقاعداد ونية (والقضاء خلف) مصل (الاداء وعكسه والفرض خلف) مصل (النفل وعكسه) لاتفاق النظم في الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول تنجز المأموم عند انقضاء صلاته بين أن يسلم ٢٥ وأن ينتظر وهو أفضل ومحل حل انتظاره

حيث لم يفعل تشهد لم يفعل له الامام
فلو صلى المغرب خلف مصل
العشاء امتنع الانتظار وان جلس
الامام للاستراحة في الثالثة أو
الصبح خلف الظهر رجا للانتظار
ان جلس الامام للتشهد الاول
وتشهد لانه حينئذ يكون
مستحبا للتشهد هذا الامام فان لم
يجلس أو جلس ولم يشهد لم يمسك المأموم
المفارقة لا يحدث تشهد لم يفعل
الامام (الشرط السادس الموافقة)
للامام (في سنة فاحشة المخالفة)
يعني تفحش المخالفة بها (فلو ترك
الامام سجدة التلاوة وسجدها
المأموم أو عكسه) بان سجدها
الامام وتركها المأموم (أو ترك
الامام التشهد الاول وتشهده
المأموم بطلت) صلاته ان علم
ونعمد وان لحقه على القرب لعدوله
عن فرض المتابعة الى سنة ومخالف
ذلك سجود السهو والتسليم الثانية
لانهما يفعلا بعد فراغ الامام اما
غير فاحشة المخالفة كجلسة الاستراحة
فلا يضر الاتيان به او مثلها القنوت
ان أدرك الامام في السجدة الاولى
وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث
غير ما فعله الامام وانما طول ما كان
فيه ومن ثم لو أتى الامام ببعض

والاستقامة وعكسه ويسمى أن لا يوافقهم ما في تكبيرهما الزائد اه فتح الجواد
(قوله المقتضية لفضيلة الجماعة) في التحفة ان الخلاف في الاقتداء به غير جازم
يقتضى تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل الخ وكذلك الجمال الرمي ومنه
يهـ لم ان ما في هذا الكتاب ضعيف لكن هو القياس (قوله خلف مصل النفل) محله
في غير المعادة كما في النهاية والمعنى ونقـ له المعنى عن اقتداء شيخه الشهاب الرمي (قوله
وهو أفضل) أى الانتظار في الجلوس ليس لم مع الامام أفضل من سلامه قبل الامام بنية
المفارقة ولا بد منها وان أوهم كلامه خلافه وعند الانتظار يشهد ثم يطيل الدعاء وان
فارق فهو فراق بعد زوال تقويت به فضيلة الجماعة (قوله ومحل حل الخ) زاد في النهاية
ان لم يحش خروج الوقت قبل تحله اه وفي التحفة هو ظاهر ان شرع وقد بقي من الوقت
ما لا يسعها والاجاز وان خرج الوقت لانه مذو هو جائز (قوله وان جلس للاستراحة الى
المتن) اعتمده في التحفة والنهاية وغيرهما خلافا لاسنوى قالوا يصح اقتداء من في التشهد
الاخير بالقائم ولا يجوز له متابعتهم بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتهم وهي
بعذر (قوله وبخالف ذلك الخ) أى فيجوز للمأموم سجوده بعد سلام الامام ان تركه بل
يسن له فعله وكذلك اذا ترك الامام التسليم الثانية فان المأموم يسلمها (قوله فلا يضر الخ)
أى من الامام أو المأموم مع ترك الاخر منهما هما (قوله في السجدة الاولى) سبق انه ان
أدرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت وان لم يهر المأموم الا بعد جلوس
الامام بين السجدين كرمه التخلف له وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم
للاولى بطلت صلاة المأموم (قوله وفارق الخ) أى حيث قلنا بطلان صلاة المأموم
بالتخلف له وان أدرك الامام في القيام وأما اذا ترك المأموم وقعه الامام فقيه تفصيل هو
ان قام المأموم متعمدا لم يلزمه العود للمتابعة الامام وان قام ساهيا لم يمس (قوله بانه أى
المأموم لم يحدث الخ) لان الامام كان واقفا مع المأموم للاعتدال غاية ان المأموم طول
الاعتدال بالقنوت (قوله ببعض التشهد الخ) كذلك صور الشيخ المسئلة في شرحي
الارشاد لكن بشرط ان لا يتخلف بركنين فعليين متواليين بان فرغ الامام منهما وهو فيما
قبلهما عند الشيخ كشيخ الاسلام وأما الجمال الرمي فقال في النهاية وقول جماعة ان تخلفه
لا تمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق هو الوجه الخ وأفهم ما ذكر ان تخلف الامام
جلسة الاستراحة لا يبيح للمأموم التشهد وبه صرح المعنى والنهاية وتردد في ذلك في التحفة
ثم مال لذلك أيضا (قوله والابطلت) تقدم في سجود السهو وان محل البطلان ان تذكر قبل

٤ بافضل في التشهد وقام عنه جازل المأموم اكمله لانه حينئذ مستحب كالقنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم)
سهو الزمه العود والابطلت صلاته أو (عمد الم تبطل) صلاته بعدمه لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندب له العود)
خروج من خلاف من أوجبه (الشرط السابع المتابعة) للامام كما سيعلم من كلامه واما المتابعة المندوبة فهي أن يجري
على أثره في الافعال والاقوال

يجب أن يكون ابتداءه بكل منهما متأخرا عن ابتداء (٢٦) الامام ومن تقدمه على فراغه منه وبشرط تيقن تأخر جميع تكبيره للاحرام
عن جميع تكبيرة امامه (فان قارنه
في التحريم) أو في بعضه أو شك فيه أو
بعده هل قارنه فيه أو لا وطال زمن
الشك أو اعتقد تأخر تحرمة فبان
تقدمه (بطلت) صلته يعني لم
تنعقد للخبر الصحيح اذا كبر فكبروا
ولانه نوى الاقتداء به - ير مصل اذا
يتبين بتمام تكبيرة الاحرام الدخول
في الصلاة من أولها (وكذا) تبطل
صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي
على امامه عامدا عالما بالتحريم
(بركنين فعليين) ولو غير طويلين
بان يركع المأموم فلما أراد امامه
أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجدة
فبجرد سجوده تبطل صلاته وفارق
ما يأتي في التخلف بان التقدم أخش
قابطل السبقي بالركنيتين ولو على
التعاقب لانهما لم يجتمعا في
الركوع ولا في الاعتدال (أو
تأخر عنه بهما) أي بركنيتين
فعليين تامين ولو غير طويلين كان
ركع الامام واعتدل وهوى للسجود
وان كان الى القيام أقرب والمأموم
قائم أو سجد الامام السجدة
الثانية وقام وقرأ وهوى للركوع
والمأموم جالس بين السجدة والركعة
هذا ان كان (غير عذر) مما يأتي كأن
تخلف لا كمال سنة كالسورة (وان
قارنه في غير التحريم) من افعال
الصلاة لم يضر وان قارنه في السلام
لكن يكره ذلك وتفرقه به فضيلة
الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلي
أو تأخر عنه به لم يضر) لعدم خش الخالفة

اتصاب الامام والافلا عود فراجع ما تقدمت من التفصيل (قوله ابتداءه) أي المأموم
بكل من الاقوال والافعال (قوله ومتقدما) أي ابتداء المأموم فهو معطوف على قوله
متأخرا وقوله عن فراغه أي الامام من كل منها وفي التحفة والنهاية أكل من هذا ان يتأخر
ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشترع حتى يصل الامام لحقيقة الاعتدال اليه
اه وقضيته ان المطلوب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود
قال سم وقد يتوقف فيه اه ونقله الهانفي في حاشية التحفة وأقره وأقول لا يتوقف فقد
بينت في الاصل ما يصرح بذلك من الاحاديث الصحيحة نعم رأيت في شرح مسلم للنووي
استثناء ما اذا علم من حاله انه لو أخر الى هذا الحد لرفع الامام قبل سجوده اه وهو ظاهر
ولعله وجه توقف سم فيما ذكر (قوله وطال زمن الشك) خرج به ما اذا زال شك في ذلك
عن قرب فانه لا يضر كالشك في أصل النية (قوله يعني لم تنعقد) هذا ان نوى الاقتداء
مع تحرمة كما هو ظاهر (قوله عالما بالتحريم) في المغنى والنهاية بخلاف ما اذا كان
ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتد به ما فان لم يعد للاتباع به ما مع امامه لسهوه
أو جهله أي بعد سلامه بركعة والأعادها اه والعبارة للنهاية (قوله ولو غير طويلين) أي
بان كان أحدهما طويلا والاخر قصيرا لعدم وجود قصيرين متوالين (قوله بان يركع
الح) رجه في شروحه على الارشاد والعباب وفي الاسنى هو الاولى ورجحوا في شرح المنهج
والمغنى والنهاية قياس التقدم على التأخر وأورد هماما في التحفة ولم يرجح منهما شيئا
(قوله فعليين) خرج القول بان وما اذا كان أحدهما قوليا والاخر فعليا فلا يضر التأخر
بهما وكذلك التقدم الاتكبير الاحرام والسلام كما تقدم (قوله وان كان الى القيام
أقرب) كذلك في شرح الارشاد والذي في التحفة والنهاية انه لا يضر لانه في قيام زاد في
التحفة فقه في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه الى السجود أو أكل
الركوع اه كلام التحفة فيحمل كلامه هنا على ذلك (قوله لغير عذر) راجع للسبقي
والتخلف والعذر في السابق أن يكون ناسيا أو جاهلا وفي تخلفه ذلك أو غيره مما يأتي في قوله
وان تخلف المأموم لعذر كبطء قراءة الخ (قوله كأن تقطع لا كمال سنة) مثال للتخلف بغير
عذر وسبق ان مثل السورة في ذلك تشهد الاول اذا تخلف المأموم لانمامه وان الجمال
الرملي خالف في ذلك فراجع (قوله من أفعال الصلاة) خرجت الاقوال كما تقدم (قوله
لكن يكره الخ) في الاعباب ان حصلت بقصد والا فلا تنفع القضية له قال وهل الجاهل
بكرهاتها كن لا يتصد هالعذر به قياس كلامهم في غير هذا المحل انه مثله اه (قوله وتفتوت
به الخ) يعني فيما قارن فيه فقط (قوله أو تقدم عليه الخ) أي غير التحريم والسلام قال في
التحفة تبطل بالميم آخر الاولى وعبارة الجمال الرملي في شرحه على رسالة والده في شروط
المأموم والامام نصها ومعالم ان التقدم بتكبيره للاحرام أو السلام من غير نية مفارقة

(ويحرم تقديمه عليه بركي فعلى) تام كأن ركع ورفع والامام قائم للخبر الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يقول الله رأسه رأس حمار أما اذالم يتم كأن ركع قبله ولم يستدل فيكره ويسن له العود لموافقته فان سها بالركوع قبله فخير بين العود والادام ويكره التأخر بركن (وان تخلف) الماموم ٢٧ (بعد ركبة قراءة) واجبة (بلا وسوسة) بل

لجزائسه ونحوه (واشتغال) الماموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعوذ عن الفاتحة حتى ركع الامام أو قارب الركوع (أو) كان (ركع امامه فشكل) بعد ركوعه وقبل ان يركع هو (في الفاتحة) هل قرأها ام لا ومثلها بديلها (او تذكر تركها او) كان (اسرع الامام قراءته) وركع قبل ان يتم الماموم فاتحته وان لم يكن بطيء القراءة (عذر) في التخلف عن الامام لاتمام قراءة ما بقي عليه لعذره بوجود ذلك عليه بخلاف تخلفه لمندوب كقراءة السورة أو لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب سواء كانت ظاهرة أو خفية فانه متى كان بتمام ركنين فعليين بطلت صلاته لعدم عذره وحيث عذر بالتخلف كما في الصورة التي ذكرناها فانما يتخلف (الى) تمام (ثلاثة أركان طويله) وهي المقصودة بنفسها فلا يبعد ثمنها القصر وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة تين فيسعى على ترتيب نظم صلاة نفسه حيث فرغ قبل قيام الامام من السجدة الثانية وجلسه بعدها (فان زاد) التخلف على ذلك بأن لم يفرغ الا والامام مقبص للقيام أو جالس للشهد (نوى المقارقة) ان شاء وجرى على (وأقرب ركعة) بديل هذه الركعة التي

ممنوع اه (قوله رأس حمار) ذكرت في الاصل وقوع ذلك في الدنيا كما نقله الشارح في فهرست مشايخه وذكرت ثم كلام الاحياء فراجع به من الاصل ان اردته (قوله أما اذالم يتم الخ) هذا هو المفهوم من غير هذا من كتب الشارح ايضا والذي في المغني والنهاية انه يؤخذ من الحديث أن السابق ببعض ركن كأن ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع كالسابق بركن وجرى عليه شيخ الاسلام (قوله ويسن له العود الخ) كذلك التحفة والنهاية قال في الامداد وقيل يحرم وجزم به في الانوار (قوله ان يركع هو) أي الماموم أي قبل أن يوجد منه أقل الركوع وان هوى كما في التحفة وغيرهافيقرأ فاتحته ويكون تخلفه لقراءتها تخلفا بعذر وأفهم قوله بعد كوعه أي الامام ان الماموم لو ركع قبل الامام ثم شك في ركوعه في قراءة الفاتحة انه يلزمه العود لقراءتها ووجهه في التحفة بان ركوعه هنا يسن أو يجوز تركه والعود للامام فكان بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكلية اه أما لو شك بعد ركوعه وركوع امامه فلا يعود بل يصلي ركعة بعد سلام الامام كالمسبوق قال شيخ الاسلام زكريا قال الزركشي فلو تذكروا في قيام الثانية أي مثلاً انه كان قد قرأها حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً أو اماماً فشكل في ركوعه في القراءة فغضى ثم تذكروا في قيام الثانية أي مثلاً انه قد كان قرأها في الاولى فان صلاته تطل اذا اعتداده بفعله مع الشك اه من الاسنى وقد أشبعت الكلام في الاصل على ما يتعلق باطراف هذه المسألة فراجعها منه ان أردتم (قوله لمندوب) محترز قوله أو لا قراءة واجبة وهذا قد علم من قوله سابقا كان تخلف لا كمال سنة (قوله أو لوسوسة) في التحفة ينبغى في وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه بانه لا يمكنه تركها ان ياتي فيه ما في بطيء الحركة (قوله سواء كانت الخ) قيد بالظاهرة في النهاية وقال في الامداد لا يحتاج الى التقييد بالظاهرة لان تأخره بسببها الى تمام ركنين يستلزم ظهورها اه ونحوه في التحفة (قوله ذكرناها) أي وغيرها مما هو في معناها فن ذلك لو نام في تشهد الاقل متمكناً ثم اتبعه فوجد امامه راكعاً ومن ذلك ما اذا جمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للشهد ظاناً ان الامام يشهد فاذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعاً ومن ذلك لو نسي كونه مقتدياً وهو في سجوده مثلاً ثم ذكر فلم يقم عن سجدة الا والامام راكع هذا عند الجلال الرملي في المسائل الثلاث واعتمد في التحفة في الثلاث انه كالمسبوق فيركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله صلاة نفسه) أورد في الايعاب احقناين في أنه يلزمه حينئذ أن يقتصر على أقل واجب الاركان أو ياتي بالسنة مع الاقتصار قال والثاني أقرب (قوله للتشهد) ولو الاقل كما في التحفة ونقل عن مرم أيضاً (قوله بان يترك الخ) ظاهره كقولهم وافق الامام انه يترك فاتحته ويستأنف فاتحة

ترتيب صلاة نفسه (أو وافقه) فيما هو فيه بان يترك قراءته ويتبع الامام في القيام أو التشهد فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام كالمسبوق

ولا يجوز له بلانية المفارقة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عامدا عالما بطلت صلاته لما فيه من المخالفة القاحشة (هذا) كله
(في الموافق وهو من ادرك مع الامام قدر ٢٨ الفاتحة) سواء الركعة الاولى وغيرها (وأما المسبوق) وهو من لم يدرك مع

أخرى وكلام التحفة يشعر بأنه يستتر في قراءتها حيث قال واذا تبعه فركع وهو الى الان
لم يتم الفاتحة تختلف لا كمالها ما لم يسبق بالا كثيرا فقله الى الان فيه اشعار بما ذكره
قال سم في حاشية التحفة أقول اذا قعد الامام والمأموم في القيام فقدم معه ثم قام للركعة
الأخرى الوجه أنه لا يجوز البناء على ما قرأه من الفاتحة لانقطاع قراءته بمفارقة ذلك
القيام الى قيام آخر من ركعة أخرى ثم قال واتما مسئلة ما لو قام الامام وهو في القيام فلا
يبعد حينئذ بناؤه على قراءته الخ فكلام الحلبي يوافق فيه فراجع الاصل (قوله عامدا عالما
الخ) في شرح الارشاد وان خالفه جهلا منه بوجوب المتابعة لغا ما يأتي به على ترتيب نفسه
فلا يعتد به تلك الركعة الخ (قوله قدر الفاتحة) بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة
الامام ولا لقراءة نفسه فحة ونحوها النهاية واعتد في شروح الارشاد والعباب قال في
التحفة ونحوها النهاية وقول شارح الموافق من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام
الموافق والمسبوق تأتي في كل الركعات الخ وعبارة شرح المحرر الزبدي كأنه نهاية وقال
القليوبي من أدرك في أول القيام موافق وان لم يدرك قدر زمن الفاتحة ومن أدرك ذلك
الزمن موافق وان لم يدرك أول القيام وضد المسبوق فيهما ونقل سم عن م رما يوافق
(قوله بقدر حروف السنة الخ) زاد في التحفة والنهاية في ظنه وفي الفتح فيجب أن يعد
أو يحتمل (قوله زمن السكوت الخ) في شرح الارشاد والعبارة لا مسدا والظاهر في
مسألة السكوت انه يصرف قدر الزمن الذي سكته أو سمعه الى قراءة الفاتحة أو بعضها
ولو شك أهو مسبوق أو موافق في التحفة لزمه الاحتياط فيختلف لا تمام الفاتحة ولا يدرك
الركعة وبه أفتى شيخ الاسلام بعد ان اختلف بخلافه مرتين واعتمد الخطيب والجمال الرمي انه
كل موافق فيجوز على ترتيب نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلة
وبه أفتى الشهاب الرمي وظاهر الامداد عيل البه (قوله فركعة) أي ان ركع مع الامام
قبل أن يقرأ قدر ما لزمه سهوا أو جهلا لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بركعته تلك فيأتي
بركعة بعد سلام الامام (قوله في الاعتدال) ليس بقيد بل اذا لم يطعم من قبل ان يرفع الامام
رأسه عن أقل الركوع فاتته الركعة (قوله على اضطراب طويل الخ) عبارة التحفة وعن
المعظم يركع وتسقط عنه البقية واختير بل رحمه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال
له وان كان كلام الشيخين يقتضيه ومال في الامداد الى ما قاله الاكثر وعقد
شيخ الاسلام انه يلزمه متابعتة في الهوى حينئذ فلا يلزمه مفارقتها ومال الشارح في هذا
الكتاب الى التفصيل الذي ذكره وان تبرأ منه بقوله على اضطراب واعتمده الخطيب
والجمال الرمي وجهه لا مانع في التحفة عن المعظم ومال البه في شرح الارشاد مقابل
الاصح في كلام المناهج وكلامه في التحفة كالتردد بين التفصيل المذکور هنا وبين
الركوع مع الامام وسقوط بقية الفاتحة عنه وبين ما تقدم عن شيخ الاسلام لكن ميل
كلامه الى الاول أيضا الى التفصيل اه ومال في شرح الارشاد الى انه يكون متخلفا

الامام من الركعة الاولى وغيرها
قدر ايسع الفاتحة (اذا ركع
الامام) وهو باق (في فاتحته) الى
الآن لم يكملها (فان) كان قد
(اشتغل) قبلها (بسنة كدعاء
الافتتاح أو التعوذ) أو سكت أو
سمع قراءة الامام أو غيره (قرأ)
وجوباً من الفاتحة (بقدرها) أي
بقدر حروف السنة التي اشتغل
بها أو بقدر زمن السكوت الذي
اشتغل به لتقصيره بعدوله عن
الفرص اليها اذا السنة له مسبوق
أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان
ركع ولم يقصر أقرأ ما فوته بطلت
صلاته ان علم وتعمد والافركعة
(ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما فوته
(ان) أكمله (أدركه) أي الامام
(في الركوع أدرك الركعة) كغيره
(والا) يدركه فيه بأن لم يطعم من قبل
ارتفاع الامام عن أقله فان فرغ
والامام في الاعتدال (فاتته)
الركعة على اضطراب طويل فيه بين
المتأخرين (و) حينئذ (واقفه)
وجوباً في الاعتدال وما بعده ولا
يركع لانه لا يحسب له فان ركع عامدا
عالما بطلت صلاته (ويأتي بركعة)
بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى
معه وان لم يفرغ والامام في
الاعتدال بان أراد الهوى منه
الى السجود وهو الى الآن لم
يكمل قراءة ما لزمه فقد تعارض
معه واجبان متابعان الامام وقراءة

وتكون مقارنته بعذر فيها يظهر أيضا وان قصر بارتكاب سبب وجوبها وهو اشتغاله بالسنة عن القرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد احرامه (بسنة) ولا يغيرها بل بالفاتحة وركع امامه ٢٩ (قطع القراءة وركع معه) ليدرك الركعة ويتحمل

الامام عنه بقية الفاتحة أو كلها ان لم يدركه الا في الركوع فان لم يركع معه فاتته الركعة بل وبطلت صلاته ان تخلف ليكمل الفاتحة الى أن شرع الامام في الهوى الى السجود

* (فصل في بيان ادراك المسبوق الركعة) *

(ومن أدرك الامام المتطهرا ركعا) ركوعا محسوباه أو قريبا من الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه (و) يتيقن انه (اطمأن معه) في الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل الركوع السابق بيانه (أدرك الركعة) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها ومن ثم ليسن الخروج من خلاف من منع ادراك الركعة بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو متجسس أو (في ركوع) غير محسوب له نحو (زائد) قام اليه سهواً وفي أصلي ولم يطمئن معه فيه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه أو تردد هل اطمأن قبل وصول الامام لحد أقل الركوع سواء أغلب على ظنه شيء أم لا (أو) أدركه (في) الركوع (الثاني من) صلاة (الكسوفين لم يدركها) أي الركعة

بعذر فيجربى على ترتيب نفسه ما لم يسبق بأ = ثم من ثلاثة اركان طويلة وقد اشبهت الكلام في الاصل على هذه المسألة وينتسب سبب الاضطراب فيها بما تعين مراجعته فراجعته ان اردت ذلك وذكرته ان مراد التحفة بقولها عن المعظم وجوده في كلام المعظم وان لم يربحوه وينت وجهه هناك (قوله الى ان شرع امامه الخ) أي لتخلفه بركنيز بغير عذر

* (فصل في ادراك المسبوق الركعة) *

(قوله محسوباه) أي بأن يكون متطهرا في ركعة أصلية غير الثاني في الكسوف كما سيأتي محترزة في كلامه (قوله أو قريبا من ذلك الخ) أي أو أدرك الامام المتطهر قريبا من الركوع المحسوب له بحيث لا يبلغ ما دركه من القيام قدر فاتحة متوسطة وهذا ضابط المسبوق ومن أدرك ذلك هو الموافق (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل صحة الحديث بادرالركعة بالركوع ليسن الخروج من خلاف من منع ذلك لأن من شروط مراعاة الخلاف أن لا يخالف سنة صحيحة وأيضاً من شروطه أن لا يقع في خلاف آخر وهذا لو راعاه لزم منه مخالفة مذهب الشافعي لزيادته ركوعاً في الصلاة وهو مبطل لها وأيضاً من شروطه أن لا يضعف مدركه جداً وصرح في الامداد بضعف مدركه هنا ثم قال وقضية كلام جمع متأخرين انه قوي وانه يشدب الخروج منه زائد في الایعاب وعليه فينبغي ان أدرك الامام راكعاً أن يؤخر احرامه الى أن يعتدل ثم قال ولا فرق في ذلك بين الركعة الاخيرة وغيره على الوجه لان رعاية الخروج من البطلان أولى من رعاية تحصيل جماعة متفق عليها ان ضاق الوقت أو كان في ثمانية الجمعة أحرم وركع معه أي وجوب الخ (قوله وهو محدث) بخلاف ما اذا أحدث الامام في اعتداله فيدرك الركعة كما في المغنى والنهاية بل في شرح الارشاد والعياب انه اذا أحدث الامام بعد أن اطمأن معه المأموم يكون مدر كل الركعة ورجح في الایعاب الصحة فيما اذا اقتدى فلما قام الامام الى الثالثة قوى مقارنته واقضى براكع فتسقط عنه الفاتحة (قوله بلوغ راحتيه ركبتيه) أي وهو معتدل الخلقة (قوله ما قبل الركوع) أي من القيام والقراءة (قوله الايقين) هذا منقول المذهب وقال سم في حواشي التحفة نقلاً عن بحث مرانه يكفي الاعتقاد الجازم وعمارة القليوبي في حواشي المحلى ومثله البقین ظن لا ترد معه كما هو ظاهر في نحو بعيداً وأعمى واعتدله شيخنا الرملی ونظر العلامة الملا ابراهيم الكوراني في منقول المذهب بما ينسب في الاصل وكذلك نظره الزركشي ولا يسع الناس الا هذا والالزام المقتدى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدر كل الركعة مطلقاً (قوله تابع الخ) سبق عن النهاية ان من اقتدى بغير الكسوف في ثمانية الكسوف يدرك بذلك

لعدم أهلية نحو المحدث لتحمل القيام والقراءة ولان الحكم بادرالركعة قبل الركوع بالركوع رخصة فلا بصار إليها الايقين ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الخسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال

ولذا سمع فيه سمع الله من جده ربنا لك الحمد ولو قرأ الفاتحة أدرك الركنة وان كان الامام محدثاً وفي زائدة ما لم يعلم بحديثه أو يسهوه وان نسي بعد كيامر وحيث أتى الشاكي الطمأنينة المذكورة بركعة بعد سلام الامام بسجدة السهو وشرط صحة صلاة المسبوق المذكورة ان يكبر للاحرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان ينوي بها الاحرام وان يتمها قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوى بها الهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنعقد صلاته * (فصل في صفات الائمة المستحبة) (أحق الناس بالامامة الوالي) في محل ولايته الاعلى فالاعلى وان اختص غيره بسائر الصفات الا تبيته للخبر الصحيح لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ومحل ذلك في غيره من ولاة الامام الاعظم وأتابه أمان وولاه أحد مدته ما في مسجد فهو أولى من والي البلد وقاضيه وفيه تضمنت ولايته الامامة عرفاً وقضاً بخلاف نحو ولا تنحو ٣٠ الحروب والشرطة فلا حق لهم في الامامة وحيث كان الوالي

الركعة وحينئذ فيكمل ما هنا عند صاحبه اعلى ما اذا اقتدى في الكسوف بالكسوف (قوله سمع الله الخ) أي كالاعتدال ولو كان قياماً مستمراً لا لطلب في الرفع اليه التكبير كبقية القيامات (قوله بسجدة السهو) أي لاحتمال زيادتها بعد سلام الامام فلا يتكملها عنه الامام

* (فصل في صفات الائمة المستحبة) *

(قوله الاعلى فالاعلى) في الارباع اشار به الى أنه يراعى في الولاية اذا اجتمعوا تفاوت الدرجة فيقدم الامام الاعظم ثم من يليه بتفاوت القرب اليه كوزيره فوالى اقليم فوالى بلد فوالى محله منها (قوله في سلطانه) قال النووي في رياض الصالحين المراد بسلطانه محل ولايته والموضع الذي يختص به انتهى (قوله من ولاة) أي امامة المسجد في التحفة بل يظهر تقدمه على من عدا الامام الاعظم من الولاية اهـ وكذلك النهاية (قوله الشرطة) بضم الراء وتفتح أعوان نحو الامير (قوله ولاحق لولي المحجور الخ) لعل محله ان دخلوا بيته للمصلحة أو كان زمن المصلحة دون زمن الجماعة والاقدم الولى واحد منهم وعبارة التحفة والنهاية أما المحجور عليهم عند دخولهم منزله لمصلحة وكان زمنها يقدم زمن الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان أذن لواحد تقدم والاصلوا فرادى اهـ زائد في التحفة قاله الماوردي والصمري ونظريه القمولى وكنه لمخ ان هذا ليس حقاً ما لا يحق ينوب الولى عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولي دخل فيها (قوله لانه المالك) أي للساكن والمسكن حيث كان ملكه فان كان ملك غيره فالسبب يد هو المستعير في الحقيقة (قوله فانه أحق) يؤخذ منه بالاولى انه لا يتقدم على غيره المبعوض فيما يملكه ببعضه الحر تحفة ونهاية (قوله بما يأتي) أي سائر الصفات

أحق (في تقدم) بنفسه (أو يقدم غيره) لان الحق له فينبى فيه من شاء (ولو) أقيمت الصلاة (في ملك غيره) وقد رضى المالك باقامتها في ملكه لان تقدم المالك وغيره بحضوره من غير استئذانه لا يليق ببذل الطاعة له (و) الاحق بعد الوالى فيما اذا أقيمت الصلاة في محله الرقبة أو المنفعة (الساكن) يعنى المستحق لتلك المنفعة (بذلك أو اعارة أو اجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) فحينئذ (يتقدم) بنفسه (أو يقدم أيضاً) لما مر في الوالى ونحوه أي داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته والحاصل ان مقدم المقدم هنا وفي جميع ما يأتي كالمقدم وان كان من قدمه غير أهل للامامة كالمراة المستحقة لمنفعة محل أقيمت الجماعة فيه والشرى كان يعتبر اذنه ما ولا يتقدم أو يقدم أحدهما

الاباذن الاخر أو وكيله ولاحق لولي المحجور في التقديم ولا التقدم والساكن أولى كما تقر (الا) في مسائل الا تبيته منها (أن المعير أحق) بالتقديم والتقدم (من المستعير) لانه مالك للمنفعة والرجوع فيها متى شاء (و) منها ان (السيد أحق) بما ذكر (من عبده) أي قنه (الذى ليس بملك) لانه المالك بخلاف المكاتب كآبة صحيحة فانه أحق من السيد لانه مستعمل بالتصرف (والامام الراتب) بمحل الجماعة (أحق من غير الوالى) وان اختص الغير بما يأتي (في تقدم أو يقدم) من تصح امامته وان كان هنالك افضل منه للخبر السابق ولولم يحضر الراتب سن الارسال اليه ليحضر او ياذن فان خيف فوت اول الوقت ولا فئنة ولا تأذلو تقدم غيره سن لو احد ان يؤم بالقوم ولوضاق الوقت او كان المسجد مطروقا فجاءوا مطلقاً (ثم) ان لم يكن هنالك أولى باعتبار المكان كان كالتوابع وان اومسجد ولا امام له راتب أو له امام واسقط حقه

وجهه للاولى (قدم) باعتبار الصفة (الافقه) باحكام الصلاة على من بعده لاحتياج الصلاة الى تميز يد الفقه بل من زنده اكثر من نحو القراءة (ثم) ان استوى اثنان في الفقه واحدهما اقدم (الاقراء) اي الاحتفاظ لان الصلاة اشد احتياجا اليه من الاورع (ثم) ان استويا فقها وقراءة قدم (الاورع) اي الاكثر ورعا وهو اجتناب (٣١) الشبهات خوفا من الله تعالى ومن لازمه

حسن السيرة والعفة (ثم) ان استويا فقها وقراءة وورعا قدم (من سبق بالهجرة) الى النبي صلى الله عليه وسلم والى دار الاسلام سواء كان السابق (هو واحد ابائه) لخبر مسلم وجعل الهجرة هنا هو المعتمد (ثم) بعدم ذكر يقدم الاسن لخبر مسلم أيضا والمراد به (من سبق اسلامه) كشاف أسلم امس على شيخ أسلم اليوم فان أسلما معا قدم الاكبر سنا ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية (ثم) بعدم ذكر يقدم (القيس) بما بعده في الكفاءة فيقدم الهاشمي ثم المطلبي ثم بقبية قريش ثم بقبية العرب ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره (ثم) بعد من ذكر يقدم (حسن الذكر) لانه أهيب من بعده والقلوب اليه أميل (ثم) بعده (تطيف الثوب ثم) بعده (تطيف البدن وطيب الصنعة) من الاوساخ لذلك (ثم) بعده (حسن الصوت ثم حسن الصورة) أي الوجه لذلك أيضا وهذا الذي ذكره أخذ الاكثر من الروضة ولبعضه من التحقيق هو المعتمد لان المدار كما أشعر به تعليلهم على ما هو أفضى الى استعماله القلوب وكل واحد من ذكر أفضى الى ذلك مما بعده كما لا يخفى وحيث أن الاول بعد الاستواء في النسب وما قبله الاحسن ذكرنا

الاشية قال في التحفة الرابع من ولاء الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به والالم تصح توليته أو كان بشرط الواقف اه ملخصا وقولها أو كان الخ معطوف على قوله من ولاء الناظر (قوله بأحكام الصلاة) وان لم يحفظ من القرآن غير الفاتحة (قوله أي الاحتفظ) كذلك في شرح الارشاد وفي التحفة والنهاية مراده بالاقراء الاصح قراءة فان استويا في ذلك فالأكثر قراءة وبجث الاسنوي ان التمييز بقراءة السميع أو بعضهما من ذلك وتردد في قراءة مشقة على الخ لا يغني عن المعنى ويجه أنه لا عبرة بها اه قال في الايعاب لكراهة الاقتداء باللاحن مطلقا الخ (قوله ومن لازمه الخ) فسر الورع بالاقول في المجموع والتحقيق وفهمه في أصل الروضة بالثاني وأشار بقوله ومن لازمه الخ الى أنه لا تخالف وان الثاني من لازم الاول وقال القليوبي والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة وبجسن السيرة الذي ذكر بين الناس بالخير والصلاح اه (قوله أو الى دار الاسلام) في حواشي المنهج للبحر لا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من نشأ بها (قوله هو أو واحد ابائه) يعني بالنسبة الى أبائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام كما في التحفة والنهاية قال الهاتفي في حاشية التحفة الهجرة الى النبي صلى الله عليه وسلم كما وقعت للصحابه قد انقطعت الآن والهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم حكمها باق ويبقى الى يوم القيامة الخ وفي الايعاب وقياس ما مر كما قاله سيحنا من تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم نبعه تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحد ابائه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر أحد أصوله اليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد أصوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها أخذنا مما مر آتفا وهل يدخل في الاصول هذا الاثنى ومن أدلى بها كآبي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بأن المدار ثم على شرف يظهر عادة التفاضل به وهنا على أدنى شرف وان لم يكن كذلك انتهى (قوله هنا) أي بين الاسن والاورع هو المعتمد في التحقيق واختاره في المجموع وأشعر كلام أصل الروضة بتأخر الهجرة عن النسب وجرى عليه في الارشاد (قوله بالتبعية) وان تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قال مر في النهاية قال ابن الرفعة هو ظاهر ان كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا أم بعده فيظهر تقدمه التابع اه زاد في التحفة لانه أقدم اسلاما ما حينئذ الخ وخالف في شرح الارشاد فقال وان كان اسلامه ذالبعه بلوغه ذال (قوله بقبية قريش) قال في التحفة والنهاية المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب بقريش مثلا (قوله حسن الذكر) زاد في الايعاب بين الناس بأن يكون ثناؤهم عليه بالجميل أكثر اه وسبق نحوه عن القليوبي وفي التحفة بأن لم يسم أي عن لم تعلم عدوته بنقص بسقط العدالة فيما يظهر

فالانظف ثوبا قدينا فصنة فالاحسن صوتا فوجها (فان استويا) في جميع ما ذكرنا وتساخوا (أقرع) بينهم ندبا قطعنا للتزاع (والعدل) ولو قننا (أولى) بالتقديم والتقدم (من الفاسق وان كان) الفاسق حرا أو (أفقه أو أقرأ) لكراهة الاقتداء به لانه قديصير في الواجبات

(و) كذلك (البالغ) ولو قلنا (أولى من الصبي وإن كان) الصبي حراً أو (أفقه أو اقراً) لكرهه الاقتداء به وللخلاف في صحة امامته (والحر أولى من العبد) لأنه أكل (ويستوى العبد الفقير) أو القارئ مثلاً (والحر غير الفقير) أو القارئ لا تجوز نقص الرقبة انضم اليه من صفة الكمال وإنما كان الحر أولى في صلاة الجنازة مطلقاً لا القصد به الدعاء والشفاعة وهو بهما ألق (والمقيم) والمستم (أولى من المسافر) الذي يقصر لانه إذا أم اتوا كلهم فلا يختلفون وإذا أم القاصر اختلفوا (وولد الخلال أولى من ولد الزنا) ومن لا يعرف له أب وإن كان أفقه أو اقراً لأن امامته خلاف الأولى للحقوق العاربه ولو تعارضت هذه الصفات فالذي يظهر ان العدل أولى من الفاسق مطلقاً وان البالغ العدل أولى من الصبي العدل وإن زاد بنحو الفقه وإن الحر العدل أولى من الرقيق العدل مالم يزدجماً ذكر والمبعض أولى من كامل الرق وقد علم بظاهر أن الوالي يقدم وإن كان فيه جميع هذه الصفات (والأعشى مثل البصير) ٣٢ حيث استويا في الصفات السابقة لأن في كل مرتبة ليست في الآخر لأن الأعلى

لا ينظر إلى ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر إلى الخبث فهو أحفظ لتجنبه * (فصل) في بعض السنن المتعلقة بالجماعة (يستحب) لمريد الجماعة غير المقيم (أن) لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة (أن) كان يقدر على القيام بسرعة بحيث يدركه قبل تكبيرة الاحرام والإقام قبل ذلك بحيث يدركها ومن دخل في حال الإقامة أو قد قربت بحيث لو صلى التحية فانه فضل التكبيرة مع الامام استقر قائماً ولا يجلس ولا يصلي (و) يستحب (تسوية الصفوف والامر بذلك) لكل أحد (و) هو (من الامام) بنفسه أو مأذونه (أكد) للاتباع مع الوعيد على تركها والمراد بها اتمام الأول فالأول وسد الفرج وتحاذي القائمين فيها بحيث لا يقدم صدر واحد ولا شيء منه

(قوله أو أفقه) ظاهره أنه لو كان الصبي فقيهاً دون البالغ لم يكن أولى من الصبي لكن في الامداد خلافه (قوله وللخلاف) أي أي حنيقة ومالك وأحمد في عدم الصحة في الفرض واختلفت الرواية عنهم في النقل (قوله اختلفوا) أي في قصر الامام وبين المقيم من المأمومين سواء كان الجميع أم بعضهم والذي يظهر للتقير من حيث المدرك أنه لو لم يكن ثم من غير الامام الاولى تقديم القاصر لأن القصر أفضل من الاتمام بشرطه وحينئذ فتفويت فضيلته على جميع الجماعة لأجل شخص واحد مما لا يظهر مدركه (قوله مثل البصير) في الامداد والنهاية ومثله فيما ذكر السميع مع الاصم والفعل مع الخصى والاب مع ولده والقرى مع البدوى اهـ

* (فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة) * (قوله غير المقيم) أمّا هو فيسن له القيام قبل شروعه في الإقامة ليقوم وهو قائم (قوله ولا يصلي) فإن كان في صلاة فرض فائت وجب اتمامه مالم يخش فوت الحاضرة والاوجب قلبها نقلاً إلى ركعتين إن أمكنه بعدهما ادراك الحاضرة والاوجب القطع وإن كان في تلك الحاضرة وكانت صبحاً أو قماً لثالثتها أمّا هانديا إن لم يخش فوت الجماعة وإن لم يقم لثالثتها قبلها انفضاً ولا يقصر على ركعتين مالم يخش فوت الجماعة الحاضرة لو صلاهما والاندب له قطعها مالم يخش فوت الوقت إن قطع أو قاب والاحرم وإن كانت نقلاً أمّا هانديا إن نوى عدداً والاقتصر على ركعتين إلا أن خاف لو أتمها فوت الجماعة بأن يسلم الامام فيقطعها مالم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى (قوله كره) أي مع فوات ثواب الجماعة عند الشارح (قوله وراء الامام) في التحفة من بحاشية المطاف في امامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الامام في غير جهته وفي النهاية والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته

على من هو يجنبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الأول ولا يقف في صف حتى يتم ما قبله فان خولف وهو في شيء من ذلك كره اخذ من الخبر الصحيح ومن وصل صفاً وصله الله ومن قطع صفاً قطعه الله (وأفضل الصفوف الأول) وهو الذي يلي الامام وان تحلله منبر أو نحوه (فالاول) وهو الذي يليه وهكذا وإذا استدار وفي مكة فالصف الأول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذي وراء الامام لا ما قرب من الكعبة على الأوجه وأفضلية الأول فالأول تكون (للرجال) والصبيان وإن كان ثم غيرهم وللخائفين الخاص أو مع النساء وللنساء الخاص بخلاف التسامع المذكور وألخاف فالأفضل لهن التأخر وكذا الخائف مع الذكور كما علم بظاهر وأصل ذلك خير من سوء خبر صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء أي مع غيرهن آخرها وشرها أولها

وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صفه اه (قوله عين الامام)
 أي وان بعد وفي التحفة والنهاية وان كان من باليسار يسمع الامام ويرى أفعاله الخ
 (قوله ما قبل البلوغ الخ) في شرح الارشاد له ولولة لى البلوغ اه وقال ابن الصباغ
 تذكره بعد البلوغ لا قبله وأقره الخطيب في شرح التبيين والجمال الرملي في غاية المرام
 بشرح شروط المأموم والامام وكان وجهه أنه قبله لم يجب عليه ازالها وانما الخطاب بها
 وله فلا تقصر منه بخلافه بعد البلوغ وفي التحفة والنهاية ولو بالغ ولم يظهر له وجهه الآن
 يقال أشار بذلك إلى أن كمال البلوغ لا يجبر نقص ترك القلقة (قوله لم يكفر ببدعته)
 في فتح الجواد كالقائل بخلق القرآن قال فنص الشافعي على كفره موثر اه أي قوله
 البيهقي وغيره بكفران النعمة لاجراء أحكام المسلمين عليه (قوله بل أولى) أي لأن
 اعتقاده لا يفرقه بخلاف الفاسق والمبتدع من يعتقدهما أجمع أهل السنة على خلافه
 ومنهم من الخلف أبو الحسن الأشعري وأبو منصور المازني وأتباعهما والخلاف بينهما
 في مسائل قليلة أكثرها القضي أو قريب منه (قوله وبحت الأذري) أقره في الفتح
 والامداد وهو ظاهر (قوله بالجزئيات) رتبته له العلم بالكميات (قوله وبالمعدوم) أي
 يشكر علم الله بالمعدوم (قوله لا لاجساد) أي كما تقول الفلاسفة (فائدة) قال الحلبي في
 حواشي المنهج في منهاج الحلبي لم يوجد من زمن آدم إلى عيسى كتاب ولا نبي يخبر برؤيته
 بان لهم معاد حتى التوراة اذ انصرفت لهم لتجد المعاد فيها ذكر أو قل من رمز بذكر المعاد
 عيسى لكن الروحاني أخبروا به في كلام بعضهم عن المحصل للفخر الرازي سائر الانبياء لم يقولوا
 إلا بالمعاد الروحاني وأما محمد عليه الصلاة والسلام فقد جاء في شرعه ما يدل على المعاد
 الجسماني اه وعن الطوسي في تلخيص المحصل أجمع المسلمون على المعاد البدني بعد
 اختلافهم في معنى المعاد إلى أن قال وأما الانبياء المتقدمون على محمد صلى الله عليه وسلم
 وسلم فالظاهر من كلامهم أن موسى لم يذكر المعاد البدني ولا أنزل في التوراة لكن جاء في
 كتب الانبياء الذين جاؤا بعده كزقيل وشعيب ولد لك أقر اليه ودبه وأما الانجيل فقد ذكر
 ان الاحبار يصيرون كلاما ثمة وتكون لهم الحياة الابدية والسعادة العظيمة والاعتراف
 المذكور فيه المعاد الروحاني وأما القرآن فقد جاء فيه كلاهما الخ وتكون شعيب بعد موسى
 فيه نظرتهم انظر ما الكتب التي أنزلت عليهم ما فانه لم ينزل عليهم ما من المائة والأربعة التي
 هي عدد الكتب التي أنزلت من السماء شيء اللهم إلا ان يكون المراد من كتبهم ما هو أعم
 مما نزل من السماء وغيره هذا وقد أخبرنا الباري تعالى في كتابه عن بعض الرسل بانهم
 أخبروا أمهم بالمعاد فقد قالت آسية رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد علمت أنها إنما
 تدخل الجنة بعد المعاد وقال تعالى حكاية عن الامم السالفة ابعثكم انكم اذا متم وكنتم
 ترابا وعظاما انكم مخرجون هيئات هيئات لما توعدون ان هي الاحياء الدنيا عوت ونحيا

وسنن تحري عين الامام (وتكره
 امامة الفاسق) والاعتداء
 به حيث لم يخش قننة بتركه وان لم
 يوجد أحد سواه على الاوجه
 للخلاف في صحة الاعتداء به لعدم
 امامته (و) امامة (الافاق)
 والاعتداء به (وهو الذي لم يمتن)
 سواء ما قبل البلوغ وما بعده لانه
 قد لا يحافظ على ما يشترط لصحة
 صلاته فضلا عن امامته وهو غسل
 جميع ما يصل اليه البول مما تحت
 قلفه لانهم لما كانت واجبة الازالة
 كان ما تحتها في حكم الظاهر
 (و) امامة (المبتدع) الذي لم يكفر
 بدعته والاعتداء به وان لم يوجد
 غيره كالقاسق بل أولى وبحت
 الأذري حرمة الاعتداء به على
 عالم شهير لانه سبب لاغواء العوام
 بدعته اماما من يكفر بدعته كنكر
 علم الله بالجزئيات وبالمعدوم
 والبعث والحشر للاجساد

(قوله وكون شعيب بعد موسى الخ)
 لعل لفظة شعيب محترفة عن شعيب
 فانه من الانبياء الذين جاؤا بعد
 موسى عليهم الصلاة والسلام
 اه معجزة

وكذا الجسم على تناقض فبعضه والقائل بالجهة على قول نقل عن الأئمة الأربعة فلا يصح الاقتداء به **كسائر الكفار** (و) إمامة (التمائم) وهو الذي يكثر التناء (والفأفاء) وهو من يكثر القاء (والوأواء) وهو من يكثر الواو وغيرهم من يكثر شيئا من الحروف للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير ولنفرة الطباع عن سماع كلامهم وصحت إمامتهم أعذرهم ويكره أيضا إمامة من يلحن بما لا يغير المعنى والموسوس ومن كرهه أكثر من نهف القوم المذموم فيه شرعا (وكذا تكبر الجماعة) أي إقامتها (في مسجد له إمام راتب) قبله أو معه أو بعده (وهو) أي المسجد (غير طروق) ولم يأذن في ذلك لأنه يورث الطعن فيه وتفرق الناس عنه بخلاف ما إذا لم يكن له إمام راتب أو أذن (٣٤) إمامه الراتب لأن الحق له أو كان المسجد مطروقا لا تنفاه ماذكر لأن

وما نحن بعبوتين إلى غير ذلك من الآيات المفيدة لنحوه ومن المعاصم أنه لانتم البشارة والندارة من الرسل إلا بالاختبار بالمعاد فإظهارهم أخبروا قومهم به والله أعلم (قوله على تناقض) تقدم الرابع منه قبيل الجماعة (قوله بالجهة الخ) تقدم أيضا قال السنوسي في شرحه على عقيدته الكبرى لم يقل بالجهة الاطاعتان من المبتدعة وهي الكرامة والحشوية وعينوا من الجهات جهة فوق ثم اختلفت الكرامة بعد ذلك فذهب من زعم أنه مما سأل العرش تعالى عن ذلك ومنهم من زعم أنه مبين له ثم اختلف هؤلاء فذهب من زعم أنه مبين بمسافة متناهية ومنهم من زعم أنه مبين بمسافة غير متناهية والحشوية حملت الاستواء في الآية على ظاهرها وامتنعت من التناويل اهـ (قوله أعذرهم) أي مع إيمانهم بأصل الحرف وقضيته أن المتعمد لا تصح إمامته ونقل سم عن م ر أن الظاهر أنه غير مراد لأن غاية الأمر أنه كثر الحرف القرآني وذلك لا يطل (قوله المذموم فيه شرعا) كوال ظالم وكمن تغلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها أولا يحتج زعم النجاسة أو يعاشر أهل الفسق وأما المأمومون الذين يكرهونه فلا تكبره لهم الصلاة ورأه أما إذا كرهه كلهم فكراهة تحريم كما نقل في الروضة وأصلها في الشهادات عن صاحب العدة وأما إن كرهه دون الأكثر فلا كراهة قال في فتح الجواد ولو الصلوات والعلماء أو الأكثر لانقص شرعي قال وإمامة يجمي في البدعي خلاف الأولى زاد في الامداد ولد الزنا والمتمم في نفسه فإمامتهم خلاف الأولى (قوله قبله الخ) متعلق بقوله تكبره (قوله وان خافوا الفتنة) في التصفة ونحوها التناية محل ذلك حيث لا فتنة والاصول أفرادى مطلقا (قوله أن يجهر الإمام الخ) أي بقصد الذكر ولومع الاعلام أما الاعلام وحده أو الاطلاق فبطل للصلاة ومثله في ذلك المبلغ والمسبح إذا نابه شيء في الصلاة والرد على الإمام في غلظه وغير ذلك (قوله قام مكبرا) يعني انتقل ليشمل المصلين غير قائم (قوله فورا) المخل بالفورية ما يطل في الجلوس بين السجدين وهو الزيادة على الوارد فيها بقدر أقل التمهيد هذا عند الشارح وعند الجمال الزلي الزائد على طه أئمة الصلاة فتى **كث بعد تسليمي الإمام**

العادة في المطروق أن لا يقتصر فيه على جماعة واحدة ويكره ذلك في غير المطروق بغير إذنه كما تقتز (الأذا) غاب الراتب أقول الوقت (وخشى) بالبناء للمفعول (فوات فضيلة أقول الوقت ولم يخش فتنة) ولا يتأذى الراتب لو تقدم غيره فيسن حينئذ لواحد **ككونه** الاحب للإمام أولى أن يؤم بالقوم فان خشى فتنة أو تاذله صلوا فرادى ويؤمنهم لإعادة معه فان لم يبق من الوقت إلا ما يسع تلك الصلاة جمعوا وان خافوا الفتنة هذا كله في غير المطروق كما تقتز أما المطروق فلا بأس ان يصلوا أقول الوقت جماعة (ويذهب أن يجهر الإمام بالتكبير وبقوله سمع الله لمن حمده والسلام) للاتباع فان كبر المسجد سن مبلغ يجهر بذلك (ويوافقه) أي الإمام (المسبوق في الأذكار) والاقوال الواجبة والمدوبة أي يندب له

ذلك وان لم يحسب له ومن ذلك أنه **كبر معه فيما يتابعه فيه** فلو أدركه في الاعتدال كبر للهوى زائدا ولما بعده من سائر الانتقالات أو في نحو السجود لم يكبر للهوى اليه لأنه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له وخارج بذلك الأفعال فيجب عليه موافقة **كبر معه** فإما أدركه معه منها وان لم يحسب له وإذا قام بعده سلام الإمام إياي بما عليه فان كان جلوسه في محل تشهد كالأول من الرباعية أو الثلاثية قام مكبرا ندبا ولا يلزمه القيام فورا وان لم يكن محل تشهد قام فورا

وجوبا بلا شك كبير ندبا وما
أدركه مع الامام فهو أول صلاته
وما أتى به بعده آخرها فيقرأ
فيه السورة ندبا ان لم يكن
قرأها في أوليه ولا يجهر بقراءته
في الاخيرتين ولو أدركه في ثالثة
الصبح أو العبد قنت معه وكبر معه
خمسا وقت في ثانيته وكبر فيها
خمسلا سبعا

*(باب) كيفية صلاة المسافرين
قصر اوجما ويتبعه جمع المقيم
بالمطر (يجوز للمسافر سفر طويلا
مباحا) يعنى جائزا وان كره كسفر
الواحد أو الاثنين (قصر الظهر
والعصر والعشاء ركعتين
ركعتين) دون الصبح والمغرب
والمندورة والمنافلة لانه لم يرد
(أداء) ولو بأن سافروا بقى من
الوقت قدر ركعة (و) كذا (قضاء)
عمافات في سفر قصر بيقينا وقضى
فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة
الحضر) لان الزمة تامة (و) لا
(المشكوك) فيها (انها فائنة سفر
أو حضر) لان الأصل الاتمام
وخرج بالطويل القصير وبالجائز
الحرام بأن يقصد محلا لفعل محرم
وهذا هو العاصى بالسفر بخلاف
من عرض له معصية وهو مسافر
فارتكبها وهذا هو العاصى في
السفر فلا يقصر ذو السفر القصير
اذ لا مشقة عليه ولا العاصى بسفره
لان السفر سبب الرخصة فلا تناط
بالمعصية ومن ثم امتنع سائر رخص
السفر

زائدا على ذلك بطلت صلاته عنده (قوله وجوبا) فان لم يتقبل فورا بطلت صلته ان علم
وتعمد والا فلا تبطل لكن يسجد للسهو

(باب كيفية صلاة المسافر قصر اوجما ويتبعه جمع المقيم بالمطر)

(قوله قصر اوجما) اما من حيث الاركان والشروط فصلاة السفر كالحضر في ذلك
(قوله ويتبعه الخ) أشار به الى دفع اعتراض الاسفوى بأن الترجمة ناقصة عما في الباب
وأجاب بأن جمع المقيم تابع لجمع المسافر على أن المعيب النقص عما في الترجمة لا الزيادة
عليها (قوله جائزا) نبيه على أنه ليس المراد بالمباح المعروف عند الاصوليين وهو مستوى
الطرفين بل المراد به الجائز فيشمل الواجب كسفر النسيك بشرطه والمذروب كزيارته صلى
الله عليه وسلم والمكروه كسفر الواحد والاثنين استأنس بالناس ولم يضطر لذلك وكسفر
التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك (قوله قصر الظهر)
قال سم في شرح أبي شجاع لا يعد قصر المعادة عند قصر الفعل الاول اذ ليست تقلا
محضا اه وجرى على ذلك الزيادة في حواشي المنهج والحاوي والقلوبي وغيرهم (قوله
والمندورة) كأن نذر أن يصلى أربع ركعات (قوله والمنافلة) أى كأن نوى أربع
ركعات سنة الظهر القبلية (قوله ولم يرد) وخبر مسلم ان الصلاة فرضت في الخوف ركعة
حمله على أنه يصليها فيه مع الامام وينفرد بأخرى (قوله ولو بأن سافر الخ) قال سم هل
صورة المسئلة انه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرجهما عن
الوقت امتنع قصرها أو مجرد بتأخر ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها وان
أخرجهما عن الوقت كلام الشارح في شرحه الصغير على الارشاد كالاصريح في الثاني
لكن نقل عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى الاول وفيه نظر ظاهر فإمتأمل اه وكان
في نهاية الجمال الرملى ما يوافق الاول لكنه خرج به ذلك في الهامش الاوجه خلافه
فرجع الى الثاني وجرى الخطيب في المغنى على الاول قال وهذا ظاهر ان تأمله وان لم يذكره
احد فيما علمت قال وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري لاوى فقبله
واسمحه اه (قوله الحرام) أى وان قصد معه نحو زيارة وفي النهاية الظاهر ان
الآبق وفحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يبلغه اثم وقال الشارح في الامداد للنظر فيه بحال
(قوله فلا تناط الخ) قال الشوبرى في حواشي المنهج أى تعلق كما في قول الشاعر

بلادها نيطت على تنمائي * وأول أرض مس جلدى تراها

اه وفي النهاية معنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصى ان فعل الرخصة متى توقف على وجود
شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والانلا (قوله سائر رخص
السفر) قال الخطيب في المغنى والشارح في الامداد والعبارة الرخص المتعلقة بالسفر
الطويل أربع القصر والقطر والمسح على الخف ثلاثا والجمع والمتعلقة بالقصير ترك الجماعة

حتى أكل الميتة عند الاضطرار
 لئلا يهلكه من دفع الهلاك
 بالتوبة ومنه من يسافر ليجرد رؤية
 البلاد ومن يتعب نفسه أو دأته
 بالركض بلا غرض شرعي
 (و) السفر (الطويل يومان) أو
 ليلتان أو يوم ويلة (معتدلان)
 أي مسيرهما ذهابا مع المعتاد من
 النزول والاستراحة والاكل
 ونحوها وذلك مرحلتان (يسير
 الاثقال) وديب الاقدام وهي
 بالبر أربعة وبالفراخ ستة عشر
 وبالامبال ثمانية وأربعون ميلا
 والميل ستة آلاف ذراع والذراع
 أربعة وعشرون اصبعًا والاصبع
 ست شعيرات معتدلات معترفات
 والشعيرة ست شعيرات من
 شعر البرذون والمسافة في البحر
 كالبر ولو قطعها فيه أو في البر
 في لحظة ترخص ولو شك في طول
 سفره اجتهد فان ظهر له انه القدر
 المعتبر ترخص والا فلا (والاقدام)
 للصلاة في مرحلتين أو أكثر
 (أفضل) من القصر (التي ثلاث
 مراحل) فالقصر أفضل خروجا
 من قول أبي حنيفة رضي الله
 عنه بوجوب الاتمام في الاقل
 والقصر في الثاني نعم الاولى للملاح
 وهو من له دخل في تسير السقينة
 اذا كان معه أهله فيها

وأكل الميتة وليس محتصا بالسفر والتنفل على الرحلة والقيم واسقاط الفرض به
 ولا يختص هذا بالسفر أيضا وما لو سافر المودع ولم يجد من يأق في الوديعة أي المالك
 ولا وكيه ولا الحاكم ولا الامين فله أخذها معه وما لو استعصب معه احدى زوجتيه
 بقرعة فلا قضاء عليه وقول المهمات ان هذا مختص بالطويل وهو قاله الزركشي اه
 كلامهم ما زاد في الامداد ما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثناءها فانه يقصر في البقية
 اه زاد في الایعاب جواز تأخير تعريف لقطة وجدها في سفره الى مقصده وليس الحرير
 لحكمة الخ (قوله حتى أكل الميتة الخ) فان لم يتب ومات كان عاميا بترك التوبة وبقتله
 نفسه (قوله بالتوبة) في التحفة والنهاية وما لا يشترط في الترخص طوله كـ كل الميتة
 يستبيح من حين التوبة مطلقا وقيدا التوبة بالصحة قالوا خرج به ما لو عصى بسفره
 يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تغتفر الجمعة زاد في النهاية ومن
 حين فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع (قوله ومنه) أي سفر المعصية وفي الایعاب
 وكذا المسافرين للسؤال الا ان جازوقه ومحللا بعينه بينهم وبينه مرحلتان (قوله
 بلا غرض) قيد لرؤية البلاد ولا تعاب نفسه أو دأته وقوله شرعي ليس هذا القيد
 في التحفة ولا في النهاية والامداد ولا في شرح المنهج (قوله معتدلان) قيد لما في المتن
 والشرح قال في التحفة أو يوم بيلته أو عكسه وان لم يعتد لا الخ (قوله ذهابا) أي فقط
 تحديدا (قوله على المعقد) لكن يكفي فيها الظن كما ساقى في كلامه (قوله الاثقال)
 قال في المعنى أي الحيوانات المنقلة بالاحمال الخ قال الحلبي المشهور على السنة المشايخ
 ان المراد بسير الابل ورأيت في كلام غيره أيضا ورأيت نقلا عن الذريعة لان خطوة
 البعير أوسع (قوله وديب الاقدام) في القاموس ديب يدب دبا وديبا مشى على هيئته
 (قوله وبالامبال) أي الهاشمية نسبة لبي هاشم أي العباسيين منهم لانهم قدروها
 في خلافتهم بغير تقدير بخ أمية لها في خلافتهم فنقصت بنوهاشم منها فجعلت كل خمسة
 أميال أموية ستة أميال فمسافة القصر بالاموية أربعون ميلا (قوله البرذون) أي
 الفرس الذي أبواه عجميان فمسافة القصر بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا
 وبالاذرع مائتا ألف وثمانون ألفا وبالصابع ستمائة ألف وتسعمائة ألف
 واثنا عشر ألفا وبالشعيرات احدى وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون
 ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف واثنا وثلاثون ألفا
 (قوله في الاقل) هو في المرحلتين فأكثر ما لم يبلغ ثلاث مراحل (قوله والقصر)
 أي وجوبه في الثاني وهو ما اذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا اطبق عليه أثمتنا لكن
 رأيت في الاعلام للقطب الحنفى ان مسافة القصر عنه هم ثلاث مراحل يقطع كل
 مرحلة في أكثر من نصف النهار من أقصر الايام بسير الاثقال وعليه فالثلاث عندهم
 لا تجاوز الاثنين عندنا وقد بينت في الاصل ان عندهم في ذلك خلافا فنقل أثمتنا بناء على

بعض الاقوال عندهم فتنبه له (قوله مطلقا) سواء كان سفره ثلاث مراحل أو لا وراعوا
 هنا خلاف أحمد مع أن أبا حنيفة يوجب القصير عليه لا اعتضاد قول أحمد بالأصل الذي
 هو الاتمام (قوله لظن فاسد تخيله) قال في الايعاب والكلام فيمن له شبهة في الكراهة
 وإن ضعفت جدا كالنظر لظاهر القرآن في اشتراط الخوف أو إلى أن خبر الواحد لا يجب
 العمل به أما من كرهه رغبة عن السنة مع علمه بانها كافر فقول المجموع يستثنى من وجد
 في نفسه كراهة القصير لانه رغبة عن السنة مراده انه قد يؤدى اليها أو يشبهها صورة ثم
 قال سيأتي أن شرط كفر انكار الجمع عليه وإن كان منصوصا أن يكون معلوما من الدين
 بالضرورة والظاهر أن القصير ليس كذلك وكذا أن كان ممن يقتدى به وفقته فمعاطى
 الرخص له أفضل ثلاثين على غيره ولأنه يتأكد اظهارة الرخصة وتعليمها اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التحفة والنهاية زيادة دائم الحدث إذا كان لو قصر
 خلا من صلاته عن جريان حديثه ولو أتم بجري حديثه زاد في التحفة أما لو كان لو قصر
 خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصير ثم قال ومثل ذلك كل قصر اختلفوا في جواز
 كالأوقاف في غيبة عشر يوما فالأفضل الاتمام لذلك إلى أن قال وكذلك النهاية متى ضاق
 الوقت عن الاتمام وجب القصير ولو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصير لزمه نية
 تأخيرها إلى الثانية اه وقال القليوبي قد يحرم الاتمام كمن خاف به فوت عرفة أو
 انقاذ أسير الخ

(فصل فيما يتحقق به السفر)

(قوله من السور) قال سم في العادة أن باب السورة كتفان خارجان عن محاذاة عتبه
 إلى أن قال مال من رتوقف جواز القصير على مجاوزة محاذاته الكتفين (قوله وإن تهدم)
 في النهاية كالتحفة لكن ان بقيت تسجته سورا قال في النهاية ولا فلا نشترط مجاوزته
 ويحمل الكلام على هاتين الحالتين (قوله أو تعدد) أي فلا بد من مجاوزة جميع الاسوار
 عند التعدد (قوله أو كان ظهره الخ) كذلك شرعا الارشاد له ولا يرد في حاشية المهج
 أي يجوز له الترخص إذا خرج عن السور وإن ألصق ظهره به فلا يجب انفصاله عنه (قوله
 أو كان وراءه عمارة) أي ملاصقة للسور عرفا حتى يتأني خلاف الراجح والافلاخ
 مجاوزته حتى عنده (قوله ومثله الخندق) أي فيجوز فيه تفصيل السور وإن لم يكن فيه ماء
 ولا عبرة به مع وجود السور ويلحق به تحويط أهل القرى عليها بالتراب أو نخوة وألحق
 لاذوى به قرية أنشأت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه أن
 اعتدل والانحاسب اليها منه عرفا (قوله ان اختص) أي ككل من السور والخندق
 بما سافر منه (قوله لم يشترط مجاوزته) أي السور ولو مع التقارب بل ولو مع الاتصال
 وعبارة السبوطى في مختصر الروضة لو كانت قريتان ليس بينهما انفصال وجب
 مجاوزتهما جميعا فإن كان انفصال بخا وزقريته كفى ولو كانتا في غاية القرب ولو جمع سور

وإن لم يزل مسافرا بلا وطن
 الاتمام مطلقا لأن أحمد رضى
 الله عنه يوجب عليه ما (و) إلا
 (لمن) يقتدى به أو (وجد
 في نفسه كراهة القصير) لا رغبة
 عن السنة لانه ككفر بل
 لا يثارة الأصل وهو الاتمام
 فالأولى له القصير بل بكره تركه
 وكالقصير في ذلك كل رخصة
 وكالكاره لذلك الشاك في جوازه
 أي لظن فاسد تخيله فيؤمر به فهورا
 لنفسه عن الخوض في مثل ذلك

(فصل فيما يتحقق به السفر)

(وأقول السفر) الطويل هنا
 والقصير فيما ترتب بالنسبة للمتقل
 على الدابة أو ماشيا (الخروج من
 السور في) البلدة (المسورة) أو
 من بعضه في المسور بعضها وهو
 صوب سفره وإن تهدم أو تعدد أو
 كان ظهره ملصقا به أو كان وراءه
 عمارة أو احتوى على خراب
 ومن أزع لان ما كان خارجا
 لايته من البلد بخلاف ما كان
 داخله ولومن الخراب والمزارع
 ومثله الخندق ومحمل ذلك أن
 اختص بالأبأن جمع بلدنين أو
 قريتين لم يشترط مجاوزته

قري متصلة أو بلدتين لم يشترط مجاوزته أي السور وانما يشترط مجاوزة القرية
 أو البلدتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه (قوله بل لكل حكمه)
 هذا حيث لم يتصلوا بالاشترط مجاوزتهم ما كما علم مما قدمته آنفا وسيصرح به الشارح
 فيما سيأتي قرياً نعم السور المحيط بهم لا تلزم مجاوزته وان اتصلتا (قوله وان تغلله خراب
 الخ) في اليعاب كأن كان أحدهما في وسط البلد فاصلا بين جانبيه فيشترط فيمن أنشأ
 السور من أحدهما مافة مائة العماران من الجانب الآخر بلا خلاف (قوله وأفهم
 كلامه) أي المصنف حيث قال الخروج من العمران فانه يصديق على الخروج من
 العمران مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه وقيدته في التحفة بأن يتخذوه من اربع
 ويهجره بالتعويض على العامر أو تذهب أصول أبيته قال والاشترطت مجاوزته
 وكذلك النهاية للجمال الرمي وفي اليعاب بخلاف ما اذا لم يتخذوه من اربع ولا هجره
 بما ذكر فلا بد من مجاوزته وان لم يكن مسكونا على المعتقد الخ قال سم قضيته انه اذا لم يصلح
 للسكنى ولا ذهبت أصول أبيته لا يعتبر وفيه نظرا وفي التحفة ومنه أي العمران المقابر
 المتصلة ومطرح الرامد ومذهب الصبيان على ما يحتمل الأذري وينت ما فيه في شرح
 العباب الخ وحاصل ما ذكره فيه ضعف كلام الأذري وان المعتقد عدم اشتراط ذلك
 (قوله المتصلتان) قال في اليعاب ولو بعد أن كانتا منفصلتين (قوله ولو يسيرا) ولو كان
 ذراعا كما في اليعاب نقلا عن المجموع عن صاحب الحاوي واعتمد في التحفة وانتهى
 الضبط بالعرف وان قول الماوردي جرى على الغالب (قوله المتصل ساحله بالبلد)
 في اليعاب حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوي وصاحب الحاوي في الفصل
 الساحل عنها ولو يسيرا قصر بمجرد مجاوزة السور والعمران لكن الذي يجب الضبط
 هنا مثل ما تقرره قرياً اهـ وذكر فيه أيضا ما نصه خرج بانصال الساحل بالبلد أي بهجرانه
 ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مفاصلة العمران (قوله بما لا سوره) قيده بذلك
 في التحفة أيضا وهو احتمال لاسي وقال الخطيب هو وأوجه وعلى هذا فالساحل الذي له
 سور العبرة بمجاوزة سوره والذي فيه عمران من غير سور العبرة فيه جرى السفينة
 أو الزورق وفي شرح الارشاد وكلام الجمال الرمي على اضطراب في النقل عنه بينته
 في الاصل انه لا فرق في ذلك بين السور والعمران فلا بد من ركوب السفينة (قوله
 اليها) أي إلى السفينة وهذا يكون في السواحل التي لاتصل السفينة اليها القلة عني البحر
 فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فاذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال
 الزيادي في حواشي المنهج أي آخر مرة والاقتدا مت تذهب وتعود فلا يترخص ومحمل
 ما تقدمه مالم يتجر السفينة محاذية للبلد كأن سافر من بولاق إلى جهة الصعيد فلا بد من
 مفاصلة العمران الخ (قوله انليام) قال الخطيب وغيره والعبارة لشرح الحزب للزيادي
 الخمية يت من أربعة أعواد تنصب وتسقف بشئ من نبات الارض وجعلها خيم بجذف

بل لكل حكمه (و) قوله
 فيما لا سوره الخروج (من
 العمران) وان تغلله خراب
 أو نهر أو مبدان يفارق محل
 الإقامة وأفهم كلامه أنه لا يشترط
 مجاوزة الخراب الذي وراءه
 ولا المزراع والبساتين المتصلة
 بالبلد وان كانت محوطة
 أو كان فيها دور تسكن في بعض
 فصول السنة وهو المعتقد فيهما
 والقريتان المتصلتان كالقرية
 فان انفصلتا ولو يسيرا فلكل
 حكمهما ويعتبر في سفر البحر
 المتصل ساحله بالبلد الخروج منها
 (مع ركوب السفينة) وجرى بها
 أو جرى الزورق اليها قاله البغوي
 وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر
 قول المصنف (فيما لا سوره) انه
 خاص بما لا سوره وهو متجسه
 (و) قوله اسكني الخيام (مجاورة
 الحلة) بكسر الحاء

وهي بيوت مجتمعة وان تفرقت ولا بد ايضا من مفارقتها كما طعن الابل ومطرح الرماد وملعب الصندان والنادى
 ونحوها كالماء والخطيب الا أن يتسعا بحيث لا يختصان بالنازلين لأن ذلك كله من جملة موضع الإقامة فاعتبرت مفارقتها
 واتحاد الحلة باتحاد ما يسرون فيه واستعارة بعضهم من بعض والا (٣٩) فكالمقربين فيما مر (ويتهى سفره) الجوز
 لترخصه بالقصر وغيره (بوصوله)

ما مر وما يشترط بمجاوزته في ابتداء
 السفر وان لم يدخله وذلك بأن
 يصل (سور وطنه) ان كان مسورا
 (أو عمران) أي عمران وطنه (ان
 كان) وطنه (غير مسور) وان لم
 ينو الإقامة به (و) يتهى أيضا
 (بنية الرجوع) وبالتردد فيه من
 مستقل ما كث ولو يجعل لا يصلح
 للإقامة كخازة قبل وصوله مسافة
 القصر (الى وطنه) سواء أقصد
 مع ذلك ترك السفر أو أخذني منه
 فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه
 الى أن يسافر وطنه تغذيا بالوطن
 ويخرج به غيره وان كان له فيه أهل
 أو عشيرة فيترخص وان دخله
 كسائر المنازل وبنية الرجوع
 ما لورجع اليه ضالا عن الطريق
 وبالمستقل من هو تحت حجر غيره
 وقهره كالزوجة والعبد فلا أثر
 لنيته وبالمالك السافر فلا أثر
 لنيته حتى يصل الى المحل الذي
 نوى الإقامة به وبقيم به لأن فعله
 وهو السير يخالف نيته فألغيت
 مادام فعله موجودا وقبل وصوله
 ما ذكر ما لورجع أو نوى الرجوع
 من بعد الحاجة فيترخص الى أن

الهاء كتمرة وتجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المتخذة من
 ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه على غيره
 انتهت (قوله وان تفرقت) كذلك عبرى الامداد وهو مخالف لما أطيعوا عليه من
 التعبير بأن الحلة بيوت مجتمعة أو متفرقة وتبعهم الشارح في التحفة وفتح الجواد (قوله
 ولا بد ايضا الخ) هذا يفيد ان المرافق لا تدخل في معنى الحلة وكذلك التحفة والامداد
 أو لا يمكن تعليله هنا ومثله الامداد يفيد الدخول وصريحه في التحفة والنهاية بعد
 ما سبق فقالا وقد يشمل اسم الحلة جميع ما ذكر فلا ترد عليه وذلك لأن هذه كلها وان اتحدت
 معدودة من مواضع إقامتهم (قوله كعاطن الابل) في حاشية التحفة للها تفي جمع معطن
 بكسر الطاء على وزن مجلس وفي المصباح العطن للابل المناخ والمبرك ولا يكون الاحول
 الماء والجمع أعطان مثل سبب وأسباب (قوله والنادى) في القاموس النادى والندوة
 والندى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا مجتمعين فيه وما يندوهم النادى ما يسعونهم
 (قوله لا يختصان) في الایعاب ويظهر جريان ذلك أى التقييد في نحو مطرح الرماد أيضا
 وكأن وجه التخصيص ان الغالب في هذين الاشتراك فاحتجج لتقييدهما بما ذكر
 بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك اه وفي التحفة والنهاية والعبارة للتحفة بعد ما سبق
 في كلام الشارح ما نصه هذا اذا كانت الحلة بمسوفة كان ثوبا وسافر بعرضه وهى أى
 البيوت بجميع العرض أو برودة أو وحدة اشتترط مجاوزة العرض ومحل الهبوط
 ومحل الصعود ان اعمدت هذه الثلاث فان أقرط سعتها أو كانت أى البيوت ببعض
 العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقة أى التى تنسب اليه عرفا الخ وفي شرحي
 الارشاد للشارح والمراد بالمعتدل من ذلك ما بعد عرفان منزله أو حلة هو فيها الخ وفي
 التحفة والنهاية والعبارة للنهاية ولو نزل بمحل من ياديه وحده اشتترط مفارقة ما ينسب اليه
 عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم ان رحله كالحلة (قوله فيه) أى في الرجوع
 وستأني محترزات القيود المذكورة في كلامه (قوله ويخرج به) أى بوطنه غيره فيترخص
 ما لم ينو الإقامة كما سبأنى في كلامه (قوله ضالا عن الطريق) فانه يترخص ما لم يصل وطنه
 فيمتنع حينئذ ترخصه (قوله فلا أثر لنيته) قال سم لا يعد انه لو نوى الإقامة ما كنا وهو
 قادر على المخالفة وصمم عليها أثرت اه (قوله وبوصول موضع الخ) ظهر للفقير في ضبط
 أطراف هذه المسئلة أن تقول ان السفر ينقطع بعد اجتماع شروطه بأحد خمسة أشياء
 الاول بوصوله الى عبدا سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مسلمان احدها ما أن

يتهى سفره (و) يتهى أيضا (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلنا) من غير تقييد بزمن وان لم يصلح للإقامة
 (أو) نوى أن يقيم فيه (أربعة أيام) (ببليها) (صحيفة) أى غير يومى الدخول والخروج لأن في الاول الخط وفي الثاني الرحيل
 وهما من أشغال السفر

بجوازها ما إذا جازها ما قام ما يقصران وإن لم يقصر المتبوع تبين طول سفره * (فصل) * في بقية شروط القصر ونحوه (وشروط القصر) ونحوه غير ما مر أربعة الأول (العلم بجوازه) فالقصر أوجب جازها ٤١ بجواز ذلك لم يصح لتلاخيه (و) الثاني (أن لا يقصدى) في جزم من صلته (بتم) ولو مسافرا مثله وإن ظن أنه مسافرا

أو أحدث عقب اقتدائه كأن قعدى مصلى الظهر مثلاً به في جزء من الصبح أو الجمعة أو المغرب أو النافلة لأنها تامة في نفسها (ولا

التحفة الوجه ما قاله الأذرى حيث ظن به هذه القربة طول السفر الخ) (قوله بقصران الخ) فلو نوى مسافة القصر وجه لا حال متبوعه ما لم يقصر أو مثله ما أجبر العين مع مستأجره وأما الجندی فإن كان متطوعاً بالسفر مع أمير الجيش فالعبرة بنية وأما المنيب في الديوان أو جميع الجيش فلا أثر لنيته عليه في التحفة وغيرها

* (فصل في بقية شروط القصر ونحوه) *

عشكوك السفر) لأنه لم يجزم حيثئذ بنية القصر والجزم به شرط كما يأتي وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا ائتم عقيم فقال تلك السنة (و) الثالث (أن ينوي القصر في الاحرام) أي هذه بأن يقرنها به يقينا ويستديم الجزم بها بأن لا يأتي بما ينافيها إلى السلام لأن الأصل الاتمام فاحتيج في الخروج منه إلى قصد جازم فان لم يجزم بها أو عرض ما ينافيها كأن تردد هل يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا أتم وإن تذكر حالاً لأنه الأصل وبه فارق الشك في أصل النية ذات كرحالاً نعم لا يضر تعليقها بنية إمامه بأن ظن سفره ولم يعلم قصره فقال إن قصر قصرت والأتمت لأن الظاهر من حال المسافر القصر وانما لم يضر التعليق لأن الحكم معلق بصلاة إمامه وإن جزم (و) الرابع (أن يدوم سفره من أول الصلاة إلى آخرها) فإن انتهت به سفينته إلى محل إقامة أو سارت به منها أو نوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل هذه

أي من الجمع فيشترط فيه العلم بجوازه كما سبصر حبه وتشترط نية ولكن في الأولى في جمع التقديم ويشترط دوام السفر إلى الشروع في الثانية وفي التأخير إلى تمامها ومنه يعلم أنه لم يدخل في قوله ونحوه إلا الشرط الأول وبقية شروط الجمع ستأتي في فصله (قوله غير مامر) الذي مر كون السفر طويلاً وغير سفر معصية وأن يقصد مكاناً معلوماً فمكون شروط القصر سبعة وعدتها الجهة وريغانية فجعلوا التحرز عن منافية نية القصر في الدوام شرطاً وكون نية القصر عند الاحرام شرطاً آخر وجري عليه في التحفة وغيرها وجعلها هنا شرطاً واحداً فاختلف لفظي (قوله في جزم من صلته) ولودون تكبيره الاحرام كأن أدرك في آخر صلته (قوله وإن ظن أنه مسافر) أما إذا ظنه مسافراً ولكنه شك هل نوى القصر أو لا فاقصدى به نوايا القصر فبان أنه قاصر فله القصر اتفاقاً قال في الإيعاب نعم إن قامت قرينة على عدم قصره لكونه حنفياً قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه أنه يلزمه الاتمام وإن بان إمامه قاصراً التقليده مجيزاً القصر الخ زاد الجلال الرملي في النهاية ويتجه كما قاله الأسنوي أن يلحق به ما إذا أخبره الإمام قبل إحصاءه بأن عزمه الاتمام اه (قوله أو أحدث) أي الإمام أو المأموم وفي المنهاج أو بان إمامه محدثاً وفي التحفة والنهاية ومنه الجنب أو ذنبا حجة خفية وفي التحفة لو بان عدم انعقادها لغير الحدث أو غلبت الخفي فله قصرها أي التي يعيدها (قوله ولا يشكوك السفر) أي وإن نوى القصر وبان إمامه مسافراً قاصراً ولو أحرم متقدراً ولم ينو القصر ثم فسدت صلته لزمه الاتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدروا على الطهارة قال في النهاية الأوجه أنه يقصر وقال الخطيب في المغني الظاهر ما قاله الأذرى أي من عدم جواز القصر وأقره الأذرى في الإمداد وقال في فتح الجواد هو المعقد وكذا يقال فيمن صلى بتمام مع لزوم إعادة نية الاتمام فيجزي فيها هذا الخلاف (قوله بنية القصر) في التحفة أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلاً ركعتين وإن لم ينو ترخصاً (قوله أو شك هل نوى القصر) في المنهاج أو قام إمامه لثلاثة فشكل هل هو متم أو ساء أتم في التحفة وإن بان أنه ساء ثم قال لو أوجب إمامه القصر كخفي بعد ثلاث مراحل لم يلزمه اتتمام جلالاً لقيامه على السهو اه قال الزبائدي في شرح المحزر بل يتخير بين أن يخرج نفسه من متابعتة ويسجد للسهو ويسلم توجه السجود عليها بقيام الإمام ساهياً وبين أن ينظره حتى يعود اه أي ويسجد أيضاً قال في الإمداد ولو نوى الاتمام لم يجز له أن يأتي به في سهوه لأنه غير محسوب له (قوله أو سارت سفينته به)

٦ يا قاضي في البلدة التي انتهى إليها بلده أولاً وهو في أثناء الصلاة في الجميع أتم لزوال سبب الرخصة أو الشك في زواله

* (فصل) * في الجمع بالسفر والمطر (يجوز) في السفر الذي يجوز فيه القصر (الجمع بين العصرين) أي الظهر والعصر وغلبت
 لشرفها لأنها الوسطى (و) بين (العشاءين) ٤٢ أي المغرب والعشاء وغلبت لأنها أفضل وعبر غيره بالمغربين كأنه توهم أن

أي بالمصلي منها أي من محل إقامة وصورة هذه أن ينوي القصر جاهلاً بأن من شرطه
 سير السفينة أو لونه أو عالمه كان متلاًعباً أو أن يطلق في نيته فلم ينو قصره ولا اتعماً
 فيلزمه الاتعاً لعلمين فقدنية القصر عند الاحرام وتغليب الحضر اه ملخصاً من الإيعاب
 * (فصل في الجمع بالسفر والمطر) *

في هذا تسجية المغرب عشاء وهو
 مكروه وليس كذلك فلا اعتراض
 على المصنف (تقديمًا وتأخيراً)
 ويكون كل أدلة لا وقتيهما
 صاراً كالوقت الواحد ثم يتبع جمع
 التقديم المتخيرة وفاقد الطهورين
 وكل من لم تسقط صلاته لأن
 شرطه كما يأتي وقوع الأولى معتداً
 بها وما يجب إعادته لا اعتداد به
 لأنها انما فعلت لحزمة الوقت أما
 الصبح مع غيرها والعصر مع
 المغرب فلا جمع فيها - ما لأنه لم يرد
 بخلاف ما ذكره فقد صح أنه صلى
 الله عليه وسلم كان إذا ارتحل
 قبل الزوال أخر الظهر إلى وقت
 العصر ثم نزل لجمع بينهما فإن
 زالت قبل أو تحالاه صلاههما ثم ركب
 وأنه كان إذا اجتبه السير جمع بين
 المغرب والعشاء أي في وقت العشاء
 (وتركه) أي الجمع (أفضل) لارعاية
 لخلاف من منعه لأنه عارض
 السنة الصحيحة الدالة على الجواز
 كما تقر به بل لأن فيه إخلالاً أحده
 الوقتين عن وظيفة وبه فارق
 نذب القصر فيما مر (الامن وجد
 في نفسه كراهة الجمع أو شك في
 جوازه) أو كان بمن يقتدى به
 فيسئل له الجمع نظير ما مر في القصر
 (أو) كان (بصلي منفرداً ولو ترك
 الجمع) وفي جماعة لو جمع فالأفضل
 الجمع أيضاً لاستماله على فضيله لم

(قوله غيره) هو شيخ الشارح في منهجه وقال في شرحه غلب في التسجية المغرب للنهي عن
 تسجية عشاء اه وغلب في صفة الصلاة العشاء على المغرب لأنه ليس مكروهاً وهذا هو
 المعتمد كما قاله القليوبي وجرى عليه الشارح أيضاً في شرح الارشاد (قوله تقديمًا)
 الجمعة كالظهر كأن يقيم بيلاً إقامة لا تنفع الترخص فله أن يصلي الجمعة مع أهلها ثم العصر
 عقبها ويمتنع تأخير الاستحالة تأخير الجمعة (قوله وكل من لم تسقط الخ) من عطف العام
 على الخاص إذا فقد الطهورين من أفرادهم وجرى على هذا في شرحي الارشاد وفي حاشية
 الإيضاح وأقره شيخ الإسلام في الاسنى والخطيب وابن علان وقال في التحفة فيه نظر ظاهر
 لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع وفي النهاية محل وقفة إذا الشرط ظن صحة الأولى وهو
 موجود هنا وقال سم في حواشي التحفة هو الوجه م ر ثم قال المتخيرة انما استثنيت لعدم
 تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضمر لزوم القضاء اه واقصر
 على المتخيرة شيخ الإسلام في شرح منهجه والجمال الرملي في شرحي البهجة ونظم الزيد
 (قوله إخلالاً أحد الخ) اقتصر على هذا في الامداد وفي الإيعاب يقتضي أن لا تنس مراعاته
 إلى آخر ما أطال به في ذلك وقال في فتح الجواهر للخلاف ولأن فيه إخلالاً الخ وفي التحفة
 والنهاية والعبارة للتحفة خروجاً من خلاف من منعه واقتصر في التعليق على ذلك قال في
 التحفة وقد يشكل بقولهم الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى الآن يقال إن تأويلهم
 لها نوع فمما شك في جمع التأخير وطعنهم في صحته في جمع التقديم محقق مع اعتدادهم
 بالأصل فروعي انتهى والتأويل هو أن المراد به الجمع الصوري بأن أخر الأولى إلى آخر
 وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما
 ذكرت شيئاً منها في غير هذا المحل ثم إن أراد الجمع ولم يراع خلاف المانع منه فإن كان سائراً
 في أحد الوقتين نازلاً في الآخر فالجمع في وقت النزول أفضل وإن كان سائراً فلهما أو نازلاً
 فيهما فافاً الذي بحثه في التحفة أن جمع التقديم أفضل وقال إن شيخه ذكر بأشهاد إليه
 ونقل عن السنباطي أيضاً والذي بحثناه في المغنى والنهاية أن جمع التأخير أفضل وبجست
 الشارح في الامداد التخيير بينهما قال لاتقاء المرجح والكلام حديث لم يقرن أحد الجمعين
 بكال خلاصته الآخر والأفراعاته أولى (قوله سائر الفضائل) كخلوع عن جريان حديث
 سلس وعري وانفراد وكادراً لعرفة أو أسير وفي التحفة والنهاية قد يجب في هذين (قوله

يشتمل عليهم ما ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة في اقترنت صلاته في الجمع بكال ولو ترك الجمع قبل
 فأن ذلك الكمال كان الجمع أفضل والأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديمًا بصحة غيره وجمع العشاءين تأخيرًا بزيادة

ان كان يصليها قبل مضي وقت الاختيار للعشاء للاتباع فيها وفي ذلك صور كثيرة ٤٣ (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الاول

(البداية بالاولى) للاتباع ولان الثانية تابعة فلا تقدم على متبوعها ولو قدم الاولى وبان فسادها فسدت الثانية (و) الثاني (نية الجمع) فيها (ولو مع السلام) منها أو بعد نية الترك بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه يتميز التقديم الم شروع عن التقديم فهو أو عبثا وفارق القصر بانه يلزم من تاخر نيته عن الاحرام تأدى جزء على التمام (و) الثالث (الموالاتة بينهما) في الفعل للاتباع في الجمع بنية وقياسا عليه في غير ذلك ولان الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الموالاتة كركات الصلاة ولا يضر الفصل بزمان يسير عرفا ولو بغير شغل بخلاف الطويل عرفا ولو بعد ذلك كسهم وواغما ومنه صلاة ركعتين (و) الرابع (دوام السقر) من حين الاحرام بالاولى (الى) تمام (الاحرام بالثانية) فالاقامة قبل الاحرام بها مبطله للجمع لان العذر ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الثلاثة الاول لكن اسنة فيه (و) انما (يشترط في جمع) التأخير شيان الاول شر لجواز التأخير وكون الاول ادا وهو (نيته قبل خروج وقت الاول) ويجزى بالنسبة الى الاد تأخير النية الى زمن (لو) كما (بقدر ركعة) وأما الجوا فشرطه أن ينوى وقد بقي من وقت الاول ما يسعها أو أكثر ولكن لا يسع وقت الاول ما يسعها أو أكثر ولا يصح

قبل مضي وقت الاختيار الخ) فان خشي مضيه صلاهما تاخيرا قبل وصوله من دقة (قوله للاتباع) كذلك المغنى والنهاية وفيه أن الاتباع ثابت في غيرهما أيضا ولم يقولوا به ومن ثم علل في التحفة بقوله بجمع عليه فيسن ١١ وهو أولى من الاول والحق في الامداد بهذين الحاج اذا قر من معنى فان السنة أن يرمى عقب الزوال ثم يسير الى مكة فيصلي بالمحصب الظهر والعصر جمعاً ١١ وفيه أن القائل بالمنع في غير عرفة ومن دقة يمنع الجمع بالمحصب ولهذا لم يذكر ذلك جهورا ثمنا (قوله وفي ذلك صور كثيرة) أي فيما يسن فيه الجمع (قوله فسدت الثانية) أي ان لم تقع عن فرضه بل تقع له نقلا مطلقا كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما ووجه عدم وقوعها فرضا فوات الشرط من البداية بالاولى (قوله ولو مع السلام) لكن السنة مع التحريم خروجاً من قول للشافعي ومن خلاف المناهضة ولو أحرم بالصلاة في الحضر ثم سارت سفيقته في اثنا ما جازت نية الجمع وان لم يكن السقر باختياره خلافاً للشيخ الاسلام في اشتراط اختيار السفر (قوله أو بعد نية الترك) لو نوى الترك بعد التحلل من الاول ولو في أثناء الثانية اعقد في التحفة وغيره عدم الاجزاء وخالفه المغنى والنهاية حيث لم يطل الفصل ولو ارتد بعد الاول وأسلم فوراً رجع في الابعاب ان له الجمع (قوله وفارق القصر) أي حيث اشترطت نيته عند التحريم بخلاف الجمع (قوله الموالاتة) فلا يفصل ولو برتبة فيصلي القبليّة ثم الفرضين ثم بعدية الاول ثم قبليّة الثانية ثم بعديتها ولو جمعهما معاً ثم علم بعد فراغهما أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاول والتذكير فيه ما ترك ركن من الاول بطلت الاول بترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية لبطلان شرطها من صحة الاول لكن تقع له نقلا مطلقاً أو علم ترك الركن من الثانية فان لم يطل الفصل تداركه وصحها وان طال الفصل فباطله لتعذر التمدد لبطل الفصل ولا جمع فيه بعد هالوقتها أو جهل هل الترك من الاول أو الثانية فلا جمع تقديم بل يعيدها لوقتها فيجعل الترك من الاول لتأخره باعادتها ويجعل الترك من الثانية لتأخره من جمع التقديم بطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها وله أن يجمعهما تأخيراً اذا ما نفع منه على كل تقدير (قوله صلاة ركعتين) ولو باخف مجزئ وهذا ضابط الطويل ومادونه قصير (قوله قبل الاحرام بها) أي الثانية أما اذا أقام في اثنا أو بعد فراغها فلا يؤثر في صحة جمعها وبقي من شروط الجمع العلم بجوازه كما ذكره في الفصل الذي قبل هذا والخامس عدم دخول وقت الثانية قبل فراغها جزم به القليوبي ولم يرضه الشارح ومن شروط جمع التقديم تبقي صحة الاول ولهذا منعت التمهيرة منه (قوله لجواز التأخير) أي فاذا قد حرم عليه التأخير وكانت الاول قضاء ولا بد من نية ايقاعها في وقت الثانية فلو نوى التأخير لا غير عصي وصارت الاول قضاء كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله بالنسبة للاداء الخ) أي فاذا نوى في وقت الاول تأخيرها الى وقت الثانية وكان الباقي من وقت الاول ما يسع ركعة أو أكثر ولكن لا يسع

وعلى الاول محمل عبارة الروضة
وأصلها وعلى الثاني محمل عبارة
المجموع وغيره فلا تنافي بين
العبارات خلافاً لمن ظنه (و) الثاني
شرط لكون الاول أداء وهو
(دوام السفر الى تمامها) أى
الثانية (والا) يدم الى ذلك بان
أقام ولو في أثناءها (صارت) الاولى
وهى (الظهر) أو المغرب (قضاء)
لانها تابعة للثانية فى الاداء للعدول
وقد زال قبل تمامها وقضيته انه
لو قدم الثانية وأقام فى أثناء
الاولى لا تكون قضاء لوجود
العدول فى جميع المتبوعة وهو
ما اعتده الاسنوى لكن خالفه
بعض شراح الحاروى (ويجوز
الجمع بالمطر تقديماً) لا تأخير الان
استدانة المطر ليست الى المصلى
بخلاف السفر ويجوز جمع العصر
الى الجمعة بعد المطر والسفر
وذلك لما صح انه صلى الله عليه
وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر
والمغرب والعشاء من غير خوف
ولاسفر قال الشافعى كمالك رضى
الله عنهما أرى ذلك بعد المطر
ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر
رضى الله عنهم به وانما يباح الجمع
به فى العصرين والعشاءين (من)
وجدت فيه الشروط السابقة فى
جمع التقديم نعم الشرط وجود
المطر عند الاحرام بالاولى والتحلل
منها والحرم بالثانية ولا يضر
انقطاعه فيما عدا ذلك (وصلى)
أى أراد ان يصلى (جماعة فى مكان) مسجد أو غيره

جميعها تكون الاولى أداء لكنه آثم بتأخير الثانية الى أن يبقى من الوقت زمن لا يسع
جميع الاول ووافق الجلال الرملى على تأنيبه بالتأخير لذلك وخالف فى كونه ساء أداء فعنده
يشترط لكونها أداء أن يبقى من وقت الاول ما يسعها جميعها (قوله وعلى الاول) وهو
بالنسبة للاداء والثانى وهو بالنسبة لعدم الاثم والذى فى الروضة وأصلها لا بد من
وجود النية المذكورة فى زمن لو ابتدأت الاول فى وقت أداء اه والذى فى المجموع
عن الاصحاب تشترط هذه النية فى وقت الاول بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان
ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وصحح الشارح الاول فى كتبه تبعاً للشيخ
الاسلام وحمل كلام المجموع على انه يشترط ما يسعها لعدم عصيانها لا لوقوعها أداء وفيه
ان ظاهر قول المجموع عصي وصارت قضاء يشمل ما اذا أدرك من الوقت ركعة وأجاب
فى الايعاب بان المراد بالضيق فيه بالنسبة للعصيان ان لا يبقى قدر الصلاة كلها وبالنسبة
للقضاء أن لا يبقى قدر ركعة جلال لكل على ما يناسبه الخ واعتد الخطيب الشربيني والجلال
الرملى ظاهر كلام المجموع وحمل الجلال الرملى تبعاً للجلال المحلى كلام الروضة على ان
مراده بالاداء فيها الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف
الاتيان بركعة منها فى الوقت والباقي بعده فتسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه الخ
ولو ترك نية التأخير نحوهم وكانت الاول قضاء ولا اثم وفى الايعاب ينجه ان الجاهل
كالمساهى لان هذا مما يفتنى (قوله بعض شراح الحاروى) الصغير وهو الطاوسى وفى
الايعاب ما ذكره أوجه من حيث المعنى الظاهر الذى قرره وقال الخطيب فى المغنى
والجلال الرملى فى النهاية هذا هو المعتقد وتردد الشارح فى ذلك فى شروحه على المنهاج
والارشاد وقد أوضحت فى الاصل ما يتعلق بهذا فراجع منه (قوله أرى) قال القليوبى
فى حواشى المحلى هو بضم الهمزة وقمها أى أظن أو اعتقد اه (قوله جمع ابن عباس)
أى بين الصلاتين وقوله به أى بالمطر (قوله نعم الشرط الخ) نبه به على ان الشرط الرابع
فى جمع التقديم فى السفر ليس نظيراً لجمع بالمطر لان انقطاع السفر فى أثناء الاول يمنع الجمع
بخلاف انقطاع المطر فى ذلك وما عدا ذلك فهو وكه وقال العناني فى حاشية شرح التحرير
سكتوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الاول الى تمام الثانية فلخرج الوقت فى أثناء
الثانية بطلت لانه تبين انه يحرم بها قبل دخول وقتها اه (قوله فيما عدا ذلك) ظاهره
أن انقطاعه بعد سلام الاول وقبل الشروع فى الثانية لا يضر وليس كذلك فلا بد من
امتداده بينهما كما فى الاسنى والمغنى والتحفة والنهاية وغيرها واختلف فى أنه هل يشترط
تيقنه لذلك أو انه يكفي الاستصحاب واستوجه الاول فى النهاية قال ويؤيده أنه رخصة
فلا بد من تحقق سببها وفى التحفة الثانى هو القيام قال الآن يقال انه رخصة فلا بد
من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيما لو شك فى انهاء سفره اه وقال سم ما ملخصه ينبغي أن
يقال فيه بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله جماعة) فى الايعاب وان كرهت

وكانت تلك الجماعة تاتي ذلك المكان من محل (بعيد) عنه (وتأذى) كل منهم (بالمطر) ولو خفيفا بحيث يسيل الثوب والبرد والتلج ان ذابا أو كانا قطعاً كباراً للمشقة حينئذ أما اذا صلى ولو جماعة بيته أو بمحل الجماعة القريب بحيث لا يتأذى (في طريقه) البسه بالمطر أو مشى في كس أو صلا أو فرادى ولو في محل الجماعة فلا جمع لاتقاء التأذى نعم للامام الجمع بالأمومين وان لم يتأذبه

(باب صلاة الجمعة)

هي بتثليث الميم وباسكانها وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية ومثل سائر الخمس في الاركان والشروط والآداب لكنها اختصت بشروط بعضها وشروط الزومها وبآداب كما يأتي ببعض ذلك (تجب الجمعة على كل مكلف)

(قوله صلاة الجمعة) اعلم أن أمر الجمعة عظيم وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده فهي من خصائص ما جعلها الله محط رحمة مطهرة لا تنام الا اسبوعاً ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يكرهون لها على السرج فاحذر ان تنهون بها مسافراً أو مقيماً ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
جرهزي

ولم يحصل لهم شيء من فضلها ويوجه بأن المدار انما هو على وجود صورتها الاندفاع الاثم والقتال به على قول فرضيتها اه وقال القليوبي في حواشي المحلى جماعة ولو في الركعة الاولى من الثانية قاله شيخنا الزيادي واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الاحرام بالثانية وان صلى الاولى منفردا عندهما كبقية الثانية (قوله بعيد عنه الخ) أقاده به أنه لا بد من أمرين البعد والتأذى وباجتماعهما تحصل مشقة شديدة به على ذلك في الایعاب (قوله ان ذابا) زاد في التحفة والنهاية وبلا الثوب قال ان كان أحدهما قطعاً كباراً يخشى منه جاز الجمع قال في التحفة على ما صرح به جمع اه وفي الاسنى جاز الجمع به كما في الشامل وغيره وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر ووقع في النهاية هـ فتحرى في نهيت عليه في الاصل (قوله لاتقاء التأذى) هو ظاهر في غير الاخيرة اما هي فعدم الجماعة لوجود التأذى فيها ثم رأيت في كل من التحفة والنهاية التصريح بهذا وهو ظاهر (قوله نعم للامام الخ) هكذا في كتب الشارح وفي النهاية الاوجه تقييده بما اذا كان اماماً راتباً أو يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة وفي حواشي المحلى للقليوبي لا امام المسجد ولجاوريه تبعاً لغيرهم الخ ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض على المشهور في المذهب لكن المختار من حيث الدليل جواز المرض عند النوى وغيره وهو مذهب الامام أحمد قال الاذري ورأيت في غاية الاختصار من قول الشافعي للمزني وذكر عبارته وقال الاسنوي قد ظفرت بنقله عن الشافعي قال الزركشي فان ثبت له نص بالمنع كان له في المسئلة قولان والافهـ هذا مذهبه ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهلة وحنة بالجمع لاجل الاستحاضة وهي نوع مرض قال القليوبي بعد نقله عن الاذري أنه المقتضى به ما نصه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاحرام بهما وعند سلامته من الاولى وبينهما كما في المطر اه وهو واضح خلافا لما وقع للعناني من عدم جواز تقليده لاق ذلك اختيار ما هو خارج عن المذهب وأما هذا فهو منصوص للشافعي كما صرح حوايه والقول الضعيف في المذهب يجوز تقليده للعمل به لاللة توى مع الاطلاق وفي التحفة ضبط جميع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة المشي في المطر بحيث يتسل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبسج الجلوس في القرض وهو الاوجه على انهما متقاربان اه ونحوه في الایعاب قال ولو ضبط المرض بالمبسج للقطر لكان له وجه ظاهر اه وجرى في شرح الارشاد على الاول بل قال في الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك اه وفي التحفة يراعى الفرق به فان كان يزاد مرضه كأن كان مثلاً يحم وقت الثانية قدمها بشروط جميع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع

(باب صلاة الجمعة)

(قوله بتثليث الميم) أى والضم أفصح تحفة ونهاية (قوله مكلف) الا السكران المتعدى بسكره فان المعقد عدم تكليفه ومع ذلك تلزمه الجمعة كغيرها تفليظاً عليه لكنها لا نص

لا يصبي ومجتنون كغيره (حز)
 لا من فيه رق ولومبهض وان
 كانت النوبة له ومكاتبه انقصه
 (ذكر) لا امرأة وخشني لنقصهما
 أيضا (مقيم) بالحل الذي تقام
 فيه وان لم يكن مستوطنه
 لا مسافر كما يأتي (بلا مرض
 ونحوه مما تقدم) من سائر أعيان
 الجماعة فاما عذر بشئ منها
 لا تلزمه الجماعة لما ترون نعم لا تسقط
 عن اكل منتها الا اذا لم يتصد به
 اسقاطها والالزامه وصح انه
 صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق
 واجب على كل مسلم الأربعة
 عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو
 مريض (وتجب) الجمعة (على
 المريض ونحوه) كالعذر بالمرض
 (اذا حضر) محل اقامتها (وقت
 اقامتها) ولا يجوز له الانصراف
 الا ان كان هناك مشقة لا تحتمل
 كمن به اسهال ظن انقطاعه فحضر
 ثم عاد بعد تحرره وعلم من نفسه
 أنه ان مكث جرى جوفه فله
 الانصراف لا ضطراره اليه وكذا
 لو زاد ضرره بطول صلاة الامام
 (أو حضر في الوقت) أي بعد
 الزوال (ولم يشق عليه الانتظار)
 بان لم يزد ضرره بذلك لان المانع
 في حقه مشقة الحضور وبالضرورة
 زال المانع فان تضرر بالانتظار
 أو لم يتضرر لا يكن حضر قبل
 الوقت فله الانصراف ولا لا تلزمه
 ان يحرق الانصراف مطلقا

منه في قضائها وجوبها بظاهر ابعذ زوال عذره فالمراد بالزوم في حقه لزوم انعقاد السبب حتى
 يجب القضاء للزوم الفعل (قوله لا يصبي) لكن يجب أمره بالسبع وضربه على تركها
 لعشر كبقية الصلوات (قوله تقام فيه) ولو اتسعت الخطه فراسخ وان لم يسمع بعضهم
 النداء وان لم يستوطنه لكن لا يحسب من الاربعين (قوله بلا مرض) ضابطه ان يلحقه
 بضروره مشقة مشقة مشقة في المطر والوحل تحفة ونهاية (قوله من سائر أعيان الجماعة)
 أي مما يمكن مجيئه هنا فالأفي التحفة والنهاية لا كالمريض بالليل اه أي لان الجمعة لا تكون
 الا نهارا والريح ليس بعذر الا لئلا يأتى بجيئه هنا وفي التحفة والنهاية ومن العذر هنا
 ما لو تعين الماء لظهور محل الهواء أي كان انتشار الخارج ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره
 لعورته ولا يغض بصره عنها زاد في النهاية كشفها جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوث
 وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر
 قال وعلم مما تقر بأن اشتغاله بتجهيز ميت عذرا بضا وكذا اسهال لا يضبط نفسه معه ويخشى
 منه تلويث المسجد والحبس ان منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا ولو اجتمع في
 الحبس أربعون فالقياس كما قال الاسنوي لزوم الجمعة لهم لان تعدد الجمعة يجوز عند عصر
 الاجتماع فعند تعدد الجمعة بالسكينة أولى اه ملخصا ونحوه المغنى للخطيب وخالف في التحفة
 ومال تعالى للسبكي الى أنها لا تجزئهم ثم قال ولو قيل لو لم يكن في البلد غيرهم وأمكنهم اقامتها
 بعملهم لم يمتهم لم يعد وفي التحفة لعل الاقرب ان من العذر خالف غيره عليه أن لا يصليها
 خشية عليه محذوروا لو خرج اليها لكن المحلوف عليه لم يخشسه ان عذره في ظنه الباعث
 عليه على الخلف لشهادة قرينة به (قوله ثم) أي في الجماعة (قوله عبد مملوك) أطلت
 الكلام في الاصل على اعرابه بما ينعين مراجعته (قوله كالعذر بالمرض) هو للتشيل وفي
 التحفة الا المريض ونحوه ممن عذر برخص في ترك الجماعة ولو كل كرهه وتضرر
 الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقي رعيته قال سم لو اتفق أن أهل بلد جمعهم
 اكلوا بصلًا وتعذر زواله ونحوه فهل تسقط عنهم الجمعة نقل عن الشهاب الرملي انه أنق
 بالوجوب اذا لا يجوز لهم تعطيل الجمعة في بلدهم ومعلوم انه لا كراهة فيه اه ملخصا
 (قوله محل اقامتها) قال سم ينبغي أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبق معه
 مشقة كحضوره بنفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه (قوله لا يجوز له
 الانصراف الخ) قال سم ان كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف الخ
 وعلى الحرمة لو انصرف لا يلزمه العود كما قاله سم والحلي والقلوبي وغيرهم (قوله بطول
 صلاة الامام) كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف الخ معنى ونهاية وفي التحفة
 ان تفاخر ضرره بان زاد على مشقة المشي في الوحل زيادة لا تحتمل عادة له الانصراف
 وان أحرم بها (قوله لنحرق) أي من أنوثه وقوله مطلقا أي وان أقيمت الصلاة ما
 يلبسوا بها فان تلبسوا بها حرم عليهم الانصراف منها وفي التحفة تردد الادعى في قر

(و) كما تجب على أهل محل إقامتها

تجب على غيرهم وهم كل (من بلغه) نداء الجمعة تلبيخ الجمعة على من سمع النداء أسناده ضعيف لكن له شاهد باسناد جيد والمعتبر (نداء صيت) أي عالي الصوت يؤذن كعادته في علو الصوت وهو واقف على الأرض (من طرف موضع الجمعة) الذي يلي المكان الخارج عن موضعها (مع سكون الرياح والصوت) واعتبر بما ذكر من الشروط لانه عند وجودها لا مشقة عليه في الحضور بخلافه عند فقدها وفقدها بعضها وتجب على من ذكر (لا على مسافر سقرا) مباحطويلاً وقصيراً بشرط أن يخرج من سور محلها أو ممراته قبل التجر (ويحرم) على من لم يمتد الجمعة (السفر بعد التجر) ولو اطاعة لانهم مضافة الى اليوم وان كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت غسلها بالتجر ولم يبعد الدار السعي قبل وقتها ليدركها فيه (الامع امكانها في طريقه أو) ان (توحش) أي حصلت له وحشة (بتخافه عن الرفقة) وان لم يخف ضرراً على الأوجه أو ان خشي ضرراً على محترمه أو لغیره (وتسن الجماعة في ظهر المعذورين) لعدم أدلتها (ويحفظونها) ندباً (ان خفي عذرهم) لتسلايتهم (بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة) أما طاهر العذر كالمراة فيسن لها انظارها والاستقاء التهمة

أحرم بها بغير إذن سيده وتضرر بغيته ضرراً لا يحتمل والذي ينبغي أنه ان ترتب على عدم قطعه فوات نحو مال السيد قطع كما يجوز لقطع لانقاذ المال أو نحوها (قوله على أهل محل إقامتها) أي حيث استجمعوا الشروط وقوله على غيرهم أي ممن لم يستجمعوها فالأمر يستجمعوها ولم يسمعوا النداء المذكور فلا جمعة عليهم (قوله نداء الجمعة) أي مؤذنها قال في النهاية ومثلها الامداد مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحداً يخرج الأصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف أي بحيث يعلم ان ما سمعه نداء الجمعة وان لم تتبين كلمات الاذان فيما يظهر خلافه ان شرط ذلك (قوله باسناد جيد) هو قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له الا من عذر (قوله على الصوت) أي معتدل في العلو قال في الايعاب لا كالعاباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من ثمانية أميال (قوله على الأرض) أي في محل مستو ولو تقدير افلوعت قرية بقله جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت سمعوا وجبت في الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستواء بان يقدر نزول العالي وطلوع المنخفض مسامحة بالبلد النداء اه تحفة ونهاية ونقل عنه اضطراب في المسئلة فراجع الاصل (قوله من طرف موضع الجمعة) لعل ضابطه ما نصحه فيه الجمعة سم (قوله من سور محلها) في الايعاب قال الزركشي فلو طلع التجر وهو في شغل الارتحال أو ارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو السور حرم عليه السفر الخ (قوله ويحرم الخ) ولا يترخص فيه الى فواتها ثم ابتداء سفره من حين فواتها (قوله على من لم يمتد) أي وان لم تنعقد به كن نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج اذا انما في الجمعة على ستة اشقام من تلزمه وتنعقد به وهو المستجمع لشروطها ومن لا ولا مع صحتها منه وهو من فيه رق والمسافر والمقيم خارج بلدها اذا لم يسمع النداء والصبي والخنثى ومن لا ولا مع عدم صحتها منه وهو من به جنون أو اغما أو كقر أصلي أو سكر وان لم يمتد القضاء ومن لا تلزمه وتنعقد به وهو المعذور بغير السكر ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء (قوله مع امكانها في طريقه) أو في مقصده بان يغلب على ظنه ادراكها في ذلك ويبحث في التحفة أنه ان كان سفره لغير حاجة حرم سفره وان تمكن منها في طريقه وفيها بضائع ان احتاج للسفر لادراكه ونحوه وقوف عرفة أو لانتقاذ نحو مال أو سير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لانتقاذ الاسير ونحوه كقطع القرص لذلك وجعل في النهاية منه تضييق الحج اذا خاف فوته مما يجب السفر له ويكره السفر لبلد الجمعة كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها ولا يحرم وهل ان تعطلت بخروج جمعة بلد فيه خلاف طويل ذكرته في الاصل وجروا في الجمعة من المعنى وشرح التنبيه للغطيب والتحفة والاياعاب للشارح والنهاية للجمال الرملى على انه حيث أمكنه ادراك الجمعة في طريقه لا يحرم فر يوم الجمعة وان تعطلت جمعة بلده بسفره (قوله على الأوجه) اعقده

(ومن صحت ظهره) من لا تلزمه الجمعة (صحت جعته) فيتحيز بين فعل ما شاء منهم ما سكن الجمعة أفضل له لأنها صلاة أهل الكمال نعم
 أن أحرم مع الإمام بالجمعة تعين عليه انتمامها فليس له أن يتهاطل ظهره بعد سلام الإمام لا فعقداها عن فرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة
 لا يصح إحرامه بالظهر قبل سلام الإمام) من الجمعة ولو بعد دفعه من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على الأصح أنها الفرض
 الأصلي وليست بدلا عن الظهر وبعد سلام ٤٨ الإمام يلزمه فعل الظهر فوراً وإن كانت أداءه صيانته بتقويت الجمعة فأشبهه

عصيانته بخروج الوقت ولو تركها
 أهل بلد تلزمهم وصلوا الظهر لم
 تصح إلا أن ضاق الوقت عن أقل
 واجب الخطبتين والركعتين
 (ويندب للراجي زوال عذره)
 قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو
 العنق والمريض يرجو الخفة (تأخير
 ظهره إلى اليأس من الجمعة) لما
 في تعجيل الظهر حينئذ من
 تقويت فرض أهل الكمال
 فإن أيسر من الجمعة بأن رفع الإمام
 رأسه من ركوعها الثاني فلا تأخير
 وانما لم يكن القوات فيما ترجى هذا
 بل بالسلام لأن الجمعة ثم لازمة له فلا
 ترتفع الإيقين بخلافه هنا ما من
 لا يرجو زوال عذره كالمرأة فيسن
 له حيث عزم على أنه لا يصلي الجمعة
 الظهر أول الوقت ليجوز فضيلته
 * (فصل للجمعة) أي احصائها
 (شروط زوائده) على شروط غيرها
 (الأول وقت الظهر) بأن تقع
 كلها مع خطبتها فيه للاتباع رواه
 الشيخان (فلا تقضى الجمعة) لأنه
 لم ينقل (فلو ضاق الوقت) عن أن
 يسعها مع خطبتها أو شكواهل بقى
 ما يسع ذلك أم لا (أحرموا بالظهر)
 وجوب القوات الشرط ولوموا

في الإيعاب وقبراً منه في فتح الجواد واعتمدوا في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها أن مجرد
 الوحشة ليس بعذر ويمكن الجمع بما أشار إليه في الإيعاب بأنه حيث شق عليه تحمل
 الوحشة كشقة المشي في المطر أو الوحل كانت عذراً وحيث لا فلا إذ قد يصح له من
 الوحشة ما يخشى معه ذهاب العقل فكيف لا تسكون عذراً حينئذ (قوله صلوا الظهر)
 ولو كان المصلي واحداً منهم علم من عاداتهم أنهم لا يصلونها (قوله من ركوعها الثاني) زاد
 في التحفة أو يكون بعمل لا يصل منه محل الجمعة إلا وقد رفع رأسه منه على الأوجه نعم لو
 أخرها حتى بقى من الوقت قدر أربع ركعات لم يسن تأخير الظهر قطعا اه وخوجه النهاية
 قال سم بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله حيث عزم الخ) هذا توسط تبع
 فيه الشارح في كسبه الإمام النووي فقد اختار الخراسانيون أنه يسن له الظهر أول وقته
 وقال العراقيون يسن له التأخير لليأس ونوسط النووي بحمل الأول على ما إذا عزم على
 أن لا يحضرها وان تمكن والثاني على ما إذا كان لو تمكن أن ينشط حضرها واعتمد في
 المغنى والنهاية تدب التعجيل مطلقا

* (فصل للجمعة) أي احصائها (شروط زوائده) على شروط غيرها * أي من بقية الصلوات
 (قوله وقت الظهر) فالأولى التحفة والنهاية لأمر الإمام بالمبادرة بها وعدمها فالقياس
 وجوب امتثاله اه قال السيد عمر البصري في حاشيته على التحفة كان المراد بالمبادرة
 فعلها قبل الزوال وبعد ما تأخيرها إلى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد
 فيه وان لم يقلد المصلي القائل بذلك لما سألني أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهراً وباطناً
 وسألتني في السكاح في الوطء في السكاح بغيري ولى ما يصرح بذلك وظاهره أن مثله فيما ذكر كل
 مختلف فيه كفعلها خارج خطة الأبيسية ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها بان يراد بالمبادرة
 فعلها أول الوقت وبعدمها تأخيرها إلى آخر وقتها اه (قوله أو شكواهل بقى الخ)
 لو نوى أن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة ولا فظهر انهم بان بقاءه وجهان قال في النهاية
 أقسم ما العصة كما أفتى به الوالد الخ وفي التحفة فيه نظر بل لا يصح الخ ويؤيد الشارح
 كلام غيره وفي الروض أو شكوا في بقاءه تعين الأحرام بالظهر (قوله من الآن) كذلك
 التحفة وغيرها من كتب الشارح تبعاً لظاهر الأسنى واعتمد المغنى والنهاية أنها انقلب
 عند خروج الوقت وعليه يجهر إلى آخر الوقت وعلى الأقل يسر من الآن (قوله ولو
 خرج الوقت الخ) أي بقينا أو ظنا ولو بأخبار عدل على الأوجه في المغنى والتحفة والنهاية

الركعة الأولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية أتم واقبلت ظهره من الآن وإن لم يخرج الوقت ولو خرج الوقت وهم وفي
 فيها أتموها ظهره وجوباً ولا يشترط مجدينية لأن ما صلاتا وقت واحد فخاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر
 ويسر بالقراءة من حينئذ ولا أثر للسك أثناءها في خروجها لأن الأصل بقاءه ولو قام المسبوق ليكمل فخرج الوقت انقلبت له ظهره أيضاً

وفي التحفة لوسلم الامام وحده أو وبعض العدد المعترف في الوقت والبقية خارجة بطلت صلاة المسلمين في الوقت لانه بان بخروجه قبل سلام الاربعين فيه أن لاجعة الخ وقوله بطلت صلاة المسلمين الخ المراد بطلان خصوص الجمعة فيجب اتمامها ظهرا الخ تنبيه عليه السيد عمر البصري (قوله في خطه) قال ابن الملحق في الاشارات بكسر الخاء أي محل الابنية وما بينها الخ (قوله الا في ابنية) في اليعاب الخ جوابها في ذلك الاسراب جمع سرب بفتح أوليه بيت في الارض والغيران والكهوف فيلزم أهلها الجمعة بشرطها وان خلت عن البناء (قوله مجمعة) لا متفرقة قال في اليعاب الوجه أن يقاس ما هنا بما مر في السفر في اعتبار الاتصال أو الانفصال بين البلدين أو القريتين من أن الفصل بذراع يصيرهما منفصلتين عند من قال بظاهرة ثمة وان بعضهم اعتبر العرف لانه أضبط وأظهر ومن ثم يزموا باعتبارهما هنا كما مر عن الجواهر وغيرها (قوله وأقاموا الخ) قال القليوبي على عبارتها أو على عدم التحول وان لم يقصدوا العمارة اه فتأمل له وقال سم عبارتهم فأقام أهلها ومفهوما انه لو أقام غير أهلها عبارتها لم يجز لهم أقامتها فيها اذ لا استحباب في حقهم فليتأمل اه (قوله اعمارها) قال في المغني والنهاية لا تنعقد الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة (قوله عليها أعلام) قال في المغني مكن مراد المصنف بها الامكنة المعدودة من البلد (قوله لا تقصر فيه) منه يعلم عدم جوازها خارج السور وان اتصلت به وان لم يكن سور فالعمران فان كان بعد العمران خراب فان اتخذوه مزارع أو هجره بالتحويط على العامر أو ذهبت أصول ابنيته لا تصح الجمعة في ذلك والا صحت وعلى هذه الحالة يحمل قول الشارح وان كان منقصة لا عن الابنية أو على ما اذا كان قريتان فاتصلتا عرفا فانه يجوز إقامة الجمعة بينهما لا بشرط مجاوزتهما للصحة القصير وفي التحفة شرط الصحة كون الاربعين في الخطه ولا يضر خروج من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وخالفه في ذلك المغني والنهاية تبعها لما افتى به الشهاب الرمي من عدم صحة الجمعة من هو خارج عن الخطه الى حيث تقصر الصلاة وان زادوا على الاربعين (قوله والقرية) ولو من نحو سعف (قوله فلا جمعة عليهم) أي حيث لم يسمعو انداءها من موضع اقامتها بشرطه السابق (قوله اعرس الاجتماع) في المغني بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد اه ويبحث في التحفة اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة وفي النهاية لعله أقرب الاحتمالات كما أفاده الواو كذلك المغني واعتمد السباطي والميداني اعتبار أهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا قال العناي وهو الأقرب عند شيخنا الحلبي وتبعه جماعة من أهل عصره واعتقد سم في حاشية التحفة ما قال الشارح في اليعاب انه القياس وهو اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة قال حتى لو كانوا اثنتين مثلا وعسرا اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بأن سهل اجتماعهم معا دوا احد او عسرا اجتماع الجميع

(الثاني) من الشروط (ان تقام في خطه بلدة أو قرية) مبنية ولو بنحو سبب للاتباع فلا تصح الا في ابنية مجمعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان انهدمت وأقاموا لعمارتها ولو في غير مظال لانها وطنهم وبه فارق ما لو نزلوا مكانا ليعمره قرية فان جمعهم لا تصح فيه قبل البناء ودخل في قوله خطه وهي بكسر الخاء المجمة أرض خط عليها أعلام للبناء فيها الفضاء المعدود من الابنية المجمعة بأن كان في محل منها لا تقصر فيه الصلاة وان كان منفصلا عن الابنية بخلاف غير المعدود منها وهو ما يقصر فيه المسافر اذا وصله وعليه يحمل قولهم لو بنى أهل بلد مسجد هم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله وخروج البلد والقرية الخيام وان استوطنها أهلها لاجعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في تلك البلد أو القرية) للاتباع (الاعسر الاجتماع) في محل مسجد أو غيره منها

فحينئذ يجوز تعددها بحسب الحاجة أما إذا ٥٠ سبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع فهي الصحيحة وما بعدها باطل وأما إذا

تقاربتا فهما باطلتان والعبارة في السبق والمقارنة بالراء من تكبيرة احرام الامام فان علم سبق وأشكل الحال أو علم السابق ثم نسي فالواجب الظاهر على الجميع لالتباس الصحة بالفاسدة وان علمت المقارنة أو لم يعلم سبق ولا مقارنة أعيدت الجمعة ان اتسع الوقت لعدم وقوع جمعة مجزئة والاحتياط لمن صلى يبلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرا خروجا من خلاف من منع التعدد ولو لحاجة (الرابع) من الشروط (الجمعة) فلا تصح بأربعين فرادى لانه لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليعتد بهم في الجمعة (أربعون) بالامام لان الامة أجمعوا على اشتراط العدد فيها والاصل الظاهر ولا تصح الجمعة الابدعده ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها بأربعين ولم تثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها بأقل من أربعين فلا يجوز بأقل منه (مسما ذكرا مكافا) أي بالغاعاقلا (حرمتوطنا) يبلد الجمعة بان يكون بحيث لا ينظم عن وطنه صيفا ولا شتاء (الا لحاجة) كجارية وزيارة فلا تنعقد باضداد من ذكر لنعصهم ومنهم غير المتوطن كن أقام على عزيم عوده الى بلده بعد مدة ولو طويلا كالتفقهة والمتوطن خارج باد

الجمعة

انه يجوز التعدد اه فضايط العسر كما في التحفة أن يكون فيه مشقة لا تحتمل عادة اه وفي العباب اما لكثرتهم أو لقتال بينهم أو لبعدها أطراف البلد قال في الإيعاب وحد البعد هنا كما في الخلل عن البلد أي بأن يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت بشرطه الاشتية الخ (قوله بحسب الحاجة) فان كان التعدد زائدا على الحاجة فتصح السابقة الى أن تنتهي الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك انه من الأولين أو من الآخرين أو في ان التعدد لحاجة أو لالزمته الاعادة فيما يظهر الخ تحفة قال سم أي اعادة الجمعة (قوله اذا سبقت الخ) الاحوال التي ذكرها كغيره خمسة العلم بالسبق والسابقة أن تقع معا أن لا يلهل وقعنا معا أو مرتبةين أب يعلم ان احدها ما سبقت ولكن لم تتعين أن يعلم عينها ولكن نسبت وأحكامها تعلم من كلام الشارح (قوله احرام الامام) أي وان تأخر العدد الى بعد احرام امام الاخرى والمقتدين به (قوله وأشكل الحال) كأن سمع معذور تكبيرتين متلاحقتين وجهل المتقدمة منهما (قوله أعيدت الجمعة) قال سم فان أبس من استثنافها صلى الظهر واكتفى شيخنا لشهاب الرملي باليأس المادي بأن جرت العادة بعدم استثنافها وشرط شيخنا عبد الحميد اليأس الحقيقي بأن يضيق الوقت الخ واعتمد في التحفة هذا الاخير وانه لا يجوز استئناف الجمعة مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط والا فلا فائدة له (قوله من منع) هو ظاهر النص وصنف فيه اتقى السبكي أربع مصنفات وقال هو الصحيح مذهبا ودليلا وهو قول أكثرا العلماء الخ (قوله أربعون) في التحفة وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى على ما يحسنه جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضا ومن الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط فيهم الخ وكذلك المغنى والنهاية فالأوقيد الدمري في حياة الحيوان بما اذا تصور بصورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا وكلامنا في ادعى ذلك على صورة بني آدم اه ونظرو فيه سم بأننا لنسلم ألا مخالفته للقرآن لان قوله تعالى انه يراكم هو وقييله من حيث لا ترونهم سم يحتمل ان المراد ان من شأنهم ذلك أو ان الغالب ذلك وفي التحفة قول الشافعي يعز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورتهم الاصلية التي خلقوا عليها وفي المغنى تقييد الدمري السابق حسن وقال سم هو جري على الغالب لا شرط بل حيث علم أو ظن انهم جن ذكر كوني وان تصوروا بصورة غير بني آدم (قوله ذكرا) في التحفة لو كمل العدد بخنتي وجبت الاعادة وان بان رجلا ولو أحرم بأربعين فيهم خنتي فانقض واحد وبقي الخنتي لم تبطل كما قاله جمع تعال السبكي (قوله لا ينظعن عن وطنه الخ) في التحفة من له مسكان باقي فيه التفصيل الاتي في حاضري الحرم نعم لا ياتي هنا اعتبارهم ثمة مانوى الرجوع اليه للاقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع احرامه لعدم تصور ذلك وانما المتصور اعتبار ما اقامته به أكثر فان استوت بهم ما فيها

فيه

وان سمع النداء فلا تنعقد
 بهما وفي صحة تقدم احرام من
 لاتنقدهم على من تنقدهم
 اضطراب طويل فينبغي لمن
 لاتنقده ان لا يحرم به الا بعد
 احرام أربعين عن تنقدهم
 (فان نقصوا) عن الأربعين
 بانقضاء أو غيره (في الخطبة
 أو بينها وبين الصلاة) وفي الركعة
 الأولى من (الصلاة) بطلت الخطبة
 في الأولتين والجمعة في الثالثة
 و (صارت ظهرا) الا ان تقوا على
 الفور عن سماع أركان الخطبتين
 فحينئذ يني على ماضى أو كان
 أحرم قبل الانقضاء من كل
 العدد به وان لم يسمع الخطبة لانهم
 لما لحقوا والعدد تام صار حكمهم
 واحدا ولو تحرم تسعة وثلاثون
 لاحقون بعد رفع الامام من
 ركوع الأولى ثم انقض الاربعون
 الذين أحرم بهم أو نقصوا فالجمعة
 باقية وان لم يحضر اللاحقون
 الركعة الأولى لما مر ولا يضر
 تباطؤ المأمومين بالاحرام بعد
 احرام الامام لكن بشرط تمكنهم
 من قراءة الفاتحة قبل ركوعه
 والالم تنعقد الجمعة بهم ولو كان
 في الأربعين أى قصر في التعلم
 لم تصح جمعهم لارتباط صحة صلاة
 بعضهم ببعض فصار كافتاء
 القارى بالامى ولو جهلوا كلهم
 الخطبة لم تصح الجمعة بخلاف
 ما اذا جهلوا بعضهم

فيه أهله ومجاير ولده فان كان له بكل أهل ومال اعتبر ما به أحدهما دائما أو أكثر أو بواحد
 أهل وبالأخر مال اعتبر ما فيه الأهل فان استويا في كل ذلك انعقدت في كل منهما فيما
 يظهر (قوله فلا تنعقد بهما) أى كأنهما تلزمهما (قوله اضطراب طويل) رجع
 في الاعياب منه الزوم وجرى عليه شيخ الاسلام في شرح منجه واعتمده في التحفة
 أيضا ثم استدرك بقوله لكن مما يؤيد ما مر أنفا ان احرام الامام هو الاصل وانه
 لا عبرة باحرام العدد وما يأتى انه لو بان حدث المأمومين انعقدت للامام فعلم ان من
 تنعقد بهم وغيرهم كلهم تبع للامام وانما حيث انعقدت له لم ينظر للمأمومين اه واعتمد
 في المغنى والنهاية عدم الاشتراط ونقله في النهاية عن افتاء والده وفي فتح الجواد هو الاوجه
 وهو المعتمد وفي التحفة الصواب عدم اشتراط تأخير أفعالهم عن أفعال من تنعقد به
 (قوله عن الأربعين) المراد العدد المعبر وهو تسعة وثلاثون غير الامام الكامل فلو كان
 معه أربعون لم يضر نقص واحد منهم (قوله وصارت ظهرا) في النهاية لو عاد المنفوضون
 لزهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الوالد الخ وردة في التحفة
 باطلاقهم انهم يتموها ظهرا قال ويلزم من صحة الظهر سقوط الجمعة (قوله على الفور)
 أى في كل من الصور الثلاث امداد وخرج به ما اذا أتوا بعد طول الفصل عرفا كما
 في المغنى والتحفة والنهاية وهو ما بطل الموالاة في جمع التقديم وهو مقدار ركعتين بأقل
 مجزئ فلا يقيد حينئذ (قوله عن سماع) منه يعلم انه لو عاد الاقرون قبل طول الفصل
 لا يحسب المفعول من أركان الخطبة في غيبتهم كما صرح به في متن المنهاج وغيره أما اذا
 لم يسمعوا الخطبة فلا بد من استئنافها وان قصر الفصل والا فلا تصح الجمعة (قوله
 فحينئذ يني على ماضى) ثم ان أدركوه في الركوع أو قبله ولم يدركوا الفاتحة بتمامها
 والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع فلا جمعة والادركوها كما في مسألة تباطؤهم
 الآتية في كلامه قريبا (قوله قبل الانقضاء الخ) ثم ان أحرموا بعد ادراك الأولين
 الفاتحة لا يشترط تمكنهم منها لانهم تابعون لمن أدركها وان لم يدركوها الاقرون قبل
 انقضاضهم اشتراط ادراكها هو لا عليها كانه عليه في التحفة (قوله لما مر) أى من انهم
 لما لحقوا العدد تاما صار حكمهم واحدا (قوله قبل ركوعه) في التحفة المراد كما هو
 ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حينئذ
 أدركوا الفاتحة والركعة فلا معنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل أخذ الامام
 في الركوع الذى أوهمته العبارة اه وقد وقع في هذا الكتاب في العبارة الموهمة
 خلاف المراد وكذلك الامداد (قوله قصر في التعلم) كذلك في شرح الارشاد له والنهاية
 قال في فتح الجواد فان لم يقصر والامام قارى صحت جمعهم كالمالكوا كلهم أميين في درجة
 وجرى في التحفة أخذ من التعليل الذى ذكره هنا على انه لا فرق بين أن يقصر الامام
 في التعلم وأن لا وان الفرق غير قوتى وانه لا يصح ارادة المقصر لانه ان أمكنه التعلم قبل

وعلم مما تقرّر أن الجماعة هنا اشترط في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعة ركعة ثم أحدث فاتم كل وحده أو فارقوه في الثانية وان لم يحدث وأتموا منقردين أجزاءهم الجمعة لكن يشترط بقاء العدد الى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعة حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبين فساد صلاته من أولها فكانه لم يحرم (ويجوز كون امامه اعبدا أو مسافرا أو صبيا) أو محدثا ولم يبين حدته الا بعد الصلاة أو محرما برابعة **كالعصر** (ان زاد على الاربعة) ولا أثر لحدته لانه لا يمنع الجماعة ولا نيل فضلها فان لم يكن زائدا

٥٢

بأن كافرا أو امرأة وان زاد على الاربعة لانهم ليسوا أهلا للإمامة بحال ولو بان حدث الاربعة صحت للإمام وللمتطهر رتبة عال وان لم يكن الإمام زائدا على الاربعة لانه لم يكلف العلم بطهارتهم بخلاف ما لو بان فيهم نحو عبدا أو امرأة لسهولة الاطلاع على حاله (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع وأخرت خطبتا نحر العبد للاتباع أيضا (وفروضهما) من حيث المجموع (خمس حمد الله تعالى) للاتباع ويشترط كونه بلفظ الله ولفظ حمد وما اشتق منه كالحمد لله أو أجد الله أو والله أجد أو لله الحمد أو أنا حمد لله فخرج الحمد للرحمن والشكر لله وفحوه ما فلا يكفي (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعين صغتها كاللهم صل أو أملي أو نصلي أو الصلاة والسلام على محمد أو أجد أو الرسول أو النبي أو الحاشر أو الماحي أو العاقب أو البشير أو النذير فخرج سلم الله على محمد

ورحم الله محمدا وصلى الله عليه فلا يكفي على المعتمد خلافا لمن وهم فيه وان تقدم له ذكر يرجع اليه مع الضمير (والوصية بالتقوى) للاتباع ولانها المقصود الاعظم من الخطبة ولا ينعين لفظها بل يكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله ولا يكفي الاقتصار فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخارفها الا ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من التحث على الطاعة أو المنع من المعصية (وتجب هذه) الاركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعا للسلف والخلف و(الرابع قراءة آية مفهومة) للاتباع

سواء آية الوعد والوعيد وغيرهما فلا يكتفى بشرطية ولو طوي له ولا آية غير مفهومة نحو ثم نظر وتكني ولو (في أحدهما) لأن
 النابت القراءة في الخطبة دون تعيين محلها وبسن كونها بعد ٥٣

مع لحن بغير المعنى والتفصيل بين عاجز ينحصر الأمر فيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن
 شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجري ذلك في بقية
 الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مشائخ وقف بقدره فيه نظر وما ل
 أم ر إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يقطع المحجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وبالجملة
 فيفترق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث
 لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى (قوله وغيرهما) في النهاية أم حكما أو قصة
 اه وان تعلقت بحكم منسوخ وفي التحفة ولا تجزئ آية وعظ أو حمد عنه مع القرآن
 إذا شئ الواحد لا يؤدي به فرضان مقصودان بل عنه أن قصده وحده والابان قصدهما
 أو القراءة أو أطلق فعمها فقط الخ وفي النهاية لا تجزئ آيات تستعمل على ذلك الخ (قوله
 ولو طوي له) كذلك التحفة والامداد وغيرهما وفي المغني والنهاية ينبغي اعتماد الاكتفاء
 بشرطية طوي له الخ (قوله ولو في أحدهما) في العباب وتجزئ قبلهما وبعدهما وبينهما
 (قوله وقراءة ق) في الأيعاب بكالها اه ولا يشترط كفاي المغني والامداد والنهاية رضا
 الحاضرين كما لم يشترطوه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف
 زاد في الأيعاب بل روى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم لم يخطب براءة وفي التحفة يكتفى
 في أصل السنة قراءة بعضها وفي الأيعاب فإن ترصعها قرأها الذين آمنوا اتقوا الله
 وقولوا قولا سديدا الآية ويرخص تضمين الآيات لنحو الخطب على الأوجه (قوله
 والمؤمنات) المراد كفاي الأيعاب أن لا يصدق الخطيب انراجهن لأن يأتي بلفظ بدل
 عليهن اه (قوله بالسامعين) قال سم لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فينبغي
 الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون سامعون أيضا فهل تصح إقامة
 الجمعة بهم فينبغي الصحة الخ (قوله وشروطهما) والحاصل أنها تسعة شروط أحدها القيام
 لمن قدر عليه ثانيها كونهم بالعربية ثالثها كونهم بعد الزوال رابعها الجلوس بينهم
 بالظمانينة خامسها السماع العدد الذي تنعقد به أركان الخطبتين سادسها الولاء سابعها
 طهارة الحدثين والخبث ثامنها استراةورة تاسعها تقديمها على الصلاة وقد ذكرها مرتبة
 كذلك إلا الأخير فقد علم مما تقدم في كلامه (قوله فخطبها) في التحفة فإن عجز فكأمر
 عة اه قال سم يشمل الاستلقاء (قوله لم يؤثر) كذلك الامداد وغيره زاد في المغني
 والنهاية كما مام بان محدثا اه وفي الاسنى فكمن بان جنبا اه وصرح في الأيعاب نقلا
 عن المجموع باشرط أن يتم العدد بغيره وفيه عنه لو علم بعضهم قدرته صحت الجمعة الباقي
 ان تم العدد اه (قوله بالعربية) أي الأركان دون ما عداها قال سم فيضان كون
 ما عدا الأركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة (قوله بلغته) أي

في كل جمعة للاتباع (الخامس
 الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات
 بأخروى (في) الخطبة (الثانية)
 لاتباع السلف والخلف وان
 اخنص بالسامعين نحو رحكهم
 الله (وشروطهما) أي شروط كل
 منهما (القيام لمن قدر) عليه
 للاتباع فان عجز عنه بالضايط
 السابق في صلاة القرض خطب
 قاعدا فان عجز عن ذلك فخطبها
 ويجوز الاقتداء به وان لم يتبين
 عذره لأن الظاهر أنه معذور فان
 بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز
 الاستتابة (وكونهم بالعربية)
 وان كان الكل أجمعين لاتباع
 السلف والخلف فان أمكن
 تعلمها بها خطوطب به جميع أهل
 البلد على الكفاية وان زادوا على
 الأربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا
 جمعة لهم بل يصلون الظهر وفائدة
 الخطبة بها وان لم يعرفها القوم
 العلم بالوعظ من حيث الجملة
 اذ الشرط سماعها لا فهم معناها
 وان لم يمكن تعلمها خطب واحد
 بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم
 يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة
 لهم لا تتقاء شرطها (و) كونها
 (بعد لزوال) للاتباع (والجلوس
 بينهما) للاتباع (بالظمانينة)

فيه وجوباً كما في الجلوس بين السجدين هذا في القائم ان أمكنه الجلوس والأفضل بسكته وكذا من يخطب جالساً بالعجز
 فلا يكفيه الفصل بالاضطجاع

ويتدب كون الجلوس ونحوه بقدر سورة الاخلاص (واسماع العدد الذي تعتقده) الجمعة بأن يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كاملا فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط أن يسمع نفسه على الوجه وان كان

٥٤

أن يسمع نفسه على الوجه وان كان خلافا للزركشي (والولا بينهما) أي بين كلمات كل من الخطبتين (وبينهما و) بين (الصلاة) للاتباع (وطهارة المحدثين) الأصغر والأكبر (وطهارة النجاسة) في الثوب واليدين والمكان (والستر) للعورة للاتباع وكافي الصلاة فلو أحدث في الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وتطهر عن قرب لانهما مع الصلاة عبادتان مستقلتان كما في الجمع بين الصلاتين وافهم كلامه انه لا يشترط ترتيب الاركان الثلاثة ولاينة الخطبة ولاينة فرضيتها

* (فصل) *

في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة (تسنن) الخطبة (على منبر) للاتباع (فان لم يتيسر فعلى مرتفع) لانه أبلغ في الاعلام فان تعذر استند الى خشبة أو نحوها (وأن يسلم) الخطيب على الحاضرين (عند دخوله) المسجد لا قبله عليهم ولا يسن له فعل التحية (و) أن يسلم ثانيا على من (عند) المنبر قرب وصوله واردة (طلوعه) للاتباع (و) أن يسلم ثالثا (إذا أقبل عليهم) للاتباع أيضا

(وأن يجلس) على المستراح (حالة الاذان) لا يشترط من تعبد الصعود وأن يؤذن بين يديه للاتباع (وأن يقبل عليهم) بوجهه ويستدبر القبلة للاتباع ولانه لا يوافق بالخطابات

ما عدا الآية أما هي فيأتي فيها ما قدمه ولا يترجم عنها (قوله باركانهما) لاجتماع الخطبة بالفعل لا بالقوة كما في التحفة وغيرها قال فلا تصح مع لفظ يمنع سماع ركعتين على المعتمد وجرى م ر تبعوا والده على ان المعتبر السماع بالقوة بحيث يكون لوصفي لسمع وان اشتغل عنه بتحدث مع جلسه أو نحوه قال القليوبي ولا يضرك النوم خلافا لمن جعله كالصم وفي شرح نظم الزبد للجمال الرمي فلا يكفي الاسرار كالاذان فلو كانوا كلهم أو بعضهم صما لم تصح كبعضهم عنه الخ وفي التحفة لا تجب على أربعين بعضهم صم (قوله والولا) الذي يحل به هذا مقدر ركعتين بأقل مجزئ وما دونه لا يحل بالولا (قوله ولاينة الخطبة) على المعتمد لكتها تسن خروجا من الخلاف قال في النهاية نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر اه

* (فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة) *

(قوله فعل التحية) هذا ان قصد المنبر حال دخوله فان لم يقصده لعدم تحقق الوقت أو لا تتطار ما لا بد منه صلى التحية وعلى هذا التفصيل يحمل الخلاف في المسئلة (قوله للاتباع) في الامداد رواه البيهقي وفي الايعاب بسند غير قوي وفي التحفة ونحوها النهاية ظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الاعلى الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانهم أكد ثم رأيت الاذرعى صرح بنحو ذلك (قوله اذا أقبل عليهم) أي بعد صعوده الدرجة التي تلي المستراح (قوله بين يديه) في التحفة والاولى اتحاد المؤذن للاتباع الا بعد ونحوه المغنى والنهاية وبفراغ الاذان وما يسن بعده من الذكر شرع في الخطبة وهذا الاذان هو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثرا الناس في عهد عثمان أمرهم بأذان آخر على الزوراء واستقر الامر على هذا وفي النهاية للجمال الرمي كان صلى الله عليه وسلم يجهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جواريش يصبح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس يأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غير وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعلم ان هذا أي قراءة المرقى بين يدي الخطيب ان الله ولائكته الخ ثم يأتي بالحديث بدعة حسنة اذ في قراءة الآية تنبيه وترغيب في الاتقان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قراءة الخبر بعد الاذان وقبل الخطبة تيقظ لاهل الكف لاجتناب الكلام المحرم أو المكروه وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبه والخبر المذكور صحيح

وفي

فان استقبل أو استدبر واكره وان يرفع صوته زيادة على الواجب الاتباع ايضا وأن لا يلتفت يمنا ولا شمالا ولا يغيب بل يخشع كما في الصلاة (وان تكون) الخطبة (بليغة) لان المبذلة الركبة لا تؤثر ٥٥ في القلوب (مفهومة) لكل الناس لان الغريبة الوحشية لا يتفهم بها

أكثرهم (قصيرة) بمعنى متوسطة بين الطويلة والقصيرة للاتباع رواه مسلم ولا يعارضه خبره أيضا المصريح بالامر بقصرها وباطالة الصلاة وبأن ذلك علامة على الفقه لأن القصر والطول من الامور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة اطلاقها على الخطبة فعلم أن سن قراءة في الاولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة (وأن يعقد) الخطيب (على نحو عصا) أو سيف أو قوس (يساره) للاتباع وحكمته ان هذا الدين قام بالسلح (و) تكون (يميناه) مشغولة (بالمئبر) ان لم يكن فيه نجاسة كعاج أو زرق طير فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره (و) أن (يبادر بالنزول) ليلخ المئبر مع فراغ المؤذن من الإقامة مباغتة في تحقيق الموالة ما أمكن بين الخطبة والصلاة (ويكره) ما ابتدعه جهلة الخطباء ومنه (التفاتة) في الخطبة الثانية (والاشارة بيده) أو غيرها (ودقه درج المئبر) في صعوده بنحو سيف أو رجليه والدعاء اذا انتهى الى الاستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرقة وقفة خفيفة يدعوفها ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والمجازفة في وصف السلطين عند الدعاء لهم

وفي التحفة بعد أن قرأ أنه بدعة حسنة بين ما أخذ من السنة لقراءة المرفي حديث الصحيحين اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد دلغوت (قوله كره) استثنيا في التحفة والنهاية المسجد الحرام لانهم محتاجون لذلك فيه غالباً على انه من ضروريات الاستدانة المندوبة لهم (قوله زيادة على الواجب) والواجب اسماع أربعين من أهل الجمعة والزيادة بأن يبالغ فيه بأن يسمع كل من في المسجد ان أمكن والافقه درطاقته (قوله بليغة) في شرح المنهج أي فصيحة (قوله الركبة) في التحفة كالمشكلة على الالفاظ المألوفة أي في كلام العوام ونحوهم وبوخذه من نذب البلاغة فيما احسن ما يفعله بعض الخطباء من تضعيفها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه ثم قال اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور أن يراى بالقرآن غيره كادخلوها بسلام لم يستأذن نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم وربما أفضى الى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه في خطبهم للاتباع ولأن من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه اه (قوله يعني متوسطة) في النهاية قال الاذرى وحسن أن يحتلف ذلك باختلاف أحوال الزمان وأسمايه وقد يقتضى الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو وغير ذلك من التهي عن النحر والقواش والزنا والظلم اذا تتابع الناس فيها ثم قال وما ذكره الاذرى غير مناف لما مر اذا اطلالة عند دعاء الحاجة اليها بالعارض لا يعكر على ما أصله أن يكون مقتصدا اه وفي الاعياب قيل وهذا في خطبة الجمعة اما غير هافطيل فيها ماشاء الخ (قوله بالامر الخ) وهو طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثنية من فقهه أي بفتح الميم وكسر الهاء مزه وحكى فتحها وقد شيد النون علامة عليه فأطلوا الصلاة وأقصر الخطبة (قوله فعلم) أي من قوله القصر والطول من الامور النسبية (قوله يساره) أي كعادة من يريد الجهاد به (قوله كره اج) هو عظم القبول (قوله اليمنى على اليسرى) في الامداد كالروض يسن التيامن في المنبر الواسع اه ويسن ختم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولهم (قوله يسره) بحث في الاعياب استثناء الاشارة بالاسباب للحاجة كتنبههم على وجوب الاستماع وارشادهم الى تأمل كلامه لما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسبابته في الخطبة قال وبه أنكروا وبه على من يشير بيديه اه (قوله ودقه الخ) واقفاء الغز الى بدبه تنبها للناس ضعيف (قوله والدعاء اذا انتهى الخ) أي يكره ذلك (قوله والمجازفة) أي مجماوزة الحد كما يؤخذ من القاموس وغيره فالكلام حيث كان صادقا في ذلك والا فلا يجوز وصفه بصفة كاذبة بالضرورة وفي التحفة عن بعض المتأخرين وأقره لوقيل ان الدعاء للسلطان واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يعد اه فان لم تكن مجازفة في أوصافهم فالدعاء لهم مباح ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولاة امورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك وفي التحفة الولاة المخطئون ذكرهم بما فيه من الخير مكروه الانشائية فتنة والمجازفة في وصف السلطين عند الدعاء لهم

ومن البدع المنكرة كتب كثير
أوراقا يسمونها حفاظ آخر
بجعة من رمضان حال الخطبة
بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه
لأنه قد يكون ذا أعلى كفر
(ويقرأ) ندبا (في) الركعة (الاولى
الجمعة وفي) الركعة (الثانية المنافقين)
ولو صلى بغير المحذورين (أو)
في الاولى (سبح الاعلى وفي الثانية
الغاشية) للاتباع فيهما قراءة
الاولتين أولى كما يشير إليه كلامه
فان ترك الجمعة أو سبح في الاولى
عمدا أو لا وقرأ بداهها المنافقين
أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبح
في الثانية ولا يعيد ما قرأه في الاولى
وان لم يقرأ في الاولى واحدة منهما
جمع بينهما في الثانية ثلاثا لم يخلو صلواته
عنهما ويسن أن تكون قراءته
في الركعتين (جهرا) للاتباع

(قوله تمة ورد الخ) ذكر ع ش في
حاشيته على م وأنه ينبغي تقديم
المسبغات المذكورة على الذكر
الوارد عقب الصلاة لحث الشارع
على طلب الفوز فيها ولكن في ظني
أن في شرح المناوي على الاربعين
أنه يقدم التسبيح وما معه عليها
وينبغي أيضا أن يقدم المسبغات
على تكبير العبد اه (قوله عن
احرمك الخ) وليس في هذا
الحديث والذي قبله ضم الاسماء
المذكورة ولا يخص ذلك يوم
الجمعة الخ ما قاله اه أصل

وبما ليس فيهم لا توقف في حرمة الافتنة فيستعمل التورية ما يمكنه اه وعلم مما تقرران
الدعاء للسلطان والثناء عليه نعتوره الاحكام الخمسة وفي التحفة ذكر المناقب لا يقطع
الولاة لم يعده معروضات الخطبة ثم قال وفي التوسط يشترط أن لا يطيله اطالة تقطع
المواالة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال وبحث بعضهم انه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة
الظن واذا بذلك اشترط المصنف له في ترك لبس السواد اه (قوله بل قد يحرم الخ)
ظاهر ان التحريم انما هو في بعض الصور والذي في التحفة قد حرم أئمتنا وغيرهم بحرمه
كتابة وقراءة الكلمات الاجممية التي لا يعرف معناها أي كعساوون وقول بعضهم انها
حكمة محيطة بالعرش رأسها على ذنبها لا يعقل عليه لان مثل ذلك لا مدخل للراي فيه
فلا يقبل فيه الامانة عن معصوم الخ وما ذكر من الحرمة في الاسماء التي لا يعرف
معناها صرح به في غير التحفة أيضا وكذلك غير الشارح لكن في فتاوى النووي انه يكره
ذلك ولا يحرم اه فراجع (قوله كما يشير الخ) أي حيث قدمها لانه يدل على الاهتمام بها
(قوله جمع بينهما الخ) زاد في التحفة والمغني وان أدى لتطويلها على الاولى وفي التحفة
لواقتدى في الثانية فسمع قراءة الامام للمنافقين فيها فظاهرا أنه يقرأ المنافقين في الثانية
أيضا ثم قال فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمل أن يقال يقرأ الجمعة
في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متصلة في حقه
انتهى قال سم قد يقال استماعه بمنزلة قراءته فكأنه قرأ المنافقين في اوله فالتجبة قراءته
الجمعة في ثانيته ثلاثا لم يخلو صلواته عنهما ثم قال ولو أدرك الامام في ركوع الاولى فابوجه
انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية اذ لم يسمع قراءة الامام لان الامام تحمل عنه السورة
كما الفاتحة م راه وفي المغني والنهاية قراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من
غيرهما الا اذا كان الغير مستقلا على ثناء كآية الكرسي * (تمة) * ورد ان من قرأ عقب
سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاسبع غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن
السني ان ذلك باسقاط الفاتحة بعد من السوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بن زيادة قبل
أن يتكلم حفظ له دينه وديناه وأهله وولده قال الغزالي وقل بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد
يا مبدئ يا معيد يا ودود اغني بجلالك عن حرامك وبفضلك عن سؤالك وبطاعتك
عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بداية الهـ داية للغزالي ما نصه رأيت نقلا عن
العلامة ابن أبي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة
لم تمض عليه جعتان حتى يستغنى وذكرنا الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي
حكم عليه بالحسن والغربة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي
رضي الله عنه وفي حديث عند أحمد والترمذي أيضا بلفظ ألا أعلمك بكلمات لو كان
عليك مثل جبل صيردينا أداء الله عنك اللهم اكفني بجلالك عن حرامك الخ

(فصل) في سنن الجمعة (يسن الغسل لحاضرهما) أي مريد حضورها وان لم تجب عليه لأن الغسل للصلاة لا اليوم بخلاف العدن
وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويكره تركه
للخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى
الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل
أفضل (ووقته من الفجر) لأن

(فصل في سنن الجمعة)

(قوله بخلاف العيد) أي قال غسل فيه لليوم فيسن لمريد الصلاة وغيره (قوله لما صح
الح) في بعض طرق الحديث عند أبي عوانة سببه وهو كان الناس يغدون في أعمالهم
فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما ما يشهد له فراجعهم ما (قوله للغلاف
في وجوبه) هو قول الشافعي (قوله فيها ونعمت) في الامداد فبالرخصة وفي الابعاب هي
الاقتصار على الوضوء قال وهو أولى من تقدير السنة أو الحصة وفي التحفة أي فبالسنة
أي عما جوزه من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الحصة هي اه وهذا يرجع الى
معنى الرخصة لكن فيه التاويل مرتان (قوله بنية الغسل) قال القليوبي قال شيخنا
فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب
كسائر الاغسال ويكفي نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة
وان لم يلاحظ البدلية اه (قوله وان فات قصده النظافة) ويكره ترك التيمم كما قاله
القليوبي والشوبري وغيرهما وفي التحفة لو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن تيمم عن حديثه
تيمم عن غده فان اقتصر على تيمم بنية ما فقياس ما مر آخر الغسل حصواها ما ويحتمل خلافه
لضعف التيمم قال الشبرا المسمى الاقل هو الظاهر كما نقل عن اقامه وهو قريب اه وفي
حواشي المنهج للشوبري لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وعجز عن الماء
فهو يكفي اهما تيمم واحد بنيتها ما ولا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الاحرام
بالج والذى انخط عليه كلامه انه يكفي عنهما تيمم واحد اه (قوله ويسن التبكير الخ) في
التحفة والنهاية عند تعارضه مع الغسل يقدم الغسل خلافا لاذرى (قوله يوم الجمعة) في
الصحيحين هـ من زيادة غسل الجنابة وقد ذكره الشارح كذلك في التحفة والامداد وغيرهما
أي مثله وفي التحفة وغيرها وقيل حقيقة بان يكون جامع ليله الجمعة أو يومها قال في
الامداد لتسكر نفسه (قوله دجاجة) بتثليث الدال والفتح هو الافصح قسطلاني على
البخاري (قوله وفي رواية الخ) أشار به الى استشكل رواية الصحيحين السابقة قال
القسطلاني في شرح الصحيح استشكل بان الساعات ست لا خمس والجمعة لانصر في
السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بعد الكبر بطة اه (قوله لغير الامام)
قال في النهاية يلحق به سلس البول ونحوه فلا يندب له التبكير قال واطلاقه يقتضي
استحباب التبكير للمحور اذا استحبينا حضورها وكذلك الخنثى الذي هو في معنى المحور
وهو متجه اه (قوله أو ست) الخمس بناء على رواية الصحيحين السابقة والست بناء على

الاخيار علقته باليوم (ويسن
تأخيرها الى الرواح) لانه أفضى
الى الغرض من التنظيف ولا
يظهر حدث ولا جنابة ويندب
لمن يحجز عنه التيمم بنية الغسل بدلا
عنه احراز الفضلة العبادة وان
فات قصد النظافة كسائر الاغسال
المسنونة (و) يسن (التبكير) الى
المصلي ليأخذوا بحالهم ويفتظروا
الصلاة للخبر الصحيح من اغتسل
يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى
فكأنما قرب بدنة ومن راح في
الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة
ومن راح في الساعة الثالثة
فكأنما قرب كبشا قرن ومن راح
في الساعة الرابعة فكأنما قرب
دجاجة ومن راح في الساعة
الخامسة فكأنما قرب بيضة وفي
رواية صحيحة وفي الرابعة دجاجة
وفي الخامسة عصقورا وفي
السادسة بيضة وفي أخرى صحيحة
أيضا وفي الرابعة بطة وفي الخامسة
دجاجة وفي السادسة بيضة وانما
يندب المبكور (لغير الامام) أما
الامام فيندب له التأخير الى وقت
الخطبة للاتباع والساعات
المذكورة (من طالع الفجر)

والمراد بها ساعات النهار الفلكية ٨ بأفضل في وهي اثنا عشر ساعة زمانية صيفا أو شتاء والعبارة
بخمسة ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر ويؤيده الخبر الصحيح وهو يوم الجمعة اثنا عشر ساعة اذ مقتضاها ان يومها لا يختلف
فلتحمل الساعات على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال

لكن بدنة من جاء أول الساعة
أكمل من بدنة من جاء آخرها وبدنة
المتوسط متوسطة وكذا يقال في
بقية الساعات هذا هو المعتمد من
اضطراب طويل في المسئلة
(وليس) الثياب (البعض) والاعلى
منها أكمل لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم لبسوا من ثيابكم
البعض فانها من خير ثيابكم وما صبح
غزله قبل الفجر أو في عما صبح
بعده يل بكرة لبس المصبوغ بعده
ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم ولبس
الأول وينسب للامام أن يزيد في
حسن الهيئة والعمه والارتداء
(والتنظيف) بخلق العانة وتنظيف
الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار
وبالسواك وإزالة الأوساخ
والروائح الكريهة للاتباع
(والطبيب) وأفضله وهو المسك
آكد الخبر الصحيح من اغتسل يوم
الجمعة ولبس من احسن ثيابه ومس
من طبيب ان كان عنده ثم أنى
الجمعة ولم يخط أعناق الناس ثم
صلى ما كتب له ثم أنصت اذا خرج
امامه حتى يخرج من صلاته كان
كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي
قبلها (والمنشئ بالسكينة) للغير
الصحيح من غسل يوم الجمعة واغتسل
وبكر وأبكر ومشى ولم يركب
ودنا من الامام واستمع ولم يبلغ كان
له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها
وقيامها ومعه في غسل قبل جامع
حليته فابداها الى الغسل اذ بسن
له الجامع قبل ذهابه ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه

الروايتين الاخيرتين (قوله من اضطراب طويل) ذكره في الامداد والايهاب والمعتمد
ما ذكره هـ هنا كما قال والقائل بأنه ليس المراد الساعات الفلكية بل ترتيب درجات
السابقين على من يليهم هما الشيخان في الروضة وأصلها قال الغزالي في الاحياء والساعة
الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى ترمض الاقدام
والرابعة والخامسة بعد الضحى الاعلى الى الزوال وفضلها ما قليل ووقت الزوال حق الصلاة
ولا فضل فيها اه (قوله بل يكره الخ) كذلك في شرح الارشاد له قال في التحفة كذا ذكره جمع
متقدمون واعتقد المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق العصابة للبس صلى الله عليه وسلم
المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على انه لا فرق الخ وفي النهاية سيأتى فيما يجوز لبسه انه
لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر اه وقال سـ قال شيخنا الشهاب الرملى
المعتمد عدم الكراهة الخ وفي النهاية قيد بعض المتأخرين أفضلية البياض بغير أيام الشتاء
والوحد وهو ظاهر حيث خشى تلويثها وواقعه قول التحفة أفضله الأبيض في كل زمن
حيث لا عذر على الأوجه ونظر فيه الشارح في الامداد بأنه يمكنه حمله معه الى المسجد ثم
يلبسه فيه اه قال في الايحاب فان لم يتيسر له ذلك لم يبعد أن يكون خوف تدنس ثوبه
الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك قال سـ بقى ما لو كان يوم جمعة
يوم عيدهم قال وقد يترجح مراعاة العدم مطلقا الخ (قوله بخلق العانة) في حق الرجل أما
المرأة فتنتفخ غير مريد التخفية أما هو فيكره له إزالة شئ من بدنه في عشر ذى الحجة ونسج
بها الرأس فيسكن حلقة للرجل لنفسك وفي سابع ولادته وفي الكافر اذا أسلم وفيما اذا تأذى
ببقائه شعره أو شق عليه تعده ويباح في غير ذلك ويسن دفن ما يزيله من ظفر ودم وشعر
(قوله وقص الشارب) حتى تبسد وجررة الشفة وهو المراد بالاحفاء المأمور به واختار
بعضهم حلقه لعمه وروده قيل واليه ذهب الأئمة الثلاثة (قوله وتقليم الاظفار) والمعتمد
في كيفية تقليم البدين أن يبدأ بحجة يمينه الى خنصرها ثم ايمها ثم بخنصر يساره الى
ايمها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمين الى خنصر اليسار على التوالي وفي
التحفة ينبغى البداء بغسل محل القلم لان الحلق به قبله يخشى منه البرص اه والراجح عندهم
عدم العفو عما تحت الاظفار من الوسخ المانع لوصول ماء الوضوء اليه ويسن فعل ذلك يوم
الخميس أو بكرة يوم الجمعة وكره المحب الطبري تنف الاظفار قال بل يقصه لحديث فيه بل في
حديث أن في بقائه أما نامن الجذام (قوله التطيب) أى للذكر الغير الصائم (قوله من
غسل) روى بالتشديد والتخفيف وهو أربع وسبأى معناه في كلامه (قوله ولم يركب) في
التحفة أى في جميع الطريق (قوله بكل خطوة) في التحفة من محل خروجه الى مصلاه فلا
ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضا الى مصلاه وكذا في المشى
لكل صلاة وفيها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فلينبه له ومحل
في غير نحو الصلاة في مسجد مكة لما يأتى في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه

والاولى فيه ان معناه من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل بخبر أبي داود وبكر بالخطبة ثم خرج من باب بيته باكرا وبالتشديد أن الصلاة أول وقتها وباتكر أي أدرك أول الخطبة ومحل ندب ما ذكره ما يصدق الوقت والاوجب ان لم يدرك الجمعة الاية ويكره عند اتساع الوقت العدو واليه كسائر العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر ٥٩ في طريقه وفي المسجد) ليحوز فضيلة ذلك

(والانصات) في الخطبة ليحصل الاصغاء اليها قال تعالى واذا قرئ القرآن أي الخطبة فاستمعوا له وأنصتوا وانما يحصل (بترك الكلام والذكر) بالنسبة (للسامع) وبترك الكلام دون الذكر لغيره أي لغير السامع اذا الاولى له أن يشغل بالتلاوة والذكر وأفهم كلامه ان ندب الانصات لا يختص بالاربعة بل سائر الحاضرين فيه سواء أما الكلام فكروم لغير مسلم اذا قلت اما احببت أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم يذكر على من كله وهو يخطب ولم يبين له وجوب السكوت والاصر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جمعاً بين الادلة ولا يكره الكلام قبل الخطبة وبعددها وبين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اتخذه مكاناً واستقر فيه (وبكره الاحتباء) للحاضرين مادام الخطيب (فيها) أي الخطبة لما صبح من النهي عنه ولانه يجلب النوم (و) كره (سلام الداخل) على الحاضرين كافي المجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (انكن تجب اجابته)

الى ما يفوق هذا جراته لاسيما ان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها (قوله خبر أبي داود) ليس فيه كما ذكرته في الاصل ما يستدل به لغسل الثياب وان أوهمه كلام الشارح ورأيت مفاد حديث أبي داود في صحيح البخاري كما بينته في الاصل (قوله أدرك أول الخطبة) قال في التحفة أوناً كبداً (قوله والاوجب) في فتح الجواد وان لم يلق به فيما يظهر اه وفي النهاية يحتمل خلافه أخذاً من ان قد بد بعض اللباس اللاتقي به عذرفها زاد في التحفة الا أن يفرق اه قال سم ويفرق بثبوت لا تقية السعي شرعاً بالنسبة لكل واحد كافي العدو بين الميئين في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكثر والفر في الجهاد (قوله كسائر العبادات) يستثنى منه العدو في محله من السعي (قوله في طريقه الخ) في التحفة وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا فيها ان لم يسمعها ثم قال وانما تكره القراءة في الطريق اذا انتهى عنها (قوله اذا الاولى له) أي لغير السامع الخ ومنه النهاية زاد في التحفة سر التلايشوش على غيره (قوله وأفهم كلامه) أي عوم قوله للسامع وغيره (قوله لا يختص بالاربعة) قال في الايعاب تجوز الكلام هنا لا ينافي ما مر من وجوب استماع اربعة للخطبة وان ذلك شرط للصحة الصلاة ويانه ان الواجب انما هو اسماع الاركان فقط فلو تكلم الكل الا في الاركان جاز عندنا وان تكلم واحد من الاربعة بحيث اتقى سماعه لبعض الاركان أتم لان من حيث الكلام بل من حيث تقويته الشرط الذي هو سماع كل الاركان الخ وسبق عن مر أن الشرط انما هو السماع بالقوة لا بالفعل (قوله لخبر مسلم) كذلك في الامداد والحديث في الصحيحين (قوله واستقر فيه) قال سم والمراد بالاستقرار انما هو مكان وان لم يجلس كما أشار اليه شرح الروض (قوله الاحتباء) كذلك في شرح الارشاد والغنى والنهاية وهو كافي الايعاب ان يجمع الرجل ظهره وساقه ثوباً أو يديه أو غيرهما اه وهو باليد جلسة القرفصاء على أحد الاقوال فيها وهو الذي صدر به المناوي في شرح السمايل وأورد غيره بقبيل وهو جلسة الاعراب ومنه الاحتباء حيطان العرب قال ابن زياد الخبي اذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجيه وان لم أره في كلامهم ويحمل النهي عنه والقول بـ كراهته على من يجلب له الفتور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح الصدور لذلك (قوله تشبعت العاطس) بالمهمل والمججمة زاد في التحفة والرد عليه (قوله الحاضرين الخ) أي ولو في حال الدعاء للسلطان وخرج به من لم يكن حاضراً بان طرأ حضوره فيسن له ركعتان ويتجوز فيهما وجوباً (قوله واكثرها) في حواشي المحلى للقبلي

لان عدم شروعيته له ارض لاذاته بخلافه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين (تشبعت العاطس) اذا حمد الله بان يقول له رحمتك الله له موم أدلته وانما لم يذكره كسائر الكلام لان سببه قهري ولو عرض لهم ناهج كنعليم خير ونهى عن منكره وانذار مهلك لم يكره الكلام بل قد يجب ومترانه يحرم على أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب المنبر وجلوسه الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) يسن (قراءة سورة النكهف) واكثرها

(يومها وليلتها) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاعه من النور ما بين البهيمتين وورد من قرأها بليتها أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقصرتها نهارا أكد والا ولي منه بعد صلاة الصبح مبادرة بالعبادة ما أمكن (واكتثار الصلاة على النبي صلى عليه وسلم فيها) أى فى يومها وليلتها لاخبار السكتيرة الشهيرة فى ذلك (والدعاء فى يومها) ليصادف ساعة الاجابة فانها فيه كما ثبت فى احاديث كثيرة لكنهم امتعازة فى وقتها (وساعة الاجابة) أرجاها أنها (فيما بين جلوس الامام للخطبة وسلامه) كما رواه مسلم والمراد انها لا تخرج عن هذا الوقت لانها مستغرقة لانه لحظة لطيفة وخبر التسوها آخر ساعة بعد العصر قال فى المجموع يحتمل انها منتقلة تكون مرة فى وقت ومرة فى آخر كما هو المختار فى ليلة القدر (ويكرهه) تنزيها وقبل تحريما وعليه كثيرون وهو المختار من حيث الدليل للاخبار الصحيحة الدالة عليه (التخطي) لما فيه من الابدان (ولا يكرهه لامام) لا يبلغ المنبر والحجاب الابه لا اضطراره اليه ومن ثم لو وجد طريقا يبلغ له سادفنه كرهه (ولا) (من بين يديه فرجة) رينه وبينها صف أو صفان اتقصير القوم باخلاصها

وحوائى المنهج للحلى أقل اكنارها ثلاث (قوله أضاعه) قال القليوبى أى غفر له كما فى رواية أكثره الثواب فى يوم القيامة قال السنباطى لكن يرد حديث وغفر له الى الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة أيام وحديث وغفر له ما بين الجمعة وفى رواية لمن قرأها بالزيادة صلى الله عليه وسلم وصلى عليه ألف مائة حتى يصبح وعوفى من بلية أو ذات الخبز والبرص والجذام وقنية الدجال والمراد بالجمعتين الماضية والمستقبله وظاهره سوا قرأها فى احدى الجمعةين أو فيها الخ (قوله بعد صلاة الصبح) فى التحفة الافضل أولهما أى يومها وليلتها وفى الابعاب ويقرأ يومها أيضا آل عمران الحديث الطبرانى من قرأ آل عمران يوم الجمعة غربت الشمس بذنوبه وسورة هود لخبر الدارمى فى مسنده اقرأ هود ا يوم الجمعة وحمل الدخان لخبر الترمذى من قرأ الدخان ليلة الجمعة غفر له ويحدث ويعط بعد عصرها الحديث رواه البيهقى وجميع هذه السور مذكورة مع احاديثها فى المغنى للخطيب (قوله واكثر الصلاة الخ) قال الحلبي فى حوائى المنهج قال أبو طالب المكي أقل اكنار الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثلثمائة مرة (قوله فى يومها) فى التحفة وانها يلى زاد فى التحفة لما جاء عن الشافعى انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها واستحبه فيها (قوله متعازة) ولتعارضها اختلاف العلماء فى تعيين وقتها من الصلابة والتابعين وغيرهم وحاصل الاقوال فيها خمسة وأربعون قولاً نهت عليها فى الاصل فراجعها منه ان أردتها والراجح منها ما ذكره المصنف والقول الثانى الذى ذكره الشارح قال الحافظ ابن حجر وما عداها ما ضعيف الاسناد أو موقوف استند قائله الى اجتماع دون توقيف ثم اختلف السابق فى أيها أريج فمن ربح الاقول البيهقى وابن العربى والقرطبي وقال النووي انه الصحيح أو الصواب ورجح الثانى أحمد بن حنبل وأبو حنبل بن راهويه وابن عبد البر والطبرانى وابن الرملكانى من الشافعية وهو مفصل فى الاصل (قوله جلوس الامام) أى الاقل السكائر بعد صعوده المنبر وقبل شروعه فى الخطبة الاولى (قوله لطيفة) فى الصحاح أشار بيده لهما قال القسطلانى فى شرح البزارى أى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى موطا الامام مالك قال والمراد بأشارته أى أنه وضع أغلته على بطن الوسطى أو الخنصر واسلم على ساعة خفيفة (قوله وخبر التسوها الخ) معطوف على جملة انها فيما بين جلوس الخ أى أرجاها ما تضمنه الخبر المذكور وأنه مبتدأ خبره جملة قال فى المجموع الخ وفى النهاية وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل فى بلدة واحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة فى حق كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخرية قدّم أو تأخرها وسبقه الشارح اليه فى الامداد وذكرت فى الاصل هذا كلاما ينبغي مراجعته (قوله وعليه كثيرون) أكن المعتمد فى المجموع والكفاية وغيره ما انه مكره كراهة تنزيه (قوله صف أو صفان) فى الابعاب التقييد بصف أو صفين عبر عنه الشافعى وكثيرون منهم النووي فى مجموعهم برجل أو رجلين فالمراد كما فى التوشيح وغيره اثنان مطلقا

فقد يحصل تخطيه. ما من صف واحد لا زحام وزعم ان العبارة تسوؤه وان لا بد من
تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقر ولو تعارض تخطي واحد أو اثنين قالوا أحد كما هو
ظاهر لان الاذى فيه أخف منه فیهما ثم ان علم منهما من المساحة ما لم يعلم منه أثرهما فيما
يظهر اه (قوله ورجا أن يتقدمه والخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف
وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فضررها وان كثرت (قوله كره) هو المعتمد وان جرى
في الایعاب على انه خلاف الاولى لكن يؤيده كلام المجموع (قوله وفيه نظر الخ) رده أيضا
في الامداد لكن أكثره في التحفة وجرى عليه صاحب النهاية كالمغنى قال فان لم يكن معظما لم
يتخطوا وان كان له محل. ألوف كما قاله البندنجي قال سم لوفرض تأذيم به احتمال الكراهة
أيضا اه وفيما وكذا غيره أي الامام اذا أذنوا له فيه لاجتماعه على الوجه نعم ان كان فيه اشارة
بقر به كره لهم أو كانوا نحو عبيده أو أولاده أو كان الجالس في الطريق أو ممن لا تتعقده
الجمعة والجالس ممن تتعقده فليخط ليجمع اه وفي المغنى ولا يعاب والنهاية وجوب
التخطي في الاخيرة حيث توقف سماع الاركان عليه (قوله للامر به) أي في خبر الصحبة
وفي الامداد والنهاية ومن جلس بطريق أو يجعل الامام أمرا بالقيام وكذا من استقبل
وجوه الناس والمكان ضيق اه قال في الاسنى بخلاف الواسع اه أي فانه لا يؤمر بالقيام منه
(قوله أبعد) وفي الامداد والنهاية لو أثر من هو أحق بذلك المكان منه لكونه قارئا أو عالما
بلي الامام ليعلم ويرد عليه اذا غلط قال في الامداد الذي ينبغي الثاني أي عدم الكراهة وفي
النهاية هو الوجه وفي احياء الموات من فتح الجواد ما ملخصه والسابق الى محل من المسجد
أو غيره للصلاة أو اسقاع حديث أو وعظ أحق به فيها وفيما بعده اه حتى يفارقه وان كان
خلف الامام وليس فيه أهلية الاستخلاف فان فارقه لغير عذر بطل حقه وان نوى العود أو
به أي العذر لا يعود فكذلك أو بعد زينة العود اليه كقضاء حاجة وتجدد وضوء واجابة
داع كان أحق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازارته حتى يقضى صلاته أو يجلسه الذي
يستمع فيه نعم ان اقيمت وانصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش
بجادة قبل حضوره فغيره تهيئتها بما لا يدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض أعضائه
ويتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة اذ الناس يهابون تهيئتها وان
جازت وفي الجالوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمتها
أيضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم اه ما أردت نقله من فتح الجواد (قوله بالقرب)
جمع قربة أما اذا انتقل الى مكان كالاول أو أقرب منه فلا كراهة (قوله آخر الجمعة)
أي في سورته وهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة الخ (قوله كما طهره)
في الامداد نقله عن الاذرى أو سترته أو ما يفوته عند اضطرابه ونحوه الاسنى زاد في
النهاية ما دعت اليه حاجة الطفل أو المريض الى شراء دواء أو طعام ونحوهما فلا يعصى
الولى ولا البائع اذا كانا يد وكان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان قامت

لكن يسن له ان وجسد غيرها أن
لا يتخطى فان زاد في التخطي على
الصفين ورجا أن يتقدموا اليها
اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى
(و) (الا) (المعظم) العلم أو صلاح
(اذا ألقى موضعاً) من المسجد على
ما قاله جمع لان النفوس تسمع
بتخطيه وفيه نظر والذي يتجه
لكراهة له كغيره بل تأخيرها الحضور
الى الزجعة غاية في التقصير بالنسبة
اليه فلم يسأخ له في ذلك ويحرم
عليه ان يقيم احد المجلس مكانه
بل يقول تقصعوا أو توسعوا
للامر به فان قام الجالس باختياره
وأجلس غيره فلا كراهة على الغير
نعم يكره للجالس ذلك ان انتقل الى
مكان أبعد لكراهة الاشارة بالقرب
(ويحرم) على من قلزمه الجمعة
(التشاغل عنها) ببيع أو غيره (بعد)
الشروع في (الاذان الثاني) بين
يدي الخطيب لآية آخر الجمعة
وقيس بالبيع فيها كل شاغل أي
ما شأنه ذلك ولا يبطل العقد وان
حرم لانه لمعنى خارج ولاتباع اثنان
أحدهما تلزمه الجمعة انما كالأول
لعب شافعي الشطرنج مع حنفي
نعم له نحو شراء ما يحتاجه كما طهره
ونحو البيع وهو سائر اليها

وفي المسجد (ويكره) التشاغل بذلك
(بعد الزوال) وقبل الاذان السابق
لدخول وقت الوجوب نعم لا كراهة
في سجدة مكية مما يفحص فيه التأخير لما
فيه من الضرر ومتران بعيد الدار
يلزمه السعي ولو قبل الوقت فيحرم
عليه التشاغل بذلك من وقت
وجوب السعي ولو قبل الوقت
(ولا تدرك الجمعة الا بركعة) لما مر
من انه يشترط الجماعة وكونهم
أربعين في جميع الركعة الاولى
فلو أدرك المسبوق ركوع الثانية
واستقر معه الى ان يسلم اتي بركعة
بعد سلام الامام جهرا وقت جمعة
ولو شك مدرك الركعة الثانية قبل
سلام الامام هل يسجد معه أم لا يسجد
وأتمها بجمعة أو بعد سلامه أتمها بظهر
لانه لم يدرك ركعة معه فعلم ان لو أتي
بركعة للثانية وعلم في تشهده ترك
سجدة من الثانية يسجد هاتم تشهد
ويسجد السهو وهو مدرك للجمعة
وان علمها من الاولى أو شك فأنته
الجمعة وحصلت له ركعة من الظهر
(فان أدركه بعد ركوع الثانية نواها
جمعة) وجوبا وان كانت الظهر هي
اللازمة له موافقة للامام ولان
البأس منها لا يحصل الا بالسلام
(وصلاها ظهرا) لعدم ادراك
ركعة مع الامام (واذا حدث
الامام) وبطلت صلاته بغير الحدث

الجمعة في صور منها اطعام المضطرو بيعه ما يأكله ويبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير
وفساده ونحو ذلك اه وفي التحفة يحرم التشاغل عن السعي اليها بالبيع والشراء لتغير
ما يضطر اليه اه (قوله وفي المسجد) لكنه مكروه فيه قال في التحفة ويلحق به كل محل يعلم
وهو فيه وقت الشروع فيها ويسير له حقوقها زاد الزياي في شرح المحرر كما لو كان منزله
بباب المسجد أو قريبا منه لانتفاء التقويت الخ وفي الامداد والنهاية كلامهم الى الحرمة
أقرب حال الركعة الاولى وقال القليوبي عن شيخه وان لم يفوت لم يحرم وفي كلام شرح
شيخنا الرمي مما يخاف بعض ذلك لم يعتمد (قوله الى ان يسلم) اشترطه المشرح في كتبه
تبع الظاهر تعبير الشيخين فعنده لوني المفارقة بعد السجدة الثانية لا يدرك الجمعة واعقد
الخطيب والجمال الرمي وسم وغيره خلافه وهو ظاهر الاسف لشيخ الاسلام (قوله أتي
بركعة) في التحفة لو أراد آخر ان يقتدى به في ركعته الثانية لا يدرك الجمعة جاز كما في البيان
عن أبي حامد وجرى عليه الرمي وابن كتن وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثاني
عند قيام الثاني لثانيته آخر وخاف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل ثم دفع في
التحفة نزاع من نازع فيه ونقل الزياي في شرح المحرر كلام التحفة وأقره وخالف الجلال
الرمي فافق باقلا بظاهره قال القليوبي ان كانوا جاهلين وان لم يعتقد احرامهم من اصله
وهو الوجه الوجه قال بل وأوجه منه عدم انعقاد احرامهم مطلقا فقام له اه (قوله أو بعد
سلامه) أي شك مدرك الركعة الثانية بعد سلام الامام هل يسجد مع الامام أتمها بظهر لان
الركعة لا تتم الا بتمام السجود وهذا انما يسجد بعد سلام الامام لم يدرك مع الامام ركعة
فلا تتم له الجمعة (قوله فعلم) أي من قولنا انه لم يدرك مع الامام ركعة انه أي المسبوق لو أتي
بركعته الثانية أي التي قام لها بعد سلام الامام لكونه لم يدركها معه وقوله من الثانية أي
التي اتي بها بعد سلام الامام يسجد هاتم تشهد وان كان قد تشهد قبل لان ما بعد المتروك لغو
ومجدد السهو ولو وقع السهو في حال انقراؤه بعد انقطاع القدوة فلا ينحمله الامام وهو
مدرك للجمعة لتحقيق ادراك الركعة كاملة مع الامام والسهو انما وقع في ركعته التي
انقربها (قوله وان علمها) أي السجدة يعني تركها في تشهده من الركعة الاولى للمسبوق
وهي ثانية الامام أو شك في انها من اولاه أو من اخيرته أخذ بالاسوا وهو جعلها من
الاولى وفاته الجمعة لانه لم يدرك مع الامام ركعة كاملة وحصلت له من الظهر ركعة مائة
من ركوع الركعة التي أدركها مع الامام وسجود الركعة الثانية التي تدركها بعد سلام
الامام وتبين ان جلوسه للتشهد لم يصادف محلا فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره أو شك
امالو أدرك الاولى مع الامام وتذكر في تشهده مع الامام ترك سجدة من الاولى فانه ياتي
بعد سلام الامام بركعة ويكون مدرك للجمعة لانه أدرك ركعة كاملة مع الامام ملققة
من ركوع الاولى وسجود الثانية اذا ما بعد المتروك لغو الى ان ياتي بعنقه (قوله الا بالسلام)
اذ قد يتذكر ترك ركعتين فيتمسك بالاثبات بركعة فيدرك المسبوق الجمعة واستشكل بان

الامام لو قام الى خامسة لا يجوز للمسبق متابعتها جملا على أنه تذكرة ترك ركن وأجيب
 بأن ما هنا محمول على ما اذا علم انه ترك ركنا كان أخبره معصوم (قوله وجوبا الخ) لأن
 الجماعة شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى فقط فيجوز اتمام الركعة الثانية فرادى وفي
 التحفة لو اتم الرجال حيث تذا منفردين وقدم القسوة امرأة منهن جاز الخ (قوله فيها) أى في
 الثانية الخ وذلك لما علمته من ان الجماعة انما تشتترط في الركعة الاولى فقط والحاصل
 ان الاستخلاف في الجمعة اما أن يكون في أثناء الخطبة أو بعد تمامها وقبل الدخول في
 الصلاة أو في أثناء الصلاة فان كان الاول اشترط سماع الخليفة ما مضى من أركانها وان
 كان الثاني اشترط سماع الخليفة جميع أركان الخطبة اذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة
 وانما يصير من أهلها اذا دخل في الصلاة وان كان الثالث فهو على ثلاثة أقسام أحدها
 أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام وهذا لا يصح مطلقا ثانيها أن يدرك الخليفة الامام
 في القيام الاول أو في ركوعه فتحصل له الجمعة والقوم وان بطلت صلاة الامام قبل الركوع
 في صورة ما اذا أدركه في القيام أو قبل السجود في صورة ما اذا أدركه في الركوع قال سم
 فان استخلف الامام مقتديا به قبل خروجه او تقدم بنفسه فذلك والا لزم المأمومين تقديم
 واحد ويلزمه التقدم حيث ظن التواكل ثالثها أن لا يدرك الامام قبل حدوثه الا بعد
 الركوع الاول ولو في اعتداله وهذا لا يجوز له الاستخلاف وان قدمه الامام مطلقا عند
 الشارح لانه ينقوت الجمعة بذلك على نفسه فيجب أن يتقدم غيره ممن أدركه في الركوع أو
 قبله ان خرج الامام قبل تمام الاولى ومع ذلك لو تقدم صحت الجمعة القوم ودونه وعند الجمال
 الرملى لو أدرك الخليفة مع الامام ركوع الثانية وسجدتها ثم استخلف أدرك الجمعة وأما
 الاستخلاف في غير الجمعة فهو على قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل نحو
 حدوثه فيجوز له ان يخالف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الاولى مطلقا أو وثالثة الرابعة
 بخلاف ثانيها أو رابعها أو وثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجز دنية الاقتداء به ثانيهما
 أن يقتدى به قبل نحو حدوثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام باقتداء به
 ثم ان كان عالما بنظم صلاة الامام والافراقب من خلفه فاذا هموا بالقيام قام والاقعد
 وفي الرابعة اذا هموا بالعود قعد وتشبه معهم ثم يقوم فاذا قاموا معه علم انها ثانيهم
 والاعلم انها آخرتهم وانما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينقروا بركن قال في
 التحفة ولو قوليا كما اقتضاه اطلاقهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد
 نية الاقتداء به ولو فعله أى الركن بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله نية دون من لم يفعله
 وفيها أى الجمعة ان كان غير الفاعلين أربعين بقيت والابطلت اه قال سم محله كما هو ظاهر
 لو كان الافراد في الركعة الاولى فان كان في الثانية بقيت الجمعة اه وهو كذلك (قوله
 ما موما) أى مقتديا به قبل نحو حدوثه والامتنع مطلقا كما علم مما قدمته آنفا (قوله وانما
 أدركه) أى وانما أدرك الخليفة المقتدى في الثانية الامام والحال انه خليفة وقد سبق ان

(في الجمعة) استخلف هو أو واحدا
 المأمومين وجوبا ان بطلت صلاته
 في الركعة الاولى لم يدركوا الجمعة
 ونبدأ ان بطلت في الثانية ليقوها
 جماعة وانما لم يجب الاستخلاف
 فيها لادراكهم مع الامام ركعة
 واذا استخلف فيها جاز لهم المتابعة
 والاعتداد ويشترط في خليفة الجمعة
 أن يكون مأموما وان لم يحضر
 الخطبة ولا الركعة الاولى ثم الخليفة
 في الاولى يتم الجمعة وكذا خليفة
 الثانية ان اقتدى في الاولى ثم أحدث
 الامام في الثانية فاستخلفه بخلاف
 ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدركه
 ركعة خالف امام يكون تابعا له
 في ادراك الجمعة وانما أدركه وهو
 خليفة

الجمعة لا تدرك إلا بأدراك ركعة كاملة تخاف الإمام وعند الشارح لا بد من استمراؤه معه إلى السلام (قوله أن أدرك) المسبوق الخ أي أن أي شخص واقفي بالخليفة المقتدي بالإمام الأول في ثانيته وقوله الثانية أي بالنسبة للخليفة بأن اتهم الركعة التي استخلف فيها وقام لثانيته فاقفدي به آخر وأدرك معه ثانيته (قوله لا يلزمهم) الخ قال في التحفة نعم ينبغي نديها خروجاً من الخلاف اه والكلام حيث لم ينفردوا بركن والأتى فيه ما قدمته من التفصيل فراجعها إن أردته

(باب كيفية صلاة الخوف)

(قوله من حيث) الخ قال الهاتفي في حواشي التحفة اعتذاراً لأفراد الباب بخصوص صلاة الخوف يعني أن الخوف ضد الأمن وحكم صلاة الخوف بحكم صلاة الأمن وإنما أفردناها بالآلة بحقل في الصلاة عند الخوف ما لا يحتمل فيها عند غير الخوف اه (قوله وقد جاءت الخ) أي صلاة الخوف هكذا طبق عليه الفقهاء وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة وقال العراقي سبع عشرة قال لكن يمكن أن تندخل قال ابن القيم أصلها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهؤلاء كلاروا واختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ ابن حجر والامر كما قال وحكي ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعة عشر مرة قال الحافظ ابن حجر ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض الكيفية صلاة المغرب (قوله أنواعاً أربعة) أحدها أن يكون العدو في جهة القبلة ولا حائل بينها وبينه يمنع من رويته له وتقاومه كل فرقة مناباً أن يكون مجموعاً مثلهم فيصاف الإمام القوم ويصلي بهم جميعاً فإذا سجد سجد معهم صف أو فرقة صف سجدت به وحرم الباقيون في الاعتدال فإذا قاموا سجد من حرس ولحقوه في القيام أو في الركوع فيركعون معه كالمسبوقين ويسجد في الركعة الثانية من حرس أو لا ويحرس فيها من سجد أولاً مع الإمام ويتشهد بالجميع ويسلم ثانيها أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها ثم سائر فتقف فرقة في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقته بالنية وأتمت وذهبت إلى وجه العدو وجاء الواقفون بوجه العدو فاقدوا به وصلى بهم الركعة الثانية فإذا جلس للثالثة قاموا من غير نية مفارقة فأتموا ثانيته ولحقوه في الجلوس وتشهدوا فإذا فرغوا سلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالأخرى ركعة وهو أولى من عكسه وفي الرباعية بكل فرقة ركعتين وهو أولى ويجوز غيره ثالثها أن يكون العدو كالذي قبله ويصلي الإمام بكل فرقة منهم حامة فتكون الثانية في حق الإمام معادة والاولى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعثمان والثانية بذات الرقاع والثالثة يظن بفرض والرابعة مذكرة في كلام المصنف (قوله التهم الخ) كناية عن شدة اختلافهم بحيث

نعم أن أدرك المسبوق الثانية خلفه أتمها بجمعة لأنه صلى ركعة خلف من يراعي نظم صلاة الجمعة ما غير المأموم فلا يجوز استخلافه في الجمعة لأنه يشبه اقتسام جمعة بعد أخرى وهو ممتنع (أو) بطلت صلاة الإمام في (غيرها) من سائر الفروض والنوافل (استخلف) ندباً مطلقاً الإمام أو غيره (مأموماً) أو غيره لكن يشترط أن يكون (موافقاً) لصلاته أي الإمام أمشي على نظمه كأن يستخلفه في اولى الرباعية أو ثالثة بخلاف ما إذا استخلفه في ثانيتهما ورابعتهما لأنه يحتاج إلى القيام وهم إلى الجلوس (ويراعي) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (إمامه) لأنه التزمه بقيامه مقامه (و) من ثم (لا يلزمهم) أي المأمومين (تجدد نية القدوة) به والله اعلم

(باب كيفية صلاة الخوف)
من حيث أنه يحتمل في الصلاة عنه ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت بها الأحاديث على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي رضي الله عنه منها أنواعاً أربعة ذكر المصنف منها واحد الأكثر وقوعه فقال (إذا التهم القتال المباح ولو مع باغ أو صائل عليه أو على غيره ولم ينكثوا من تركه

أواشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركهم العدو لو لولوا وانقسموا (أو) هرب (هربا مباحا من حبس) بغير حق و(عذو) زاد على الضعف (وسبع) وسيل لم يجد معه دلائمه وغريم لا يصدق في دعوى أساره ولا ينهه معه أو من قاصد نفسه أو ماله أو حريمه أو من مقتصر رجايمه منه سكون غضبه حتى يعفو عنه (أو ذب) ظالما (عن) نحو (ماله) أو حريمه أو مال الغير أو حريمه في كل هذه الصور لا يباح إخراج الصلاة عن وقتها بل يصلي كيف أمكن عند ضيق الوقت ٦٥ و(عذر) حينئذ (في ترك القبلة) عند العجز عن

الاستقبال بسبب العدو ونحوه سواء الراكب والمشي وحالة التكرم وغيرها للضرورة ويعذر حينئذ أيضا في استدبار الإمام والتقدم عليه للضرورة (أو) في (كثرة الأفعال) التي يحتاج إليها ابتداء كالطعنات والضربات المتوالية والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج إليه ابتداء وفي الانتهاء كذلك لقوله تعالى فان خفتم فرجلا أو ركبانا ولو آمن وهو راكب نزل فوراً وجوبا وبني أن ليس استدبار القبلة والا استأنف (و) في (الأيام بالركوع) والسجود عند العجز عنها للضرورة (و) يجب أن يكون (السجود أخفض) ليميز عن الركوع وفي حمل السلاح الملتح بنجس لا يعني عنه إذا احتاج إلى أمساكه وان لم يضطر إليه لكن يجب عليه القضاء في هذه الأخيرة لندوة عذره (ولا يعذر في الصباح) بل تبطل به الصلاة إذا لضرورة إليه بل الكون أهيب ولا يعذر أيضا في النطق بالصباح كما في الام

يختلط لهم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاستقبال جهة الثوب بالسدى (قوله أواشتد الخوف) أي وان لم يلصم القتال (قوله ولا ينهه معه) أو كان معه ينهه لكن لا يسمعها الحاكم قبل حبسه ولا إعادة عليه هنا (قوله أو ماله) في التحفة ولا يعد الحاق الاختصاص به قال وحية ونحوها ان لم يصح كنه المنع ولا التحصن بشئ قال وفي الجلي لوضاق الوقت وهو بأرض مخصصة أحرم ماشيا كوارب من حريز ورجحه الغري قال وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاته صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها الخ وأقرى النهاية ما نقله في التحفة عن الجلي واعتمده في المغنى أيضا وفي النهاية لو خطفت نعله مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الواالد تبعاً لابن العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملتح بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد ووافق في المغنى فتوى الشهاب الرمي وخالف الشارح في التحفة قال بل يقطعها ويتبعه إن شاء وفي اللقطة من التحفة والنهاية مانعه ومن اللقطة أن تبدل نعله بغيره أفتى بذلك فلا يحل له أن يستعملها إلا بعد تعريضها بشرطه أو تحقق أعراض المالك عنها فان ظن أن صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيعه بائناً بشرطه اه كلامهما (قوله عند ضيق الوقت) نقله في الامداد عن ابن الرفعة وغيره وأقره وفي النهاية هو كذلك مادام يرجو الأمن والأفله فعلها الخ وفي التحفة الوجه ما أطلقوه أي من جواز فعلها أول الوقت (قوله بسبب العدو) فلو كان يجتاح الدابة وطال الفصل بطلت صلاته بخلاف ما إذا قصر زمنه (قوله والتقدم عليه) أي الإمام ومثله ما إذا تخلفوا عنه بأكثر من ثلثمائة ذراع فالأفي المغنى والنهاية الجماعة أفضل من أفرادهم كما في الأمن قال في التحفة حيث لم يكن الانفراد هو الحزم (قوله يحتاج إليها) والاقبطل قطعاً (قوله والاعداء) أي لمركوبه (قوله جميع ما ذكر) أي من ترك القبلة وكثرة الأفعال والركوب الخ وعلم ذلك من قوله مباح أو ذب عن ماله (قوله أو هربه) أي يمنع جميع ما ذكر على العاصي بخوهره وهذا النوع لا يختص بالمكتوبات في الامداد والنهاية وغيرهما يصلي بهذا النوع العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والترابيح لا الاستسقاء لانه لا ينفوت ولا الفاتمة بعذر ذلك إلا إذا خيف فواتها بالموت زاد في النهاية بخلاف ما إذا فاتته

٩ بافضل في

وعلم من كلامه أنه يمنع جميع ما ذكر على العاصي بخو قتل كعبادة وقطاع طريق أو هربه كان لم يرد العبد على ضعفه لأن الرخص لا تنطبق بالمعاصي ولا يباح شئ من ذلك أيضا طالبا عدو وخاف فوته لو وصل ممكناً لأن الرخص إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجوز زحمتها وهو المحصل ثم ان خشى كرهه عليه أو كيناً أو انقطاعه عن رفقة جاز له ذلك لانه خائف

ومن خاف فوت الوقوف بعرفة

لوصلى متمكنا وجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها لأن قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة

* (فصل) * في اللباس

(يحرم الحرير والقنز) وهو نوع منه ولكنه أدون (للمذكر) والخنثى (البالغ) العاقل أى عليه بسائر وجوه الاستعمالات كالستر والتدثر لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من النهي عن لبسه وعن الجلوس عليه وقيس به - مما سائر وجوه الاستعمالات ولأن فيه معنى الخيلاء أنه يورث رفاهية وزينة وأبداء زى يلبى بالنساء دون شهامة الرجال (الاضروية) أو حاجة (بحرب وحكمة) أن آذاه غيره ودفع حرو برد شديد (وقل) فيحمل استعماله لأجل ذلك حضرا وسفرا أن كان القمل لا يندفع بدونه ولا بأسهل منه للحاجة ولأنه صلى الله عليه وسلم أرخص فيه لعبد الرحمن ابن عوف ولزير الحكمة كانت بهما ويجوز بل يجب لبسه إذا لم يجد غيره ليستعز به ولو في الخلوة وللمعاريب لبس ديساج لا يبق غيره وقايتة وكذا المن فاجأه قتال بغلة فلم يمكنه طلب غير الحرير أو لم يجد غيره (ويحمل المركب من حرير وغيره أن استوفى الوزن) أو كان الحرير أقل سواء زاد ظهو والحرير أو لا لأنه حينئذ لا يسمى حريرا والاصل الحل بخلاف ما أكثره حرير في الوزن لأنه حينئذ يسمى ثوب حرير

بغير عذر فيما يظهر اهـ (قوله فوت الوقوف بعرفة) في النهاية سئل الوالد عن وجوب عليه الصلاة والعمرة ولا يمكنه إلا أحدهما بأن نذرا أن يعتمر في وقت معين فهل يقدم العمرة عليها اهـ فأجاب بأنه يجب عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف بعرفة عليها اهـ وخالفه في ذلك في التحفة قال لأن الحج يفوت بفوت عرفة والعمرة لا تفوت بذوات ذلك الوقت

* (فصل في اللباس) *

(قوله والقنز) في الإيعاب هو ما يقطع الدود ويخرج منه حياثم قال أما الحرير الأبريسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله (قوله البالغ) أى كل من الذكر والخنثى وأفراده لأن العطف بأو قال سم وهل يحرم اللباس الدواب الحرير كالجدار أو يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق اهـ وأقول منعوا تحلية شئ مما على الدواب يذهب أو فضة إلا أن يفرق (قوله بسائر وجوه الخ) في التحفة والنهاية لاشبهه عليه لأنه لما رقبه له حالا لا يعدم استعماله له اهـ قال سم قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فاشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم خلافا لما أجاب به مر على الفور اهـ وتردد الشوبرى في التردد عليه - هل يحرم كالجنب في المسجد أولا (قوله كالستر) قال في الإيعاب والاستناد إليه وتوسده (قوله والتدثر) في التحفة ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة التدثر بين ما قرب منه وما بعد كأن كان معلقا بسقف وهو جالس تحته كالشكافة وهو قريب أن صدق عليه عرفا أنه جالس تحت حرير الخ ومراده بقوله أن صدق عليه عرفا أى بأن كان محاذيا له كما في الإيعاب له وعبارته فيجلس تحته مسامتا له وإن بعدت المسافة بينهما لمزيد ارتفاع السقف لأن هذا يعد في العرف تدثرا بحريرا اهـ ونقل سم عن مر أنه لو رفع جدا بحيث صار في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحته كما لا يحرم الجلوس تحت السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته أن حصل منه شئ بالعرض على النار قال وحيث حرم الجلوس تحته حرم في ظله وإن كان ما تلاعن محاذاته اهـ (قوله وأبداء زى) أى اظهار رهيشة والذي يظهر أنه كالتفسير لما قبله إذا رفاهية والزينة يليقان بالنساء (قوله أن آذاه غيره) أى غير الحرير في التحفة أى أذى لا يحتمل عادة وإن لم يبع التيمم وكذا أن لم يؤذ غيره لكنه يزىلها كالتدأوى بالنجاسة الخ وفي المغنى والنهاية الحكمة بكسر الخاء الجرب اللباس اهـ فيكون الجرب أعم (قوله شديد) في التحفة خنى منها ما مبيع تيمم وألحق به جمع الالم الشديد (قوله وقل) في التحفة لا يحتمل آذاه عادة وإن لم يكن حتى يصير كالداء المتوقف على الدواء خلافا لبعضهم (قوله بل يجب) لم يتعرض في التحفة ولا النهاية للوجوب إلا أن يقال أنه من قاعدة ما جاز بعد امتناعه وجب وفي النهاية وكذا ستر ما زاد عليها أى العورة عند الخروج للناس وفي الإيعاب أفق أبو شيكيل بأنه لو احتاج إليه لحواله لم يجد غيره عند الخروج لخرج جماعة أو شرا ولو خرج بدونه سقطت مروته

وخرج بالذكر المرأة فيحصل لها سائر استعماله افتراشا وغيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لانائهم فم يحرم عليها تزيين
الحدودان به وتعليق الستور على الابواب ونحوها وخرج بالبالغ الصبي وبالعاقل المجنون (و) من ثم حل (الباس الصبي)
ولو مراعاة المجنون (الحرير) (حلى) (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره ٦٧ اذ ليس له ما شاعمة تنافي خفوة ذلك

ولانهم ما غير مكلفين وكاللبس هنا
أيضا سائر وجوه الاستعمال

(و) يحل (الحرير للكعبة) أي لسترها

سواء الديباج وغيره لافعل السلف

والخلف له وليس مثله في ذلك سائر

المساجد ويكرم تزيين مشاهد

العلماء والصالحين وسائر البيوت

بالثياب الخبره وسلم ويحرم بالحرير

والمصورا تزيين الكعبة بالذهب

والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم

(ن) يحل للرجل والخنثى (تطريف

معتاد) أي جعل طرف ثوبه مسجفا

بالحرير بقدر العادة وان جاوزت

أربع أصابع لما صح انه صلى الله

عليه وسلم كان له حبة يلبسها لها

رقعة في طوقها من ديباج وفرجاها

مكفوفان بالديباج وانه كان له حبة

مسجفة الطوق والكمين والفرجين

بالديباج أما ما جاوز العادة فيحرم

(وتطريز وترقيع قدر أربع

أصابع) مضمومة بخلاف ما اذا

جاوزها خبره سلم نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير

الاموضع أصبع أو أصبعين أو

ثلاث أو أربع ولو تعددت

محالها اشترط على الاوجه أن

لا يزيد على طراز بن كل طراز على

كم وان كل طراز لا يزيد على اصبعين

ليكون مجموعهما أربع أصابع والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب أما المطريز بالابرة فكالمسوخ على

الاوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والافلا (و) يحل (حشو) لنحو مخدة وجبة بالحرير وليس ذلك المحشوا واستعماله لانه

ليصق ثوبا منسوجا ولا يبعد صاحبه لابس حرير وبهذا فارق حرمه البطانة

جازه الخروج به للحاجة اليه حينئذ (قوله افتراشا) نص عليه خلاف الراعي فيه وعند
أي حنيقة يجوز توسده وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا فليقلده من ابتلى
بذات لكن في تنوير الابصار وشرحه من كتب الحنيفة ويحل توسده وافتراشه والنوم عليه
وقالا والشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في مواهب الرحمن (قوله تزيين الحدودان)
عند الجمال الرمي يحل ستر الناموسية والبشكينة بالحرير للنساء خاصة وفي فتاوى الشارح
ما يفيد جواز ذلك لها أيضا وأفتى مريبان الحارة كذلك (قوله خنثوة) قال سم في حواشي
المنهج كأن المراد بالخنثوة الميل الى طبع النساء فليجرر (قوله الديباج) قال في المصباح
هو ثوب سدها ولحمته ابريسم قال في النهاية مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين الخ
وظاهر صنيع الشارح عدم جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم بالحرير وفي التحفة قيل ويلحق
بها أي الكعبة في الجواز قبره صلى الله عليه وسلم الخ وفي النهاية الاوجه جوازه وسائر
الانبياء الخ وأفتى سم (قوله وتطريف) أي تسجيف ظاهرا وباطنه بحرير بقدر العادة
الغالبه لامثاله في كل ناحية (قوله وفرجاها مكفوفان) أي جعل له كفة بضم الكاف
أي مسجاف وهو ما يكف أي يسجف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي
الفرجين وفي الكمين (قوله أربع أصابع) في التحفة أي معتدلة قال القليوبي والحلي
أي عرضا ولو احتمالا وان زاد طول انتهى أي لانه لازمة بخلاف ما سبق في التسجيف
فالافي الامداد والنهاية وقضيته ان الترقيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل
وان كان اطلاق الروضة يقتضي خلافه (قوله مجموعهما أربع الخ) اعتمد الشارح في
شرحه الاوشاد وفي التحفة لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وان زاد على طراز بن وفي
الاياعاب الذي يتجه انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين وانه يجوز في كل أن يكون
أربع أصابع اه فهذه ثلاثة آراء للشارح في كتبه واعتمد شيخ الاسلام والخطيب
والجمال الرمي اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والافلا (قوله
جعل الطراز الخ) في الايعاب قال في الكافي حكم طرفي الكمين حكم طرفي العمامة وفيه
أبضاع الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر أربع أصابع من
حرير اه والطاهر انه يجري في الحضاية المعروفة التي تركب في طرف العمامة من الحرير
فان كان عرضها أربع أصابع حلت والافلا (قوله كالمسوخ) قد يحرم في بعض النواحي
لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن وهو الاصح (قوله حشوا الخ)
ومنه التدثر بحرير ستر بثوب ان خيط عليه بمخمة في التحفة قال سم لاستناده بالثوب

ليكون مجموعهما أربع أصابع والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب أما المطريز بالابرة فكالمسوخ على
الاوجه فان زاد الحرير على وزن الثوب حرم والافلا (و) يحل (حشو) لنحو مخدة وجبة بالحرير وليس ذلك المحشوا واستعماله لانه
ليصق ثوبا منسوجا ولا يبعد صاحبه لابس حرير وبهذا فارق حرمه البطانة

(و) يحل للرجل وغيره (خياطته) لذلك (وخيطة سجة) كما في المجموع وليمة الدواة لاستئجارها بالخبر قاله الزركشي وكيس المصنف قاله الفوراني وكيس الدراهم وعطاء الكوز على مازعه الاسنوي وخلع الحرير من المولود على ما نقل عن الماوردي لا كتابة الصداق فيه ولولا المرأة على المعتمد ولا اتخاذها بلائس (و) حل لمن مر (الجلوس عليه فوق حائل) فرش عليه ولو خفي فاما لهل التسيح لانه لا يسهى في العرف مستعمله (وبحرم على الرجل) والخنثى (المزعر والمصفر)

(قوله أي على الرجال والنساء) قال في الاصل مانعه وعبارة شيخ الاسلام في شرح الروض واما اتخاذ ثياب الحرير بلائس فأفتى ابن عابد السلام بأنه حرام لكن اتهمه دون اثم اللبس انتهت اقواله ويتأمل ما نقله عن ابن عبد السلام يظهر والله أعلم عدم صحة الحل الذي ذكره شيخنا العلامة المحنّي شكر الله عليه لسلام التحفة اذ كيف يصح ان يريد في التحفة بالصورة المحرمة ما ذكره وما أفتى به ابن عبد السلام صريح خلافه فتأمل بانصاف والله أعلم بحل الليل

حينئذ كما بان قد غشي بغيره (قوله لذلك) أي لانه ليس ثوباً منسوجاً ولا بعد صاحبه لا يس حرير (قوله وخيطة سجة) وفي التحفة الاوجه جواز الشراية التي برأسها والبند الذي فيها قال وكان المراد به العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية ونقل سم عن الجمال الرملي اعتماد الحل أيضاً قال سم ومثل خيطة السجة فيما يظهر الخيط الذي يتظم فيه أغنية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي تعد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى بالحل شرح مراه وقال الزيادي في شرح المحرر وينبغي أن يلحق بذلك خيطة السكين وخيطة المقتاح وقال القليوبي يحل خيطة مصحف وخيطة ميزان وقنديل ونحو تلك لباس ونقل عن شيخنا الزيادي حل منديل فراش الزوجة للرجل قال وفيه نظر وفي نهاية مراه الاوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستعمال قال وافق الوالد بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجاً بدليل استثنائهم من الحرمة خيطة السجة وليمة الدواة (قوله على مازعه الاسنوي) وتبرأ منه في الامداد أيضاً ثم قال وفيه نظروني فتح الجواد على نظريهما واعتقد مراه وأتباعه الحرمة فيهما واستوجه في التحفة الحل وكذلك الاعياب (قوله على ما نقل عن الماوردي) وفي الامداد كما نقل الخ وحمله في التحفة على من يخشى الفتنة وبها عمل في فتح الجواد وقال في النهاية هو الاولى في التعديل وفي الاعياب متى خشي من اللبس له الخلعة ضرراً وان قل جازله اللبس والافلا (قوله لا كتابة الصداق) المراد كتابة الرجل ذلك للرجل أو لامرأة لان الكتابة المذكورة استعمال للحرير واستعماله حرام على الرجل (قوله ولولا المرأة) مراده كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة كما ذكرته في الاصل (قوله ولا اتخاذ بلائس) أطلق الحرمة في فتح الجواد كما هنا وبجملتها في الامداد وجرى عليها الخطيب وأقرها في الاسنى واستوجه في النهاية الحل قال ولو حل هذا أي التحريم على من اتخذ له ليلسه بخلاف ما اذا اتخذ ليجرد الفتنة لم يبعد وفي الاواني من التحفة الحل أيضاً وفي التحفة محل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي افتى به ابن عبد السلام ما اذا كان على صورة محرمة اه والذي يظهر لي ان المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل الاستراجالد اربها مثلاً والقول بالتحريم حينئذ مقيد بظاهر فاندفع ما لمسم هنا من حل كلام التحفة على غير ما قلته فاعترض التحفة حتى قال انه لا وجه له وفي الاصل هنا بسط ينبغي مراجعته (قوله ولو خفي) في التحفة قضية كلام الاذري ان من الحرير من خلالة لا يؤثر ويتعين حمله على مماسة قدر لا يد عرفاً مستعمله لمزيد قلته اه ملخصاً وفي النهاية كالامداد ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وعمله بأنه من زى النساء مبني اما على ان ذلك أي التشبه بهن مكروه فقط أو محمول على ان مراده انه من جنس زى النساء لانه زى مخصوص بهن اه ملخصاً وفي النهاية وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه (قوله المزعر في التحفة

حكمه حكم الحرير حتى لو صبغ به أكثر الثوب حرم وفي الامداد الاقرب تحريم ما زاد على
 أربع أصابع قال نعم ان صبغ السدي أو اللعنة بنحو زعفران اتجه أن يأتى فيه تفصيل
 المركب السابق وفي النهاية الأوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه
 عرفا حرم والا فلا اه وفي فتح الجواد وكالحرير في جميع ما مر المزعفر بعد النسيج لاقبله
 (قوله كما في الروضة الخ) هذا بالنسبة للمعصفر وأما المزعفر فقد نص الشافعي على تحريمه
 وارتضاء أئمتنا ومال الشارح كشيخ الاسلام زكريا إلى حرمة كل مزعفر وجرى على حله
 الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهما وفي الامداد محله اذا صبغ بعد النسيج لاقبله
 وعليه جعل اختلاف الاحاديث في ذلك ويجعل عليه اختلاف نص الشافعي الخ وعليه
 جرى في فتح الجواد واقربى الاسنى الزركشى على ذلك لكن رده في التفتة بمخالفته
 لاطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا وله وجه وجب عليه الخ وتردد فيها في حرمة استعمال
 الزعفران في البسطن ثم مال إلى الكراهة (قوله وألحق جمع الخ) أي القاضي أبو الطيب
 وابن الصباغ والمتولي ومال الشارح في كتبه إلى حله وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها
 (قوله جلد الفهد الخ) هما مثال كما يدل عليه كلام التفتة وهو يحرم نحو جلوس على
 جلد سبع كتمر وفهد به شعروان جعل على الارض على الأوجه الخ وفي الايعاب بخلاف
 ما اذا زيل وبره اه ويحل أيضا فروا والفك وقاقم وحوصل وسمور ويحرم فروا والوشق
 (قوله العرف الخ) في التفتة العبرة بعرف أمثال اللابس وفي النهاية هو الأوجه وفي
 الامداد ينبغي ان العرف لو اختلف باختلاف احوال أو الحرف ونحوهما يقيده أهل كل
 محل أو حرفة بعرفه وحيث نزلوا تنقل بعض أهل بلد اعتمد أن خاتمهم متقالا إلى بلد اعتمد
 فيها متقال فقط فهل العبرة ببلد المتقل أو بلد المتقل اليه ثم ذكر ما يفيد انه متردد في ذلك
 (قوله وان حسنه الخ) هو امام الصناعة الحافظ ابن حجر وكلامه هنا يميل إلى تضعيفه تبعاً
 للنووي في شرحي المذهب ومسلم وكذلك النهاية وصرح في التفتة بأنه حسن بل وكلامه
 في هذا الكتاب يفيد أيضاً في كلامه الا في حديث مالى أرى عليك حلية أهل النار انه
 ضعيف قال لكن حسنه بعضهم قالوا في تركه اه اذ ذلك الحديث مع هذا حديث واحد
 فثبت ارتضى حسنه في بعضه كذلك يكون الباقي وقد صرح في الامداد بأنهم حديث
 واحد (قوله ويكره لبسه الخ) في التفتة الكلام في الرجل فقد صرح الرافعي في الوديعه
 محل ذلك للمرأة (قوله باطن الكف افضل) أي لان حديثه أصح من حديث جعله ظاهر
 الكف (قوله ولو يذكر) نهي صلى الله عليه وسلم أن يتقش أحد مثل نقش خاتمه يعني محمد
 رسول الله قال ابن جماعة كالزينة العراقي يظهر أن النسي خاص بجنياته أخذ من العلة
 (قوله فوق خاتمين) فوق صلة التصريح بالامداد والنهاية وغيرهما بكراهة لبس الخاتمين
 واعتمد في التفتة عدم جواز الاعتد في اللبس مطلقاً (قوله ضعيف) في حديث الصحيفين
 اطلب ولو خاتما من حديد وفي سنن أبي داود كان خاتمه صلى الله عليه وسلم من حديد

كما في الروضة وغيرهما من
 تصويب البيهقي وأطال فيه وألحق
 جمع الموزن بالمزعفر لكن
 ظاهر كلام الأكثرين حله ويحرم
 على الرجل وغيره استعمال جلد
 الفهد والغمر (ويسن التختم بالفضة
 للرجل) ولو لغريدى منصب لا اتباع
 والاولى ان يكون (دون مثقال)
 فان بلغ مثقالا وعده العرف
 اسرا فاحرم والا فلا على الأوجه
 وخبره فلا يبالغه مثقالا ضعيف وان
 حسنه بعض المتأخرين ويسن
 كونه (في الخنصر) العتيق أو
 اليسرى للاتباع (و) لكن (العتيقي
 أفضل) لان حديث لبسه فيها أصح
 كما قاله البخاري ويكره لبسه في غير
 الخنصر وقبل يحرم واعتمده
 الاذرى ويجوز لبسه فيها معها
 وبفس وبدونه وجعله في باطن
 الكف أفضل ونقشه ولو يذكر
 ولا يكره ويكره تنزيله للرجل لبس
 فوق خاتمين ولاه رأة لبس أكثر من
 خطاين ويجوز التختم بنحو الحديد
 والنحاس والرماس بلا كراهة
 وخبر مالى أرى عليك حلية أهل
 النار للرجل وجده لا بسا خاتم حديد
 ضعيف لكن حسنه بعضهم
 فالاولى ترك ذلك

والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكعبين وفي الكم أن يكون الى الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد (ويكره نزول) ذلك عما ذكره من نزول (الثوب) أو الازار (من الكعبين) أي عنهما (ويحرم) نزول ذلك ٧٠ كله عما ذكره (للخلاء) أي بقصده للوعيد الشديد الوارد فيه والمرأة ارسال الثوب

على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب واقراط توسعة الاكمام والثياب بدعة وسرف نعم ما صار شعارا للعلماء يندب لهم لبسه كما قاله العزيز عبد السلام ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاعوا فيه ما عنه زجر واوبس أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلعا وأن يخلع نحو زعليه اذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه الا لعذر وأن يطوى ثيابه ذاكرا اسم الله تعالى والالبسة الشيطان كما ورد (ويكره لبس الثياب المشتمة لغیر غرض شرعي) على ما قاله جمع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف السنة ويقاس بذلك اكل

الخنث

(باب صلاة العيدين)

الاصل فيها الاجماع وغيره وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكاف وان لم تلزمه الجمعة فلا نام ولا قال بتركها وتسقن حتى للعاج بمنى لكن فرادى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويبقى

(الى الزوال ويسقن تأخيرها الى الارتفاع) أي ارتفاع الشمس قدر ربح للاتباع ٢ قول المحشي قوله وهو الافضل في القميص الخ لعل ذلك وقع في نسخة المحشي والافتسخ الشارح التي بأيدينا ليس فيها هذه الجملة

عليه فضة قال الشارح في شرح شمائل الترمذي فضعف الحديث انما هو بالنسبة لهذين الحديثين لانهما أصح منه والافلهديث شواهد عدة ان لم ترقه الى درجة الصحة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن وقال المشاوي في شرح الشمائل قد جرى يعنى الشارح على عادة اهل القرن العاشر من الاتصاوسلكام النووي كقما كان والانصاف ان خبر انهم دليل صالح للكرامة التنزيهية وما قبله بيان للجواز اه (قوله والافضل في القميص كونه من قطن ٢) وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليها الصوف الخ ما في التحفة (قوله بين الكتفين) لان حديثه أصح من حديث ارسالها على الايمن وارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فيبتدئ كترقيته مما سوى ربه فهو شئ استحسناه والظن بهم أنهم لم يبالغوا في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها قال بعض الحقاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر ويحرم الخش طولها للخيلاء والاكراه والخش الطول للتشيل والافلو صم على فعلها للخيلاء أنهم وان لم يفعلوها ولو خشى من ارسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في ازالة نحو الخيلاء فان عجز منع نفسه من الاسترسال فيها وشغل نفسه بغيرها ولا يضره ما طرأ عليه بعد ذلك من نحو ريا ويحرم على غير الصالح التزبي بزيه ان غفر غيره ولا يجوز قبول ما أعطى لصفة ظنت فيه وهو باطن على خلاف ذلك اه من التحفة لمخصا (قوله على الاقرب) كذلك الامداد وفي النهاية هو الالوجه وبكونه من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين يحرم به الشارح في التنقعات من التحفة واستوجهه في الايعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام واعتمد الشارح في فتح الجواد انه من أول ما ليس الارض وقد تبين ان الشارح اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه (قوله لكن الذي اختاره في المجموع الخ) اعتمده في الامداد والنهاية واعتمد الكراهة الخطيب في المفتي

(باب صلاة العيدين)

(قوله ولم يتركها) أي صلاة عيد الفطر قال في التحفة وأما النحر فصح انه تركها بمنى وخبر فعله لها غريب ضعيف اه (قوله وان لم تلزمه الجمعة) ولذي الجمعة أكد وعلمه جلا وما وقع في كلام المزي عن الشافعي انها تجب على من تلزمه الجمعة لان ظاهره يومه أنهم افرض عين ولا قائل به (قوله بالطلوع) أي غراد المصنف بقوله بعد طلوع الشمس أي بعد طلوع بعض قرصها قال في التحفة ولا تظن لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر الخ (قوله ربح) بضم الراء

وهو سبعة أذرع في رأى العين (قوله من خلاف الخ) في التحفة واختير ومن ثمة كره فعلها
حينئذ الخ والكره لا يخرج فلا تنافي الانعقاد (قوله مانع من الصغراء) فيصلى الامام
حينئذ في المسجد ويستخف من يصلى بالبقية في محل آخر كما اذا ذهب الامام الى الصغراء
فانه يستخف من يصلى بالضعفة ومن لم يخرج في المسجد (قوله مطلقا) أى سواء أضافا عن
الناس أو لا لشرفهما مع اتساعهما ومن ثمة صرح ابن سراقه بأن الثمانى اكبر مساجد
الاسلام وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في عيد ولا جمعة وفي التحفة واعترض
المصنف أى النووي في الحاق البيت المقدس بالمسجد الحرام في ذلك بأن ظاهر اطلاقهم
انه كغيره ونازع فيه الاذرى وألحق به ابن الاستاذ مسجد المدينة لانه اتسع انتهى كلام
التحفة واعتقد فى المغنى والنهاية مقالة ابن الاستاذ ولم يرتضه الشارح في شرح الارشاد
وجرى في الایعاب على انه لا فرق بين هذين المسجدين وغيرهما من بقية المساجد قال حتى
لو فرض ضيقهما على الناس من الخروج للصغراء فاستنقوا وهما انظر للغالب المستمر انهما
لا يضيقان بأهلها ومن ثمة الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظرا لاتساعه
كما يأتى اه (قوله من نحو صلاة) أى الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذا ليس له غيرها بل
اختار جمع عدم سن الرواتب له أيضا بل أنكر ابن الصلاح أصل أحياها بالنسبة للحاج قال
ابن الجلال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر البصرى اليه (قوله
يوم تموت القلوب) فى الامداد أى بالكفر أو بالفزع الا كبر يوم القيامة أو بالشغف بحب
الدنيا اه وقال فى الایعاب فى القول الاوسط من الثلاثة هو الانسب وفى النهاية موت
القلوب شغلها بحب الدنيا أخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قبل من هم يارسول الله
قال الاغنياء وقبل الكفرة أخذ من قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى كافر أهدىناه
وقيل الفزع يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقال
أم سلمة أو غيرها أو أسوأ تأمأ تنظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ألم أن لهم فى ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل
ولا المرأة أنها امرأة اه كلام النهاية أى ووصول الناس الى حد لا يعرف الشخص من هم
نفسه انه رجل أو امرأة فيدل على موت قلبه وكتب القشاشى الذى يظهر والله أعلم أن
اليوم مخصوص والقلوب فيه تموت ولكن لم ينقل بيانه أى يوم الخ وكتب تلميذه الملا ابراهيم
الكورانى لعنه يوم تفخ الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض الا من شاء الله
فيكون الهيا من شاء الله اه (قوله معظم الليل) أى أكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح
فى جماعة بل وبصلاة الصبح فى جماعة كما تقدم فى الجماعة عن الایعاب وفى الامداد يندب
الدعاء فى ما كيلة الجمعة وليلة أول رجب وليلة نصف شعبان لقول الشافعى بلغنا ان
الدعاء فىهن مستجاب وشمل كلامهم ما لو وافق ليلته ليلة الجمعة فيسن احياؤها ولو
بالصلاة وما من من كراهة افرادها بقيام محلها اذا خصها به من حيث كونها ليلة جمعة

وللخروج من خلاف من قال انما
تدخل بارتيقاعها (و) يسن (فعلها
فى المسجد) لشرفه فان صلى
فى الصغراء كره ويقف نحو الحيض
يباين (الاذا ضاق) عن الناس
فالسنه فعلها فى الصغراء لا اتباع
ويكره فعلها حينئذ فى المسجد
وكانتساعه حصول فهو مطر مانع
من الصغراء وذن فى مسجد مكة
وبيت المقدس مطلقا تبعها للسلف
والخلاف (و) يسن (احياء ليلتهما)
أى ليله عيد الفطر وعيد الاضحى
(بالعبادة) من نحو صلاة وقراءة
وذكر لما ورد بأسانيد ضعيفة من
أحيا ليله العيد أحيا الله قلبه
يوم تموت القلوب ويحصل ذلك
بأحيا معظم الليل

(قول الشارح ويسن احيا ليلتهما)
أى ولوا حياها ولم يعلم أنها ليلته
عيد ثم شهد وأقبل الزوال هل يحصل
أحياؤها أم لا الظاهر الاول ولو
أحياها ثم انتقل الى بلد يخالف
مطلعه مطلع محل لكون العيد لم
تمت عندهم الا فى الليلة الثانية
فانقاس انه يسن للمنتقل
أحياؤها لانه صار منهم بانتقاله
قال الجرهمي

(و) يسن (الغسل) لكل من العبدین للاتباع وان كان سنده ضعيفا ويدخل وقته (من نصف الليل) ليتسع الوقت لاهل السواد
 الاتين اليه قبل الفجر بعد خطتهم والافضل فعله بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بما ترفى الجمعة ومنه لبس احسن
 ما عنده والاولى البياض انه ان يكون غيره احسن فهو افضل وفارق ندب البياض في الجمعة مطلقا بان القصد هنا اظهار النعم
 وتم اظهار التواضع ويندب ذلك لكل احد حتى (للقاعد) في بيته (والخارج) الى صلاة العيد (والكبار والصغار للمصلي)
 منهم (وغیره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله الا مريد حضوره المأمور ثم (و) يسن (خروج العجوز) لصلوات العيد والجماعات
 (بيدلة) أى في ثياب مهنتها وشغلها ٧٢ (بلاطيب) ويتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات

الهيات ولو عجزت وللشابات وان
 كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن
 ولا بأس بجماعتهن ولا بان تعظهن
 واحدة ويندب لمن لا يخرج منهن
 التزين اظهار السرور وانما يجوز
 الخروج للعيد لا بادن حليها
 (و) يسن لقاصد صلاة العيد
 (البكور) الى المصلي ليحصل
 فضيلة القرب الى الامام وانتظار
 الصلاة (غير الامام) اما الامام
 فيسن له تأخير الحضور الى ارادة
 التهرم للاتباع (و) يسن (المشي)
 الى المصلي ان قدر عليه (ذهابا) أى
 في الذهاب للخبر الصحيح في الجمعة
 وأتوها وانتم تشعرون اما العاجز
 لبعدا وضعف فيركب وأما غيره فلا
 يسن له المشي راجعا بل هو مخير
 بينه وبين الركوب نعم ان ضرر
 الناس بركوبه لغير الزجة كره ان
 خف الضرر والاحرم (و) يسن
 لمصلي العيد (الرجوع) من المصلي
 (بطريق) أى في طريق (آخر)

كما انه يكره صوم يومها الاسباب كأن وافق يوم عرفة أو يوم عاشوراء (قوله لاهل
 السواد) في القاموس السواد من البلد قراها اه (قوله بما ترفى الجمعة) الاما استغنى
 ومنه كراهة ازالة شئ من أجواء بيته في عيد الاضحية لمريدها (قوله لذوات الهيات)
 أى الجمال وكالساء الخفاف (قوله بأن تعظهن) في الاسنى ولا بأس بجماعتهن لكن
 لا يخطبن فان وعظتهن واحدة فلا بأس (قوله البكور) أى من الفجر في التحفة هذا ان
 خرجوا للصعراء والاسن المكث عقب الفجر وكذلك النهاية قال في التحفة ومحل ان لم يحتج
 لزيادة تزين ونحوه والاذبح وأتى فوراً وفي الايعاب لو نعارض التبكير وتفرق صدقة
 الفطر كان تفريقها أولى (قوله ذهابا) نعم لو كان البلد ثغرا لاهل الجهاد لقرب عدوهم
 فركوبهم اصل صلاة العيد ذهابا وايابا واظهار السلاح أولى اقراء في التحفة والنهاية (قوله
 رأما غيره) أى العاجز وهو القادر وضابط العجز أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه
 في الايعاب (قوله أقصر من طريق الخ) أى لان أجور الذهاب أعظم (قوله أولتناؤ الخ)
 أوليزور آثاره أو قبورهم فيمأ أو خشية العين أو الزجة أو غير ذلك قال في التحفة وعلى
 كل من هذه المعاني يسن ذلك ولو لم يكن لم توجد فيه كالرمل والاضطباع اتمنى ولا شبهة ان تفي
 الجميع بعيدا ذخوشهادة الطريقين والتناؤل بتغير الحال لا بد من وجوده (قوله لاجراج
 الفطرة) لان أفضل أوقات اخراجها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد يتسع
 وقت الفضيلة لاجراجها تأخيرا قليلا وأما وقت الاضحية فاما يدخل بعد طلوع الشمس
 ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين فاذا جعلت اتسع الوقت قال في التحفة وحده
 الماوردى ذلك في الاضحية بعضى سدس النهار وفي الفطر بعضى رבעه وهو بعيد وانما الوجه
 انه في الاضحية يخرج عقب الارترقاع كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والشرب)
 هكذا في نسخ هذا الشرح بالواو وكانها بمعنى أو ان لم تكن من تحريف النسخ
 وعبر بأوفى التحفة والامداد وقال في فتح الجواد يسن أحدهما وفي النهاية كالاسنى

غير الذي ذهب فيه وأن يكون (أقصر) من طريق الذهاب (كافي سائر العبادات) لما صحت انه صلى الله
 عليه وسلم كان يفعل ذلك في العيد اما شهادة الطريقين له أو تبرك أهلها به أو لاستفتائه فيهما أو لتصدقته على فقرائهم أو
 لارادة غيظ المنافقين أو للتناؤل بتغير الحال الى المغفرة والرضا (و) يسن للامام (الاسراع في) الخروج الى صلاة عيد (النحر
 والتأخير) قليلا (في) الخروج الى صلاة عيد (الفطر) لما ورد مرسل من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وليتسع الوقت بعد صلاة
 النحر للضحية وقبل صلاة الفطر لاجراج الفطرة (و) يسن (الاكل) والشرب (فيه) أى الفطر (قبلها) أى قبل الصلاة
 والامساك في عيد النحر للاتباع

وليتغير اليومان عما قبلهما ليسن الاكل من كبدا الاضحية للاتباع (و) يسن (تقروتر) أى أن يكون المأكول كذلك للاتباع وصلاة العيد ركعتان وصفتهما في الشروط والاركان والسنن كغيرها لكنهما امتازتا عن غيرها بأمرين: تذب فيها (و) منها أنه (يكبر) الامام والمقرء (في الركعة الاولى) ولومن المقضية (قبل القراءة) أى قراءة الفاتحة (سبعاً يقيناً) سوى تكبيرة الاحرام والركوع فان شك أخذ بالاكل (مع رفع اليدين) في كل تكبيرة - سذ ومنسكبيه كما مر في صفة الصلاة ووقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة لبقاء وقتها بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة عمداً أو سهواً أو جهلاً بحمله أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يفته فانه يفوت ولا يأتي به للتأسي ٧٣ بفرض ولو تدارك بعد الفاتحة من له اعادتها أو بعد الركوع بأن ارتفع لبأى

به بطلت صلاته ان علم وتعمد (وفي الثانية خمساً) ويأتى فيها نظير ما تقر في الاولى والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيها ولو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق الامام ذلك) من التكبيرات مع الامام فلا واقتدى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع الا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو أدرك في أول الثانية كبر معه خمساً واتى في الثانية بخمس أيضاً لان في قضاء ذلك ترك سنة اخرى (و) يسن (قراءة) في الاولى وان أم بجمع غير محصورين (واقتربت) في الثانية (أو الأعلى) في الاولى (والغاشية) في الثانية للاتباع (ويقول) ندباً (يسن كل تكبيرتين) من السبع أو الخمس (الباقيات الصالحات) في قوله

والشرب كالاكل (قوله وليتغير اليومان الخ) في الاسنى اذا ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الاكل بخلاف ما قبل يوم الخروز كغير هذا ايضا من التعليل فراجعها منه أو من الاصل (قوله تمر) في الامداد لولم يفعل ذلك قبل خروجه سن له فعله في الطريق أو المصلى ان أمكنه وقضيته ان فعله في الطريق لا تخزم به مروته الخ وهو مذكور في التحفة وغيرها (قوله في الفاتحة) أى ولولبعض السهلة كما في التحفة قال في النهاية فان عاد لم تبطل الخ (قوله ثلاثاً أو ستاً الخ) في شرح الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الایعاب لكن في التحفة الذي يتجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدهما والا فلا وجه لتابعته حينئذ ونعقبه سم بان كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقه واحد منهما اه والامر كما قال (قوله بين كل تكبيرتين) في التحفة اقتدى بحنفى والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقه ثم قال نعم لا بد من تحققه للموالاتة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر مضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث ينقص رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة اه وخالفه الجبال الرملى واعتدان نوالى الرفع المذكور غير مبطل للصلاة الخ واتصر سم للشارح فراجع (قوله بين كل تكبيرتين) خرج به ما قبل الاولى من السبع والخمس وما بعدها فلا يقول ذلك (قوله والله اكبر) في الامداد ونحوه الفسخ السنة أن يصل التعوذ للقراءة بالتكبيرة السابعة والخامسة (قوله في الاركان) الثلاثة الاولى في كل منهما وقراءة الآية في أحدهما والاوى أولى والدعاء للمؤمنين في الثانية (قوله فلا تجب هنا) أى فيجوز أن يخاطب قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام ولا يجب طهر وستر بل يسق قال في التحفة نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها منه ما لم يتطهر ويعيدها اه قال سم وفيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وان أم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج

١٠ بافضل فى تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً ملاهى عند ابن عباس وجماعة (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) ويسن أن يأتي بذلك (سراً) وأن يكون (واضعاً يغمأه على يسراه) تحت صدره (بينهما) أى بين كل تكبيرتين كما يضعهما كذلك في حال القراءة كما مر في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة (خطب) ندباً ولو لم يقرأ من المنفرد للاتباع (خطبتين) كخطبتى الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط فلا تجب هنا بل تسن ويسن أن يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم ثم يجلس قبلهما جلسة خفيفة (بقدر الاذان في الجمعة) ويذكر فيهما (أى الخطبتين) ما يليق بالحال فيتم عرض الاحكام زكاة الفطر في عيده ولا يحكم الاضحية في عيدها للاتباع

في بعض ذلك (ويكثر) نبدأ في الخطبة (الاولى) عند استفتاحها (ثالثا) يقينا متواليه افرادا (وفي) الخطبة (الثانية) عند استفتاحها (سبعا) كذلك (ولاء) لما ورد عن بعض التابعين بسند ضعيف أن ذلك من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لامنها * (فصل) * في توابيع ما مر ٧٤ (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (يرفع الصوت ان

ما يصرح بصفة الخطبة حيث قال وحرمه قراءة الجنب آية في احداها ليس اكونم اركنا فيها بل اكون الآيه قرآنا اه وعلى هذا الورأ الجنب الآيه لا بقصد قرآن هل تجزى فيه نظرا لمخاضها تقي ورأيت في فتاوى الجمال الرملي ان كانت خطبة جمعة لم تصح أو غيرها صحت قال والسكلام في الصفة وان اتم بقراءة الآيه اه وفي النهاية قال في التوسط لاختفاء ان الكلام فيما اذا لم يذرا الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام اه وفي النهاية أيضا يفتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية وفي التحفة المتجه ان هذا أي كونها عربية شرط لكمالها لا لاصولها بالنسبة لمن يفهمها كاطهارة هل أولى الى أن قال ولا بد في ذلك أيضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الا كتفاء بسماع واحد لان الخطبة تسنن للآتين (قوله في بعض ذلك) أي بعض ما ذكره في قوله يترى عرض لاحكام زكاة الفطر في عيده ولاحكام الاضحية في عيدها والذي في الصحيحين بعض أحكام الاضحية في عيدها والذي في أي داود والنسائي بعض أحكام الفطر في عيده ويقام بذلك بقية أحكامها بما جاع انه لا تقي بالحال وراجع الاصل هنا (قوله متواليه) قال سم فيض الفصول الطويل (قوله افرادا) أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين نفسا قال فاعلم ان معنى الولا غير معنى الافراد الخ وفي المغني والنهاية الولا سنة في التكبيرات وكذا الافراد لا تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز وفي الامداد ونحوه الفتح لفصل بين التكبيرات بحمد وثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حسنا وفي الاسنى ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة وأقره الشارح في شرح الارشاد

* (فصل في توابيع ما مر) *

(قوله بخلاف المرأة) استتناها الرافعي من طلب رفع الصوت لكن محله كما في شرح المنهج والروض والاقناع والتحفة والنهاية وغيرها اذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم والارفعت ونظرا للختي وفي شرح الارشاد للشارح امكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة (قوله أخذ من كلام الام) هكذا ينبغي أن تصلح النسخ اذا الموجد في نسخ هذا الشرح من كلام الامام لكنه من تحريف النساخ كما بينته في الاصل (قوله زيادة كبيرا) في بعض النسخ من هذا الشرح الله اكبر كبيرا وهو الصواب كما أوضحته في الاصل فلتصلح النسخ كذلك (قوله بكرة وأصيلا) أي أقول النهار وآخره قال في التحفة والمراد جميع الأمانة اه (قوله الى تحريم الامام) قال سم انظر لآخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل ان المعنى بحرمة ذوقت الاحرام غالباً إعادة اه (قوله باحرامه) في الامداد والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم

كان رجلا) اظهار اشعار العبد بخلاف المرأة والختي (من غروب الشمس ليلتي العبد في الطريق ونحوها) من المنازل والمساجد والاسواق راكبا ومشيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن (يتأكد مع الزجعة) وقفاير الاحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للحاج وكيفية التكبير ان يكون ثلاث تكبيرات متواليه) اتباعا للسان والخلف (وزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد ونذب) أخذ من كلام الام (زيادة الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صادق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر (ويستمر) مكبرا كذلك (الى تحريم الامام) أي نطقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه وتكبير ليلة عيد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى ولتكملوا العدة أي عدة صوم رمضان ولتكبروا الله على ما هداكم وليله عيد النصر مقبس عليه ومن ثم كان الاول

آكد (ويكبر الحاج من ظهر يوم النحر الى صبح آخر) أيام (التشريق) لان أول صلاة يصليها بعد تحلله الظهر وآخر الامام صلاة يصليها في قبل نقره الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين أن يركع التحلل على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين أن يكون بيني أو غيرها ولا بين أن يقرأ البقرة الاول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعدها في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير الحاج

(من صبح يوم عرفة الى عصر آخر) أيام (التشريق) للذبايح وتكبير الحاج وغيره في الوقتين المذكورين يكون (بعده) أي عقب صلاة كل فرض أو نفل أداء وقضاء وجنابة (ومندثرة) (وان نسي) التكبير عقب الصلاة (كبر اذا تذكر) وان طال الزمان لانه شعار للأيام لانتمة للصلاة بخلاف سجود السهو (ويكبر) ٧٥ ندبا (لرؤية النعم) أي عند رؤية شيء

منها وهي الابل والبقر والغنم (في الايام المعلومات وهي عشر ذي الحجة) لقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام (ولو شهدوا قبل الزوال) يوم الاثنين بمن يسع الاجتماع والصلاة كلها أو ركعة منها (برؤية الهلال ليلة الماضية فطروا وصلينا العبد) أداء أو قبل الزوال بمن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وعدوا قبل الغروب) قبلوا أيضا واطروا لقبول شهادتهم لكن الصلاة (فانت) لخروج وقتها (وتقضى) في أي زمن أراد لما صر في صلاة النفل (أو) شهدوا (بعد الغروب) أو قبله وعدوا بعده لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العبد اذا فائدة في قبولهم الا تركها فلم تصح الى شهادتهم ولذا (صليت من الغد أداء) وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقا بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يصومون ويوم عرفة يوم يعرفون للحديث الصحيح بذلك اما بالنسبة لنحو أجل وتعليق طلاق فتسنع شهادتهم مطلقا

الامام ان كان والا اعتبر بطول الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا (قوله من صبح يوم عرفة الخ) أي من عقب صبح يوم عرفة الى عقب عصر آخر أيام التشريق هذا معتد الشارح في كتبه واعتقد مرفى كتبه بقاء وقته الى غروب شمس آخر أيام التشريق وظاهر كلامه في شرح الايضاح انه يخالف الشارح في الابتداء أيضا وجرى عليه سم فقال الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يفعل الصبح الخ (قوله نسي التكبير) ليس النسيان بقيد فلا يفوت بطول الفصل وان كان عمدا كما صرح به في النهاية وشمله كلام التحفة وغيره فبأنى به مادامت أيام التشريق باقية (قوله عقب الصلاة) ولو صلاة جنابة لا سجدة تلاوة أو شكر كما في التحفة لانها ليست بصلاة (قوله النعم) بفتح النون والعين ويكون التكبير مرة واحدة كما اعتقده في الايعاب (قوله لا يسع ما ذكر) يس فعلها للمنفرد ومن تيسر حضوره معه حيث بنى من الوقت ما يسع ركعة ثم مع الناس (قوله وعدوا بعده الخ) العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة لان وقت التعديل هو وقت جواز الحكم بالشهادة (قوله اذا فائدة الخ) أي لان شوال قد دخل بيقين وصوم الثلاثين قد تم فلم يبق غير ما ذكره أما لو عدوا قبل الغروب فان فيه فائدة الفطر فيما بقي من اليوم (قوله أداء) قال الشوبري الظاهر ولوللراى فليراجع (قوله لنحو أجل) في الايعاب سواء حق الله وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا الخ (قوله مطلقا) أي سواء كان قبل الغروب أم بعده

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) *

(قوله وقيل الكسوف للشمس الخ) هذا هو الاصح الاجود وينت وجهه في الاصل فراجع منه (قوله مؤكدة) في التحفة لكل من مر في العبد وفي النهاية في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة أو مسافرا الخ (قوله اقلها ركعتان) في التحفة محلها ان نواها كالعادة أو أطلق اه قال سم ائتي شيخنا الشهاب الرملى بأنه اذا أطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين أن يصلحها كسنة الصبح وأن يصلحها بالكييفية المعروفة اه وأقره ولده في النهاية قال الحلبي في حواشي المنهج هذا واضح في حق غير المأموم أما هو اذا أطلق فانتما تحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهر وصرفها المأموم الى ذلك أو عكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن من المتابعة اه (قوله أدنى الكمال) في التحفة محلها كالتى بعدها اذا نواها بصيغة الكمال وفيها أيضا محل ما يأتي انه لا يجوز النقص والرجوع عنها الى الصلاة المعتادة عند الانحلاء اذا نواها

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) * ويسميان خسوفين وكسوفين وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر (هي سنة مؤكدة) للاتساع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كيفيات اقلها (ركعتان) كسنة الظهر (ويستحب) اذا أراد أدنى الكمال

(زيادة قيامين وركوعين) بأن يجعل في كل ركعة قياما بعد الركوع وركوعا بعد القيام للاتباع ويسن أن يأتي بسمع الله لمن جده ثم برئنا لك الخدفي كل اعتدال وان كان يقرأ فيه كالأعتدال من قراءة الفاتحة كما مر (و) يسن ان اراد الاكمل (تطويل القيامات) فيقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة أو قدرها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران أو قدرها وفي الثالث بعد الفاتحة النساء أو قدرها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة أو قدرها (وتطويل الركعات والسجدة) للاتباع بأن يسبح في الاول منها قدر مائة آية من البقرة وفي الثاني قدر عشرين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين (و) يسن (الجهرة) بالقراءة (في) كسوف (القمر) والامرار بها في كسوف الشمس لأنها نهارية والاولى ليالية (ثم) بعد الصلاة (يخطب الامام خطبتين) للاتباع كخطبة الجمعة في الاركان والسنة دون الشروط (او واحدة) (٧٦) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البويطي لكنه مردود بأن النص لا يفهم ذلك

وبأن الاوجه انه لا بد من خطبتين (ويبحث فيها على الخير) كالعتق والصدقة والتوبة والاستغفار ويحذرهم من الغفلة والتمادي في الغرور للاتباع في بعض ذلك والامر به في الباقي (ويقوت الكسوف) أي صلاة كسوف الشمس (بالانجلاء) التام يقينا لانه المقتصد بالصلاة وقد حصل (وبغروب الشمس) كسفة لعدم الانتفاع بها بعده (والكسوف) أي صلاة كسوف القمر (بالانجلاء) التام يقينا (وبطلوع الشمس) لذهاب سلطانها (لابلانجلاء) بقاء ظلمة الليل والانتفاع به (ولا يغروبه) قبل الفجر أو بعده وقبل طلوع الشمس (خاصة) كما لو استمر بغمام (واذا اجتمع صلوات خاف فواتها قدم) الاخوف فواتها الا كدقيق قدم (القرض) العيني ولو من ذور التعينه وضيق وقته (ثم الجنائز) لما يخشى عليه من

بالصفة الاتية خلافا لما زعمه الاسنوي (قوله زيادة قيامين الخ) أي من غير التطويل الا في بل يقتصر في كل قيام على الفاتحة أو هي مع سورة قصيرة ويقتصر في الركوع والسجود على العادة (قوله أو قدرها) البقرة أفضل لمن أحسنها (قوله آل عمران الخ) هذا نصه في البويطي وفي موضع آخر منه وفي الام والمختصر وعليه الا كثرون أنه يقرأ في الاول البقرة وفي الثاني كما تأتي آية من البقرة وفي الثالث كائة وخمسين وفي الرابع كائة والمراد الوسط من آياتها قال الشيخان الامر في ذلك على التقريب وهم مامتاقدان أي فيخير بينهما ويسن الافتتاح في الاولى والتعوذ في كل قيام (قوله ويسن الجهر الخ) قال سم في شرح أبي شجاع لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول أو القصر في الثاني فالمنجبه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني (قوله يخطب) أي من غير تكبير كما يحسنه ابن الاسماندقنة ونهاية (قوله دون الشروط) لكن ستن هنا كالعبد قال في النهاية نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية (قوله لا يفهم ذلك) اذ قوله فيه كفاه للجميع أي العبد والكسوف والاستسقاء خطبة واحدة لم يرد به وحدتها الامن حيث عدم تعددها بتعدد كل من الثلاثة لا مطلقا فراجع الاصل (قوله وبأن الاوجه الخ) اعتمدوه في المغنى والتحفة وانهاية وغيرها (قوله في بعض ذلك) أي في التحذير كما في الامداد (قوله والامر به في الباقي) في الصحيحين أو أحدهما الا النبوة فعنها فهم ما وفيها ما زيادة أيضا وهي فادعوا الله وكبروا وصلوا وفيها ما انه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يتعبدوا من عذاب القبر وفي مسلم اذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي البخاري فاقرعوا الى ذكره الخ وقد ذكرت في الاصل هذه الاحاديث كلها (قوله يقينا) في التحفة ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان كثروا الخ ونحوه المغنى والنهاية (قوله لذهاب سلطانها) هو الليل (قوله وان اجتمعا) أي

تغيرا لميت بتأخيرها ومحوه ان لم يحف انفجاره لوقته غيرهما والاوجب تقديمها مطلقا ويكون الاشتغال العبد بجوارتهم اعذارا في اخراج الصلاة عن وقتها (ثم العبد) لان صلاته آكد من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الكسوف وان تيقن فوت الوتر لان صلاة الكسوف آكد (وان وسع الوقت) بأن أمن القوات (قدم الجنائز) مطلقا (ثم الكسوف) لكن يحفة فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة في كل قيام ثم القرض أو العبد لكن تؤخر خطبة الكسوف عن القرض ثم ان اجتمع عيدين وكسوف كني لهما خطبتان بعد صلاتيهما بقصد هما ويذكر فيهما أحكامهما وان اجتمعا مع جمعة وصلوا قبلها سقطت خطبتهما

وخطب الجمعة بنيتها ولكن يتعرض
فيها باختصار لما ينبغي فيه
(ويصلون) نداء كتعين كيفية
الصلاة لا على هيئة صلاة
المسوف (لنحو الزلازل
والصواعق) والريح الشديدة
(منفردين) لتسلا يكونوا غافلين
لإجماعة لأنه لم يرد ويستخرج
إلى الصلوة وقت الزلزلة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقياء وشرعاً طلب
سقي العباد من الله تعالى عند
حاجتهم إليها والأصل فيها قبل
الإجماع الاتباع (ويسن) على
المأ كيد لقيم ومساقر (الاستسقاء)
ولو لجذب الغير المحتاج إليه ما لم
يكن ذا بدعة أو ضلالة ثم هو ثلاثة
أنواع نابعة بالأخبار الصحيحة
أدناها في الفضل أن يكون بالدعاء
فرادى أو مجتمعين في أي وقت
أرادوا وأوسطها أن يكون
(بالدعاء خلف الصلاة ولونافله
(وفي خطبة الجمعة) ونحوها لأنه
عقب الصلاة أقرب إلى الإجابة
(والأفضل) من الأنواع الثلاثة
هذا الأخير وهو (أن يأمر الإمام
بنفسه أو نائبه) (الناس) سواء
مريد الحضور وغيره (بالبر) من
صدقة وعق وغيرهما كالتوبة
والخروج من الظالم لأن ذلك
أرجى للإجابة (و) يأمر المطيعين
منهم بمعاودة (صوم ثلاثة) من
الأيام مع يوم الخروج لأن الصوم
معين على الرياضة والخشوع وبأمر
الإمام أو نائبه به يصير واجباً

العباد والكسوف (قوله بنيتها) أي الجمعة فقط فان نواهما بطلت وكذا ان نوى
الكسوف وحده أو أطلق لان القرينة نصرفها للكسوف فيستأنف خطبة الجمعة من
التحفة ملخصاً (قوله الزلازل) ومنه الحاجة إلى طلوع الشمس كما في التحفة أوائل
الاستسقاء (قوله منفردين) بلفظ الجمع وتكون في بيته قياساً على النافلة التي لا تشرع
فيها الجماعة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

* (قائدة) * قال السيوطي في الأشباه والنظائر ليس في باب الاستسقاء مسألة فيم أقول ان
الاستسقاء واحدة وهي ما إذا لم يسقوا في المرة الأولى وأرادوا الاستسقاء ثانية فهل يخرجون
من الغداء أو تأهبون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى فيه قولان للشافعي قال في شرح
المهذب ويضم إليه مسألة تنكيس الرداء فان فيها أيضاً قولين اهـ (قوله عند حاجتهم)
قال في التحفة للماء لفقداء أو ملوحته أو لقلته بحيث لا يكفي أولاً يادنه التي فيها تنفع اهـ وفي
النهاية عدم سنها عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية إليه في ذلك الوقت وبه جزم
الرافعي اهـ (قوله ويست على التأكيد الخ) أي ويجب بأمر الإمام وحينه لا يجب بنية
الفرضية كما أطال في تقريره في الإيعاب وأقره من وغيره وفي الامداد قياس وجوب
التبني وجوب بنية الفرضية في صلاة الاستسقاء إذا أمرهم بها وقضية كلامهم وجوب
الصوم وان أسقط عنهم الصلاة وهو متجه فيهم ما خلا قال بعضهم (قوله ولو لجذب الخ)
في الامداد يجزم مقتوحة فهم مله ساكنة ضد الخصب بخفاء مجمعة مكسورة (قوله وفي
خطبة الجمعة) قرر في التحفة ما يفيد جواز تحويل الرداء فيها لاندبه وقال في الإيعاب
جوازاً بل ندباً على ما مر (قوله أن يأمر الإمام) أي ندباً كما في التحفة والنهاية وشرح
المنهج وفي فتاوى الجمال الرملي الوجوب حيث اقتضت المصلحة ذلك قال بل أولى
بالوجوب من صلاة العبد الخ (قوله أو نائبه) في التحفة ويظهر ان منه القاضي العام
الولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التي لا امام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها الخ قال
السيد عمر البصري في حواشي التحفة يظهر ان المراد بوالى الشوكة متولى امور السياسة
من قبل الامام لاذ والشوكة التي لان ذلك خارج عن طاعة الامام لانتائب عنه وكلامنا
هنا في النائب وقوله يعتبر بذو الشوكة يظهر ان المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو
المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله
لا امام لها باللام لا يمام واحدة اهـ (قوله المطيعين) اعتقد في التحفة ان من له فطر رمضان
لسفر أو مرض لا يئزمه الصوم وقال القليوبي ولا يجوز للمساقر فطره وان تضرربما لا يبيع
التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه الزياي كبن حجر ثم قال وهو الوجه (قوله مع يوم الخروج)
أي يأمرهم به مع الثلاثة فتكون أربعة قال من في حواشي التحفة يتجه وجوب الصوم
أيضا إذا أمرهم بها أكثر من أربعة مروى يتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمر به الامام أو نائبه

لنحو طاعون ظهر هناك اه وفي النهاية لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذل الطاعة اه (قوله امثال الله) قال سم قضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لاي بعد الاستمرار اه (قوله التبييت) في النهاية والتعيين فلو لم يبيته لم يصح ونقل الشارح في الامداد عن الاسنوي ان التبييت شرط في ذلك وفي النهاية صح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام اه وفي شرح البهجة له يحصل بفرض ونقل وبحث الشارح في التحفة انه لو نوى به نحو قضاء آثم لانه لم يصح امثاله للامر الواجب عليه امتثاله باطنا ومن ثمة لو نوى هذا الامر من اتجه أن لا آثم لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يمنع اه قال السيد عمر البصري في حواشي التحفة ينبغي أن يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصولها معا وفيه تخصيص واجبين بفعل واحد ولا يخفى ما فيه انتهى وسياق في الصوم حصول ست شوايل بنحو قضاء فراجع اه وفي التحفة وغيرها انه لا يجب قضاءها وكذلك الجمال الرمل وغيره خلافا لما وقع في فتاوى الشارح من وجوب القضاء وبحث في التحفة ان الولي لا يلزمه أمر موليه الصغير به وان اطاقه ونقل سم عن بحث مر الزوم حيث شمل أمر الامام الصغير أيضا وفي الامداد هل الصوم صار واجبا لذاته أو خشية من شق العصا الاقرب الاقل بدليل وجوب التبييت مع انه أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فان قلنا بالثاني جازله تعاطى مفطر خفية واكتفى باظهار صورة الصائمين اه (قوله على القادرين) أما العتق ففي التحفة انما يخاطب به الموسرون بما وجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه وفي النهاية أخذ من الامداد من فضل عنه شيء عما يعتبره أي في الفطرة لزمه اتصدق منه باقل مقول هذا ان لم يعين الامام له قدر فان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعموم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان سكان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدرهم أو في احدى خصال الكفارة قدرهم وان زاد على ذلك لم يجب وما العتق فيحتمل أن يعتبر بالجميع والكفارة حيث لزمه بيعه في أحدهما لزمه عتقه اذا أمر به الامام اه وأقره سم والزيادة في شرح الجهر وقوله سم ان زاد على ذلك لا يجب قال الحلبي هل المراد لا يجب ما زاد أو لا يجب شيء أصلا حرره قلت الظاهر الاول وغاية ما وجب من خصال الكفارة ثلاثون قدحا وأقل ما وجب خمسة اقداح الخ ما قاله والقدح المذكور أقل من كيله مدنية (قوله امثال كل ما يأمر به) أي الامام قال في النهاية وهو المعتمد الخ وأقراني الاسنوي وفتح الجواد الاسنوي على ذلك وأيده في التحفة آخر اه ثم قال ما حصله الذي يظهر ان ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امثاله الا ظاهرا وما فيه ذلك يجب باطنا أيضا الخ قال سم في حواشي التحفة وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال

(قوله فلو لم يبيته لم يصح) ظاهره بل صريحه عدم الاجزاء حيثئذ وهو المعسوف الجارى على القواعد خلافا لما في حواشي التحفة لسم من انه يعصى بترك التبييت ويقع صومه تقلا ويقوم مقام الواجب وظاهر ما نقله القليوبي عن مر من انه يجزئ عنه صوم النقل يوافق ما ذكره سم لكن قد علمت ما فيه فلا تغفل وقد أشار له في الاصل (قوله وفي التحفة وغيرها أنه لا يجب قضاؤها) قال في التحفة اقوات المعنى الذي طلب له الاداء اه وفي الامداد لا ينافي وجوب التبييت كونه لا يستقر في الذمة لان الاداء قد يجب دون القضاء اه وهذا اعتمده مر وغيره وهو ظاهرا صل

امثال الله لانه تعالى امر بطاعة أولى الامر ويجب فيه التبييت لانه فرض ويجب على القادرين منهم امثال كل ما يأمر به من نحو صدقة وعتق على ما رجحه الاسنوي

وفيه كلام ينسب في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم ٧٩ (الرابع) حال كونهم (صياما) فيه كالذي

قبله (الى الصراة) وان كانوا بمكة
أويت المقدس (بثياب البذلة)
بوحدة مكسورة فحجة ساكنة
وهي ما يلبس في حال مباشرة
الانسان الخدمة في بيته فلا
يصحبون طيبا ولا زينة للاتباع
ولان هذا يوم مسئلة واستكانة
بخلاف العيد ولا يلبسون الحديد
من ثياب البذلة ويسن كونهم
(متخشعين) في مشيهم وجلوسهم
وغيرهما للاتباع (و) يخرجون
(بالمشايع) أي مع المشايخ
(والصبيان) لان دعاءهم أرحم
للجاجة (والبهائم) لضعف
لكن له شاهد لولا شباب خضع
وبهائم رضع وشيوخ ركع وأطفال
رضع لصب عليكم العذاب صبا
وتقف معزولة عن الناس ويكره
اخراج الكفار ولو ذميين معنأ أو
منفردين لانهم ربما كانوا سب
القط فان خرجوا أمر وبالتمييز
عنا ولا ينفردوا يوم وانما يسن
خروجهم (بعد غسل) للجميع
ابدانهم (وتنظيف) بالماء والسواك
وقطع الروائح الكريهة لتسلا
يتأذى بعضهم ببعض (ويصلون)
للاستسقاء (ركعتين) كالعيد
تكبيراته) أي كصلاته فيكبر
سبعين أو ثمانين أو خمسين
كذلك أول الثانية ويرفع يديه
ويقف بين كل تكبيرتين قائلا
ما رولا تتأقت بوقت صلاة العيد
لكنه (أفضل ويحطب خطبتين) كخطبة العيد في الأركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف

ظاهر فقط وظاهر أن المنهي كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور
(قوله ينسب) تقدم مختصرا آنفا (قوله فيه) أي في اليوم الرابع كالذي قبله أي الرابع
وهي الثلاثة (قوله وان كانوا بمكة) اعقدوه في الاسنى والمغنى وشرحي الارشاد والنهاية
واعقد في الابعاب خلافه وفي التحفة الا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف
واعتمده جمع منهم الا ذرعي ثم قال والان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل الخ
(قوله متخشعين) أي متذللين خاضعين مستكينين الى الله في كلامهم ومشيمهم وجلوسهم
مع حضور التلب واملائه بالهيبة والخوف من الله اه تحفة (قوله والصبيان) ولو غير
مميزين والمجانين الذين امنوا قطعوا عنهم والمؤنة التي يحتاج اليها في حمل نحو الصبيان
تحتسب من مالهم ككافي الامداد والابعاب والمغنى والنهاية وقال في التحفة الذي يتبعه ان
مؤنة جلوسهم في مال الولي ككونهم بل اولى وينسب اخراج الارقاء باذن ساداتهم
والجائز والمغنى القبيح المنظر قال الا ذرعي يتبعه الحاقه بن لاهية له من النساء والا
فلا احتساب منه (قوله لان دعاءهم) أي المشايخ والصبيان اذ الشيخ أرق قلبا والصبي
لا ذنب له (قوله ركع) في التحفة أي ككبر سنهم وكثرة عبادتهم (قوله أمر والخ) يعني
انه مع الكراهة في اخراجهم لو خرجوا بأنفسهم لا يمنعون حيث لم ير الامام المصلحة في
منعهم (قوله ولا ينفردوا يوم) اعتمده في شرحي الارشاد والتحفة أيضا وشرح المحرر
لاز يادى وجوز في الابعاب على انه ينبغي أن يحصر الامام على أن يكون خروجهم في
غير يوم خروج المسلمين وكذلك النهاية ولكن عقبه بقوله قال ابن قاضي شبهة وفيه نظر اه
قال الحلبي وقد أوضح ابن حجر وجه النظر فراجعه وعبرم ر في شرح البهجة والزبد بأنهم
لا يمنعون منه لافي يومنا ولا في غيره (قوله ركعتين كالعيد) في التحفة والنهاية جواز
الزيادة على ركعتين في الاستسقاء بخلاف العيد واعتضده الحلبي والقلوبى والعناني
وغيرهم واعتمدوا انه لا يزداد عليهما قال القليوبى ونقل ان شيخنا الرملى ضرب عليه بالقلم
(قوله دون الشروط) وكذلك التحفة وشرح المحرر للزيادة وعبر في الاسنى وكذلك شرح
التبسية للخطيب وشرحا الارشاد للشارح وغيرهم بقوله في الأركان وغيرها وفي المغنى
والنهاية كالعيد في الأركان والشروط والسنن وفي تعبيره هنا أي سام ان ما هنا بخلاف العيد
وليس كذلك ومراد المغنى والنهاية بقوله ما والشروط ما يعقب بر من هنا كالعيد
من الاسماع والسماع وكونها عربية على التفصيل المار وحاول سم الجواب عما
أرهمه كلام الشارح فقال مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة لتظهر فائدة
قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة اه أي كخطبة العيد في لزوم
الاثبات بأركان خطبة الجمعة فيها ونسب الاثبات بسنن خطبة الجمعة فيها وهذا غاية
ما يمكن أن يقال هنا على انه في التحفة قد ذكر بعد ذلك ما يفهم منه المقصود فقال دون
الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد اه (قوله على ما مر) صيغة تبرير
لكنه (أفضل ويحطب خطبتين) كخطبة العيد في الأركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف

وسبق ان المعتمد خلافة (قوله أفضل) أى مع جوازها قبل الصلاة (قوله تسعا) الاولى
 أن يقول استغفر الله الذى لا اله الا هو الحى القيوم واتوب اليه لما ذكرته فى الاصل
 (قوله من دعاء الكرب) هو ما ثبت فى صحيح البخارى ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله
 رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وفى كتاب الترمذى عن انس بن مالك
 رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا كربه أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك
 استغثت قال الحاكم اسناده صحيح وفى سنن أبى داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله
 لا اله الا أنت (قوله وهى مشهورة) منها اللهم اسقنا غيثا أى مطرا مغيا بضم أوله أى
 منة ذامن الشدة هنيئا بالمد والهمز أى لا ينقصه شئ أو ينهى الحيوان من غير ضرر مريئا
 بفتح أوله وبالمد والهمزة أى محمود العاقبة مريعا بضم أوله وبالتعتية أى آتيا بالربيع
 وهو الزيادة ويجوز فتحها أى ذاربيع أى غمأ أو بالواحدة من أربع البعير كل الربيع
 أو الفوقية من رذعت الماشية اكلت ماشاءت غدا فأى كثير الماء والخير وأقطره بكاء مجللا
 بكسر اللام الاولى مشددة أى سائر اللافق لعمومه أو للارض بالنبات بكل القر من سحبا
 بفتح فشة لله مهمل أى شديد الوقوع بالارض من ساح جرى طبقا بفتح أوليه أى يطبق
 الارض حتى يعمها دأما الى انتهاء الحاجة اليه اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين
 أى الآيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والخلق من اللأواع بالمد والهمز شدة
 الجاعة والجهد بفتح أوله قلة الخير والاضنك أى الضيق ما لا تشكو الا اليك اللهم أنت
 لنا الزرع وأدرنا الضرع واسقنا من بركات السماء أى المطر وأنت لنا من بركات
 الارض أى المرى اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء
 ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نسئستغفرك أنك كنت غنارا فأرسل السماء علينا مدرارا أى
 كثيرا (قوله ويستقبل الخطيب الخ) وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما فى المحرر
 وحذفه من المنهاج اللهم أنت أمر تنادعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا
 فاستجب لنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بعفوة ما قارفنا واجابتك فى سعيانا وسعة فى
 رزقنا ذكره فى التحفة وغيرها (قوله لم يستقبل له فى الثانية) المقهور من كلامهم ان الاولى
 كون الاستقبال فى الثانية لكن ان فعله فى الاولى اكتفى به ولم يعد فى الثانية (قوله
 وحول الامام الخ) للاتباع وحكمته التفاؤل بتغير الحال الى الرخاء ويكره تركه (قوله
 بأن يجعل الخ) فى الایعاب نقلا عن الزركشى ويمكن أن يجمع هذان وقاب الظاهر الى
 الباطن بأن يأخذ باطن الطرف الاسفل الذى يلى شقه الايمن يده اليسرى من خاف
 رقبته وباطن الطرف الذى يلى شقه الايسر يده الايمن من خاف رقبته وبحول فحصل
 الثلاثة بتحويلة واحدة اه (قوله ما كان على كل جانب الخ) هذا تحويل وقوله من

(و) كون الخطبة (بعدها) أى
 الصلاة (أفضل) لأنه الأكثر من
 قوله صلى الله عليه وسلم (واستغفر
 الله) تعالى فى الخطبة (بدل التكبير)
 فيستغفر الله قبل الاولى تسعا
 وقبل الثانية سبعة أو يكثرون
 الاستغفار حتى يكون حوا أكثر
 دعائه (ويدعوى) الخطبة
 (الاولى) والثانية (جهرا) والاولى
 أن يكثرون دعاء الكرب ومن
 قوله اللهم ربنا آتينا فى الدنيا
 حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار ومن الادعية المأثورة
 فى ذلك وهى مشهورة (ويستقبل)
 الخطيب (القبلة) للدعاء (بعده)
 ثلث الخطبة الثانية) ان لم يستقبل
 له فى الاولى وان لم يستقبل له فى
 الثانية (وحول الامام والناس)
 فى حال جلوسهم (ثابتهم) أى
 اريدتهم (حينئذ) أى حين
 استقبال القبلة بأن يجعل ما كان
 على كل جانب من الايمن والايسر
 ومن الاعلى والاسفل على الاخر
 وهذا فى الرداء المربع

أما المثلث والمدور فليس فيه ما
التحويل ماعلى الايمن على الايسر
(وبالغ فيها) أى فى الثانية (فى
الدعاء سرا وجهرا) ويسرون به
ان أسرو ويجهرن به ان جهر (ثم)
بعد فراغه من الدعاء (استقبل
الناس) بوجهه وحتهم على
الطاعة وصلى وسلم على النبى صلى
الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين
ودعا للمؤمنين والمؤمنات وختم
بقوله أستغفر الله لى ولكم ويترك
كل رداثة أو نحوه محولا حتى ينزع
ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل
من حضر أن يستشفع سرا بخاص
عمله وباهل الصلاح سيما قاربه
عليه الصلاة والسلام

* (فصل فى توابيع ما مر) *

(ويسن) لكل أحد (أن) يبرز
(ويظهر) غير عورته لاول مطر
السنة) ليصيبه للاتباع ولانه
حديث عهد بربه أى بشكويته
وتنزيله (و) أن (يغتسل) ويتوضأ
فى السيل) سواء سبيل أول السنة
وغيره (فان لم يجدهما) فلم يغتسل
فان لم يغتسل (فليتوضأ) ولا تشتط
النية هنا لان الحكمة فيه هي
الحكمة فيما قبله (و) أن (يسبح
لله) وهو لك (والبرق) وهو
أجخته لقول ابن عباس رضى
الله عنهما عن كعب رضى الله عنه
من قال

الاعلى والاسفل هذا تنكيس (قوله) أما المثلث والمدور (فى الاعياب المدور وما ينسج
أو يخبط مقورا كالسفرة والمثلث ماله زاوية واحدة فى مقابلة زاويتي (قوله) فليس
فيها الخ) ومثلهما الطويل البالغ فى الطول قال فى شرحى الارشاد لان التنكيس وان
أمكن لكنه متعسر اه والعسر هو المراد من قولهم لعدم تأتى ذلك كفى النهاية وغيرها
قال فى الاعياب اذ ليس له زاوية أى ركن يسهل تناول اليه لئلا يحمى لعل أعلاه اسفله
وعكسه اه (قوله) ويجهرن به ان جهر) يوافق فتح الجواد لكن المعروف فى
كلامهم ومنهم شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرملى وغيرهم انهم عند جهره
يؤمنون فيصل قولهم هنا يجهرن به على الجهر بالتأمين المعلوم من كلامهم فى غير هذا
المحل قال فى الاسنى قال الماوردى ويختار ان يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد اجبت
دعوتكم فاستجبوا وقوله فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضرر وقوله فاستجبنا له ونجينا
من الغم وكذلك تنجي المؤمنين وما اشبههما من الآيات فتأولا بالاجابة اه قال
فى التصفية ويجمعون ظهورا كفهم الى السماء الخ (قوله) سرا بخاص عمله فى الامداد
بأن يذكروا من عملهم ما أخلصه الله تعالى فيذكره فى نفسه ويحمله شافعا لان ذلك لا تى
بالشدائد كما فى خبر الثلاثة الذين أووا الغار ويستشفع كل بأهل الصلاح لان
دعاهم أرجى للاجابة الخ

* (فصل فى توابيع ما مر) *

(قوله) لاول مطر الخ) فى التحفة لاول مطر السنة وغيره لكن الاول آكد وكان المراد
بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لانه المتبادر من التلميل فى الخبر بانه حديث
عهد بربه الخ وقال السيد عمر البصرى الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من
انه أول واقع فى تلك السنة سواء كان مع بعد العهد أو لا وان المراد بالسنة الشرعية التى
أولها محرم (قوله) ولا تشترط النية) كذلك شرح المنهج والمغنى والامداد والنهاية وفى
الاعياب ظاهرا كلام الأذرى وجوبها فیهما الخ ونقله سم وأقره وفى التحفة لوقيل ينوى
سنة الغسل فى السيل لم يبعد وأما الوضوء فهو وكالوضوء المجدد أو المسنون الحق وقراءة فلا بد
فيه من نية معتبرة مما مر فى باب ولا يكتفى سنة الوضوء كما لا تكتفى فى كل وضوء مسنون ولا ترد
نية الجنب اذا تجردت جنابته عن الوضوء المسنون ونية الغاسل بوضوء الميت ذلك لان
هذين غير مقصودين بل تابعان على انه لوقيل هنا بذلك لم يبعد اه كلام التحفة ووقع فى
نهاية الجمال الرملى هنا خبط وتحريف أو ضحكة فى الاصل بما لم أقف على من سبقنى اليه
فراجعه منه ان أردته (قوله) وهو اجخته) يسوق بها السحاب قال الاسنوى فيكون
المسحوق صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازا وروى انه صلى
الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطقت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك

حين يسمع الرعد سبحان من يسبح
الرعد بحمده والملائكة من
خشيته ثلاثا عوفي من ذلك (ولا
يتبعه) أي البرق ومثله الرعد
والطر (بصره) خشية من أن
يذهبه (و) أن (يقول عند نزول
المطر اللهم صيبا) وهو تخنية
شدة المطر الكثير (هنيئا وسبيبا)
أي عطاء (نافعا) مرتين أو ثلاثا
للاتباع المأخوذ من ورود ذلك في
أحاديث متفرقة وأن يكسر من
الدعاء والشكر حال نزول المطر
(و) ينبذ أن يقول بعده أي
بعد نزوله (مطرنا بفضل الله ورحمته)
ويكره مطرنا بنوء كذا أي بوقت
النجم الفلاني هذا أن لم يصف
الآثر إليه ولا كفر (و) أن يقول
(عند الضرر بكثرة المطر) ودوام
الغي (اللهم حوالينا ولا علينا)
اللهم على الآكام والطراب
وباطون الأودية وسنابيت الشجر
اللهم سقيارحة ولا سقياء عذاب
ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق
(ويكره سب الريح) بل يسأل الله
خيرها ويستعيذ به من شرها للاتباع

(فصل في تارك الصلاة)

(من يجد وجوب الصلاة)

فالرعد نطقها والبرق ضحكها ذكره شيخ الإسلام في الاسنى (قوله حين يسمع الرعد الخ)
قال الزيادي في شرح المحرر ما ذكره النووي من استحباب التسبيح للبرق ذكره الشيخ
أبو إسحق الشيرازي في التنبية فتابعه عليه في المنهاج وفي الروضة من زوائده ولم يذكره في
المذهب ولا النووي في شرحه ولهذا لم يستدل الأصحاب الأعلى الرعد خاصة قال الشارح
وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع أي لاستحباب التسبيح عند رؤيته اهـ ما نقله الزيادي
(قوله حين يسمع) قال الحلبي أي يسمعه لم يسمعه الا قول ولم ير الثاني (قوله عوفي من
ذلك) قال ابن عباس فقلناه فعوفينا وقيس بالبرق والمناسبات أن يقول عنده سبحان
من ربكم البرق خوفا وطمعا (قوله ولا يتبعه الخ) كان السلف الصالح يكرهون الإشارة
الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبوح قدوس فيختار
الاقتداء بهم (قوله متفرقة) اللهم صيبا ورواية البخاري وصيبا هنيئا ورواية أبي داود
وابن حبان ونسبة المجموع هذه الى البخاري اعترضوها بانهم اليد فيه وسبيبا بفتح السين
واسكان الباء ورواية ابن ماجه (قوله حال نزول المطر) أي لانه حينئذ مستجاب كما في
حديث البيهقي (قوله بنوء كذا) أي بفتح النون وهمز آخره على عادة العرب في اضافة
الامطار الى الأنواء لايها ان النوء وثر في الاجداد استقلالاً أو شركة وهذا كفر فحل
الكراهة اذ لم يعتقد ذلك التأثير فان قال مطرنا في نوء كذا لم يكره والنوء سقوط نجم من
المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيقه من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة الى
ثلاثة عشر يوماً وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة لا الجهة فان لها أربعة عشر يوماً ثم
النوء عند الجوهري هو السقوط وعند الأصمعي هو الطلوع (قوله عند الضرر الخ) أي
في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة واعقاب الصلوات (قوله حوالينا) بفتح اللام
قال الشوبري منقذ مفردة حوال نقول عن النووي في تحريره ونقل عنه أيضا انه مفرد
فليجز (قوله والاكام) بالمد جمع اكم بضمين جمع اكام ككتاب جمع اكم بضمين
جمع اكم بضمين أيضا وهي دون الجبل وفوق الرابية والطراب بالطاء المشالة تجمع طرب
بفتح فكسر الجبل الصغير (قوله سقيارحة) بضم السين أي اسقنا سقيارحة فحله انصب
بالفعل المقدر ولا سقياء عذاب أي لا تسقنا سقياء عذاب ولا محق بفتح الميم واسكان المهملة
هو الانلاف وذهاب البركة ولا بلاء بفتح الموحدة وبالمد هو الاختبار ويكون بالظن والشر
كما في الصحاح والمراد هنا الثاني ولا هدم باسكان المهملة أي ضار يهدم المساكن اهـ
من الاقناع للخطيب الشريفي

(فصل في تارك الصلاة)

(قوله من يجد الخ) أي وهو مكلف عالم أو جاهل غير معذور بجهله أما المعذور فلا يكون
مرتدا بل يعرف وجوبها فان عاد بعد ذلك صار مرتدا ولا يقرم سلم على ترك الصلاة عمدا
مع القدرة الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم

(المكتوبة) أي إحدى الخمس
 (كفر) لانكار ما هو مجمع عليه
 معلوم من الدين بالضرورة (أو
 تركها) بلفظ الماضي أي المكتوبة
 دون المنذورة ونحوها (كسلا أو)
 ترك (الوضوء) لها أو شرطاً آخر
 من شروطها ان أجمع عليه (أو)
 ترك (الجمعة) ان (صلى الظهر)
 لأنه لا يتصور قضاؤها والظاهر
 ليست بدلائلها (فهو) مع ذلك
 (مسلم) لما في الحديث ان الله ان
 شاء عفا عنه وان شاء عذبه والكافر
 لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه
 خبر مسلم بين العبد وبين الكفر
 ترك الصلاة لأنه محمول على الواحد
 أو على التغليب (و) مع كونه مسلماً
 (يجب) على الامام أو نائبه (قتله)
 ولو بصلاة واحدة لكن يشترط
 اخراجها عن وقت الضرورة فلا
 يقتله بترك الظهر حتى تغرب
 الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع
 الفجر ويقتله في الصبح بطلوع
 الشمس وفي العصر بغروبها وفي
 العشاء بطلوع الفجر فيطالب
 بأدائها اذا ضاق وقتها وية وعد
 بالقتل ان أخرجهما عن الوقت
 فاذا خرج الوقت ضرب عنقه
 بالسيف بعد الاستتابة ان لم يتب)
 قياساً على ترك الشهادة بين يجمع
 ان كلا ركن للاسلام ولا يدخل في إيجابه
 يبدن ولا مال بخلاف بقية
 الأركان واستتابة مندوبة

منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يومراً أحد بترك الصلاة والصوم شهراً فاكثراً لا في مسألة
 وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه وظاهر ما ذكره
 انه قد تتركها اضعاف الشهر وبه قال الاسنوي لكن لم يرتضه ~~كل~~ من التحفة
 والنهاية لأنه بمضى الشهر ثم الدوريتين انه غير مميزة فيكون حياً في الشهر الاقل يوماً
 وليلة وكذا الثاني قال في الحيض من التحفة أما المعتادة فيصور تركها الذي ينكح خمسة
 وأربعين يوماً بان تكون عادت خمسة عشر أول كل شهر فتري أول شهر خمسة عشر حرة ثم
 ينطبق السواد فتترك خمسة عشر الأولى للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التميز ثم
 الثالثة لأنه لما استقر السواد بان أن مردها العادة انتهى (قوله المكتوبة) في التحفة
 أو وجوب ركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف واه (قوله كفر) أي وان صلى اذا جلد
 وحده فقتل للكفر (قوله معلوم من الدين بالضرورة) أي يشترط في معرفته الخاص
 والعام (قوله بلفظ الماضي) عطف على قوله جحد الخ (قوله كسلا) في النهاية أو تم وانامع
 اعتقاد وجوبها قال في التحفة خرج بكسلا ما لو تركها العذر ولو فاسدا كما يأتي وذلك
 كفاقدا لظهورين لأنه مختلف في وجوبها عليه ويلحق به كل تارك لصلاة يلزمه قضاؤها
 وان لمسته اتفاقاً لان ايجاب قضائها شبهة في تركها وان ضعفت ثم قال لو ذكر عذراً للتأخير
 لم يقتل وان كان فاسداً كما لو قال صليت وان ظن كذبه (قوله أو ترك الجمعة الخ) أي ان
 لم يمتسه اجماعاً وية قول قوي انه لا يقتل بذلك أفق به الغزالي وجزم به الحارثي الصغير
 وجوز عليه الرافي وابن الرفعة وابن المقرئ في ارشاده وغيرهم (قوله بين العبد وبين
 الكفر) قال الهادي في حاشية التحفة أي بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة
 كما حققه الشارح في شرحه للمشكاة وقال هذا أحسن ما قيل في توجيه معنى الحديث
 الخ (قوله على الامام) في التحفة يقتل بالحاضرة اذا أمر به من جهة الامام أو نائبه دون
 غيره في الوقت عند ضيقه وتوعد على اخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها فهو ليس
 بالحاضرة فقط ولا فاسدة فقط بل لمجموع الأمرين الأمر والاخراج مع التصميم اه وفي
 النهاية في وقت الأمر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة
 والطهارة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اه (قوله عن وقت الضرورة)
 قال في التحفة أي الجمع اه يدل على هذا قوله فلا يقتل بترك الظهر الخ وفي التحفة ونحوها
 النهاية المراد بوقت الضرورة في الجمعة وقت ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة
 الخ (قوله على ترك الشهادتين) لعل ذلك بالنسبة لمن لا يترك بالجزية اما هو فبقدر ترك
 الشهادة الثانية (قوله بقية الأركان) أي الخمسة وهي الزكاة والصوم والحج (قوله
 مندوبة) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وقال سم الوجه وجوب الاستتابة على الجمع لأنه
 من قبيل الأمر بالمعروف وهو واجب على الامام وينبغي وجوب الامتنابة وان كان في
 حق الامام أكد لأنه من قبيل الأمر بالمعروف وينبغي حمل القول بتدبيره على انه من حيث

وانما وجبت استتابة المرتد لان الردة تخالف في النكاح فوجب انقاذها منها بخلاف ترك الصلاة ويندب ان تكون استتابة حاله من قتله في مدة الاستتابة وقبلها اثم ولا ضمان عليه ولو قال حين ارادة قتله صليته في بيتي او ذكرا ذرا ولو باطلا لم يقتل نعم يجب امره به ان ذكر عذرا باطلا ومضى قال نعم مدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصليها ام سكنت لتحقيق جنايته بنعمه الا اخير ولا يقتل بفاتته ان فاتته بعد مطلقا او بلا عذر وقال اصليها التوبة بخلاف ما اذا لم يقل ذلك * (باب الجنائز) * بالفتح جمع جنازة وبه وبالكسر اسم الميت في النعش فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش من جنزه اذا استره به (يستحب) لكل أحد (ذكر الموت بقلبه) ولسانه (والاكتنار منه) أي من ذكره بان يجعله نصب عليه لانه انزجر عن المعصية وادعى الى الطاعة ولذا امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكتنار من ذكره وعلاه بانه ماذكر في كثير من أمور الدنيا والامل فيها الا قتله ولا في قليل أي من الاعمال الاكثره (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) ٨٤ أي تجديدها والاعتناء بشأنها ومجمل ان لم يعلم ان عليه مقتضيا لها والا وجبت فورا

جواز القتل بمعنى أنه لا يوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبه من حيث الامر بالمعروف (قوله حالا) أي لان الامهال يؤدي الى تفويت صلوات وقيل يهل ثلثة أيام (قوله لتوبته) في التحفة وانما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحوادث لان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك

* (باب الجنائز) *

(قوله وبه) أي بالفتح وبالكسر في المفرد زاد في التحفة وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه قاله في النهاية وعلى ما تقر لو قال أصلي على الجنائز بكسر الجيم صحت ان لم يرد به النعش (قوله نصب) بضم النون (قوله سبع مرات) للخبير الصحيح من عادمريض لم يحضر أجله فقال ذلك عنده سبع مرات عافاه الله من ذلك المرض * (فائدة) * في فتاوى الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والاتباع لما دأبوا به فخلص منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى ان قال نعم هذا حقيقة فبقي النقطان لها وهي أنه رسخ في اذهان العامة أن أياما مشؤمة على المريض اذا أعيد فيها ينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤدي الى مريض ويزيد في مرضه الى آخر ما أطال به في فتاويه وذكر الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المرض والعبادة لوقيل بكرهه العبادة في تلك الايام لم يبعد لما فيه من الابداء حقيقة وظاهران العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لكرهه الغير لها ومنه نقلت (قوله وتحسين خلقه) في الباب يكره له سوء الخلق (قوله

بالاجماع) والمرضى أولى بذلك لانه الى الموت أقرب (وبسن عبادة المريض المسلم حتى الارماد) لا يتابع ولو في أول يوم من مرضه وخبرنا بما عدا بعد ثلثة موضوع (والعدو) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أي الذي والمعاهد والمستأمن (ان كان جارا أو قريبا) أو نحوهما كخدام ومن يرجى اسلامه فان اتقى ذلك جازت عبادته بلا كراهة ويكره عبادة نشق على المريض ولا تنديب عبادة ذي بدعة منكرة وأهل الفجور والمكس اذ لم يكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاؤنه لانا مأمورون بهما بحرهم ويندب ان تكون العبادة (غيا) أي يوما بعد يوم مثلا فلا يوصلها كل يوم الا أن يكون مغلوبا ثم نحو القرىب والصديق من يستأنس به المريض أو يتبرك

به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلة ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك (ويحذف) المكث عنده بل تسكره خلاف اطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها (ويدعوه بالعاقبة ان احمل حياته) أي طمع فيه او لوعلى بعدوان يكون دعاؤه اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك سبع مرات ويطيب نفسه بمرضه بأن يذكر له من الاخبار والالات ما منظمته به نفسه (والا) يطمع في حياته (فيرغبه في توبة ووصية) ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك ويزيد في وعظه ويطلب الدعاء منه ويوصي أهله وخدامه بالرفق به واحتماله والصبر عليه لندب ذلك اهم ويأمره بأن يتعهد نفسه بأن يلزم الطبيب والتزين كالجمعة وبقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت فان المريض يسن له جميع ذلك ويوصي أهله بالصبر عليه وترك الذوح ونحوه وتحسين خلقه واجتناب المنازعة في أمور الدنيا واسترضاء من له به عنقه وان خفت (ويحسن المريض ظنه بالله) لا سيما ان حضرته أمارات الموت لخبره لم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله اي يظن ان يرجوه ويعفوه عنه اما الصحيح فالاولى ان يستوى خوفه ورجاؤه ما لم يغلب عليه القنوط فالرجاء اولى او امن المكر فالخوف اولى ويسن للمريض الصبر على المرض وترك التضجر منه (ويكره) له (الشكوى)

وعنه غيره بكثرة الشكوى ومجمله ما لم يكن على جهة التبريم بالقضاء وعدم الرضا به والاحرمت كما هو ظاهر بل ربما يخشى من ذلك التكفر ولو سألته نحو صديق او طبيب عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لاعلى صورة الجزع فلا بأس والابن خلاف الاولى بل يشتغل بالتسبيح ونحوه (و) يكره (تغنى الموت) لضرت نزل به كما في الروضة وغيره انتهى عنه (بلا) خوف (فتنة في الدين) فان كان ولا بد متمنفاً قل اللهم أحيى ما كانت الحياة خيراً لي وأمتنى ما كان الموت خيراً لي للخبر الصحيح بذلك ما عني عند خشية الفتنة فلا يكره وكذا عند عدم الضر والفرق ان التقى مع الضر يشعر بعدم الرضا بالقضاء بخلافه بدونه (و) يكره (اكرهه) اي المريض (على تناول الدواء) والطعام حديث لا تكرهوا مرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقهم لكنه ضعيف ولذلك كان المعتمدان ذلك خلاف السنة لا مكره (واذا حضره الموت) ٨٥ أي أماراته (ألقى على شقه الايمن) وجعل وجهه الى القبلة كالوضع في البعد (فان تعذر

فالايسر) لانه أبلغ في الاستقبال من القائه على قفاه (والا) ييسر القاؤه على الايسر (فعلى قضاءه) يلقي (و) يجعل (وجهه وأخصاه) وهما بطون رجله (للقبلة) لان ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه) قليلاً (بشيء) ليستقبل وجهه (ويلقن) ندباً (لا اله الا الله) للامس به في خبر مسلم ولا يسن زيادة محمد رسول الله لانه لم يرد مع ان هذا مسلم ومن ثم يلقن الكافر الشهادتين ويقر بهما للاتباع (ولا يلج عليه) أي على المسلم (ولا يقال له قل) لئلا يتأذى بذلك بل يذكر الشهادتين بيديه ليستذكرها أو يقال ذكر الله مباركة فلنذكر الله جميعاً سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والافضل تلقين غير الوارث) والعدو والحاسدان كان ثم غيره والاقننه

خلاف الاولى) في الايعاب أجمع الغاية فلا كراهة ولا خلاف الاولى (قوله فعلى قفاه) قال في المجموع والعمل عليه (قوله فلنذكر الله جميعاً الخ) كذلك في شرحي البهجة والروض لشيوخ الاسلام والنهاية لمروا الظاهر ان المراد ان الملقن يقول ذلك لينذر المحتضر الشهادة فيأتي بها الالاجل ان يقول ما قاله الملقن والا لكان آخر كلامه التكبير لا التهليل (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسق لا بد له من دخولها وينبغي تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يمكن فعله مامعاً (قوله ثياب موته) في النهاية سواء كان الثوب طاهراً أم نجساً مما يغسل فيه أم لا اه وفي التحفة واعتقده المقتضى بقاء قميصه الذي يغسل فيه اذا كان طاهراً الا لا معنى لنزع ثم اعادته لكن يشعر لحقوه لئلا يتنجس وفي التحفة سيأتي ان الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه اه قال في الايعاب هذا ظاهر ان أريد دفنه فوراً والا فالاولى نزعها ثم اعادتها عند الدفن خشية التغير اه وفي شرح البهجة لشيوخ الاسلام المعنى في نزعها اغماؤها وخوف تغير الميت فلا فرق بين الشهيد وغيره ولا بين طهارة القميص وعدمها وظاهر اطلاق النهاية توافق هذا (قوله بحيث لا يرى الخ) أي يكون النزع بحيث لا ينكشف منه شيء (قوله كسيف) قال في التحفة قال الاذرى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميت وأقله نحو عشرين درهما اه (قوله من غير فرش) قال الشويري في حواشي المنهج بل ياصق جلده بالسريبر (قوله يندأوه الارض) لو كانت صلبة لاندأوه عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (قوله أرفق محارمه) ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقته (قوله المتحدمة ذكورة الخ) في الامداد ونحوه النهاية فان قوله رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبحيث الاذرى جواز من الاجنبى للاجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس اه وأقره في الامداد وفي الاسنى يومئ اليه زيادة المصنف لفظة أولى وأقره في شرح البهجة أيضاً

فاذا قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو بغير كلام الدنيا أعدت عليه للخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة (فاذا مات غص) ندباً (عيناه وشده لحياه بعصاة عريضة) يربطها فوق رأسه حفظاً له من الهوام وقبح منظره (ولينت) عقب مقارقة روحه بدنه (مفاصله) فترد أصابعه الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونخذه الى بطنه ثم عدها تسهيلاً لغسله وتكفنه فان في البدن حينئذ حارة فان لينت لانت والام يمكن تلينها بعد نعم ان أمكن تلينها (ولو بدهن ان احتجج اليه) فلا بأس (وتنزع) عنه (ثياب موته) المحطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لتلايس عرساده (ويستر) جميع بدنه (بثوب خفيف) يجعل أحد طرفيه تحت رأسه والاخر تحت رجله اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على بطنه شيء ثقيل) من حديد كسيف ومراة ثم طين وطب ثم ما تيسر لئلا ينتفخ وينبغي ضون المصنف عنه احترامه وألحق به كتب العلم المحترمة ويستقبل به القبلة) كالمختضر فيما مر ولا ينافي ذلك وضع شيء على بطنه لانه يوضع عليها طولا ويشد بنحو خرقة ويندب جوده على نحو سرير من غير فرش لئلا يتغير يندأوه الارض أو يحصى عليه الفرش فيغيره (ويشوي جميع ذلك) أي القاءه على الشق الايمن وما ذكر بعده (أرفق محارمه به) المتحدمة ذكورة أو نونة (ويدعى له) عند فعل ما ذكر به وفي غير ذلك لاحتياجه الى الدعاء حينئذ

(ويادو بيرة ذمته) بقضاء دينه (وتنفذ وصيته) خالان تبسروا لاسال ولله غرامه ان يحلوه ويحلوا به فان فعلوا برى في الحال على خلاف القاعدة للحاجة والمصلحة وتجب المبادرة على الوارث والوصى عند الطلب والتسكن من التركة (ويستحب الاعلام بموته) لالرياء والسعة بذكر الاوصاف الغير اللائقة به بل ٨٦ (للصلاة) ليكثر المصلون عليه للاتباع * (فصل) في بيان غسل

وقال في المعنى هو ظاهر وفي النهاية هو بعيد (قوله ويادو) بفتح الدال (قوله على خلاف القاعدة) اذ الحوالة لا تصح الا برضا المأمول والمحتمل وان كان ضمنا فاكيف يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن (قوله بل للصلاة) في التحفة وغيره كالدعاء والترحم قال ويكره ترتبته بذلك كمرحاسنه في نظم أو تترللنهي عنها ومحله احيث لم يوجد معها النسيب السابق والا حرمت ثم قال فان كانت بحق في نحو عالم وخات عن ذلك كانه فهي باطاعات أشبه

* (فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به) *

(قوله ودفعه) أى وما الحق به كالفقه في البحر وبناء ذلك عليه على وجه الارض بشرطهما (قوله وجهه) كأن سبب عدم ذكر المصنف له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحقر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه تحفة أو انه من لازم دفعه فاستغنى عنه اه سم قال غيره وهو جواب حسن جدا (قوله للاجماع) نقله النووي في غسل الميت وتبعه عليه المتأخرون قال في فتح الباري وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور وجد عند المالكية حتى ان القرطبي رجع في شرح مسلم أنه سنة وانكن الجهو وعلى وجوبه وفي الايعاب للاجماع على ما حكاه الشيخان (قوله أو قصر في العلم) قال في التحفة لكونه بقرية وينسب في عدم البحث الى تقصير (قوله أو الجن) كذلك التحفة والامداد وفي المغني والنهاية الاوجه الاكتفاء بتغسيل الجن قال سم ويبنى ان يجزى في صلاة الملائكة ما قيل في غسلهم اياه بحمل على التمكن والدفن فيجزى من الملائكة قال وظاهر ان الحمل كالدفن بل أولى كما هو ظاهر (قوله بلاغير) أى ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (قوله ففتح دخار بصه) في الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج الى استئذان الورثة في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي ان محله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه والالم يجزئ فقه المنقص لقيمة والدخار بص جمع دخار يص بكسر الدال وهو ما يوسع به ويقال دخار ودخارصة (قوله فان تعذر) في العباب أو عسر غسله فيه قال في الايعاب ولومع فتح الدخار بص لضيقه مثل لا كما قاله الجهو وروى لوقال أو لم يرد غسله فيه لكان أعظم (قوله ويغض الغاسل الخ) في المغني ونحوه النهاية يسن كما قاله السبكي أن يغطي وجهه بخرقه من أول ما يضعه على المغتسل وقد ذكره المزني عن الشافعي وقال القليوبي الذين حضروا غسله صلى الله عليه وسلم خمسة وكانت أعينهم معصوبة اه (قوله الا ان يكون زوجا الخ) فيه جواز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر حيث لاشهوة وصرح بذلك في التحفة وشرحه الارشاد وشيخ الاسلام في الغرر لكن في النكاح من التحفة منع نظره الى ما بين سترتها وركبتها ووقع له الدميرى عن

الميت وما يتعلق به (غسله) ان كان مسلما غير شهيد وان غرق (وتكفينه) ولو كافرا (والصلاة عليه) ان كان مسلما غير شهيد (ودفنه) وجهه ولو كافرا (فروض كفايه) للاجماع والمخاطب بذلك كل من علم بموته أو قصر في العلم به سواء أقاربه وغيرهم فان فعله أحد منا ولو غير مكلف لا من الملائكة أو الجن سقط الخرج عن الباقيين والأثم الجميع (وأقل الغسل تعميم بدنه) بالماء ولو من كافرا وبلاينة لان القصد منه النظافة ويندب ان لا يفيض للماء على بدنه الا بعد ازالة التنجاسة فان صبها فأزالها بلاغير في مرة واحدة اجزأت عن غسل الخبث والموت كما تكفي في الحى عن الحدث والخبث (ويسن) ان يغسل (في قبص) لانه أستتره وان يكون القصد من صبها خلقا أو تخفيفا حتى لا يتنجس وصول الماء اليه ثم ان اتسع أدخل يده في كفه والافتح دخار بصه فان تعذر غسله فيه ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما وان يغسل (في خلوة) بان لا يدخل عليه غير الغاسل ومعينه لانه قد يكون يدينه ما يخفيه ولأولى الدخول وان لم يغسل ولم يعن والافضل كما في الام ان يكون (تحت سقف) لانه أستروا ويرفع (على) نحو (لوح) أو سريره هذا لذلك لئلا يصيبه الرشاش ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما يلي الرأس لينحدر الماء عنه المجموع (ويغض الغاسل ومن معه بصره) وجوبا عما بين السرة والركبة وجزء منهما الا ان يكون زوجا وزوجة ولا شهوة ونوبا فيعاد ذلك فنظاره بلا شهوة خلاف الاولى

(الاحاجة) الى النظر كعرفة المغسول من غيره والممس كالنظر فيما ذكر (و) يسن (مستحب بطنه) بيده اليسرى (بقوة يخرج ما فيه) لتلايخرج منه شيء بعد غسله وتكفيهه ويكون ذلك (بعد اجلاسه) عند وضعه على المقدس برفق (ماتلا) الى ورائه قلبه لا ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه واهما في نفرة فقاء ثم مسح بطنه كما ذكر ويكون ذلك (مع فوح بمجره اطيب وكثرة صب) من المني تخفي الرائحة بل يسن التبخير عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء منه فتغلب رائحة الخور (و) بعد ذلك (غسل سوائيه) أي قبله ودبره (والنجاسة) التي حولها كما يستنجي الى ٨٧ (بخرقة) يلقها على يده اليسرى لتلايغس العورة ويلفها اند بالغسل نجاسة سائر البدن

كما اقتضاه كلامه ويغسل قدميه أيضا لكن انما يفعل هذا بالطريقة الثانية لا بالاولى خلافا لما اقتضاه كلامه (ثم أخذ خرقه أخرى) ولفها على يده اليسرى (ليسوكه بها) بسبب بابه مباولة بالماء ولا يفتح أسنانه لتلايسبق الماء الى الجوف فيسرع فساده ثم يتطاف بخنصرها مباولة أنفه (ويخرج بها) ما في أنفه من أذى (ثم وضأه) ثلاثا ثلاثا كالحى بمحضضة واستشاق يميل فيهما رأسه لتلايسبق الماء الى باطنه ولا يكتفى عنهما ما امر لانه كالسوالك ويتبع بعودلين ماتحت أظفاره وظاهر أذنيه وصماخيه (ثم) بعد ذلك (غسل رأسه ثم لحيته بالسدر) ولا يعكس لتلاينزل الماء من رأسه الى لحيته فيحتاج الى غسلها ثانيا ويسرحها بماء مشط برفق (ثم غسل ما أقبل منه) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي وجهه من عنقه الى قدمه (ثم اليسر) كذلك (ثم) يحوله الى شقه اليسر فيغسل منه (ما أدبر) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي القدام

المجموع وكذلك البكرى في الكنز قال ويتجه ان السبب كذلك وحمل الجمال الرمل المذكور في النكاح على ما اذا كان هناك الشهوة (قوله الاحاجة) قال شيخ الاسلام في الغرر فلا كراهة ولا خلاف الاولى واما غير الغاسل من معين وغيره فتكرهه الرؤية لا ضرورة (قوله بقوة) أي مع نوع قوة وفي الخفة والنهاية وشرح المحرر وغيرهما امرارا بليغا أي مكررا المرة بعد المرة مع نوع تحصيل لامع شدة لان احترام الميت واجب (قوله بخرقه يلقها) لانه واجب طرمة من شيء من عورته بلا حائل قال في التحفة حتى بالنسبة لاحد الزوجين (قوله ويلفها اندبا الخ) هذه خرقه أخرى غير التي غسل بها سوائيه قال شيخ الاسلام السنة ان يبي قبل الغسل خرقتين نظيفتين احدهما للفرجين والاخرى لباقي البدن الخ شرعى البهجة (قوله ثم أخذ خرقه الخ) هذه خرقه ثالثة اطيفة تكون على اصبعه السبابة من يده اليسرى (قوله بخنصرها الخ) قال في التحفة وعليها الطريقة (قوله ولا يعكس) أي لا يغسل لحيته قبل رأسه لانه عند غسل رأسه ينزل ماء الرأس الى اللحية بعد غسلها فيحتاج الى إعادة غسل لحيته ثانيا لان رأسه مرتفع وينحد الماء عنه كما سبق في كلام الشارح (قوله بمشط) بضم أو كسر فسكون وبضمهما وفي المنهاج وغيره واسع الاستان برفق اه أي ليقل الانتشاف أو يتهدم ويرتدب المنتشف منها من شعر غيرهما اليه في كفه ليدفن معه ولا ينافيه قولهم ان الشعر ونحوه يصل على وجهه ويغسل ويسن ويدفن وجوبا في الكل حيث علم انفصاله من ميت ولم يعلم انه غسل قبل الصلاة على الجثة الا أن ما هنا من حيث كونه معه وذلك من حيث ذاته (قوله أو بالخطمي) رأيت نقلا عن كتاب الطب للزرقي في باب البواسير ان الخطمي هو شجرة القرينا بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيها والمعروف عند أهل المدينة انه المعروف بورد الحاريزرعونه في نحو المراكن للتزهر برؤية زهره ويسمونه بالخطمي (قوله ثم ان لم تحصل الخ) حاصل ما ذكره انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرّة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات أولى بالسدر ونحوه والثانية تزيله وهاتان غير محسوبتين ثم ثلاث بالماء القراح وهي المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وان لم يحصل النقاء بمرّة من نحو السدر من زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى ان يحصل الانتقاء ونزله عقب كل مرة بغسله ثانية ثم ان اراد عقب كل غسله بماء قراح وان اراد آخر الماء القراح الى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى كما سيأتي في كلامه ويسن وتران حصل الانتقاء بشفع وجرى في

كفّه الى قدمه (ثم) يحوله لليمين فيغسل (اليسر) كذلك ولا بعد غسل رأسه ووجهه لحصول الغرض بغسلهما أو لا بل يبدأ بصنعة عنقه فما تحتها ويحرم كبه على وجهه احترامه وانما كرهه للحى ذلك لان الحق له وهذه الغسله بكيفية المذكورة يندب أن تكون (بالسدر) أو الخطمي ونحوهما (ثم) اذا فرغ من غسل جميع بدنه بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة (أزاله) أي السدر ونحوه بصب الماء الخالص من رأسه الى قدمه (ثم) ان لم تحصل النظافة

بعض السدر في الكعبة الأولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التطهف فإذا حصل النقاء (صب) وجوبا (الماء) الخالص ويسن خيمته ثمانية وثلاثة بالماء الخالص كغسل الحى ويسن أن يتجرى الماء (البارد) لانه يشد البدن والمسخن يرخيه نعم ان احتجج اليه نحو وسخ وبرد كان المسخن ٨٨ أولى ولا يبالغ في تخصيصه لانه يسرع الفساد والماء الملح أولى من العذب

التحفة على سن ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بخوسدر ثم ثمانية من الة ثم ماء خالص أو ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ويؤخر الثلاث بالقراح الى عقب الست فهي تسع غسلات على كذا التقدير ينال كنهه مخبر في القراح بين ان يفرقه عقب كل مزيلة وان يواليه بعد الست ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد الى أن يحصل الانقاء فان حصل بوتر والا زاد واحدة (قوله بخو السدر) السدر أولى للنص عليه ولانه أمسك للبدن (قوله الماء الخالص) في التحفة وهل السنة في صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما صر في غسلة السدر من التيامن والتياسر والتحرير السابق لم أر في ذلك تصريرا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لانه ذكر في غسلة السدر لو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل أصل السنة (قوله أن يبعد) الأولى أن يبعد ما في اناه كبير ويبيده عن الرشاش لئلا يقدره أو يصير مستعملا ويعتد به انا من صغيرا ومتوسطا يغرف بالصغير من الكبير ويصب في المتوسط ثم يغسله بالمتوسط (قوله أول الكتاب) من أن الماء اذا تغير تغيرا ضاررا جاعا على البدن من المغيرات سلبه الطهورية (قوله غير المحرم) اما هو فيحرم وضع الكافور في ماء غسلة له نهاية (قوله ان لم يكن صلبا) أما الصاب الذي لا يتحلل في الماء عينه فانه يحاوي ولا يضره التغيير وان لحش (قوله يتغيره) أي تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم الماء عليه (قوله عن الغسل الواجب) هو ما سبق في كلامه في أقل الغسل وهو تعميم بدنه وما زاد على ذلك فندوب (قوله من قرنه) بالقاف في أوله والنون في آخره وهو جانب الرأس وفي بعض النسخ من فرقه وهو بالقاف أوله والقاف آخره وسط الرأس (قوله بعد الغسل له المزيلة له) أي السدر ونحوه وفي بعض نسخ الشرح بعد الغسل له الأولى المزيلة له بزيادة الأولى ولكن حذفها أحسن لان المزيلة ثمانية لا أولى وان أمكن التأويل بان أوليته ثمانية (قوله بعد تمام كل غسلة الخ) أي بان يغسل أولا بخو السدر ثم المزيلة له ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص (قوله ويكون كل مرة الخ) عبارة الایعاب عن السبكي فان استعمال الخالص بعد كل من غسلات التنظيف كفاه ذلك عن استعماله بعد تمامها وتكون كل مرة من التنظيف واستعماله الخالص بعده غسلة واحدة الخ وفي العباب انه يمزج على بطنه أرفق عما قبلها قال الشارح في الایعاب كافي المجموع عن النص وقطع الجمهور ثم قال نعم ان غلب على ظنه الخروج بالاهمال الى غاية لعله به او الى غاية شقة اتجه ترك الامر في الثالثة (قوله لم يمتحن الاقاف) أي يحرم ذلك وان عصي بتأخيرها أو تعذر غسل ما تحت قلفته قال في التحفة وعليه فيمهم عما تحتها وقال التليوي دفن بعد غسلة

ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسة الميت وينبغي أن يبعد اناه الماء عما يقدره من الرشاش وغيره ما أمكن ويجب أن يتجرى في إزالة نحو السدر الماء (الخالص) عما يسلبه الطهورية لما صر أول الكتاب نعم يسن أن يكون كل غسلة من الثلاث التي بالماء الخالص في غسل غير المحرم (مع قليل كافور) وهو في الاخير أكد لما صرح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها ويكره تركه لانه يقوى البدن ويدفع الهوام ويخرج باليسير الكثير بحيث يفعمش التغير به فانه يسلب طهورية الماء ان لم يكن صلبا وعلم مما تقرر ان نحو السدر مادام الماء يتغيره يمنع الحسبان عن الغسل الواجب والمندوب فيغسل (من قرنه الى قدمه) بعد الغسل له المزيلة له (ثلاثا) بالماء الخالص متواليه كما قدمته وهو الأولى أو متفرقة بأن يستعمل الماء الخالص بعد تمام كل غسلة من غسلات التنظيف ويكون كل مرة من التنظيف واستعمال الماء الخالص بعده غسلة (ثم) بعد فراغه من غسلة (يشقه بشوب) مع المبالغة في ذلك

اثلاثا قبل اكفائه فيسرع فساد به فارق ندب ترك التشفيف في طهر الحى ويسن ان يكون تشقيقه (بعد اعادته قليله) بقية أي تليين مفاصله عقب القراح من غسلة يبق ليها (ويكره أخذ شعره) أي الميت غير المحرم (ونظيره) وان كان عمارا للفقرة واعتاد ازالته حيا لان اجزاء الميت محترمة فلا تنهك بذلك ومن ثم لم يمتحن الاقاف ثم لو ابد شعره بنحو صبغ ولم يصل الماء الى اصوله الا به اوجبت ازالته اما المحرم اذ مات قبل تحلله الأول فيجب ان يبقى اثر احرامه فلا يجوز ان يفعل به شيء مما يحرم على المحرم بخلاف المعتدة من وفاة لان تحريم نحو الطيب عليها انما كان للتفجع وقد زال بالموت

(والأولى بغسل الرجال الرجال) فيقتدمون حتى على الزوجة وأولاهم به وأولاهم بالصلاة عليه ثم الأئمة ههنا أولى من الأسبق والأولى بعد الرجال الأقارب الرجال الأجانب ثم الزوجة وان تكنت غيره ثم النساء ٨٩ المحارم (و) الأولى (بالمرأة) ان يغسلها (النساء) لكن الأولى منهن ذات

المحرمة وهي من لو فرضت ذكرا حرم تناكحها ودة ذم نحو العامة على نحو الخلالة فان لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة ثم الاجنبيات والحائض كغيرها اذ لا كراهة في تغسلها ثم بعد النساء الزوج وان نكح اختها أو أربعا سواها ويندب ان يتقى المس بخرقه يافها على يديه ثم رجال المحارم بترتيبهم الآتي في الصلاة وشرط المقدم الحرية والاتحاد في الدين وعدم القتل المانع للارث وعدم العداوة والصبا والفسق ويغسل السيد أمته ولو مكاتبه وأم ولد حيث لم تكن من زوجة ولا معتدة أو مستبرأة ولا مشتركة ولا مبغضة ولا امتنع عليه تغسلها وليس لامة تغسيل سيدها مطلقا لا تنقل ملكه عنها ولكل من الرجال والنساء تغسيل صغير وصغيرة لم يبلغا حد الشهوة وتغسيل الخنثى الذي لا محرم له للعاجزة واضعف الشهوة بالموت وبه فارق حرمة نظر القريبين له وهو حي (وحيث تعذر غسله) بأن أدى الى تهريبه يعم وجوبا بخلاف ما اذا أدى الى اسراع فساد به بعد الدفن فانه يغسل (أو لم يحضر)

بقية بدنه بلا صلاة خلا فلا ينجر (قوله الأئمة هنا الخ) أي يباب الغسل للميت زاد في التحفة الفقيه ولو أجنبيا أولى من غير فقيه ولو قريبا عكس الصلاة على ما يأتي فيها ثم قال والحاصل أنه يقدم رجال عصبة النسب فالولاء فالوالى فذوو الارحام ومن قدمهم على الوالى حمل على ما اذالم ينتظم بيت المال فالرجال الاجانب فالزوجة فالنساء المحارم (قوله وان تكنت غيره) بان وضعت الحمل عقب موت زوجها فتزوجت آخر قبل غسل زوجها الميت (قوله حرم تناكحها) أي بالقربة (قوله نحو العامة الخ) في الایعاب يقدم عند استواء اثنين في ذلك من في محل العصوبة لو كانت ذكرا كعممة مع خالة فالعمة أولى وتقدم خالة على بنت عم لان الأولى محرم وان تساوى أي ثنتان منهما في المحرمية والعصوبة قدم بماتقدم به في الصلاة على الميت ومنه يؤخذ ان الحرمة البعدى مقدمة على الرقبة القربى (قوله ثم محارم الرضاع) قال البلقيني وعليه تقدم بنت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم اقرب منها بلا محرمية (قوله ان يتقى المس الخ) سبق عن التحفة حرمة مس شيء من العورة فيعمل ما هنا من الندب على مس غير العورة ونظر سم في حرمة مس احد الزوجين عورة الا خربلا شهوة ونقل ما يؤيد النظر عن اطلاقهم وعن كثر الشيخ أبي الحسن البكري وفي الفرر لشيخ الاسلام ما يصرح بالجواز (قوله بخرقه) متعلق يتقى بالامر (قوله المحارم) خرج بهم الاقرباء غير المحارم كبناء العم وغيرهم فلا حق لهم في الغسل بل هم كالأجانب (قوله الحرمة) أي السكاملة (قوله المانع للارث) خرج به نحو المفتي به وراوى الخبر (قوله والصبا الخ) أي وعدم الصبا وعدم الفسق قال في التحفة قضية كلامها بل صريحه وجوب الترتيب المذكور ثم قال لكن أطال جمع متأخرون في ندبه وأنه المذهب (قوله ولضعف الشهوة) والفرق بينه وبين الاجنبى في المرأة احتمال الاضمار في الخنثى في جنس الغاسل الذكر أو الانثى بخلاف الاجنبى قال في التحفة ويغسل من فوق ثوب ويصا ط الغاسل ندبا في المظرو والمس قال الحلبي في حواشي المنهج ومثله أي الخنثى من جهل أذكر أو أنثى كأن كان أكل سبع ما يتميز به (قوله بأن أدى الى تهريبه) أي لئلا يحرق أو لدغ أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ أو فقد الماعافان وجد الماء بعد نيمه وجب غسله وإعادة الصلاة عليه (قوله لحرمة النظر الخ) في التحفة والنهاية يؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة وبحضرة نهر مثلا أو مكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو طاهر زاد في التحفة على ان الاذرى وغيره أطالوا في الانتصار للمقابل مذهبنا ودليلا قال سم أو صب ماء عليه يعمه وفي التحفة أنه يعم وان كان على بدنه خبث وخالفه في النهاية واستوجه أنه يزىل النجاسة ولو حضر الميت المذكور وكافر ومسلمة غسله لان له النظر اليه دونها وصات عليه المسامة

١٠ (فصل في الكفن) * (وأقل الكفن) الواجب (نوب) لحصول السترة فلا يكتفى ما يصف البشارة مع وجود غيره لافي الرجل ولا في المرأة ويجب كونه مما يباح له لبسه في الحياة كالحرير للمرأة وغير المكلف بخلافه للبالغ ولا يكتفى بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا لما فيه من الأضرار بالميت ولا يجوز التكفين في متجسس بما لا يعنى عنه عند وجود طاهر غير حرير ونحوه اما الطاهر الحرير ونحوه فيقدم عليه المتجسس ٩٠ ولونه نذر النوب وجب الحشيش ثم الطين ويكتفى بالنسبة لحق الله تعالى نوب (ساتر للعورة) فنظ وهي

في الذكر ما بين السرة والركبة وفي المرأة ولوامة والخنثى غير الوجه والكفين اما بالنسبة لحق الميت فيجب نوب يعم به جميع البدن الرأس الحرم ووجه المحرمة ~~تستر~~ ريماله وستر الما يعرض من التغير فالحاصل ان من خلف ما لا وستر عورته ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامة وبقي حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما اذا اتى ذلك ومن ثم جاز لميت منع الزائد بأن يوصى بستر عورته فقط لانه حقه وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لانه حق لله تعالى واغريم استغرق دينه التركة منع الزائد على الأقل وان رضى به الورثة لانه أحوج الى براءة ذمته من التجميل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث افاقت لان المنفعة تعود له للميت وله المنع من الزائد على ثلاثة ولو في المرأة (ويستن للرجل ثلاث لفائف) يستركل منها جميع البدن لما صح انه صلى الله عليه وسلم كفن فيها وكالرجل غيره اذا

* (فصل في الكفن) *

(قوله للمرأة مع الكراهة) ومثله المزعفر والمصفر (قوله بخلافه للبالغ) ومثله الخنثى (قوله غير حرير) كذلك بقية كتب الشارح تبع الشيخ الاسلام واعتقد في المغني والنهاية وسنن قديم الحرير على المتجسس قال في الأعياب وخرج بالمتجسس نجس العين فيقدم الحرير عليه فيما يظهر وقال الأذرى يجب أن يكون جلد المفلط كالعدم مطلقا (قوله ونحوه) أي المزعفر وكذلك المصفر عند الشارح خلافا للجمال الرملى (قوله وجب الحشيش) في التحفة والنهاية وجب جلد ثم حشيش ثم طين اه قال سم قال م ر وينصه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين الخ (قوله لحق الله) حاصل ما اعتده الشارح في كتبه ان الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله وهو ساتر العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطلقا حق الميت وهو ساتر بقية البدن فهذا للميت أن يوصى باسقاطه دون غيره حق الغرماء وهو الثاني والثالث فهذا للغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق الورثة وهو الزائد على الثلاث فالورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجمال الرملى على هذه الاقسام الا الثاني منها فاعتمد أن فيه حقين حق الله وحق الميت فاذا أسقط الميت حقه بقي حق الله فليس لاحد عنده اسقاط شيء من ما يوجب جميع البدن (قوله ما اذا اتى ذلك) عبارة لا يعاب بخلاف ما اذا لم يخاف شيئا أو خلف ساتر العورة فقط انتهت أي فان الحرج لم يسقط عن الامة حينئذ لا بنوب واحدا ساتر لجميع البدن (قوله على الأقل) هو هنا كما علم مما تقدم ساتر جميع البدن وفي النهاية والامداد لواتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بخلاف وفي التحفة قال وارث أ كفنه من مالى وآخر من التركة أجيب الآخر دفعا للمنة الاول عنه أ وقال وارث من المسبلة وآخر من مالى الوجه انه يجب الثاني ومثله قول واحد من مالى وآخر من بيت المال أ وقال وارث أدفنه في ملكي وقال الآخر في المسبلة أجيب الثاني لانه لا عار هنا بوجه اه وفي الامداد والنهاية والعبارة لها لا يكفن فيما تبرع به أجنبي عليه الا اذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان ممن يقصد تكفينه اصلاحه أو علمه فيتعين صرفه اليه فان كضوه في غيره ردوه لما لكه وان لم يكن ممن يقصد تكفينه اصلاحه أو علمه كان اهم أخذه وتكفينه في غيره (قوله ولو في المرأة) هذا هو المنقول في المسئلة وقضيته عدم جواز الزيادة على

كفن في ثلاثة فالأفضل أن تكون لفائف (و) يستن للمرأة) والخنثى (خمس ازار) يشد عليهم وهو ما يستر العورة (ثم) ثلاث بعد شد الأزار يندب (قيص) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس القميص يندب (خمار) يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يندب (لثاقتان) تلبس فيهما اللثاق في الأثني وقيس بها الخنثى احتياطا للستر (والبياض) أفضل من غيره لما صح من الامر به

(والمغسول) أفضل من الجديد لأن ما له للبلى والمراد بإحسان الكفن في خبر مسلم بياضه ونقاوته وسبوغه وكثافته لا ارتفاعه إذ تذكره المبالغة فيه اللهم عنه نعم إن كان الوارث محجورا عليه أو غائباً سحرت المغالاة ٩١ فيه من التركة (و) الثوب (القطن

أفضل) من غيره كما قاله البغوي لأن كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك (ويجوز) ندبا الكفن غير المحرم ويندب أن يجزئ ثلاثاً وأن يكون التجزير (بعود) وأن يكون العود غير مطيب بالمسك ثم بعد تجزيه تبسط أحسن اللثاقف وأوسعها ويذر عليه خنوط ويبسط فوقه الثاني ويذر عليه الخنوط ثم الثالث كذلك لثلاث يسرع بلاها من بلل يصيبها ثم وضع الميت على الثالث برقوق مستلقياً على قفاه ثم ياصق بجميع منافذه ومواقع السجود منه قطن حلج مع كافور وخنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين اليدين ويكره إدخاله باطنه إلا لعله يخاف خروج شيء بسببها ثم يلبس عليه الثوب الذي يليه فيضم منه شقة الأيسر على شقة اليمين ثم اليمين على الأيسر ثم يلف الثاني كذلك ثم الثالث كذلك ثم تربط الأكفان ثم نخل في القبر والتكفين يجب على من كان عليه نفقته حياة كزوجته غير الناشئة والصغيرة وكعادمتها وإن كانت موسرة رجعية أو بائناً حاملاً ثم يجب على الأب تجهيز ولده الكبير وعلى السيد تجهيز مكاتبه وإن لم يلزمهما نفقتهما حين وأيسر على الولد تجهيز زوجته آية وإن لم

ثلاث في حق المرأة - حيث كان في الوزنة محجور عليه أو غائب فراجعته فانه ظاهر وإن لم أقف على من نبه عليه (قوله والمغسول أفضل) جرى عليه في شرح الارشاد والخطيب والجمال الرملي وغيرهم قال في التحفة واعترض بأن المذهب نقلاً ودليلاً أولوية الجديد ومن ثمة كفن فيه صلى الله عليه وسلم واطهاره باتفاقهم قال وبجست جمع انه يكفي لمبوس فيه قوة قال والذي يتجه اجراء أقوى يقارب الجديد الخ (قوله بياضه الخ) في التحفة وقيل المراد بتكسينها كونها من حل قال سم يتجه اعتبار الامرين (قوله القطن) في الامداد ويعتبر في نوعه حال الميت فان كان مكثراً فن جيد الثياب أو متوسطاً فن وسطها أو مقلدا فن خشنها (قوله غير المحرم) اما هو فيحرم تجزير كفته (قوله من بلل يصيبها) أي اللثاقف وكان وجه كونه يقي الأكفان انه ينشرب البلل فلا يدعه يتجاوز الى غيره من الكفن (قوله بجميع منافذه) وهي العين والانف والقدم والدبر والقبر - والجراحات المتأفدة ومواقع السجود هي الجهة والانف والركبتان وباطن الكفين والقدمين اكرامها (قوله حلج) في شرح الارشاد أي مزروع الحب (قوله عن ذلك) أي عن المنافذ (قوله والصغيرة) أي التي لا تطيق الوطء وهي معطوفة على الناشئة ومراده بيان من تلزم نفقتها من الزوجات ممن لا تلزم نفقتها (قوله وكعادمتها) معطوف على قوله كزوجته في التحفة غير المملوكة له وغير المأثورة على الاوجه اذ ليس لها الا الاجرة بخلاف من صحبتها بنفقتها انتهت أي فانه يجب تزويجها عليه (قوله وان كانت موسرة) في التحفة نعم ان أعسر جهزت من أصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاء كلامهم وقال بعضهم بل من نصيبه منها ان ورث لانه صار موسراً به والافن أصل تركتها مقدماً على الدين وهو متجه من حيث المعنى واذا كفت منها ومن غيرها لم يبق ديناً عليه للسقوط عنه بإعساره ويظهر ضبط المعسر عن ايسر عنده فاضل عما يترك للمعسر ويحتمل من لا تلزمه الانفقة المعسرين وفي النهاية الموسر ولو عا تجزأ اليه من ارثها الخ ولو غلب أو امتنع وهو موسر وكفت من مالها أو غيره فان كان باذن حاكم يراجع والافلا نقل في التحفة عن الأذري قال وقياس نظائره انه لو لم يكن حاكم كفى المجهز الانهاد على انه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت بأن تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث (قوله بثوب يعم) قال سم ظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه لزوجته ثم قال نعم لو أيسر الزوج يعرض الثوب فقط كل من تركتها ويغني حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا فاقا في الجملة مرادهم أيضاً لو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما تسكن من رأس المال لعدم تعلق الكفن مطلقاً بالتركة مع وجود الزوج الموسر مرادهم (قوله عما وقف

نفقتها حياة وانما يجب عليه تكفين الغيب بثوب يعم فقط نعم يحرم الزيادة عليه ان كفن من بيت المال أو مما وقف

للتكفين واعلم ان حل الجنائز من وظيفة ٩٢ الرجال ولاداءه فيه ويحزم بهيئة منزلية كحمله في غرارة أو قفصة أو بهيمة

للتكفين) في الایعاب قال ابن الاستاذ وان قيد الواقف بالواجب أو الاكل اتسع أو أطلق
واقضت العادة شأنا نزل عليه اه وفي التحفة ينبغي أن لا يعتد لنفسه كفنا الا ان سلم عن
الشبهة أو هي فيه أخف ولو سرق كفه ولو بعد دفعه أو بلى مع بقاء الميت فان لم تقسم
التركة جدد وجوبها وكذا ان قسمت عند المتولي واعتمده في التحفة وقال الماوردي ندبا
واعتمده في النهاية قال ومحملة كما يحتمل الاذرى اذا كان قد كفن أو لا في الثلاثة التي هي حق
له أو ما لو كفن بواحد منها فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث اه قال سم
فلو كان قد كفن باثنين وجب له الثالث قال وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه
يجب تكفينه مما وقف لا لكفان فن بيت المال فن أغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين
رأس الخ وفي التحفة وظاهر ان الصورة ههنا ان السارق أخذ الكفن ولم يطعم التراب
أو طعمه فنبش لغرض آخر فرؤى بلا كفن والاحصل المقصود بستره بالتراب فلا تهمك
حرمته قال ولو أكل الميت سبع مثلا فهو للورثة الا ان كان من أجني لم ينوبه وفقهم
باداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة وفي الامداد لا يكره أن يعتد بنفسه قبرا (قوله
ان أريد الاقتصار) سيأتي محترزه في كلامه (قوله بالهيئة الاولى) وهي الحل بين العمودين
والثانية التبريع (قوله والجمع بين الكيفيتين الخ) قال في الایعاب خروج من الخلاف
في أيهما أفضل (قوله بأن يحمل تارة الخ) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وفي الاسنى
عن المجموع وصفة الجمع بينهما ما أشار اليه الماوردي وصرح به غيره أن يحملها خمسة
أربعة من الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام الماوردي بالنسبة الى
الجنائز اذا كان افضل حملها بخمسة دأغا وكلام الرافي بالنسبة الى كل من مشيعها فيحمل
تارة كذا وتارة كذا فيكون للجمع كيفيتان كيفية بالنسبة الى الجنائز وكيفية بالنسبة
الى كل واحد اه قالوا ومن أراد التبرك بالحل من الجوانب الاربعة في هيئة التبريع
بدأ بالمقدم الايسر بالنسبة للميت وجعله على عاتقه الايمن لان فيه البداءة بين الحامل ثم
يسلمه لغيره ويأخذ المؤخر الايسر كذلك فيجعل على عاتقه الايمن أيضا ثم يتقدم على الميت
ولا يجي ممن ورائه لئلا يمشي خلف الجنائز فيبدأ بالمقدم الايمن على عاتقه الايسر ثم بالمؤخر
الايمن على عاتقه الايسر أيضا ومن أراد التبرك بحملها بهيئة الحل بين العمودين بدأ
بالمقدم على كفيه ثم بالعمود الايسر المؤخر ثم يتقدم بيديها فياخذ الايمن المؤخر
أو أراد التبرك بحملها بالهيئة قال في الاسنى أتى فيما يظهر بما أتى به في الاولى ويحمل
المقدم على كفيه مقدما ومؤخرا اه ما أردت نقله من الاسنى ونقله الشارح
في الایعاب عنه وأقره (قوله ان التفت الخ) في الایعاب نقله عن المجموع ان بعد عنها
وعدها فامشيعا لها فله فضيلة والاعتد كذلك لكثرة بعده وانقطاعه عن تابعيها فلا الخ
والحاصل انه ان بعد عنها المنعطف أو كثرة مشيع حصل فضيلة التشييع والا فلا (قوله
الاسراع بها) ان لم يحش منه تغير الميت والأتاني في المشي (قوله كالخيمة) في التحفة أفتي

يخشى سقوطه منها والحل بين
العمودين أفضل من التبريع
ان أريد الاقتصار على أحدهما
وكيفية الاول أن يحمله ثلاثة
يضع أحدهم الخشبين المقدمتين
على عاتقيه ويأخذ اثنان
بالمؤخرتين (والأفضل أن يحمل
الجنائز) عند عجز المتقدم عن حمل
المقدمتين كما ذكر (خمس) بان
يعينه اثنان فيضع كل واحد منهما
واحدة من المقدمتين على عاتقه
والثلاثة الساقون على الكيفية
السابقة فحاملوها بلا عجز ثلاثة وبه
خمس فان عجزوا سبعة أو تسعة
أو أكثر أو تاراج حسب الحاجة
والتبريع أن يحمله أربعة كل
واحد بعمود فان عجزوا ستة
أو ثمانية أو أكثر أشفاعا بحسب
الحاجة ويكره الاقتصار على
واحد أو اثنين الا في الطفل والجمع
بين الكيفيتين بأن يحمل تارة
بالهيئة الاولى وتارة بالهيئة
الثانية أفضل من الاقتصار على
أحدهما (و) يندب لكل
مشيع قادر (المشي) للاتباع
ويكره لغير المعذور بنحو مرض
ركوبه في ذهابه مع هادون رجوعه
و يندب حتى للراكب المشي
(قدامها) وكونه (يقربها) بحيث
يراهن التفت للاتباع (و) يندب
(الاسراع بها) بين المشي المعتاد
والخيب ان لم يضرم الماصح من
الامرية ولو خيف عليه تغير زيف في الاسراع ويندب ستر المرأة بشئ كالخيمة

وبما كد تشيع الجنائز للرجال ويندب مكهم الى أن يدفن ٩٣ (ويكره اللفظ فيها) بالتحدث في أمور الدنيا بل السنة

الفكر في الموت وما بعده ويكره القيام لمن مرت به ولم يرد الذهاب معها والامر به منسوخ (و) يكره (اتباعها بنار) ولو في بحيرة وأن يحصى عند القبر (و) يكره (اتباع النساء) الجنائز ان لم يتضمن حراما والاسم وعليه يحمل ما ورد مما يدل على التحريم

* (فصل) في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها

(أركان صلاة الميت سبعة) الاول النية كغيرها فيجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض فمن ذلك قرن النية بالكبيرة الاولى والتعرض للقرضه وان لم يقل فرض كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء أو نحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى تمير كقصد من صلى عليه الامام (الثاني) من الاركان (أربع تكبيرات) منها تكبيرة الاحرام للاتباع ولا يضر الزيادة عليها سواء الخمس وما فوقها (الثالث قراءة الفاتحة) لعدم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تعين في الاولى كما أفهمه كلام المصنف بل تجزئ في الثانية أو غيرها على تناقض فيه (الرابع القيام للقادر) عليه بخلاف العاجز عنه فيقعده ثم يضطجع ثم يستلقي كما في سائر الصلوات المفروضة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ابن الصلاح بحرمة ستر الجنائز بحري وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم سترتها بحري وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحري فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع ان القيام هو الاول اه واعتمد في النهاية الحل وكذلك سم وقال نقلا عن الجلال الرملي حتى يجوز تحليتها بنحو حل الذهب ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز اه (قوله للرجال) خرج بهم النساء وسمائين في كلام الشارح (قوله في أمور الدنيا وفي المغنى والتفصيص والنهاية وبالذكر والقراءة الخ وقال ابن زياد الغنى في فتاويه قد عمت البلوى بما شاهدناه من اشتغال غالب المشيعين بالحديث الديني وربما أذاهم ذلك الى الغيبة وغيرها من الكلام المحرم فالذى اختاره أن يشغل اسمعاهم بالذكر المؤدى الى ترك الكلام أو تقليده أولى من استرسالهم في الحديث الديني أو تركها لاخف المفسدتين الخ (قوله ويكره اتباعها) باسكان التاء قال في التفصيص اجما لانه تفاؤل قبيل وفي النهاية لو احتج الى الدفن ليس بالي الى المظلة فالظاهر انه لا يكره حل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (قوله مما يدل على التحريم) أي كغير اربعين مأزورات غير مأزورات

* (فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها) *

(قوله للفرضية) حتى في حق الاثني وان وقعت لها نقلا وكذلك عند الشارح في حق الصبي لوجوب نية الفرضية عليه في مكتوباته عنده ولا تجب عند الجلال الرملي فكذلك هنا قال الحلبي في حواشي المنهج ما ذكر في الصبي واضح على القول بوجوبها في الصلوات الخمس أما على مقابلة المعتمدة فلا اه (قوله وان لم يقل فرض كفاية) قال سم عن م ولا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه (قوله تعين الميت الخ) ولا فرق بين الغائب والحاضر في ذلك كما اعتمده في التحفة وغيرها وقيدته في شرح المنهج بالحاضر فاقتضى انه لا بد في الغائب من تعيينه وبحري عليه المغنى والنهاية وذكر الشارح في الامداد ما يفيد ان الخلاف لفظي والحاصل انه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الارض ممن تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل يندب قال الامر الى انه لا خلاف بينهما قال في اليعاب لا بد من قوله صليت على من تجوز الصلاة عليه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجال ونواء فواضح والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه (قوله قراءة الفاتحة) فبدلها فالوقوف بقدرها وبحث سم جريان نظير ذلك في الدعاء للميت (قوله وغيرها) قال سم شمل ما اذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة قال وهو ظاهر (قوله على تناقض فيه) أطال الكلام عليه في اليعاب في أكثر

(قوله وهو لا يكتفى الخ) أي لانه
 اذ لم يكتف الدعاء له بالعموم الذي
 مدلوله كلية محكوم به على كل
 فرد قد مطابقه قولي هذا اه
 تحفة اه أصل (قوله فاكتفوا
 فيه بذلك) قال في النهاية ويشهد
 له ما في خبر الغيرة والسقط يصلي
 عليه ويدعى لوالديه بالعافية
 والرحمة فيكتفى في الطفل هذا
 الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من
 الدعاء للميت بخصوصه كما تر
 ثبتت هذا بالنص بخصوصه ثم
 لودعى له بخصوصه كفي اه أصل
 بعد) التحفة كبيرة (الثانية)
 فصل الساق والخلف (السادس)
 الدعاء للميت بخصوصه
 ولو طرفة فيما يظهر كاللهم اغفر له
 أو اللهم ارحمه أو نحو ذلك (بعد)
 التكسيرة (الثالثة) لفعل من ذكر
 ولما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم اذ صليتم على الميت فأخلصوا
 له الدعاء (السابع السلام) كغيرها
 في جميع ما تر في صفة الصلاة
 ويجب أن يكون بعد الرابعة ولا
 يجب فيها ذكر لكن يسن تطويل
 الدعاء فيها (ويسن رفع يديه)
 حذومنه كسببه (في كل

من نصف صفحة بقطع الكامل والمعتمد منه ما هنا من انها لا تتبع عقب الاولى وفي المغنى
 والنهاية لا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تحفة كبيرة وباقيها في أخرى (قوله بعد الثانية)
 تتبع فيها كالتى بعدها ويسن أن يصمد الله قبل الصلاة وأن يضم اليها السلام والآل
 وأن يدعو للمؤمنين والمؤمنات عقبها (قوله ولو طفلا) هذا هو المعتمد خلافا لاذرعى
 قال في التحفة وليس قوله اجعله فرط الخ مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى
 الخ وخالفه المغنى والنهاية وغيرهما فاكتفوا فيه بذلك قال الاسنوى وسواء فيما لو مات
 في حياة أبويه أم بعد دهما أم بينهما قال في التحفة خلافا لشارح قال والظاهر في ولد الزنا
 يقول لآله وفيمن أسلم تبعا لأحد أصوله أن يقول لأصله المسلم ويحرم الدعاء لكافر
 بأخرى وكذا من شك في اسلامه ولو من والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو بقرينة
 كادار (قوله كاللهم اغفر له) هذا أقوله وأما كذله فيقول اللهم اغفر لحينا الخ ثم اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك الخ وهذا النقطه
 الشافعي من مجموع أحاديث وردت واستحسنه أئمتنا قال في التحفة وفي مسلم دعاء طويل
 عنه صلى الله عليه وسلم وظاهره أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم
 نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله
 الجنة وأعد له من عذاب القبر وفتقه وعذاب النار قال وظاهر أن المراد بالابدال في
 الأهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات وفي الاثنى يدل العبد بالامة ويؤث الضمائر
 الاضهر من نزول به ويجوز تأنيث غيره من الضمائر باعتبار ارادة النسمة والتذكير بإرادة
 الميت أو الشخص وفي الخنثى والمجهول يعبر عما يشمل الذكر والانثى كما لو كانت وفيما اذا
 اجتمع ذكر وروايات الاولى تغليب الذكر وروايات الزنا يقول فيه وابن أمتك ويقول
 في الطفل مع اللهم اغفر لحينا الخ اللهم اجعله فرط الابويه أى سابقا مهينا مصالحهما
 في الآخرة وسلفا وذخرا بالمعجزة وعظمة في التحفة في ذكره كاعتبار او قدما أو أحدهما
 فطر اذا لوعظ التذكير بعواقب الامور كالا اعتبار وهذا قد انقطع بالموت فان أريد به ما
 غايتها من الظفر بالمطلوب النجاسة ذلك واعتبارا أى يعتسب ان بعونه وشفعها وثقل به
 موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما في التحفة هذا لا يتأتى الا في حق زائد في الروضة ولا
 تفتن ما بعده ولا تحرمهما أجره وتبان هذا في الميتين صحيح اذا الفتنة يكتفى بها عن العذاب
 ويقول في الرابعة ندبا اللهم لا تحرمنا بضم أوله أو فتنة أجره ولا تفتنا بعده أى بارتكاب
 المعاصي وفي رواية ولا تضلنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله (قوله كغيرها الخ) كذلك في
 شرح الارشاد له ويتلخص مما ذكرته في الاصل عدم ندب وبركانه في غير الجنائز والختار
 من حيث الدليل ندبها وأما الجنائز فالمعتمد عند الشارح ندبها فيها وعند الخطيب والجمال
 الرملى عدم ندبها مطلقا (قوله لسكن يسن الخ) في التحفة صح أنه صلى الله عليه وسلم كان

بطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قال فظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة وتطويلها عليها
 اه وفي النهاية حذوه أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد نعم لو خشى تغير
 الميت أو انفجاره لو أنى بالسنة فالتباس كما قاله الاذرى اقتصاره على الاركان اه وافهم
 قوله كما بين التكبيرات أن يكون الدعاء مقدار ما بين التكبيرة الاولى والاخيرة ونقله
 الهاتني عن اعقادهم (قوله من التكبيرات) ويجهر الامام والمبلغ فقط ندبا بالتكبيرات
 والسلام (قوله للقراءة) أي للفتحة اذ هي محل الخلاف أما غيرها فلا خلاف في الاسرار
 به (قوله وان صلى على غائب) هذا هو المعتمد في المغنى والتهفة والنهاية (قوله بشرطه) هو
 فقد الماء حسا او شرعا ويشترط طهارة كفنه الى فراغ الصلاة وهل تجب ازالة ما يخرج
 منه من النجس بعد الصلاة ظاهر اطلاق التهفة والنهاية للزوم وفي الامداد لكن أفتى
 البغوى بأنه لا يجب غسله الا اذا خرج قبل التكفين وقال سم هـ تجب ازالته اذا خرج
 بعد الصلاة فيه نظروا وقال القليوبي قبل الصلاة قال وعن شيخنا الرملى وجوبه بعد الصلاة
 أيضا وفيه نظروا ولم يرتضه شيخنا اه (قوله عن عمارة البلد) أي الى حد الغوث في التيمم كما
 في التهفة قال أما من بالبلد فلا يصلى عليه وان كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس الخ
 وفي المغنى والنهاية لم يعمد جواز ذلك كما يحسنه الاذرى وبحسنه الشارح أيضا في
 الامداد ثم قال المداور هنا على مشقة الحضور وعدمها ولو في البلد لكبرها ونقله سم عن م ر
 فقال حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وجبت لا ولو خارج السور لم
 تصح م راه قال في التهفة وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجمعهم امكان وأن لا يتقدم
 عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (قوله صلى على النجاشي) حديث
 الصلاة عليه في الكتب الستة وزعم ان الارض انطوت حتى صارت الجحيزة بين يديه صلى
 الله عليه وسلم قال في الابعاب لا يثبت اليه والالم يوثق بشئ من ظواهر الشرع لاحتمال
 خرق العادة في كل قضية مع انه لو وقع لتوفرت الدواعي على نقله الخ وفي النهاية رؤيته ان
 كانت لان أجزاء الارض تدخلت حتى صارت الجحيزة ياب المدينة لوجب ان تراه
 الصحابة ولم ينقل وان كانت لان الله خلقه اذرا كافلا يمت على مذهب الخصم لان البعد
 عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وأيضا وجب أن تبطل صلاة الصحابة وقد أجمع
 كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الصلاة كما في الاما حكى عن ابن
 القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه أي علم الحاضرون
 بصلاة الغائبين وجرى على هذا شيخ الاسلام في الاسنى والغرر والطبيب في المغنى ونظر
 الشارح في التهفة في عدم اسقاط صلاة الغائب القرض (قوله وانه صلى على القبر) أي
 ولا تكرر كما يحسنه في الابعاب لصحة الاحاديث وللضرورة المحوجة اليه ويسقط القرض
 بالصلاة على القبر لكن في التهفة وغيرها يأنم كل من علم به ولم يعذر (قوله وانما يصلى
 على من ذكر الخ) وان بلى فلا تقيده بعبادة قبل بلائه (قوله لا يتنفل بها) أي لا يطالب

من (التكبيرات) ووضع يديه بين كل
 تكبيرتين تحت صدره (والاسرار)
 للقراءة ولولم لا الماصح عن أبي
 امامة رضى الله عنه ان ذلك من
 السنة (والتعوذ) للفتحة لانه من
 سننها ولا تطويل فيه (دون
 الاستفتاح) والسورة وان صلى
 على غائب لان مبناها على التخفيف
 ما أمكن (ويشترط فيها شروط
 الصلاة) لانها صلاة ويشترط أيضا
 تقدم غسل الميت أو تيممه بشرطه
 لا تكفيه لكنه لكن تكرر الصلاة عليه
 قبل التكفين (ويصلى) جواز من
 يأتي (على الغائب) عن عمارة البلد
 أو سورها (و) على (المدفون)
 في البلد الماصح انه صلى الله عليه
 وسلم صلى على النجاشي بالمدينة يوم
 موته بالجحيزة فخرج بهم الى المصلى
 وصف بهم وكبر أربع تكبيرات
 وذلك في رجب سنة تسع وانه صلى
 على القبر وانما يصلى على من ذكر
 (من كان من أهل فرض الصلاة
 عليه يوم الموت) أي وقته لان غيره
 مستفل وهذه لا يتنفل بها فتمتنع

على الكافر والحائض وقت الموت
وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل
الغسل (الا النبي صلى الله عليه
وسلم) فلا تجوز الصلاة على قبره
كسائر قبور الانبياء عليهم الصلاة
والسلام للعنه صلى الله عليه وسلم
اليهود والنصارى لا يتخذهم قبور
أنبيائهم مساجد ولا نالهم تكفن أهلا
للقرض وقت موتهم (وأولى
الناس بالصلاة عليه) أي الميت
(عصباته) لانهم أقرب وأشفق
فيكون دعاؤهم أقرب للجابة
ويقدم منهم الأقرب فالأقرب
كأب ثم أبيه وان عـ لـ لـ لـ
الاصول أشفق ثم الابن ثم ابنه
وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لأب
ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ
لأب ثم عم ثم ابن العم كذلك وهكذا
ولو اجتمع ابناء عم أحدهما أخ لام
قدم لترحمه بقراءة الام وان لم يكن
لهما دخل هنا (ثم ذوو الارحام)
الأقرب فالأقرب فيقدم أبوالام ثم
بنو البنات على ما في الذخائر ثم
الاخ للام ثم الخال ثم العم للام
ولاحق هنا للوالى ولا لامام المسجد
وكذا لاحق للزوج أو السيدان
ويبدأ أحدهما من الأقارب والأقدم
على الجانب ولا لامرأة

فعلها مرة بعد أخرى ولا يمكنه لا يمنع فعلها وان لم يطلب قال في الايعاب فالتعليل به
لا يناسب المعلى وهو المنع قال وفي المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير
جنازة بخلاف صلاة الظهري يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب الخ (قوله على الكافر الخ)
كذلك التحفة والنهاية والاسنى والغرر والخطيب وغيرهم وتبرأ منه في فتح الجواد وبحرى
في الامداد والايهاب على انه كالمحدث فيصلى (قوله وعلى من بلغ أو أفاق بعده الخ) هذا
ضعيف والمعتمد في التحفة والنهاية وأقره شيخ الاسلام والخطيب والايهاب وغيرهم انه
يصلى فراجع الاصل ان أردته (قوله لا يتخذهم قبوراً انبيائهم مساجد) في التحفة أى
بصلاتهم اليها كذا قالوه وحيث تدفى المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر الآن يقال
اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه اه ووجه ذلك ان الدليل في الصلاة اليه كما فسروا
به الحديث والمدعى هو الصلاة عليه أى بان يصلى عليه صلاة الجنازة وفي قياس الصلاة
عليه على الصلاة اليه نظر اذ في الصلاة اليه التعظيم الذي لا يوجد في الصلاة عليه بدليل انه
يصلى على الفسقة وغيرهم عن لا يحافظه التعظيم وأما المنع من الصلاة اليه فهو خاص
بالانبياء وفي شرح التبهجة لشيخ الاسلام في دلالة الخبر على المدعى نظر اه ومع ذلك
فالذهب المنع كما علمته فيكون التعليل المطابق للمدعى ان لم تكن أهلاً للقرض وقت موتهم
كما ذكره الشارح كغيره بقوله ولا نالهم تكفن أهلاً للقرض وقت موتهم
عيسى صلى الله عليه وسلم لمن هو من أهل فرض الصلاة عليه حين موته وبحرى عليه
في التحفة خلافاً للنهاية وظاهر المعنى (قوله وأولى الناس الخ) ترد في التحفة في وجوب
الترتيب المذكور وأنبه ثم نقل كلام الروضة وقال هو ظاهر في الشافى وظاهر النهاية
وجوبه لكن قال سمى يكون الترتيب للندب م وقال ولا يعد على هذا أنه لو تقدم غير الاولى مع
رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقديم غيره حرم لأن فيه تقويت فضيلة على الغير يستحقها
بغير رضاه ثم قال لكن ظاهر القندب جواز تقديم الغير ولو أجنبياً لان الجميع مخاطبون
بهذا الفرض حتى الاجنبى م را سم على التحفة (قوله كالأب) في الروض أنابته قال
في التحفة بخلاف المستويين لا بد في الانابة من رضا الآخر (قوله وهكذا) أى على ترتيب
الارث في غير المسئلة الآتية في قوله ولو اجتمع الخ فان أخوا الام في الارث لا يقدم على
الآخر بل يأخذ السدس باخوة الام والباقي يكون بينهما بالسوية وصورة ذلك ان يأتي
شخص بابن من امرأة ثم يأتي أخوه منها بابن ولا أحدهما ابن من امرأة أخرى فابناء ابناء عم
ابن الآخر واحد هما أخوة لأمه ثم عند فقد عصبات النسب عصبات الولاء يقدم
المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق وهكذا ثم السلطان أنابته عند انتظام بيت المال ثم
ذوو الارحام (قوله على ما في الذخائر) في التحفة وله وجه وجيه وفي النهاية هو المعتمد
(قوله الاخ للام) هو هنا من ذوى الارحام وان كان في الارث من ذوى القروض (قوله
للوالى الخ) والقديم قال في التحفة والنهاية وبه قال الاثمة الثلاثة الاولى للوالى فامام

مع ذكر والا قدمت بترتيب الذكر السابق ولا لقاتل وعدو ونحوه ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الاسن في الاسلام على آفته منه بخلاف ما مر في سائر الصلوات لان الغرض هنا الدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة ويقدم العدل الحر الا بعدد على الفن الاقرب والافقه والاسن لانه اولى بالامامة لانها ولاية فان استووا ٩٧ في جميع ما ذكر وغيره كظافة الثوب

والبدن ونشأوا قدم واحد بقرعة ولو اوصى الميت بالصلاة لغير المقدم وان كان صالحا لغا لانما حق القريب كالارث (ولا يغسل الشهيد) ولو حاضا مثلا (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه لما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بتيابهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء غيرهم (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصلى عليه (من مات في قتال الكفار) أو كافر واحد ولم يبق فيه حياة مستقرة (بسيبه) ولو برح دابة لنا أولهم أو سلاحه أو سلاح مسلم آخر خطأ أو تردي بوهدة أو جبل أو جبل أو جهل ما مات به وان لم يكن به أو ردم لان الطاهر ان موته بسبب القتال بخلاف ما لو مات بغير سببه أو جرح فيه ومات به وبقي فيه بعد انقضاءه حياة مستقرة فانه ليس له حكم الشهيد فيما ذكر وان قطع عونه بعد كمن مات فجأة فيه أو معرض أو قتله أهل البغي أو اعتقه مسلم مطلقا أو كافر في غير قتال ويجب أن يزال عنه نجس غير دم وان

المسجد قالوا له قال الدمري وبه قال ابن المنذر وكثير العلماء (قوله مع ذكر) ولو أجنبيا كما في التحفة وغيرها (قوله بترتيب الذكر السابق) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة فتقدم الام وان علت ثم البنت وان سفلت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للاب وهكذا وفي التحفة وظاهر تقديم الخنثى عليها في امامته (قوله لغا) في الامداد ويندب لهم فيما يظهر من كلامهم اجازتها تقديم لغرض الميت (قوله أو كافر) في الایعاب أى محكوم بكفره ولو غيره كف فيما يظهر اه وفي شرح البهجة يعتبر في قتال الكافر كونه مباحا الخ (قوله بسيبه) أى القتال (قوله غير دم) أى دم الشهادة أما هو فان كان بالغسل فهو حرام والا فمكروه (قوله وان حصل بسبب الشهادة) في الامداد والنهاية كبول خرج بسبب القتل فلا يظهر ان المراد النجس الغير المذموم عنه (قوله ونحوها) أى آلة الحرب في التحفة والنهاية من كل ما لا يمتد لبسه للميت غالبا كخف وفروة وجبة محشوة نعم يظهر ان محله حيث كان ملوكا له ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزعه (قوله في ثيابه) علم منه عدم وجوب تسكفنه فيها وان كان عليها أثر الشهادة قال في الامداد ويتم عليها ان لم تسكفنه ثيابا سترت العورة ووجوب ان لم تسترها وسبقه اليه شرح المنهج وهو معنى على ما سبق عنهم ما في الشكفين من ان الواجب ستر العورة وأما الجمال الرملى فعنده سابغ البدن وجوبه وفى التحفة وغيرها لا يجاب أحد الورثة انزعها ان لاقت به لمصلحته اه الخ قال سم بخلاف جميع الورثة بدليل قوله ندبا ثم قال بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفينه في اللاتق مر وفى الامداد ما حرى لبسه لضرورة القتال أو مضطرب لبسه المحرم لذلك أو لم حاجة ونقيس في تكفينه امراف مع غيبة الوارث أو حجرة فلا يكفن فيه بل ينزع كما يحسنه الاذرى الخ وفى الاصل هنا مما يتعلق بالشهادة بغير قتل الكفار ما تنبى مراجعته (قوله بعد انفصاله) قيد في الاختلاج فقط وقدرأت في كلام كثيرين تقييده بصورة ظهور أمارات الحياة بنحو الاختلاج وما نحو الصياح فهو يفيد يقين الحياة وان كان قبل تمام الانفصال بالنسبة لنحو الصلاة عليه لانه أمارات ظهورها وكلام الشارح في هذا الكتاب يؤهم كما ترى جعل الصياح من أمارات الحياة وتقييده بعد الانفصال وذكر في الاصل هنا عبارات كثيرة تفيد ما ذكرته فراجعها منه ان أردتها ثم قلت وانما لم ينبه الشارح في هذا الكتاب على أن الصياح يفيد يقين الحياة لان الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياة أو أمارتها بعد التقييد بعد الانفصال في صورة ظهور الامارة وانما احتاج للفرق بينهما من تعرض لذكر الاقوال الضعيفة على ان الشارح

١٣ بافضل فى حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سببها وان أدت ازالة ذلك الى ازالة دمه لانه ليس من أثر العبادة ويندب أن ينزع عنه آلة الحرب ونحوها وأن يكفن في ثيابه المملوطة بالدم (ولا يصلى) (على السقط) أى تحرم الصلاة عليه (الا اذا ظهرت أمارات الحياة) بصياح أو غيره (كالاختلاج) بعد انفصاله

فوجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه لتيقن حياته أو ظهور أماراته أو صح إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ويعمل) ويكفن ويدفن وجوبا فيه أماره حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أوسع بابا منها الذي يفعل به ما ذكره الصلاة أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن يندب أن يوارى بحرقه وأن يدفن

٩٨

قد نبه على ذلك بقوله لتيقن حياته الخ وقد جرى الشارح به الشيخ الاسلام على اعتبار وجود أماره الحياة بعد الانفصال قال في التحفة فافقنا بعضهم في مولود تسعة أشهر لم يظهر فيه شيء من أماره الحياة أنه يصلى عليه انما ياتي على الضعيف المقابل وذكر في الابعاب أنه تحرم الصلاة عليه إذا لم تظهر فيه أماره الحياة وإن بلغ غايه مدة الحمل أو أكثره وذهب الجلال الرمي واتباعه وكذلك الخطيب الشربيني إلى أن النازل بعد تمام ستة أشهر ليس بسقط فيجب فيه ما يجب في الكبير سواء أعلمت حياته أم لا ونقله في النهاية عن افتاء والده (قوله وصح) في التحفة على كلام فيه اه وقد ضعفه النووي لكن الحديث له طرق فاعمل من صححه به الله كما تم نظر لذلك (قوله حدثني الروح فيه) أي أن ظهر فيه مذاق آدمي كما قديمه قال في شرح المنهاج وإن لم يظهر خلقه من ستره بحرقه ودفعه ثم قال والعبرة فيما ذكر بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره فتعبر بالاصل يلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمي عندها وعبر بعضهم بزمن إمكان نفع الروح وعدمه وبعضهم بالخطيط وعدمه وكلاهما وإن تقاربت فالعبرة بما قلناه اه

* (فصل في الدفن) *

(قوله ويجب تقديم الصلاة عليه) أي الدفن في التحفة فإن دفن قبلها ثم كل من علم به ولم يعذر وتسقط بالصلاة على القبر أي لأنه لا ينسب للصلاة عليه (قوله وبسطة) أي بأن يقوم فيه ويسط يديه مرتفعة (قوله أربعة أذرع الخ) صححه النووي وصحح الرافعي أن ذلك ثلاثة أذرع ونصف وأشار الشارح بما ذكره إلى الجمع بين قوليهما (قوله قبل بلاء الميت) أي جميع أجزائه الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الأرض أما بعد بلاءه فيجوز نبشه والدفن قال في التحفة ونحوه النهاية بل تحرم عمارة وتسوية ترابه في مسبله قال بعضهم إلا في نحو صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز وإن انحى ويؤيده تصريحهما بجواز الوصية بعد أماره قبور الصالحين أي في غير المسئلة الخ قال سم قول الشارح أي في غير المسئلة فيسه نظر نعم ينبغي أن يتقيد بجواز البناء بأن يكون فيما يمنع النبش فيه وفي الابعاب المراد بعمارتها حفظها من الدراسة لا تجديدي بنائها مما مروى في لازعي الحاق شهيد المعركة هؤلاء اه وفي التحفة في الوصية ونحوه على قبر نحو عالم في غير مسبله وتسوية قبره ولو لم يأت المسئلة لا بناؤه ولو بغيرها أي المسئلة للنهي عنه (قوله أو غير القبلة) في التحفة والنهاية وإن كان رجلا له إليها خلافا للمتولى فينبش حتما لم يتغير ويوجهه المسئلة فإن تغير فلا اه واعتمد في الابعاب مقالة المتولى وبوافقه كلام الامداد (قوله متولى) في التحفة ولو من التركة وإن قل وتفسير الميت ما ليس محمالا كد وتقييد المذهب بطلابه رده في شرحه بانهم لم يوافقوه عليه الخ قال في الابعاب وفارق ما يأتي

فوجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه لتيقن حياته أو ظهور أماراته أو صح إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ويعمل) ويكفن ويدفن وجوبا فيه أماره حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أوسع بابا منها الذي يفعل به ما ذكره الصلاة أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن يندب أن يوارى بحرقه وأن يدفن

* (فصل في الدفن) *

ويجب تقديم الصلاة عليه (واقول الدفن حفرة تسمى راحة وتجرسه من الساع) لأن حكمه الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار راحته المستلزم للتأذي به واستعداد جريحته فاشتترط حفرة تمنعهما ومن ثم لم تكف الفساق وإن منعت الوحش لأنها لا تكتم الريح وتخرج بالحفرة ما لو وضع على وجهه الأرض وبقي عليه ما يمنعهما فإنه لا يكفي إلا أن تعذر الحفر كما لو مات بسفينة والساحل بعيدا وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البحر ويجوز أن يثقل لينزل إلى القرار (واكله) قبر واسع لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وضابط ارتفاعه الأكل (قائمة وبسطة) أي قدره ما من معتدل الخلقة (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليد وهي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود

(ويحرم نبشه) أي القبر (قبل بلاء) الميت لا دخل ميت آخر أو غير ذلك احتراماً لصاحبه (الاضروية) في كائن دفن بالظاهرة أو غير القبلة أو في توب مغصوب أو أرض مغصوبة أو سقط في القبر مقتول فيجب

النَّشْءُ فِي الْأَوَّلِينَ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي
الثَّالِثَةِ وَأَنْ تَغْيِيرُ بِخِلَافِ مَا لَوْ دُفِنَ
بِلَا كَفْنٍ أَوْ فِي حَرِيرٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَشُ
لِحُصُولِ السَّرِّ الْمَقْصُودِ مِنَ الْكَفْنِ
وَحَرَمَةِ الْحَرِيرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَوْ بَلَّغَ مَا لَمْ يَغْيِرْهُ وَجِبَ النَّشْءُ
وَشَقَّ جَوْفُهُ أَنْ تَطْلُبَ الْمَالُوكُ وَكَذَا
يَجِبُ شَقُّ جَوْفٍ مَنْ مَاتَ وَفِيهِ
جَنَيْنٌ وَجَبَتْ حَيَاتُهُ وَبِنَشْءٍ أَيْضًا
أَنْ لَحَقَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ نَحْوُ نَادَاةٍ أَوْ
سَبِيلٍ أَوْ دَفْنٍ كَافِرٍ بِالْحَرَمِ أَوْ حَتِّبٍ
لِمُشَاهَدَتِهِ لِلتَّعْلِيقِ عَلَى صَفَةِ قَبْرِهِ
أَوْ لِيَكُونَ الْقَاتِلُ يَلْحَقُهُ بِأَحَدٍ
الْمُتَنَازِعِينَ فِيهِ

* (بَابُ الزَّكَاةِ) *

وهي لغة التطهير والاصلاح
والنماء والممدح وشرعاً اسم لما
يُخْرَجُ عَنْ مَالِ الْوَبْدِ عَلَى وَجْهِهِ
مُخْصُوصٌ

* (خَاتَمَةٌ) *

فِي الْخُفَّةِ مَا نَصَحَ فَائِدَةٌ وَرَدَّ أَنْ مَنْ
مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا أَمِنْ مَنْ
عَذَابِ الْقَبْرِ وَقَتْنَتَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ
أَنَّهُ لَا يَسْتَلُّ وَأَعْلَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ صَحَّ
عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَنْ
صَحَابِيٍّ أَذْمَنَ لَهُ لَا يُقَالُ مَنْ قَبِلَ
الرَّأْيَ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ شَيْئًا يَسْتَلُّ
مَنْ مَاتَ فِي رَمَضَانَ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ
لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ اهـ وَقَوْلُهُ
وَرَدَّ الْخُفَّةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَاحْمَدُ
وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِلَفْظِ كَتَبَ
لَهُ ابْرَ شَهِيدٍ وَوَقِيَ قِسْمَةَ الْقَبْرِ قَالَ
السَّيْوِيُّ فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَلُّ

فِي الْإِتْلَاعِ بَانَ فِيهِ بِشَقِّ جَوْفِهِ اهـ (قَوْلُهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ) بَنَتْ أَوْ قَطَعَ وَظَاهِرُ أَنْ
مَحَلَّهُ فِيمَنْ يَجِبُ غَسْلُهُ فَيُعَمَّمُ بِشَرْطِهِ بِخِلَافِ شَوْهِدٍ عَنْ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ (قَوْلُهُ وَأَنْ تَغْيِرَ)
وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ فَلَوْ عِبَّرَ الشَّارِحُ بِمَا يَشْمَلُهُ لَكَانَ أَوْلَى قَالَ فِي الْخُفَّةِ نَعَمْ أَنْ لَمْ يَكُنْ
قَعْمٌ غَيْرُ ذَلِكَ الثُّوبُ أَوْ الْأَرْضُ فَلَا لِأَنَّهُ يُوْخَذُ مَنْ مَالَهُ كَقَهْرٍ أَوْ دَفْنِهِ فِي مَسْجِدٍ كَهُو
فِي مَغْصُوبٍ فَيَنْبَشُ وَيَخْرُجُ مُطْلَقًا وَفِي الْأَيْعَابِ أَنْ يَجُوزَ النَّشْءُ لِإَخْرَاجِ الثُّوبِ أَنْ ظُنَّ
بِقَاوَةِ مَقْتُوٍّ أَوْ الْأَعْيُنِ الْقَبِيحَةِ وَيَنْدُبُ لِلْمَالِكِ الْمَسَاحِمَةَ وَيَكْرَهُ لَهُ طَلَبُ نَبَشِهِ (قَوْلُهُ
مَا لَمْ يَغْيِرْ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَالُهُ قَالَ فِي الْخُفَّةِ فَلَا يَنْبَشُ قَبْرُهُ لِإَخْرَاجِهِ الْإِبْعَادُ بِلَا نَبَشٍ (قَوْلُهُ أَنْ
تَطْلُبَ الْمَالُوكُ) فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ حَرَمَ النَّشْءُ قَالَ الرَّكْشِيُّ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ عَنْ مَحْتَاظِهِ
(قَوْلُهُ أَنْ تَطْلُبَ الْمَالُوكُ) فِي الْخُفَّةِ وَأَنْ غَرِمَ الْوَرِثَةُ مِثْلَهُ أَوْ قِيمَتُهُ مِنَ التَّرَكَّةِ أَوْ مِنْ
مَالِهِمْ وَأَعْقَدَهُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَخَالِفًا فِي ذَلِكَ فِي الْمَغْنَى وَالنَّهْيَةِ (قَوْلُهُ رَجَبَتْ
حَيَاتُهُ) فِي فَتْحِ الْجَوَادِ يَقُولُ الْقَوَائِلُ لِبَلَاوَةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ الْخُفَّةِ قَالَ فِي الْخُفَّةِ فَإِنْ لَمْ تَرَجَّ
حَيَاتُهُ أَخْرَجَتْهَا حَقَّ عَمُوتٍ وَمَا قَبْلَ أَنْ يُوْضَعَ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِعَمُوتٍ غَلَطَ فَاحْشٌ فَلْيَحْذَرِ
(قَوْلُهُ كَافِرٍ بِالْحَرَمِ) هَذَا مَحَلُّ الْجَزَاءِ فَرَأَجَعَهُ مِنْهَا (قَوْلُهُ لِمُشَاهَدَتِهِ لِلتَّعْلِيقِ) أَيْ كَأَنَّ
عَلَّقَ الطَّلَاقَ أَوْ النَّدْرَ وَالْعَتَقَ بِصَفَةِ فِيهِ فَيَنْبَشُ لَعَلَّهُمْ يَأْذُرُكَ فِي الْأَصْلِ هُنَا كَلَامًا
طَوِيلًا لَا يَنْبَغِي مَرَاجَعَتُهُ ثُمَّ قُلْتُ فِيهِ وَقَدْ تَطْمَعُ بَعْضُ ذَلِكَ الْقَبِيحَةِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ
فِي قَوْلِهِ

يَحْرُمُ نَبَشُ الْمَيِّتِ إِلَّا فِي صُورٍ * فَهِيَ كَهَامٍ مَنظُومَةٍ تَقَى عَشْرَ
مَنْ لَمْ يَغْسَلْ وَالَّذِي قَدْ بَلَّيَا * أَيْ صَادَرَتْ بِأَوْ كَذَا أَنْ وَوَرِيَا
فِي أَرْضٍ أَوْ ثُوبٍ كَلَاهُ مَا غَصِبَ * أَوْ بِالْعَمَلِ سِوَاهُ وَطَلَبَ *
* أَوْ خَاتَمٌ وَنَحْوُهُ قَدْ وَقَعَا * فِي الْقَبْرِ أَوْ لِقَبْرِهِ مَا أَضْجَعَا
أَوْ يَدْفَنُ الْكَافِرُ فِي أَرْضِ الْحَرَمِ * أَوْ يَتَدَاخَى أَثْنَانِ مِثْلَ يَطْمُ
أَوْ يَلْحَقُ الْمَيِّتَ سَبِيلُ أَوْ يَدَى * أَوْ مَنْ عَلَى صُورَتِهِ قَدْ شَهِدَا
أَوْ جَوْفُهَا فِيهِ جَنَيْنٌ يَرْجَى * حَيَاتُهُ فَوَاجِبٌ أَنْ يَخْرُجَا
أَوْ قَالَ أَنْ كَانَ جَنِينًا ذَكَرَ * فَطَلَقَهُ وَالضَّعْفُ لِلْأَثْنِ اسْتَقَرَّ
فِي دَفْنِ الْمَوْلُودِ قَبْلَ الْعِلْمِ * بِمَالِهِ هَذَا تَعْلَامُ النِّظَمِ *
* وَالْجَدُّ لِلَّهِ وَصَلَّى دَائِمًا * عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدُ وَسَلَامًا
وَالْأَلُّ وَالْحَبِّ جَمِيعًا مَا هُمَا * غَيْثٌ وَلَا حَالُ الْبَرْقِ فِي جَوْ السَّمَاءِ

* (بَابُ الزَّكَاةِ) *

(قَوْلُهُ التَّطْهِيرُ) أَيْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا أَيْ طَهَّرَ نَفْسَهُ مِنَ الْإِدْنِ
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ بَعْنُ الْإِصْلَاحِ أَيْ مِنْ أَصْلَحِيهَا (قَوْلُهُ وَالنَّمَاءُ) كَمَا يُقَالُ
زَكَالْزَرْعُ إِذَا نَمَا (قَوْلُهُ وَالْمَدْحُ) وَمِنْهُ فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ أَيْ لَا تَعْدَحُوهَا وَتَعْمَى

وهي أحد أركان الإسلام ومن ثم يكفر جاحداً على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقابل قهراً (لا تجب الزكاة إلا على الحر) ولو لم يعض ملك ببعضه الحر فصاحباً بخلاف الرقيق لأنه لا يملك وإن ملكه سيده ولا زكاة على مكاتب أضعف ملكه ولا على سيده لأنه ليس مالكاً (المسلم) ولو غير مكلف كالصبي والمجنون للغير الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بلزومها للغير المكلف أنها تلزم في ماله متى يلزم الولي الذي يعتقد وجوبها في مال المولى إخراجها من ماله أما الكافر فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا آمن على كفه طوبى لها في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ويوقف الأمر في مال المرتد فإن مات مرتداً بان أن المال له من حينها والأخرج الواجب في الردة وقبلها (غير الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف له لأنه لا ثقة بوجوده فضلاً عن حياته ويشترط أيضاً كون المالك معيناً فلا زكاة في ربيع موقوف على نحو الفقراء والمساجد كما يأتي لعدم تعيين المالك بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة

المخرج المذكور بالزكاة لوجود تلك المعاني كلها فيه لأنه يطهر المخرج عنه عن تدنسه بحق المستحقين والمخرج عن الأثم ويغنيه ويصلحه ويقويه من الآفات ويعدده (قوله أركان الإسلام) أي الخمسة المذكورة في حديث بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان (قوله على الإطلاق) أي بان أنكر أصلها من غير نظر لأفرادها أو في القدر المجمع عليه أي بأن أنكر بعض جزئياتها المجمع عليها ومخرج بالمجمع عليها المختلف في وجوبها كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة فلا يكفر جاحداً فيها (قوله وإن ملكه سيده) فيكون باقياً على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله على مكاتب) أي في ماله فإن زالت الكتابة بنحو أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها (قوله ولا على سيده) أي في الدين الذي على المكاتب سواء كان بسبب الكتابة أم بغيرها كما شملته عبارة نعم لو أحال المكاتب سيده بالجموع على شخص صح ووجب فيه الزكاة (قوله لأنه) أي مال المكاتب ليس ملكاً للسيد (قوله على المسلمين) المراد زكاة المال أما زكاة البدن فتجب على الكافر زكاة من تجب عليه مؤتمنه من المسلمين كما سيصرح به الشارح في زكاة الفطر (قوله الذي يعتقد وجوبها) وإن كان المولى عليه لا يعتقد وجوبها كخفي ويجب على الولي الخفي أن يؤخرها السكاه فيصبر بها ولا يخرجها فيغرمه الحاكم وينبغي للشافعي أن يحتاط باستحكام شافعي في إخراجها حتى لا يرفع الخفي فيغرمه وفي التحفة لأخرها المعتقد للوجوب أثم ولزم المولى عليه ولو خفياً فيما يظهر إخراجها إذا بكل الخ ومعلوم أنه الآن لا حاكم في هذه البلدان شافعي فيرفع الشافعي أمره إلى الخفي ليحكم عليه بعدم الإخراج قال سم ومع وجوب امتثاله ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة رأساً نعم إن تصور حكم بان ادعى المستحق المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يبعد سقوطه (قوله والا) أي أن عادى الإسلام أخرج الواجب ويجزئه الإخراج في حالة الردة كما في التحفة وانتهاية وغيرها ما قال في التحفة ويعتقر عدم النية على ما مر في الفطرة (قوله وقبلها) الواجبة عليه في الإسلام قبل الردة تؤخذ من ماله مطلقاً كما صرحوا به (قوله لا ثقة بوجوده) زاد في التحفة ومن غلة بحث الاسنوي أنه لو انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم اه وأقره الخطيب في شرح التنبية كشيخ الإسلام في الاسنوي لكنه في الغرر قال قديماً بل يتجه أنها تلزمهم كما تلزم البائع فيما إذا قلنا المالك موقوف بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسح وفرق مرنى النهاية بين ما هنا ووقف المالك في زمن الخيار وبحث في فتح الجواد لزوم على بقية الورثة قال كما بينته في الأصل وفي الإمداد ما ملخصه لو مضى حول بعد الموت وقبل قبول الموصي له لازكاة عليه ثم قال ولورد الموصي له في وجوب الزكاة على الورثة ما تقر (قوله في ربيع موقوف) خرج به عين الموقوف

ويجب على من ذكر بالشروط الانسية وان كان عليه ديون بقدر ما في يده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة أو ستة لأنها إما زكاة نقد وهي زكاة القطر وإما زكاة مال وهي إمامة علة بالعين وهي زكاة النعم والمشتريات والتعدين والركاز والمعدن وإمامة علة بالقيمة وهي زكاة التجارة (الاول النعم) وهي الأبل والبقر والغنم الانسية فلا تجب في غيرها حتى المتولد منها ومن غيرها بخلاف المتولد منها كالتولد بين الأبل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف أبويه ولو وجوبها شروط منها النصاب (ففي كل خمس من الأبل إلى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة أو جذع ضأن له سنة) أو جذع قبل تمامها (أو ثنية معز أو ثقي له سنتان) كما ملنا وانما أجزأ الذكركهنا الصدق اسم الشاة به في الخبر إذاؤها للوحدة لا للتأنيث وشروط الشاة هنا ان تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها

١٠١

قيمة وان تكون صحيحة وان كانت أبله مرأوا علم من كلامه انه يجب في العشر شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض) وهي ما (لهما سنة) كاملة سميت بذلك لأن أمها أن لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل وتجزئ في أقل من خمس وعشرين وان زادت قيمة الشياه عليها (أو ابن لبون) ولو خنتى وهو ما (له سنتان) وانما تجزئ (ان فقدها) أي بنت المخاض بأن لم يملكها أو ما ~~ملكها~~ معيبة أو مخصوبة وبغير زعن تخليصها أو مروهنة بموكل ولا فرق بين ان تسأوى قبضة ابن اللبون قبضة بنت المخاض أو لا ولا يكلف تحصيلها بشراء أو غيره ويجزئ ما فوق ابن اللبون كالحق بالأولى لا ابن المخاض لأنه لا جابر فيه بخلاف ابن اللبون وما فوقه لأن

فلا زكاة فيه مطلقا (قوله الانسية) كذلك الامداد والنهاية وفي التحفة تقييد الغنم بالاهلية غير محتاج اليه لان الظباء انما تسمى شياه البر لا غنم الخ (قوله منها ومن غيرها) أي كالتولد بين البقر والانسي والوحشى (قوله أخف أبويه) وهو البقر في صورة الشارح (قوله صحيحة) في التحفة فان لم يجد صحيحة فرق قيمتهادواهم ثم قال ويجزئ ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب أي فلم يجده ولا بالثمن خيرا للدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه الخ (قوله وتجزئ في أقل الخ) فابن لبون عند فقدها كما في التحفة ونقله في شرح الارشاد وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي البهجة وصرح به في الانسي ويحرم عليه الزيادة في حواشي المنهج وسم في شرح أبي شجاع ونقل الشوبري عن الشيخ غير قاطع اجزاء ابن اللبون ولو مع وجود بنت المخاض وظاهر الخطيب والجمال الرمى عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا قال في التحفة فلو أخرجه عن خمس مثلا وقع كلفه فرضا لعدم تجزئيه بخلاف مسح كل الرأس الخ قال في النهاية الضابط لذلك ان ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض فرضا والباقي نقلا (قوله أو ابن لبون) له اخراج بنت اللبون مع وجود ابن اللبون ان لم يطلب جبرانا تحفة (قوله بأن يملكها) أي عند ارادة الاخراج وهنا كلام في الاصل ينبغي مراجعته (قوله ويجزئ عن تخليصها) أي بان كان فيه كلفة لها وقع (قوله بموكل) مطلقا وبجمال ويجزئ عن تخليصها (قوله لم يجز ابن اللبون) وله صعود معها الا في مع أخذ الجبران (قوله حاملا) فان أخرجهما قبلت اذا حمل ليس عيبا في البهائم (قوله حقة) يجزئ عنها بنتا لبون وعن الجذعة حقتان أو بنتا لبون لاجزائهم ما عازاد (قوله وفي كل خمس حقة) لو اتفق فرضان كما تقي بهما فانه خمس أربعينات وأربع خمسينات فان وجد اجماله تعين الا غبط للمستحقين من غير الكرامة حيث لم تكن أبله كلها كراتهم وان وجد أحدهما كاملا أخذوا لم يوجد بهما أحدهما كاملا فلما لك تحصيل ما شاء منهم ما وفي حواشي المنهج للعلبي قال شيخنا ظاهر كلامهم هذا

فضل السن يجبر فضل الأنثى ولو كانت عنده بنت مخاض كريمة لم يجز ابن اللبون لقدرته عليها ولا يكلفها الا ان كانت أبله كلها كراما ولا يكلف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من الأبل (بنت لبون) وهي التي تم (لها سنتان) سميت بذلك لان أمها أن لها ان تضع ثانيا وتصور بذات لبن (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لها ثلاث) من السنين سميت بذلك لانها استحققت الركوب أو طرق الفعل (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المجبة وهي التي تم (لها أربع) من السنين سميت بذلك لانها اجذعت مقتم اسنانها أي اسقطته (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان) وكذا في مائة وعشرين وبعض واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة)

والحاصل ان نبات اللبون الثلاث تجب في مائة واحدة وعشرين وتسعة الى مائة وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حقيق في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين ما ذكر في مائة واربعين بنت لبون وحقة في مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا والاصل في جميع ما مر كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كتبه لانس لما وجهه الى البصرين على الزكاة (ومن فقد واجبه) كأن فقد بنت اللبون وعنده ست وثلاثون فان شاء حصلها وان شاء (معد الى اعلى منه) بدرجة كالخقة (وأخذ) جبرانا أعني (شاقين كالأضحية) يعني يجزئان في الأضحية بان يكون لكل من الضأنتين سنة أو لكل من الماعزتين سنتان وتجزئ ضأننة لها سنة وماعزة لها ١٠٢ سنتان (أو عشرين درهما) نقرة خالصة (اسلامية) وهي المراد بالدرهم

في الاسنان المذكورة انها للتهديد الخ (قوله كتبه لانس) يفت لفظه في الاصل (قوله نقرة) أي فضة (قوله أنزل) ظاهره ليس له الجمع بين الصعود والنزول كما اذا لزمه بتساويون فنزل عن احدهما البنت الخاض ومعد عن الاخرى وهو الذي يحتمل في الخقة وأقر في الامداد الرركشي على الجواز حينئذ ونقله القليوبي عن شيخه وأقره (قوله خيرة المعطى) أي بين كون الجبران شاتين أو عشرين درهما (قوله اظاها خبر اناس الخ) يفت في الاصل (قوله بيت المال) أي يصرف الامام الجبران منه فان تعذر في مال المستحقين كما في الروض والامداد قال سم في شرح أبي شعاع لكن قضية نص الام ان محله ما يقبضه من الزكاة وجرى عليه صاحب البحر وغيره اه (قوله في دفعه وأخذه) المراد باخذه طلبه وان كان المالك لا تلزمه الموافقة اذا خيرة اليه (قوله في تلك الجهة) أي التي اختار المالك العدول اليها فلو كان واجبه بنت لبون مثلاً لم يجز له الصعود الى الجذعة الا ان فقد الخقة فيجوز حينئذ وان وجد بنت مخاض لان الجهة التي اختارها الصعود ولا أقرب عنده في جهته منها وبنت الخاض وان كانت أقرب لكن جهتها النزول ويقاس على ذلك النزول أيضاً (قوله بأكثر من درجتين) أي فلا يجوز الا اذا فقد ما هو أقرب منها من الجهة التي اختار العدول اليها ونهاية الصعود النقية وهي بنت خمس سنين فيجوز أخذ جبران اذا دفعها بديل جذعة فقد ها ولا جبران مع أخذ ما فوقها ونهاية النزول بنت المخاض (قوله من بابه عيب) ظاهره وان رآه الساعي مصلحة وجرى عليه في النهاية والتقليوبى لكن في الاسنى والمغنى والتكنة والامداد ومسم الاجزاء حينئذ أما النزول مع دفع الجبران فجاز لان المالك حينئذ متبرع بالزيادة وله العدول الى سليم مع طلب الجبران كما صرحوا به تعالى للاستوى والله أعلم

(فصل في واجب البقر)

(قوله أو تبعة) معطوف على قرله في المتن تبيع (قوله مسنة) ويجزئ عنها تبيعان باروا (قوله لما صح الخ) فيه ما ينسب في الاصل (قوله ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة) يجري فيه مقررته في ما تبي به من تعين الاغبط تارة وعدمه أخرى

الشرعية حيث أطلقت نعم ان لم يجدها أو غلبت المغشوشة اجزأ منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة دراهم الا ان كان الاخذ هو المالك ورضى بذلك والخيرة فيه للمعطى وهو الساعي (أو أنزل الى أسفل منه) أي ان الواجب بدرجة كبت مخاض في المسال المذكور (وأعطى بخبرته) جبرانا أعني (شاتين أو عشرين درهما) وانما كان المدار على خيرة المعطى من المالك أو الساعي اظاها خبر اناس الذي في البخاري وغيره ومصرفه بيت المال فان تعذر في مالهم وعلى الساعي العمل بالمصلحة لهم في دفعه وأخذه ولا يجوز ان يصعد درجتين يجبرانهما مع امكان درجة في تلك الجهة لعدم الحاجة اليهما بخلاف ما اذا تعذرت الجهة القري في جهة المخرجة فقط كما لم يجز من رجبت عليه الخقة الا بنت مخاض حيث أراد النزول أو من لم يسه بنت اللبون الا جذعة حيث أراد الصعود وكذا

يقال في حال الصعود بأكثر من درجتين نعم له صعد درجتين مطلقا اذا قنع بجبران واحد ولا يصعد له من بابه عيب لانه * (فصل للتفاوت بين المسلمين وهو فوق النقصات بين المعينتين * (فصل في واجب البقر) ولا تنفى فيها حتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبيع) ذكر وهو ما (له سنة) كامله سمي تبيعا لانه تبيع أمه (أو تبعة) أتى وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجزئ فيها الذكر لكن الاثنى أفضل (وفي أربعين منها) مسنة (وهي ما لها سنتان) كاملتان سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما صح عن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك لما بعته الى اليمن (وفي ستين تبيعان ثم) يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة وقس على ذلك

وليس هنا ولا في زكاة الغنم معهود ولا نزول بجبران * (فصل في زكاة الغنم) * ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة شاة) ويستمر ذلك (الى مائة واحد وعشرين فثلاثان) فيها وما دونها ١٠٣ كائة وعشرين وبعض شاة فيها شاة

واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشياه (ثلاث) منها (وفي أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة) من الضأن (شاة) جذعة منه وهي مالها سنة ومن المعز شاة ثمة منه وهي مالها سنتان الخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجزئ نوع عن آخر الارباعية القيمة

(فصل في بعض ما يتعلق)

بعامر (ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك) أي جميع ما مر وذلك للخبر الصحيح ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار أي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الاضحية لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها إلا ما يحل بالمالية (الا اذا كانت ثمة معيبة كلها) فيؤخذ منها حينئذ معيب ولا يكلف صحيحا لان فيه اضرارا به (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المريض الا اذا كانت ثمة كلها مريضة فيؤخذ منها مريض ولا يكلف صحيحا لذلك ويجب ان يكون ذلك المعيب أو المريض متوسطا بين الحقين (ولا يجوز أخذ المذكور الا فيما تقدم) في قوله ففي كل خمس الخ (والا اذا كانت كذا كورا) فيخرج ذكراتها ثم لا علمه لبناء الزكاة على التخفيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين بالقسط لئلا يسوي بين النابين

(فصل في زكاة الغنم)

(قوله الارباعية القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج الواجب من النوع الذي هو الاصل كان تساوى قيمة ثمة المعز وجذعة الضأن وتبيع العراب وتبيع الجواميس فان اختلف نوع ماشيته أخرج ماشاهم ما مقسطا عليهم بالقيمة رعاية للبعائين فان وجد عنده ثلاثون عنزا وعشرين نجحات أخذ عنزا أو نجمة بقيمة ثلاث أرباع عنز مجزئة وربع نجمة مجزئة وفي عكسه ثلاث أرباع نجمة وربع عنز والخبرة للمالك فلو كانت قيمة عنز غير مجزئة ديناراً ونجمة مجزئة دينارين لزمه في المثال الاول عنزاً ونجمة قيمته ديناراً وربع وقس على ذلك وخروج ما ذكر اختلاف الصفة مع اتحاد النوع فانه حيث لا نقص يجب اغبطها بلا مراعاة قيمة لاتحاد النوع هنا فلو كان بعض نعمة مينا وبعضها سمن أخذ الا غبط الذي هو الاسمر أما اذا كان في بعضها نقص فسيأتي في كلامه انه يؤخذ كامل بالقسط فلا يؤخذ حينئذ اغبطها بل يؤخذ سليم متوسط بين المعيب والسليم باعتبار القيمة والله أعلم

(فصل في بعض ما يتعلق بعامر)

(قوله هزيمة) هي الكبيرة التي سقطت أسنانها والعوار قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري يفتح العين وألف بعد الواو أي معيبة بما ترتبه في المبيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الخ وفي القاموس العوار مثله العيب والخرق والشق في الثوب اهـ (قوله عيب المبيع) هو كل ما ينقص العين أو القيمة نفصاً يقوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه وعيب الاضحية ما يؤثر رداعة اللحم أو ينقصه قال القليوبي في حواشي الحلي علم بما ذكر ان عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع (قوله متوسطا) في التحفة لومالك خمساً وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الاجود وأخرى دونها تعينت هذه لانها الوسط الى أن قال ويؤخذ ابن لبون خنثى عن ابن لبون ذكر مع أن الخنثوية عيب في المبيع اهـ ولو تمحضت خنثا في قال الشوبري لم يجز الاخذ منها لاحتمال ذكورة المأخوذ وأتوخته أو عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها (قوله الخ) أي الى قوله الى عشرين الثاني ابن اللبون أو الحق عند فقد بنت المخاض بدلا عنها الثالث التبيع في ثلاثين من البقر والتبيعان بدلا عن المستمة الرابع ابن اللبون أو الحق عمادون خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المخاض ايضا الخامس ما ذكره المصنف بقوله والا اذا كانت كلها ذكورا الخ ففي هذه الخمس الاحوال يجزئ الذكور في الزكاة (قوله أكثر قيمة الخ) فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خمسان وخمس خمس هذا ان قلنا بأن واجب الخمسة والعشرين الذكور ابن لبون وجر وعلبه في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها وما اذا قلنا واجبه ابن مخاض ونقله في الایعاب عن تصريح كثيرين وجرى عليه الشوبري

في حواشي المنهج فلا تعتبر النسبة المذكورة حينئذ (قوله لا فرض فيه) اختلاف
 في المراد منه في الابل فقبل ان تكون دون كل فرض بأن لم تبلغ فرضاً من القروض
 اما اذا بلغت عنده بنت مخاض وكان واجبه بنت لبون فانه يخرجها ويخرج معها جبارنا
 أو حقة فجبارنا وهو ~~كذا~~ وجرى عليه في العباب وأيده في الایباب وذكره في الروضة
 واعتمده سم في شرح أبي شجاع والشو برى وغيرهما وفهم شيخ الاسلام في الاسنى من كلام
 الروضة ان المراد ما وجب على المالك لا ما وجب في الزكاة من الاسنان فيخرج ذلك بلا
 جبران وجرى عليه الشارح في الامداد والاول أوجه (قوله وقد تم حولها) أي الامهات
 بعد موتها اما اذا ماتت بعد تمام حولها فبقي حولها على حول الامهات الثاني لا الاول كما
 أوضحته في الاصل (قوله من صغار المعز) قال سم في شرح أبي شجاع وكل معز في ذلك البقر
 كأن ملك أربعين فصاعدا منها اه أي لان واجبه المسنة وهي ابنة ستين كثيفة المعز
 واستشكل وجوب الزكاة في الصغار مع ان السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة لا يتصور
 فيها وأجيب بفرض موت الامهات قبل آخر الحول بزمن لا تشرب الصغار فيه لبناء ملوكا
 اه زيادي في حواشي المنهج ونحوه الحلبي في حواشيه أيضا وفي الامداد اشتراط السوم
 خاص بغير النتاج التابع على أن اللبن كالكلال لانه ناشئ منه بل لا يشترط في الكلال الاباحة
 مطلقا كما يأتي اه وذكره مع زيادة في الایباب (قوله الامايجي زى في البكار) أي
 جذعة ضأن أو ثنية معز (قوله او كبير وصغير) قال سم لملك مائة من البكار فتجب
 قبل تمام الحول أحد وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن يساويا مائة جزء
 من كبيرتين واحد وعشرين جزءا من صغيرتين (قوله أو أكثر) فان كان السكامل دون
 القرض ~~كما~~ متى شاة فيها كاملة فقط أجزأته كاملة بالقسط وناقصة (قوله مع اعتبار
 التقسيط) في العباب متى قوم نصاب الصيغة المؤداة ربع عشر القيمة كفي فلتبلغ قيمة
 شاة مائة واحد وعشرين جزءا من مائة واحد وعشرين جزءا من قيمة الكل وتبلغ
 قيمة ناقصة خمس وعشرين جزءا من خمسة وعشرين جزءا من قيمة الكل وكذا بقية النصب
 وواجبها مائة قرض ثم قال ومن له من الابل ثلاثون نصفها كوامل وقيمة كاملها أربع دنانير
 وناقصة ديناران لزمه بنت مخاض كاملة بقيمة نصفي كاملة وناقصة وهو ثلاثة دنانير
 (قوله وهو دينار ونصف) أي فيما اذا كان قيمة كل صحبة دينارين وكل مريضة دينار
 وما في أكثر النسخ من أن قيمة كل صحبة دينار وكل مريضة نصف دينار من تحريف
 النسخ والالقال وهو دينار الاربع دينار فلتصل النسخ على الصواب (قوله بعضها
 سليما) فلو كان له من الغنم أربعون ثلاثون منها سليمة فعليه سليمة قيمتها ثلاثة
 أرباع كاملة وربع ناقصة (قوله ولو اشتراك اثنان الخ) أي شركة شيوخ كما سيعلم من كلام
 الشارح ثم قد تقدم هذا الشركة تحقيقا كتمانين شاة بينهما سواء وتارة تثقيلا كأربعين
 شاة بينهما سواء وتارة تثقيلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كستين شاة لا أحدهما

(ولا يجوز) اخذ الصغير الا اذا
 كانت (جميعها) صغارا بأن كانت
 في سن لا فرض فيه ويتصور بان تموت
 الامهات وقد تم حولها والنتاج
 صغارا وملك نصابا من صغار المعز
 وتم لها حول ولا بد ان يكون
 المأخوذ من ست وثلاثين بعيرا
 فصيلا فوق المأخوذ من خمس
 وعشرين ومن ستة واربعين فوق
 المأخوذ من ست وثلاثين وعلى
 هذا القياس وانما يجزئ الصغير
 ان كان من الجنس والا كخمسة
 ابعرة صغارا أخرج عنها شاة
 فلا يجزئ الامايجي زى في البكار
 ومحل اخذ المعيب وما بعده حيث
 لم يكن في نعمه كامل والابان كانت
 كلها كوامل او تنوعت الى سليم
 ومعيب أو صحيح ومريض او ذكور
 واثان او كبير وصغير والكامل
 فيها قدر الواجب او أكثر فيؤخذ
 السكامل ولا يجزئ غيره لكن مع
 اعتبار التقسيط بقدر ما في ماشيته
 من كامل وناقص ففي أربعين شاة
 نصفها صحاح وقيمة كل صحبة
 ديناران وكل مريضة دينار يؤخذ
 صحبة بنصف قيمتين وهو دينار
 ونصف وهكذا لو كان بعضها
 سليما وبعضها مريضا مثالا (ولو
 اشتراك اثنان) أو أكثر (من أهل
 الزكاة) حولا بكاملها

(في نصاب) زكوى أو أكثر
بشراء أو وارث أو غيرهما وهو من
جنس واحد (وجبت عليهم ما
الزكاة) قياسا على خلطة الجواريل
أولى بخلاف مالو كان أحدهما
ليس أهلا للزكاة كأن كان ذمما
أو مكاتباً أو جنيناً فإنه لا أثر
لمشاركته بل إن كان نصيب الأهل
نصاباً زكاة زكاة الانفراد
والأفلاشى عليه لأن من ليس أهلاً
للوحيوب لا يمكن أن يكون ماله
سبباً لتغيير زكاة غيره بخلاف
مالو كان ماله ماعداً دون نصاب
أو نصيباً واشتركا فيه أقل من
حول أو كان من جنسين كبقرة
بغنى بخلاف ضأن بعز مثلاً ويجب
الزكاة أيضاً على مالك نصاب أو
أكثر وهما من أهل الزكاة
إذا خلطاهما خلطة جوارح ولا
كاملاً ولم يميزا

(قوله ولو خلطاً شاة بشاة الخ)
وكذا لو خلطاً عشر شياه بمثلها
وانفرد أحدهما بثلاث شياه
فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخ
نخس شاة لأن لأحد الشريكين
نصيباً كاملاً ولو خلط خمس عشرة
شاة بمثلها لا تخروا نفرد أحدهما
بخمسة شياه مثلاً فعليه ستة أثمان
شاة ونصف غنمها وعلى الآخر بقاياها
وهو ثمن ونصف أهـ أصل

ثلثاها ولأخر ثلثها وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفرد بها
فتلزمه أربعة أخماس شاة والآخ نخس شاة وقد لا يفيد شيئاً كما تقي شاة بينهما مساواة
(قوله أو غيرهما) أى كهبة ووصية (قوله من جنس واحد) أى فإن اختلف النوع
فتثبت أحكام الشركة فى الضأن والمزدون الأبل والبقر فإذا اشترى شيوفاً بابل
وبقر فأبداً يكمل نصاب أحدهما بالآخر لا يختلف الجنس وإنما يعتبر كمال النصاب
من الأبل وحدهما أو البقر وحدهما بخلاف ما إذا اشترى ضأناً ومعرافاً فيصير كمال
نصاب أحدهما بالآخر ولا يتصور فى خلطة الشيوخ التى كلاً منافياً أن يكون أحد
الجنسين أو النوعين لأحد الشريكين والآخروا غنماً يتصور ذلك فى الجوار
(قوله قياساً على خلطة الجوار) أى الجوار الثابتة بالمحدث الصحيح كما بينته فى الأصل
(قوله بل أولى) لأن خلطة الشيوخ أبلغ فى جعل المالين كمال واحد وأيضاً فإن
أباحيفة وسفيان الثورى قالوا بدم اعتبار خلطة الجوار (قوله ماله ماعداً الخ)
والحاصل أنه لا بد من أحد شرطين إما أن يشتركا فى نصاب أو أكثر أو يكون لأحدهما
ما يكمل به النصاب فلو ملك كل واحد عشرين شاة فخلطاهما غير ثنتين فلا زكاة
لأن الخلطة فى دون نصاب وليس لأحد الشريكين ما يكمل به النصاب فلو خلطاهما
كالبقية زكاة لوجود الخلطة فى نصاب كامل ولو خلطاً شاة بشاة وانفرد أحدهما بتسعة
وثلاثين زكاة لوجود ما يكمل به النصاب لأحدهما (قوله أقل من حول) فالرباع نصف
أربعين شاة من شياه فى أثناء الحول لزم البائع تمام حوله نصف شاة لوجود الخلطة
فى ملكه كل الحول ولا زكاة على المشتري لعدم وجود الخلطة لأن شرائه وقع فى أثناء الحول
ويحول البائع بقصر المال عن النصاب لتعلق حق المستحقين بالعين تعلق شركة وإن أخرج
البائع زكاته من غير المال المشترك لأن ملكه لنصف الشاة عاد بعد زواله واعلم أن اعتبار
كل الحول فى الخلطة يجرى حتى فى خلطة الجوار فلو ملك كل منهما غزاة المحترم أربعين شاة
وخلطاهما فى صفر وجب فى الحول الأول شاتان فى المحترم وفى الثانى وما بعده شاة فان ملك
واحد فى المحترم وآخر فى صفر وخلطاهما فى ربيع لزمهما فى الحول الأول شاتان أحدهما
على الأول فى المحترم والاخرى على الثانى فى صفر وفيما بعده شاة نصفها على الأول فى المحترم
ونصفها على الثانى فى صفر ولو ملك واحد أربعين فى المحترم ثم آخر عشرين بصفر
وخلطاهما حينئذ فى الحول الأول على الأول شاة فى المحترم وعلى الثانى ثلث شاة فى صفر
وفى كل حول بعده عليه ما شاة على ذى العشرين ثلثها لحوله وعلى الآخر ثلثاها لحوله
(قوله ولم يميز الخ) نية به على أن الاتحاد فى المذكورات الموجود فى كلام كثيرين المراد
منه عدم تميز أحد المالكين بهما أو شيه فيجوز حينئذ وإن تعدد نعم الفعل عند اختلاف
النوع يجوز فيه تميز أحد المالكين بهما أو شيه وبضر الافتراق فى واحد مما ساقى زماناً
طويلاً كثلاثة أيام مطلقاً أو يسيراً به بعد أحدهما ماله وبقرير به للفرق قاله فى الحفة

وغيرها (قوله في المشرب) أي موضع شربها ويبرعنه بالمشرب وكذلك الدلو والاكسية
التي تسقى فيها والموضع الذي توقف فيه إذا أريد سقيها والموضع الذي تنحى إليه ليشرب
غيرها (قوله والمشرح) هو الموضع الذي تجتمع فيه لتساق إلى المرحى والمراد هنا ما يشمل
المرعى وطريقه وما تجتمع فيه لتساق للمرحى ويشترط أن لا يتميز بالراعى والمراح وهو
بضم الميم مأواه البلاء وموضع الحلب بفتح اللام يقال لبن وللمصدر وهو المراد هنا وحكى
اسكانها ويقال لما كانه الحلب بفتح الميم أما بكسر هاء فهو الأنا الذي يحلب فيه والفعل
لكن ان اتحد النوع كما علم مما سبق آنفا ولا يشترط اتحاد الحالب والأنا الذي يحلب فيه
وألة الجز وموضع الانزاع والحارس والجاز ولا خلط الصوف واللبن بل يحرم خلط اللبن
للربا لأن أحدهما قد يكون أكثر (قوله وغيرها) قد ذكرته لك بالنسبة إلى المشامية
ولا تختص الشركة بها بل تثبت خلطنا الاشتراك في الجوارى وغيرها وموصرتها بمجاورة
في الزرع والثمار أن يكون لكل صنف فخل أو زرع في حائط واحد فان كان كل في حائط
فلا خلطة ويشترط في خلطة الشيوع فيهما وجودها عند الوجوب كالزهر فقط فان
اقتسموا بعد ذلك لم يتم زكاة الخلطة لا شرا كهم حالة الوجوب وفي خلطة الجوارى وجودها
من أول الزرع إلى وقت الانحراج ولذلك اشترط فيها أن لا يتميز المتجاوران في ماء السقي
والحرث والمقح والحفاظ والجناد والحصاد واللقاط والحمال والجريين للعب والتمر قال
في الإيعاب إذا استأجر متعهدا لثمنه بثمر نخلة معينة منها بعد دخروج ثمرها وقبل
بدق الصلاح بشرط القطع فلم يتفق حتى بدا الصلاح والكل نصاب وقد اتحد الجرين
ونحوه مما مر فيلزم الاجتزاء بثمر نخلة واحدة وان قلت من العشر أو نصفه لوجود الخلطة اهـ
ويشترط في خلطة الجوارى في النعدين أن لا يتميز أحدهما بصندوق يضع فيه كبد
ولا بحارس يحرسه له ونحوه ما قال سم في شرح أبي شجاع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل
واحدة منها نصابا فجعلها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبوت حكم الخلطة
لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوارى فيها أن لا يتميزا
في الدكان والحارس والحمال ومكان الحفظ من خزانة ونحوها وان كان مال كل بزواية
أي ركن كما في الإيعاب كلاسنى والميزان والوزان والكيل والميكال والذراع والذراع
والنقاد والمنادى والمطاب بالاثمان ومعهم لوم أن خلطة غير المشامية لا تنقيد إلا بالإيعاب
اذ لا وقص فيه فاذا كان مال أحدهما أو كل منهما على انفراد دون نصاب وباجتماع
المالين يبلغ نصابا وجبت الزكاة على كل منهما ولا تظهر غيرة الخلطة في غير ذلك والله أعلم

* (فصل في شروط زكاة المشامية) *

وبعضها شروط لزكاة غيرها أيضا كما أنها شروط لزكاة المشامية أي وهو الحول فقط فإنه لم
يذكر في هذا الفصل من شروط غيرها غيره وزاد الشارح عليه النصاب (قوله حول كامل)

في المشرب والمشرح والمرعى
وغيرها مما ذكر في المطولات

* (فصل) * في شروط زكاة
المشامية وبعضها شروط لزكاة
غيرها أيضا (وشروط وجوب
زكاة المشامية) النصاب وقدمت
و(مضى حول كامل متوال في
ملكه) لخبر أبي داود لازكاة في مال
حتى يحول عليه الحول وعليه
اجماع التابعين والفقهاء حتى تخلل
زوال الملك أثناء جمعاوضة أو
غيرها كأن يبادل خسا من الأبل
بخمسة من نوعها أو يباع النصاب
أو وهبه

(قوله لا شرا كهم حال الوجوب)
قال في التحفة ما لا يقتدر طول
تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب
كالزهر في الثمر كذا في الحاوى
وفروعه ومرادهم خلطة الشيوع
أما خلطة الجوارى فلا بد منها من
أول الزرع إلى وقت الانحراج
بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو
الماء والجريين اهـ أصل (قوله ونية
الخلطة لا تشترط) قال في حاشية
التحفة عند قول التحفة وليس
مرادهم مانصه ظاهره وان كان
أحد الكبشين وديعة عند الانحر
اهـ أصل

ثم رده عليه ولو قبل القبض او ورثه استأنف الحول ويكره وقيل يحرم وعليه كثير من أن يزيل ملكه عما نجب الزكاة في عينه بقصد رفع وجوب الزكاة لانه قرار من القربة ولا يتضمن مضى الحول كما ذكر في سائر النعم (الافى النتاج) بأرتجيب المشية وهي نصاب في اثناء الحول وكان تاجها (١٠٧) يقضى الزكاة من حيث العدد كأن نيج

من مائة شاة وعشرين واحدة قبل تمام حولها بالهظة ومن تسع وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الابل واحدة كذلك (فيتبع) النتاج المذكور (الامتهات في الحول) حتى يجب في المذلل المذكورة عند تمام حول الاصل شاتان في الاول ومسنة

في الثاني وبنت لبون في الثالث لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج غناء عظيم (وأن تكون) المشية (سائمة) اى راعية (في كلامه) باح كل الحول لما في الحديث الصحيح من التقيد بسائمة الغنم وقيس بها سائمة الابل والبقر واختلفت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في الكلا المذكورة ومن ثم لو اسييت في كلاله كانت معروفة على الاوجه وان قلت قيمته بخلاف ما اذالم يكن له قيمة فانه كالسكك المباح (وأن يكون كل السوم من المالك) بنفسه أو نائبه (فلا زكاة) في سائمة اعتقلت بنفسها أو علقها غاصبها أو مشتريها شراء فاسدا القدر المؤثر أو ورثها ولم يعلم أنه ورثها الا بعد الحول ولا (فيما) اى في معروفة (سامت بنفسها أو

هو شرط لوجوب الزكاة مطلقا الا في سبعة اشياء الزروع والثمار وزكاة المعدن والركاز والفطر والنتاج من النصاب فيما اذا هلك النصاب وفيما اذا بقي وتغير الواجب بالنتاج والربح المزكى بحول الاصل ما لم ينض (قوله ثم رده عليه) اى بعيب أو قالة أو هبة (قوله استأنف الحول) اى في غير نحو قرض النقد والافلا يستأنف الحول ولا بد أن تكون المبادلة صحيحة فالفا سدة لا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض (قوله استأنف الحول) اى الوارث من وقت الموت نعم السائمة من وقت قصد الوارث اسامتها به مدله بموت مورثه لا من موته ولو كان مال مورثه عرض تجارة لا ينعقد حوله للوارث حتى يتصرف فيه بنية التجارة (قوله ويكره) هو المعتمد في المذهب (قوله وعليه كثيرون) جرى عليه الغزالي ورافقه الزركشى وفي شرح سم على أبي شجاع هو المنصوص وقطع به الجمهور اه وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله (قوله بقصد رفع الخ) أما لو لم يقصده به ذلك كأن كان لحاجة أو لها والفرار فلا كراهة (قوله فيتبع النتاج الخ) اى كما سبق وخروج بالنتاج المملوك بشراء وغيره فلا يتبع غيره في الحول فاذا اشترى غرة المحترم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تبسيع عند محترم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في الاحوال ثلاثة ارباع مسنة عند محترم وربعها عند رجب وهكذا (قوله وقيس بها الخ) سائمة الابل منصوص عليها في الحديث كسائمة الغنم والقياس انما هو في البقر (قوله وان قلت) كذلك في الاسنى وشرحي الارشاد للشارح وفي الايعاب هو الاوجه ان كان ممتولا لوجود المؤنة وظاهر المغنى والنهاية اعتماد أنها لو رعت ما لا تراه أو المباح في محله فسائمة لان قيمة السكك ناهية غالبا وان جزمه معلوفة واعتمد في التحفة أن ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح لها ان عده أهـ ل المعرفة نافها في مقابلة بقائها أو غنائها فهي بركة على سومها والافلا واعتمده شيخ الاسلام في شرح المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع والجمال الرملى في شرح البهجة ونقله سم عن اعتماده (قوله أو نائبه) يشمل وكيله والحاكم الغيبية وولى المحجوران كان في الاسامة مصلحته ولا فلا تصح قال سم ينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم الغيبية المالك اه وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك (قوله لعدم السوم من أصله) اى في المسائل الاربع الاول (قوله لعدم اسامة المالك) اى فيما اذا سامت المعلوفة بنفسها وما بعد هان المسائل (قوله بنية قطع السوم) مطلقا كما في التحفة وقيدته شيخ الاسلام في الغرر والرملى في النهاية بأن يكون ممتولا قال في الايعاب فان لم يقول لم يؤثر قطعا

اسامها غير المالك) كالغاصب أو المشتري شراء فاسدا لعدم السوم من أصله وعدم اسامة المالك أو نائبه ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم لا تنقاه الاسامة كل الحول أو اعتقلت بنفسها أو علقها المالك من غير بنية قطع السوم قدر الولاء لا شرفت على الهلاك

(قوله كثرته أيام) جعلها في الایعاب مثالا لهلاكها ومثل فيه لتضررها ضررا بينا
 يومين ونصف وفي التحفة قالوا انها تصبر عن العلف اليومين للاثلاثة (قوله اقله المونة
 فيه) أي فيمادونها في التحفة لو استأجروا بها بأجرة فيفرق بين كثرة المونة وقلة ما
 قال السكودي أي ان عدت كافة فعلوقة والافسائة اه قال الهاقني في حواشي التحفة
 فاذا كان العلف يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة وما يصرفه على أجرة الراعي
 كان الواجب شاة تساوي عشرين درهما وأجرة راعيها خمسة دراهم تكون
 الماشية باقية على اسمها وان كان بالعكس نصير معلوفة لكثرة المونة اه (قوله قصد
 العلف) بالسكان اللام مصدر لان الموتر تحمل المونة ولا مونة هنا (قوله من مال حربي) أي
 لأمان له فتكون كاسائة في كلامه (قوله كلام) خبر المبتدأ الذي هو قوله والمتولد
 وعلى هذا جرى في شرحي الارشاد لكن قال في الایعاب فيه نظر قال وقياس ما مر في المتولد
 بين زكوى وغيره انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا اه والامر كما قال سم
 في شرح أبي شعاع ظاهر سكوته - م عن الشرب أن شراء الماء مثلا وسقيها ايا لا يتدح
 في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن لا كافة في الماء أو ان كفته بسيرة بخلاف العلف
 اه (قوله ولو محرما) في الایعاب كأن تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردي
 اه (قوله في مقابلة عملها أجرة) عبر بنحوه في شرحي الارشاد وكأن وجه الايمان بذلك
 دفع توه - م وجوب زكاتها حينئذ لانهم مع عدم أخذ أجرتها تصير كأنهم ليست بعوامل
 لأن ثمره عملها لم تعد على المالك وهي سائة فلنجب زكاتها هكذا ظهر للفقير والافقديقال
 كان الاولى أن يقول لازكاة فيها وان أخذ أجرة عملها لان القائنين بوجوب الزكاة
 في العوامل علاوه بأن السوم بلا عمل موجب للزكاة ففع العمل أولى لافضام ربح العمل
 الى رفق السوم (قوله بها) أي البقرة غيرها قال في التحفة وفي رواية ليس على العوامل شيء
 (قوله ثلاثة أيام) قياسا على زمن علفها وهي سائة

* (باب زكاة النبات) * أي النبات

يعني أن النبات يكون صدرا نقول بت الشيء نباتا ويكون اسما بمعنى النبات وهو
 المراد هنا فلذلك فسر الشارح به تبع الفقيه قال النووي في فكت التنبية واستعمال
 النبات في الثمار غير مألوف (قوله للخبر الصحيح) فيه كلام نهت عليه في الاصل فراجع منه
 (قوله والبلاء) هو حب كرى أكبر من الدجر يجي مجتلاط منه شيء بالتمسح الوارد من مصر
 الى المدينة المنورة (قوله والباقل) في الایعاب كالاسني بالتشديد مع التصريح ويكتب
 بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر وهو الفول (قوله واللوبيا) بالمد
 والقصر يسمى الدجر بكسر الدال المهملة والجيم والراء وهو كذلك في المحكم وغيره
 وعن جرى على أنه بكسر الدال شيخ الاسلام والشارح وغيرهما ورأيت في القاموس أنه

بأن كانت لا تعيش بدونه
 بلا ضررين كثر - ثلاثة أيام فأكثر
 لاتقاء السوم مع كثرة المونة
 بخلاف مادونها اقله المونة فيه
 بالنسبة الى غناء الماشية ولا أثر
 لجرد قصد العلف ولا للاعتلاف
 من مال حربي لا يضمن والمتولد بين
 سائة ومعلوفة كالام فيضم اليها
 في الحول ان أسيت والافلا (وأن
 لا تكون) السائة (عاملة في حوث
 ونحوه) فالعاملة بالفعل لا بالقوة
 في ذلك ولو محرما لازكاة فيها وان
 أسيت أو لم يؤخذ في مقابلة عملها
 أجرة للخبر الصحيح ليس في البقرة
 العوامل شيء وقيس بها غيرها
 وشروط تأثر استعمالها أن يستمر
 ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر

* (باب زكاة النبات) *

أي النبات (لا تجب) الزكاة
 الاتية (الافى الاقوات) أي
 التي يفتات بها اختيارا ولو نادرا
 (وهي من الثمار الرطب والعنب)
 دون غيرها من سائر الثمار والخبر
 الصحيح تأما القناء والبطيخ والرمثان
 فعقو عقاعنه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (ومن الحب الحنطة
 والشعير والارز) والذرة والدخن
 والعنبد والبسلاء والحصى
 والباقل واللوبيا

ويسمى الدبر والجلبان والماش وهو نوع منه (وسائر ما يقتات) أي ما يقوم به بدن الإنسان غالباً (في حال الاختيار) فتجب الزكاة في الجميع لو رورها في بعضه وألحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والترمس وحب الفجل والسهم والطبخ والكمثرى والرمان والزيتون وغيرها وما يقتات لا في حال الاختيار كحب الغاسول وحب الحنظل والحلبة لأن الاقتيات به ضروري للصحة فوجب فيه حق لأرباب الضرورات (ونصابه) أي المقتات المذكور غيرا كان أو حباً (١٠٩) خمسة أوسق) تحديداً فلا زكاة في أقل

منها إلا في مسألة الخلطة السابقة

لما صح من قوله على الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق من القرصدة وقوله ليس في غر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (كل وسق ستون صاعاً) بالأجاء (والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى) فحملتها ألف وسقاً فترطل بالبغدادى والأصح أنه مائة وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم فيكون بالرطل المصرى ألف رطل وأربعة مائة رطل وعشرون رطلاً ونصف رطل ونصف أوقية وثلاثها وسبعاد درهم وبالاردب المصرى خمسة أرباب ونصف أرب وثلث أرب (ويعتبر ذلك بالكيل) كما ذكره المصنف بالأوسق وذكرته بالارادب والتقدير بالوزن انما هو للاستظهار وإذا وافق الكيل فإن اختلافاً فبلغ بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم تجب زكاته وفي عكس تجب واعتباره بما ذكر انما يكون إذا كان (تراً أو زيباً

مثلاً اه فاعل الحصر في الكسرى باعتبار أنه الأشهر (قوله والجلبان) في القاموس نبت ويخفف اه وهو الهرطمان بضم الهاء قال في الاسنى ويقال له الخلد بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء قيل ويعرف في زيب بالبرى (قوله الماش) المعروف انه الكشرى (قوله كالزعفران) أوجبها القديم في ستة أشياء الزيتون وعسل النحل والورس والقرطم والترمس وحب الفجل والجديد المعتمد خلافة في الستة (قوله والقرطم) بكسر القاف والطاء وضهه ما حب العصفر (قوله والترمس) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف يدق بصبر وتغسل به الأيدي (قوله وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم والبطيخ يفتح أوله وكسره وحب الغاسول أي الشان قال في الأيعاب هو الفث بفاء فثلاثة عند المزي وغيره الخ وقيل غير ذلك قال في الصحاح حب الاشنان حب يحبز ويؤكل في الجذب وخبره غليظ الخ وفي التحفة ضبطه جمع بـ ل ما لا يستنبه الآدميون لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقيمتهم به اختياراً أي ولا عكس إذا الحبة تستنبت اختياراً ولا تقتات كذلك اه (قوله وحب الحنظل) بغسل مرات إلى أن تزول مرارته ثم يقتات به في حال الضرورة (قوله خمسة أوسق تحديداً) على المعتمد ووقع في شرح مسلم والطهارة من المجموع ورؤس المسائل انه تقريبي وعليه لا يضر نقص رطل أو رطلين قال الحاملي وغيره بل وخمسة وأقرهم في المجموع (قوله إلا في مسألة الخلطة) أي فان المعترف بها بلوغ مجموع المال خمسة أوسق وان نقصت عنها حصة كل من الخلطاء (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله السابق والاول في الصحيحين والثاني في مسلم (قوله وثلث أرب) يعني ستة أرباب الا سدس أرب هكذا حرمه السبكي واعقده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو الوجه وأيدى سم في شرح ابى شجاع وقال القمولى ستة أرباب وربع أرب واعقده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية ووالده وحكى شيخ الاسلام في الغرر القولين وسكت عليهم ما وبالاردب المدنى ستة أرباب صما (قوله للاستظهار) في زكاه انظر من التحفة قال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع منه خمسة أربطال وثلاثاهو صامع اه ويؤيده ما رأيت من نقله على البندنجي أن مما يستوى فيه الوزن والكيل العدس والماش اه (قوله الذي لا يؤكل الخ) يغفر القلب الذي

ان تهر أو تريب والا يتقرر ولا يقرب بأن لم يأت منه تهر ولا تريب جمدان في العادة أو كانت تطول مدة جفافه كسنة (فرطياً وعنباً) أي يؤخذ منه حال كونه رطباً أو عنباً لأن ذلك وقت كماله فكماله به نصاب ما يجف من ذلك (ويعتبر بالحب) حال كونه (مصفى من) نحو (البن) والقشر الذي لا يؤكل معه غالباً وكل من الارزوا العاير يتغير في قشره ولا يؤكل معه فلا يدخل في الحساب فنصابه عشرة أوسق

نعم ان حصلت الاوسق الخمسة من دون عشرة أوسق كسبعة اعتبرت دون العشرة وتدخل قشرة الباقلا والحب والشعير وغيرها في الحساب وان آزيلت تنعما ١١٠ (ولا يكمل جنس بجنس) فلا يضم أحدهما الى الآخر لتكميل النصاب اجماعا في التمر

والزبيب وقياسا في المحبوب (وتضم الانواع بعضها الى بعض) ليكمل النصاب وان اختلف جودة ورداءة ولونا وغيرها كبرني وصيحاتي من التمر (و) يضم (العاس) وهو قوت صنعاء اليمن وكل حبتين منه في كجامة (الى الحنطة) في اكمال النصاب لانه نوع منها بخلاف السلت لانه يشبهها لونا والشعير طبعها فكان جنسا مستقلا فلا يضم الى أحدهما (ويخرج من كل) من الانواع (بقسطه ان سهل) اذ لا ضرر (والا) سهل (أخرج من الوسط) رعاية للجانبين فان أخرج من الاعلى أو تمكف وأخرج من كل حصته جاز لانه اتى بالواجب وزاد خيرا في الاولى (ولا يضم) في اكمال النصاب (ثمر عام الى ثمر عام آخر) وان أطلع ثمر العام الثاني قبل جداد الاول ومثلها الشجر الذي يثمر مرتين في عام بأن أثمر قبل أو كرم ثم قطع ثم أطلع ثانيا في عامه فلا يضم أحدهما الى الآخر لان كل حمل كثره عام (وكذلك الزرع) فلا يضم زرع عام الى زرع عام آخر (ويضم) في اكماله (ثمر العام) بأن اطاعت أنواعه في عام واحد وان لم تقطع في عام واحد (وزرعه) بأن حصدت

لا يزيد في السكيل (قوله ان حصلت الخ) كذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاسنى وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومرفى النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الایعاب والكلام في القشرة العليا الارزا ما لم يجرأ فاختلاف فيما والذي اعتمده في المغنى والنهاية أنه لا تأثير لها فيعتبر بلوغه معها خمسة أوسق قال في التحفة وضعفه في المجموع الخ (قوله قشرة الباقلا الخ) أى السفلى فنصابه معها خمسة أوسق على المعتمد خلافا للشيخين وتردد في ذلك في الایعاب (قوله كبرني وصيحاتي) هما نوعان من أنواع التمر وكرت ما يتعلق بهما في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله وكل حبتين الخ) أى أو أكثر تحفة (قوله السلت) يضم السبن واسكان اللام حب يشبه الحنطة المعروفة بالمدينة بالرياضية في اللون والشعير في الهيئة والطبع أصغر من الشعير في الحرم يعرف في المدينة بشعير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والاي سهل) أى لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (قوله جاز) بل هو أفضل (قوله ثم قطع) أى أو بلغ وقت نهايته وان لم يقطع (قوله في اكماله) أى النصاب (قوله اطاعت أنواعه الخ) كذلك الایعاب والاسداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم وحزم شيخ الاسلام في منهجه بأن العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما واعتمده في شرحه وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجهه لوضوح القياس أى على الزرع بجماع أن القطع فيهما هو المقصود وعنده يستقر الوجوب الخ (قوله في عام واحد) صورته ان يكون عنده شجر يثمر كله في وقت واحد أو أن بعضه يثمر في الربيع مثلا وآخر في الخريف وآخر في الصيف اما لاختلاف النوع أو المحل فيضم بعضه الى بعض في اكمال النصاب وان اختلف واجبه من عشر ونصفه أو يكون له فخل أو كرم يثمر مرتين في العام الواحد ويكون الاطلاع الثاني قبل وقت جداد الاول فان كان بين الاول والثاني اثنا عشر شهرا فالثاني ثمر عام آخر وان اطاع قبل جداد الاول كما سبق في كلام الشارح وكذا اذا أثمر مرتين وكان الاطلاع الثاني بعد جداد الاول أو بلوغ وقته كما سبق في كلامه أيضا (قوله بأن اختلفت أوقات بذرها) هذا تفسير لقوله المتفصلة يعنى أن الزرع اذا توأصل بذره عادة فهو زرع عام واحد بأن امتد شهرا أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصادة في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تضاف البذر بأن اختلفت أوقات بذرها فانه يضم أيضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد أى اثني عشر شهرا عريية سواء أوقع الزرعان في سنة واحدة أم لا (قوله في عام واحد) متعلق بقوله حصدت والمراد حصول الحصاد ولو بالقوة فيكنفي زمن مكانه وان لم يحصل بالفعل ويصدق المالك أنه زرع عامين ويحذف ندبان انهم (قوله

أنواعه المتفصلة بأن اختلفت أوقات بذرها عادة في عام واحد وان لم يقع الزرعان في سنة (بعضه الى بعض) كان هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والمراد بالعام فيما ذكر اثنا عشر شهرا عريية ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه

كان سقى أحدهما بمؤنة والاخر
يدونها

كان سقى أحدهما بمؤنة الخ) أى ويكون واجب الثانى العشر والاول نصفه والله أعلم

(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه) *

(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه

(وواجب ما شرب بغير مؤنة)

المسقى بنحو مطر أو نهر

أو عين أو قناة أو ساقية حفر

من النهر وان احتاجت لمؤنة

(العشر) واجب (ماسق بمؤنة

كالتواضع) والدوايب وكالماء

الذى اشتراه أو اتهم به أو غصبه

(نصف العشر) لما صبح من قوله

صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء

والعيون أو كان عشرين بالعشر

وفى رواية الانهار والغيم أى المطر

وفى ماسق بالنضح نصف العشر وفى

رواية بالسانية والمعنى فى ذلك كثرة

المؤنة وخفتماء والعنرى بفتح المائة

ماسق بالسبيل الجارى اليه فى حفر

والسانية والناضح ما يسقى عليه

من بعير ونحوه (و) واجب (ماسق

بهما) أى بالمؤنة ودونها (سواء)

بأن كان النصف بمذا والنصف

بمذا (أو أشكل) مقدار ماسق به

منهما ان سقى بالمطر والنضح

وجعل نفع كل منهما باعتبار المؤنة

(ثلاثة أرباعه) أما فى الاولى

فعملوا بواجبهما ومن ثم لو كان

ثلاثه بمطر وثلاثه بدولاب وجب

خسة أسداس العشر وفى عكسه

ثلثا العشر

أى من الزرع والثمار (قوله وان احتاجت لمؤنة) أى وان تكررت لتكرار نهيها
لانه لا كلفة فى مقابلة الماء نفسه بل فى عمارة محله أو مجراه بخلاف المسقى بالناضح (قوله
والدوايب) جمع دولاب بضم أوقله وقد يفتح فارسي معرب وهو ما يديره الحيوان
والناغورة ما يديره الماء نفسه (قوله اشتراه) أى ان كان مملوكا ولو اشتراه فاسد لانه
مضمون عليه بل وان غصبه من مالك لانه ضامن له المالك وأما غير المملوك فالواجب
فى زرعه العشر سواء اشتراه أم اغتصبه أم كان لا بد له لاق ما بدله من ثمنه للبايع يرجع به
عليه هذا ما اعقده الشارح تبعاً للبلقينى وبجى سم فى حواشى التحفة فى حصول المباح
بكلفة وجوب نصف العشر أكن نقل عن الجبلى أن ما يأخذ السultan أو حاكم النهر
لا يمنع العشر وهذا ان لم يمكن استرداده من آخذه يظهر أنه مثله فخره (قوله أو اتهم به) أى
لوجود المؤنة أو عظمها فيه وكما لو علمت ما شتمه بعاف موهوب (قوله بفتح المثلثة) فى فتح
الوهاب والايحاب وقيل باسكام زاد فى الايحاب وبفتح المثلثة (قوله ماسق بالسبيل)
أى الزرع والشجر الذى سقى بالسبيل الجارى أى يجرى ذلك السبيل اليه أى الى ذلك الزرع
فى حفر الى أصوله وتسمى تلك الحفر عاثورا لتعثر المارة بها اذ لم يعلموا بها وقيل العنرى
الذى يشرب من نهر يجرى الى جانبه (قوله سواء) أى باعتبار عيش الزرع ونماؤه
فلو كان من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر مثلاً واحتاج فى أربعة منها الى سقيتين
فسقى بالمطر وفى الاربعة الأخرى الى سقية فسقى بالنضح فهذا سواء فيجب فيه ثلاثة أرباع
العشر (قوله باعتبار المؤنة) أى لا باعتبار عدد السقيات اذ رب سقية أنفع من سقيات
فالسقية الأخيرة فى المثال السابق نفعت نصف مؤنة الزرع فقامت مقام السقيتين
الاولتين (قوله بواجبهما) لأن الاربعة الاولى نصف المؤنة فقيها نصف العشر لانه لو سقى
بنحو المطر جميع المؤنة كان الواجب العشر فى نصفها نصفه وفى الاربعة الثانية ربع
العشر لأن السقى فيها كان بالنضح ولو سقى به جميع المؤنة كان الواجب نصف العشر
فالواجب فى نصف المؤنة نصفه وهو ربع العشر واذا أضيف ربع العشر الى نصفه
الاول كان المجموع ثلاثة أرباع العشر (قوله خمسة أسداس العشر) لأن واجب
ماسق بالمطر ثلثا العشر لانه ثلثا المؤنة وثلثا العشر أربعة أسداسه وواجب الثلث الذى
سقى فيه بدولاب سدس العشر لانه لو سقى به جميع المؤنة كان واجبه نصف العشر فى ثلثها
يكون الواجب نصف ثلث العشر وهو سدس العشر فيضم الى الاربعة الاسداس الاول
فيكون الواجب خمسة أسداس العشر كما ذكره وهى ثلثا العشر وسدسه (قوله وفى
عكسه ثلثا العشر) أى وهو ما اذا كان ثلثاه بنضح وثلاثه بمطر وذلك لأن الواجب فى ثلثي

وأما في الثانية فكذا يلزم التحكم
فإن علم تفاوتهم ما بلاتعيين
فقد علمنا نقص الواجب عن العشر
وزيادته على نصفه فيؤخذ المتيقن
ويوقف الباقي إلى البيان ويصدق
المالك فيما سقى به منهما فإن اتهمه
الساعي حلقه ندبا (والا) بأن سقى
بهما متقانا وعلم (فبسطه) أي
كل منهما ويكون التقسيم على
سبب النشو والنماء في الزرع
والثمر باعتبار المدة وإن كان السقي
بالأخر أكثر عددا لا على عدد
السقيات لأن النشو هو المقصود
وربما سقى أنفع من سقيات
فلو كانت هذه أدرا كثمانية أشهر
واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء
والربيع إلى سقيتين فسقى بالمطر
وفي شهرين في زمن الصيف إلى
ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب
ثلاثة أرباع العشر لهما وربيع
نصفه للاثلاث (ولا تجب) الزكاة
(الأيدي والصالح في) كل (الثمر)
أو بعضه في ملكه بأن يظهر فيه
مبادئ النضج والحلاوة والتلون
(واشتداد الحلب) كله أو بعضه
في ملكه أيضا (في الزرع) فيغني
تجب الزكاة فيهما لأنهما
قد صارا قوتين وقبلهما كما بمن
الخصراوات والبسر وألحق
البعض بالكل قياسا على البيع
(ويسن) للإمام أو نائبه (خرص
الثمر) الشامل للربط والعنب
(على مالكة) بعد بدو الإصلاح

النضح ثلثا نصف العشر وهما ثلثا العشر وفي الواجب في ثلث المطر ثلث العشر أيضا فيضم
إلى ثلث العشر الأول يكون المجموع ما قاله الشارح وهو ثلثا العشر (قوله في الثانية)
وهي ما إذا أشكل مقدار ما سقى به منهما (قوله فيؤخذ المتيقن) بأن يجعل في الأكثر نصف
العشر وفي الأقل العشر فلو سقى بأحدهما ثلثي المدة وبالأخر ثلثها وجهل فيخرج ثلثي
العشر للثانين ثلثا نصف العشر وللثالث ثلث العشر ويوقف ثلث نصف العشر فإن تبين أنه
سقى الثلثين بالنضح والثلث بالمطر دفع الموقوف للمالك وإن كان بالعكس دفع للمستحقين
(قوله وجب ثلاثة أرباع العشر) أي لأن نسبة السقة إلى الثمانية ثلاثة أرباعها فثمة
ثلاثة أرباع العشر ونسبة الشهرين إلى الثمانية لربيع فثمة ما ربع نصف العشر وهو ثمن
العشر فيكون واجب السقيتين ثلاثة أرباع العشر وللاثلاث السقيات ربع نصف العشر
وهو ثمن العشر ويبحث في التحفة أنه لو حصل من زرع دون النصاب حل له التمتع فيه
وإن ظن حصوله مما زرعه أو سيزرعه ويتحدد دمه مع الأول فإذا تم النصاب بان بطلان
نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتعذر رده لأنه بان لزوم الزكاة
فيه اه (قوله أو بعضه) وإن قل كحبة واحدة كبيع (قوله في ملكه) فلو اشترى
أو ورث نخلا ثمرة وبدا الإصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه وفي العباب
إن تباع اثنتان فخلا وغرتم بإشراط الخيار لاحذف ما فبدأ الإصلاح في مده فالزكاة على
المنفرد بالخيار بائعا أو مشتريا أي لأنه المالك وقت الوجوب أو والخيار لهما وقفت الزكاة
فإن ثبت ملكه لزمته وإن تباع أي قبل بدو الإصلاح ولا خيار وانقضى وبدا الإصلاح
في ملك المشتري ثم علم عيبا لم يرد به لثمرة المستحقين أي وذلك كعيب حدث عند المشتري
ثم قال ولو اشترى الثمرة ودها قبل الإصلاح بشرط قطوعها فبدأ الإصلاح حرم قطعها
للمرأة فإن كره البائع إبقائها قبله القسح وإذا فسح لم تسقط الزكاة عن المشتري فإن أذاعا
المشتري من الثمرة رجع البائع عليه بقدرها وإن رضى البائع بالإبقاء لم يفسخ المشتري
وللبائع للمشتري الرجوع عن الرضا ولو كان المشتري كافرا أو مكافرا فبدأ الإصلاح
في ملكه فلا زكاة عليه ولا على البائع وإن ردت عليه بعيب أو غيره اه (قوله فيه) أي
في الثمر مبادئ النضج الخ جعل الماوردى بدو الإصلاح ثمانية أقسام اللون كحمر العنب
الطعم كحلاوة الرمان المذاق كحلاوة الحمض بعد ذوال الحرارة النضج كالتين والبطيخ
بأن تلبس صلابته الاشتداد والقوة كالقمح الطول والامتداد والامتلاء كالعلف
والبقول الكبير كالقثاء اشتقاق أكمه كالقطن والخوف انفتاحه كالورد اه وظاهره
انما يأتي في هذا الباب بعض هذه الأقسام لاجتماعها في التحفة والضابط بلوغ صفة
يطلب فيها غالبا اه (قوله بعد بدو الإصلاح) أي لبعضه كما في المغني والتحفة والنهاية وفي
العباب ولو في ثمرة واحدة وجرى شيخ الإسلام في الغرر على عدم الجواز إلا إذا بدأ الإصلاح
بجميع الأنواع واعتمدهم في شرح البهجة والشارح في شرح الإرشاد وحذف في بعض

لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بخير من الغنم كما يخير من القروء ~~كمنه~~ الرقيق بالمالك والمستحق ولا خوص في الحيا
لاستأثاره ولا في الثمر قبل بدو صلاح الكثيره العاهات ~~حينئذ~~ فلو فقد ١١٣ الحاكم جاز للمالك أن يحكم عدلين عارفين

يخبر صان عليه لينقل الحق إلى
الذمة ويتصرف في الثمرة كما يأتي
(وشرط الخارص أن يكون ذكراً
مسلياً عادلاً) لأن الخرص
أخبار وولاية واتقاء وصف
عما ذكره ينع قبول الخبر
والولاية ويكفي خلاص واحد
ولو اختلف خارصان وقف إلى
البيان ويشترط كون الخارص
(عارفاً) بالخرص لأن الجاهل
بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه
ويجب أن يجمع التمر والغنم
بأن الخرص ولا يترك للمالك شيئاً
وأن يتطرح جميع الشجر شجرة
شجرة ويقتدر غرتها وهو الاحوط
أو ثمره كل النوع وطبائمه بإسالة
الارطاب تتفاوت وإذا خرص
وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك
لينفذ تصرفه في الجميع فلا بد أن
يكونه أذوناً له من الامام أو الساعي
في التضمين (و) أنه (بضم المالك)
القدر (الواجب) عليه من
الخوص تضميناً صريحاً (في ذمته)
كأن يقول ضمنك نصيب
المستحقين من الربط بكذا تمراً
(ويقبل) المالك ذلك التضمين
صريحاً أيضاً حينئذ ينقل الحق
إلى ذمته (ثم) يتصرف في جميع
التمس بيعاً أو كلاً وغيرهما
لإتقطاع تعاقب المستحقين عن
العين فان اتنى الخرص أو التضمين

نسخ الامداد المسئلة من أصلها (قوله لما صح أنه الخ) فيه كلام في الاصل (قوله
بالمالك والمستحق) الرقيق بالمالك ظاهر لخصه تصرفه حينئذ في جميع الثمرة وأما المستحق
فكان وجهه أنه أ - فقط وأحرز له من بقائه حقه بالعين وربما قلنا المالك من يجزأ كلمة منه
من غير إيجاب زكاة فيه قال في التحفة فان زادت المشقة في التزام مذهب الشافعي هنا
فلا عيب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد فانه يجزأ التصرف قبل الخرص
والتضمين وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوامه اه
كلام التحفة والمصرح به في كتيب الحساب ان شرطه أن لا يجاوز الربع
أو الثالث وقول التحفة وكذا ما يهديه الذي رأيت في كتب الحساب أنه لا يجوز
له أن يهدي شيئاً منه فتنبه له (قوله لاستأثاره) أي فيتعذر خوصه بالتضمين
قال سم في تعذره في الشعر نظر اه والامر كما قال لكن في الاعباب تبعاً للاستثنى
التعليل باستأثاره وبأنه لا يؤكل غالباً بطبا بخلاف التمر اه وهذه العلة موجودة في
الشعر (قوله بخبر صان عليه) أي ويضمنانه كما سيأتي (قوله واحد) أي حيث كان
من طرف الحاكم والافلاحة من خارصين كما علم مما سبق في كلامه (قوله إلى البيان)
أي منهما أو من غيرهما بأن يخوصه ثلثاً ويؤخذ بقول من هو أقرب إلى خوصه منهما
(قوله ولا يترك للمالك شيئاً) وما صح من خلافه جملوه كالشافعي في أظهر قوليه على أنه
يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه (قوله مأذوناً له الخ) أي أو محكماً من المالك كما تقدم
(قوله في جميع الثمر) قال مر في النهاية محل جواز التضمين إذا كان المالك مؤسراً فان
كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين الخ ويكتفى بإساره بالشجر (قوله شائعاً)
ويخير المشتري أن يجهل بناء على قولي تفريق الصفقة ولا يمنع خياره تركية المالك من مال
آخر بعد البيع لانه قد حكم بطلان البيع في قدر الزكاة فتركت له لا تقاب الباطل صحيحاً
نعم ان قال بتمت هذا الاقدار الزكاة صح فيما عداها لكن يشترط معرفة المتبايعين لقدرها
من عشرة ونصفه والباطل في الجميع ومع الصحة يمتنع على المشتري التصرف في شيء من
ذلك كالمالك قبل اخراج الزكاة أو تضمينها ثم اذا نفذ البيع فيما عدا الزكاة شاعها يرد
المشتري قدر الزكاة على البائع لأن له ولاية اخراجه ولأن له الاخراج من غيره ويبحث انه
يرده يتقطع تساطع الساعي على ما بقي بيد المشتري وأيده في التحفة قال سم بأن يرد شاة
في مسئلة الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها معينا متميزاً
لشائعاً في الجميع وفي الاصل قبيل فصل قسمة الزكاة كلام ينبغي مراجعته وكذلك
في هذا الكتاب وذ كر سم أن قياس الذي يطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلاً أن
الذي يرد المشتري جزء من كل شاة مثلاً وإذا أخذ الساعي الزكاة من المشتري يأخذ زكاة
ما بيد المشتري فقط لا زكاة جميع الزرع اذا تعذر الوصول للباقي من المالك ثم يرجع

* (باب زكاة النقد) *

الذهب والفضة ولو غيره ضرورين
(وزكاته ربع العشر ولو) حصل
(من معدن) وهو المكان الذي
خلق الله فيه الجواهر لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة
أي الفضة ربع العشر وخرج
بهم ما سائر الجواهر وغيرها والفرق
أنهم ما معدن النماء كالماشية
السائمة بخلاف غيرها (ونصاب
الذهب عشرون مثقالا خاصة)
بوزن مكة ثم بددا وان لم يساو
نصاب الفضة الا في ردائه لما صح
من قوله صلى الله عليه وسلم ليس
في أقل من عشرين مثقالا شيء
وفي عشرين نصف دينار
(والمثقال

(قول الشارح لما صح الخ) هذا
الدليل خاص بالفضة وسيماني
في كلامه دليل الذهب والحديث
رواه البخاري عن أنس والرقة
بكسر أوله وتخفيف ثانيه والورق
الفضة والهاء عوض عن الواو
(قوله وغيرها) أي الجواهر كالعقيق
والمسك (قوله معدن النماء) أي
وغيرهما معدن الاستعمال كالماشية
العاملة ولأن الأصل عدم الزكاة
الا فيما أثبتها الشرع فيه اهـ أصل

المشتري على البائع بما فات عليه ثم مع قولنا بنقد والتصرف فيما عدا الزكاة شائعا نقول
بمحرمة التصرف قال سم سواه أكان في الكل أم في البعض معيناً أم شائعا ووجه الحرمة
انه تصرف في حق غيره لأن ما وقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقا للمستحقين
فيه حق قال نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع فينبغي عدم التحريم الخ ثم الكلام في غير
زكاة التجارة أما هي فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لأن متعاق هذه
الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع فان باعه بمحاباة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من
المحاباة ونقل الجاهل الرمي في نهايته أن الحكم السابق في غير الماشية أما هي فنقل ابن الرفعة
وغيره عن الماوردي والرويان انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والافضل
في الاظهر الخ ثم بعد ان حرص والتضمين لو تلف الخروص قبل التمكين من أداء الزكاة يلا
تقصير فلا زكاة على المالك أو تلف بعضها كذلك في الباقي بمحضته وان كان دون نصاب
وان أنلفها المالك قبل بدو اصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره ذلك بقصد الفرار من الزكاة
بخلاف ما اذا قصد الاكل أو التحفيف عن الشجر أو غرضا آخر فلا كراهة حقه
واتلافها بغير شأمرام لانه اضاعة مال ولو أنلفها بعد بدو اصلاح وقبل الخرص والتضمين
أو القبول لزومه عشر قيمة الرطب ان سقى بلامونة كذا في الابواب ويعمل اليه ظاهر كلام
التحفة ونقل سم عن م ر أن الواجب أنه مثلي ويصدق المالك في القدر الذي أنلفه ولو
ادعى المالك هلاك الخروص جاء فيه تفصيل دعوى الوديع تلف الوديع ولو ادعى المالك
ظلم الخارص لم تسمع دعواه الابينة أو غلطه بما يعد وقوعه عادة من عالم بالخروص كالربع
لم يقبل نعم يحيط عنه القدر المحتمل أو ادعى غلطه بمحتمل كعشر قبل هذا ان تلف الخروص
والأعمد كبله والمالك قطع ما يضرا الاصل من الثمرة باذن الامام أو نائبه ان أمكن
الاستئذان فان لم يسد ناذن مع امكانه أثم بالقطع وعززه الامام ان رأى ذلك ولا يغرمه
ما نقص بالقطع ويندب قطع الثمر ان اراد ان لم تكن زكوية ليطم الفقراء والله أعلم

* (باب زكاة النقد) *

(قوله منقال) هو درهم وربع بالمدني كما حرمه مقي السادة الحنفية بالمدينة النبوية
المرحوم مولانا السيد محمد أسعد في رسالته في النصاب قال فالنصاب بالاسلام مبولي
لو كان لا يزيد على الدرهم المدني وزنا لكات الخمسة والعشرون منه نصاب زكاة وله كن
اختبرنا كل خمسة وعشرين منه فوجدنا هاتر يد على الخمسة والعشرين الدرهم المدني
بعشرة قرار بط ونقصها عن ذلك نادر فلذلك نقول ان النصاب منها أربعة وعشرون
اسلامبوليا وربع وثن ومنها النجيرية وهي أيضا تزد على خمسة وعشرين درهما منها
تسعة قرار بط ونصف غالباً ونقصها عن ذلك نادر فلذلك قلنا ان النصاب منها أربعة
وعشرون وربع وثن ومنها الطغربية أربعة وعشرون طغريا ونصف وربع
غير حبة واحدة اذ تزد الخمسة والعشرون منها عن وزن خمسة وعشرين درهما مدنيا

أربعة قرايط ووجه لا يتقص ذلك العدد عن هذا الوزن الا نادرا قلنا عدد النصاب
منها ما ذكر منها الاسماعيليه ضرب السلطان اسمعيل ملك الغرب رحمه الله أربع
وعشرون اسماعيليا ونصف وغن ونصف ثمن اسماعيلي ومثل ذلك سواء الذهب المضروب
في الجزائر وتونس وطرابلس اذا كانت هذه الدنانير كاملة لم يؤخذ من أطرافها شيء واما
اذا أخذ فهي وأنواع سكة الكفرة التي منها الشخص البندق والمغربى وسكة الانكليز
والبحر والقرنيس وغيرها لا يمكن ضبطها بالعدد لاختلاف الايدي عليها ومشاهدة
القص منها وانما العبرة بالوزن فكل خمسة وعشرين درهما مدينا نصاب شرعى منها اه
وقد وقفت على ما يخاف هذا التحريف وقد بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله
أربعة وعشرون قرايط) قال في التحفة قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور
اليوم ستة عشر قرايطا واربعة أخماس قرايط بقرايط الوقت وقيل أربعة عشر قرايطا
والمقال أربعة وعشرون قرايطا على الاول وعشرون على الثانى اه فهذا ما أخذنا ذكره
الشارح هنا وهو بحسب العرف المطرد الآن بالمدينة النبوية وما والاها والذي جرى
عليه مفتى المدينة المتقدم ذكره ان الدرهم الشرعى أربعة عشر قرايطا والمقال الشرعى
عشرون قرايطا على ما هو المحكى في التحفة بقبيل (قوله ولا اسلاما) في الایعاب بخلاف
الدرهم فانه اختلف جاهلية واسلاما خلافا لابن شريح فكان غالب المعاملة في زمنه
صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بالدرهم البغلى الاسود وهو غناية دوانيق والطبرى وهو
اربعة دوانيق قال في المجموع عن الخطاى وكان أهل المدينة يتعاملون بالدرهم عدا
عند قدمه صلى الله عليه وسلم فأرشدهم الى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة وهو ستة
دوانيق الخ (قوله ما تأدوهم) قال العلامة السيد محمد أسعد في رسالته المتقدم ذكرها
الدرهم الشرعى ينقص عن المدنى بقدر ثمنه فينقص عن المائتين وهو خمسة وعشرون
يتبقى مائة وخمسة وسبعون وهو المطلوب والواجب فيه أربعة راهم وغن درهم ويقابل
هذا الوزن من الريال الحجازية معارف بالحرمين الشريفين المضروب في وسطه شبه الصليب
اثنا عشر ريالا الاغن ريالا والواجب فيه نصف ريال وستة قرايط وذلك ربع
درهم وغنه وهذا الريال لا تتفاوت أنواعه في بادئ الرأى بين الناس وان تفاوتت يسيرا
في عرف التجار وهو لا يتعامل به الامور والبتة وبقي أنواع يقال لها الفرائسة تامة
الاستدارة فلذا يتعامل بها بغير وزن وقد اختبرت وزنها فوجدت تماوت زيادة الواحد
على غناية دراهم التي هي وزن الريال ما بين ثلاثة قرايط الى عشرة قرايط وغاها يزيد
على الريال في الصرف لزيادة وزنها وبعضها يماثل الريال في الصرف وانما مثل هذه
في الوزن وبعضها يتقص ربعا عن هذه لرداء فضته ولا سبيل الى ضبط النصاب منها
بالعدد وانما المريح الوزن واما الرية سكة ملوك الهند آل قنوجا والنصاب منها اثنان
وخمسون رية واما المحمدية ضرب الحويزة وماداناها فالواحدة منها الآن درهم عند

(قوله قرايطا) القرايط أربع
حبات كفى الاصل وكما صرح به
السيد في غير ما موضع وذكر الشيخ
محمد سعيد سنبل رحمه الله ان
النصاب بالقرش المسلمة بالريال
في عرفنا الواقية الوزن ومثلها
القرش المسماة بالفراصة
والقرش المسماة بالكلا وبغيرها
اذا كان كل واحد منها مساويا
للريال الوافى في الوزن أحد
وعشرون ريال لكل قرش من
الريال وزنه غناية دراهم وثلاث
درهم مكبة وهي تعادل تسعة
دراهم شرعية ونصف درهم وثلاث
قرايط في مجموع الاحدى والعشرين
ريالا يعادل المائتين بالدرهم
الشرعى في الوزن أصل وخالفه
السيد امين ميرغنى في رسالته
كشف القناع في تحرير الدرهم
والصاع فقال وزن الريال الوافى
وما على وزنه من باقى القرش ثمانى
قنال عرفية وسبع خرايب الا
ثلاث خروبة على ما حزننا وضبطنا
صنجة القرش الريال بالقفال فيكون
النصاب منه ستة وعشرين ريالاً =

الخرقوبة وثلاث خرقوبة فزكاته
خمس فقال وسبع خرايب ونصف
وهي عبارة عن نصف ريال وثلث
ريال وثلاثة خرايب وثلث وما
قبل ان وزن القرش ثمانى فقال
وثلاث قفلة تغير صحيح ١٥ اصل

(سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط)
فيكون خمسين حبة وخمسي حبة
فهو ستة دراقى اذ الدراق ثمان
حبات وخمسة حبة ومتى زيد عليه
ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى
نقص من المثقال ثلاثة أعشاره
كان درهما فكل عشرة دراهم
سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل
أربعة عشر درهما وسبعان
(وما زاد) منهما (على ذلك) ولو
بعض حبة (فحسابه) اذ لا ونص
في النقدين كالمشرات لا مكان
التجزى بلا ضرورة بخلاف
المواشى ونحو العشرين والمائتين
مانقص عنهما ولو ببعض حبة ولو
في بعض الموازين وان راج رواج
الناس فلا زكاة فيه للخبر السابق
وصح أبى صالح فيمادون خمس
أراق من الورق صدقة ولا يكمل
جنس بآخر ويكمل النوع بالوع
من الجنس الواحد وان اختلفا
جودة ورياسة ويؤخذ من كل نوع
بالقسط ان سهل والافنى الوسط
ولا يجزئ ردى ومكسور عن جيد
وصحيح بخلاف عكسه

الانفراد ولا يكاد يعرف تفاوتها ~~ولكن~~ عند الاجتماع واختبارها بالتحرير الصحيح
فالنصاب منها قد بلغ مائة وستة وسبعين ونصف حمدة حوزية وأما الديوانية وهي التي
يقال لها في مصر انصاف الفضة بحيث لا يمكن ضبطها بالعدد لتفاوتها في الاختلاف
في وزنها رجعتا في تحريرها الى الوزن لا غير وذلك مائة وخمسة وسبعون درهما مدنيا وأما
موزونات المغرب ضرب السلطان اسمعيل ملك المغرب فالنصاب المحرر منها ستمائة وخمسة
وثمانون موزونة وهي لا تختلف أحادها تحريرها قبل الطبع وبقي سكة فضة يداخلها
النحاس تضرب في اسلامبول يقال لها زاطة بضم الزاي ثم غبرت بالقرش الجديد فالزاطة
القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن اكثرة النحاس واختلاف الوزن لا يضبط عددها
وكذلك القرش وهو وان كان أقل منها فحساسا فهو كثير بالنسبة الى الريال وهما لا يضبطان
بالعدد لتفاوت أوزانها وانما يرجع الى الوزن في أنواعهما (تمة) والنصاب من الفضة
بالدراهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الاولى والثاني والثالثة غير عن
دراهم الى آخر ما قاله في الرسالة المذكورة ويثبت في الاصل تحرير الزرقاني وآخر
للاجهورى المالكيين فراجع منه (قوله سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) تقدم ما فيه
فراجع (قوله زيد عليه) أى الدرهم الخ الستة القيراط المضمومة الى الدرهم هي ثلاثة
أسباع درهم فصح قولهم متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا وهي ثلاثة أعشار
المثقال اذ كل قيراطين عشر العشرين قيراطا فتنقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان
درهما (قوله خمسين حبة وخمسي حبة) أى من حب الشعير المتقدم ذكره في كلام
الشارح وذلك حاصل من ضرب ثمانية وخمسين بضم الخاء المعجمة واليم وفتح السين المهملة
في ستة (قوله ثلاثة أسباعه) لان سبعة سبعة وخمس فمجموع أسباعه الثلاثة احدى
وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة زدها على الدرهم يكون اثنيتين وسبعين حبة (قوله
ثلاثة أعشاره) أى لان عشره سبعة وعشرون فمجموع أعشاره الثلاثة احدى وعشرون
وثلاثة أخماس وهنا تحارير آخر غير ما ذكر بينهما في الاصل فراجعها منه ان أردتها
(قوله اواق) بالواو على وزن جوار وبانبات التحية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم
الهمزة وتشديد التحية وفي لغة بحدف الالف وفتح الواو وهي أربعة درهما بالاتفاق
(قوله جودة) فالمراد بها النعومة والصبر على الضرب ونحوهما والرداءة ضد الجودة
وليس الخلوص والغش من نوع الجودة والرداءة (قوله ولا يجزئ ردى) واذا لم يجزئ ذلك
استرد المالك ان بين عند الدفع أنه عن ذلك المال والا فلا يسترد كما لو عمل الزكاة فلفق ماله
قبل الحول واذا اجاز الاسترداد فان بقي أخذه والا أخذ التفاوت فيقوم المخرج بخمس آخر
ليؤخذ التفاوت منه (قوله ومكسور عن جيد وصحيح) بحث في الايعاب ان محله ان نقصت
قيمة المكسور عن قيمة الصحيح كما هو الغالب والا اتجه الاجراء (قوله بخلاف عكسه) بل هو
أفضل فان لزمه نصف دينار سلم دينار انصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم أمانة ثم يتفاضل

(ولا شيء في المغشوش من الذهب)

والفضة (حتى يبلغ خالصه نصيباً) فحينئذ يخرج خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدر الزكاة ويكون متطوعاً بالقش ولا يجوز للولي إخراج المغشوش إذا تجاوز له التبرع بنحاسه ومحل ان نقصت قيمة السبك ان احتيج اليه عن قيمة الغش والاجاز إخراجا ويصدق المالك في قدر خالص المغشوش ويحلف ان اتهم ندباً ونصح المعاملة بالمغشوش معينة وفي الذمة وان لم يعلم عيارها ولو ملك نصيباً في يده نصفه ونصفه الباقي مغشوب أو مؤجل زكي النصف الذي يده حالاً لان الميسور لا يسقط بالمعسور (ولا) شيء (في الحل المباح) أي غير الحرام والمكروه لانه قد لا يستعمل مباح كعوامل المواشي هذا (ان لم يقصد كثرة) سواء اتخذها بقصد أو يقصد أن يستعملها استعمالاً مباحاً أو يقصد أن يوجدها أو يعبره لمن يحل له استعماله وخروج بالمباح ما حرم لعينه كالآل أو بالقصد كقصد الرجل أن يلبس أو يلبس رجلاً حلي امرأة أو أن تلبس امرأة حلي رجل كسيف وعكسه أو بغير ذلك كتبر مغشوب صبيخ حلياً وحلي نساء بالغن في الاسراف فيه وما كره استعماله كضبة الاناء الكبيرة للحاجة أو الصغيرة للزينة وما اتخذ بنفسه كتبره فحجب الزكاة في ذلك كله أما في المحرم فبالاجماع وأما في المكروه

هو وهم فيه بأن يبيعوه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن يكره شراء صدقته من تصدق عليه فرضاً ونقلاً (قوله المغشوش) هو المخلوط بما هو أدون منه (قوله ان احتيج اليه) بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش والاعتين صرف المغشوش بالخالص (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت (قوله والاجاز) في التحفة ينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتعاملها أنه لا يجوز إخراج المغشوش لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم يردوا رضوا الخ (قوله ويحلف الخ) ولا يقبل قوله أدى اجتهدى الى أنه كذا الابشاهدين من أهل الخبرة والاختيار بين أن يسبكه ويؤدي خالصاً أو يحتاط ويؤدي ما يتقن ان فيه الواجب خالصاً (قوله ونصح المعاملة الخ) لكن لا يجوز بيع بعض ما يبيع ولا بخالص الا ان علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا أثر في الوزن وبيع الدراهم الخالصة والمغشوشة بذهب مخلوط بنصفه لها قيمة لا يجوز لانه من قاعدة متجربة (قوله ونصح المعاملة بالمغشوش) أيضاً ويحمل مطابق العقد عليه ان غاب التعامل به في محل العقد وتكره المعاملة به وأما ساكها اذا كانت دراهم البلمة مغشوشة ولو كان الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كالعدم ويكره للامام ضرب المغشوش ولغيره ضرب الخالص الا باذنه والامام تعزيره وللمغشوش أشد وفي النهاية امر لو ضرب مغشوشاً على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم وفي التحفة ما لا يروج الا بتأسيس كالكثير أنواع الكيمياء الموجودة الآن بدوم ثمنه بدوامه كما في الاحياء وشد دفعه اه ولو اختلط اناء من النقيدين وجهل أكثرهما زكى الاكثر ذهباً وفضة أو ميز بينهما بالنار أو بالماء (قوله كالآل) الا ان صدق بحيث لا يتبين (قوله أو بالقصد) معطوف على قوله لعينه أي وخروج بالمباح ما حرم بالقصد (قوله وعكسه) أي كقصد المرأة أن تلبس أو تلبس امرأة حلي الرجل أو تلبس رجلاً حلي المرأة (قوله أو بغير ذلك) أي وخروج بالمباح غير ما سبق مما حرم لعينه أو بالقصد ما ذكره بقوله كتبر وحلي الخ ومنه تحمية المساجد والكعبة أو قتاديلها ويجزى في إخراج زكاة ما حلي به نحو جدار ما حري في الاناء المجهول مما يمكن جريانه هنا (قوله بالغن في الاسراف) أي بان صار ظاهراً فيه وهذا قيد لحل لبسه وحرمة أما الزكاة فتجب بأدنى سرف لانه ان لم يحرم كره والكلام في المرأة وأما الرجل فيحرم فيما أبيع من حليته أدنى سرف ومثل في المنهاج للبالغة في السرف بخلاف وزنه ما تقدمنا رآه أي مثقال ومثله الفضة قال في التحفة ومن عبر عنه أراد كل فردة منه على حياها قال ولا يكفي نقص نحو المثقالين عن المائتين وذلك لانتفاء الزينة عنه المحوثة لهن التحلي بل ينقر الطبع منه كذا قالوه وبه يعلم ضابط السرف اه قال في النهاية ويؤخذ من هذا التعليل اباحة ما اتخذ النساء في زمننا من عصابات الذهب والتراكيب وان كثرت ذهبها اذا انفس لانه منهن بل هي في غاية الزينة اه وفي الايام حيث جمع بين خلاخل جازم يبعثها اسرافاً عراً قبل ظاهراً المجموع جواز الجمع وان عد

فبالقياس عليه وأما في نية الكثر
فلأنه صرفه بهما عن الاستعمال
فصار مستغنى عنه كالدراهم
المضروبة ولو ملكه بارت
ثم مضت عليه أحوال ثم علم به
لزمه زكاته وكذا لو مضت عليه
وهو متكسر ولم يقصد إصلاحه
بان قصد جعله تبرأ ودراهم أو
كثرة أو لم يقصد شيئا أو أوجب
انكساره إلى سبك وصوغ وان
قصد ههما فتجب زكاته وينعقد
حوله من حين انكساره لأنه غير
مستعمل ولا معد للاستعمال أما
إذا قصد عند علمه بانكساره
إصلاحه وأمكن بالاتحاد من غير
سبك وصوغ أو مضى حول ولم
يقصد إصلاح ههما ثم قصد بعد ذلك
فلا زكاة فيه مطلقا في الأولى وان
دارت عليه أحوال ولا بعد الحول
الأول في الثانية لبقاء صورته
ولأثر تكسر لا يمنع الاستعمال
فلا زكاة فيه وان لم ينو إصلاحه
(ويشترط الحول في) وجوب زكاة
(النقد) للغير السابق (وفي الركاز)
أي المراكز وهو المدفون الآتي
(الخمس) للغير الصحيح فيه بذلك
ولأنه لا مؤنة فيه

أصرا فافانه قال ووجه الجواز الذي هو وجه ضعف فيما فيه سرف ظاهرا أنه من جنس
المباح فاشبهه اتخاذ عدة من الخلاخل اه (قوله فبالقياس عليه) نقل في الإيعاب عن
المجموع الإجماع عليه أيضا كالمحرم وفي العباب لو طرأ على المحرم قصد استعمال مباح
بطل حوله فاذا عاد قصد المحرم أي أو المكروه ابتدأ له حولا وكذا طرأ وقصد كثره (قوله
كالدراهم المضروبة) لو جعلتها المرأة قلادة جرى في النهاية تبعها للروضة على حرمها قال
وما في المجموع في باب اللباس من حملها محمول على المعراة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها
في قلادتها فانه لا زكاة فيها الخ وفي التصفية في غير المعراة الوجه أنه لا زكاة فيها لأنها من جملة
الحلى إلا أن قيل بكرهتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها الخ وبما يحل لبسه للمرأة
من النقد النعل والتاج وتحلية ما فيه قرآن ولوللتبرك وغلافه وان انفصل عنه مذهب
واللوح المعد لسكابه القرآن ويحل للرجل تحلية المصحف بالفضة دون الذهب إلا كتابة
حروف القرآن فحل لهما بالذهب وخروج بالمصحف ببقية الكتب فلا يحل تحليتها مطلقا
و جرى في التصفية على حرمة التمويه في غير كتابة الحروف مطلقا وقال سم قول المتن وكذا
للصراة يذهب أي لها تحلية مصحفا بالذهب وهو شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما
إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقه ثم رولوا حلت مصحفا بالذهب ثم باعتها لرجل أو أجرة
أو أعارته أياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب من وهذا
واضح أن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والأفلا يمكن غير الحل الخ (قوله وان
قصد ههما) أي الاستعمال المباح والإصلاح وحاصل مسئلة الانكسار المذكور أنه ينقسم
إلى ثلاثة أقسام أحدها أنه لم يحتاج إلى إصلاح ثانيها أن يحتاج إليه بسبك وصوغ جديدا
ثالثها أن يحتاج إليه بنحو لحام لا صوغ جديدا فالحالة الأولى لا تؤثر مطلقا والثانية تؤثر
مطلقا والثالثة أن لم ينو الإصلاح أثروا أن لا يؤثر (قوله عند علمه بانكساره) ولو كان علمه
بذلك بعد أحوال كما نقله شيخ الإسلام في شرحي البهجة والروض والرملي في نهايته
والشارح في الإيعاب وغيرهم وعلموه بأن القصد بين أنه كان مرصدا له اه فلا تجب
الزكاة مطلقا في الأحوال الماضية ويبقى التصريح به في كلامه (قوله ولم يقصد
إصلاحه) أي وقد علم بانكساره والأفلا زكاة مطلقا كما علم مما تقدم آنفا (قوله
في الثانية) هي ما إذا علم كسره ولم يقصد إصلاحه إلا بعد مضى حول (فرع) لو كان وزن
الحلى الزكوي مائتي درهم وقيمته ثلثمائة فان كان الحلى محرما فلا أثر لزيادة القيمة بالصنعة
فيخرج خمسة دراهم منه أو من غيره وان كان مباحا ككسور لم ينو إصلاحه فالعبرة
بقيمتها فيخرج المالك بين أن يخرج ربع عشره مشاعا ثم يبيعه نحو الساعي من المالك أو من
غيره وان يخرج خمسة دراهم مصوغة كخاتم قيمته سبعة ونصف وأن يخرج خمسة دراهم
جديدة تساوي لجودة سبكها أوليها سبعة دراهم ونصفا قال في الإيعاب عن ابن الرفعة وغيره
لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصفا لأنه ربا بناء على أن الفقراء ملوكوا قدر القرض

وقياس قول ابن شريح السابق في جواز أخذ القيمة للضرورة جواز أخذ سبعة ونصف
إذا كان نقد البلد دراهم كما نقول فيمن أتلّف حلياً ذهباً ونقد البلد ذهباً أنه يجوز أخذ
قيمتهم ذهباً وإن زادت على وزنه في الأصح ولو أخرج من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف
لم يجز على الأصح إلى آخر ما في الإيعاب (قوله بخلاف المعدن) أي قللمونة وجب فيه ربع
العشر (قوله ولو بضمه الخ) وإن أخرج من ركاز أيضاً ثم تارة يضم بعضه إلى بعض وذلك
إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعد ذكر كصلاح آلة وهرب أجير وسفروا غير
نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إن
قطع العمل لغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتد للسترراحة فيه من مثل ذلك
العمل أو تعدد الركاز أو كان عنده ما يكمل به النصاب من غير الركاز لكنه من جنسه كآرث
أو ما يقوم بجنسه كعرض تجارة اشترى بجنسه ثم معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة
الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الأول دون عكسه وجوب الزكاة في الثاني فقط فلا وجوب
مائة مثلاً ثم وجد مائة أخرى من ذلك المثل ولم يكن ثمة ما يقطع المتتابع بينهما ما زكاهما
حيث إن لم تكن المائة الأولى باقية عنده كأن أتلّف الأول فالأول ولو وجد المائة
الأخرى في ركاز ثان أو كان ثمة ما يقطع المتتابع بين الآخر أجبن زكى المائة الثانية حالاً
دون الأولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذي يملكه من غير الركاز نصاباً فأكثر
وجنسهما متحدان نال الركاز مع تمام حول ماله الذي يملكه من غير الركاز كركاهما حالاً
أو نال الركاز في أثناء حول ماله زكى الركاز حالاً وماله لحوله وإن كان ماله الذي يملكه دون
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالاً وانه قد الحول من تمام النصاب
بحصول النبل وهذا التفصيل جميعه يجري في المعدن (قوله دون نصاب) أي ولم يكن
عنده من غير الركاز ما يكمل به النصاب كما علم مما قدمه آنفاً (قوله من غيرهما) أي
من سائر الجواهر (قوله قدراً) أي وهو النصاب (قوله ونوعاً) هو الذهب والفضة
(قوله من دفن الجاهلية) لأعلى وجه الأرض أو على وجهها وعلم أن نحو سبيل أظهره فإن
شك أو كان ظاهراً فلقطة (قوله قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم) أي أو أدرك الإسلام
ولم تبلغه الدعوة فإن علم أنها بلغت وعاند فليس بركاز بل في كاسية أي في كلامه (قوله
أهل الزكاة) خرج المكاتب فلا زكاة فيما وجد مع أنه يملكه وما وجد العبد فليس به
فتلزمه الزكاة وما وجد المبعوض فإذ النوبة أن تهياً والافلهما يمنع الذي من المعدن
والركاز بدار الإسلام فإن أخذ من المعدن والركاز الإسلامي شيئاً فالإيعاب ملكه
ولا شيء عليه من الزكاة (قوله أو بدار الحرب) إن وجد في ملك حربى في دار الحرب
ولم يدخل دارهم بأمانهم فهو غنمة وإن دخل دارهم بأمانهم وجب رده على مالكه (قوله
أو في ملك) أحياه في النهاية أو في أرض موقوفة عليه واليد له كما قاله البغوي وأقره اه
وأقره شيخ الإسلام ونظر فيه الشارح في الإيعاب قال فالوجه أن محل ذلك انما هو بالنسبة

بخلاف المعدن (ولاحول)
يشترط فيه ولا (في المعدن) لأنفا
انما يشترط لتحصيل الثمانيه
وكل منهما بما في نفسه (وشرط
الركاز أن يكون نقداً) أي
ذهبا أو فضة مضرورياً أو غير
مضرور وأن يكون (نصاباً) وهو
عشرون مثقالاً في الذهب ومائتا
درهم في الفضة ويكفي بلوغه نصاباً
ولو يضم إلى مال آخر له فإن كان
دون نصاب من الذهب والفضة
أو نصاباً من غيرهما لم يجب فيه شيء
لأنه مال مستفاد من الأرض
فاختص بما يجب الزكاة فيه قدراً
ونوعاً كالمعدن وأن يكون (من
دفن الجاهلية) الذين قبل مبعثه
صلى الله عليه وسلم وقد وجد أهل
الزكاة (في موات) بدار الإسلام
وإن لم يحميه ولا أقطعه أو بدار
الحرب وأن كانوا يذبون عنه (أو)
في (ملك أحياء) من الموات سواء
وجدته بالحق أو باظهار السبل
أو بأنياب الأرض أو بغير ذلك
أو في قلاع

(قوله فهو غنمة) مطلقاً أي سواء
أخذته قهراً كسائر أموالهم أو غير
قهر كسرقة واختلاس كما جرى
عليه في الإيعاب والاسني خلافاً
لقول الامام فيما إذا أخذ بغير
قهر يكون فياً وساق في الأصل
عبارة الإيعاب والاسني جل الليل

عادية من ذار الاسلام وقد عرفت
في الجاهلية ويشترط أن لا يعلم
أن مالكة بلغت الدعوة وعاند
والافهوني وخرج بمذاكر ما وجد
يطريق نافذ أو مسجد وما دفعه
مسلم أو ذمى أو معاهد بموت أو
وجد عليه ضرب الاسلام بأن
كان عليه أو على ماله قرآن
أو اسم ملك من ملوك الاسلام
فانه لقطعة ان لم يعرف مالكة وكذا
لوشك في أنه اسلامي أو جاهلي
كاتبه والواني أو ظاهر وشك في
أنه ظهر بسبل ونحوه أولاً

(فصل في زكاة التجارة)

وهي تغليب المال بالمعاوضة
اغرض الربح (وفي مال التجارة)
الذي لازكاه في عينه لولا التجارة
كالتبيل

(قوله على خلافه) لانه قبل المضي
يعلم انه كان موجوداً قبل التسبيل
فيكون ملكاً للمسبل ولم يخرج
عن ملكه بالتسبيل وبعد المضي
صار بيد المسلمين مع احتمال أن
يكون دفن بعد التسبيل وان كان
مملوكاً بعضهم بطريق شرعي الخ
ما قاله أصل (قوله في زكاة التجارة)
في الحقة قد أجمع على وجوبها
أهل العلم أي **ك**ثرهم وصرح
في البرص دقته فقول الشارح
انقضاء أي في ربيع العشر لافي
وجوبها الأصلي وفي الحقة اتفاقاً
في ربيع العشر وعلى الجديدي
كونها من القيمة اه جرهمزي

للظاهر وما في الباطن فلا يحل له أو للظاهر والباطن ان كان وارثاً للواقف **مس** تغرفاً
لتركته الخ (قوله عادية) في أوائل احياء الموات من الحقة والنهاية مانصه خبر الشافعي
مرسلاً عادي الارض أي قديمها ونسبت لعاد لقدمهم وقوتهم لله ولرسوله ثم هي لكم متى
اه وفي بعض نسخ هذا الشرح بدل عادية عامرة واهله من تعريف النساخ اذ المعروف
التعبير بالعادية وبذلك عبر في العباب والامداد وغيرهما (قوله فانه لقطعة) هذا ان وجد
بنحو موات فان وجد بمالوك بدارنا فهو مالكة فيحفظ له حتى يورث منه فان أبس منه
فهو اميت المال وان كان عليه ضرب الاسلام لانه مال ضائع ومن سبل ملكه طريقاً
يكون له وما سبله الامام طريقاً من بيت المال يكون لبيت المال وأن المسجد لو علم أنه بني
في موات فهو ركاوز ارضي الشارح ذلك في الحقة وجرى في النهاية على أنه لقطعة وجمع
سم بينهم ما جمل الاول على ما اذالم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن والثاني على
خلافه (قوله لوشك في أنه اسلامي) أي كبر وحلي وما يضرب مثله جاهلية واسلاماً (قوله
وشك الخ) وما وجد في ملك شخص فله ان ادعاه والا فله ملك منه ثم لمن قبله وهكذا حتى
ينتهي الامر الى المحي فهو له وان نفاه كما في الحقة وغيرها وظاهر كلام الجلال الرمي
بخلافه وقال سم الوجه خلاف ما قاله الشارح اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعياً وحيث
فاذا نفاه هو أو ورثته حفظ فان أبس من مالكة فليبت المال وحيث حكم به للحبي وجب
عليه اخراج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنتين الماضية كضال وجده

* (فصل في زكاة التجارة) *

(قوله لازكاه في عينه) خرج ما في عينه زكاة فلا زكاة للتجارة فيه فان نقص نصاب العين
وكمل نصاب التجارة وجبت زكاتها كتسع وثلاثين من الغنم قيمة ما تادروهم ومحل عدم
وجوب زكاة التجارة اذ لم يسبق حولها حول العين والاروجب فلو اشترى بمال التجارة
بعد ستة أشهر من حولها مثلاً نصاب ساعة أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة
أشهر وجب زكاة التجارة لتمام حولها ثم من انقضاء حولها يفتح حولاً زكاة العين أبداً
في سائر الاحوال ولا يتصور سبق حول العين في الساعة لان حول العين ينقطع بالمادة بل
يتصور في الثمر والحب بأن ييد والصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه
أنه يخرج أولاً زكاة العين من عشر أو نصفه ثم بعد ذلك هما مال تجارة في سائر الاحوال
الآتية فيلزمه فيها زكاة التجارة وأول حولها من وقت أداء زكاة العين الواجب بعد
الجداد أو الحساد اذ ليس فيها بعد زكاة العين مرة واحدة زكاة عين مرة أخرى وقد قررنا
أن مالاً زكاة في عينه تجب فيه زكاة التجارة ولا يقطع باخراج زكاة العين من الثمر والزرع
زكاة التجارة من الجدوع والتبن والارض اذ ليس في هذه المذكورات زكاة عين ومالاً زكاة
في عينه تجب فيه زكاة التجارة واذا انقصت قيمة هذه المذكورات عن النصاب لا يكمل
بقيمة الثمرة أو الحب لانه أدى زكاة عينها وما في عينه زكاة لازكاه في التجارة ولو زرع زرعاً

والرقيق والمتولد بين أحد النعم وغيره
 وغيرها من سائر العروض وما تولد
 منها من تناسل وغرة وغيرهما (ربح
 العشر) اتفاقا كما في النقد بن
 لانه يقوم بهما (وشروطها) أي
 التجارة حتى تجب الزكاة في مالها
 (سنة الاقول العروض) التي لا تجب
 الزكاة في عينها لولا التجارة (دون
 النقد) لان الزكاة تجب في عينه كما
 مر (الثاني نية التجارة الثالث
 اقرار النية) المذكورة (بالفعل)
 أي بآول عقده لينضم قصد التجارة
 الى فعلها نعم لا يحتاج الى تجديد
 في كل تصرف (الرابع أن يكون
 الفلأ بمعاوضة) محضة وهي التي
 تنفسد بفساد العوض كالبيع
 والهبة بثواب والاجارة لنفسه
 أو ماله أو ما استأجره أو غير محضة
 كالصداق وعوض الخلع وصالح
 الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة
 كالآثر والهبة بلا ثواب والصيد
 وما اقترضه أو ملكه بأقالة أو ردة
 بعيب فلا زكاة فيه

(قوله انتهت عبارة الحلبي) وما
 ذكره واضح خلافا لما يؤوله تعبير
 الشوبري بقوله ويظهر انعقاد
 الحول بأول متاع يشتري بقصد
 ويبني حول ما يشتري بعده عليه
 أصل (قوله وفيه أن المنفعة)
 عبارة الأصل وهذا الحكم
 مشكل لان المنفعة الخ

للنية في أرض التجارة وجبت زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الأرض ولو اشترى
 للتجارة شقصا من فروع بعشرين دينارا وقوم آخر الحول بمائة زكي المائة وأخذ الشفيع
 بالآقل ولو انعكس الأمر انعكس الحكم فيها فبأخذ الشفيع بالمائة ويزكي العشرين
 (قوله والرقيق) لا زكاة في عينه لكن قلزم زكاة فطرته مع زكاة تجارته لاختلاف السبب
 وهو المال والبدن فلم يتداخل (قوله وغيرها) أي لانه لا زكاة في عينه كما تقدم (قوله
 بأول عقده) في الامداد هل العبرة باقترانها بمجرد من أفظ القبول بالنسبة للمبيع أو من
 الايجاب بالنسبة للثمن أو بأول العقد لا كما يؤخذ من العبارة أو يكفي ولو في المجلس كل
 محتمل وقياس ما يأتي في الكتابة في الطلاق ترجيح الاول أو الثاني على الخلاف الآتي غنة
 ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب ثم فرق بين ما هذا وبين الكتابة بما يفتيه في
 الأصل وببحث في الصحة أنه يعتبر في الاقتران هنا باللفظ والفعل المملك ما في كتابة الطلاق
 وفضل الهاتفي في حواشي التحفة عن الشيخ عيرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها
 العقد (قوله لا يحتاج الى تجديد الخ) عبارة الحلبي في حواشي المنهج فاذا اشترى عرضا
 للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى أن يفرغ رأس مال التجارة (قوله في كل تصرف)
 أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لان صاحب ~~حكم~~ التجارة عليه انتهت
 عبارة الحلبي (قوله كالبيع) فانه اذا فسد الثمن فسد البيع وما ذكره بخلاف
 الصداق وعوض الخلع فعند فساد ما يرجع الى مهر والمثل ولا يقصد نفس النكاح
 والخلع (قوله بثواب) أي بعوض اذ لها حكم البيع في سائر الاحكام (قوله والاجارة
 لنفسه) فاذا أجر نفسه بعوض بقصد التجارة صار ذلك العرض مال تجارة (قوله أو ما
 استأجره) فاذا استأجر دارا مثلا لم يؤجرها بأكثر مما استأجرها صار متعة الدار
 عرض تجارة لان التصرف كله وفي الاعيان قال في التحفة فيما اذا استأجر
 أرضا لم يؤجرها بقصد التجارة فحسب قول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيه وقومها بأجرة
 المثل حول ولا يخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال التجارة
 عنده الى آخر ما في التحفة والمراد بمال التجارة هنا منفعة الأرض وفيه ان المنفعة قد
 تلقت بعضي الزمان من غير مقابل فما الذي يركبه وقد جزم به كما ترى في الصحة وحينئذ
 فليتنبه لذلك من يستأجر الدور بمكة لم يؤجرها في أيام الموسم فاصدا التجارة (قوله
 كالصداق وعوض الخلع) فاذا خلع زوجته وقصد بعوض الخلع التجارة أو زوج أمته
 أو تزوجت الحرة أو قصد التجارة بالصداق فانه يصير مال تجارة (قوله وصالح الدم) فاذا
 صالح بمال عن قود مثلا بقصد التجارة صار ذلك مال تجارة (قوله وما اقترضه) أي ورد
 مثله ليس من باب المعاوضة بل يشبه ضمان الائتلاف الخ (قوله أو ردة بعيب) في الايجاب
 ونحوه الاسنى وغيره فاذا اشترى بعرض قنية عرضا ولو لتجارة أو بعرض تجارة عرضا
 للقنية ثم رده عليه بنحو عيب أي من آقالة لم يصير مال تجارة وان نواها به لانتفاء المعاوضة

وان اقترنت به نية التجارة لانه لا بعد من اسبابها لاقتفاء المعاوضة ولو اشترى لها صيفا لم يصح به أو بدنا غايه بدخ به للناس صار مال
تجارة فقلزمه تركه بعده فحى حوله وان لم يبق عين فهو المصباح عنده فاما أو صابونا أو ملحا فغسل أو يخبث به لهم لم يصح
كذلك لانه يستهلك فلا يقع مسلما اليهم (الخامس ١٢٢ أن لا ينض) مال التجارة حال كونه (ناقضا) عن النصاب بنقده الذي

يقوم به في أثناء الحل فحق نض
(بنقده) ناقصا عن النصاب (في
أثناء الحل) كأن اشترى عرضا
بنصاب ذهب أو دونه ثم باعه أثناء
الحول بنسبة عشر منقلا لا يقطع
حول التجارة لتحقق نقص النصاب
حسابا للتضيض بخلاف ما لو نض
بنقده لا يقوم به كأن باعه في هذا
المثال بمائة وخمسين درهما فاضه
أو نض بنقده يقوم به وهو نصاب
أو أكثر فانه لا يقطع كالوبا عه
يعرض لاستوائهما في عدم
التقويم بهما والمبادلة لا يقطع
حول التجارة (السادس أن لا
يقصد القنية) بمال التجارة (في
أثناء الحل) فحق قصد بشئ معين
من ماله لذلك ولو لاستعمال محرم
انقطع حول التجارة فيحتاج الى
تجديد قصد مقارن للتصرف
بخلاف مجرد الاستعمال بالنية
قنية فانه لا يؤثر وانما أثر مجردنية
القنية دون مجردنية التجارة لان
القنية هي الامسالة للارتفاع
وقد اقترنت نيتها به فأثرت بخلاف
التجارة فانها تقلب المال كما مر
ولم يوجد حتى تكون بينهما مقترنة
به (وراجعها ربع عشر القنية)
لا العروض لانها متعلقة كما دل عليه

ولا بعد ما كان للتجارة مال بخلاف ما يأتي فيمن اشترى بعرض التجارة عرضا للتجارة
فانما لا يقطع بالرد كما لو باع عرضها واشترى بثمنه عرضا آخر وكما لو تباع الناجران ثم
تقابلا اه (قوله لاقتفاء المعاوضة) لان ما ذكر من الاقالة والرد بعيب نسخ للمعاوضة
فلا يكون معاوضة (قوله بنقده الذي يقوم به) متعلق بقوله ينض ويسد كرامة يقوم به
في قوله ويقوم مال التجارة بجنس رأس المال الخ (قوله انقطع حول التجارة) فاذا
اشترى به عرضا آخر بنية التجارة كان هذا أول الحل والنصاب في التجارة انما يعتبر
آخره وحل انقطاع الحل اذا لم يكن بملكه تقدم من جنسه بملكه نصابا كما في العباب وغيره
واذا اشترى مال التجارة بعين عشرين دينارا أو بعين عشرة وملكه عشرة أخرى فحوله
من حين ذلك ذلك النقد فيبقى حول التجارة على حوله بخلاف ما لو اشترى بنقده في الذمة
ثم تقدم ما عنده فيه فانه يقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من وقت الشراء قال سم
يستثنى ما لو تقدم في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد
وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب البرلسي فيما كتبه بهامش شرح المنهج
وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بقضية في ذمته مثلا ثم عين عنها في المجلس ذهبيا لم يكن الحكم
كذلك لانه عوض عما في الذمة اه وفي الاعباب ملخصه من المجموع لو كان معه مائة
درهم فاشترى بها عرض تجارة أو المهر ثم استفاد مائة أو لم يفد فاشترى بها عرضا ثم
استفاد مائة أو لم يفد فاشترى بها عرضا فاذ اتهم حول المائة الاولى بقيمة عرضها
نصاب زكاهما والا فلا فاذ اتهم حول الثانية وبلغت مع الاولى نصابا زكاهما والا فلا فاذ اتهم
حول الثالثة والجميع نصاب زكاهما والا فلا اه (قوله لاستوائهما) أي العرض والنقد
الذي لا يقوم به (قوله معين) ان لم يعينه لم يؤثر عنده كشيخ الاسلام وخالفه مر ووالده
وسم قال في النهاية ويرجع في ذلك البعض اليه (قوله ولو لاستعمال محرم) كذلك في
شرح الارشاد كلاسق والجمال الرمي في النهاية وغيرهم وجرى في التحفة على أنه
لا أثر لنية استعمال محرم وجمع في الاعباب بين المقالتين بأنه ان صمم على نية المعصية
فلا انقطاع والا انقطع اذ لا ثم حينئذ وقد أطالت الكلام على ذلك في الاصل (قوله
لانها) أي القيمة متعلقة أي متعلق الواجب وعبر في التحفة بقوله لانها متعلق هذه
الزكاة (قوله الا دم) أي الجلود وهو حاس بكسر الحاء المهدلة وتخفيف الميم وآخره سين
هـ حلة (قوله ويقوم الخ) في التحفة يظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف
وللا ساعى تصديقه (قوله بجنس رأس المال) فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم به عين

قول عمر رضي الله تعالى عنه ان يبيع الادم قومه وأذكر كاته والمراد ربع عشر القيمة آخر الحل لانه وقت الوجوب المضروب
كما يأتي فلآخر الاجراج بعد التمكن منه فتمت ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وان زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا
شي عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخذ ربع عشر قيمته (بجنس رأس المال) الذي اشترى العرض به نصابا كان أو بعضه

المضروب الخالص وان كان غير مضروب قوم المضروب من جنسه (قوله وان لم يملك باقية)
 أى النصاب لان النصاب انما يعتبر في التجارة آخر الحول (قوله وان بلغ بغيره) كأن
 اشترى عرضا بدنانير وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر الحول دون عشرين مثقالا ومثل
 ذلك عكسه فلازكاة فيما باعه به وان كان نقد البلد لانهم لم يبلغ بمائة قومت به نصابا وينتدأ
 له الحول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون وان بلغ نصابا بمائة قوم به زكاة
 منه لامن العيز وان بلغ به نصابا (قوله أو نكاح) كذلك التحفة وجعه له في الاسف
 من أمثلة نحو الخلع وعلى ما هنا يكون نحوها العرض الذي أجر به نفسه او ماله فاذا خالع
 زوجته بقصد التجارة على عرض قوم ذلك العرض بغالب نقد البلد وكذا اذا زوج أمته
 بعرض بقصد التجارة أو تزوجت المرأة بعرض بقصد التجارة وكذا ان كان نقدا من غير
 الغالب فيقوم بغالب نقد البلد كما هو ظاهر كلامهم (قوله أو جهل جنسه) قال سم لوملك
 بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كأن علم أنه ملك بعشرين مثقالا من أحدهما
 وثلاثين من الآخر ولم يدرك أن الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يعد أن يجب الاحتياط
 بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة
 في الأخرى ثم يقوم العرض به ما مرتين كذلك ويزكى الاكثر من كل منهما في المثال
 لو قومنا الفضة بالذهب بعد فرض أن الاكثر الذهب فساوت العشريون مثقالا من الفضة
 عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض أن الاكثر الفضة فساوت العشريون
 مثقالا من الذهب أربعين من الفضة فيقوم العرض به ما مرتين بهذه النسبة ويزكى باعتبار
 الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة أرباع
 القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر
 فلوملك به ما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في
 جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم بجميع العرض ما عدا ما يساوى أقل
 متمول بكل منهما فليراجع اه (قوله فان غلب نقدان) أو كان الاقرب في صورته المذكورة
 بلدين اختلف نقدهما (قوله تخير) هو المعتمد خلافا للمحتاج كما صرح له من تقويمه حيث
 بالانفع للفقراء ولوملكه بنقد وعرض كمائتي درهم وعرض قنية قوم ما هابل النقدية
 والباقي الغالب من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين اذا بلغ به فقط
 كما ترى يجزئ ذلك في اختلاف الصنعة كأن اشترى بدنانير بعضها بصحيج وبعضها مكسر
 وتفاوتا فيقوم ما يخص كلاهما لكن ان بلغ مجموعهما ما يساوي لا تصاد بالفسر (قوله بعد
 التقويم) أى آخر الحول وفي الاعياب نقلا عن المجموع لو قوم العرض آخر الحول
 بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة أو غبن ضمت الزيادة الى الاصل في الحول الثاني دون الاول
 سواء كان البيع قبل اخراج الزكاة أم بعده وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بمائتين
 مغبونا أو محايلا زكى ثلثمائة ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض

وان لم يملك باقية ولو أبطله
 السلطان أو لم يكن هو الغالب
 لانه أصل ما يبدء وأقرب اليه
 من نقد البلد فاذا لم يبلغ به
 نصابا فلازكاة وان بلغ بغيره (أو)
 يقوم (بنقد البلد) الغالب دراهم
 كان أو دنانير (ان ملكه بعرض)
 للقيمة أو بنحو خلع أو نكاح
 أو بنقد ونسي أو جهل جنسه
 فاذا حال عليه الحول يعمل فيه
 نقد قوم بنقده جريا على قاعدة
 التقويم كما في الاتلاف ونحوه أو
 يعمل لا نقد فيه اعتبر أقرب البلاد
 اليه ولو ساوى نصابا بالغالب
 زكى وان لم يساوه بغيره أو ساواه
 بغيره لم يزك فان غلب نقدان وتم
 بأحدهما نصابا قوم به أو بكل
 منهما ما تخير (ولا يشترط كونه) أى
 مال التجارة يبلغ (نصابا الا في آخر
 الحول) ففي بلغه آخره وجبت
 زكاته والا فلا سواء اشتراه
 بنصاب أو بدونه وسواء باعه بعد
 التقويم بنصاب أو بدونه لان آخر
 الحول وقت الوجوب فقطع
 النظر عما سواه لا اضطراب القيم

﴿فعل في زكاة الفطر﴾ * والاصل فيه ما قبل الاجتماع الاخبار الصحيحة الشهيرة والمشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها اذا منكر فلا ينافي حكايه الاجتماع المذكورة (وتجب زكاة الفطر بشرط) منها (ادواله) وقت وجوبها بأن يكون حيا بالصفات الاتية عند (غروب الشمس ليلة العيد) بأن يدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لاضافتها الى الفطر في الخبر وايضا فالوجوب ١٢٤ نشأ من الصوم والفطر منه فكان لكل منهما ما دخل فيه فأسد اليهما

دون أحدهما لئلا يلزم التعكم فلا تجب بما يحدث بعد الغروب من ولد ونكاح واسلام وغنى ومالك قن ولا تسقط بما يحدث بعده من نحو موت وهزل ملك كعتق وطلاق ولو باننا أوردنا دفعي قريب ولو قبل التكن من الاداء لتقررهما وقت الوجوب نعم ان تلف المال قبل التكن سقطت كما في زكاة المال (و) منها (أن يكون) المخرج (مسلم) فلا تجب على كافر أى في الدنيا كما مر أقول الباب لانها طهارة وهو ليس من أهلها وهذا بالتسبيح لنفسه أما مسلم عليه مؤنته فيلزمه اخراجها عنه ويجزئه اخراجها بالانية هذا في الكافر الاصلي أما المرتد فان عاد الى الاسلام وجبت فطرة نفسه أيضا والافلا وأن يكون سرا أو مبعضا فلا تجب على رقيق ولو مكاتباً لضعف ملكه وانما لم تلزم سيده في الكتابة الصحيحة لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرة زوجته وان لم ينفقها في كسبه بل ان كانت أمة فعلى سيدها أو سره فسبأني (و) منها

بما يقوم به والافلا ضم ويزكى الاصل لحوله ويقدر الربح بحوله فلو اشترى عرضا بعشرة مثاقيل وباعه في أثناء الحول بعشرين ولم يشتريها عرضا زكى كل عشرة لحولها وان اشترى في الحرم عرضا بعشرين دينارا وباعه بأربعين دينارا في أول رجب واشترى بها فيه عرضا آخر للتجارة وباع هذا العرض لتقام الحول بمائة من الدنانير هي قيمة آخر الحول زكى خمسين دينارا في الحال لان رأس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتركز معها لحصوله آخر الحول ولم ينض قبله وزكى لحول الربح الاقل وهو أول رجب بعشرين دينارا ولا يزكى معها حصتها من الربح لانها قد نضت قبل حول أصلها بل تقرر بحولها فيزكى بحول الربح الثاني وهو بعد ستة أشهر أخرى ثلاثين دينارا وهي نصف الربح الثاني لان ابنه سده من حين ملكه لتغيره عن الربح الاقل بالنضوض قبل حوله والله أعلم

* (فصل في زكاة الفطر) *

(قوله والخلاف فيها) أى في عدم وجوبها وقد أوضحت في الاصل فراجعه منه ان أردته (قوله عند غروب الخ) أى بالتسبيح للصخر والمخرج عنه فلو أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج أو باع العبد قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا (قوله في الدنيا) وأما وجوب عقاب في الآخرة على تركها فتجب (قوله بالانية) أى بالانية العباداة لانه ليس من أهلها والاقبلزمه الاخراج والانية وبكتفي بهامنه (قوله أيضا) أى كموته (قوله والا) أى ان لم يعد الى الاسلام فلا تلزمه فطرته ولا فطرة مومنه اذ مومنه من تدين زوال ملكه عن كل ما يملكه من الردة اذ ملكه موقوف (قوله أو مبعضا) ان كان مهايأة فزكاته على ذى الموبة وقت غروب الشمس ليلة العيد والاقبل به قسط ما قبله من الحرية والباقي على ملكه كالنفقة وكذا شريك كان في قن وولدان في أبوتها ياتيه وأما مملوك المبعوض وقريبه فيلزمه جميع فطرته مع الملقا (قوله الصحيحة) اما لفاسدة على سيده (قوله فسبأني) انه لا فطرة عليهم ولا على زوجها لكن يسن للنفقة الاخراج عن نفسها (قوله ومنه) أى من دست الثوب وزاد في الفلاس من الایعاب ذراعة يلبسها فوق القميص وقكة ومندبلا وقلنسوة تحت العمامة وطيلسان

(أن يكون) المخرج عن نفسه أو مومنه أو سرا بأن يكون (ما يخرجه فاضلا عن مؤنته ومؤنته من) وخفا

تجب (عليه مؤنته ليلة العيد ويومه) لان مؤنته ومؤنته مومنه في هذا الزمن ضرورية فاعتبر الفضل عنها وانما لم يعتبر زيادة على اليوم والليل المذكورين لعدم ضيق ما وراءهما (و) فاضلا (عن دست ثوب) له أو لمومنه (يليق به) أى يكل منها من نصيبها ويؤنه قبض وسرا ويل وعامة ومكعب

وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والجمل وغير ذلك مما يترك له أو يشتري له (قوله من زيادة للبرد الخ) في
(و) عن (مسكن) له أولمونه (و) عن (خادم) له أو أمونه (١٢٥) (يحتاج) كل منهما (اليه) أي الى ما ذكر من

المسكن والخادم ويلحقان بهما
قياسا على الكفارة ولأنهما من
الحوائج المهمة كالنوب فان كانا
نفسين يمكن ابدالهما بالأتقين
ويخرج التفاوت لزمه ذلك وان
كانا ألوفين والحاجة للمسكن
واضحة ولا عيب تنم الحاجة لاجل
منصب من ذكر أو ضعفه لاجل
عمله في ماشيته أو أرضه بل يبيع في
الفطرة العبد المحتاج اليه فيهما
والحاجة الى ما ذكر تنفع تعلق
الوجوب ابتداء وأما اذا وجد
فلا ترفع فاذ تعاقبت الفطرة
بالذمة صارت ديناً فيباع فيها نحو
المسكن والخادم وهل يعتبر
الفضل عما عليه من الدين الذي
لله أو لا دعى فيه تناقض والمعتقد
منه أن الدين يمنع الوجوب فاذا لم
يكن المخرج فاضلا عنه لم يلزمه
فطرة (و) كما تجب الفطرة عن
نفسه كذلك (تجب) عليه (عن
في نفقته) وقت غروب الشمس
ليلة العبد (من المسلمين) فلا
تجب فطرة الكافران وجبت
نفقته اقوله في الخدم من المسلمين
ولأنها طهرة للصائم من اللغو
والرفث كما ورد والكافر ليس من
أهلها ومحل في الكافر الاصل أما
الرقبي المرتد فتجب فطرته ان عاد
الى الاسلام (من زوجة) ولو

وخفاوكل ما اعتاده وأزرى به فقد يترك له أو يشتري له (قوله من زيادة للبرد الخ) في
الاياعاب يترك له ذلك وان كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليها لانه بصدد الاحتياج اليها
شقاء فالمراد بقولهم في الشتاء أي لاجل الشتاء (قوله والتجمل) في الاياعاب لائق به
وعمومه من صبا ورواة قدرا ونوعا زمانا ومكانا هـ ويفهم منه ومن غيره مما يشته في
الاصل أنه لا بد أن يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة أمثاله من التجمل به يوم العبد
وهو ظاهر (قوله قياسا على الكفارة) عبر بنحوه في التصفية وشرح الارشاد ومرفى
النهاية وفي الكفارة يشترط زيادته على العمر الغالب وفي قسم الصدقات من التخفة أنه
لا يمنع الفقر والمسكنة مسكنه الذي يحتاج اليه ولا يقبه وان اعتاد السكنى بالاجرة بخلاف
ما لو نزل في موقوف يستحقه الخ وقد ظهر من ذلك أنه لا بد أن يكون المسكن ملكه
أو موقوفا عليه ويؤيده قوله الا في يباع فيها نحو المسكن والخادم اذ لو لم يكن ملكه فما
الذي يبيعه وفي الاياعاب لو كان معه مال يحتاج اصرفه الى الخادم والمسكن فكما عدم
نعم ان امكنه الاستغناء عن المسكن لاعتباده السكنى بالاجرة أو لتيسر مسكن مباح بنحو
مدرسة فلا يبعد أن يأتي هنا نظير ما سيجي في الحج اهـ والذي ذكره في الحج أنه يلزمه
صرف النقة الذي معه للحج فخر هل هذا مخالف لما سبق عن التصفية أو أن ما فيها فيما اذا
كان له مسكن فلا يكف حينئذ يبيعه وما في الاياعاب فيما اذا لم يكن عنده مسكن وانما
عنده نفقته وفي التصفية والنهاية بعد أن ذكر اقوال المنهاج ولا يمنع الفقر مسكنه وثبائه فلا
وغن ما ذكر ما دام معه يمنع اعطاه بالفقر حتى يصرفه فيه اهـ (قوله كل منهما) أي من
نفسه وعمونه (قوله وان كانا ألوفين) بخلاف الكفارة قال في الامداد ومثلهما في ذلك
الثوب كما اقتضاء تقييدهم له باللائق وفي الاياعاب قياس ما يأتي في التغليس وقسم
الصدقات أنه يترك له هذا أيضا ونحو كتب الفقيه بتفصيلها الا في غلة وهو غير بعيد وان
قيل ظاهر كلامهم هنا يلزم بخلاف ذلك اهـ (قوله فيهما) أي في ماشيته وأرضه (قوله
واما اذا وجد) أي الوجوب بان غربت الشمس آخر رمضان وهو واجد لها فاضله عما
يعتبر بوجهه كن من اخراجها فلم يخرجها الى أن تلف ذلك الفاضل فلا ترفع أي لا ترفع
الحاجة الى المسكن والخادم الوجوب بل يبيق على حاله ويباعان فيه (قوله والمعتقد منه
الخ) كذا عند الشارح في كتبه كشيخ الاسلام وجرى الخطيب والجمال الرملي على أن
ذلك لا يمنع وجوب الفطرة (قوله عنه) أي الدين (قوله اخذام زوجته) أي بان كانت
من يخدم عادة قال في الاياعاب أما من لم تخدم عادة فان أخذها ملكه أخرجهما عنه
بجهة الملك أو ملكها لم يلزمه فطرته كنفقته (قوله وفي معناها) ان عاد الضمير الى أقرب
مذكور وهو الاجنبية لا تلزم زكاتها وهو ظاهر عبر بارتها وان عاد الى أمته الرمة زكاتها

رجعية وباشئ حامل ولو أمسة لوجوب نفقته ما بخلاف الباشئ غير الحامل ولولزمه اخذام زوجته فان أخذها أمته الرمة
فطرتها أيضا أو أجنبية فلا وفي معناها من صحبتها تخدمها بنفقة باباذنه

ولا تجب فطرة ناشئة بخلاف

التي حيل بينها وبين الزوج ولا فطرة زوجة أب ومستولته وان وجبت نفقة ما لانها لازمة للاب مع اعساره فيحملها الولد بخلاف الفطرة ولو أعسر الزوج بأن كان قنأ أو حرا ليس معه ما يفضل عما مترم يلزم زوجته الحرة فطرتها وان كانت غنية لكن يسن لها اخراجها خروجا من الخلاف وانما لم يمت سيدامة متزوجة بعسر حراً أو عبداً لئلا تسلم الحرة نفسها بخلاف الامة اذا سبها أن يسافرهم أو يستخدمها (و) من (ولد) وان سفل (ووالد) وان علا ليجزها بخلاف الولد الغني والوالد الغني أو القادر على الكسب اذ لا تجب نفقة ما حينئذ (وعملوك) ومنه المكاتب كآبة فاسدة والمدير والمعلق عتقه بصقة وأم الولد والمرهون والجاني والمؤجر

(قوله كفى حق عندها الخ) قال ع ش هذا كله اذا كانت وافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعي وكان معسراً وجبت عليها وان كانت موسراً وجبت على كل منهما لان مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهبه الوجوب عليه فاذا أراها أحدهما كفى وإذا كانت شافعية والزوج حنفي فلا وجوب على كل منهما ما حرمه لذهبه اه بيجري

والاقل نقله الشارح في الایعاب عن المجموع قال وتبعه القمولى وغيره واعتمد المفقى قال في الایعاب لكن القياس ما جرم به المتولى وجرى عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرتها لانها في نفقته كما متها التي في نفقتها اه وذكر شيخ الاسلام في شرح البهجة أنه القياس وكذلك م في نهايته ثم جع بينهما فقال الاوجه حمل الاول على ما اذا كان لها مقدارية من النفقة لانتفاء داء والثاني على ما اذا لم يكن لها مقدارية كل كفايتها كالاماء اه وهو حسن بالغ وحيث لم تلزمه فطرتها ما مال في النصفة الى أنها لا تلزمها ايضاً وان كانت غنية (قوله ناشئة) أى على الزوج أما عليها فتجب قال في الایعاب ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولولم يوصف ومعتدة عن شبهة بخلاف نحو مريضة لان المرض مذر عام (قوله لانها) أى النفقة ولا فطرة عليها ايضاً وان كانت غنية (قوله ولو أعسر الزوج الخ) مثله مالو كان الزوج حنفياً والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما مما عمل به عقيدة كل منهما صرح به الجلال الرملى في فتاويه وفي عكس ذلك يتوجه الطلب عليه علة بعقيدته وعليها عمل بعقيدتها فأى واحد منهما أخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي يوجب الاخراج من غالب قوت البلد والحنفي لا يوجب ذلك فان كان الغالب البر وأخرج الزوج الشافعي عنها بقنص مذهب كفى حق عندها وان أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر في الذي أخرجته فان كان من الثراء والزيب أو الشعيروا القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك في عقيدة الشافعي فيلزمه أن يخرج عنها بحسب عقيدته صاعاً من البر وان أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات الواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة أرطال بالبغدادى والواجب عند الشافعية صاع كامل من غالب قوت البلد والصاع عندهم خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى فاذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لم يلزم الزوج الشافعي اخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده وهـ ذالم أقف على من نفقه وقد أوضحته في الاصل (قوله بعسر الخ) أما الموسر فتلزمه فطرتها اذا سلمت له نفسها لئلا ينهارا ولا فعلى السيد (قوله والولد الغني) لو قدر على قوت يوم العيد وليلته فقط ولو بالكسب لا تجب فطرته على أصله لسقوط نفقته عنه ولو صغيراً ولا على الولد لاعساره (قوله أو القادر على الكسب) قيد في الولد اذ لا يكاف والده الكسب وان قدر عليه لكن ان اكتسب سقطت عن الولد (قوله كآبة فاسدة) هـ ذامع قوله الا تى كما تجب نفقة يقيدها أن المكاتب كآبة فاسدة تلزم السيد فطرته ونفقته وليس كذلك وانما تلزمه فطرته دون نفقته وخروج بالقاعدة العنيفة فلا فطرة عليه ولا على سيده وكذلك زوجة المكاتب وعبد تلزمه مؤنتها دون فطرتها (قوله والمرهون) يخرج السيد فطرته من ماله كالفقعة لانه بخلاف المال المرهون فان زكاة عينه يخرج منه قال في الایعاب

والموصى بمنفعته والاتباع وان انقطع خبره والمغصوب (١٢٧) فتجب فطرته في الحال كما تجب

نفقتهم ولان الاصل فيمن انقطع خبره بقاء حياته ولا تجب فطرة من وجبت نفقته في بيت المال أو على المسلمين وقنيت المال والمملوك للمسجد والموقوف عليه والموقوف ولو على معين وان وجبت نفقتهم (والواجب) عن كل رأس (صاع) وهو قدحان بالمصري الاسبيعي مد تقر يا هذا فيما يكال أما ما لا يكال أصلاً كالاقط والجبن فعمارة الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبعدادى وأربعة أرطال ونصف ورابع رطل وسبع اوقية بالمصري وانما يجزى صاع (سليم من العيب) فلا يجزى المعيب بنحو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أولونه أو ربحه ولا أقطابه ملح يسيبه وان لم يفسد جوهرة فان لم يعبه وجب بلوغ خالصه صاعاً ولا يحسب الملح في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء المعشر كالحب والتمر والزيت وغيره كالاقط واللبن والجبن بشرط أن يكون في كل منها زبد لثبوت بعض المعشر والانطى في الاخبار وقيس به ما الباقى أما الخبيض والسمن والعم والدق في والسويق والاقوات التي لازمة فيها والاقط واللبن والجبن المزروعة الزيت فلا يجزى شيء منها وان كان قوت البلد لانه ليس في معنى مانص عليه

وينبغي أن يقاس بالمرهون نحو المؤجر (قوله والموصى بمنفعته) فتجب فطرته على مالك رقبته وفي العباب من مات بعد وجوب فطرة عبده الموصى به لغيره فالفطرة في تركته أو قبل الوجوب وقبل الموصى له ولو بعد وجوب الفطرة فهي عليه وان ردت فهي على الورث ولو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه مثله في القبول والرد وبقبوله يملكه المورث ففطرته في تركته أي ومن جملتها القن فيبيع بعضه حيث لا تركته له سواء وان مات قبل الوجوب أو بعده لم يترك ورثته ان قبلوا اه (قوله وان انقطع خبره) أي ولم يبلغ ما يحكم فيه بموته والا فلا تلزمه فطرته ومن اشترى عبداً فوجبت فطرته في زمن الخيار فهي على من انقرب بالخيار فان كان الخيار له حافلي من يؤل له ما كاه (قوله فيمن انقطع الخ) في الصفة الذي يتجه في ذلك أنه يدفع البر للفاضي اخراجيه في أي محال ولا يشاء لانه نقل الزكاة وتعين البر لا جرائه هنا على كل تقدير فان تحقق خروجه من محل ولاية القاضي فالامام فان تحقق خروجه من محل ولايته بأن تعدد المتغلبون فيه فالذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة فيخرجها في آخر بلد عهد وصوله اليها اه وذ كر نحوه في التمهية مختصراً (قوله هذا) يعني أن العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد أو نقص في الوزن وبما ييسر توى وزنه وكيله العدم والماش وقد عاير المصنف والصاع النبوي بالعدس فوجده خمسة أرطال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته يسير لا يحتدل بمثله فكل صاع وسع من العدم ذلك اعتبر للاخراج به ولا بالالة بتفاوت الحب ووزنا اه وفي المهمات أن ابن الرفعة اعتبر الصاع بالشعير الصعدي المغربي المنق من الطين والطين الامن بعض حبات حنطة فوجده صحبها وذكرا بن كج أنه حصل له من المدينة مد صحب المعيار على المد النبوي فعمارة بالذرة البكر المنقاة فوافق الكيل الوزن ثم بالبر العربي فزاد الوزن بنصف تسع المذالخ (قوله غير طعمه) فان كان هو قوت البلد لزمه اخراج السليم من غالب قوت اقرب المحال اليهم الخ (قوله يعيبه) المراتب ثلاثة افساد جوهرة وتعيبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخيرة ولا يحسب الملح بخلافه في الاولتين فلا يجزى فيهما (قوله واللبن) الصاع منه يعتبر بما يجي عنه صاع اقط (قوله في كل منها) أي الثلاثة المذخورة وهي الاقط واللبن والجبن ومنه يعلم أن الاقط الموجود الا بالمدينة المعروف بالمضير لا يجزى لانه من مخيض (قوله لازكاة فيها) قال الفليوي في حواشي الحلبي جـ له مراتب الاقوات أربع عشرة موزا اليها بحروف واقل كلمات الميت الاقل من هذين البيتين في قول القائل

بالله سل شيخ ذي رمز حكى . نلا * عن فورتك زكاة الفطر لوجهلا
حروف أولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

عابا من بالله للبر والسمن من سل للسلات والشيخ من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها الدخن والارز والحاء للحمص والميم للماش والعين للعدس والفاء ما قول والفاء

والعبارة في ذلك بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لانها اوجبت عليه اشتدائه ثم يتعملها المؤدى فلا يجزئ من غالب قوت محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لتشوف النقص الى الغالب في ذلك المحل ومن ثم وجب صرف الفطرة لفقره بلد المؤدى عنه لا بلد المؤدى فلو كان الرقيق أو الزوجة مثلاً يلد والسيد أو الزوج يلد آخر صرفت من غالب قوت بلد الرقيق أو الزوجة على مستحق بلدهما لا بلد السيد أو الزوج ويختلف الغالب باختلاف النواحي والازمان والعبارة بغالب قوت البلد في غالب السنة (١٢٨) لا بغالب وقت الوجوب ويجزئ الاعلى في الاقييات وان كان أنه قص في القيمة

للقمر والزاي للزيب والالتف للقط واللام للين والجيم للجبن الخ (قوله بغالب قوت البلد) لو كان الغالب مختلطاً كبرث شعيراً اعتباراً كثرهما ولا يتخير ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب تحفة ونهاية (قوله الاعلى) في التحفة هو أولى فان أبى المستحق الا قبول الواجب أجيب المستحق (قوله والشعير على منهما) في التحفة الاعلى البر فالشعير فالقمر فالزيب فالارز والذرة بقسمها في مرتبة الشعير فالخمس فالماش فالعدس فالقول فالبقية بعد الارز وان الاقط واللين والجبن بعد الحبوب كلها وفي النهاية الاربعة تقديم الارز على القمر ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير الخ ونحوها الا يعاب للشارح وهو أوجه عما في التحفة وان قال فيه انه ظاهر كلالهم (قوله ثم زوجته) قال سم لا يعد أن خادم الزوجة يلبسها فتقدم على سائر من ذكر بعدها لانها اوجبت بسبب الزوجية المتقدمة على من بعدها اه وفي الارشاد وشرحه ويخير المخرج ان لم يجد الاصاغا واستواى أى المخرج عنهم في الدرجة كزوجات أو اولاد فيخرجهم عن شاء ولا توزع للخروج بين اثنين فأكثر لقصه حيثئذ عن الواجب في حق كل بلا ضرورة الخ قال القليوبي ويظهر أنه لا يعد نذب القرعة بينهما (قوله كن كاة المال) أى فانه يجوز تقديمها على الحول لانه أحد السبين ولا يجوز تقديمها على الحول والنصاب لانه تقديم على السبين (قوله وسياقى الخ) أى في الفصل الا تى بعده هذا وهو أن يبقى المالك أهلاً للوجوب الى دخول شوال وأن يكون القابض مستحقاً عنه ومضى أو اقل الفصل ما يتعلق به هذا في الاعباب لو عجل فطرة نفسه ثم دخل الوقت وهو يلد أخرى لم تجزئه (قوله نهارة) أى يوم العيد قال في التحفة وألقى الخوارزمي كشيخه البغوى ليلة العيد بيومه ووجه بأن الفقراء يهينونهم بالغداهم فلا يتأخرأ كلهم عن غيرهم اه قال القليوبي نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالامس فاخراجها اليه لا أفضل فانه شيخنا كشيخه البراسى ولو قيل بوجوب اخراجها فيه حيثئذ لم يبعد فراجع اه (قوله أولى) في التحفة بل يكره تاخيرها عن صلاة العيد وكذلك النهاية والامداد (قوله كغيبه ماله) بحث في التحفة ما ملخصه أن الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته وله التأخير الى حضور ماله أو لمرحلتين فان قلنا بما رجحه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة كان كالقسم الاول أو بما عليه

عن الأدنى فيه ولا عكس فالقمر أعلى اقيياتاً من الزيب والشعير أعلى منهما (وان قدر على بعضه) أى الصاع (فقط) أى دون باقيه (أخرجه) وجوب بالخبر الصحيح اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم نفسه ثم زوجته لان نفقتها آكد ثم ولده الصغير ثم أباه وان علا ولو من قبل الام ثم أمه وانما قدمت الام في النفقة لانها للعاجلة والام أحوج وأما الفطرة فالتطهير والشرف والاب أولى بهذا لانه منسوب اليه ويشرف بشرفه (ويجوز) للمالك دون الولي تجهيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان فيجزئ (اخراجها) ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لانعقاد السبب الاول اذ هي تجب بسببين رمضان والفطر منه فجاز تقديمها على أحدهما دون تقديمها عليهما كن كاة المال وسياً في شرط اجزاء المجل (ويسن) اخراج الفطرة نهارة وكونه بعد فجر يوم

الفطرو (قبل صلاة العيد) ان فعلت أول النهار كما هو الغالب أولى للامر به قبل الخروج اليها في الصبحين فان اخرت الصلاة سن المبادرة بالاداء أول النهار وتسعة على المستحقين وانتظار نحو القريب والجوار أفضل في زكاة المال فيأتى مثله هنالم يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين لان القصد اغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور

الشيخان

الشيخان

ومن ثم ورد اغنواهم عن طواف هذا اليوم ويلزمه القضاء فوراً إن أخر بلا عذر (فصل في النية في الزكاة وفي تعجيلها) (وتجيب النية) بالقلب ولا يشترط النطق بها ولا يجزئ وحده كافي الصلاة وغيرها (فينوي) المزكي (هذا زكاة مالي) ولو بدون القرض لأنها لا تكون الا فرضاً بخلاف الصلاة والصدقة لكن الافضل ذكر القرينة معها (وتحذرك) كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة مالي المفروضة وكذا فرض الصدقة أو الصدقة المفروضة على الأوجه بخلاف صدقة المال فقط لأنها قد تكون نافله وفرض المال لأنه قد يكون كفارة ونذراً ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل أو بعده وقبل التفرقة كما تجزئ بعد العزل وقبل التفرقة وإن لم تقارن أحدهما ويجوز ١٢٩ تفويضها للوكيل إن كان من أهلها بأن

الشيخان أنه كالمعوم في أخذها لم يلزمه الفطرة (قوله أغنواهم) في خبره يف وهو به مزية قطع مفتوحة وضمة اغباوة (قوله بلا عذر) فلو لم يصح به لكونه بيان فلا يلزمه الفور والله أعلم

• (فصل في النية في الزكاة وفي تعجيلها) •

(قوله ولو بدون القرض) يكفي هذه زكاة (قوله بعد العزل) في التحفة لوقال غيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه أجزأ عنها وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في إخراجها يستلزم التوكيل في نيتها وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل (قوله دون الولي) إلا إذا جعل من ماله (قوله دون عروض التجارة) أي فلا يشترط فيها النصاب عند التعجيل إذا انصاب اغباية تبرعاً فيها آخر الحول (قوله بوروده معناه الخ) أوضحت ذلك في الأصل فراجع منه إن أردته (قوله لعام) خلافاً للسنوي ومن تبعه كالعباب وإذا جعل لاكثر من عام كفي للعام الا قول فقط ويسترد المالك ما بقي (قوله آخر الحول) عبر المصنف في المالك بقوله إلى آخر الحول وفي المستحق في آخر الحول لما قاله في الإيعاب من أن المالك لا يأتي فيه حكم عروض المانع ثم عوده أي وانما يتصور ذلك في القابض (قوله باقياً) ويشترط أن لا يتغير الواجب والا كأن جعل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستاً وثلاثين قبل الحول لم يجز ذلك وإن صارت بنت لبون بل يسترد ما ويعيدها أو يعطي غيرها الخ تحفة قولهم أي باعتبار المدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع عن الزكاة ثم ر هذا إذا كانت المجلة باقية فإن كانت نالفة لم يلزمه بنت لبون وتجزئه المجلة (قوله أو ارتد القابض) في الإيعاب أماردة المالك فإنها لا تؤثر في سقوط الزكاة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول (قوله أو غاب) أي القابض عند آخر الحول إلى موضع لا يجوز نقل الزكاة إليه وكذا لو غاب المالك إلى ذلك وهذا اعتمده الشارح في كتبه واعتمد من الأجزاء في غيبة المال أو الأخذ وقال أنه

يكون مسلماً مكلفاً أم لا هو الصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها لكن بشرط أن يعين له المدفع اليه ويتعين نية الوكيل أن يدفع من ماله باذن المالك وتجب نية الولي في زكاة الصبي والمجنون والسفيه والاضمنها انقصه يره ولو دفعها المزكي للإمام بلا نية لم تجزئ نية الإمام ومتى امتنع من دفعها أخذها الإمام أو نائبه منه قهراً ثم إن نوى الممنوع عند الأخذ منه أجزأه والأوجب على الآخذ النية فإن تركها ثم لم يجزئ المالك (ويجوز) للمالك دون الولي كما مر (تعجيلها) أي الزكاة في الحول (قبل) آخر (الحول) وبعد انعقاده بأن يكمل النصاب في السائمة والنقدين دون عروض التجارة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أرخص في التعجيل للعباس وهو مرسل لكن عضد بورود معناه في الصحيحين وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ما لو

١٧ بأفضل في جعل عن معلوفة سيسبها أو عن دون نصاب فإنه لا يجزئ مطلقاً وانما يجوز التعجيل لعام فقط وفي الثمار بعد بدو صلاح وفي الزروع بعد اشتداد الحب ولا يجوز قبل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحققة ولا ظناً (وشترط أجزاء المجمل) هنا وفيما مر في زكاة الفطر (أن يبقى المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) في الحول وتدخل شوال في الفطرة (وأن يكون القابض في آخر الحول) أو عند دخول شوال (مستحقاً) والمال المجمل عنه باقياً فإن مات المالك أو القابض قبل ذلك أو ارتد القابض أو غاب أو استغنى بمال

غير المجل كزكاة أخرى ولو بمجلة أخذها بعد الأولى أو نقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة لم يجزئه المجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب ولا يضر عرض مانع ١٣٠ في المستحق زال قبل الحول وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو حياته (وإذا

لم يجزئه) المجل لقوات شرط مما ذكر أول تلف النصاب الذي سجل عنه كله أو بعضه (استرد) من القابض (ان علم القابض) عند القبض أو بعده (أنه زكاة بمجلة) ولو بقول المالك له هذه زكاة المجله كما لو سجل أجرة الدار ثم انهدمت في أثناء المدة نعم لو قال هذه زكاة المجله فان لم تقع زكاة فهي قافله لم تسترد ولو اختلف المالك والقابض في مثبت الاسترداد كعلم القابض بالمجمل صدق القابض بيمينه لان الأصل عدم الاسترداد وإذا رد المجل لم يلزمه رد زيادته المنفصلة ولو سلكا كالأب في الضرع والدوف على الظهر ولا أرض لنقص صفة حدث بيده قبل حدوث سبب الرجوع والقابض والمالك أهلان للزكاة لحدوثهما في ملك المستحق فلا يباطل بشئ منهما * (تتمة) * إذا حال الحول على المال الزكوى وجبت الزكاة وإن لم يتمكن من الاداء فابتداء الحول الثاني من تمام الاول لا من التمكن ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور إذا تمكن بأن حضر المال والمستحق وخلا المالك من مهم ديني أو دنيوي فان آخر الاداء بعد التمكن ضمن قدر

اعقده والذي (قوله غير المجل) أي وحده أما إذا استغنى بالمجلة ولو مع غيره فلا يضر ذلك (قوله ولو بمجلة) في النهاية ونحوها التحفة تتم ورهذه بما إذا تلفت المجلة ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده بقدر ما يوفي منه بديل التالف ويبقى غناه وبما إذا بقيت المجلة وكان حالة قبضها محتاجا إليها ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفي بأحدهما وهما في يده اه (قوله أخذها بعد الأولى) ظاهر كلامه أن الأولى هي التي تسترد لكن الراجح كفاي الامداد والنهاية أن الثانية هي التي تسترد وقبده في التحفة نقلا عن السبكي بما إذا اتفق حول المجملتين قال سم أما إذا اختلف فينبغي أن الجزئ ما سبق تمام حولها سواء أخرجهما أولا أو ثانيا وفي النهاية ونحوها التحفة ولو كانت الثانية غير المجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه إذا لمبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة اه قال سم وظاهر إذا اختلف حولهما وسبق حول الواجبة وأما لو سبق حول المجلة بأن سجل في رجب ما بين حوله في شعبان أي في نحو الثمار ثم أخرج واجبه في رمضان فينبغي عدم اجراء الواجبة الخ ونخرج بقول الشارح أخذها بعد الأولى ما إذا أخذها مائة في الامداد والنهاية أنه يتخير في دفع أيها شاء (قوله أو نقص النصاب) أي الذي سجل زكاته في غير عروض التجارة (قوله وليس مال تجارة) أما هو فلا يقطع حوله بزوال المالك كما علم مما سبق فيه (قوله لو لم يعلم الخ) إذا المعتد أن الضار تحق قيام المانع لا الشك فيه لان الأصل عدمه (قوله وإذا لم يجزئه المجل) أما قبل المانع فلا يسترد مطلقا وإن شرطه من غير مانع (قوله أول تلف النصاب الخ) هذا لا يحتاج اليه لدخوله في قوله لقوات شرط مما ذكر وقد ذكره في الشروط بقوله والمال المجل عنه باقيا ثم ذكره في المحترقات بقوله أوقته نص النصاب (قوله أو بعده) أقراه في الامداد والنهاية وقبده في التحفة بما إذا كان علمه قبل تصرفه وتطريفه في الایعاب (قوله على الظهور) في التحفة وإن لم يجز في الایعاب أي الذي بلغ أو ان الجزع فافهما يظهر اه (قوله ولا أرض لنقص صفة) أي كعرض وهزال وسقوط يد وخروج به نقص العين كمن سجل بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف كما إذا تلف المجل جميعه فانه يلزمه ضمانه بالمثل في المثل والقيمة في المانقوم بقيته يوم القبض (قوله سبب الرجوع) في النهاية خرج بحدوثه قبل السبب حدوثه بعده أو معه فيسترد زائد في الایعاب والنقص على القابض قال الزركشي وإذا رجع به ما هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام المجموع الذي ذكرته ما يؤيده ولا يقال ان القابض متبرع لانه لم يتفق الا بطن ما سكه ومن ثم يظهر أنه لو اتفق بعد علم عوده لك الدافع لا يرجع ثم قال وتطرا بن الاستاذ في رجوع المالك على القابض بالاجرة ولا تطرف فيه لما مر أن الكسب من الزيادة المنفصلة (قوله والقابض والمالك الخ) الواو في القابض واو الحال

الزكاة وإن تلف المال وله انتظار قريب وإن بعد وجار أو حوج ما لم يكن هناك من يتضرر بالرجوع أو العرى فيحرم قال التأخير مطلقا لان دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لتضليله ومع جواز التأخير لذلك يضمن ما تلف في مدة التأخير أيضا ما تلفه قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قسطه وتعلق الزكاة بالمال تعلق شركة فالمستحق شرك للمالك بقدر الواجب ان كان من الخمس

قال في الايعاب نقلا عن المجموع ولوبيان القباضر يوم القبض غير مستحق كغنى وعبد وكافر
استرد مادفعه اليه بزوائده المتصلة والمنفصلة ويغرم أرش النقص بلا خلاف في هذا كانه
وان كان في آخر الحول بصفة الاستحقاق لان الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن الزكاة
(قوله والا) أي ان كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس من الابل (قوله الا في قدر
الزكاة) أي ثمانية كما تقدم وفي كلامهم لو عزل قدر الزكاة بذمتها ثم باع الباقي قبل الاخراج
ظاهر من صحة البيع في الجميع وفي الغنى يطل أيضا في قدرها على أقس الوجهين وكذلك
التخفة ~~لكنه~~ لم يقيده بنيتها وفي النهاية تقييدها بمسبق عن التخفة بغير الماشية قال
أما الماشية فنقل ابن الرقعة وغيره عنهما ما أنه ان عين كقوله الاله ذم الشاة صح في كل
المبيع ثم قال لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينها لها وأنه انما باع
ماعداهما وأجرى سهم ذلك في الترحيب قال وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو
التمر كالا هذا الا ردب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كما هو ظاهر بخلاف تركه بغير
استثناء فلا يفيده صحة البيع في جميع المبيع الخ وفي حاشية التخفة للهاتفي لوقال في
الماشية به تلك النصاب الاله ذم الشاة ثم تلقت الشاة قبل اخراجها فهل تسقر صحة البيع
وتنتقل الزكاة الى ذمته أو يبين بطلانه في قدرها قال الفاضل المحشي فيه نظروا مالهم رالى
الثاني على أقس الوجهين عند ابن الصباغ وأقره الشيجان وغيرهما ونسب للبحر أيضا
انتهى وسبق قبيل زكاة النقد ماله تعلق به هذا المقام وفي الاصل ما يشي الغليل (قوله
والمغصوب) مثله ما وقع في بحر ومادفنه في محل ونسي مكانه والمجعود (قوله والمرهون) في
العياب لو رهن المال الزكوى فتم حوله وله مال آخر أخذت زكاة المرهون من المال
الآخر والافن المرهون ولا يلزم الرهن بدله اذا أسير ليكون رهنا ولا خيار للمرتهن
(قوله والغائب) يجب الاخراج عنه في بلد المال فان كان سائرا لم يجب الاخراج عنه حتى
يصل للمالكه أو وكيله فان كان مالكة أو وكيله مسافرا معه صرف الى فقراء أقرب البلاد
اليه (قوله قبل القبض) يلزمه الاخراج عنه حال حيث لا مانع من القبض قال في النهاية
وقت دخوله في ملكه من انقضاء الخيار لا من الشراء وقال سهم من وقت العقد فيما اذا
كان الخيار له وحده أو لهما وتم البيع ونقل كلام الاسنى في ذلك وهو يؤيد ما قاله (قوله
مع الوصول) أي بأن سهل الوصول اليه كما به في التخفة (قوله الماضية) في النهاية لو
كان المال ماشية اشترط أن تكون سائمة عند المالك لا الغاصب ويشترط ان لا ينقص
النصاب بما يجب ايجاره فان ملك نصابا فقط وليس عنده شيء من جنسه يعوض قدر
الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الاول اه

(فصل في قسمة الزكاة على مستحقها)

ذكره هناك الروضة والعياب أنسب من ذكره قبيل النكاح وان كان الاكثرون عليه

والا فبقدر قيمته فيمنع عليه بيع
القدر المذكور ورهنه فاذا باع
النصاب أو بعضه أو رهنه بعد تمام
الحول صح الا في قدر الزكاة نعم مال
التجارة يجوز بيعه ورهنه لان
متعلقها القيمة لا العين ومن له دين
حل وقدر على استيفائه بأن كان على
ملي حاضر باذل أو جاحد وعليه ينفذ
أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه
لزمه اخراج زكاته حتى للاحوال
الماضية لوجوب اقباضه كما تجب في
الضال والمغصوب والمرهون
والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل
القبض أو حبس عنه بأمر ونحوه
لملك النصاب وحولان الحول لكن
لا يجب الاخراج من ذلك الا عند
عود المغصوب والضال وامكان
السير للغائب مع الوصول اليه
فيخرجها حينئذ عن جميع
الاحوال الماضية * (فصل) في
قسمة الزكاة على مستحقها والاصل
في ذلك قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء الآية

(قوله صرف الزكاة الخ) أى ولو كانت زكاة فطر قال فى التحفة لكن اختار جمع جواز دفعها الثلاثة فقراء أو مساكين مثلا وآخرون جوازها لواحد أو طال بعضهم فى الاتصاف له بل نقل الرويانى عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار وتعذر العمل بمذهبننا ولو كان الشافعى حيا لانتفى به اه وفى فتاوى السيوطى الققهية يجوز للشافعى أن يقلد بعض المذاهب فى هذه المسئلة سواء عمل فيما تقدم بمذهبه أم لا وسواء دعت إليه ضرورة أم لا خصوصا ان صرف زكاة الفطر لاقل من ثلاثة رأى فى المذهب فليس الأخذ به خروجا عن المذهب بالكيفية بل أخذنا بأحد القولين أو الوجهين فيه وتقليد لمن رجع من الأصحاب اه وفى العباب فان عسرت قسمتها أى زكاة الفطر لقلتها جمعت فطرة جماعات وقررت قال فى الإيعاب وبه يذارد أصحابنا الاختيار الأولين ما مر عنهم عسر قسمتها على الأصناف الثمانية (قوله فان فقد بعضهم) أى الأصناف الموجود منهم الآن فى هذه البلدان أربعة أصناف لا غير الفقراء والمساكين والغارمون وأبناء السبيل فتد حصصه المفقودين على الموجودين (قوله على بقية ذلك الصنف) كأن وجد اثنان من المساكين مثلا دفع إليهم ما يجمع حصص المساكين (قوله بأقرب بلد الخ) فان استوى بلدان فى القرب تخير المالك فى الصرف إلى أيهما شاء (قوله للمالك) خرج به الامام فله النقل وكذا الساعى بل يلزم الساعى نقله للامام اذا لم يأذن له فى تفرقةها ومثله قاض لم يوله الامام غيرها ولمن جاز له النقل أن يأذن للمالك فيه لكن لا ينقل الا فى عمله لا خارجة وقد يجوز النقل للمالك اذا كان له بكل عشرون شاة فله مع الكراهة اخراج شاة بأحدهما حذرا من التشقيص وكأن حال الحول والمال يبادية لا مستحق بهما فبفرقة فى أقرب محل به مستحق وللمستحقين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو لبعض صنف كمن بسفينة فى اللجة فان فقدوا فلن فى أقرب محل إليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للأقرب فان ربح الوصول عن قرب انتظر والانتقل للأقرب الى ذلك الأقرب والحال المتمايزة بنحو ماء ومرعى كل حله منها كبذل فيحرم النقل اليها وغير المتمايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب اه من النصفة (قوله مع وجود مستحقها) فان امتنعوا من أخذ الزكاة قوتلوا (قوله وان قربت المسافة) نقل من الشارح ما يفيد أن ما تصرف فيه الصلاة كخارج السور لا يجوز النقل اليه وارتضاة الجمال الرملى لكنه فى التحفة رجع جواز النقل الى ما يقرب من بلد المال بأن يتسبب اليه عرفا بحيث يعده معه بلدا واحدا وان خرج عن سوره وعمرانه قال فيما يظهر اه (قوله تكفيه) أى ليس له واحد من الثلاثة وهو صادق بما اذا لم يوجد أو وجدوا وليس عندهم كفايته (قوله وملبسا) فى التحفة ولوللجمل به فى بعض أيام السنة وان تعددت ان لاقت به ويؤخذ من ذلك صحة افتناء بعضهم بأن حلى المرأة اللاتق بها المحتاجة للترزين به عادة لا يمنع فقرها اه (قوله الاثلاثة) صدر فى التحفة بكونه لا يجبد الادره من قال وقال

(ويجب صرف الزكاة الى الموجودين من الاصناف الثمانية) فان وجدوا كلهم يحمل الزكاة وجب الصرف اليهم ولا يجوز أن يحرم بعض الاصناف فان فقد بعضهم أو بعض آحاد الصنف ردت حصصه من فقد أو الفاضل عن كفاية بعضهم على بقية الاصناف ونصيب المفقود من آحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا ينقل شيء من ذلك الى غيرهم لا لخصار الاستحقاق فيهم ومحل اذا انتص نصيبهم عن كفايتهم والانتقل الى ذلك الصنف أمواله عدت الاصناف كلهم فى البلد أو فضل عنهم شيء فان الكل فى الاولى والفاضل فى الثانية ينقل الى جنس مستحقه بأقرب بلد الى بلد الزكاة فعلم أنه لا يجوز للمالك ولا يجزئه نقل الزكاة مع وجود مستحقها بموضع المال حال الوجوب عنه الى غيره وان قربت المسافة لان ذلك يوحش أصناف البلد بعد امتداد اطعامهم اليها (وهم الفقراء) والفقير من ليس له زوج ولا أصل ولا فرع تكفيه نفقته ولا مال ولا كسب يقع موقعا من كفايته مطعما وملبسا ومسكنا كن يحتاج الى عشرة ولا يجبد الاثلاثة وان كان صحيحا

يسأل الناس أو كان له مسكن وثوب يجمل به وعبد يخدمه وإن تعدد ما يحتاجه ١٣٣ من ذلك ولا أثر لقدرته على كسب حرام

أو غيره لا تقي بعمومه ومن ثم أتى
الغزالي بأن لارباب البيوت الذين
لم يتجرعوا دماءهم بالكسب أخذ الزكاة
ويعطى من غاب ماله بمسافة القصر
قال الفقهاء بشرط أن لا يجد من
يقرضه أو بأجل إلى حضوره
أو حلوله لا من دينه قدر ماله إلا أن
صرفه في الدين والمكفي بنفقة قريبه
الاخذ من باقي السهام إن كان من
أهلها حتى ممن تلزمه نفقته ولو
لم تكف الزوجة بنفقة زوجها
أعطيت من سهم المساكين ويسن
لها أن تعطى زوجها المستحق من
زكاتها (و) الصنف الثاني
(المساكين) والمساكين من له ما يسد
مسدا من حاجته بملك أو كسب
حلال لا ثوبه ولكنه لا يكفيه كن
يحتاج إلى عشرة وعنده ثمانية
لا تكفيه الكفاية الثلاثة بحاله
من مطعم وملبس ومسكن وغيرها مما
مروا ملك أكثر من نصاب والعبرة
في عدم كفايته وكفاية الفقير بالعم
الغالب بناء على الأصح أنهم ما
يعطيان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر
والمسكنه اشتغاله عن كسب يحسنه
بحفظ القرآن أو بالفقرة أو التفسير
أو الحديث أو ما كان آلة لذلك وكان
يتأق منه ذلك فيعطى ليتفرغ
لتحصيله لعموم نفقة وتعليمه وكونه
فرض كفاية ومن ثم لم يعط المشتغل
بنوافل العبادات وملازمة الطلوات
لأن نفقه قاصر على نفسه ولا ينعها

المحامي الثلاثة والقاضي الأربعة واعترض بأنها تتبع موقعا اهـ ويوافق هذا قول
الماوردي أن عدم أكثر العشرة كان فقيرا أو أقلها كان مسكينا واعتدهم رفي النهاية
(قوله به آل الناس) فلا يمنع ذلك فقره إذا السؤال ليس بحرفة (قوله بمسافة القصر)
أو دونها وقد جيل بينه وبينه أمامادون مسافة القصر ولا حائل فحكمه كالحاضر (قوله
أو بأجل) متعلق بغاب أي ولو كانت غيبة ماله بسبب أجل (قوله إلى حضوره) متعلق
بيعطى أي يعطى ما يكفيه إلى حضور ماله الغائب في مسافة القصر وحلوله في المؤجل
وفي النهاية قضية إطلاقه عدم الفرق بين أن يحل قبل مضي زمن مسافة القصر أم لا وهو
كذلك (قوله قدر ماله) أي لا يعطى من سهم الفقراء وألحق السبكي بالدين في ذلك عن نحو
المسكن فيخرجه عن الفقر والمسكنة إلى أن يصرفه فيه وجزم به كل من التحفة والنهاية
وغيرهما (قوله من باقي السهام) أي غير لفقر والمسكنة أماهما فليس له الاخذ بهما
لاغتناؤه بالنفقة اللازمة له فلو كان على الزوجة دين جاز ولو زوجها أعطاهما من سهم
الغارمين على التفصيل الآتي في الغارم قال في التحفة لكن لا يعطى المنفق قريبه من سهم
المؤلفة ما يغنيه عنه لأنه بذلك يسقط النفقة عن نفسه ولا يعطى لابن السبيل إلا ما زاد
بسبب الفقر (قوله ولو لم تكف الخ) أي بأن كان معسرا لا يستطيع القيام بكفايتها
أو موسرا لكن لا يكفها ما وجب لها عليه لكونها كولة أواله سقطت نفقته والنشوز فأنها
لا تعطى أقدرتها على الطاعة حالا قال في التحفة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها
أعطيت من سهم الفقراء والمساكين حيث لم تقدر على العود حالا لم يذرها وكذا من سهم
ابن السبيل إن تركت السفر وعزمت على الرجوع لانتهاء العصبية (قوله أن تعطى
زوجها) ولو بالفقر وإن أنفقها عليها (قوله ثمانية) زادت في التحفة أو سبعة (قوله الثلاثة
بحاله) أي وبحال عونه من غير تقدير ولا إصراف (قوله بالعم الغالب) في النهاية ستون
عاما وبعدها سنة وتردد في التحفة بينها وبين السبعين ثم قال وقد يؤخذ ترجيح هذا أي
وهو السبعون من أنا إذا قلنا في المنفق بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين
وقيل مائة وقيل مائة وعشرين قال السبعون أقل ما قيل وعلى هذا فلا أخذ بهما غير بعيد
وإن أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة
ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقد يكفيه تلك المدة لتعذره بل
عن ما يكفيه دخله فيشتري له عقارا أو نحو ما شبيهة إن كان من أهلها يستغله هذا إن كان
لا يحسن ما يليق به من حرفة أو تجارة أما من كان يحسن ذلك فيعطى عن المدة حرفته
أو رأس مال يكفيه ربحه غالب باعتبار عادة بلد الخ (قوله يتأق منه ذلك) في الإيعاب بأن
يرجى نفقه له أو غيره وإن لم يجب فيه بخلاف من لا يتأق منه ذلك وقيل لا بد أن يرجى نفقه
ونفع المسلمين به الخ (قوله ولا ينعها) أي الفقر والمسكنة كتب المشتغل بما ذكره بالعلم
الشرعي والآلة بل يكون فقيرا ومسكينا مع وجودها (قوله للتكسب) أي فيما إذا

أيضا كتب المشتغل بما ذكره إن احتاجها للتكسب كالمؤدب والمدرس باجرة

والقيام بقرض من نحو ائتمان وتدريس من غير اجرة لان ذلك من الحاجات المهمة وكذلك كتب من يطب نفسه أو غيره وكتب الوعة ان كان في البلد واعطى بخلاف كتب التواريخ المشقة ١٣٤ على الوقائع دون تراجم الرجال ونحوها وكتب الشعر الخالي عن نحو

الدقائق والمواعظ ومن له عقار
ينقص دخله عن كفايته يعطى تمامها
ومن تدرس مع الصوم كفايته يجوز له
يكتسب مع الصوم كفايته يجوز له
الاخذ وكذا من يكتسب كفايته
لصومه يحتاج للزكاة فله اخذ
ما ينكح به لانه من تمام كفايته
(و) المصنف الثالث (الغارمون)
أى المدينون وهم أنواع الاول من
استدان لدفع قنة بين متنازعين
فيعطى ما استدانه لذلك وان كان
غنيا نقد أو غيره لعدم نفعه
والثاني من استدان لقرى ضيف
أو عمارة مسجد وقنطرة وفلأسير
ونحوها من المصالح العامة فيعطى
ما استدانه وان كان غنيا لكن بغير
نقد والثالث من استدان لنفسه
لطاعة أو مباح أو لمعصية وصرفه في
مباح أو لمباح وصرفه في معصية ان
عرف قصد الانباحة أولا لكن
لان صدقة نفسه أو لمعصية وصرفه
فيها لكنه تاب وغلب على الظن
صدقة في توبته فيعطى في هذه
الاحوال كلها قدر دينه ان حل وعجز
عن وفائه ثم ان لم يكن معه شيء أعطى
الكل والا فان كان بحيث لو قضى
دينه مما معه تمكن ترك له مما معه
ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي
دينه والرابع الضامن فيعطى ان
أعسر وحل المضمون وكان ضامنا
لمعسر أو موسر لا يرجع دونه عليه
كان ضمنه بغير اذنه ومن قضى دينه
بقرض استحق بخلاف من مات وان
لم يخلف وفاءه (فرع) دفع زكاة مديونه بشرط أن يردها له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوى بذلك بلا شرط ما يسهل

كان تأديته أو تدرسه بأجرة فيكون كالة المحترف وفي الايعاب يظهر وأخذ من نظامه
ان ما يحصل الكتب السابقة والآتية من الثمن له حكمه فلا يمنع فقره ولا مسكنه أى
ان صرفه فيها كما علم مما مر آنفا اه (قوله أو للقيام بقرض) أى أو كان تأديته وتدرسه
لأجرة ولكن للقيام بالقرض فحكمه حكمه ما اذا كان بأجرة ولا يشترط تواصل الاستباح
الى الكتب المذكورة فكفى كفاية التحفة وغيرها الاجتهاد اليها نادرا كتر في السنة قال
وقضيته أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنة من مرة مثلاً لا يقين له
وهو مشكل فعلى هذا مبقى على اعطاء السنة وقولنا الآتى في محبت المسكين والمعتمد الخ
صريح فيه قال ولو تكررت عنده كتب من فن واحد أقيت كلها المدرس والمبسوط وغيره
فيمسح الموجز الا أن يكون فيه ما ليس في المبسوط فيما يظهر أو نسخ من كتاب أبقى له الاصح
لا الأسن فان كانت احدى النسختين كبيرة الحجم والاخرى صغيرة بقيت المدرس لانه
يحتاج لحل هذه لدروسة وغيره يبقى لأصحهما كما مر (قوله من يطب نفسه الخ) محله اذا
كان الطبيب معذوراً من البلد كما في الروض وغيره أى الذي يوثق به قال في الايعاب
فتحو الكافر والفاسق وكذا من يطلب أجرة كما يحسنه الجلال السيوطى أو عرف بالقساحل
كما هو ظاهر كما عدوم وأفهم كلامهم ان كتب الطب لا تبقى لغير الطبيب ويوجه بأنه
لا يجوز الاعتقاد على ما فيها الا للطبيب الخ (قوله دون تراجم الرجال) أى كتر في شتى
لابن عساكر وغيره اذ بذلك تعرف أحوال الرجال من توثيق وتجريح (قوله متنازعين)
يصح أن يكون بصيغة الجمع أو بصيغة المثنى (قوله ما استدانه) فلأعطى من ماله ولم
يستدين لم يعط وكذا لو استدان وفى الدين من ماله (قوله وعمارة مسجد) أى انشاء
أو ترميم فان استدان لذلك أعطى ولا يجوز دفع الزكاة لبناء مسجد أو ترميمه (قوله بغير
نقد) أى بل بنحو عقار أو على هذا جرى في الروض وجرى في العباب على أنه كاستدانه
لنفسه وكلام الايعاب كالمتردد في الترجيح بينهما وفى التحفة ونحوها انه لا أثر
لغناه بالنقد أيضاً جلا على هذه المكرمة العام نفعها لم يعد اه (قوله لان صدقة) فى التحفة
بل لا بد من اليقظة فان قلت من أين علمها بذلك قلت لها أن تعتمد القرائن المقيدة له كالأعلام
(قوله وغلب على الظن صدقة) بأن تدل عليه قرائن حاله وان قصرت المدة ومن جعله
المعصية اذا انصرف في النقطة بأن زاد على الضرورة الاذا ربحى وفاءه حالاً من جهة طاعة
أو علم الدائن بحاله (قوله ما يكفيه) أى كفاية العمر الغالب ثم ان فضل معه شيء صرفه في
دينه وقم له باقيه والا قضى عنه الكل (قوله وحل المضمون) أى الدين المضمون
وعبارة العباب فان كان الضامن والاصيل معسرين أعطى الضامن ويجوز صرفه الى
الاصيل بل هو أولى أو موسرين فلا وألاصيل موسرا دون الضامن اعطى ان ضمن بلا
اذن أو عكسه أعطى الاصيل دون الضامن وأذا وفى من مهم الغارم لم يرجع على الاصيل
وان ضمن باذنه اه (قوله استحق) أى مائة قضى به قرضه (قوله من مات) أى فلا يعطى

لم يخلف وفاءه (فرع) دفع زكاة مديونه بشرط أن يردها له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوى بذلك بلا شرط ما يسهل

لم يضر وكذا ان وعده المدين بلا شرط ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لمدينه اقض ديني وارده لك زكاة فأعطاه برئ من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال لمدينه جعلت ديني الذي عليك زكاة لم يجز بل لا بد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكاة ان شاء (و) الصنف الرابع (أبناء السبيل) أى الطريق سمو بذلك اللازم لهم (وهم المسافرون أو المريدون للسفر المباح المحتاجون) بأن لم يكن معهم ما يكفيهم في سفرهم فمن سافر كذلك ولو نزهة أو كان غريبا محتاجا زاجل الزكاة أعطى وان كان كسوبا جميع كفاية سفره لا ما زاد بسبب السفر فقط ذهابا بان لم يكن له مال أو ما يوصله الى محل ماله وإياها ان قصد ١٣٥ الرجوع ويعطى ما يحمله ان عجز عن المشي أو طال سفره وما يحمله عليه زاده

ومناعه ان عجز عن حملها بخلاف المسافر سفره معصية ما لم يتب أولا لمقصد صحيح كالهائم (و) الصنف الخامس (العاملون عليها) ومنهم الساعي الذي يعنه الامام لاخذ الزكوات وبعثه واجب وشرطه فقه بما قوض اليه منها وأن يكون مسلما كفاحرا عذلا مسلما بصيرا ذكرا لانه نوع ولاية والكاتب والقائم والخالص الذي يجتمع أرباب الاموال والعريف الذي يعرف أرباب الاستحقاق والخالص والحاظ والجندي والخابي ويزاد فيهم بقدر الحاجة وليس منهم الامام والوالي والقاضي بل رزقهم في خمس الخمس والذي يستحقه العامل أجرة مثل عمله فقط فان استؤجر بأكثر من ذلك بطلت الاجارة والزائد من سهمه على أجرته يرجع للاصناف (و) الصنف السادس (المؤلفة) قلوبهم (وهم) اصناف الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون ليتدري اسلامهم (و) الثاني (شريف في قومه) مسلم (يتوقع

ما يسد به دينه لانه ان عصي به فواضح والافه وغير محتاج اليه اذ لا يطالب به أى في الدنيا ولا يحبس بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه وفي التحفة يتعين جعله على غير المستدين لنفع عام كبقية أقسام الغارم جلا على هذه المكرومة (قوله لم يضر) في الایعاب يكره أخذ من قاعدة ان كل شرط أفسد التصريح به كراهة (قوله المباح) المراد منه ما يشمل المكروه (قوله سفره معصية) أى بأن عصي به لافيه في الایعاب جعل بعضهم من غير المعصية سفره بلا مال مع ان له ما لا يبلده فيحرم لانه مع غنائه يجعل نفسه كالأعلى غيره (قوله كالهائم) ومثله المسافر للكدية وهي بالضم والتخمية ما جمع من طعام أو شراب ثم استعملت للدروزة وهي مطلق السؤال قال في الایعاب ولا شك ان الذين يسافرون بهذا القصد لا مقصد لهم معلوم غالباً فهم حينئذ كالهائم اه (قوله العاملون) أى من نصبه الامام في أخذ العمالة من الصدقات فلواسأجره من بيت المال أو جعل له جعلاً لم يأخذ من الزكاة (قوله واجب) أى على الامام (قوله بما قوض اليه منها) أى من أمر الزكاة فيعرف ما يجب فيه وقد رانصب والواجب والمستحقين (قوله مسلما) ذكره للإيضاح والافيغنى عنه عدلا بل يغنى عن الجميع أدلا للشهادة وهذه الشروط لا تشترط في اعوان الساعي الا اثنين (قوله والكاتب) معطوف على الساعي أى ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم (قوله أرباب الاموال) أو السهمان (قوله والعريف) هو كاتيب للقبيلة (قوله والحاظ) أى قبل أن يقبضها الامام من الساعي أما بعد قبض الامام لها فهي من رأس مال الزكاة لا من خصوص سهم العامل كما صرحوا به وكذلك أجرة الراعي والمخزن بفتح الزاى والناقل بعد القبض (قوله والجندي) في الایعاب أى المشتدان احتج اليه (قوله في خمس الخمس) المراد للمصالح لان عملهم عام ومجمله ان لم يتبرعوا بقيامهم بأمر الزكاة والافلاشي (قوله من سهمه) أى العامل (قوله ضعفاء النية الخ) أى اذا أسلموا ولم تقو نيتهم في الاسلام أو أهله (قوله شريف الخ) يعنى أن نيتهم في الاسلام قوية لكن له شرف يتوقع الخ (قوله شرف البغاة) هذا انما يعطى كالذي قبله ان كان اعطاؤه ما أسهل من بعث جيش وحذفهما المصنف لان الاول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي (قوله لا تألف) أى لان الله أعز الاسلام وأعنى عن التألف (قوله

باعطائه اسلام نظرائه) والثالث مسلم مقيم بشعر من ثغورنا ليكفيها شر من يليه من الكفار وما نفي الزكاة والرابع من يكتفي بشارب البغاة والخامس من يجبي الصدقات من قوم يتعدوا رسال ساع اليهم وان لم ينعوا وشرط اعطاء المؤلف بأقسامه احتياجا اليه لا كونه ذكرا على المعتمد ولا يعطى من الزكاة كافر لا تألف ولا غيره نعم يجوز ان يكون الكتاب والخالص والحاظ ونحوهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لا زكاة (و) الصنف السابع (الغبراء الذكور المتطوعون) بالجهاد بان لم يكن لهم رزق

في النبي () ولهم لهم في ديوان المرتزة بل هم متطوعون بفزون الخ (قوله بسبيل الله) هي وضعا الطريق الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابل فكانوا أفضل من غيرهم (قوله يحجز عن المشي) بالضابط السابق في الحج فان كان سفره طويلا فلا بد من تهينة ما يحمله مطلقا وان كان دون مرحلتين فان كان عاجزا عن المشي فكذلك والافلا يحتاج اليه ويصير القوس والسلاح ملكا له اذا اعطاه الامام الثمن فاشترى لنفسه او دفعه له مال الامام اذا رآه بخلاف ما اذا استاجرهم له او اعاره لياهما لكونهم موقوفين عنده اذله شراؤهم من هذا السهم وبقاؤهما ووقفهما وتسمية ذلك عارية مجاز (قوله لامن الزكاة) زاد في التحفة فان امتنعوا ولم يجد غيرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم كفايتهم الاخذ منها فيما يظهر الخ (قوله كتابة صحيحة) خرج من علق عتقه باعطاء مال وفي التحفة والنهاية فان عتق بما اقترضه واذا هو فهو غارم اه (قوله او اعنته سميده) هذا اذا كان المدفوع اليه باقيا بيده اما اذا كان تالقيا او منتقلا الى ملك غيره لم يضمه وفي الایعاب سكتوا عما اذا تصرف فيه كأن اشترى به عروضا قال الزركشي والاشبه الاسترداد لانهم ابده ولو اوصى بكتابة عبد فحجز عنه الثلث لا يعطى الخ (قوله بلا يمين) يمين الامام والمالك انذار المعطى بانه لا يحفظ فيها الغنى ولقوى مكتسب (قوله وولد) أي لا يصدق مدعي ولد الابن اذ كره والمراد من تلزمه مؤتمه سواء كان ولدا أم غيره (قوله او عدل) في التحفة والنهاية كاف بينه رجلين او رجلا واحدا اثنين بتافه قال في الایعاب ومحل اذ شهدت بنحو هلاك ماله اما اذ شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كاجزائه القمولى الخ وفي الایعاب لا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الثاني صدقه وذكر في التحفة والنهاية نحوه أيضا عند الكلام على طلب العامل والمكاتب والغارم بالبينة وصرح باجراء ذلك في جميع الصور التي يحتاج الى البينة فيها وفي الاسنى عن الامام أنه رأى للاصحاب رخص الى تردد في أنه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والاقرب الجواز ويكون داخلا في قوله ولا اعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه (قوله ومدعي ضعف) معطوف على قوله مدعي فقر اي يصدق بلا يمين مدعي ضعف بينة وذلك لانه لا يهرف الا منه (قوله الا بذلك) اي بالبينة وما ألق به الهام سبق آنفا له واثمها (قوله مدعي ارادة غزو) أي ويصدق بلا يمين مدعي ارادة غزو وكذلك ابن السبيل وخرج بارادة غزو وكذا ارادة مسقر ابن السبيل مالوا دعيا نفس الغزو والسفر فانهم لا يصدقان قال في الایعاب اسهولة اقامة البينة عليهم فان لم يخرج بعد ثلاثة ايام تقريرا من الاعطاء ولم يترصد للخروج ولا انتظار روفة ولا أهبة استرد منهم ما اخذاه وان اعطيا وخرجوا ثم رجعا استرد فاضل ابن السبيل طاقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه ان كان شبأ له رقع عرفا ولم يقتصر على نفسه والافلا يسترد منه وفي التحفة يظهر انه يقبل قوله في قدر

في النبي وهم المراد بسبيل الله في الآية فيعطى كل منهم وان كان غنيا كفايته وكفاية بمونه الى أن يرجع من نفقة وكسوة ذهابا وابايا واقامة في الثغر ونحوه الى الفتح وان طالت اقامته مع فرس ان كان يقاتل فاولسا ومع ما يحمله في سفره ان يحجز عن المشي أو طال السفر وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يطق حملهما اما المرتزة فلا يعطى من الزكاة مطلقا فان اضطررنا اليه أعانته اغنياؤه من أموالهم لامن الزكاة (و) الصنف الثامن (المكاتبون كتابة صحيحة) وهم المراد بالرقاب في الآية بخلاف فاسد الكتابة لانهم غير لازمة من جهة السيد وانما يعطى صحيحهما ان او يحجز عن الوفاء وان كان كسوبا فيعطى ولو بغير اذن سيده أو يعطى سيده باذنه قدر دينه الذي يحجز عنه ولو قبل حلول النجوم ويرد ما أعطيه من الزكاة بزوائده المتصلة ان رقب بأن يحجز نفسه لعدم حصول العتق أو اعنته سيده تبرعا أو ببراءته أو بأداء غيره عنه أو أدائه هو من مال آخر لعدم حصول المقصود به ويصدق بلا يمين مدعي فقر أو مسكنة او يحجز عن كسب لافي تلف مال عرف وولد الاباخبار عداين او عدل أو اشتهار بين الناس ومدعي ضعف بينة لابقية اصناف المولاة الا بذلك ومدعي ارادة غزو

والصديق سيد مكاتب ودائن
 غارم أو الاخبار أو الاشتهار المذكور
 وشرط الآخذ من هذه الاصناف
 الاسلام والحرية وان لا يكون هاشميا
 ولا مطايا ولا مولى لهم وان انقطع
 خمس الخمس عنهم ولا يعطى أحد
 بوصف في حالة واحدة بخلاف ما لو
 اخذ فقير غارم بالغرم فأعطاه غريمه
 فإنه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى
 من كل صنف من (ذلك) اذا فرق
 المالك بنفسه أو وكيله
 (ثلاثة من كل صنف) عملا بأقل
 الجمع في غير الأخيرين في الآية
 وبالقياس عليه - فم - ما يجب
 التسوية بين الاصناف وان تفاوتت
 حاجاتهم لا بين آحاد الصنف فله
 أن يعطى الثمن كله لفقير الأقل
 متمول فبعضه لفقيرين آخرين
 فان أعطى واحد الكل وشم غيره من
 ذلك الصنف غرم للأخيرين أقل
 متمول من ماله (الا اذا انحصروا)
 في آحاد يسمل عادة ضبطهم ومعرفة
 مددهم ولم يزيدوا على ثلاثة من كل
 صنف أو زادوا عليهم (ووفت الزكاة
 بحاجتهم) فإنه يلزم المالك
 لاستيعاب ولا يجوز له الاقتصار
 على ثلاث اذا لم يشق في الاستيعاب
 حيث وفيما اذا انحصر كل صنف
 وبعض الاصناف في ثلاثة فأقل
 وقت الوجوب يستحقون في الاولى

الصرف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء ولو خرج الغازي ولم يغرم رجع
 استرد ما أخذه قال الماوردي لو رسل بلادهم ولم يقاتل لبعدهم الصدق لم يسترد منه لان المقصد
 الاستيلاء على بلادهم وقد وجد ولومات أثناء الطريق أو في المقصد استرد منه ما بقي وكذا
 يسترد من مكاتب وغارم استغنيا عن المأخوذ بخوار أو أدامن الغدير (قوله ودائن
 غارم) قال في العباب فان اقترع غائب في اعطائه وجهان قال في اليعاب والذي يتجه
 ترجيحه منه - ما أنه لا بد من البيعة لهم ولها الخ (قوله أو الاخبار) أي السابق ولو من عدل
 أو فاسق ظن صدقه ولا يشترط لفظ الشهادة ولا دعوى ولا حضرة قاض خلافا لابن الرنفة
 (قوله الاسلام) نعم يجوز استتجار كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو نحوهم - من سهم
 العامل لانه أجره لا زكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما أخذه أجره لانه لا أمانة له ويجوز
 استتجار ذوى القربى والمرتبة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله بلا اجارة لان
 فيما يأخذه حينئذ شائبة زكاة وبهم - مذا يخص عموم قوله وان لا يكون هاشميا الخ (قوله
 وان انقطع خمس الخمس) هذا هو مذهب الشافعي وكذا زكاة كل واجب كالنذر والسكفارة
 ودماء النسك والاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع والبالغ اذا كان
 نارا كالهالة لا يقبضها الا ولية كصبي ومجنون بخلاف من طرأ تديره ولم يجبر عليه فإنه
 يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم أنه يمتنع بها على معصية فيحرم حينئذ وان أجرا
 ولا ادعى أخذه او دفعها الاولى توكيله (قوله ولا يعطى أحد الخ) أي من زكاة واحدة
 باعتبار ما وجبت فيه لامن وجبت عليه كما بحثه في النسخة قال فلو كان على واحد زكوات
 أجناس كانت زكوات متعددة فلو شترت جماعة في زكاة جنس واحد كانت متعددة اه
 (قوله بالفقر) فالتمنع انما هو الاخذ به مادفعة واحدة أو مرتبا قبل التصرف في المأخوذ
 (قوله بنفسه) اما اذا فرقها الامام أو عامله الذي فوض اليه الا صرف استوعب وجوبا
 من الزكوات الحاصلة عنده ان سدت ادنى مسد لو وزعت على الكل آحاد كل صنف سواء
 انحصروا او لا هم وله ذلك عليه وله اعطاء زكاة واحد لواحد (قوله في غير الأخيرين)
 هما قوله تعالى وفي سبيل الله وابن السبيل نعم يجوز اتحاد العامل (قوله الثمن) حيث
 وجدت الاصناف الثمانية نعم العامل لا يزاد على اجرة مثله فان زاد الثمن عليه ارد الزائد
 للباقي من الاصناف او نقص عنهم من الزكاة او من بيت المال (قوله الاقل متمول) هكذا
 في النسخة التي عندي والصواب اقل بالتمنية (قوله ولم يزيدوا على ثلاثة) وفي هذه يجب
 استيعابهم وان لم تف الزكاة بحاجتهم فان زادوا على الثلاثة وانحصروا وجب استيعابهم
 أيضا لكن بشرط ان تفي زكاة بحاجتهم الغيرة فان لم ينحصروا جازا لاقتصار من كل
 صنف على ثلاثة كافي اليعاب وغيره (قوله في الاولى) هي ما اذا انحصر كل صنف وبحث
 في القصة انهم على كون ما يكفيهم على قدر حاجتهم قال ولا ينافيه ما يأتي من الاتقاء بأقل
 متمول لاحدهم لان محله كماله وظاهره حيث لا ملك الخ أي حيث زادوا على ثلاثة (قوله)

في الثانية) هي ما اذا التخصر به من الاصناف فما يخص المحصورين فيها يستحقونه وما يخص غيرهم لا يملكونه الا بالقسمة وأما في الاولى فيستحقها الجميع لانهم محصورون (قوله الا بالقسمة) قال القمولى في الجواهر فلو مات واحد أو غاب أو أيسر بعد الوجوب وقبل القسمة فلا شيء له وان ندم غريب أو افتقر من كان غنيا يوم الوجوب جاز الصرف اليه اهـ * (تمة) * يسمي نعم الصدقة والتي و خيله وحيره وبعاله وقلمته في موضع ظاهر صلب لا يكثر شعره ويحرم في الوجه والاوى وسم الغنم في الاذن وغيرها في الفخذ ذكر كون ميسم الغنم اللطف وفوقه البقر وفوقه الابل وفوقه القمل ويبحث ان ميسم الخيل فوق ميسم الجير ودون ميسم البقر والبعال وكتب صدقة وزكاة في الزكاة وأولى منه الله لان العرض منه مع التبرك التميز لا الذكر فلا نظر لقرعها في التجاسة وكتب جزية وصغار في الجزية وفي نعم بقية التي في ويكنى كتب حرف كبير ككاف الر = ما تويعم الخصاص الا ما غار الماء كول ويحرم انزاء ضرر لا يحتمل عادة كالخيل على البقر ويذهب المالك لظهار تفرقة في كاة أمواله والله اعلم

* (فصل في صدقة التطوع) *

(قوله كأن يعلم الخ) في التبعة وكذا ان طر فيما يظهر (قوله كأن وجد له مضطر الخ) فيه انه لا يجب البذل له الا بتمنه ولو في الزمة لمن لا شيء معه قال في التبعة نعم من لا يتأهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع رسيأني في السير أنه يلزم المباشرة على الكفاية نحو اطعام المحتاجين اهـ (قوله من السبعة) الاول امام عدل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قابله معلق بالمال جاد ورجل ان يحيا في الله اجتمع عليه وثقت فاعليه ورجل دعيته امرأه ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل ذكر لله خاليا ففاضت عيناه واذى ذكره الشارح وقد وصل القمولى في شرح صحيح البخارى من يظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله الى سبعة وسبعين ثم زاد على ذلك أيضا وأفردهم السخاوى في جردناغوا اثنين وتسعين بتقديم التوقية وأفردهم السيوطى بتأيينين (قوله بالعرش) في البخارى وغيره في ظله ليس به الشارح بهذا على انه المراد من ظله لان الله منزّه عن الظل اذ هو من خواص الاجرام فالمراد ظل عرشه كما في حديث سلمان عن سعيد بن منصور باسناد حسن وازافة الطل اليه تعالى في رواية البخارى وغيرها اضافة تشريف كفاية الله (قوله لا تعلم) بالفتح نحو سرت حتى تغيب الشمس وبالرفع نحو مرض حتى لا يرجونه وشبهه مرفوع على الفاعلية لقوله لا تعلم أى لو فرض ان الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليين للمباغاة في الاخفاء فهو من مجاز التشبيه قال القمولى في شرح البخارى صور بعضهم اخفاء الصدقة بأن يتصدق على الضعيف في صورة المشترى منه فيدفع لدره ما يما

وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحد منهم بل حقهم باق بحاله فيدفع نصيب الميت لو ارثه وان كان هو المزكى ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمة الا العامل فانه يملك بالعمل (والا العامل فانه يجوز ان يكون واحدا) اذا حصل به الغرض بل اذا استغنى عن الواحد بان فرق المالك بنفسه سقط سهم العامل

* (فصل) * في صدقة التطوع

وهي سنة مؤكدة للاحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تحرم كأن يعلم من آخذها أنه يصرفها في معصية وقد تجب كأن وجد مضطرا أو معه ما يطعمه فاضلا عنه (والافضل الاسرار بصدقة التطوع) لانه على الله عليه وسلم عدم السبعة الذين يستظلون بالعرش من أخفى صدقته حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه نعم ان أظهرها مقتضى به ليقته لى به ولم يقصد رياء ولا سمعة ولا تآذى به الا أخذ كان الاظهار أفضل

(بخلاف الزكاة) فان اظهارها للامام افضل مطلقا وكذا للمالك الا في الاموال الباطنة (و) الافضل (التصدق على القريب) لانه اولى من الاجنبي والافضل تقديم (القريب) فالقريب من المحارم وان لم يمتد نفقتهم (والزوج) أو الزوجة فهم في درجة الاقرب (ثم) بعد الاقرب والزوجين الافضل تقديم (الابعد) من الاقارب ويقدم منهم الاقرب فالقريب رجلا (ثم) بعد سائر الاقارب الافضل تقديم (محارم الرضاع ثم الماهرة ثم الولاء) من الاجنبيين ثم من جانب (ثم) الافضل تقديم (الجار) فهو اولى حتى من القريب لكن بشرط أن تكون دار القريب يجعل لا يجوز نقل زكاة ١٣٩ المتصدق اليه والاقدم على الجار الاجنبي وان

بعدت داره (و) الافضل الصدقة (على المدق) القريب أو الاجنبي والاشد عداوة اولى لماله من التآف وكسر النسر (و) على (اهل الخير المحتاجين) فهو اولى من غيره ما وان اختص الغير بقرب أو نحوه (و) الافضل تحرى الصدقة في سائر (الازمنة الفاضلة كالجمعة) ورمضان سيما عشره الاواخر وعشر ذي الحجة وايام العيد (والاماكن الفاضلة) كمكة والمدينة وليس المراد ان من اراد التصديق في المفضل يسن تاخيرها الى القاضل بل انه اذا كان في القاضل تأكد الصدقة وكثرتها فيه اغتناما عظيما وابه والافضل تحريمها (و) الاستسكان منها (عند الامور المهمة) كالغزو والكسوف والمرض وفي الحج والسفر لانها ارجى لقضاء الحاجات وتفريج الكرب ومن ثم سنت عقب كل معصية (و) الافضل ان يتصدق (بما يحب) لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وتكره الصدقة بردي وجد غيره

يسارى نصف درهم فاصورة بايعة والحقيقة صدقة (قوله في الاموال الباطنة) هي المقدور والعروض وزكاة النظر وانظاره المواشي والزروع والثمار والمعادن وفي التحفة قال الماوردي الاموال الباطن أي ان خشي محذورا والافق وضعيف اه واعمده في اليعاب نذب الاظهار مطلقا وقال هذا في المجموع عن اتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء وشذ الماوردي نخصه بالاموال الظاهرة قال وأما اخفاء الباطنة فهو الاولى الخ (قوله في درجة الاقرب) في التحفة ثم الزوج أو الزوجة (قوله لا بعد من الاقارب) في التحفة ثم غير المحرم قال والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء (قوله محارم الرضاع) الاقرب فالقريب منهم ايعاب (قوله من الجانبين) فاذا زوج عتيقه من معتوقته فولاء ولدهما لمعتقه ما من الجانبين فهو اولى من غيره من جانب واحد وفي التحفة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل افضل ويجرى ذلك في الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق وكذلك الكفارة والندب والوقف والوصايا وسائر وجوه البر واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا وفي اليعاب اهل الحاجة اولى من اهل الخير (قوله وعشر ذي الحجة) بحث في التحفة أنه يلي رمضان (قوله والمدينة) في التحفة ثم المدينة زاد في اليعاب وبعدهما بيت المقدس (قوله بردي) في اليعاب الاقرب أن المراد الردي عرفا قال ويؤيده ان المتصدق بالفلوس والثوب الخلق ليس من الردي (قوله وجد غيره) فان لم يجد غيره فلا كراهة ايعاب (قوله جديد غيره) ويقول حينئذ الحمد لله الذي كساني ما أؤاري به سواي وأتجمل به في حياتي (قوله وبشر) أي بالكسر وهو طلاقة الوجه أعنى ضحكه واشراقه (قوله وبالبدلة) لان التصديق امر ذو بال فيترتب له البدلة (قوله من يده) في اليعاب ينبغي ان محله ما لم يظن تاذي الاخذ باطلاعه على حاله واخذه منه (قوله لا يشترط الخ) كذا في المجموع وخالفه في شرح مسلم قال في اليعاب وهو الذي يتجه ترجيحه ثم قال نعم ينبغي ان المومن اذا كان يحبس ولو اخذ طعامه غدا وعشاءه لا يحصل منه تضرر البتة وكان الضيف محتاجا حينئذ يتجه ترجيح الاول قال وبهذا يظهر لك انه لا خلاف بين

وبما فيه شبهة ولا يأتى من التصديق بالتأجيل ويسن ان يتصدق بثوبه اذا لبس جديد غيره وليس من التصديق بالردى ومثله ما اعتد من التصديق بالفلوس دون القضة (و) أن يكون تصدقه مقرنا (بطيب نفس وبشر) لماله من تكثير الاجر وجبر القلب وبالبدلة وباعطاء الفقير الصدقة من يده وبعدهم الطامع في الدعاء منه فان دعا له سن له أن يرد عليه اثم لا ينقص أجر الصدقة (ولا يجل التصديق بما يحتاج اليه لفنقه أو لفنقه من عليه فنقه في يومه وليتمه) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما أن يضيع من يعمل واطعام الانصارى قوت صبيانه لمن نزل به ضيافة لاصدقة والضيافة لتأكدها ووجوبها عند أحد لا يشترط فيها الفضل عن العمل (و) بما يحتاج اليه (لدين لا يرجمه وفاء) لان اداءه واجب لحق الآدمي فلا يجوز تفويتها وتاخيرها بسبب التطوع بالصدقة

ومحله ان لم يغلب على ظنه وفأوه من جهة اخرى ظاهره ولم يحصل بذلك تأخير عن ادائه الواجب فوراً بطالبة او غيرها ومحل ما ذكر في نفسه ما لم يصبر على الاضافة ومن ثم قالوا يحرم ايثار عطشان عطشاناً آخر بالماء فان صبر جاز ومن ثم قالوا يجوز للمضطرب ان يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً (ويستحب) ١٤٠

المجموع وشرح سلم الخوذ كفي التحفة ثمرة مختصراً (قوله ان لم يغلب الخ) خلاف حال وعند الحلول في المؤجل تحفة (قوله بطالبة او غيرها) عبارة التحفة ان وجب ادائه فوراً للطالب صاحب له اوله صباه بسببه مع عدم علمه رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقاً الخ (قوله في نفسه) اي السابق في قول المصنف ولا يحل التصديق بما يحتاجه لنفقته من حرمة التصديق بما يحتاجه لنفسه (قوله ومن ثم) هذا جمع منه بين كلامهم الظاهر في الثاني (قوله يومه وليته) في التحفة وكسوة فصاهم ووفاء دينه (قوله تصديق ابى بكر) اوضحته في الاصل (قوله مطلقاً) نعم المتأرب للكل كما اكل (قوله لم يملكه الاخذ) جرى عليه جماعة لكن رجح عنه الشارح فاعتمد في التحفة وغيرها ان الدبر لا يطل التبرع وان حرم والف في ذلك مؤلفاً مبسوطاً معاً مرة العين ببيان ان التبرع لا يطله الدين والف ابن زياد المني في الرد على الشارح اربع مصنفات (قوله من زكاة) ظاهراً ان الصدقة لا تشمل الزكاة والكفارة وهو خلاف ما في الايعاب (قوله سواء الاخذ) الاخذ مصدر وقوله من المتصدق عليه اسم مفعول وهو متعلق بالاخذ وفي الايعاب يكره الاخذ من تاجه أيضاً لان ولد الحيوان حرمة منه بخلاف غله ارضه لانها غير العين المتصدق بها وغير جرنه وللشارح في الايعاب احتمال بأنه لو اشتراه بأزيد من قيمته انتفت الكراهة قال وعليه يكون خلاف الاولى (قوله لتقير) في الايعاب أو غنى الخ (قوله لم يزل ملكه) في الايعاب حتى يقبضها المبعوث اليه (قوله أو كسب) أي حلال لا تقي به يكفيه ومومنه يوماً وليته ووجد ستره وأنية يحتاجون اليها الا ان كان مستغرق الوقت في طاب العلم فيجوز له السؤال وما بعد اليوم والليله ان تيسر السؤال والاعطاء فيه فلا يجوز سؤاله فيهما والاجاز الى تيسر ذلك والكلام في غير سؤال ما اعتد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مما لا يشك في رضا بذله وان علم غنى آخذه كقوله وسؤاله أما هو فلا حرمة فيه مطلقاً وفي التحفة عن شرح مسلم وغيره من اذله نفسه أو الخ في السؤال أو آذى المسؤل حرم اتفاقاً أي وان كان محتاجاً كما افنى به ابن الصلاح (قوله من اهل الصفة) هي ظلة كانت في مؤخر المسجد تأوى اليها المساكين وأهلها هم اضياف الاسلام كما في الصحيح (قوله بخلاف السنة) محله كما في الايعاب أن لا يحصل بالردم فسد كذا وقطعة رحم وبظهران الكلام في مال حلال أما ما فيه شبهة فبرده ندبا وان حصل ما ذكر (قوله والمن بالصدقة) فيه اقوال ان يظهرها ان يذكرها ويتحدث بها ان يستخذه بالعطاء ان يسكب عليه لاجل عطائه واخار في الاحياء بعد حكاية هذه الاقوال ان حقيقة

يومه وليته (اذ لم يشق عليه) ولا عليهم (الصبر على الضيق) والا كره وعلى هذا التفصيل جات الاخبار المختلفة الظاهر كخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وخبر تصديق أبي بكر رضي الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته مسنون مطلقاً وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه الاخذ (ويكره) للانسان (أن يأخذ صدقته) أو نحوها من زكاة أو كفارة (من أخذ منه) سأعلى سبيل الصدقة سواء الاخذ من المتصدق عليه (ببيع أو غيره) لان العائش في صدقته كالكلب يعود في قيمته كما في الحديث وخرج بقوله بأخذ المشعر بالاختيار ما لو ورثها فلا يكره له التصرف فيها وبقوله من أخذ منه ما لو أخذها من غيره فإنه لا يكره ولو بيعت لفقر شيئاً لم يزل ملكه عنه فان لم يوجد أولم يقبل سن التصديق به على غيره ولا يعود فيه (ويحرم السؤال على الغني بما لا يوجب) وكذا اظهار الفاقة وان لم يسأل وعليه جلوا خبر الذي مات من أهل الصفة وترك دينارين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كيتان من نار ويكره

له التعرض لهما بدون اظهار فاقة أما اخذها بلا تعرض ولا اظهار فاقة بخلاف السنة (والمن بالصدقة) المن حرام (بمبطها) أي يمنع نواحي الآية (وتنأ كد بالماء) خبر أي الصدقة أفضل قال الماء ومحلها فيما يظهر ان كان الاحتياج اليه أكثر منه الى الطعام والانهو أفضل

(والنبيجة) وهي الشاة اللبون ونحوها بان يعطيه المحتاج يشرب لبنها مادامت لبونا ثم يردها اليه لما في ذلك من مزيد البر والاحسان
 * (كتاب الصيام) * ١٤١ وهو لغة الامساك وشرا الامساك

عن المفطر على وجه مخصوص
 وفرس في شعبان في السنة
 الثانية من الهجرة (يجب صوم
 رمضان باستكمال شعبان ثلاثين)
 يوما وان كانت السماء مطيرة
 بالغيم (أو برؤية عدل) واحد
 (الهلال) اذا شهد بها عدل
 القاضي بلفظ الشهادة ولو بنحو
 أشهد أني رأيت الهلال فلا يكفي
 ان يقول غدا من رمضان ولا يشترط
 تقديم دعوى بل أن يكون عدل
 شهادة فلا يكفي عبدا واحدا لكن
 لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي
 التي يرجع فيها الى قول المزين بل
 يكفي كونه مستورا ودليل
 الاكتفاء بواحد ما صح عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أخبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اني رأيت
 الهلال فصام وأمر الناس
 بصيامه والمعنى في ثبوته بواحد
 دون غيره من الشهور الاحتياط
 للصوم ومن ثم لم يكتف بواحد الا
 بالنسبة للصوم وتوابعه كالتراويح
 والاعتكاف والعمرة المعاقين
 بدخول رمضان بخلاف غير الصوم
 وتوابعه فلا يصل دين مؤجل به ولا
 يقع معلق به من نحو طلاق وعتق
 نعم ثبت ذلك في حق الرائي ولذلك
 يلزمه الصوم وان كان فاسقا

المن ان يرى نفسه محسنا اليه ومنع ما عليه وغرفته التحدث بما اعطاه واطه ارضه وطلب
 المكائاة منه بالشكر والدعاء والخدمة والتوقير والتعظيم والقيام بالحقوق والتقديس في
 المجلس والمناجاة في الامور الخ ايعاب والله اعلم

* (كتاب الصيام) *

(قوله أو برؤية عدل) بعد غروب الشمس من غير واسطة نحو مرآة (قوله عند القاضي)
 هذا شرط اثبوتة عموما والافسبأ في كلامه أنه يلزم من أخبره فاسق برؤيته أن يصوم
 اذا اعتد صدقه وفي التحفة لا بد من قول القاضي ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن
 ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو تزق عليه حق
 آدمي ادعاء كان حكما حقيقة اه وجرى في غيرها كالخفاف أهل الاسلام على أنه حكم ورد
 ما في التحفة قال سم وهو الوجه خصوصا وكلام المجموع دال عليه الخ (قوله غدا
 من رمضان) وعليه جرى في شرح الارشاد لانه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافق عليه
 المشهود عنده كأن يكون أخذ من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى ايجاب
 الصوم ليلة الغيم أو غير ذلك قال في التحفة لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الاول لا يقبل
 وان علم انه لا يرى الوجوب الا بالرؤية أو كان موافقا لمذهب الحاكم على المعتد لانه لا يتخلو
 عن ايمام ولو فساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وجرى مرق في النهاية على عدم قبول
 مع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافق عليه المشهود عنده الخ
 (قوله تقدم الدعوى) أى لانها شهادة حسبة وكل حسبة لا توقف على دعوى (قوله
 مستورا) هو من ظاهره التقوى ولم يعدل (قوله دون غيره من الشهور) اعتمدا
 في الامداد والنهاية ان الشهر المعين اذا نذر صومه يثبت بالنسبة للصوم بشهادة الواحد
 وفي النهاية اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال بوجوب الفطر قال
 سم في شرح مختصر أبي شجاع وأما قوله سم لا يثبت شوال الا بشهادة عدلين وانه من باب
 الشهادة لا الرواية فهو في ثبوته على العموم ونقل الهاتفي في حاشية التحفة عنه وكذا
 ذوا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مروي في الشهادات لا يقبل لذلك قال سم فانظره مع
 ما مر عن مروي قال القليوبي في حواشي المحلى وكل عبادة وتجهيز ميت كالرشيد عدل
 باسلامه قبل موته يصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك
 الارث منه اه وفي الايعاب يقبل الواحد أيضا في الفجر والغروب الخ (قوله فلا يصلح
 دين الخ) محله ان تقدم التعليق على ثبوت رمضان أما اذا قال بعد ثبوته بواحد ان كان
 ثبت رمضان أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فأنت طالق أو فقه بدي حر فانه يقع (قوله
 يلزم من أخبره الخ) قال سم يحتمل أن الكافر كذلك مروي ولو رأى فاسق جهل الامام

وكذا يلزم من أخبره فاسق انه رآه واعتد صدقه

فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها ام راه واذا اصام بقول من اعتقد صدقه ولم ير الهلال بعد الثلاثين اطلق في التحفة انه لا يفطر وقيد في فتح الجواهر بالصحو وترجي في الامداد ان يكون اقرب مع الغيم وفي الایعاب ان أوجبنا الصوم بقوله أولا وأجبنا القطر به آخر وان جوزه أولا لم يجوزه آخر واعتقد في التحفة لزوم أولا وتردد فيه في الایعاب وفي النهاية يفطر في أوجه احتمالين (قوله بقول المنجم) هو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم الفلاني والحاسب من يعتقد منازل القمر وتقدير السير والمراد أنه لا يجوز لغيرهما العمل بقولهما (قوله ولكن لا يجوز لهما الخ) هو معتقد الشارح في كتبه الا الایعاب فرجع فيه الاجراء قال الخطيب الشربيني في شرح التنبيه وهو المعتقد والامداد فانه تردده بين المقاتلين ولم يصرح بترجيح وكذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض وجرى الشهر الرباعي وولده والطبلاوي الكبير على وجوب علمها بذلك مع الاجراء وكذلك من اخبراه وغاب على ظنه صدقهما (قوله ويبحث الاذري الخ) اعتد في التحفة وغيرها قل في النهاية كالايعاب والامداد ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ابتداء المار على الجبال وسمع ضرب الطبول ونحوها فنحصل له به الاعتقاد لجزم وجوب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله به كذا أفق به الوالد ثم قال ويمكن حل ما أفق به شيخ الاسلام من عدم جواز الفطر بذلك على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم اه والعبارة للنهاية مع نوع اختصار (قوله بمنزوه) اعتد في الایعاب والامداد والنهاية (قوله مطاعهم مطالع) معنى اختلاف المطالع أن يكون طلوع الفجر أو الشمس أو الكواكب أو غروبها في محل متقدم على مثله في محل آخر أو متأخر عنه وذلك بسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء وأطوالها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فقي تساوي طول البلد بن لزمن من رؤيته في أحداهما رؤيته في الآخر وان احتلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهور ومضى اختلاف طولهما مما امتنع تساويهما في الرؤية ولزمن من رؤيته في الشرق رؤيته في بلد الغرب دون العكس فبيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس قال في الامداد والنهاية ومن ثم لومات متوارثان وأحداهما بالشرق والآخر بالغرب كل في وقت زوال بلده ورث لغربي الشرق متأخر زوال بلده اه وفي التحفة قضيت انه متى روى في شرق لزمن كل غربي بالاسمعة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة لظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم انما هو لو روى في الرؤية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عليها الاعلى الوجود اه (قوله وكذا الوشك الخ أي فلا يجب ومحله ان لم يتبين آخر اتفاقهما والاوجب القضاء) (قوله في دون أربعة وعشرين فرسحا) هذا نقله عن التاج التبريري وأقره وقال القابولي في حوائج المحلى انه من متقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انه متحدي اه يمكن ان يباب من

ولا يجوز العمل بقول المنجم والحاسب لكن لهما العمل باعتقادهما ولكن لا يجوزهما صومهما عن فرضهما ويبحث الاذري الاكتفاء برؤية القناديل المتعلقة بالنار ليلة أول رمضان وقياسه الاكتفاء بذلك آخره أيضا حيث اطردت العادة بتعليقها في البلاد المرتبة فيها فجر ليلة العيد حيث اعتقد من رآها ان غدا عيد ثم رأيت جمعها بجشوه أيضا ولا عبرة بقول من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ان غدا من رمضان فلا يجوز بالاجماع العمل بقضية مناهه لافي الصوم ولا في غيره (واذا روى الهلال يلد لزمن) الصوم (من وافق طلوعهم مطالعهم) لان الرؤية تختلف باختلاف المناظر وعروض البلدان فكان اعتبارهما اولى كما في طلوع الفجر والزوال وغروبها اما اذا اختلفت المطالع فلا يجب الصوم على من اختلف مطالع له بلده وكذا الوشك في اتفاقها ولا يمكن اختلافها في دون أربعة وعشرين فرسحا

ولو سافر من بلد الرؤية الى بلد تخالفه في المطلاع ولم ير أهله الهلال وافقه في الصوم فيسكت معهم وان كان معيبد الا انه بالاتفاق
اليهم صار منهم وكذا لو جرت سقينة صائم الى بلد فوجدهم معيدين فانه يفطر ١٤٣ معهم لذلك ولا قضاء عليه الا ان صام

ثمانية وعشرين يوما ولا أثر لرؤية
الهلال نهارا ولو قبل الزوال
(ولحظة الصوم شروط الاول النية)
لغير انما الاعمال بالنيات ومتر
الكلام عليها وانما يجب بالقلب
ويسن التلفظ بها ويجب في
الفرس والنفل (لكل يوم)
لظاهر الخبر الا في ولا في كل يوم عبادة
مستقلة فلو نوى أول ليلة من
رمضان صوم الشهر كله لم يكف
لغير اليوم الاول لكن ينبغي له
ذلك ليحصل له ثواب صوم رمضان
ان نسي النية في بعض أيامه عند
القائل بأن ذلك يكفي (ويجب
التبني في الفرض) بأن يقع فيه
ليلا ماصح من قوله صلى الله عليه
وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له وهو محمول على الفرض
بقريئة الخبر الا في النفل
ولا يضرو وقوع مناف ككل وجاع
بعد النية ولا تجزئ مقارنتها للفجر
ولان شك عندها في انها مقدمة على
الفجر أو لا بخلاف ما لو نوى ثم شك
أطلع الفجر أم لا أو شك نهارا هل
نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد مضى أكثر
النهار بخلاف ما لو مضى ولم يذكر
(دون النفل) فلا يجب التبييت فيه
(فتجزئه نية قبل الزوال) لما صح أنه
صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل
عندكم من غداء فقالت لا قال فاني

بأن ما دون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه
لذلك (قوله تخالفه) اما اذا كانت توافقه فيه فيلزم أهل الحل المنقل اليه الفطر آخر
ويقتضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم والالز به الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده (قوله
ولم ير أهله الهلال) أي هلال رمضان في أوله وافقه في الصوم آخر الشهر عندهم وان كان
يوم عيده اما لو وصل الى تلك البلدة التي لم ير أهله هلال رمضان في يوم سفره من البلدة التي
رأى أهله الهلال فالذي في التحفة انه لا يفطر الخ وقال سم قديقاله لا جازله الفطر
وقضاء يوم كما في قوله الا في عيدهم وقضى يوما بجماع ان في كل صار حكمه حكم
المنقل اليهم وان كان هذا في الاول وذلك في الآخر فليتأمل فان الوجه عندم بالتسوية
بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره
ذا صام مع المنقل تسعة وعشرين فليتأمل اه (قوله ثمانية وعشرين) قال سم فلو
فرض رجوعه من بلد الرؤية في يوم عيدهم قبل تسوية مقطار الى البلد الاول يتجه بقاء
صومه وعدم لزومه قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لرمة حكمهم وتبين بقا صوم
(قوله عند القائل الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده في ذلك كما في فتح الجواد وغيره
وبسن لمن نسي النية في رمضان حتى طلع الفجر أن ينويه أول النهار لانه يجزئه عند أبي
حنيفة قال في الايعاب هو ظاهر ان قلده والافهم متلبس بعبادة فاسدة في عقيدته وهو
حرام (قوله كالكل) وكل مفطر يحكون أو نفاس قال في التحفة الازدة وفي الامداد عن
الركشي لو نوى فرض النية قبل الفجر وجب تجديدها بخلاف (قوله مقارنتها) يجوز
انصال آخر النية بأول الفجر وفي الايعاب عن المجمع يجب امساك جزء بعد الغروب
لتحقق امساك جميع النهار وقباصه وجوب امساك جزء قبل الفجر لذلك الخ (قوله ولم
يذكر) كذلك الاسنى وفي التحفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرى واقتره أن اتذكر بعد
الغروب كهو في النهار وفي النسخة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان
يجب الاذرى ضعيف فخر وفي المغني وانها يمتد تذكرها قبل انقضاء ذلك اليوم لم يجب
قضاؤه قالوا ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزاء الخ (قوله قبل الزوال) في الايعاب
بإشافي قول جديد انه تصح نية المنقل قبل الغروب قال فن تركها قبل الزوال ينبغي له
بشرط الذي ذكرناه وهو تقليده في ذلك ان ينويه بعده ليحوز ثوابه على هذا القول بناء على
جواز تقليده (قوله من غداء) بفتح الغين المجهمة والدال المهملة اسم لما يؤكل قبل الزوال
(قوله شرائط الصوم الخ) هذا هو الصحيح وفي وجه يصح وان سبق منه تحوكل اوجاع
وحكى عن ابن سريج وابن جرير والشيع أبي زيد بل وعن جماعة من الصحابة لكن الظاهر

اذا صوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبعض
ولو أصبح ولم ينو صوما ثم غص ولم يبالغ فسبق ماء المضضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يطل به الصوم

(ويجب التعيين أيضا) للمنوي من فرض رمضان أو نذراً وكفارة ومن نفل له سبب كصوم الاستسقاء بغير أمر الإمام أو مؤقت
 كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء ١٤٤ وأيام البيض لكن معنى وجوب التعيين في النفل المذكور بضمه

انه بالنسبة لمساواة الثواب
 المخصوص لأن الصحة متوقفة
 عليه ولو كان عليه قضاء
 رمضان أو صوم نذراً وكفارة عن
 جهات مختلفة فنوى صوم غد عن
 رمضان أو صوم نذراً وكفارة جاز
 وإن لم يعين عن قضاء أي ما في
 الأول ولا نوعه في الثاني لأن كله
 جنس واحد (دون) نية (الفرضية
 في) صوم (الفرض) فانه لا يجب
 لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع
 الا فرضاً بخلاف الصلاة فإن
 المعادة وإن كانت جمعة نفل وعلم
 من كلامه أن أقل النية في رمضان
 أن ينوي صوم غد عن رمضان
 والا كدل أن ينوي صوم غد عن
 أداء فرض رمضان هذه السنة لله
 تعالى تتميز عن اضدادها ولو تسكر
 ليصوم أو شرب لدفع العطش نهراً
 أو امتنع من شحوا لا كل خوف
 الفجر كفاء ذلك أن خطر ياله
 الصوم بالصفات التي يشترط
 التعرض لها تضمن كل منها قصد
 الصوم وكذا لو تسكر لستقوى على
 الصوم وخطرياً له ذلك (الثاني
 الامسالك عن الجماع) فيفطر به
 وإن لم ينزل أجماعاً بشرط أن يصدر
 من واضح (عدا) مع العلم بتصرعه
 ومع كونه محتاراً (وعن الاستمنا)
 يعني وعن تعمد الانزال بلسان
 يعض لسانه الوضوء أو استمنا يده أو

عدم جواز تقليده لانه ضعيف بجملة كفايته في الأصل (قوله بغير أمر الإمام) والادهم
 قسم الواجب (قوله بضمه) أي المؤقت وذو السبب (قوله متوقفة عليه) في الاستسقاء
 ونحوه الخطيب الشريفي والجمال الرملي الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها
 بل لو نوى به غيرها حصلت الخ زائد في الإيعاب ومن ثم أفتى البارزى بانه لو صام فيه قضاء أو
 نحوه حصل نواه معه أو لا وذكروا غير ذلك مثل ذلك ما لو اتفق في يوم راتبان كعرفة يوم الخميس
 ١٥ وكلام التحفة كالمتردد في ذلك فراجع الأصل (قوله وإن لم يعين الخ) لوتيقن أن عليه
 صوم يوم وشك أنه وقضاء أو نذراً وكفارة كفاءة الصوم الواجب للضرورة وكذا كفاي
 النهاية لو كانت الثلاثة عليه وأدى اثنين وشك في الثالث لكن اعتمد في التحفة في عدم لزوم
 صوم الكل (قوله وإن كانت جمعة) دفع به توهم أن الجمعة لا تنفع من المكاف الا فرضاً مع
 اشتراط نية الفرضية فيها وصوره أعادتم بأن يصلحها بمكان ثم يذكرها بزيادة أخرى أو بمكان
 يصح فيه تعددها (قوله وعلم من كلامه) أي حيث أوجب فيه النية والتعيين فقوله عن
 رمضان هو التعيين وقوله غداً قال في الروضة لفظ الغدا شتر في كلامهم في تفسير التعيين
 وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وانما وقع من نظرهم إلى التبييت ١٥ أي حيث كان
 التبييت معتبراً في الصوم الواجب ونسبة اليوم الذي يريد صومه إلى ليلته التي ينوي فيها
 هو غداً عبروا بالغداً قال في الإيعاب ويؤيده أي كلام الروضة انه لو نوى جميع الشهر صح
 اليوم الأقل وحينئذ في جعل المصنف ذكر الغد من الأقل حتى لا تصح النية مع عدمه نظر
 بل الواجب هو أو ما يقوم مقامه مما يدل عليه ١٥ وهو وارد على كلامه في هذا الكتاب
 (قوله رمضان هذه السنة) يجوز رمضان بالسنة لا ضافته إلى ما بعده والاسم الذي
 لا ينصرف إذا أضف جراً بالكسرة (قوله تتميز عن اضدادها) وهي القضاء والذل
 ونحو النذر وسنة أخرى ولم يكف عنها الأداء لانه قد يراد به مطلق الفعل كأداء الوضوء
 واحتيج لإضافة رمضان إلى ما بعده لان قطعه عنها يصير هذه السنة محتملاً لكونه نظراً
 لنويت فلا يتيقن له معنى قال في التحفة فتأمل فانه مما يخفى وفي الإيعاب لو نوى بالأداء القضاء
 أو عكسه يأتي هنا ما مر في الصلاة الخ (قوله أن خطرياً له الخ) يكفي ذلك وإن لم يعزم على
 الصوم خلافاً للأذرى لان خطورة ياله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه متضمن
 للعزم عليه (قوله بيده الخ) أشار به إلى انه لا فرق بين الممنوع مطلقاً كيدنه وبين الممنوع
 نحو الصوم كيدنه ليلته (قوله بشهوة) زاد في الامداد والإيعاب القبلة للمرأة بجائل وفي
 التحفة مس فرج البهجة أي ولو بغسر حائل لانه غير ناقض للوضوء (قوله وإن لم ينزل)
 كذلك الاستسقاء والنهاية وتبرأ منه في الإيعاب فقال على ما نقله في المهمات عن جمع واعنده
 هو وغيره لكن قال الزركشي الذي في كلامهم انه انما يعصى بذلك أنزل واقضى
 كلامهم أنه إذا لم ينزل لا يحرم لاسيما إذا علم من عادته أنه لا ينزل بذلك ويؤيده قول

بعدم حملته لانه إذا فطر بالجماع فلا ينزل فلا ينزل مباشرة فيه نوع شهوة أولى أما الانزال بخوف فكر ونظر وشم امرأة المجموع
 بجائل وإن رق فلا يفطر به وإن تكررت اللذة شهوة إذا لم مباشرة كالاحتلام لكن يحرم تكريرها وإن لم ينزل كالتبديل في القيم أو غيره

المجموع عن الحاوي واذا كرر النظر فأنزل ثم اه زاد في التحفة على ان في الاثم مع الانزال
نظر الانه لا مقتضى له الا ان يقال انه يستد منظره لاوتكاف نحو جماع مفطر اه (قوله
لم يملك نفسه الخ) وعدم ملك نفسه عما ذكره هو ضابط تحريك الشهوة المذكورة في قولهم
تحرم القبلة ان حركت شهوته (قوله ما لا ينقض له) أي كبدن أمر دأ ومحرّم أو شعر
أجنبية وقيد في النهاية ذلك بما اذا فعله شقة أو كرامة ولم يذكره الشارح في كتبه وقال
الجلي في ذكره ما لا يخفى وقال القليوبي لا يفطر ولو بشهوة كما اعتقده شيخنا آخره ولم
يوافق على قول شيخنا الرمي الخ ونقل عن حواشي سم على المنهج انه الوجه ما لم يقصد
بالضم مع الحائل اخراج المني أما اذا قصد بذلك ونخرج المني فهذا استقنا مبطل وكذا
لومس المحرم بقصد اخراج المني فاذا خرج بطل صومه الخ واعتقده الخباري (قوله وان
اتصل) أي عضوها الميان منها في موضعه بحرارة الدم لانه مستحق الازالة لتوقف صحة
نحو الوضوء على غسل ما تحته لانه في حكم الظاهر وقيد في النهاية بما اذا لم يحق من قطعه
محدور تيم قال والا فطر وتبعه على ذلك الجلي وغيره وهو ظاهر لعدم لزوم ازالته حينئذ
(قوله مباشرة) كذلك شيخ الاسلام والشارح في شرحي الارشاد وم ر في شرح نظم
الزبدوسم في شرحه على مختصر أبي شجاع وفي النهاية عقبه قال الاذرى فلو علم من نفسه
انه اذا حكه أنزل فالقياس الفطر انتهى وفي التحفة والاياب هو متجه حيث لم يضطر لحكه
والا فالوجه انه لا يفطر وزاد في الايعاب شرطا آخر وهو ان لا يقصد الاستقاء وبؤيده
ما تقدم عن سم واقرب في النهاية الاذرى على انه لو احس بانقال المني وتبينته للخروج
بسبب استدامة النظر فاستداهه أفطر قطعا ونظر فيه في التحفة والاياب قال في التحفة
بل لا يصح الخ وفيها ينبغي القضاء أي من الانزال بسر الامر ثم قال بخلاف ضم امرأة مع
حائل أو بلا فلو باشر وأعرض قبل الفجر ثم امنى عقبه لم يفطر (قوله بأحد فرجيه) أما
اذا خرج منها فانه يفطر وفي الامداد والنهاية لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى
الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستقر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أفطر يقينا
بالانزال أو الحيض زاد في الايعاب ولا كفاية عليه لاحتمال أنه امرأة اه ولوعلت
امرأة عليه ولم تحصل منه حركة لم يفطر الا بالانزال لانه عن مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه
وفيه وقفة اه قليوبي على الحل ونقل نحوه الجلي عن الزبدي وفي التحفة والنهاية لومس
الفرج بعد انفصاله وأنزل ان بقى اسم الفرج أفطر والا فلا وذكر القليوبي أن لمس المرأة
للرجل لو كان بفعله لا يفطر وان تمكن من دفعها الخ (قوله ونحوه) أي من أكل
وشرب وغير ذلك (قوله الاستقاء) منها الووصل جوفه ذبابة من غير اختيار ثم سعى في
اخراجها فهو تقبؤ قال في التحفة ان خشى ضررا منها يبيع التيم لم يعد جوازا خراجها
ووجوب القضاء زاد في الايعاب كمالواحتاج المريض الى الفطر ووقع في موضع من قتاوى
الشارح عدم الفطر باخراجها لكنه رجع عنه في جواب عنها آخر وقال في آخره قد سبق منى

(قول الشارح والذكر قائما الخ)
ضبطه الطنيد اوى بكسر الذال
من الذكر فيكون بمعنى تذكر
الشهوة والظاهر انه لا يتعين
اذا قيام الذكر بفتح الذال ملزوم
لاستصحاب التفكير والتعبير بالذم
وارادة الملزوم كثير في كلامهم اه
جرهزى

(ولا يضر ثقبه) نسباً ولا جهلاً ان عذبة ١٤٦ ولا (بغير اختياره) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلبه

افتاء بأن أخرجها غير مظهر ولا وجه ما ذكرته الآن انتهى وتردد في الامداد في وجوب
التقيؤ على من شرب خمر قبل الفجر أو أكره عليه قال وواضح أنه حيث قلنا انه واجب
لا يفطر به وفي الايعاب يظهر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه
والاختلاف في وجوب التقيؤ على غير الصائم ومن الاستقامة نزع خيطاً ابتلعه ليلاً
وأشبهت الكلام على ذلك في الاصل (قوله ان عذبه) بأن كان قريب عهد بالاسلام
أو نشأ بعيداً عن العلماء وعليه جرياً في التحفة والنهاية ومال في البحر الى انه بعد ذرعه مطلقاً
وسكى في الامداد المقاتلين ولم يصرح بترجيح وفي فتح الجواد انه أي ما في البحر متجبه وفي
الايعاب منه يؤخذ بما بحثته من أن كل ما جهله أكثر العامة ينبغي ان يعذر في تعاطيه
(قوله عين) خرج به الاثر كالعالم والريح فلا يفطر به كما سأل في كلامه وفي النهاية
كلام امداد وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور وغيره اذا لم يعلم انفصال عين فيه الى
الجوف لا يفطر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وفي التحفة وفتح الجواد عدم
ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شجاع فيه نظراً لان الدخان عين (قوله كباطن الاذن)
في الايعاب ينبغي حده بما يأتي في المسربة انه لا بد من الوصول الى الجوف دون أول
المنطبق زاد في فتاويه ويقاس بذلك باطن الذكر ثم ذكر كلاماً قرر فيه ان ما يظهر عند
الجلوس على القدمين من فرج المرأة ظاهر (قوله والاحليل) في التحفة عدم الفطر بأوله
الذي يظهر عند تحريكه (قوله خريطة الدماغ) الدماغ هو المخ وخريطته الجندة الرقيقة
التي يكون المخ داخلها كالكبس (قوله باذنه) بخلاف ما اذا لم ياذن وان تمكن من دفعه
اذ لا فعل له (قوله ليس بجوف) أي لم يعدوه جوفاً (قوله من جائلة) هي الجرح الذي يتقد
الى الجوف كالبدن والمعدة والشقرة وغوها (قوله حقنة) بالضم وهي كل دواء يدخل
في القبل أو الدبر هذا هو المراد هنا وراجع الاصل والاولى حمل كلامه على الدبر خاصة
لان الذكر قد سبق في كلام المصنف في قوله كباطن الاذن والاحليل فلو لا ما ذكره لكان
تكراراً (قوله وسعوط) بفتح أوله وهو ما يصب في الانف من الدواء (قوله الى باطن
الامعاء) راجع الى البائقة والحقنة جمع معي بوزن رضى وهي المصارين (قوله والدماغ)
راجع الى السعوط وهو المخ كما سبق آنفاً (قوله وراء الخيشوم الخ) فان الخيشوم جميعه من
الظاهر قال في العباب والقصة من الخيشوم اه فما زال الداخل في قصة الانف
لم يجاوزها فانه لا يفطر وهو فوق المارن وهو ما لان من الانف واقتضى كلام القليوبي
في حواشي الهلى استقرار الخيشوم الى الدماغ حيث قال الاستعاط وصول الشيء الى
الدماغ من الانف وعلى هذا لو لم يصل الى الدماغ لم يضر بأن يجاوز الخيشوم كما مر وما في
البراسي هنا غير مستقيم فراجع اه ونحوه تعبير الرافي قول الزركشي في الخادم وهو
يوهم انه اذا وصل الى قصة الانف واتصل بالعين مثلاً لم يصل بعد الى الدماغ لا يحكم

وهو صائم فليس عليه قضاء ومن
استقام فليس (الرابع الامساك
عن دخول عين) وان قلت كصحة
أول توكل عادة كصحة من الظاهر
في منقذ مقتوح مع تعدد خواها
واختياره والعلم بأنه مظهر الى ما
يسمى (جوفاً) كباطن الاذن
والاحليل) وهو يخرج البول من
الذكر والبن من الثدي فاذا أدخل
في شيء من ذلك شيئاً فوصل الى
الباطن أفطر وان كان لا ينفذ منه
الى الدماغ في الاولى ولم يجاوز
الداخل فيه الحشفة أو الحمة في
الثانية لوصوله الى جوف وكخريطة
دماغ وصل اليها دواء من مأومة
وان لم يصل الى باطنها وبكوف
وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره
بأذنه ولا يضر وصولها الى ساقه لانه
ليس بجوف أو وصل اليه دواء من
جائفة أو حقنة أو سعوط وان لم
يصل باطن الامعاء أو الدماغ اذا
وراء الخيشوم وهو أقصى الانف
جوف وانما يفطر بالواصل الى
الحلق ان وصل الى الباطن منه
شيء ومخرج الهمة والهواء باطن
ومخرج انحاء المجرة والحاء المهمل
ظاهر ثم داخل الفم الى منتهى
المهمله والانف الى منتهى الخيشوم
له حكم الظاهر في الافطار
باستخراج التي اليه أو ابتلاع

الغمامة منه وفي عدم الافطار بدخول شيء فيه وان أمسكه وفي انه اذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم فطره
الافطار بابتلاع الرقي منه وفي سقوط غسله عن الخشب

وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بانهم الخس واندر فضيق فيها ما لم يضيّق في النجاسة وانما يفطر بأدخال ما ذكر الى الجوف (بشرط دخوله) اليه (من منفذ مفتوح) كما تقرّر (و) من ثم (لا يضر شرب المسام) بتقليت الميم وهي ثقب البدن (بالدهن والخل والاعتسال) فلا يفطر بذلك وان وصل جوفه لانه لم يصل من منفذ مفتوح كان في حيز العفوى ولا كراهة في ذلك لكنه خلاف الاولى وانما يفطر بما مر ان علم وتعمد واختار (فان أكل أو شرب ناسيا) ١٤٧ للصوم (أو جاهلا) بان ذلك مفطر أو مكرها على الاكل مثلا (قليل) كان

المأكل أو المشروب (أو كثير لم يفطر) لعدم خبر الصحابين من نسي وهو صائم فأكل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وصح ولا قضاء عليه ولا يرفع عن أمي انخطأ والنسيان وما استكره هو عليه والجاهل كالناسي بجامع العذر (و) لكن (لا يعذر الجاهل) هنا وفيما مر (الا ان قرب عهده بالاسلام) ولم يكن مخالطا أهله بحيث لم يعرف منهم أن ذلك يفطر (أو نشأ ياديه) أو يبلده (بعيدة) عن العلماء بحيث لا يستطيع النقلة اليهم لعذره حينئذ بخلاف ما اذا كان قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من يعرف ان ذلك مفطر فانه لا عذره لتقصيره بترك ما يجب من تعلم ذلك كما مر أول الكتاب (ولا يفطر بغبار) نحو (الطريق) ولا بفربة

يفطر والقياس الفطر كالحلق وكما لو قطر في احليله ولم يصل الى المثانة الى آخر ما قاله (قوله المسام) بتشديد الميم الاخيرة جمع سم بتثنية أوله والفتح أفصح ثقب البدن من محال الشعور وقال في التحفة وهي ثقب اطيفة جسد الاندر (قوله بعبار نحو الطريق) الذي اعتمدته الشارح في التحفة أن الغبار النجس يضر مطلقا والطاهر ان تعمده بأن فتح فاه حتى دخل عن عن قليله وان لم يعمده عن عن غيره وان كثروا ما الجاهل الرمي فانه اعتد في نهايته العفوى مطلقا وان كثروا تعمده ولم يقيد به الطاهر وكذلك أطلق العفوى في شرح نظم الزبدلة وقال تليذه القليوبي في حواشي المحلى لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا وامكده الاحتراز عنه بنحو اطباقه مثلا اه لكن نقل الشوبري عن سم عن الجاهل الرمي ان النجس انما يعنى عن قليله الحاصل بغير اختياره قال فلا يجب تطهير الفم منه قال وجزم الخطيب بوجود غسله فيه نظرا لم يكن منقولا (قوله كوصول ريح) وقع للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريح أولون فيما يظهر من اطلاقهم لاتصال عين به حال الخ ونظر فيه الوجه من زياد اليه في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عينه بسهولة التحرز عن ذلك اه وعليه يحمل ما في الامداد فراده اذا نشأت تلك الرائحة من عين كما يدل عليه تلميل الامداد وفي الايعاب بعد كلام فيه قضية ما مر ان الجوار ولا يحصل منه عين بل تروح أنه لا يضر التغير به هنا مطلقا الا ان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والجموع ثم قال قضيته أنه لا يضر التغير بالجوار وأنه يضر التغير بالخاطم مطلقا فان سم لم يفرقوا بين الجرم وغيره الا في الجوار اه (قوله ولا بدخول ذبابة) سبق الفطر باخراجها وكذا لا فطر يعود مقعدة المبسور وكذا ان أعادها (قوله لعدم قصدته) ظاهره انه لو قصد ضرر أخذ بمقعدة صاحب العباب ونظر فيه الشارح في الايعاب بعد ان أيده ثم قال يتعين حل قول المصنف لا يدخل على ما لو كراهه وسبق ذلك آتفاعن التحفة (قوله وان ابيض ريقه) فاذا ابتلعه أفطر في الاصح لانه لما نجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية وفي التحفة يظهر العفوى عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور وقال فتى ابتلعه مع علمه به وليس له عنه بدفع صومه صحيح (قوله تغير به ريقه) أي لونه

ذبابة في جوفه (وان تعمده فتحقه) لعدم قصد ذلك ولعمري تجنبه ولانه معذوع عن جنسه (ولا) يفطر أيضا (يلع الريق الطاهر الخالص من معدته) وهو الفم جميعه ولو بعد جمعه (وان أخرج على لسانه) لعسر التحرز عنه ولانه لم يخرج عن معدته اذ اللسان كقسمها تغلب معدود من داخل الفم فلم يشارك ما عليه معدته وخروج الطاهر المتنجس كن دميت لثته وان ابيض ريقه وبخالص المختلط ولو بطاهر آخر كن قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه وبالذي ابتلعه من معدته غيره كأن خرج من فمه ولو الى ظاهر الشفة وان عاد الى فمه من خيط خياط أو امرأة في غزلها ففطر بجميع ذلك لوصول النجاسة الى العين الخاططة له الى جوفه وسهولة الاحتراز عنه في الاخيرة

(و) يفطر بجري الريق بما بين الاسنان لقدرته على مجبه) اي مع قدرته عليه لتقصيره حينئذ بخلاف ما اذا عجز عن تغييره ومجبه لعذره
(و) يفطر (بالنخامة كذلك) بان نزلت من الرأس أو الجوف ووصلت الى حد الظاهر من الفم فأجراه هو وان عجز بعد ذلك
عن مجبها أو جرت بنفسها وقدر على مجبها لتقصيره مع ان نزولها مفسوب اليه بخلاف ما لو جرت بنفسها وعجز عن مجبها فلا يفطر
للعذر وكذا لو لم تصل الى حد الظاهر كأن نزلت ١٤٨ من دماغه الى حلقه وهي في حد الباطن ثم الى جوفه فلا يفطر وان قدر

وأما الریح والطعم فمقدس بقا (قوله بخلاف ما اذا عجز) أي نهارا وان أمكنه ليلا وخرج
بجري ابتلاعه قصد افانته فطر جزئيا وابتأ كدندب التحلل بعد الاكل ليلا وخرج من خلاف
من قال انه ان لم يتحلل أفطر بما ذكر والا فلا (قوله ماء المضضة) ينقسم سبق الماء الى جوفه
بذلك ثلاثة أقسام يفطر به مطلقا بالغ أو لا فيما اذا سبقه في غير مطلوب كالاربعة وكانغماسه
في الماء لكرامته للصائم والغسل تبرد أو تنقف ثانياه ما يفطر ان بالغ وذلك في نحو المضضة
المطلوبة في نحو الوضوء المطلوب ثالثا لا يفطر مطلقا وان بالغ وذلك عند تنجس الفم
لوجوب المبالغة حينئذ على الصائم كغيره ليغسل كل ما في حد الظاهر (قوله ان بالغ) مع
تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك قال في التحفة يظهر ضبطها أي المبالغة بأن يجعل
بقعه أو أنفه ما بحيث يسبق غالب الجوف (قوله ولو بغير مبالغة) في العباب كالانوار ان
وضع شيئا ببقعه عند ان ابتلعه ناسيا لا يفطر به قال سم وقياسه انه لو وضع ماء المضضة الرابعة
بقعه ثم ابتلعه ناسيا لا يفطر فيصرف فيه ما بين السبق والابتلاع ناسيا وهذا هو الظاهر وان
توقف فيه مرقليةأمل (قوله لتبرد) مثله اذا انغمس في الماء ولو لجنبه قال في التحفة
ومحله ان لم يعتد أنه يسبقه والاشم وأفطر قطعا قال في الامداد وهو متجه ان وصل من فيه
أو أنفه مطلقا أو من أذنيه في غير الغسل لجنبه أو فيه وكان لو غسلها ما قبل الانغماس
لم يصل شيء منهما والا فلا يوجب تجبه أنه لا يفطر لعذره حينئذ وفي النهاية محله اذا تمكن من
الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر اه وقضية قواهم من فقه وأنفه انه
لا يضرو وصوله من غيرهما كدبره قال في الایباب وهو محتمل لندرتة جدا ويحتمل خلافه
وهو الاوجه فتمبيرهم بقعه وأنفه للغالب لا غير اه (قوله من أمرور به) في شرحي
الارشاد منه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة مثلا سبق الماء الى الجوف منه حال ينظر
ولا نظر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء من غيرهما ونحوهما النهاية وغيرهما
(قوله بعد اليقين) في النهاية وذلك بأن يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب
حائل فبظهوره لليل من المشرق (قوله وجب العمل بقوله) زاد في التحفة وقياس ما مر ان
فاسقاطن صدقه كذلك (قوله مكرها) ولو على الجاع بناء على الاصح انه يتصور الاكرام عليه
وليس منه اذا فاجأه قطع الطريق فابتلع الذهب خوفا عليه فان راجح فطره بدوى التحفة
شروط عدم فطر المكرم ان لا يتناول ما كرم عليه لشهوة نفسه بل لداعي الاكرام لا غير

على مجبها لانها نزلت من جوف الى
جوف (و) يفطر (بوصول ماء
المضضة) والاستنشاق (الجوف)
أي باطنه أو دماغه (ان بالغ) ولو في
واحدة من الثلاث لان المبالغة غير
مشروعة للصائم فهو مسمى بها هذا
ان بالغ (في غير نجاسة) في الفم أو
الانف فان احتاج للمبالغة في
تطهيرها فسبق الماء الى جوفه
لم يفطر لوجوب ذلك عليه (و) يفطر
أيضا بوصول ما ذكر الى جوفه ولو
(بغير مبالغة) ان كان (من
مضضة) أو استنشاق (لتبرد
أو اربعة أو) بوصول ما جعله في فمه
أو أنفه لا لغرض بل لاجل (عبث)
لانه غير ما وريد ذلك بل منهى عنه
في الرابعة بخلاف ما اذا سبق ماء
مضضة أو استنشاق مشروعين من
غير مبالغة فانه لا ينظر به لانه لو لد
من أمرور به بغير اختياره ويحرم
أكل الشاة آخر النهار لا آخر الليل
لان الاصل بقاءهما حتى يجتمدا
ويظن انقضاء النهار فيجوز له الاكل
لكن الاحوط ان لا يفار الا بعد
اليقين (و) اذا أكل باجتماعه وظن
به بقاء الليل أو غروب الشمس أفطر

في الصورتين (بقين الاكل نهارا) بخلاف ما اذا بان الامر كانه أول بين غلط ولا اصابة ولو هجم وأكل من غير تحرقان (قوله
كان ذلك آخر النهار أفطر وان لم يبين له شيء لان الاصل بقاءه وأخر الليل لم يفطر بذلك ولو هجم فبان أنه وافق الاصواب لم ينظر مطلقا
ويجوز اعتماد العدل اذا أخبر بالغروب على الاوجه خلافا لاشتراط الرواية في اخبار عدلين فقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد
في فطره على خبر واحد بغروب الشمس ولو أخبره بالنجس وجب العمل بقوله (لا بالاكل) أو غيره من المفطرات اذا تناوله (مكرها) فانه
لا يفطر لما تراه (الخامس والسادس والسابع الاسلام والنقاس والعقل في جميع النمار) قيد في الشكل

(قوله أو ولدت) لم يتقدم ما يدل عليها حتى تكون محمودة وقد استفتدنا منه ان الولادة مفطرة وهو بناء على الراجح انها توجب الغسل ويحرم على الحائض والنفساء الامساك بنيته ولا يجب عليهم ما تعاطى مفطر وكذا في نحو العبد خ لا فالن أوجب فيه (قوله الذي لم يتعد به) أما اذا تعدى به فبأثم ويبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دواء من يلا لعقل لا يتعدى فان كان لحاجة فهو كالانغماء ثم ان استغرق النهار بطل صومه ولزمه القضاء ولا اثم وان لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء وأما الجنون من غير تسبب فيه ففى ما طرأ في لحظة من النهار وفي جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ملخص ما اعقده الشارح وأولافى التحفة لمخضاه من شرح العباب له ثم اضطرر بكلامه اضطراراً بجيباً وناقض تناقضاً غريباً وقد بينت ذلك في الاصل وأوضحته بما لم أعلم من سببى اليه وقد كتبت في ذلك نحو خمس ورق فراجع من الاصل (قوله ان أفاق) يعنى خلا عنه وان لم توجد افاقة عنه كأن طالع الفجر ولا انغماء ثم طرأ واستتر الى الغروب فهذا خلا لا أفاق والحكم واحد وظاهر كلام المصنف انه ان تعدى به ما لا يتكفى افاقة لحظة من النهار وقد بينت في الاصل ما فى ذلك من الاضطراب وكلام شرعى الارشاد للشارح كالصريح فى انه يكفى بل مفهومهما ان غير المتعدى لا يبطل صومه وان استغرق النهار وفى التحفة فى الرد على القفال ما يؤمى اليه (قوله من أيام التشريق) ولوعن واجب المؤلف فى كتب أئمتنا بل وفى سائر كتب الشارح ولولتتمتع أى بالنسبة لعدم الهدى فلو عبر به هنا لكان أولى ليكون اشارة الى القديم المجوز صومهما عن الثلاثة الواجبة فى الحج فى التمتع وهو مذهب مالك واحدى الروايتين عن أحمد وهو الراجح دليلاً فى المجموع والروضة لصحة الحديث الصريح فيه الا ان يكون ثم خلاف فى جواز صومها عن غير التمتع أيضاً (قوله بأن اعتماد الخ) تنبى العادة بجملة كما فى التحفة والنهاية وقال م كما افق به الوالد وفى الابعاب وهل يثبت الورد بجملة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان منلاحة تجازله صوم يوم الشك اذا وافق ذلك فيه نظر وقياس كلامهم فى الحيض وغيره نعم الا ان يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرهما بجملة أو بالعرف اه وقد فصل الشارح فى ذلك فى فتاويه فقال الذى يظهر أنه يكفى فى العادة بجملة ان لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذى اعتماده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين فى أكثر أسابيعه جازله صومه بعد النصف ويوم الشك وان كان أفطر قبل ذلك لأن هذا يصدق عليه عرفاً أنه معتاده وان تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أفطر من الاسبوع الذى بعده ثم دخل النصف فالظاهر أنه لا يجوز له صومه لأن العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثانى بخلاف ما اذا صام الاثنين الذى قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين آخر بينهما فانه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم أفطر من أسبوع ثان ثم صادف الاثنين

ففى ارتد أو نفست أو ولدت وان لم تردا أو حاضت أو جن فى لحظة من النهار بطل الصوم كالصلاة وان كان الجنون بشرب مخدر ليلاً (ولا يضر الانغماء والسكر) الذى لم يتعد به (ان أفاق لحظة فى النهار) بخلاف ما اذا لم يفق لحظة منه فان الصوم يبطل به ما لانهم فى الاستيلاء على العذل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منهما لا يضر كالنوم لالحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللعظة منه ما تضر كالجنون لالحقنا الاضعف بالاقوى فتبينوا قلنا ان الافاقة فى لحظة كافية (ولا يصح صوم العبد بن) ولوعن واجب للتهنى عنه فى خبر الصحيحين (ولا صوم يوم من أيام التشريق) ولوعن واجب أيضاً لما صح من النهى عن صيامها (ولا صوم يوم من أيام النصف الاخير من شعبان) ومنه يوم الشك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتصف شعبان فلا تصوموا (الورد) بأن اعتماد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يومين كالاثنين فصاف ما بعد النصف

(أو نذر) مستقر في ذمته (أو قضاء)

لنفسه أو فرض (أو كفارة)

فيجوز صوم ما بعد النصف عن

ذلك وإن لم يصل صومه بما قبل

النصف لخبر الصحيحين لا تقدموا

أى لا تقدموا رمضان بصوم يوم

أو يومين إلا رجل كان يصوم يوما

ويطعم يوما فليصمه وقيس بالورد

الباقى بجامع السبب (أو وصل)

صوم (ما بعد النصف بما قبله) ولو

يوم النصف وإن اقتضى ظاهر

الحديث السابق الحرمه في هذه

الصورة أيضا حظا لاصل مطالبيه

الصوم

* (فصل) فيمن يجب عليه الصوم *

(شرط من يجب عليه صوم رمضان

العقل والبلوغ) فلا يجب على

المجنون ولا الصبي لأداء ولا قضاء

لرفع القلم عنهما (والاسلام) فلا

يجب على الكافر الاصل وجوب

مطالبة في الدنيا ~~ك~~ الصلاة

(والاطاقة) فلا يجب على العاجز

ينصوهرم أو مرض ~~ك~~ كما يأتي

(ويؤمر به) وجوبا (الصبي

لسبع) من السنين (ويضرب على

تركه لعشر) منها (ان اطاقه) كما مر

في الصلاة تفصيله

* (فصل) فيما يجب الاطعام *

(ويجوز الاطعام بالمرض الذي يشق

معه الصوم مشقة ظاهرة أو الذي

(يجب التيمم)

الثالث يوم الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضركم فطره لانه سبق له صومه بعد

النصف وذلك كاف هذا ما ظهر لي الآن ولعلنا نزيد فيه علما أو نقلا لشهداه كلام

فتاوى الشارح (قوله مستقر الخ) كذلك الامداد والنهاية وفي التحفة كأن نذر صوم

كذا فوافق يوم الشك ما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد (قوله أو قضاء لنفل) كأن شرع

في نفل ثم أفسده فانه يسر قضاؤه وفي الاعباب ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب

قضاؤه لم يحسب ذلك ورده حتى يصومه عن القابل الخ (قوله ما بعد النصف عن ذلك) أى

ما لم يتحرره والا فلا يصح (قوله لا تقدموا) بفتح أوله وثانيه وثالثه والدال مشددة أى

لا تقدموا واحذفوا أحدى التاءين تحقيقا كقوله تلهى نه تدى تطفى ونحو ذلك (قوله

ويطعم يوما فليصمه) المؤيد وفي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث وكذلك الفقه كشيخ

الاسلام والخطيب والجمال الرمى والامداد الأرجل كأن يصوم صوما فليصمه فما أدري

هل مافى هذا الكتاب من تحريف التماسخ أو تخفيف من الشارح لما دخل في عموم الحديث

أو انه رواية (قوله وقيس بالورد) وهو اباحة الصوم المعتاد الباقى مما سبق وهو النذر

والقضاء والكفارة وما يأتي وهو وصل صوم ما بعد النصف بما قبله (قوله ولو يوم

النصف) فاذا صام الخامس عشر من شعبان جازله أن يصوم النصف الثانى ولو أفطر بعد

صومه المتصل بالنصف ولو يوما امتنع عليه الصوم بعده بلا سبب (قوله ظاهر الحديث

السابق) هو قوله صلى الله عليه وسلم إذا اتصف شعبان فلا تصوموا (قوله حفظا) مفعول

لاجله قال في العباب فهو مخصص له والله أعلم

* (فصل فيمن يجب عليه الصوم) *

(قوله في الدنيا) ما وجوب عقاب على تركه في الآخرة فيلزمه قال في التحفة أخذ من

تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في شهر رمضان لانه اعانة على معصية وفيه نذر لانه ليس

مكلفا به بالنسبة الى الاحكام الدنيوية لانه تركه على تركه ولا تعامله بقضية كفره الا ان

يجاب بان معنى اقراره عدم التعرض له لامعاوته كما يعلم مما يأتي في الجزية اه وانما يتجبه

لوصح صيامه قبل اطعامه وليس كذلك في صورتنا اذ من شرط الصوم وجود النية

والكافر ليس من أهلها الا أن يقال ان تناوله لما ذكر من يل للامسالك الواجب عليه وفيه

انه انما يكلف بالجمع عليه وما أظن وجوب الامسالك منه فراجع به وببحث الشارح في

الاعباب أن الصبي المميز ان اعتقد الكفر عند النية في الصوم والوضوء لا ينعقد بخلافه

في أثنائهم ما فلا يضروا ان الصلاة تبطل بذلك مطلقا لتأثرها بنية الابطال مطلقا بخلافهما

كما تقرر اه

* (فصل فيما يجب الاطعام) *

(قوله أو الذي يبيع التيمم) ظاهر عطفه على الاول مغايرة له ~~ك~~ من حله في الاعباب على

كان يحشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضا أو على سفر فعدة أي فاطر فعدة من أيام آخر (و) يجوز الفطر
(للتخفيف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عضوه أو منفعة بل يلزمه الفطر كن خشي مبيح تيم لان الاضرار بالنفس
حرام (ولغلبة الجوع) (ولغلبة العطش) بحيث خشي من الصوم مع أحدهما مبيح تيم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من
حرج وقوله ولا تنفثوا أنفسكم وقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (وللمسافر ١٥١ سفر أطول مباحا) للآية السابقة بخلاف

ذي السفر القصير والسفر المحرم
وكل ما عر في القصر يأتي هنا (الا)
أنه هنا لا يفطر (ان طرأ السفر)
بأن لم يمارق العمر ان أو السور
الا (بعد الفجر) تغليب العسر
بخلاف حدوث المرض فانه يجوز
الفطر لوجود المخرج له بلا
اختيار واذا كان سفره قبل الفجر
فله الفطر وان نوى ليلا فله صبح
انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد
العصر في سفره بقدر ماء لم يقل له
ان الدام يشق عليهم الصيام
(والصوم في السفر أفضل) من
الفطر (ان لم يضر ربه) أي
بالصوم يجوز فضيلة الوقت والا
بأن خشي ضررا في الحال أو
الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما
يجب ان خشي من الصوم فيه
ضررا يبيح التيم نظير ما مر وعليه
يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في
الخبر السابق لما أفطر فبلغه ان ناسا
صاموا أو أمك العصاة أو هو محمول
على ان عصيتهم بخالفهم أمره
بالفطر لينة قولا على عدوهم (واذا
بلغ المبي أو قدم المسافر أو شق
المريض وهم صائمون) فان نوا من
الليل (حرم الفطر) لزوال السبب
المجوز له ومن ثم لو جامع أحدهم

الثاني اذ هو الذي اعتمد الشارح في كتبه وكذلك شيخ الاسلام زكريا والطبيب الشريفي
والجمال الرملي وغيرهم وكان مراد الشارح بما ذكره هنا الجمع بين التعبيرين الموجودين
في كلامهم (قوله كان يحشى زيادة مرضه) وان تعدى بسببه بأن تعاطى ليلا ما يرضه
نهارا قصدا ثم ان أطبق مرضه فواضح والا فان وجد المرض قبل الفجر لم تلزمه النية
واللزمته وان علم من عادته أنه سيعود عن قرب ثم ان عاد أفطر ويجب على المصادين تبييت
النية في رمضان ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا وفي الایعاب وظاهر أنه يلحق
بالمصادين في ذلك سائر أرباب الصنائع الشاقة وقضية اطلاقه انه لا فرق بين الاجير الغني
وغیره والمتبرع نعم الذي يتجه تقييد ذلك بما اذا احتج لافعل تلك الصنعة بأن خيف من
تركتها ثم ارفوات ماله وقع عرفا وفي التحفة لو توقف كسبه لنحو قوته المضطر اليه هو
أو عونه على فطره فظاهر ان له الفطر لكن بقدر الضرورة (قوله بل يلزمه) الذي اعتمد
الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح تيم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والطبيب
الشريفي والجمال الرملي ان مبيح التيم مبيح لفطر وان خوف الهلاك موجب له واذا صام
من يحشى منه مبيح تيم صح صومه على الرابع (قوله بحيث خشي الخ) أي وان كان محصيا
مقيا (قوله وللمسافر الخ) لو نذر صوم شهر معين كرجب جاز له فطره للسفر وفي النهاية
بحث السبكي وغيره تقييد الفطر به من يرجو قامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر أبدان
قال وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما يحسنه الاذري ما لو كان المسافر
يطبق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش الى أن يقضيه كمرض مخوف أو غيره اه وانظر
الشارح في التحفة في الاولى وليتعرض للثانية ونظر في الایعاب والامداد في كتابا المسائلتين
ولم يتضمن ما وفي التحفة لا يباح الفطر بالسفر حيث لم يحش مبيح تيم لمن قصد بسفره محض
الترخص كن سلك الطريق الا بعد للقصر ولا يتنافيه قولهم لو حلف ابطان في شهر رمضان
فطريقه أن يسافر لان السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولان صام
قضاء لزمه القور فيه ثم قال وصريح كلام الاذري والزركشي امتناع الفطر في سفر الترخة
على من نذر صوم الدهر لانه انسد عليه القضاء بخلاف رمضان (قوله أو هو محمول الخ)
أو على ما اذا خشي منه مبيح تيم كما سبق فلوجب الحلين كان أولى من هذا التأويل وفي
الاحاديث ما يؤيد كلا الحلين كما بينته في الاصل (قوله فان نوا من الليل) أي ولم يتناولوا
مقطرا (قوله لان الفطر مباح لهم الخ) كذا علل به في الایعاب كشيخ الاسلام ومراهم
بقوله لم لان الفطر مباح لهم انما خرج ما يجب فيه الامسالة من تارك النية ولو سهوا

حيث قلل لزمته الكفارة (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا مفطرين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامسالة) لحكمة الوقت وانما
لم يجب الامسالة لان الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخص لا يترتب بسبب الامسالة بضامن طهرت
من نحو حيض ولين أفاق أو أسلم في أثناء النهار

لويذب لهذين القضاء آخر وجان الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فيمن أفطر أعذر ولا فعل على الفور كما يأتي وإنما يجب القضاء حيث تجب القدية عنه لو مات قبل صومته أن آخره (بعد التمكن) منه وألا بأن مات عقب موجب القضاء أو استقر به العذر ١٥٢ إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من شوال إلى أن مات فلا

قدية عليه لعدم تمكنه منه (الا الصبي والمجنون) فلا قضاء عليهما لرفع العلم عنهما (و) (الا) الكافر (الاصلي) فلا قضاء عليه أيضا ترغيبا له في الاسلام وكأصل الصلاة فعلم أن المريض والمسافر والمرئد والحائض والنفساء والمغمى عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك والقياس في الباقي (ويستحب موالاة القضاء والمبادر به) - سأرعة لبراءة الذمة لما هو ممكن (وتجب) المبادر به وموالاته (ان أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالتارك الذي هو متلبس بها (ويجب الامسالك في رمضان) دون غيره من النذر والقضاء (على تارك النية) ولو سهوا (و) على (المتعدي بفطره) لحرمة الوقت وتشبيها بالصائمين مع عدم العذر فيهما (و) يجب الامسالك أيضا (في يوم الشك ان تبين كونه من رمضان) لذلك (ويجب قضاؤه) على الفور على المعتمد لكنه مخالف للعادة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا للباب في بقية الصوم

* (فصل في سنن الصوم)

والمتعدي بفطره فان الفطر ليس بمباح لهما بخلاف ما نحن فيه وأرادوا به ولهم مع العلم بحال اليوم أي كونه من رمضان ودفعوا به اراد الامسالك في يوم الشك اذا ثبت في أثناء النهار كونه من رمضان فانه يجب فيه الامسالك أيضا لانه لم يعلم بحال اليوم قبل ثبوت كونه من رمضان أنه من رمضان وقد عمل في الايعاب لوجوب الامسالك يوم الشك بقوله لان صومه كان لازما الا أنه جهل بخلاف نحو المسافر كما مر فيه اه فحصل بقولهم لان الفطر الخ الفرق بين واجب الامسالك ومندوبه (قوله من الخلاف) أي خلاف موجب القضاء (قوله لهذر) محله ان بقي الى رمضان الثاني ما يزيد على ما عليه من الصوم والاصار فوريا فان لم يصم لزمته القدية والقضاء (قوله والمجنون) لو ارتد ثم جن لزمه قضاء أيام الجنون بخلاف ما اذا سكر ثم جن فانه يقضى أيام السكر فقط كما سبق في الصلاة (قوله في بعض ذلك) أما الاولان فللقوله في كان منكم مريضا وعلى سفر فعدة من أيام أخر أي ان أفطر ودخل في المريض المغمى عليه لان الانغماء نوع من المرض واما الحائض والنفساء فلما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها كئنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة والمرئد والسكران فبالقياس لتعديهما ومن يلزمه القضاء مما دخل في قوله ونحوهم تارك النية لئلا ومن أكل مع ظن بقاء الليل فبان انه اكل بعد الفجر والمريض والحامل (قوله مع عدم العذر فيهما) هو في المتعدي ظاهر واما الساهي فلان نسيان النية يشعر بعدم الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير (قوله مخالف للعادة) هي ان المعذور لا يلزمه لتورفي القضاء كما تقدم (قوله لعدم الاجتهاد في الرؤية) فيه أن نامى النية مقصرا كما تقدم آنفا وقد اتفقوا على أن قضاءه على التراخي وفرق بينهما في الايعاب بأن التقصير هنا ظهر لانه حله في ادراك الهلال غالبا ولا حيلة له في دفع النسيان أبدا الخ (قوله وطردا للباب) أي في صورة ما اذا بذل جهده في الاجتهاد في الرؤية وهذا أراد به دفع منازعة محلي في ذلك بأنه قد بذل جهده في طلب الهلال ولا يراه ثم مرادهم بيوم الشك هنا غير في قولهم يحرم صوم يوم الشك لان مرادهم به هنالك ما اذا تحدث برؤية الهلال وهما ما هو أعم من ذلك والله أعلم

* (فصل في سنن الصوم)

(قوله ان رأى أن فيه فضيلة) هذا نقلوه عن الجمهور نقلا عن الام لكن زادوا فيه قيدا فقالوا ان قصده ورأى أن فيه فضيلة (قوله فلا بأس) أي لا كراهة ولا فهو خلاف الاولى هكذا يظهر لي وان لم يحضر في الآن من صرح به (قوله مع عدم تيقن الغروب) أي بأن ظنه باجتهاد هذا هو المعروف في الامهم وبعبارة شرح نظم الزبد لجمال الرملي وخروج بعلم الغروب ظنه فلا يستأسرع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية

وهي كثيرة فنهائه (يستحب تحجيل الفطر عند تيقن الغروب) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي اذا كان ومحل صائغا حتى يؤتى برطب وما فيها كل ويكره تأخير الفطر ان رأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس أمام عدم تيقن الغروب فلا بأس بتحجيل الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر

(و) يسن (أن يكون) الفطروان كان بركة على الرطب فان لم يجد فالتمر وأن يكون (ثلاث رطبات أو تمرات) الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء (فان يحزن) عن الثلاث (فتيرة) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فان يحزن) عن الرطب والتمر ١٥٣ (فالماء) هو الذي يسن الفطر عليه دون غيره خلافا

لرواي حدث قدم عليه الخاوي وذلك للخبر الصحيح المذكور (و) يستحب (ان يقول عنده) يعني بعد الفطر (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) اللهم ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى لا اتباع فيهما (و) يستحب (تفطير صائمين) ولو على تمر أو شربة ماء أو غيرهما والا كمل أن يشبعهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره ولا يتقص من أجر الصائم شيء (وأن يأكل معهم) لانه ألبق بالتواضع وأبلغ في جبر القلب (و) يستحب (السحور) لخبر الصحيحين تسحروا فان في السحور بركة وصح استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل ويحصل بجرعة ماء فخير صحيح فيه والافضل أن يكون بالتمر نظير فيه في صحيح ابن حبان (و) يسن (تأخيره) أي السحور للخبر الممتنع عليه لأزال الناس بخير ما عجلوا الفطروا وأخروا السحور وصح تسحرونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا إلى الصلاة وكان قد رما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لقد رما يحصل به سنة التأخير ومحل سن تأخيره

ومحل الندب اذا تحقق الغروب أو ظنه بأمانة اه (قوله وان كان بركة) أشار به الى خلاف الحب الطبري بقوله يسن له على ماء زمزم ولو جمع بينه وبين التمر فحسن (قوله على الرطب) في التحفة لوقيل بالحاق البسران ثم صلاحه لم يبعد (قوله فان لم يجد) أي حال ارادة الفطر في التحفة لو تعارض التجمل على الماء والتأخير على التمر قدم الاول فيما يظهر الخ (قوله حسوات) في القاء وس حسا زيدا المرق شربة شيا بعد شئ الخ ويسن تمليت الحسوات (قوله فان يحزن الخ) في التحفة ان الترتيب المذكور اكمل السنة قال فيحصل أصلها بأي شئ وجد من الثلاثة فيما يظهر (قوله بعد الفطر) في الایعاب لوقيل انه قبله يحصل أصل السنة لم يبعد وعليه معنى وعلى رزقك أفطرت أي أردت الافطار وكذا ذهب الظمأ وابتلت العروق (قوله وعلى رزقك أفطرت) سبحانه وبمحمدك تقبل منا انك أنت السميع العليم اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني وتسب زينة وبك آمنت وعليك توكلت ولرحمتك رجوت واليك أنبت وفي الایعاب ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي وانه كان يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت قال وقال سليم ونصر المقدسي يسن أن يعقد الصوم حينئذ وتوقف فيه الاذرى ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة (قوله مثل أجره) في الایعاب لو كان الصائم قد تعاطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل افطره مثل أجره لو لم صومه فيه نظره واللائق بسعة الفضل الحصول اه ويسن للتمطر عند الغير أن يقول ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا أفطر عند قوم وهو كل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة وأفطر عندكم الصائمون (قوله في السحور) بضم السين الاكل في السحر وبقهها اسم للما كول حينئذ وفي الایعاب وهو بالضم المراد هنا وان قبل أكثر الروايات بالفتح فقد قبل الصواب الضم اذا لاجر والبركة في الذل حقيقة والمأ كول مجازا (قوله بركة) في الایعاب لان فيه أجر عظيم باقامة السنة وتقوية البدن وتنشيط طاعلى الصوم وتمويله ومخافة لاهل الكتاب (قوله ما عجلوا الفطر) ما يفعله لونه الآن من التمكن بعد الغروب ومن يقع الاذان الثاني قبل الفجر مخالف للسنة قال القسطلاني في شرح البخاري فلذا قلنا الخبر اه وزاد في فتح الباري وكثر فيهم الشر (قوله وفيه ضبط الخ) أي فالافضل أن يفعلها اذا بقي بينه وبين الفجر خمسون آية لا اتباع ايعاب (قوله ما يريكم) بفتح أوله وهو الافصح الا شهر من راب وبضمه من أراب أي ترك ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال (قوله باطل أذنه الخ) في التحفة قضيته أن وصوله لذلك مفطر

٢٠ بافضل لي (ما لم يقع به) في شئ في طلوع الفجر والام يندب تأخير خبره الى ما لا يريكم (و) يستحب (الاعتسال ان كان عليه غسل قبل الصبح) ليؤدي العبادة على الطهارة ومن ثم ندب له المبادرة الى الاعتسال عقب الاحتلام ثم ارا وانما يصل الماء الى نحو باطن أذنه أو دبره ومن ثم ينبغي له غسل هذه المواضع قبل التجبر ان لم يتيمأله الغسل الكامل قبله

وليس عمومهم مراداً أخذوا مما تران سبق فخر ماء المضضة المشروع أو غسل القدم النجس
لا يفطر اهذره فليحمل هذا إلى مبالغة منهي عنها أو نحوها وفي حاشية التحفة لابن القيم
الاولى في التعديل أن يقال يسن الغسل لئلا لاجل أن يؤدي العبادة على الطهارة (قوله
من قول أبي هريرة الخ) حديثه في الصحيحين لكنه رجع كما صح عنه وقوله ما أي عتشة
وأم سلمة أعلم وقال سمعت ذلك أي القول الأول من الفضل ولم أسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم قال الراوى فرج أبو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث (قوله مؤول) قال
النووى في شرح مسلم الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنه ارشاد إلى الأفضل وهو
أن يقتل قبل الفجر الثاني أنه محمول على من أدركه فجره جماعة فاستدام بعد طلوع الفجر
علما فانه يفطر والثالث جواب ابن المنذر في معناه واه عنه البيهقي أن حديث أبي هريرة
منسوخ فانه كان في أول الأمر حين كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم ثم نسخ له
ولم يعلم أبو هريرة فكان يفتي بما علمه حتى بلغه الماسخ فراجع اليه قال ابن المنذر وهذا
أحسن ما سمعت فيه اه ملخصاً وقد أشبعت النقل في ذلك في الأصل فراجع منه ان أردته
(قوله ويتأ كدله) أي من حيث الصوم فلا ينافي ذلك وجوبه من جهة أخرى فذا
اغتاب حصل الاثم المرتب عليها في نفسها للوعيد الشديد عليها وحصل بغضا فة أمر
الندب بتزويه الصوم عن ذلك احباط ثواب الصوم زيادة على ذلك الاثم وانما عبروا بالندب
تنبيها على أنه لا يبطل بفعله أصل الصوم اذ لو عبروا بالوجوب لتوهم منه عدم صحة الصوم
معه كالأستقاء ونحوها (قوله وان أبحا) أي الكذب والعيبة كالكذب الحاجة من
اصلاح وغيره والغيبة لنحو تظلم (قوله انه يحبط الخ) أي المحرم من العيبة والسمية
وغيرهما دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان ندب تركه وقال لا يعي يبطل
أصل صومه قال في التحفة وهو قيسار مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وفي التحفة
أيضا بخلاف الواجبين أي الكذب والغيبة ككذب لانقاذ مظلوم وذكور عيب نحو
خاطب اه أي فلا يطلب صوت اللسان عنهما لوجوبهما (قوله للاخبار الصحيحة) منها
ما رواه البخاري وأصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم قال من لم يدع قول الرود والعمل به
فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه قال في الايعاب ولو اغتاب وتاب لم تؤثر التوبة
في النقص الحاصل بل في رفع الاثم فقط الخ (قوله حكمه الصوم) في الايعاب الظاهر
أنها كونه أشعث غير كالحرم لكن لما كان القصد الاعظم من الصوم ما ذكرى من كف
لنفس عن شهواتها لتسكس نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى بكف سائر
جوارحه عن تعاطي مشتيماتها غلب فيه رعاية ما يليق بالواطن عكس الاحرام لان
القصد به التعزب عن الاوطان وقطع المسافات الظاهرة ليكون عونا على قطع المافات
الباطنة فقلب فيه رعاية ما يتعلق بالظواهر اه (قوله كدخول الحمام) وان اعتاده من
غير تأذيب البتة على المتعبد لانه ترفه لا يناسب الصائم (قوله فان شاقته) أي تعرض

والخروج من قول أبي هريرة رضى
الله عنه بوجوبه للخبر الصحيح من
أصح جنس فلا صوم له وهو مؤول أو
منسوخ (ويتأ كدله) أي للصائم
(ترك الكذب والغيبة) وان
أبحا في بعض الصور والمشاقة
وغير ذلك من كل محرم لانه يحبط
الثواب كما صرحوا به للاخبار
الصحيحة الدالة على ذلك (ويسن له
ترك الشهوات المباحة) التي
لا تبطل الصوم من التلذذ بمسوح
ومبصر وملوس ومشعوم كشم
ويحان ولمسه والنظر اليه لما في
ذلك من الترفه الذي لا يناسب
حكمه الصوم ويكره له ذلك كله
كدخول الحمام (فان شاقته أحد
تذكر) بقلبه (أنه صائم)

(قوله قبل الفجر) وهذا مذهب
أصحابنا وفعله عليه الصلاة
والسلام بعد الفجر لبيان الجواز
فيكون في حقه أفضل اه أصل
(قوله فليس لله حاجة) أي إرادة
أذ هو تارك وتعالى الغنى المطلق
وقيل كناية عن عدم القبول
اه أصل

لغير الصحيح الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ فاته أو شاة فليقل إلى صائم إلى صائم مرتين أي
يسن له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه ليصبر ولا يشاتم فتذهب بركة صومه أو بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتالي هي أحسن والاولى
الجمع بينهما ويسن تكراره كما أقهمة الخبر لانه أقرب إلى أمساك كل عن صاحبه (و) يسن له ترك (القصد) والجماعة منه لغيره
وعكسه خروج من خلاف من فطر بذلك ودليلا ما صح

١٥٥

صائم وخبر أفطر الحاجم والمحجوم
منسوخ كما يدل عليه ما صح عن
أنس رضي الله عنه أو مؤول بأنهما
تعرضا لأفطار المحجوم والضعف
والحاجم لانه لا يأمن أن يصل شيء
إلى جوفه بمص المججمة (و) ترك
(المضغ) للبان أو غيره لانه يجمع
الريق فان ابتلعه أفطر في وجهه
وان ألقاه عطشه ومن ثم كره كافي
الجموع خلافا لما توهمه عبارة
المصنف والكلام حيث لم يفصل
من المضغ عن تصل إلى الجوف
والاحرم وأفطر كما علم مما مر (و) ترك
(ذوق الطعام) أو غيره خوف
الوصول إلى حلقة أو تعاطيه لغلبة
شهوته (و) ترك (القبلة) في الفم
أو غيره والمعانقة والممس ونحو
ذلك ان لم يخش الانزال لانه قد
يظنها غير محرمة وهي محرمة
(وتحرم) ولو على نحو شبيخ (ان
خشى فيها) أو في غيرها مما ذكر
(الانزال) أو فعل الجماع ولو بلا
انزال لان في ذلك تعريضا لافساد
العبادة وصح انه صلى الله عليه
وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو
صائم ونهى عنها الشاب وقال
الشيخ يملك اربه والشاب يفسد

لشائته (قوله جنسة) بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة أي ستر وما نزع من الرث
والآثام وما نزع أيضا من النار لانه امساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات ومنه
الجن وهو الترس ومنه الجن لاستتارهم (قوله فلا يرفث) بضم الفاء وكسرها مضارع
رفث يفتحمها و يفتحمها مضارع رفث بكسرها ويقال أرفث رباعي قال النووي في شرح مسلم
وهو السخب وفاحش الكلام قال والجهل قريب من الرث وهو خلاف الحكمة
وخلاف الصواب من القول والفعل (قوله فاته) في شرح مسلم للنووي أي نازعه
ودفعه وشاته معناه شتمه متعرضا لمشايقته (قوله تكراره) أي ولو كان صومه نفلا
مرتين أو ثلاثا أو أكثر حيث لم يظن رياء (قوله وعكسه) أي الجماعة من غيره له (قوله
من فطر بذلك) أي بالجماعة اما القصد فلم أفف فيه على خلاف في الفطر به وفي الكلام
للزركشي مقتضى كلامهم ان النصد لا يفطر بالاجماع وقال الامام لا خلاف فيه وما
في اليعاب الى كراهة ذلك بما للروضة وأصلها لكن الراجح انه خلاف الاولى (قوله
عن أنس) من قوله أقول ما كرهت الجماعة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم
فخر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطره - ذان ثم رخص صلى الله عليه وسلم في الجماعة
للصائم (قوله في وجهه) أي في المذهب ضعيف والخلاف في الكثير أما اليسير فلا يطل
قطعا وعند القصد فلا جتمع بلا قصد لم يفطر قطعا (قوله وأفطر) أي أن وصل إلى
جوفه شيء من عينه بقينا فلا يفطر بشك ولا بطعمه أو ريحه دون جرمه (قوله ذوق
الطعام) هو مكروه نعم ان احتاج إلى مضغ نحو خبز أو فلفل ليس له من يقوم به أو مضغ التمر
لتحريكه لم يكره وفي اليعاب شتم ما يصل ريحه إلى دماغه مذكوره وفي اليعاب ولا يتقيد
بالمشتبهات من الرياحين وغيرها (قوله اقبله) بالضم في التحفة هي مثال اذمناها كل
لمس لشيء من البدن بلا حائل اه (قوله لانه قد يظن الخ) هذا تعليل لكون القبلة التي
لا تحرك الشهوة خلاف الاولى ولم تذكره اضعف أدائها إلى الانزال (قوله وتحرم الخ)
ظاهر ان الكلام في صوم القرض اذا المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله
وان نام الخ) هذا معتمد الشارح والذي اعقده الخطيب والجمال الرملي ونقله عن افتاء
والده عدمها (قوله ينشأ غالب الخ) لو واصل وأصبح صائما كره له قبل الزوال قال الزيادي
في شرح المحرر فقول الكراهة بالغروب وتعود بالنجس اه وفي اتمهاية ظاهر كلامهم انه
لا كراهة قبل الزوال ولو ان لم يتحجر بالكلية وهو الوجه الخ (قوله ليس لتقييد)

صومه وأفهم التعليل ان الحكم دائر مع خشية ما ذكر وعدمها (و) كره للصائم ولو نقلا (ال) وان بعد الزوال إلى الغروب وان
نام أو أكل كريها ناسيا لغير الصحيح بخلاف فم الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ريح المسك وهو بضم المعجمة التغير
واختص بما بعد الزوال لان التغير في أغلب أقباله من أثر الطعام وبعدمه من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى ثناؤه تعالى
عليه ورضاه به فلا يختص بيوم القيامة وذكرها في الخبر ليس للتقيد بل لانها محل الجزاء

وتزول الكراهة بالغروب وانما
 حرمت ازالة دم الشهيد مع انه
 كريح المسك وهذا اطيب من
 المسك لان فيه تقويت فضيلة على
 الغير ومن ثم حرم على الغير ازالة
 خلوف فم الصائم بغير اذنه كما هو
 ظاهر (ويستحب في رمضان
 التوسعة على العيال والاحسان الى
 الارحام والحيوان واكثار الصدقة)
 والجود بخير الصالحين انه صلى الله
 عليه وسلم كان أجود الناس
 بالخير وكان أجود ما يكون في
 رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى
 في ذلك تفريغ قلوب الصائمين
 والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم
 (و) اكثار (التلاوة والمدارسة)
 للقرآن وهي أن يقرأ على غيره
 ويقرأ غيره عليه خیر الصالحين كان
 جبريل يلقى النبي صلى الله عليه
 وسلم في كل ليلة من رمضان
 فيدارسه القرآن (و) اكثار
 (الاعتكاف) للاتباع ولانه
 أقرب لصون النفس عن ارتكاب
 ما لا يليق (لا سيما العشر الاواخر)
 فهي أولى بذلك من غيرها للاتباع
 وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد
 في غيرها (وفيها) لافي غيرها اتفاقا
 وشذ من قال انها في العشر
 الاواسط (ليلة القدر) لا تنتقل
 منها الى غيرها وان كانت تنتقل
 من ليلة منها الى أخرى منها على
 ما اختاره النووي وغيره جمعا بين
 الاخبار المتعارضة في محلها وحنا
 على احبها جميعا ليالي العشر

تخالف في المسئلة ابن عبد السلام وابن الصلاح قال ان ذلك يكون يوم
 القيامة للتقييده في بعض الاحاديث وابن الصلاح قال ان ذلك يكون في الدنيا وان كل
 واحد منهما في الرد على صاحبه تأليفامستقلا وأطال الكلام لمدهاء اكن الذي رجوه
 قول ابن الصلاح قال الخطيب الشربيني ولا مانع من وجود ذلك في الدنيا والاخرة معا اه
 (قوله وتزول الكراهة الخ) ترد في التحفة في كراهة ازالة الخلوف بعد الزوال بغير
 السؤال كما سمعته الخشنة المتصلة وعدمها ثم قال الاقرب للمدرك الاول وكلامهم
 الثاني فتأمل (قوله وكان أجود) في تخريج أحاديث العزيز للحافظ ابن حجر روى بنهم
 الدال ويجوز نصبها وكان محمد بن أبي الفضل المرسى يقول لا يجوز النصب لان ما صدرية
 مضافة وتقدير الكلام وكان جوده الكثير في رمضان (قوله ان يقرأ الخ) أي المدارسة
 قال في الايعاب يقرأ عليه غيره ماقرأ أم وغيره كما اقضاء اطلاقهم (قوله لاسيما) كلمة
 تفيد أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها الا أداة استثناء وتشد وتختف والسي المثل وما
 ايام وصولة أوزائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف تقول جاني القوم
 لاسيما أخوك أي الذي هو أخوك ونصبه بمحذوف ورأيت في كلام بعضهم على التمييز وجزه
 بالاضافة وهو الأرجح (قوله للاتباع) أي في كونه أولى من سائر الاحاديث صحيحة تخصه
 وأما الاتباع في الاعتكاف في جميع رمضان السابق في كلام الشارح فقد روى الشيطان
 (قوله انفاقا) أي بانفاق الشافعية تبس فيه الماورى وأقره في الامداد والجمال
 الرلى وفي الايعاب على الاصح قال وعلى مقابلة قيل انها ليلة تسع عشرة وقيل سبع
 عشرة وقيل ليلة النصف وقيل جميع رمضان وادعى الحمالي أنه المذهب وصح فيه
 حديث وقيل جميع السنة وعليه جماعة وقيل غير ذلك اه وأما بالنسبة الى اختلاف ثمة
 الاسلام فهو وخلاف طويل يفت طرفا منه في الاصل وفي نهاية م ر للعلماء فيها نحو ثلاثين
 قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجر اختلف في تعيينها على أربعة قولاً أو ردتها في فتح
 الباري اه (قوله على ما اختاره النووي) تبعاً لغيره اذ لا يتجتمع الاحاديث المتعارضة
 الا بذلك وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعليه قال الغزالي
 وغيره انها لم فيه باليوم الاول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو يوم الاربعاء فهي
 ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء والجمعة فهي
 ليلة تسع وعشرين أو الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث
 وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتني ليلة القدر به هذه القاعدة
 المذكورة قال الشهاب القليوبي في حاشيته على المحلى شرح المنهاج وقد نظمها بقولي

ياسألي عن ليلة القدر والقي * في عشر رمضان الاخير حات
 فانما في مفردات العشر * تعرف من يوم ابتداء الشهر
 في الاحد والاربعاء التاسع * وجمعة مع الثلاثاء السابعة

وان بدا الخمس فالحامسة * وان بدا السبت فالثالثة

وان بدا الاثنين فهي الحادى * هذا عن الصوفية الزهاد

وقد رأيت قاعدة أخرى تخالف هذه وقد نظمت ولا حاجة لنا في الاطالة بها (قوله هذه الامة) عليه الجمهور ويثبت وجهه في الاصل لكن في مسند أجدانها تكون في زمن الانبياء ما كانوا قال في الایعاب ويجاب بتقدير محتمه على ان المراد انهم في زمنهم مختصة بهم دون اجمعهم فان خصوصية هذه الامة على من عداهم من الامم دون انبيائهم لما اركتهم لانها ويحتمل أن المراد انهم موجوده في هذه الامة بعد وفاته فيها بخلاف بقية الامم فانها كانت ترفع من كل أمة بموت نبيها اه وفي احتماله الثاني نظرت خلفه الحديث البيهقي الذي ذكرته في الاصل الا أن يجاب بما يقتضيه ثم (قوله يفرق فيها الخ) في الایعاب أي تؤمر الملائكة بأن تكتب فيها جميع ما يقع في تلك السنة وبأن يفعلوا ما هو من وظيفتهم مما سبق علمه تعالى به وتقديره وزعم أن التي يفرق فيها ذلك ليلة النصف من شعبان خطأ كما في المجموع الخ (قوله وأفضل ليالي السنة) أي على الراجح وفي المواهب اللدنية عن بعضهم ان ليلة مولده صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر (قوله والمراد برفعها الخ) خلافا لمن شذ في ذلك كالشيعه (قوله ويكتبها) وحكمته كما قال السبكي أن رقيتها كرامة لانها أمر خارق للعاده والكرامة ينبغي كتبها باتفاق أهل الطريق ولا يجوز اظهارها الا لحاجة أو غرض صحيح لما فيه من الخطار كظن علوم منزلته عند الله أو رفعته على اقرانه مع احتمال الاستدراج الخ ما في الاصل (قوله ويحييها) روى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء جماعة حتى ينقضى شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر يحفظ وافر وروى هو وغيره خبر من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر قال في الایعاب ظاهره مشكل لصدقه بصلاة العشاء جماعة ليلة واحدة من رمضان ولو في غير العشر الاخير فان أريد منه كل ليلة بدليل الحديث الذي قبله زال الاشكال (قوله ما تقدم من ذنبه) في التحفة في رواية وما تأخر ونصب إيماناً واحتساباً على المفعول له أو التمييز والحال بتأويل المصدر باسم الفاعل أي مع علمه بليلة القدر وجاء بالجزء ما ضياع في قوله غفر له مع أنه في المستقبل إشارة الى أنه متيقن الوقوع فضلاً من الله على عباده وقوله ما تقدم من ذنبه أي من الصغائر حالي على شرح المنهج (قوله وقيس بها يومها) كذلك شيخ الاسلام وغيره وأخرج الديلمي عن أنس أربع ليال كأيامهن وأيامهن كليا ليلتين يتر الله فيهن القسم ويعتق فيهن القسم ويعطى فيهن الجزيل ليلة القدر وصباحها وليلة عرفة وصباحها وليلة النصف من شعبان وصباحها وليلة الجمعة وصباحها وعليه ان صح في يومها منصوص عليه لا بالقياس وحده (قوله عدم الحر والبرد) هذا جابته بالاحاديث كما بينته في الاصل وفي رواية كان فيها قراسط عاسا كمة صاحبة لا برد فيها ولا حر ولا يحل لكونه أن يرى به حتى يصبح وان أمارتها أن الشمس صبيحتها

وقال جماعة منهم الشافعي رضي الله عنه تلزم ليلة بعينها وأرجاها عنده ليلة الحادى أو الثالث والعشرين ثم سائر الاونار وهي من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وأفضل ليالي السنة وباقية الى يوم القيامة أجماعا والمراد برفعها في الخبر رفع علم عنها والا لم يؤمر بالقيام فيه (ويقول فيها اللهم ائلك عفو وحب العفو فاعف عني) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بقول ذلك ان وافقتها (ويكتبها) ندا اذا رآها (ويحييها) ويحيي يومها كليلتها بالعبادة باخلاص وصحة يقين ويحجته في بذل الوسع في ذلك لقوله تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وصح من قام ليلة القدر إيماناً أي تصديقا بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلب الرضا الله تعالى وثوابه لا للرياء ونحوه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقيس بها يومها ومن علاماتها عدم الحر والبرد فيها وان نطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثرة شعاع

ظهور مسلم بذلك وحكمة ذلك كثرة الشمس وشعاعها ولا يشال كمال فضائها الا من اطاع عليها (وبحرم الوصال في الصوم) الفرض والنقل للنهي عنه في الصحيحين وهو صوم يومين فأكثر من غير أن يتناول بينهما في الليل مفطرا وعله ذلك الضعف مع كون ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ففطم الناس عنه وان لم يكن فيه ضعف ومن ثم لو أكل ناسا كثيرا قبل الغروب حرم عليه الوصال مع انتقاء الضعف ولو ترك غير الصائم الأكل أياما ولم يضره ذلك لم يحرم عليه

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(ويجب) التعزير و (الكفارة) الآية (على من أفسد) على نفسه (صوم) يوم من (رمضان بالجماع) الذي يأثم به من حيث الصوم (ولو) كان الجماع (في دبر) من رجل أو امرأة (و) فرج أو دبر (بهيبة) لما صم من أمره صلى الله عليه وسلم لمن جامع في شهر رمضان بالاعتاق فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وكلا فساد منع الانعقاد كاستدامة جماع أصبح فتلزمه الكفارة أيضا وسأ في ما خرج به وانما تجب الكفارة هنا على الواطئ (لا على المرأة) الموطوءة ولا على الرجل الموطوء

وان فسد صومهما بالجماع بأن يولج فيهما مع نحو نوم ثم يستديمان ذلك بعد الاستيقاظ لانه لم يؤمرا بها في الخبر الا الرجل المواق مع الحاجة الى البيان ولانها غرم مالي يتعلق بالجماع فيخص بالرجل الواطئ كالمهر

تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يوما ثم يروى الطبراني ولا صاحب فيها ولا مطر ولا ريح الحديث وفيه أنه مخالف الحديث الصحيحين وغيرهما وقد رأيتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين قال أبو سعيد الخدري راوى الحديث فطرت تلك الليلة الحديث وفي رواية في مسلم فربعنا وما نرى في السماء قزعة قال وجاءت صحابة فطروا الحديث وفي الجامع الكبير للسيوطي من رواية الطبراني عن جابر بن سمرة أريت ليلة القدر فأنسيتها فاطلبوها في العشر الاواخر وهي ليلة ريح ورعد ومطر اه (قوله بذلك) أي بأن تطلع الشمس صبيحتها يضاء وأما عدم الحزوا البرد فليس في مسلم لكنه في الاحاديث لكن قوله يضاء لم أره في مسلم ولا في غيره وعله تفسير بمن ذكره من الفقهاء والذي في مسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها وفي حديث ابن خزيمة جراه ضعيفة فيحتمل أن تكون يضاء تميل الى الحرة (قوله وسكمة الخ) هو احدى حكميتين فقلهما النورى عن القاضي عياض والثانية أن ذلك علامة جعلها الله تعالى لها وفائدة معرفتها بعد قواتها الاجتهاد في يومها وايضا استدلالا بالنسبة للقابل بناء على أنها تلزم ليلة بعينها قال الشارح في الاتحاف ومن علامتها عند البيهقي أن لبناء الملحمة تعذب فيها الميتا وذاق عبد ابن أبي ليلى ماء البحر ليلة سبع وعشرين فوجده عذبا ذكره أحمد بإسناده وطاف بعض السلف ليلتها بالبيت فرأى الملائكة في الهواء طائفتين فوق رؤس الناس وروى النخل واضعها سبعة على الأرض ليلتها (قوله كمال فضائها) أما أصل الفضل فينا له كل من شذ المتزفها وان لم يرها (قوله ويحرم الوصال) عدم مع العلم بالنهي بلا عذر (قوله مقطرا) هل منه الجماع اختلقوا فيه والراجح لا كما في التحفة واتحاف أهل الاسلام والاول قال في الایعاب له وجه ظاهر ومال الخطيب اليه في شرح التنبيه وسكى المقالتين في الاسنى والغرر ولم يصرح بتبرجيم

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(قوله التعزير) قال الحلبي في حواشي شرح المنهج هو مستثنى من قولهم يعزرنى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة انتهى ومحل التعزير في غير من جاء تائبا مستغفرا ماذا يلزمه أما هو فلا يعزرنى (قوله بالجماع) دفع به ما أوهمه تعاليلهم بقولهم لانها انقطر بدخول رأس الذكركم قبل تمام الحشفة والكفارة انما تلزم بدخول جميع الحشفة فبايضا دفها موجب الكفارة الا وهي مفطرة من أنهما الوجوه مع نائمة أو نائمة أو مكرهة ثم زال ذلك بعد تمام دخول الحشفة وأدامت اختياوا أنه تلزمها الكفارة لان صومها فسد بجماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها فلا كفارة عليها مطلقا قال في التحفة نعم قد يحتاج اليه بالنسبة للموطوء في الدبر فان الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائما ثم استيقظ وأدام لزومه الكفارة الخ وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلافه وسلامه في بقية كتبه ظاهرة في خلاف ما في التحفة كالاتحاف والامداد وفتح الجواد والایعاب وكذلك شيخ الاسلام

(ولا تجب الكفارة (على من جامع) أى وطئ ولم يفسد صومه كان جامع (ناسيا) أو جاهلا وقرب اسلامه أو نشا يادية بعيدا عن العلماء (أو مكرها) لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كأن أفسد مريض أو مسافر صوم امرأة لأنه لو أفسدت صوم نفسها بالجماع لم تلزمها كفارة فأولى أن لا يلزم غيرها إذا أفسده (ولا على من أفسد بجماعه صوم) (غير رمضان) كالقضاء والتذللور ود النص في رمضان وهو مختص بفضائل لا يشركه فيها غيره (ولا على من أفطر بغير الجماع) كاستنائه وان جامع بعده لور ود النص في الجماع وهو أعظم من غيره (ولا على) من لا يأتى بجماعه نحو (المسافر والمريض) ١٥٩ إذا جامع ما يقبضه الترخص لعدم تعديده (ولا على من أثم به

لكن لا من حيث الصوم كريض ومسافر وان جامع ما حلت له من غير نية الترخص (و) كذا (ان زنيا) فانهم ما وان اثم السكن لا لاجل الصوم وحده بل لاجله مع عدم نية الترخص في الاولى ولاجل الزنا في الثانية ولان الافطار مباح فيصير شبهة في درء الكفارة (و) علم مما مر انفا أنها (لا) تجب (على) غير أثم ومن أمثلة غير ما مر (من ظن انه) أى الزمن الذى جامع فيه (ليل) قمين من سارا) بأن غلط فظن بقاء الليل أو دخوله وكذا الوشك في بقاءه أو دخوله فجامع ثم بان له انه جامع نه ارا لان الكفارة تسقط بالشبهة وان لم يجزله الافطار بذلك ولا تلزم أيضا من أكل ناسيا فظن أنه أفطر فجامع لانه جامع معتقدا أنه غير صائم لكنه يقطر بالجماع ومن رأى هلال رمضان وحده فردت شهادته لزمه صومه فان جامع لزمته الكفارة (وهى) أى الكفارة هنا كهى في الظاهر فأى فيها هنا جميع ما قالوه ثم ومن ذلك أنه يجب (عتق رقبة) كاملة الرق عتقا خاليا عن

زكريا والخطيب الشمريني والجمال الرملى وغيرهم فاجتبه في التحفة مخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فان الظاهر خلاف ما فيها وفي الاعياب نعم فيجب نذب التكفير نحو وجامع خلاف من أوجب (قوله ناسيا) أى الصوم أو للنية ليلا (قوله كأن أفسد مريض الخ) مثله ما لو أفطر تعديا ثم جامع الصائفة فلا كفارة عليه (قوله بعده) مثله ما لو قارن الجماع ابتلاع موطر فلا كفارة (قوله ولان الافطار الخ) هذا تعليل ثان للثانية على به الشيخان لها وليس هو الاول لانه لا يباح للمسافر الإفطار من غير نية الترخص (قوله ومن أمثلة) جمع مثال أى ومن أمثلة عدم وجوب الكفارة على غير الأثم من ظن الخ لان من ظن بقاء الليل جازله الجماع وغيره وقوله غير ما مر الذى مر نحو المسافر والمريض اذا جامع ما يقبضه الترخص (قوله وان لم يجزله الافطار بذلك) أى بالشك في دخول الليل وأما الشك في بقاء الليل وظنه أو ظن دخوله بأماره فانه يجوز الافطار به فلا يرد على الضابط الا الشك في دخول الليل ومن قوله بسقوط الكفارة بالشبهة تعلم أنه لا بد من زيادة قيد في ضابط الكفارة وهو ولا شبهة كزاده في التحفة (قوله كاملة الرق) خرجت المستولدة والمكاتب ككاتبه صحيحة وأما المبعوض فان أعتق نصف عبدين عن كفارة فان كان موسرا سحر وسرى العتق الى باقيه ما مطلقا وان كان معسرا فان كان باقيه ماله فكذلك وان كان لغيره لم يصح لعدم السرية فان كان باقيه ما حترأصح لحصول الاد تقلال المقصود ومن العتق وكذا ان كان باقى أحدهما حترأ أو أسره فقط فيصح لحصول السرية في الآخر فصار كأنه باشر عتق جميعه ويجزى عتق المدير والمعلق عتقه بصفة اذا انجز عتقه عن الكفارة أو علقه بصفة تسبق الاولى والاعتق عنها لاعتق الكفارة (قوله والكسب) عطفه على العمل من عطف الرديف ولذا حذفه في الروضة أو الاعم أو المتعابر بان يراد بالخل بالعمل ما ينقص الذات وبالخل بالكسب ما ينقص نحو الفعل (قوله في غرة الخن) الذى يمنع الاجزاء في غرة الخن هو الذى يثبت الردى المبيع (قوله وغيرها) أى من المعاملات (قوله وذلك) أى تكميل حاله ليتفرغ انما يحصل الخ اذ غير القادر على ذلك **مكون** كد على الناس (قوله العليا) أى أنامل أصابع اليد العليا غير الابهام (قوله يتابع المني) أى بغير مشقة لا تختمل عادة (قوله الاسنان) أى ولو جميعها وكذا ضعيف

شائبة عوض (مؤمنة سليمة من العيوب التى تخل بالعمل) والكسب اخلا لا يئوان لم تسلم عما ثبت الردى المبيع ومنع الاجزاء في غرة الخن لان المقصود من عتق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاترا من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفائته فيجزى مقطوع أصابع الرجاين ومقطوع الخنصر أو البصير من يد واحدة وأناء لها العليا من غير الابهام وأعرج يتابع المشى وأعو لم يصف بصير سليمة ضعفا يضرب بالعمل اضرا راينا ومقطوع الاذنين والاتف وأعوج **الكراع** وأجذم وممسوح ومفقود الاسنان ومن لا يحسن صنعة

بطش وفاسق وأحق وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه بقبحه وآبى ومغشوب وغائب
 علمت حياتهم أو بآت وان جهلت حالة العتق (قوله ولا يجنون) أى فى أكثر أوقاته فإن
 استوى زمن إفاقته وجنونه أجزاً أن كانت الإفاقة فى النهار أو تيسر له الكسب ليلا ومن
 يبصر وقتادون وقت كالجنون فى تفصيله المذكور وبقاء نحو خيل بعد الإفاقة يمنع
 العمل فى حكم الجنون (قوله لا يرجى برؤه) أى عند العتق كفالج ولسل فإن بر بعد
 اعتاقه أجزاً لخطا الظن أما إذا كان يرجى برؤه فيجزى وإن اتصل به الموت بخلاف ما لو
 أعتق أعمى فأبصر لتحقق بآس ابصاره فكان عوده نعمة جديدة (قوله من الإيهام) مثله
 لو فقد أغله غير الإيهام فيضطر قطع أغله منه لأنه حينئذ كالإيهام (قوله من الوسطى الخ)
 أى من أحدهما بخلاف أغلتي من الخنصر أو البصر فإن نقصتاهما منسرا (قوله
 كماله) خرج به قدرته على بعضها فهو كالعدم وكذلك بعض الصوم بخلاف الطعام ولو
 بعض مدة إذ لا بد له فيخرجه ثم الباقى إذا أبصر (قوله بأن يعسر عليه) لاحتياجه
 لخدمته لمنصب يأبى خدمته بنفسه أو ضحائه بحيث يحتمل له بعقبة شدة لا تحتمل عادة
 ولا أثر لقوات رفاهية أو لمرض به أو بجمونه (قوله ومسكا) ولا يجب بيعه كالعبد حيث
 أنه ما بحيث يشق عليه مفارقتهم ماشقة لا تحتمل عادة وإن كانا فليس بآن يجذب
 المسكن مسكنا يكفيه وقتا بعقبة ويثنى الفن قننا يخدمه وقتا بعقبة نعم إن تسع المسكن
 المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها واحتياجه الأمانة موطوء كيو
 للخدمة (قوله وغيرها) أى وأثانا كآنية وفرش الذين تلزمه مؤنتهم وعن دينه ولو
 مؤجلا ويأتى فى نحو مكتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف وثياب العمل ما تر
 فى قسم الصدقات والمراد كفاية العسر الغالب ولا يجب بيع أرض لا تفضل غلته عن
 كفايته ولا رأس مال لا يفضل ربحه عنه ومثل ذلك الماشية ونحوها ولا يجب شراء الرقة
 بزيادة عن ثمن مثلها وإن قلت لكن يمنع ذلك أجزاء الصوم فيصبر إلى وجودها بئس مثلها
 وكذا لو غاب ماله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر إلى وصوله (قوله شهرين) فإن
 تكلف العتق أجزاً ولو بان بعد صومهما أن له مالا ولم يكن عالما به لم يعتد به (قوله متابعين)
 لو ابتدأهما عالما بطرقهما يقطعهما أو جاهلا به لم يعتد بما أتى به لكن يقع له نفلا حيث كان
 جاهلا به (قوله فإن أفسد يوما) أى من الشهرين (قوله وارضاع) هذا كالخبيض والنفاس
 الآتين فى كلامه يتصور وجوده فى كفارة القتل أما كفارة صيام رمضان وطهار
 فيختصان بالرجل نعم يتصور فى كفارة الظهار بأن تصوم امرأتين مظاهر ميت قريب لها
 أو بأذن قريبه أو بوصيته لكن لا يلزم التسابع فيه كما سأل فى فراجع (قوله ونسيان) إذ
 يلزمه تبينها كل ليلة ولا يلزمه نسيان التسابع وكذا تعيين جهتها ولو صام أربعة شهرين
 وعابه كفارة قتل وظهار ولم يعين أجزاً عنه (قوله بجيضم) ممن لم يعتد انما عاه
 شهرين أما إذا اعتادته فشرعت فى وقت يتخلله الخبيض فإنه لا يجزى (قوله وجنون)

ولا يجزى زمن ولا يجنون ومريض
 لا يرجى برؤه ومقطوع الخنصر
 والبصر أو الإيهام أو السبابة
 أو الوسطى أو أغله من الإيهام
 أو أغلتي من الوسطى أو السبابة
 والشلل كالقطع (فإن لم يجد)
 رقة كاملة بأن يعسر عليه
 تحصيلها وقت الأداء لا الوجوب
 لكونه يحتاجها أو يمنعها لخدمة
 تلقى به أو كفايته أو كفاية جمونه
 سنة طعاما وملبساً ومسكناً وغيرها
 (صام شهرين متتابعين) وهما
 هلاليان فإن انكسر الأول نعم
 ثلاثين من الثالث فإن أفسد يوما
 ولو اليوم الأخير ولو بعد ركسفر
 ومريض وارضاع ونسيان
 استأنف الشهرين نعم لا يضر
 القطر بجيضم ونفاس وجنون

(قوله فى حكم الجنون) خرج
 بالجنون الانغماس لاق زواله مرجو
 وصريح به الما وردى لكن توقف
 غيره فيما لو طردت العادة بتكرره
 فى أكثر الأوقات اه مختصام
 النخسة والنهاية أصل (قوله
 فكان نعمة جديدة) وفى النخسة
 والنهاية لا يجزى من قدم للقتل
 بخلاف من تحتم قتل فى الماربة
 أى قبل الرفع إلى الامام اه أصل

وانغناء مستغرق لان كلامها يتألف الصوم مع كونه اضطراريا (فان لم يقدر) على صومهما بان عسر عليه هو او تنابها
 نحو هرم او مرض يدوم شهرين غالبا او تلخوف زيادة مرضه او نحو شدة شهوته الوطء (أطعم) أي ملك (سنتين مسكينا) أو فقيرا
 من أهل الزكاة (كل واحد) منهم (مدا) مما يجزئ في الفطرة وسبق فيها بيان المدا ويجوز أن يملكهم ذلك كله مشاعا وان
 يقول خذوه وينوي به الكفاية فان صرف الستين الى مائة وعشرين بالسوية حسب له ثلاثون مدا فيصرف ثلاثين
 أخرى الى ستين منهم ويسترد الباقي من الباقي ان ذكرهم أنها كفارة والا فلا ويجوز أن يصرف لمسكين مدين من كفارتين
 وأن يعطى رجلا مدا ويشتره منه ثم يصرفه لآخر ويشتره منه وهكذا الى الستين لكنه يكره مثبته بالعائد
 في صدقته (وتسقط الكفارة) هنا (بطرق الجنون والموت في أثناء النهار) ١٦١ الذي جامع فيه لانه بان بطر وذلك أنه لم يكن

في صوم لمنافاته له (لا بالمرض
 والسفر) والانغناء والردة اذا طرأ
 أحدهما بهد الجماع فان طرقة
 لا يمنع وجوب الكفارة لان
 المرض والقرلانية فيان الصوم
 فيتحقق هنا هاتان حرمته ولان طرق
 الردة لا يمنع الفطر فلا يؤثر فيما
 وجب من الكفارة (ولا بالاعسار)
 بل اذا عجز الجماع عن الحصول
 الثلاثة السابقة استغفرت
 الكفارة في أمته فاذا قدر بعد
 ذلك على خصلة منها فعلها ولا
 يجوز له أن يصرف شيئا منها الى
 من تلزمه نفقته كسائر الكفارات
 وكان كانه لم يصرفه بالكفر
 التطوع بالتكفير عنه باذنه وله
 حينئذ صرفه له ولا هله لان
 الصارف لها غير الجماع (ولكل
 يوم يقصده) من رمضان بالجماع
 السابق (كفارة) ولا يتدخل
 سواء كفر عن كل يوم قبل افساد
 ما بعده أم لا لان كل يوم عبادة
 مستقلة بنفسها لا ارتباط لها بما
 بعدها بدليل تخلل منا في الصوم

ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض (قوله مستغرق) قيده به لما سبق أنه ان أفاق
 منه لحظة من النهار صح صومه (قوله بأن عسر) أي بأن تلحقه بذلك مشقة شديدة وان لم تجز
 التيمم ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء دون الصيف فله العدول الى الاطعام لم يجزه
 الا ن عن الصوم (قوله أي ملك) اذا لا يجزئ حقيقة أطعامهم (قوله من أهل الزكاة)
 نبيه على عدم جواز دفعه للكافر ولا لغيره هاشم والمطلب ومولاهم وان كانوا فقراء أو
 مساكين (قوله كله مشاعا) فلو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكتكم هذا
 كفي ولهم القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ ان
 اخذوه بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ مد الادونه (قوله من كفارتين) أمان واحدة
 فلا يجزئ (قوله وله) أي لغير المكفر المتطوع وقد علم مما قررنا أن على المفسد المذكور
 خمسة أشياء واحدة عند الله أن لا يتجاوز عنه وأربعة في الدنيا وهي القضاء لذلك اليوم
 الذي أفسده والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم الذي أفسده صومه
 والله أعلم

(فصل في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن يجب عليه)

(قوله بثلاث طرق) فيه نظر بالنسبة للطريق الاول منها اذا الواجب فيه اما القضاء عنه
 أو القدية لالجمع بينهما المستفاد من قوله يجب مع القضا القدية والموجود في كلام
 غيره في ايراد الطرق المذكورة انما هو ذكر القدية فقط لا المعية التي ذكرها هنا اللهم
 الآن يقال انه قد يتصور في الطريق الاول اجتماعهما وذلك فيما اذا أخر قريبا الميت
 المتدارك عن الميت حتى جاء رمضان آخر فانه ان أراد القدية عنه لزمه لكل يوم مدين
 مد للقوات ومد للتأخير وان أراد الصوم عنه لزمه معه لكل يوم مد للتأخير كما صرح به
 القمولى في الجواهر وغيره واذا كان في المسئلة تفصيل لا اعتراض في الاطلاق كما قرره
 (قوله جنس الفطرة جنسا الخ) هذا التمييز خلاف المعهود في كلام أئمتنا كما أوضحته
 في الاصل فراجع منه (قوله غالب قوت البلد) في التحفة يؤخذ مما روي في الفطرة أن
 المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند قول مخاطبته بالقضاء اه

٢١ بأفضل من يحوأ كل وجماع في الليالي بين الايام * (فصل) في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن
 يجب عليه (يجب) مع القضاء القدية بثلاث طرق وهي (مد) وجزئه جنس الفطرة جنسا ونوعا وصفة فيجب (من غالب قوت البلد)
 في غالب السنة (ويصرف الى) واحد من (الفقراء والمساكين) دون غيرهما من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية
 الآتية والفقير اسوأ حال منه ولا يجب الجمع بينهما ويجوز اعطاء واحد مدين وثلاثة لان كل مد كفارة مستقلة وبه فارق ما مر في
 كفارة الجوع ويمتنع اعطاءه دون مد وحده أو مع مد كامل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض ويجب المد (لكل يوم) لما مر أن
 كل يوم عبادة مستقلة الطريق الاول فوات نفس الصوم حينئذ (يجزئ) مد لكل يوم

(من تركه من مات) فلا يجوز لأجنبي الاطعام عنه لانه بدل عن بدلي بخلاف الحج
 رمضان أو غيره) كذا وكفاة
 (و) قد تمكن من القضاء) ولم يقض
 (أو تعدى بفطره) وان لم يتمكن
 (أو يصوم عنه قريبه) وان لم يوصه
 بذلك سواء العاصب والوارث
 وولى المال وغيرهم من سائر
 الأقارب (أو) يصوم عنه (من
 أذن له) الأقرب المذكور سواء
 (الوارث) وغيره (أو) من أذن له
 (الميت) في أن يصوم عنه بأجرة
 أو دونها وذلك للاخبار الصحيحة
 كخبر الصحيحين من مات وعليه
 صيام صام عنه وليه وصح أنه صلى
 الله عليه وسلم أذن لامرأة أن
 تصوم عن أمها صوم نذر ماتت
 وهو عليها ولو صام عن عليه
 رمضان مثلا ثلاثون قريبا أو
 أجنبيا بالأذن في يوم واحد أجرا
 والاطعام أولى من الصوم للخلاف
 فيه دون غيره وخرج بالقرب
 وما أدونه الأجنبي الذي لم يأذن له
 القريب ولا الميت فلا يجوز له
 الصوم وفارق نظيره من الحج بأن
 له بدلا وهو الاطعام والحج لا بدله
 ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف
 فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح
 الصوم عن حي ولو وضوهرم اتفاقا
 وخرج بقوله تمكن ما إذا مات
 قبل التمكن منه بأن مات عقب
 موجب القضاء

(قوله من تركه من مات) فلا يجوز لأجنبي الاطعام عنه لانه بدل عن بدلي بخلاف الحج
 وكذا يقال في الاطعام في الأنواع الآتية وفي النهاية إذا لم يختلف تركه فلا يلزم الوارث
 اطعام ولا صوم بل يسر له ذلك ويذ في نذبه لمن عدا الورثة من بقية الأقارب إذا لم يختلف
 تركه أو خلفها وتعدى الوارث بترك ذلك انتهى (قوله أو كذا) قال القليوبي في
 حواشي المحلى عن العيين أو قتل أو وظهار على المعتد فيجب منها ما تمكن منه فلو
 مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلا لزم تداوله العشرة دون ما زاد ويلزم
 الولى في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة الظهار مثلا
 ولا في نذر شرط الميت تتابعه لانهقطاعه بالموت (قوله من أذن له القريب) بشرط
 في الآذن والمأذون البلوغ لا الحرية لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف أصبي
 (قوله أو من أذن له الميت) ويستوى مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على
 الآخر ولو تعلقه تعدد الأقارب وانفقوا فذلك والاقسام بين الورثة على قدر موارثهم فانه
 الفارق قيل وهو بناء على أن الولى هو الوارث وفي الأعيان يجب بحمله على ما إذا لم يكن
 هناك من الأقارب الا الورثة أو امتنع غير الورثة من الصوم اه ثم من خصه شيء له
 اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما
 واطعاما (قوله والاطعام أولى) ولذلك لو قال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم أجب الاقولون
 وقد يتعين الاطعام كالموت مرثدا لانه دين تعلق بالتركه (قوله الذى لم يأذن له الخ) اعقد
 الشارح في كتبه وكذلك الاسنى ومم في شرح مختصر أبي شجاع أنه لو قام بالقرب
 ما يمنع الاذن أو امتنع منه أو لم يكن قريب أنه لا يأذن الحاكم بل ان تركه تعين
 الاطعام والا فلا يجب شيء واعقد الجال الرمل في النهاية ان الحاكم يأذن قال فيما ينظر
 خلافا لمن استوجه عدمه الخ (قوله وفاق الخ) فان للأجنبي أن يجمع حجة الاسلام عن
 الميت وان لم يستطع الحج ولا أذن الميت ولا قريبه فيها وأما المعصوب فلا بد من اذنه
 (قوله فلا قضاء عليه) وهذا هو المذهب وحكى القفال عن بعض أصحابنا أنه يطعم عن كل
 صلاة مدا قال الخوارزمي ورأيت بخراسان من يقتى به من بعض أصحابنا وحكى ابن
 برهان عن الشافعى في القديم أنه يجب على الولى أن يصلى عنه ما فاته وكما العبادى
 قول الشافعى وفي التحفة القول بجواز الصلاة عنه اعقده جمع من محقق المتأخرين وفعل
 به السبكي عن بعض أقاربه الخ وعن البويطى أن الشافعى قال في الاعتكاف بعتكف
 عنه وليه وفي رواية يطعم عنه وليه قال صاحب التهذيب ولا يعقد بخير به هذا في الصلاة
 فبطم عن كل صلاة مدا وإذا قلنا بالاطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمدا اعتكاف
 يوم بليته هكذا حكاه الامام عن رواية شيخة قال في الروضة وأصلها وهو مشكوف
 اعتكاف لحظة عبادة تامة وان قبس على الصوم فالليل ثم خارج عن الاعتبار اه وفي
 حواشى المحلى للقليوبي قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده
 لانه من مقابل الأصح اه (قوله عقب موجب القضاء) المراد منه أن لا يدركه زمانا يقع

أو التذرع بالكفارة أو استقر به العذر كالسفر أو المرض إلى موته فإنه لا فدية ١٦٣ عليه كالأركان على من تلق ما له بعد الحول

وقبل التمكن من الاداء (ويجب

المدة) لكل يوم (أيضا على من

لا يقدر على الصوم) الواجب سواء

رمضان وغيره بأن يجزئ عنه (لهرم)

أو زمانة (أو) لحقته به مشقة

شديدة لا جمل (مرض لا يرجى

برؤه) قال الله تعالى وعلى الذين

يطبقونه فدية طعام مسكين أي

لا يطبقونه أو يطبقونه حال

الشباب ثم يجزون عنه أو

يطبقونه أي يكفونه فلا يطبقونه

بناء على خلاف ما عليه الاكثرون

من عدم نسخ الآية والفدية هنا

واجبة ابتداء لا بدلا عن الصوم

فلو أخرت عن السنة الأولى لم

يلزمه للتأخير شيء ولو ججزئها لم

تثبت في ذمته على ما يحتمل النووي

الطريق الثاني فوات فضيلة

الوقت (و) من ثم وجبت الفدية

أيضا (على) الحرة والفتنة بعد

العق (الحامل والمرضع) غير

المهيرة وان كانت مستأجرة أو

منطوعة أو كانتا مريضتين أو

مسافرتين (إذا أظفرنا خوفا على

الولد) فطهران كان من غير المرضع

للآية السابقة فإنها على القول

بنسخها باقية بالنسخ في حقهما

كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما

أما المهيرة فلا فدية عليها للشك

هذا ان أفطرت ستة عشر يوما

فأقل والالزمتها الفدية لما زاد لانه

لا يحتمل فساد بسبب الحيض

صومه عن القضاء في أفطار أول يوم من رمضان أرض ثم شفي ومات يوم العيد لا تدارك
وكذا لو مات قبل غروب ثاني العيد أما إذا مات بعد غروبه ولم يكن به مانع من مرض
أو سفر فانه يكون متمكنا من صوم يوم واحد فان مات عقب غروب ثالث العيد ولا عذر
يكون متمكنا من صوم يومين وهكذا الكلام في المدة بالقطر وأما المعتدى بفطره
فقد سبق في كلامه أنه يجب تدارك صومه مطلقا (قوله إلى موته) أي وان استمر ذلك
سنتين (قوله وقبل التمكن من الاداء) التمكن منه يحصل بحضور المال والمستحقين
(قوله من لا يتدر) أي في زمن من الأزمان أما من يقدر على الصوم في زمن الخو برده
أو قصره فهو كرجو البر فيلزمه إيقاعه فيما يطيقه (قوله لهرم أو زمانة) في حاشية
الشبرا ملي على المواهب اللدنية غاية ما يفهم منه أن الهرم هو الضعف من كبر السن
أو والمراد هنا من الزمانة الضعف الحاصل من المرض بعد ذهابه المانع من القدرة على
الصوم (قوله مشقة شديدة) أي تبيح التيمم (قوله أي يكفونه) يؤيده ما في البخاري أن
ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم كانا يقرآن وعلى الذين بطوقونه والقراءة الشاذة تجزئ
مجري خبر الواحد لثبوت العمل بها (قوله من عدم نسخ الآية) بيان لخلاف ما عليه
الاكثرون فان الاكثريين على النسخ قال ابن عمر وسئل بن الاكوع نسختها شهر رمضان
الذي إلى قوله على ما هذاكم ولعلكم تشكرون والمراد منها فن شهد منكم الشهر فليصمه
الح وقد أوضحت نسخها في رسالة رفع الحجاب عن المنسوخ من أي الكتاب (قوله
ابتداء) ومع ذلك لو تكلف وصام سقطت عنه الفدية على المعتمد (قوله للتأخير شيء)
بخلاف غير الهرم من الحامل والمرضع والميت (قوله على ما يحتمل النووي) صيغة تبرئ
وكذلك في التحصاف أهل الإسلام لكن استدركه بعد ذلك وأيده في الإيعاب وفي فتح الجواد
أنه متجه واعتمده في التحفة وقال في الاسنى انه مردود الخ ومن اعتمد خلافه الخطيب
الشريفي والجمال الرمي وهو ظاهر الامداد (قوله مستأجرة) سياقه يفيد كما ترى
أن الخلاف في وجوب الفدية عليها وليس كذلك بل الخلاف في جواز الافطار (قوله
وان كان من غير المرضع) يغني عنه قوله وان كانت مستأجرة أو منطوعة لدخوله في عموم
وقد أتى بان الغائية في الاقول إشارة إلى خلاف الغزالي في ذلك وخلافه انما هو في ولد
الغير فتيين أن يكون الاقول والثاني فيه فخره (قوله للشك) أي في كون فطرها في
الحيض أو في الطهر خوفا على الولد والشق الاول لا فدية فيه (قوله تضرر الولد) أي ببيع
تيمم كما في التحفة وتعبير النهاية كالعماب تعال الشيخ الإسلام به لانه الولد اعترضه في الإيعاب
مع أنه عبر به في الامداد (قوله أو ضائعة) أي لا يضرها الارضاع وتبرعت كل من
المنطرة والصائغة المذكورة وعلى هذا جرى في شرح الارشاد وشرح الإسلام في
الاسنى وأقره الخطيب وكذلك سم في شرح أبي شجاع وقال م في النهاية انه محمول
في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها إلى الافطار قبل الاجارة والا فالاجارة

والافطار فيما ذكر جائز بل واجب ان خيف تضرر الولد لكن محله في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد من ضعة مضطرة أو صائغة

ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد بخلاف العقيقة لانها آداء عن كل واحد ولو افطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخص لم يلزمها فدية وكذا ان لم يقصد ذلك ولا الخوف على ١٦٤ الولد أو قصد الامرين وخروج بقوله على الولد ما لو خافنا على أنفسهما ولو لمع

للارضاع لا تكون الا اجارة عيين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه واعتمد في التحفة والاياعاب خلاف ذلك فجوز الفطر لمن تبرعت أو استوفى جرت الارضاع وان لم تتعين بان تعددت المراضع وهذا هو منقول المذهب كما اوضحته في الاصل (قوله بتعدد الاولاد) لان الفدية تبدل عن الصوم وهو غير متعدد (قوله بنية الترخص) أي لاجل السفر أو المرض بخلاف ما اذا ترخصت للرضيع أو الحمل فانما تلزمهما الفدية وأطلق في الاسنى وجوب الفدية على المسافرتين والمريضتين وما ل في الايعاب الى اطلاق عدم لزوم الفدية عليهما (قوله ولم تكن) أي المنقذة (قوله بتفصيله السابق) هو اذا افطرت ستة عشر يوماً ما اذا زاد الفطر عليها فانما تلزمها الفدية في الزائد وأن لا يكون افطار نحو المسافر للانقاذ وحده والالزمت الفدية على الخلاف السابق آنفاً (قوله شخصان) قال القليوبي في حواشي المحلى هما الفريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كما في الموضع (قوله وان وجب) أي الفطر للانقاذ وأشار به الى الفرق بين هذا وما اذا بالغ في المضضمة للجاسة القوم وسبقه الماء فانه لا يفطر لوجوب المبالغة عليه وفي مسئلتنا الانقاذ واجب وقد افطربه وأوجبوا عليه القضاء والفدية وفرق بينهما في الايعاب بان الافطار في مسئلة الانقاذ وقع وسيلة الى الانقاذ وفي مسئلة غسل القوم من الجاسة بطريق الذات فكان أقوى وليكونه وقع وسيلة لم يتطروا لكونه مكرهاً شرعاً على الفطر والاكرام الشرعي كالسبي والمكره لا يفطر (قوله أخذ من كلام القفال) أي في فتاويه حيث قال يباح له الفطر لذلك اذ لا مال حرمة حرمة كالنفوس تحترم قال ثم يكتفى بالقضاء ولا فدية اذ لم يرتفق بهذا الافطار ولا شخص واحد اه والحاصل أن الذم اعتمد الشارح في كتمه أن الحيوان المحترم آدمياً أو غيره يجب الفدية بالفطر لا نقاذه مطلقاً لان الاذى ان كان حراً يرتفق به شخصان المنقذ والمنقذ وان كان رقيقاً أو حيواناً غيره فان كان له فكذلك أو غيره ارتفق به ثلاثة أشخاص هما مالك المنقذ بفتح القاف وأن غير الحيوان من سائر الاموال ان كان لغيره فالفدية لارتفاق المنقذ بالفطر ومالك المال بتخليص ماله من التلف وان كان له فلا فدية لانه لم يرتفق به الشخص واحد وهو المالك المنقذ والجاء نفسه لا يتصور فيه ارتفاق واعتد الجاهل الرمل في الحيوان لزوم الفدية كالتسريح وأطلق عدمها في غيره من الاموال (قوله افتاء ستة من الصحابة) هم ابن عباس وأبو هريرة وعلي وابن عمر وجابر والحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين (قوله اذا أخر بعد الخ) مالا في الامداد والنهاية الى أنه لا فرق بين المتعدي به وغيره ولم يصرح في التحفة والاياعاب بترجيح (قوله جهلاً) نقله في التحفة عن الاذري ثم قال ومراده الجهل بحرمة التأخير وان كان مخالفاً للعلماء بخلاف ذلك لا بالفدية فلا يذمر بجهله بهما نظير ما مر في علم حرمة نحو التخنخ وجهل البطلان اه وفي انهاية موته أنشاء يوم يمنع تمكنه فيه انتهى

ولديهما فانه لا فدية عليهما حينئذ كالمرض المرجو البرء ولا تلزمهما الفدية وحدها بل (مع القضاء) (و) يجب الفدية والقضاء أيضاً (على من افطرت لا نقاذ حيوان مشرف على الهلاك) أو على اتلاف عضوه أو منفعته بغرق أو صائل أو غيرهما وتوقف الانقاذ على القطر فافطر ولم تكن امرأة متصيرة ولا نحو مسافر بتفصيله السابق لانه فطر ارتفق به شخصان وان وجب وخارج بالحيوان المال فلا تلزم الفدية فيه اخذ من كلام القفال لكنه فرضه في مال نفسه لانه ارتفق به شخص واحد الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حينئذ فتجب الفدية لكل يوم (على من أخر القضاء) أي قضاء رمضان أو شيئاً منه سواء فاته بعد زام بغير عذر (الى رمضان آخر بغير عذر) بأن أمكنه القضاء في تلك السنة فخلو عن نحو سفر ومرض قدر ما عليه من القضاء لم يبر فيه ضعيف لكنه يعضده افتاء ستة من الصحابة رضي الله عنهم به ولا يخالف لهم ولتعديده بجملة التاخير حينئذ أما اذا أخره بعد ذلك استمر مريضاً ومسافراً أو امرأة حامل أو مرضعاً الى قابل أو أخر ذلك جهلاً أو نسياناً أو أكرها فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وان استمر سني لان ذلك جائز في الاداء بالعذر وفي القضاء به أولى وتكرر الفدية بتكرار الاحوال فيجب لكل سنة مد لان الحقوق المالية لا تتداخل (نصل)

* (فصل) * في صوم التطوع

(صوم التطوع سنة) لخبر
الصحيحين من صام يوماً في سبيل
الله باعد الله وجهه عن النار
سبعة عشر يوماً (وهو) يعني
المتأ كدمنه (ثلاثة أقسام)
الأول (ما يتكرر بتكرار السنين
وهو صوم يوم عرفة) وهو تاسع
الحجة لخبر مسلم صيام يوم عرفة
أحتسب على الله أن يكفر السنة
التي قبله والسنة التي بعده قال الامام
والكفر الصغائر أي ما عدا حقوق
الادمين فان تكن ذنوب زيد
في حسنة وانما يسن صوم يوم
عرفة (لغير الحاج والمسافر)
والمرضى بأن يكون قويا مقبياً
أما الحاج فلا يسن له صومه بل
يسن له فطره وان كان قويا
للاتباع وليقوى على الدعاء ومن
ثم يسن صومه لئلا يحل له صوم يوم عرفة
الا لئلا وأما المسافر والمرضى
فيسن لهما فطره مطلقاً ويوم عرفة
أفضل الايام ويسن أن يصوم معه
الثمانية التي قبله وهو مراد
المصنف بقوله (وعشر ذي الحجة)
لكن الشامن مطلوب من جهة
الاحتياط لعرفة ومن جهة
دخوله في العشر غير العيد كما أن
صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين
لما تقرر من أنه يسن صوم العشر
غير العيد لكن صوم ما قبل عرفة
يسن للحاج وغيره (و) صوم
(عاشوراء) وهو عاشر المحرم

* (فصل في صوم التطوع) *

(قوله في سبيل الله) العرف الاكثر أن سبيل الله الجهاد وفي شرح مسلم للفوري هو
محول على من لا يتضرر ولا يفوت به حقاً ولا يختل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه
ومعناه المباحة عن النار والمعافاة منها والخريف السنة والمراد مسيرة سبعين سنة اه
ويحتمل أن المراد بسبيل الله مطلق الطاعة وهو بذلك عن صحة القصد والنية (قوله
يعني المتأ كدمنه) أي الصوم المسنون وانما يفسر بالمتأ كدلاً لأن كلام المصنف يومهم حصر
الصوم المسنون فيما ذكره وليس كذلك فاعدا القرض منه من كل صوم مطلوب مسنون
وفي شرح البخاري للقسطاني يستحب صوم يوم لا يجدي في بقاء ما يأكله الحديث عائشة
الح من المسنون صوم الدهر بشرطه (قوله أحتسب) قال القليوبي في حواشي المحلى
هو بلفظ المضارع وخبره عائذ الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي
رضيه عائذ الى الصوم وفيه بعد (قوله السنة التي قبله) في التحفة آخر الاولى سلخ الحجة
وأول الثانية أول المحرم الذي يلي ذلك جلا لخطاب الشارع على عرفه في السنة وهو
ما ذكر اه زاد في النهاية ولكن في السنة التي قبله لم يتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي
بعده أي مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه للاستقبال والافلوتت الاولى كان
الماسب التعبير فيها بلفظ الماضي (قوله الصغائر) اعتمد الشارع في كتبه وأما الجلال
الرملي فانه ذكر كلام الامام ثم ~~كلام مجلي~~ في الرد على الامام ثم كلام ابن المنذر المقيّد
خلاف ما قاله الامام وسكت عليه فكانه وافقه ولهذا قال القليوبي في حواشي المحلى
عنه ابن المنذر في الكبار أيضاً ومضى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغائر
تحكم ومال اليه شيخنا الرملي في شرحه اه وقد أشبهت الكلام على ذلك في الاصل
وينت اختلاف العلماء فيه وذكر فيه نحو ثلاث ورق فراجع منه والذي يظهر
أن ما صرح به الاحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبار لاشبهة في عدم
تكفيره الكبار وما صرح به الاحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا يفي التوقف فيه بأنه
يكفرها بعد تصريح الشرع به ويبقى الكلام فيما أطلقت الاحاديث التكفير فيه ومات
في الاصل الى أن الاطلاق يشمل الكبار والفضل واسع وان أردت الاحتاطة بأطراف
ذلك فعليك براجعة الاصل (قوله والمسافر) أي سفر أطول أو قصيراً (قوله الا ليلاً)
أي ولم يكن مسافراً (قوله مطلقاً) كذلك الاسنى والامداد والنهاية والخطيب وغيرهم
وقيدته في التحفة والاياعاب بما اذا أتعبه الصوم وما لا في الامداد والنهاية الى عدم زوال
كونه خلاف الاولى أو مكرها بصوم ما قبله (قوله من جهتين) أي كونه من عشر ذي
الحجة وكونه يوم عرفة والرابع أن عشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذي الحجة الا يوم
عرفة (قوله عاشوراء) بالمد وكذا تاسوعاء والحديثان فيهما رواهما مسلم ولما كان يوم
عرفة محمد باو يوم عاشوراء وموسى ومحمد أفضل من موسى كان الاول يكفر سنتين والثاني

(وتاسوعاء) وهو تاسعة الخبر الصحيح صيام ١٦٦ يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وصح أنه صلى الله عليه

وسلم قال لئن عشت الى قابل
لا صومن التاسع ثمان قبله صلى
الله عليه وسلم (و) ليس صومهما
مع (الحادي عشر من المحرم) لخبر
فيه رواه أحمد وحصول الاحتياط
به وان صام التاسع لان الغلط قد
يكون بالتقديم وبالتأخير ولا بأس
بإفراد عاشوراء (و) صوم (ست من
شوال) لمن صام رمضان للخبر
الصحيح من صام رمضان ثم أتبعه
سما من شوال كان كصيام
الدهر أما من لم يصم رمضان ولو
عذر فهو ولو سن له صوم ما على
الأوجه لكن لا يحصل له الثواب
المذكور لترقبه في الخبر على صيام
رمضان (ويسن قولها واتصالها
بالعيد) مبادرة بالعبادة (و) القسم
الثاني (ما يتكرر بتكرار الشهور
وهي الايام البيض) وصفها
بالبيض مجاز عن بياض اياها
لعميمها بالنور (وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر
من كل شهر) لما صح أنه صلى الله
عليه وسلم أمر بأبذر بصيامها
والعق فيه أن السنة بعشر
أمثالها وصوم الثلاثة كصوم
الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من
كل شهر ولو غير أيام البيض فان
صامها أتى بالسنتين وصوم ثالث
عشر المحجة حرام فيصوم بدله
سادس عشر والاحسن أن يصوم
الثاني عشر مع الثلاثة للغلاف
في أنه أولها

يكفر سنة ويسن التوسعة على العيال في يوم عاشوراء لبوسع الله عليه السنة كما في
الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث أنه جريه فوجده كذلك (قوله
كصيام الدهر) أي فضا والام يكن لخصوصية ست شوال. معنى اذن من صام مع رمضان
سنة غير ما يكون كذلك قال في التحفة بلا مضاعفة تطير ما قالوه في خبر قل هو الله أحد
تعدل ثلث القرآن (قوله ولوله مذر) هذا بالنسبة لعدم حصول الثواب المذكور في الخبر
فعدم حصوله لغير المعذور يكون من باب أولى وقوله ولو سن له صومها هذا بالنسبة
للمعذور اذ يحرم صومها على غير المعذور اذ يلزمه القضاء فوراً قال في التحفة بل قال جمع
متقدمون يكره لمن عليه قضاء رمضان أي من غير تعد تطوع بصوم قال في الامداد
والنهاية وقضيته كراهة صومها لمن أقطر بعد ذرفينا في مامراً لأن يجمع بأنه ذو وجهين
ويحصل ذلك على من لا قضاء عليه كمن يبلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء وإذا
تركها في شوال لذلك وغيره من قضاؤها بعد وفي النهاية لو صام في شوال قضاء أو نذراً أو
غيرهما أو نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد لكن لا يحصل له
الثواب الكامل المرتب على المطلوب وما أفق به الوالد أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه
شوالاً أن يصوم ستاً من ذى القعدة محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون
صارفاً عن حصولها عن الستة اهـ ملخصاً وفي كلام الشارح كما بيته في الاصل ان نوى
القرض ونحو عرفة مسلاً أو أحدها مسقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وأطلت
الكلام على ذلك في الاصل وفي التحفة في الاستسقاء لو نوى نحو قضاء فيما بأمر به الامام
ثم أو الامرين لاثم (قوله الايام البيض) قال في الايعاب من عبر بالايام البيض لحذوه
لان جميع الايام بيض وقد قدر الشارح في شروحه على المنهاج والارشاد والعياب
مضافاً فقال ليا الى الايام البيض اكن حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه شائع
واقع في الكتاب والسنة وهو كلام العرب فلا تطين وذكرت في الاصل وجه آخر في
وجه تسميتها بالبيض فراجع مع ما فيه فانه لم يثبت (قوله كصوم الشهر) كان أبوذر
بعد نفسه صائماً في أيام فطره لهذا الحديث فقد روى البيهقي عن عبد الله بن شقيق
قال أتيت المدينة فاذا رجل طويل أسود فقلت من هذا قالوا أبوذر فقلت لا نظرن على
أي حال هو اليوم قلت صائم أنت قال نعم وهم ينتظرون الاذن على عمر رضى الله عنه
فدخلوا فأتينا بفصاع فأكل فخرته أذكره بيدي فقال اني لم أنس ما قلت لك اني أخبرتك
اني صائم اني أصوم من كل شهر ثلاثة أيام فانا أبدا صائم وروى البيهقي في سننه عن أبي
هريرة قريبان قصة أبي ذر وانه قال لهم أنا مظهر في تحقيق الله صائم في تضعف الله
(قوله بالسنتين) بضم السين وفتح النون المشددين أي سنة صوم الثلاث وسنة صوم
أيام البيض وهذا نقلوه عن السبكي (قوله للخلاف في أنه الح) كذلك الا في والامداد
والنهاية لكن في الايعاب فيه نظر لخالفته للاحاديث الصحيحة فكيف يراعى ثم رأيت في

(و) صوم (الايام السود) في وصفها بالسواد يجوز بعرف عمار (وهي الثامن والعشرون وتاليها) لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لأن ليلته كلها سوداء ويسن صوم السابع والعشرين مع الثلاثة بعده (و) القسم الثالث (ما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس) لما صح انه ١٦٧ صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما

وقال انه سما يومان تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض علي وأناصائم والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالدليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت في الخبر محمول على رفع أعمال العام مجمله (وسن صوم) الأشهر الحرم بل هي أفضل الشهور للصوم بعد رمضان (وهي ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب وكذا) يسن (صوم شعبان) لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم غالبه (وأفضلها) أي الأشهر الحرم (المحرم) ثم رجب وان قيل ان الاخبار الواردة فيه ضعيفة أو موضوعة (ثم باقي الحرم) وتوقيل بتفضيل ذي الحجة على القعدة لم يبعد (ثم) بعد الحرم (شعبان) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصوم أكثره بل لم يستكمل شهرًا مما عدا رمضان غيره وهذا لا يقتضي تفضيله على الحرم كما بسطته في بعض الفتاوى (ويكره افزاد الجمعة) لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن صومه الا أن يصوم يومًا قبله أو يومًا بعده وليتقوى بفطره على الوظائف الدينية ومن ثم لم

الجموع قال هذا شاذ ضعيف يرد الحديث السابق وعال في التحفة كالغرر للشيخ الاسلام بالاحتياط أي لاحتمال نقص الشهر (قوله عمار) أي في البيض من تقدير المضاف الذي هو ليالي اذ الموصوف بالسواد حقيقة هي الليالي لا الايام (قوله السابع والعشرين) في التحفة من الواضح ان من قال أولها السابع ينبغي أن يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجًا من خلاف الثاني ومن قال الثامن يسن له صوم السابع احتياطًا فينتج من صوم الاربعة الاحيرة اذا تم الشهر عليهما اه (قوله ثم رجب) مال في الایعاب الى تقديم ذي الحجة على رجب (قوله ضعيفة أو موضوعة) البعض منها ضعيف والاكثر موضوع أو شديد الضعف فن الضعيف ان في الجنة ثم را يقال له رجب مأوؤه أبيض من اللبن وأحلى من العسل من صام يومًا من رجب سقاه الله من ذلك النهر بل قال الحافظ ابن حجر ايسر في اسناده من ينظر في حاله سوى منصور الاسدي وقدرى عنه جماعة لكن لم أرفيه تعديلا وقد ذكره الذهبي وضعفه لذلك الحديث ومن ذلك من صام ثلاثة أيام من كل شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب له عبادة سنتين قال الشارح في فتاويه له طرق واسناده أمثل من الضعيف قريب من الحسن ومن ذلك من صام من رجب يوما كان كصيام شهر ومن صام منه سبعة أيام غفقت عنه أبواب الجحيم السبعة ومن صام منه ثمانية أيام فحكت له أبواب الجنة الثمانية ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات قال الشارح في فتاويه له طرق وشواهد ضعيفة يرتقي بها عن كونه موضوعا وفي موضع آخر من فتاوى الشارح نقلا عن البيهقي في شعب الايمان ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم بعد رمضان الا رجب وشعبان ثم قال اسناده ضعيف اه (قوله بتفضيل ذي الحجة الخ) سبق عن الایعاب الميل لافضلية ذي الحجة على رجب (قوله في بعض الفتاوى) بينت ما أوردت نقله عنها في الاصل (قوله لم يكره) أفره في الاسنى والشارح في الامداد ومال اليه في الاتخاف وردا في التحفة وانهاية بما مر من ندب فطر عرفة ولولم يضعف به وجهه بأن من شأن الصوم الضعف وضعف الاول في الایعاب أيضا (قول نعظم الاول الخ) في الایعاب فيكون فيه تشبه باليهود أي من حيث مطلق التعظيم والافتعالهم اياه انما هو بتحريم الشغل والتخلي للعبادة والتبسط بالتنعم بالاكل وغيره وكذلك النصارى تعظم الاحد فصومه تشبه بهم وأيضا يسكنون فيه عن الشغل والصوم امساك ومن قوله وقيس به الثاني يعلم أنه لم يرد فيه شيء من الشارع (قوله عادة له) كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يومها

يضعف عنها بالصوم لم يكره له افراد (و) افراد (السبت و) افراد (الاحد) للنهي عن الاول وقيس به الثاني لجامع ان اليهود تعظم الاول والنصارى تعظم الثاني فتصد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما اذا لم يوافق افراد كل من الايام الثلاثة عادة والا فلا كراهة

ولا يكره أفرادها بذوق قضاء وكفارة وخروج بالافراد ما للصوم أحدها مع يوم قبله أو بعده فلا كراهة ويسن صوم الدهر غير العيدين وأيام التشريق لمن لم يحضر به ضرراً أو فوت ١٦٨ حق (و) مع ذلك (أفضل الصيام صوم يوم وفطر يوم) فهو أفضل من صوم

الدهر خلافاً لابن عبد السلام لخبر الصميين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وفيه لأفضل من ذلك * (تمة) * يحرم على المرأة تطوق غير عرفة وعاشوراء بغير إذن زوجها الحاضر أو علم رضاه للنهي عنه وكالزوج السيد ان حلت له والا حرم بغير إذنه ان حصل لها به ضرر ينقص الخدمة والعبد كن لا تحل فيما ذكر

* (كتاب الاعتكاف) *

وهو لغة اللبث وشراعتي مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص وهو من الشرائع القديمة (هو سنة مؤسدة) ولا يختص بوقت لاطلاق الالة لكنه في العشر الاواخر من رمضان أفضل لما مر (وشروطه سبعة) الاول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح من مجنون ومغمى عليه وسكران اذ لا نية لهم وبصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئته (و) الثالث (النقاء عن الخبث والنفس) (و) الرابع (أن لا يكون جنباً) فلا يصح من خائض ونفساء وجنب لحرمه

فلا كراهة على المعقد (قوله بنذر) أي وينعقد نذر هالات كراهة صومها عارضية من جهة ان من شأن الصوم الضعف عن القيام بوظائف يوم الجمعة وقيل به السبت والاحد (قوله مع يوم قبله) في الايعاب نقلاً عن المجموع العزم على وصله بما بعده في دفع كراهة افراده اذا طرأ له عدم صوم ما بعده ولولغ غير عذرو في التحفة قيل ولا تنظر لهذا في أنه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تزل الكراهة ولا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما في الامداد والاياعاب والفتح والاحتاف للشارح والنهاية للجمال الرمل وقال في التحفة يسن له صومه على أحد احتمالين حكماء المصنف الخ وهذا الاحتاف الاول لتبريه منه ولا يكره تخصيصه بالاعتكاف خلافاً للاذرعي ولا يكره افراد عياد من أعياد أهل الملل للصوم كالنيروز قال في التحفة وكان الفرق ان هذا لم يشتهر فلا يتوهم فيه تشبه (قوله فوت حق) ولو مندوباً راجعاً على الصوم أو متعلقاً بحق الغير كالزوجة (قوله يحرم على المرأة الخ) ومع الحرمة ينعقد صومها ولو زوجها ووطؤها والاثم عليها (قوله كن لا تحل) أي فيحرم صومه بغير إذن سيده ان حصل له به ضرر ينقص الخدمة ومن قلبه يتطوع من صوم أو صلاة أو غيره ما جاز له قطعه مع الكراهة ان كان لغير عذر ويندب قضاءه وخروجه من خلاف من أوجبه ويحرم قطع القرض العيني وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نساك أو صلاة جنازة والله أعلم

* (كتاب الاعتكاف) *

(قوله اللبث) والحبس والملازمة على الشيء وان كان شراً قال تعالى يعكثون على أمة نام لهم (قوله مخصوص) بأن يكون زائداً على مقدار الطه أن يثبته الاعتكاف والشخص المخصوص أن يكون مسلماً مميزاً عاقل طاهراً عن حدث أكبر والمكان المخصوص هو أن يكون مسجداً وكذلك الطواف وتحية المسجد لارباعها (قوله القديمة) قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين (قوله لذوات الهيئته) يسن الاعتكاف للمجوز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقاً ولغيرها ان كانت متجسمة له ويحرم لها عند طن الفتنة ومع كونه مكروهاً ومحرم ما يصح لأن ذلك لا مر خارج ولذلك انعقد نذرها به وان كان مكروهاً (قوله أو متردداً) في حاشيته على فتح الجواد له هل هو أي التردد اسم للذهاب مع العود أو لا ابتداء العود المسبوق بالذهاب والفرق بين هذين أن الاول يجعل مسجداً من مكان الامرين والثاني يجعله اسماً للثاني المسبوق بالاول فهو شرط لقسمه الثاني لانه من المسمى ويترب على ذلك ان قولهم الاعتكاف يحصل بالتردد مرادهم به انه اذا دخل المسجد قاصداً العود نوى من حينئذ على الاول ومن حين الاخذ في العود على الثاني فان دخل لانية عود بل طرأ له العود عند وصوله لباية الثاني مثلاً فهل

مكثهم من حيث كونه مكثاً بخلاف من حرم مكثه لامر خارج (و) الخماس (أن يلبث فوق طه ما يئنه يسمى الصلاة) ساكناً كان أو متردداً وان كان مقطراً الاشعار لفظ الاعتكاف بذلك

ولما صرخ من عوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فلا يكن مكث أقل مما يجزئ في طه أي في الصلاة كيجزئ العبور لأن كلا منهما لا يسمى اعتكافاً ولو نذر اعتكافاً مطلقاً أجزأه لحظة لكن بسن يوم لأنه لم ينقل اعتكاف أقل منه وضم الـ لله وبسن كلما دخل المسجد أن ينويه لينال فضله وكذا إذا متر فيه ليناله على قول بشرط أن يقلد القائل فيما يظهر (و) السادس (أن يكون في المسجد) للاتباع سواء سطحه وحنه ورحبته المعدودة منه فلا يصح في مصلى بيت المرأة ولا فيما وقف جزؤه شائعاً مسجداً وإن حرم مكث الحظ فيه احتياطاً في الموضعين ولا في مسجد أرضه مستأجرة إلا أن ينوي فيه مسطبة ووقفها مسجد (و) المسجد الجامع (أولى) للاعتكاف من مسجد غير جامع الخروج من خلاف من أوجبه

(قول الشارح لأنه لم ينقل) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه وخروجه من خلاف من أوجبه أصل (قول الشارح وضم الـ لله) نقله الشيخ أبو حامد عن نص الاملاء وذكر مثله في البحر وكذا القاضي لأنه لم ينقله عن النص اهـ أصل

يسعى أخذه الآن في العود تردداً قد كفي التبع حينئذ ولا يتصور هنا تردده لأنه لم ينو العود أولاً وانما طرأ له في الاثناء فكان العود كأنشاء دخول آخر فلا تردد كل محتمل والذي يجب أن يقال قضية قول ابن العماد لو دخل المسجد بقصد أنه إذا وصل إلى الباب الآخر رجع قبل أن يجاوزه لم يجز لأنه يثبت به التردد أنه لو عتق له الرجوع لا يسمى تردداً وحينئذ يقاس ما هنا على هاتين الحالتين في الأولى وهي ما إذا قصد العود أولاً لتكفيه نية الاعتكاف حينئذ وفي الثانية لتكفيه عند أخذه في العود لما انفرد وأنه حينئذ لا يشبه التردد فتأمل اهـ (قوله يجعله على نفسه) أي ينذره (قوله لحظة) أي زائداً على أقل الطمأنينة في الصلاة كما سبق آنفاً (قوله كلما دخل المسجد) محله إذا لم يكن عند دخوله عازماً إلى العود والاكتفاء العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاد (قوله القائل) أي بالاعتكاف في الاعتكاف بمجرد المرور من غير تردد ولا مكث أنه لا يكون متلبساً بعبادة فاسدة فيحرم (قوله المعدودة منه) خرجت التي تنقح حدوثها بعد المسجد فأنما غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورحبته ما جبر عليه لأجل المسجد (قوله بيت المرأة) هو المأوى المهيأ للصلاة فيه والقديم يصح ونقل أيضاً عن الجسديد (قوله شائعاً مسجداً) وإن جهل قدر حصنه وإن قلت ولا يسرى للباقي وتجب قسمته لتعنيها طر يقاوتجوز المأوى بعبادة وهذه الصورة مستثناة من قواهم لا يصح قسمة الموقوف للضرورة (قوله وإن حرم الخ) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما ونقل سم في الوقف من حواشي التحفة عن تقريره وأنه تطالب التحفة لادخاله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتران مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع انتهى وفي فتاوى الشارح سن التحفة وهو المتجه (قوله مسطبة) أي دكة زاد في التحفة أو بلطه وفي حواشي التحفة لابن القيم قوله أو بلطه أي أو سمر فيه دكة من خشب أو فرش نحو سجادة مرسى اهـ وهذا يؤيدهم جواز وقف المنقول مسجداً وليس كذلك في فتاوى الشارح نقل عن شيخنا شيخ الإسلام زكريا أنه وقف سجادة مسجداً وكان ينوي الاعتكاف عليها في السفر للحج تقلد الوجه ضعيف يرى صحة وقف المنقول مسجداً هذا ما نقل عن الشيخ وقد تبعه فلم نره صحيحاً أصلاً وانما هو شيء ياتي بين بعض الطلبة لاستغرابه وكل ذلك لا حقيقة له في المذهب ولا يعول عليه فلا يجوز لأحد العمل به ولا الاعتماد على ما في النهاية التي لا يعلم حال كتابها أو يعلم حاله وأنه غير موثوق به بالعلم أو العدالة إلى أن قال الشارح في فتاويه نعم غاية الأمر أن الإنسان لو بنى في ملكه مسطبة أو أثبت فيها خشباً باجازه وقفه على ما نقل عن بعض المتأخرين لأنه الآن مثبت فهو حكم وقف العلودون السفلى وهو صحيح اهـ وفي النهاية للجمال الرملي في الوقف منها ما جعل المنقول مسجداً كفرش وثياب فوضع توقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوي ومائيب للشيخ من افتائه بالجواز لم يثبت عنه اهـ فالقياس على

واكثر كثرة جماعته واللاستغناء
عن الخروج للجمعة وقد يجب
الاعتكاف فيه بأن يندرج
متابعا فيه يوم جمعة وكان ممن
تلمذه ولم يشترط الخروج لها لان
الخروج لها يقطع التابع
(و) السابع (أن ينوي
الاعتكاف) عند مقارنة اللبث
كما في الصلاة وغيرها (وتجب نية
القرضية ان نذره) ليقترن النفل
وانما لم يشترط مع نية القرضية
تعيين سبب وجوبه وهو النذر
لان وجوبه لا يكون الا به
بخلاف الصوم والصلاة (ويجدد)
وجوبا معتكفاً أ طلق
الاعتكاف في نية بأن لم يندره
بزمان (النية بالخروج) من
المسجد ولو اقضاء الحاجة ان أراد
العود اليه للاعتكاف لان الثاني
اعتكاف جديد فاحتاج الى نية
جديدة (ان لم ينو الرجوع) حال
الخروج بخلاف ما لو خرج عازما
على العود فانه لا يلزمه تجديد
النية لانه يصير كنية المدين ابتداء

(قوله وفي التحفة والنهاية يؤخذ
منه الخ) ولو استثنى الخروج لها
وفي البائدة جامعان فتر على
أحدهما وذهب الى الآخر لم يضر
ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه
أولا فان صلى أهل كل منهما في
ذلك في وقت واحد بطل تابعه كما
أفتى به القفال اه أصل

تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقتهما مسجدا وهو ظاهر ثم رأيت العناني في حاشيته
على شرح التحرير للشيخ الاسلام قال واذا سمر حصاراً أو فروة في أرض أو مطبوعة وقفها
مسجداً صح ذلك ويجرى عليها أحكام المساجد ويصح الاعتكاف فيها ويحرم على
الجنب المكث فيها وغير ذلك الى آخر ما قاله العناني وهو ظاهر واذا أزيلت الدكة
المذكورة أو ونحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم الوقف كما نقله سم في الوقف من
حواشي التحفة عن فتاوى السبكي وبنيته في الاصل ثم قال سم وليست لروايات علماء تلك
الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح وفي غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون
تجديد وقفة لان تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه (قوله
ولكن كثرة جماعته) أي غالباً (قوله ولللاستغناء الخ) أي ان كانت مدة اعتكافه فيها جمعة
وحيث اتفقت العتقان الاخيرتان بقيت الاولى فيطلب الجامع لها واحدهما لكن في النهاية
أما اذا لم يشترط التابع فلا يجب الجامع لصحة اعتمائه في سائر المساجد مساواتها
في الاحكام اه ويمكن أن يقال لا ينافي الاول لان طلب الجامع من حيث الخروج من
الخلاف وان صح عندنا اعتكافه في سائر المساجد (قوله يقطع التابع) لتقصيره بعدم
اعتكافه في الجامع وفي التحفة والنهاية يؤخذ منه كما قال الأذري عدم بطلان تابعه
بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومثله ما لو كانت صغيرة
لا تنفصل الجمعة أهلها فاحدث بها جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه الخ وفي النهاية
كالإيعاب يستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يحجج لخروجه للجمعة
(قوله عند مقارنة اللبث) في الإيعاب فلا تصح اترد دخول المسجد بقصد اللبث قبل
وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية أن تقترن بأول العبادة وأول الاعتكاف
اللبث أو نحو التردد لما قبله مما كما هو ظاهر اه كلام الإيعاب وأقول يؤخذ مما مر من
ندب نية الاعتكاف في عبور المسجد مع قصد تقليد القائل به انه تندب نية الاعتكاف
مقارنة لدخول المسجد تقليد القائل بالحصول حينئذ ثم يعيدها عند نحو مكنه فيه وهذا
ظاهر لكني لم أقف على من نبه عليه (قوله نية القرضية) وتغني عنها نية النذر (قوله
بخلاف الصوم والصلاة) أي فيجب فيها التعيين وفي الإيعاب تسن الاضافة الى الله هنا
أيضا قال والهي يتجبد التعرض للاداء وان لم يكن عليه قضاء وللقضاء ان كان عليه
قياسا على الصلاة (قوله ان أراد العود) قيد قوله يجب تدوقه اليه أي الى المسجد
وظاهر تعبيره أنه لو أراد العود الى غير ذلك المسجد جدد النية وقال القليوبي في حواشي
الحلي كفاية ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجداً سواه الاول وغيره وان لم يحطرباله
اعتكاف اه (قوله فانه لا يلزمه تجديد النية) في التحفة وان طال زمن خروجه كما اقتضاء
اطلاقهم اه وفي شرحي الايضاح للجمال الرملي وابن علان وان صدر منه ما ينافي
الاعتكاف لا ينافي النية وفي حواشي الحلبي على شرح المنهج وهو في زمن الخروج غير

(وان قدره بمدة) مطلقة كيوم أو شهر (فجددها) أي النية وجوباً اذا عاد (ان خرج) غير عازم على العود (لغير قضاء الحاجة) بخلاف ما اذا خرج لقضاء الحاجة من بول أو غائط أو خراج ريح ١٧١ فان اعتكافه لا ينقطع لان ذلك لا بد منه فهو

كالستتنى عند النية ولا فرق في

ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر أياماً غير معينة ولم يشترط متابعاً (وان كان) الاعتكاف (متتابعاً) وخرج منه غير عازم على العود (جددها) أي النية وجوباً اذا عاد (ان خرج) لما يقطع المتتابع (بخلاف ما اذا) خرج لما لا يقطعه من قضاء حاجة وأكل وغيرهما مما يأتي فانه لا يلزمه تجديد النية لشغل النية بجميع المدة (وان عين في نذره مسجداً) لم ينعين (فله أن يعتكف في غيره) وكذلك الصلاة لكن يندب أن يعبأ عينه (الامساك به الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى فتعين لمزيد فضلها نعم يجزئ الفاضل عن المفضول ولا عكس فيجزئ المسجد الحرام عن الآخرين ومسجد المدينة عن الاقصى ولا يجزئ الاقصى عن الآخرين ولا مسجد المدينة عن المسجد الحرام ودليل تفاوتها في الفضل ما صح من غير طعن فيه أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وأنها في مسجد المدينة بألف صلاة فيما عدا المسجد الحرام وأنها في المسجد الاقصى أفضل من خمسمائة صلاة فيما سواه أي الا المسجدين الاولين بقدرية ما قبله وفي ذلك مزيد ينه في حاشية الايضاح وبينت فيها أيضاً أن المراد بالاول الكعبة والمسجد حولها

معتكف مطلقاً أي لاحقية ولا حكاماً (قوله مطلقة) أي عن التعيين وفي التحفة أو معينة ولم يشترط متابعها اه أي فالحكم واحد والتقييد بمدة مقابل قوله أولاً أطلق الاعتكاف في نية بأن لم يقدره بزمان وقوله مطلقة مقابل قوله الاتي متتابعاً وأما الميمنة غير المتتابعة فهي كالمطلقة كما علم مما تقدم عن التحفة آنفاً (قوله فيجددها أي النية) هذا هو المعروف في تعبير أئمتنا كما أوضحته في الاصل ووقع في التحفة لزمه الاستئناف للاعتكاف في الصورة الثانية أي النذور لان خروج المذكور قطعه اه وهو يوجب بطلان ما اعتكفه قبل خروجه وليس مراداً كما أوضحته في الاصل فتعبير غير التحفة أوضح وأحسن من تعبيرها (قوله غير عازم الخ) هذا لم يذكره الشارح هنا في غير هذا الكتاب من سائر كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم وانما ذكره في القسم الاول نعم ذكره القليوبي في حواشي المحلى قال كاتني قبلها بل أولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما يوافق اذ اذا عاد الى مسجد غير الاول وهو أكثر مسافة منه الخ وظاهر أن الكلام في مجزئ لزوم تجديد النية وعدمه أما انقطاع الاعتكاف بالخروج لغير قضاء الحاجة حتى يجب قضاء ذلك الزمن فلا كلام فيه وفي حواشي شرح المنهاج للعلبي قوله بجدد النية أي عند دخوله وان كان عزم عند خروجه على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنفه وفي كلام بعضهم أنه يكفي فيه بذلك بالاول اه وفي حواشيه للشويزي ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كاتني قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرمي أفتى به وعليه فبالفرق بينهما تأمل وفي بعض الحواشي لابن عبد الحق أنه يكفي العزم هنا بالاول فيلحزر اه (قوله انخرج ريح) لم يجز به في غير هذا الكتاب بل ولم يذكره الا في التحفة قال فيها ولا يبعد أن يلحق به ما ريج لشدة قبحه في المسجد لكن ظاهر كلامهم يحالفه وكان المعتكف سوح به للضرورة اه وهي تفيد أن المعتكف خلاف ما في هذا الكتاب وقد علوا اغتفارا لخروج لقضاء الحاجة بأن ذلك لا بد منه وليس كذلك انخراج الريح اذ غايته أن اخراجه في المسجد مكره ولو غير المعتكف وعلى ما فهمه في التحفة من أنه سوح به للمعتكف لا يكون في حقه مكروهاً فأى ضرورة للخروج له واذا لم يغتفر وعلى الرابع في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل الجنابة ونحوه فعدم الغتفر في الرابع من باب أولى نعم اغتفاره في عدم قطعه المتتابع في القسم الثالث ظاهر ثم رأيت الشارح بحثه فيه في شرح الارشاد (قوله غير عازم على العود) هذا لم يحضرني الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا عاد الى المسجد يكون عوده ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء به زمه على العود عن اعادة النية وأما اذا خرج لما لا يقطع المتتابع فانه لا يحتاج لعزم على العود ولا استئناف نية اذا عاد (قوله مما يأتي) أي في الفصل الذي بعده وهذا القسم يغتفر فيه ما لا يغتفر في الذي قبله (قوله بالاول) أي المسجد الحرام

وبالثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه (ويحرم) الاعتكاف على الزوجة والفقن (بغير إذن الزوج والسيد) نعم ان لم تفت به منفعة كان حضرا المسجد باذنهما فنوبه حل

* (فصل) فيما يطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(ويطيل الاعتكاف) بوجوب جنابة يفطر به الصائم فيبطل (بالجماع) من واضح عمداء العلم والاختيار (و) (بالمباشرة بشهوة ان أنزل) وبلاستئذان كما مر مبسوطا في الصوم وان فعل ذلك خارج المسجد لمنافاته ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد

(قول الشارح في المسجد) كذلك التحفة والنهاية وغيره ما قال في الايعاب فان نزع وخرج فوراً من غير ممكن احتمال الحل لعدم اللبس والمنع لانتهاك حرمة المسجد قال الزركشي والذي يتجه هو الثاني ثم رأيتهم صرحوا بأن غير المعتكف ممنوع حتى من المباشرة في المسجد وظاهر حرمة الجماع المذكور فيه بالاولى وان لم يكن فيه لبس والافوار صرح بذلك الخ اه اصل

يعنى أنه المعتكف والافقدين في الحاشية أقوالا غيره وفي حواشي المنهج للشوبرى قال الزركشي في أحكام المساجد يتحصل في المراد بالمسجد الحرام سبعة أقوال الاول أنه المكان الذي يحرم على الخشب الإقامة فيه الثاني أنه مكة الثالث أنه الحرم كله الرابع أنه الكعبة الخامسة أنه الكعبة وما في الحرم من البيت السادس أنه الكعبة والمسجد حولها السابع أنه جميع الحرم وعرفة اه وكان الفرق بين الاول والسادس أنه لو وقف مسجد غير المسجد الحرام في داخل الحرم يدخل على الاول دون السادس (قوله وبالثاني الخ) أى وهو مسجد المدينة قال سمى هل محل نعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال لله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما اذا أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين صدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه اه (قوله ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم) وهو مائة ذراع طولا ومثله عرضا وحدثه من جهة المشرق في القبلة الحجر النبوية ومن جهة المغرب في القبلة الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب من الاجار التي عند ميران الشمس في ضمن المسجد والبقية زيادات زيدت بعده صلى الله عليه وسلم وأقول من زاد فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وزادته من جهة القبلة الرواق المتوسط بين الروضة وبين المحراب العثماني ومن جهة المغرب اسطوانتان فاسابعة من المنبر هي الحد في زمنه ثم زاد فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه وزادته من جهة القبلة سائر ما هو موجود اليوم بعد زيادة عمر وهو الرواق المتصل بمسجد القبلي ومن جهة المغرب قدراً اسطوانة قال ثمانية من المنبر هي الحد في زمنه ولم يزد كعمر رضى الله عنه ما في باقي الجهات شيئا ثم الوليد الاموي وزادته في المغرب سائر ما هو موجود اليوم وهو اسطوانتان بعد زيادة عثمان رضى الله عنه ومن المشرق سائر ما هو موجود اليوم وكذلك الشام الائمة ذراعاً زادها المهدي العباسي ولم يزد أحد في المسجد النبوي بعده شيئا على الرابع (قوله دون ما زيد فيه) هذا عقده متأخراً عن ثمانية اللنوى وقيل نعم سائر ما زيد فيه ونقل عن جمهور العلماء وقيل نعم سائر المدينة وبه قال الغزالي في الاحياء وصرح به بعض المالكية (قوله ويحرم الاعتكاف الخ) ومع الحرمة يصح كافي التحفة وغيره وكذلك من اعتكف فيما وقف على غيره والله أعلم

* (فصل) فيما يطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(قوله من واضح) خرج به المشكل فلا يضر وطؤه واماؤه بأحد فرجه لا احتمال زيادته (قوله ان أنزل) أما اذا لم ينزل بها فلا يطل كما سبق في الصوم ولا يطل بالنسبة لما مضى من الاعتكاف الا ان كان متتابعاً كما تقدم وفي الايعاب ما ذكر في التتابع انما هو من حيث وجوب الاعادة لا الثواب ويفرق بينه وبين ما مر في الصوم والصلاة والوضوء من أنه لا يناب على المأني الا ان أبطله بعد زبأن ذلك خصله واحدة اذا بطل بعضه بطل كله

(و) يبطل (بالجنون والانعفاء)

ان طرأ بسبب تعذبه لانهما
حيث ذكر كالمسكر أما اذا
لم يطرأ بسبب تعذبه به فلا
يقطعانه ان لم يخرج من المسجد
أو خرج ولم يمكن حفظه فيه
أو أمكن لكن بعشقة بخلاف
ماذا أخرج من المسجد وقد أمكن
حفظه فيه بلا مشقة على ما اقتضاه
كلام الروضة وغيرها اذا عذر في
اخراجيه (و) يبطل بالحض
والاحتلام وضوءه من (الجنابة)
التي لا تبطل الصوم كإنزال بلا
مباشرة وجماع ناس أو جاهل
أو مكروه ان لم يغتسل فور الوجوب
المبادرة بالغسل رعاية للتتابع وله
الغسل في المسجد ان لم يمكث
فيه والخروج له وان أمكنه في
المسجد لانه أصول لمروأته ولحرمة
المسجد واذا عاد له جدد النية
ان كان اعتكافه غير متتابع
والافلا (والردة والسكر) المحرم
وان لم يخرج المتصفا بأحدهما
من المسجد لعدم أهليته للعبادة
(واذا نذر اعتكاف مدة معينة
لزمه) اعتكاف تلك المدة مع
تتابعها فلا يجوز تقديعه عليها
ولا تأخيرها عنها وانما يلزم التتابع
ان تلفظ بالتزامه سواء كانت المدة
معينة أم غير معينة بخلاف ما اذا
نواه فانه لا يلزمه على المعتمد
(ويقطع التتابع السكر والكفر
ونعمد الجماع) وغيرها مما مر آنفا
بتفصيله

ولا كذلك الاعتكاف ثم قال ويأتي ذلك في كل ما يبطل الاعتكاف ويبطل ثواب
الاعتكاف بغيبة أو شتم أو أكل حرام كما نقلناه في التحفة والنهاية عن الأنوار وأقرناه
(قوله ان طرأ) أي الجنون والانعفاء فيبطل اعتكافه في حال طرأهما مع ما مضى ان كان
متتابعاً وظاهر إطلاقه البطالان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الاصل ووقع
في التحفة أنه قال أخذ ابن الرفعة والاذري من التعليل بأنه لو طرأ نحو الجنون
بسببه انقطع باخراجه مطلقاً اهـ فقوله باخراجه ليس بقيد كما أوضحته في الاصل (قوله)
على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) هذه صيغة تبر من الشارح ولذلك قال في شرح الارشاد
لكن مقتضى كلام الجمهور وصرح الجمهور أنه لا فرق وذكرة في الایعاب بأبسط مما في
شرح الارشاد واستدركه شيخ الاسلام في الاسنى وأما الجمال الرملى فالوجود فيما وقعت
عليه من كتبه موافقة الروضة وجمع في التحفة بين كلامي الروضة والجمهور بأن محل ما في
الجمهور حيث جازت أقامته في المسجد والا كان اخراجه لاجل ذلك كإخراج المكروه
يحق وعلى هذا يحمل مقتضى كلام الروضة وأصلها انه يضر اخراجه اذا شق حفظه في
المسجد أي بأن حرم ابقاؤه فيه اهـ (قوله أو جاهل) معذور بجهله (قوله فوراً) قال في
الایعاب هذا ان أمكنه الخروج له فان تعذر عليه تيم ولا يبطل اعتكافه كما قاله الرويانى
(قوله ان لم يمكث فيه) كأن كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والاوجب الخروج وفي
التحفة ونحوها والنهاية عن الاذري وكذا لو كان مستحجراً لحرمة ازالة النجاسة في المسجد
وان لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسله ضرر للمسجد أو للمصلين (قوله المحرم)
أي المتعذبه قال في النهاية أما غير المتعذبه فيشبهه كما قال الاذري انه كالمفمى عليه اهـ
أي فلا يبطل الاعتكاف به وبحسب زمنه من الاعتكاف (قوله معينة) كشهري رجب
مثلاً وغير معينة كثلثة على أن اعتكاف شهر امثلاً ولو التزم بالنذر التفريق أجزاء التتابع
قال في الامداد وقد يجب التفريق تبعاً كأن نذر صوم أيام متفرقة ونذر مع ذلك اعتكافها
فيلزمه تفريقه تبعاً للصوم ولو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته بل يلزمه الدخول قبل الفجر
بحيث يقارن لبشه أو قبل الفجر ويخرج منه عقب الغروب قال في التحفة فلو دخل الظهر
ومكث الى الظهر ولم يخرج ليلاً لم يجزه واعتقد الخطيب والجمال الرملى الاجزاء وأورد شيخ
الاسلام كلا الرأيين ولم يصرح باعتماد ولو نذر اعتكاف يوم أو ليله من الزوال امتنع عليه
الخروج ليلاً ونذر يوماً فاعتكف ليله أو عكسه فان عجز زمنه وفاته كفى ان كان ما أتى به
قدره أو أزيد والافلا ولو عين مدة كهذا الاسبوع أو هذه السنة وتعرض للتتابع فيها
لقطافاته لزمه التتابع في القضاء وان لم يمهترض للتتابع لفظاً لم يلزمه في القضاء ولو نذر
اعتكاف شهر دخلت الليالي مع الايام أو ثلاثين يوماً مثلاً لم تدخل الليالي على الاصح (قوله)
مما مر آنفاً) هو الجماع ههنا مع العلم والاختيار والمباشرة شهوة ان أنزل والاستمنا
والجنون والانعفاء ان تعذبه بهما ونحو الجنابة التي لا تبطل الصوم ان لم يبادر بالغسل مع

(و) يبطله) أيضا (تعهد الخروج من المسجد لما ليس ضروريا ولا ما هو ملحق بالضروري و(لا) يؤثر الخروج (لقضاء الحاجة) اذ لا بد منه وان كثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يكلف فيه كالاكل الصبر الى حد الضرورة ولا غير داره كسقاية المسجد ان لم تلق به وله الوضوء الواجب خارج المسجد بغير الاستنجاء (و) لا لاجل الاكل) وان أمكن في المسجد فقد يستحي منه ويشق عليه بخلاف الشرب واذا خرج لداره لقضاء الحاجة أو الاكل فان تفاحش بعدها عن المسجد عرفا وفي طريقه مكان أقرب منه لا تقى به وان كان لصديقه أو كان له داران لم يتفاحش بعدهما وأحدهما أقرب تعين الأقرب في الصورتين والا انقطع تنابعه ولا يضر وقوفه لشغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت ما لم يعدل عن طريقه أو يتباطأ في مشيه أو يجامع وان كان سائرا ولا يبطل تنابعه أيضا (ولا الشرب) والوضوء الواجب (ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر احضاره ولو من بيته (ولا للمريض ان شق لبنته فيه) لاحتياجه الى نحو فراس وتردد طيب (أو خشى تلويثه) بنجث أو مستقذرا فخرج منه بخلاف نحو المحي الخليفة والصداع

تمكنه منه (قوله الخروج) ولو بما اعتمد عليه فقط من البدن كالأرجلين من القائم والمجيزة من القاعد والجانب من المضطجع فان أخرج إحدى رجليه واعتد عليه مال الشارح تبع الشيخ الاسلام الى انقطاع الاعتكاف به والذي يجهته الخطيب الشربيني والجمال الرملي هو عدم الضرر قال في النهاية ويؤيده ما أفتى به الوالد فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل إحدى رجليه واعتد عليه ما من أنه لا يحنث فعملنا بالاصل فيما (قوله ان لم تلق به) قال في التحفة أخذ منه أن من لا يستحي من السقاية يكافها اه زاد في النهاية ما اذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها الأهل ذلك المكان كما يحنثه بعض المتأخرين اه زاد في الايعاب أنه داخل في الاولى لانه لا يحنث في هذه الصورة (قوله بغير الاستنجاء) ولا يجوز الخروج له قصد الا ان تعذر في المسجد وقيد في الايعاب الوضوء بكونه واجبا وقال في النهاية واجبا كان الوضوء أو مندوبا (قوله فقد يستحي منه) أخذ منه أن المهجور الذي يندو طارقه يأكل فيه (قوله بخلاف الشرب) ان وجد الماء في المسجد أو من يأتيه به اليه والاجاز الخروج له كما سبأ في كلامه قريبا (قوله تفاحش) ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت في المندور في التردد (قوله في الصورتين) هما ما اذا وجد أقرب من داره لا ثقابه عند تفاحش بعد داره وما اذا كان له داران احدهما أقرب من الاخرى وان لم يتفاحش بعدها نعم لو لم يجدها أو وجد غيرا لثق به لم يضر فحش البعد (قوله المعتدلة) كذلك الامداد وغير في التحفة بأقل مجزئ منها وأطلق شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملي أن له صلاة الجنائز قال في التحفة وغيرهما أما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض قال وهل له تكرير هذه كالعبادة على موق أو مرضى مرتبهم في طريقه بالشراطين المذكورين ثم قال الذي ينجم أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لاضمه الى غيره المقضى اطول الزمن الخ وقال القليوبي في حواشي المحلى الذي مال اليه شيخنا انه يعتبر مجموع الصلوات على الجنائز أو العبادات نظرا لما مر عنه من اعتبار العرف اه (قوله ما لم يعدل الخ) فان عدل ضر وان قصر الزمن تحفة بأن كان المريض والقادم فيها أي في طريقه نهاية وفي حواشي المحلى للقليوبي قال بعضهم بأن يدخل منعطفًا غير نافذ لا احتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضر اه وأقره كما ترى فخره (قوله أو يتباطأ في مشيه) رأيت في المجموع للنووي قال المتولي ويكره له أن يقتصر عن عادة مشيه لانه لا مشقة في تسكيفه المشى على العادة فلو خرج في التأتى عن عادته من غير عذر بطل اعتكافه على الصحيح ذكره المتولي والرويانى في البحرا ومن المجموع نقلت قال في الايعاب وما ذكره من البطلان قد بنا في ما قبله من الكراهة الا أن يحمل الاول على تات يسير والثاني على تأن كثير بحيث يخرج به عن عادته بكل وجه اه وهو حسن ظاهر في الصورتين السابقتين قبل الثلاث الاخيرة (قوله ان شق لبنته) ومثله خوف حريق

(ومثله) في ذلك (الجنون والاعغاء) اذا حصل أحدهما للمعتكف (ولا) يضر (ان) دام في المسجد أو خرج وقد أكره بغير حق على الخروج أو خرج خوفاً من ظالم أو غريم وهو معسر ولا يئنه له أو من نحو سبع أو حريق أعذره كأن جعل بغير أذنه بخلاف ما لو أخرج مكرهاً بحق كزوجة وقت يعتكفان بلا إذن ولكن أخرجه ظالم لا إذا حق مطلبه أو خرج خوف غريم له وهو غني مما طل أو معسر وله يئنه فينقطع تناوبه بذلك لتقصيره (ولا يقطع الحيز ان لم تسعه مدة الطهر) بأن طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينقل عن الحيز غالباً بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً وفيه نظر رددته في شرح الارشاد ولا يقطعه أيضاً خروج مؤذن راتب

(قوله قال في الايعاب) نص عبارته تمثيله قال جمع متأخرون وهم ومن غلة استشكله الاسنوي بأن الثلاثة والعشرين الخ ثم قال ومثله الرواية في شهر وهو واضح اه قال في الايعاب ويؤيده جزم ابن الرفعة بما في البحر لكن قال بعض المتأخرين ان فيه تساهلاً فانه غير متعين والتحقيق ان يقال خمسة وعشرون فأكثر والحاصل الخ ما هنا أصل

وسارق فان زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قال في النهاية واعله فيمن لم يجب له مسجد اقرباً يأمن فيه من ذلك اه وظاهر أن محل في غير المساجد التي تتعين بالتعين أتماهي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه وهو ظاهر وان لم أقف على من نبه عليه (قوله ان دام) أي لا يضر في قطع التتابع به وأما حسب بانه عن الاعتكاف فلا يحسب زمن الجنون بخلاف زمن الاعغاء فانه يحسب من المدة وأما ان أخرج لعدم امكان حفظه فيه فلا ينقطع بذلك التتابع فينبى بعد زوال مانعه ولكن لا يحسب من الاعتكاف لان زمن الجنون ولا الاعغاء وتقدم الكلام والخلاف في الجنون فراجع (قوله بغير اذنه) زاد في الامداد والنهاية وان أمكنه التخص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك واعله أقرب (قوله وله يئنه) أي يقبلها الحاكم قبل حبسه والاف هو عذر (قوله وفيه نظر رددته في شرح الارشاد) وجه النظر أن الثلاث والعشرين تخيلوه عنه غالباً اذ هي غالب الطهر ووجه الرد أن المراد بالغالب هنا هو أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في الحيض ووجهه في الامداد بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد ينخرم ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها ايقاعه في زمن طهرها وان وسعه ولا نظير للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هنا في الاعذار بما يقتضي أن مجرد امكان طروق الحيض عذر في عدم الانقطاع بطروقه اه كلام الامداد وجميعه في نهاية الجمال الرمي وذكره في فتح الجواد مختصراً وأحال فيه بالجواب على الامداد وأنت خير بأن هذا الذي أجاب به لا يناسب تعبيرهم حتى في هذا الشرح بقولهم بحيث لا ينقل عن الحيض غالباً فان كان مرادهم ما ذكرناه كان عليهم أن يعبروا به ولا يعبروا بما تناقضه فان من تحيض أكثر الحيض في غاية الندور ومن غلة قال أبو حنيفة أكثر الحيض عشرة أيام وقد أقر الشارح الاسنوي على مقتضى النظر الذي ذكره في التحفة والايهاب قال في الايعاب والحاصل أن المدة ثلاثة أقسام خمسة عشر أقل تحلويين والعشرون فأكثر لا تحلوا غالباً وما بينهما ما يحلوا غالباً فالاولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى الخ ويمكن أن يحتمل كلام المجموع على من عاذتها في الحيض أكثره وكلام الآخرين على من كان حيضها الغالب وبه يجمع بين الكلامين الكنى لم أقف على من حام حوله ألا ترى أنهم ردوا المستحاضة الى العادة حيث لا تعتبر ولا حظوا امكان انحرافها فكذا ذلك يكون في مسائلنا (قوله راتب) في الايعاب بأن رتب له قبل الاعتكاف ولو بعد النذر فيما يظهر ثم قال بخلاف ما لورث بعد الاعتكاف لانه لم ذمته وهو على ذلك التعلق فامتنع عليه الخروج لذلك ثم قال وقد ثبت لذلك المسجد كما في المجموع عن الامام ثم قال بخلاف ما اذا خرج غير الراتب

للأذان أو الراتب لغير الأذان أو له ~~المنارة~~ ليست للمسجد وان قربت أو للمسجد
 لكنها بعيدة عنه وعن رحبته الخ وفي النسخة بعيدة عنه بحيث لا تنسب اليه عرفا فيما يظهر
 ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجاره أربعون دارا من كل
 جانب وبعضهم ضبطه بما جاور حريم المسجد الخ وكذلك النهاية وتقل في الأياعاب عن
 الزركشي ينبغي ضبطه أي البعد بأن تكون خارجة من جوار المسجد وهو ما يسمع منه
 التمداد كما ورد في الحديث قال ويبحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل
 الشعار بالأذان يظهر السطح لعدم الحاجة اليه وانما يتجه إذا سمع وهو بالسطح من
 يسمعون وهو بالمنارة والا فالخروج اليها عذرا الخ (قوله منارة المسجد) المراد من اضافتها
 اليه اختصاصها به وان لم تبين له كأن قرب مسجد وبقيت منارته فجاء مسجد قريب منها
 واعتد بالأذان عليها اه امداد ونهاية (قوله المنفصلة عنه) خرج بذلك المتصلة به
 بأن كان بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولو غير الأذان وان خرجت عن سمت
 بناء المسجد وكان المعتكف في هواء الشارع (قوله بغير اقراره) لان ثبت باقراره فيسقط
 به التابع لاختياره الخروج وقال في الأياعاب وغير الأقرار بثبوتها وبينه أو القضاء بعلم
 القاضي ان جوازها (قوله ليست) أي العدة بسببها أي المعتكفة أما إذا كانت بسببها
~~أن طلقت نفسها بتقويض ذلك اليها أو علق الطلاق بمشيئتها فاشتمت فانه يشترط~~
 لاختيارها الخروج وفي الامداد والنهاية ان أذن لها في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها
 فيها ومات قبل انقضائها فيقطع التابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها
 فزوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير
 اذنه ثم طلقها وأذن لها في اتمام اعمته ~~فهي ما في قطع التابع بخروجها اه~~ (قوله
 تعين عليه تحملها أو أدائها) في الأياعاب ولم يمكنه أدائها في المسجد ويلزمه رعاية
 أقرب الطرق من المسجد الى محل الاداء على الوجه فلو عدل الى الأبعد لغير غرض
 كسهولة انقطاع تابعه الخ ثم قال لو أجبره الحاكم على الخروج لم يؤثر قال وانما لم يجب
 الا شهادته على شهادته اذ لم يمكن الاداء في المسجد جمع بين الحقيقتين لان ذلك قد يشق اذ
 لا يتيسر كل وقت من يشهد على الشهادة وأيضا فهذا ليس من أعذار الشهادة (تتمه) اذا
 شرط ناذرا لا اعتكاف متبعا لخروج منه لعارض مباح مقصود لا بنا في الاعتكاف
 صح الشرط ثم ان عين شيئا لم يتجاوزه والاجازة الخروج لكل غرض ولو دينيا مباحا كقاء
 أمير لا نحو نزهة أما اذا شرط الخروج لمحرر أو لمنافى الاعتكاف بجماع فيبطل الا اذا
 كان المنافى لا يقطع التابع كبيض لا تخلو المدة عنه غالباً صح شرط الخروج له أما اذا
 شرط الخروج لعارض كان قال الآن يدولي فهو باطل ويبطل نذره أيضا ولو نذر نحو
 صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقر بجواز خلاف فهو الوقف فلا يجوز فيه
 شرط احتياج منه لا الخ ثم الزمن المصروف لذلك العارض لا يجب تداركه ان عين المدة

الى منارة المسجد المنفصلة عنه لكنها
 قريبة منه للأذان لاقصصعودها
 للأذان وأنت الناس صوته ولا
 الخروج لان يقام عليه حدثت
 بغير اقراره ولا لاجل عدة ليست
 بسببها ولا لاجل أداء شهادة تعين
 عليه تحملها وأدائها لا عذر
 في جميع ذلك بخلاف أضداده

(قوله عذرا الخ) لان فيه حاجة
 وهو بلاغ صوته من ألفوه اه
 كلام شارح العباب وأقرا في
 الامداد والنهاية ما يجتبه الأذرى
 قالا وكل منارة محل عال بقرب
 المسجد اعتد بالأذان له عليه
 وكذا ان لم يكن طالبا لكن توقف
 الاعلام عليه لتكون المسجد في
 منعطف من الاصل (قوله عن
 سمت بناء المسجد) في الاصل كما
 رجحه الشيخان وتربيه اذهى
 حينئذ في حكم المسجد كمنارة
 مبنية فيه الى الشارع فيصح
 الاعتكاف فيها وان كان المعتكف
 في هواء الشارع وأخذ الزركشي
 من هذا أنه لو أخذ للمسجد جناح
 الى شارع فاعتكف فيه صح لانه
 تابع له اه منه بتصرف

كهذا الشهر وان لم يعينها كشهريه مطلق وجب نداد كذا لتقيم المدة والله أعلم

* (كتاب الحج) *

* (كتاب الحج) *

(قوله القصد) قاله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم وزاد القليوبي ثانيا وهو الزيادة (قوله للافعال الاتية) فخرج للعمرة فالافعال الاتية فيه تخالف الاتية في العمرة فلا اتحاد وقال ابن الرفعة انه نفس الافعال واستدل له بحديث الحج عرفه ويؤيده قولهم أركان الحج ستة (قوله الزيادة) وقيل القصد الى مكان عامر (قوله الاسلام فقط) وزيد الوقت ورد بانه اذا نوى الحج في غير وقته ينعقد عمرة فالاحرام الذي الكلام فيه صحيح وأجيب بأن احرام العاكف على للرعى غير منعقد لا عمرة ولا حجا وكون المرد صحة الاحرام فيه نظر نهت عليه في الاصل فيحتاج الى عد الوقت في سائر الاقسام وقد رأيت في خلاصة المختصر ونفاة المعتصر للفرغ الى شرط صحته اثنان الوقت والاسلام الخ وزيد العلم بالكيفية ورده في التحفة بأنه لو حصل أى العلم بالكيفية بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفى فليس شرطا لان عقد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لان عقاده تصوره بوجهه اهـ ويثبت في الاصل ما في هذا الرد على ان فيما رده في التحفة التزام شرط وهو تصوره بوجه وكذلك الاعمال حال فعلها ولذلك قال ابن الجلال في شرح الايضاح بشرط تصورها الاعمال حال الفعل من حيث ذاتها وكونها من المناسك ولو بوجه الخ وقال سم في شرحه على مختصر أبي شجاع ويجاب أى عن رد التحفة المذكور بأنه انما يرد لو كان المراد شروط الاحرام بالحج وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد الاعمال من شروط الاحرام وشروط الاعمال ولا خفاء في توقف صحة الاعمال على معرفتها فهي شرط في صحتها ولا ينافيها امكان معرفتها بعد الاحرام لان المقصود ان لا تقع الابعاد معرفتها حتى لو وقعت قبله لم يعتد بها وان صادفت شروطها على أن ظاهر قول الايضاح في باب آداب السفر يجب اذا اراد الحج أن يتعلم كيفية وهذا فرض عين اذا تصح العبادة الايمن يعرفها الشتراط معرفة الاعمال قبل الاحرام لانه أوجب معرفة الكيفية قبل الاحرام وعلمه بتوقف صحة العبادة عليها اهـ وهو واضح جدا وزيد غير ذلك كالتيسر ورد بانه ياركن لا شرط وقد ظهر للتعقيب جواب عن اقتصارهم في الصحة المطلقة على الاسلام فقط بأن مرادهم الشرط من حيث الفاعل وعبارة الايضاح للتووى الناس أربعة أقسام قسم يصح له الحج ثم قال فأما للقسم الاول وهو الصحة المطلقة وشرطها الاسلام فقط الخ فسيما في كلامه يفيد كما ترى أن ذلك من حيث الفاعل وحينئذ فلا يرد عليه الوقت وتصورها الاحرام أو الاعمال بوجه لانهم ليسوا من حيث الفاعل نعم هناك شرط من حيث الفاعل لم يتعرضوا لذكره وهو الخلو عن الانغماء فقد صرحوا بأن المغنى عليه لا يحرم عنه غيره وظاهره أنه لا يصح احرامه بنفسه أيضا ثم ذكر الشارح أوائل الحج من التحفة بأنه قد يولى عليه اذا أيسر من افاقه وحينئذ فيزاد في هذا الشرط قيد فيقال الخلو عن انغماء غير مضمون من زواله (قوله احرام الولى) أى لعدم

هو لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للافعال الاتية (والعمرة) وهي لغة الزيارة وشرعا قصد الكعبة للافعال الاتية (هما فرضان) أما الحج فبالاجماع وأما العمرة فلما صح عن عائشة قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وخبره مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو واجبة هي قال لا ضعيف اتفاقا ثم ما مراتب خمس صحة مطابقة وشرطها الاسلام فقط فيصح احرام الولى أو ما ذونه عن الجنون

(قوله نهت عليه الخ) قال في الاصل وفي حاشية الايضاح للشارح يرد أى ذكر الوقت أن الباطل خصوص الحج لان عقاده عمرة لا الاحرام الذي الكلام فيه الخ قال العلامة المحشى قوله لا الاحرام الخ يخالف لظاهر كلامهم في التحفة والنهاية والمغنى عند قول المنهاج وشرط صحته مانعه أى ما ذكر من الحج والعمرة اهـ فهذا ونحوه يفيد أن كلامهم في نفس الحج لا في صحة الاحرام فقط اهـ

اشتراط التمييز في هذه المرتبة والمراد بالولي والى المال من أب فخذ فوصى من تأخره ووته منهما
 فخا كم وأوقبه ولولم يحج أصلاً وكان محرماً وان غاب المولى عليه عن موضع الاحرام فينبو
 جعله محرماً والاحرام عنه وحيث صار محرماً وجب على وليه احضاره سائر المواقف
 الواجبة ونذب في المندوبة وأن يفعل عنه ما لا يمكن منه كالرحى بعد درميه عن نفسه ان لم
 يقدر لو جعل الحصة في يده أن يرميها فان قدر فعله لكان لا يضعها الولي في يده الا بعد رميه
 عن نفسه ويصلي عنه سق الطواف والاحرام ويشترط في الطواف طهرهما وسترهما
 العودة فيوضه الولي وينوي عنه ويجعل يساره للكعبة وظاهر أن الولي انما يفعل به بعد
 فعله عن نفسه وان طاف أو سعى غير المميز راكبا اشترط كون الولي قائداً وسائقاً في جميع
 الطواف والسعي وينتعه الولي من مخطورات الاحرام فان فعل شيئاً منها فان كان غير مميز
 فلا فدية على أحد وان كان صديداً وحلقاً أو قلماً وان كان مميزاً فكالبالغ فان كان اتلفاً
 لزمت الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وان كان ترفها كاللبس والطيب اشترط للزوم
 للفدية العلم والاختيار ومتى وجبت الفدية فهي في مال الولي وكذا سائر ما زاد في نفقته
 بسبب السفر وحيث وجبت على الولي فهي كالواجبة بفعله فان اقتضت صوماً أو غيره
 وفعله أجراً فان عزم الولي أن يحرم عنه فجاوز الميقات ثم احرم به فوجبهان في وجوب
 الفدية على الولي أو لا فدية بل لا ترجيح في الخادم والجواهر والعباب والمجموع وغير ذلك
 واعتمد الشارح والجالال الرمي وجوبه على الولي وقد ذكرت في الاصل ما يؤيد عدم
 الوجوب وانه مذهب غير الشافعية وأنه يجوز تقليده وفيه سعة (قوله لا يميز) فائدة ذلك
 فيه وفي المميز حصول الثواب له اذ يكتب له ثواب ما عمله من الطاعات وكذا ما عمله له وليه
 ويناب الولي أيضاً على ذلك ولا تنكتب على غير المكلف معصية (قوله مع التمييز) أي وغير
 ذلك مما سبق في العصة المطلقة (قوله واذن الولي) ويجوز للولي أن يحرم عنه أيضاً هنا
 كالأول (قوله وشرطه الاسلام والتكليف) أي فيصح نذره من الرقيق ويقع عن نذره
 (قوله وشرطه التكليف والحرية) لم يذكر هنا الاسلام لوضوح أنه لا بد منه والعلم
 باشتراطه مما سبق (قوله على كافر) أي ولا يجهان منه بل لو ارتد في أثناء نسكه بطل ولم يجب
 عليه المضي في باطله وبهذا فارق باطله فاسده بالجماع (قوله لتعذر وقوعه له) أي لكونه
 عبادة بدنية بخلاف الزكاة اللازمة له فتمضي من ماله (قوله كافية فيهما) هنا كلام بينته
 في الاصل وحاصله أن استطاعة الحج في وقته تكفي عن العمرة مطلقاً لانه متمكن من
 القران والقارن لا يزيد على مفرد الحج في الاعمال والدم ان يحجز عنه عدل الى الصوم فان
 فرض يحجز عنه بقي فذمته الى القدرة فلا يؤثر ذلك في صحة قرانه وأما استطاعة العمرة
 وحدها فقد لا تكفي للحج (قوله حتى السفارة) هي طعام ينضج هذه المسافروا أكثر ما يحمل
 في جلد من تدبر فنقل اسم الطعام الى الجلد وسمي به للجلد المذكوور ومعاليق تنضم
 وتنفرج فلا تنفرج سميت سفرة لانها اذا حلت معايقها انفرجت فأسفرت عما فيها وسمي

والصبي الذي لا يميز وجهه مباشرة
 وشرطه الاسلام مع التمييز واذن
 الولي فلا تصح مباشرة غير مميز ولا
 يميز يأذنه له وليه ووقوع عن حجة
 النذر وشرطه الاسلام والتكليف
 ووقوع عن حجة الاسلام وعمرته
 وشرطه التكليف والحرية فيحجز
 حج الحز المكلف الفقير واعتماده
 عن فرض الاسلام والمرتبة
 الخامسة رجوبهما (وشرط
 وجوبهما الاسلام) فلا يجبان
 على كافر أصلي في الدنيا ويجبان
 على مرتد وان استطاع في حال
 رده ثم أعسر بعد اسلامه لكن
 لو مات مرتداً لم يحج عنه لتعذر
 وقوعه (والحرية والتكليف)
 فلا يجبان على رقيق وصبي
 ومجنون لانهما (والاستطاعة)
 لقوله تعالى من استطاع اليه
 سبيلاً والعمرة كالحج والاستطاعة
 الواحدة كافية فيهما (ولهما شروط
 الاول وجود الزاد وأوعيته)
 حتى السفارة (ومؤنة ذهابه وإيابه)
 اللاتقة به من نحوه لبس ومطعم
 وغيرهما مما يأتي (الثاني وجود
 راحله) فاضله عن جميع ما مر
 وما يأتي ذهاباً وإياباً

وان لم يكن له بوطنه أهل ولا عشيرة

(من ينسب وبين مكة مرحلتان) والاصل فيها في النفقة أنه صلي الله عليه وسلم فسريه ما السيل في الآية والمراد به ما هنا كل دابة اعتيد ركوبها في مثل تلك المسافة ولو نحو بغل وجارو يوجدانها القدرة على تحملها ببيع أو اجارة بمن المثل أو بأجرته لا بأزيد وان قلت الزيادة أو ركوب موقوف عليه أو على الحمل الى مكة أو موصى بمنفعته الى ذلك والاوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم والشرط اما وجود راحلة فقط وهو في حق من ذكر بعد محله أو ضعف كما يأتي (أو) وجود (شق محمل) وهو (من لا يقدر على الراحلة) بأن يلحقه بها مشقة شديدة اذا استطاع معها وضابطها أن يخشى منها مبيع تيمم فان لحقته بالمحمل وهو شيء من خشب أو نحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اشترط فيه قدرته على السكينة وهي المسمى الآن بالحجارة فان عجز فحقة فان عجز فسرير يحمله رجال وان بعد محله لان القرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضلة عما هو (وللمرأة) والخنثى وان لم يتضرر لان الحمل أسهل لها

السفر سفر الاسفار الرجل ينقصه عن البيوت والعمران (قوله وان لم يكن له الخ) أي لما في الغربة من الوحشة ومشقة فراق الوطن المألوف أما من لا وطن له وله بالجواز ما يغنيه لا تعتبر في حقه مؤنة الاياب قطعا لا ستواء سائر البلاد اليه (قوله أهل ولا عشيرة) المراد بالاهل من تلزمه مؤنتهم وبالعشيرة سائر الاقارب ولو كانوا من جهة الام وفي المعنى والنهاية نقلا عن الراقي ولم يتعترضوا للمعارف والاصدقاء ان يسر استبداءهم (قوله اعتيد ركوبها الخ) أي لامثاله وظاهره اشتراط كونها تليق به وعليه جرى في الايعاب وفتح الجواد واعتمده سم وعبد الرؤف في شرح المختصر وابن الجبال في شرح الايضاح وغيرهم وخالف في التحفة فقال وان لم يلق به ركوبه (قوله ويوجدانها) أي المراد بوجود الراحلة في قول المصنف وجود راحلة (قوله بمن المثل) أي ان أراد شراها أو بأجرته ان أراد الاستئجار (قوله الى ذلك) أي له أو الى الحمل الى مكة وخرج به الموصى به أو بمنفعته له فلا يلزمه القبول كما في حاشية الايضاح للشارح قال للمنة قال ويتردد النظر فيما لو أعطى من نحو زكاة والقياس أنه لا يلزمه القبول أيضا لانه لا يخلو عن منة اه لكن في التحفة ايصاله بمنفعته امدت يمكن فيها الحج أو على هذه الجهة اه وعبارة عبد الرؤف في شرح المختصر أو وصية له أو بجهة الحمل اتمت وفي شرح الايضاح للجبال الرملی وابن علان أو وصى له بمنفعته اه وظاهر هذا يخالف ما في الحاشية الا ان يقال في الجمع انه لا يلزمه القبول للمنة لكن اذا قبل لزمه النسك للملكة ذلك بقبوله لغيره (قوله من بيت المال) قال في التحفة لا من ماله كما لو وهبها لغيره للمنة اه (قوله كأهل وظائف الركب) عبارة حاشية الايضاح حيث جازله أي للامام ذلك كقضاة الركب وغيرهم (قوله فقط) أي من غير شق محمل أو كنيسة أو محفة (قوله أو ضعف) معطوف على قوله بعد محله فالذكر القوي القادر على المضي تشتط في حقه الراحلة ان كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر والا فلا تشتط بل يلزمه المشي والضعف يشترط في حقه الراحلة وان قرب (قوله شق محمل) في الايعاب بفتح الشين والمحمل قال في المغني بفتح ميمه الاولى وكسر الثانية بنحو النورى وقيل بعكسه اه أي الاول بارادة المحمل والثاني بارادة الالة (قوله مبيع تيمم) كذلك في شرح الارشاد له والجبال الرملی في النهاية وجرى في التحفة وحاشية الايضاح والجبال الرملی وابن علان في شرح الايضاح على أن المراد ما يخشى منه مبيع تيمم أو لا يخشى منه ذلك ولكنه لا يطاق الصبر عليه عادة (قوله في جانب البعير) أي بلا شيء يستتر الركب فيه والكنيسة هي المحمل الآن عليه أعوادا عليها ما يظل من الشمس من الكنس أي الستر ومنه قوله والجوارى الكنس أي المحجوبات والتحفة بالكسر هي المعروفة الآن بالخنثى وان (قوله فسرير يحمله رجال) استشكل السيد عمر البصري تصورا لمعسوب أو وصول الشخص الى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يحمله في محفة أو على سرير في غاية الندور اه وأقره ابن الجبال في شرح الايضاح (قوله وللمرأة) معطوف على قول الماتن

والشرط وجدان المحل في حق من ذكر (مع وجود شريك) عدل يلبس به بحالسته وليس به نحو جذام ولا برص فيما يظهر في الكل فان لم يجده فلا وجوب وان وجد مؤنة المحل بقماسه ولو سملت معادلته بنحو امتعة ولم يحس منها ضررا ولا مشقة لم يشترط وجود الشريك (ولا تشترط الراحلة لمن ينه وبينه مكة أقل من مرحلتين وهو قوى على المشي) بأن لم يلحقه به المشقة الاتية اذ ليس عليه في ذلك كثير ضرر بخلاف ما لضعف عن المشي بأن خشي منه مبيع تيم فانه لا بد له من المحل في حقه مطلقا وحيث لم يلزمه المشي فالركوب قبل الاحرام وبعده أفضل والافضل الركوب على القتب والرحل للاتباع (ويشترط كون ذلك كله) أي مامرا من نحو الراحلة والمؤنة (فاضلا عن دينة) ولو مؤجلا وان أمهل به الى اياه لان الحال على الفور والحج على التراخي والمؤجل يحل عليه فاذا صرف مامعه في الحج لم يجده ما يقضى به الدين (و) عن (مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته وقريبه ومملوكه المحتاج اليه والمراد المؤنة اللائقة بهم من نحو لباس ومطعم واهنة في آب وأجرة طبيب وغنى أدوية لحاجة قريبه ومملوكه اليها

لم لا يقدر أي ويشترط شق محمل للمرأة والخنثى وان لم يتضررا وهذا هو المعتمد وان وافق الشارح في مختصر الايضاح الاذرى في تقييده بمن لا يليق به الركوب بدونه أو يشق عليها ونقل شيخ الاسلام في الغرر والاسنى كلاما من المقالتين ولم يصرح بترجيح ~~لكنه~~ اقتصر في شرح البهجة الصغير وشرح المنهج على الاطلاق (قوله عدل) بأن لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديدا لعداوة له ولا به نحو برص وأن يوافق على الركوب بين المحلين اذ انزل قضاء الحاجة وبغلب على ظنه وقاؤه بذلك وفي الايعاب للشارح أن يكون عدلا ذا مروءة يلبس به بحالسته اذا كان الاخر كذلك اه ولم أر اذا كان الاخر كذلك في غير الايعاب (قوله لم يشترط وجود الشريك) قال الشيخ عبد الرؤف في شرح المختصر وقياس الشريك اشتراط اللباقة اه أي في الامتعة وفي حاشية الايضاح للشارح ومن يليق به الركوب بنحو هودج كعدة مربع يوضع بين الجواني لا يحتاج اشريك اه ونحوه عبد الرؤف (قوله أقل من مرحلتين) قال عبد الرؤف وان كانت الى عرفة مرحلتين قال في التحفة ومقتضاه أيضا لو قرب من عرفة وبعده عن مكة لم يعتبر وفي حاشية الايضاح فان أطاق المشي لزمه ولو امرأة كما عملها اطلاقهم وان نظره في الاذرى (قوله على المشي) خرج ما لو كان قويا على الزحف أو الحبو فلا يكلف وان كان بمكة أو عرفة (قوله مبيع تيم) أي أو يحصل به ضرر لا يحتمل عادة ككافي التحفة وغيرها وسبق نظيره (قوله من المحل في حقه) مراده من المحل هنا الراحلة ونحوها ولو عجز بها كان أوضح (قوله مطلقا) أي سواء أقرب من مكة أم بعد عنها (قوله فالركوب قبل الاحرام الخ) أي لو اجد المركوب أماما لم يجده وهو قادر على المشي من غير مشقة فيسن في حقه المشي حيث كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر نحو وجامن خلاف من أوجب له ان كان واجدا للزاد أو أمكه ثم خصه بإيجاز نفسه في الطريق أو كان يكسب كل يوم أو في بعض الايام كفايته لان احتياج للسؤال لكراهة الحج به والمرأة كالرجل في ندبه لها ولولائها من العصبية والوصى والحاكم منعها من ذلك عند مجرد التهمة في النافلة وعند قوتها في الفريضة (قوله على القتب والرحل) في شرح البخاري للكرمانى الرجل يفتح الرء وسكون المهمله أصغر من القتب وفي شرحه للقسطلاني الرجل كالسرج للفرس وفيه أيضا القتب بفتح المثناة الفوقية آخره وحده هو خشب الرجل وقيل القتب للجمل بمنزلة الاكاف للعمار اه وشراء المركوب أفضل من استجاره الا لعذر (قوله على التراخي) اعتمد في التحفة والمختصر أن الحكم كذلك وان تضيق عليه الحج (قوله وقريبه) أي أصوله وفروعه على التفصيل الذي ذكره في النفقات (قوله المحتاج اليه) أي المملوك نحو خادمة والمراد بالمؤنة أي الكفاية وهي أعم من النفقة وقوله اللائقة بهم أي وبه أيضا اذ نفسه من تلزمه مؤنتها (قوله واهنة في آب) أي بتزويجه أو تسريه (قوله لحاجة) أي احتياج كل من المملوك والقريب اليها أي الى أجرة الطبيب وغنى الادوية (قوله

ولحاجة غيرهما) أى غير المملوك والقريب والمراد غير من تلزمه نفقته ولو أجنب أو أهل
ذمة أو أمان ففى السير من المنهاج من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عار
واطعام جائع اذا لم يدفع بركة وبيت مال وفى التحفة يلحق بالطعام والكسوة مافى
معناهما كأجرة طبيب وخن أدوية الخ لكن لا يلزم ذلك الا على من وجبه زيادة على كفاية
سبته ولمونه كما فى الروضة (قوله ذهابا وايابا) أى واقامة معتادة بمكة أو غيرها (قوله
وانزع النفوس) أى انجذابها وميلها (قوله بين طلاقها الخ) هذا عند الشارح وعند
الجمال الرملى عليه ذلك فيما بينه وبين الله ديانة لا حكم فلا يجبره عليه الحاكم (قوله وخادم)
أى أو عن غنمها الذى يحصله ما به فالمكفية باسكان زوج والساكن فى مدرسة بحق
والموصى له بمنفعته مطلقا والموقوف عليه لا يترك لهم مسكن بخلاف الموصى له بمنفعته
مدة معلومة ومن اعتماد السكنى بأجرة الا ان قصد أنه لا يسكن فى غيره وان اشتراه بل فيما
اعتاده فيطوق بالاول حينئذ (قوله لم ابداهما) أى وان ألفهما (قوله بعض الدار)
فى حاشية الايضاح الزائد على حاجته ونحوه النهاية وغيرها (قوله فيما ذكر) أى فيجب
ابداهما بالاثني به حيث كان الزائد بقى بالنسبة الذى عليه وفى الذى للتمتع اضطراب بين
المتأخرين بينته فى الاصل مع ما يتعلق به فراجع منه (قوله بيع كتبه) فى حاشية
الايضاح التى لغير التفرج (قوله نسختان) سبق فى قسم الزكوات فى ذلك تفصيل يجرى
نظيره هنا فراجع (قوله وحاجته تندفع) فى الايعاب اذا لم يحجج الى تصحيح كل من الاخرى
(قوله سلاحه) أى وخيله سواء كان متطوعا أو مرتزقا ويجب بيع ضيعته التى
يستغلها او صرف مال تجارته فى الحج وان لم يكن له كسب قال سم وقياس ما أتى به شيخنا
الرملى أنه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين
وجوب الحج على من يسهه وظائف أمكنه التزول فيها بما يكفيه ليحج وان لم يكن له الاهى
ولو أمكنه الحج بموقوف على من يحج وجب حيث لا يلحقه مشقة فى تحصيله من نحو ناظر
الوقف ونقل سم عن فتاوى السبوطى أنه لا يلزمه التزول عن الوظائف للحج ~~ا~~كن فى
حاشية الحلبي على شرح النهج ما وافق ما نقل عن الرملى وفى التحفة من لاصبر له على ترك
الجماع لا يشترط قدرته على سرية أو زوجة يستعصمها فيستقر الحج فى ذمته قال ابن الجلال
فى شرح الايضاح ظاهره وان ظن لحوق ضرر يبيع التيم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار
عدلى رواية عارفين وهو غير واضح ومن ثمة استظهر فى المنخ فى هذه الحالة للوجوب اشتراط
قدرته على حملها يستعصمها وجرم به تليذه فى شرح المختصر ومال اليه مولانا السيد عمر
البصرى قال وعليه فيظهر ان مثل مبيع التيم حصول المشقة الظاهرة التى لا تخفى
فى العادة ثم بلغنى أن اشهاب سم صوب مافى الحاشية (قوله والمال) خرج به
الاختصاص فلا يشترط الامن عليه (قوله والبضع) أى الفرج (قوله وان قل) كذلك
بقية كتب الشارح وكتب شيخ الاسلام والخطيب الشيرينى والجمال الرملى لا الايعاب

ولحاجة غيرهما اذا تعين
الصرف اليه ويشترط الفضل
عن جميع ما يحتاجه الى ذلك
(ذهابا وايابا) الى وطنه وان لم
يكن له به أهل ولا عشيرة لما
فى الغربة من الوحشة ولتزع
النفوس الى الاوطان وعلى
القاضى منعه حتى يترك لمونه
نفقة الذهاب والاياب لكنه يحضره
فى الزوجة بين طلاقها وترك
نفقتها عند ثقة يصرفها عليها
(ومن مسكن وخادم يحتاج اليه)
أى الى خدمته لتحوزمانة
أو منصب تقديم حاجته الناجزة
نعم ان كانا نفيسين لا يلحقان به لز
ابداهما بالاثني ان وفى الزائد
عليه بمؤنة تسك ومثلها الثوب
النفيس ولو أمكن بيع بعض
الدار ولو غير نفيسة وفى غنم بمؤنة
النسك لزمه أيضا والامة النفيسة
للخدمة أو للتمتع كالعبد فيما ذكر
ولا يلزم العالم أو المتعلم بيع كتبه
لحاجته اليها الا ان كان له من كتاب
نسختان وحاجته تندفع باحداهما
فيلزمه بيع الاخرى ولا الجندى
بيع سلاحه ولا المحترف بيع آتله
(الثالث أمن الطريق) أمنا لا ثقا
بالسفر ولو ظنا على النفس
والبضع والمال وان قل فان خاف
على شئ منها لم يلزمه النسك
لتضرره

سواء كان الخوف عاما أم خاصا على المعتمد ولا أثر للخوف على مال خطيرا استعجبه للتجارة وكان يامن عليه لئلا يترك في بلدته ويشترط الامن
أيضا من الرصدى وهو من رقب الناس ١٨٢ ليأخذ منهم مالا فان وجد لم يجب النسك وان قل المال لم يكن المعطى له هو الامام

أونائبه (الرابع وجود الزاد والماء
في المواضع المعتاد حمله منها بمن
مثله وهو القدر اللائق به في ذلك
المكان والزمان) فان عدم ذلك
ولو في مرحلة اعتيد حمله نهايتين
عدم الوجوب والعبرة في ذلك
بعرف أهل كل ناحية لاختلافه
باختلاف النواحي (و) وجود
(عطف الدابة في كل مرحلة) لعظم
تحمل المؤنة في حمله بخلاف الماء
والزاد لكن بحث في المجموع
اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه
اليه سليم وغيره واعتمده السبكي
وغيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر
(على المرأة) ولو يجوز لا تشتهى
سواء المكينة وغيرها (الان)
وجدها ماهرة (خرج معها
زوج أو محرم) لها ينسب أو رضاء
أو مصاهرة لما صح من قوله صلى
الله عليه وسلم لا تسافر المرأة بريد
الأومعها زوجها أو ذو محرم ولا
يشترط عدلهم - مالان الوازع
الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي
ومثلها معبدها الثقة ان كانت
ثقة أيضا اذ لا يجوز لكل منها نظر
الاخر والخلوقة به الا حينئذ
ويكنى مراهق وأعمى له وجاهة
وفطنة بحيث تامن معه على نفسها
ويشترط فيمن يخرج معها
مصاحبة لها بحيث يمنع تطلع
أعين الفجرة اليها وان كان قد بعد عنها قليلا في بعض الاحيان والامر دال على لا بد أن يخرج معه من يامن
به على نفسه من قريب وشو

والمنع للشارح جفري فيهما على أن القليل الذي لا يزيد على قدر الخفارة لا أثر له (قوله على
المعتمد) أي بالنسبة للخاص أما العام فلا كلام فيه وهذا هو المعتمد في سائر كتبه وكذلك
الجمال الرملى واعتمد شيخ الاسلام والخطيب الشرييني في الخاص أنه لا يمنع الوجوب
فيقتضى من تركته كالزمن (قوله خطير) أي كسير ولا على مال غيره الا اذ لم يحمظه
والسفر به كودبعة (قوله أونائبه) وكذا الاجنبي كما في العباب وشرحه لكن في شرح
الارشاد له والمنع عدم الوجوب للمنة ونظر فيه في الاسنى واستظهره الاول الخطيب
الشرييني ومال اليه الجمال الرملى في النهاية وفي التحفة وكذا أجنبى على الاوجه حيث
لا يتصور لحوق مئة لاحد منهم في ذلك بوجه اه والحاصل ان المعتمد الوجوب كما صرح به
ابن زياد ونقله عن كثير من المتأخرين وأن المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه
(قوله بمن مثله) لا بأزيد وان قلت كما في التحفة وقال في المغنى والنهاية عن الدميري تغتفر
الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحج
(قوله اللائق به) وان غلت الاسعار ولا نظر لما مضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطراب
التي يقصد فيها القوت لسد الرمق (قوله بحث في المجموع) هو المعتمد والالم يجب الحج اليوم
على افاقي (قوله ولا يجب الحج) هو المعتمد ومقابلته أنه شرط للاستقرار لا للوجوب
وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ماتت فاته على الاول لا يلزم قضاؤه من تركها بخلافه على
الثاني (قوله ماهر) ومنه اشتراط الحمل مطلقا (قوله بريدا) هو نصف مرحلة وهو أربعة
فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل سبعة آلاف ذراع بذراع الادعى (قوله الوازع
الطبيعي) الوازع بالزاي المتجمة أي الكاف الطبيعي أقوى من الكاف الشرعي اذ كثير من
الناس لا يبالون بارتكاب ما كف الشارع عنه بخلاف ما كف السلطان عنه قال ابن الانبر
في النهاية في الحديث من يزع السلطان أكثر من يزع القرآن أي من يكف عن ارتكاب
العظام مخافة السلطان أكثر من يكف مخافة القرآن والله تعالى يقال وزعه يزعه وزعافه
وازع اذا كفه ومنعه الخ والمعنى هنا أن الزوج والمحرم مع فسقة هما يغاران على المرأة من
مواضع الريية ويكفان بطبعهما عن ذلك قال في التحفة وبه يعلم أن من علم منه أنه لا غيره له
كما هو شأن بعض من لا خلاف لهم لا يكتفي به (قوله ثقة) والممسوح مثله في ذلك والمراد
من كونها ثقتين العدد لا العفة عن الزنا فقط (قوله واعى له وجاهة) اعتمده في سائر
كتبه والجمال الرملى في النهاية وجرى شيخ الاسلام والخطيب الشرييني والجمال الرملى في
شرح الدبلية على أنه لا بد أن يكون بصيرا (قوله وشو) أي كسيده والخنثى يشترط فيه
وجود محرم رجل أو امرأة أو نساء أجنبيات بناء على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين

(قوله)

من يامن

(أونسوة ثقات) بان بلغن وجعن صفات العدا وان كن امام سوء العجايز وغيرهن وان لم يخرج معهن زوج أو محرم لاحتداهن
لا تقطاع الاطماع باجتماعهن ومن ثم جازت سخلوة رجل باهرا تين دون عكسه وأفهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها وأنه لا يكتفى
بغير الثقات وان كن محارم واعتبار العدد دائما هو بالنظر للوجوب ١٨٣ الذي الكلام فيه أما بالنظر لحوازي الخروج

فأما ان تخرج مع واحدة لقرض
الحج وكذا وحدها اذا امت
أما سفرها الغير فرض فحرام مع
النسوة مطلقا) الخامس أن يثبت
على الرحلة بغير مشقة شديدة
فن لا يثبت عليها أصلا أو يخشى
من ثبوته عليها محذور تيم لا يلزمه
الحج بنفسه بل بنائبه بشرطه
الاثنية * السادس أن يجرد ما من
من الزاد وغيره وقت خروج
الناس من بلد السابغ امكان
السير بأن يبق من الزمن عند وجود
الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير
فيه الى الحج السير المعهود فان
احتاج الى أن يقطع في كل يوم أو
في بعض الايام أكثر من مرحلة لم
يلزمه الحج ولا يقضى من تركته
لومات قبله * الثامن أن يجرد رفقة
بحيث لا يأمن الابهم يخرج
معهم ذلك الوقت المعتاد فان
تقدموا بحيث زادت أيام السفر
أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع
معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا
وجوب لزيادة المؤنة في الاول
وتضرره في الثاني ويلزمه السفر
وحده في طريق آمنة لا يخاف فيها
الواحد وان استوحش * التاسع
أن يجرد ما من الزاد ونحوه بما لا

(قوله بأن بلغن) ويكتفى بالمراعات اذا حصل معهن الامن (قوله وأفهم كلامه) أي
المصنف حيث قال الا ان خرج معها نسوة ثقات فالنسوة اسم جمع لأمر من غـ يرلفظها
وأقله ثلاث واعتمده في التحفة والاياعاب وتليذه في شرح المختصر واعتمده في الحاشية ويختصر
الايضاح الاكتفاء باثنتين غيرها ومال اليه شيخ الاسلام في شرح البهجة الصغير وجزم به
في شرح المنهج والتحرير واعتمده الخطيب والجمال الرملي في كتبه وأورد شيخ الاسلام
المقاتلين في الاسنى والغرر ولم يصرح بترجيح وقد ظهر لي ما لم أقف على من نبه عليه وهو أنه
اذا كانت واحدة منهم لا تقارنها واحدة من اللاتي معها ان جلست بموضعها أو ذهبت
لحاجتها فينبغي الاكتفاء باثنتين معها فيلزمها الحج ومن كانت قد بقارقتها صواحبا
لا يلزمها فالقاتل باشتراط ثلاث غيرها لاحظ الوجوب على كل واحدة منهم والقاتل
بالاكتفاء باثنتين غيرها لاحظ الوجوب عليها فقط وقد أثرت في الاصل لوجه ما أخذى
لذلك فراجع منه (قوله وان كن محارم) كذلك في شرح الارشاد واستقر به في المنع
وقال في الايعاب اشتراط الثقات محله في غير المحارم بل والمحارم ان كان فسقةن بالبقاء الخ
وكذلك التحفة وأطلق شيخ الاسلام في المنهج وشرح التحرير اشتراط كون ثقات وقال
في شروح البهجة والروض هو ظاهر في غير المحارم ومثله الخطيب في شرح المنهاج والتنبية
والجمال الرملي في شرح البهجة والمنهاج زاد فيه أما في قياس ما من في الذكور
نعم ان غلب على الظن جلهم لها على ما هم عليه اعتبر في ثقتهم أيضا اه (قوله لقرض
الحج) انما قيد بالحج لان الكلام فيه والافكل سفر واجب مثله (قوله مطلقا) كذلك
الامداد والنهاية قال في التحفة حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمرة من التمتع من
النساء لومات نحو المحرم وهي في تطوع فلها التمام (قوله على الرحلة) مراد بها
ما يشمل المحل فالكتبسة فالحففة فالسير الذي يحمله الرجال كما علم مما تقدم (قوله بشرطه
الاثنية) أي في المعصوب اذ هو حينئذ عينه (قوله اتهامه) أي طلب الهبة ومثلها العارية
في الايعاب ولومن ولدا أو والد (قوله مؤجل) مطلقا سواء كان على ملي أو معسر
في الايعاب وان كان يحمل بمكة والمدين بهام وسرفلو كان معه نفقة الذهاب وله دين على
موسر بمكة يحمل أيام الحج وينبغي بمؤن اياه لم يلزمه الحج الخ قال في الامداد كالا سـ خي وقد
يجعل هذا وسيلة الى عدم الوجوب للنفس فيبيع ماله نسيئة قبل وقت الخروج ونقله
في الايعاب عن الراغب ثم قال ويؤخذ من كلام المتولي والشاشي أن هذا مكره وقيل
حرام كببيع مال الزكاة قبل الحول الخ (قوله بينة) أي حجة ولو شاهد أو عينا أو يعلمه

حاصل عهده فلا يلزمه اتهامه ولا قبول هبته لعظم المنفعة فيه ولا شرأه بمن مؤجل وان امتد الاجل الى وصوله موضع ماله ولا أثر
لدين له مؤجل أو حال على معسر أو منكرو لا يئنه له ولا يمكنه الظفر بما لا يخالف الحال على ملي مقرا وعليه بينة أو أمكنه الظفر
من ماله بقدره

ووجدت شروط الظفر والمال
الموجود بعد خروج القافلة
كالعدوم (ولا يجب على الاعى
الحج) والعمر (الا اذا وجد قائدا)
وبشروط قدرته على أجرته ان طلبها
ولم ترد على أجرة مثله وكذا يشترط
قدرة المرأة على أجرة نحو الزوج ان
طلبها (ومن عجز عن الحج بنفسه)
وقد آيس من القدرة عليه لزمانة
أو هرم أو مرض لا يرجى برؤه
ويسمى معضوبا (وجبت عليه
الاستنابة ان قدر عليها بماله) بأن
وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل
فاضله عما مر نعم يستثنى مؤنة نفسه
وعمله فلا يشترط كونها فاضلة
عنها الا يوم الاستئجار فقط لانه اذا
لم يضار فهم يمكنه تحصيل مؤنتهم
بخلاف المباشر بنفسه (أو بمن
يطيعه) بأن وجد متبرعا يحج عنه
وهو موثوق به ولا حج عليه وهو ممن
يصح منه حجة الاسلام ولم يكن
معضوبا فيلزمه القبول بالاذن له
في الحج عنه لانه مستطيع بذلك
وان كان المطيع أتي أجنبية نعم
ان كان المطيع أصلا أفرعا وهو
ما ش لم يجب اناته لان مشيها
يشق عليه وكذا ان لم يجد ما يكفيه
أيام الحج

القاضي (قوله ووجدت شروط الظفر) هي أن لا يأخذ غير جنس حقه حيث وجدته فان
فقدته أخذه غير جنسه ثم الذي من جنس حقه بتملكه والذي من غير جنسه يبيعه ثم ان كان
التمن من جنس حقه ملكه والا اشترى جنس حقه ومن الشروط أن لا يأخذ فوق حقه
ان أمكن الاقتصار على قدر حقه ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه ومن الشروط
أن يكون ما أخذه ملك المدين فلوا أنكر المدين كون ما وجدته ملكه لم يجز أخذه ولو كان
المدين محجوا وعليه بفلس أو ميتا لم يأخذ الا حصته بالمضاربة (قوله نحو الزوج) أي من
الحرم والتسوية فليس لها اجبار الا ان كان المحرم قتها ولا الزوج الا ان أفسد حجها
فيلزمه ذلك بلا أجرة وفائدة وجوب الأجرة عليها مع أن الحج على التراخي دفعها في الحياة
ان تضيق عليها بنحو نذراً وخوف غضب أو الاستقرار ان قدرت عليها حتى يلزم الاجحاج
عنها بعد موته فان لم تقدر عليها لم يلزمها التمسك (قوله لزمانة) سبقت في الزكاة والمراد بها
هنا العاهة التي تمنع من ركوب نحو الحقة الجبشة شديدة لا تحتمل عادة (قوله أو هرم)
يسبق أيضا والمراد به هنا الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب
ولو على سرير يحمله رجال الجبشة شديدة لا تحتمل عادة (قوله معضوبا) بالعين المهملة
والضاد المعجمة وهو اسم مفعول من العضب وهو الضعف أو القطع لانه قطع حركته هذا هو
الاشهر ويجوز أن يقرأ بالصاد المهملة كانه قطع أو ضرب عصبه (قوله ان قدر عليها)
وان كانت القدرة عليها انما وجدت بعد العضب (قوله بأجرة المثل) لأباً كثروا ن قلت
الزيادة نعم ان رضى بدون أجرة المثل لزمه ولا نظر للمنة (قوله وهو موثوق به) كذلك
الايضاح وغيره قال الشارح في حاشيته والجمال الرملي وابن علان في شرحيهما والعبارة
للمحاشية بأن يكون عدلا والالم تصح انابته ولومع المشاهدة لان نيته لا يطاع عليها وبهذا يعلم
أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره باجارة أو جعله اه نعم ان كان المستأجر معضوبا
واستأجر عن نفسه فاسقايحج عنه صحت الاجارة وقبل قوله حجبت كما في فتاوى الشارح
وقد أشبعت الكلام على هذا في كتابي فتح الفتاح بالخير على من يريد معرفة شروط الحج عن
الغير فراجع منه ان أردته (قوله ممن تصح منه الحج) وهو المسلم المكلف الحر قال في حاشية
الايضاح في نفس الامر وان كان قناني الظاهر وهذا في حجة الاسلام أما التطوع فيصح
أن يكون الاجير فيه صياحرا أو عبدا أو أمة وفي شرح الايضاح لابن علان تجزى انابة
الرقيق في حج نذرا (قوله ولم يكن معضوبا) ليس هذا شرط الصحة الاذن اذ لو تكلف
المعضوب وحج عنه صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له (قوله فيلزمه القبول) أي فورا
وان لزمه الحج على التراخي لا يرجع البازل (قوله أتي أجنبية) في الاعباب لكن
يشترط أن يكون لها محرم أو زوج اذ التسوية لا تنكفي هنا لان بذل الطاعة لا يوجبها على
المطيع بل وازجوعه قبل الاحرام (قوله وهو ماش) ظاهر لزوم الاذن للاجنية
الماشية وهو ظاهر غيره مما بينته في الاصل وفي شرح الهجة الصغير لشيخ الاسلام كذا

تستفي ما يشاء وان لم تكن بعضاه والاولى منع المرأة من المثنى فيما لا يلزمها وللوالد اذا اود ولده ان يخرج عن غيره ماشيا أن يمنع به وان قربت المسافة لان له منعه من السفر الحج التطوع ومن قال بعدم المنع يحمل على ما اذا كان أجبراً مخملاً لعدم وجوب الاذن لا صله وفرعه مع المثنى اذا لم يمتأجره والا فاختار فيه وجرى ابن الجبال في شرح الايضاح على أنه كذلك قال وفاقا للمغنى والنهاية وخلاف ظاهر الحقيقة والايضاح ومقتضى المختصر واستنوجاه شارحه اه وكالمغنى والنهاية شرح البهجة للجمال الرملي وسبقه ما عليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة (قوله وان كان راكبا) نعم ان كان قريبا من مكة وكان يكسب في يوم كفاية أيام الحج فانه يلزمه الاذن لمطبعه كما يلزمه الحج بنفسه حينئذ (قوله كما بعض في ذلك) أي فلا يلزمه الاذن له في ذلك الا بقيد المار آنفا وهذا اعتمد في كتبه والطبيب في المغنى وشرح التبيين وشيخ الاسلام في الاسنى لكنه جرى في شرحي البهجة على اختصاص ذلك ببعض وهو ظاهر شرح المنهج والطبيب في الاقناع وجرى عليه الجمال الرملي في كتبه فان كان المطبع مغتربا بنفسه بأن يركب فإزالة كسب فيه اولاد والفقهاء اطبقوا على عدم لزوم القول من المطاع وان كان المطبع أجنبيا (قوله ولو توسم) أي ظن بقرائن أحواله اجابته لذلك سواء القريب والاجنبي وخرج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه أمره (قوله وولد) خرج به الاجنبي فلا يلزمه القبول اعظم المنفعة فيه (قوله لزومه القبول) وذلك كافي للحقيقة وغايتها لو قال له الاصل أو الفرع استأجرنا أو أدفع عنك واعترض الثانية سم بأن الاجبر فيها أجبر للمعصوب فانه الذي استأجره اه أي والبعض وكيل عنه في دفع الاجرة قال السيد عمر البصري ولعل تخصيص الثانية لوضوح ما أفاده فيها والافواض جرياته في الاولى الخ قال ابن الجبال أي في الحقيقة فيه ما وجوب قبول المال من الفرع والاصل وقد صححوا عدم وجوب قبوله الخ ولو كان الباذل الامام من بيت المال وله فيه حق وجب عليه القبول ولو كان له مال أو مطيع لم يعلم به استقر في ذمته والعلم وعدمه انما يؤثران في الاثم وعدمه (قوله ويجوز للمعصوب الخ) أي فيما اذ وجد أجبراً بأكثر من اجرة المثل أو مطيعا معصوياً أو معقولا على الكسب أو السؤال أو أصلاً أو فرعاً ماشياً أو مراً أو ماشية أو لم يجد ما يكفيه أيام الحج أو بذل له ما لا يستأجر به من يبيع عنه أو استأجر المطيع الاجنبي عنه أو قال له انذني في الاستجارة ويحب فيما عدا ذلك (قوله اذا كان الخ) أي فلا يجوز له الاستجارة حينئذ لا بد أن يبيع بنفسه (قوله ولا نظر للمشقة الخ) وان كانت تبين القيمة كما جرى عليه في الحقيقة ومختصر الايضاح وحاشيته وهو ظاهر اطلاق المنهج والاقناع للطبيب والجمال الرملي في شرح نظم الزيد وجرى عليه شيخ الاسلام في الاسنى والغور لكن الله فيه ما بقله المشقة في المباشرة حينئذ زاد الطبيب في شرح التبيين يؤخذ من اهله عدم اللزوم عند كثرتهم او ينفى اعقاده واعتقاده في المعنى أيضا والشارح في شرحي

وان كان راكبا كسوبا والفقير المعول على الكسب أو السؤال كالبعض في ذلك ولو توسم الطاعة في قريب أو أجنبي لزومه سواء بخلاف ما لو بذل له آخر مالا يستأجر به من يبيع عنه فانه لا يلزمه قبوله نعم ان استأجر المطيع الذي هو والد أو ولد من يبيع عن المعصوب لزومه القبول ويجوز للمعصوب الاستئابة أو تجنب (الا اذا كان فيه وبين مكة دون مسافة القصر فيلزمه) أن يبيع بنفسه لانه لا يتعذر عليه الركوب في المحل فالحقيقة فالسري الذي يحمله رجال ولا نظر للمشقة عليه لاحتمالها في حد القرب فان فرض تعذر ذلك عليه صحت اجابته وان كان ميكا

(قول الشارح وان كان راكبا) أشار بان الى ان ذكر الشيخين المشي مع الفقرا يس بقيد وعبرة الامداد واعتباره أي الا رشاد كماله الفقير فقط من غير أن يضمه الى المثنى بخلاف لقضية كلام الشيخين اذ لم يذكر ذلك الامع المثنى لكنه منجبه انتهت أصل

الارشاد وفي هذا الكتاب والجمال الرمي في النهاية واعتقد الشارح في حاشيته على متن
العياب عدم الصحة للمكي مطاوعة الصحة لمن هو على دون مسافة الفصر وتعد عليه بنفسه
ولو على سرير يحمله رجال (تمة) لو امتنع المعضوب من الاذن لم يأذن الحاكم عنه ولا
يجبره عليه وان تضييق الامن اب الامر بالمعروف ولا يلزم الولد امتثال امر أبيه المعضوب
في الحج عنه ولو شفى المعضوب بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووقوع الحج للنائب ولا
أجرة فتسترد منه ويلزم المعضوب الحج لنفسه ولو اتهم المعضوب المشقة مع عضبه وحضر
مع أجبره بعرفة وقع الحج للاجبر لكنه يستحق الاجرة ومن مات بعد وجوب التكليف عليه
ولم يحج وجب على الوصي فالوارث الكامل فالحاكم الاجحاج أو الاعتذار عنه من تركته
فورا فان لم تكن تركته فلا يلزم اكن يسر للارث والاجنب وان لم يأذن له الوارث ولكل
الحج والاجحاج عن لم يستطع في حياته على المعقد ولا يجوز التسفل عنه الا ان أوصى به
والله أعلم

* (فصل في المواقيت) *

جمع ميقات أصله وقفات من الوقت فليت الواوياه لسكونها اثر كسرة وهولغة الحد
وشرعا هذه زمن العبادة ومكانها فاطلاقه عليه حقيقة الا عند من يخص التوقيت بالحد
بالوقت فتوسع وبدأ المصنف أقولا بالزمانى لتوقف صحة انعقاده جماعه (قوله يمتنع على
الحاج) أى وعلى المعمر اذا العمرة لا تدخل على مثلها كما أنها لا تدخل على الحج (قوله
لم يتصور الخ) أى لان وقت الوقوف بعرفة يخرج بطولوع الفجر يوم العيد ورمى أيام
التشرى ومبيت ايامى معنى لا يدخل الابعس ذلك ويبقائها حتى حكم الاحرام فلا يعقد
احرام آخر قبل نقره الاول أو الثانى (قوله لمن زعم تصوره) بان يدفع من مزدلفة بعد
نصف الليل ويرجى ويحلق وبطوف ويسعى ان لا يكن قد بعد القدوم ويحرم ويدرك
عرفة قبل الفجر قال الزركشى فى الخادم فقه وهذا غلط لان الاحرام بالحج لا يتعد وقد
بقى عليه من أعماله من الرمي وغيره ولا يجوز له أن يحرم بنفسه وهو مشغول بنفسه آخروا
تحلل التحلل الاول نعم يمكن تصويروا بثلاث صور احداها اذا شرط التحلل بالمرض وفرغ
من الاركان قبل الفجر ثم مرض فانه يسقط عنه رمى أيام منى ومبيتها فاذا أحرم بحجة
أخرى وأدرك عرفة صح الثانية اذا أحصر فتحلل ثم زال الحصر والوقت باق الثالثة اذا
قلنا بأن جميع ذى الحجة وقت للاحرام فأحرم به بعد فراغ منى ثم صابر الاحرام الى العام
القابل وان كانت المصاهرة على الاحرام حراما لكن يبقى أنه لم يصبر أحد الى صحة الاحرام
بعد انقضاء ليلة النحر اه كلام الخادم بحروفه ومنه نقلت ونقل الصورتين اللتين قبل
الاخيرة سمى فى شرحه على أبي شجاع وأقره عليه ما ونقل الحلبي مسئلة الاحصار وأقرها
لكن الذى جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرمي وغيرهم عدم الصحة
مطابقا ونقل على ذلك الاجماع فتنبه له (قوله ولا فى اليوم الواحد) المعروف فى تعبيرهم

* (فصل) * فى المواقيت

(يحرم بالعمرة كل وقت) لان
جميع السنة وقت له نعم يمتنع على
الحاج الاحرام بما دام عليه شئ
من أعمال الحج كالرمي لان بقاء
حكم الاحرام
الاحرام ومن ثم لم يتصور حجتان
فى عام واحد خلافا لمن زعم تصوره
ويسن الاكثار من العمرة ولو فى
اليوم الواحد

(قوله وأقره عليه) ما قال واهل
مراده بشرط التحلل فى الاولى
انه يشترط أن يصير حلالا بنفسه
المرض فيصير حلالا لانه من غير
تحلله فيفسده ذلك سقوط الرمي
عنه بنفسه أو نائبه وسقوط الدم
عنه بترك المبيت من غير لزوم دم
التحلل كما يفيد التحلل فى الثانية
الخروج من عهدة الواجبات اه
كلامهم اصل

أذهى أفضل من الطواف على المعتمد والكلام فيما إذا استوى الزمن المصروف إليها وإليه (و) يحرم (بالج) في أشهره وهي شوال وذو القعدة وشهر من ذي الحجة) فينتد وقت الاحرام به من ابتداء (١٨٧) شوال الى صبح يوم النحر فيصح الاحرام به وان ضاق الزمن كان أحرم به

مصري بمصر مثلاً قبيل فجر النحر (فلو أحرم به في غير وقته) كرمضان أو بقية الحجة (أنه قد عجز) وان كان عالم بذلك منع مداه وأجزأته عن عمرة الاسلام اشدّة لزوم الاحرام فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله هذا حكم الميقات الزماني (و) أما الميقات المكاني فهو أن (من كان بمكة) كانت ميقاته بالنسبة للحج وان كان من غير أهلها فيحرم بالحج منها) سواء القارن والمتمتع والمفرد فان قارن ما لا يجوز فيه القصر لو سافر منها ما مريته في بابه وأحرم خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف أتم وزنه دم وكذا ان عاد إليها قبله وقد وصل في خروجه الى مسافة القصر ويستثنى من ذلك الاجير المكّي اذا استؤجر عن آفاق فانه يلزمه الخروج الى ميقات الحجوج عنه ليحرم منه والافضل لمن يحرم من مكة أن يصلي سنة الاحرام بالمسجد ثم يأتي باب داره ويحرم منه ثم يأتي المسجد لطواف الوداع ان أراد فانه مندوب له (و) أما بالنسبة للعمرة فليست ميقاتاً بل يحرم من بها (بالعمرة من أدنى الحل) من أي جانب شاء فان أحرم بها في الحرم انعقد ثم ان

ولو في العام الواحد للاشارة بذلك الى خلاف مالك فيه أسكنه عجز باليوم للزوم عدم الكراهة في العام منه من باب أولى (قوله أفضل من الطواف) اعتمده فيما عارض لذكره لذلك من كتبه وكذلك الجمال الرمي وحكي الخطيب الخلاف في ذلك ولم يصرح بترجيح (قوله ما لا يجوز الخ) وهو العدم ان عدم وجود سور بمكة اليوم ومن العدم ان المقبرة المتصلة بها (قوله خارجها) وان لم يخرج عن الحرم وان كان من محاذاتها على المعتمد عند الشارح في كتبه وتبعه على ذلك تليذ عبد الرؤف وجرى شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي على الاكتفاء بالمحاذاة كسائر المواقيت (قوله وكذا ان عاد إليها) أي مكة قبله أي الوقوف بعرفة والحال أنه قد وصل في خروجه الى مسافة القصر فانه يلزمه الدم والانه اذا وصل الى ميقات الآفاق كما نقلوه في الاسنى والامداد والنهاية وعقبه في التحفة بقوله كذا قالوه ومجمله ما اذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها بعد من مرحلتين فيتعين هذا الوصول للميقات لاساكنته بترك الاحرام من مكة أو محاذاته بخلاف ما اذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين أو لم يكن لها ميقات فيبكي الوصول إليها وان لم يصل ليعين الميقات الخ (قوله المحجوج عنه) أي أو الى مثل مسافته وهذا اعتمده الشارح في معظم كتبه وشيخ الاسلام ذكر يا والخطيب والجمال الرمي وغيرهم واعتمد الشارح في مواضع من حاشية الايضاح والايهاب الاكتفاء بميقات آفاق يترأيه الاجير وان كان أقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمد سم في شرح أبي شجاع وقد أشبهت الكلام على ذلك بما لم أسبق إليه في كتابي فتح الفتاح بالخبر على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير فراجع ذلك منه ان أردته وبينت في الاصل نبذاً منه (قوله سنة الاحرام) يسن أن يقتسل أو لا بداره للاحرام ثم يجي للمسجد الحرام فيصلي فيه سنة الاحرام والافضل كونها تحت الميزاب ثم يعود لداره فيحرم منه فان كان في رباط فن باب خلوته لامن باب الرباط فان لم يكن له دار فن المسجد (قوله الجعرانة) بالتخفيف والتشديد موضع مشهور بين الطائف ومكة وهو إليها أقرب بينهما وبين مكة اثنا عشر ميلاً وبينها وبين الحرم من جهتها نحو ثلاثة أميال وحد الحرم من هذه الجهة لا يعرف (قوله ثم التنعيم) أمام أدنى الحل قليلاً وذرع ما بين باب المسجد الحرام المعروف بباب العمرة الى الاعلام التي هي حد الحرم من هذه الجهة اثنا عشر ألف ذراع وأربع مائة ذراع وعشرون ذراعاً بذرّاع البد (قوله الحديبية) مخففة وقبل مشددة اسم ابتر بين طريق جدّة والمدينة في منعطف بين جبلين يقال لهما المعروف ببيت شمس وفيها مسجد صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة قال الاسدي على أحد عشر ميلاً من مكة وقال النووي في الايضاح حد الحرم من طريق جدّة منقطع الاعشاش على عشرة أميال اه وابس لحدّة من هذه الجهة اليوم علامة (قوله القاصد مكة للنسك) وصف لكل من الآفاق والمكي قسده لان احرامه منها حينئذ واجب

خرج الى أدنى الحل فلا دم والا ثم وزنه دم وأفضل بقاع الحل للاحرام بالعمرة الجعرانة لا تباع ثم التنعيم لاهمه صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتقار منه ثم الحديبية (وغدير المكي) وهو من ليس بمكة سواء الآفاق والمكي القاصد مكة للنسك (يحرم بالحج والعمرة من الميقات) الذي أقامه صلى الله عليه وسلم لطريقه التي يسلكها

وغير القاصدين له الاحرام من الميقات ويكره تركه خروجاً من خلاف القائل بوجوبه
 على تفصيل فيه فلو حذف الشارح قوله للنسك لكان أحسن فخره (قوله يلم) بالتسمية
 المفتوحة ويقال ألم ويقال يرمم جبل من جبال تهامة جنوبي مكة مشهور في زماننا
 بالسعودية ينسب إليه وبين مكة مرحلتان (قوله بسكون راء) وقول الصحاح بقصها وان
 أويسا القرني منها مردود وانما هو منسوب لقبيلة من مراد كما ثبت في مسلم قال المناوي في
 مناسك جبل أملس كأنه يضة في تدويره مطال على عرفة (قوله ذات عرق) بكسر العين
 وسكون الراء المهملة في قرية خربة قال ابن رسلان في أرضها سبعة تنبت الطرفاء قال
 وعرق هو الجبل الصغير المشرف على العقبة واديدق ماؤه في غور تهامة أبعد من ذات
 عرق والوادى لا يعرف الآن فينبغي تحري آثارا قري القديعة لما قيل ان البناء الآن قد
 حول الى جهة مكة قال المرجاني في بهجة النفوس والقرية الحديثة بها أحدثهم الطلحة بن
 عبد الرحمن بن أبي بكر في عهد هشام بن عبد الملك (قوله لا يرون الخ) أي بأن ذهبوا على
 طريق تبوك وأما اليوم فيقاتهم ذوالخليفة لا يجوز لهم مجاوزته ابلا احرام نعم ان
 ذهبوا من المدينة على الطريق الشرقية فيقاتهم ذات عرق لان المروزيين الميقات أقوى
 من المحاذاة (قوله بعيد) تصغير بعد فالاحرام من رابغ احرام قبل الميقات وبينهما
 قريب من نصف يوم وفي الحقة الاحرام من رابغ الذي اعتيد ليس منضولا لكونه قبل
 الميقات لانه ضرورة ايهام الحقة على أكثر الججاج ولعدم ماثما اه قال الشيخ أبو الحسن
 البكري فلو عرف واحد عنهما يقينا كان توجهه الى الاحرام منها أفضل اه وبمخاذاتها
 من الطريق بنى علما في زماننا عن بين الطريق واحد والآخر عرسا (قوله ست
 مراحل من مكة) جرى عليه أيضا في شرح الارشاد والجمال الرملي في شرح المنهاج
 والجلية وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه المر المشاهدة قاضية به وجرى عليه الشيخ
 أبو الحسن البكري في مختصر الايضاح والحاصل أنه اضطرب فيها اضطراب غريب من
 ثلاث مراحل الى سبعة كما بينته في الاصل والذي يظهر أنهم على نحو أربع مراحل
 أو على أربع مراحل ونصف فراجع الاصل (قوله ذوالخليفة) تصغير الحقة كالقصة
 فيفتحين واحد الحلقاء نبات ينبت في الماء (قوله يارب على) لزعم العامة أنه قائل الجن
 فيها ولا أصل له (قوله نحو ثلاثة أميال) اضطرب في ذلك أيضا لکن قال السيد السمي هودي
 اعتبرتها من عتبة باب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة فرأيتها تسعة عشر
 ألف ذراع بتقديم التاموس بعمامة بتقديم السنين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع
 بذراع اليد اه فهي ثلاثة أميال لكن مع الغاء الكسر (قوله فهي أبعد المواقيت)
 نفت حكمته في الاصل بمال أف على من سبقني اليه فراجع منه ان أردته (قوله تحرى)
 أي بالاجتهاد أي اذا لم يجد من يخبر عن علم والا لزمه اتباعه قال في حاشية الايضاح
 والظاهر أخذ بما ذكره في الاجتهاد في القبله أنه حيث قدر على التحرى لم يجز له التقليد

(وهو لهامة العين يلم ولجده) أي
 العين ومثله نجد الجاز (فرن)
 بسكون الراء (ولا هل العراق)
 وخراسان (ذات عرق) وكل من
 هذه الثلاثة على مرحلتين من
 مكة (ولا هل الشام) الذين لا يرون
 على ذى الحليفة (و) أهل (مصر
 والمغرب الخ) قرية خربة بعيد
 رابغ على نحو ست مراحل من
 مكة (ولا هل المدينة ذوالخليفة)
 وهي الهل المسمى الآن بآيسار
 على بينا وبين المدينة نحو ثلاثة
 أميال فهي أبعد المواقيت من مكة
 ومن سلك طريقا لميقات به فان
 سامة ميقات بمنة أو بسرة أحرم
 من محاذاته ولا أثر لسامة وراء
 أو خلفا فان أشكل عليه الميقات
 أو موضع محاذاته تحرى

(قوله ايهام الحقة على أكثر
 الججاج) عبر في الاصل بقوله وأراد
 بعض سادات عصرنا تعيينها
 واظهارها للناس فذهب حتى
 عين آثارها ثم أتى الى ما يجاذيها
 من الطريق المسلوكة الآن الى
 مكة وابتنى ثمة نحو الميادين عن بين
 الطريق ورساها واحتقر ثمة بئرا
 لكن لم يظهر فيها ماء فيبقى الناس
 اليوم على الاحرام من رابغ أصل

والالزيم وأنه لو اختلف عليه اثنان يأتي مأمرة (قوله أن يصنط) بأن يستظهر
 حتى يتبين أنه قد حاذى الميقات أو فوقه وكون ما ذكر سنة جري عليه شيخ الاسلام
 في شرحي البهجة والخطيب في شرحي المنهاج والتقيسيه والجمال الرمي في شرحي الزبد
 والبهجة زاد الشارح في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحير في اجتهاده
 وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فوته وأقر الأذري على ذلك في الاسنى والجمال الرمي
 في شرحه على المنهاج ولايضاح والدلية ورأيت في حاشية الايضاح للشارح وشرحه
 لابن علان والعبارة لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدى الى تقويته فانتظار أن ذلك
 يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حينئذ الاصل برأية الذمة من الدم وعدم
 العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث
 قلنا بوجوبه فجعله كما هو ظاهر اذا لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم ووجد عارفا بقلده
 اه (قوله أقرب اليه) والحاصل أن العبرة أولا بالقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمجازاة
 أولا فان اتى جميع ذلك فن محاذاتهم (قوله مسكنه) فلو جاوزته الى جهة مكة مريه
 للنسك الى موضع تقصير فيه الصلوة أساء ولزمه دم على التفصيل المذكور في مجاوزة
 الميقات وأما من مسكنه بين ميقاتين كما هل الخفيف والهـ قرا وبدر ففهم كلام طويل
 مذكور في الاصل وحامل المعتمد منه فيما ظهر أن ميقاتهم الثانى وهو الخففة بلانفصيل
 (قوله ولا حاذى ميقاتا) كالآتى في البصر من غربي جدة كأن خرج من سواكن اليها
 من غير أن يصرف على محاذة رابغ ولا يلزم لا يحاذى قبل دخول جدة شيئا من المواقف
 لان رابغ ويلزم يكونان حينئذ أمامه فيصل جدة قبل محاذاتهم ما وهى على مرحلتين من
 مكة فتسكون هى ميقاته قال سم في شرح أبى شجاع لا بد من محاذة الخففة عند وصول
 جدة أو بعد مجاوزتها وحينئذ فلا اعتبرت المحاذة ولو بعد مجاوزة جدة الخ (قوله فان
 جاوز الميقات) أى الى جهة الحرم أما لو جاوزته ينة أو بسرة فله أن يؤخر احرامه لكن
 بشرط أن يحرم من مثل مسافة الميقات الى مكة أو أبعد قال فى الخففة وبه يعلم أن الجاهل
 من اليمن فى الجحرة أن يؤخر احرامه من محاذة يالم الى جدة لان مسافتها الى مكة كمسافة
 يالم كما صرحوا به الخ وعن قال بالحوال التثلي مفتح مكة والفقهاء أحمد بطماح وابن زياد
 اليمن وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر مخزومة ومحمد بن أبى بكر الاشعري وتلميذ
 الشارح عبد الرؤف قال لان جدة أقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد وان وجد
 تصرح لهم بأن كلام يالم وجددة مرحلتان فرادهم ان كالا لا ينقص عن مرحلتين
 ولا يلزم منه استواء مسافتها لاسيما وقد حقق التفاوت الكثير من ملك الطريقين وهم
 عدد كدوا أن يتواتر وقال ابن علان فى شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظرى
 المدرك حتى يعمل فيه بالتراجع بل هو أمر محسوس يمكن التوصل امرفته بذرع جبل
 طويل يوصل لذلك الخ (قوله مريد للنسك) قال فى الخففة ولو فى العام القابل من سلاوان

ويستأن أن يحتمل أن ساذى ميقاتين
 وأحدهما أقرب اليه فهو ميقاته
 فان استويا فى القرب اليه فيقانه
 لا بعد من مكة وان حاذى الأقرب
 اليها أولا فان استويا فى القرب
 اليها والى أحرم من محاذاتهم
 مالم يحاذ أحدهما قبل الآخر
 فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذة
 الآخر كما ليس للمارة على ذى
 الحليفة أن يؤخر احرامه الى
 الخففة ومن مسكنه بين مكة
 والميقات فيقانه مسكنه فان لم
 يكن بطريقه ميقات ولا حاذى
 ميقاتا أحرم على مرحلتين من
 مكة (فان جاوز الميقات مريدا
 للنسك) الحج أو العمرة

(قوله يأتى مأمرة) وصرح بهم فى
 كتبه وهو ظاهر الفرر ومختصرها
 وجرى عليه فى الاعباب كما نقله فى
 الاصل اه (قوله بان يستظهر الخ)
 هذه عبارة المجموع عنهم وهى
 أولى من قول العباب بأن يحرم
 قبل الميقات اه أصل (قوله
 زاد الشارح فى سائر كتبه) نقلا
 عن الأذري فى بعضها وبجزم به
 فى بعضها من غير عزو ورأيت فى
 المنع بجنه اه أصل

(ثم أحرم) ولم ينو العود إليه أو إلى
مثل مسافته (فعليه دم) لعصيان
بالمجاورة اجتماعاً ويلزمه العود
إليه محرماً أو ليحرم منه تداركاً
لما تعدى بتقويته ويعصى بتركه
الاعذر

(قوله بخلاف ما إذا لم يعد إليه)
وهـ ذاجع الأذرى بين قول
جميع لا تحرم المجاورة بنية العود
واطلاق الأصحاب حرمة الخ
ما أطال به في التحفة أصل قال
العلامة السيد عمر البصرى قوله
وهـ ذاجع الأذرى بين قول
جميع لا تحرم الخ الذى يتجه هـ ذا
القول باطلاقة ثم إذا حرم ولم يعد
من غير عذر يأثم من حينئذ والله
أعلم وقولهم لا تقى يجوز الأحرام
بالعمرة من مكة الخ يؤيده
فليتأمل اه قال ابن الجمال فى
شرح الإيضاح هو واضح خلافاً
لقول التحفة انه مؤيد لجمع
الأذرى إذ ليس فيه تقييد الجواز
بصفة قصده فليتأمل ثم رأيت قال
فى المنع ومحل العصيان إذا لم ينو
عند المجاورة العود إليه أو إلى
مثل مسافته قبل التلبس بنسك
والأفلا حرمه فيما يظهر ثم رأيت
فى كلام السبكي ما يفهم ذلك اه
أصل بحروفه

أراد إقامة طويته قبل مكة اه قال ابن الجمال فى شرح الإيضاح خالفه الشهاب
الرملى فأفتى فممن قصد نسكاً فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد بأنه يستحب له أن
يحرم بنسكاً على الأصح ويجب على مقابله اه قال ابن الجمال ولم يقد النسك بالحج ولا بد
من تقييد دمه الخ وقول التحفة وان أراد إقامة طويته قبل مكة قال السيد عمر
البصرى فى حاشية التحفة لعل محله فمن أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم والأف هو مشكل
لاقتضائه وجوب الأحرام على من مرتبذى الحليفة مريد للنسك مع انشاء السفر إلى غير
جهة الحرم كحدة والطائف وهو بعيد جدداً وحج تأبأ محاسن الشريعة ثم رأيت فى
فتاوى الشهاب الرملى من نصه مثل عن خروج من بلده مريد للنسك مع نية الإقامة يندبر
جدة شهراً أو نحوها للبيع والشراء فهل تباح له بمجاورة الميقات من غير إحرام لتخالف نية
الإقامة بمجدة أم لا تباح له المجاورة فأجاب من بلغ ميقاناً مريد أن يكمل تحج له بمجاورته بغير
إحرام وان قصد الإقامة يندبر بعد الميقات شهر مثلاً لا يبيع ونحوه إلا أن يقصد الإقامة
بالندبر المذكور قبل الأحرام اه قال ابن الجمال فى شرح الإيضاح وينبغى أن يقد بما
إذا لم يكن يندبر فى جهة الحرم والأف هو مشكل لاقتضائه أن من مرتبذى الحليفة قاصداً
الأحرام بالحج ناوياً الإقامة يندبر للصقراً أو بدرأق له التأخير إلى ذلك وأيس كذلك
فليتأمل اه كلام ابن الجمال (قوله ثم أحرم) خروج به من جوار الميقات مريد للنسك بغير
إحرام ثم لم يحرم أصلاً فإنه لادم عليه لأن الدم لنقص النسك ومع عدم الأحرام للنسك حتى
يقال يجبر نقص نسكه قال فى الإيعاب وبه يتضح أن المجاورة وحدها غير موجبة للدم
وانما الموجب له المقص الحاصل فى النسك بسبب المجاورة نعم هى موجبة للأثم هنا كما صرح
به ابن كج اه (قوله ولم ينو العود) أى عند المجاورة قبل التلبس بنسك أما إذا نواه كذلك
إليه أو إلى مثل مسافته فى تلك السنة فإنه لا يأثم بالمجاورة قال فى التحفة ان عاد بخلاف ما إذا
لم يعد إليه الخ وفى المنع والنهاية فنحو ما فى التحفة بالمعنى وفى شرحى الإيضاح للجمال الرملى
وابن علان أنه إذا نوى العود عند المجاورة لا اثم مطلقاً ثم ان عاد فلا دم أيضاً والالز به الدم
قال ابن علان من غير عصيان وقال السيد عمر البصرى إذا أحرم ولم يعد من غير عذر
يأثم من حينئذ الخ وفى شرحى الإيضاح لابن علان والجمال الرملى وإذا عصى وذبح الدم
فانما يقطع دوام الأثم لأصله فلا بد فيه من التوبة اه (قوله لعصيان بالمجاورة)
ان كان مكلفاً لم يتوقف جواز إحرامه على اذن غيره كالزقيق وسبق أن لا ينوى العود إليه
أو إلى مثل مسافته وأن يكون قاصداً بقره هذا دخول مكة أو الحرم وأن يكون قاصداً
لنفسك وأن تكون المجاورة إلى جهة الحرم وسبق الكلام على مجاورة الولي بالصبي
الميقات مريد للنسك له ثم أحرم عنه هل يلزمه القدية (قوله بتركه) أى العود الاعذر
كأن ضاق الوقت بحيث لو عاد لخشى فوات الحج أو كان الطريق مخوفاً وخاف انقطاعاً
عن الرفقة أو كان به مرض شديد يشق به العود مشقة شديدة لا تحتمل عادة ويلزمه

وانما يلزمه الدم (ان) أحرم
بعد المجاوزة في تلك السنة
(ولم يعد الى الميقات) ولا الى مثل
مسايقه وان كان تركه للعود اليه
اعذر لاساءته بترك الاحرام من
الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه
قطع المسافة كلها محرما وانما
ينفقه العود (قبل التلبس بنسك)
فان عاد بعد التلبس بنسك ولو
طواف القدوم لم يقطع عنه الدم
لتأدى اتسبك باحرام ناقص
(والاحرام من الميقات أفضل)
منه (من يله) للاتباع فانه صلى
الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة
الحديبية من ذى الحليفة

* (فصل) *

في بيان أركان الحج والعمرة
(أركان الحج خمسة) بل سنة
(الاحرام) وهوية الدخول في
النسك

(قوله ويبت في الاصل جلة من
عباراتهم) فذكر عبارة النهاية
والاسنى والتحقفة والمغنى والايام
وشرح الدبلية لم وشرح
التبسية للخطيب في شرح
الروض بخلاف ما اذا أحرم في
سنة أخرى الخ وبذلك عبر في المغنى
وشرح التقيسة وعبر في التحفة
والنهاية وشرح الدبلية ان أحرم
بحج في سنة أخرى وهكذا في
كلام غيرهم ممن لا يصح كثرة
اه أضل بجهرونة

العود ما شيا ولو فوق مسافة القصر حيث لم يشق عليه مشقة لا تحتمل عادة ويبت الخلاف
في ذلك في الاصل ومجرد الوحشة هنا لا أثر لها الا ان كان ثمة خوف أو وحشة يشق تحمها
مشقة شديدة لا تحتمل عادة وفي ضيق الوقت يحرم عليه العود وكذا خوف الطريق ان
أدى الى تفويت محترم كعضو (قوله في تلك السنة) أى القى أراد النسك فيها وفي حاشية
الايضاح للشارح ومثله شرحه للجمال الرلى بخلاف ما اذا لم يحرم أصلا أو أحرم في سنة
أخرى من الميقات أى غير التى نواها كما علم مما مر عن المجموع فانه لادم عليه لان لزومه
انما هو لنتص النسك اه وقوله ما من الميقات لم أراه في غيرهما ويبت في الاصل جلة
من عباراتهم ليس فيها ذلك واعلم ما أراد به ميقات موضعه الكائن هو فيه الا ان والا
ففيه نظرا لافرق حيث يذبح في سنة التى نواها وغيرها كما هو واضح وقولهم في السنة
التى نواها انما يأتى هذا الاطلاق على معتد الشارح السابق أما على ما أتى به الشهاب
الرلى فان كانت السنة التى نواها هي غير الاولى فلا يجب الاحرام وانما يسكن والمستلة
فيها وجهان في المجموع من غير ترجيح حيث قال لو جاوزه مر يدا حج السنة الثانية وأقام
بعكة وأحرم منها فها في الدم وجهان أو مر يدا حج الاولى فحج الثانية فلا دم فانه انما
يجب اذا حج من عامه الخ والكلام في الحج لان احرامه في سنة لا يصلح غيرها أما العمرة
ففيها الدم وان أحرم بها في سنة أخرى (قوله لاساءته الخ) تقدم الكلام على ذلك فراجع
(قوله بخلاف ما اذا عاد) أى فانه لادم عليه حيث نذر (قوله قبل التلبس بنسك) قال ابن
الجمال في شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة أو مسنون على صورة الركن
كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كميت من ليله القاسع كما رجحه
العلامة عبد الرؤف في حاشيته على شرح الدماء أولا على صورة شئ كالقائمة بعمرة يوم
القاسع اه (قوله ولو طواف قدوم) أى بان يشترع فيه أى بان يجاوزا الحجر فلا عبرة
باسم الله وتقبيله والسجود عاياه (قوله بحجته) أى حجة الوداع ولم يحج بعد الهجرة
غيرها واحرامه بها من ذى الحليفة رواه الشيخان وبعمرة الحديبية رواه البخارى والخير
كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم والله أعلم

* (فصل في بيان أركان الحج والعمرة) *

التى تتوقف صحتها عليها ولا يجبر تركها بدم ولا غيره (قوله نية الدخول) هو من باب المعنى
المصدرى وفسره به لانه بهذا المعنى هو الركن وأمانة من الدخول في النسك بالنية أى
الحالة الخاصة له المترتبة عليها فهى المرادة في قوله لم الاحرام يبطل بالردة ويقسد بالجماع
وتحريم به محرمات الاحرام وهذا من باب الحاصل بالمصدر قال ابن الملقن في شرحه على
التبسية الذى سماه غنية النية قال ابن الرفعة ومراد الشيخ أن يكون المأق به في القلب
قصد الاحرام وهو اعتقاد لاقوله في القلب أحرمت فأن ذلك ليس بنية ولا يكتفى به قال
وكلام الماوردى وغيره يقتضى الاكتفاء به اه وسياق في كلام الشارح في الفصل الذى

(والوقوف بعرفة والطواف والسعي (١٩٢) والخلق) والترتيب في عظمها اذ لا بد من تقديم الاحرام على الكل

والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الخلق عليهما وتاخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة) بل خمسة (وهي الاحرام والطواف والسعي والخلق) والترتيب في الكل على ما ذكر

(فصل في بيان الاحرام)

(الاحرامية) الدخول في الحج أو العمرة أوهما (ما) لم يصح عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وبعمره فليقل ومن أراد أن يهل بعمرة فليقل (ويؤكد) الاحرام (مطلقا) لما روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنسبة لابلغظ (لما شاء) من حج وعمرة وقمران وان ضاق وقت الحج أما لو فات فقيهه خلاف والتجه أنه ينييهما فان عينه لعمرة فذاك أو الحج فكمن فاته الحج وأنهم كلامه أنه لا يجزئ العمل قبل التعيين بالنسبة ثم لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه من القدوم وان كان من ستن الحج ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فأبهم ما عينه كان مفسدا له

بعد هذا ما يؤيد ما اقتضاه كلام الماوردي (قوله بعرفة) أي الحصول بجزء من أرضها لحظة من زوال شمس يوم التاسع من ذي الحجة إلى فجر عيد الفطر (قوله والطواف) أي للإفاضة ويدخل وقته من نصف ليلة عبد الحنوي إلى آخر العمر (قوله والسعي) اتمام طواف القدوم ما لم يقف بعرفة والاف بعد طواف الإفاضة (قوله والخلق) أي إزالة ثلاث شعرات من شعور رأسه حيث كان به شعر والاسقط هذا الركن منها قوله (على ما بعده) أي على طواف الإفاضة والخلق (قوله والطواف) أي للإفاضة على السعي إذا أخره إليه والافعله بعد القدوم جائزا كما قدمته أن تقابل هو الأفضل فلا يشترط تأخيرها عن طواف الإفاضة الا إذا أخره إلى ما بعد الوقوف (قوله تقديم الخلق عليهما) أي على طواف الإفاضة والسعي (قوله وتأخيرهما عنه) أي الخلق وهذا علم من جواز تقديم الخلق عليهما (قوله على ما ذكر) فلا بد من تقديم الاحرام على الكل ثم الطواف على ما بعده ثم السعي على نحو الخلق والله أعلم

(فصل في بيان الاحرام)

الذي هو ركن من أركان النسك (قوله روى الشافعي) هو مرسل لكن قال الرافي هو ثابت من سائر الروايات المسندة ومعناه متفق على صحته اه و ذكرت لفظ مارأيت في سند الشافعي في الاصل وفيه مخالفة لما ذكره فاهل ما ذكره لفظ بعض الطرق أو أنه رواية بالمعنى (قوله واصحابه) زاد الفقهاء وغيرهم مهين واعل سقوطها من هذا الكتاب من النسخ (قوله أي نزول الوحي) هذا كلام في الاصل ينبغي مراجعته (قوله فأمر من لا هدى معه الخ) في التحفة انما أمر من لا هدى معه من أصحابه وقد أمرموا بالحج ثم حزنوا على احرامهم به مع عدم الهدى بفضله الى العمرة خصوصا به أنهم ليكون المنذور وهو عدم الهدى للمفضل وهو العمرة لأن الهدى يمنع الاعتراف أو عكسه لانه خلاف الاجماع اه وفي النهاية وأما فقيهه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما استقبلت الهدى وبلغت العمرة فلتطيب قلوب أصحابي لما حزنوا على عدم موافقته عند أمرهم بالاعتراف لعدم الهدى والموافقة لعهدها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك اه (قوله لما شاء) محله ان كان احرامه المطلق في أشهر الحج فني غيرها بنعقد عمرة فلا يصح صرفه للحج ولو بعد دخول أشهره قال في الايعاب قوله بعد دخول وقت الحج ادخاله عليها على المعتمد (قوله وانهم كلامه) أي المصنف حيث قال ثم يصرفه (قوله وان كان) أي طواف القدوم من ستن الحج على هذا جرى في شرس الارشاد وشيخ الاسلام والجمال الرمي والندب وأطلق في التحفة الوقوع عن طواف القدوم وجرى في حاشية الايضاح وتبعه ابن علان بعدم اجزائه عن قدوم الحج وحمل فيها كلام المصنف في البيان والحضري في شرح المذهب باجزاء طواف القدوم على أن مرادهما الاجزاء من حيث انه تحية البيت لا من حيث انه من

سنن الحج وهل يجوز له السعي بعده قال في الاسنى يحقل الاجراء لوقوعه تبعا ويحقل خلافه
 لانه من الاركان اه زاد في اليعاب والذي يتجسه الاقول لان شرط السعي وقوعه بعده
 طواف قدوم أو ركن وهذا واقع بعد قدوم فاتجهت محتمة اه وقال سم في شرح أبي شعاع
 قضيته أنه لو سعى بعده الصريف اعتذبه وترد فيه شيخ الاسلام اه وقال الخطيب في المغني
 والجمال الرمل في النهاية الاوجه خلافه أي فلا يجوز سعيه عليه جرى الشارح في سائر كتبه
 وعبد الرؤف قال والظاهر أنه ليس له إعادة الطواف بسعي بعده لسقوط طلبه بفعله الاقول
 فتعين تأخير السعي اه (قوله أو غير محرم) وان علم أن زيدا ميت أو كافر (قوله أحرما
 فاسدا) أي بان احرم زيد بجهج أو عمرة ثم أفسده بالجماع هذا هو مرادهم بالقاسد هنا ولذلك
 قال ابن علان في شرح الايضاح ولو كان احرام زيد فاسدا بالطرق والجماع المفسد عليه اه
 أو أن مرادهم بالقاسد ما اذا تأخر احرام عمر وعن ادخال زيد الحج على العمرة بعد افسادها
 ويريد عمر والتشبيه بنيد الان بعد الادخال فقيما اذا كان احرام زيد صحيحا ينعقد احرام
 عمر وفي هذه قارنا ومع فساد احرام زيد ينعقد احرام عمر ومطلقا وهنا كلام طويل في هذا
 المقام نهت عليه في الاصل ويلزم عمر أن يعمل بما أخبر به زيد ولو فاسدا لانه لا يعرف
 الامنه واذا تعدد معرفة احرام زيد بموته أو بجهجه المتصل به نوى عمر والحج أو القران كما
 لو شك في احرام نفسه هل هو بقران أو بأحد النسكين ونية القران أولى من نية الحج
 ويجزئه ذلك عن الحج لاعتن العمرة لاحتمال ان زيد أحرم بالحج وانه قد احرام عمر وبه
 والعمرة لا تدخل على الحج على الرابع ولا يلزم دم القران ان جعل نفسه قارنا للشك نعم
 يستفاد ان لم يقرن ولا أفرد بل اقتصر على أعمال الحج من غير نية حصل له التحلل لا البراءة من
 شيء منهما وان اقتصر على أعمال العمرة لم يحصل التحلل وان نوى العمرة قال القليوبي في
 حواشي المحلى فلو قال كاحرام زيد وعمر وهو مثلهما ان اتفقا وقارن ان اختلفا رخص
 احرامهما وتابع للصحيح منهما وطلق ان فساد احرامهما (قوله بقلبه الخ) هذا يؤيد
 ما سبق في الفصل الذي قبل هذا عن اقتضاء كلام الماوردي وغيره (قوله والنسك) أي
 من غير تعيين بجهج أو عمرة وهو الاطلاق (قوله لله تعالى) زاد النووي في الايضاح عنه
 (قوله الى منى) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه من العمابة أن يقاب
 احرامه بالحج الى العمرة خصوصية لهم فلما فرغوا من أعمال العمرة أمرهم أن يصوموا
 بالحج حين توجههم الى منى في اليوم الثامن من ذي الحجة (قوله بالتلبية) هذا بالنسبة الى
 المراد منه هنا والا فلا هلال هو رفع الصوت فحسب وهذا الحديث من جملة أدلة رفع
 الصوت بالتلبية ولفظ التلبية الآتية ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري فلو
 استدلل بذلك هنا وآخر هذا الى رفع الصوت بها كان أنسب والخطيب فيه هين (قوله مانوي)
 عبارة الايضاح للنووي ولو نوى الحج ولي به عمرة أو نوى العمرة ولي بجهج أو نواه ما ولي
 بأحدهما أو عكسه فالاعتبار بما نواه دون ما ولي به (قوله تغير الاحوال) أي اختلافها

ويجوز له أن يصوم كاحرام زيد
 ثم ان كان زيدا مطلقا أو غير محرم
 أصلا أو أحرما فاسدا
 انفسد له مطلقا وان علم حال زيد
 وان كان زيدا مفصلا أو عدا
 تبعه في تفصيله بخلاف ما لو احرم
 مطلقا وصرفه الحج أو عمرة ثم
 أدخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه
 فلا يلزمه في الاولى أن يصرفه لما
 صرفه له زيد ولا في الثانية ادخال
 الحج على العمرة الآن بقصد
 التشبه به في الحال في الصورتين
 (ويستحب التلظ بالنسبة) التي
 يريد بها كذا ما في القاب
 كما في سائر العبادات (فيقول) بقلبه
 ولسانه (نويت الحج أو العمرة)
 أو الحج والعمرة أو والنسك
 (وأحرمت به لله تعالى وان حج
 أو عقر عن غيره قال نويت الحج
 أو العمرة عن فلان وأحرمت
 به لله تعالى ويستحب التلبية مع
 النية) فية قول عقب تلفظ بما ذكر
 ليك اللهم ليك الخ لخبره سلم اذا
 توجهتم الى منى فاهلوا بالحج
 والاهلال رفع الصوت بالتلبية
 والعبرة بالنية لا بالتلبية نلوي بغير
 مانوي فالعبرة بما نوى (و) يستحب
 (الاكتار منها) أي من التلبية في
 دوام احرامه حتى نحو الحائض

وتما كد عند تغير الاحوال من نحو

صعود وهبوط واجتماع وافتراق
واقبال ليل أو نهار وكوب ونزول
وفراغ من صلاة ويكره
في مواضع التماسية (و) يستحب
(رفع الصوت بها للرجل) حتى
في المساجد بحيث لا يتعبه الرفع لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
أناني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي
أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال ومن
قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج
العج والنج والعج رفع الصوت
بالتلبية والنج نحر البدن أما المرأة
وهلها الخنثى فيندب لها السماع
نفسها فقط فان جهرت بها كره
وانما حرم أذانها لأن كل أحد
يصغي اليه فربما كان سببا لايقاع
الناس في الفتنة بخلافه هنا فان
كل أحد مشتغل بتلييته عن تلبية
غيره (الافى أول مرة) وهي التي
في ابتداء الاحرام (فيسرها) ندبا
بحيث يسمع نفسه فقط على
المعقد (و) في هذه يندب أن يذكر
ما أحرم به (لا فيما بعدها) (وصيغتها)
المستحبة لتلييته صلى الله عليه وسلم
الثابتة عنه وهي (إييك اللهم
إييك لا شريك لك إييك أن
الحد والنعمة لك والمالك لا شريك
لك) ويجوز كسر ان وفصحها
والكسر أصح وأشهر ويستحب
أن يقف وقفة لطيفة عند قوله
والمالك (ويكثرها) أي جميع
التلبية المذكورة لالفاظ إييك
فقط (ثلاثا)

(قوله صعود وهبوط) يضم أولهما مصدران ويقصه اسم مكان يصعد فيه ويهبط
والضم أربع (قوله وفراغ من صلاة) يقدمها على الاذكار المطلوبة عقبها ويظهر حصول
أصل السنة بالاتيان بها بعد أذكارها فوراً ولا فرق بين القرينة والنافلة (قوله في مواضع
التماسية) في الایعاب المراد أن ذلك في التلبية أشد كراهة والافسائر الاذكار تذكر في محل
التماسية (قوله رفع الصوت) أي حيث لم يضرب نحو قارئ أو ناظم أو مدبل أو طائف والأكراهة
رفع الصوت سواء المسجد وغيره ان قل الاذى والاحرام وقال الجلال الرملي في شرح
الدبلية يكره وان كثرت الضرر بخلاف ما ذهب الى عدم جوازها حيث قال ابن الجلال يظهر
أنه يكفي قول المتأذى لانه لا يعلم الا منه وهل المراد بالايذاء ما يزيل الخشوع من أصله
أو ما يزيل كماله كل محتمل وقياس ما جرى عليه في التحفة في محبت تقبيل الحجر الاقل وهل
محل ندب الجهر أيضا فمن لم يزل به خشوعه من أصله أو وان زال ظاهر كلامهم الثاني وكان
ملحظهم الاتباع (قوله ومن قوله الخ) الحديث مرسل والشارح قلد الحاكم في تعديده
(قوله نحر البدن) كذلك الاسنى والایعاب وفي الامداد اسالة الدماء اه ولم يقيده فيسه
بالبدن (قوله كره) أطلقها وكذلك الصفة والامداد وفتح الجواد ومحتصر الايضاح له
وشيج الاسلام في شرعي البهجة وشرح المنهج والخطيب في شرعي المنهاج والتنبية وم
في شرح نظم الزيد وقال في الاسنى كما في قراءة الصلاة زاد في الایعاب ومنه أنهم ما يجهران
بها بحضرة المحارم وفي الخلوة وفي المنكره الا ان كانت وحدها وبحضرة فهو محرم وعلى
هذا جرى م في شرعي الايضاح والمنهاج وهو مقتضى تشبيهه ذلك بحالة الصلاة في شرح
البهجة (قوله أن يذكر ما أحرم به) هل الاسرار المذكور فيها يطلب ممن يريد أن يذكر
ما أحرم به في تلييته دون غيره أو يسر بها مطلقا ظاهرا كلامه في هذا الكتاب الثاني وهو
ظاهرا غيره أيضا لكنه بحث في الایعاب الاول وهو ظاهرا التحفة والعهلة أوجه اذ الحكم يدور
مع علته وجودا وعدما (قوله وأشهر) لأن من كسر قال الحمد والنعمة لك على كل حال
ومن قصها كأنه يقول إييك لأجل أن الحمد لك ولا يقدح فيه أن الكسر قديدل على التعليل
لانه خلاف المتبادر منها لأن التعليل فيها ضمني من حيث أن الجملة استثنائية وهي قد تقيده
بضمنا نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقول الاسنوى ان الزمخشري نقل عن
الشافعي اختيار القمع رده الاذرى بأن اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري أي
لان أصحابه أدري باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه (قوله عند قوله الخ) أي لثلا
يوصلها بلا التي بعدها فيوههم أنهم اني لما بعدها كذا لله في التحفة والایعاب قال ابن
الجلال في شرح الايضاح يؤخذ منه أنه يستأن الوقف على إييك الثاني لما ذكره اه وعبارة
ابن علان في شرح الايضاح فيسني أن يسكت هنا أي على إييك الثاني سكتة لطيفة أخذا
بما يأتي في نظيره ويبدأ بقوله لا شريك لك وأقول لا يبعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ
ليكون أبعد عن إيهام التعليل (قوله لالفاظ إييك فقط) خلافا لوجه ضعيف قائل بأنه

المراد من تثليث التلبية (قوله مثني مضاف) عند سيبويه وقال يونس ليس بمثنى بل هو مقصوراً أصله لبي قلبت ألقيا مع الضمير قلب لذي وعلى ورد سيبويه بأنه لو كان كذلك لما انقلب مع الظاهر ياء في قوله

دعوت لما تاني مسورا * فلي قلبى يدي مسورا

الى آخر ما في الاصل (قوله الاجابة) خبر المبتدأ الذي هو المقصد (قوله التمسك) اذ ما يخص بضمير الخطاب وهو صادر مشددة لفظاً ومعناها التمسك لانهم لم يقصدوا بها التمسك بل جعلوا التثنية علماً على ذلك لانها قول تضعيف العدد وتكثيره (قوله غير مكروهة) لكن يستحب أن لا يزيد عليها وفي التحفة والاياعاب استحب في الام زيادة لبيك اله الحق زاد في الاياعاب لبيك (قوله ان أراد) أى ان يكرر التلبية ثلاثاً كما هو الافضل نذب له تأخير الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عنها وان لم يرد ذلك كأن أراد الاقتصار على مرة نذب له الصلاة بعدها فلا تتوقف الصلاة على تكرير التلبية ثلاثاً ويحتمل أن يكون المراد ان أراد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى أن التلبية لا تتوقف على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل كل منهما سنة فان أتى بهما أثيب عليه ما وان اقتصر على التلبية أثيب عليه فقط ويحتمل أن يكون مراده ان أراد الاكمل صلى بعد كل ثلاث مرات من التلبية والا فاصل السنة يحصل بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التلبية وان كثرت مراتها ونبه على هذا الاحتمال الاخير في التحفة (قوله على النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في العباب وآله زاد القليوبي وصحبه قال ويكررها ثلاثاً (قوله من النار) في شرح المختصر لعبد الرؤف ولم كونها أعظم ما يستعاضد منه اقتصر عليها والا فالقياس أن يقول من سخطه والنار (قوله بما أحب) ويقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهم وفوا بعهدهم واتبعوا أمر الله اجعلني من هؤلاء الذين رضيت وارتضيت وقبلت اللهم يسر لي أداء ما نويت وتقبل مني يا كريم قال الاذرى والركشى هو حسن مناسب قال ابن المنذر ويستحب ان يختم دعاءه بربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (قوله كذا السلام) قالوا وتأخير الرد عن التلبية أحب زاد في اليعاب ومحملة ان كان المسلم يصبر الى فراغها اما الممار الذي يفوت بالكلية قبل فراغها فلا فائدة في الرد عليه بعد الفراغ فيثبني مبادرته قبل ذهاب المسلم ويحتمل أنه لا فرق وأن الرد يشترع ولو بعد ذهابه رعاية لما فيه من حق الله تعالى اه (قوله رأى) في حاشية الايضاح الذي يظهر أن رأى هنا بمعنى أدرك ليشمل الادراك بحاسة من الحواس الخمس اه قال ابن الجمل فيشمس من طم أو شم أو لمس أو سمع شيئاً اعجبه ان يقول ذلك (قوله يعجبه) قال ابن الجمل في شرح الايضاح مقتضاه كغيره أن العبرة بما يحبه هو لا غير وهو ظاهر ومثله يقال في يكرهه اه (قوله لبيك ان العيش الخ) في التحفة يظهر تقييد الاتيان بلبيك بالهزم كما يصرح به السياق فغيره يقول

والقصد بلبيك وهو مثني مضاف
الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى
وأذن في الناس بالحج من لب
بالمكان اذا أقام به ومعناه أنا
مقيم على طاعتك اقامة بعد
اقامة فالقصد بلبيك التكرير
لالتثنية والزيادة على ما ذكر غير
مكروهة (ثم) بعد فراغه من تلييته
وتكريرها ثلاثاً ان أراد (يصلي)
ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم)
بصوت أخفض من صوت
التلبية لتميز عنها والافضل
صلاة التشهد (ثم) بعد ذلك يسأل
الله تعالى الرضا والجنة والاستعانة
من النار) كما روى بسند ضعيف
عن فعله صلى الله عليه وسلم (ثم دعا
بما أحب) دينا ودينا ويسن أن
لا يتكلم في أثناء التلبية وقد نذب
له الكلام كذا السلام وقد يجب
كانذا مشرف على التلف ويكره
السلام عليه (واذا رأى الهرم او
غيره شيئاً يعجبه أو يكرهه قال)
ندبا (لبيك ان العيش) أى الغنى
المطلوب الدائم (عيش الآخرة)
أى فلا أحزن على فوات ما يعجب
ولا أناثر بوصول ما يكره

اللهم ان العيش هيش الاخرة كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الاخرة أي حفر الخندق وقال ابن علان من استضر هذا المضمون لم يلتفت لنعيم غيرها ولم ينزعج من كرهه (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) حكى ابن الملقن في الخصائص النبوية أنه كان يجب عليه صلى الله عليه وسلم اذا رأى شيئاً يجهجه أن يقول ذلك (قوله الخندق) في شرح شعابيل الترمذي للشارح انه معرب قال ولذلك اجتمع فيه الخلاء والادال والقاف وهي لا تجتمع في كلمة عربية (قوله لما رأى ما بالمسلمين) في حاشية الايضاح وقد نهكت أبدانهم واصفرت ألوانهم اه ويكفيك في ذلك قوله اذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم الايات وبالجملة فقد كان زمن شدة البرد وبالجملة شدة الجوع وقام بهم شدة الخوف وشدة الكذب بالعمل في الخندق والله أعلم

(فصل في سنن تتعلق بالنسك)

(قوله بسائر كيفياته) من افراد او متع أو قران أو اطلاق (قوله لكن تسنن لهما النية) يدل هذا على أن المقصود منه النظافة مع العبادة لا النظافة وحدها وسبب صرح به الشارح في تعليل التيمم انه قد الماء اذا التيمم لا نظافة فيه (قوله ان أمكن) كأن اتسع الوقت ووافق الركب على الإقامة أو أمنت لوتخلقت مع نحو محرمة ما عنهم من غير وحشة (قوله وليمه) أي مع النية عنه (قوله تيمم ندبا) ولو وجد ماء لا يكفيه أزال به ما على يده من التغير المؤذي ثم أعضاء الوضوء ثم اذا لم يكفه للوضوء فان نوى به الوضوء تيمم عن باقيه ثم عن الغسل وان نوى به الغسل كفاه تيمم واحد عن الغسل وعن بقية أعضاء الوضوء هذا هو المعتقد كما بينته في الاصل وفي حاشية الايضاح ومختصره والاياعاب اذا فرغ من الغسل أصلا وبدا بتيمم عن كل الوضوء وعلى هذا لا بد من تيمم مطلقا (قوله كالتنعيم) صرحوا بأن نحو الحديبية والجعرانة مما يغاب فيه التغير فطلب فيه إعادة الغسل لدخول مكة ومنه يعلم أن الغسل من الوادي لا يكفي لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة قال في الصفة ويتجه ان هذا التفصيل انما هو عند عدم وجود تغيره والاسن مطلقا وجرى عليه الجمال الرمي في النهاية (قوله من ذلك) أي من قريب بحيث لا يغاب التغير في مساقته بأن لم يخطر له الاحرام الا ذلك الوقت أو كان مقبلا هذا النيل وان تعدى بتأخير احرامه الى ذلك المحل الا أنه يكون آثما ويلزمه دم (قوله ولدخول المدينة) ويسن أن يكون من بئر السقياء ودخل في الحرم حرم المدينة (قوله بعد الزوال) جرى عليه في الصفة وشرحي الارشاد والاياعاب والخطيب في المغنى والجمال الرمي في النهاية وشرح نظم الزيد وشرح البهجة وجرى الشارح في حاشية الايضاح هنا وفي مجتبه الوقوف منها وفي مختصره وجزم به تليذه عبد الرؤف في شرحه والجمال الرمي في شرحي الايضاح والديلمية وابن علان في شرحه وغيرهم على أن الافضل كونه قبل الزوال قال في الحاشية فتقول ابن خليل بعده ضعيف أو محمول على أصل السنة اه والاقول أوجه للخلاف القوي في عدم دخول وقته الابالزوال كما أوضحته في

وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في أسير أحواله وفي أشد أحواله فالقول في وقوفه بعرفة لما رأى جميع المسلمين والثاني في حفر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

*(فصل) * في سنن تتعلق بالنسك
(ويسن الغسل للاحرام) بسائر كيفياته للاتباع حتى للمعاتض والنفساء لأن القصد التنظيف لكن تسن لهما النية والاولى لهما تأخير الاحرام الى الطهران أمكن وحتى غير المميز فيغسله وليمه ومن يجز عنه لفقد الماء حسا أو شرعا تيمم ندبا لأن الغسل يراد للقربة والنظافة فاذا فات أحدهما بقي الآخر ويجزى ذلك في سائر الاغسال الا تيمم (ولدخول مكة) وان كان حلالا لا اتباع ثم من خرج من مكة وأحرم بالعمرة من قريب بحيث لا يغاب التغير في مساقته كالتنعيم وغتسل للاحرام لم يسن له الغسل لدخوله للحصول النظافة بالغسل السابق وكذا من أحرم بالحج من ذلك ويسن الغسل أيضا لدخول الحرم ولدخول الكعبة ولدخول المدينة (ولو وقوف عرفة) والافضل أن يكون بعد الزوال

الاصل ويمكن الجمع وان لم أقف على من نيه عليه بحمل الاول على ما اذا أمكنه الغسل في لحظة لطيفة لا يحصل بها تأخير له وقع ومن قال بالثاني على ما اذا لم يتيسر ذلك الا بتأخير له وقع اذا المبادرة بالصلاة ثم الوقوف للدعاء أهم من التأخير للغسل ويدخل وقته على الرابع من الفجر (قوله على المشعر الحرام) بيان للاكمل والالجمع كلهما وقف كما في الحديث وعبارة الايضاح للنووي صده ان أمكنه والاوقف عنده أو تحته الخ (قوله بعد الفجر) ان كان طرفا للغسل فهو بيان للاكمل اذ وقته يدخل بنصف الليل على المعتد وان كان طرفا للوقوف بالمشعر فهو بيان وقته والمشهور في كلامهم حمله على الثاني (قوله بعد الزوال) ويدخل وقته من الفجر على الرابع خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال كما بينته في الاصل (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف حيث ذكر ما يستلزمه الغسل ولم يتعرض لسنه لرمي جرة العقبة وما بعده (قوله يوم النحر) احترازه عن رمي جرة العقبة في أيام التشريق فيسن الغسل لذلك كما دخل في قوله ولرمي أيام التشريق (قوله بما قبل الثلاثة) الاول هو رمي جرة العقبة يوم النحر ومبيت مزدلفة وطواف القدوم والذي قبل رمي جرة العقبة هو غسل الوقوف بمزدلفة فيكنى عنه والذي قبل المبيت بمزدلفة هو غسل الوقوف بعرفة وغسل دخول الحرم فيكنى عنه والذي قبل طواف القدوم هو غسل دخول مكة ويؤخذ من قولهم اكفأ بما قبله أنه لو ترك غسل ما قبله سبق الغسل لهذه المذكورات وهو المعتد (قوله مع اتساع وقت ماعدا الثاني والثالث) أما جرة العقبة فلا وقت رميها يدخل من نصف ليلة النحر ويبقى الى غروب شمس آخر أيام التشريق وأما طواف الافاضة والخلق فيدخل وقتهم من نصف ليلة النحر أيضا ويبقى الى آخر العمر وأما الثاني وهو مبيت مزدلفة فيدخل وقته بنصف ليلة النحر ويخرج بطول فجر ليلته فليس بطويل والثالث وهو طواف القدوم فوقت سنه عقب دخول مكة ويقوت بالوقوف بعرفة لكن قد يدخل قبل الوقوف بمدة طويلة ويؤخره الى قرب الوقوف فيكون حكمه حيثنذ حكم الثلاثة المتسع وقتها ولذلك قيد في التخصة بقوله أو طال الفصل بينه وبين طواف القدوم ووجه ما ذكره من ان اتساع الوقت يقتضي عدم طلب الغسل هو أنه حيثنذ لا تكثرفيه الرجة واذا لم تسكر الرجة لا يكون هناك اجتماع واذا لم يكن فيه اجتماع لا يطلب فيه الغسل قال الزركشي في الخادم قضية هذه العلة استحبابه عند ازدحام الناس فيها كما في أيام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة على أن ابن كنج في التجريد نقل عن الاصحاب استحبابه وأطلق وجزم به النووي في ايضاحه اه وأقره الشارح في الايجاب قال واستدل له الاذيعي بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع قال ولو حصل له تغير بخوع عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح للشارح وشروحه للجمال الرمي وابني الجمال وعلان أثناء كلامهم مانصه يؤخذ منه أن قولهم لا يغتسل للطواف أي من حيث كونه طوافا أما من حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه والعبارة لابن

(و) للوقوف في (مزدلفة)
على المشعر الحرام ويكون بعد
الفجر (ولرمي) جمار كل يوم من
(أيام التشريق) لا تمار ورددت
في ذلك ولا تها هذه المواضع يجتمع
بها الناس فأشبهه غسل الجمعة
ونحوها والافضل أن يكون
الغسل للرمي بعد الزوال وأفهم
كلامه أنه لا يسن الغسل لرمي جرة
العقبة يوم النحر ولا لمبيت مزدلفة
ولا طواف القدوم أو الافاضة أو
الخلق وهو كذلك اكفأ بما قبل
الثلثة الاول مع اتساع وقت
ماعدا الثاني والثالث

(و) يستحب (تطيب بدنه للأحرام)

بعد الغسل للاتباع وجلا كان
أو غيره لانهزال المرأة هنا عن الرجال
بمخلافها في الصلاة في جماعتهم
وأفضل أنواع الطيب المسك
والأولى خلطه بماء الورد (دون ثوبه)
فلا يتدب له تطيبه بل يكره ولا يحرم
بما تبقى عنه بعد الأحرام وله
استدامته ولو في ثوبه لأشبهه فيه
ولو أخذ من بدنه أو ثوبه ثم أعاده
إليه وهو محرم أو نزع ثوبه المطيب
ثم لبسه لمسه الغدية وكذا الوضوء
بيده عهدا ولا أثر لاتقاه بعرق
للعدو (و) يستحب للرجل قبل
الأحرام (لبس إذا روردا)
للاتباع (اليمين) لخبر البسوا من
ثيابكم البياض (جديدين ثم) أن لم
يجدهما لبس (مغسولين) ويتدب
غسل جديد يغلب احتمال النجاسة
في مثله (ونعلين) لخبر أبي عوانة
ليحرم أحدكم في إذا روردا ونعلين
ويكره المصبوغ إلا المزعفر
والمعصر فانما يحرم ان اما المرأة
والخنثى فلا روج عليهما في غير
الوجه والكفين ويستحب له قبل
الغسل أن يتنظف بقص شارب
وأخذ شعرا بط وعانة ونظف الأفي
عشر ذي الحجة لم يردا للتخصيص
(و) يسن بعد فعل ما ذكر (ركعتان)
أي صلاتهما بقية سنة الأحرام
للاتباع ولا يصليهما في وقت
الكره لهما فيه في غير حرم
مكة

علان (قوله أو غيره) أي من امرأة وخنثى نعم تستثنى المبتوتة فلا يسن لها الطيب
للأحرام والمحدث يحرم عليها الطيب والصائم قال في المنع ينبغي تقييده بما أشرت إليه فحين
غاب عليه روائع توقفت إذا التها على الطيب فيسن له مطلقا دفعا للذي عن الناس الأهم
بالرعاية من غيره ونحوه الجمال الرمي في شرحه وهو في غير المحدث كما هو ظاهر (قوله بل
يكره) اعتقدها الشارح في التحفة وحاشية الأيضاح والايهاب والامداد وشيخ الاسلام في
الاسنى وشرح التنبيه للخطيب وجرى شيخ الاسلام في شرحي البهجة وشرح المنهج
والخطيب في المغني والشارح في فتح الجواد والجمال الرمي في شرحه على المنهاج والبهجة
ونظم الزبد على الاباحة (قوله ولو في ثوبه) ومحل في طيب حوت العادة فيه بشدة في نحو
ثوبه والا فلا يحرم فتح الورد لا يحرم الا ان وضعه على أنفه أو وضعه أنفه عليه وخرج
بقوله شدة في ثوبه ما لو شدة في خرقه ثم شدة الخرقه في ثوبه فانه لا يضرب (قوله بعرق) أي
للعدو قال في الايحاب ودخل في نحو العرق انتقاله بماء غسل الجنابة وهو واضح وغسل
نحو دخول مكة وهو متجه اهـ (قوله البياض) في الايحاب يسن للمرأة البياض والجديد
أيضا كما في المجموع قال في الايحاب ويكره لها المصبوغ (قوله ونعلين) معطوف على قوله
أزارو في المنع ينبغي أن يتدب في النعلين كونهم ما جديدين (قوله ويكره المصبوغ) أي
وان قل لكن بشرط أن يكون له وقع ومحل ان وجد البياض والا فاصبغ قبل النسيج
أولى مما صبغ بعده (قوله الا المزعفر والمعصر) أي المصبوغ بالزعفران والعصفر
(قوله فانما يحرم ان) أي للرجال اذا كان أكثر الثوب مصبوغا ما وجرى الجمال الرمي
على حرمة المزعفر على الرجال وكراهة المعصر عليهم واختلاف في الورس والراجح الحل
ويحل مع الكراهة على البدن بالزعفران (قوله في غير الوجه والكفين) أما الوجه فينزع
عنه كل ما يمتد سائر الرأس الرجل كما سأل في محرمات الأحرام وأما الكفان فينزع عنهما
كل محيط بهما دون غيره وهذا محترز قوله أولا ويستحب للرجل الخ (قوله بقص شارب)
أي حتى تسد وجرة الشفة العليا (قوله شعرا بط) أي بالتفتان لم يتأذبه لانه يضعف به
الشعر فيضيق به مخرج الصنان (قوله وعانة) أي الشعر على المثانة وحوالي القبل
والأفضل للرجل حلقها وللأختي تنقيتها (قوله وغفر) الأولى ان يبدأ بحجته يده اليمنى الى
خنصرها ثم يهاها ويبدأ في يده اليسرى بخنصرها الى ايهامها على التوالي ويبدأ في
رجله بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالي وفي التحفة ينبغي البدن بغسل محل
القلم لأن الحكة به قبل يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود
كل اهـ (قوله الا في عشر ذي الحجة الخ) حكمته شمول المغفرة والعق من الذار لجميعة قال
في التحفة فان فعل كره وقبل حرام وعليه أحمد وغيره ما لم يحجج والافتد يجب كقطع يد سارق
وختان بالغ وقد يستحب كعتان صبي ثم قال وقد يساح كقلع سن وجمعة وساعة وفي التحفة
بضم على الأوجه لعشر ذي الحجة ما بعده من أيام التشريق الى أن يضحي الخ ويسن أن يلبس

شعر رأسه بصمغ أو خطمي أو غاسول وأن يجامع قبيل الاحرام أن أمكنه وأن يدهن رأسه
 بزيت غير كثير بعد غسله بنحو خطمي ويستحب للمرأة أن تخفض يديها بالحناء إلى
 الكوعين قبل الاحرام وتسمح وجهها بشئ من ذلك لتستر البشرة سواء كانت مزقجة
 أم غير هاشابة أم مجوزا ونعم بالخصاب اليد وأما النقش والتسويد وخصب أطراف
 الأصابع فمكروه حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه ويجرى
 ذلك في التخصيص كما في الأسقى وكلام الشارح في الزواجر فيذكر اهتسه مطلقا ويجرى
 التفصيل المذكور في وشرا الأسنان أي يحددها وفي الوصل وتسني الحناء لغير الهرمة أن
 كانت حادثة ولا كرهت وفي النفقات من التحفة نقل الماوردى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لعن المرأة السلتاء أي التي لا تحتضب والمرها أي لا تسكحل ثم حله على من فعلت ذلك
 حتى يكرها أو يفارقها وفي رواية ذكرها غيره أني لا بغض المرأة السلتاء والمرها والكلام
 في المزوجة لكرهه الخضاب أو حرمة لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وذكر في التحفة
 أن الزوج إذا هبها ذلك لزمها استعماله ويحرم الاختضاب بالحناء للرجال من غير حاجة
 الاختضاب المحبة (قوله سقط عنه الطلب) هذا معتمد الشارح في كتبه في ذلك وظاهره
 وجري الجمال الرملي على حصول الثواب كسقوط الطلب ولو صلاهما منفردتين كان
 أفضل ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص لمناسبة الحال
 لاشتمالهما على اخلاص التوحيد والقصد إلى الله تعالى المتأكد على المحرم الاهتمام به
 (قوله قائمة لطريق مكة) عبارة التحفة إذا تبعته به راحلته أي توجهت به دابته من
 الابل أو غيرها إلى جهة مقصده سائرة لا مجرد دورانها انتهت (قوله في الاول) أي الراكب
 رواه الشيخان ويستثنى من ذلك الخطيب فإنه يحرم يوم السابع قبيل الخطبة على الراجح
 من نزاع فيه (قوله من الفضائل التي تفوته) منها طواف القدوم وتجهيل السهي بعده
 وزيارة البيت وكثرة الصلوات في المسجد الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع
 والمبيت بمكة ليله عرفة والصلوات بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك والمراد فوات
 تحصيل ذلك لأثوابه إن ضاق الوقت وقد نوى فعلها ولم يضق فانه يحصل بذلك أصل السنة
 على خلاف فيه (قوله من أعلاها) أي مكة ويعرف بالمعلي ويسمى بالحنون ينحدر منها
 على المقابر وتسمى ثنية كداء بفتح الكاف والمذوال المهيمة ويجوز صرفه على ارادة
 المكان وعدمه على ارادة البقعة هذا هو المشهور وفي القاموس الكداء ككساء المنع
 وكسها اسم عرفات وجبل بأعلى مكة دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة منه وكسمى جبل
 بأسفلها وخرج منه عليه الصلاة والسلام وجبل آخر بقرب عرفة وكقرى جبل مسقلة
 مكة على طريق اليمن وكسكدي مقصورة كفتى ثنية الطائف وغلط المتأخرون في هذا
 التفصيل واختلفوا فيه على أكثر من ثلاثين قولاً وفي غنية النبيه لابن الملقن يتحصل
 من اختلاف القول على ما ذكره القاضي عياض وغيره في كداء خمسة أوجه أحدها بفتح

ويجزي عنهما القريضة والنافلة
 لكن أن نواهما مع ذلك حصل
 ثوابهما أيضا والاستقط عنه
 الطلب ولم ينسب عليهما نظير ما مر
 في تحفة المسجد ثم إذا صلاهما
 (بحرم بعدهما) حال كونه
 (مستقبلا) للقبلة عند الاحرام
 نلبر البخاري بذلك والافضل أن
 يحرم (عند ابتداء سيره) فيحرم
 الراكب إذا استوت به دابته قائمة
 لطريق مكة والمائتي إذا توجه
 إلى طريق مكة للاتباع في الاول
 وقياسا عليه في الثاني (ويستحب)
 للمعاج (دخول مكة قبل الوقوف)
 بعرفة للاتباع ولكثرة ما يفوز به
 من الفضائل التي تفوته لودخلها
 بعد الوقوف (و) يستحب أن
 يدخلها (من أعلاها) وهو المسمى
 الآن بالحنون وإن لم يكن في
 طريقه للاتباع وأن يدخلها (من ارا)
 والافضل أوله بعد صلاة الصبح
 للاتباع (وماشيا) (وحافيا) أن لم
 تلحقه مشقة ولم يحق تنجس رجله
 ولم يضعفه عن الوظائف لانه
 أشبه بالتواضع والادب

الكاف والمدمصر وقاوثانها كذلك غير مصروف وثانها بالفتح والقصر وروابعها بالضم
والقصر وخامسها بالضم والتشديد اه (قوله بقية المذكور) أي من كونه لم تلحقه
مشقة الخ (قوله باب السلام) قال القليوبي في حواشي المحلى هو ثلاث طاعات في قبالة
الحجر الاسود وباب الكعبة الخ وفي تاريخ النجاشي عن البحر العميق فيه ثلاث مداخل الخ
(قوله أو وصل الاعنى الخ) في حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى أنهم
متفقون في البصير مع عدم الظلمة انه لا يقوله الا اذا عاين البيت ولا يكفي وصوله للحل
الذى كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الابنية وهو المسمى برأس الردم والا أن بالمديعى ثم
قال ولا ينافى ما ذكر قول المصنف الا في وهناك يقف ويدعوا لان ذلك دعاء بما أراد لا بما
الوارد وبهذا يعلم ان الاولى الوقوف ثمة أي بالمديعى والدعاء اقتداء وتبركاً بمن وقف ثمة من
الاخبار ودعا وان زال سبب ذلك من رؤية البيت وقيل الاظهر عدم ندب ذلك لانتفاء سببه
اه (قوله بالمأثور في ذلك) وهو اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة
وزد من شرفه وعظمه عن حجه أو أعمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً ويضيف اليه اللهم
أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام اللهم انا كنا فعل عقدة ونشد أخرى ونهبط
وادياً ونعلو آخر حتى أتيناك غير محجوب أنت عنا اليك خرجنا وبيتك حججنا فارسم ملقى
رحالنا بقضاء بيتك (قوله ان رأى الجماعة قائمة) في التحفة فان أقيمت في الطواف جماعة
مكتوبة لا غيرها قطعه وصلى اه هكذا أطلق في الابداء وقيد في الاثناء وفي الایعاب
لو أقيمت الجماعة ولو على جنازة في أثناءه يقدم الصلاة معهم الخ وهذا هو ظاهر اطلاق
الخطيب في المعنى والجمال الرملى في شرح الدبسية وغيرهما قال في الایعاب نعم ان يتقن
حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال اتجه أن البداءة بالطواف
حينئذ أولى لما فيه من تحصيل فضيلتي تحية البيت والجماعة اه (قوله أو قرب قيامها)
المراد بالقرب كما في الایعاب أن يكون الزمن لا يسع الطواف السبع قبل الإقامة اه
والمراد بالجماعة المطلوبة بأن يصل مؤداة خلف مؤداة مثلها أو مقضية خلف مقضية مثلها
نقله ابن الجلال عن الایعاب ويثبت ما فيه في الاصل ومما يقدم على الطواف فائتة فرض
من مكتوبة أو نذر ان لم يلزمه الفور في قضائها والاوجب تقديمها قال في التحفة ولم تكسر
بجديثة فوت بها فورية الطواف عرفاً والاقدم الطواف فيما يظهر اه وفي الامداد
والنهاية يحتمل أن فائتة النقل كذلك فتقدم على الطواف زاد مر في شرح الدبسية هو
الاوجه وان نقل عن في النظم عدم قضائها وفي المنح هل يلحق به فائتة راتبة فيه نظر
والاقرب للخلاف في قضائها فالطواف أكد منها فقدم اه وبجته الجمال الرملى في شرح
الايضاح وابن علان وجزم به عبد الرزاق في شرح المختصر وأقره ابن الجلال وفي الایعاب
هو قريب (قوله اندرج فيه طواف القدوم) أي سقط طلبه وأما الثواب عليه فيتوقف
عند الشارح على قصده معه وتندرج تحية المسجد في ركعتي الطواف ووقع للجمال الرملى

ومن ثم ندب له المشى والخف من
أول الحرم بقية المذكور ودخول
المرأة في شعور هودجها أفضل
وينبغي ان يستحضر عند دخول
الحرم ومكة من الخشوع والخضوع
والتواضع ما أمكن ولا يزال كذلك
حتى يدخل من باب السلام فاذا وقع
بصره على الكعبة أو وصل الاعنى
أو من في ظلة الى محل يراها لوزال
مانع الرؤية وقف ودعا بالمأثور في
ذلك وبما أحب (وأن يطوف
للقدوم) عند دخوله المسجد مقدماً
له على نفسه يربأ به واكثره منزله
وغيرهما ان أمكنه نعم ان رأى
الجماعة قائمة أو قرب قيامها أو
ضاق وقت صلاة ولولا فله أو وضع
النام من الطواف أو كان فيه
رجة يخشى منها أذى بدأ بالصلاة
فيما عدا الاخيرتين وبجبة المسجد
فيمحوا وانما ندب طواف القدوم
للدخول (ان كان) سجلاً أو (حاجاً)
أو قارناً ودخل مكة قبل الوقوف
لانه ليس عليه عند دخوله
طواف مفروض بخلاف المعقر
فانه لا قدم عليه لانه محطاب عند
دخوله بطواف عمرته فاذا فصله
اندرج فيه طواف القدوم
وبخلاف حاج أو قارن دخل مكة
بعد الوقوف

في شرح الديلمية هنا موافقة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو (قوله واتصاف
لبيلة النحر) أما لو دخل قبل اتصافها فإنه يسقط له طواف القدوم (قوله بالجلوس) أي
وأن أكثر بخلاف تحية المسجد نعم يفوت بالوقوف بعرفة (قوله لذات الهيئته) أي الجمال
وكذلك الروض زاد في المغنى أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال ونحوه الصفوة وجرى في المنح
والإيعاب وشرحي الإيضاح للجسمال الرمل وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيئته
والبرزة فيسند التأخير طلقا لكونه يتأكد ذلك الجميلة والسريفة أكثر من غيرها ومحل
طلب التأخير إذا أمنت طرق الحيض الذي يطول زمنه والافلات تؤخره إلى الليل (قوله
قصد دخول الحرم الخ) أي لا لنفسك ويكره ترك الأحرام حينئذ أما إذا قصد ذلك لنفسك
فانه يلزمه الأحرام من الميقات وسبق ذلك وما فيه من التفصيل والله أعلم

• (فصل في واجبات الطواف وسننه) •

(قوله وواجبات الطواف) أي بأنواعه وهي قدوم وركن في حج أو عرفة أوهما أو تحلل
أو وداع واجب أو مسنون وتذروا نطق والمراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل الشروط
قال ابن الجلال في شرح الإيضاح لو قيل إن الطهارة عن الحدثين والتجسس والستر وجعل
البيت عن اليسار وكونه في المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وأن يقفه
حيث تعتبر وعدم الصارف وكونه سبعا ركن لم يكن بعيدا وإن لم أر من نبه عليه (قوله
ستر العورة) أي عند القدرة كما ينبغي عليه (قوله إن لا يعتمد المشي عليها) فإن تعمد ضر
وإن لم يكن له عنها مندوحة وهذا هو ظاهر التحفة والنهاية وشرحي الإيضاح أصحابها ولا بن
علان وصرح به الشارح في شرح الإرشاد وجرى في المنح والإيعاب ومختصر الإيضاح
على أنه إذا لم يكن عنه مندوحة بأن لم يجد معدلا لا يضرب ووافقه عبد الرؤف في شرح
المختصر (قوله أوفى بماء رطوبية) كذلك التحفة وفتح الجواد والإيعاب والجمال الرمل
في شرحي المنهاج والإيضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح وقال في الامداد
قضية تشبه المجموع ذلك بدم فهو القمل وطين الشارع المتيقن نجاسته أنه لا فرق بين
رطوبة وغيره وأقر كما ترى وجرى عليه في مختصر الإيضاح أيضا (قوله أن للمقيم) أي
أنفق الماء أو لبرد أو مع سائر وضعه على حدث أو كان في أعضاء التيمم وكل ما يجب معه
الاعادة (قوله طواف الركن) أي وغيره (قوله ليستفيد به التحلل) التحلل له محرمات
الأحرام وهذا فائد طوافه والافه ومحرر بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته (قوله ثم إن عاد
الخ) فهم كلامه أمرين أحدهما أنه لا يلزمه العود لذلك وهو ما دغره هذا الكتاب أيضا
وفي الحاشية أنه ليس يبعد ونقل سم عن م استقراب أنه لا يجب الحجى فورا قال عبد
الرؤف وعليه فينبغي أن محله ما يتضيق بنحو غضب وبجسه ابن الجلال أيضا قال في التحفة
فإن مات وجب الاستحباب عنه بشرطه اه أما إذا غضب فالذي أفتى به الشهاب الرمل جواز

واتصاف لبيلة النحر فإنه مخاطب
بطواف حجه فإذا فعله اندرج فيه
طواف القدوم أيضا ولا يفوت
طواف القدوم بالجلوس وإن كان
تحية للبيت ويسند لذات الهيئته
تأخيره إلى الليل ويسن لمن قصد
دخول الحرم وكذا ن يحرم بنفسك

• (فصل) •

في واجبات الطواف وسننه

(وواجبات الطواف غمائية) الأول
والثاني والثالث (ستر العورة
وطهارة الحدث والتجسس) كافي
الصلاة وتطهير الطواف بالبيت صلاة
فلو أحدث أو تجسس بدنه أو قوبه
أو مما فيه بغير عفو عنه أو عرى
مع القدرة على الستر في أثناء
الطواف تطهر وستر عورته وبني
على طوافه وإن تعمد ذلك وظال
القصل إذا لا اشتراط الموالاة فيه
كالوضوء ويسن الاستئذان وغلبة
النجاسة في المطاف مما عمت به
البلوى في حق عباد شق الاحتراز
عنه أيام الموسم وغيره بشرط أن
لا يعتمد المشي عليه وألا يكون
فيها أوفى بماء رطوبية والعاجز
عن السري طواف ولا إعادة عليه
والأوجه أن للمقيم والمتجسس
العاجز ين عن الماء طواف
الركن ليس بتفديده التحلل ثم إن
عاد إلى مكانه لم يكره ما أعاده

الاستنباط فيه اعذره مع بقاء الاهلية ونقله عنه سم وابن الجبال في شرح الايضاح وأقرا
ثانيهما أن الكلام في الآه في اذ هو الذي يتصور فيه العود فيه متفاد منه أن المكي ليس
له فعل طواف الركن بالتيهم وهو مفهوم غير هذا الكتاب أيضا ونظر فيه عبد الرؤف بمسئلة
مصابة الاحرام وان كان مكيًا قال ابن الجبال في شرح الايضاح وهو ظاهر اه ويمكن
الجمع بأن المكي ان رجاءه ول البراء والماء في زمن قريب لا تعظم فيه مسئلة مصابة
الاحرام لا يجوز له التحلل والاجاز وهو ظاهر ثم رأيت البكري في شرح مختصر الايضاح
لأنوى صرح بذلك ورأيت في فتاوى الجبال الرملي ليس لفاقد الطهورين طواف
ركن قال فاذا خرج ووصل الى محز يتعذر عليه الرجوع منه الى مكة يتحلل بذبح وحلق
ونية وصار حلالا بالنسبة لمخضورات الاحرام محرما بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته الخ
وهذا ذكر الشارح والجبال الرملي في كتبهم ما نظيره في الحائض اذا خشيت الانقطاع عن
لرفقة وخرجت وتعذر عليها العود لعدم النفقة أنها تحلل تحلل المحضوي في الطواف
في ذمتها في الاحصار من التحفة نظريه بأن نقاد النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط
لكن حله في المنع على التحلل قبل الوقوف قال أما بعده فيجوز وان لم يشترط وبفت
في كتابي الزوائد المدنية فيمن يفتي بقوله من متأخري الشافعية ان التحقيق في مسئلة
الحائض ومثلها مسئلة فتاوى الجبال الرملي أنها اذا تحللت كانت محضرة تخرج من الفسك
وأساويجب عليها نسك جديد باحرام جديد وسققت ذلك بالنقول الصريحة بما لم تقف على
من سبقني اليه (قوله جعل البيت على يساره) في حاشية الايضاح عن الاسنوي يحصل
من ذلك اثنتان وثلاثون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو عن
يساره أو أمامه أو خلفه في اثنتين وهما الذهاب الى جهة الباب أو اليانتي وهذه الثمانية
في أربعة لان كلاهما اما أن يذهب فيه معتدلا أو منكسار رأسه الى أسفل أو مستقيما
أو مكنا على وجهه قال وكلها باطلة الا ان جعل البيت عن يساره ومشى تلقاء وجهه على
هشة الاعتدال فن الاقل ما لوجه رأسه لاسفل ورجليه لاعلى أو وجهه للأرض وظهره
للسماء أو مكسه فلا يصح مع ككون البيت عن يساره لما ابذع الشرع لكن بحث ابن
النقيب الصحة في هذه الثلاثة مع العذر الخ قول في حاشية الايضاح ما ذكره الاسنوي
في الصور كلها ظاهرا لا في هذه الثلاثة الاية عندى أن يقال بالصحة فيها ولو بلا عذر
قباسا على ما قالوه من الصحة فيما اذا طاف حبا أو زحفا وان قدر على المشى الى أن قال
وبما قررته يعلم ان بحثه ايضا منع الطواف منحيما مبنى على ما قاله قبل وقد عات أن
الوجه خلافه اه واعتمد ذلك في الایعاب أيضا (قوله مع المشى امامه) في التحفة ومع
وجود هذين لأثر كما قررته في الحاشية اكونه منكوسا أو مستقيما على قفصا أو وجهه
أو سايما أو زحفا ولو بلا عذر بخلاف ما لو اختل جعل البيت عن يساره والمشى تلقاء
الجور ان كان البيت عن يساره الخ (قوله بحال) أى سواء كان معذرا أو لا وفي التحفة

(و) الرابع (جعل البيت على يساره)
مع المشى امامه للاتباع فان جعله
على يمينه ومشى امامه أو القهقري
أو أمامه أو خلفه أو على يساره
ومشى القهقري لم يصح لمسا فاته
ما ورد الشرع به واذا جاهد على
يساره وذهب تلقاء وجهه فلا
فرق على الوجه برب أن يذهب
ماشيا أو قاعدا زحفا أو حبوا
أو يكون ظهره للسماء ووجهه
للارض أو عكسه وفيما عدا هذه
العوار لا يصح بحال واذا استقبل
البيت للحدود فليجتز عن المرور
في الطواف ولو أدى جر قبل
عوده الى جعل البيت عن يساره
(و) الخامس (الابتداء من الحجر
الاسود) للاتباع الاربعة بمبدأ
به قبله ولو مشى واذا انتهت الى
ابتداء منه (و) السادس (محاذاة)
أى الحجر أو بعضه عند النية ان
وجبت (بجميع بدنه)

بحث أن المريض لولم يتأت حاله الاوجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة وبؤخذ
منه أن من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يوزطوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم
رجلاه للضرورة هنا أيضا ومجمله لم يجسد من يحمله ويجعل يساره للبيت والالزمه
ولو بأجرة مثل فاضله عما صر في شوقا لا اعنى اه (قوله شقه الأيسر) بحث في الصفة
أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب قال فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه
ما تحته من الشق الأيسر لم يكف (قوله ببعض شقه) أي الأيسر في المنح لو سامت الحجر
بصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليماني أو الباب صح لانه اذا انقل قبل مجاوزة الحجر
إلى الباب فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر ونشترط
الحاذاة في آخر الطواف كما تشترط في أوله ولا بد أن يكون الجزء المحاذي له آخره هو الذي
حاذاه أولاً ومقدما إلى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف (قوله لم يصح
طوافه) أي طوافه ثلاثا وكذا ما بعده ان كان طوافه يحتاج إلى التنية ولم يستحضرها بعد
عند محاذاة الحجر والا كان ذلك أول طوافه (قوله لم يجزئه) أي طوافه حتى يأتي بالطواف
في ذلك الجزء الذي تركه فيه فيما بعده إلى الحجر الأسود أو إلى موضع الترك اذا ما بعد المتروك
لغو (قوله أن يأخذ الخ) ولا يلزمه الا ان أورثه الخبر تردد (قوله وان كثر) مالم
يلغو وعدد التواتر كالصلاة (قوله وان وسع) يشترط لصحته الحرمية والمسجدية فلو خرج
المسجد عن الحرم لم يصح الطواف خارج الحرم وان كان في المسجد على المعتقد وقال
في شرح الارشاد وان وسع حتى بلغ الحل على نظرفيه وفي حاشية الايضاح لكن رجع
بعضهم خلافه تبعاً للمهمات اه ورجع في الابواب جهة الطواف في الحل حيث امتد إليه
المسجد (قوله والشاذرون) هو دخيل وهو بفتح المعجمة الثانية فراء وهو الخارج من
عرض جدار البيت المسمى المنبت فيه حلق ازار الكعبة (قوله وان أحدث الآن
عنده الخ) هذا يفيد أنه لا يثبت حكم الشاذرون في جهة الباب وعليه جرى الجمل الرمل
في موضع من النهاية وفي شرح الدلبية تبعاً للشيخ الاسلام زكريا لكن المعتقد وجوده غة
كما اعتمدوه وأطالوا فيه وسيأتى في الدقة الآتية ما يفيد أيضاً (قوله من البيت)
خبر المبتدا الذي هو قوله والشاذرون (قوله اضيق النفقة) أي لانهم التزموا أن
لا ينفقوا على البيت الا الحلال فلم يوجد منه ما يكفي البناء (قوله من بدنه) ظاهره عدم
ضرب دخول ثوبه واعقده الخطيب والجمال والرمل وأما الشارح فهو يتردد فيه لكن
ميل كلامه إلى الحاق الثوب بالبدن وقيد اللبوس في شرح الارشاد بالتكسر بحركته
قياساً على الصلاة قال ابن الجمل في شرح الايضاح وهو ظاهر اه وفي الامداد هل العود
الذي يده يستلم به كيداه قياساً على الثوب او يفرق ثم قال ينبغي أن يقال فيه ما في غير
التكسر بحركته قال فيه وهل دابته وحاله له حتى يضر دخول جزء منه ما في هوا
ما يأتي أو العبرة به فقط يحتمل ترجيح الاول أخذاً مما يأتي في السعي ويحتمل الفرق

شقه كان جاوزه ببعض شقه إلى جهة
الباب أو تقدمت التنية على المحاذاة
المذكورة وأخرت عنها لم يصح
طوافه (و) لسابع (كونه
سبعاً) يقينا ولو في وقت كراهة
الصلاة واركب اغبر عذر ولو ترك
من السبع خطوة أو أقل لم يجزئه
ولو شك في العدد أخذ باليقين
كما في الصلاة نعم يستل أن يأخذ
بخبر من أخبره بالقص أمان
أخبره بالتمام فليس له الأخذ
بخبره وان كثر (و) الثامن (كونه
داخلاً المسجد) ان وسع (خارج
البيت والشاذرون والخ) قال
نعالي وليطوفوا بالبيت العتيق وانما
يكون طائفة به حيث لم يكن جزء منه
فيه والا فهو طائفة فيه والشاذرون
وهو الجدار القصير المسمى بين
اليمانيين والغربي واليماني دون
جهة الباب وان أحدث الآن
عنده شاذرون من البيت لان
قرب شاتركته منه عند بنائهم
الكعبة اضيق النفقة ولا ينافيه
كون ابن الزبير رضي الله عنه ما
أعاد البيت على قواعد ابراهيم
لانه باعتبار الاصل فلما ظهر
الجدار نقص من عرضه لما فيه
من مصلحة البناء والحرف فيه من
البيت ستة أذرع تنصل بالبيت
وانما وجب مع ذلك الطواف
خارجاً لانه صلى الله عليه وسلم انما
طاف خارجاً وقال خذوا في
مناسككم فدخل جزء من بدنه في هوا الشاذرون

أو الجهر أو جداره لم يضع طوافه
ولم يفتن لدقيقة وهي أن من قبل
الجهر الأسود فمأس في حال التقبيل
في جزم من البيت فيه لم يزمه أن يقر
قدميه في محلهما حتى يفرغ
من التقبيل ويعدل قائما (ومن
سنته) وهي كثيرة أذهب شبه الصلاة
فكل ما يمكن جريانه فيه من سنها
لا يعد أن يقال بنديه فيه قياسا
عليها (المشي فيه) ولو امرأة
للاتباع فالركوب بلا عذر خلاف
الاولى والزحف مكره ويسن
أيضا الحفاء ونقصه من الخطا رجاء
كثرة الاجر له (واستلام الجهر)
الأسود يده أول طوافه (وتقبيله)
من غير صوت يظهر (ووضع جبهته
عليه) للاتباع في الثلاثة ويسن
تكرير كل منها ثلاثا وفعل ذلك في
كل مرة فان منعته زجعة من
الآخرين استلم يده فان عجز فهو
عود ويقبل ما استلم به فيه ما فان
عجز عن استلامه أشار إليه باليد
أو بشئ فيها ثم يقبل ما أشار به
ولا يشير للتقبيل بالقم لقبحه
ويندب كون الاستلام والإشارة
باليد اليمنى فان عجز فاليسرى
(واستلام الركن اليمنى) يده ثم
يقبلها فان عجز عن استلامه أشار
إليه ولا يقبله ولا يستلم ولا يقبل
الركنين الآخرين لما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان يستلم الركن
اليمنى والجهر الأسود في كل طوفة

قال وهذا أقرب قال ابن الجمل وما استقر به ظاهر الخ وجرى على ذلك في فتح الجواد أيضا
وخرج به واء ما ذكر من أصل جدار الشاذروان أو حائط الجهر فلا يضرب لانه ليس في هوا
شئ من البيت (قوله أو جداره) منه هو الهواء الرفيف الذي في طرف الجهر (قوله في جزم
من البيت) هو هو الشاذروان (قوله خلاف الاولى) اعتمد شيخ الالام والشارح
واعتمد الخطيب والجمال الرملي وغيرهما حرمة ادخال البهيمة المسجد حيث خشي منها
تلويث المسجد فان أمن التلويث فان كان الادخال للحاجة فلا كراهة والا كره وفي التحفة
وغيرها المراد بأن من التلويث غلبة الظن باعتبار العادة أنه لا يخرج منه نجس يصل المسجد
منه شئ بخلاف ما لو احكم ثم دعا على فرجه بحيث أمن تلويث الخارج للمسجد (قوله
ويسن أيضا الحفاء) الالعد كشد الحرفان اشتد الضرر حرمت الحفاء (قوله وتقصير
الخطا) قيد في العباب بخلاف ما في الاعباب ما عند الزجعة فان آذى أو تأذى
بتقصير المشي ليسن والاسن أيضا (قوله للاتباع) الافضل أن يستلم ثلاثا وتوايه ثم
يقبل كذلك ثم يسجد كذلك (قوله من الآخرين) هما اتقبيله ووضع جبهته عليه وبحث
في التحفة ضبط العجز هنا بما يحل بالخشوع من أصله أو غيره فلا يسن حينئذ استلام ولا
ما بعده وفي المنح ان رجاء زوال الزجعة عن قرب عرفا فلا ولى أن ينظر زوال ذلك ما لم يؤذ
بوقوفه أو يتأذى (قوله ما استلم به) أى من يده فيما فيها وقوله فيها أى في الصورتين وهما
ما اذا قدر على الاستلام بيده وعجز عن التقبيل ووضع الجبهة وما اذا عجز عن الاستلام بيده
كتقبيله وقدر على استلامه بخعود يده وأفهم كلامه أنه عند قدرته على استلام الجهر
وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتقاده في حاشية الايضاح لكنه
تردد في ذلك في بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وقد ذكرت
عبارة في الاصل ثم قلت وما اقررت له أعلم أن المعتمد قد لا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل
الجهر وأن المختار من حيث الدليل ندبه ثم الاستلام عبارة عن مسح الجهر بكفه فيضع يده
عليه ثم يضعها على فيه كما بينته في الاصل (قوله أو بشئ فيها) كذلك فتح الجواد والاعباب
ونقله عن المجموع وكذلك الامداد والاسنى والمغنى وشرح التنبية لصاحب المغنى والنهاية
وشرح الدلبية وغيرهم وظاهره أنهم ما في رتبة لكن في شرح المنهج والتحفة والمنح والجمال
الرملي وابن عجلان جروا على الترتيب وعبارة التحفة أشار إليه يده اليمنى فاليسرى فما
في اليمنى فمال اليسرى انتهت وفي المنح وشرح هر على الايضاح يظهر أن يكرر الإشارة
ثلاثا (قوله لقبحه) في التحفة يظهر في الإشارة بالرأس انها خلاف الاولى ما لم يجز عن
الإشارة بيده فبما فيها ليسن به ثم بالطرف كالإيماء في الصلاة وينبغي كراهتها بالرجل الخ
وفي حاشية الايضاح وشرحيه للجمال الرملي وابن عجلان لا تعد الإشارة بالسجود قال ابن
الجمال في شرح الايضاح والظاهر خلافه الخ وتردد في ذلك سم (قوله ولا يقبله) أى
ما أشار به الى اليمنى استقر به في حاشية الايضاح واعتمده في مختصره وفي الاعباب ومال

ولا يستلم الركبتين اللذين بلبان الحجر
 وتقبيل واستلام غير ما ذكر من
 سائر أجزاء البيت صباح ويسن
 فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو
 في الاوتار **ك**د (والاذكار)
 المأثورة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وعن أحد من الصحابة رضي
 الله عنهم والذي صح عنه صلى الله
 عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتنا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار اللهم
 قنعني بما رزقتني وبارك لي فيه
 واخلف على كل غائبة لي بخير
 بين البائسين والاشتغال بالمأثورة
 أفضل من الاشتغال بالقراءة وهي
 أفضل من غير المأثورة ويسن
 الاسرار بهم ما بل قد يحرم الجهر
 بأن تأذى به غيره أذى لا يحتمل عادة
 ويسن الاذكار كالاستلام وما بعده
 (في كل مرة ولا يسن للمرأة) والحنثي
 (الاستلام والتقبيل) والسجود
 (الافى خلوة) المطاف عن الرجال
 لئلا كانوا من الضرر من ضرر
 الرجال بين وجميع ما تقرر للعب
 الاسود في هذا الباب يأتي لموضعه
 لو قلع منه والعباد بالله (ويسن
 للرجل) أي الذكر ولو صيا
 بخلاف الحنثي والأتى حذر من
 تكشفهما (الرملي) الاشواط
 (الثلاثة الاول) مستوعبا البيت
 فأما الاربعة الباقية فيمشي فيها
 على هنته لا تباع ويكره تركه

اليه في الامداد لكن الحق بهامشه استدرا كاعليه فقال لكن الاقول هو ظاهر كلام
 النووي وغيره اه وهذا الاخير هو المعتمد ورجحه في التحفة وفتح الجواد والخطيب
 في المعنى ونقله من اقتناء الشهاب لرمي واعتدله الجلال الرملي وغيرهم (قوله بلبان الحجر)
 بكسر الحاء وسكون الجيم وهما الشاميان (قوله غير ما ذكر) هو تقبيل الحجر واستلامه
 أو استلام الركن اليماني (قوله جميع ما ذكر) أي من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة
 والاشارة بما تقدم وتثابته ما ذكر (قوله على كل غائبة) المشهور بتشديد الياء من على لكن
 قال الملا على القاري الحنفي في شرح الحص الحصين واخلف بهم حزة وصل وضم لامه أي
 كن خلتا على كل غائبة أي نفس غائبة لي بخير أي ملا بسا به أو اجعل خلتا على كل غائبة لي
 خيرا فالباء للتعدية ففي القاموس وخلف الله تعالى عليك خلافة أي كان خليفة من فقدته
 عليك وامام الحج به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيف في المني وتحرير
 في المعنى كالبخني اه فراجع (قوله بين اليمانيين) ظرف لقوله اللهم آتنا أو لقوله اللهم
 قنعني الخ واليمانيان بتخفيف الياء على اللغة الفصحى المشهورة وبكى سبويه والجوهري
 وغيرهما فيها لغة أخرى بالتشديد فن خفف قال هي نسبة الى البن فالالف عوض عن
 احدي ياء النسب فتبقى الياء الاخرى مخففة ولو شددناها لكانت جهايزا عوض
 والمعوض وذلك ممنوع ومن شدد قال الف في اليماني زائده واصله اليماني فتبقى الياء
 المشددة وتكون الف زائدة كازيدت النون في صمعاني وبرفاني ونظائر ذلك (قوله
 والاشتغال بالمأثورة) الخنبه بهذا على أن الكلام في افضلية الاشتغال لابن المقروع والمدعو
 به اذ لا كلام في افضلية القراءة على ما ذكر وقد ذكرت في الاصل الادعية والاذكار
 الواردة في الطواف فراجعها منه (قوله الاسرار بهم) أي بالقراءة والاذكار
 في التحفة نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى احدا وفي الايضاح للنووي
 ولودعا واحدا من جماعة فحسن اه قال عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح
 يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضر لانه لمصلحة الكل اه قال ابن الجلال في شرح
 الايضاح وانظر ما وجه اللزوم اه (قوله قد يحرم) في الایما ب يمكن حمله على ما اذا كثر
 بحيث لا يطاق الصبر عليه عادة اه (قوله في كل مرة) فيذكر كل ذلك مما ذكرته في الاصل
 وهو ماش ولا يضر كون كل ما ذكره كرسن غرقا كثر مما ذكر أنه يقال منه كنبه على نحو ذلك
 في التحفة فالمراد ما يشمل ما بازاء ما ذكره وعبر في النهاية بقوله أي الجهة التي تقابلها (قوله
 في خلوة المطاف) عن رجال زاد في التحفة والحنثي ولونها راحا ل يظهر انه بكفى خلوه
 في جهة الحجر فقط بأن تأمن بجي وتظهر رجل غير محرم حال فعلها ذلك اه (قوله حذرا
 من تكشفهما) جرى في التحفة وشرحي الارشاد والعباب على حرمة ذلك عند قصد
 التمشية بالرجال قال في التحفة خلافا لمن أطلق الحرمة ولمن أطلق عدمها اه ويوافق
 هذا كلام النهاية واستظهر السيد عمر البصري أنه ان سلم انه مختص بالرجال فالحرمة

لما قالوا عن العصاة حين قدومهم
لعمره القضاء قد وهنتهم حتى
المدينة فلقوا منها شدة وجلسوا
يتظرونهم فأمرهم صلى الله عليه
وسلم به لذلك حتى قالوا هؤلاء أجلد
من كذا وكذا وانما شرع مع
زوال سببه لأن فاعله يستحضر به
سبب ذلك وهو ظهور أمرهم
فتنذرهم الله تعالى على عزاز
الاسلام وأهله وانما يسبب الرمل
(في طواف بعده سعي) مطلوب في
سج أو عمرة وإن كان ميكاء نرمل
في طواف القدوم وسعي بعده لم يرمل
في طواف الركن لأن السعي
بعده حينئذ غير مطلوب ولا يرمل
في طواف الوداع لذلك ولو تركه في
الثلاثة الأولى لم يقضه في الأربع
الآخيرة لأن هيئتها الهيئته فلا تغير
كالجهر ولا يقضى في الآخيتين أو في
طواف القدوم الذي سعي بعده لم
يقضه في طواف الركن (و) يسبب
لأنه كردون غيره (الاضطباع فيه)
أي في الطواف الذي بعده سعي
مطلوب ويسبب أيضا في جميع
السعي بين الصفا والمروة لا يتابع
في الطواف وقيس به السعي ويكره
تركه وهو جعل وسط ردائه تحت
منكبه اليمين ويكشفه أن يسير
وطرفه على عاتقه اليسرى يخرج
بقوله فيه الطواف الذي لا يسبب فيه
رمل فلا يسبب فيه اضطباع ولا يسبب
أيضا في ركعتي الطواف لكرامته
في الصلاة فيزله عند ارادتها ويعيده عند ارادة السعي

مطلقا وإن لم يقصد التشبيه وإن كان مشتملا كافيه في الجواز مطلقا إذ لا دخل لانتفاء
القصد ووجوده في ذلك (قوله لعمره القضاء) فيه أن حديث عمرة القضاء المذكور فيه
أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يرموا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين وقد
جرى عندنا قول ضعيف أخذ من الحديث المذكور أنه لا يرمل بين اليمينين لكن الراجح ما
وقع له صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاثة الأولى لأنه ناسخ
لما وقع في عمرة القضاء فلما استدلل به كان أولى وانما ذكر عمرة القضاء لأن حديثها فيه ذكر
سبب مشروعية الرمل (قوله وجلسوا يتظرونهم) أي جلس المشركون
العصاة رضي الله عنهم وانما أمرهم أن يمشوا بين اليمينين لأن المشركين كانوا لا يرونهم
حينئذ قال النووي في شرحه لم لأن المشركين كانوا يمشون في الجحيم ونقله الأكرمانى
والتستري في شرحه ما على البخاري وأقره وقال ابن علان في شرح الايضاح لأن الكفار
يومئذ كانوا على جبل قعيقعان فيأرون ما بين الركبتين اليمينين وأشار القسطلاني في
شرح البخاري إلى الجمع فقال لأنهم كانوا يمشون إلى الجحيم من قبل قعيقعان اه (قوله فأمرهم
أي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل رداعا على مقالة المشركين المذكورة اظهارا
للقوة (قوله أجلد من كذا وكذا) هكذا لفظ رواية مسلم وفي رواية لابن داود كانتهم
الغزلان (قوله مع زوال سببه) فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد زوال سببه
(قوله وهو ظهور أمرهم) أي المشركين بذلك المحل الشريف ثم انطفاؤه كان لم
يكن فيشكر نعمته الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله مطلوب) بشروط ثلاثة أن يكون
بعده سعي وأن يكون السعي مطلوباً وأن يكون يريد الله بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعرفة
(قوله وقيس به السعي) قال الزركشي ظفرت فيه بحديث صحيح وهو أنه صلى الله
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طارحاً رداءه قال في الإيعاب وليست دلالاته على
خصوص الاضطباع بوضحة اه (قوله منكبه اليمين) الضمير هو العضد وقيل وسط
العضد وقيل ما بين الابط ونصف العضد فالاضطباع ان تدخل رداءك تحت ضبعك وهو
مصدر ضبع يضبع زيه فيه الهمزة والتاء فصارت ضبع من الثلاثي المزيد فيه حرفان
على وزن اتعل اقتمالا كاجتمع اجتماعاً ومن قواعدهم أنه إذا كان فاء اقتمال صاداً او
ضاداً أو طاءً أو ظاءً قلبت تاءً طاءً فيصير ما نحن فيه اضطباع بلا دغام لأن حروف ضو
مشقة لا يدغم فيها مقاربهما كما أن حروف المسفيرة هي الزى والسين والصاد لا تدغم
في غيرها ووجهه في صورتنا أن الصاد فيها استطالة فلما دغمت في مقاربهما زالت صفتها
لعدم هذه الصفة في مقاربهما (قوله وطرفه) معطوف على قوله وسط ردائه أي
وجعل طرفه والوسط هنا بفتح السين (قوله في بعده) أي الاضطباع عند ارادة السعي
ويسبب فعله ولوم فوق المحيط ويفعله الولي بالصبي ولا يتوقف على وجود الرمل بل يطالب

(والقرب من البيت) للطائف تبركاً به
ولأنه المقصود ولأنه يسرف في الاستلام
والقبيل ثم إن حصل له أوبه
أذى لتخو زجة فالبعد أولى الأفي
ابتداء الطواف أو آخره فيندب
له الاستلام ولو بالزحام كما في الام
ومعناه أنه يتوقى التأذي والايذاء
بالزحام مطلقاً ويتوقى الزحام
الحالي عنهما الأفي الابتداء والآخر
وبسبب للمرأة والخني البعد حال
طواف الذكور بأن يكونا في
حاشية المطاف بحيث لا يخالطانهم
ولو تعذر الرمل مع القرب لتخو زجة
ولم يرج فرجة عن قرب تباعد ورمل
لأن الرمل متعلق بنفس العباد
والقرب متعلق بمكانها والتعاودة
إن المتعلق بنفسها أولى ومحلها إن لم
يخش لمس النساء والأقرب بلا
رمل ويندب له أن يتحرك في مشيه
عند تعذر الرمل والسعي ويحرك
الحمل ودائسة (والموالة) بين
الطوافات السبع خروجاً من
خلاف من أوجبها فيكره التفريق
بلا عذر ومن الأعذار إقامة الجماعة
وعروض حاجة لا بد منها ويكره قطع
الطواف المفروض كالسعي للحنافة
أوراتبه (و) تسنن (النية) في
طواف التسك وتجب في طواف لم
يشمله تسك وفي طواف الوداع
(ورسكعتان بعده) للاتباع
ويحصلان بجملة في سنة الاحرام

وان لم يرمل ولو ترك في بعض الطواف أقي به في باقيه (قوله والقرب من البيت) أي بسبب
والذي ذكره الشارح في مختصر الايضاح والبكري وابن علان أن يكون من البيت على
تخوذ راع وفي المناشئة له وشرح الايضاح للجمال الرمي الآن يحصل الاحتياط بادن
بعد وفي الامداد والنهاية بعد أن ذكرنا الاقوال في قدر ما يحتاج بالبعد قالوا وكان ذلك
كله عند عدم الشاذرون أما حين ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهره وفي اليعاب بل
بأنه في أن يقرب وإن مس جداره أو جدار الحجر لانه حينئذ ليس في هوا البيت والحجر ونظر
فيه عبد الرؤف وقال بل الابعاد قليلاً أولى (قوله عن قرب) أما إذا رجاها عن قرب فيقف
ما لم يؤذ بوقوفه أحداً أو يضيق على الناس وضابط القرب أن لا يبعد تطويلاً قاطعاً
الطواف على قول وفعل في اليعاب عن البيان ينتظر الفرجة ساعة وكذلك خفة الزحام
(قوله تباعد ورمل) إذا لم يبعد بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام والا فاقرب
مع ترك الرمل حينئذ أولى أسكره الطواف وراء ما ذكر على المعتمد خلافه لا يعاب في
أخذه بأدلاقهم (قوله من أوجبها) أي كالحفالة وينتخلص مما ذكرته في الاصل أن
الراجح أن من فرق بين ما ندب له الاستئناف طلقاً ثم إن كان له ذكر فلا كراهة بل
في اليعاب ولا خلاف الأولى أيضاً وإن كان لغير ذكر من الأعذار التي ذكرها فهو مكره
وقد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في اليعاب قطع طواف النفل وتفريقه
لا يكره طلقاً قال في حاشية الايضاح ولا يحملون نظر لأن ملحظ كراهة التفريق الوقوع
في الخلاف وهو جاري في الفرض والنفل واستوجه في المنع أنه لا يضر تداخل الغماء أو جنون
أنما الطواف والنص بخلافه مبني على اشتراط الموالة قال ابن الجلال في شرح الايضاح
تبع الحاشية ا شارح حيث أراد القطع فالأولى أن يقطعه عن وتروا أن يكون من عند
الحجر الأسود وحيث قطعه له ذراً ثيب على ما مضى والا فلا ولا يسجد فيه سجدة ص
بخلاف سجدة التلاوة (قوله للحنافة) قيدها في اليعاب وابن الجلال في شرح الايضاح
بما إذا لم تتعين عليه ويندب له قطع النفل لذلك (قوله أوراتبه) قيدها في النية بما إذا
انسح وقتها وقال في اليعاب وإن خاف فوتها (قوله وتسبب النية) قال في حاشية
الايضاح بعد كلام قتره أن كان المراد بالنية قصد الفعل فهو شرط في كل طواف أو تعيين
الطواف فليس بشرط في كل طواف فما حمل المختلف في وجوب النية فيه قال وقد يجاب
بأن المختلف فيه هو قصد نفس الفعل لا مطلق القصد نظير قولهم يشترط قصد فعل الصلاة
ولا يكفي مطلق قصد ما مع العفلة عن ربطه بالفعل فطواف التسك يكفي فيه مطلق القصد
وطواف غيره لا يتفهم من قصد الفعل دون التعيين كنية نفل الصلاة المطلق المخ ومعهظمه
ذكره الجلال الرمي في شرح الدبجة (قوله في طواف التسك) المراد منه هنا طواف
الافاضة والعمرة وكذا القدوم على المعتمد (قوله وفي طواف الوداع) كذلك مختصر
الايضاح وشرحا الارشاد والمنع واليعاب والجمال الرمي في شرح الايضاح والدبجة وفي

وقوله ما خلف المقام أفضل
ففي الكعبة ثم تحت الميزاب
ثم في بقية الحجر ثم إلى وجه البيت
ثم فيما قرب منه ثم في بقية المسجد
ثم في دار خديجة ثم في بقية مكة
ثم في الحرم ثم فيما شاءه حتى شاء ولا
يقوتان إلا بموته ويجهز فيه ما لطف
من الغروب إلى طلوع الشمس ولو
والى بين أسابع ثم يبرز ركعاتها
أوصلى عن السكركعتين جازيلا
كرامة والأفضل أن يوصى إلى عقب
كل طواف يكسبه ويكره في
الطواف الأكل والشرب ووضع
اليدين فيه بلا حاجة وأن يشبك
أصابعه أو يفرقها وأن يطوف بما
يشغله كالخقن وشدة توفانه إلى
الأكل وترك الكلام فيه أولى إلا
بغيره وليكن بمحضور قلب ولزوم أدب
* (فصل في السعي)

(وواجبات السعي أربعة) الأولى
(أن يبدأ) في الأولى (بالصفا
(والثاني أن يبدأ) في الثانية بالمروة)
وفي الثالثة بالصفا وفي الرابعة
بالمروة وهكذا يجعل الأوتار
للصفا والاشفاق للمروة فان خالف
ذلك لم يعتد بما فعله للاتباع
(و) الثالث (كونه سبعا) يقينا
للاتباع فان شك فكما مترقى
الطواف ويجوز العود مرة
والذهاب أخرى (و) الرابع (أن
يكون بعد طواف ركن أو قدوم)
مالم يقف بعرفة وان كان بينهما
فصل طويل

شرح الروض والبهجة لشيخ الإسلام بعد أن ذكر الخلاف في كونه من المناسك أو لا قال
تظهر فائدة الخلاف في أنه يقتصر إلى نية أو لا وكذلك الخطيب في المغنى والشارح
في الامداد والاياعاب وجرى في التحفة كالشيخ أبي الحسن البكري على أنه ان وقع عقب
نسك لا تجب له نية والا وجبت فهذه ثلاثة آراء المتأخرين والكلام في الواجب وأما
المسنون فقال الشيخ عبد الرؤف الظاهر تجب نية قال ويحتمل خلافه اه واستوجبه
ابن الجمال الاحتمال الثالث (قوله خلف المقام) أفضليته بالنسبة لسنة الطواف خاصة
والمراد ما يصدق عليه عرفا خلفه قال الشيخ أبو الحسن البكري والترب معتبر بتدر
سترة المصلى وان زاد بحيث يعد خلفه حصل أصل السنة وواضح أنه لو زاد على ثلثمائة
ذراع بينه وبين المقام لم تحصل تلك السنة كما أنه أظهر الاحتمالين اذ لم يعد خلفه عرفا ولم
أر من حرره هذا الخ وفي التحفة حدث الآن خلفه زينة عظيمة يذهب وغيره فينبغي عدم
الصلاة تحتها (قوله في الكعبة) قال ابن الجمال يقدم من داخلها مصلوا صلى الله عليه
وسلم فاقرب منه (قوله ثم تحت الميزاب) في الايعاب ثم بقية الستة الأذرع التي من البيت
في الحجر وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمع إلى ثم ما قرب من الحجر إلى البيت
(قوله ثم في بقية الحجر) زاد في التحفة فالخطيم فوجه الكعبة فيمين ليمانيين (قوله في دار
خديجة) في الايعاب ثم بقية الاماكن المأثورة بمكة وحرمها (قوله الايعاب) يتصور هذا
بمن لم يصل بالكعبة وفيمن صرف صلاته عنهما وفي التحفة انهم صرحوا بأن الاحتياط ان
يصلها ما بعد فعل القرية (قوله بلا حاجة) أما اذا كان الحاجة فلا كراهة كما اذا اتمها
إلى آخر ما ذكرته في الاصل (قوله الاجنير) أي فانه يجب في الواجب وان طال زمنه
ويندب في المندوب بشرط أن لا يطول زمنه ويكره في الطواف سائر ما يكره في الصلاة مما
يمكن تأنيه فيه وقد عذ الشارح والجمال الر إلى جملة منها في كلامهما على ايضاح النووي

* (فصل في السعي)

(قوله بما فعله) فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره بها إلى الصفا فان عاد من الصفا كان هذا
أول سعيه وعليه فقس (قوله مالم يقف بعرفة) قيد الطواف القدوم فاذا وقف بعرفة بعد
طواف القدوم لا يصح سعيه مضافا لطواف القدوم بل لابد من ايقاعه بعد طواف
الافاضة نعم يسن لمن نقر من عرفة إلى مكة قبل نصف الليل أن يطوف للقدوم ومال في المنح
إلى جواز السعي بعده وجرى في التحفة والاياعاب وعبد الرؤف على عدم جوازه بعده وفي
الاياعاب لو أحرمت المكي مثلاً بالحلج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن
يسن له طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده قال ابن الجمال ومال إليه في التحفة
وغيره ما قال في النهاية الاقرب لكلامهم منع أن يسمى بعض السعي بعد طواف القدوم
وبعضه بعد الافاضة وفي النهاية أيضا لو دخل حلال مكة قطاف للقدوم ثم أحرمت بالحلج قال

الظاهر عدم صحة السعي بعده (قوله وتكره اعادته) أي السعي والكلام في غير القارن
أما هو فذهب الشارح في التحفة وغيرها تبعاً للبلقيني إلى عدم ندب الاعادة له أيضاً وعليه
جرى الجمال الرمي في شرح الدبجية وجرى الجمال الرمي في شرح الايضاح والخطيب
في المغني على ندب سعيين له وعليه جرى سم والاشهاب الرمي وابن علان وغيرهم قال
الحلي ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين في طواف ويسعي ثم يطوف
ويسعي اه وقد تجب اعادة السعي مكن سعي في حال نقصه برق أو جنون أو صبا ثم كدل
وأدرك الوقوف بعرفة وهو كامل فانه تجب عليه اعادة السعي (قوله بأن يلقى عقبه الخ)
هذا تفسير لقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة قال عبد الرؤف فلا يكفي رأس الذمل
الذي تنقص عنه الاصابع الخ وأقره عليه ابن الجمال وهذا الذي ذكره الشارح هنا
هو المعتمد عنده وكذلك شيخ الاسلام وأقره المغني وجرى عليه الجمال الرمي في نهايته
وشرح الدبجية وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن علان فجري على ان الدرج
المشاهد اليوم ليس شيء منه يحدث وأن سعي الركب صحيح إذا ألقى حافداً به
بالدرجة السفلى بل الوصول لما سامت آخر الدرج المدفونة كاف وإن بعد عن آخر
الدرج الموجود اليوم بأذرع قال وفي هذا فسخة كبيرة لا كثر العوام فانهم لا يصلون
لا آخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفا أما المروة فقد اتفقوا فيها
على ان العقد الكبير المشرف الذي بوجهها هو حدها السكن الافضل ان يرتحمه ويرقي على
البناء المرتفع بعده (قوله وكذا حافداً به) قال سم انظر ذلك في ركب التحفة وينبغي أن
يكفي لان كلام من الدائنين من كونه اه قال السيد عمر البصري يلزم على ذلك أن تختلف
مسافة السعي بالنسبة للمائتي والراكب اه قال ابن الجمال وهو كما قال اه (قوله دون
غيره) أي أنني وخنتي وجرى على هذا الاطلاق في شرح الارشاد والاعباب والمنع وكذلك
الجمال الرمي في شرح الايضاح والبهجة وشرح الاسلام في شرحي البهجة والمغني للخطيب
ونقل شيخ الاسلام في الاسنى عن المهمات أنه لو فصل بينهما بين أن يكونا بخلة أو بحضرة
محارم وأن لا يكونا كما قيل في جهر الصلاة لم يعد اه وبجسه في شرح منهجه وأقره
الخطيب في شرح التتبيه وجرم به الشارح في مختصر الايضاح واعقده الجمال الرمي في
شرح الدبجية والمنهاج وجرى في التحفة على عدم السنية ولو في خلاء الان كانا بقعان في
شك لولا الرقي فبسن لهما حينئذ قال عبد الرؤف وهو متجه وقال ابن الجمال هو الوجه مما في
الماشية ومما في متن المختصر اه واعترضه سم بأن الرقي مطلوب لكل أحد غير أنه سقط
عن الاتي والخنتي طلباً للاسترفاداً وجد ذلك مع الرقي صار مطلوباً إذا الحكم يدور مع علمه
وجوداً وعدمه (قوله للاتباع) أي في الرقي بدون تقييده بقامة رواه مسلم (قوله
جميع ذلك) أي الذكر والدعاء بما أحب وذكر في الاصل جملة من الادعية المطلوبة هنا
فراجعها منه (قوله للاتباع) أي في الذكر والدعاء والتثليث وفعله على المروة كما

وتكره اعادته فان اخره الى ما بعد
طواف الوداع وجب عليه اعادة
طواف الوداع لان محله بعد القراع
وافهم كلامه انه لا بد من قطع
جميع المسافة بين الصفا والمروة
بأن يلقى عقبه بما يذهب منه
واصابع قدميه بما يذهب اليه
وكذا حافداً به وبعض درج
الصفا محدث فليحذر من تخلفها
وراءه (وسننه) ككثير منها
(الارتقاء) للذكر دون غيره
(على الصفا والمروة قامة) أي قدر
قامة انسان للاتباع (والاذكار ثم
الدعاء) بعدها فقول الله أكبر الله
أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر لله الحمد الله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا
لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو
على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده
أنجز وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا
نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو
كره الكافرون ثم يدعو بما أحب
وبكر جميع ذلك (ثلاثاً بعد كل
مرة) من السعي للاتباع (والمشي
أوله وآخره) على هيئته

(والعدو) للذي جهده دون غيره (في الوسط) للاتباع في ذلك (ومكانه معروف) وهو قبل الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد النبوي
أذرع إلى ما بين الميادين الأخضرين المعلق أحدهما ٢١٠ بجدار المسجد والآخر بجدار العباس ويسن فيه أيضا الطهارة

وأوضحته في الأصل (قوله والعدو) أي الشديداً طاقته بحيث لا تأذي ولا إذا كان عجز
عنه كحوزة تشبه في حركته بالساعي والراكب يحرك دابته ويقصد السنة لا نحو
مسابقة والالم يصح سعيه على المعتدل لأنه يقبل الصرف كالطواف خلافاً للشيخ الاسلام
والخطيب والشيخ أبي الحسن البكري وموضع من الابواب وموضع من النهاية قال ابن
الجمال في شرح الايضاح ويتفرع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت
سعيه محرماً كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مخرج من قال يشترط فقد اصاب
بصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مخرج من قال لا يشترط فيه فقد اصاب يقع
عنهما اهـ (قوله دون غيره) أي مطلقاً (قوله قبل الميل الخ) أي فهو منحرف عن محله
الاصلي نحو ستة أذرع (قوله خاق المسعى) قال الشيخ ابو الحسن البكري في شرح
مختصر الايضاح له اعمل المراد بالخوة ما يتيسر معه السعي بلا مشقة لها واقع ويختلف الحال
فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد من الخلق خالق المحل بالكلمة اهـ
والله اعلم

* (فصل في الوقوف) *

(قوله حضوره) أي المحرم (قوله بأرض عرفة) خرج به هو أوها فلا يكتفي إذا لم يكن
أصل ما هو عليه في أرض عرفة وقد ذكرت في الأصل هنا كلاماً ينبغي مراجعته (قوله
وليس منها) أي عرفة غرة ولا عرفة بل هما بين عرفة والحرم على طرف عرفة الغربي وعرفة
أقرب إلى عرفة من غرة متصلة بهما بحيث لو سقط جدار المسجد الغربي سقط فيها ونسب
إلى العربيين بل قيل إن وادي عرفة داخل في عرفة لكنهم ضعفوه وإن نقل عن مالك
(قوله ومصدره) هو محل الخطبة وصلاة الامام أي ما يلي مكة منه وفي الأصل هنا كلام
ينبغي مراجعته (قوله ونائماً كما في الصوم) أي إذا استغرق نومه النهار فإنه يصح صومه
فكذلك إذا استغرق الوقوف (قوله ويقع حج المجنون نفلاً) أي كالصبي الذي لا يعيز
وظاهر كلامه أن المغمى عليه والسكران لا يقع إلهما نفلاً وعليه جرى شيخ الاسلام
في شرحه البهجة والجمال الرمي في سائر ما وقعت عليه من كتبه إلا أن غلب على عقله فزال
فهو حيثئذ كالمجنون وجرى شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في المغنى والشارح في سائر
ما وقعت عليه من كتبه على أنه يقع إلهما نفلاً كالمجنون ويمكن أن يقال إنما قال الشارح
في هذا الكتاب ويقع حج المجنون نفلاً ولم يتعرض للمغمى عليه والسكران لكونه محترق قول
المتن بشرط كونه عاقلاً لا لا يكون حكمه يخالف حكمهما وكلام التحفة يوهم أن المغمى
عليه لا يكون كالمجنون إلا عند اليأس من إفاقته فلا يقع حجه نفلاً إلا حينئذ إلا أن يكون
مراده أنه حيث وجد للمغمى عليه حالة يؤول عليه فيها الحلقام بالمجنون مطلقاً في وقوع حجه
نفلاً وإن مراده يكون حينئذ كالمجنون في كون وإليه يبنى على إحرامه ببقية أعمال
النسك بخلاف ما إذا لم يؤول عليه فيبقى على إحرامه إلى إفاقته فيعمل الاعمال بنفسه حينئذ

والسيرة وتحري خلو المسعى
والمواالات فيه وبينه وبين الطواف
ويكره للساعي أن يقف أثناء
سعيه حديثاً أو غيره

* (فصل في الوقوف) *

(واجب الوقوف حضوره بأرض
عرفة) أي يجزئها (لحظة) لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
وقفت ههنا وعرفة كلها موقف
وهي معروفة وليس منها غرة ولا عنة
ومسجد ابراهيم صلوات الله على
نبينا وعليه آخرو منها ومصدره من
عرفة ويشترط كون الحضور فيها
(بعد الزوال يوم عرفة) وهو تاسع
الحجة ويكتفي بحضور المحرم في أي
الوقت المذكور (و) لو كان
(ماراً) في طلب آبق وان قصد
صرف حضوره عن الوقوف
(ونائماً) كما في الصوم (بشرط
كونه عاقلاً) فلا يكتفي الوقوف مع
انغماء أو جنون أو سكر كما في الصوم
لاتفاء أهلية العبادة ويقع حج
المجنون نفلاً (ويبقى) وقت الوقوف
(إلى الفجر) أي فجر يوم النحر لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر
فقد أدرك الحج (وسقته) كثيرة
فمنها (الجمع بين الليل والنهار)
للاتباع فلا دئم على من دفع من
عرفة قبل الغروب وإن لم يعد إليها
بعده لما في الخبر الصحيح أن من أتى
عرفة قبل الفجر ليلاً أو نهاراً فقد تم
حجه ولو لم يدم لكان حجه ناقصاً نعم يسند له وهو دم ترتيب وتقديره وجا من خلاف من أوجب (و) يسند لهم (التهيل) كما

وأفضله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير بل ٢١١ قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه أفضل ما

كما يدل على ذلك عبارته في شروحه على الارشاد والعباب المذكورة في الاصل قال في
الامداد وعلى التفسير أي في أنه يلزم من الوقوع للمعنى عاميه نفسا لصحة بناء الولي على
احرامه فقد يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وفي الاعباب يغتفر ذلك في المعنى عليه
ولا فرق في السكران بين المتعدي وغيره وما في الاعباب الى أنه لا يقع نفلا عن المتعدي
بسكرو ووجهه تلذذ عبيد الرؤف بأن الاصل منع المتعدي من العبادات قال ابن عثمة يظهر
أن المتعدي باغمائه وجنونه كذلك اه وقال في المنع قد يقال ينبغي أن يقع له حتى عن حجة
الاسلام ثم رأيت بعضهم يحمله وقاسه على اسلامه ورد في المنع رد بعضهم عليه ثم قال وغاية
ما يجاب به أن الاصل منعه من العبادات وان لم تخرج نسبة وانما صححنا اسلامه احتباطا
للالسلام (قوله وله الحمد) وفي رواية بيده الخبر (قوله يوم عرفة) في شرح الايضاح لابن
علان والنيون عطف على المتصل لنا كبسده أي بعرفة وغيره كما يدل له حذف الظرف
ويحتمل أنه قيد فيه اذا الاصل تشارك المتعاطفات في القيد والاول أقرب اه وانما اختار
الشارح الثاني للتصريح بالقيد في بعض طرق الحديث (قوله والتسبيح) الاولى فيه ان
يكون بهذه الصيغة سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض موطنه سبحان
الذي في البحر سيده سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانه سبحان
الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضاؤه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي
وضع الارض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجى منه الا اليه ففي الحديث ما من عبد ولا امة
دعا الله ليله عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات الف مرة لم يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه
الاقطعة رحم او ما ثم قال البيهقي ورواه عاصم بن علي عن عذرة فزاد فيه وان يكون على
وضوء وزاد في آخره فاذا فرغت صليت على النبي صلى الله عليه وسلم وسألت حاجتك قال
الحافظ ابن حجر قلت وهذه الزيادة تفيد ان التسبيح المذكور مقدمة الدعاء لانفس الدعاء
(قوله وأولاهما) أي التلاوة كما في البحر عن الاصحاب لان ذلك مروي عن علي كرم الله
وجهه اه ايعاب وأقول اولى منه قل هو الله احدى مائة مرة وفي حديث الف مرة وقد بينت
ذلك في الاصل فراجع منه وبينت فيه جملة مما ورد من الادعية ثمة (قوله فهناك) أي
بعرفة في يومها تسكب بالبناء لغير الفاعل أي نصب العبرات أي الدموع من الاعين خشية
من الله تعالى وتقال بالبناء للمفعول أيغا أي تغفر العثرات ما ارتكبه الشخص من
المخالفات (قوله والتمجيد) أي الثناء بالمجد والعز والشرف وعطفه على التمجيد من عطف
العام على الخاص (قوله ويحتمله) ويدل أن يأتي بها وسطا لما ذكرته في الاصل (قوله
وتكلف السجود) هو كلام مقفي من غير مراعاة وزن لما في الصحيح من النهي عنه كما بينته ثمة
وأفاد بقوله وتكلف أن الدعاء المسجود اذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف لا بأس به وهو
كذلك كما صرح به النووي في الايضاح وفي اللفاظ النبوية كغيره من ذلك وذكر في
الاصول أشياء منه (قوله والبروز للشمس) أي للذكر وغيروا ان كان له دابة عليها نحو هو ورج

قوله هو والنيون يوم عرفة
(و) الذر ومنه (التكبير والتلبية
والتسبيح والتلاوة) وأولاهما سورة
الحشر لا ترفيا (والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) وأولاهما صلاة
النسهد (واكثر) جميع ذلك
وغيره من الاذكار والادعية من
حين يقف الى حين يتقرب واكثر
(البكاه معهما) بتضرع وخضوع
وخشوع فهذه التسكيب العبرات
وتقال العثرات ويكون كل دعاء
ثلاثا أو يقتضيه بالتحميد والتعبد
والتسبيح والصلاة والسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمله
بمثل ذلك مع التأمين ويرفع يديه
ولا يجاوزهما رأسه ويكره
الا فرط بالجهر وتكلف السجود في
الدعاء (و) يدن للواقف (الاستقبال)
حال الدعاء وغيره (والطهارة
والاستتار) ليكون على أكمل
الاحوال (والبروز للشمس)
الاله لذر بأن يتضرر أو يتقص
دعاؤه واجتهاده في الاذكار ولم
ينقل أنه صلى الله عليه وسلم
استظل بعرفات مع أنه صح أنه
استظل بثوب وهو يرى الجرة
(و) أن يتحرى الوقوف في موقفه
صلى الله عليه وسلم وهو (عند
الصخرات) الكبار المنة ترشة في
أسفل جبل الرحمة الذي بوسط
أرض عرفة ومحل ندب ذلك (لرجل)
أي الذكر (وحاشية الموقف) أي

الوقوف بها (المرأة) والخمى (أولى) كما تقف آخر المسجد ثم ان شق عليهم ما ذلك لقراق أهل أو غيره لم يندب ذلك

(و) يسن (الجمع) تقديم (بين العصرين) الظهر والعصر بمسجد ابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليه في أول وقت الوقوف للاتباع ويكون بعد أن يخطب الامام خطبتين وانما يجوز الجمع المذكور (للمسافر) دون التمتع لانه بسبب السفر لا التمسك (و) يسن (تأخير المغرب الى العشاء) للمسافر اجمعه (هما) (٢١٢) تأخيرا (بمزدلفة) للاتباع ومحل نديه ان كان يصل من ذلقة قبل مضى

وقت الاختيار للعشاء والافاضة أن يصل كل واحد في وقتها أما غير المسافر فلا يجوز له الجمع تأخير ايضا للمسافر

• (صل) • في الحلق

وقد مر أنه ركن في الحج والعمره فلا تحل يدونه الامر لاشعر برأسه (وأقل الحلق) الذي هو ركن (ازالة ثلاث شعرات) من شعر الرأس وان نزل عنه بالمسدس أو أزال ذلك بتف أو حراق أو قص أو غيرها من سائر طرق الازالة على دفعة أو على دفعات فلا يكتفى مادون الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه ومن غيره ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لاشعر بجميع رأسه أو بعضه امرار موسى على ما لاشعر عليه تشبها بالخالقين وأن يأخذ من نحو لحية وشاربه ومائت بعد دخول وقت الحلق لا يؤمر بأزالته لان الواجب حلق شعر اشتل الاحرام عليه (ويندب تأخير) أي الحلق (بعد رمي جرة العقبة) يوم النحر وقصد به على طواف الافاضة في ذلك اليوم للاتباع (والابتداء باليمين) من الرأس بان يبدأ بجميع شقه الايمن

وقف فيه والاقدم مسترا (قوله بمسجد ابراهيم) التقييده للافضلية المستندة لاتباعه صلى الله عليه وسلم والافالجمع المذكور مطلوب في هذا اليوم لكل واقف بعرفة اذا كان مسافرا سفر قصر بل وهناك قول قوي لغيره أيضا (قوله بعد أن يخطب الخ) أي تكون صلاة الظهر والعصر جمعا بالنسبة للامام ومن معه بعد أن يخطب الامام خطبتين بين لهم في الاولى جميع ما بين أيديهم من المناسك كلها لاسيما في يوم عرفة من كيفية الوقوف بشرطه ومتى الدفع من مزدلفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام الى الخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان ويخففها الخطيب بحيث يفرغ منها مع فراغ الاذان وهنا كلام طويل في الاصل (قوله وقت الاختيار للعشاء) وهو ثلث الليل على الراجح (قوله للمسافر) أي من كونه بسبب السفر لا التمسك على الراجح • (تمة) • لو غلط الحجاج فوققوا في العاشر أجروا هم اذ لم يبق له على خلاف العادة في الحج ولو وقفوا في الثامن أو الحادي عشر لا يجزئهم وقوفهم وكذا لو غلطوا فوققوا في غير أرض عرفة والمعمد أن ليله الحادي عشر كالمسافر خلافا للاسنى والمغنى والله أعلم

• (فصل في الحلق) •

(قوله أو غيرها) كالأخذ بالنورة قال سم لخلق شعرة وتنف أخرى وقصر أخرى مشلا فالوجه القطع بالاجزاء (قوله امرار موسى) أي في حق الذكر كما صرحوا به أما غيره فقال سم ينبغى استحباب امرار آلة القص تشبها بالمعصرين (قوله وشاربه) مثل ذلك سائر شعور البدن وكذلك الظفر (قوله بعد رمي جرة العقبة) أي وبعد ذبح الهدي والاضحية (قوله باليمن) أي من الرأس وبقدمه (قوله للرجل أفضل) استثنوا منه معقر الخلق لم يسود رأسه قبل يوم النحر وكذا من كرا لا عمار بحيث لم يسود شعره قبل العمرة الاخرى فالتقصير في حق من ذكر أفضل واذا حلق أثيب على ثلاث شعرات ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المنسحب على المعتمد (قوله ويكرهها الخلق) مثله غير للتعصير من نحو حراق أو ازالة بنورة ويحرم ذلك اها حيث كانت متزوجة ولم يأذن فيه زوجها أو خلية فصدت به التشبه بالرجال وكذلك الامة اذا انقصت به قيمتها أو تمتع سيدها وعند المصيبة ولا يشرع الخلق لانثى الا يوم سابعها للتصدق بوزنه والالتداء والاستخفاف من فاسق يريد سواها ومثلها الحنث والمرأة الكافرة اذا أسلمت لا تحلق رأسها وقوله صلى الله عليه وسلم ألق عنك شعر الكفر ثم اغتسل محمول على الذكرو يندب اها ان تم الرأس بالتقصير الا الذوائب لان قطع بعضها يشبهن وأن يكون بقدر أئمة ويس للخلق أن يكبر عند

(واستقبال) الخلق بلجهة (القبلة) والتكبير بعد الفراغ (واستيعاب الرأس) بالخلق للرجل بأن يبلغ به الى العظمين الفراغ اللذين عند منتهى الصدغين لانهم ما منتهى نبات شعر الرأس والخلق (للرجل) أفضل (والتقصير للمرأة) ومثلها الحنث أفضل لخبر أبي داود ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير ويكره اها الخلق بل يحرم بغير اذن بعلمها أو سيدها ان كان ينقص به استمتاعه أو قيمة الامة

الفراغ ولا يشارط الخلاق بأن يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه قال الزعفراني ويسن له أن
يمسك ناصيته بيده حال الخلق ويكبر ثلاثا ثم يقول اللهم ان هذه ناصيتي يديك
فاجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامة واغفر لي ذنوبي ويندب ان يقول بعد فراغه اللهم
آتني بكل شعرة حسنة واجعني بها سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحلقين والمقصرين
ولجميع المسلمين وأن تطيب ويلبس وأن يكون الخالق مسلماً طاهر أعين الحدث والخبث
والاولى للمحقوق كونه كذلك ويقاس التقصير بالخلق فيما مر من الآداب ويستحب أن
يدفن شعره والحسن منه آكد اثلا يتخذ للوصل ويسن ذلك لكل محقوق ولو في غير ذلك

(فصل في واجبات الحج)

المراد بالواجب في الحج والعمرة ما يصحان بدونه مع الاثم بتركه غير عذرو وجوب الدم بتركه
ولو عذر ان كان مما لا يذهب عنه العذر كالاحرام بالمباقيات ورمي الجمار (قوله وهي) أي
من ذلقة ما بين مأزقي عرفة المأزم بالاهمة مربة الميم وكسر الزاي هو الطريق بين الجبلين
وثنا مع أنه الطريق لما فيه من الانعطاف فصار كاطريقين أو أطلق ذلك على نفس الجبلين
لاكتنافهما له وذلك جائز قال في حاشية الايضاح ومعنى قوله مأزقي عرفة أي مأزقي
طريقهما المذكور والافهما مأزما المزدلفة المذكور ان أريد بضافتهما إلى عرفة
التجوز وإلى المزدلفة الحقيقة خف الاعتراض الآن يقال ان الامر وكل في ذلك إلى الحس
والمشاهدة فينبذ الاعتراض قال في فيض الانهر من كتب الحنفية طول من ذلقة سبعة
آلاف ذراع وثمانون ذراعاً وأربعة أسباع ذراعاً (قوله ووادي محسر) بضم الميم
وفتح الحاء المهملة وكسر السين المشددة واديين منى ومن ذلقة خارج عنهما وهو خمسمائة
ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً وهذا عرضه ويندب الاسراع للذكر المحقق فيه قدر رمية
حجر حتى يقطع عرض الوادي الصخر الذي يبطن وادي محسر عند فقد التأذي والايذاء
والانثبته ويسن أن يقول في امرأته فيه ما كان عمرها وبنته رضي الله عنهما يقولانه حينئذ
وهو

اللهك تعدد وقلنا وضئها * معترضاً في بطنها جنينها

مخاضا دين النصارى دينها * قد ذهب الشك الذي يزينها

وروى مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ينشئ في الاصل (قوله وقيل المبيت بها
ركن) قاله أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وابن خزيمة تبعاً لجمعة من التابعين واختاره
السبكي وفي قول انه سنة ورجمه جماعة منهم الرافعي وهل يشترط فيه كونه أهلاً للعبادة
فيجب الدم على غيره مال م ر إلى الاشتراط ويجرى عبد الرؤف على عدمه وجع بينهما ابن
الجمال بأن محل الاول فيمن تعدى بانغمائه وجمونه وسكره والثاني في غيره (قوله ورمي
الجمار) ان انتفى وجوبه فلا دم وقد صرحوا بان العذر لا يسقط دم الجار وهذه العبارة
التي عبر بها في هذا الكتاب لم أرها في غيره وحينئذ ما أن يحمل كلامه في هذا الكتاب على

(قوله ما بين مأزقي عرفة) هذه
العبارة اشتهرت في كلامهم ونقلها
في الحاشية عن الأزرق والشافعي
وغيرهما قال وما أفهمه ظاهره
من إضافة المأزمين لعرفة واتصال
من ذلقة بها غير مراد قطع المايأني
له من ان المزدلفة بينهما وبين كل
من عرفة ومنى فربما ولقول التقي
القاسمي ان بينهما وبين العامين اللذين
هما حذرة عرفة اثني عشر ألف ذراع
وثلاثة وتسعين ذراعاً بتقديم
الهاء وثلاثة أسباع ذراعاً وهذا
بناء على ان الميل ثلاثة آلاف
ذراع وخمسمائة يزد على ما ذكره
المصنف وغيره من أن بينهما مفرسخاً
نحو نصف ميل إلى آخر ما في الاصل
اه وجميعه في شرح م ر وابن
علان أيضاً والحاشية اصل

(فصل في واجبات الحج)

(وواجبات الحج ستة) الاول
(المبيت بمنى ليلة) للاتباع وهي
ما بين مأزقي عرفة ووادي محسر
(وهو) أي المبيت الواجب (أن
يكون ساعة) أي لحظة (من النصف
الثاني) من ليلة التجر (فيها) وان
كان ماراً كما في عرفة وقيل المبيت
بها ركن لا يصح الحج بدونه (ولا
يجب) كبيت منى ورمي الجمار

(قوله وان توقف فيه الشارح
في بعض كتبه) قال في الاصل
توقف فيه الشارح في الایعاب
وذكر في الحاشية الخلاف في ذلك ثم
قال الاوجه الذي يقتضيه النظر
انه ليس بعذر لكن المنقول الاول
أي انه عذر ويؤيده ما في الام
انه لو لم يطف طواف الافاضة
يوم النحر فاشتغل به ليل الاحتى كان
اكراه له بمكة لم يكن عليه فدية
نعم قياس ما مر عن الزركشي انه
لو أمكنه العود لمردافة ليل
لزمه لزومه هنا ايضا مختصرا من
الاصل

(على من له عذر) يمنعه منه كأن
يخاف على محترم أو يشتغل عنه
بأداء العرفة أو بطواف الافاضة
أو عن الرمي بالرعي أو عنه وعن
المبيت بمعنى ليس في الناس
(و) الثاني (رمي جرة العقبة سبعا)
(و) الثالث (رمي الجمرات الثلاث
أيام التشريق كل واحدة سبعا)
(و) الرابع (مبيت إبلها الثلاث
أو للبنتين الأولتين إذا أراد
النفسر الأول في اليوم الثاني)
من أيام التشريق (و) انهاء من
(الاحرام من الميقات) السابق لمن
مر عليه أو خرج منه مریدا للنسك
(و) السادس (طواف الوداع)
على كل من أراد مفارقة مكة إلى
مسافة القصر مطلقا أو إلى وطنه

ضعيف كإنبه عليه الحلبي أو ان مراده بنفي الوجوب في رمي الجمار في اثم تركه فسب وان
كان اطلاقه يأتي ذلك (قوله من له عذر) في حاشية الايضاح وشرحه للجمال الرملي
الاوجه محيى ما ذكر من الاعذار في الجمعة والجماعة هذا كتمريض قريب ونحوه صديق
لا متعهده وله وار لم يشرف على الموت الخ وفي الایعاب يلحق به كل ذي حاجة لها وقع (قوله
أو بطواف الافاضة) فن خرج من مزدلفة قبل نصف الليل ليطوف للافاضة بعده كان
ذلك عذرا في تركه مبيت مزدلفة على المنقول وان توقف فيه الشارح في بعض كتبه
(قوله أو عن الرمي بالرعي) أي اشتغل عن رمي الجمار برعي نحو الجبال وهذا التعبير مشكل
لانه ان أراد بكونه عذرا عن الرمي أنه يسقط وجوبه كما هو ظاهر عبارته قلنا ان ذلك
لا يسقطه كما هو صريح كلامهم والقول بلزوم الدم مع عدم وجوب الرمي مع العذر لا معنى
له وان أراد ان العذر يجوز تأخير الرمي عن يومه إلى ثانيه أو إلى آخر أيام التشريق قلنا ان
ذلك جائز من غير عذر وهذا وجهه تقرير الاشكال وأجاب عنه في التحفة بأن معنى كون
الرعي عذرا على المعتمد عدم الكراهة في تأخيره لاجله والافه ومساو غيره في الجواز فان
فرض خوفه على دابته لو عاد للرعي الذي يدرك به كان معنى كون الرعي عذرا له عدم الاثم
كما هو ظاهر ثم قال فيجوز في كلامهم معناه من غير كراهة ولا يجوز معناه في الحل المستوى
الطرفين فتأمل له ويأتي قريبا ما يؤيدهاه وفيه تأييد لما أجبت به سابقا من أن المراد من
عدم الوجوب عدم الاثم لا غير ورايت الجواب الاول الذي قدمته من كونه مبنيا على
ضعيف تعرض الشارح لذكره في الایعاب فقال والذي يقبحه أن من عبر به هذه العبارة
يقول كلامه بنظير ما مر في كلام المجموع أو يكون ما شيعا على الضعيف ان أيام منى
ليست كالأيوم الواحد اه وفي حاشية الايضاح للشارح هو بالنسبة لوقت الاختيار أو مبنى
على خلاف ما صححناه من بقاء وقت الرمي إلى آخر أيام التشريق الخ ثم الرعي عذرا وان لم
يعتاده قبل خلافا للزركشي لابل أو غيرها للجماع أو غيرهم بأجرة أو دونها كما في
الایعاب والمنع وغيرهما (قوله أو عنه) أي يشتغل عن الرمي أو عن المبيت بسقى الناس ثم
كلامه يفيد كما ترى أن الرعي عذرا في الرمي لافي المبيت بخلاف السقى فانه عذر فيهما
ووجهه ان الرعي لا يحتاج اليه بالليل بخلاف السقى وهو محمول على الغالب فان فرض
عدم الاحتياج للسقى ليل لا يمكن عذرا في ترك المبيت وان فرض احتياج الراعي للحفظ أو
لرعي ليل كان ذلك عذرا في ترك المبيت (قوله رمي جرة العقبة) خاصة وذلك يوم العبد
وفي كلام غيره عذرا وما بعده واجبا واحدا وهو الرمي وحينئذ فالواجبات خمسة أو ستة
بعد واحد على ضعيف وهو الجمع بين الليل والنهار بعرفة والخطب في هذين (قوله أيام
التشريق) ان لم ينفر النفر الاول والا فالواجب رمي اليومين الاولين من أيام التشريق
لا غير (قوله مریدا للنسك) فان أراد بعد مجاوزة الميقات فمقاته حيث أراد (قوله على
كل من أراد) أي وان لم يحج ولم يعتمر (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك وطنه أم لا (قوله

(قوله فانه يسكن له حيثنظطواف
الوداع ولا يجب) أى كما صرح به
في المنح قال نظير ما مر في المتعمين اذا
آرادوا الخروج للحج فانه يسكن لهم
كفى المجموع اه اصل وأشار بان
الغائبة الى ان من اطلق اشتراط
مسافة القصر يحل كلامه على
ما اذا كان غير وطنه وعبارة
الايضاح يؤمر به من اراد مفارقة
مكة الى مسافة تقصر فيها الصلاة
سواء كان مكيا أو غير مكى الخ وعبارة
الروض فن اراد الخروج الى مسافة
القصر ودع انتهت الى غير ذلك من
عباراتهم المفيدة ذلك اصل (قوله
وفين خرج من عمران مكة لحاجة
ثم طرأ السفر له) أى كما حرم به
ابن الجلال في شرح الايضاح قال
لانه لم يخاطب بالطواف حال
خروجه اه وقال في التحفة
وهو محتمل قال الشوبرى عقبه
وهو قياس ما ياتي في النحر بالنسبة
للحائض اذا ظهرت فتأمل اه اصل

وان كان قريبا ويجب حتى على
حاج اراد الرجوع من منى الى
بلده وان كان قد طافه قبل عوده
من مكة الى منى ويسقط دمه بعوده
له قبل بلوغ وطنه اه ومسافة القصر
ولا يلزم حائضا ولا نفساء طهرت
بعدهم افرقة عمران مكة ومضى مكث
بعده أو بعده ركعتيه والدعاء عقبهما
أعاده وان كان معذورا ما لم يكن
لاشغاله بأسباب السفر

وان كان قريبا) أى بخلاف من قصد دون مسافة القصر ولم يكن ما قصده وطنه فانه يسكن
له حيثنظطواف الوداع ولا يجب (قوله ويسقط دمه الخ) أى يتبين به عدم وجوبه لأنه
وجب ثم سقط (قوله حائضا ولا نفساء) ولو متخيرة مع جواز فعلها له ومثلها الجرح الذى
لا يأمن تلويث المسجد منه وفقد الطهورين والاستحاضة في زمن نوبة حبضها والخوف
على نفس أو بضع لو تأخر له هذه الاعذار سقط الدم والاثم وقد يسقط العذر الاثم لا الدم
فيما اذا الزمه وخروج عامدا عالما عازما على العود قبل وصوله لما يتقربه وجوب الدم ثم
يتعدا العود وفى الامداد وغيره لو رأت الدم فتركتها ثم جاوز خمسة عشر يوما نظر ارادها فان
وقع الترك في طهرها الزمها دم اه أى ولا اثم ومن ذلك الخوف على ماله كفى فتاوى الشارح
وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لادم ولا اثم وذلك في ترك
المسنون منه وفين بقى عليه شئ من أركان التمسك وفين خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ
له السفر ثانيا عليه الا اثم ولا دم وذلك فيما اذا تركه عامدا عالما وقد لزمه بغير عزم على العود
ثم عاد قبل وصوله لما يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للاثم ثالثها ما يلزم بتركه الا اثم والدم
وذلك في غير ما ذكر من الصور هكذا ظهر للفقير من كلامهم ولم أقف على من نبه عليه (قوله
عمران مكة) أى الى الموضع الذى يجوز فيه القصر والازمه هالعود لتطوف (قوله
والدعاء عقبهما) أى عقب الطواف وركعتيه ثم عند الملتزم وان طال ولو بغيرا لوارد قال
المووى فى ايضاح المناسك ثم أتى الملتزم فالتزمه كما سبق بيانه أى فيلصق بطنه وصدره بجائط
البيت ويسطو يديه فيجعل اليمنى على الباب واليسرى الى الحجر الاسود اذا الملتزم ما بينهما
ويضع خده الايمن اوجبه عليه وقال اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن
أمتك حملتنى على ما سخرت لى من خلقك حتى صيرتنى فى بلادك وبلغتنى بعمرك حتى
أعنتنى على قضاء مناسكك فان كنت رضيت عني فاردد عني رضا والا فاني ان قبل أن
تنأى عن بيتك دارى ويعد عندك من ارى هذا أو ان انصرافى ان أذنت لى غير مستبدل بك
ولا بيتك ولا راغب عندك ولا عن بيتك اللهم فأجعبنى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى
وأحسن منقلبى وارزقنى طاعتك ما أبقىتنى واجمع لى خبرى الدنيا والاخرة انك على كل
شئ قدير ويتعلق بأسئارا الكعبة فى نضره ويأتى بأداب الدعاء فاذا فرغ من الدعاء أتى
زمن فشرّب منها متزودا ثم عاد الى الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى اه (قوله وان كان
معذورا) كأن كان لعبادة مريض أو قضاء دين ولو حالاً أو زيارة صديق أو شراء متاع غير
ما يتعلق بسفره أو صلاة جنازة ان كان فى فعل ما ذكره يرجع عن طريقه او طال مكثه والا
فلا يضر قال فى التحفة لكن الاوجه بل المنصوص اعتقار ما بقدر صلاة الجنازة أى أقل
يمكن منها فيما يظهر من سائر الاغراض اه وكذلك من مكث لا كراه او نحو اغماء أو
للخوف على نحو مال فلا إعادة وان طال مكثه (قوله بأسباب السفر) كسراء زاد السفر
وان احتاج الى تعريض اليه عن طريقه وان مكث وطال زمنه ومن الحاجة رخص سعره

وجوده ونحوهما وكشد الرجال وان طال مكثه لاجل شدها الا اذا خش كصف يوم
وكان يسهل عليه الطواف بعد شدها (قوله أو بصلاة جماعة) ولونا فله ككسوف
واستسقاء والله أعلم

• (فصل في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه) •

(قوله بغلس) محركة ظلمة آخر الليل والمراد به هنا أن يصلي الصبح عقب طلوع الفجر من
غير فاصل في صحيح البخاري أن ابن مسعود صلى حين طلوع الفجر قائل يقول طاع
الفجر وقائل يقول لم يطلع الفجر (قوله من غير كسر) يكره كما في الايضاح كسرها وفي
شرح الايضاح لابن عسلان أنه ان تحقق الايذاء حرم (قوله ايلا) هذا هو المنقول في
المذهب عن الجمهور والمعتد عند غالب المتأخرين ومقابله يأخذها بعد صلاة الصبح
وعليه كثير من أئمتنا وهو المختار من حيث الدليل لصحة الحديث به وجمع الشارح في
الايعاب بحمل الاول على من أراد النفر منها قبل الفجر والثاني على من أراد بعده وهذا
فيه نظر اذ هو في الحقيقة ترجيح للثاني لأنه جع ثم رأيت ابن الجلال في شرح الايضاح
نقل هذا الجمع عن شرح المختصر لعبد الرؤف ونظر فيه فقال أقول ليس هذا في الحقيقة
بما عاين ترجيح لمقالة البغوي الى أن قال ثم رأيت في شرح المشكاة لشيخه العلامة ابن
حجر بعد أن ذكر قول الجمهور وتعليقهم المار جمع بما جع به تليده ثم قال عقبه وكلام
الاولين بعبء عن هذا الجمع ومنا بدلالة السنة الخ وأقول ظهر لي جمع أرجو أنه لا بأس به
فهو من تعليقه المذكور في الاصل وعبارة الايضاح ثلاثا يشغل به عن وظائفه بعد
الصبح وهو أن يقال ان كان يخشى من تأخيره الى الصبح أن يشغله الالتقاط عن وظائفه
من المبادرة بالصلاة وبالوقوف بالمشعر لاعتزاله في موضع الالتقاط ايلا والاخر
الالتقاط الى الصبح اذا اشتغال به حينئذ عن وظائفه فهو مع الالتقاط بعد الفجر متفرغ
لوظائفه والله أعلم (قوله ويزيد) في التحفة قليلا وفي ابن عسلان حصة أو حصتين (قوله
من المرمى) ولا مما احتل اختلاطه بما في المرمى (قوله كما ورد) أي عن ابن عباس
موقوف عليه وورد مر فوعا لكنه ضعيف والموقوف له حكم الرفع اذا جال لدرأى فيه
فيكون صحيحا (قوله وشوهد) أي شاهد رفع المتقبل من الجمار من المرمى كرامة لشيخ الحب
الطبري انفق طلائ في امام المقام ابراهيمي قبل الحب (قوله عند ابتداء الرمي) سيأتي في
كلامه قريبا ما يعلم منه أن محل ذلك ان ابتدأ الرمي منها والاقطعها عند ابتداء ما يبدأ به
منها (قوله قبل نزوله) الا عذر كرجة وخوف على محترم والسنة أن يقف تحت الجرة في
بطن الوادي ويستقبل الجرة هذا في يوم النحر وأما أيام التشريق فالسنة أن يستقبل
القبلة حال الرمي وتكون الجرة عن يمينه ومن خلف ظهره ومن حيث رماه أجزاء ولو من
أعلاها حيث كان الرمي في المرمى (قوله تحية منى) أي رمي جرة العقبة وهذا أحد تسعة
أمور غيبت بها جرة العقبة عن غيرها من الجمار ثانيا اختصا صها يوم النحر ثالثا أنه

أو بصلاة جماعة أقيمت والسنة له
اذا انصرف بعد أن يشي تلقاء
وجهه مستذبرا البيت لامتقنا
اليه ولا ماشيا القهقري

• (فصل في بعض سنن المبيت

والرمي وشروطه) •

(وبسن) بعد صلاة الصبح بغلس
(الوقوف) يجزئه من مزدلفة
مستقبل القبلة والافضل أن
يكون (بالمشعر الحرام) وهو
البناء الموجود الآن (عز دلفة)
في ذكر الله تعالى ويدعو الى
الاسفار الاتباع ثم عقب الاسفار
يدفع الى من يسكنه ومن وجد
فرجة أسرع كالدفع من عرفة
وبسن أن يزيد في الاسراع اذا بلغ
وادي محسر رمية حجر حتى يقطع
عرض الوادي للاتباع (و) يسن
أخذ حصي جرة العقبة (وهي سبع
من غير كسر) منها أي من مزدلفة
ايلا ويزيد ثلاثا يطعمه شيئا يأخذ
حصي بقية الرمي من محسر أو غيره
من منى ولا يأخذه من المرمى
لان ما تقبل رفع كما ورد وشوهد
ولولا ذلك لسد الحصى على نوالى
الازمان المتطاولة ما بين الجبلين
(و) يسن قطع التلبية عند ابتداء
الرمي بجمرة العقبة لشروعه في
أسباب التحلل ويرميها الراكب
قبل نزوله لان الرمي صحة في فلا
يبدأ بغيره (والتكبير) في كل رمي
(مع كل حصاة)

فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (ويدخل وقت الحلق ويرى جرة العقبة وطواف الافاضة بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبله وبسحب تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع (٢١٧) وما بدأ به منها قطع التلبية معه (ويبقى

الرمي) بجرة العقبة وللعمرتين الاخيرتين أداء (الى آخر) أيام (التشرى) ويبقى (الحلق) يعني ازالة ثلاث شعرات (والطواف) المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي عقب طواف القدوم أي وقتها (أبدا) فلا يفوتان مادام حيالان الاصل عدم التوقيت الابدالي نعم يذكره تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن أيام التشرى أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وأشد نعم من فاته الوقوف لا يجوز له الصبر على احرامه الى السنة القابلة لان احرام سنة لا يصلح لاخرى فكان وقتها فاته بخلافه هنا فان وقتها باق لم تكنه منهما متى أراد (وتسن المبادرة بطواف الافاضة) يوم النحر (بعد رمي جرة العقبة) والحلق (فيدخل مكة) ويطوف ويسعى (بعد الطواف) (ان لم يكن قد سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود الى معنى) السعي بها الظاهر للاتباع في كل ذلك (ويبيت) وجوبا (بها) أي ببيت معظم (لبالي) أيام (التشرى) ويرمي وجوبا (كل يوم من أيام التشرى) الجرات الثلاث (وانما يدخل وقته بالزوال فيرمي) (بعد الزوال) كل واحدة سبع حصيات ويشترط رمي جرة

لا يوقف عندها بعد الرمي للدعاء رابعها ترى ضحى استحبها ومن نصف الليل جوازها خامسها يطلب استقبالها بدون استقبال الكعبة يوم النحر سادسها يطلب منه رميها في أيام التشرى مع جعلها عن يمينه سابعها أنها ليس لها الوجه واحد لرمي ثامنها أنها خارجة عن حدمنى على الرابع فليست هي ولا عقبتهما من معنى وان كان رميها تحية منى كما ان الطواف تحية البيت مع خروجه عنه تاسعها التكبير في جرة العقبة يوم النحر يكون مع الرمي وفي أيام التشرى يكون عقبه كما يشعربه تعبير النوى في المجموع والايضاح هنا بالمعنى وثمة بالتعقيب وكذلك صريح غيره قال الشارح في المنع والجمال الرمي وابن علان في شرح الايضاح وهو وجهه اذ هو الواو فيهما الخ وخالف ذلك الشارح في بعض كتبه فراجع الاصل ان أردته (قوله الله أكبر ثلاثا الخ) عليه جرى الشارح في الابعاب والامداد والمنع وشيخ الاسلام في الاسنى حيث أقر الماوردي عليه والخطيب في شرحي المنهاج والتبصير والجمال الزملى في شروحه على الايضاح والمنهاج والدجلة وقال في التحفة قضية الاحاديث وكلامهم أنه يقتصر مع كل على تكبيرة واحدة الخ وذكر في الايضاح تكبيرا طويلا أقره عليه البكري واعتزوه فراجع الاصل ان أردت معرفته (قوله الى بعد طلوع الشمس) هو المعتمد عندهم بعد تردد كما يعلم من الاصل خلافا لشرح الدجلة للجمال الرملى (قوله الى آخر الخ) يبقى وقت الفضيلة الى الزوال والاختيار الى آخر يوم النحر والجواز الى آخر أيام التشرى هذا هو المعتمد من اضطراب طويل فيه (قوله والحلق) أي والذبح لنسب تقديمه على الحلق (قوله للاتباع الخ) رواه مسلم لكن فيه أيضا أنه صلى بمكة اظهر وجع في المجموع بينهما بأنه صلاهما مرتين مرة بمكة أول وقتها وأخرى بمعنى اماما بأصحابه آخره قال في المنع والجمال الرملى في شرح الايضاح وعليه فكان القياس أن يقولوا تسن الصلاة في مكة ومعنى أوفى مكة فقط لانها أفضل وفي أول الوقت وفي حديث أنه صلى الله عليه وسلم أخر طواف الافاضة الى الليل وأجيب عنه بأن رواية مسلم أصح فنقدم وأقوله ابن حبان بعد افاضته صلى الله عليه وسلم مرة بالثار وروته بالليل وحمل بعضهم هذا على تأخير طواف نسائه ولا ينافيه رواية وزار مع نسائه لئلا لاحتمال أنه زاو بلاطواف أو معه وطاف تقربا (قوله لبالي أيام التشرى) ان لم ينقر النقر الا قول بشر وطه والافاليلتان الاوالتان منها كما سأتى التصريح به في كلامه (قوله بالزوال) في التحفة وجرم الراغبى بجوازه قبل الزوال كالامام ضعيف وان اعتمد الاسنوى وزعم أنه المعروف مذهبا وعليه فينبغى جوازه من التجر نظير ما مر في غسله اه (قوله بعد الزوال) ويسن تقديمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت والواجب تأخيرها (قوله من أعلاها) أي الى خلفها أما اذ رمي من أعلاها الى المرمى فانه يكفي خلافا لمن فهم من هذه

٢٨ بافضل في العقبة من أسفلها من بطن الوادى وأما ما يفعله كثير من الجهلة من الرمي من أعلاها فباطل لا يعتد به ورمى (السبع الحصيات) اليها والى غيرها (واحدة واحدة) الى أن تفرغ السبع للاتباع ولو بكبري حصة

فلورى حصتين معا فواحدة وان وقعنا ضربا أو ضربتين فنتان وان وقعنا معا اعتبارا بالرمى (وترتيب الجمرات في أيام التشريق) بأن يبدأ بالجمرة الأولى وهي التي (٢١٨) تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع فلا يعتد برمي الثانية

قبل غمام الأولى ولا برمي الثالثة قبل غمام الأولى ويتشرط بيقن السبع في كل جمرة ولو شك بنى على الأقل ولو ترك حصاة وشك في محلها جعلها من الأولى فيرميها ثم يعيد رمي الأخيرتين لأن الموالاة بين الجمرات لا تشترط لكنها سنة ويجب عدم الصارف في الرمي كالطواف واصابة الحجر للرمي يقينا لابقائه فيه وقصد الجمرة فلورى إلى غيرها كأن رمى في الهواء أو إلى العلم المنصوب في الجمرة أو الحائط الذي يجمره العقبة كما يفعل أكثر الناس لم يكتب وأن يكون الرمي (بين الزوال والغروب فيها) أي في أيام التشريق وهذا ضعيف فيه صرح هو بنفسه بأنه يتدارك في الباقي أداء وقد تفرقت عبارته هنا على أن هذا واجب صلى من أراد الرمي في وقت الاختيار ويكون المراد بالوجوب فيه أنه لا يتمنه في حصول ثواب وقت الاختيار (وكون الرمي به حجرا) ولو ياقوتا وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة لأنه صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وقال بمثل هذا فارموا وخروج بالحجر فهو للؤلؤ وتبر الذهب والفضة والاعمد والنورة المطبوخة والزنج والمدر والحصى والآجر والخزف والملم والجواهر المنطبعة

العبارة ونحوها عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء في الإيعاب وقال القسطلاني في شرح البخاري اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل أه بجره ونقل النوى في شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذي ذكرته ابن الأثير في شرح مسند الشافعي والزرزقي في الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد أشبهت الكلام على ذلك في بعض الفتاوى (قوله معا) أي ولورمى أحدهما باليمين والأخرى باليسار (قوله عدم الصارف) أفاد بذلك كرمه مع ذكر قصد الجمرة أن أحدهما لا ينبغي عن الآخر وهو كذلك لعدم الصارف احتراز عن قصد الرمي ليختبر بالرمي إليه جودة رميه مثلا فقصد ذلك بالرمي إلى الرمي صارف عن الاعتماد عليه وقصد الجمرة احتراز عما إذا قصد الرمي الذي عليه لكن قصده رمي الشخص مثلا الذي في الرمي فإنه لا يجرى عند الشارح لقصد غيره الرمي (قوله للرمي يقينا) وحده الطبري بما إذا كان بينه وبين أصل الجمرة ثلاثة أذرع وارتضاء من بعده (قوله لابقائه فيه) أي فلا يضرتد حرجها وخروجها بعد الوقوع فيه (قوله وقصد الجمرة) لا ينافي هذا قولهم لا تشترط لهنية لما قدمته آنفا من أنه قد يقصد لاختبار جودة رميه فيكون حينئذ صارفا (قوله إلى العلم) اعقده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤف وفي شرحي المهام والتنبية للخطيب هو الأقرب إلى كلامهم وفي الحصة نعم لورمى إليه بقصد الوقوع في الرمي وقد علمه فوقه فيه اتجه الاجراء وقال تليذه في شرح المختصر والوجه أنه لا يكتفى بكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع الخ وفي الإيعاب نعم لو قيل بغير ذلك في عامي عذر بجهله بجملة الرمي لم يبعد قياسا على ما مر في الكلام في الصلاة أه واعقد الجلال الرمي في كتبه الاجزاء قال لأن العامة لا يقصدون بذلك الأفعال الواجب والرمي إلى الرمي وقد حصل فيه بفعل الرمي أه وهذا هو الذي يسع عامة الحجج اليوم (قوله ولو ياقوتا) أي وان جاءت فصوصا وألصقت بالخواتم وحرمة الرمي بها حيث نقصت ماله من الخارج فلا تنافي الاجزاء (قوله وذهب وفضة) أي وحجر ذهب وفضة لأنفس الذهب والفضة لأنه لا يسمى حجرا (قوله والنورة المطبوخة) خرج بها حجر النورة قبل الطبخ فيجزى الرمي به واظهار أن المراد به الحجر الذي يطبخ نورة بمكة لأنه قبل حرقه حجرا أما المدينة النبوية فأنما يحرق بها بالحصى وقد صرحوا بأنه لا يجرى الرمي به وقيد الزيادة والخبث يبعد الطبخ وعليه هو كحجر النورة لكن الجمهور أطلقوا حتره (قوله والمدر) بفتح الميم والمدال وهو الطين الشديد الصلب (قوله والحصى) بكسر الحيم وقصها خلافاً لما ذكره الفتح معرب لأن الحليم والصاد لا يجتمعان في كلمة عربية إلا الصمغ وهو القنديل (قوله والجواهر المنطبعة) كلام

طويل كالذهب والفضة (وأن يسمى رميا) فلا يكتفى وضعه في الجمرة (قوله إلا الصمغ الخ) في القاموس الصمغ محركة القنديل الجع صمغ معرب أه في عبارة الحنفى نظره تأمل

طويل فيما يتعلق بالانطباع نهبت عليه في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله جازي الرجل)
 فيضع الحصى بين أصابع رجله ويرمي به ولا يجوز أن يدحرجها برجله وان عجز باليد قال
 في التحفة ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بالقوس في ما يفهم ويرجل تعين الاول أو قدر
 على الاخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين الفهم لانه أقرب في التعظيم للعبارة والرجل لأن
 الرمي به سامع هو وفي الحرب ولأن فيه زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل
 محتمل ولعل الثالث أقرب ولو قدر على القوس بالقوس والرجل فهو كحمله فيما ذكر الخ وفي المنع
 المقلع كالقوس كما رجحه الاذري خلافا للمثولي (قوله وسننه كثيرة) أي الرمي منها أن
 يرفع الذكريه حال الرمي حتى يرى ما تحت ابطنه وأن يستقبل القبلة في أيام التشريق
 ويقف عند الاولتين بعد رميهما بقدر سورة البقرة داعيا إذا كرا ان تفرخ شوعه قال
 في التحفة والا فلا وقوف وان يكون راجلا في اليومين الاولين وراكبا في الاخير
 وينقر عقبه ثم ينزل بالمحصب ويصلي به العصرين والعشاءين ويرقد ردة ثم يتوجه الى
 طواف الوداع ثم يتوجه الى بلده في ليلته هكذا فعل صلى الله عليه وسلم (قوله الخذف)
 هو أن أخذ نواة أو نحوها بين سبابتك وقبل أن تضع طرف الابهام على طرف السبابة
 وفعله من باب ضرب ويكره الرمي على هيئة الخذف (قوله البا قلا) هو القول دون
 الاعلة طولاً وعرضاً (قوله مكروه) ومع كونه مكروهاً يجزئ وفي المنع ما يجزئ الزركشي
 من أنه لو رمى بججر ثقيل لا ينقله الا بيديه لم يكف فيه نظر (قوله من الحل) كذلك
 باقي كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي في شرعي الدلبية والايضاح وقال
 في النهاية انه محمول على انبغاء ذلك اه أي فيكون بمعنى خلاف الاولى (قوله والاحرم)
 في الابعاب مثلها الموقوفة لفرشه أو المشترأة له وكذا ما فيه نفع له أو للمصالح الخ ثم قال
 يتجه التحريم فيما شك في كونه من أجزائه (قوله وان غسله) جرى على ذلك في شرعي
 الارشاد والابعاب ومختصر الايضاح وأطلق شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي
 في النهاية كراهته ولم يعترضوا الزواها بالغسل أولاً وجرى في التحفة على ذلك في المأخوذ
 من الحش وأما غيره فاعلم بكونه لم يغسله وجرى في المنع على أن الموضع النجس المأخوذ
 منه الحصى ان كان أورث الحصى استقذارا لا يزول بالغسل كان كما أخذ من الحش
 والازالت الكراهية بغسله وجرى في الابعاب على أن المتنجس الذي لم يؤخذ من محل
 متنجس تزول كراهته بالغسل بخلاف المأخوذ من محل نجس فانه ران ذات الكراهية
 من حيث النجاسة لكنها تبقى من جهة الاستقذار (قوله وان أخذها من محل طاهر)
 جرى على هذا في شرعي الارشاد والابعاب وقيدته في التحفة بما اذا قرب احتمال نجسه
 (قوله من عجز الخ) قال سم سئلت عن مريض يكره ركوب دابة الى المرمى والرمي عليها
 أو أن يحمله أحد ويرمي بنفسه أو يستنيب والذي يظهر ان عليه الرمي بنفسه وتنتفع عليه
 الاستنابة ان لم تلحقه بذلك مشقة لا تقتضي عادة ولا قرب جمل الآدمي بحيث لا يخلل

(وكونه باليد) للاتباع فلا يجزئ
 بنحو القوس والرجل ولا بالقلاع
 ولا بالانغم نعم ان عجز عنه باليد جاز
 بالرجل (وسننه) كثيرة منها (أن
 يكون) الرمي باليد أي وبطاهر
 و (بقدر حصى الخذف) بالقاء
 والذال المجتنب وهو قد والبا قلا
 لخبره لم عليكم بحصى الخذف
 الذي يرمي به الجمرة ودونه وفوقه
 مكروه ويكره أخذه من الحل
 والمسجد ان لم يكن جزءاً منه
 والاحرم ومن المرمى ومن موضع
 نجس وان غسله لبقاء استقذاره
 كما يكره الاكل في ماء البول بعد
 غسله ويؤيد ذلك استصحاب غسل
 حصى الجمرة قبل الرمي به وان
 أخذها من محل طاهر ويجب على
 من عجز عن الرمي

(قوله ومع كونه مكروهاً يجزئ)
 حيث يسمى حصاة أو حجر ارمي
 به في العادة كما في التحفة عن المنع
 اه أصل (قوله وقال في النهاية
 انه محمول على انبغاء ذلك) ضمير
 انه يرجع لما نقله في المجموع من
 الكراهية عن الشافعي والاصحاب
 قال ابن الجمل واليكن حل ذلك
 على اصطلاح المتنقذين من
 تعبيرهم عن خلاف الاولى
 بالاكروه فلا يخالف ما في المجموع
 اه أصل

انحو مرض أو حبس أن يستتيب
من يرى عنه وانما يجوز ذلك أن
أيس من القدرة في الوقت واستتاب
من رى عن نفسه والا وقع عن
النائب (ومن ترك رى جرة
العقبة أو بعض أيام التشريق)
جازه (تداركه في باقيها) لانه حينئذ
يكون أداءه اذ جميع يوم النحر
وأيام التشريق وقت لاداء الرى
لانه لو وقع قضاء ما دخله التدارك

(قوله جمع المتأخرون بين الخلاف
في ذلك) هو قول ابن الرفعة عن
النص والركن شى نقلا عن جمع
يشترط أن يحبس بغير حق وقول
الجموع السابق ولو بحق وقد
أشار الى هذا الجمع شيخ الاسلام
ونقله الرملى في النهاية عن والده
وأقره ونبه عليه في المغنى والشرح
في الايعاب وغيرهم من المتأخرين
اه أصل (قوله كما بينته في الأصل)
بين فيه ان ابن اعلان صرح بصحة
الاستنابة حينئذ ونقل ذلك عن
صرح كلام الرملى في شرح
الايضاح وعن العلامة ابن قاسم
وأن شيخ الاسلام في الاسنى
أشار الى ذلك اه

بجسده وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستتيب المرمى مطلقا ويفرق الخ (قوله لنحو
مرض) بحث في التحفة ضبطه هنا بما مر في اسقاطه للقيام في الفرض بأن أيس من
القدرة علمه وقته ولا ينزل النائب بطرق وانما المنيب أو جنونه بعد اذنه لمن يرى عنه
وهو عاجز أيس بخلاف قادر عادته الانحاء قال لا تخاذ أنغى على فارم عن فاته لا يصح
فاذا أنغى عليه لزمه الدم الى أن قال بخلاف اعتياد طريقه أو لوقته وبقائه الى آخره
فانه حينئذ لا تقصير منه البتة اذ لا يملكه بنفسه ولا فاته فليزوم الدم له لمشكل الآن
يجاب بأن هذا نادرا في هذا الجنس فألحقوه بالغالب اه وفي الايعاب أما انحاء النائب
فينعزل به على الأرجح واتفقوا على أن اذنه في حال انحاء باطل اه (قوله أو حبس)
ولو بحق اتفاقا كما في المجموع بأن يحبس في قودا صغير حتى يبلغ بخلاف محبوس بدين
يقدر على وفاته لعدم مجزئه عن الرى حينئذ وجه هذا التفصيل جمع المتأخرون بين الخلاف
في ذلك (قوله أن يستتيب) اى في الوقت لا قبله ولو بأجرة مشل وجدها فاضله عما يعتبر
في الفطرة قال ابن الجلال قضية انه لا يستتيب في رى أيام التشريق الا بعد زوال يوم قيوم
الى آخر الايام وان كان ما أخره عن أول وقته وفعل فيها كان أداءه قال ومشرط النائب أن
يكون مكلفا ولو سفيها لا يميز الا باذن وليه لصحة مباشرة حينئذ كما استظهره في متن
المختصر فيما اه (قوله من يرى عنه) اى سواء كان محرقا أم حلالا (قوله ان أيس) اى
ظنا يعرفه نفسه أو بإخبار عدل رواية عارف بالطب امتداد المانع الى آخر أيام التشريق
(قوله من رى عن نفسه) ظاهر هذا التعبير وكذا تعبير غيره ان من لم يرم عن نفسه
لا تصح استنابته عن الغير وان أخر رى الغير عن رمية لكنه غير مراد كما بينته في الأصل
وانما المدار على أن لا يرى النائب عن المنيب قبل الرى عن نفسه اى جميع رى اليوم
فلورى الجرة الاولى عن نفسه لم يصح رميهما عن منيبه قبل رى الجرتين الاخيرتين عن
نفسه ومحل اعتبار تقدم رميه عن نفسه ان كان دخل وقته فلو استنابه عن رى يوم النحر
في الفرض أن يرميه قبل الزوال وان كان على النائب رى ذلك اليوم وهكذا فلورى
النائب عن المنيب الجرتين الاولتين قبل الزوال في ثاني أيام التشريق عن أولهما ثم
ثالث الشمس رى عن نفسه الثلاث ثم الثالثة عن المنيب ولو أنابه جماعة في الرى عنهم
استقرب في التحفة لزوم الترتيب بينهم بأن لا يرى عن الثاني الا بعد اسة كمال الرى عن
الاول وفي الايضاح للنووى لورى النائب فزال عذر المستتيب والوقت باق فالذهب
الصحيح انه ليس عليه إعادة الرى اه وظاهر كلامهم جواز الاستنابة في الرى عند وجود
العذر ولو لا جارية عين واعقده الشارح في كتبه وخالف الجلال الرملى في نرى
المنهاج والدجيسة لكنه قال في شرح الايضاح بالجواز صرح الناشرى أخذا من
كلام الاذرى قال وعليه فيستثنى من قوله لم ليس له الاستنابة في شى من الاعمال اه
(قوله جازه) اى ولو كان التارك لغير عذر (قوله لاداء الرى) اى تأخير الاتقديما

(قوله كالوقوف بعد فواته) وفواته بطلوع فجر يوم النحر وإذا طلع فجره لا يصح الاتيان به
 قضاء بعده فلا تدارك فيه وإذا قلنا بفوات وقت الرمي كل يوم بغروب شمس أو بطلوع الفجر
 الذي يليه مثلا لقولنا أنه لا يتدارك بعد ذلك بل يتقرر منه كأن الوقوف بعرفة لا يتدارك
 بعد فوات وقته (قوله بوقت محدود) وهو أيام التشريق والقضاء ليس كذلك بل وظيفته
 العمر (قوله ورمي يوم التمدارك) أي أن دخل وقته بزوال شمس والاجاز الرمي
 للتمدارك قبل الزوال وفي الليل كما سيصرح به وحيث أن الترتيب واقع ضرورة (قوله
 وقع عن التمرؤ) أي وانوى رمي يومه فعنى وجوب الترتيب بعد دخول وقت رمي اليوم
 الذي رمي فيه أن ذلك باعتبار الوقوع أي لا يقع الا كذلك وان قصد غيره (قوله عن
 يومه) لعدم وجود الترتيب ويقع عن أمسه (قوله جاز) لكن الافضل التأخير إلى النفر
 الثاني (قوله بشرط أن يبيت) يتلخص مما ذكره في جواز النفر الا قول ثمانية شروط لكن
 ثلاثة منها تدخل في غيرها فتعود إلى أنها خمسة شروط أحدها أن ينفري اليوم الثاني من
 أيام التشريق ثانيا أن يكون بعد الزوال ثالثا أن يكون بعد الرمي جميعه حتى لو بقيت
 عليه حصاة من جرة العقبة امتنع نفيه رابعها أن يكون النافر بآبائين قبله يعني
 أو تركهم العذر خامسها أن ينوي النفر سادسها أن تكون نية النفر مقارنة له قال
 في التحفة والالم يعتد بخروجه فيلزمه العود لأن الاصل وجود مييت ورمي الكل
 ما لم يتجمل عنه ولا يسمى متجلا الا من أراد ذلك اهـ لكن هذا الشرط يغني عنه اشتراط
 نية النفر لأن حقيقة النية قصد الشيء مقترنا بفعله سابعها أن يكون نفيه قبل غروب
 الشمس والالزمه مييت الليلة الثالثة ورمي يومها وهذا يغني عنه ذكر اليوم السابق أول
 الشروط ثامنها أن لا يكون في عزمه العود إلى المييت وهذا يغني عنه ذكر النفر كما نبه عليه
 في التحفة بقوله لأنه مع عزم العود لا يسمى نفرا وأخذ ابن الجلال في شرح الايضاح من
 الشرط الثالث والسادس أن من بات اللبنتين ورمي الاولين ووصل إلى جرة العقبة
 أي رميها فهو حينئذ خارج منى إذ ليست هي ولا عقبتها من منى كما تقدم فاذا رماها تعين
 عليه الرجوع إلى حدمنى ليكون نفيه بعد استكمال الرمي فتمتبه له فانه مما يغفل عنه اهـ
 وذكر في شرح قول الايضاح إذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة
 العقبة راكبا كما هو مانصه لا يعكز على ذلك ما تقدمناه من انه إذا نفر في اليوم الثاني يجب
 في حقه بعد رمي جرة العقبة أن يعود إلى حدمنى ثم يقرر ليصح نفيه لا مكان حمل كلامه على
 ذلك بالنسبة إلى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أي كما هو راكب فقام له اهـ كلام ابن
 الجلال في نيت في الاصل ما يؤيده فراجع منه (قوله لم يسقط الخ) أي وان نفر قبل الزوال
 أو بعده وقبل الرمي ولو لحصاة واحدة كافي المنع وغيرها ولم يعد قبل غروب شمس يوم النفر
 الا قول فيرمي ثم يقرر ثانيا قبل غروب الشمس لم يسقط عنه مييت الليلة الثالثة ورمي يومها
 فيسقط عليه دم ترك الرمي ومدم مييت الليلة الثالثة أما إذا عاد قبل غروب الشمس ورمي

كالوقوف بعد فواته ولان صحته
 مؤقتة بوقت محدود والقضاء ليس
 كذلك ويجب عليه الترتيب بين
 الرمي المتمركز ورمي يوم التمدارك
 فان خالف وقع عن التمرؤ فالو رمي
 إلى كل جرة أربع عشرة حصاة
 سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه
 لم يجزئه عن يومه ويجزئ رمي
 التمدارك ليلا وقبل الزوال (ومن
 أراد النفر من منى في ثاني أيام
 التشريق جاز) ولادم عليه لقوله
 تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه
 وانما يجزئ ذلك بشرط أن يبيت
 اللبنتين الاولتين والالم يسقط عنه
 مييت الثالثة ولا رمي يومها حيث
 لم يكن معذورا ويطرد ذلك
 في الرمي أيضا وأن يكون نفيه بعد
 الزوال والرمي وقبل الغروب والا
 لم يسقط عنه مييت الثالثة ولا رمي
 يومها فان غربت بعد ارتحالها
 وقبل انفصاله من منى فله النفر

(قول الشارح ويطرد ذلك في
 الرمي أيضا) أي فشرط صحة
 رمي الاول أن يرمي جميع حصي
 يوم النحر ويوم القربى ويوم النفر
 الاول قال في التحفة فمن تركه
 لالعذر امتنع عليه النفر وألغى
 يمكن معه تداركه ولو بالنائب
 فكذلك أولا يمكن جاز اهـ اهـ
 مختصرا من الاصل

فلا شيء عليه ثم ان نفر قبل غروب الشمس ثانيا سقطا عنه ميت الليلة الثالثة ورمى يومها وان غربت الشمس قبل نفره لزمه ميتة الثالثة ورمى يومها (قوله على ما في أصل الروضة) قال ابن الجلال في شرح الايضاح ربح الجواز ابن حجر في جميع كتبه وشيخه الخطيب في مغنيه ورجح الجلال الرمى بها الشيخ الاسلام في الاسنى والغرر المنع اهـ والى أن تقول انه لم يقع في هذا الكتاب الجواز بل تبرأ منه بعلى واستدرك المنع بل يمكن (قوله ومناسك النووى) اضطربت نسخه في بعضها اجاز النفر على الاصح وفي بعضها لم يجز النفر على الاصح وعزا المنع اليه في هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والاسنى والخطيب في المغنى وشرح التنبيه والجمال الرمى في شروحه على المنهاج والايضاح والبهجة والبدلية والمكبرى في شرح الايضاح وغيرهم وهم الاكثرون ونسب الجواز للايضاح السهمودى في نكت الايضاح والشارح في حاشيته وكذا في مختصره حيث جزم به

(فصل للبحر تحللان)

أى يحل للمعمر بالبحر بفعل بعض أعماله بعض محرماته وبفعل بعضها الآخر باقيةا وبعضها لا يتوقف على فعله حل محرم بالا حرام كرمى أيام التشريق وميتة منى نعم يشد تأخير الوطء عن ذلك كما سيأتى (قوله جعل له تحللان) أقول وهو انقطاع الدم وبه يحل الصوم والطلاق وثان وهو الغسل وبه تحل سائر المحرمات بالحيض (قوله غالبا) عبر به لأن الموالاة بين أعمالها لا تشترط فربما يطول زمنها * (فائدة) * ذهب البلقينى الى أنه لو قدم حلق الركن على الآخر ينأسف عن لا شعر برأسه كان له حلق شعر بقية البدن قال وقياسه جواز التقليم للظفر حيثئذ كالحلق أشبه به وفيه نظر فصار للبحر ثلاث تحللات أول وهو الحلق أو ما فى معناه فيحل به ساق شعور البدن وثان يحل به ما عدا فخو الجماع من مقدماته وعقد النكاح ايجابا وقبولا وثالث يحل به الجميع واعتده الشارح فى حاشية الايضاح ومختصره وابن علان فى شرحه واستوجهوا عدم الحلق الطفر بالشعر فى ذلك وجرى فى التحفة والايهاب على أنه لا يحل ازالة شعر البدن الا بعد فعل اثنين من الثلاثة الاعمال وجرى الزركشى على أن اباحة حلق غير الرأس انما هو لدخول وقت حلقه مع حلق الرأس جملة واحدة كما حرم ما بالا حرام كذلك فليس من باب التحلل ورده الشارح فى الحاشية وقال عبد الرؤف فى شرح المختصر بعد كلام قرره مانصه بمفهوم كلام الاصحاب ما قاله الزركشى ثم قال هو الاوجه عندي وفوق كل ذى علم عليه قال وحيثئذ فليس للبحر التحللان كما أطلقه الاصحاب ثم قال ويدخل حل ازالة غيره أى شعر الرأس بدخول وقته فيجوز ازالته قبل الرأس وبعده ومعه اهـ قال ابن الجلال فى شرح الايضاح وهو الذى يتجه (قوله الطيب) وفى التحفة بسن اللبس أيضا للاتباع وفى

وكذا ان غربت وهو فى شغل الاوتصال على ما فى أصل الروضة لكن المصحح فى الشرح الصغير ومناسك النووى أنه يمنع عليه * (فصل للبحر تحللان)*
لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم والغسل بخلاف العبرة ليس لها الاتصال واحد وهو الفراغ من جميع أركانها لقصر زمنها غالبا كالجنباء (الا قول يحصل باثنين من) ثلاثة (روى جرة العقبة والحلق) يعنى ازالة ثلاث شعرات (وطواف الافاضة) المتبوع بالسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وبالثالث) من الثلاثة المذكورة (يحصل التحلل الثانى ويحل بالاقول) من التحالين (جميع المحرمات) على المحرم الا تيمية (الا النكاح) أى الوطء (وعقده والمباشرة بشهوة) (ويحل بالتحلل الثانى باقيةا) وهو الثلاثة المذكورة ولو أخر روى يوم النحر عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البذل ولو صوم القيامه مقامه ويسن استعمال الطيب بين التحالين

الايهاب للشارح كالاسقى والدهن ملحق بالطيب (قوله وتأخير الوطء) قال الشارح في المنع والجبال الرملى وابن علان بعد كلام قزروه المناسب التعبير بلايسن الوطء لابسن عدم الوطء لانه يحتاج لدليل اه وهنا كلام طويل مذكور في الاصل

* (فصل في أوجه أداء النسكين) *

(قوله لان رواه) أى الافراد عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من رواية القران والتمتع وهذا في كلام غيره أيضا من أئمتنا الشافعية وقد يستشكل بما نقلته في الاصل عن شرح البخارى للقسطلانى فان فيه الافراد من رواية ثلاثة من الصحابة والقران من رواية عشرة منهم والتمتع من رواية خمسة من الصحابة الا أن يجاب بأنه لم يرد فيهم ذكره منهم المحصر فيهم فراجعهم فان مما يؤيده أنه زاد في موضع آخر منهم عائشة (قوله وأشد عناية بضبط المناسك) فقد ضبطه صلى الله عليه وسلم من خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة الى أن تحلل كما هو مبين في صحيح مسلم في حديثه الطويل في حجه صلى الله عليه وسلم (قوله اختاره أولا) أى الافراد وهذا ذكره جماعة بين الاحاديث المتنافية في ذلك قال النووي في شرح مسلم طريق الجمع أنه صلى الله عليه وسلم كان أولا مقردا ثم صار قارنا أى بإدخال العمرة على الحج خصوصية له فمن روى الافراد هو الاصل ومن روى القران اعتمد آخر الامرين ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوى وهو الارتفاع والارتفاق وقد ارتفق بالقران كارتفاع التمتع وزيادة وهو الاقتصار على فعل واحد وبهذا الجمع تجتمع الاحاديث كلها الخ وقد أفرد الكلام على حجه صلى الله عليه وسلم بالتأليف فنجله من ألف في ذلك الطحاوى الحنفى تكلم على ذلك في زيادة على ألف ورقة ومنهم أبو جعفر الطبرى ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب وغيرهم (قوله لا كراهة فيه) وروى البيهقى أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهده عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وروى عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة وبينت في الاصل الكلام على من ذكره ذلك فراجعهم (قوله دليل النقص) أى جبر فوات الميقات قال في الايحاب وزعم أنه لا جبر فيه برده ايجاب الصيام بدله عند العجز عنه ولو كان كما زعموه لم يقيم الصوم مقامه كالاشحمة اه ومن أدلة تفضيل الافراد مواظبة الخلقاء الراشدين عليه بعدد صلى الله عليه وسلم كما رواه الدارقطنى الاعلى كرم الله وجهه فانه لم يحج زمن خلافته لاشتغاله بقتال الخارجين عليه وانما كان ينسب ابن عباس وفي الصحفة لا ينبغي لمن بمكة يريد الافراد الافضل ترك الاحتجار في رمضان مثلا أى وان كان ذلك تمتعا لان الفضل الحاضر لا يترك لمرتب الخ (قوله في سنة الحج) المراد بها ما بنى من شهر ردى الحجة الذى هو شهر حجه ومن صور الافراد الفاضل بالنسبة للتمتع الموجب للدم ما لو اعتمر قبل

وتأخير الوطء عن رضى أيام التشريق
* (فصل) * في أوجه أداء النسكين
(ويؤدى السكان على أوجه
أفضلها الافراد) لان رواه عنه
صلى الله عليه وسلم أكثر ولان جابرا
رضى الله عنه منهم وهو أقدم صحة
وأشد عناية بضبط المناسك ولانه
صلى الله عليه وسلم اختاره أولا
وللاجماع على أنه لا كراهة فيه
ولادم بخلاف التمتع والقران
والجبر دليل النقص ومحل أفضلية
(ان اعتمر في سنة الحج) والافالتمتع
والقران أفضل منه لانه يكره
تأخير الاعتمار عنها وهو أن يحج
أولا (ثم) بعد الحج (يعتمر) من سنته
(ثم) يليه في الفضيلة (التمتع) وهو
أن يعتمر أولا (ثم) بعد الفراغ من
العمرة (يحج ثم) يليه في الفضيلة
(القران) ثم الحج وحده ثم العمرة
والقران يحصل (بأن يحرم بهما)
أى بالحج والعمرة معا (أو
بالعمرة) وحدها ولو قبل أشهر
الحج (ثم يحرم بالحج قبل) شروعه
في الطواف) أما بعد شروعه فيه
ولو بخطوة فلا يجوز ادخال الحج
على العمرة لاتصال احرامها
بمقصوده

وهو أعظم أفعالها فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ولو استلم الطبرية الطواف جاز ادخال الحج عليها لأنه مقدمته لا بعضه (ويجب على المتمتع دم بأربعة شروط الأول أن لا يكون من أهل الحرم ولا يشبهه وبين الحرم دون مسافة القصر) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والقريب من الشيء يسمى حاضريه والمعنى في ذلك أنهم لم يرجعوا ميققاتنا عما لا هله ولمن مرتبه ولغيره يوطن الحرم أو قريبا منه حكم أهل محله في عدم الدم بخلاف الآفاق إذا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد فراغ العمرة فإنه يلزمه الدم لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية

(قوله وان أقام مدة طويلة في موضع بعيد الخ) وعبارة العباب لادم على حاضري المسجد الحرام وهم من وطنه مكة أو دون مرحلتين ولو كان غريبا للمتوطن فوق ذلك ولو لم يكن مقيما فان لم يتوطنه فحاضر وان طالت إقامته انتهت (قوله ثم ما به أهل الخ) أهله حلالته ومحاجيره دون نحو آب وأخ أصل (قوله ويحتمل أنه حاضر مطلقا) لأن منزله يصدق عليه أنه على دون مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق عليه أنه على أكثر من ذلك لأن الأصل براءة الذمة من الدم اه

أصل

أشهر الحج ثم حج من عامه لكنها مفضولة بالنسبة للالتيان بالعمرة بعد الحج فيعاقب من ذى الحجة كفاي الامداد ويسمى ذلك تمتعا أيضا (قوله وهو أعظم) أى الطواف أعظم أفعال العمرة (قوله ذلك) أى الهدى والصوم عند مقدمه (قوله يسمى حاضرا) قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أى أيلة وهي ليست في البحر بل قرية منه وعليه فعطف المصنف من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر على أهل الحرم غير محتاج إليه لدخولهم في حاضري الحرم (قوله ولمن مرتبه) لأن أقرب المواقيت العامة وهي يلم وقرن وذات عرق على مرحلتين فكل من مر على ميقات منها صريه القسك لزمه الاحرام سواء كان ما راها أو من أهلها أو أمان كان وطنه دقنم إلى مكة فأنهم وإن رجعوا ميققاتنا وهو وطنهم لكونه ميققاتهم لكنه ليس عامًا اذ هو ليس ميققات لمن مرتبه وانما هو ميققات لاهله خاصة ومن كان في غير طريق المواقيت الثلاث كن ميققاته بالخفة أو الخليفة وكان على مرحلتين من الحرم فإنه وان لم يرجع ميققاتنا عما لا هله ولمن مرتبه عليه لسكره ربح مسافة أقل المواقيت قال ابن الجبال ان أهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعاً (قوله ولغيره يوطن الخ) أى بالفعل لا بالنية حالة الاحرام بالعمرة لا بعده (قوله ولو بعد فراغ العمرة) متعلق بالاستيطان يعنى أنه نوى في حال تمتعه أن يتوطن مكة بعد فراغ العمرة فالتنية وجدت في حال الشروع في العمرة والتوطن انما وجد بعد فراغها فصول التوطن بالفعل بعد فراغ العمرة لا يجعله من حاضري المسجد الحرام وان وجدت نية عند الشروع في الاحرام لأن التوطن لا يحصل بالنية عند الاحرام بل بالفعل عنده ويصح أن يكون قول الشارح ولو بعد الخ قيد القول ناويا الاستيطان وهو أقرب لظاهر عبارته لكن جملة على الاول أولى لما ينشئ في الاصل ولوقوع ثم قرن لزمه دمان على المعتمد (قوله لا يحصل بمجرد النية) قال في اليعاب والامداد مترضا بطله أى الاستيطان في الجمعة والذي ذكره في الجمعة ان المتوطن هو الذي لا يظعن شتاء ولا صيفا الا الحاجة فيؤخذ منه أنه لا بد من الإقامة بمكة أو قريها بحيث يعضى عليه شتاء وصيف ولم يخرج فيهما الا الحاجة مع قصد عدم الخروج مما ذكرنا غير حاجة فيما بقي من عمره لانهم صرحوا أن بمجرد النية لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس هو مستوطنا بالفعل بل بالنية وهي لا تكفى وكذا لو نوى الخروج غير حاجة ولو بعد سنين متطاولة فإنه لا يكون متوطنا هـ اذا ما ظهر لي هنا من كلامهم فغير المتوطن يلزمه دم التمتع والقران وان أحرم من مكة والمتوطن ليس عليه دمها وان أقام مدة طويلة في موضع بعيد عن الحرم ومن له مسكن قريب وبعيد عن الحرم اعتبر ما قام به أكثر ثم ما به أهله وماله دائما ثم أكثر ما به أهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه لابن علان من له مسكن أحد هـ ما مرحلتان والا تخردونهما اعتبارا ما سلوكه أكثر ويحتمل أنه حاضر مطلقا

الخ

الحج ولو كرر العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يتكرر عليه الدم (قوله من مبيقات بلده) ليس بقيد بل لو أحرم دونه كان مقتمعا ويلزمه مع دم الجاوزة أن أساء به ادم القمق وان كان بين موضع احرامه ومكة دون مرحلتين على المعتمد الا اذا كان ذلك الموضع وطنه (قوله وان كان) أي المقتنع فيه ما أي الحج والعمره فيلزم الدم على المعتمد ثم ان أذن المستأجر ان له في القمق فالدم عليه ما نصقان والا فلي على الاجير وان أذن أحدهما فقط فالنصف على الاذن والنصف على الاجير وان كان أحدا النسكين للاجير والثاني للمستأجر فان أذن له المستأجر في القمق فالدم عليه ما نصقان والا فلي على الاجير (قوله بقامها الحج) أي وفي صورتها وقع الاحرام بها قبل أشهر الحج (قوله في وقت مكاته) أي الحج يعني انهم كانوا لا يأتون بالعمره في الوقت الذي يمكن فيه الحج بل كانوا يعتدون الاتيان بالعمره في وقت الحج من أجزر القصور في الارض وكانوا يجعلون صفرا من الحرم ولا يجعلون المحرم منها ثلاثين إلى عليهم ثلاثة حرم فيضيق عليهم ما اعتادوه من اعادة بعضهم على بعض وكانوا يقولون كما في الصحيحين وغيرهما اذا بر الدبر وعفا الاثر وانسلخ مفرحلت العمره لم اعقر وبرافتح الموحدة والرابع - حزة ودونها والدبر بفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر الابل من اصطكاك الاقتاب ولا يبرأ غالبا في أقل من هذه المدة وعفا الاثر أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق بهبوب الرياح وغيره عليه (قوله لمشقة الحج) أي على آفاق قدم قبل عرفة بمن يطول كائنا وائل شوال مثلا فانه ان جاوز المبيقات بلا احرام أثم ولزمه دم الاساءة بجاوزة لمبيقات وان أحرم بالحج شق عليه مصابرة الاحرام الى التحلل منه فرخص الشارع في مزاحمة العمره للحج في وقته مع ايجاب الدم (قوله الى مبيقات عمرته) أي الذي أحرم منه بها احراما جائزا كان لم يرد الا قبيل دخول الحرم فيكفيه العود اليه أو الى مثل مسافته (قوله أو الى مبيقات آخر) أي أو الى مرحلتين من مكة أو الحرم وان لم يكن ذلك مبيقاتا (قوله قبل تلبسه الحج) ولو خطوة من طواف القدوم لاستلام الحجر وتقبيله والسجود عليه فيكفيه العود بعد ذلك (قوله بالقياس عليه) بما مع وجود الرفه فيها فالتمتع ترفه برح مبيقات الحج لانه يحرم به من مكة ولو قدم الحج احتاج أن يحرم بالحج من مبقاته وبالعمره من أدنى الحل والقارن ترفه بترك أحد الميقاتين أيضا كالتمتع هكذا ظهر لي وهو أولى مما ذكرته في الاصل عن اليعاقب بما فيه وكانه لم يكتف في هذا الكتاب في الاستدلال للقارن بما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت عائشة ركن فارنات لانه ليس نصافي وجوب الذبيح على القارن (قوله وأن لا يعود الى الميقات) أي بعد دخول مكة فلو عاد قبل دخولها لم يسقط عنه الدم ويجزى هنا التفصيل السابق آنفا في المقتنع بعينه ولو أحرم بالعمره من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف اليه فأحرم بالحج لزمه دم للتمتع لا للقران على المعتمد كما بينته في الاصل خلافا لما في التحفة من أن عليه دم

(الثاني ان يحرم بالعمره في أشهر الحج) من مبيقات بلده وبفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة وان كان أجيرا فيهما الشخصين (الثالث أن يكون) أي الاحرام بالعمره ثم بالحج (في سنة واحدة) فان أحرم بها في غير أشهره ثم أتتها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد ولان دم العمره منوط بريح الميقات وبوقوع العمره بقاءها في أشهر الحج لان الحاحلة كانوا لا يراحمون بها الحج في وقت امكانه فرخص في القمق للافاق مع الدم لمشقة استدامة الاحرام من الميقات وتعذر مجاوزته بلا احرام وكذا لادم على من لم يحج من عامه لانتفاء المزاحمة التي ذكرناها (الرابع ان لا يرجع الى مبيقات) فلا دم على من حج من عامه لكن رجع الى مبيقات عمرته أو الى مثل مسانته أو الى مبيقات آخر وان كان دون مسافة مبقاته سواء عاد محرما أو حللا وأحرم منه بشرط أن يعود قبل تلبسه بذن لأن المقتضى لا يجاب الدم وهو ربح الميقات قد زال بعوده اليه (وعلى القارن دم بشرطين) الاول (أن لا يكون من أهل الحرم) وهم المتوطنون به أو يجعل بينه وبينه دون مرحلتين لان دم القران فرع دم القمق لانه وجب بالقياس عليه ودم القمق لا يجزى على الحاضر ففرعه أولى (ن) الثاني (أن لا يعود الى الميقات)

القران لا التمتع (قوله ينسك آخر) أي غير الوقوف وكلامه يفيد أنه لو شرع في طواف
القدوم ولو به من خطوة لا ينفعه العود وهو قياس التمتع كأن تقدم أنفساً واستوجهه في
فتح الجواد وجرى عليه في موضع من الإيعاب وأطال فيه واقتضاه كلام الاسني واقتضى
كلام الابيضاح والروض والارشاد وغيرها أنه لا ينفعه العود ما لم يقف بعرفة وإن طاف
للقدوم وسعى بعده واعتدله في الامداد وموضع من الإيعاب ومال إليه كلام الشارح
في حاشية الابيضاح والجمال الرمل في شرحه وفرق في الحاشية بين التمتع والقارن بما بينته
في الاصل والله أعلم

(فصل في دم الترتيب والتقدير)

معنى الترتيب أنه لا يجوز العدول عن الدم إلى بدله إلا إذا فقد حساً أو شرعاً فهو مقابل
التخيير. معنى التقدير أنه إذا عجز عن الدم ينتقل إلى بدل مقدّر بتقدير الشارع له فلا زيادة
عليه سواء أغلا سحر الدم أم رخص ويقابل التعديل وسيأتي في كلام الشارح أن
الاقسام أربعة (قوله ودم التمتع الخ) أي ودم الفوات وكذا ناذر نحو المني إذا خلفه
وناذر نحو الحلق وكذا الاجير المخالف لما استؤجر له كأن استؤجر للقران فأفرد ولم يعد
لاحرام العمرة إلى الميقات أو استؤجر للتمتع فقرن ولم يعدد الافعال أو أفرد ولم يعد
للميقات أو ترك شيئاً مأمراً به من الاحرام من ديرة أهله أو من شؤال أو ماشياً وكذا
ترك الجمع بين الليل والنهار برفقة وترك ركعتي الطواف بدله على الضعيف بوجوبه ما فكل
هذه الدماء ترتيب وتقدير (قوله والميقات بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع)
أي إذا قلنا بالراجح أنها واجبة ولم يكن معدوراً بعد ذوقه سقط وجوبها بما سبق (قوله سمع
بدنه) وإن أراد ما لكها يسع بقية الاسباع أو اشترك سبعة فيها بعضهم يريد اللحم
وبعضهم يريد الاضحية وبعضهم فحودم التمتع وهذا جار في كل شاة واجبة الاجزاء
الصيد فلا تجزى البدنة فيه عن الشاة لاعتبار المثل فيه (قوله وبالاحرام بالحج) هو
الموجب حقيقة والفراغ من العمرة سبب للوجوب وشرط له بدليل أن روح الميقات الموجب
لادم حقيقة انما هو في الحج وقد أطلت على ذلك الكلام هنا في الاصل بما لم أقف على من نبه
عليه وبينت أنه أن الاحرام بالعمره له دخل في الوجوب أيضاً وإن لم يذهبوا عليه بدليل أنه
لو أحرم آخر جز من رمضان بعمره وأتى بأعمالها في أشهر الحج ثم حج من عامه لادم عليه
مع وجود التحمل من العمرة والاحرام بالحج في أشهر الحج (قوله بسبعين) أي قدم
التمتع هنا فانه وجب بالفراغ من العمرة وبالاحرام بالحج أما من كان يصوم فلا يجوز له
الابعد الاحرام بالحج كما سيصرح به ونظيره الايمان في حلف لا يدخل الدار مثلاً وأراد
أن يكفر عن يمينه فان كان التكفير بالصوم توقفت صحته على الدخول وإن كان بغيره
جازه التكفير قبل الدخول لوجود السبب الاول الذي هو اليمين (قوله والافضل الخ)
أي للاتباع ولا تتوقف اراقته على وقت كسائر دماء الجبريات (قوله بموضعه) بينت

بعد دخول مكة) فان عاد إليه
منها قبل وقوفه بعرفة وقبل
التلبس ينسك آخر سعة الدم عنه
في التمتع

(فصل)

في دم الترتيب والتقدير (ودم
التمتع والقران وترك الرمي والميقات
من الميقات وترك الرمي والميقات
بمزدلفة أو منى) وترك طواف
الوداع (شاة أضحية) ذبحة وسنا
ويجزئ عنها سبع بدنة أو بقرة
ويجب بالفراغ من العمرة وبالاحرام
بالحج فيجوز تقديمه على الاحرام
بالحج لا على الفراغ من العمرة لأن
ما وجب بسببها يجوز تقديمه على
أسدها لا عليها والافضل ذبحة
يوم النحر (فان هجن) عن الدم
كان لم يجده بموضعه

(قوله في الاصل) وعبارة الحاشية
مقتضى كلامه أي الابيضاح أنه
لو عاد قبل يوم عرفة فلا دم عليه
وان طاف للقدوم قال بعضهم
وهو المذهب ونوزع فيه بما لا
يجدى وقياسه ان العود ينفعه
وان سعى بعد طواف القدوم
الخ ما أطال به في الحاشية فراجع
ان أردته اه اصله

في الاصل أن المفهوم من كلامهم أنه الحرم فلا يلزم من وجده خارجه وان قرب وفي
 التحفة قياس ما تقر أن من على دون مرحلتين من محله يسعي حاضرا فيه وما يأتي في
 الديات أنه يجب نقلها من دون مسافة القصر أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون
 مرحلتين منه ولم أر من تعرض له اه وقال ابن الجبال في شرح الايضاح الاقيس أن
 المراد به محل ذبحه وهو الحرم وما حواله في حد القوت ان يجوز وجوده فيه أو وحد
 القرب ان يفتنه فيه كما في التيمم بجامع أن كلام من الماء والهدى الخ (قوله بأكثر الخ)
 وان قلت الزيادة نظير ما مر في التيمم (قوله أو غاب الخ) قال ابن الجبال في شرح الايضاح
 ولو الى دون مسافة القصر الخ وفي الايعاب هو ظاهر كلامهم وفي المنع هل المراد بغيبة
 ماله مطلق الغيبة أو الى مسافة القصر نظير ما قالوه في قسم الصدقات فيه نظروا القياس غير
 بعيد اه وحزم به الجبال الرملی وابن علان في شرح الايضاح (قوله أو احتاج الخ)
 بحث في التحفة أنه يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة
 أو العمر الغائب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب اه أي فلا بد أن يفضل عن نحو ما ليس
 ومسكن وخادم بتفصيلها المذكور ثمة ويشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغائب
 على المعتمد وفي التحفة لو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب يأتي هنا ما يأتي في قسم
 الصدقات فيما يظهر اه وذكر في قسم الصدقات أن الاوجه أنه غني قال ولا نظر لاحتمال
 التلف اه وعليه فلا يجوز له الصوم مع وجود من يقرضه وخاف في شرح الارشاد
 فقال بأن لم يجبه ولولغيبة ماله وان وجد من يقرضه فيما يظهر كالتييم اه (قوله
 مؤن سفره) أي الجائر لوطنه أولا ولتجارة وظاهر كلامهم م وان نوى الإقامة بمكة
 سنين قال م وابن علان هو محتمل وعليه فهل يشترط فضلا أيضا عن مؤنة إقامته على سفره
 أو لا ثم قالوا على الثاني فهل يتركه مؤنة يوم وليله والثاني أقرب وعليه يتجه اعتبار يوم
 وليله (قوله صام وجوبا) فان عجز يأتي فيه ما مر في رمضان فان مات وعليه هذا الصوم
 يصوم عنه وليه أو يطعم ولا بد من تبييت النية واعتمد الشارح والجبال الرملی وابن علان
 في شروح الايضاح عدم وجوب التعمين فتجزئه نية الصوم الواجب وحلوا القول
 بالتعمين على الاولوية (قوله الثلاثة الاول) هي التمتع والقران وترك الاحرام من
 الميقات ويزاد عليها دم الفوات اذدمه انما يفعل عام القضاء فاذا أحرم بحجة القضاء ليله
 السابع حصل الثلاثة أداء وناذر المني أو الركوب اذا أخلفه وأما العمرة اذا ترك
 احرامها من الميقات فان أحرم بها وقديق بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها
 ولا يجوز تأخيرها الى التحلل والاجاز تأخيرها بعد التحلل (قوله عقب أيام التشريق)
 ان فعلها حيثئذ كانت أداء والا كانت قضاء الاطواف الوداع ففي شروح الايضاح
 للشارح والجبال الرملی وابن علان أن وجوب صوم الثلاثة عقب وصوله لمحل يتقرر
 عليه فيه ايجاب الدم وهو مسافة القصر أو وصوله وطنه فهذا وقت أدائه (قوله أو

أو وجده باكثر من ثمن مثله أو غاب
 عنه ماله أو احتاج الى صرف ثمنه
 في نحو مؤن سفره (صام) وجوبا
 عشرة أيام ثلاثة في الحج) ان تصور
 وقوعها فيه كالداء الثلاثة الاول
 لا كالبقية فيصوم الثلاثة
 عقب أيام التشريق ووقت صوم
 التي في الحج من الاحرام به الى يوم
 النحر فلا يجوز تقديمها عليه ولا
 تأخيرها أو

(قوله وفي التحفة) عبارة التحفة على
 المنقول المعتمد وما في الروضة هنا
 من اعتبار سنة مبني على الضعيف
 السابق في قسم الصدقات الخ
 ما في التحفة وجرى عليه القليوبي
 في حواشي الهللي وجرى الشارح
 في الايعاب على اعتبار سنة قال
 فما فضل عنها يلزمه صرفه في الدم
 اه قال في الاصل وهو ضعيف

(قوله اذا ترك احرامها من
 الميقات) فوقت اداء الثلاثة من
 التحلل منها أو عقبه ذكره البلقيني
 في فتاويه وأقره في المنع وم ر في
 شرحه قالوا ويؤخذ من علته انه
 لو احرم بالعمره وبقى بينه وبين مكة
 ما يسع الثلاث الخ وهو ظاهر اه
 نقله الاصل

ما يمكن منها) فاذا أحرم بالحج في اليوم الثامن مثلاً لزمه صوم التاسع والاثم ولزمه قضاؤه فوراً عقب أيام التشريق ولا يأتى بالأولين لعدم تمكنه من صومه ما لعدم إحراره بالحج حينئذ وليس السفر عذراً في أداء الثلاثة فيجب صومه ما فيه إذا لم يتضرر به وأما قضاؤه فالف سفر عذر في تأخيره وإن كان على الفور كرمضان بل أولى (قوله قبل سادس الحجة) كذا قاله النووي وأقرره وقال عبد الرؤف وتبعه ابن الجمل في شرح الإيضاح والعبارة له يحرم بالحج ليله الخامس ثم بيت النية ويصومه والسادس والسابع لأنه يسن في حقه يوم الثامن أن يكون مفطراً أيضاً لأنه يوم السفر (قوله لا اثم فيه) فيكون على التراخي بخلاف ما إذا فات بغير عذر (قوله لم يجب انتظاره) يستحب التأخير إن تيقن وجوده فإن لم يتيقنه فالأولى له الصوم (قوله لم يجز تأخير الصوم) هذا الإطلاق مناف لما تقدم آنفاً من عدم وجوب الانتظار وقد مناه تارة يجوز وتارة يستحب قال الشارح والجمال الرملي وابن علان والعبارة للرملي يمكن الجواب بحمل الأول على ما إذا اتسع وقته والثاني على ما إذا تضيق الخ أي فاذا أحرم بالحج في اليوم الرابع أو الخامس من ذي الحجة فالوقت متسع فيتأني ما تقدم من ندب التأخير أو جوازه بخلاف ما إذا أحرم به في اليوم السادس فيتضيق وقت الصوم قال ابن علان قال سم أو الأول فيما إذا رجا الوجدان زمن الصوم والثاني إذا لم يرج ووجدانه كذلك اه وهذا عندى أوضح من الجواب الأول عند تحقق الوجدان ولا يضربنا ضيق وقت الصوم حينئذ المراد من طلب التأخير العدول إلى الذبح والأول أظهر عند عدم تحقق الوجدان إذ قد لا يوجد الدم فيلزم من التأخير حينئذ إخراج الصوم عن وقته الأدنى (قوله لم يلزمه) لكن يستحب (قوله ومن نوطن الخ) ومثل مكة غير ها ومن لا وطن له ولا عزم على نوطن محل المكى في تفصيله كما في شروح الإيضاح للشارح والجمال الرملي وابن علان وفي الإيعاب يصر إلى أن يتوطن محلاً فإن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لأنه كان ممكناً من النوطن والصوم واحتمل أن لا يلزمه ذلك وإن خلف تركه لأنه لم يتمكن حقيقة ولعل الأول أقرب اه وبجاء الأول ابن الجمل في شرح الإيضاح وحمل دخول وقت صوم السبعة في وطنه إذا لم يبق عليه شيء من الطواف والسعي أو الحلق نعم إن حلق في وطنه جاز له صوم السبعة عقبه ويكفي وصوله لأول وطنه الذي ينقطع به سفره وترخصه (قوله الثلاثة الأول) وهي المتمتع والقران ومجاورة الميقات وكذلك ما ألحق بهما قدمت ذكره هذا ما أطبقوا عليه وفي البيهان يحتمل أن يقال لا يجب إلا ثلاثة أيام ومدة إمكان السيرة إلى وطنه لأنه يمكنه في الأداء أن ينقر النقر الأول ويروح إلى مكة ويودع ثم يبدأ بالسيرة إلى بلده آخر الثاني من أيام التشريق وهو أقوى جداً فلو سافر إلى بلده آخر الثاني من أيام التشريق تعين أن يكون هو المعقد وإن لم أقف على من نبه عليه ووقع في التحفة أنه قال يلزم المكى فيما يمكن أدائه في الحج التصريح بخمسة أيام والنظار أنه سبق الأول

ما يمكن منها) فاذا أحرم بالحج في اليوم الثامن مثلاً لزمه صوم التاسع والاثم ولزمه قضاؤه فوراً عقب أيام التشريق ولا يأتى بالأولين لعدم تمكنه من صومه ما لعدم إحراره بالحج حينئذ وليس السفر عذراً في أداء الثلاثة فيجب صومه ما فيه إذا لم يتضرر به وأما قضاؤه فالف سفر عذر في تأخيره وإن كان على الفور كرمضان بل أولى (قوله قبل سادس الحجة) كذا قاله النووي وأقرره وقال عبد الرؤف وتبعه ابن الجمل في شرح الإيضاح والعبارة له يحرم بالحج ليله الخامس ثم بيت النية ويصومه والسادس والسابع لأنه يسن في حقه يوم الثامن أن يكون مفطراً أيضاً لأنه يوم السفر (قوله لا اثم فيه) فيكون على التراخي بخلاف ما إذا فات بغير عذر (قوله لم يجب انتظاره) يستحب التأخير إن تيقن وجوده فإن لم يتيقنه فالأولى له الصوم (قوله لم يجز تأخير الصوم) هذا الإطلاق مناف لما تقدم آنفاً من عدم وجوب الانتظار وقد مناه تارة يجوز وتارة يستحب قال الشارح والجمال الرملي وابن علان والعبارة للرملي يمكن الجواب بحمل الأول على ما إذا اتسع وقته والثاني على ما إذا تضيق الخ أي فاذا أحرم بالحج في اليوم الرابع أو الخامس من ذي الحجة فالوقت متسع فيتأني ما تقدم من ندب التأخير أو جوازه بخلاف ما إذا أحرم به في اليوم السادس فيتضيق وقت الصوم قال ابن علان قال سم أو الأول فيما إذا رجا الوجدان زمن الصوم والثاني إذا لم يرج ووجدانه كذلك اه وهذا عندى أوضح من الجواب الأول عند تحقق الوجدان ولا يضربنا ضيق وقت الصوم حينئذ المراد من طلب التأخير العدول إلى الذبح والأول أظهر عند عدم تحقق الوجدان إذ قد لا يوجد الدم فيلزم من التأخير حينئذ إخراج الصوم عن وقته الأدنى (قوله لم يلزمه) لكن يستحب (قوله ومن نوطن الخ) ومثل مكة غير ها ومن لا وطن له ولا عزم على نوطن محل المكى في تفصيله كما في شروح الإيضاح للشارح والجمال الرملي وابن علان وفي الإيعاب يصر إلى أن يتوطن محلاً فإن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لأنه كان ممكناً من النوطن والصوم واحتمل أن لا يلزمه ذلك وإن خلف تركه لأنه لم يتمكن حقيقة ولعل الأول أقرب اه وبجاء الأول ابن الجمل في شرح الإيضاح وحمل دخول وقت صوم السبعة في وطنه إذا لم يبق عليه شيء من الطواف والسعي أو الحلق نعم إن حلق في وطنه جاز له صوم السبعة عقبه ويكفي وصوله لأول وطنه الذي ينقطع به سفره وترخصه (قوله الثلاثة الأول) وهي المتمتع والقران ومجاورة الميقات وكذلك ما ألحق بهما قدمت ذكره هذا ما أطبقوا عليه وفي البيهان يحتمل أن يقال لا يجب إلا ثلاثة أيام ومدة إمكان السيرة إلى وطنه لأنه يمكنه في الأداء أن ينقر النقر الأول ويروح إلى مكة ويودع ثم يبدأ بالسيرة إلى بلده آخر الثاني من أيام التشريق وهو أقوى جداً فلو سافر إلى بلده آخر الثاني من أيام التشريق تعين أن يكون هو المعقد وإن لم أقف على من نبه عليه ووقع في التحفة أنه قال يلزم المكى فيما يمكن أدائه في الحج التصريح بخمسة أيام والنظار أنه سبق الأول

قلم اذ الذي أطبقوا عليه حتى الشارح أربعة أيام وحاول بعضهم أن يجيب بما لم يظهر وجهه ولولم يعبر بقوله يلزمه التقريب لا يمكن أن يقال انه على سبيل النسيب لتصريحهم بنسب صوم الثلاثة قبل يوم عرفة فبضم يوم عرفة الى الاربعة في القضاء بل على ما سبق عن عبد الرؤف وابن الجمال يطلب التقريب بستة أيام (قوله في البقية) هي التي لا يمكن فيها أداء الثلاثة في الحج ومحله في غير طواف الوداع أما هو فحكم المكي فيه حكم الآفاقي فيفرق بمدة امكان سيره من ذلك المحل الذي تقتر فيه الدم عليه الى وطنه وهو مكة كما في شروح الايضاح للشارح والجمال الرمي وابن علان وكل مكي من بينه وبين مكة مسافة يوم وتردد سم وتبعه ابن علان فيما اذا كانت أكثر من يوم ولم تنته ليومين فهل يكتفي بيوم أم لا بد من يومين فالأقرب نظروا الذي ظهر للفقير وجوب التقريب بيومين ويثبت وجهه في الاصل (قوله ومدة امكان السير) قال ابن علان في شرح الايضاح قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الإقامة للسير (قوله على العادة الغالبة) يفهم أنهم لو خولفت لم يعتبر بما وقع بل العادة الغالبة اه وقال القليوبي في حواشي الحلي قوله على العادة الغالبة يقيد اعتبار إقامة مكة وأثناء الطريق عما جرت به العادة اه وما قاله سم أقرب الى المنقول ويثبت في الاصل فيما قاله ابن علان آخر أنه أقرب للمنقول وان القوى مدرك خلافه ولو صام الثلاثة مسافرا صح وجوب اعتبار حصة المدة التي يجب التقريب بها بين صومه المذكور وبين السبعة (قوله حصلت الثلاثة فقط) أي ولغا الباقي الا ان كان جاهلا فنتع الباقية له فلا

(فصل في محرمات الاحرام)

الاضافة فيه لامية وحكمة تحريمها الخروج عن العادة ايمد كرها وفيه من العبادة ويتذكر بذلك الذهاب الى الموقف الاعظم ليجازى بعمله فيحمله ذلك على الخلوص في تلك العبادة (قوله المقيد) أي بالحج أو بالعمرة أو بهما والاطلاق هو الدخول في الاحرام من غير قصد واحد منهما كما سبق (قوله ستة أنواع) عدها في الايضاح سبعة وفي مختصر أبي شجاع عشرة وبعضهم ستم عشرين ولا تخالف لأن ما زيد على ما عده المصنف داخل فيه (قوله وراء الاذن) قال عبد الرؤف في حاشية شرح الدماء للفشلي مانصه المراد به ما على الجمجمة المهادى لاعلى الاذن لا البياض وراهها النازل عن الجمجمة الموصول بالآخر اللحي المهادى لشحمة الاذن لانه ليس من الرأس وهو المراد بقول الزركشي لا يجزئ المسح على البياض وراهها اه وفي فتح الجواد فان قلت نقلوا الاجماع على أن البياض الدائر حولها ليس من الرأس قلت المراد بما وراهها هو ما فوق الدائر حولها والقرن أن هذا ليس على عظمه بخلاف ما فوقه (قوله كعصاة) أي عريضة والمراد بها أن لا تكون بحيث تقارب الخيط (قوله بجاء) ولو كدرا وان كان سائر في الصلاة قال سم في شرح أبي شجاع نعم ان صار تخينا لا تصح الطهارة به بأن صار يسمى طينا فظاهر أنه يمتنع اه

ويوم في البقية ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كما في الاداء فلو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط * (فصل في محرمات الاحرام) (بهم بالاحرام) المقيد والمطلق (سنة أنواع أحدها يحرم على الرجل ستر رأسه أو بعضه) كالبياض الذي وراء الاذن بما يمد سائر عرفا كعصاة ومرهم وطين وحناء تخينين بخلاف ستره بجاء

(قوله نقلوا الاجماع) قال في المنح أجمع المسلمون عليه قال فالمراد بالبياض وراءها من الرأس ما حاذى أعاليها كما علم من الاجماع المذكور خلافا لما يوهمه اطلاقهم البياض وراءها اه وقال قل في حواشي المحل ومنه البياض فوق الاذن لا ما حولها اه اصل

ويضر هنا ما يحكى لون البشرة ككنوب رقيق وان كان لا يسمى ساترا في الصلاة (قوله
 وخيط) أي رقيق (قوله ووضع كفه) كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة
 الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري ومال اليه في المنح آخر وان قصد به ستره
 وكذلك شيخ الاسلام في الفرر والجمال الرملي في شريحي الايضاح والبهجة واستوجهه
 عبد الرؤف ولا فرق عندهم بين يده ويد غيره وجرى الشارح في الابعاب وفتح الجواد على
 الضر بذلك عند قصد الستر وعبارة التحفة ووضع يده لم يقصد به الستر بخلاف ما اذا قصد
 على نزاع فيه انتهت (قوله مالم يقصد السترة) أي بالمحمول كالتحفة ومحملة مالم يسترخ
 على رأسه كالتنسوة والاحرم ولزمت به اندية حيث لم يكن فيه شيء محمول وان لم يقصد به
 الستر وشعر الرأس الذي يخرج بالمد عن حذ الرأس لاشئ بستره وقيد السبب عمر
 البصري بما اذا لم يكن على وجه الاحاطة والافيكون ككيس اللحية أي فيضر (قوله
 من مجاور رأسه) هذا في الرجل وسيأتي الكلام على المرأة في كلامه والمراد بالستر فيما
 ذكر ما يشمل استدامته بخلاف استدامة الطيب والتليد بحاله جرم فلا يضر (قوله أو
 عضومنه) شمل ذلك ما يعمل على قدر الوجه بحيث يحيط به ويسكن عليه على المعتمد
 خلافا للامداد (قوله كخريطة لحيته) هذا مثال لنحو العضو اذا العضو كما في القاموس
 كل لحم وافر بعظمه (قوله أو ملزقا) قال في الابعاب ظاهره أن اللزق مغاير للامداد وهو
 ما يميل اليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين بقية اللزق كالاسنوى
 بقوله كلبدان من مثله للعقد فقد تجوز الان ثبت أن البدن نوعان نوع معقود ونوع
 ملزق (قوله في ساق الخلف) أي دون قراره وفي فتح الجواد لو أدخل رجلا خفا لابس غيره
 لم يلزمه شيء فيما يظهر كادخال يده كمقيص منفصل بجامع أن كلا فيه مانع من نسبه اليه ثم
 قال وإن عمامة بوسطه ولا يعقد ها ولبس خاتم وكذا الاحتباء بجبوة قال ابن الجال في شرح
 الايضاح وان كانت عريضة جدا بحيث تسمى بالعرف جبوة وفيه لو أدخل يده في كم نحو
 القباء والحالة هذه وان رفعها الى نحو صدره أنه لا يضر اهدم استمسك ساترها عند
 الارسال فليست أملا هـ (قوله منطق) بكسر الميم ما يشد به الوسط واطراف السهام
 وتسميه الناس الحياصة والمراد شدتها ومثله الهيمان ما يشعل العقد وغيره (قوله بتسكة
 الخ) والحاصل أن له عقد نفس الازار بان يربط كلاما من طرفيه بالآخر وله أن يربط عليه
 خيطا وأن يعقده وأن يجعل للازار مثل الخزة ويدخل فيها التسكة ويعقدها وله أن يلف
 على ازاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها (قوله في طرف ردائه) في الامداد من غير عقد
 لكنه يهكوه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للعمال الرملي وأفهم اطلاق
 حرمة عقد الرداء أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف ازاره وقضية ماستر
 عن المتولى جواز الثاني لان الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف
 الازار بقياسه جواز عقده به ولو كان ازاره عريضا فوصل به اشد به اتجه بقاء حكم

وخيط شد به رأسه وهو دج استقل
 به وان مر رأسه ووضع كفه وكف
 غيره وكذا محمول كقفه على رأسه
 مالم يقصد السترة وتوسد وسادة
 وعمامة لان ذلك لا بعد ساترا
 ويجب عليه كشف شيء من مجاور
 رأسه ليتحقق كشفه الواجب
 (و) يحرم عليه أيضا (لبس محيط)
 بالحائط لهمة سواء أخط (بيدنه
 أو عضومنه) أو نحوه كخريطة
 لحيته سواء كان المحيط زجا
 شفافا أو محيطا كقميص أو
 منسوجا كالدرع أو معقودا أو
 ملزقا كالثوب من اللبد ولا بد
 من لابس كالعامة وان لم يدخل اليد
 في الكم وان قصر الزم بخلاف
 ما لو ألقى على نفسه فرجية وهو
 مضطجع وكان بحيث لو قعد لم
 تستمسك عليه الا بجزء أمر فلا
 حرمة ولا قدية كما لو ارتدى أو
 ارتب بقميص أو سراويل أو يازار
 لفته من زفاح أو أدخل رجله
 في ساق الخلف أو النصف بنحو عباءة
 وإن عليه منه طافات أو تقلد
 نحو سيف أو شد نحو منطقة في
 وسطه أو عقد الازار بتسكة في
 معقده أو شد محيطا أو شد طرفه
 في طرف ردائه

الازار له فان كان ازاره في وسطه فجعل له آخر تحت كتفه فالوجه انه ان سمل العرف
رداء أعطى حكمه والا فلا اه والعبارة ان شرح م روفيه نظروا في طويل يجعل بعضه
للعودة ويعقد ثم باقية على الكتفين أن لا أول حكم الازار وللشافعي حكم الرداء (قوله
أو بدونه) كان الأصل ما يخصم (قوله أو خلهما) أي طرفي ردائه وفي الایعاب قال
في الامداد لوز رازاه بشوكه وأخطاه لم يحز ولم يمتسه القدية وجرى عليه الاحصاب كما قاله
القمولى (قوله تستره من الوجه) أي اليسير الذي لا يتأتى ستر جميع الرأس الا به لانه
عورة من الحرة تجب المحافظة على ستره ليصح ما تنوقف صحته على سترها كالصلاة (قوله
والامة) اعتمده في كتبه وكلام الاسنى والغريسيلى الى اعتماده وخالف الخطيب في المعنى
والجمال الرملى في كتبه فجريا على أن الامة ليس لها ذلك لان رأسها ليس بعورة وكتب عليه
السيد عمر التصحيح (قوله باختبارها) في شرح مختصر الايضاح للشيخ أبى الحسن
الكبرى مانصه ووضح أنها لو قصرت في رفعه على الخشبة بأن لم تحكم وضعها بحيث
يخاف معها عادة تسقوط الثوب على وجهها فسقطت كانت مقصورة فتأثم وتقضى وإن
رفعه حالا (قوله لليدنين) أي الكف والاصابع حلى على شرح المنهيج (قوله بغيرهما)
أي بغير سائر الوجه والقفاز قلها أن تلف على يدها خرقه وأن تشدها وتعددها ويجوز قلها
في يد الرجل دون الشد خلافا لخشية الايضاح وأما الرجل للذكر فاعتمد الشارح في
التحفة والایعاب أن ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما ستر أحدهما
فقط لا يحل الامع فقد النعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره يقيده أنه عند فقد النعلين
انما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع
والعقب ثم الذي جوز لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم أنه يجوز وان لم يحجج اليه
وجرى عليه ابن زياد البني قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد
بل الوجه عدمه الحاجة كخشية تجس رجله أو تخویر برأ وحز أو كون الحفاة غير لائق به
اه وفي فتح الجواد لا بد من أدنى حاجة واذا وجد النعائين لزمه نزاع ما لبسه عند فقدهما
مما لا يجوز لبسه عند وجودهما والا ثم ولزمته القدية واضطرب كلام المتأخرين في الخلق
المشكل وحاصل المعتمد منه حرمة القفاز عليه وتغطية الوجه بالمحيط والجمع في احرام
واحد بين تغطية الرأس والوجه بما يعد سائرا ولو غير محيط وبين لبس المحيط في عضوم
بقية البدن وتغطية الوجه ولو بغير محيط ويجوز ما عد ذلك والضابط في ذلك يحرم عليه
ما يحرم على الرجل والمرأة معا في احرام واحد دون غيره ولو ستر رأسه ثم اتضع بالذكورة
أو وجهه ثم اتضع بالانوثة قال في التحفة الاقرب أنها لا تلزمه القدية (قوله كأن أكله)
أي في غير العود أما هو فلا يكون متطببا الا بالتجربة (قوله أو ملبوسه) بحث
الشارح في المنع أن المراد به ما لا يصح السجود عليه (قوله وقيس به البدن) تبع شيخ
الاسلام وغيره ويمكن أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في الميت ولا تقربوه طيبا

بخلاف شد طرفي ردائه بخيط أو
بدونه أو خلهما بخلال فانه لا يجوز
وفيه القدية كما لو جعل له أزارا في
عرا وان تباعدت (و) يحرم (على
المرأة ستر وجهها) بما ترفى الرأس
دون ستر بقية بدنهما بالمحيط وغيره
من الملبوسات فانه لا يحرم لما ورد
بسنده حسن أنه صلى الله عليه
وسلم نهى النساء في احرارهن عن
القفازين والقفاص ويعنى عما تستره
من الوجه احتياطا للرأس سواء
في ذلك الحرة والامة ولها أن ترخي
على وجهها ثوبا متجاخبا بخشبة أو
غيرها ولو لغير حاجة ثم ان أصابه
باختيارها أو بغير اختيارها ولم
ترفعه فوراً أعتت ولزمته القدية
(و) يحرم عليها ايضا (لبس
القفازين) بالكفين أو أحدهما
بأسددهم للخبر السابق وغيره وهو
شيء يعمل للبدن يزرع على البدن سواء
المحشوش وغيره ويجوز ستر يديها
بغيرهما كما لكم وخرقة (للثاني
الطيب) فيحرم على كل من الرجل
والمرأة ولو أخشم (في ظاهر بدنه)
أو في باطنه كأن أكله أو احتقن
أو استعط به (أو ثوبه) أي ملبوسه
حتى نعله للنهي عنه في الثوب
وقيس به البدن

أى لا تمسوه طيبا (قوله هنا) ذكرت في الأصل ترديدا طويلا في محترز قوله هنا فراجعته
 على أن هذه اللفظة لم أجد لها في كلام غير الشارح (قوله وعود) يتخير به (قوله وورس)
 هو نبات أصفر طيب الرائحة يصبغ به ولون صبغه بين الحمرة والصفرة ينبت باليمن (قوله
 وورس) بنون مفتوحة فراء ساكنة فخيم مكسورة فسبب مهملة (قوله فارسي) بفتح الفاء
 قال النووي وفي الإيضاح وهو الضمير أن اه بفتح الصاد المعجمة وسكون التحتية وضم
 الميم والافصح الضومران وهو نبت برى وقال ابن يونس المرسين والريحان كل نبت
 طيب الريح فسائر الرياحين مثل الضومران كالمشور والتمام إن كانت رطبة فلوحذف
 الشارح قد افارسي لكان أولى ولكن أذره أن الشيخين عزا بالفارسي فقدم بذلك تبعا
 لهما (قوله الكاذي) بالذال المعجمة ولوياسا إن كان أذرس عليه الماء ظهر ريحه ومثله
 في ذلك الفاضلية (قوله ونيلوفر) بفتح النون وتحتية ساكنة ويسمى أيضا النينوفر ضرب
 من الرياحين ينبت في المياه الرائدة وهو بارد رطب ويسمى حب العروس وخائق النحل
 (قوله وبنفسج) بموحدة مفتوحة أو مكسورة فنون مفتوحة ففأ ساكنة ففهملة مفتوحة
 فخيم (قوله وبان) أطال الكلام عليه الشارح في حاشية فتح الجواد وذكر فيه ما يفيد أنه من
 الزهور ومما قاله فيه أنه من أعظم أنواع الأزهار رائحته وأن الناس يقبلون على التطيب به
 وهو زهر أكثر من كثير الأزهار التي هي طيب اتفاقا ونقل في الحاشية المذكورة أنه مثل
 الورد إلى آخر ما أطال به فيها وصرح الشيخ نجيب بن قاسم الحلبي في رحلته بأن البان نوع
 من الزهور اه والراجح أن البان نفسه طيب وإن دهنه أن كان منشوشا وهو المخلوط
 بالطيب فهو طيب وغيره ليس بطيب وفي حاشية فتح الجواد للشارح ما ملخصه النازل من
 البان أمانته قطر بالكيفية المعروفة وهذا طيب في ذاته فلا يحتاج إلى الأغلاء في طيب
 آخر وأما معصور بلا استقطار وهذا لا بد من أغلائه مع طيب آخر هذا كله في الدهن
 الحقيقي ولم يذكر إلا في دهن البان فيلحق به دهن غيره مما ذكر وأما دهنه الجارى وهو
 الشيرج مثلا فإن ألقى فيه واحدا مما ذكر البان أو غيره حتى اختلط أو أغلى معه فهو طيب
 وإن أبقى ذلك مع سمه حتى تروح به ثم عصم السمسم كان شيرجه غير طيب لأنه ربح مجاوره
 لا اختلاط فيه الخ (قوله لا مارتوح الخ) في حاشية فتح الجواد له تبين أن المراد بالمطروح في
 السمسم أنه لم تختلط أجزؤه بأجزائه حتى صاوا كالثنى الواحد ولا أغلى معه أما في كل من
 هاتين فالشيرج طيب لأنه لم يبق هنا مجاورة وإنما هنا مخلطة صيرت ما كالجرم الواحد وتعبير
 الشرح الصغير بالغلبان للغالب أذمه مثله وضعه في السمن مدة أو طول اختلاط سمه
 به كإغلائه (قوله وسائر الأباير الطبية) في الحاشية كتب الحلب والمصطكي وفي أعقاب
 والدارصين وفي الأبعاب والعص وفي فتح الجواد والقرقة وفي شبه الإيضاح يتردد
 النظر في اللسان الجاوى وأكثر الناس يعدونه طيبا اه ومثله سائر الأباير المذكورة
 سائر أزهار الجوادى التي لا تسنبت قصد اللطيب بها كالشيخ وهو نبت يشبه البعيران

والمراد بالطيب هنا ما يقصد ريحه
 غالباً كسك وعود وورس وورس
 وريحان فارسي ومثله الكاذي
 والقاعية ونيلوفر وبنفسج وورد
 وبان ودهنها وهو ما طرحت فيه لا ما
 تروح سمه به بخلاف ما يقصد
 به التداوى أو الأكل وإن كان له
 رائحة طيبة كنفاح وأتر ورج رنفل
 وسنبل وسائر الأباير الطبية

(قوله بفتح الفاء) صوابه بكسر الراء
 (قوله وبان) اعتمده الشارح
 والجمال الرملى وغيرهما وقد
 يستشكل فإن البان عند أهل
 الحرمين اسم لحبوب مخصوصة
 يستخرج القساء دهنها لدهن
 رؤسهن وهى لا طيب فيها البتة
 ولم يتطلب بها أحد فيما أعلم لكن
 رأيت في حاشية فتح الجواد كلاما
 طويلا في البان وذكر فيه ما يفيد
 أنه من الزهور اه اصل

ولواستملك الطبيب في غيره جاز
استعماله وأكله وكذا ان بقي لونه
فقط بخلاف بقاء الطعم مطلقا
أو الریح ظاهر أو خفيا لكنه
يظهر برش الماء عليه ثم المحرم
من الطبيب مباشرة على الوجه
المعتاد فيه بأن يامقه ييده أو
ملبوسه

(قوله انها المقصود الاعظم من
الطبيب) وإذا كان هذا في عوده
برش الماء فنبالك بما إذا لم يعد
ولا فرق بين هذه ومثلنا ولذلك
عبر البكري في مختصر الايضاح
بقوله ولو خفيت رائحة الطبيب
وكان بحيث لو أصابه الماء لم يفع
ريحه لم يضر انغمار الطبيب في
نحو الماء كذلك اه اصل (قوله
وكذا ان وطئه بخونعه) أي ولم
يعلق به شيء منه وفي حاشية
الايضاح وشريحته لابن علان
والرملي والعبارة ولوداس بنعه
طيبا لزمته القديسة بشرط ان يعلق به
شيء منه كما نقله الماوردي عن النص
ولا فرق في كلامه بين النعل والثوب
والبدن وان أوهمت عبارة
خلافه وكالدوس في ما ذكره ما لو جلس
عليه أو نام واستدام ذلك حيث لم
يعلق من عينه شيء زاد في الحاشية
فلا حرمه خلافا لمن توهم الفرق
بين الدوس وغيره اه اصل

وشقائق النعمان والقيصوم والاذخر والخزما وغيرها والبعض ان طبيب لانه يستنبت
قصدا (قوله ولواستملك الطبيب في غيره) أي كما ورد قليل انحق في ماء (قوله
ان بقي لونه) ولواستلط الطبيب بنجس غير معفو عنه فغسل ويقي ريح عسر زواله فان
كان للنجس عني عنه أو للطبيب لم يفع عنه وان شك عني عنه ولواصابه من الطبيب
ما لا يدركه الطرف فان ظهرت له رائحة وجب غسله فوراً والالم يضر (قوله مطلقا)
تعبيره به خالف فيه تعبير الائمة بل وتعبيره في بقية كتبه وانظر ما المراد منه مع
اطلاقهم الضرر بالطعم وكذلك الریح الا اذا كان خفيا لا يظهر برش الماء عليه
فان كان مراده عدم تأني ظهور الطعم بعد دخفائه بخلاف الریح لان طعمه غير
جرمه بحيث كان موجودا يكون ظاهرا وحيث لا فلا فهو قريب ان تأني فيه
ذلك وان أراد أنه ~~يكن~~ تأني ذلك في الطعم لسكنه بخلاف الریح فيضرب وان كان
خفيا ولم يظهر برش الماء عليه بخلاف الریح فهو مخالف لما يفهم من كلامهم وقد علل
في الامداد لضرر الریح والطعم بقوله لان الریح هو الغرض الاعظم من الطبيب والطعم
مقصود منه أيضا بخلاف اللون وحده وذكر الطعم من زيادته تبعاً للشيخين اه فاذا كان
المقصود الاعظم من الطبيب لا يضر اذا خفي ولم يظهر برش الماء عليه فينبغي أن يكون
الطعم كذلك من باب أولى لا سيما وقد حذفه الحارثي وغيره وقال الشيخ عبد الرؤف ظاهر
كلامهم أنه لو ظهر بالرش الطعم دون ريحه لا يؤثر وقباس تأثير بقاء الطعم تأثيره الا أن
يقال لما خفي ثم ظهر ضعف بخلاف الرائحة لما مر أنها المقصود الاعظم من الطبيب اه
ما أردت نقله منه فتأمل بانصاف فاني لم أقف على من حمله (قوله مباشرة على الوجه
المعتاد فيه) هذا محله اذا حمله في اباسه أو ظاهر بدنه أما اذا استعمله في باطن بدنه بنحو
أكل أو حقنة أو استعاط مع بقاء شيء من ريحه أو طعمه حرم ولزمته القديسة وان لم يعتد
ذلك فيه ولم يستفتوا منه الا العود فلا شيء بنحو أكله الا شرب نحو الماء المجرى به فيضرب واذا
مس الطبيب بلبوسه أو ظاهر بدنه من غير حمل له لم يضر ذلك الا اذا علق يده أو ملبوسه
شيء من عين الطبيب سواء كان مسه له بجايوسه أو وقوفه عليه أو نومه ولو بلا حائل وكذا
ان وطئه بخونعه والاكلام في غير نحو الورد من سائر الرياحين أما هو فلا يضر وان علق
بشوبه أو بدنه ثم الذي فهمه الفقهاء من كلامهم ان الاعتبار في التطيب ينقسم على أربعة
أقسام أحدها ما اعتد به التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم ذلك ان وصل إلى المحرم عين
الدخان سواء في بدنه أو ثوبه وان لم يحتو عليه فالتعبيير بالاحتواء مجرى على الغالب ولا يحرم
حمل نحو العود في ثوبه أو بدنه لانه خلاف المعتاد في التطيب به ثانيها ما اعتد به
باستعماله عينه اما بصبه على البدن أو اللباس أو بغمسه ما فيه فالتعبيير بالصب مجرى على
الغالب وذلك كما ورد في هذا لا يحرم حمله ولا شمه حيث لم يصب بدنه أو ثوبه شيء منه ثالثها
ما اعتد به بوضع أنفه عليه أو بوضعه على أنفه وذلك كالورد وسائر الرياحين

فهذا الايحرم حله في بدنه وتوبه وان كان يجدر يحبه رابعها ما اعتبه دالتطبيب به بحمله
 وذلك كالمسك وغيره فيحرم حله في توبه أو بدنه فان وضعه في نحو خرقة أو قارورة أو كان في
 فأرقه وحل ذلك في توبه أو بدنه نظرا ان كان ما فيه الطيب مشدوا عليه فلا شيء عليه بحمله في
 توبه أو بدنه وان كان يجدر يحبه وان كان مفتوحا ولو يسيرا حرم ولزمت القدية الا اذا كان
 لجرد النقل ولم يشده في توبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيبا قطعاً فلا يضر (قوله
 مس طيب) تقدم انه لا فرق في ذلك بين ان يكون مسه يجالسه او وقوفه او نومه ولو بلا
 حائل لكنه مكروه (قوله عقب به ربحه الخ) اي من غير ان يعقب به عين الدخان كما سبق
 (قوله دهن) يفتح الدال مصدود دهن (قوله وشمع) قال الجليل الرمي في شرح الايضاح
 وعطف الشمع على الشمع للإشارة الى ان ضمه اليه لا يخرج عن كونه دهننا والا فالشمع
 وحده ليمر بدهن ان لم يحصل له به تسمية الشعرو تزيينه والا فهو دهن أيضا اه وقال ابن
 اعلان في شرحه ومنه شمع وشمع ضم اليه ولا يخرج بضمه الخ (قوله لغير المحرم أشعث أغبر)
 هذا الحديث قد أطبقوا على ذكره ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث كما
 أوضحته في الاصل فان كان في بعض روايات الحديث والافهور رواية بالماضي ولانظما وقفت
 عليه الحاج الشعث الثقل اه والشعث تليد الشعر المغبر والثقل الكربة الرائحة وأخرج
 البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يباهي بأهل عرفات
 أهل السماء فيقول انظروا الى عبادي جاؤني شعنا غبرا (قوله أي شأنه المأمور به) فسرته
 كغيره ليفيد حرمة مقابلته فيندفع قول الاسنوي لا دليل فيه لانه اخبار عن حال المحرم
 اذ لو حرم للنهي لحرم ازالة الشعث والخبار عما عدا دل عليه وليس كذلك فيحتاج التحريم
 الى دليل وردوه بأن المراد منه النهي بالمعنى السابق وعدم تحريم ما ذكره للاجتماع
 وجعلهم على هذا التأويل أن جملة على مجرد الاخبار يخرج كلام الشارع عن الفائدة
 (قوله ونحو الشارب) مبتدأ أخبره متعلق قوله كالرأس وقد اختلف المتأخرون فيما عدا
 شعر الرأس واللحية من بقية شعور الوجه على آراء أحدها الخاف جميع شعور الوجه بهما
 وعليه شيخ الاسلام في شروح المنهج والبهجة والروض والجمال الرمي في شروحه على
 للمناهج والبهجة والدلية ثانياها اخراج شعر الجبهة والحد فقط وعليه الشارح في التحفة
 والامداد وفتح الجواد ثالثها اخراج سائر ما يتصل باللحية كالخاجب والهدب وما على
 الجبهة فلا شيء فيها بخلاف ما اتصل بها كالشارب والعنققة والعدار وعليه الولي العراقي
 وتبعه الطيب في المغني والاقناع رابعها اخراج شعر الجبهة والحد والنف عليه أو فيه
 وعليه جرى الشارح في حاشية الايضاح وتليده في شرح المختصر وهو الاقرب من حيث
 المدرج خامسها الايحرم غير الرأس واللحية وهو الاقرب للمنقول كما وضحته في الاصل
 فراجع منه (قوله فيما ذكر) أي من تحريم دهنها بكل دهن (قوله أقرع) هو الذي
 لا ينبت برأسه شعر من آفة (قوله ذقن أقرع) الذقن بفتحات مجتمعة اللعين قال الشارح

فلا يضر من طيب يابس عقب به
 ربحه لا عينه ولا حل العود وأكله
 وكذا ربحه بالجلوس عند
 متجمر وشم الورد من غير ان
 يلصقه بانه وشم مائه من غير ان
 يصبه على بدنه أو ملبوسه وحل نحو
 مسك في خرقة مشدودة أو قفارة
 غيره مشقوقة (الثالث دهن شعر
 الرأس واللحية) ولو من امرأة وار
 كانا مخلوقين بدهن ولو غديره طيب
 كمن وزبد وشمع وشمع ذاتيين
 ومعتصر من حب كريت لغير المحرم
 أشعث أغبر أي شأنه المأمور به
 ذلك بخلاف اللبن وان كان أصل
 السمن لانه لا يسمى دهننا ونحو
 الشارب والحاجب مما يقصد تزيينه
 ويتزين به من شعر الوجه كالرأس
 واللحية فيما ذكر ولا يحرم دهن
 رأس أقرع وأصلح ولا ذقن أقرع
 ولا سائر شعور بدنه

(قوله فلا يضر) كما صرح به الشارح
 في الامداد وما لم يسه في المتح
 وصرح به في النهاية وعبارتها
 وقد علم مما تقرران مجرد من
 اليابس لا يضر الا اذا الرق به عينه
 او جله بنحو يده أو خرقة غير
 مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه
 السابق اه

والجمال الرملی وابن علان فی شروح الايضاح بظهور ان المراد به هنا من لا شعر بذقنه وان
 فأت أو ان طلوع لحينه وان لم يسم أحد في النظر ونحوه (قوله لا تقاء المعنى الخ) هو تزيين
 الشعر وتجميله المتنافين لخبر المحرم أشعث أغبر (قوله الشعر) بسكون العين فيجمع على
 شعور كقلس وقولس وفتحها فيجمع على أشعار كسبب وأسباب وهو مذكر الواحد
 شعرة وانما جمع الشعر تشبيهاً للاسم الجنس بالانفراد (قوله غيره) ولو زال من رجله بواسطة
 حلك الرجل أو غيره على المعتمد (قوله الازالة) حتى نحو شريد واهزبل مع العلم بكونه
 من ذل ولا تعدم مد وخرج بهما شق الشعر نصفين من غير ازالة فلا شيء فيه (قوله وتأذى) في
 التحفة ولو أذى تأذ فيما يظهر (قوله أو طال) أي شعر حاجبه أو رأسه (قوله المؤذى فقط)
 في شرح مختصر الايضاح للبكري وتبعه ابن علان ان قطع ما لا يتأذى قطع المنكسر الابه جاز
 لا يحتاج اليه الخ وقال ابن الجال في شرح الايضاح الاقرب أنها تجب الفدية لأن الأذى
 من غيره لا منه وجاز قطعه معه لضرورة التوقف المذكور قال ثم رأيت في المنع مال اليه
 وعبارة النهاية تنقحه أيضاً اهـ مختصاً (قوله مقدمات الجاع) أي كالمفارقة والقبلة
 وغيرهما (قوله في مباشرة) أي اصاق البشرة وهي ظاهر الجلد بالبشرة (قوله بشهوة)
 هي اشتياق النفس الى الشيء وينبغي أن يتنبه لذلك من يحجج بحيلته لاسيما عند اركابها
 وتنزلهما في ما وصلت بشرة لبشرتها بشهوة ثم ولزمه الفدية وان لم ينزل (قوله
 المذكورة) أي من أول المحرمات الى هنا وهي غناية دماء (قوله تخيير) مقابل الترتيب
 أي يجوز المدول عن الدم الى بدله الآتي في كلام المصنف مع قدرته عليه في لبس مثلاً في
 امرأته تخيير بين ذبح شاة أو اطعام ثلاثة أصع ستة مساكين كل مسكين نصف صاع أو صوم
 ثلاثة أيام (قوله وتقدير) مقابل التعديل ومعناه أن الشارع قد بدّل الدم بشيء لا يزيد
 ولا ينقص وهو اطعام ثلاثة أصع ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام (قوله ولو شعرة) أي
 وتجيب بها الفدية الكاملة على المعتمد حيث كانت عما يقصد بها التزيين وفي شرح الايضاح
 لابن علان نقل شيخنا عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه أن الخطيب محمد الشريفي
 كان يحضر درس الشمس الرملی بعد موت والده أدام خلق والده عليه واتفق أن جرى
 الكلام في هذه المسئلة فقال الشمس الرملی يجب في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم
 كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال أنا قلته فثنى الخطيب جاعده وقام من مجلسه وقال
 حرم درسك يا محمد من ذبائح الانانية وما ذكر بعلم أن القيام للخطاط في الحكم بل لما يؤذن به
 اللفظ المنقول وأمل ان في ذلك مقصد اخفى علينا اهـ ما نقله ابن علان والامر كما قال لأن
 الموجود في كتب الخطيب يشهد وجوب الفدية الكاملة في الشعرة الواحدة (قوله عالماً)
 أي بالاحرام والتحريم أو قصر في التعلم ولو ادعى الجهل بتحريم الطيب واللبس فالأفي
 الامداد والنهاية الذي يتجه من الوجهين في ذلك انه ان كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى عليه
 ذلك عادة لم يقبل والا قبل اهـ وظاهره أنه انما يعذر فيه من كان قريباً بالاسلام أو نشأ

لا تقاء المعنى (الرابع ازالة) شيء
 وان قل من (الشعور) كذا من
 (الظفر) لقوله نه مالى ولا تحلقوا
 رؤسكم أي شعورها وقبس به شعر
 بقية البدن وبالحلق غيره لأن
 المراد الازالة وبازالة الشعر ازالة
 الظفر بجماع الترفئة في الجميع
 ويستثنى من ذلك شعرت بعينه
 وتأذى به أو طال بحيث يستبرصره
 وظفر انكسر فلا ثم عليه بقطع
 المؤذى فقط وما يحرم عليه أيضاً
 مقدمات الجماع ان كانت عمداً
 بشهوة وبمحرم على الحلال تمكينه
 منها ولو بين التحليل وان لم ينزل حتى
 النظر لكن بشهوة بخلاف الدم فإنه
 لا يجب الا في مباشرة عد بشهوة
 كما يأتي واعلم أن هذه المحرمات
 المذكورة يجب في كل منها دم
 وانه دم تخيير وتقدير (فان لبس
 أو تطيب أو دهن) ولو (شعرة أو
 بشر بشهوة أو استغنى) بيده أو بيد
 غير (فانزل) وكان قد فعل اللبس
 أو ما بعده حال كونه (عامداً عالماً
 مختار الزم) الدم الا في بخلاف
 ما لو فعل شيئاً منها ناسباً للاحرام
 أو كرهاً عليه أو جاهلاً بتحريمه

أو يكون المسوس طيباً أو رطباً
لهذره فان علم الحرير وجعل
وجوب القدية لازمة لان قده
الامتناع وان علمه بعد نحو اللبس
بجهلا واخر ازالته فوراً مع
الامكان عصى ولزمت القدية
ايضاً وتلزمه ايضاً ان لبس اوستر
لحاجة كحرث للعاجز عن تاسومة
وقبقاب لبس سرموزة وزربويل
لايستر الكعبين وخف قطع اسفل
كعبه وعن ازار لبس سراويل
ولا ذم في ذلك ولو فقد الرداء ارتدى
ناله مص ولا يلبسه او النعل ار
الازار لم يلزمه قبول شرائه نسيئة
ولا هبته ويلزمه قبول عانيته
ومحل لزوم دم مقدّمات الجماع
ما لم يجامع والا اندرجت في بدنته
ويخرج بقوله باشر ما لو نظر بشهوة
او قبل بمقابل كذلك فانه لادم
عليه وان انزل فيه الكنه بأثم كإمر
وهذا مستثنى من قاعدة ان كل
ما حرم بالاحرام فيه القدية ومن
المستثنى أيضاً عقد النكاح
والاصطبا

(قوله أي التي فيها الزيادة) أي فانه
قال فيه وهو لم الحرمه بخلاف من
يجعلها بان لم يكن مخالفاً للعلماء
أو خالفهم قليلاً بحيث يخفى عليه
عادة وحينئذ يصدق في دعوى
الجهل بيمينه فلا يذم ايضاً أي كما
لاحرمه عليه ولا كفارة وجري
القليوب على عذر الجاهل وان لم
يكن معذوراً بجهله والحاصل الخ
اصل

بيادية بعيدة عن العلماء وفي الاعياب ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره
وقد يوجه بأن من شأن هذا انه يخفى على العوام فلم يفرق فيه بين قريب الاسلام والناسي
بيادية بعيدة عن العلماء وغيره ثم ايده وقطر فيما خالفه كما بينته في الاصل ونحوه في حاشية
الايضاح له ومعنى القبول هنا وعده انما هو بالنسبة لوجوب التعزير واتفاؤه أما بالنسبة
للكفارة فالهبة بما في نفس الامر فان كان جاهلاً لم يلزمه اخراجها والا لزمه سواء أعذر
بالجهل أم لا والى هذا الاخير أشار الشافعي زاد في الاعياب وفيه كلام بينته في الحاشية
اه والى هنا اقتصر ابن علان في شرحه على الايضاح في النقل عن الحاشية وهو كذلك في
بعض نسخها كما نبه عليه ابن الجمل في شرح الايضاح وفي بعض نسخها زيادة ذكرتها في
الاصل منها أن التفصيل يأتي ايضاً في الكفارة قال ابن الجمل وصنيع شرح المختصر يؤيد
هذه النسخة أي التي فيها الزيادة الخ (قوله أو يكون المسوس الخ) هذان القيدان
مختصان بالطيب دون غيره (قوله سرموزة) في حواشي التنوير من كتب الحنفية للشيخ
أبي الطيب السدي السرموزة هي المعروف بالباوج (قوله لا يستر الكعبين الخ) تقدم
ما في هذا وفي الاصل هنا كلام طويل (قوله وعن ازار) أي والعاجز عن ازار في الاعياب
بأن لم يجد ازاراً أو وجد سراويل لا يتأتى منه ازاراً غيره أو لفقد آلة خياطة أو لخوف
التخاف عن القافلة وفي المنخ ضابطه ما صرح في التيم ومنه بحث الاذرى مجي ما ترفي
قرض الثمن والشراء نسيئة (قوله لبس سراويل) وان أمكن فتقه واقعا ازاراً منه على
المعدة نعم ان أمكن الاتزار به مع بقائه على هيبته وجب ولو قدر على أن يستبدل
بالسراويل ازاراً واستوت قيمته ما وجب ان لم يضر زمن بدو فيه عورته (قوله ارتدى
بالقميص) أي لا مكانه قال في الاعياب ويؤخذ منه انه لو لم يستوعب بدنه الابشية
واحتاج اليه لثوحت أو برد جازاه وفي المنخ مثل السراويل الذي لا يتأتى الاتزار به على
هيبته مقيص كذلك (قوله ولا هبته) وان كان الواهب اصلاً أو فرعاً شرح رم على الايضاح
(قوله والا اندرجت في بدنته) ظاهر هذا الاطلاق يقيد أنه لا فرق بين كونه اقبل الجماع
أو بعده وجري عليه في الاعياب وجرم به عبد الرؤف في شرح المختصر وقال في حاشيته على
شرح الدماء قياسهم ذلك على اندراج الاصغر في الاكبر يقتضي عدم السرقة لكن قيد به
جهور المتأخرين بما اذا كانت قبل الجماع قال السيد عمر البصري ومقتضاه ان المتأخر
عن الجماع لا يندرج وان قصر الزمن ونسب الى ذلك الجماع عرفاً وهو جري جهور المتأخرين
أيضاً على عدم الفرق بين قصر الزمن ونسبة تلك المقدمات الى الجماع وبين طوله وعدم
النسبة وقيدته النشيلي في شرحه على منظومة الدماء بما اذا نسبت تلك المقدمات لذلك
الجماع عرفاً قال السيد عمر البصري وهو تشديد حسن اه لكن المعتمد الاقول وفي الاعياب
لو كرر نحو القبة لانه قال في بظهر أنه ان اتحد المسكان والزمان لم تجب الاشاة والاتحادت
ثم رأيت المجموع صرح بذلك الخ (قوله عقد النكاح) محرمات النكاح تنقسم على أربعة

اقسام احدها ما يباح للحاجة ولا شيء فيه من دم ولا حرمة تانيها ما فيه الاثم ولا فدية ثالثها
عكسه رابعها ما فيه الاثم والفدية فأما القسم الاقل فهو سبعة عشر شيئاً أربعة منها في
البس وهي لبس نحو السراويل فقد ازار ولبس نحو الخف المقطوع لفقده لنعيل وعقد
نحو خرقة على ذكر السلس ان لم يستمسك سلسه الا بالقد واستدامة ما لبده به شعر رأسه
قبل الاحرام حيث كان ساتراً وفي الطيب منها ثلاثة اشياء وهي استدامة ما يطيب به قبل
الاحرام وحمل نحو المسك بيده بقصد لنقل ان قصر الزمن كما سبق وما اذا كان تأخير
ازالة الطيب بعد تذكر نحو الماسي لحاجة كان كان غيره وفي ازالته فوراً اذ هاب عينه او
نقص ماليته وفي الخلق والفم منها خمسة اشياء وهي ازالة الشعر بجذده والنابت في العين
والمغطى اهما وانظر بعضه والمؤذى بنحو انكسار وفي الصيد منها خمسة اشياء قتل الصيد
الصائل ولو على اختصاص ووطء الجراد اذا عم المسالك ولم يكن يدمن ووطئه والتعرض
لبيض الصيد أو فرخه اذا وضعه ما في قرانه ولم يمكن دفعهما الا بالتعرض لهما أو أمكن
دفعهما بدون التعرض لهما لكن لم يعلم بهما فاقبل عليه ما في نومه مثلاً فلتقاوا اذا خاص
صيداً من ثم سبع ليد اويه فمات وفيما يتعلق بأشجار الحرم اشياء من هذا القسم تركتها العدم
اختصاصها بالحرم بخلاف الصيد فانه في الحل يختص بالحرم وما لا شيء فيه في الاحرام
ما ذابس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته أو رجامع أو انا في شيء من مقدمات الجماع أو
أوجه لا حيث عذراً ومكرها أو لم يعلم ان من اسمه طيب أو علم أنه طيب لكنه لم يعلم أنه رطب
يعلق بالعضو أو ازال المحرم شعره أو ظفره أو قتل صيداً وهو صبي أو مجنون أو مغشى عليه
ولا تخير لهم فلا اثم ولا فدية وأما القسم الثاني ففي ثلاثة عشر شيئاً وهي عقد النكاح للمحرم
أو توكيده وادنه لعبد أو وليه في النكاح وهو في هذه الصور باطل ويستثنى نواب نحو
القاضي فلهم العقد مع احرام منيهم اذا كانوا محليين والمباشرة بشهوة وتمتع وجود
حائل والنظر بشهوة ولا عنه على قتل الصيد بدلالة أو عارة آلة ولو لحلال والاكل من
صيد صاده غيره له أو كره له نسب فيه أو صاده هو فيحرم عليه من حيث انه أكل ميتة
ولزوم الجزاء اتم هو الاصطياد وتلك الصيد بنحو الشراء أو الهبسة اذا قبضه ولم يتلف
ووضع يده عليه بنحو اصطياد اذا لم يتلف أيضاً وتغيره اذا لم ينف أو مات بأفة سماوية
وامساكه صيداً محرم حتى قتله وفعل شيء من محرمات الاحرام بالمحرم الميت وأما القسم
الثالث ففيها اذا احتاح الرجل الى ستر رأسه أو لبس المحيط في بدنه لحرق أو برد أو مرض
أو مد أو أذى أو جأته حرب لم يجد ما يدفع به كيد العدو وغير ذلك أو احتاجت المرأة الى ستر
وجهها ولولته فلبس من يحرم نظره اليها أو احتاج الى ازالة شعره لنحو قتل أو لحرق أو مرض
أو ابد رأسه ولزومه الغسل ولم يمكنه بلا خلق أو ازال شعره أو ظفره جهلاً أو نسياناً بالاحرام
وهو عجز أو ترصيد ولم يقصد تغيره وتلف بغير آفة سماوية قبل أن يرجع سالم الموضع
أو يسكن غيره ويأمنه أو ركب انسان صيداً أو مال الركب على محرم ولم يمكن دفعه

(قول الشارح فيما تقدم وان ائزل
فيهما) اشار الى خلاف احدى رده
الله تعالى القائل بوجوب بدنة
حيث ذكر وفي رواية شاة كما في
الايضاح وعدم وجوب شيء أصلاً
قال به ابو حنيفة ومالك والشافعي
(تنبيه) لا فرق في وجوب الدم
بالمباشرة بشهوة بين من تحل مباشرة
ومن لا بعبارة المنخ ولو لغلام كما
في الانواراه وأقره في الامداد
وسم وكذا م رضى النهاية وفي
الايعاب ما نصه في المجموع ان
الاصح القطع بالوجوب في مباشرة
الغلام بشهوة كالمرأة تقول
الماوردي بعدم الوجوب حيث
وان ائزل ضعف الخ ورجح
في الايعاب ايضاً انه لا فرق بين
الحسن وغيره كما نقله الاصل اه
ملخصاً ونقل في الاصل عن المنخ
ان الغاية في قولهم ولو لغلام
بالنسبة للفدية لا للحرمة لانه
لا خفاء فيها اه جل الليل

في أمسه وفيه في قتل غيره الصيد
(أو أزال ثلاثة أظفار أو أكثر متواليًا) بأن اتحد الزمان والمكان
(أو أزال) ثلاث شعرات أو أكثر متواليًا) بأن اتحد ما ذكر (ولو) أزال ذلك حال كونه (ناسيًا) للأحرام أو لحرمته أو جاهدًا بصرته (وجب) عليه الدم لا في ثلاثية وكسائر التلافات والشعر يصدق بالثلاث وكذا الأظفار وفارق هذا ما قبله حيث أثر فيه الجهل والتسليم لأنه تمتع وهو يعتبر فيه العلم بالقصد وفارق ما لو أزالها مجنون أو مغنى عليه أو صبي لا يميز فانه لا فدية عليهم بأن النامي والجاهل يعقلان فعلهما فنسب إليهما إلى تقصير بخلاف هؤلاء ولو أزال الشعر أو الظفر بقطع الجلد أو العضو لم يجب شيء لأن ما أزيل تابع غير مقصود بالازالة ويجوز الحلق لأذى نحو قتل وجرح وفيه الفدية وبأنهم الحالق بلا عذر والفدية على المحلوق حيث أطاق الامتناع منه أو من نازأ حرق شعره لأنه في يده أمانة ولزمه دفع متلفاته فان لم يطق امتناعا فعلى الحالق والمحلوق مطالبة بها لأن نسكهم بأدائها واعلم أن هذه المحظورات إما استهلاك كالحلق أو استمتاع كالنظف وهما أنواع ولا يتداخل فداؤها إلا أن اتحد النوع كتطيبه أو لبسه بأصناف أو بصنف مرتين فأكثر

الابتل الصيد ويرجع المحرم في هذه بما غرمه على الصائل أو اضطر المحرم إلى ذبح الصيد لشدة الجوع أو كان المحرم راكب دابة أو سائقها أو قائدها من غير راكب قتلف صيد برفسها أو عضها من غير تقصير منه أو بالثمن في الطريق فزلق بيولها صيد فهلك اعتدته الشارح وعبد الرؤف والبكري وابن الجلال وغيرهم واعتد الجلال الرمل وتبعه ابن علان عدم الضمان في مسئلة البول والحاصل أن كل ما فعله للحاجة المبيحة لفعله غير ما صر في القسمين السابقين تكون فيه الفدية ولا ثم والمرااد بالحاجة المبيحة لفعله في هذا الباب ما حصل به مشقة شديدة لا يحتمل مثلها غالبًا وان لم تبج التيمم وأما القسم الرابع ففي سائر محرمات الأحرام غير ما قدمناه في الأقسام الثلاثة الأولى والله أعلم (قوله إذا أرسل الصيد الخ) أما إذا أمسك حتى تلف أو تلفه فتجب فيه الفدية مع الائم (قوله في قتل غيره الصيد) الصيد مقبول المصدر الذي هو قتل وهو مضاف إلى فاعله الذي هو غيره فاذا تسبب المحرم في قتل غيره الصيد كان أمسكه فقتله محرم آخر كان الجزاء على القاتل مع الائم وكان على الممسك الائم فقط باعتبار قرار الجزاء والافالمسك ضامن أيضا لتسببه في قتله فراجع الأصل (قوله ثلاثة أظفار) أي أو جرت من ثلاثة وان قل ومثله الشعر (قوله وبأنهم الحالق الخ) أي شعر غيره المحرم ولو اجتمع ثلاثة في حلق رأس محرم أو بعضه بحيث تت كمل الفدية فأخرج أحدهم فذهبه من الشاة وصام الثاني وأطعم الثالث جاز (قوله حيث أطاق الخ) أي ولم يمتنع بأن أقر الحالق وسكت (قوله من نار) أي أو أطاق الامتناع من نار ووصلت إلى شعره بأن قدر على دفعها عنه ولم يفعل (قوله لأنه) أي الشعر في يده أي المحرم أمانة (قوله فان لم يطق الخ) أي لأنه مكروه عليه وكذا إذا كان المحرم نائمًا أو مغنى عليه أو مجنونًا أو صبيًا لا يميز فالفدية في الكل على الحالق (قوله مطالبة) وليس له انزاجها عن الحالق إلا أذنه ولو أمر حلال حلالًا أو محرم محرمًا أو حلال محرمًا أو بالعكس يحلق شعر محرم نائم فالفدية على الحالق إن عرف الحال فان جهل أو كان مكروهًا أو أعجميًا بعتقة طاعة أمره فعلى الآخر والمكروه بكسر الراء والكلام حيث كان المحلوق محرمًا لم يدخل وقت تحلله والافلا فدية على أحد (قوله واعلم أن هذه الخ) هذا شروع في بيان ما إذا فعل المحرم محظورين فأكثر من محظورات الأحرام هل تتداخل أولا (قوله وهما أنواع) أي الاستهلاك والاستمتاع فالاستهلاك حلق الشعر وإزالة الظفر وأنلاف الصيد والاستمتاع اللبس والدهن والطيب والجماع ومقتداته (قوله ولا يتداخل فداؤها) أي هذه الأنواع مع اختلافها كالحلق واللبس إذ اللبس ترفه والحلق استهلاك والحلق والقلم وان اتحد في الجنس وهو الاستهلاك اختلفا في النوع وكذا اللبس والطيب مثلا فانهما وان اتحد في الترفه اختلفا في النوع نعم شرط تعدد الفدية في اختلاف نوعي الاستمتاع تعدد الفعل كما سيأتي في كلامه (قوله بأصناف) متعلق بكل من تطيبه ولبسه (قوله مرتين فأكثر) أي مع اتحاد الزمان

والمكان الخ فالأقرب في هذا أيضا قال في الروضة لا يقدح في التوالم إلى طول الزمان
في مضاعفة القمص أي ليس بعضها فوق بعض وتكوير العمامة قال الشارح في المنح
فالمراد بالاتحاد وقوع الفعلين على التوالم المعتاد لا الاتحاد الحقيقي الخ فأفهم كلامه أنه
حيث توالى الفعل لا تعدد وان اختلف الزمان والمكان والكلام حيث ستر الثاني أكثر
من الأول والأفلا تعدد وان لم يتوال الفعلان اذ المستور لا يمنع ستره (قوله واتحد
الزمان) في شروح الايضاح والعبارة لابن عسلان يظهر أن مرادهم باتحاد المكان أن
يكون المكان الثاني بحيث ينسب للأول عرفا فن كرر اللبس وهو سائر نظران جاوزا محل
المقصور للمكان الذي ابتدأ منه وجبت فدية ثانية لما بعد ذلك المنسوب للأول وهكذا
والأفلا ولا يعد ضبط العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو ابتدأ الاذان ماشيا من أنه
يجزئه ما لم يعد عن مكان الابتداء بحيث لا يسمع الآخر من مع الأول ومحل ما ذكر أيضا
في غير تكرار الجاع أمه وفتكره تعدد به الفدية وان اتحد ما ذكر قال الامام ان قضى
وطره في كل جاع فان كان ينزع ويعود والأفعول متواصلة وحصل قضاء الوطر آخرها
فالجاء جاع واحد بلا خلاف اه وظاهر أن قوله قضاء الوطر آخرها أنه تصوير لا تقيد وأن
المراد بتواصل الأفعال أن لا يطول الزمان بينهما عرفا وان اختلف المكان اه (قوله
لم يتخلل بينهما) أي بين الفعلين تكفيرا ما اذا تحلل ذلك تعددت الفدية وان اتحد الزمان
والمكان وان نوى بالسكنازة الماسني والمستقبل وللشافعي قول وهو القديم أنه حيث
لم يتخلل تكفير لا تعدد الفدية بتعدد الأفعال وان اختلف الزمان والمكان وهذا
القول ان أجبر تقليده فقيه فصححة كبيرة قال: كرمه اللبس في احرامه قال في الروضة
فان قلنا بالجديد فجمعها بسبب واحد بأن تطيب أو لبس مرارا المرض واحد فوجهان
أصحهما التمسك به وذكر نحوه الرافي في الشرحين وذكر ابن الملقن في شرح التنبية
الذي هو غنيمه الذبيحة أن القديم صححه الشيخ في منسك له صغير كما أفاده المذهب الطبري
والجليل وقطع به البندنجي وقال سواء اتحدت فيهما أو اختلفت ما لم يكفر عن الأول قال
المذهب الطبري وهو الأصل للناس خصوصا في سائر الراس فانه تشق ملازمته ويحتاج الى
إزالته في الطهارة اه ولما لكية أوسع دائرة من غيرهم في عدم تعدد الفدية فقد رأيت
في منسك الخطاب المالكى ما لم يخصه فان فعل موجبات الفدية بأن لبس وتطيب وحلق
يقلم وأزال الوسخ وقسل القمل فان كان ذلك في وقت واحد ومتقارب ففدية واحدة
وكذا اتحد الفدية اذا تراخى الثاني عن الأول اذا ظن الإباحة وكذا اتحد ان كانت فدية
أن يفعل جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية وكذا اتحد ان نوى التكرار وهو أن
يلبس مثلاً عذرم يزول العذر فيخلع ويؤوى عند خلعه انه ان عاد اليه المرض عاد الى
اللباس أو تبدأوى بدواء فيه طبيب ويؤوى أنه كلما احتاج الى الدواء فعله ومحل التوبة من
حين لبسه للعذر الى حين نزعها وأما من لبس ثوبا ثم نزعها ليلبس غيره أو نزع ثوبه عند النوم

أو حلق شعر رأسه وذقنه وبدنة
واتحد الزمان والمكان عادة ولم
يتخلل بينهما تكفير

(قوله وللشافعي قول وهو القديم)

جعل في الايضاح مقابل الأصح
كما نقله في الأصل اه (قوله

والمالكية أوسع دائرة من غيرهم)

أشار العلامة للحشى بهذا الى

الارشاد الى تقليده فذهب الامام

مالك رحمه الله ونفعنا به في ذلك

ورأيت في كتاب العقد القريدي

في احكام التقليد للمهودي

مانعه وقد كان شيخنا العلامة

ولي الله شهاب الدين الابنيطي

رحمه الله كثيرا ما يفتي الناس

في المحرم اذا احتاج لتكرار لبس

الخطب بعدم تكرار الفدية اذا نوى

تكرار اللباس ابتداء تقليدا

لمالك رحمه الله لما في مذهبه من

المشقة في ذلك ونحوه ما يقع لبعض

الاصحاب من الاختيارات الخارجة

عن مذهب الشافعي رحمه الله

فريد العمل لا بدله من الانتقال

الى تقليد للقاتل بها اه ما اردت

نقله من العقد القريدي للعلامة

السيد المهدي اه جل الليل

ليدسه اذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا يضر تفرقه في الحس
 وصرح في المدونة بأن فيه فدية واحدة اهـ كلام الخطاب ملخصا (قوله ولم يكن مما
 يقابل بمثل) اما ما يقابل بمثل كالصيد المثل أو نحوه كالشجر الحرمي فان الكبيرة منه تقابل
 ببقرة وما قارب سبعها بشاة وما صفر عن ذلك بالقيمة وكالصيد غير المثل فانه يقابل بمثله
 من القيمة فالصيد أو الشجر اذا تعددت تعددت الفدية فيه مطلقا وان اتحد النوع والزمان
 والمكان ولم يتخلل ~~ككفر~~ كفرا نقا كضمان المتلفات فلأول كل كلب أو سم حاققتل صيودا
 معا تعددت الفدية وكذا اتعددت الفدية اذا قوبل بعض من المتلفات بمثله كالصيد والخلق
 (قوله لان ذلك) أي المستجمع اشروط عدم تعدد الجزاء الخ وضابط ما ذكره الشارح
 في هذا الكتاب أن تقول اذا فعل المحرم محظورين فأكثر من محظورات الاحرام ولا
 يخلو اما أن يختلف النوع أو يتحد فان اختلف تعددت الفدية مطلقا الا ان اتحد الفعل
 ولم تكن مما يقابل بمثل أو نحوه وان اتحد النوع فلا يخلو اما ان يتحد الزمان والمكان
 أو يختلفا فان اختلفا تعددت الفدية مطلقا وان اتحدا فلا يخلو اما أن يتخلل بينهما تكفير
 أو لا فان تخلل تعددت الفدية مطلقا وان لم يتخلل فلا يخلو اما أن يكون مما يقابل بمثل
 ونحوه أو لا فان كان مما يقابل بذلك تعدد الجزاء مطلقا وان لم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه
 فلا يخلو اما أن يكون المتعددا جاعا أو غيره فان كان جاعا تعددت الفدية مطلقا وان كان
 غيره فلا تعدد (قوله تعددت مطلقا) قال في الابعاب سواء اتحد الزمان والمكان ولم يتخلل
 تكفير أم لا لاختلاف السبب اهـ (قوله كأن ليس ثوبا مطيبا الخ) أي فتندرج فدية
 الطبيب في فدية اللبس ولا تعدد لان الطبيب تابع للستر المقصود بالذات ومن ثمة لو احتج
 للطبيب كأن كان به شجرة واحتاجت للطبيب فسترها بطيب تعددت الفدية كما يفهم ذلك
 من الابعاب وشرح المختصر عبد الرؤف (قوله أو طلى رأسه بطيب) أي سائر الرأس
 فتندرج فدية الطبيب في فدية الستر فتجب فدية واحدة (قوله باختلاف مكان الحلقة
 الخ) اهـ ذا محترز قوله أولا واتحد الزمان والمكان (قوله ويتخلل تكفير) محترز قوله
 ولم يتخلل بينهما تكفير وقوله ندخل بين صيود محترز قوله ولم يكن مما يقابل بمثل ونحوه
 وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه لابن علان نقلا عن القموني وأقراءه لو أن زربازار
 ثم با آخر فوجه مطيب لافدية ولم يجعلوا هذا الازار الثاني ملبوسا بالنسبة للطبيب قالوا
 فلا ينافيه وجوب الفدية بلبس قميص فوق الازار لانه نوع آخر يوجب الفدية بخلاف
 الازار الثاني وفيهما أيضا وشرحه للجمال الرمي لوابس عمامة لضرورة واحتاج لكشف
 رأسه للغسل من حدث أكبر وبعضه لنحوه مضمونه في الوضوء اتجه عدم تعدد الفدية بذلك
 وان اختلف الزمان والمكان الى آخر ما وجهوا به ذلك ونظر فيه عبد الرؤف ثم قال هكذا
 ظهر للذهن السقيم ولكن فوق كل ذي علم عليم وأجاب ابن الجال عن اعتراض الشيخ عبد
 الرؤف ثم قال هذا كله بالنسبة الى الغسل أما الوضوء وان كان لجريان الجواب المذكور

ولم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه
 لان ذلك بعد حتمه فدية واحدة
 نعم لو جامع فأفسد ثم جامع ثانيا
 لم يتعدا لاختلاف الواجب
 وهو بدنة في الاول وشاة في
 الثاني فان اختلف النوع كخلق
 وقلم تعددت مطلقا لم يتحد لفعل
 كان ليس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه
 بطيب أو باشر بشهوة عند الجماع
 وتعددت أيضا باختلاف مكان
 الحلقة بين أو اللبس بين أو التطيبين
 أو زمانهم وما ويتخلل تكفير وان
 نوى بالكفارة الماضي والمستقبل
 ولا تدخل بين صيود وأشجار
 والدم الواجب

(قوله فان اختلفا تعددت الفدية)
 أي ولو احدهما اما المكان واما
 الزمان وعبارة الايضاح ولو حاق
 رأسه في مكانين أو في مكان
 في زمانين فعليه فديتان اهـ وقال
 الشيخ ابن حجر في مختصره واختلف
 مكان الحلقة بين أو زمانهم ما ويتخلل
 تكفير تعددت الفدية أيضا اهـ
 وهذا نص في ان اختلاف الزمان
 فقط أو المكان موجب لتعدد
 الفدية فليس المراد اتحادهما
 معا فتفطن له اهـ جل الليل

هنا هو (ما يجزئ في الاضحية) صفة وسنا ومنه سبع بدنة أو بقرة (أو اعطاء ستة مساكين أو فقراء) ثلاثة أصع (كل مسكين نصف صاع) وهو نحو قدح مصري إذا الصاع قدحان بالمصري تقريباً كما هو في زكاة ٢٤١ النبات (أو صوم ثلاثة أيام) فهو مخير بين هذه

الثلاثة (وفي شعرة أو ظفر مد) من الطعام وهو نصف قدح لعسر بعض الدم هذا ان اختار الدم أما إذا اختار الاطعام فواجبه صاع (أو) الصوم فواجبه صوم يوم) على ما نقله الاستوى وغيره واعتدوه ولكن خالفهم آخرون (وفي شعرتين أو ظفرين مدان) أو صاعان (أو يومان) نظير ما ذكر في الشعرة (الخامس) من محرمات الاحرام (الجماع فإذا جامع) في قبل أو دبر ولو بهيمة أو مع حائل وان كثف (عامداً عالماً مختاراً قبل التحلل الاول في الحج وقبل القراغ من) جميع اعمال العمرة في (العمرة فسد نسكه) وان كان اجماع رقيقاً أو صيباً للنهي عنه فيه بقوله تعالى فلا رفث أي فلا ترغوا أي لا تجامعوا والاصل في النهي اقتضاء الفساد والعمرة كالحج اما الجماع بين تحلله فلا يفسد وان حرم اضعف الاحرام حينئذ وخروج بالقيود المذكورة اضدادها فلا فساد نظير ما مر في التمتع بنحو اللبس لان الجماع من انواع التمتع (ويوجب) على الجماع المفسد (اتمامه) أي النسك الذي أفسده كما صرح بأسانيده من جميع من الصمابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم (وقضاؤه على الفور) وان كان نسكه تطوعاً لانه يسأل

فيه وجه الا اوجه فيه ما قاله العلامة عبد الرؤف الخ وقد بينت جميع ذلك في الاصل (قوله هنا) أي في دم التخيير والتقدير (قوله ما يجزئ في الاضحية) هو شرط في سائر ما النسك أيضاً الا في جزاء الصيد فيجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله ومنه) أي وما يجزئ في الاضحية سبع بدنة وقد تقدم هذا فراجع (قوله نصف صاع) هو دون كيله المدينة يسير لكن يشترط أن يكون خالياً من غير ما يجزئ في الفطرة (قوله على ما نقله الاستوى الخ) جزم به شيخ الاسلام في منهجه وشرحه وأقر الاستوى عليه في الفرر والاسنى وكذلك الخطيب في شرح التقييه وأجاب في المغنى عن ايراد أنه يلزم منه التخيير بين الشيء وبعضه بأن المسافر مخير بين القصر والاتمام واعقده الشارح على تبرؤ وترد فيه كما بينت ذلك في الاصل فراجع منه (قوله لكن خالفهم آخرون الخ) اعقده الشارح في الایعاب وأطلق شيخ الاسلام في شرح البهجة الصغير وجوب المدة في الشعرة والمدين في الشعرتين واعقده الشهاب الرملى وكذلك ولده في كتبه (قوله أو صاعان) أي على ما سبق من الخلاف والنزاع وعلى المقابل مدان أو يومان (قوله للنهي عنه) أي الجماع فيه أي الحج فلفظ الآية خبره عنه انتهى اذ لو أبقى على الخبر استنع وتوقعه في الحج لان اخبار الله صادق قطعاً مع ان ذلك يقع فيه (قوله أي لا تجامعوا) كذا فسر ابن عباس رضى الله عنهم (قوله اضعف الاحرام - حينئذ) أي حين تحلله التحلل الاول لا يتبانه بغيره أعمال الحج في حال صحته قبل افساده بخلاف ما اذا ارتد بين التحالين فانه يبطل حينئذ كما صرح به القليوبي (قوله بالقيود المذكورة) أي كونه عامداً عالماً مختاراً قبل التحلل الاول في الحج الخ (قوله بنحو اللبس) أي من الدهن والطيب فانما اشتراطنا في لزوم القديه بها كونه عالماً عامداً مختاراً الخ (قوله عن جمع من الصمابة) يفتهم في الاصل (قوله وقضاؤه) المراد القضاء اللغوي أي اعادته ثانياً والافه وأداء له دم خروجه وقته (قوله على الفور) أي ولو في سنة الافساد بأن يتحلل بعده لاحصار ثم يزول أو بان يتحلل لنحو مرض شرط التحلل به ثم شنى (قوله يلزم بالشرع فيه) أي اكمله (قوله ويقع) أي القضاء كالفاسد فان كان الذي أفسده حجة اسلام أو نذر أو وقع ذلك القضاء عن حجة الاسلام أو النذر أو تطوعاً وقع ذلك القضاء عن ذلك التطوع نعم ان كان المفسد أجبراً انقلب له ولزمته الكفارة والمضى في فاسده والقضاء ويقع القضاء عنه لاعتنا المحجوج عنه ثم ان كانت اجارة عين انفسخت والافصح عن المستأجر له حجة ثالثة والمستأجر المعضوب فسخت الاجارة ويقع على ولي الميت ما فيه المصلحة (قوله عن الميقات) أي وان أحرم بالاداء بعد مجاوزته وان لم يرد الاحرام الابد مجاوزته وقضيته أنه لو أقام بمكة وجب عليه العود الى الميقات الذي جاوزه غير مریده وهو أحد وجهين جرى عليه في الاسنى وشرح المنهج

٣١ بافضل في بالشرع فيه ويتبع كالفاسد فان كان فرضاً أو تطوعاً فلا يصح جعله عن نسك ووجب ان يحرم به من مكان احرامه بالاناء ان أحرم به قبل الميقات والا فحين الميقات وانما لم يعين الزمن الذي أحرم منه بالاداء لان ضبط المكان

والشارح في التحفة والاياعاب والخطيب في المغنى والجمال الرملى في النهاية والشيخ
 أبو الحسن البكرى في مختصر الايضاح ومقابله بكفيه العود في هذه الصورة الى موضع
 الاداء ووجه الشارح في الامداد ومختصره وجزمه بتمليذه العلامة عبد الرؤف في شرح
 مختصر الايضاح فلوا فرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كفاه في قضائها
 الاحرام من أدنى الحل ولو تمتع وأفسد الحج كفاه أن يحرم بالقضاء من مكة ولو أحرم
 بالاداء من ذات عرق ثم جاء للقضاء الى المدينة لزمه الاحرام من ذى الحليفة خلافا
 للفقهاء (قوله بخلاف الزمان) كأن المراد بهذا عسر ضبط الزمان بعدمضيه والمفرد
 المفسد لاحدا النسكين قضاؤه مع الاخر تمتعا وقرانا ولم تمتع والقارن القضاء افرادا ولا
 يسقط عنه الدم في القضاء بذلك فعلى القارن المفسد بدنة ودم للقران وآخر في القضاء وان
 أفرد له ولو فات القارن الحج فأتته العمرة وعليه دم للقوات ودم للقران الفاتت ودم
 ثالث للقران المأثى به في القضاء كما سيأتى والقران وقضاؤه كقضاء المفسد فيما مر (قوله
 وهي دم ترتيب وتعديل) أى كفارة الجماع المفسد للنسك وتقدم معنى الترتيب والتعديل
 والذي يتلخص مما اعتده الشارح في كتبه أن الجماع في الاحرام ينقسم على ستة أقسام
 أحدها ما لا يلزم به شيء الا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك اذا كانا جاهلين
 معذورين بجهلهم أو مكرهين أو ناسين للاحرام أو غير مميزين ثانيها ما تجب به البدنة على
 الرجل الواطئ فقط وذلك فيما اذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغاعا متعمدا
 مختارا وكان الوطئ قبل التحلل الاول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة
 للشروط أو لا ثالثها ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما اذا كانت هي المحرمة فقط
 وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وان كان محرما
 رابعها ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك في السببي المميز اذا كان
 مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه خامسها ما تجب به البدنة على كل من الواطئ
 والموطوءة وذلك فيما اذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع استجماعها شروط الكفارة
 السابقة سادسها ما تجب فيه فدية مخيرة بين شاة أو اطعام ثلاثة أصع لستة مساكين
 أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما اذا جامع مستجمعا للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع
 المفسد وجامع بين التحللين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبع الشيخ الاسلام ذكرى
 واعتقد الشمس الرملى والخطيب الشربنى تبع الشيخهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على
 المرأة مطلقا (قوله تجزئ في الاضحية) بأن يكون سنها خمس سنين كاملة وتكون سالمة
 من العيوب المانعة من الابراء في الاضحية (قوله فان عجز عنها) أى البدنة بالمعنى السابق
 في دم المتع (قوله فطعام) أى مما يجزئ في الفطرة بالنقد الغالب بسعر مكة قال في التحفة
 الاوجه حالة الاداء وفي الايعاب هو الوجه وفي حاشية الايضاح للشارح والرملى في شرحه
 في غلب الاحوال كافي الكفاية عن النص لكن خالفه جمع متأخرون فاعتبروا سعرها حال

بخلاف الزمان فان افسد القضاء
 فكفارة أخرى وقضاء واحد لان
 المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه
 وتجب عليه كفارة (و) هي دم ترتيب
 وتعديل فليزمه (بدنة) تجزئ في
 الاضحية وان كان نسكه نفلا
 (فان عجز) عنها (فبقرة) تجزئ
 في الاضحية (فان عجز) عنها
 (ف سبع شياه) تجزئ فيها (فان
 عجز فطعام بقيمة البدنة)

(قوله أنه لا فدية على المرأة مطلقا)
 بل على المحرم الذكر ان كان
 مستجمعا للشروط والافلا فدية
 على أحداه أصل (الاوجه حالة
 الاداء) أى لا غالب الاحوال على
 مانق له ابن الرفعة عن النص ولا
 حين الوجوب على ما قاله جمع
 متأخرون كافي التحفة (قوله هو
 الوجه) اذا اصح ان العبرة في
 الكفارات بوقت الاداء لا الوجوب
 الخ بما في الايعاب اه أصل

يتصدق به على مساكين الحرم
 (فان عجز صام بعدد الامداد)
 وبكامل المنكسر (السادس) من
 الحرمات على الحرم (اصطياد
 المأكول البري) الوحشي
 (أو متولد منه ومن غيره) كتولدين
 حار وحشي وجارأهلي أو بين شاة
 وظبي أو بين ضبع وذئب لقوله
 تعالى وحرم عليكم صيد البرأي
 التعرض له بأي وجه من وجوه
 الايذاء حتى بالتنفير ما دمت حراما
 وخرج بما ذكر المتولدين وحشي
 غير مأكول وانسى مأكول
 كالتولد بين ذئب وشاة أو بين غير
 ما كولين أحدهما وحشي كالذي
 بين حمار وذئب أو بين أهليين
 أحدهما غير مأكول كالغزل فلا
 يحرم التعرض لشيء منها كأنسى
 وان نوحش ويحرق الا ان عاش
 في البركطير الذي يغوص فيه ولو
 شك في كونه ما كولا أو برياً أو
 متوحشاً لم يجب الجزاء بل يندب
 ويحرم التعرض ايضاً لاسائر
 أجزائه كبيضه ولبسه ويضمن
 بالقيمة ويجب مع الجزاء قيمته
 لما لك ان كان مملوكاً ومن أحرمت
 وفي ملكه صبيد زال ملكه عنه
 ولزمه ارساله ولو بعد التحلل ومن
 أخذه قبل ارساله ملكه ولا يجب
 ارساله قبل الإحرام (ويحرم ذلك)
 أي التعرض بأي وجه كان للصيد
 المذكور (في الحرم على الحلال)
 ولو كافر ملتزم بالاحكام تعظيماً
 للحرم سواء أرسل الحلال

الوجوب اه ولم يتعرض الوقت الاداء وكذلك النهاية للجمال الرمل (قوله على مساكين
 الحرم) أي المساكين الكائنين فيه سواء كانوا متوطنين أم غرباء والمتوطنون أولى
 ما لم يكن غيرهم أحوج قال ابن علان في شرح الايضاح وواجب الاطعام غير مقدر
 فلا يتعين لكل مسكين مدنم الا فضل أن لا يراد على مدين ولا ينقص عن مذكول كان
 الواجب ثلاثة أمداد فقط لم يدفع لدون ثلاثة بل لهم فأكثر أو مدين دفعا لثنتين فأكثر
 لا واحد أو واحد دفع لواحد اه زاد الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرمل في شرحه
 كذا قيل زاد الشارح في الحاشية وسبأ في ثمة ما فيه وفي الاعباب يتصدق به على ثلاثة
 أو أكثر أي ان قال ولا يتعين لكل مدبل تجوز الزيادة عليه والنقص عنه اه (قوله
 فلا يحرم التعرض لشيء منها) أي من حيث الاحرام (قوله لاسائر أجزائه كبيضه) قيده
 السيد عمر البصري أخذ من المشتق للنشأ بالتصديق به قال ابن الجلال وينبغي جريان ذلك
 في مسكه وقارته فينصل فيه بين المتصل والمنفصل (قوله بالقيمة) في الاعباب وقت
 الاتلاف وان عماد الريش والشعر إلى حاله الاول وأحسن منه ثم قال المراد بالقيمة في اللبن
 والبيض واضح وأما في الريش فقال الشافعي يضمن ما بين قيمته بريش ومنه وفاق ويقاس
 به الشعر ثم قال ابن الرفعة وعليه اذا انتف ريشه ان يسكه ويطعمه ويسقيه لينظر ما يؤول
 اليه حاله وقياسه بالاولي أن عليه ذلك فيما اذا جرحه ولو حصل منه مع تعرضه لابن مثلاً
 نقص في الصيد ضمنه أيضا الخ ثم ان كان الصيد مثلياً فنقص عشر قيمته مثلاً لزمه عشر
 مثله فيلزمه عشر شاة مثلاً أو يتصدق بقيمته طعاماً مما يجزئ في الفطرة أو يصوم عن كل مد
 يوماً لأن دم الصيد دم تخيير وتعديل وان كان غير مثلي فالواجب أرشه ثم تخيير بين الاطعام
 والصوم ولو اندمل جرح الصيد لكنه صار زماً لزمه جزاء كامل فان قتله هو وأحرم
 آخر أو من بالحرم لزمه جزاؤه زماً أو قتله قبل الاندمال فلا شيء عليه غير الاول ويحرم على
 الحرم التعرض للبيض المتولدين وحشي وانسى كما في الاعباب عن المجموع (قوله ان كان
 مملوكاً) للغير ولا يملكه الحرم بالشراء والهبة والوصية ونحوها من كل سبب اختياري
 يقتضي الملك فان قبضه الحرم بعقد الشراء أو العارية أو الوديعة دخل في ضمانه فان هلك
 في يده لزمه الجزاء لحق الله والقيمة لما لك فان رده على المالك لم تجب القيمة للمالك
 ولم يسقط الجزاء الا بالارسال المالك له بحيث يعود لحالة سكونه وان قبضه بعقد الهبة فاذن
 المالك أو الوصية فهو كقبضه بعقد الشراء الا أنه اذا هلك في يده لم تلزمه قيمته الا دعي
 على الاصح لان ما لا يضمن في العقد الصحيح لا يضمن في القاسد (قوله زال ملكه) حيث
 لم يتعلق به حق لازم كرهن أو اجارة الخ ايعاب (قوله ولو بعد التحلل) أي لانه لا يعود
 بالتحلل إلى ملكه ون ثمة لو قتله بعد التحلل ضمنه كما في المجموع ولا بد من ارساله في محل
 يؤمن عليه فيه ويمتنع على من يصيده (قوله ملكه) أي ان لم يكن محرماً ولم يكن في الحرم
 ولومات الصيد في يده ضمنه ويرزول ملكه عن نحو بيع الصيد (قوله ولو كافر ملتزماً)

كلبا أو سمها من الحل على صيده كله
أو قوائمه من قوائمه في الحرم وأعتد
عليه أو عكسه تغليباً للحرمة وأعمال
نعم صيد أسعى من الحرم إلى الحل
أو من الحل إلى الحرم لكن سلك في
أثناءه سمه الحرم ثم قتله لأن ابتداء
الاصطياد من حين الرمي أو نحوه
لا من حين السعي ولذا استنت
التسمية عند القول دون الثاني
ولو أخرج يده من الحرم ونصب
شبكة في الحل فتعقل بها صيد لم
يضمنه ولا عبرة بكون غير قوائمه
في الحرم كراسه والعبرة في النائم
بمستقره نعم أن أصاب الجزء الذي
في الحرم ضمنه وإن كان مستقراً
على غيره ولو كان في الحل ومر السهم
في الحرم ضمنه وكذا الكلب إن
تعين الحرم طريقاً له لأن له اختيار
(ويحرم) على الحلال والمحرم (قطع
نبات الحرم) من الشجر والحشيش
(الربط وقلعه) مباحاً كان أو مملوكاً
حتى ما يستنبته الناس لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح
مكة أن هذا البلد حرام بجمرة الله
لا يعضد شجره ولا ينقر صيده ولا
يحتل خلاءه والعصاة القطع وإذا
حرم القطع فالقيلع أولى والحلال
بالقصر الحشيش الربط وقيس
بمكة سائر الحرم وخرج بالربط
البابس فيجوز قطعه وقلعه ولو
غرس حرمة في الحل لم تقتل
الحرمة عنها أو حلية في الحرم
لم يكن لها حرمة

أي لأحكام المسلمين لكنه لا يجوز له الجزاء بالصيام بل يتخير بين المشل والطعام (قوله
كلبا) قتله في العباب بالمعلم وأقره في شرحه وكذا في شرحي الارشاد لكن مع التبري عنه
قال في الفتح ومحل القول في غير الضاري (قوله واعتد عليها) أي وإن اعتد على الأخرى
في الحل بخلاف ما إذا اعتد على التي في الحل فقط وهو ذا في القائم لم يأت في كلامه في
النائم (قوله أو عكسه) أي بأن رمى من الحرم صيداً في الحل أو أرسل كلبا معلماً منه على
صيد في الحل (قوله أو نحوه) أي كضربه (قوله عند القول) أي الرمي ونحوه والثاني
السعي (قوله لم يضمنه) في الامداد والنهاية قياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى
صيد فقتله لم يضمنه اهـ وتبرأ منه في التخصة ثم نظرفيه ومال إلى خلافه (قوله كراسه) أطلق
كذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والجمال الرمي في شرحها واعتد في الاسنى
والخطيب في شرح التنبيه والشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية وشرح الدبلية
تقييد الزركشي كالادعى عدم اعتبار الرأس ونحوه بما إذا أصاب الرامي الجزء الذي من
الصيد في الحل فلو أصاب رأسه مثلاً في الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وكلامه
في التحفة كالمتردد بين اعتماد ما هنا وتقييد الادعى نعم أن محل قول الشارح في هذا
الكتاب نعم أن أصاب الجزء الخ على ما يشمل مسئلتنا فهو معتد في هذا الكتاب تقييد
الزركشي كالادعى لا الإطلاق (قوله ولو كان في الحل) أي الصيد والضائد وفي التحفة
لو كان محرماً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون الاصابة أو عكسه ضمن ومثله ما لو نصب شبكة
محرماً للاصطياد بها ثم تحلل فوق الصيد ثم تعديه بخلاف عكسه اهـ (قوله أن تعين
الحرم طريقاً) أي بأن لم يجد مفر غيره وإن جهل المرسل لكن لا اثم مع الجهل فيضمنه لأنه
أجابه إلى الدخول فيه فلم يبق له اختيار مع ذلك بخلاف ما إذا وجد مفر فلا يضمن مرسل
الكلب بذلك لأن له اختياراً فقول الشارح لأن له اختياراً لتعديل لعدم الضمان فيما إذا لم
يتعين الحرم طريقاً للكلب أو الصيد وبه فارق السهم ويضمن الحلال فرخاً حبس أمه عنه
حتى تلف وهو في الحرم وأمه في الحل ولا يضمن أمه لأنه أخذها من الحل وإن كانت الأم في
الحرم دون فرخها التالف ضمنهما (قوله حتى ما يستنبته الناس) هو على عمومته في الشجر
على المعقد وما الحشيش فسيهلم من المستنفيات الاتية في كلامه أنه انما يحرم منه
ما لا يحتاج إليه من الربط ولا يؤذى ولا يكون مماساً شأنه أن يستنبته إلا آدميون سواء
أنبت بنفسه أو أسقنت اما إذا كان شأنه ذلك وإن نبت بنفسه ~~كالحنطة~~ والبقول
والخضراوات فيجوز أخذها (قوله وقلعه) هو على عمومته في الشجر وأما الحشيش فيجوز
قطعه لا قلعه إلا أن فسد منته من أصله وهذا هو المعقد وجرى الشارح على تساويهما
في تفصيل الحشيش كما سيأتي في كلامه (قوله لم تنقل الحرمة عنها) أي ويجب ردها إلى
بقعة من الحرم وإن كانت غير منبتها الأول فإن يست بالنقل ضمنها وكذا لو نبتت في الحل
لا الحرم ما لم يعدها إلى الحرم فتنبت فيه من غير نقص ومحل وجوب ردها ما لم تبيس بحيث

لا يرجح نباتها والاسقط عنه الخطأ بالرد ولزمه ضمها (قوله ثبت لها حكم الأصل) وبالعكس لم يثبت لها حكم الحرم بل هي حلية على إباحتها وفي الإيعاب لو أدخل ترابا من الحل إلى الحرم أو عكسه وغرس فيه فهل العبرة بالتراب أو بعمله محل قطر والوجه أخذنا من كلام الزركشي الثاني لأن المغرس في الحقيقة انما هو محل التراب دونه فان فرض أنه كثير وان العروق لم تتجاوز ما اعتبره ولا محل فيما يظهر اهـ (قوله في الحل والحرم) أي بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم قال في الإيعاب بأن يكون أصل الغصن فيه بخلاف الغصن نفسه فانه في الحل اهـ (قوله في سنته) أي سنة القطع أي قبل مضي سنة كاملة من القطع قال في التحفة لو قيل يكفي العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا فانه خافله ويكتفي بالمثلية بالعرف المبني على تقارب الشبه دون تحديده لم يعد اهـ فان لم يخلف أو خلف لا مثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان فان خلف مثله لم يعد وجوب ضمائه لم يسقط الضمان واختلوا في السؤال هل يجوز أخذه مطلقا أو بشرط أن يخلف في سنته وعلى الجواز هل يجب ضمائه ان لم يخلف على ثلاثة آراء مستكافة أو قرينة التكافؤ وقد أوضحت في الأصل (قوله بضرها) أي الشجر ولا يجوز أخذه للحاجة ولا يجوز لغير حاجة (قوله الا الاذخر) في شرح الاعلام لشيخ الاسلام بكسر الهـ حمزة وسكون المجهمة وكسر الحاء المجهمة ثبت معروف طبيب الرائحة الواحدة اذخرة اهـ (قوله أو غيره) مثل ذلك البيوع وجرى عليه الخطيب الشربيني في شرح المنهاج والتبعية ونقله عن افتاء شيخه الشهاب الرملي والشارح في التحفة والحاشية ونقل الجلال الرملي في النهاية أن والده في فتاويه عقب القول بجواز بيعه بقوله ويجب أن لا يبيع الحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع اهـ واعتمد في شرح البلية عدم جواز البيع (قوله المؤذية) أي وان لم تكن من الشوك (قوله ان وجد السبب) هذا معتمد الشارح في كتبه وشرح الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح المنهاج والتبعية واعتمد الجلال الرملي في النهاية وشرح البلية جواز أخذه ليستعمله اذا وجد السبب قال السيد عمر البصري واهله وأوجه وعلى الاول اذا وجد السبب جاز أخذه ولولا المستقبل وقيدته في التحفة في علف البهائم جواز ما اذا لم يتيسر أخذه كلما راده وقيد بذلك السيد عمر البصري مثله الدواء ايضا (قوله للحاجة اليه) أي بخلاف الشجر فانه لا يجوز قطعه ولو للحاجة على المعتمد (قوله ولا يجوز قطعه للبيوع) أي قطع كل من علف البهائم والدواء وما يتغذى به وعليه جرى في التحفة والإيعاب قال ويجري ذلك في أخذ السنن ونحوه لبيعه ممن يتداوى به وجرى على عدم الجواز لشيخ الاسلام ذكر يافي شرح البهجة وكلام النهاية ظاهر فيه أيضا وكلام الشارح في المنع وابن علان في شرح الإيضاح يفيد جواز بيعه قالوا محل منع بيعه ان قطعه بقصد البيع أما اذا قطعه لحاجة ثم طرأ له قصد البيع فلا يمنع لكن كلام الروضة يقتضي أنه ان أخذه لحاجة لا يملك عينه بل أن ينتفع به ولو باذهب عينه كاطعام الذي

ولا يضمن غصنا أصله في الحل ويضمن صيد افوقه بخلاف غصن في الحل وأصله في الحرم فانه يضمنه دون صيد فوقه ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل ويجوز قطع شجرة أصلها في الحل والحرم ويجوز قطع غصن لا يخلف مثله في سنته ويضمنه وقطع ورق الشجر ان كان يجذب بضرها (الا الاذخر) فلا يجوز قطعه ولا قلعه للتسقيف أو غيره لاستثنائه في الخبر الصحيح (و) (الا الشوك) وان لم يكن في الطريق والافصان المؤذية في الطرق كالصيد المؤذى والجواب عن خبر ولا يعرض شوكها أنه يتناول المؤذى وغيره فنقص بغيره المؤذى بالقياس على قتل القواستق الخمس (و) (الا علف البهائم والدواء) أي ما يتداوى به كالحنطة ان وجد السبب لا قبله وما يتغذى به كالرجل والبقلة فيجوز أخذه للحاجة اليه ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه للبيوع ممن يعلف أو يتداوى به ويجوز رمي الخشيش والشجر بالبهائم (و) (الا الزرع) كالحنطة والشعير والذرة والبقول والخضراوات

أبيع وبه يعلم ان هبته كبيعه ومن قطعه للبيع فلا يملكه ولكن المحتاج أخذه منه بشراء
 أو غيره ولا حرمة عليه الأمن حيث كونه أعانة على معصية كالعاب الشطرنج مع من يعتد
 تحريمه ولو جهل البائع الحرمة عذر لحفظه على العوام بل على كثير من المتفهمة فيجوز
 الشراء منه لكن يجب على من علم منهم ذلك بيان تحريمه اهـ كلامهما (قوله فيجوز قطعه
 وقلعه) قال القليوبي في حواشي المحلى ويحل التصرف فيه بالبيع وغيره اهـ (قوله
 والشجر) قد علمت مما قدمته لك انهم لم يجزوا تفصيل الحشيش في الشجر (قوله ولو
 اخلف ما قطع الخ) في التحفة ولو بعد سنين كما اقتضاء اطلاقهم فلا يضمن والحاصل أن
 المراتب أربع أحدها ما لا يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه من الحشيش الأخضر والاذخر
 وكذا عود السواك بناء على ما سبق من الخلاف ثانيها ما لا يضمن اذا أخلف مطلقا وهو
 الحشيش الأخضر المقطوع لغير حاجة ثالثها ما لا يضمن اذا أخلف في سنة القطع والضمن
 وهو غصن الشجر رابعها ما يضمن مطلقا وان أخلف في حينه وهو قطع الشجر من أصله
 (قوله والاضمة بالقيمة) أي حيث تعدى بقطعه ولم يخلف (قوله دم تخيير) سبق بيانه
 وكذلك التعديل (قوله تقريرا) والافأين النعامة من البدنة ثم ما جاء فيه نقل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أو العصابة يتبع وما لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان فان لم يكن له مثل
 فالقيمة (قوله في موضع الاتلاف) بخلاف المثلي فانه يعتبر بقيمة مكة كما سألني في كلامه
 ويكون النعوم بقول عدلين (قوله كذلك) أي ذكر أو أثنى اذ يجزئ الذكر عن الاثنى
 كعكسه (قوله ولا تجزئ عنها بقرة) بل ولا تجزئ عن الشاة في هذا الباب وفي شرح
 المختصر لعبد الرؤف وشرح الايضاح لابن الجلال انه لا بد في اتلاف الحمام من شاة تجزئ
 في الاضمية وهذا ضعيف اذ الراجح فيه في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله وفي
 الطيبة) هي بكار الغزال اذا طلع قرناه وقبل ذلك هو غزال (قوله شاة) المراد بها هنا العنز
 اذ هي التي تماثل الطيبة وان كانت الشاة تشتمل الضأن والمعز في كلامه تجريد وهذا
 باعتبار الاصل والافالراجح جواز الذكر عن الاثنى وعكسه (قوله ونحوها) أي كالحمام
 والقمرى والدبى بضم الدال والقاختة والقطا وغيرها (قوله يعب) أي يشرب الماء
 جوعا بلامص ولا تنفس كشرب الدواب اذ غير نحو الحمام يشربه قطرة قطرة جوعا بعد
 جوع (قوله ويهدر) أي يغرد ويرجع صوته والجهور جمعوا بينهما وبعضهم اقتصر على
 العب لتلازمهما أو إشارة الى أن العب يكفي وان لم يهدر كما في بعض العصافير
 (قوله والافالقياس القيمة) أي القياس على غير المثلي اذ هو من افراده اذ لا مثل له في
 الصورة تقريرا من النعم وقبل مستندهم الشبه وهو العب وقيل الف البيوت أي في بعض
 أنواع الحمام اذ لا يتأني في القاخت وفيه ان المراد بالتميلية في الصورة تقريرا لا في الطبع
 (قوله والور) بسكون الموحدة جمع وبرة دوية أصغر من السنور كحلاء اللون لا ذنب لها
 ذكره الجوهرى (قوله أربعة أشهر) ويجب ان يكون المخرج عن الارنب فوق أربعة

فيجوز قطعه وقلعه ولا ضمان فيه
 (ويحرم قلع الحشيش) والشجر
 (اليابس) ان لم يمت لانه لو لم يقلعه
 لبنت فان قلعه اثم وضمنه فان مات
 جاز ولا ضمان (دون قطعه) فانه
 يجوز ولا فدية فيه ولو أخلف ما قطع
 من الأخضر فلا ضمان والاضمة
 بالقيمة (ثم) اعلم أن دم جراح الصيد
 والشجر دم تخيير وتعديل فحينئذ
 ان أنلف صيد له مثل من النعم
 ففسيه مثله) تقريرا لا باعتبار القيمة
 بل بالصورة والخلقة (وان لم يكن له
 مثل ففسيه قيمة) في موضع الاتلاف
 ووقته (في النعامة) ذكر أو أثنى
 (بدنة) كذلك ولا تجزئ عنها بقرة
 ولا سبع شياه أو أكثر لان جراح
 الصديق راعى فيه المماثلة (وفي
 يقر أو وحش وسجاره بقرة وفي
 الطيبة شاة) وفي الطيبة تبس (وفي
 الحمامة) ونحوها من كل مطوق
 يعب ويهدر (شاة) من ضأن
 أو من يصحكم العصابة رضوان الله
 عليهم ومستنده توقيف بلغهم
 والافالقياس القيمة وفي الثعلب
 شاة وفي الارنب عناق وهي أثنى
 المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة
 وفي البربوع والوبر جفرة وهي
 أثنى المعز اذا بلغت أربعة أشهر

وفصلت عن أمها وفي الضب وأم حنين جدى ويحتمل في الأصل فيه غير ٢٤٧ ماذكر بالمثل عدلان فقيهان سياب الشبه ويفدى

الصغير والصحيح والهزيل وأصدادها
بمثله ولو أعور عين يسار ويجزئ
الذكر عن الأنثى وعكسه ويجب في
الحامل حامل ولا تذبج بل تقوم
(ويجزي في المثل بين ذبح مثله في
الحرم) ولا يجزئ ذبحه في غيره
وان تصدق به فيه (والتصدق به)
أى بجميعة (فيه) أى فى الحرم
على مساكنه بان يفرق لحمه
عليهم أو يملكهم بجلته مذبحا
والقاطنون أولى هنا وفي نظائره
(وبين التصديق بطعام) يجزئ
في الفطرة (بقية المثل) في مكة على
من ذكر (والصيام) في أى محل
شاء (بعدد الامداد) ويكمل
المنكسر ولا يجزئ اعطاؤهم المثل
قبل الذبح ولا اعطاؤهم دراهم
والاصل في ذلك آية ومن قتله منكم
متعدا وانما اعتبرت قيمة المثل بمكة
عند العدول عن ذبح مثله لانها محل
ذبحه فاعتبرت قيمته بمكة عند العدول
عن ذلك (وفي ما لا مثل له كالجراد)
وغير الحمام من الطيور سواء
الاصغر منه والاكبر (يتخير بين
اخراج طعام بقيقته) يجزئ في
الفطرة على مساكن الحرم
(والصيام بعدد الامداد) والمنكسر
منها ويرجع في القيمة هنا وفيما عدا
الى عدلين (ويجب في الشجرة)
الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة
عرفا (بقرة) رواء الشافعي عن
ابن عباس رضي الله عنهما ومثله
لا يقال لا توقفت سواء اخلقت
الشجرة أم لا ويجوز اخراج بدنة

اشهر اذ هو خير من البروع (قوله وفصلت عن أمها) أى فأنخذت في الرعى والذكر جفر
لانه جفر جنبه أى عظما (قوله وأم حنين) بضم الميم ففتح الموسدة دابة على خلقته
الحرمية عظيمة البطن وقال جمع انها من صفات الضب (قوله جدى) ولد المعز اذ رعى وقوى
فالذكر جدى والانتى عناق (قوله لانس فيه) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أحد من الصحابة فمن بعدهم من سائر الاعصار (قوله عدلان) أى عدلا لشهادة فلا بد من
ذكر كونهما احرتهما ما واكتفى في شرحي الارشاد والجمال الرمل في شرحي المنهاج والبلدية
بالعدالة الظاهرة وفي الاعياب عدلان باطنا كما اقتضاه كلامهم الخ وقتل الصيد عدلا
اختيارا كبيرة وكذلك الجماع في التسك وما عداها من سائر محرمات الاحرام صفات رولو
حكم اثنان بمثل وآخران ببقية كان مثليا أو بمثل آخر يتخير وقبل تعيين العلم (قوله بمثله)
ولو فدى الردى نوعا أو لكونه معيبا بالجلد كان أفضل نعم لا يجزئ الكبير عن الصغير وعكسه
لقدمة المثلية (قوله بل تقوم) أى حاد لا بمكة وقت العدول لانها محل ذبحه ولو ذبحت
وبتصدق ببقية اطعام أو يصوم عن كل مديوم ولو ضرب صيدا فالق جنيئا ينضمن نقص
الام فقط دون الجنيين وان لقي جنيين احيا ثم ما نضمن كلا وحده أو مات الولد ضمنه وحده
ونقص الام ولو جرح شيئا لزمه الجزاء بنسبة ما ينقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته أخرج
عشر شاة مثلا لهما أو اشترى بقيمة عشر اطعاما وتصدق به أو صام عن كل مديوم أو غير
مثلي لزمه ما نقص من قيمته فيشترى به طعاما ويتصدق به أو يصوم عن كل مديوم (قوله
فيه) أى فى الحرم فى شروح الايضاح للشارح والجمال الرمل وابن الجلال وعادلان انه
لا يجوز قتله لغير الحرم وان لم يجد فيه مساكن فيجب التأخير حتى يجدهم وفى الامداد
جواز اعطائهم خارج الحرم ليس ببعيد واعتمده أيضا فى الاعياب بالنسبة لقيمة المثل قال
لان اشترط كونهم من أهله لا الاعطاء فيه به وعليه فيشترط أن يكونوا من قاطنى الحرم
واعتمده سم العبادى فى شرح مختصر أبى شجاع وقتل بعضهم اعتماده عن ابن الجلال
فى شرح الدماء (قوله على مساكنه) أقلهم ثلاثة ان وجدوا فان اعطاهم لاثنين غرم
لثلاثة أقل ما يتبع عليه الاسم (قوله بان يفرق لحمه) وكذلك غير اللحم من بقية الاجزاء
(قوله مذبحا) أى ولو قبل سلخ جلده (قوله والقاطنون أولى) أى ما لم يكن الظاعنون
أحوج والا فهم أولى (قوله بقيمة المثل فى مكة) أى بالنقد الغالب به يوم الاخراج والمراد
بها عدا جميع الحرم فلو اختلفت القيمة باختلاف بقاعه جاز له اعتبار أقلهما (قوله بقيمة
المثل) أى لا الصيد (قوله على من ذكر) أى على مساكن الحرم وحيث وجب صرف
الطعام اليهم فى غير دم التخيير والتقدير لا يتعين لكل منهم مديل يجوز ذونه وفوقه كما علم مما
نقد (قوله ويكمل المنكسر) أى فيه صوم عنه يوما كاملا (قوله ومن قتله منكم متعدا)
منهم قوله متعدا غير مراد عند امتناعه فوجب القدية ولو على الناسى والجاهل وقد
ذكرت فى الاصل هنا عبارة الاعياب وفيها الكفاية (قوله وغير الحمام) أى وما ألحق به مما

عنها وانما يجزئ عنها ولا عن الشاة فى جزاء الصيد لانهم راعوا المثلية ثم لاهنا ويجب فى البقرة أن يكون (لهاسنة)

بل سستان تامستان اذ لا بد من اجزائها في الاضحية على المعتمد (و) يجب (في الشجرة) الحرمية (الصغيرة) عرفا وهي (التي كسب الكبيرة) تقريرا (شاة) وتجب ايضا ٢٤٨ فيما جاوزت سبع الكبيرة ولم تنه الى - الكبر لكن تكون الشاة الواجبة فيها

سب (قوله بل سستان) هو المعتمد اذ ليس لنا ما يجب ذبحه في غير سن الاضاحي الا في جزاء الصيد (قوله كسب الكبيرة) اذ الشاة سبع البقرة ولذلك اجزأت عن سبع شياه فلو كانت صغيرة بالنسبة لنوعها كبيرة بالنسبة لشجرة اخرى من غير نوعها اعتبرت بنوعها (قوله لكن تكون الخ) اقتره شيخ الاسلام في الاسنى والغريوتبع الزركشي على ذلك صاحب المغنى والنهاية والشارح في الامداد والفتح وجرم به في مختصر الايضاح وهذا الكتاب واقتره في الابعاب ونظريه في الصحفة ورج اجزاء الشاة في كل ما ليسم كبيرة وان ساوت ستة اسباع الكبيرة مثلا (قوله بين ذبح ذلك) أي البقرة عن الكبيرة والشاة عن قريب من سبعها (قوله الصغيرة جدا) أي التي لا تقارب سبع الكبيرة (تمة) يحرم اخراج شيء من تراب الحرم وأجباره الى الحل أو حرم آخر ولو بنية رده اليه ويلزم رده وان انكسر الاناء وبالرذلة تنقطع الحرمه كدفن بصاق المسجد ومحل الحرمه اذ لم تدع اليه حاجة وأواني فخار مكة تصنع من تراب الحل بخلاف المدينة والله أعلم

* (فصل في موانع الحج) *

وهي ستة (قوله للابوين) في المنع وان كانا كافرين وفي شرح الايضاح للجمال الرملى لا يمنع للكافر اه واقتر الاذرى عليه في الاسنى ومحل المنع ان لم يسافر المانع في ذلك الركب وأورد في المنع احتماليين فيما لو أدى احرامه الى منع بره لعجزه عن خدمته اللازمة له هل له منعه أولا ويجرى ابن علان على الاحتمال الاول وفي المنع الامر بالجميل لا يكتفى بكونه في ركبه بل لا بد من مصاحبته له مصاحبة تتقي معها الريسة ونحوه ابن علان وشرط المنع من التطوع ان يكون هو المقصود فلو قصد معه تجارة أو اجارة كالجاليين والعكابر وزاد رجه أو اجرته على مؤنة سفره لم يشترط اذن أحدهما حيث كان الطريق آمنا الامن المعهود ومثل السفر للتجارة في عدم اشتراط الاذن السفر لطلب العلم (قوله غير المسكى) سياق الكلام عليه في كلام الشارح مع التبري عنه وارتضاء الجمال الرملى في شرح الايضاح ورد في المنع تبع السيد السجودى في حاشية الايضاح (قوله ودوما) أي فلا يصل تحمله اذا أحرم بما ذكره غير اذنه كما ساقى في كلامه (قوله لانه) أي التطوع (قوله ذلك) أي اذنهما (قوله دون القرض) لو كان منع أحد الابوين لصوف الطريق أو كان له غرض يعتبر في تاخير الحج عنه شرعا كما اذا كان يريد السفر مع رفقة غير مأمونين ويمكن ان يؤخر حتى يجد رفقة مأمونين او كان ماشيا لم يطق المشى أو أراد الخروج قبل خروج قافله بلده أي وقته في العادة فله منعه من حج القرض في كل ما ذكر وفي الابعاب للاصل الواجب ثقافته المنع حتى يترك له نفقة أو منفقا كما ان لذي الدين الحال منه الا أن يستتيب من يقضيه الخ (قوله وان كان فقيرا) هو المعتمد عند الشارح

اعظم من الشاة الواجبة في سبع الكبيرة والدم هشا تخير وتعديل كما هو في جزاء الصيد فحينئذ (تخير بين ذبح ذلك) والتصدق به كما هو (والتصدق بقيقته طعاما) يجوز في الفطرة تطعيمها أيضا (والصيام بعدد الامداد) والمنكسر منها (وفي الشجرة) الحرمية (الصغيرة جدا قيمتها) تخير او تعدل أيضا فحينئذ (يتصدق بقدرها) أي القصة (طعاما) يجوز في الفطرة (أو يصوم بعدد الامداد) والمنكسر منها

* (فصل) * في موانع الحج

وهي ستة الاول الابوة (ويجوز للابوين) أي لكل منهما وان علا أو كان هناك أقرب منه (منع الولد) وان سفل (غير المسكى من الاحرام بتطوع حج أو عمرة) ابتداء ودوما لانه أولى باعتبار اذنه من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد ألك أبوان قال نعم قال استأذنتهما قال لا قال فقيهما فجاهدا أما المسكى ونحوه فليس لهما منعه على ما يحسنه الاذرى لقصر السفر (دون القرض) فليس لهما منعه من الاستداء ولا انما لانه فرض عين بخلاف الجهاد ويشمل ذلك من لم يحج حجة الاسلام فليس لهما منعه

ويُسْنِ اسْتِئْذَانَهُمَا فِي الْفَرْضِ

أَيْضًا الثَّانِي الزَّوْجِيَّةَ يَسْنِي
لَهُ الْحَجَّ بِزَوْجَتِهِ لِلْأَمْرِ بِهِ فِي
الصَّحَابَةِ وَيَسْنِي لَهَا أَنْ لَا تَحْرُمَ
بَغَيْرِ أَذْنِهِ نَعْمَ يَتَنَعَّ عَلَى الْأَمَةِ ذَلِكَ
الْإِذْنُ الزَّوْجُ وَالسُّدُّ وَالْفَرْقُ
أَنْ الْحَجَّ لَا زَمَّ لِلْحُرَّةِ فَتَعَارِضُ فِي
حَقِّهَا وَاجِبَانِ الْحَجَّ وَطَاعَةِ الزَّوْجِ
فِي إِبْرَازِهَا الْأَحْرَامَ وَنَدْبِهَا
الْإِسْتِئْذَانُ بِخِلَافِ الْأَمَةِ لَا يَجِبُ
عَلَيْهَا الْحَجُّ وَلِذَا حُرِّمَ عَلَى الزَّوْجَةِ
صُومُ النَّفْلِ بِغَيْرِ إِذْنٍ لَا الْفَرْضَ
وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْحُرَّةِ
الْأَحْرَامَ هُنَا بِالنَّفْلِ بِغَيْرِ إِذْنٍ
(وَالزَّوْجُ مَنَعُ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ)
النَّفْلِ الْفَرْضِ وَالْمُسْنُونِ لِأَنَّ
حَقَّهُ عَلَى الْفَوْرِ وَالنَّفْلِ عَلَى
الْتِرَاحِ وَيُقَارَقُ الصُّومُ وَالصَّلَاةُ
بَطُولُ مَسَدَتِهِ بِخِلَافِهُمَا نَعْمَ
أَنْ سَافَرَتْ مَعَهُ بِأَذْنِهِ وَأَحْرَمَتْ
بِحَيْثُ لَا يَفُوتُ عَلَيْهِ اسْتِئْذَانُهَا
الْبَيْتُ بِأَنْ كَانَ مُحْرَمًا وَكَانَ
أَحْرَامُهَا يَفْرُغُ قَبْلَ أَحْرَامِهِ أَوْ
يَفْرُغَانِ مَعَالِمَ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا لِأَنَّهُ
تَعَنَّتْ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ نَذْرِ
مَعِينٍ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ
لَكِنْ بِأَذْنِهِ وَلَا مَنَعَ الْحَابِثَةِ نَفْسُهَا
اِقْبِضِ الْمَهْرَ لِأَنَّ لَهَا السَّفَرَ بِغَيْرِ
أَذْنِهِ الثَّلَاثُ الرِّقَ قَاذَا أَحْرَمَ قَبْلَ
بِأَذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَأَنْ أَفْسَدَهُ
لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا زَمَّ عَقْدُهُ بِأَذْنِهِ
وَاشْتَرِيهِ الْقِسْخَ أَنْ جَهِلَ أَحْرَامَهُ
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَحْرَامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ
سَيِّدِهِ (وَالسَّيِّدُ مَنَعُ رَقَبَتِهِ)

فِي كِتَابِهِ وَكَذَلِكَ الْجَمَالَ الرَّمْلِي وَكُتِبَ الْإِسْلَامُ عَمْرَتُهُ وَالْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ (قَوْلُهُ فِي الْفَرْضِ)
وَكَذَلِكَ التَّطَوُّعُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا مَنَعُهُ فِيهِ كَانَ قَصْدُهُ مَعَهُ تَجَاوُزَ (قَوْلُهُ أَنْ لَا تَحْرُمَ الْحَجَّ)
أَيُّ الْفَرْضِ وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ حُرْمَتُهُ عَلَيْهَا (قَوْلُهُ لَا زَمَّ لِلْحُرَّةِ) فِي الْمَنَاحِ
وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِمَا يَأْتِي ١٥ وَاسْتَوْجِبَ الْجَمَالَ الرَّمْلِي فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ وَلِذَا
حُرِّمَ) أَيُّ لَانْفِرَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ عَلَى الْفَوْرِ) أَخَذْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ تَضَمَّنَ
عَلَيْهَا بِخَوْضِ أَوْ مَوْتٍ بِقَوْلِ طَبِيبَيْنِ عَدَايْنِ لَمْ يَكُنْ الزَّوْجُ تَحْلِيلُهَا وَجَرَى عَلَيْهِ الْخَطِيبُ
الشَّرِيفِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ وَغَيْرِهِ فِي الْإِعْيَابِ أَنَّهُ الْأَوْجَهُ وَفِي الْمَنَاحِ أَنَّهُ غَيْرُ بَعِيدٍ وَجَرَى
عَلَيْهِ الْجَمَالَ الرَّمْلِي فِي شَرْحِ الْمَنَاحِ وَالْإِيضَاحِ وَخَالَفَهُ فِي الْحَقِّقَةِ اسْتِئْذَانُ مَعَ التَّبَرُّيِّ
مِنْهُ (قَوْلُهُ أَنْ سَافَرَتْ مَعَهُ) هَذَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ وَخَالَفَ فِي الْحَقِّقَةِ لَكِنْ مَعَ التَّبَرُّيِّ مِنْهُ
(قَوْلُهُ أَوْ يَفْرُغَانِ مَعًا) بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ كُنْ تَحْلِيلُهَا يَتَأَخَّرُ عَنْ تَحْلِيلِهِ قَالَ فِي الْإِعْيَابِ لَنَحْوِ
زُجَّةٍ فِي الطَّوَائِفِ أَوَّلًا حَتَّى يَأْتِيَ إِلَى مَرْكُوبٍ تَذْهَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَنَى أَوْ إِلَى مَنْ يَصْطَلِحُهَا
١٥ وَبِذَلِكَ فِي الْمَنَاحِ إِذَا تَحَلَّلَ قَالَ وَالْأَمَةُ عَلَى الْجَوَازِ ذَلِكَ وَهُوَ مُحْرَمٌ ١٥ (قَوْلُهُ وَأَنْ
أَفْسَدَهُ) لَكِنْ لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ الْإِذْنَ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَأْذُنُ فِي الْإِفْسَادِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَذْنُ لَهُ
قَبْلَ لَزَمَهُ الْإِذْنَ فِي الْقَضَاءِ وَأَوْ يَدْفِيهِ فِي الْإِعْيَابِ أَحْتَمَالَيْنِ بِلَا تَرْجِيحٍ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَشْتَرِ
النَّفْسَ) أَيُّ فَسَخَ الْبَيْعَ لِأَنَّ أَحْرَامَهُ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِ السَّيِّدِ مِنْ تَحْلِيلِهِ عَيْبٌ ظَهَرَ بِالْبَيْعِ
فَإِنْ كَانَ بِأَحْرَامِهِ عَيْبٌ فَسَخَ الْبَيْعَ لِأَنَّهُ حَقٌّ نَذْرًا بِغَيْرِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحْرَامُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ
سَيِّدِهِ فَلَمْ يَشْتَرِ حِينَئِذٍ تَحْلِيلُهُ بِكَاتِبِهِ وَلَا خِيَارَ الْمُشْتَرِي فِي فَسْخِ الْبَيْعِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَأَنْ رَجَعَ
السَّيِّدُ عَنْ الْإِذْنِ قَبْلَ أَحْرَامِ الْقَنْ فَهُوَ تَحْلِيلُهُ وَأَنْ جَهِلَ الْقَنْ رَجُوعُهُ وَكَذَا الْمَشْتَرِي مِنْهُ
تَحْلِيلُهُ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ السَّيِّدِ فِي الرَّجُوعِ الْإِيْنَةُ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَيَأْتِي فِيهِ مَا ذُكِرَ
فِي اخْتِلَافِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي الرَّجْعَةِ وَأَنْ أَذْنُ لَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ لَكِنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ لَكِنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ
لِيَقْتَنِعَ فَهُوَ بَعْدَ الْعَمْرِ مَنَعُهُ مِنَ الْحَجِّ وَلَوْ تَقَدَّمَ أَحْرَامُ الْقَنْ عَلَى زَمَانٍ عَلَيْهِ السَّيِّدُ أَوْ كَانَ
كَذَلِكَ فَهُوَ تَحْلِيلُهُ مَا يَدْخُلُ وَلَا أَذْنُ لَهُ لِيَحْجَّ أَوْ يَفْرُدَ فَنَقَرْنَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ لِأَنَّهُ مَا أَذْنُ فِيهِ مَسَاوٍ
لِلْقُرْآنِ وَأَذْنُ لَهُ لِيَقْتَنِعَ فَنَقَرْنَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ وَجَرَى الْقَاضِي وَأَبْنُ كَعْبٍ
وَالْأَذْرَعِيُّ وَزَكَرْنِي عَلَى جَوَازِ تَحْلِيلِهِ حَقًّا أَنْ يَرْجِعَ بَعْدَ الْعَمْرِ عَنْ الْإِذْنِ فِي الْحَجِّ
وَلَوْ سَافَرَتْ فِي عَامٍ مَعِينِ بِأَذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ أَتَتْ بِسَيِّدٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهُ وَلَا تَحْلِيلُهُ وَلَوْ أَحْرَمَ
بِإِذْنِ فَذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْمَضِيِّ فِيهِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا الْمُشْتَرِي تَحْلِيلُهُ لَكِنْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ
وَلَوْ أَذْنُ لَهُ فِي أَحْرَامٍ مُطْلَقٍ فَعَدَلَ وَأَرَادَ صَرْفَهُ لِلنَّفْسِ وَالسَّيِّدِ لَغْيَرِهِ قَالَ رَاجِعُ أَجَابَةٍ مِنْ دَعَا إِلَى
الْإِبْسَرِ (قَوْلُهُ وَلَا يَدْفَعُ رَقَبَتَهُ) الْمُرَادُ بِالسَّيِّدِ مُسْتَحَقُّ مُنْفَعَةِ الرِّقِّ قَامًا وَقُوفًا عَلَى
مَعِينٍ يَصْبِرُ أَذْنُهُ وَالْأَمَةُ تَحْلِيلُهُ أَوْ عَلَى جِهَةٍ يَصْبِرُ أَذْنُهَا وَلَوْ كَمَا بَشَّرَ أَنْ لَا تَفُوتَ بَعْضُ
مَنَافِعِهِ بِأَحْرَامِهِ وَلَمْ يَسْتَخْرِعْ عَلَيْهِ أَعْمَلُ فِي السَّعْمَةِ مَعِينَةً يَصْبِرُ أَذْنُ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَوْصِي

ولو مكاتباً وأم ولدوه بعض ليس بيعة
وبين سيدهم مأياً أو بين مأمها مأياً
والنوبة للسيد (من ذلك) أى
النسك (فرضاً) كان (أو سنة)
لأن منافعه مستغرة للسيد (فان
أحرموا) أى الترع والزوجة
والقن (بغير إذنهم) أى الأصل
والزوج والسيد جاز لهم تحليلهم
بأن يأمرهم به فيلزمهم حينئذ
التحلل فإن امتنع الزوج
والامة مع تمكنه مأمته فلزوج
والسيد وطوهم أو سائر الاستمتاع
بهم ما ولائهم عليهم ما دونه وليس
للفرع والزوجة التحلل بغير أمر
بخلاف العبد فإن ذلك بغير أمر
السيد ويفرق بأن معصيته أشد
ملك السيد منافعه وعدم مخاطبته
بالنسك بخلافهما في جميع ذلك
وانما يلزمه بغير إذن وان كان
الخروج من المعصية واجباً
لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع
جواز رضا السيد بدوامه وإذا
أمرهم به (تحللوا) وجوباً كما
تقرر الرابع الإحصار العام بأن
يمنع المحرم من المضي في نسكه من
جميع الطرق الإقتال أو بذل
مال فلهم حينئذ التحلل وان انسح
الوقت ولو منعوا من الرجوع أيضاً
الخماس الإحصار الخاص فإذا
حبس ظملاً أو دين وهو معسر فله
التحلل السادس الدين وليس
للدائن التحليل

بمنعته يعتبر فيه اذن الموصى له لا الوارث (قوله ولو مكاتباً) ان أمن المكاتب وكان له
كسب أو ربح يفي بنجومه وقصر سفره عرفاً لم يمنع من سفره ولا جاز منعه (قوله
والنوبة للسيد) أطلق ذلك في هذا الكتاب وكذلك فتح الجواد والغرر لشيخ الاسلام
وشرح المهجة للجمال الرملى فاقتضى أنه لا يمنع في نوبة البعض مطلقاً وقده في الاسنى بما
إذا وسعت نوبته النسك وجرى عليه الشارح في بقية كنبه وكذلك الجمال الرملى في
شروحه على المنهاج والابضاح والذبجية (قوله كما تقرر) أى في قوله فيلزمهم حينئذ
التحلل والمراد تحلل المحصر الآتى في كلامه قرياً نعم الرقيق واجبه الصوم بدل الدم فيكون
تحلله بازلة ثلاث شعرات مقارنة للنسك وان تأخر صيامه وفي النسخة تلزمه المبادرة بالتحلل
بعد أمره به (قوله عن المضي في نسكه) أى اتمام الأركان ولو الأسى وحده فخرج ما لو
منعوا من تحجروى فيمنع تحليلهم بحسبه بالدم واختلفوا في تحميميت من دقة إذا منع منه
هل يلزمه دم أو لا لسلطوط وجوبه بالعدرو منه الإحصار عنه وقد أوضحت في الأصل (قوله
من جميع الطرق) خرج ما إذا كان المنع من بعضها فلا يجوز التحلل حيث وجدت
استطاعة سلوك الطريق الآخر ويلزمه سلوكه وان طال أوتيقن القوات ويلزمه التحلل
بعمل عمرة عند القوات ثم ان كان الطريقان سواء لزمه القضاء وان كان في الطريق الثاني
سبب حصل القوات به كطول أو خشونة لم يجب القضاء لانه محصر (قوله الإقتال)
لا يلزمهم القتال وان كان العدو قليلاً كافراً أو باغياً لكن ان كان في المؤمنين قوة فالأولى
أن يقتالوا والا فالأولى أن يتحللوا والكلام فيما إذا صدوهم من غير قتال أما لو تقابل
الصفان للقتال فالقتال واجب والفرار حرام بشرطه (قوله أو بذل مال) يجوز لهم
التحلل ولا يذلون المال وان قل بل يكره البذل ان كان الطالب كافراً وقيد الخطيب
في المغنى تبعاً لبعض المتأخرين قلة المال بالنسبة لاداء النسك قال فحق الدرهمين
والثلاثة لا يتحلل من أجلها اهـ والمنقول عدم التقيد (قوله فلهم حينئذ التحلل) الذى
يتخلص من كلام أئمتنا أن التحلل في الإحصار ينقسم على أربعة أقسام أحدها امتناعه
وذلك فيما إذا علم زواله في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة أيام وفيما
إذا كان ثمة طريق آخر وجدت استطاعة في سلوكه وفيما إذا حبس المحرم في حق يتمكن من
إدائه وفيما إذا أمنهم الصادون وثقوا بقولهم وان صدوهم عن مكة فقط امتنع التحلل
قبل الوقوف بعرفة وان صدوهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل عمرة لا تحلل المحصر ثانياً
أولوية ترك التحلل وذلك في العمرة مطلقاً وفي الحج ان كان الوقت واسعاً ورجى زوال
الإحصار ثالثاً أولوية التحلل وذلك في الحج ان كان وقته ضيقاً بحيث يحشى فوات الحج
لوصبر رابعاً إباحة التحلل وهو الأصل فيه (قوله وان انسح الوقت) محله كما قدمته آنفاً إذا
لم يعلم زوال الإحصار في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها ولا فليس له التحلل ومع جواز
التحلل فيما ذكر بقية الأولى تركه كما تقدم (قوله الإحصار الخاص) لمعتمده أنه كما دام فيما

سقى فيه من التفصيل (قوله وله منعه من السفر) ويحرم عليه حينئذ وان قصر كحل وان
اطردت العادة بالمساحة فيه حيث لم يعلم رضاه وان ضمنه مومس (قوله الا ان اعسر) أى
بأن لم يكن عنده أكثر مما يترك للمفلس (قوله أو تأجل الدين) بشرط بقاء الاجل الى زمن
يصل فيه محل تقصير فيه الصلاة لانه انما يسمى مسافرا حينئذ فيما يظهر ابن علان وفي حاشية
الايضاح الاقرب أن حلول المؤجل أثناء الطريق كجديد الدين أى فلا يلزمه الرجوع إلا
ان صرح الدائن بطلب الرجوع منه ويستثنى من ذلك عند الشارح الزوجة فاذا أراد سفرها
كف طلاقها أو توكيل من يتفق عليه من مال حاضر حاصل وكبقائه مال لذلك دينه على مومس
مقربا بذل وجهة ظاهرة لطرف من العادة باستقرارها ومثلها في ذلك بعضه الذى يلزمه اتفاقه
وقال الجلال الرملى فى شرح الايضاح أما المستقبل فعليه ذلك ان علم ضياعهم ان لم يترك لهم
ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل أما الظاهر فلا يجبره الحائض على ذلك اه وخكى ابن
علان منالة الشارح والجلال الرملى وأقرهما (قوله الثلاثة الاول) أى الزوجة والولد
ورقيق (قوله بقسميه) أى الحصر العام والخاص (قوله ما يجزى فى الاضحية) منه سبع
بدنة أو بقرة فى محل الاحصار كما سيذكره ويستأرسله الى الحرم حيث قدر لكن يتوقف
التحلل على ظن ذبحه نعمة وفى شرح الايضاح للجمال الرملى وابن علان الاوجه توقف
التحلل على تفرقة اللحم المنبوح عند الامكان انتهى وظاهر كلام أئمتنا خلافة (قوله
الحلق) أى ازالة ثلاث شعرات فأكثر بسائر أنواع الازالة (قوله بقيمة الشاة) بالقد
الغالب نعمة فان لم يكن به ذلك فأقرب البلاد اليه (قوله والمنكسر) أى يصوم عنه يوما
كامل لعدم تجزى الصوم (قوله بالنية مع الحاق) أى وثبت الشاة فى ذمته حتى قدر عليها
أو على بداهة الزمه ومحل ذلك ان كان له شعرة واحدة والاتحل بالنية فقط (قوله ويتعين محل
الاحصار من الحل) للذبح والتفرقة قال ابن الجلال فى شرح الايضاح المراد به فيما يظهر
وقا قلابه عص اخواتنا الحل الذى يتنع فيه قصر الصلاة لو كان مقبلا ولو ذبحه بمحل لا فقراء به
جاز النقل ومتى أمكن الذبح فيه ونقل لحمه اليهم بلا تغيير تعين والانتقال اليهم حيا ولو أحضره
فى طرف الحرم لم يجز له ذلك فى الحل فان ذبح ظانا وجود الفقراء فبين فقد هم أو عدموا
بعد الذبح لم ينقل وتحلل وتصرف فى اللحم عند خوف فساده ويبقى فى ذمته الى وجود
المستحقين فيه تفرق لحما بالذبح ولا يكفيه تفرقه قديدا فلو ذبح عالما بالفقده لم يجز له الذبح (قوله
للذبح) متعلق بقوله يتعين موضع الاحصار (قوله ولما لم يمه) معطوف على قوله للذبح أى
من دم منذور أو بسبب محظور ارتكبه ولو قبل الحصر على المعتمد (قوله أو النذر) أى
المطلق وخرج به المدين فى عام حصره وقد سبق أنفا فى كلامه أنه يبقى فى ذمته كما كان والذى
أفاده الاحصار انما هو جواز الخروج منه (قوله عند الشروع فيه) قال فى النعمة وقد
فارت نية شرطه الذى تلذظ به عقب نية الاحرام بأن وجدت قبل نيةها فيما يظهر نظير
ما أتى فى الاستثناء فى نحو الطلاق اه (قوله لفرغ زاد الخ) وفى فتاوى الشارح من العذر

وله منعه من السفر الا ان اعسر
أو تأجل الدين وان لم يبق من أجله
الاحقة واذا تحلل الثلاثة الاول
(هم والمحصر) بقسميه (عن الحج
و) كذا عن (العمر) فليكن تحللهم
(بذبح ما يجزى فى الاضحية ثم بعد
الذبح) (المعلق مع اقتران نية
التحلل به) أى بالذبح والحلق
(ومن عجز عن الذبح) بالطريق
السابق فى دم نحو التمتع (أطعم
بقية الشاة فان عجز) عن الاطعام
(صام بعد الامداد) وانكسر
(والرقيق) وبكذا الحز الذى
لم يجد دما ولا طعما (يتحلل بالنية
مع الحلق فقط ويتعين محل
من الحل وان أمكنه بعنه الى طرف
الحرم للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة
الطعام ولما لم يمه من سائر الدماء لانه
صار فى حقه كالحرم فى حق غيره
ولا يتعين للصوم محل ويتوقف التحلل
على الذبح أو الاطعام لا على الصوم
اطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا
تحلوا لانه لا تقصير منهم بل الامر كما
كان قبل الاحرام فان أحصر فى
قضاء أو نذر معين فى عام حصره بقى
فى ذمته كما كان وبكذا نعمة
الاسلام أو النذر اذا استقرت بأن
وجدت فيها شروط الاستطاعة
قبل حصره وان أحصر فى حج
تطوع أو اسلام أو نذر لم يستقر
لما يلزمه شئ فى التطوع أصلا ولا
فى الاخيرين حتى يستطاع (ومن
شرط التحلل) من احرامه عند
الشروع فيه (لفرغ زاد

أومرض أو غير ذلك) كضلال طريق وخطا ٢٥٢ في العدد (جاز) وحينئذ فله التحلل به كإله ان يخرج من الصوم فيما لو نذر

المباح وجود من يستأجره وجرى الشارح والجمال الرملى وابن علان في شروح الايضاح أن منه الخبيض قالوا بل هو أشق من كثير من الاعذار ولو لم يعين شيئا من الاعذار بل شرط التحلل ان عرض عذر فهو كالموشرط المعتكف في نذره الخروج ان عرض عارض وفي الاعتكاف من التحفة بعارض مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف فان عين شيئا لم يتجاوز ولا يخرج لكل عارض ولو دنيو يامباحا كقاء أمير لا نحو زهدة أما لو شرط الخروج لمحرّم كشراب خمر أو لمة فبكماع فيبطل ولو شرط الخروج لا لعارض كان قال الآن يبدولي فهو باطل والاوجه بطلان نذره ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكأنه تقرر اهـ ملخصا (قوله أومرض) ضبطه في التحفة بجاء يبيع ترك الجماعة أي وهو أن يلحقه به مشقة كمشقة المشي بالمطر أو بالوحل وفي النهاية الاوجه ضبطه بما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة في اتمام النسك اهـ وجزم به في شرح الايضاح وهذه رتبة فوق الاولى واعتد في فتح الجواد والاياعاب وفتاويه مبني التيم وهذه فوق الرتبة الاولى والثانية ولعل خيرا الامور واسطها (قوله فيكون تحلله بالنية فقط) هكذا في نسخ هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في الاسنى والجمال الرملى في شرح المنهاج والبهجة مع أن تحلله يكون بالنية مع الحلق كما قاله شيخ الاسلام في شرح المنهاج والبهجة والشارح في شروح العباب والارشاد قال ابن الجلال في شرح الايضاح بالخلق مع النية ان كان برأسه شعر يزول والا فبالنية فقط وعليه يحمل كلام النهاية اهـ وأبدت في الاصل جوابا غير هذا فراجع منه ان أردنه ورأيت في بعض هو امش هذا الشرح زيادة والخلق وكتب عليه سمع وعليه فلا اشكال (قوله قلب حجه عمرة) أي ونجزئه عن عمرة الاسلام (قوله بعمل عمرة) ولا تجزئه عن عمرة الاسلام (قوله من فاته الوقوف) أي بطاوع بغير يوم عيد التمر وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز له التحلل الا بعد فوات زمن الوقوف فلا يجوز قبله وان تيقن عدم ادراكه وأقر ذلك في الايعاب (قوله وجوبا) أي فورا (قوله كالابتداء) يفيد حرمة الاحرام بالحج في غير أشهره واعتدوا في شروح الايضاح الكراهة الا ان قصد بالاحرام بالحج حقيقة الشرعية وأنه يصير متلبسا به لقصد التلبس بعبادة فاسدة وان لم تكن هناك عبادة فاسدة لان الحج ولومع هذا القصد ينقد عمرة اهـ واستظهر في التحفة أيضا عدم الحرمة ثم قال ورأيت في المسئلة قولين الحرمة والكراهة وقد علمت أن الثاني هو الرابع اهـ واعترضه ثم بأن تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا أن يكون ممنعا وجع بينهما ابن الجلال في شرح الايضاح بما سبق في كلام شرح الارشاد فالكراهة اذا لم يقصد الحقيقة الشرعية للحج بل يأتي بلفظ الحج عوضا عن لفظ العمرة عامدا عالما بالحرمة اذا قصد ذلك (قوله ان لم يكن سعي) والاكتفى به فلا يعيده بعد طواف التحلل على المعقد (قوله المتبوع بالسعي) أي ان لم يكن سعي بعد القدوم وله تقديم أي واحد شاء من الحلق والطواف (قوله ان كان تطوعا) هكذا ينبغي أن تكون نسخ الكتاب وما يوجب من

بشرط أن يخرج منه بعذر ثم ان شرطه بهدى لزمه ما وبلاهدى أو اطلق لم يلزمه فيكون تحلله بالنية فقط ولو قال ان مرضت فأنا حلال فمرض صار حلالا بنفس المرض وله شرط قلب حجه عمرة بنحو المرض وانما لم يجز التحلل بنحو المرض بلا شرط كالحصار لان التحلل لا يفيد زوال نحو المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يزول عذره فان كان محرما بعمرة أتمها أو بجمع وفاته تحلل بعمل عمرة (ويحلل من فاته الوقوف) بعرفة وجوبا فيحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته كالابتداء فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجز ويككون تحلله (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي يعيد طواف القدوم (وحلق) بنية التحلل وان لم ينو العمرة ولا تجزئه عن عمرة الاسلام ولا يجب رمي ولا مميت وان بقي وقت ما وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمي (ويقتضى) حجه فورا وجوبا ان كان تطوعا لانه لا يحلو من تقصير فان كان فرضا بقي في ذمته كما كان (وعليه دم) وان كان الفوات بعذر كنوم ونسيان (كدم التمتع) فيكون دم ترتيب وتقدير (وبنحوه) وجوبا

(في حجة القضاء) أي بعد الاحرام بها أو بعد دخول وقت الاحرام فيه وذلك في قابل كما ان دم المتع لا يجب الا بالاحرام بالحج واعلم ان الدماء أربعة دم ترتب وتقدير ودم تخير وتعديل ودم تحخير وتقدير ودم ترتيب وتعديل ومعنى الترتيب انه لا يجوز العدول للبدل له بعد العجز عن الأصل والتخير عكسه ومعنى التقدير ان الشرع قدر الصوم المعدول اليه والتعديل عكسه فالأول دم المتع والقران والفوات وذل الاحرام من الميقات والرى والميتين ٢٥٣ وطواف الوداع والثاني دم جزاء الصيد

والشجر والثالث دم الحلق والقلم والطيب والدهن واللبس ومقتضات الجماع وشاة الجماع غير المقدس والرابع دم الجماع المقدس ودم الاحصار (وكل دم واجب) من هذه المذكورات يراق في القس الذي وجب فيه الا دم الفوات كما هو وكلها أو بدلها من الاطعام (يجب ذبحه) وتفرقة (في الحرم) على مساكنه (الاحصار) فانه يذبح ويقتل محل الاحصار كما هو (والفضل في الحج) الذبح لما وجب أو ندب فيه (في منى) وان كان مقمعا (وفي العمرة المروءة) أي الذبح فيها ما وجب أو ندب في العمرة لانها محمل لخلها وكل هذه الدماء لا تختص بوقت فذبحها (في أي وقت شاء) لان الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن يندب إراقة أيام التضحية نعم ان حرم السبب وجعت المبادرة اليه (ويصرفه) أي الدم أو بدله من الواجب المالي (الى) ثلاثة أو أكثر من (مساكنه) أي الحرم الشاملين لفقرائه والمستوطنون أولى ما لم تكن حاجة الغرباء أشد ولا يجب استيعابهم وان انحصروا

زيادة وأقبل ان كان له من تحريف النسخ بدليل قوله فان كان فرض الخ وانما وجب الدور هنا في التطوع لانه أوجب على نفسه بالشروع فيه فتشيق عليه بخلاف الفرض فانه واجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه فيبقى بحاله هذا ما اعتقه الشارح في كتبه وشيخ الاسلام في الاسنى وظاهر كلامه في الغرر وجوب الفوات في الفرض والتطوع وهو مبرر في شرح المنهج وجرى عليه الخطيب في شرح التنبية والجمال الرملي في شرح البهجة وهو ظاهرا لاقامة النهاية قوله في حجة القضاء (ومحل ذلك عند الشارح كما تقدم في حج التطوع) اما ان فرض فلاقضاء فانه عنده وقد تبين على ذات في الایعاب وعلى هذا فانظر متى يكون ذبح الدم (قوله أو بعد دخول وقت الاحرام به) مراده بهذا ان دم الفوات له وقتا جوازا وجوبا كما ان دم المتع كذلك فوق جواز اراقة دم المتع الفراغ من العمرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج ووقت جواز دم الفوات بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء ووقت وجوبه بعد الاحرام به كما أفصح بذلك في التحفة وفوقه الدم في الفوات لا يجوز له صوم الثلاثة قبل الاحرام بالقضاء كما ان المتع لا يجوز له صومها قبل الاحرام بالحج وباجله فلا فرق بين دم المتع ودم الفوات الا أنه يراق في سنة القضاء وعلى التمسك بالقضاء فاننا وبالمزسة ثلاثة دماء دم الفوات ودم القران الفات ودم ثالث الفوات لما في بد في القضاء ولا يستقط هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران ودمه فلا يستقط بغيره بالافراد (قوله لا يجوز العدول الخ) تقدم ما يوضحه (قوله الا دم الذمصار) اي وسائر ما لم يخصص من الدماء وكذلك الهدي المذكور اذا عطي في أثناء الطريق فانه يذبح في موضعه ولا يجوز للمهدي ولا لاحد من قافلته الا كل منه (قوله من الواجب المالي) خرج به لبدني وهو الصوم فيصوم حيث شاء وخرج بيدل الدم بدل الصوم اذا نذر عنه بالاطعام فيجزي خارج الحرم لانه بدل عما لا يختص بالحرم وهو الصوم فاعطى حكمه (قوله نحو الحلق) اي من سائر دماء التحخير والتقدير (قوله اذ ليس فيها) أي في سائر ما ليس فيها احاديث يفتها في الأصل يفيد ظاهرا ذلك (قوله بهلاف هذا) أي فان فيه النص الصريح كقوله تعالى هديا بالغ الكعبة وفي صحيح مسلم معنى كذا سحر وانما أي داود وكل فاج سحر (قوله المذبوح في الحرم) محله في غير الحرم المعين مأهون سرق أو تغير بتقصيره منه والافلا (قوله أو غضب) معطوف على قوله سرق وقوله ذبح بدله جواب لو (قوله أو اشترى به الحما) أي لان الذبيح قد وجد قبل الاذرى ويذبح ان يشترى غير اللحم من بقية الاجزاء ومال الشارح في الایعاب الى

وبجوار أن يقع لس منهم مائة أو أكثر وأقبل الا دم نحو الحلق فيسعين لكل واحد من ستة مساكن نصف صاع كما هو فان عدوا من الحرم اخرا واجب المالي حتى يجدهم ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة اذ ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بخلاف هذا وسرق المذبوح في الحرم ولو يغير تقصيره وان كان السارق هو من مساكن الحرم سواء نوى الدفع أم لا أو غضب ذبح له وهو ذل أو اشترى به حيا وتصدق به عليهم

(باب الاضحية) * وهي ما يذبح من ٢٥٤ النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الآتي والاصل فيها اقبل الاجماع ما صح من قوله

أنه يكفى شراء ما يجزئ ذبحه ابتداء وان كان أقل من المسروق قال ثم رأيت في كلام الشيخين في الاضحية ما يؤيده وهو قوله ما لو عين أفضل مما التزمه فتعيب لم يلزمه رعايا تلك الزيادة في البدل اه والله أعلم

(باب الاضحية) *

(قوله في الزمن الآتي) أى من بعد مضي قدر ركعتين وخطبتين من بعد طلوع شمس يوم العيد الى آخر أيام التشريق (قوله وأظلافها) جمع ظلف وهو بالكسر للبقرة والشاة بمنزلة القدم لساوم من جوع الظلف أيضا ظلوف (قوله على الكفاية) فتجزئ من واحد وشهد منهم ان تعدد أهل البيت قال في التحفة والافسنة عين وأورد في التحفة في المراد بأهل البيت ثلاث احتمالات ولم يصرح بترجيح وفي حاشية الشبراملسي على نهاية الجلال الرمى قال م روالا قرب أن المراد بأهل البيت من تلزمه نفقة قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها أن يكون المضحى هو الذى تلزمه نفقته حتى لو ضحى عن بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض سواء من تلزمه النفقة أو غيره ثم قال الشبراملسي وفي ابن حجر خلافة وهو الأقرب لم يكونها سنة كفاية اه قال في التحفة ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها ان ن اكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل وفي نصريحه بنديها اكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد به اسم الحاجير اه (قوله خبر الدارقطني) الحديث ضعيف لكن له طرق وقد ورد ما يعارضه وقد بينته في الاصل (قوله هذه أضحية) قال في التحفة أفهم انه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لاعبرة بنية خلافه لانه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة أنهم يشترطون أضحيتهم من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين الاخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام الشيخين أنه صريح في انشاء جعله هديا الى آخر ما في التحفة مما بينته في الاصل وفيه أنه اعتمد ما ذكر ورد على ما يخالفه وذكر نحوه الزياى في شرح المحرر وقال قال بعضهم وفي ذلك حرج شديد اه وقال العلامة السيد عمر البصري في حاشية الجيزة ينبغي ان يكون محله ما يقصد الاخبار فان قصده أى هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقعت لهذا الحنفى وهو شخص اشترى شاة للتضحية فلقبه شخص آخر فقال ما هذه فقال أضحيته اه كلام السيد عمر البصري (قوله روى أترانية الخ) أى من غير افظ فهو لغو وكسبة النذر (قوله بجميع أحوالها) أى الواجبة وسيأتى في كلامه أن الولد كآته ويحكم أنه أراد ما يشمل الولد وافراده الضمير لأن العطف بأو وغلب في الضمير التانيث لاصالة التام (قوله لم تنقل) قال الحافظ ابن حجر يعكس عليه ما ذكره السهيلي عن أسماء قالت ضحيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه ضحى بدين اه (قوله جنسين من النعم) بخلاف المتوارد

صلى الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقه الدم وانها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (هى سنة) على الكفاية (مؤكد) للاخبار الكثيرة فيها بل قيل بوجوبها ويرد خبر الدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم فلو فعلها واحد من أهل البيت كفت عنهم وان سكت لكل منهم فان تركوها كلهم كره و (لا تجب) الاضحية (لا بالنذر) كلفه على أو على أن أضحي به سده (وبقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية) لزوال ملكة عنها بذلك فيستعين عليه ذبحها ولا يجوز له التصرف فيها بخو يسع أو ابدال ولو بخير منها وانما لم يزل ملكه عن قن قال على ان أعتقه الا باعتاقه وان لم يملكه لان الملك هنا ينتقل للمساكين وثم لا ينتقل بل ينتقل بالكلية ولا أترانية جعلها أضحية ثم اشارة الاخرس المفهمة كنطق الناطق واذله ذبح الواجبة أو ولدها وجب التصديق بجميع أجزائها كما يأتى (ولا يجزئ) في الاضحية من الحيوان (لا) النعم وهى (الابل والبقر والغنم) لأن التضحية بغير ذلك لم تنقل فلا يجزئ فهو بقر الوحش وجاره نيم

يجزئ متولين جنسين من النعم هنا وفي العقيقة والهدى وجراء الصيد ويعتبر بأعلى أبويه سنا كسنتين في المتولد بين ضان ومعر (وأفضلها بدنة ثم بقرة ثم ضأنة ثم عنز) ثم شريك من بدنة ثم من بقرة لان كلاما ذكر

أطيب مما بعده أي من شأنه ذلك (وسبع شياه) من الضان أفضل من سبع من المعز وسبع من المعز (أفضل من البدنة) لزيادة القربة ~~بكثر~~ كثرة الدماء المراقبة (وأفضلها) من حيث اللون (البياض ثم الصفراء ثم الغبراء) وهي التي لا يصفو بياضها (ثم البلقاء) وهي ما بعضها أبيض وبعضها أسود (ثم السوداء ثم الجراء) هذا ضعف والذي قاله الماوردي أن الجراء قبل البلقاء والتفضيل في ذلك قبل للتعبد وقبل لحسن المنظر وقبل اللحم وورد لدم عقر أأحب إلى الله تعالى من دم سوداوين والذي ذكر أفضل من الأنثى ما لم يكن زوانه والأفالتى لم تلد أفضل منه والاسمن أفضل من غيره من جنسه وإن تعدد وورد ظموا أصحابكم فانهم على الصراط مطاياكم (وشرطها) أي الاضحية (من الأبل أن يكون لها خمس ٢٥٥ سنين تامة ومن البقر والمعز أن يكون لها السن الذي مر في الزكاة أعنى

(سنتين تامتين ومن الضأن) أن يكون لها (سنة تامة) نعم أن أجذع أي أسقط سنة قبل السنة أجزأ (و) شرطها (أن لا تكون جرباً وان قل) الجرب أورجى زواله لأنه يفسد اللحم والودك وينقص القيمة (ولا شديدة العرج) بحيث نسبها الماشية إلى الكلال الطيب وتختلف عن القطيع وإن حدث العرج تحت السكين ومثله بالاولى أنك أربعض الأعضاء (ولا عفاء) اشتد هزالها بحيث ذهب مخها (ولا مجنونة) بأن يكون بها عدم هداية إلى المرعى بحيث قل رعيها لأن ذلك يورث الهزال (ولا عواء) وهي ذاهبة ضوء إحدى عينيها وإن بقيت الحدقة لفوات المقصود وهو كمال النظر وتجزئ العشاء والمكوية والعشواء وهي التي لا تبصر ليلاً (ولا مريضة مرضاً يفسد لحمها) أي يوجب هزالها للبر الصحيح أربع

بين مجزئ في الاضحية وغيره كالتولد بين انثى ووحشى فلا يجزئ كما لا تجب الزكاة فيه تغليباً للوحشى (قوله أطيب مما بعده) أطيبية البدنة والبقرة من حيث ~~كثرة~~ كثرة اللحم وقدمت لأن القصد اغناء الفقراء (قوله لا يصفو بياضها) وفي شرح الايضاح لابن الجلال أنها لعفراء (قوله ما يعضه أبيض الخ) عبارة القاموس البلق محركة سوادا وبياض انتهت (قوله لدم عفراء) في التحفة هي ما لم يصف بياضها وسبق آتفاً عن ابن الجلال أنها للعفراء (قوله زوانه) أي اتبانه الانثى (قوله فالتى لم تلد) والأفالتى كزوان كثر نزوانه أفضل منها لأن الولادة تؤثر رداءة في اللحم ما لم يؤثرها الزوان والخصى أفضل من ذكر ينزود ذكر لا ينزو وأفضل من الخصى (قوله أسقط) أي مقدم أسنانه وبرجع في سنه لاخبار البائع أن كان عدلاً من أهل الخبرة أو استتجه (قوله وان قل الجرب) خلافاً للرافعي والحق في التحفة الشلل بالجرب قال والحق به البنور والقرروح (قوله والودك) أي الدهن (قوله وينقص القيمة) ذكره شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض وحذفه الشارح من التحفة وفتح الجواد ولعله أولى لأن الغيب في هذا الباب ما أثر نقصان اللحم وإن لم ينقص القيمة (قوله عفاء) هي التي ذهب مخها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي اللحم في الرخاء (قوله ولا مجنونة) أي وإن كانت سمينة والمراد الثولاء ففتح المثناة وفي القاء وس النول بالتحريك اسـ ترخاء في أعضاء الشاة خاصة وكالجنون يصيبها فلا تتبع الغنم وتستدبر في ريعتها (قوله لفوات المقصود الخ) أي لأنها لا تبصر أحد شق المرعى فينقص رعيها ويأثر به لحمها الذي هو المقصود (قوله العشاء) هي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً (قوله وان قل) استوجه في العفة عدم ضرر ما عتيد من قطع طرف الألية لتكبر حيث قل لمقطوع جدًا (قوله أودنب) في التحفة ألحقا الذنب بالألية واعتراضاً بصرح جمع بأنه كالاذن بل فقدمه أهد من فقد الاذن اه وأقر الاعتراض (قوله غير الاقرن) فسرته التـ طلاتى في عدة مواضع من شرحه على صحيح البخارى ~~ب~~ كبير القرنين وكذلك هو في شرحه للهندي (قوله غير الظاهر) أي بحيث لا يلوح النقص به من بعد (قوله

لا تجزئ في الاضاحى العوراء لبن عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعفاء البين جهتها وأما البين من غير أبر فلا يؤثر لأنه لا ينقص اللحم ولا يفسده (و) شرطها (أن لا يبين شئ من أذنهما وان قل) ذلك الممان كان خلقت بلا أذن لفوات جزئاً ما كول أما قطع بعضها من غير إبانة وشقها من غير أن يذهب منها شئ بالشق فلا يضر إذ لا تنقص فيه والنهي عنهما للترتب (أو) من (لسانها أو ضرعها أو ألبتها) أو ذنبها وان قل لأنه بين بالنسبة اليها وتجزئ مخلوقة بلا ضرع أو ألية أو ذنب وقارقات المخلوقة بلا أذن بأنها أعضاء لازم غالباً بخلاف تلك الثلاثة ولا يؤثر لفوات خصية وقرن لأنه لا ينقص اللحم بل المناء يزيد ~~و~~ بـ كره غير الاقرن ولا يضر كسر القرن إن لم يعب اللحم وإن دعى بالكسر (و) أن (لا يبين شئ ظاهراً من فخذها) بخلاف غير الظاهر لأنه بالنسبة إليه غير بين

(وان لا تذهب جميع اسنانها) وان لم يؤثر فيها فانه بخلاف ذاهبة أكثرها ما لم يؤثر نقصا في الاعتلاف (وان نوى التضحية بها عند الذبح أو قبله) وان لم يستحضرها ٢٥٦ عنده لا تأمأ يعتد بتقدمها عند تعيين الاضحية بالشخص أو بالنوع كنيبتها

وان لا يذهب الخ) نقل سم في حواشي المنهج اجزاء المخلوقة بلا أسنان قال وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليحترق انتهى وأقره الشبراملسي وعليه فيكون كالالية والضرع والذنب (قوله بتقدمها) أي النية الخ والحاصل ان المعينة ابتداء بنذر لا تجب فيها نية عند الذبح بل قال في التحفة لا يجب لها نية أصلا اه أي اكتفاء بالنذر عن النية نظروا وجهها به عن ملكه وان المعينة عن نذر في ذمته أو بالجعل فتحتاج للنية عند الذبح ويجوز مقارنتها للجعل أو الافراز وتعيين ما يضحى به من واجب أو مندوب (قوله بالشخص) كجعلت هذه الشاة أضحية (قوله عن النية) أي عند الذبح أو التعيين سواء أكان عما في الذمة بالنذر أو كان بالجعل بخلاف المنذورة ابتداء كما سبق اتفاقا (قوله مسلما) فان كان كافرا تحمل ذبحته نوى صاحبها وجوباً عند دفعها اليه أو عند ذبحه أو عند تعيين الاضحية قال في المنح وكالاضحية في ذلك سائر الدماء الواجبة كما يحتمل بعض المتأخرين وهو حسن ظاهر (قوله بلاذنه) ولا تنفع عن المباشر أيضا الآن يكون جعلها مندورة نذرا مطلقا غير مقيد بالذبح عن فلان فإنه باطل كغير المنذورة فان أدله جازل لكن لا يجوز له ولا غيره من لا يجوز له دفع شيء منها له الاكل منها فان ضحى عن حي بآذنه تولى المضى تفرقتها واعتمد ر أن للولي التضحية عن محجوره من مال نفسه ونظر فيه الشارح في المنح وقال في التحفة متران للولي الاب فالجذ التضحية عن مولاه وعليه فلا يقدر ان قال المالك فيها للمولى ثم قال فهل للولي اطعام المولى الظاهر نعم وفيها ان لم يعين الميت ما لا يضحى منه احتمل صحة تبرع الوصي عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل أن يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه وعليه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لاعتن نفسه وعمونه لاتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم انه نائبه في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصي فشيء منها ثم قال وينجبه أن للوصي اطعام الوارث منها (قوله لعل) لكنه يكره فيه والكراهة في الاضحية والهدي أشد من غيرها ما اذا ترجحت مصلحة أو دعت اليه ضرورة كخشية خروج وقت أو خوف نهب أو احتياج أكل كأن نزل به أضياف أو حضور مساكين محتاجين والافلا كراهة (قوله الى آخر أيام التشريق) أي الى غروب شمس (قوله يملكه) بكسر اللام المشددة أي يعطيه اعطاء يترتب عليه تمام الملك المجوز للتصرف وان لم يحتج لا يجاب وقبول (قوله والمعطى غير السيد) الواو وال حال أما السيد فلا يكره فيه دفع جزء منها لمكاتبه (قوله ذمي) في التحفة اذا ارتد المضى عن نفسه لا يجوز له الاكل منها قال ويؤخذ منه ان الفقير والمهدي اليه لا يطعمه منها الخ وفي حاشية الايضاح وشرحيه للجمال الرملي وابن علان لكن قال النووي دقتضى المذهب اهلوا في أضحية التطوع فقط ووجهه ظاهر ويمكن رد النص اليه اه (قوله أكل الجميع) قل سم في حواشي التحفة هل يتعين التصديق من نفسها أو يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشترى قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء ثم قال والثاني غير بعيد ان لم يوجد

يشاة من غنمه التي في ملكه لا التي يملكها ولا يكفي تعيينها عن النية ويجوز أن يוכל مثلها عميرا في النية والذبح ولا يضحى أحدهن حتى بلاذنه ولا عن ميت لم يوص (وقت التضحية) يدخل (بعد طلوع الشمس يوم التبرع) بعد (مضى قدر ركعتين وخطبتين) خفيات بأن يضحى من الطلوع أقل ما يجزئ من ذلك وان لم يخرج وقت الكراهة (ويقتد) وقتها لئلا ونهارا (الى آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر فالذبح بعد ذلك أو قبله لم يقع أضحية بلحبر الصحيحين أو لم يندأ به من يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فانما هو لحم قدّمه لاهله وليس من النسك في شيء (ويجب) في أضحية التطوع (التصدق) بنى يقع عليه الاسم وان قل (من لحها) فيحرم عليه أكل جميعها لقوله تعالى في هدى التطوع وأضحية التطوع مثله فكلوا منها وأطعموا الفقاع أي السائل والمعتري أي المتعرض للسؤال ويجب أن يتصدق بالجزء المذكور حال كونه (نيا) يملكه مسلما حرا أو مكاتباً والمعطى غير السيد فقيرا أو رهوكينا فلا يكفي اعطاؤه مطبوخا ولا قديدا ولا جعله طعاما ودعاؤه أو ارساله اليه لان

حقه في ملكه لاني أكله ولا تملكه غير اللحم من فحوركش وكبد ولا تملك ذمي كما في صدقة الفطر فان أكل الجميع ضمن الواجب وهو ما يطلق عليه الاسم فيشتري بثمنه لما

نقل بخلافه (قوله تلك لا غنياء شيأ الخ) أي ليتصرفوا فيه بالبيع وقهوه بل يرسل اليهم على سبيل الهدية فلا يتصرفون فيه بنحو بيع وهبة بل بنحو أكل وتصدق وضيافة لغني أو فقير مسلم لأن غايته أنه كالمضحي الخ تحفة قال سم في حواشيه الوما ت الغني قبل التصرف بنحو كل اللحم فهل ثبت في حق وارثه ما ثبت في حقه أو يطلق تصرفه فيه اه وفي حواشي الشبراملي نقلا عن سم على المنهج لم يبينوا المراد من الغني هنا وجوزم راته من تحريم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة اه (قوله على كل لقم) قال في التصفة ويؤخذ من الابحاح أن الأفضل الكبد الخ (قوله ثم أكل الثالث) أي بلى ما تقدم في الفضيلة وفي صورة التصديق بالبعض وأكل الباقي يشاب على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق به (قوله ويجزى نفلها) أي كالزكاة بخلاف النذر والكنارة (قوله أو عن الملتزمة) متعلق بالمعينة فإذا قال الله على أن أضحي بشاة مثلاً ثم هين شاة عن تلك الملتزمة في الذقة صارت المعينة واجبة ولا يجوز له أكل شيء منها (قوله كما لو أخرج زكاته) أي فإنه لا يجوز له بعد إفراقة قدر الزكاة ونيتها به التصرف في شيء مما أفرازه لها مع النية وفيه أن الخقيس عليه يكون متقاعا عليه وليس في مستأنسا كذلك بل المعتمد خلافه كما جرى عليه الشارح في غير هذا الكتاب وبعبارة التصفة في الزكاة ولو أفراقة ردها بنيتها لم تعين لها إلا قبض المستحق لها بإذن المالك سواء من كسالة المال والبدن وانما تعينت الشاة المعينة للتضحية لأنه لا حق للفقراء ثمة في غيرها وهنا حق المستحقين شائع في المال لأنهم شركاء بقدرها فلم تقطع حقهم إلا قبض معتبر إلى آخر ما أطال به في التحفة وذكر نحوه الجاهل الرمي في النهاية ثم قال أفق بجميع ذلك الوالده الله تعالى (قوله الأولد الواجبة الخ) أي فاته يجوز أن كله لكنه لم يرتضه الشارح في غير هذا الكتاب كالتحفة وغيرها بل اعتد حرمه الأكل من الولد مطلقا في الواجبة وجرى عليها عبد الرؤف وابن الجاهل وابن علان جوازاً كل الولد ثم هذا ينسلك عليه قولهم الحامل لا تجزى في الاضحية والهدى وأجيب بأنهم لم يقولوا هنا أنهم أوقعت أضحية أو هدياً غايته أنها إذا نذرت أو عينت تعينت ولا تقع أضحية كما لو وقع ذلك في معيبة بعيب آخر قال في التصفة على أنهم لو صرحوا بوقوعها أضحية تعين حله على ما إذا حلت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم بشكل على ذلك قول جمع له أكل جميع ولد المتطوع بها سواء ذبحها معه أم دونه كوجوده بطنها مبني تصديق بقدر الواجب منها فليتعين تفرع هذا على الضعيف أنه تجوز التضحية بهامل ثم رأيت شيخنا ذكر ما مر إلى قولي على أنهم اه كلام التحفة (قوله ويكره) في التحفة وقيل حرام وعليه أحمد وغيره ما لم يحتج قال والا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي وككتف لمريد أحرام أو حضور جمعة على ما يحشه الزركشي لكن ينافيه افتاء غير واحد بأن الصائم إذا أراد أن يحرم أو يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمولى المغفرة أولى وقد يساح كقلع سن

ويحرم عليك الاغنياء شيأ من الاضحية لا اطعامهم ولا اهداءهم لهم والأفضل أن يقتصر على أكل لقم ويتصدق بالباقي ثم أكل الثالث والتصدق بالباقي ثم أكل الثالث والتصدق بالثالث واهدائه الثالث الباقي للاغنياء وفي هذه الصور يثاب على التضحية بالكل وعلى التصديق بالبعض (ولا يجوز بيع شيء منها) أي من أضحية التطوع ولا اتلافه بغير البيع ولا إعطاء الجزار أجرته من نحو جلد هابل مؤتمته على المالك ولا يكره الادخار من لحمها ويجزى نفلها عن بلد التضحية (ويتصدق) وجوبا (بجميع المذنورة) والمعينة بنحو هذه أضحية أو عن الملتزمة في الذمة فلا يجوز له أكل شيء منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها إلى نفسه كما لو أخرج زكاته وما أكله منها يغرم قيمته والولد كأمه وان حدث بعد التعين أو انفصل منها بعد الذبح بحيث كانت واجبة لم يجز إلا أكل منه الأولد الواجبة المعينة ابتداءً وحيث كانت نطوعاً كان كالأضحية أخرى فلا بد من التصديق بجزمه منه كأمه (ويكره) لمريد التضحية (أن يزيل شيأ من شعره أو غيره) كظفره

وسائر أجزائه (ففي عشر ذي الحجة حتى يفضى) ولو الأولى لمن أراد التعبد لله تعالى عنه في مسلم والمعنى قيمة شمول المفرد لجميع أجزائه وقتئذ الكراهة باضداد تأخير ٢٥٨ التخصية فان أخرها عن أيام التشريق زالت الكراهة * (فصل في العقيدة)

وجبة وسلعة (قوله وسائر أجزائه) قال في التحفة حتى الدم كما سرحوا به في الطلاق قاله الاستوى لكن غلطه البلقيني بأنه لا يصلح اعتداله من الأجزاء وهذا المراد بالأجزاء الظاهرة نحو جلدة لا يضر قطعها ولا حاجة له فيه (قوله زالت الكراهة) إلا أن شرع قضاؤها بأن أخر التاذر التخصية بعين فانه يلزمه ذبحها قضاء ذكره في التحفة والله أعلم

(فصل في العقيدة)

(قوله الغلام) قال الشيرازي لعل التعبير به لأن تعلق الوالدين به أكثر من الاتي فتصدد حثهم على فعل العقيدة أو الألاتي كذلك (قوله إليه) نقله الحلبي عن جماعة متقدمين على أحمد وفي سنن البيهقي قال يحيى بن حمزة قلت لأعطاء الخراساني ما المرتين به صيقته قال يحرم شفاعته وولده اه (قوله في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وإن كان أهلاً لكونه مات صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح شيرازي على النهاية وقيل معناه لا يغتفر أمثاله (قوله من عليه نفقة الولد) أي بتقدير فقره (قوله في سنه) في التحفة وفتح الجواد أن ما يهدى منها للغي يملكه ويتصرف فيه بما شاء الخ (قوله نيتاً) بل يستطعن طبعها كما سيصرح به المصنف (قوله من الولادة) أي تمام الانفصال ويبحث أشار في التحفة والفتح حصول أصل السنة بذبحها قبل الانفصال (قوله للموسر) يبحث في التحفة بأن يكون ممن تلزمه زكاة الفطر قبل مضي مدة أكثر النفاس والام تشريع له وكذا في غيرها (قوله إلى البلوغ) نحن أيسر بها في مدة النفاس ولم يخرجها مطلب منه العنق إلى بلوغ الصبي فإذا بلغ قبل أن يخرجها الولي سن للصبي أن يعق من نفسه ويسقط الطاب حينئذ عن الولي قال الشيرازي ومع ذلك لو فعلها وسقط الطاب عن الولد بعد ذلك اه ويحاطب الولد بها بعد بلوغه مع اعتداله في مدة النفاس على أحد احتمالين في الإيعاب ومال إليه في التحفة (قوله باطل) قاله في المجموع قال في التحفة وكأنه قلدي ذلك إنكار البيهقي وغيره وليس الأمر كما قالوه في كل طرده فقد رواه أحمد والبراء والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في أحدها أن رجالها رجال الصحيح الواحد وهو ثقة اه كلام التحفة ومنها تعلم أنه لم يحسن من الشارح إطلاق كونه باطلاً في هذا الكتاب وإطلاق كون البيهقي رواه مع أن البيهقي قد أنكره وقد بينت ذلك في الأصل (قوله يومها في الحساب) أي وإن كان قبيل الغروب فان حصلت الولادة ليل لم يحسب الليل وإنما يحسب اليوم الذي يلي ليلة الولادة وهذا بخلاف المختار فلا يحسب يوم الولادة من السبع ومحل ندب ختانه في السابع إن أطاقه والأخر وجوباً فان ختنه الولي في سن لا يحتمل له موضع أو شدة حرّاً وبرد فأت منه لزمه القصاص فان ظن أنه يحتمل له يلزمه القصاص وكذا لو كان والد الاقصاص عليه لكن عليه الدية المغلظة في ماله فان احتمل وختنه ولي ولو وصياً أو قيمياً فلا ضمان في الاصح بخلاف الاجنبى وأجره في مال المختون فان لم يكن له مال فعلى من عليه مؤنته (قوله قبل السابع) مقتضاه أنه

وهي لغة شعر رأس المولود وشرعاً ما يذبح عنده خلق شعر رأسه والأصل فيها ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الغلام مرتين به صيقته ومعناه ما ذهب إليه أحمد كجماعة أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (والعقيدة سنة) مؤكدة للخبر السابق وغيره والمخاطب بها من عليه نفقة الولد فليس للولي فعلها من مال ولده لأنها تبرع فان فعل ضمن ولا تخاطب بها الأم الا عند احسار الأب وهي (كلاخصية) في سنه وجنسها وسلامتها عما يمنع الأجزاء وفي أفضلها والأصل كل منها والتصدق والاهداء والادخار وقد رآنا كقول وفي امتناع نحو البيع والتعين بالتعين واعتبار النسبة ووقتها وفي غير ذلك نعم لا يجب التملك من لهما نيتاً (ووقتها من الولادة) بالنسبة للموسر عندها (إلى البلوغ) فان أعسر نحو الأب في السبعة لم يؤثر بها أن أيسر بعد مدة النفاس والأهمل بها (ثم) بعد البلوغ يسقط الطاب عن نحو الأب والاحسن حينئذ أنه (يعق من نفسه) تماماً كما لمافات وخبرانه صلى الله عليه وسلم عني عن نفسه بعد النبوة باطل وإن رواه البيهقي (لهما الفضل) ذبحها (في اليوم السابع) من

الولادة فقد دخل يومها في الحساب ويسن أن يعق عن مات بعد التمكن من الذبح وإن مات قبل السابع (فان لم يذبح لا يعق فيه في الرابع عشر والاقنى الحادي والعشرين) وهكذا في الأسابيع وقبل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فأت وقت الاختيار وكلام المصنف يوجب إليه وإنما يجزى في العقيدة شاة بصفة الاخصية كما مر سواء

الذكر واللاتي (و) لكن (الاكمل شاتان) متساويتان (الذكر) ويحصل بالواحد منه تحمل السنة لما صحق امرنا ونقول الله
 صل الله عليه وسلم ان نطق عن الغلام بشاتين متساويتين ومن الجارية ٢٥٩ بشاة والخنثى كالاتي وسبع البنية

أو البقرة كشاة (و) السنة
 (أن لا يكسر عظمها) ما أمكن
 سواء العاق والأك كل تغاؤلا
 بسلامة أعضاء الولد (وأن تصدق
 به مطبوخا) أن يطبخ (بصلوا)
 تغاؤلا بجملة أخذ لاق المولود
 ولا يكسر طبعها بما مضى
 (والارسال) بالمطبوخ الى الفقراء
 (أكل) من ندامهم اليها لانه
 أرفق بهم (و) يسن (حلق شعره
 بعد الذبح) كافي الحاج وأن
 يكون كالتسعة يوم السابع
 (و) يسن (التصدق برشته) أي
 شعري رأسه (ذهبا ثم) أن لم يتيسر
 أو لم يفعل تصدق برشته (فضة)
 لما صحق من آخره صلى الله عليه
 وسلم فاطمة رضي الله عنها برثة
 شعر الحسين رضي الله عنه
 والتصدق بوزنه فضة لانها
 التيسرة حينئذ واعطاء القابلة
 رجل العقيقة وقيس بالفضة
 الذهب بالاولى وبالذكر الاتي
 (و) يسن (تحنيكه بقر) ثم رطب
 (ثم حلو) يخضعه ويدلك به حنكه
 حتى يصل منه شيء الى جوفه
 للاتباع وينبغي أن يكون الحنك
 له من اهل الخخير (وبكره تلميح
 رأسه) أي المولود (بالدم) لانه فعل
 الجاهلية وانما لم يحرم لانه قبل
 نبذ به تخريفه (ولا بأس) بتلميح
 (بالزعران) والخلق بل يندب
 كافي الجموع لحديث فيه

لا يعق عنه قبل الانفصال وسبق عن التحفة وغيرها حصول أصل السنة بذلك ويؤيد ذلك
 تلميل التحفة وغيرها بأن المدار على علم وجوده وعليه فهل محله اذا بدا بعض الولد لا يعلم
 وجوده الا بذلك أو يكتفى بظن وجوده ولو قبل بدو ثبتي منه وعليه فيجب تقييده ببعض نطق
 الروح أم قبله فهو جاد ولو فرض سقوطه حينئذ لا يثبت يوم القيامة ككما أوضحته
 في الاصل فراجع منه (قوله الذكر والاتى) أي سواء كان المولود ذكرا أم أنثى (قوله
 كالاتي) كذلك التحفة وشيخ الاسلام والخطيب واعقد الجال الرملي تبعوا والده وكذلك
 الزيادي في شرح المحترراته كالذكر احتياطا (قوله تغاؤلا الخ) تأمل لومات قبل العق
 عنه هل يسقط نذب ما ذكر وكذلك طبعها بجملة الاتى في كلامه (قوله رجل العقيقة)
 قال الشبرا على أي احدي رجلها المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وان تعقدت الشاة
 المذبوحة وبقي ما لو تعقدت القوابل وينبغي الاكتفاء برجل واحدة للجميع (قوله
 والتسلوق) بفتح الخاء المنجبة وضم اللام المحققة وبالضاد ضرب من الطيب يعمل فيه
 الزعفران (قوله لحديث فيه) هو حديث بريدة كافي الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام
 ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فاجاه الله بالاسلام كأن ذبح شاة وفعل رأسه ونطخه بزعفران
 رواه الحاكم ويصحح وينبغي أن يكون الحنك من أهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة
 ريقه لجوفه ويسن تهنئة الوالد ونحوه كالاخ عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك
 وشكرت الواهب وتبلغ أشد مورز قربة ويسن الرذعية بنحو جواز الله خيرا وينبغي
 امتدادها ثلاثا يابده العلم كالتعزية والعتيرة بفتح المهملة وكسر الفوقية وهي ما يذبح
 في العشر الاول من رجب والقرع بفتح الفاء والراء والعين المهملة وهي أول تاج البهجة
 تذبح رجاء بركتها وكثرة نسلها عند وبتان لان القصد به ما ليس الا التقرب الى الله تعالى
 بالتصدق يلطمهما على المحتاجين ولا يثبت لهما أحكام الاضحية اه من التحفة ملخصا

(فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه)

من تغليغ الاسنان وحكم الحناء للرجال (قوله ولولا المرأة) ونقل في الاسنى عن المجموع
 انهم لم يفرقوا بين الرجل والمرأة لكن قال الشهاب الرضلي في شرح نظام الزيد يجوز للمرأة
 ذلك باذن زوجها أو سيدها لان له عرضا في تزويجها وقد اذن لها فيه قال والظاهر كما قال
 بعض المتأخرين أنه يحرم على الولي خضب شعر الصبي أو الصبية اذا كان أصم بالسود
 أي لما فيه من تغيير الخلقة وان عزي للناظم في شرحه لنظمه أنه قال ان الظاهر أنه لا يحرم
 اه ما نقله الشهاب الرملي ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح
 السابق قبيل الوضوء (قوله وصل الشعر) كذا أطلقه هنا انكالا على ما فصله في خصال
 النظرة قبل من أنه يحرم بالجنس مطلقا وكذا بالظاهر على الخلية والمزوجة والمملوكة بغير
 اذن زوجها اه وكذا يحرم بشعر الادمى مطلقا بقبي الذي يحل هو الطاهر من غير
 ادمى لذات حليل اذن فيه حليلها (قوله وتغليغ الاسنان) أي بالمبرد ونحوه للتصين (قوله

(فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه) * (ويحرم تسويد الشيب) ولولا المرأة لا للجهاد ارباها بالعدو (و) يحرم (وصلى
 الشعر وتغليغ الاسنان

والوشم) هو غرز الجلد بالابر حتى يخرج الدم ثم يذر عليه ما يحشى به المحل من نيلة أو نحوها
 ليزرق أو ييسود (قوله للرجل) خرج به المرأة ففهيها تهييل فان كان لاحرام استحب لها سواء
 كانت مزوجة أو غير مزوجة اية أو عجوزا وإذا اختضبت عت اليدين بالخطاب وأما
 المحنة فيحرم عليها والخنثى كالرجل ويسن لغبر المحرمة ان كانت حليلة والا كره ولا يسن
 لها نقش وتسويد وتطريف وتحمير وحنة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم يأذن لها
 حليتها (قوله وعبد الرحمن) في التحفة ثم عبد الرحمن وما هناموافق لحديث مسلم أحب
 الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن (قوله حارث وهمام) هو حديث رواه أبو داود
 والنسائي وسيأتي التبيين على أنه حديث في كلامه ووجه ذلك ان الحارث هو الكاسب
 والهمام هو الذي بهم مرة بعد أخرى وكل انسان لا يتقن عن هذين (قوله لخبر مسلم الخ)
 أي مجموع ذلك في مجموع مسلم وأبي داود لا في جميعه فرواية مسلم قدمتها آتفا والباقي رواه
 أبو داود (قوله في شرح الارشاد) قال في فتح الجواد أجابوا عنها باجوبة متعددة ذكرتها في
 الاصل منها أن محل ذلك حيث لم يعرض معنى آخر حسن يقصد لغرض مطلوب أو تنبيه على
 جواز التسمية بأسماء الانبياء ومثلهم الملائكة أو حري على تسمية الاولاد بأسماء الآباء لاسيما
 المشهورين بالخبر اه وفي التحفة جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثمة قال الشافعي في
 تسمية ولده محمد أسميته بأحب الاسماء الى ثم قال في التحفة ومعه في كونه أحب الاسماء اليه
 أي بعد ذلك (قوله الاسماء القبيحة) ما ذكره من كليب وحوب ومرة وشهاب وسجار أمثلة
 للاسماء القبيحة والبقية أمثلة لما يتطير بنفيه (قوله أو العلماء) أو القضاة أو العرب لانه من
 أقبح الكذب ولا يعرف الست الافي العدد ومرادهم سيدي قاله في التحفة وفي القاموس
 وسقى لامرأة أي ياست جهات أو لحن والصواب سيدي اه وناقشه السيد الصفوي بأنه
 ينبغي أن لا يقيم بالنداء وبأنه يحتمل أن يكون أصله سيدي فحذف بعض حروف الكلمة
 وله نظائر اه قال المرحوم أحمد مدرس المدني الظاهر ان الحذف المذكور سماعي اه
 (قوله الاملاك) أو المملوك وشاهنشاه وحاكم الحكام قال في التحفة وكذلك عبد النبي
 أو الكعبة أو الدار أو على أو الحسين لايهام القسريك قال ومنه يؤخذ حرمة التسمية
 بجوار الله ورفيق الله ونحوهما وحرمة قول بعض العامة اذا حمل ثقبلا الحمد على الله اه
 ونحوه النهاية لعبد النبي فقال فيه بعد أن نقل التحريم عن كثيرين الاوجه جوازة
 لاسيما عند النسبة له صلى الله عليه وسلم اه واختلف في أقضى القضاة وقاضى القضاة
 وقد ينته في الاصل ومثلها موزر الوزراء وأمير الامراء وداعي الدعاء (قوله تغبير
 القبيح) ذكر الشعراني جملة من ذلك في العهد الحمدية وبيئت في الاصل جملة منه (قوله
 أهل الفضل) المراد بهم غير الفسقة والمبتدعة بدليل قوله الآتي ولا يكتفى بحرف فاسق الخ
 والمراد بنحو الفاسق الكافر كما أدخله معهما في الروضة (قوله الرجال والنساء) قال
 في الاسنى وسواء أكنى الرجل بأبي فلان أم بأى فلانة والمرأة بأم فلان أم بام فلانة ويجوز

والوشم) لانه صلى الله عليه وسلم لعن
 فاعل ذلك والمفعول به (و) يحرم
 (الحناء للرجل) والخنثى (بلا حاجة)
 لما فيه من التشبه بالنساء (تمة) *
 يسن أن يحسن الاسم وأفضل
 الاسماء عبد الله وعبد الرحمن
 وأصدقها حارث وهمام وأقبحها
 حرب ومرة لخبر مسلم وأبي داود
 بذلك وحكمة تسميته صلى الله
 عليه وسلم ولده ابراهيم ذكرتها
 في شرح الارشاد وتكره الاسماء
 القبيحة وما يتطير بنفيه عادة
 كحبيح وبركة وكليب وحوب ومرة
 وشهاب وسجار وأفلح ويسار ورباح
 ونافع ونحوس التماس أو العلماء
 أشد كراهة وتحرم تلك الاملاك
 وشاهنشاه وأقضى القضاة قال
 القاضي أبو الطيب وبقاضى
 القضاة ويندب تغيير القبيح وما
 يتطير بنفيه ويندب لولده وتليذه
 وغلامه أن لا يسميه باسمه وان
 يكتفى أهل الفضل الرجال والنساء
 وان لم يكن لهم ولدان تكون
 التكنية

بأ كبراً ولادويهمم التكني بأبي القاسم بن اسمه محمد وغيره في زمنه صلى الله عليه وسلم بعده ولا يكنى فاسق ومبتدع
 الأنصوف قسنة وتعريف كأي لهب والادب أن لا يكنى نفسه مطلقاً لأن اشتهر بكنية ولم يعرف بغيرها ويحرم تلقيبه
 بما يكره ان عرف بغيره وان كان فيه ويسن أن يؤذن في اذن الولد اليق وان يقام في اليسرى للاتباع ولأنه يمنع ضرراً الصبيان
 كما ورد أي التابعة من الجن وأن يقرأ في أذنه اليق سورة الاخلاص للاتباع وان يقول في أذنه ولود ذكر الله أعيد لها أي التسعة بك
 وذريته امن الشيطان الرحيم أعادنا الله منه ولا جعل له علينا سلطاناً ٢٦١ آمين والحمد لله رب العالمين أولاً وآخر

وظاعرا وباطنا وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وذريته وسلم كلما ذكره المذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون وحسبنا
 الله ونعم الوكيل * هذا آخر
 ما أردت تسويده على هذا المختصر
 ورأيت في بعض نسخه ان مؤلفه
 وصل فيه الى قريب من نصف
 الكتاب وانما لم أكتم عليه لانه
 لم يصح عندي ان المصنف يرض
 الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ
 الكتاب المعقودة الوصول فيه الى
 هذا المحل على انه بلغني ان له
 مختصرات متعددة فلهذا قصدت
 تكميل بعضها فلم يتم له وأسأل
 الله تعالى من فضله أن يسري
 اتمام ذلك منّا تكميلاً لما وجد
 وشرحاً للجمهور انه جواد كريم
 رؤف رحيم ما شاء الله كان وما لم
 يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم * وكان القراغ
 منه بعد الظهور خامس عشر
 سنة أربع وأربعين
 وتسعمائة بمنزلة بمكة المشرفة في
 المحل المسمى بالحريرة القريب من
 سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى
 واتوجه اليه بحبيته محمد صلى الله

التكني بغير اسماء الا حصين كأي حريرة وأبي المكارم وأبي الفضائل وأبي المحاسن اه
 (قوله بأ كبراً ولاده) أي ان كان له أولاد ولذا كنى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي القاسم
 وكان أكبر فيه وكنى صلى الله عليه وسلم بأبشر بح بأ كبر فيه وكان يكنى أولاً بأبا الحكم
 كما يشته في الاصل (قوله بأبي القاسم) أي وضع هذه الكنية على هذا الشخص
 أما اذا اشتهر بها فلا حرمة ولذا يكنى النور الرافعي بها في كتبه مع اعتقاده اطلاق
 الحرمة (قوله ولا يكنى فاسق الخ) أي لان الكنية للكرامة وليس من أهلها بل
 أمرنا بالاعلاظ عليهم (قوله كأي لهب) أي فانه ذكرها في الآية للتعريف وقيل
 كراهية لاسمه لان اسمه عبد العزى وهي صنم وقيل غير ذلك (قوله مطلقاً) أي في كتاب
 أو غيره (قوله ان اشتهر) وعليه يحمل ما في الحصين من تكنية أم هانئ وأبي ذر وأبي
 حريرة وغيرهم أنفسهم (قوله ان عرف بغيره) والافلا حرمة وعليه يحمل ما في كلام
 المحدثين من الاعمش والاعرج وغيرهما (قوله وان كان فيه) اذا غيبة ذكر الشخص
 في غيبته بما يكره مما هو فيه كفلان الاسكافي وفلان الهندي وكما حرم في غيبته حرم
 بحضوره لان وجبة الحرمة تأذيه بذلك وهو في الحضور أشد ما اذا لم يكن الوصف فيه فهو
 بهتان (قوله للاتباع) أي أنه صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسن حين ولدته فاطمة
 وجاءوا الحسن
 وهذا آخر ما أردت ايراده في هذه الحاشية المختصرة من حاشيتي الكبرى على شرح العلامة
 الشيخ ابن حجر المكي الشافعي الهيكلي المصري على مختصر العلامة الشيخ عبد الله بافضل
 الحضرمي نقه في الله بما وبأ نفاس ما وبهذه الحاشية في دار الآخرة عند
 الوقوف بين يدي الله وعند ذفرة جهنم وعند نظار الكتب وعند الميزان
 والمصراط وغير ذلك من مواطن أهوال ذلك اليوم وصلى الله
 تعالى على خير خلقه سيدنا وشيخنا ومولانا محمد وعلى آله
 وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين

عليه وسلم ان تفضل على بما أحبه من الخير وان يجبرني من قننه ومحبته الى ان ألقاه وهو راض عني انه لا يرمدن اعتمد عليه
 ولخافي سائر أموره اليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحييتهم فيها اسلام وآخر
 دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

• (خاتمة الكتاب) •

بعد حمد الله على اتمام آلائه والصلاة والسلام على ختام أنبيائه بقول المتوسل الى الله
بالخالد القاروقى ابراهيم عبدالغفار السوقي محمداً الكتيبى دار الطباعة جل الله طبعه
تم بعون مبدع البرية طبع الحواشى المدينة على المقدمة الخضرية المسبوبة للعالم
العلامة الحبر البحر الفهامة الشهير فضله عند كل بعيد وفى الشيخ محمد بن سليمان
الكردى المبنى على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيثمى على مختصر الفقيه
عبد الله بافضل الحضرمى على دمة ذى المناقب العديدة والمساعى الحميدة راسى فضل
مولاه الغنى الحاج أبى طالب بن عبد الله المبنى بدار الطباعة العاصرة ذات الادوات
الباهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تحتها
مراتب الخديوية وتجلت به درارى الدورية وارث الولاة الاماجيد ومسلة
السراة الصناديد ذى العدل والكرم والشرف الباذخ والحلم الذى تستهف لديه
الشواخ من ذلل بهم الصعاب وتكلم بمنه الرقاب الخجل بكرمه فيض النيل جناب
الحمدي واسمه جل متع الله الوجود بدوام وجوده ولا زلت منهلة علينا مخاطب كرمه
وجوده ولا برحت مصر مشيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحماية
نجله العظيم الوزير الشهير والنيل الاصيل ذى الجلال الاصيل والشرف الجليل رب
المعارف المشهورة والعوارف المشكورة والرشد والاصابة والدولة والنجابة من
زادت به روح المروءة اتعاشا سعادة محمد توفيق باشا اكبر انجال الحضرة الخديوية
ولى عهد الحكومة المصرية لازالت الايام مضية بشمس علاء واللىالى منير يسدر
حلاه وكان طبع هذه الحاشية الجليلة ذات القوائد الجزيلة مشهولة بإدارة من عليه
أحسن أخلاقه ثنى حضرة مدير المطبعة والسكاغذخانه حسين بك حسنى وتقرر وكيله
مافى مرامه القائم مقامه فى حله وابرامه من لم يرزل لثمة ذكائه ينجى حضرة محمد

أفندى حسنى وملاحظة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العين أفندى

أحمد وقد وافق تمام طبعها واتهام تمثيلها وصنعها أوائل اول

الربيعين من سنة ألف وثمان وثمانين ومائتين من هجرة

من كان يرى من الخلف كجبرى من الامام

وصلى الله وسلم عليه وعلى آله

الكرام ما طلع بدو غلام

وفاج مسلما

ختم

تم

٢٦٦
١٢/١٩

To: www.al-mostafa.com